



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية



قسم اللغة العربية وآدابها التخصص: تحقيق المخطوطات

"المباحث الفاسية على شرح المكوذي للألفية" لأبي الحسن علي البطيوي (ت: 1039هـ)

من باب النكرة والمعرفة إلى نهاية المخطوط

ALMABAHITH ALFASSIA AALA CHERH ALMAKUDI LILALFIA

Of ABI Alhacen Ali Albettioui [d: 1039h]

From the chapter of Ennakira wa Almaarifa to the end of the manuscript

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربية وآدابها تخصص: تحقيق المخطوطات

إشراف الأستاذة:

إعداد الطالبة:

أ.د/ بركاهم العلوي

مریم جلاط

الجزء الثاني

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	محمد العيد رتيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
02	بركاهم العلوي	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا بوزريعة	مشرفا ومقررا
03	الشريف مريعي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مناقشا
04	أحمد حساني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مناقشا
05	محمد بن حجر	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مناقشا
06	لخضر عادل	أستاذ محاضر (أ)	تبيازة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2021



MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH

UNIVERSITY OF ALGIERS 2 ABU AL-QASIM SAADALLAH

FACULTY OF ARABIC LANGUAGE, LITERATURES AND ORIENTAL LANGUAGES

DEPARTMENT OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE



ALMABAHITH ALFASSIA AALA CHERH ALMAKUDI LILALFIA

Of ABI Alhacen Ali Albettioui(d : 1039h).

From the chapter of Ennakira wa Almaarifa to the end of the
manuscript

Study and Realization

A Thesis

Submitted in partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of

Doctorate Es Sciences

In Arabic Language and Literatures

Manuscript realization speciality

Tome 2

By: Meriem Djellat

Supervisor: Pr. Berkahom lalaoui

Board of examiners:

Mohamed laid retima	professor	Algiers 2 University	Chairperson
Berkahem lalaoui	Professor	ENS Bouzereah	Supervisor
Cherif meribei	professor	Algiers 2 University	Examiner
Ahmed hassani	Professor	Algiers 2 University	Examiner
Mohamed ben hadjer	Professor	Medea University	Examiher
Lakhder adel	MCA	Tipaza University	Examiner

2021-2022

الجزء الثاني

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحُّبُ الْحَبْرِ
لَا مَ ابْتِدَاءٍ نَحْوِ إِيٍّ لَوَزَزَ

وَكَذَلِكَ لَوْ أَضْمَرَ الْفِعْلُ تَعَيَّنَ الْكَسْرُ أَيْضًا إجماعًا، نَحْوُ: «وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، وَقَدْ اتَّضَحَ هَذَا⁽¹⁾ أَنَّ مَنْ فَتَحَ لَمْ يُجْعَلْهَا جَوَابًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَتْحَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى كَوْنِ الْحَلِّ مُغْنِيًا فِيهِ الْمَصْدَرُ مِنْ "أَنْ" وَصَلَتْهَا، وَجَوَابُ الْقَسَمِ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَقَوْلُهُ: "إِيٍّ"، بَحْثٌ فِيهِ؛ إِذْ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: "إِنَّكَ"⁽²⁾؛ لِأَنَّهَا كَذَلِكَ، تَقُولُ فِي حِلْفِهَا أَنَّكَ أَبُو ذَلِكَ الصَّبِيِّ، أُجِيبَ بِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَلَى الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَحَقَّقَ عَلَيْنَا قَوْلَ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾⁽³⁾، إِذْ كَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ: "إِنَّكُمْ" لَا "إِنَّا"، وَهَذَا مِنَ الْحِكَايَةِ الْحَقِيقَةِ، كَمَا قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ⁽⁴⁾، وَإِنْ شِئْتَ تَحْقِيقَ ذَلِكَ، فَانْظُرْ⁽⁵⁾ فِيهِ فِي التَّنْبِيهِ⁽⁶⁾ الْأَوَّلِ مِنَ التَّنْبِيهَاتِ الَّتِي ذَكَرَ [ش/91و] فِي الْجُمْلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

ص: مَعَ تَلَوِّ فَاءِ الْجَزَا وَذَا يَطْرُدُ
فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِيٍّ أَحْمَدُ

قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ⁽⁷⁾ أَنْ يَكُونَ بِجُمْلَةٍ⁽⁸⁾. انْظُرْ مَا وَجَّهَهُ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: أَوْ الْعَكْسُ. وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ الْمَصْدَرُ مُبْتَدَأً، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: فَالْعُقْرَانُ جَزَاؤُهُ. قَوْلُهُ:

(1) في (م): بهذا.

(2) في (ش): إنه.

(3) سورة: الصافات، الآية: 31.

(4). قال: (والأصل إنكم لذائقون عذابي ثم عدل إلى التكلم لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم). المغني. ص: 540.

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): فانظره.

(6) ساقط من (م)، و(ش).

(7) في (م)، و(ش): القسم.

(8) في (م): جملة.

(9) قال ابن النازم: (ومنها: أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: من يأتي فياني أكرمه، بالكسر على أنها في موضع الجملة، وبالفتح: على أنها في تأويل مصدر مرفوع، لأنه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، والكسر هو الأصل؛ لأن الفتح محجج إلى تقدير محذوف، لأن الجزاء لا يكون إلا جملة، والتقدير على خلاف الأصل). ص: 120.

والتَّقْدِيرُ فِي جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ⁽¹⁾. هَذَا مُخَالَفٌ لِلْإِعْرَابِ الْأَوَّلِ، وَالتَّقْدِيرُ الْأَوَّلُ، وَمُؤَافِقٌ⁽²⁾ لِلضَّرِيرِ⁽³⁾ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا تَقْدِيرٌ مَعْنَى. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّهُ يَطْرُدُ فِي هَذَا الْمِثَالِ، وَمَا أَشْبَهَهُ. ضَابِطُ هَذَا الْمِثَالِ وَأَشْبَاهِهِ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (أَنْ تَقَعَ إِنَّ خَبْرًا عَنْ قَوْلٍ، وَمُخْبَرًا عَنْهَا بِقَوْلٍ، وَالْقَائِلُ وَاحِدٌ، نَحْوُ: «قَوْلِي لِي»⁽⁴⁾ أَحْمَدُ اللَّهُ»⁽⁵⁾، فَإِنَّ خَبَرَهَا "أَحْمَدُ اللَّهُ"، وَهُوَ قَوْلٌ، وَإِنَّ مَعَ جُزْئِهَا خَبْرٌ عَنْ قَوْلِي، وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي النُّكْتِ⁽⁶⁾ [110/أ] وَالنَّهْجَةِ⁽⁷⁾، وَانْظُرْ مَفَاهِيمَ الضَّابِطِ، وَمُحْتَرَزَاتِهِ فِي الْمُحَازِي، قُلْتُ: وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ مُعَايِرٌ لِكَلَامِ الْمَصْنَفِ، إِذِ الْمَصْنَفُ جَعَلَ "أَنَّ" خَبْرًا عَنْ "خَيْرِ الْقَوْلِ"⁽⁸⁾، [وَهُوَ خَيْرٌ]⁽⁹⁾؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ "خَيْرٌ" [ب/129و] الْمَعْتَبَرُ فِيهَا مَوْصُوفُهَا، وَهُوَ الْقَوْلُ بِالْمُصْدُوقِ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ هُنَا نَفْسُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: عَنْ مُبْتَدَأٍ فِي مَعْنَى الْجُمْلَةِ. أَيُّ: عَنْ مُبْتَدَأٍ هُوَ مَعْنَى تِلْكَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبْرٌ. قَوْلُهُ: وَلِذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ... الخ. يَعْنِي: وَلِكَوْنِ الْمُبْتَدَأِ هُوَ نَفْسُ جُمْلَةِ الْخَبَرِ فِي الْمَعْنَى لَمْ يَحْتَجْ... الخ. قَوْلُهُ: إِلَى ضَمِيرٍ يَرْبِطُهَا. صَوَابُهُ إِلَى رَابِطٍ يَرْبِطُهَا.

ص: وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرُ

(1) في (ش): هذا الوجهين.

(2) في (ب): ويوافق.

(3) ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر الهواري. اللوحة: 53.

(4) في (ش): إذ.

(5) أوضح المسالك. (331/1).

(6) في (ش): النكته. والصواب ما في المتن. ينظر القول في النكت. اللوحة: 37.

(7) النهجة. (179/1).

(8) في (ش): القول الأول.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَنْ أَجَازَ زِيَادَتَهَا بَعْدَ "أَنَّ" الْمَفْتُوحَةِ. هُوَ الْمَبْرُذُ⁽¹⁾، وَاسْتَدَلَّ بِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾⁽²⁾، بِفَتْحِ "أَنَّ". قَوْلُهُ: وَلَكِنَّ. الَّذِي زَادَهَا بَعْدَ "لَكِنَّ" الْمَشْدَدَةَ هُمُ الْكُوفِيُّونَ⁽³⁾، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ [طَوِيل]:

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ⁽⁴⁾

قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَنْ قَالَ إِنَّهَا غَيْرُهَا. انْظُرِ الْمَخَالَفَ فِي الْمَرَادِيِّ⁽⁵⁾ وَكَذَا الْمَغْنِي⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا أُخِّرَتْ إِلَى الْخَبَرِ مَعَ "إِنَّ". رَاجِعٌ لِكَوْنِهَا اللَّامَ [م/110] الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، لَا إِنَّهُ مِنْ قَوْلِ هَذَا الْمَخَالَفِ. قَوْلُهُ: وَ"الْوَزْرُ": الْحِصْنُ وَقَالَ الْهَوَارِيُّ الضَّرِيرُ⁽⁷⁾ بِمَعْنَى مُعِينٍ.

ص: وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيَ وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

(1) ينظر: المقتضب. (346/2).

(2) سبق تخريجها. ص: 555.

(3) تنظر المسألة في: الإنصاف. (169/1).

(4) صدره: يلوموني في حب ليلي عواذلي. شرح ابن عقيل. (363/1)، وهو أول من ذكر صدره، وقال العيني: ذكر المتأخرون من النحاة أن قائل هذا لا يعرف، ولا يحفظ له تنمة. (734/2)، وهو بلا نسبة في: تهذيب اللغة. (139/10)، ولسان العرب. (391/13)، قال أن الفراء أنشده، وتاج العروس. (127/36)، والمفصل. ص: 392، وشرح المفصل. (532/4، و534، و561)، وشرح التسهيل. (29/2)، وشرح ابن النظم. ص: 123، والتذيل. (116/5، و117)، والارتشاف. (2397/5)، والجني الداني. ص: 132، و618، و619، والمغني. ص: 307، و385، وتخليص الشواهد. ص: 357، وشرح ابن عقيل. (363/1)، وتهيد القواعد. (1351/3، و1352)، والمقاصد الشافية. (346/2)، وشرح الأشموني. (306/1)، وشرح التصريح. (120/1)، والهمع. (506/1)، وشرح شواهد المغني. (605/2)، والدرر. (295/1)، والخزانة. (16/1)، والمعجم المفصل. (316/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (292/1)، وروي "كميد" مكان "عميد" في: سر الصناعة. (58/2)، والإنصاف. (169/1)، وروي "فعلها" مكان "حبها" في شرح الكافية. (492/1).

(5) توضيح المقاصد. (530/1).

(6) المغني. ص: 307.

(7) شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحة: 53.

قَوْلُهُ: إِنَّ هَذَا⁽¹⁾ اللَّامَ لَا تَصَحَبُ الْخَبَرَ إِذَا⁽²⁾ كَانَ مَنْفِيًّا، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ». وَجْهٌ مَنَعَ دُخُولَ اللَّامِ فِي الْخَبَرِ الْمَنْفِيِّ، إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ أَدَوَاتِ النَّفْيِ "لَمْ"، وَ"إِنَّ"⁽³⁾، وَ"لَا"، وَهِيَ مُصَدَّرَةٌ بِاللَّامِ، فَلَوْ دَخَلَتْ اللَّامُ لاجْتِمَاعِ الْمَثَلَانِ، وَذَلِكَ ثَقِيلٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَالْبَاقِي مِمَّا⁽⁴⁾ لَيْسَ فِيهِ اللَّامُ بِالْحَمْلِ عَلَى مَا فِيهِ اللَّامُ مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ، كَمَا حَمَلُوا "يُكْرِمُ" وَ"نُكْرِمُ"، وَ، وَلَا يُفْهَمُ مِنَ الْمَثَالِ تَخْصِيصُ النَّفْيِ بِالْفِعْلِ، "مُكْرِمٌ"⁽⁵⁾ عَلَى "أَكْرَمَ" فِي حَذْفِ الْهَمْزَةِ بَلَّ هُوَ بَيِّنٌ⁽⁶⁾ الْفِعْلِ وَالاسْمِ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَلَا الْفِعْلُ الْمَاضِي الْمُتَصَرِّفُ الْخَالِي مِنْ "قَدْ" [ش/91ظ]، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ». وَفِيهِ خِلَافٌ أَجَازُهُ الْكِسَائِيُّ، وَهَشَامٌ عَلَى إِضْمَارِ "قَدْ"، وَمَنْعُهُ الْجُمُهورُ، وَقَالُوا: إِنَّمَا هَذِهِ⁽⁸⁾ لَامُ الْقَسَمِ، فَمَتَى تَقَدَّمَ فِعْلُ الْقَلْبِ [ب/129ظ] فُتِحَتْ (هَمْزُهُ "أَنْ" كَ: «عَلِمْتُ»)⁽⁹⁾ أَنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ»، وَالصَّوَابُ بِالْكَسْرِ⁽¹⁰⁾، وَالْمَصْنَفُ سَلَكَ مَذْهَبَ الْجُمُهورِ مِنَ الْمَنْعِ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهَا تَصَحَبُ الْمَفْرَدَ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ». وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، لِأَنَّ دُخُولَهَا عَلَى الْأَسْمَاءِ مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَهُمْ. قَوْلُهُ: وَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ. لَا فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَفْرَدِ. قَوْلُهُ: وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ. نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَيَحْكُمُ»،

(1) فِي (ب)، وَ(ش): هَذِهِ.

(2) فِي (ب): إِلَّا إِذَا.

(3) فِي (ب) وَ(ش): لَنْ. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(4) فِي (ش): مِمَّا فِيهِ.

(5) فِي (م): تَكْرِمَ. وَهُوَ الصَّوَابُ، لِأَنَّ "أَكْرَمَ" أَصْلُهَا "أَكْرَمَ" فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا، فَقَاسُوا عَلَيْهَا الْأَمْثَلَةَ الَّتِي فِي الْمَتْنِ.

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(7) مِثَالُ الْاسْمِ قَوْلُكَ فِي: «إِنَّ زَيْدًا مَا أَبُوهُ قَائِمٌ»، لَا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَيْهِ، فَلَا تَقُولُ: «إِنَّ زَيْدًا لَمَّا أَبُوهُ قَائِمٌ». يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (349/2).

(8) فِي (م)، وَ(ش): هُوَ.

(9) فِي (م): أَنَّ هَمْزَةً.

(10) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): الْكَسْرُ.

(11) تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةُ فِي: الْمَغْنِيِّ. ص: 301، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ. (369/1)، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ. (309/1)، وَشَرَحَ التَّصْرِيحُ. (313/1).

هُوَ⁽¹⁾ أَيْضًا مِنَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ لِشَبْهِهِ بِالْإِسْمِ. قَوْلُهُ: وَالْمَاضِي غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ. اعْلَمْ أَنَّ الْمَاضِي الْجَامِدَ، نَحْوُ: "نَعَمْ" و"بَلَى"، و"عَسَى" مِمَّا فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَهُمْ، مَنَعَهُ الْجُمُهورُ، وَجَوَزَهُ أَبُو الْحَسَنِ⁽²⁾، وَوَجَّهَهُ أَنَّ الْجَامِدَ يُشَبِّهُ الْإِسْمَ، وَهُوَ هُنَا مَعَ أَبِي الْحَسَنِ. قَوْلُهُ: نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ. أَيِّ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ:

ص: وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَانَ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

قُلْتُ: قَوْلُ النَّاطِمِ: (وَقَدْ يَلِيهَا)، هُوَ بِالْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ لَا بِالتَّاءِ الْفُوقَانِيَّةِ؛ لِأَنَّ [110/ظ] الْفَاعِلَ هُوَ الْفِعْلُ الْمَاضِي، وَضَمِيرُ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ هَاءُ عَائِدٌ عَلَى "الْلَامِ"؛ أَيُّ: وَقَدْ يَلِي الْفِعْلُ الْمَاضِي الْمَقْرُونُ بِ"قَدْ" الْلَامِ. قَوْلُهُ: ثُمَّ مَثَلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ⁽³⁾: كَانَ ذَا لَقَدْ سَمَا [عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا]⁽⁴⁾. دُخُولُهَا عَلَى الْمَاضِي الْمَقْرُونِ بِقَدْ⁽⁵⁾ مِمَّا فِيهِ خِلَافٌ أَيْضًا أَجَازَهُ الْجُمُهورُ، وَوَجَّهَهُ أَنَّ "قَدْ" تُقَرَّبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ، فَيُشَبِّهُ الْمَضَارِعَ الْمَشَبَّهَ لِلْإِسْمِ، وَخَالَفَ⁽⁶⁾ فِي ذَلِكَ خَطَّابٌ⁽⁷⁾ وَالْغَزَنِي⁽⁸⁾، قَالَا: إِذَا قِيلَ: إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ، فَهُوَ جَوَابٌ لِقَسَمٍ مُقَدَّرٍ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَمَعْنَى مُسْتَحْوِذَا غَالِبًا. هُوَ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ "سَمَا".

(1) في (م): هذا.

(2) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة. تنظر المسألة في: المغني. ص: 301.

(3) ساقطة من (ش).

(4) مضافة من (م).

(5) ساقطة من (ش).

(6) يقصد به أبو الحسن الأخفش ينظر: المغني. ص: 301.

(7) هو الأخفش الأكبر (ت: 177 هـ = 793 م) أبو الخطاب.

(8) قال السيوطي: (محمد بن مسعود الغزني، هكذا سماه أبو حيان، وقال ابن هشام: ابن الذكي؛ صاحب كتاب البديع. أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني، وقال: إنه خالف فيه أقوال النحويين. وله ذكر في جمع الجوامع؛ ولم أعرف شيئاً من أحواله). البغية. (1/245)، وجاء في هدية العارفين: (مُحَمَّد بن مسعود بن أحمد الغزي العدني الشافعي المُنَوِّى 421هـ). (2/64)، ينظر: معجم المؤلفين. (12/19). والصواب: الغزني، قال الأزهري في تصريجه: (محمد بن مسعود الغزني. بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون مكسورة). (1/312).

(9). ينظر القول في: المغني. ص: 301.

ص: وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

مَفْهُومُ الْوَاسِطِ أَنَّ مَعْمُولَ الْخَبَرِ إِذَا تَأَخَّرَ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ لِطَعَامِكَ»، لَمْ يَجُزْ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَشَمِلَ. يَعْنِي: الْمَعْمُولُ، الظَّرْفُ، والمَجْرُورَ وَغَيْرَهُمَا، يَعْنِي: الْمَفْعُولَ بِهِ الصَّرِيحَ، وَالْحَالِ وَنَحْوَهُمَا، أَمَّا الْمَفْعُولُ بِهِ، فَقَدْ قَالَ أَبُو حَيَّانَ: (وَيَنْبَغِي أَنْ يُتَوَقَّفَ حَتَّى يُسْمَعَ فِي [ب/130و] [م/110ظ] الْمَفْعُولُ بِهِ⁽²⁾، وَلَا يُقَالُ⁽³⁾ عَلَى الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ⁽⁴⁾)، وَظَاهِرُ تَمَثُّلِ الشَّيْخِ⁽⁵⁾ الْمَكُودِيِّ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ زَيْدًا لِطَعَامِكَ أَكَلَ»، أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَى الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، فَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ، وَأَمَّا الْحَالُ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: (قَدْ نَصَّ النَّحْوِيُّونَ عَلَى مَنْعِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى الْحَالِ، فَلَا تُقَالُ⁽⁶⁾: «إِنَّ زَيْدًا لَصَاحِبًا ذَاهِبٌ»)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَ"الْوَاسِطُ": حَالٌ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ أَجَازَ تَعْرِيفَ الْحَالِ. فَإِنْ قُلْتُ: وَكَذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِيهِ مَجِيءُ الْحَالِ مَعْرِفَةً، وَهُوَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ، قُلْتُ: لَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ؛ لِأَنَّ إِضَافَةَ الْمَشْتَقَاتِ لَفْظِيَّةٌ لَا مُحَضَّةٌ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، فَلَمْ تَكْتَسِبِ التَّعْرِيفَ. قَوْلُهُ [ش/92و]: وَهَذَا الْوَجْهُ أَظْهَرُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى. لِأَنَّ مَعْمُولَ الْخَبَرِ هُوَ الَّذِي تَصَحَّبُهُ اللَّامُ إِذَا كَانَ مُتَوَسِّطًا، فَهُوَ مُحَلُّ الشُّرُوطِ وَالْثُبُودِ إِلَّا⁽⁸⁾ أَنَّهُ يَكُونُ قَيِّدًا. قَوْلُهُ: وَالْفَصْلُ. الْمُرَادُ بِهِ ضَمِيرُ الْفَصْلِ، وَهَذِهِ هِيَ تَسْمِيَةُ الْبَصَرِيِّينَ؛ لِأَنَّهُ يُفَصَّلُ بِهِ⁽⁹⁾ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالنَّعْتِ، وَيُسَمِّيهِ الْكُوفِيُّونَ الْعِمَادَ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ فِي

(1) ينظر: شرح الكافية. (491/1).

(2) في (م): بعدها كلمة لم أتبين معناها.

(3) في (ب): يقالان، وفي (م): يقاس.

(4) ينظر: التذييل. (104/5).

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): الشارح.

(6) في (ب)، و(م)، و(ش): تقول.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل. (373/1)، ومثل بـ"راكب" بدل "ذاهب".

(8) في (م): لا.

(9) ساقطة من (ش).

تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى⁽¹⁾. وَإِنَّمَا دَخَلَتِ اللَّامُ؛ لِأَنَّهُ (مُقَوِّي الْخَبَرِ)⁽²⁾ لِرَفْعِهِ تَوَهُّمِ السَّمْعِ كَوْنِ الْخَبَرِ تَابِعًا، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ»⁽³⁾، فَلَوْ لَمْ تَأْتِ بِ"هُوَ" لَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ "القائم" صِفَةً لـ"زَيْدٍ"، وَأَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْهُ، فَلَمَّا أَتَيْتَ بِ"هُوَ" تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ "القائم" خَبَرًا عَنْ "زَيْدٍ". وَشَرَطُ ضَمِيرِ الْفَصْلِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ هُوَ لَقَائِمٌ»⁽⁴⁾، وَبَيْنَ مَا أَصْلُهُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا هُوَ قَائِمٌ»، وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ⁽⁵⁾: لِأَنَّهُ اسْمٌ ["إِنَّ" فِي الْمَعْنَى]⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: أَيْ وَتَصَحَّبُ الْفَصْلُ؛ أَيْ⁽⁷⁾: هُوَ مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ. فَقَوْلُهُ: "فَهُوَ" بِالْفَاءِ نَتِيجَةٌ عَنْ قَوْلِهِ: وَتَصَحَّبُ الْفَصْلُ، فَالْفِعْلُ الْمَحذُوفُ هُوَ "تَصَحَّبُ" فَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلِ. قَوْلُهُ: أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَى "الْوَاسِطِ"، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ. فَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِمَّا تَقَدَّمَ. يَعْنِي مِنْ قَوْلِهِ:

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا [ب/130ط] غَيْرَ الْبَذِي.

قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ اشْتِرَاطِ الْفَصْلِ [أ/111و] فِي الْاسْمِ، إِلَى قَوْلِهِ: لَا تَحَادِ الْعِلَّةُ؛ أَعْنِي: لِإِلَّا يَجْمَعُ بَيْنَ حَرْفِي تَأْكِيدٍ.

ص: وَوَصَلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلُ إِعْمَالُهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

قَوْلُهُ: إِذَا اتَّصَلَتْ "مَا" الزَّائِدَةُ. اخْتِرَازُ مِنَ الْمُؤْصُولَةِ سَوَاءً الْأَسْمِيَّةُ الَّتِي تُقَدَّرُ بِالَّذِي، نَحْوُ: «إِنَّمَا عِنْدَكَ حَسَنٌ»؛ [أَيْ: الَّذِي عِنْدَكَ حَسَنٌ]⁽⁸⁾، أَوْ الْحَرْفِيَّةُ الَّتِي تُسَبِّكُ مَعَ مَا بَعْدَهَا

(1) تنظر مسألة الفصل والعماد في: الإنصاف. (579/2).

(2) في (ب)، و(م)، و(ش): مقو للخبير.

(3) الصواب في المثال "القائم" بدليل أنه قال بعد "القائم"

(4) في (م): قائم.

(5) ينظر: المقرب. (110/1).

(6) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(7) ساقطة من (م).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

بالمصدر، نحو: «إِنَّمَا فَعَلْتَ حَسَنٌ»⁽¹⁾؛ أي: فَعَلْتَ حَسَنٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكْفُ، بَلْ تَبْقَى عَامِلَةً مَعَهَا، كَمَا كَانَتْ قَبْلَ دُخُولِهَا. قَوْلُهُ: نَحْوُ⁽²⁾: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾⁽³⁾. هَذَا⁽⁴⁾ مِثَالٌ لِلْكَفِّ، لَا لِزَوَالِ الاختصاصِ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ. قَوْلُهُ: فِي قَوْلِ⁽⁵⁾ النَّابِغَةِ [بسيط]:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصْفُهُ فَقَدْ⁽⁶⁾

فَهَذَا: خَبَرٌ⁽⁷⁾ "لَيْتَ"، و"الحَمَامُ": نَعْتُ لاسِمِ الإِشَارَةِ، وَلَمَّا كَانَ اسْمُهَا وَهُوَ "هَذَا" مَبْنِيًّا [م/111] لِكَوْنِهِ اسِمَ إِشَارَةٍ، وَلَمْ يَظْهَرْ فِيهِ عَمَلٌ "لَيْتَ" (أَوْ عَدَمٌ)⁽⁸⁾ إِعْمَالِهَا، فَقَدْ ظَهَرَ فِي نَعْتِهِ الَّذِي هُوَ "الحَمَامُ"، فَقَدْ رُويَ بِرَفْعِ "الحَمَامِ" وَنَصْبِهِ، فَالرَّفْعُ عَلَى الإِهْمَالِ وَالْكَفِّ، وَالنَّصْبُ عَلَى الإِعْمَالِ، فَرَفَعُهُ شَاهِدٌ أَيْضًا⁽⁹⁾ لِقَوْلِهِ: مُبْطِلٌ إِعْمَالِهَا، فَيَكُونُ نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ

(1) ساقطة من (م).

(2) ساقط من (م)، و(ش).

(3) سورة النساء، من الآية: 171، وتامها: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَمَى بِاللَّهِ وَكَيْلًا﴾.

(4) ساقطة من (م).

(5) ساقطة من (ش).

(6) البيت من معلقته الشهيرة التي يمدح فيها النعمان بن المنذر، ويعتذر إليه مما بلغه عنه فيما وشى به بنو قريع في أمر المتجردة، ينظر الديوان. ص: 24، والبيت من شواهد: الكتاب. (137/2)، والأصول في النحو. (233/1)، وشرح كتاب سيبويه. (468/2)، وشرح أبيات سيبويه. (26/1)، والخصائص. (316/2)، والمفصل. ص: 390، والإنصاف. (392/2)، وشرح المفصل. (520/4، و525)، وشرح الكافية. (480/1)، وشرح التسهيل. (38/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 125، واللمحة. (564/2)، والتذيل. (149/5)، وأوضح المسالك. (340/1)، وشرح شذور الذهب. ص: 362، وشرح القطر الندي. ص: 151، والمغني. ص: 89، وتخليص الشواهد. ص: 362، و406، وتمهيد القواعد. (1366/3)، والمقاصد النحوية. (738/2)، وشرح الأشموني. (311/1)، وشرح التصريح. (317/1)، والجمع. (264/1، و517)، وشرح شواهد المغني. (75/1)، والخزانة. (251/10).

(7) هكذا في جميع النسخ، وهو سبق قلم، والصواب: اسم "ليت".

(8) في (م): أعمل.

(9) ساقط من (ش).

إِلَهٌ وَاحِدٌ⁽¹⁾، وَنَصَبُهُ شَاهِدٌ لِقَوْلِهِ: (وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ). عَلَيْهِ اسْتَدَلَّ الشَّيْخُ⁽²⁾ الْمَكُودِيُّ بِهِ⁽³⁾، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَى رِوَايَةِ النَّصَبِ. وَخَبَرَهَا⁽⁴⁾ "لَنَا"، وَ"الْحَمَامُ" عِنْدَ الْعَرَبِ، ذَاتُ⁽⁵⁾ الْأَطْوَاقِ، نَحْوُ: "الْفَوَاحِشُ"، وَ"الْقَمَارِيُّ"، وَ"الْقَطَا"، وَ"الْوَرَّاشِينَ"، وَنَحْوَهَا. فَكُلُّ ذُو طَوْقٍ عِنْدَهُمْ حَمَامٌ [ش/92ظ]، وَعِنْدَ الْعَامَّةِ هِيَ الدَّوَّاجِحُ فَقَطُ. وَالْمَرَادُ هُنَا الْقَطَا⁽⁶⁾، وَ"إِلَى" بِمَعْنَى "مَعَ"، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾⁽⁷⁾، أَيْ: مَعَ اللَّهِ، وَ"نَصَفُهُ" بِالْوَاوِ، وَهُوَ⁽⁸⁾ بِالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ جَمِيعًا عَطْفٌ عَلَى "الْحَمَامِ" بِوَجْهَيْهِ، وَ"فَقَدِي" بِمَعْنَى: فَحَسَبُ⁽⁹⁾، وَأَصْلُهُ الْبِنَاءُ⁽¹⁰⁾ عَلَى السُّكُونِ، [وَكُسِرَ هُنَا لِلضَّرُورَةِ]⁽¹¹⁾، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ، أَيْ: فَحَسَبِي ذَلِكَ، قَالَ خَالِدٌ⁽¹²⁾: (وَلَيْسَ فِي الْبَيْتِ عَلَى رِوَايَةِ الرَّفْعِ، رَدٌّ عَلَى الْقَائِلِ بِوُجُوبِ الْإِعْمَالِ؛ لِأَنَّ سِبْيَوِيَّهَ⁽¹³⁾ أَجَازَ فِي رِوَايَةِ الرَّفْعِ أَنْ تَكُونَ "مَا" مَوْصُولَةً اسْمُ "لَيْتَ"،

(1) سورة النساء، من الآية: 171، وتامها: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْثَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْثَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَمْ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾.

(2) في (ب) و(ش): الشارح. ينظر استدلاله بالبيت في الشرح. (177/1).

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): وخبره.

(5) في (م): ذوات.

(6) في (م): قط.

(7) ورد قوله تعالى في موضعين. 1/سورة: آل عمران، من الآية: 52، وتامها: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمْ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْخَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَا مُسْلِمُونَ﴾، و2/سورة الصف، من الآية: 14، وتامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْثَمَ لِلْخَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْخَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَأَمْنَتْ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾.

(8) في (ش): وهي.

(9) في (م): حسبي.

(10) في (ب): البقاء.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(12) في (م): الشيخ خالد.

(13) ينظر: الكتاب. (138/2).

و"هَذَا"⁽¹⁾ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، و"الْحَمَامُ" [ب/131و]: نَعْتُ "هَذَا"، و"لَنَا" خَبَرُ "لَيْتَ"،
والتَّقْدِيرُ: لَيْتَ الَّذِي هُوَ هَذَا الْحَمَامُ لَنَا، وَحُذِفَ صَدْرُ الصَّلَةِ لِطُولِهَا بِالنَّعْتِ⁽²⁾. وَالتَّابِعَةُ
قَائِلُ هَذَا [الْبَيْتِ]⁽³⁾، هُوَ التَّابِعَةُ الدُّبْيَانِيُّ جَاهِلِيٌّ، أَحَدُ الشُّعْرَاءِ السَّتِّ⁽⁴⁾، وَالْجَعْدِيُّ هُوَ
الَّذِي كَانَ مُحْضَرًا إِسْلَامِيًّا صَحَابِيًّا، وَالبَيْتُ هَذَا مِنْ قَصِيدَةٍ⁽⁵⁾ الدَّالِّيَّةِ الْمُخْتَوِيَّةِ عَلَى تِسْعَةِ
وَأَرْبَعِينَ بَيْتًا، خَمْسِينَ إِلَّا وَاحِدًا، الَّتِي⁽⁶⁾ قَالَهَا فِي النُّعْمَانَ بْنِ الْمُنْذِرِ يَمْدُحُهُ بِهَا، وَيَعْتَزِرُ إِلَيْهِ مِمَّا
بَلَّغَهُ عَنْهُ فِيمَا وَشِيَ بِهِ بَنُو قُرَيْعٍ⁽⁷⁾ فِي أَمْرِ الْمُتَجَرِّدَةِ⁽⁸⁾ وَمَطْلَعُ الْقَصِيدَةِ [بسيط]:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنَدِ أَقُوتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ
وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلَانًا⁽⁹⁾ أَسْأَلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ شَرِيعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

(1) في (ش): وهو.

(2) شرح التصريح. (317/1).

(3) مضافة من (م).

(4) في (م): السبعة، وفي (ش): الستة. وهو الصواب.

(5) في (ب) و(ش): قصيدته.

(6) ساقطة من (م).

(7) بنو قُرَيْع: وهم بطون من قبائل شتى، قال ابن حبيب: وفي قيس عيلان: قُرَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ نَمِيرِ بْنِ عَامِرِ بْنِ
صَعْصَعَةَ. وقال: في تميم: قُرَيْعُ بْنُ عَوْفِ بْنِ كَعْبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ. ينظر: الأنساب للسمعاني.
(400/10).

(8) وروي أنها سميت المتجردة لفرط جمالها، وقيل أنها أبنه خالد بن جعفر بن كلاب، وقيل بل كانت امرأة من بقايا
جرهم وهو الصحيح. وكانت تحت رجل جرهمي من قومها يقال له جلم بن الضهياء أو الضحياء نزل بها على النعمان
جاراً، فراها النعمان فهويها، وغلب عليه حبها، فاحتال على زوجها، فتزوجها وأفتتن بها. المناقب المزبلة في أخبار
الملوك الأسدية: أبو البقاء هبة الله محمد بن نما الحلبي، تحقق: محمد عبد القادر خريسات، وصالح موسى درادكة، مكتبة
الرسالة الحديثة، عمان، ط: 01، 1984م. ص: 148، تنظر أخبارها في: جمهرة أشعار العرب. ص: 76، ونشوة
الطرب. ص: 621، والدر المنثور في طبقات ربات الخدور: زينب بنت علي فواز العاملي، المطبعة الكبرى الأميرية،
مصر، ط: 01، 1312هـ. (488/1)، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. (288/5).

(9) في (م): أصيلاً.

يُحْفُهُ جَانِبًا نِيَقٍ وَتُتْبِعُهُ مِثْلَ الرُّجَاجَةِ لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمَدِ [111/أ]

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ⁽¹⁾ نِصْفُهُ فَقَدْ

فَحَسَبُوهُ فَأَلْفُوهُ كَمَا حَسَبَتْ تَسْعًا وَتَسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدْ

فَكَمَلَتْ مِائَةً فِيهَا حَمَامَتُهَا وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ [م/111ظ]

فَلَا لَعُمْرُ الَّذِي مَسَحَتْ كَعْبَتَهُ وَمَا هُرِيقَ عَلَى [الْأَنْصَابِ]⁽²⁾ مِنْ جَسَدِ

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّعْدِ⁽³⁾

يُشِيرُ النَّابِغَةُ بِهَذَا (إِلَى قَضِيَّةِ زَرْقَاءَ الْيَمَامَةِ، امْرَأَةً يُضْرَبُ)⁽⁴⁾ بِهَا الْأَمْثَالُ⁽⁵⁾ فِي حِدَّةِ الْبَصْرِ،
فَيُقَالُ: فِي الْمَثَلِ: «أَبْصَرَ مِنْ زَرْقَاءَ الْيَمَامَةِ»⁽⁶⁾، و"الْيَمَامَةُ": مَدِينَةُ بِالْيَمَنِ، وَكَانَ يُقَالُ لَهَا
حِجْرُ⁽⁷⁾ الْيَمَامَةِ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: (حَجَرُ الْيَمَامَةِ يَفْتَحُ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ، مَعْنَاهُ
قَصْبُهُ)⁽⁸⁾ الْيَمَامَةِ⁽⁹⁾، [وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا جُو⁽¹⁰⁾ الْيَمَامَةِ، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْمَدِينَةُ بِاسْمِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ،
وَهَذِهِ الْمَرْأَةُ اسْمُهَا: الْيَمَامَةُ⁽¹¹⁾]⁽¹²⁾ بِنْتُ مُرَّةٍ مِنْ دُرَيْتَةِ إِرَمَ بْنِ سَامِ بْنِ نُوحٍ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ تَبَعَ

(1) في (م): و.

(2) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(3) تنظر المعلقة في ديوانه. ص: 14.

(4) ما بين قوسين مطموسة في (م).

(5) في (م)، و(ش): المثل.

(6) ينظر المثل في: جمهرة الأمثال. (405/1)، والأمثال للهاشمي. (4/1).

(7) ينظر: معجم البلدان. (221/2).

(8) في (م)، و(ش): قصة. والصواب: قصيدة، ينظر: معجم البلدان. (366/4).

(9) ينظر: إصلاح المنطق. ص: 20.

(10) ينظر: معجم البلدان. (190/2).

(11) تنظر ترجمتها في: المعارف. (632/1)، والمنظوم. (51/2)، وخزانة الأدب. (319/1)، والدر المنثور. ص: 221،

وشاعرات العرب في الجاهلية والإسلام. ص: 74، والأعلام. (44/3)، والمفصل في تاريخ العرب. (337/1).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

بن تَبَّان⁽¹⁾ بن تُبَّع: لَمَّا جَيَّشَ الْجِيُوشَ [ب/131ظ] لِحَصْرِ هَذِهِ الْمَدِينَةِ الَّتِي هِيَ الْيَمَامَةُ، فَصَارَ⁽²⁾ إِلَيْهِ⁽³⁾ [ش/93و] حَتَّى بَقِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْيَمَامَةِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَقَالَ لَهُ رِثَّاحُ بْنُ مَرْثَةَ⁽⁴⁾ أَخُو الْيَمَامَةِ بِنْتُ مَرْثَةَ: أَيُّهَا الْمَلِكُ إِنَّ لِي أُخْتًا تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ فِي هَذِهِ الْمَدِينَةِ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَبْصَرَ مِنْهَا؛ فَإِنَّهَا تُبْصِرُ الرَّكِبَ عَلَى مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَأَخَافُ أَنْ تُنْذِرَ بِنَا قَوْمَهَا، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ تُبَّعُ: وَمَا الرَّأْيُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ رِثَّاحُ بْنُ مَرْثَةَ: الرَّأْيُ فِي ذَلِكَ أَنْ تَأْمُرَ أَهْلَ الْعَسْكَرِ أَنْ يَقْتُلُوا⁽⁵⁾ أَشْجَارًا وَيَحْمِلُوهَا أَمَامَهُمْ، فَأَمَرَهُمْ بِذَلِكَ فَفَعَلُوهُ⁽⁶⁾، فَنَظَرَتِ الْيَمَامَةُ فَرَأَتْهُمْ، فَقَالَتْ: يَا قَوْمُ إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا، قَالُوا: وَمَا هُوَ؟ قَالَتْ لَهُمْ: رَأَيْتُ⁽⁷⁾ الْأَشْجَارَ تَمْشِي عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، تَحْمِلُهَا الرِّجَالُ، وَإِنِّي أَرَى⁽⁸⁾ رَجُلًا خَلْفَ شَجَرَةٍ يَنْهَشُ⁽⁹⁾ كَتِفًا أَوْ يَخْصِفُ نَعْلًا، فَكَذَّبُوهَا، فَأَنْشَدَتْ أَبْيَاتًا تُحْرِضُهُمْ فِيهَا عَلَى الْحَرْبِ وَالتَّهْيِئَةِ لِلْقِتَالِ، وَهِيَ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ [بسيط]: إِنِّي أَرَى شَجَرًا مِنْ خَلْفِهَا بَشَرٌ وَكَيْفَ يَجْتَمِعُ الْأَشْجَارُ وَالْبَشَرُ

(1) ويقال اسم تبع هذا حسان بن تبع بن أسعد بن كرب الحميري وتبع لقب للملك الأكبر بلغة أهل اليمن ككسرى بالفارسية وقيصر بالرومية والنحاشي بالحشبية، وأما تَبَّان فهو تبع الحميري واسمه أسعد تَبَّان أبو كرب. تاريخ دمشق. (3/11)، تنظر أخباره في: التيجان في ملوك حمير: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، يرويه عن أسد بن موسى عن أبي إدريس ابن سنان عن جده لأمه وهب بن منبه رضي الله عنهم، تحقق: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، ط: 01، 1347هـ. ص: 310، والمعارف. (632/1)، وتاريخ الطبري. (89/2)، والمنتظم. (51/2)، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. (338/1).

(2) في (ب)، و(م): فصار.

(3) في (ب)، و(م)، و(ش): إليها. وهو الصواب؛ لأن الضمير يعود على المدينة.

(4) وقيل رياح بن مرة، تنظر أخباره في: تاريخ الطبري. (629/1)، والمنتظم. (76/2)، ونشوة الطرب. ص: 51، ونهاية الأرب. (341/15)، وخزانة الأدب. (262/10).

(5) في (م): يقطعوا.

(6) في (م)، و(ش): ففعلوا.

(7) في (م): إني رأيت، وفي (ش): إذ رأيت.

(8) ساقطة من (م).

(9) ساقطة من (م).

ثُورُوا⁽¹⁾ بِأَجْمَعِكُمْ فِي حَدَرٍ⁽²⁾ أَوْهُمْ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْكُمْ - فاعلموا - ظفروا⁽³⁾

فَلَمْ يَغْبَأَ الْقَوْمُ بِمَا قَالَتْ لَهُمْ، حَتَّى أَصْبَحَ عَلَيْهِمْ عَدُوُّهُمْ، فَقَتَلُوهُمْ وَأَفْنَوْهُمْ وَسَبَّوْا ذُرَارِيَهُمْ، فَلَمَّا فَرَعُوا دَعَى الْمَلِكُ بِالْيَمَامَةِ بِنْتِ مُرَّةَ، فَنَزَعَتْ عَيْنُهَا، وَوَجَدُوا فِي عَيْنِهَا عُرُوقًا سُودًا (بَعْدَ أَنْ سَأَلَهَا)⁽⁴⁾ الْمَلِكُ [عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ لَهُ: إِنِّي اكْتَحَلْتُ بِحَجَرٍ أَسْوَدَ، يُقَالُ لَهُ الْإِثْمَدُ]⁽⁵⁾ (فَيَبْقَى فِي عَيْنِي، وَهِيَ أَوَّلُ مَنْ اكْتَحَلَتْ بِالْإِثْمَدِ)⁽⁶⁾، فَاتَّخَذَهُ النَّاسُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى الْآنَ، وَهَذِهِ الْمَرْأَةُ هِيَ الْمَرَادَةُ بِقَوْلِ النَّابِغَةِ: فَتَاهُ الْحَيَّ، وَقَوْلُهُ: إِذْ نَظَرْتُ... إلخ، الْأَثْيَاتُ. يُشِيرُ بِذَلِكَ لِقِصَّتِهَا وَلِمَا وَقَعَ لَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهَا ذَاتَ يَوْمٍ قَاعِدَةٌ فِي قَصْرِهَا، فَمَرَّ [م/112و] بِهَا سِرْبٌ مِنْ الْقَطَا بَيْنَ جَبَلَيْنِ، وَكَانَ لَهَا هِيَ قَطَاةٌ وَاحِدَةٌ، [فَقَالَتْ: لَيْتَ الْحَمَامَ لِيهِ]⁽⁷⁾، فَتَمَنَّتْ أَنْ يَكُونَ لَهَا مِثْلُ ذَلِكَ الْحَمَامِ، وَمِثْلُ نِصْفِ ذَلِكَ الْحَمَامِ إِلَى الْحَمَامَةِ [ب/132و] الَّتِي كَانَتْ عِنْدَهَا، [أ/112و] فَيَكُونُ عَدَدُ الْحَمَامِ مِائَةً كَامِلَةً، وَالَّذِي قَالَتْ فِي ذَلِكَ حِينَ رَأَيْتَ⁽⁸⁾ هَذَا السَّرْبَ مِنَ الْحَمَامِ، هُوَ هَذَا الْبَيْتُ [بسيط]:

(1) في (م): قوموا.

(2) في (م): صدر.

(3) هكذا في (م)، وفي (أ): ظفروا. والبيتان ضمن مقطوعة من سبعة أبيات في: نهاية الأرب في فنون الأدب. (342/15)، وفيه: "وجه" مكان "حدر"، والبيت الأول موجود ضمن بيتين في: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، تحقق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1971 م. ص: 117، وفي الخزانة ضمن سبعة أبيات. (263/10).

(4) في (م): فسألها.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (ب).

(6) في (ب) تقديم وتأخير في الكلام، وقد جاء: (وهي أول من اكتحل بالحجر الأسود يقال له الإثمَد، فيبقى في عيني)، وفي (م): فيبقى عيني في اكتحالين.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) في (ب)، و(م): رأت.

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَّهَ إِلَى حَمَامَتِيَّهَ وَنِصْفَهُ قَدِيَّهَ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَّهَ⁽¹⁾

وَهُوَ مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ، وَالْهَاءُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَشْطَارِ الْأَوَّلِ هِيَ⁽²⁾ هَاءُ السَّكْتِ وَالِاسْتِرَاحَةِ وَالْوَقْفِ، وَالْيَاءُ قَبْلَ الْهَاءَاتِ الثَّلَاثِ⁽³⁾ الْأَوَّلِ، وَهِيَ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ، فَنُظِرَ⁽⁴⁾ فَإِذَا الْقَطَا قَدْ وَقَعَ فِي شَبَكَةِ الصِّيَادِ فَعَدَّهُ، فَإِذَا هُوَ سِتٌّ⁽⁵⁾ وَسُتُونَ قَطَاةً، وَنِصْفُهَا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ قَطَاةً⁽⁶⁾، فَإِذَا ضَمَّ ذَلِكَ إِلَى قَطَاةِهَا كَانَ مِائَةً كَامِلَةً، فَقَوْلُهُ: أَحْكُمْ كَذَا، هِيَ الرَّوَايَةُ مِنْ غَيْرِ وَاوٍ، وَالْمَعْنَى: كُنْ حَكِيمًا كَفَتَاةِ الْحَيِّ الَّتِي هِيَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ زَرْقَاءُ الْيَمَامَةِ، وَالْمَرَادُ بِالْحَمَامِ: الْقَطَا [ش/93ظ]، وَصِفَتُهُ بِصِفَةِ الْجَمْعِ، وَهُوَ "شِرَاعٌ" بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، أَيُّ: الْقَاصِدَةُ إِلَى الْمَاءِ، وَكَذَا هِيَ الرَّوَايَةُ، وَتُجْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِالسَّيْنِ الْمُهِمَلَةِ⁽⁷⁾، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَعْنَى، لَكِنَّهُ خِلَافُ الرَّوَايَةِ. وَوَصَفُهُ بِصِفَةِ الْمَفْرَدِ أَيْضًا، وَهُوَ [وَارِدٌ]⁽⁸⁾ التَّمَدُّ بِفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ وَالْمِيمِ: الْمَاءُ الْقَلِيلُ، وَ"يُحْفُهُ" يُحِيطُ بِهِ⁽⁹⁾، وَ"جَانِبًا": مُتْنَى فَاعِلٍ، "يُحِيطُ": مُضَافٌ لِمَا بَعْدَهُ؛ أَيُّ: نَاحِيَتَا، وَ"النِّيْقُ": أَرْفَعُ الْجَبَلِ. وَفِي بَعْضِهَا بَتْنَوَيْنِ "جَانِبًا" بِالنَّصْبِ مَعَ تَنْوِينِ "نِيْقٍ" بِالْحَفْضِ. قُلْتُ: وَالظَّنُّ أَنَّهُ سَبَقُ

(1) البيت في شرح ديوان النابغة برواية الأصمعي من نسخة الأعلام. ص: 24، والبيت من شواهد: الصحاح. (1906/5)، لسان العرب. (159/12)، وشرح أبيات سيويه. (27/1)، وتخليص الشواهد. ص: 363، والمقاصد النحوية. (740/2)، وشرح التصريح. (318/1)، وشرح شواهد المغني. (77/1)، والدرر. (308/1)، والخزانة. (257/10)، والمعجم المفصل. (386/12).

(2) ساقطة من (م).

(3) في (م)، و(ش): الثلاثة.

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) في (م): ستة.

(6) ساقطة من (م).

(7) قال البغدادي في شرح أبيات المغني: (وكان الأصمعي يروي "شِرَاعٌ" بالشَّيْنِ المكسورة معجمة، يريد: التي شرعت في الماء، وروى غيره: "سراع" بالسَّيْنِ غير معجمة، وهما جمع شريعة وسريعة، والرواية الثانية أجود للتأسيس، ولما كان الحمام اسم جنس، يفرق بينه وبين واحده بالتاء، جاز أن يعتبر جمعًا ومفردًا، كما هنا، فباعثار الجمعية قال: سراع، وباعثار الأفراد قال: وارد). (49/2).

(8) مضافة من (م)، وهي زيادة يقتضيها السياق.

(9) ساقطة من (م).

قَلَمٍ، إِذْ لَا وَجْهَ لِذَلِكَ، وَتَأَمَّلْهُ، وَ"تَتَّبِعُهُ" بِضَمِّ التَّاءِ رُبَاعِي فَاعِلُهُ: "هِيَ"، وَمَفْعُولُهُ: "الْحَمَامُ"⁽¹⁾، وَ"مِثْلُ الرُّجَاجَةِ": مَنْصُوبٌ وَفِي بَعْضِهَا بِالرَّفْعِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ يُرِيدُ عَيْنًا صَافِيًا⁽²⁾، وَ"تُكْحَلُ" بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الْكَافِ، وَ"الرَّمْدُ" مَرَضُ الْعَيْنَيْنِ، وَ"فَقَدِي" أَيْ: حَسْبِي، وَ"فَحَسَّبُوهُ" بِتَشْدِيدِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ الْمُفْتُوحَةِ، أَيْ: أَكْثَرُوا حِسْبَهُ، وَ⁽³⁾فَأَلْفَوْهُ، أَيْ: وَجَدُوهُ، وَ"حَسَبْتَ" بِفَتْحِ الْحَاءِ وَالسَّيْنِ، وَ"كَمَلْتُ" بِفَتْحِ الْمِيمِ الْمَشْدَدَةِ [ب/132ظ]، وَ"حِسْبَةً" بِفَتْحِ [الْحَاءِ وَكَسْرِهَا؛ أَيْ]⁽⁴⁾: حُسْبَانًا، وَهُوَ مَفْعُولٌ، [و"الْعَدْدُ"]⁽⁵⁾ نَعَتْ لِدَلِكْ، قَالَ أَبُو الْحَجَّاجِ يُوسُفُ الْأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ فِي شَرْحِهِ لِهَذَا الْحَلِّ، فَلَنُورِدُهُ، وَإِنْ كَانَ⁽⁶⁾ فِيهِ طُولٌ وَبَعْضُ تَكَرُّارٍ لَمَّا قَدَّمَاهُ⁽⁷⁾ مَا نَصُّهُ: (وَقَوْلُهُ: أَحْكُمْ؛ أَيْ: كُنْ حَكِيمًا مُصِيبًا لِلرَّأْيِ فِي أَمْرِهِ⁽⁸⁾، وَلَا تَقْبَلْ⁽⁹⁾ مِمَّنْ سَعَى إِلَيْكَ كَفْتَاةَ الْحَيِّ؛ إِذْ أَصَابَتْ وَوَضَعْتَ الْأَمْرَ مَوْضِعَهُ، وَلَمْ يَرِدْ الْحُكْمُ فِي الْقَضَاءِ⁽¹⁰⁾، [م/112ظ] وَحُكِّي عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ⁽¹¹⁾ الْبَادِيَةِ يُحَدِّثُونَ أَنَّ بِنْتَ الْحَسِّ⁽¹²⁾ كَانَتْ قَاعِدَةً فِي جَوَارٍ، فَمَرَّ بِهَا قَطَا وَارِدًا فِي مَضِيقٍ مِنَ الْجَبَلِ، فَقَالَتْ [بسيط]:

(1) في (م)، و(ش): أي ضمير الحمام.

(2) الصواب: صافية؛ لأن عينا مؤنثة.

(3) ساقطة من (م).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(5) ساقطة من (م).

(6) ساقطة من (ش).

(7) في (ب) و(ش): قدمنا.

(8) عند الأعلام: أمرك. ينظر ديوان النابغة بشرح الأعلام. ص: 23.

(9) ساقطة من (م)، و(ش).

(10) في (ش): قضاء.

(11) ساقطة من (م)، و(ش).

(12) هند بنت الحس بن حابس بن قُريظ الإيادية، فصيحة جاهلية، كانت ترد سوق عكاظ، ولها أخبار فيه. قال الجاحظ في وصفها: (من أهل الدهاء والنكراء، واللَّسن واللقن، والجواب العجيب، والكلام الصحيح، والأمثال السائرة، والمخارج العجيبة). وتلقب بالزرقاء، أدركت القلمس أحد حكام العرب في الجاهلية. الأعلام. (97/8)، ينظر: البيان

يَا لَيْتَ ذَا الْقَطَا لَنَا وَمِثْلَ نِصْفِهِ مَعَهُ إِلَى قَطَاةٍ أَهْلِنَا إِذَا لَنَا قَطَا مَائَةً

وَحُكِّي عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ أَنَّ هَذِهِ عَنَزٌ⁽¹⁾، وَهِيَ زَرْقَاءُ الْيَمَامَةِ، وَكَانَتْ مِنْ بَقِيَّةِ طَسَمٍ⁽²⁾
وَجَدِيسٍ⁽³⁾، وَكَانَتْ تَرَى مِنْ⁽⁴⁾ مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَكَانَتْ لَهَا قَطَاةٌ، وَمَرَّ بِهَا سِرْبٌ مِنْ قَطَا⁽⁵⁾
بَيْنَ جَبَلَيْنِ، فَقَالَتْ: لَيْتَ هَذَا الْحَمَامَ لَنَا، وَنِصْفُهُ إِلَى حَمَامَتِنَا، فَتَتِمُّ لَنَا مَائَةٌ، فَنُظِرَ (فَإِذَا
هِيَ)⁽⁶⁾ كَمَا قَالَتْ. وَأَرَادَ بِالْحَمَامِ: الْقَطَا، وَكَانَ سِتًّا وَسِتِينَ، وَيُقَالُ إِنَّهَا وَقَعَتْ فِي شَبَكَةٍ⁽⁷⁾
صَائِدٍ⁽⁸⁾ [112/ط] فَأَخَذَهَا فَعَرَفَ عَدَدَهَا، وَذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ⁽⁹⁾ أَيْضًا⁽¹⁰⁾ أَنَّهَا زَرْقَاءُ الْيَمَامَةِ،
وَأَنَّهَا قَالَتْ: [لَيْتَ]⁽¹¹⁾ الْحَمَامَ لِيهِ إِلَى حَمَامَتِي

وَنِصْفُهُ قَدِيهٌ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَهُ

والتيبين. (255/1)، وسمط اللآلي. (475/1)، وخزانة الأدب. (260/10)، وشاعرات العرب في الجاهلية والإسلام.
ص: 78، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. (424/16).

(1) قال ابن الكلبي: اسمها عنز وكانت زرقاء فنسبت إلى اليمامة. شرح أدب الكاتب لابن قتيبة: أبو منصور بن
الجواليقي، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت. ص: 96.

(2) طسم قبيلة من العاربة، قال ابن الكلبي والطبري: وهم بنو طسم بن لاوذ بن سام بن نوح، وذكر الجوهري أنهم من
عاد قال: وكانت منازلهم الأحقاف من اليمن مع جدیس، ينظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب. ص: 324.

(3) جدیس بن لاوذ بن إرم: جدُّ جاهلي قديم من العرب العاربة. كانت مساكن بنيهِ باليمامة أو البحرين. وحرَّهم مع
طسم مشهورة، قيل: إنها انتهت بفناء القبيلتين. الأعلام. (114/2). ينظر: البدء والتاريخ. (29/3)، والمفصل في
تاريخ العرب. (337/1).

(4) ساقطة من (م).

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): القطا.

(6) في (م): إذا هو.

(7) ساقطة من (ش).

(8) في (م): صياد.

(9) هو أبو حاتم السَّجِسْتَانِي (ت: 248 هـ = 862 م).

(10) ساقطة من (م).

(11) مضافة من (ب) و(ش).

و"التَّمْدُ": الماء القليل، و"الشَّرَاغُ": القاصِدة إلى الماء. قَوْلُهُ: يُحْمُهُ؛ أَي: يُحِيطُ بِهِ مِنْ نَاحِيَّتِهِ⁽¹⁾، و"النَّيْقُ": الجبل، وَإِذَا كَانَ الْحَمَامُ بَيْنَ حَافَتِي الْجَبَلِ ضَاقَ عَلَيْهِ الْمَوْضِعُ، وَرَكِبَ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَكَانَ أَشَدَّ لِعَدِّهِ وَأَبْعَدَ، وَلَوْ كَانَ فِي سِعَةٍ كَانَ⁽²⁾ أَهْوَنَ عَلَيْهَا فِي الْعَدِّ وَأَيْسَرَ، ثُمَّ ذَكَرَهَا⁽³⁾ أَنَّهَا أَسْرَعَتْ حِسَابَ [ش/94و] عَدِّهِ مَعَ شِدَّتِهِ وَتَعَدُّرِهِ، فَقَالَ: وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدِّ، وَقَوْلُهُ: (وَتُتْبِعُهُ مِثْلَ الرُّجَاجَةِ)؛ أَي: عَيْنُهَا صَافِيَةٌ كَصَفَاءِ الرُّجَاجَةِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (لَمْ تُكْحَلْ [ب/133و] مِنَ الرَّمْدِ)؛ أَي⁽⁴⁾: لَمْ يُصِيبَهَا رَمْدٌ فَتُكْحَلْ، وَيُتِمَّلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهَا كَحَلَّتْ لِعَيْرٍ رَمْدٍ لَزِينَةٍ أَوْ نَحْوِهَا، وَقَوْلُهُ: "فَقَدِي": أَي حَسْبِي، وَمَوْضِعُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ الرَّفْعُ⁽⁵⁾ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَخَبَرُهُ يُقَالُ: قَطَّنِي كَذَا⁽⁶⁾ وَكَذَا، وَقَطَّنِي وَقَدَّنِي⁽⁷⁾، [وقَدِي]⁽⁸⁾؛ أَي: حَسْبِي وَكَفَانِي، يُقَالُ⁽⁹⁾: حَسَبُوا الْقَطَا وَضَمُّوا إِلَيْهِ نِصْفَهُ، فَأَلْفَوْهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ كَمَا حَسَبْتُ، وَقَوْلُهُ: (وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً)؛ أَي: أَسْرَعَتْ فِي (حِسَابِ الْقَطَا)⁽¹⁰⁾ مَعَ طَيْرَانِهِ وَتَرَائِكِهِ⁽¹¹⁾، فَكَانَ ذَلِكَ أَحْكَمَ لَهَا (إِذَا صَدَقَتْ)⁽¹²⁾ فِي عَدِّهِ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، و"الحِسْبَةُ" مِثْلُ الْجِلْسَةِ وَالرَّكْبَةِ، وَهِيَ هَيْئَةُ⁽¹³⁾ الْفِعْلِ، و"الحِسْبَةُ": بِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ⁽¹⁴⁾. قَوْلُهُ: وَقَاسَ بَعْضُهُمْ

(1) في (م): ناحية، وفي (ش): ناحيته.

(2) في (م): لكان.

(3) في (ب)، و(م)، و(ش): ذكر.

(4) ساقطة من (م).

(5) ساقطة من (م).

(6) ساقطة من (م).

(7) ساقطة من (ب).

(8) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(9) في (ب)، و(م): يقول.

(10) في (م)، و(ش): حسابها للقطا.

(11) في (م)، و(ش): وتراكمه.

(12) في (م): إذ قصدت.

(13) في (م): هيئات.

(14) ينظر قول الأعلام في: ديوان النابغة برواية الأصمعي من نسخة الأعلام. ص: 23 - 25.

عَلَيْهَا؛ أَي: عَلَى "لَيْتَ" فِي عَمَلِهَا بَعْدَ اتِّصَالِهَا بِ"مَا" سَائِرَهَا؛ أَي: بَاقِي أَخَوَاتِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ النَّازِمِ، لَا طَلَاقَ فِي قَوْلِهِ: (وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ). اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا "مَا" لَا نِزَاعَ أَنَّهَا [م/113و] تَكْفُّهَا كُلَّهَا⁽¹⁾ عَنِ الْعَمَلِ، ثُمَّ إِنَّ⁽²⁾ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ سُمِعَ فِيهَا الْعَمَلُ، وَبَعْضُهَا لَمْ يَسْمَعْ، فَلَمُسْمُوعُ فِيهَا⁽³⁾ الْعَمَلُ "لَيْتَ" مِنْ غَيْرِ نِزَاعٍ لَمَّا تَقَدَّمَ فِي الْبَيْتِ عَلَى رِوَايَةِ النَّصَبِ، وَالسَّمَاعُ فِيهَا فَاشَ بِكَثْرَةٍ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَنَدَرَ الْإِعْمَالُ فِي "إِنَّمَا"، وَهَلْ يَمْتَنِعُ قِيَاسُ ذَلِكَ فِي الْبَوَاقِي مُطْلَقًا؟ أَوْ يُوسَّعُ⁽⁴⁾ مُطْلَقًا؟ أَوْ فِي "لَعَلَّ" فَقَطُّ؟ أَوْ فِيهَا وَفِي "كَأَنَّ" أَقْوَالُ)⁽⁵⁾. [إِلَّا أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الشَّيْخِ⁽⁶⁾ الْمَكُودِيِّ أَنَّ الْقِيَاسَ "إِنَّمَا" هُوَ عَلَى "لَيْتَ" فَقَطُّ]⁽⁷⁾، وَأَنَّ الْبَوَاقِي لَمْ يُسْمَعْ فِيهَا شَيْءٌ، وَابْنُ هِشَامٍ أَثْبَتَ السَّمَاعَ فِيهَا، وَجَعَلَ الْقِيَاسَ وَعَدَمَ الْقِيَاسِ عَلَيْهَا حَسْبَمَا فَهِمَ عَنْهُ⁽⁸⁾ خَالِدٌ⁽⁹⁾، وَإِنْ كَانَ كَلَامُ ابْنِ هِشَامٍ يُحْتَمَلُ رُجُوعُهُ وَحْمَلُهُ عَلَى مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ⁽¹⁰⁾ الْمَكُودِيُّ. فَافْهَمْهُ.

ص: وَجَائِزُ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمَلَا

(1) ساقطة من (م).

(2) ساقطة من (م).

(3) في (م): فيه.

(4) في (م): يسوغ. وهو كذلك في: أوضح المسالك. (341/1).

(5) المصدر نفسه. (341/1).

(6) في (ب): الشارح.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) في (م)، و(ش): منه.

(9) في (م) سيدي خالد. ينظر شرح خالد لكلام ابن هشام في: شرح التصريح. (319/1).

(10) ساقط من (م)، و(ش).

قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: "جَائِزٌ" أَنَّ التَّصَبَّ أَيْضًا جَائِزٌ، وَهُوَ الْأَصْلُ. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [رجز]:
إِنَّ الرِّبْعَ الْجَوْدَ وَالْحَرِيفَا⁽¹⁾

مِنْ كَوْنِهِ عَطْفَ مَنْصُوبٍ⁽²⁾ [ب/133ظ] عَلَى مَنْصُوبٍ. قَوْلُهُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَى اسْمٍ "إِنَّ" قَبْلَ أَخَذِهَا الْخَبَرُ نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ». هَذَا مَذْهَبُ سَبِيئُونِيهِ وَالْجُمْهُورِ خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ⁽³⁾، فَإِنَّهُ أَجَازَ الْعَطْفَ بِالرَّفْعِ عَلَى اسْمٍ "إِنَّ" قَبْلَ الْخَبَرِ مُطْلَقًا، خَفِيَ إِعْرَابُ الْاسْمِ أَوْ ظَهَرَ⁽⁴⁾، وَالْفَرَاءُ يَشْتَرِطُ خَفَاءَ الْاسْمِ⁽⁵⁾، وَوَجْهُ [113/أ] الْمَنْعِ قَبْلَ أَخَذِ الْخَبَرِ لِمَا⁽⁶⁾ يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ اجْتِمَاعِ عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؛ أَعْنِي: الْإِبْتِدَاءَ وَ"إِنَّ" عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ خَبَرُ "إِنَّ"، فَإِنَّ الْإِبْتِدَاءَ يَكُونُ فِيهِ عَامِلًا حِينَئِذٍ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ خَبَرًا [ش/94ظ] عَنْ عَمْرٍو، وَ"إِنَّ" عَامِلَةٌ فِيهِ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ خَبَرًا لَهَا، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ، سَوَاءً أَخَرْتَ عَمْرًا عَنْ خَبَرِ "إِنَّ" أَوْ قَدَّمْتَهُ؛ إِذِ الْمَانِعُ⁽⁷⁾ وَاحِدٌ، وَوَجْهُ إِجَازَةِ الْكَسَائِيِّ لِذَلِكَ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْعَامِلَ وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الرَّافِعَ عِنْدَهُ لَخَبَرِ "إِنَّ" هُوَ الْإِبْتِدَاءُ، وَوَجْهُ إِجَازَةِ الْفَرَاءِ ذَلِكَ بِشَرْطِ خَفَاءِ الْإِعْرَابِ، نَحْوُ: «إِنَّ هَذَا وَزَيْدٌ قَائِمَانِ»، لِزَوَالِ الْفَتْحِ اللَّفْظِيِّ، وَلَهُمَا عَلَى

(1) تمامه: يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا. قَالَ الْعَيْنِي: قَائِلُهُ هُوَ رُؤْيَةُ بْنُ الْعِجَّاجِ. الْمَقَاصِدُ. (742/2)، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لَهُ فِي: الْكِتَابِ. (145/2)، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ. (250/1)، وَشَرْحُ الْكِتَابِ. (472/2)، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ. ص: 368، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (365/2)، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (320/1)، وَالرَّجَزُ فِي مَلْحَقِ دِيَوَانِهِ. ص: 179، وَلِلْعِجَّاجِ، أَوْ لَابْنِهِ رُؤْيَةُ فِي شَرْحِ الشُّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ. (155/2)، وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي دِيَوَانِ الْعِجَّاجِ، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي: الْمَقْتَضِبِ. (111/4)، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ. ص: 125، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ. (107/11).

(2) فِي (م): مَنْصُوبًا. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(3) تَنْظُرُ: مَسْأَلَةُ الْقَوْلِ فِي الْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ "إِنَّ" بِالرَّفْعِ قَبْلَ مَجِيءِ الْخَبَرِ بِالتَّفْصِيلِ فِي: الْإِنْصَافِ. (151/1)، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (365/2).

(4) فِي (ب): أَظْهَرَ.

(5) فِي (م) إِعْرَابُ الْاسْمِ.

(6) فِي (م): مَا.

(7) فِي (م)، وَ(ش): الْمَنْعُ.

ذَلِكَ بَعْضُ⁽¹⁾ حُجَجٍ، وَسَيَبَوِّيه - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَجْعَلُ كُلَّ مَا (وَرَدَ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ هُوَ غَلَطٌ)⁽²⁾،
فَإِذَا سَمِعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يُوهِمُ هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمٍ "إِنَّ" بِالرَّفْعِ قَبْلَ الْخَبَرِ،
فَهُوَ عِنْدَهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَأْخِيرِ الْمُعْطُوفِ، أَوْ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْمَوْجُودَ خَبَرٌ⁽³⁾ الْمُعْطُوفِ، وَخَبَرٌ
"إِنَّ" مَحْدُوفٌ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْأَخِيرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ [طَوِيل]:

خَلِيلِي هَلْ طَبُّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا (وَإِنَّ)⁽⁴⁾ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنْفَانِ⁽⁵⁾

فَ"دَنْفَانِ": خَبَرُ الْمُعْطُوفِ الَّذِي هُوَ "أَنْتُمَا"، لِأَنَّهُ مُثَنًى، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (خَبَرٌ "إِنَّ")⁽⁶⁾؛
لِأَنَّ اسْمَهَا مُفْرَدٌ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ خَبَرَهَا مُفْرَدٌ، فَيَجْعَلُ مَحْدُوفًا، فَدَلَّ هَذَا عَلَى صِحَّةِ هَذَا
الْوَجْهِ، وَهُوَ حَسَنٌ. قَوْلُهُ: إِمَّا عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ. يَعْنِي: مَوْضِعَ اسْمٍ "إِنَّ" قَبْلَ
دُخُولِهَا، قُلْتُ: وَفِي ذِكْرِهِ [م/113ظ] هَذَا الْوَجْهَ بَحْثٌ ظَاهِرٌ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ
(عِنْدَهُ مَعَ ذَلِكَ مِنْ)⁽⁷⁾ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ أَوْ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ،
فَيُلْقَى⁽⁸⁾ فِيهِ الْمَحْدُورُ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا [ب/134و] فِي عَدَمِ الْاسْتِكْمَالِ⁽⁹⁾، وَهُوَ اجْتِمَاعُ عَامِلَيْنِ

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): ورد ذلك غلطاً.

(3) ساقطة من (م)، و(ش).

(4) في (م): إذ، والصواب ما في (أ) لأني لم أجد هذه الصيغة فيما توفر لدي من كتب الشواهد.

(5) قال العيني: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله. المقاصد النحوية. (750/2)، وهو كذلك في: شرح التسهيل.
(50/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 127، والتذييل. (189/5)، وأوضح المسالك. (349/1)، والمغني. ص: 617،
و810، وتخليص الشواهد. ص: 374، وتمهيد القواعد. (1390/3)، والمقاصد الشافية. (374/2)، وشرح الأشموني.
(314/1)، وشرح التصريح. (323/1)، وشرح شواهد المغني. (766/2)، والمعجم المفصل. (178/8)، وشرح الشواهد
الشعرية. (248/3).

الشرح: "دنفان": تثنية دنف بفتح الدال وكسر النون، يقال: رجل دنف وامرأة دنفة، من الدنف بفتح النون، وهو
المرض اللازم. المقاصد النحوية. (751/2).

(6) في (م): خبر لأن.

(7) في (م): أن يكون ذلك عنده من.

(8) في (م): فيبقى، وفي (ش): فينبغي.

(9) في (م)، و(ش): الاستعمال.

مُخْتَلَفَيْنِ، وهما الابتداء، و"إِنَّ" عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، إِذْ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ تَقْدُمِ خَبَرِ "إِنَّ" عَلَى الْمَعْطُوفِ وَاسْتِكْمَالِهَا لِمَعْمُولِهَا، أَوْ تَأَخُّرِهِ عَنِ الْمَعْطُوفِ، (لِكَوْنِهِ اللَّامِ) ⁽¹⁾ اللَّازِمِ [وَاحِدًا، وَإِنْ كَانَ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلِ، فَقَدْ أَعْنَى عَنْهُ ⁽²⁾ مَا بَعْدَهُ؛ أَعْنَى: قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا عَلَى تَقْدِيرِ ⁽³⁾ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ الْخَبَرِ. بَلْ يَكُونُ تَكَرُّرًا مَعَهُ لَا فَائِدَةَ لَهُ. فَافْهَمُهُ، فَإِنَّهُ جَيِّدٌ. قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ"رَفْعِكَ". قِيلَ: وَهُوَ أَظْهَرُ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ شَيْخُ شُيُوخِنَا سَيِّدِي عَبْدُ الْوَاحِدِ الْوُثَيْرِيُّ بِحَطِّهِ عَلَى نُسخَتِهِ، مَا نَصَّهُ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَعْطُوفٍ أَوْ بِالثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي مَعْطُوفٍ). وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ.

ص: وَأُلْحِقْتُ بِأَنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

[قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ النَّصْبُ ⁽⁴⁾. أَمَّا الْخَاقُ "لَكِنَّ" فَبِاتِّفَاقٍ، وَالْخَاقُ "أَنَّ" عَلَى الصَّحِيحِ] ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: (بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ) ⁽⁶⁾؛ يَعْنِي بِهِ بَعْدَ اسْتِكْمَالِ الْخَبَرِ قَوْلُهُ: فَمِثَالُهُ بَعْدَ "أَنَّ" قَوْلُهُ (عَزَّ وَجَلَّ) ⁽⁷⁾: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ ⁽⁸⁾. قَيَّدَ الْمَصْنُفُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ⁽⁹⁾ عَمَلَ ⁽¹⁰⁾ "أَنَّ" بِأَنْ يَتَقَدَّمَهَا "عِلْمٌ"، نَحْوَ [وَأَفَر]:

(1) في (ب)، و(م)، و(ش): لكون.

(2) ساقطة من (م).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) الصواب: الرفع؛ لأن المكودي قال: يجوز أيضا رفع المعطوف على اسم "أَنَّ" المفتوحة و"لكن".... ينظر: الشرح. (178/1).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): بالشروط المذكورة.

(7) في (م) تعالى.

(8) سورة: التوبة، من الآية: 03، وتماها: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

(9) ينظر: شرح التسهيل. (50/2، 51).

(10) في (م): الخاق.

وَالْأَفَاعِلُمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ⁽¹⁾

أَوْ⁽²⁾ مَعْنَاهُ: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ [ش/95] إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾⁽³⁾، وَقَدْ نَحَا هَذَا [أ/113ظ] الْمُنْحَى قَبْلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ⁽⁴⁾، حَيْثُ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهَا مَوْضِعَ جُمْلَةٍ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو»، وَاعْتَرَضَ الرِّضِيُّ بِقَوْلِهِ: (وَالَّذِي دَعَا الْمَصْنَفَ إِلَى هَذَا التَّكْلِيفِ⁽⁵⁾ أَنَّهُ رَأَى سَبِيحِيَّةً اسْتَشْهَدَ بِهَذِهِ (الآيَةُ وَهَذَا الْبَيْتِ)⁽⁶⁾، وَالنَّاظِمُ هُنَا كَأَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ لَمْ⁽⁷⁾ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ⁽⁸⁾). انْظُرِ السُّيُوطِيُّ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا أُلْحِقْتُ "أَنَّ" و"لَكِنَّ" بِ"إِنَّ"؛ [لَأَنَّهَا لَا تُعَبَّرُ⁽¹⁰⁾ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ. وَذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِكَ مَثَلًا: «زَيْدٌ قَائِمٌ» قَبْلَ دُخُولِ "إِنَّ" و"أَنَّ" و"لَكِنَّ"⁽¹¹⁾، هِيَ ابْتِدَائِيَّةٌ؛

(1) قال العيني: قائله هو بشر بن أبي خازم. المقاصد النحوية. (748/2)، وهو منسوب إليه في: الكتاب. (156/2)، وشرح أبيات سيبويه. (30/2)، والإنصاف. (154/1)، وتخليص الشواهد. ص: 375، والمقاصد الشافية. (372/2)، وشرح التصريح. (322/1)، والخزانة. (297/10)، والمعجم المفصل. (205/5)، وشرح الشواهد الشعرية. (172/2)، والبيت في ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، شر: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 01، 1415 هـ - 1994 م. ص: 116، وفيه: "حيننا" مكان "بقينا"، وبلا نسبة في: أسرار العربية. ص: 125، والأصول في النحو. (253/1)، والمفصل. ص: 394، وشرح المفصل. (542/4)، وشرح الكافية. (513/1)، وشرح التسهيل. (51/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 127، وتوضيح المقاصد. (189/1)، و534، وأوضح المسالك. (347/1)، وتمهيد القواعد. (1390/3).

(2) في (ب): و.

(3) سبق تخريجها في الآية التي قبلها.

(4) ينظر: الكافية في علم النحو. ص: 52، وأمالى ابن الحاجب. (84/1).

(5) في (م): تكليف.

(6) في (م)، و(ش): الأبيات.

(7) في (م): لا.

(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية. (351/4).

(9) ينظر: النكت. اللوحة. 38.

(10) في (ب) و(ش): تغير، وفي (م): يغيران، وهو الصواب. ينظر: الشرح. (179/1).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

أَي: جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا⁽¹⁾ هَذِهِ [ب/134ظ] الْمَذْكُورَاتُ، وَقُلْتُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، [و«أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»⁽²⁾] «أَوْ «لَكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»⁽³⁾»⁽⁴⁾، فَالْجُمْلَةُ بَاقِيَةٌ عَلَى حَالِهَا مِنْ كَوْنِهَا ابْتِدَائِيَّةً؛ أَي: خَبَرِيَّةٌ، وَإِنَّمَا أَفَادَ الْأَوَّلَانِ فِيهِمَا تَأْكِيدَ ذَلِكَ الْمَعْنَى؛ الَّذِي هُوَ الْابْتِدَائِيَّةُ؛ أَي: الْخَبَرِيَّةُ، وَالثَّانِي⁽⁵⁾: اسْتِدْرَاكٌ، وَ[مَعْنَى]⁽⁶⁾ الْخَبَرِ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ؛ [لَأَنَّ سُقُوطَ هَذِهِ النَّوَاسِخِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْكَلَامِ، حَيْثُ يُقَدَّرُ اللَّفْظُ⁽⁷⁾ عَلَى أَسْمَائِهَا]⁽⁸⁾ قَبْلَ دُخُولِهَا لَا يُخْلِلُ بِأَصْلِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ الَّذِي سَبَقَ (لَهُ الْكَلَامُ)⁽⁹⁾، وَهُوَ الْخَبَرِيَّةُ. قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْبَوَاقِي. الَّتِي هِيَ "لَيْتَ"، وَ"لَعَلَّ" وَ"كَأَنَّ"، فَإِنَّ دُخُولَهَا عَلَى «زَيْدٌ قَائِمٌ»⁽¹⁰⁾ مَثَلًا يُعَيِّرُ مَعْنَى الْابْتِدَائِيَّةِ فِيهِ⁽¹¹⁾ الَّذِي هُوَ الْخَبَرِيَّةُ إِلَى الطَّلَبِيَّةِ، [فَ"لَيْتَ" تُعَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ إِلَى التَّمَنِّيِّ، وَ"لَعَلَّ" تُعَيِّرُهُ إِلَى التَّرَجُّحِيِّ أَوْ الْخَوْفِ، وَ"كَأَنَّ" تُعَيِّرُهُ⁽¹²⁾ إِلَى [م/114و] التَّشْبِيهِ]⁽¹³⁾، فَلَا يَجُوزُ مَعَهَا إِلَّا النَّصْبُ، سِوَاءَ تَقَدَّمَ الْعَطْفُ⁽¹⁴⁾ أَوْ تَأَخَّرَ، فَتَقُولُ: «لَيْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ»، وَ«لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا»، بِنَصْبِ "عَمْرُو" فِي الْمَثَالَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ، لَا قَبْلَ الْخَبَرِ، وَلَا بَعْدَهُ أَيْضًا،

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) في (ش): لقائم.

(3) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [أو لكن... ساقط من (ش).

(4) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [وأن زيدا... ساقط من (م).

(5) في (م): والثالث.

(6) ساقطة من (م).

(7) في (ب): العطف.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(9) في (م)، و(ش): الكلام له.

(10) ساقطة من (م)، و(ش).

(11) ساقطة من (ب).

(12) ساقطة من (م).

(13) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(14) في (ب)، و(م)، و(ش): المعطوف.

لَأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «لَيْتَ⁽¹⁾ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو»، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى غَيْرُ خَبَرِيَّةٍ، بَلْ إِنْشَائِيَّةٌ، [وَالثَّانِيَّةُ: خَبَرِيَّةٌ، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ⁽²⁾؛ أَعْنِي: عَطْفَ الْأَخْبَارِ عَلَى الْإِنْشَاءِ]⁽³⁾ وَالْعَكْسُ، مِنْهُمْ الْمَانِعُونَ⁽⁴⁾، وَمِنْهُمْ الْمُجِيزُونَ⁽⁵⁾، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ "لَيْتَ"؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ سُقُوطِ "لَيْتَ" يُخَلُّ بِالْمَعْنَى، وَيَقْتَضِي مَعْنَى التَّمْنَى، بِخِلَافِ "أَنَّ" فَلَا تَقْبَلُ إِلَّا التَّوَكِيدَ خَاصَّةً، حَسَبَمَا تَقَدَّمَ. فَأَعْلَمُهُ، قِيلَ: فَلَوْ قُدِّرَ الْعَطْفُ عَلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ لِحُسْنِ ذَلِكَ. تَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: ثُمَّ تَمَّ الْبَيْتَ بِقَوْلِهِ: مِنْ دُونِ "لَيْتَ" وَ"لَعَلَّ" وَ"كَأَنَّ"، وَلَوْ اسْتَغْنَى عَلَى⁽⁶⁾ ذَلِكَ لَمْ يُخَلَّ بِالْمَعْنَى. قِيلَ: لَيْسَ هُوَ تَمِيمٌ⁽⁷⁾ مُسْتَعْنَى عَنْهُ، بَلْ إِنَّمَا صَرَّحَ بِنَفْيِ هَذِهِ الْبَوَاقِي تَنْكِيتًا عَلَى الْفَرَاءِ الَّذِي يَقُولُ: بِجَوَازِ الْعَطْفِ، بِالرَّفْعِ بَعْدَ الْخَبَرِ، وَكَثِيرًا مَا يَسْتَعْمِلُهُ الْمُؤَلِّفُونَ، وَقَدْ ارْتَكَبَهُ النَّاطِمُ فِي هَذَا النَّظْمِ [ب/135و] مِرَارًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ قَبْلُ: هَذَا فَيَجِيءُ بِهَا مَتْلُوَّةٌ لَا تَالِيَةَ، إِذْ أَتَى بِهِ تَنْكِيتًا عَلَى الْمُخَالِفِ، نَبَّهَ عَلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ⁽⁸⁾.

ص: وَخُفِّفْتُ [ش/95ظ] إِنَّ فَقَلَ الْعَمَلُ [وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ]⁽⁹⁾

(1) في (م): إن، وفي (ش) ساقطة

(2) قال ابن هشام: (عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس: منعه البيانين وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين، وأجازاه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بقوله تعالى: ﴿وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ في سورة البقرة: ﴿وبشر المؤمنين﴾ في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه: «جاءني زيد ومن عمرو العاقلان»، على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف). ينظر: المغني. ص: 627.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) في (م): المانع.

(5) في (م): المجيز.

(6) في (م)، و(ش): عن.

(7) في (ب) و(ش): تميم، في (م): تميمًا.

(8) ينظر المقاصد الشافية. (2/382 - 383).

(9) لم يذكره الناسخ في (ش).

قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَا لِيُؤْفَيْنَهُمْ﴾⁽¹⁾. مِثَالُ لِعَمَلِهَا عَلَى وَجْهِ الْقَلَّةِ. قَوْلُهُ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁽²⁾. "كُلُّ": مُبْتَدَأٌ، وَ"نَفْسٌ" مُضَافٌ إِلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، [وَاللَّامُ "لَامٌ" إِنْ، وَ"مَا" صِلَةٌ؛ أَيْ: زَائِدَةٌ عَلَى قِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ]⁽³⁾، وَ"حَافِظٌ": مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ فِي الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ⁽⁴⁾ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ "كُلُّ"، وَيَصِحُّ رَفْعُ "حَافِظٌ" بـ"عَلَيْهَا"، انْظُرِ الْمُعْرِيبِينَ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: يَعْني أَنَّهَا إِذَا أَهْمِلْتَ لَزِمَ خَبَرُهَا اللَّامُ. قِيلَ: الصَّوَابُ [أ/114و] عَدَمُ التَّقْيِيدِ⁽⁶⁾ بِالْخَبَرِ؛ لِأَنَّهَا لَا خَبَرَ لَهَا مَعَ الْإِهْمَالِ، وَإِنَّمَا حَقُّهُ⁽⁷⁾ أَنْ يَقُولَ: مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ لَا خُصُوصِيَّةَ لِلْخَبَرِ⁽⁸⁾ أَيْضًا، بَلْ تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ قَبْلَ تَخْفِيفِهَا⁽⁹⁾، قُلْتُ: وَالْعُدْرُ لَهُ أَنَّهُ⁽¹⁰⁾ تَبَعَ لَفْظِ النَّاطِمِ؛ إِذِ الدَّرْكُ هُوَ⁽¹¹⁾ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا لَزِمَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ "إِنْ" النَّافِيَةِ. [أَيْ: الْعَامِلَةُ عَمَلٌ لَيْسَ. قَوْلُهُ: الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهَا. يَعْني فِي قَوْلِهِ: (وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبَ الْخَبَرُ لَامٌ ابْتِدَاءً)]

ص: وَرُبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا⁽¹²⁾ إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

(1) سورة: هود، من الآية: 111، وتمامها: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَا لِيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(2) سورة: الطارق، الآية: 04.

(3) أما قراءة التشديد: فـ"إِنْ" نافية، و"مَا" بمعنى: "إِلَّا". الباب في علوم الكتاب. (261/20).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(5) جاء في الباب في علوم الكتاب: (ويجوز أن يكون "عليها": هو الخبر وحده، و"حافظ": فاعل به، وهو أحسن، ويجوز أن يكون "كل": مبتدأ، و"حافظ": خبره، و"عليها": متعلق به، و"ما: مزيدة أيضاً، هذا كله تفریع على قول البصريين. وقال الكوفيون: "إِنْ" هنا نافية، واللام بمعنى "إِلَّا" إيجاباً بعد النفي، و"ما": مزيدة). (261/20).

(6) في (م): التعبير.

(7) في (ش): كان حقه.

(8) في (م): للحجر.

(9) وقال ابن حمدون في شرحه لهذا الموضع: وأجيب عنه بأن المراد خبرها لو لم تحمل. الحاشية. (179/1).

(10) في (م): لأنه.

(11) ساقطة من (م).

(12) في (م): عنه.

قَوْلُهُ: إِذْ أَمِنَ اللَّبْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ "إِنْ" النَّافِيَةِ⁽¹⁾. وَعَلَيْهِ فَلَا تَدْخُلُ مَعَ⁽²⁾ الإِعْمَالِ؛ إِذْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى فَرْقٍ. قَوْلُهُ: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [طويل]:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ⁽³⁾

قَائِلُ هَذَا الْبَيْتِ هُوَ الطَّرْمَاحُ⁽⁴⁾، واسمُهُ: الْحَكَمُ⁽⁵⁾ بَنُ حَكِيمٍ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ، و"أُبَاةُ": بِضَمِّ الهمزة، والهاءِ آخِرُهُ، وَأَصْلُهُ: "أَبِيَّةٌ" [م/114ظ] تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَتْ أَلْفًا جَمْعُ "أَبِيٍّ"، إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الظُّلْمِ كَ"قَاضٍ" وَ"قُضَاةٍ"، وَ"رَامٍ" وَ"رُمَاةٍ"، [وَأَصْلُهُ: أَبِيَّةٌ، وَقُضِيَّةٌ وَرُمِيَّةٌ، فَوَقَعَ الْإِعْلَالُ⁽⁶⁾ بِسَبَبِ تَحَرُّكِ الْيَاءِ وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ "أُبَاةُ" وَ"قُضَاةُ"، وَ"رُمَاةُ"]⁽⁷⁾، قَالَ النَّازِعِيُّ فِيهِمَا يَأْتِي: فِي⁽⁸⁾ نَحْوِ رَامٍ ذُو اطَّرَادٍ فُعْلَةٌ⁽⁹⁾، وَ"مَالِكٌ": (اسْمُ أَبِي الْقَبِيلَةِ)⁽¹⁰⁾، وَ"مَالِكٌ": الثَّانِي هُوَ الْقَبِيلَةُ، وَلِهَذَا قَالَ [ب/135ظ]: "كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ"، بِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ، وَصُرِفَ لِلضَّرُورَةِ، وَ"مِنْ آلِ مَالِكٍ" بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: "ابْنُ أُبَاةِ الضَّيِّمِ".

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(2) في (ش): إلا مع.

(3) البيت في: ديوان الطرماح، تحقق: عزة حسن، دار الشرق العربي. سوريا، ط: 02، 1414 هـ - 1994 م. ص: 280، وهو من شواهد: شرح الكافية. (509/1)، وشرح التسهيل. (34/2)، وشرح ابن النظم. ص: 128، والتذييل. (134/5)، والجنى الداني. ص: 134، وتوضيح المقاصد. (537/1)، وأوضح المسالك. (353/1)، وشرح القطر. ص: 165، وتحليص الشواهد. ص: 378، وشرح ابن عقيل. (379/1)، وتمهيد القواعد. (1362/3)، والمقاصد النحوية. (752/2)، وشرح الأشموني. (317/1)، وشرح التصريح. (327/1)، والجمع. (511/1)، والمعجم المفصل. (216/8)، وشرح الشواهد. (225/3).

(4) في (ب) و(ش): الطرماح، وهو تصحيف من الناسخ. وهو الطَّرْمَاح: بن حكيم بن الحكم (ت: نحو 125 هـ).

(5) في (م): الحكيم. والصواب ما في المتن.

(6) في (ش): الإعمال، وهو تصحيف من الشارح. والإِعْلَالُ: تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ، وَجَمْعُهُ الْقَلْبُ، وَالْحَذْفُ، وَالْإِسْكَانُ. وحروفه الألف، والواو، والياء. شرح شافية ابن الحاجب. (66/3).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (م).

(8) ساقطة من (ب).

(9) تمامه: وشاع نحو: كامل وكَمَلَة. ينظر: الألفية باب جمع التكسير. ص: 66.

(10) في (م)، و(ش): أبو قبيلة. مالك بن أبان، والقبيلة بطن من طيء، من القحطانية، وهم: بنو مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جحول بن عمرو بن الغوث. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة. (1028/3).

والشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: "وَإِنَّ مَالِكًا كَانَتْ"⁽¹⁾، حَيْثُ تَرَكَ فِيهِ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ "إِنْ" الْمُحَقِّقَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَبَيْنَ "إِنْ" النَّافِيَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ⁽²⁾. قَوْلُهُ: فَإِنَّ صَدْرَ الْبَيْتِ مَذْحٌ. ظَاهِرُ الْمَذْحِ فِيهِ حَيْثُ جَعَلَ نَفْسَهُ ابْنًا لِلَّذِينَ يَأْتُونَ الظُّلْمَ⁽³⁾، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْفَخَارِ، فَلَوْ كَانَتْ "إِنْ" نَافِيَةً لَكَانَ يَنْفِي عَنْ⁽⁴⁾ مَالِكٍ كَوْنَهَا "كِرَامَ الْمَعَادِنِ"، وَهَذَا عَيْنُ التَّنَاقُضِ لِصَدْرِ الْبَيْتِ. فَأَعْلَمَهُ. قَوْلُهُ: "وَنَاطِقٌ": مُبْتَدَأٌ. وَسُوِّغَ الْإِبْتِدَاءُ كَوْنُهُ فَاعِلًا⁽⁵⁾ فِي الْمَعْنَى، [عَلَّقَ عَلَيْهِ⁽⁶⁾ شَيْخُ شَيْوَحْنَا سَيِّدِي (عَبْدُ الْوَاحِدِ)⁽⁷⁾ الْوَنُشْرِيْسِي⁽⁸⁾ بِحُطِّهِ مَا نَصُّهُ: (هُوَ فَاعِلٌ مِنْ بَابِ الْإِسْتِعَالِ عَلَى الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ، وَاللَّهُ⁽⁹⁾ أَعْلَمُ). وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ بِفَتْحِ مِيمِهِ...الخ، وَعَلَيْهِ [ش/96و] اقْتَصَرَ الضَّرِيرُ⁽¹¹⁾.

ص: وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا يَأْنِ ذِي مُوصَلَا

قَوْلُهُ: لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ فِي الْغَالِبِ. يَعْنِي: إِلَّا لَيْسَ فَقَالَ فِي الْقَوَانِينِ⁽¹²⁾: (لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا لِتَدْفِعَ مَعْنِيَّهَا). قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى

(1) فِي (م)، وَ(ش) إِضَافَةٌ: كِرَامَ الْمَعَادِنِ.

(2) فِي (م): كَانَتْ.

(3) فِي (م): الضِّيمِ.

(4) فِي (ب) وَ(ش): مِنْ.

(5) فِي (م): عَامِلًا.

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(7) فِي (م)، وَ(ش): عَبْدُ الرَّحْمَنِ.

(8) فِي (ب) وَ(ش): الْوَانْشَرِيْسِي، وَفِي (م): الْوَانْشَرِيْسِي، وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(9) فِي (م)، وَ(ش): وَاللَّهُ تَعَالَى.

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مُثَبَّتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ) وَ(ب).

(11) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْخِلَاصَةِ لِابْنِ جَابِرٍ. اللَّوْحَةُ: 55.

(12) الْقَوَانِينُ النُّحْوِيَّةُ لِلْإِبْنِ أَبِي الرَّبِيعِ كِتَابُ نُحْوِي، مَخْطُوطٌ. يَنْظُرُ: الْأَعْلَامُ. (4/191).

اللَّهُ⁽¹⁾. هَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ بِلَفْظِ الْمَاضِي. قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽²⁾. هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْقِلَّةِ مِنْ كَوْنِهِ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ. قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ [كامل]:

شَلْتُ يَمِينَكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ⁽³⁾

قَائِلُهُ⁽⁴⁾ هَذَا الْبَيْتَ عَاتِكَةُ بِنْتُ زَيْدِ الْعَدَوِيَّةِ، ابْنُ عَمِّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَكَانَتْ مِنَ الْمَهَاجِرَاتِ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الْكَامِلِ تَرْتِي بِهَا بَعْلَهَا الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَامِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَتُحَاطَبُ قَاتِلُهُ، وَهُوَ عَمْرُو بْنُ شُرْمُوزٍ⁽⁵⁾. وَكَانَتْ قَبْلَ الزُّبَيْرِ تَحْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقُتِلَ بِالطَّائِفِ، فَتَزَوَّجَتْ زَيْدَ بْنَ الْخَطَّابِ⁽⁶⁾ رَضِيَ [أ/114ظ] اللَّهُ عَنْهُ، فَقُتِلَ

(1) سورة: البقرة، من الآية: 143، وتماها: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ﴾.
(2) سورة: القلم، من الآية: 51، وتماها: ﴿وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَحْنُوءٌ﴾.

(3) البيت منسوب لعاتكة في: شرح الكافية. (504/1)، والمقاصد النحوية. (753/2)، وشرح التصريح. (328/1)، وشرح شواهد المغني. (71/1)، والحماسة البصرية. (203/1)، ونهاية الأرب. (139/19)، والخزانة. (378/10)، وشرح الشواهد الشعرية. (293/1)، ولعاتكة وأسماء بنت أبي بكر في: العقد الفريد. (231/3)، والمعجم المفصل. (440/2)، ولامرأة الزبير في: شرح التسهيل. (37/2)، والمقاصد الشافية. (394/2)، وتمهيد القواعد. (1363/3)، و1365)، ولصفية في: تخلص الشواهد. ص: 379، وبلا نسبة في: سر الصناعة. (199/2)، والمفصل. ص: 395، والإنصاف. (526/2)، وشرح المفصل. (546/4)، و(148/5)، وتوضيح المقاصد. (538/1)، وأوضح المسالك. (355/1)، والمغني. ص: 37، وشرح ابن عقيل. (382/1)، وشرح الأشموني. (318/1)، وروي: "بالله ربك"، و"تالله ربك"، و"هبلتك أمك"، و"تكلتك أمك" مكان "شلت يمينك".

(4) في (م): قائل.

(5) في كتب التاريخ: جرموز، تنظر أخباره في: الطبقات الكبرى. (81/3)، والمعارف. (209/1)، وتاريخ الطبري. (534/4)، والمنظوم. (110/5)، والمختصر. (174/1)، والبداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط: 01، 1408هـ - 1988م. (277/7).

(6) ذكر ذلك ابن عبد البر، وقال: (على اختلاف في ذلك، فقتل عنها يوم اليمامة شهيدا)، وفي الكتب المترجمة لها أنه تزوجها عمر بن الخطاب أيضا. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب. (1878/4).

عَنْهَا، فَتَزَوَّجَتْ⁽¹⁾ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ، فَقُتِلَ عَنْهَا، فَخَطَبَهَا عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَتْ: يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِنِّي لَأَضُنُّ بِكَ عَنِ الْقَتْلِ، وَلَهَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَزْوَاجِهَا مَرَاتٍ⁽²⁾ حِسَانٌ، ذَكَرَهَا أَبُو عُمَرَ⁽³⁾ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، (وَقَالَ: كَانَتْ)⁽⁴⁾ [ب/136و] حَسَنَاءً⁽⁵⁾ جَمِيلَةً، ذَاتَ خُلُقٍ بَارِعٍ. فَقِفْ عَلَيْهِ إِنْ شِئْتَ⁽⁶⁾. فَكَانَ حَقُّ الشَّيْخِ⁽⁷⁾ الْمُكُودِيِّ أَنْ يَقُولَ: كَقَوْلِهَا، بِالتَّأْنِيثِ، وَكَأَنَّهُ ذَكَرَ عَلَى مَعْنَى الشَّخْصِ، وَ"شَلَّتْ": بِفَتْحِ الشَّيْنِ⁽⁸⁾ خَبَرٌ، وَمَعْنَاهُ [م/115و] الدُّعَاءُ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: (وَفِي الْعُبَابِ⁽⁹⁾ يُقَالُ: شَلَّتْ يَمِينُهُ⁽¹⁰⁾)، تُشَلُّ، وَ"شَلَّتْ" عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ رَدِيئَةٌ⁽¹¹⁾. وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: "إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا؛ حَيْثُ وَلِيَّ" "إِنْ" الْفِعْلُ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ نَادِرٌ، وَمَعْنَى "حَلَّتْ عَلَيْكَ؛ أَيْ: وَجَبَتْ. قَوْلُهُ: وَقَوْلُهُمْ. بِصِيغَةِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ (عِنْدَهُمْ خَرَجَ)⁽¹²⁾، فَخَرَجَ الْأَمْثَالُ؛ حَيْثُ هُمْ⁽¹³⁾ يَقُولُونَهُ، وَيَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، وَلَيْسَ بِنَظْمٍ. قَوْلُهُ: إِنْ تَزَيْنَكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ تَشِينَكَ

(1) فِي (م): فَتَزَوَّجَهَا.

(2) فِي (ش): مِيرَاثٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ: مَرَاتٍ جَمْعُ مَرْتِبَةٍ وَهِيَ الْقِصَائِدُ الَّتِي رَثَتْ فِيهَا أَزْوَاجُهَا.

(3) فِي (م): عَامِرٌ. وَالصَّوَابُ مَا فِي الْمَتْنِ.

(4) فِي (م): قَالَ وَكَانَتْ.

(5) فِي (م): حَسَنَةٌ.

(6) يَنْظُرُ: الْاسْتِيعَابُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ. (4/1876 - 1880).

(7) فِي (ب): الشَّارِحُ.

(8) قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهَا. شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (328/1).

(9) الْعِبَابُ الزَّائِرُ فِي اللُّغَةِ. لِلْإِمَامِ: حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّغَانِي. (ت: 650). مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَكْمُلَهُ. بَلَغَ فِيهِ إِلَى: الْمَيِّمِ.

وَوَقَّفَ فِي مَادَّةٍ: (بِكَمْ). وَلِهَذَا قِيلَ: إِنَّ الصَّغَانِيَّ الَّذِي حَازَ الْعُلُومَ وَالْحُكْمَ كَانَ قِصَارَى أَمْرِهِ أَنْ أَنْتَهَى إِلَى بَكَمْ. وَتَرْتِيبُهُ كَصَحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ. يَنْظُرُ: كَشَفَ الظُّنُونَ. (2/1122).

(10) فِي (ش): يَمِينُكَ.

(11) لَمْ أَعْثَرَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا عِنْدَ الْعَيْنِيِّ وَلَا فِي الْعِبَابِ الزَّائِرِ.

(12) فِي (م): خَرَجَ عِنْدَهُمْ.

(13) سَاقِطَةٌ مِنَ (م).

لَهِيَه. هَذَا أَنْدَرُ مِمَّا قَبْلَهُ؛ لِكَوْنِهِ لَا نَاسِخًا وَلَا مَاضِيًّا؛ حَيْثُ وَلِيَتْ "إِنْ" فِعْلًا غَيْرَ نَاسِخٍ، وَهُوَ مُضَارِعٌ (وَهُوَ) ⁽¹⁾ الشَّاهِدُ، وَالْمَعْنَى؛ أَيُّ: إِنَّ نَفْسَكَ [تَرِيْنُكَ، وَإِنَّ نَفْسُكَ] ⁽²⁾ تَشِينُكَ.

ص: وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

قَوْلُهُ: بَلْ يَسْتَكِنُ فِيهَا اسْمُهَا. يَعْنِي (عَلَى أَنَّهُ) ⁽³⁾ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّانِ، قُلْتُ: وَلَوْ أَسْقَطَ لَفْظَةَ "فِيهَا" لِأَجَادَ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ ⁽⁴⁾ لَا يَسْتَكِنُ فِيهِ لِضَعْفٍ، وَالْمَصْنُفُ قَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ ⁽⁵⁾ التَّعْيِيرُ بِالِاسْتِكْنَانِ ⁽⁶⁾، وَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ لَفْظَةَ "فِيهِ"؛ [لِأَنَّ الضَّمِيرَ مَحْدُوفٌ لَا يَسْتَكِنُ] ⁽⁷⁾، وَالْعَجَبُ مِنْهُ أَنَّهُ نَفْسُهُ بَحَثَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ، وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا أَتَى بِلَفْظَةِ "فِيهِ" ⁽⁸⁾ تَبَعًا لِلنَّاطِمِ ⁽⁹⁾ حَيْثُ عَبَّرَ بِالِاسْتِكْنَانِ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي مُسْتَكِنًا فِيهِ.

قَوْلُهُ: وَتَجُوزُ فِي قَوْلِهِ: اسْتَكَنَّ؛ وَإِنَّمَا هُوَ مَحْدُوفٌ... الخ. لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَسْتَكِنُ؛ أَيُّ: لَا يَسْتَتِرُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا، وَكَانَ فِي [فِعْلٍ] ⁽¹⁰⁾ أَوْ مَا جَرَى بِجَرَاهُ، وَلَا يُقَالُ [ش/96ظ] فِي الْمَنْصُوبِ وَ ⁽¹¹⁾ الْجُرُورِ مُسْتَتِرٌ، بَلْ مَحْدُوفٌ، وَقَدْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ مَعَ الْمَكُودِيِّ قَائِلًا: فِيهِ

(1) فِي (م): وَفِيهِ.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(3) فِي (م)، وَ(ش): أَنَّهُ عَلَى.

(4) فِي (م): الْحُرُوفُ.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(6) فِي (ب)، وَ(م): بِالِاسْتِكْنَانِ.

(7) فِي (ب): لِلْمُسْتَكِنِ.

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(9) فِي (م): لَهُ، وَفِي (ش) سَاقِطَةٌ.

(10) إِضَافَةٌ مِنْ (ب).

(11) فِي (ب): أَوْ.

نَظَرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: حَذَفُ؛ لَأَوَّهَمَ أَنَّهُ⁽¹⁾ يَكُونُ ضَمِيرًا [ب/136ظ] وَغَيْرُهُ⁽²⁾، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا يَكُونُ إِلَّا ضَمِيرًا، وَلِذَا قَالَ: اسْتَكَنَ، وَهَذَا يُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ أَصْلَحَهُ بِقَوْلِهِ⁽³⁾:

وإن تُحَقِّفُ إن فاسمُها حُذِفَ والخبرُ اجْعَلْ جُمْلَةً كَمَا أَلِفَ

لَأَنَّ التَّعْيِيرَ⁽⁴⁾ تَقَوُّتُ مَعَهُ هَذِهِ النُّكْتَةُ؛ أَعْنِي كَوْنَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا ضَمِيرًا، ثُمَّ قَالَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِيهَا⁽⁵⁾ الاسْتِكَانُ⁽⁶⁾؛ لِأَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِالْفِعْلِ. قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلْ⁽⁷⁾ الاسْتِكَانُ⁽⁸⁾ فِيهَا مَمْتَنِعٌ، وَالشَّبَهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعَمَلِ فَقَطْ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الاسْتِكَانَ⁽⁹⁾ وَحْدَهُ غَيْرُ كَافٍ، [وَالْحَرْفُ⁽¹⁰⁾ وَحْدَهُ غَيْرُ كَافٍ]⁽¹¹⁾، إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا؛ بَحِثْ يُقَالُ: فَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مُحذُوفٌ. قَوْلُهُ: فَشَمِلَ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ وَالْفِعْلِيَّةَ. وَسَيُمَثِّلُ لَهَا بَعْدَ هَذَا.

ص: وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دَعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعًا

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيِ أَوْ تَنْفِيسِ أَوْ لَوْ وَقَلِيلُ ذِكْرٍ لَوْ

(1) في (م): أن.

(2) في (ش): ونحوه.

(3) هو سيدي يحيى الشاوي. قال ابن حمدون: (وهذا الاعتراض مبني على أن الإسكان عين الاستتار، وهنا أطلقه الناظم على الحذف فيكون من باب الاستعمال المشترك في أحد معنيه، وعبارة الناظم أحسن من عبارة المصلح؛ لأن عبارة الناظم تفيد أمرين: كون اسمها ضميرا وكونه غير مذكور، وعبارة المصلح لا تفيد إلا أنه لا بد أن يكون محذوفا، وأما تعيين كونه ضميرا فلا). ينظر: حاشية ابن حمدون. (181/1 - 182).

(4) في (م): التعبير بحذف.

(5) في (م): فيه.

(6) في (ب)، و(م)، و(ش): الاستكان.

(7) في (م): لأن.

(8) في (م)، و(ش): الاستكان.

(9) في (م)، و(ش): الاستكان.

(10) في (ب): والحذف.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

قَوْلُهُ: إِذَا كَانَ مُصَدَّرًا بِفِعْلِ غَيْرِ دُعَاءٍ. لِأَنَّ فِعْلَ الدُّعَاءِ لَا يَجُوزُ دُخُولُ "قَدْ" عَلَيْهِ، لَا تَقُولُ: «قَدْ رَحِمَكَ اللَّهُ»، تُرِيدُ الدُّعَاءَ [115/و] قَوْلُهُ: مُتَصَرِّفٌ. مجرورٌ⁽¹⁾ صِفَةً ثَانِيَةً لِـ"فِعْلٍ"؛ أَيُّ: بِفِعْلِ مَنْ صِفَتِهِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ⁽²⁾ دُعَاءٍ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَأَمَّا النَّفْيُ [م/115ظ] فَيَكُونُ بـ"لَا" وَبـ"لَنْ". زَادَ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁴⁾ وَ"لَمْ"، وَنَصَّ نُسخَةَ شَيْخِ شَيْوَحِنَا سَيِّدِي عَبْدَ الْوَاحِدِ الْوُثَيْرِيَّ⁽⁵⁾ الَّتِي هِيَ بِخَطِّ يَدِهِ: (وَأَمَّا النَّفْيُ فَيَكُونُ بـ"لَا" وَبـ"لَنْ"، وَبـ"لَمْ"، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾⁽⁶⁾). وَلَمْ أَرْ هَذَا ثَابِتًا فِي نُسخَةِ مَنْ النُّسخِ؛ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا غَيْرَ نُسخَتِهِ، وَزَادَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ الْفَصْلَ بـ"مَا"، وَنَصَّهُ: (وَكَذَلِكَ "مَا" فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: «إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ»، التَّقْدِيرُ: «إِنَّهُ مَا يَقُومُ زَيْدٌ»، خُفِّفَتْ فَحَذِفَ اسْمُهَا، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا خَبَرُهَا، وَ"مَا" سَادَةٌ مَسَدَّةٌ اسْمُهَا، كَمَا كَانَتْ (لَا) النَّافِيَةُ فِيهِ كَذَلِكَ)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: فَيُفْصَلُ بِهَا [ب/137و] بَيْنَ "أَنْ" وَبَيْنَ⁽⁸⁾ الْمَاضِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾⁽⁹⁾. وَكَذَلِكَ يُفْصَلُ بِهَا أَيْضًا بَيْنَ "أَنْ" وَبَيْنَ الْمُضَارِعِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى⁽¹⁰⁾: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ﴾⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْفَصْلَ بِهَا قَلِيلٌ. مِثْلُ هَذِهِ⁽¹²⁾ عِنْدَ

(1) ساقطة من (م).

(2) في (ب): غير ذي.

(3) في (ش): غير متصرفا.

(4) ينظر: أوضح المسالك. (1/359).

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): الوائشريسي.

(6) سورة: البلد، الآية: 07.

(7) في (م): نافية كذلك.

(8) ساقطة من (ش).

(9) سورة: المائدة، من الآية: 113، وتمامها: ﴿قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونُ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(11) سورة: الأعراف، من الآية: 100، وتمامها: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْتُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِدُنُوبِهِمْ وَنُطْبِغُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾.

(12) في (م)، و(ش): هذا.

ابن الناظم⁽¹⁾، إذ به وجه قلة ذكرها، واعترضه ابن هشام في محاذيه قائلاً: (وقول ابن الناظم أن الفصل بها قليل وهم منه على أبيه)⁽²⁾. [ولو اقتصر على قوله؛ أي: قليل من يذكرها من النحويين، لكان أسد]⁽³⁾. قوله: كقول الشاعر [خفيف]:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤَالٍ⁽⁴⁾

هذا الشاعر غفل، و"يُؤْمَلُونَ"⁽⁵⁾: يفتح الميم مبني للمفعول من التأميل الذي هو الرجاء، و"جَادُوا": من الجود مُقابل البخل، ومفعوله قال ابن العيني: (مخدوف؛ أي: جَادُوا بالمال. كذا)⁽⁶⁾ قال بعضهم، والصحيح أن قوله: "بأعظم سؤال"⁽⁷⁾: هو مفعوله؛ لأن الباء تتعلق به لا بقوله: "أن يسألوا"⁽⁸⁾. و"أن يسألوا" على صيغة المجهول، نائبه الواو، ومفعوله الثاني [ش/97و] مخدوف؛ أي: قبل [أن]⁽⁹⁾ يسألهم السائلون، و"سؤل": بضم السين بمعنى مسؤل⁽¹⁰⁾، والشاهد في البيت هو: "أن يؤملون" حيث جاء بأن مُحَقَّقة من الثقلية،

(1) قال: (وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين "أن" الخفيفة، وبين الفعل ب "لو" وإلى ذلك أشار بقوله: "وقليل ذكر لو"). شرح ابن الناظم. ص: 131.

(2) قاله أيضا في أوضح المسالك. (361/1).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(4) في (ب) و(ش): سؤل. وهي رواية أخرى. قال العيني: لم أقف على اسم قائله. المقاصد النحوية. (762/2)، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية. (500/1)، و(1525/3)، وشرح التسهيل. (44/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 131، والتذييل. (165/5)، وتمهيد القواعد. (1378/3)، و(4127/8)، واللمحة. (559/2)، والجنى الداني. ص: 219، وتوضيح المقاصد. (540/1)، وأوضح المسالك. (360/1)، وشرح القطر. ص: 155، وشرح ابن عقيل. (388/1)، وشرح الأشموني. (323/1)، وشرح التصريح. (332/1)، والهمع. (516/1)، والدرر. (302/1)، والمعجم المفصل. (399/6)، وشرح الشواهد. (211/2).

(5) ساقطة من (ب).

(6) ساقطة من (ش).

(7) في (ب) و(ش): سؤل.

(8) ينظر: المقاصد النحوية. (763/2).

(9) مضافة من (م).

(10) وهس لغة في سأل. ينظر: القاموس. ص: 1017.

وَمُصَدَّرَةً بِفِعْلِ مُضَارِعٍ مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَنَّهُمْ يُؤْمِلُونَ، وَاسْمُ "أَنْ" مَحْذُوفٌ، وَالْجُمْلَةُ سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي "عَلِمُوا". قَوْلُهُ: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [بسيط]:

فِي فَتِيَّةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ⁽¹⁾

قَائِلُهُ الْأَعَشَى مِنْ بَنِي الْقَيْسِ⁽²⁾، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ مِنَ الْبَسِيطِ، وَقَوْلُهُ: "فِي فَتِيَّةٍ": حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ: "شَاوُ"⁽³⁾ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ، وَهُوَ قَوْلُهُ [بسيط]:

وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ يَتْبَعُنِي شَاوُ⁽⁴⁾ مِثْلُ شُلُولٍ شُلْشُلٍ شَوْلُ⁽⁵⁾

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ الَّذِي فِي "يَتْبَعُنِي"، وَ"كَسُيُوفِ الْهِنْدِ"⁽⁶⁾: صِفَةٌ لِلْفَتِيَّةِ. شَبَّهَهُمْ بِهَا فِي الْمَضَاءِ⁽⁷⁾ وَالْحِدَّةِ، وَأَرَادَ بِ"مَنْ يَخْفَى": الْفَقِيرَ، وَبِ"مَنْ يَنْتَعِلُ": الْغَنَى،

(1) البيت في ديوان الأعشى الكبير. ص: 59، والعجز فيه: (أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل)، والعجز المشار له في المتن صدره في ديوانه: (إما ترين حفاة لا نعال لنا)، وهو يسبقه بأربعة أبيات، والبيت استشهد به النحويون كما في المتن وهو في: الكتاب. (137/2)، و(74/3، 164)، والمقتضب. (9/3)، والأصول في النحو. (239/1)، وشرح كتاب سيبويه. (467/2)، و(272/3، 400)، و(195/4)، وشرح أبيات سيبويه. (87/2)، والإنصاف. (162/1)، وشرح الكافية. (59/1، 497)، وشرح التسهيل. (41/2)، و(8/4)، وشرح ابن الناظم. ص: 130، واللمحة. (558/2)، والتذيل. (162/5)، وتوضيح المقاصد. (539/1)، وتخليص الشواهد. ص: 382، وتمهيد القواعد. (1375/3)، و(4125/8)، والمقاصد النحوية. (4125/8)، والمقاصد الشافية. (400/2)، والدرر. (306/1)، والخزانة. (426/5)، والمعجم المفصل. (243/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (306/2).

(2) في (ب) و(ش): قيس.

(3) في (م): شاء.

(4) في (م): شاء.

(5) البيت في ديوانه. ص: 59، وهو من شواهد: تهذيب اللغة. (190/11)، والمحكم. (273/3)، و(617/7)، واللسان. (26/2)، و(362/11، 376)، والتاج. (498/4)، و(280/29، 305)، وشرح كتاب سيبويه. (372/4)، وشرح أبيات سيبويه. (87/2)، والخصائص. (36/3)، والمقاصد النحوية. (760/2)، والشعر والشعراء. (72/1، 256)، والعقد الفريد. (207/6)، ونهاية الأرب. (78/7)، والخزانة. (391/8)، و(353/11)، والمعجم المفصل. (305/6).

(6) في (ش): الدهر، وفي الهمش: لعله الهند.

(7) في (م): الصفاء.

و"كُلُّ مَنْ يَحْيَى": مُبْتَدَأٌ، و"هَالِكٌ": خَبَرُهُ مُقَدَّمًا عَلَيْهِ، والجُمْلَةُ [ب/137ظ] فِي مَوْضِعِ مَفْعُولِي⁽¹⁾ "عَلِمُوا"، وَقَدْ [م/116و] شَرَحَ الْبَيْتَ السَّابِقَ ابْنُ الْعَيْنِيِّ⁽²⁾. وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ⁽³⁾: "قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ" [أ/115ظ] حَيْثُ خَفَّفَ "إِنْ" مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَأُلْغِيَتْ عَنِ الْعَمَلِ، وَجَاءَ خَبَرُهَا أَيْضًا جُمْلَةً اسْمِيَّةً. قَوْلُهُ: الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ. قِيلَ: فِيهِ بَحْوُزٌ؛ حَيْثُ أَوْقَعَ الْجَمْعُ⁽⁴⁾ مَوْقَعَ التَّشْبِيهِ، وَلَوْ قَالَ الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَكَانَ أَحْسَنَ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ: لَعَلَّهُ سَلَكَ مَذْهَبَ مَنْ يَرَى أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ⁽⁵⁾ السُّدُسُ﴾⁽⁶⁾.

ص: وَخَفَّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنَوِي مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي

قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ [هَزَج]: وَوَجْهٌ مُشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنَّ تَذْيَاهُ حَقَّانِ⁽⁷⁾

(1) فِي (م): مَفْعُول.

(2) يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ. (759/2).

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(4) فِي (ش): الْجُمْلَةُ.

(5) فِي (م) سَاقِطُ حَرْفِ الْمِيمِ مِنَ الْآيَةِ.

(6) سُورَةُ: النِّسَاءِ، مِنَ الْآيَةِ: 11، وَتَمَامُهَا: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

(7) قَالَ الْعَيْنِيُّ: احْتَجَّ بِهِ سِيبَوِيهٌ فِي كِتَابِهِ، وَلَمْ يَعْزِزْهُ إِلَى أَحَدٍ. الْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ. (770/2)، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: الصَّحَاحِ. (2073/5)، وَاللِّسَانِ. (32/13)، وَالْكِتَابِ. (135/2)، وَالْأُصُولِ. (246/1)، وَشَرَحَ كِتَابَ سِيبَوِيهِ. (246/1)، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ. (45/2)، وَالتَّذْوِيلَ. (169/5)، وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ. (541/1)، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (364/1)، وَشَرَحَ الْقَطْرَ. ص: 158، وَتَخْلِيصَ الشُّوَاهِدِ. ص: 389، وَتَهْمِيدَ الْقَوَاعِدِ. (1381/3)، وَالْمَجْمَعِ. (517/1)، وَالْخَزَانَةِ. (399/10)، وَالْمَعْجَمَ الْمَفْصُلَ. (178/8)، وَتَوَجَّدَ رَوَايَاتٍ مُّخْتَلِفَةً لِّصَدْرِ الْبَيْتِ، فَرُوي: وَنَحْرُ مَشْرِقِ اللَّوْنِ فِي: الْمَفْصُلِ. ص: 398، وَشَرَحَ الْمَفْصُلَ. (565/4)، وَاللِّمَحَّةَ. (537/2)، وَالْجَنَى الدَّانِي. ص: 575، وَرُوي: وَصَدَرَ مَشْرِقُ النَّحْرِ فِي: الْإِنْصَافِ. (160/1)، وَالْأَشْمُونِي. (324/1)، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ. (362/1)، وَ(178/2)، وَالدَّرَرِ. (303/1، وَ305)، وَوَجْهٌ مَشْرِقُ اللَّوْنِ فِي: شَرَحَ ابْنُ النَّازِمِ. ص: 132، وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ.

هَذَا الْبَيْتُ هُوَ مِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ، وَهُوَ مِنَ الْهَرَجِ⁽¹⁾، رَوَاهُ سَيَّبُوهُ هَكَذَا "وَوَجْهٌ"، فَعَلَى هَذَا لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرٍ مُضَافٍ فِي "نَدْيَاهُ"؛ أَي: نَدْيَا صَاحِبِهِ، وَرَوَى⁽²⁾ غَيْرُهُ: "صَدْرٌ"، فَعَلَى هَذَا لَا تَقْدِيرَ، وَرَوَاهُ الرَّخْشَرِيُّ: "وَنَحْرٌ"، وَقِيلَ: هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَالْوَاوُ فِيهِ وَאוُ "رَبَّ"، فَلِهَذَا جَرَتْ "الْوَجْهَ"، وَالْمَعْنَى: وَرَبَّ وَجْهِ يَلُوحُ لَوْنُهُ، وَنَدْيَا صَاحِبِهِ كَحَقَّقِينَ فِي الْاسْتِدَارَةِ وَالصَّغَرِ⁽³⁾، أَوْ: رَبَّ نَحْرٍ يَلُوحُ لَوْنُهُ، وَنَدْيَاهُ كَحَقَّقِينَ، وَقِيلَ: يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الْإِيتِدَاءِ، وَالْحَبَرُ مَحْدُوفٌ؛ أَي: وَلَهَا وَجْهٌ أَوْ صَدْرٌ، [فَلَهُ وَجْهٌ]⁽⁴⁾. وَالشَّاهِدُ تَخْفِيفُ⁽⁵⁾: "كَأَنَّ"، وَحَذْفُ اسْمِهَا، وَوُقُوعُ خَبَرِهَا جُمْلَةً، وَالْأَصْلُ كَأَنَّهُ، وَالضَّمِيرُ لِلْوَجْهِ أَوْ النَّحْرِ وَ⁽⁶⁾الشَّانُ، وَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ خَبَرُهُ. قَوْلُهُ [طَوِيل]:

وَيَوْمًا تُؤَافِنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ⁽⁷⁾

(770/2)، وشرح التصريح. (334/1)، وشرح الشواهد. (219/3)، وروي بنصب ثدييه في: الإنصاف. (160/1)، والمقاصد الشافية. (410/2).

(1) أصل وزنه: (مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن 2×)، ولكنه لا يستعمل إلا مجزوءاً، أي بأربع تفاعيل، كل اثنتين في شطر وعلى ذلك يكون وزنه بعد اقتطاع تفعيلة من كل شطر كالآتي: مفاعيلن مفاعيلن ... مفاعيلن مفاعيلن. ينظر: علم العروض والقافية. ص: 67.

(2) في (م): ورواه.

(3) في (ب): والصفي.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) في (م): في تخفيف.

(6) في (ب)، و(م): أو.

(7) هذا البيت اختلف كثيرا في قائله، فقليل: للأرقم بن علباء البشكري في: شرح أبيات سيبويه. (366/1)، وشرح التصريح. (333/1)، ونسبه للسيرافي، والمقاصد النحوية. (767/2)، وشرح شواهد المغني. (112/1)، نقلا عن المنقذ لأبي عبد الله الكاتب المعروف بالمفجع، ولبعث ابن صريم البشكري في: الكتاب. (134/2)، والأصول. (245/1)، وشرح الكتاب. (466/2)، وشرح المفصل. (567/4)، وضرائر الشعر. ص: 59، والمقاصد النحوية. (767/2)، وشرح التصريح. (333/1) نقلا عن النحاس، وفيهما "باغث"، قال ابن هشام: (وباغث من بَغَثَ بالأمر، إذا فاجأه به، ويشكر منقول من مضارع شكر). تخلص الشواهد. ص: 391، وذكر التصريح باعث. (364/2)، وشرح شواهد المغني. (112/1)، وشرح الشواهد. (23/3)، ولكعب بن الأرقم في: اللسان. (482/12)، ولعلباء بن الأرقم في: تاج العروس. (268/33)، وشرح التصريح. (333/1) نقلا عن صاحب المنقذ، والدرر. (305/1)، والأصمعيات:

قَائِلُهُ أَرْقَمُ بْنُ عِلْبَاءَ الْيَشْكُرِيِّ⁽¹⁾ يَذْكُرُ امْرَأَتَهُ وَيَمْدَحُهَا، كَذَا فِي الْمُنْقَدِ⁽²⁾. وَقَالَ النَّحَّاسُ⁽³⁾ هُوَ لَابْنُ صَرِيمِ الْيَشْكُرِيِّ، واسمُهُ بَاعِثٌ بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ، فَقَوْلُهُ: "يَوْمًا". بِالنَّصْبِ [ش/97ظ] مَعْطُوفٌ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، وَأَنْشَدَهُ بَعْضُهُمْ: "وَيَوْمٌ بِالْجَرِّ، ثُمَّ قَالَ: الْوَاوُ فِيهِ وَاوُ "رُبَّ"، و"تُؤَافِينَا": بِضَمِّ الْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ [ب/138و] مُضَارِعٌ مِنَ الْمُوَافَاةِ، وَهِيَ الْمُقَابَلَةُ بِالْإِحْسَانِ وَالْمَجَازَاةِ الْحَسَنَةِ، وَالْخِطَابُ لِلْمَرْأَةِ، و"مُقَسَّمٌ" بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ؛ أَيُّ: حَسَنٌ مِنَ الْقَسَامِ، وَهُوَ الْحُسْنُ، يُقَالُ: رَجُلٌ قَسِيمٌ الْوَجْهِ؛ أَيُّ: جَمِيلُهُ، و"الْوَارِقُ" (فِي مَعْنَى)⁽⁴⁾ الْمَوْرِقِ، وَهُوَ نَادِرٌ؛ إِذْ فِعْلُهُ "أَوَّرَقَ" كَ"أَيَّنَعَ"، فَهُوَ يَانِعٌ، [وَقِيلَ: يُقَالُ: وَرَقَ الشَّجَرُ كَمَا يُقَالُ: أَوَّرَقَ، فَعَلَى هَذَا⁽⁵⁾ الْأَصْلُ، و"السَّلَمُ": بِفَتْحَتَيْنِ جَمْعُ سَلَمَةٍ⁽⁶⁾، وَهُوَ شَجَرٌ مِنْ شَجَرِ الْعَصَاةِ، وَيُرْوَى: "إِلَى نَاضِرِ السَّلَمِ"، مِنْ نَضَرَ وَجْهَهُ

أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، تحقق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط: 07، 1993م. ص: 157، ولزيد بن الأرقم في: الإنصاف. (164/1)، وقال البغدادي: إنه لابن صريم اليشكري كما عند سيبويه والنحاس والأعلم، ولأرقم اليشكري، وزاد لراشد بن شهاب اليشكري، نقلا عن أبي عبيد البكري، وقال: ابن المستوفي: هو لابن أصرم اليشكري، وقال ابن بري في حاشية الصحاح: هو لباغت بن صريم ويقال: لعلباء بن أرقم اليشكري قاله في امرأته وهو الصحيح. وبعده: ويوما تريد مالنا مع مالها فإن لم نلها لم تمننا ولم تتم. تنظر: الخزانة. (414/10)، والبيت بلا نسبة في: شرح الكافية. (496/1)، وشرح التسهيل. (46/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 132، والتذييل. (170/5)، والارتشاف. (2392/5)، والجنى الداني. ص: 576، وتوضيح المقاصد. (542/1)، وأوضح المسالك. (362/1)، وشرح شذور الذهب. ص: 367، وشرح القطر. ص: 157، والمغني. ص: 51، والتمهيد. (1381/3)، والمقاصد الشافية. (409/2)، وشرح الأشموني. (325/1)، والهمع. (408/2).

(1) نسبة إلى يَشْكُرُ بكر بن وائل، وَيَشْكُرُ: يفعل من الشُّكْرِ من قولهم: شَكَرْتَ لَكَ النُّعْمَ، ومن رجالهم في الجاهليَّة: أَرْقَمُ بْنُ عِلْبَاءَ بْنِ عَوْفٍ وَهُوَ صَاحِبُ الْكَبْشِ الَّذِي كَانَ النُّعْمَانُ يعلِّقُ فِي عُنْقِهِ سَكِينًا وَزَنْدًا، لِيَنْظُرَ مَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ. فَذَبَّحَهُ أَرْقَمُ. الاشتقاق: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط: 01، 1411هـ - 1991م. ص: 341، ينظر: نسب معد واليمن الكبير. (82/1).

(2) المنقذ لأبي عبد الله المفجع. ذكره السيوطي في شرح شواهد المغني. (112/1).

(3) ينظر قول ابن النحاس في: المقاصد النحوية. (767/2)، وشرح أبيات المغني. (160/1)، والخزانة. (413/10).

(4) في (م): بمعنى.

(5) في (ب): هذا على، في (م): هذا هو على.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

بِتَثْلِيثٍ⁽¹⁾ الضَّادِ. إِذَا حَسُنَ، وَأَرَادَ بِهِ الْخُضْرَةَ⁽²⁾. وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ [م/116ظ] عِنْدَ الشَّيْخِ⁽³⁾ الْمَكُودِيِّ عَلَى رَفْعِ "ظَبِيَّةٍ"، وَذَلِكَ: "إِنْ كَانَ ظَبِيَّةً"، بِتَسْكِينِ النُّونِ مُحَقَّقَةً مِنَ التَّثْبِيلَةِ، وَخُذِفَ اسْمُهَا، وَجَاءَ خَبَرُهَا مُفْرَدًا عَلَى شُدُودِ، وَهُوَ "ظَبِيَّةٌ" بِالرَّفْعِ وَالتَّقْدِيرِ: كَأَنَّهَا ظَبِيَّةٌ، وَرُويَ أَيْضًا بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ "كَأَنَّ"⁽⁴⁾، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ؛ أَي: كَانَ ظَبِيَّةً هَذِهِ الْمَرْأَةُ، فَهَذَا عَلَى جَعْلِ الْمَشَبَّهِ مُشَبَّهًا بِهِ لِلْمُبَالَغَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "تَعْطُو" خَبَرًا، وَحِينَئِذٍ فَلَا عَكْسَ، وَرُويَ أَيْضًا [أ/116و] بِالْجَرِّ عَلَى كَوْنِ "إِنْ" زَائِدَةً، وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ، أَي: كَظَبِيَّةٍ تَعْطُو، وَهِيَ جُمْلَةٌ وَقَعَتْ صِلَةٌ⁽⁵⁾ هَا، أَي: تَتَنَاوَلُ، وَلَكِنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى الْمِيلِ، فَلِذَلِكَ وَصَلَ بِ"إِلَى"⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَكَأَنَّ تَذْيِيهَ حُقَّانِ⁽⁷⁾ فِي رِوَايَةِ النَّصْبِ؛ أَي: فِي رِوَايَةِ نَصْبِ "تَذْيِيهِ"، وَهُوَ اسْمٌ "كَأَنَّ"، وَهُوَ الشَّاهِدُ لِقَوْلِهِ: (وَتَأْبِتَا أَيْضًا رُوي). قَوْلُهُ: وَأَمَّا "لَكِنَّ" فَإِنَّهَا تُحَقِّفُ، وَلَكِنَّهَا⁽⁸⁾ لَا تَعْمَلُ مُحَقَّقَةً. بَلْ يَجِبُ إِهْمَالُهَا. قَالَ [اللَّهُ]⁽⁹⁾ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾⁽¹⁰⁾

(1) أي: أن الضاد تحتمل الحركات الثلاث، قال الجوهري: (نَضَرَ وجهه يُنْضَرُ نَضْرَةً، أي حَسُنَ. وَنَضَرَ اللَّهُ وجهه، يتعدى ولا يتعدى. ويقال نَضَرَ بالضم نَضَارَةً. وفيه لغة ثالثة نضر بالكسر، حكاها أبو عبيد. ويقال: نضر الله وجهه بالتشديد، وأنضَرَ الله وجهه، بمعنى). الصحاح. (830/2).

(2) في (م): النظرة. ينظر المقاصد النحوية. (768/2).

(3) في (ش): الشارح.

(4) في (ش): أن.

(5) في (م): صفة. وهو الصواب. قال العيني: (وأما الجر فعلى كون "أن" زائدة والكاف للتشبيه، والتقدير: كظبية تعطو، وتعطو جملة وقعت صفة للظبية بمعنى عاطية، وفيه شذوذ، وهو زيادة "أن" بين الجار والمجرور). المقاصد النحوية. (769/2).

(6) قال ابن العيني: (قوله: "تعطو" أي: تتناول وتأخذ لترعى؛ من عطا يعطو عطاءً؛ وكأنه ضمنه معنى تميل؛ أي: تميل في مرعاها إلى كذا؛ فلذلك عداها بإلى). المقاصد النحوية. (768/2).

(7) ساقطة من (م).

(8) مثبتة في الهامش من (م).

(9) مضافة من (م).

(10) سورة: الأنفال، من الآية: 17، وتامها: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

فِي قِرَاءَةٍ⁽¹⁾ (...) ⁽²⁾، وَعَنْ يُوسُفَ وَالْأَخْفَشِ جَوَازُ الْإِعْمَالِ، وَحُجَّتُهُمَا فِي ذَلِكَ دُخُولُهَا عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ بَعْدَ التَّخْفِيفِ⁽³⁾.

[بَاب] لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

بِهَذَا تَرَجَّمَ النَّاطِمُ أَيْضًا فِي عُمْدَتِهِ⁽⁴⁾، وَفِي سَبِكِ الْمَنْظُومِ⁽⁵⁾، وَكَذَلِكَ [ب/138ظ] ابْنُ الْحَاجِبِ فِي كَافِيَّتِهِ⁽⁶⁾، وَتَعَقَّبَ النَّاطِمُ ذَلِكَ فِي نُكْتِهِ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ؛ حَيْثُ تَرَجَّمَ بِهَا، وَقَالَ: (الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ⁽⁷⁾: "لَا" الْمُحْمُولَةُ عَلَى "إِنَّ"، وَذَلِكَ لِأَنَّ "لَا" الْمَشَبَّهَةَ بِ"لَيْسَ" قَدْ⁽⁸⁾ يُنْفَى بِهَا الْجِنْسُ⁽⁹⁾، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ إِرَادَةِ الْجِنْسِ وَغَيْرِهِ بِالْقَرَائِنِ⁽¹⁰⁾). وَتَعَقَّبَ ابْنُ هِشَامٍ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ⁽¹¹⁾ بِهَذَا الَّذِي تَعَقَّبَ بِهِ هُوَ عَلَى⁽¹²⁾ ابْنِ الْحَاجِبِ.

(1) وهي قراءة ابن عامر وحمة والكسائي وخلف بتخفيف النون من "ولكن" ورفع الاسم بعدها. النشر في القراءات العشر. (219/2)، وقال الزجاج: (فمن شَدَّدَ نَصَبَ لِنَصَبِ "لكن" وَمَنْ خَفَفَ أَبْطَلَ عَمَلَهَا وَرَفَعَ قَوْلَهُ: "اللَّهُ" بِالابتداء). معاني القرآن وإعرابه. (406/2).

(2) فراغ في الأصل.

(3) قال ابن هشام: (وَلَيْسَ بِمَسْمُوعٍ وَلَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ لِرُؤَالِ اخْتِصَاصِهَا بِالْجُمْلِ الْأَسْمِيَةِ نَحْوُ: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلُمُونَ﴾). شرح الشذور. ص: 370، وقال الأشموني: (وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذٍ قياساً، وحكي عن يونس أنه حكاه عن العرب، والله أعلم). (327/1). ينظر مذهبهما في: أوضح المسالك. (366/1)، وشرح التصريح. (335/1).

(4) ينظر: عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ. ص: 254.

(5) ينظر: سبك المنظوم وفك المختوم، باب النفي العام. ص: 188.

(6) ينظر: الكافية في النحو. ص: 17، و26.

(7) في (م)، و(ش): يقول.

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): الجنس أيضاً.

(10) ينظر القول في: البهجة المرضية. (192/1).

(11) ينظر: أوضح المسالك. (3/2).

(12) ساقطة من (ش).

وَقَدْ عَبَّرَ النَّاطِمُ فِي الْكَافِيَةِ⁽¹⁾ وَالتَّسْهِيلِ⁽²⁾: بِ"لَا" الْعَامِلَةِ عَمَلِ "إِنَّ"، وَبِذَلِكَ (أَيْضًا عَبَّرَ)⁽³⁾ صَاحِبُ الْمُحَازِي، وَعَبَّرَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْجَامِعِ⁽⁴⁾ بِ"لَا" النَّاصِبِ عَلَى نَفْيِ الْجِنْسِ، ذَكَرَ ذَلِكَ السُّيُوطِيُّ⁽⁵⁾، وَقَالَ خَالِدٌ⁽⁶⁾: (وُتَّسَمَى "لَا" التَّبَرُّتِ؛ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ أَحْرَفِ النَّفْيِ، وَحَقُّ "لَا" التَّبَرُّتِ أَنْ تَصْدُقَ عَلَى "لَا" النَّافِيَةِ كَائِنَةً مَا كَانَتْ؛ لِأَنَّ كُلَّ [ش/98و] مَنْ بَرَّائَتْهُ فَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ شَيْئًا، وَلَكِنْ خَصُّوْهَا بِالْعَامِلَةِ عَمَلِ "إِنَّ"، فَإِنَّ التَّبَرُّتَ فِيهَا أَمَكُنُ مِنْهَا فِي غَيْرِهَا؛ لِعُمُومِهَا بِالتَّنْصِيصِ، وَتُسَمَّى النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، وَأُفْرِدَتْ⁽⁷⁾ بِبَابِ لَطُولِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا)⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: أَيِ الَّتِي يُقْصَدُ بِهَا نَفْيُ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِغْرَاقِ. بَحِيْثٌ لَا يَبْقَى⁽⁹⁾ فَرْدٌ وَاحِدٌ⁽¹⁰⁾ مِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ الْجِنْسِ. قَوْلُهُ: وَرَفَعَ احْتِمَالَ الْخُصُوصِ. قُلْتُ: "مَرْفُوعٌ"⁽¹¹⁾ عَطْفٌ عَلَى "نَفْيٍ"، وَلَا يَصِحُّ خَبَرُهُ عَطْفٌ⁽¹²⁾ عَلَى الِاسْتِغْرَاقِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِغْرَاقِ، وَهُوَ رَفَعُ احْتِمَالَ الْخُصُوصِ، فَكَأَنَّهُ مِنْ عَطْفِ [م/117و] الْمُتَقَارِبِ أَوْ⁽¹³⁾ التَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»؛ أَيُّ: لَا وَاحِدَ وَاحِدٍ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ فِيهَا، إِذْ

(1) ينظر: شرح الكافية. (519/1).

(2) ينظر: التسهيل. ص: 67.

(3) في (م): عبر أيضا.

(4) الجامع الصغير في النحو لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام النحوي. وعليه شرح، عظيم، مفيد؛ للشيخ، الأديب: إسماعيل بن إبراهيم العلوي الزبيدي. ينظر: كشف الظنون. (564/1).

تنظر باب لا النافية للجنس في: الجامع الصغير في النحو: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحق وتعلق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دط، 1400 هـ - 1980 م. ص: 69.

(5) في (م)، و(ش): الحافظ السيوطي. ينظر: قول السيوطي في: النكت. اللوحة: 39.

(6) في (م)، و(ش): الشيخ خالد.

(7) في (م): وأفرد.

(8) ينظر القول في: شرح التصريح. (336/1).

(9) في (ش): يفرق فيها.

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م): رفع، وفي (ش): رفع.

(12) في (م): عطفًا. وهو الصواب.

(13) في (م): و.

لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِنَّمَا⁽¹⁾ نَفَى شَيْئًا خَاصًّا فَقَطْ، وَهُوَ الْوَاحِدُ مَثَلًا، وَأَمَّا الْاِثْنَانِ وَالثَّلَاثَةُ فَهُمَا هُنَاكَ، كَمَا فِي الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلُ "لَيْسَ"، نَحْوُ قَوْلِكَ: «لَا رَجُلٌ قَائِمًا»، فَهَذَا الْاِحْتِمَالُ هُنَا مَرْفُوعٌ. قَوْلُهُ: وَإِذَا أُريدَ بِهَا ذَلِكَ. أَي: نَفَى الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعْرَاقِ. قَوْلُهُ: كَانَتْ مُخْتَصَّةً⁽²⁾ بِالْأَسْمَاءِ. [قُلْتُ: إِنَّمَا كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِالْأَسْمَاءِ]⁽³⁾ حَيْثُ قُصِدَ (بِهَا نَفَى [الْجِنْسِ])⁽⁴⁾؛ لِأَنَّ الِاتِّصَافَ بِالْجِنْسِ [ب/139و] وَالتَّسْمِيَةَ بِهِ إِنَّمَا هُوَ لِلْأَسْمَاءِ لَا لِلْأَفْعَالِ، فَلَمَّا قُصِدَ بِهَا⁽⁵⁾ نَفَى مَا هُوَ خَاصٌّ بِالْأَسْمَاءِ دُونَ غَيْرِهَا صَارَتْ (هِيَ)⁽⁶⁾ حِينَئِذٍ⁽⁷⁾ مُخْتَصَّةً بِالْأَسْمَاءِ؛ إِذْ لَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهَا، وَتَكُونُ لِنَفْيِ الْجِنْسِ [116/ظ]. قَوْلُهُ: فَعَمِلْتُ. إِنْ قِيلَ: كَانَ حَقُّهَا إِذْ عَمِلْتُ أَنْ تَعْمَلَ الْعَمَلَ الْخَاصَّ الَّذِي هُوَ الْجَرْ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ إِذْ اخْتَصَّتْ [بِالْأَفْعَالِ عَمِلْتُ مَا هُوَ خَاصٌّ بِهَا، وَهُوَ الْجَزْمُ، وَإِذَا اخْتَصَّتْ]⁽⁸⁾ بِالْأَسْمَاءِ عَمِلْتُ مَا هُوَ خَاصٌّ بِهَا⁽⁹⁾، وَهُوَ الْجَرْ، (فَمَا بَالُهَا)⁽¹⁰⁾ عَمِلْتُ النَّصْبَ، قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ تَعْمَلَ الْجَرْ لِيَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنْ الْمَقْدَرَةِ، لِظُهُورِهَا فِي قَوْلِهِ [طويل]: ...لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ⁽¹¹⁾

(1) ساقطة من (م).

(2) في (ش): مخصصة.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(4) في (م): ذلك.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(6) ساقطة من (م).

(7) في (ش): جنس.

(8) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [بالأفعال...] ساقط من (م).

(9) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [وهو الجزم...] ساقط من (ش).

(10) في (م)، و(ش): فلما.

(11) تمامه: فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيِّفِهِ وَقَالَ: أَلَا. والعيني لم يذكر قائله، وهو بلا نسبة في: العين.

(352/8)، وتهذيب اللغة. (304/15)، واللسان. (434/15، 468)، وشرح الكافية. (522/1)، وشرح التسهيل.

(54/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 134، واللمحة. (489/1)، والتذيل. (222/5)، والجنى الداني. ص: 292،

وأوضح المسالك. (11/2)، وتخليص الشواهد. ص: 396، وتمهيد القواعد. (1404/3)، والمقاصد الشافية.

عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: «اللَّهُ⁽¹⁾ لَأَفْعَلَنَّ» فِي الْقَسَمِ. وَقَوْلُهُمْ⁽²⁾ [طويل]: وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ⁽³⁾

وَقَوْلُهُمْ: «خَيْرٌ عَفَاكَ اللَّهُ»، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَهُ⁽⁴⁾: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ وَقَوْلُهُمْ: فِي تَمْيِيزِ [كَمْ]⁽⁵⁾

الاسْتِفْهَامِيَّةِ: بِكُمْ دَرَاهِمٍ تَصَدَّقْتُ؟ أَيْ: بِكُمْ مِنْ دَرَاهِمٍ. وَقَوْلُهُ⁽⁶⁾ [وافر]:

أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ⁽⁷⁾ تَبَيَّنَتْ⁽⁸⁾

(422/2)، وشرح الأشموني. (328/1)، وشرح التصريح. (343/1)، والهمع. (526/1)، والدرر. (317/1)، والمعجم
المفصل. (445/2)، وشرح الشواهد. (340/1).

(1) سقطت من (ش).

(2) في (م): وقوله.

(3) تمامه: أرخى سدوله علي بأنواع المموم لبيتلي، قال العيني: قائله هو امرؤ القيس. المقاصد النحوية.
(1268/3)، وهو منسوب له في: شرح الكافية. (821/2)، وشرح التسهيل. (187/3)، وتمهيد القواعد. (3056/6)،
وشرح التصريح. (669/1)، والعمدة. (276/1)، ونهاية الأرب. (138/1)، والخزانة. (326/2)، والزهر الأكم.
(174/2)، والمعجم المفصل. (463/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (220/2)، وشرح شواهد المغني. (574/2)، والبيت
في ديوانه من معلقته الشهيرة: قفا نبك. ينظر: ديوان امرئ القيس. ص: 48. وبلا نسبة في: شرح ابن الناظم. ص:
270، وتوضيح المقاصد. (775/2)، وأوضح المسالك. (64/3)، وشرح شذور الذهب. ص: 415، والمغني. ص:
473، وشرح الأشموني. (110/2).

(4) ساقطة من (م).

(5) ساقطة من (أ).

(6) في (ش): وقولهم.

(7) في (م): محصنة، وفي (ش): محصل.

(8) البيت منسوب إلى عمرو بن قعاس المرادي في: شرح شواهد المغني. (215/1)، والخزانة. (53/3)، والمعجم
المفصل. (214/1)، وشرح الشواهد. (214/1)، وقال العيني: هو لرجل من أهل البادية. المقاصد النحوية.
(1280/3)، وبلا نسبة في: إصلاح المنطق. ص: 306، ومعجم ديوان الأدب. (319/1)، والتهذيب. (142/4)،
والصاحح. (1669/4)، والمقاييس. (68/2)، واللسان. (155/11)، والتاج. (305/28)، والكتاب. (308/2)،
والأصول. (398/1)، وشرح كتاب سيبويه. (41/3)، وشرح المفصل. (93/2)، و95، وشرح الكافية. (533/1)،
وشرح التسهيل. (71/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 140، والتذيل. (324/4)، و(306/5)، والجنى الداني. ص:
382، وتوضيح المقاصد. (778/2)، والمغني. ص: 97، وتخليص الشواهد. ص: 415، وتمهيد القواعد. (1451/3)،
وشرح الأشموني. (345/1).

عَلَى رِوَايَةِ جَرِّ "رَجُلٍ"، فَهُوَ بـ"مِنْ" مَحْذُوفَةٍ، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ⁽¹⁾، وَكَذَا أَيْضًا فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَإِنَّمَا⁽²⁾ لَمْ تَعْمَلِ الرَّفْعَ لِئَلَّا يُتَوَهَّم أَنَّهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ، قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ⁽³⁾ بَعْدَ أَنْ تَعَلَّمَ أَنَّ حَقَّ (كَمَا أَلَا)⁽⁴⁾ تَعْمَلُ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ، فَهِيَ⁽⁵⁾ حَرْفٌ مُشْتَرِكٌ مِنْ كَوْنِهَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ، فَتَكُونُ نَاهِيَةً وَدُعَائِيَّةً، نَحْوُ: «لَا عَذَّبَ⁽⁶⁾ اللَّهُ زَيْدًا»، وَ⁽⁷⁾زَائِدَةٌ، نَحْوُ: أَلَّا تَسْجُدُوا⁽⁸⁾، [و]⁽⁹⁾ نَافِيَةٌ فَتَنْفِي الْفِعْلَ، وَلَا عَمَلٌ لَهَا فِيهِ، وَمِنْ كَوْنِهَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَلَا تَكُونُ فِيهَا إِلَّا نَافِيَةً، وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ إِعْمَالُهَا وَالْعَاوُهَا وَحِينَئِذٍ⁽¹⁰⁾ عَمِلَتْ تَارَةً أَعْمَلُوهَا عَمَلٌ "لَيْسَ"؛ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَاهَا فِي عَدَمِ اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي مَوْضِعِهِ، وَتَارَةً أَعْمَلُوهَا إِعْمَالٌ "إِنَّ" إِذَا قُصِدَ بِهَا اسْتِغْرَاقُ الْجِنْسِ [ش/98ظ]، قَالَ أَبُو حَيَّانَ مَا مَعْنَاهُ: (عَمِلَتْ "لَا" بِالشَّبهِ لـ"إِنَّ" مِنْ وُجُوهٍ مِنْهَا: أَنَّهَا إِذَا خُفِّقَتْ أَشْبَهَتْهَا فِي كَوْنِ آخِرِهَا سَاكِئًا [ب/139ظ]، وَعَمِلَتْ "إِنَّ" بِالشَّبهِ لِلْأَفْعَالِ؛ الَّتِي يَتَقَدَّمُ مَنْصُوبُهَا عَلَى مَرْفُوعِهَا، نَحْوُ: «ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدًا»، أَوْ⁽¹¹⁾ «فَرَأَى كِتَابًا زَيْدًا»، وَذَلِكَ أَيْضًا مَحْمُولٌ عَلَى «ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرًا»، فَهِيَ فَرْعٌ فَرْعٍ فَرْعٍ⁽¹²⁾.

ص: عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلْ لِي فِي نَكْرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً

(1) ينظر: الصحاح. (4/1669)، وقال: المحصلة: المرأة التي تحصل تراب المعدن.

(2) في (م): وإنما قلنا.

(3) ينظر: التذييل. (4/324).

(4) في (ب): كان أن لا، وفي (م)، و(ش): "لا" أن لا. وهو الصواب.

(5) في (م): فهو.

(6) فراغ في (م).

(7) في (م): أو.

(8) في (ب): تسجد. وهو الصواب، وهو قول الله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾. سورة الأعراف، الآية: 12.

(9) مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(10) في (م)، و(ش): وحيث.

(11) في (م)، و(ش): و.

(12) ينظر: التذييل. (5/221).

قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا عَمِلْتَ عَمَلٌ "إِنَّ"؛ لِأَنَّهَا فِي النَّفْيِ نَظِيرَةُ "إِنَّ" فِي الْإِيجَابِ... الخ. عِبَارَةُ
بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ الْقُدَمَاءِ⁽¹⁾: وَإِنَّمَا عَمِلْتَ عَمَلٌ "إِنَّ" لِشِبْهِهَا بِهَا فِي التَّوَكِيدِ، إِذْ هِيَ فِي تَوْكِيدِ
النَّفْيِ [م/117ظ] بِمَنْزِلَةِ "إِنَّ" فِي تَوْكِيدِ الْإِثْبَاتِ، فَقَوْلُهُ: نَظِيرَةُ "إِنَّ"؛ يَعْنِي فِي مُطْلَقِ التَّأَكِيدِ؛
لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُؤَكِّدُ⁽²⁾، وَإِنْ كَانَ⁽³⁾ قَدْ اخْتَلَفَا فِي الْمُؤَكَّدِ مِنْ كَوْنِ⁽⁴⁾ "أَنَّ" تَأَكِيدُ⁽⁵⁾ فِي
الْإِيجَابِ، وَهَذِهِ فِي النَّفْيِ، فَهَذَا وَجْهُ مَنْ قَالَ بِالنَّظِيرِ، فَإِنَّهُ لَمْ⁽⁶⁾ يُرَاعِ الشَّيْءَ الْمُؤَكَّدَ، وَ[قَالَ
بَعْضُهُمْ: الصَّوَابُ أَنَّ يُرَاعَى الْمُؤَكَّدَ، وَعَلَيْهِ فَيَجْعَلُ بَدَلَ نَظِيرِهِ [نَقِيضُهُ]⁽⁷⁾، وَيَرَى⁽⁸⁾ أَنَّهُ
الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الْإِيجَابَ نَقِيضُ النَّفْيِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَشْيَاءَ تُحْمَلُ عَلَى نَقَائِضِهَا وَأَضْدَادِهَا
كَمَا يُحْمَلُ عَلَى نَظَائِرِهَا وَأَنْدَادِهَا؛ أَيْ: أَمْثَالِهَا، وَقَوْلُهُ: إِذْ "إِنَّ" تَوْكِيدٌ لِلْإِيجَابِ، وَلَا
(تَوْكِيدٌ لِلنَّفْيِ)⁽⁹⁾].⁽¹⁰⁾ [قَالَ بَعْضُهُمْ⁽¹¹⁾: صَوَابُهُ لِلْإِيجَابِ الْمُؤَكَّدِ، وَ"لَا" لِلنَّفْيِ]⁽¹²⁾ الْمُؤَكَّدِ،
وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَإِنَّ "لَا مِنْ رَجُلٍ" نَفْيٌ أُكِّدَ [و/117] بِ"مَنْ"⁽¹³⁾، وَ"لَا رَجُلٌ" لَيْسَ فِيهِ تَوْكِيدٌ،

(1) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين. ص: 366، وشرح التسهيل. (54/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 133،
والأشتموني. (329/1)، وشرح التصريح. (336/1).

(2) في (ب): وكد.

(3) في (م): كانا.

(4) ساقطة من (م).

(5) في (ب): توكّد، وفي (م)، و(ش): توكيد.

(6) في (ش): لا.

(7) إضافة من (ب).

(8) في (ش): ويروى.

(9) في (ش): لتوكيد النفي.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(11) ينظر: توجیه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقق: فايز زكي محمد دياب، أصل الكتاب رسالة دكتوراة -
كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، ط: 02،
1428هـ - 2007م. ص: 156.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(13) ساقطة من (م)، و(ش).

قَالَ شَيْخُنَا الْقُدُومِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قُلْتُ: وَالْحَامِلُ لَهُ⁽¹⁾ عَلَى هَذَا التَّصْوِيبِ مَا فِي التَّعْبِيرِ مِنَ
الِإشْكَالِ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُمْ: لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ مُشْكِلاً، (أَمَّا تَأْكِيدُ)⁽²⁾ الإِيجَابِ فِي "إِنَّ" فَظَاهِرٌ؛
لَأَنَّ الْكَلَامَ كَانَ مُوجِبًا، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ "إِنَّ" فَأَكَّدَتْهُ، وَأَمَّا كَوْنُ "لَا" مُؤَكِّدَةً لِلنَّفْيِ، ظَاهِرُهُ أَنَّ
الْكَلامَ [قَبْلَ دُخُولِهَا كَانَ]⁽³⁾ مَنفِيًّا، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ "لَا" فَأَكَّدَتْهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ
هِيَ الْجَمْعُ كَثِيرٌ مِنَ التَّحْوِيلَيْنِ تَنَاوَلُوهُمَا⁽⁴⁾ بَيْنَهُمْ فِي كُتُبِهِمْ، وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ هَذَا الْإشْكَالِ
بِأَنَّ الْكَلَامَ قَبْلَ دُخُولِهَا كَانَ مَعَ [لَا]⁽⁵⁾ الْعَامِلَةَ عَمَلَ "لَيْسَ"، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا نَافِيَةٌ، إِلَّا أَنَّ
النَّفْيَ بِهَا يَحْتَمِلُ [ب/140و] الْجِنْسَ، وَيَحْتَمِلُ الْإِفْرَادَ، فَآتَى بِهَذِهِ فَخَلَّصَتْهُ إِلَى نَفْيِ اسْتِعْرَاقِ
الْجِنْسِ، وَأَكَّدَتْهُ، إِلَّا أَنَّ هَذَا هُوَ⁽⁶⁾ مِنَ الْأَقْيَسَةِ التَّحْوِيلَةِ، وَالتَّقْدِيرَاتِ؛ الَّتِي لَا يَشْهَدُ لَهَا نَقْلٌ
وَلَا عَقْلٌ، فَانْظُرْهُ أَنْتَ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ هُوَ مَسْبُوقٌ بِهَا، وَمِثْلُهَا لِأَبِي الْبَقَاءِ حَسَبَمَا
نَقَلَهَا⁽⁷⁾ عَنْهُ خَالِدٌ وَنَصُّهُ: (قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَإِنَّمَا عَمِلْتُ "لَا"⁽⁸⁾ عَمَلَ "إِنَّ" لِمَشَابَهَتِهَا لَهَا مِنْ
أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، الثَّانِي: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا
لِلتَّوَكِيدِ، وَ"لَا" لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ، وَ"إِنَّ" لِتَأْكِيدِ الْإِثْبَاتِ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّ "لَا" نَقِيضُهُ "إِنَّ"،
وَالشَّيْءُ يُحْمَلُ عَلَى نَقِيضِهِ، كَمَا يُحْمَلُ عَلَى نَظِيرِهِ، وَالرَّابِعُ: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَهُ صَدْرُ
الْكَلامِ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَلَمَّا كَانَ عَمَلُهَا بِالْحَمْلِ عَلَى "إِنَّ" ضَعُفَتْ، فَلَمْ تَعْمَلْ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ،
وَلِذَلِكَ قَالَ: فِي [ش/99و] نَكْرَةٍ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: (وَلِكَوْنِ "لَا" مَحْمُولَةً [فِي الْعَمَلِ]⁽¹⁰⁾)

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): وأما توكيد.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) في (م): يتناولونها.

(5) مضافة من (ب).

(6) ساقطة من (ب)، وفي (م) مثبتة في الهامش.

(7) في (م): نقله.

(8) ساقطة من (م)، و(ش).

(9) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين. ص: 366، وشرح التصريح. (336/1).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

عَلَى "إِنَّ" انْخَطَّتْ دَرَجَتُهَا عَنْ⁽¹⁾ "إِنَّ" فِي أُمُورٍ مِنْهَا: إِنَّ الْأِسْمَ⁽²⁾ لَا يَكُونُ إِلَّا مُظْهِرًا⁽³⁾،
 وَاسْمُ "إِنَّ" يَكُونُ مُظْهِرًا⁽⁴⁾، وَمِنْهَا⁽⁵⁾ اسْمُ "لَا"، لَا⁽⁶⁾ يَكُونُ إِلَّا نَكِيرَةً، وَاسْمُ "إِنَّ" يَكُونُ
 مَعْرِفَةً وَنَكِيرَةً، وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَنْ⁽⁷⁾ اسْمِهَا؛ إِذَا كَانَ ظَرْفًا، أَوْ جَارًا
 وَمَجْرُورًا، وَيَجُوزُ فِي إِنَّ، وَمِنْهَا أَنَّ اسْمَ "لَا" لَا يُنَوِّنُ، وَاسْمُ "إِنَّ" يُنَوِّنُ، [وَمِنْهَا أَنَّ اسْمَ "لَا"
 الْمَفْرَدَ مُخْتَلَفٌ فِي إِعْرَابِهِ وَبِنَائِهِ، وَاسْمُ "إِنَّ" لَا خِلَافَ فِي إِعْرَابِهِ]⁽⁸⁾، وَمِنْهَا أَنَّ "إِنَّ" تَعْمَلُ
 بِلَا شَرْطٍ، وَ"لَا" لَا تَعْمَلُ إِلَّا بِشَرْطٍ. مِنْ خَالِدٍ⁽⁹⁾. عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي قَالُوهُ بُحْثٌ فِيهِ؛ إِذْ
 قِيلَ: الصَّحِيحُ أَنَّهَا [إِنَّمَا عَمِلَتْ فِي النَّكِيرَةِ، لَيْسَ لِكُونِهَا مَحْمُولَةً عَلَى "إِنَّ"، بَلْ لِكُونِهَا
 إِنَّمَا]⁽¹⁰⁾ تَعْمَلُ [م/118و] إِذَا كَانَتْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ، وَنَفْيِ الْجِنْسِ خَاصٌّ بِالْأَسْمَاءِ، وَالْأَسْمَاءُ
 أَيْضًا مِنْهَا مَا هُوَ نَكِيرَةٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مَعْرِفَةٌ لَا جَائِزٌ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا جِنْسَ⁽¹¹⁾،
 فَتَعَيَّنَ أَنْ يَعْمَلَ فِي النَّكِيرَةِ. قَوْلُهُ: (لَمْ تَعْمَلْ إِلَّا فِي نَكِيرَةٍ)، إِنَّ قِيلَ: لَمْ خُصَّتْ بِالْعَمَلِ فِي
 النَّكِيرَاتِ؟ (قِيلَ: لِأَنَّ الْاسْتِعْرَاقَ لَا يَحْسُنُ إِلَّا فِي النَّكِيرَاتِ، ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ: فِي نَكِيرَةٍ)⁽¹²⁾
 [ب/140ظ] يَشْمَلُ الْأِسْمَ وَالْخَبَرَ.

(1) فِي (ش): عَلَى.

(2) فِي (م)، وَ(ش): اسْمُهَا.

(3) فِي (م): مَضْمُرًا.

(4) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): مَضْمُرًا وَمَضْرًا.

(5) فِي (م)، وَ(ش): وَمِنْهَا أَنْ.

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(7) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): عَلَى.

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(9) شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (336/1).

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(11) فِي (م): جِنْسٌ لَهَا، وَفِي (ش): جِنْسٌ لَهُ.

(12) مَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ تَكَرَّرَ كِتَابَتُهُ فِي اللَّوْحَةِ الْمُوَالِيَةِ مِنَ النُّسْخَةِ (ب).

وَهَذَا لَا (يَأْتِي إِلَّا) ⁽¹⁾ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ ⁽²⁾ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهَا الْعَامِلَةُ فِي الْخَبَرِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الْمَرَادِيُّ ⁽³⁾ [أ/117] وابنُ هِشَامٍ فِي شَرْحِ اللَّمْحَةِ ⁽⁴⁾، وَقَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: (إِنَّ مَذْهَبَ سَيِّبَوَيْهِ ⁽⁵⁾ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْخَبَرِ) ⁽⁶⁾، بَلْ وَكَذَلِكَ فِي الْأَسْمِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا إِذَا رُكِّبَتْ مَعَهُ صَارَتْ كَالْجُزْءِ، وَالْجُزْءُ لَا يَعْمَلُ فِي جُزْئِهِ. وَأَعْتَرَضَ بِالْفَاعِلِ مَعَ فِعْلِهِ، فَإِنَّهُ كَالْجُزْءِ ⁽⁷⁾ مَعَ أَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ، فَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: (فِي نَكِرَةٍ)، قَالَ الشَّيْخُ ⁽⁸⁾ الْمَكُودِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْجُرُومِيَّةِ ⁽⁹⁾: (إِنَّهَا لَا تَنْصِبُ الْمَعَارِفَ، بَلْ تَكُونُ الْمَعْرِفَةُ بَعْدَهَا مَرْفُوعَةً بِالْإِبْتِدَاءِ، وَيَجِبُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «لَا زَيْدٌ عِنْدَكَ وَلَا عَمْرٌ» ⁽¹⁰⁾) ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَسَيَأْتِي. يَعْنِي فِي قَوْلِهِ:

وَالثَّانِ اجْعَلَا

مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

(1) فِي (م)، وَ(ش): يَأْتِي.

(2) وَالَّذِي اخْتَارَهُ الْمَصْنِفُ هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْمَازِنِيِّ وَأَبِي الْعَبَّاسِ، وَجَمَاعَةٌ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ "لَا" هِيَ الْعَامِلَةُ فِي الْخَبَرِ الرَّفْعِ إِجْرَاءً لَهَا يَجْرَى "إِنَّ"، وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ مِنَ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تَعْمَلْ فِي الْخَبَرِ شَيْئًا، بَلِ النُّكْرَةُ مَعَ "لَا" الْعَامِلَةُ فِيهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ بَعْدَهَا خَبَرٌ لِلْإِبْتِدَاءِ. تَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ. (1421/3). يَنْظُرُ أَيْضًا: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ. (234/5).

(3) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (545/1).

(4) يَنْظُرُ: شَرْحُ اللَّمْحَةِ الْبَدْرِيَّةِ. (53/2).

(5) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ. (275/2).

(6) يَنْظُرُ: الْمَغْنِيُّ. ص: 314.

(7) فِي (م) إِضَافَةٌ: مَعَ أَنَّهُ كَالْجُزْءِ.

(8) فِي (ب) وَ(ش): الشَّارِحُ.

(9) شَرْحُ الْمَكُودِيِّ، عَلَى الْأَجْرُومِيَّةِ. أَوَّلُهُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَوَّرَ قُلُوبَنَا بِمَعْرِفَةِ الْأَدَبِ ...). ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ وَلَدِ الْمَصْنِفِ، أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ. يَنْظُرُ: كَشَفُ الظُّنُونِ. (1797/2).

(10) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): عَمْرُو. وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى "زَيْدٍ".

(11) يَنْظُرُ الْقَوْلُ فِي: شَرْحُ مَتْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ: أَبُو زَيْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَكُودِيُّ، مَعَ زِيَادَاتٍ مِنْ شُرُوحِهَا لِلْكَفَرَاوِيِّ وَالْعَشْمَاوِيِّ، وَالْهَاشِمِيِّ وَدَحْلَانَ وَابْنِ عَثِيمِينَ، تَحْقُوقٌ، وَتَعْلِيلٌ: أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْمَوْلَى الْمَغْنِيِّ، تَقْدِيمٌ: أَحْمَدُ بْنُ مَنصُورٍ آلِ سِبَالِكٍ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، ط: 01، 1425هـ - 2005م. ص: 118.

حَيْثُ قَالَ: وَمَفْهُومُهُ أَنَّهَا إِذَا لَمْ⁽¹⁾ تُكْرَرْ وَجَبَ الْإِعْمَالُ. قَوْلُهُ: وَ"لَا" مُتَعَلِّقٌ بِ"اجْعَلْ".
صَوَابُهُ: خَبَّرَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى "صَبَّرَ"، فَيَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ.

ص: فَانْصَبَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً بَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرِ اذْكُرْ رَافِعَةً

قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ بِالْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ مَا عَمَلَ فِيمَا بَعْدَهُ. يَعْني عَمَلَ الْفِعْلِ مِنْ نَصَبٍ فِي
الْلَّفْظِ، أَوْ الْمَحَلِّ أَوْ رَفْعٍ كَذَلِكَ، مَا زَالَ الشُّيُوخُ يَبْحَثُونَ فِي هَذَا الْكَلَامِ، وَيُورِدُونَ عَلَيْهِ
الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «لَا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ»؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ الَّذِي⁽²⁾ هُوَ اسْمُ "لَا" لَمْ⁽³⁾
يَعْمَلْ شَيْئًا فِي الْمَعْطُوفِ؛ فَيَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ بِمَطْوَلٍ⁽⁴⁾، كَيْفَ وَهُوَ مِنْهُ؟ وَلِلَّهِ دُرُّ ابْنِ هِشَامٍ
حَيْثُ تَنَكَّبَ⁽⁵⁾ هَذَا التَّفْسِيرَ، وَفَسَّرَهُ⁽⁶⁾ بِقَوْلِهِ هُوَ⁽⁷⁾: هُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ... إلخ، فَيَصْدُقُ عَلَى
الْعَمَلِ بِأَنْوَاعِهِ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصَبِ وَالْجَرِّ، وَعَلَى الْعَطْفِ، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: مَا زَالَ الشُّيُوخُ -
رَحِمَهُمُ اللَّهُ- يَبْحَثُونَ فِي هَذَا الْكَلَامِ، وَيُورِدُونَ عَلَيْهِ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «لَا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ»،
فَإِنَّهُ مِنَ الْمَطْوَلِ؛ أَيِ: الْمَشَبَّهِ بِالْمُضَافِ [ب/141و] مَنْصُوبٌ⁽⁸⁾، وَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَمِلَ
فِيمَا بَعْدَهُ [ش/99ظ]؛ إِذْ لَمْ يَعْمَلْ فِي ثَلَاثِينَ شَيْئًا، فَقَوْلُهُ: مَا عَمَلَ فِي مَا بَعْدَهُ. هُوَ
كَالرَّسْمِ وَالْحَدِّ لَمَّا قَبْلَهُ، وَالْمَشَبَّهِ بِالْمُضَافِ هُوَ كَالْمُخْدُودِ، وَعَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرُوا مِنَ الْإِيرَادِ
يَكُونُ الْحَدُّ فَاسِدَ الْعَكْسِ؛ أَيِ: غَيْرُ جَامِعٍ؛ لِكُونِهِ أَخَصَّ⁽⁹⁾ مِنَ الْمُخْدُودِ؛ إِذْ لَمْ⁽¹⁰⁾ يَلْزَمْ مِنْ

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) ساقطة من (م).

(3) في (ب): لا.

(4) قال ابن عقيل: (ويسمى المشبه بالمضاف مطولا ومطولا أي ممدودا). ينظر: الشرح. (8/2).

(5) في (م): ترك، وفي (ش) فراغ. ومعنى تنكب: مال وعدل.

(6) في (ب): وقَّده.

(7) ساقطة من (ب).

(8) في (ب): منصوبه.

(9) في (ش): أحق.

(10) في (ش): لا.

وُجُودِ الْحَدِّ وَوُجُودِ الْمُحْدُودِ، وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُهُمْ مَعْنَى الْمَشَابَهَةِ لَهُ بِأَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ شَيْءٌ يَكُونُ مِنْ تَمَامٍ مَعْنَاهُ، وَبِهَذَا [رِسْمُهُ] ⁽¹⁾ الْمُحَاذِي؛ حَيْثُ قَالَ: (هُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ [م/118ظ] مِنْ تَمَامٍ مَعْنَاهُ) ⁽²⁾، وَمَا فَسَّرَهُ بِهِ هَذَا الْبَعْضُ ⁽³⁾ قَالَهُ الْمُحَاذِي، وَهُوَ أَسْلَمُ مِنْ عِبَارَتِهِ، وَيَصْدُقُ عَلَى الْعَمَلِ بِأَنْوَاعِهِ مِنَ الرُّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَعَلَى الْعَطْفِ، وَمَا قَالَهُ فِي بَابِ النَّدَاءِ ⁽⁴⁾، هُوَ أَيْضًا تَحْرِيرًا مِمَّا لَهُ هُنَا ⁽⁵⁾. قُلْتُ: وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ عِبَارَتَهُ أَيْضًا هُنَا مُؤَبِّةٌ بِالْعَرَضِ، وَلَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ "ثَلَاثَةٌ" وَثَلَاثِينَ" لِلْإِعْتِدَارِ عَنْهُ بِمَا قَالَ خَالِدٌ بِأَنَّهُ: (لَمَّا كَانَ حَرْفُ الْعَطْفِ يَفْتَضِي مَعْطُوفًا وَمَعْطُوفًا عَلَيْهِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْعَامِلِ، صَارَ كَأَنَّهُ بَعْضُ اسْمٍ عَمَلٍ فِي آخِرٍ، فَأَشْبَهَ «ضَارِبًا زَيْدًا». أَمَّا وَجْهُ نَصْبِ "ثَلَاثَةٌ" فَإِنَّهُ شَبِيهُ بِالْمُضَافِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الثَّانِي [م/118و] مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ وَقَعَتْ بِالْكَلِمَتَيْنِ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَأَمَّا وَجْهُ نَصْبِ "ثَلَاثِينَ" فَبِالْعَطْفِ عَلَى "ثَلَاثَةٌ" ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُشَبَّهًا بِالْمُضَافِ لِعَمَلِهِ فِيَمَا بَعْدَهُ كَالْمُضَافِ. قَدْ ذَكَرْنَا مَا فِيهِ. قَوْلُهُ: [وَرَأْفَةُ] ⁽⁷⁾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي "ادْكُرْ". لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْحَالَ هُنَا مَعْرِفَةٌ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الضَّمِيرِ، بَلْ هِيَ نَكِرَةٌ؛ إِذْ هُوَ وَصَفٌ، وَإِضَافَةُ الْأَوْصَافِ غَيْرُ مُحْضَةٍ ⁽⁸⁾، فَلَا تَكْتَسِبُ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا، قَالَ النَّازِمُ فِيَمَا يَأْتِي:

(1) ما بين معقوفتين ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(2) قاله أيضا في أوضح المسالك. (11/2).

(3) ساقط من (ش).

(4) قال في باب النداء: (الشبيه بالمضاف؛ وهو: ما اتصل به شيء؛ من تمام معناه؛ نحو: «يا حسنا وجهه»، و«يا طالعا جبلا»، و«يا رفيقا بالعباد»، و«يا ثلاثة وثلاثين»؛ فيمن سميته بذلك، ويمتنع إدخال "يا" على "ثلاثين"؛ خلافا لبعضهم). أوضح المسالك. (15/4 - 16).

(5) في (ش): معنى.

(6) شرح التصريح. (214/2).

(7) ما بين معقوفتين ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(8) في (م): مختصة.

وإن يُشابه المضافُ يفعلُ وصفاً فعن تنكيره لا يُعزل⁽¹⁾

وقول الناظم: "اذكر"؛ يعني جوازاً لا وجوباً؛ بدليل ما يأتي: (وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر). وقوله: (رافعه)، يؤخذ منه أن الرفع لـ(2)، وليس لبِتداء [ب/141ظ] الأول⁽³⁾؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ حقيقةً في الحال⁽⁴⁾، فإن قيل: ما أفاده بقوله: "رافعه" مع أن الخبر معلوم أنه مرفوع من قوله: (عمل إن اجعل لـ)؛ قيل: إنه⁽⁵⁾ ثبت أن "إن" تنصب الجزئين، ذكر ذلك في الكافية⁽⁶⁾، فلما أن جعل عملها محمولاً على "إن" خاف [أن]⁽⁷⁾ يتوهم ذلك أيضاً فيها، قال شيخنا أبو عبد الله الزياتي⁽⁸⁾: (وهذه فائدة حسنة؛ إلا أنها بعيدة من كلام المصنّف، إذ لم يتعرّض لنصب الجزئين هنا في الخلاصة؛ لأن⁽⁹⁾ حتى يتوهم ذلك في "لا").

ص: ورُكِبَ المفرد فاتحاً كلاً حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ [والثاني اجعلاً]⁽¹⁰⁾

أي: رُكِبَ المفرد مع "لا" حال كونك بانيئاً له على الفتح. قوله: وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ "لا" إذا كُرِّرَتْ⁽¹¹⁾ كَانَ عَمَلُهَا جَائِزاً لَا وَاجِباً. تَقَدَّمَ لَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ:

عَمَلِ إِنَّ [اجعل لـ] لا في نكره مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً

(1) ألفية ابن مالك. باب الإضافة. ص: 36.

(2) في (م): للأول.

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): الفاعل.

(5) في (م)، و(ش): لأنه.

(6) ينظر: شرح الكافية. (1/476 - 478).

(7) مضافة من (م).

(8) هو أحد شيوخ البطيوي.

(9) في (م): بأن.

(10) ساقطة من (م)، و(ش).

(11) في (م): تكررت.

حَيْثُ قَالَ: وَعَمَلُ الْمَكْرَرِ جَائِزٌ [ش/100و] [وَسَيَّاتِي، هَذَا]⁽¹⁾ هُوَ الْمُوعُودُ بِهِ هُنَاكَ بِقَوْلِهِ: وَسَيَّاتِي. فَاعْلَمُهُ.

ص: والثاني اجعلاً⁽²⁾

مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبًا

قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ⁽³⁾ فَتَحُّهُمَا مَعًا، وَهُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْمِثَالِ، يَعْنِي: مِثَالُ النَّاطِمِ، وَهُوَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ»، وَهَذَا غَيْرُ سَدِيدٍ، أَمَّا فَتْحُ الْأَوَّلِ فَهُوَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ: (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبًا)، وَأَمَّا فَتْحُ⁽⁴⁾ الثَّانِي [م/119و] فَهُوَ صَرِيحٌ فِي⁽⁵⁾ كَلَامِهِ، إِذْ هُوَ الْمَعْنِيُّ بِقَوْلِهِ: (أَوْ مُرَكَّبًا)، وَلَا يَعْدِلُ لِلتَّمَثِيلِ وَالتَّلْوِيحِ إِلَّا حَيْثُ لَا مَفْهُومَ وَلَا تَصْرِيحَ. قُلْتُ⁽⁶⁾: وَأَمَّا أَخَذُ بَعْضِهِمْ فَتَحَ الْأَوَّلِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا)، [فَهُوَ غَلَطٌ وَوَهْمٌ وَمُغَالَطَةٌ، نَشَأَ عَنْ سُوءِ فَهْمٍ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا)]⁽⁷⁾. ضَابِطٌ عَامٌّ يَشْمَلُ غَيْرَ الْمَكْرَرِ وَالْمَكْرَرِ، ثُمَّ⁽⁸⁾ لَمَّا حَكَمَ عَلَى الثَّانِي فِي الْمَكْرَرِ بِجَوَازِ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَفَتْحِهِ⁽⁹⁾، جَزَمَ الذَّهْنُ أَنَّ الْأَوَّلَ كَذَلِكَ أَيْضًا، إِذْ⁽¹⁰⁾ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا تَطَرَّقَ الْأَمْرُ إِلَى الْأَوَّلِ عَلَى الْجَزْمِ، فَمِنْ جُمْلَةِ مَا قَدْ يَتَخَيَّلُهُ الذَّهْنُ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِمَا إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مَرْفُوعًا، فَعَلَى هَذَا لَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ الْبَيْتِ؛ إِذْ لَيْسَ

(1) ساقطة من المتن في (ش)، مشار لها في التعقيب.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(3) ساقطة من (م)، و(ش).

(4) ساقطة من (ب).

(5) ساقطة من (م).

(6) ساقطة من (م).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): وجزمه.

(10) ساقطة من (م).

ثُمَّ مَا يَرْفَعُ هَذَا الْوَهْمَ بِإِذَا، إِنَّمَا يُؤْخَذُ فَتَحُّهُ مِنْ أَرَالَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: [وَأِنْ رَفَعْتَ] ⁽¹⁾ أَوَّلًا لَا تَنْصِبًا [ب/142و]، وَكَذَا أَخَذَ بَعْضُهُمْ أَيْضًا ⁽²⁾ فَتَحَ الْأَوَّلِ مِنْ قَوْلِهِ: (أَوْ مُرَكَّبًا)، وَهُوَ خَطَأٌ فَطِيعٌ، وَغَلَطُ شَنِيعٌ؛ إِذْ ذَاكَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لِلثَّانِي لَا (فِي الْأَوَّلِ) ⁽³⁾. قَوْلُهُ: الثَّانِي فَتَحَ الْأَوَّلِ، وَرَفَعَ الثَّانِي [أ/118ظ] وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: (وَالثَّانِي اجْعَلًا مَرْفُوعًا). لَيْسَ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ ⁽⁴⁾ كَمَالُ الْوَجْهِ كُلِّهِ؛ مِنْ فَتَحِ أَوَّلِهِ، وَرَفَعِ ⁽⁵⁾ ثَانِيهِ؛ وَإِنَّمَا اسْتُفِيدَ مِنْهُ بَعْضُهُ فَقَطْ، وَهُوَ رَفَعُ ⁽⁶⁾ الثَّانِي. [قَوْلُهُ: الثَّالِثُ: فَتَحَ الْأَوَّلِ وَنَصَبَ الثَّانِي، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: (أَوْ مَنْصُوبًا). لَيْسَ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ أَيْضًا كَمَالُ الْوَجْهِ كُلِّهِ؛ مِنْ فَتَحِ أَوَّلِهِ، وَنَصَبِ ثَانِيهِ، إِنَّمَا اسْتُفِيدَ مِنْهُ بَعْضُهُ فَقَطْ، وَهُوَ نَصَبُ الثَّانِي] ⁽⁷⁾، قَوْلُهُ: وَوَجْهُ نَصَبِ الثَّانِي أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ "لَا". أَوْ عَلَى لَفْظِهِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا فَحَرَكَتُهُ شَبِيهَةٌ بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ. قُلْتُ: وَعَلَيْهِمَا مِمَّا تَكُونُ "لَا" الثَّانِيَّةُ زَائِدَةً لِلتَّأْكِيدِ. قَوْلُهُ ⁽⁸⁾: وَوَجْهُ رَفْعِهِ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ [مَحْذُوفٌ] ⁽⁹⁾ الْخَبَرِ. وَلَنَا فِي تَقْدِيرِ هَذَا الْخَبَرِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَجْهَانِ، الْأَوَّلُ: أَنْ تُقَدَّرَ مُثَنًى عَلَى مَذْهَبِ سَيِّوْنِيَّةٍ ⁽¹⁰⁾، لِأَنَّ "لَا" عِنْدَهُ مَعَ اسْمِهَا مُبْتَدَأٌ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: «إِنَّ زَيْدًا، وَإِنَّ عَمْرًا قَائِمَانِ»، الثَّانِي: تُقَدَّرُ مُفْرَدًا عَلَى مَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: أَوْ مَعْطُوفٌ. عَلَى مَوْضِعِهَا؛

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) ساقط من (م)، و(ش).

(3) في (م): للأول.

(4) في (ش): منه أيضا.

(5) في (ش): ونصب.

(6) في (ش): نصب.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(8) مطموسة في (أ).

(9) ما بين معقوفتين ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(10) ينظر: الكتاب. (284/2).

(11) قال المرادي: (مذهب الأخفش أن "لا" رافعة له، وذكر في التسهيل أنه الأصح). توضيح المقاصد. (545/1).

لأنَّهَا⁽¹⁾ فِي مَوْضِعِ رُفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، هُوَ خَاصٌّ بِمَذْهَبِ سَيِّبَوِيهِ، وَلِنَافِيهِ وَجْهَانِ أَيْضًا، إِمَّا أَنْ تَخْبِرَ عَنِ⁽²⁾ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مُبْتَدَأٍ تَعَدَّدَ، فَتُخْبِرُ عَنْهُ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ، كَأَنْ تَقُولَ: «زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمَانِ»، وَلَكَ أَنْ تُقَدِّرَ لِكُلِّ وَاحِدٍ خَبْرَهُ. قَوْلُهُ: أَوْ عَلَى إِعْمَالِ "لَا" عَمَلِ "لَيْسَ". هَذَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَقْدِيرُ خَبَرٍ كُلِّ وَاحِدٍ لِصَاحِبِهِ، لَا عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبَوِيهِ، وَلَا عَلَى مَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ، [أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ]⁽³⁾ فَلَاَنَّ "لَا"⁽⁴⁾ الْأُولَى هِيَ الْعَامِلَةُ فِي الْخَبَرِ، وَخَبَرُهَا مَرْفُوعٌ، وَخَبَرُ⁽⁵⁾ "لَا" الثَّانِيَةِ [ش/100ظ] عَامِلَةٌ عَمَلِ "لَيْسَ"، فَتَطْلُبُ الْخَبَرَ بِالنَّصْبِ، وَ⁽⁶⁾ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبَوِيهِ؛ لِأَنَّ "لَا" مَعَ اسْمِهَا هِيَ⁽⁷⁾ مُبْتَدَأٌ، فَتَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ، وَلَا يَكُونُ [ب/142ظ] إِلَّا مَرْفُوعًا، وَهَذِهِ خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ. قَوْلُهُ: وَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ. ضَرْبُورَةٌ؛ لِأَنَّ افْتِرَاقَهُ بِالْفَاءِ هُنَا وَاجِبٌ؛ لِكُونِهِ لَا يَنْجَعِلُ شَرْطًا؛ إِذْ هُوَ إِنْشَاءٌ؛ أَيْ: نَهْيٌ، قَالَ النَّاطِمُ:

وَأَفَرُّنْ بِفَا حَتْمًا⁽⁸⁾ جَوَابَ⁽⁹⁾ لَوْ جُعِلَ شَرْطًا؛ لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلِ⁽¹⁰⁾.

ص: وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي [م/119ظ] فَافْتَحْ أَوْ انْصِبَنْ أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلِ

قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا. اسْمُ "يَكُونُ" فِيهِمَا⁽¹¹⁾ عَائِدٌ عَلَى النَّعْتِ. قَوْلُهُ: فَوَجْهُ الْفَتْحِ تَرْكِيبُ الصِّفَةِ مَعَ الْمَوْصُوفِ. وَهُوَ أَثْقَلُهَا؛ (لِأَنَّهُ فِيهِ التَّرْكِيبُ

(1) فِي (م): لِأَنَّهُ.

(2) فِي (ب): عَلَى.

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مُثَبَّتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (ش).

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) فِي (م): وَهُوَ.

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(9) فِي (م): جَوَابًا. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(10) يَنْظُرُ: الْأَلْفِيَّةُ، بَابُ عَوَامِلِ الْجَزْمِ. ص: 58.

(11) فِي (م): مُسْتَتَرٌ فِيهَا.

مِنْ⁽¹⁾ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، وَالْعَرَبُ تَقْرُ⁽²⁾ مِنَ الثَّقَلِ، قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الْجُمْلِ⁽³⁾: فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْكُمَ عَلَى "لَا" فِي هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ تَرْكِيبُ النَّعْتِ مَعَ الْمُنْعُوتِ، وَجَعَلُهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ الْوَاحِدِ أَنْ تَكُونَ "لَا" غَيْرَ مُبَيَّنَةٍ مَعَ النَّكِرَةِ الَّتِي⁽⁴⁾ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَجْعَلَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَأَجَابَ الْمُحَاضِي بِأَنَّ: (النَّكِرَةَ الْمُوصُوفَةَ رُكِّبَتْ مَعَ مَوْصُوفِهَا)⁽⁵⁾ قَبْلَ جَمْعٍ "لَا"⁽⁶⁾ فَصَارَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَبَعْدَ ذَلِكَ جَاءَتْ [119/و] "لَا" فَرُكِّبَتْ مَعَهَا، فَصَارَ حِينَئِذٍ كَتَرْكِيبِ شَيْئَيْنِ). قَوْلُهُ: وَوَجْهُ النَّصْبِ الْحَمْلُ عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ "لَا". هَذَا عِنْدَ غَيْرِ سِبْيَوِيهِ؛ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ النَّكِرَةَ اسْمٌ "لَا"، وَأَمَّا عِنْدَهُ فَعَلَى لَفْظِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ إِنَّ "لَا" مَعَ اسْمِهَا رُكِّبَتْ⁽⁷⁾ فَصَارَ الْجُمُوعُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِتِّدَاءِ، وَكَذَلِكَ عَلَى مَا بَحَثَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁸⁾، يَكُونُ حِينَئِذٍ عَلَى اللَّفْظِ. قَوْلُهُ: وَوَجْهُ الرَّفْعِ الْحَمْلُ عَلَى مَوْضِعِ "لَا" مَعَ اسْمِهَا. هَذَا عَلَى مَذْهَبِ سِبْيَوِيهِ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ "لَا" لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ مُرَكَّبَةٌ مَعَ اسْمِهَا، فَصَارَتْ كَالْجُزْءِ، وَالْجُزْءُ لَا يَعْمَلُ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ إِنَّهَا عَامِلَةٌ، مَا وَجْهُ رَفْعِهِ؟ قَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ "لَا" قَبْلَ دُخُولِهَا، وَرَدَّ بِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْمَحَلِّ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرْطٍ⁽⁹⁾ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُعَيَّرٍ الْمَعْنَى [قَائِلًا لَهُ]⁽¹⁰⁾: وَقَدْ فُقِدَتْ هُنَا، وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ عَمَلَ "لَا" مَحْمُولٌ عَلَى "إِنَّ"⁽¹¹⁾ وَعَمَلَ "إِنَّ" مَحْمُولٌ عَلَى "كَانَ" فَضَعُفَتْ، فَلَمَّا أَنْ ضَعُفَتْ

(1) في (م): لأن تركيب.

(2) في (ش): تنفيء.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور. (407/2، 412).

(4) مثبتة في الهامش من (ش).

(5) في (م): وصفها.

(6) في (ش): إلا.

(7) في (م): ركبا.

(8) ينظر: أوضح المسالك. (20/2).

(9) في (ب) و(ش): بشروط.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(11) في (م)، و(ش): عمل إن.

صَارَتْ كَأَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ، وَإِذَا [ب/143] ثَبَتَ ذَلِكَ فَلِلمَبْتَدَأِ إِذَا⁽¹⁾ هُوَ الْعَامِلُ، فَصَحَّ الْعَطْفُ، وَأَمَّا عَلَى مَا بَحَثَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ: وَأَنَّ "لَا" نَافِيَةٌ وَالتَّنْكِيرُ بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ، وَإِنَّمَا فَتَحَتْهُ فَتَحَهُ بِنَاءٍ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ هَذَا⁽²⁾ الْمَبْتَدَأِ وَلَا إِشْكَالَ. قَوْلُهُ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِ"اِفْتَحَ" أَوْ "انْصَبَنَ"⁽³⁾ أَوْ "ارْفَعَ"، فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ مَعَ تَأْخِيرِ الْعَوَامِلِ. الْخِطَابُ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِاِفْتَحَ، وَمَفْعُولٌ انْصَبَ أَوْ ارْفَعَ مَحْذُوفٌ، وَلَيْسَ مِنَ التَّنَازُعِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنَازُعَ إِلَّا فِي الْمَعْمُولِ الْمُؤَخَّرِ. قَوْلُهُ: وَ"لِلمَبْنِيِّ" مُتَعَلِّقٌ [ش/101] بِ"نَعْتٍ". لَيْسَتْ⁽⁴⁾ فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ؛ حَتَّى يَتَعَلَّقَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِمُسَمًّى بِهِ كَالْعَلَمِ؛ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ أَنَّ الْمَصْنَفَ إِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَى نَعْتِ الْمَبْنِيِّ لَا الْمَعْرُوبِ، وَفِيهِ مَحْذُورٌ أَنَّ: الْعُدُولَ⁽⁵⁾ عَنْ⁽⁶⁾ مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ، وَمُخَالَفَةَ بَعْضِ كُتُبِهِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ نَعْتُ لَهُ، أَوْ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِ"يَلِي"، وَاللَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَهَذَا هُوَ أَظْهَرُ مِنَ الثَّانِي، وَقَدْ أَحَادَ أَبُو إِسْحَاقَ⁽⁷⁾ فِي هَذَا، انْظُرِ ابْنَ غَزَايَ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَ"يَلِي" فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ "لِلمَبْنِيِّ". وَفَاعِلُهُ يَعُودُ⁽⁹⁾ عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ عَلَى⁽¹⁰⁾ "الْمَبْنِيِّ"، قِيلَ: وَفِيهِ تَنَافٍ مَعَ مَا قَبْلَهُ؛ إِذْ قَالَ أَوَّلًا: الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالْمَنْعُوتِ، فَجَعَلَهُ هُنَاكَ (وَصَفًا لِنَعْتٍ)⁽¹¹⁾، وَجَعَلَهُ هُنَا وَصَفًا لِمَبْنِي، قُلْتُ: التَّنَافُضُ فِيهِ لَيْسَ لَفْظِيًّا فَقَطُّ دُونَ الْمَعْنَى، وَإِنْ مَنْ

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) ساقطة من (ش).

(3) في (م): انصب.

(4) في (م)، و(ش): هو ليس.

(5) في (ب): المعمول.

(6) في (ب): من.

(7) ينظر: المقاصد الشافية. (437/2).

(8) قال ابن غازي: (فإذا جعلت قوله: "لمبني" صفة النعت اقتضى أن هذه الأوجه إنما تجوز إذا تبع مبنيا، وفهم منه أنه إذا تبع معربا رجع لأصل النعت؛ إذ لم يدخل تحت قوله: (وغير ما يلي وغير المفرد)). تنظر بقية المسألة في: الإتحاف. (362/1 - 363).

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): يعود على.

(11) في (ش): وصف النعت.

وَالَاكَ فَقَدْ وَالَيْتَهُ، بَلْ هُوَ [م/120و] تَنَاقُضٌ حَقِيقِيٌّ؛ إِذِ الْأَوَّلُ بُنِيَ عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ، وَلَا يَكُونُ شَرْطًا (إِلَّا إِذَا)⁽¹⁾ كَانَ صِفَةً لِنَعْتٍ، وَهُنَا⁽²⁾ يَفْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ شَرْطًا فَلَا تَحْتَاجُ لِمَفْهُومِهِ، فَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (وَعَيْرٌ⁽³⁾ مَا يَلِي) (ضَائِعٌ حَشْوٍ)⁽⁴⁾، فَتَأَمَّلْهُ.

تَنْبِيْهُ: لَمْ يَتَكَلَّمِ النَّاطِقُ، وَلَا الشَّيْخُ⁽⁵⁾ الْمَكُودِيُّ عَلَى مَفْهُومِ "الْمَبْنِي" أَنَّهُ لَوْ كَانَ نَعْتًا لِعَيْرِ الْمَبْنِيِّ فَلَا [ط/119] يَكُونُ حُكْمُهُ جَرَيَانِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ حُكْمُهُ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ فَقَطْ، انْظُرْ شَرْحَ السُّيُوطِيِّ⁽⁶⁾.

ص: وَغَيْرَ مَا يَلِي [ب/143ط] وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ وَأَنْصِبْهُ أَوْ الرَّفْعِ اقْصِدِ

قَوْلُهُ: فَالْفَتْحُ فِيهِ أَيْضًا مُمْتَنِعٌ لِمَكَانِ الْإِضَافَةِ. [يَعْنِي بِفَتْحِ بِنَاءٍ، وَأَمَّا الْفَتْحَةُ الَّتِي فِيهِ فَهِيَ فَتْحَةُ إِعْرَابٍ، وَزَالَ التَّنْوِينُ لِلْإِضَافَةِ]⁽⁷⁾، إِذِ الْمَضَافُ مُعْرَبٌ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَوَجْهُ النَّصْبِ فِيهِمَا الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ⁽⁹⁾. إِنَّمَا عَدَلَ إِلَى اللَّفْظِ عَنْ ذِكْرِ الْمَوْضِعِ كَمَا قَالَ فِي الْبَيْتَيْنِ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُ، لِيُنَبِّهَكَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْكِلِ، وَهُوَ إِتْبَاعُ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ، وَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيئَوِيٍّ؛ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ لَا لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ، لِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ، فَصَارَتْ كَالْجُزْءِ، وَالْجُزْءُ لَا يَعْمَلُ، وَإِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ مَعَ اسْمِهَا مُبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ هُنَا شَبِيهٌ⁽¹⁰⁾ بِالْمُعْرَبِ. [إِشَارَةٌ إِلَى عِلَّةِ الْإِتْبَاعِ عَلَى اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَبْنِيُّ هُنَا شَبِيهًا

(1) في (م): إذا إلا إذا.

(2) في (م)، و(ش): وهو.

(3) ساقطة من (ش).

(4) في (م): طائعا حشوا.

(5) في (ب): الشارح.

(6) البهجة المرضية. (197/1).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(8) في (ش): معربا.

(9) في (ش): على التنوين اللفظ.

(10) في (ش): شبيها.

بِالْمَعْرَبِ⁽¹⁾؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ هُنَا لَمَّا أَنْ كَانَتْ مُطَرِّدَةً؛ أَيُّ: تَذْهَبُ لِذَهَابِ الْعَامِلِ، وَتُوجَدُ لِوُجُودِهِ، أَشْبَهَتْ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ، فَأُتْبِعَتْ كَمَا تُتْبَعُ حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ. قَوْلُهُ: وَوَجْهَ الرَّفْعِ حَمْلُهُ عَلَى مَوْضِعِ "لَا" مَعَ اسْمِهَا. يَعْنِي: عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبَوِيهِ، وَأَمَّا عَلَى غَيْرِهِ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْاسْمِ قَبْلَ دُخُولِ "لَا"، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ حَسَبَمَا بَحَثَ بِهِ⁽²⁾ ابْنُ هِشَامٍ، وَطَالِعَ ابْنُ غَازِي هُنَا، فَإِنَّ لَهُ كَلَامًا حَسَنًا، نَقَلَهُ⁽³⁾ عَنِ الشَّاطِئِيِّ⁽⁴⁾، فَانْظُرْهُ، وَلَا بُدَّ.

ص: وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

قَوْلُهُ: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [طويل]:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا⁽⁵⁾

قَائِلُهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَاةٍ⁽⁶⁾ يَمْدُحُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ⁽⁷⁾ وَابْنَهُ عَبْدَ الْمَلِكِ.

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (ب): فيه.

(3) في (م): نقلا. قال ابن غازي هنا: (ولو قال: والنعت مفرد يلي ما قد بني* فافتح وبالنصب أو الرفع اعتن وغير واليه وغير المفرد... الخ لحرر الفصلين، والله تعالى أعلم). (363/1 - 364).

(4) المقاصد الشافية. (439/2).

(5) البيت منسوب إلى رجل من بني عبد مناة كما قال الشارح في: تخلص الشواهد. ص: 413، والمقاصد النحوية. (806/2) نقلا عن أبي عبيد البكري، والخزانة. (69/4)، وله وللفرزدق في: المعجم المفصل. (111/3)، وشرح الشواهد الشعرية. (436/1)، والبيت غير موجود في ديوان الفرزدق، وللحكيم بن معروف، وينسب للحكيم الأسدي في: إيضاح شواهد الإيضاح. (274/1)، وبلا نسبة في: شمس العلوم. (252/1)، و(5955/9)، والكتاب. (285/2)، والمقتضب. (372/4)، وشرح الكتاب. (21/3)، وشرح المفصل. (94/2، 108، و109)، وشرح ابن الناظم. ص: 138، واللمحة. (496/1)، والتذيل. (297/5)، وتوضيح المقاصد. (549/1)، وأوضح المسالك. (19/2)، وشرح القطر. ص: 168، والمقاصد الشافية. (443/2)، وشرح الأشموني. (340/1)، والهمع. (237/3). الشرح: "المجد": هو الكرم، و"تأزر": إذا لبس الإزار، والارتداء والانتزار بالمجد كناية عن غاية الكرم، ونهاية الجود فكأنهما متلبسان به لا يفارقانه. المقاصد. (807/2).

(6) في (م): مناف.

(7) في (ش): عبد الحكم.

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: "وَابْنًا" بِالنَّصْبِ، عَطْفًا⁽¹⁾ [ش/101ظ] عَلَى "أَب" الْمَبْنِي، وَيَجُوزُ "وَابْنٌ" بِالرَّفْعِ عَلَى الْمَحَلِّ، كَمَا يَجُوزُ: "وَامْرَأَةً" بِالرَّفْعِ عَلَى الْمَحَلِّ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ، وَلَا يَجُوزُ "وَابْنٌ" بِالْفَتْحِ كَمَا لَا يَجُوزُ: "وَامْرَأَةً" بِالْفَتْحِ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ [قَوْلُهُ: كَقَوْلِ] ⁽²⁾ الشَّاعِرِ [كامل]:

هَذَا وَجَدْتُكُمْ [الصَّغَارُ]⁽³⁾ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

قَائِلُهُ اخْتَلَفَ فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا عَلَى نَحْوِ مِنْ ثَمَانِيَةِ أَقْوَالٍ، ذَكَرَهَا شَارِحُ⁽⁴⁾ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ⁽⁵⁾، وَاقْتَصَرَ خَالِدٌ⁽⁶⁾ عَلَى خَمْسَةٍ، فَقَالَ⁽⁷⁾: (فَتَسَبَّهُ سَيِّبُوهُ فِي الْكِتَابِ⁽⁸⁾ إِلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي مُذَحْجٍ⁽⁹⁾، وَتَسَبَّهُ أَبُو رِيَّاشٍ⁽¹⁰⁾ إِلَى هُمَامٍ⁽¹⁾ بْنِ مُرَّةٍ [ب/144و]. وَتَسَبَّهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ إِلَى رَجُلٍ

(1) في (ب) و(ش): عطف.

(2) مطموسة في (أ)، مضافة من (ب).

(3) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(4) في (ش): شاهد.

(5) وزاد القيسي على ما ذكر الشارح، أن الجاحظ نسبه في كتابه: "النخل والزرع" لرجل من كنانة، ووقع في "ديوان شعر ابن احمر الباهلي"، وذكر عبد الدائم بن مرزوق القيرواني في كتابه "حلى العلى"، أنه لرجل من عبد مناة، والصحيح أنه لعمر بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة وهو الأحمر، وذكر المفضل الضبي أنه لبعض ولد طيء، وكان يفضل جندباً أحد ولد ولده عليهم، فقال أحدهم لآخر منهم، يسمى عمراً: "يا عمرو خبرني" الأبيات. إيضاح شواهد الإيضاح. (276/1، و277)، وفيه: "لعمركم" مكان "وجدكم".

(6) ساقطة من (م).

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) الكتاب. (291/2)، وهو كذلك في: الأصول في النحو. (386/1)، وشرح كتاب سيبويه. (30/3)، وشرح المفصل. (110/2)، والمقاصد الشافية. (444/2)، وفصل المقال. ص: 419، وزهر الأكم. (220/1).

(9) أما مذحج فكل من انتسب إلى مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ فهو مذحجي، واختلف في معناه، فقيل: هي أم مالك بن أدد نسب إليها ولدها، وقيل: بل هي أكمة حمراء ولد عليها مالك فعرف بها ولده، وقيل بل اجتمعوا إلى الأكمة باليمن والأكمة تسمى مذحج فقالوا تَعَالَوْا نَجْعَلْ مَذْحِجَ أُمًّا فتمذحجوا. ينظر: الإنباه على قبائل الرواة. ص: 120.

(10) أبو رِيَّاش (ت: 339 هـ = 951 م): أحمد بن إبراهيم القيسي، عالم بالأدب. له: شرح الهاشميات، وهي قصائد للكميت في مدح بني هاشم. الأعلام. (85/1)، ينظر: معجم الأدباء. (181/1)، وإنباه الرواة. (60/1)، والوافي. (130/6)، والبلغة. ص: 67، وبغية الوعاة. (409/1)، ومعاهد التنصيص. (183/2).

مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَاةَ⁽²⁾، وَنَسَبَهُ الْحَاتِمِيُّ إِلَى ابْنِ الْأَحْمَرِ، وَنَسَبَهُ الْأَصْبَهَانِيُّ⁽³⁾ إِلَى ضُمْرَةَ بْنِ ضُمْرَةَ⁽⁴⁾. وَالصَّعَّارُ: يَفْتَحِ الصَّادَ: الدُّلُ، وَ"بَعَيْنِهِ": تَوْكِيدٌ لَهُ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ⁽⁵⁾. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: "هَذَا وَعَمْرُكُمْ". وَالشَّاهِدُ فِيهِ [م/120ط] رَفْعُ "الْأَب" عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ "أُمِّ" الْمُبْنِيِّ. وَاسْتَشْهَدَ الشَّيْخُ الْمَكُودِيُّ بِهَذَا الْبَيْتِ لِهَذَا الْمَعْنَى مُتَعَرِّضٌ⁽⁶⁾؛ إِذْ الْكَلَامُ فِيْمَا لَمْ⁽⁷⁾ تُكْرَرْ فِيهِ "لَا"، وَمَا⁽⁸⁾ قَالَ مُجِيبًا عَنْ هَذَا بَرِيًّا [و/120] دَهَمًا غَيْرَ مُخْلَصٍ؛ إِذْ زَادَتْهَا جَائِزٌ⁽⁹⁾ فِي غَيْرِهَا،

(1) همام بن مرة بن ذهل بن شيبان: جدّ جاهلي، من سادات بني شيبان. وهو أخو جساس قاتل كليب. له شعر وأخبار. من نسله بنو مرة بن الحارث. قتله ناشرة بن أغواث، ختلا، يوم الواردات من أيام حرب البسوس. قال المهلهل في رائيته: وهمام بن مرة قد تركنا عليه القشعمان من النسور. الأعلام. (8/94)، ينظر: نسب معد واليمن الكبير. (32/1)، وجهرة أنساب العرب. (1/325)، والكامل في التاريخ. (1/475)، ونشوة الطرب. ص: 605، والخزانة. (2/168)، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة. (3/1224).

(2) نسب له في سمط اللآلي. (1/288)

(3) هو أبو الفرج الأصْبَهَانِي (284 - 356 هـ = 897 - 967 م).

(4) ضمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي، من بني دارم، شاعر جاهلي. من الشجعان الرؤساء. يقال: كان اسمه: شقة بن ضمرة، فسماه النعمان: ضمرة، وهو صاحب يوم ذات الشقوق من أيام العرب في الجاهلية. أغار فيه على بني أسد، وظفر بهم، في مكان من ديارهم، يسمى ذات الشقوق. الأعلام. (3/216)، ينظر: الشعر والشعراء. (2/622)، والمعارف. (1/581)، وأنساب الأشراف. (12/129)، وسمط اللآلي. (1/922)، ونشوة الطرب. ص: 455، ومعجم الأدباء. (4/1556)، والخزانة. (2/38).

(5) ينظر: شرح التصريح. (1/246)، وذهب إلى هذا: ابن هشام في التخليص. ص: 408، والمقاصد النحوية. (2/797)، وشرح شواهد المغني. (2/921)، والخزانة. (2/38)، والمعجم المفصل. (1/147)، وقال ابن السيرافي: لزرافة الباهلي. شرح أبيات سيويه. (1/159)، وله ولهي بن أحمر الكناني في: اللسان. (6/61)، وتاج العروس. (15/569)، وقال صاحب الحماسة البصرية: قائله الفرعل الطائي، ويروى لهني بن أحمر الكناني وهو الأكثر. (1/13)، وقال صاحب شرح الشواهد: ينسب لهّمام بن مرّة، وينسب لضمرة بن ضمرة بن قطن، وينسب لغيرهما. (1/113)، وبلا نسبة في: المقتضب. (4/371)، وشرح ابن الناظم. ص: 136، وأوضح المسالك. (2/14)، وشرح شذور الذهب. ص: 113، والمغني. ص: 773، وشرح ابن عقيل. (2/13)، وشرح الأشموني. (1/336)، والتذيل. (1/61)، و(5/295)، وفي أغلبها: هذا وعمركم.

(6) في (ب)، و(م)، و(ش): معترض.

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) في (ب): ومن. وهو الصواب.

(9) في (م): جائزة.

وَقَدْ وَجَّهَهُ الْمَرَادِيُّ⁽¹⁾ بِذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ أَنْ يُمَثَّلَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ⁽²⁾ "لَا" بِالْكُلِّيَّةِ، إِذْ قَدْ أَشَدَّ هَذَا ابْنُ هِشَامٍ⁽³⁾ فِي قَوْلِهِ: (وَالثَّانِي اجْعَلَا مَرْفُوعًا⁽⁴⁾)، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَكَذَلِكَ السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ⁽⁵⁾، وَقَبْلَ هَذَا الْبَيْتُ [كامل]:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُجَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ⁽⁶⁾

و"الْحَيْسُ": بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، قَالَ فِي الْمَشَارِقِ: (خَلَطُ الْأَقْطِ⁽⁷⁾ بِالسَّمَنِ وَالتَّمْرِ)⁽⁸⁾، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: رُبَّمَا جُعِلَتْ فِيهِ خَمِيرَةٌ⁽⁹⁾، وَقَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ⁽¹⁰⁾: هُوَ التَّمْرُ يُنَزَعُ نَوَاهُ، وَيُخْلَطُ

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (550/1).

(2) ساقطة من (م)، و(ش).

(3) أوضح المسالك. (14/2).

(4) ساقطة من (م).

(5) البهجة المرضية. (198/1).

(6) البيت يسبق البيت السابق في القصيدة، ينظر: شواهد الإيضاح. (278/1)، واللسان. (61/6)، والتاج. (569/15)، وشرح أبيات سيويه. (159/1)، وشرح المفصل. (110/2)، وشرح ابن النظم. ص: 136، وتخليص الشواهد. ص: 409، والمقاصد النحوية. (797/2)، وسمط الآلي. (288/1)، والحماسة البصرية. (14/1)، والخزانة. (38/2).

(7) "أ ق ط": فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ، ذَكَرَ "الْإِقْطُ" بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ، وَهُوَ جَبْنُ اللَّبَنِ الْمُسْتَخْرَجُ زَبْدَةً، هَذِهِ اللَّعَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَيُقَالُ بِسُكُونِ الْقَافِ، وَهِيَ لَعَةٌ تَمِيمٌ، وَلَعَةٌ ثَالِثَةٌ: الْهَمْزَةُ مَعَ السَّيْنِ. ينظر: مشارق الأنوار. (48/1).

(8) فِي (ب)، و(م)، و(ش): بِالتَّمْرِ وَالسَّمَنِ.

(9) فِي (ش): خَمِيرَةٌ.

(10) ابْنُ وَضَّاحٍ (199 - 286 هـ = 815 - 899 م): مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ بْنِ بَزِيعٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاوِيَةَ ابْنِ هِشَامٍ، مُحَدِّثٌ، مِنْ أَهْلِ قَرْطَبَةٍ. رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ، وَأَخَذَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَعَادَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ فَحَدَّثَ مَدَّةَ طَوِيلَةٍ، وَانْتَشَرَ بِهَا عَنْهُ عِلْمٌ جَمٌّ كَمَا يَقُولُ الضَّحِّي، وَصَنَفَ كِتَابًا مِنْهَا: الْعِبَادَ وَالْعَوَابِدَ فِي الزَّهْدِ وَالرَّقَاقِطِ، وَالْقَطْعَانَ فِي الْحَدِيثِ، وَالْبَدْعَ وَالنَّهْيَ عَنْهَا. الْأَعْلَامُ. (133/7)، ينظر: تاريخ علماء الأندلس: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْفَرَضِيِّ، صَحْحُهُ: السَّيِّدُ عَزَّتِ الْعِطَارُ الْحُسَيْنِي، مَكْتَبَةُ الْخَانَجِي، الْقَاهِرَةُ، ط: 02، 1408 هـ - 1988 م. (17/2)، وَجُذُودُ الْمُقْتَبَسِ فِي ذِكْرِ وِلَاةِ الْأَنْدَلُسِ: مُحَمَّدُ بْنُ فَتْوَحٍ الْحَمِيدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، الدَّارُ الْمَصْرِيَّةُ لِلتَّأْلِيفِ وَالنَّشْرِ، الْقَاهِرَةُ، 1966 م. ص: 94، وَتَارِيخُ دِمَشْقَ. (179/56)، وَبَغِيَّةُ الْمُلْتَمَسِ فِي تَارِيخِ رِجَالِ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ: أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الضَّحِّي، دَارُ الْكَاتِبِ الْعَرَبِيِّ، الْقَاهِرَةُ، 1967 م. ص: 133، وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَافِ: شَمْسُ الدِّينِ الذَّهَبِيُّ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بِيْرُوتَ-لُبْنَانَ، ط: 01، 1419 هـ - 1998 م. (162/2)، وَالْعَبْرُ. (412/1)، وَتَارِيخُ الْإِسْلَامِ.

بِالسُّوَيْقِ، وَالْمَعْرُوفُ الْأَوَّلُ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَهُوَ أَجُودُ. عَمَلًا بِقَوْلِهِ⁽²⁾: (وَاخْتِيرَ نَصَبُ قَبْلِ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ)⁽³⁾. قَوْلُهُ: لِدَلَالَةٍ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ. قُلْتُ: يَعْنِي تَقَدَّمَ مَعْنَوِيًّا؛ لِأَنَّ "أَحْكُمَ" سَابِقٌ عَلَى "تَكَرَّرَ"⁽⁴⁾ فِي التَّقْدِيرِ، إِذْ أَصْلُ الْكَلَامِ عَلَى⁽⁵⁾ هَذَا الْإِعْرَابِ: أَحْكُمَ لِلْعَطْفِ. [تَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ: أَحْكُمَ لِلْعَطْفِ]⁽⁶⁾، حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّرَ مِنْ مَعْنَاهُ عَلَى الْقَاعِدَةِ، مِنْ تَقْدِيرِ الْمُتَعَدِّي بِالْحَرْفِ بِفِعْلٍ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ مُوَافِقٍ فِي الْمَعْنَى، ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: وَالْعَطْفُ، انْظُرْ هَلْ يُؤْخَذُ مِنْهُ التَّكْرَرُ وَالْمَعْرِفَةُ أَمْ لَا؟ وَالظَّاهِرُ الْعُمُومُ، فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً لَا يَجُوزُ فِيهِ⁽⁷⁾ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الْمُعْطُوفَ عِنْدَهُ يَحِلُّ مَحَلَّ الْمُعْطُوفِ، وَمِنْ لَا يَشْتَرِطُ هَذَا فَيُجِيزُ الرَّفْعَ وَالنَّصَبَ، نَحْوُ: «لَا أَحَدًا فِي الدَّارِ، زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو»، وَقَالَ الْمُرَادِيُّ فِي [ب/144ظ] شَرْحَ التَّسْهِيلِ: (وَمِنْهُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، فَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَثَالِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ مَعْرِفَةٌ وَ"لَا" لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ، فَهُوَ بَدَلٌ مَرْفُوعٌ عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ "لَا")⁽⁸⁾.

ص: وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

قَوْلُهُ: فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ الْمُتَقَدِّمَةِ. يَعْنِي مِنْ رَفْعٍ وَنَصَبٍ [ش/102و] وَفَتْحٍ، وَمِنْ نَعْتٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ، [وَمِنْ عَطْفٍ عَلَى]⁽⁹⁾ الْحَلِّ أَوْ اللَّفْظِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَفِيهِ نَظَرٌ. أَصْلُ

(294/21)، والواقي. (115/5)، ومراة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: أبو محمد عفيف الدين الياضي، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1417هـ - 1997م. (159/2)، والشذرات. (362/3).

(1) ينظر: مشارق الأنوار. (218/1).

(2) في (ش): قبله.

(3) تمامه: (وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب). ينظر: الألفية، باب: "اشتغال العامل عن المعمول". ص: 27.

(4) في (ب): تتكرر.

(5) ساقطة من (م).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) ساقطة من (م).

(8) ينظر: قول المرادي بتصريف في شرح التسهيل. ص: 370.

(9) ما بين معقوفتين مطموسة في (أ) مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

هَذَا [الْبَحْثُ لِلْمُرَادِيِّ⁽¹⁾] ⁽²⁾ قِيلَ: بَلِ النَّظَرُ فِي تَنْظِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَالَفْ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْخَلِيلَ وَسَيِّبُوهُ⁽³⁾، وَهُوَ إِذَا كَانَتْ لِلتَّمَنِّي، فَإِنَّهَا عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ "أَتَمَّتِي"، فَلَا خَبَرَ لَهَا، وَبِمَنْزِلَةِ "لَيْتَ"، فَلَا يَجُوزُ مُرَاعَاةُ مَحَلِّهَا مَعَ اسْمِهَا، وَلَا إِلْعَاؤُهَا إِذَا تَكَرَّرَتْ، فَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْمَحَاضِي فَتَحَقَّقْهُ فِيهِ، وَكَذَا الْمُرَادِيُّ⁽⁴⁾ أَيْضًا، وَإِذَا تَبَيَّنَ لَكَ ذَلِكَ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ خَالَفَ سَيِّبُوهُ وَالْخَلِيلَ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِهِ نَظَرٌ، فَإِنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُجْتَهِدٌ فِي تَرْجِيحِ الْأَقْوَالِ، وَقَدْ خَالَفَهُ [فِي كَثِيرٍ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَسَيُخَالَفُهُ (م/121و)] أَيْضًا كَذَلِكَ⁽⁵⁾ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَأْتِي، وَهُوَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ فِي سَائِرِ كُتُبِهِ، قُلْتُ: الْعَجَبُ⁽⁶⁾ مِنْ هَذَا الْبَاحِثِ بِهَذَا الْكَلَامِ الَّذِي تَقُولُ فِيهِ الْعَامَّةُ: «سَاقُ [120/ظ] جَزَارٍ عَلَى حِمَارٍ»، كَيْفَ يَقُولُ لَا نَظَرَ فِي كَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَالَفْ إِلَّا الْخَلِيلَ وَسَيِّبُوهُ، وَمَنْ يَكُونُ سِوَاهُمَا، وَإِنَّمَا الدُّنْيَا أَبُو دَلْفٍ⁽⁷⁾، فَبَحْثُ الْمَكُودِيِّ (هُوَ مُتَّجِهٌ)⁽⁸⁾. قَوْلُهُ⁽⁹⁾: مُقَدَّمٌ⁽¹⁰⁾ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْدُثُ فِيهَا... الخ. هَذَا مِنْهُ بَيَانٌ لَوَجْهِ النَّظَرِ، أَيْ: وَلَهَا⁽¹¹⁾ فِي ذَلِكَ حُكْمٌ آخَرُ وَتَفْصِيلٌ. قَوْلُهُ: مَعَانٍ. وَكَأَنَّهَا أَرْبَعَةٌ، وَقَدْ اسْتَوْفَاهَا، قَوْلُهُ: وَهِيَ التَّمَنِّي. وَمِنْهُ قَوْلُهُ [طَوِيل]:

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (551/1 - 553).

(2) ما بين معقوفتين مطموسة في (أ)، مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(3) ينظر رأي الخليل وسيبويه في: الكتاب. (307/2).

(4) في (م): للمرادي. ينظر: توضيح المقاصد. (552/1).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م)، و(ش) إضافة: وهما هما. أصل القول أبيات شعرية قالها علي بن جبلة الضرير، في مدح أبا دلف القاسم بن عيسى. وهو القائل فيه:

إِنَّمَا الدُّنْيَا أَبُو دَلْفٍ بَيْنَ مَغْزَاهُ وَمَحْتَضَرِهِ

فَإِذَا وَلَّى أَبُو دَلْفٍ وَلَّتِ الدُّنْيَا عَلَى أَثَرِهِ. ينظر: الشعر والشعراء. (852/2).

(8) في (ش): وهو متوجه.

(9) مطموسة في (أ).

(10) ساقطة من (م)، و(ش)، وهو كذلك في الشرح. (191/1).

(11) في (م)، و(ش): ولها حينئذ.

أَلَا عُمَرُ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثَّاتُ⁽¹⁾ يَدُ الْعَقَلَاتِ⁽²⁾

[قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَهُوَ كَثِيرٌ)⁽³⁾] ⁽⁴⁾، قَالَ الْمَرَادِيُّ: (وَلَهَا عِنْدَ الْمَبْرَدِ⁽⁵⁾ وَالْمَازِي فِي التَّمَيِّ (مَا لَهَا)⁽⁶⁾ مَجْرَدٌ⁽⁷⁾ مِنْ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ السَّابِقَةِ، وَذَهَبَ الْخَلِيلُ وَسَيَّوِيهِ وَالْجَزْمِيُّ⁽⁸⁾ إِلَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الْأِسْمِ خَاصَّةً، وَلَا خَبَرَ لَهَا، وَلَا يُتَّبَعُ اسْمُهَا [ب/145] إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ، وَلَا تُلْعَى، وَلَا تَعْمَلُ عَمَلُ "لَيْسَ"⁽⁹⁾. وَمِمَّا ذَهَبَ الْخَلِيلُ وَسَيَّوِيهِ وَالْجَزْمِيُّ فِي الْمَسْأَلَةِ نَظَرَ الْمُكُودِيُّ فِي كَلَامِ النَّازِمِ، وَبِهِ بَحْثٌ؛ حَيْثُ لَمْ يَجْعَلُوهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ، وَكَانَتْ لِلتَّمَيِّ كَمَا إِذَا لَمْ تَدْخُلْ، وَظَاهِرُ النَّظْمِ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ. قَوْلُهُ: وَالتَّوْبِيخُ؛ أَيُّ: وَالْإِنْكَارُ، قَالَ الْمَرَادِيُّ: (وَهُوَ الْأَكْثَرُ)⁽¹⁰⁾، وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَهُوَ الْغَالِبُ)⁽¹¹⁾، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [بَسِيطُ]:

(1) في (ب): أَثَّاتٌ، وفي (ش) ساقطة.

(2) قال العيني: احتج به جماعة من النحاة، ولم أر أحدا منهم عزاه إلى قائله. المقاصد النحوية. (810/2)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (71/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 139، واللمحة. (498/1)، والتذيل. (308/5)، والارتشاف. (1318/3)، والجنى الداني. ص: 384، وتوضيح المقاصد. (552/1)، وأوضح المسالك. (23/2)، والمغني. ص: 98، وتخليص الشواهد. ص: 415، وشرح ابن عقيل. (23/2)، وتمهيد القواعد. (1449/3)، وشرح الأشموني. (344/1)، وشرح التصريح. (354/1)، والجمع. (533/1)، وشرح شواهد المغني. (213/1)، والخزانة. (70/4)، والمعجم المفصل. (534/1)، وشرح الشواهد. (212/1). الشرح: "ما أثَّاتُ" أي: ما حرمت. المقاصد النحوية. (810/2).

(3) أوضح المسالك. (24/2).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) تنظر المسألة عند المبرد في: المقتضب. (382/4).

(6) ما بين قوسين كرر في (ش) مرتين.

(7) في (م): مجردة.

(8) تنظر المسألة عند هؤلاء في: شرح التسهيل. (71/2)، والتذيل. (308/5)، وأوضح المسالك. (24/2)، والمغني. ص: 499، وشرح ابن عقيل. (23/2)، وشرح الأشموني. (344/1)، والجمع. (533/1).

(9) توضيح المقاصد. (552/1).

(10) المصدر نفسه. (550/1).

(11) أوضح المسالك. (22/2).

أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذَنْتْ بِمَشْيِبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ⁽¹⁾

وَقَوْلُهُ [بسيط]: أَلَا طِعَانَ أَلَا فَرَسَانَ عَادِيَّةً إِلَّا بَحْشُوكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ⁽²⁾

(وَكُونُ الْحَرْفَيْنِ يُرَادُ بِهِمَا التَّوْبِيخُ هُوَ الْعَالِبُ فِي الْاسْتِعْمَالِ، وَاعْتَرَضَ⁽³⁾ الدَّمَامِينِيُّ، فَقَالَ: (اعْلَمْ أَنَّ الْمَفِيدَ (لِلْإِنْكَارِ)⁽⁴⁾ التَّوْبِيخِيَّ)⁽⁵⁾ هُوَ الْهَمْزَةُ وَحْدَهَا⁽⁶⁾، لَا جُمُوعَ "أَلَا"، وَالنَّفْيِ الْمَفَادُ بِ"أَلَا" بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، فَفِي الْبَيْتِ عَدَمُ الْارْعَوَاءِ أَمْرٌ ثَابِتٌ، وَالتَّوْبِيخُ تَسَلُّطٌ عَلَى ذَلِكَ، وَحِينَئِذٍ فَهُمَا⁽⁷⁾ حَرْفَانِ، كُلُّ مِنْهُمَا يُفِيدُ مَا اخْتَصَّ بِهِ⁽⁸⁾، وَأَجَابَ الشُّمْنِيُّ بِأَنَّ: (المراد أَنَّ الْهَمْزَةَ تُفِيدُ الْإِنْكَارَ التَّوْبِيخِيَّ، وَكَلِمَةُ "أَلَا" تُفِيدُ النَّفْيَ، فَجُمُوعُ "أَلَا" يُفِيدُ الْإِنْكَارَ

(1) قال العيني: لم أفف على من عزاه إلى قائله. المقاصد النحوية. (809/2)، وهو بلا نسبة في: القاموس المحيط. (1349/1)، وتاج العروس. (378/40)، شرح التسهيل. (70/2)، وشرح ابن الناطم. ص: 139، واللمحة. (497/1)، والتذيل. (305/5)، والارتشاف. (1317/3)، وأوضح المسالك. (22/2)، والمغني. ص: 96، وتخليص الشواهد. ص: 414، وشرح ابن عقيل. (21/2)، وتمهيد القواعد. (1448/3)، والمقاصد الشافية. (445/2)، وشرح الأشموني. (342/1)، وشرح التصريح. (354/1)، والهمع. (532/1)، وشرح شواهد المغني. (212/1)، والدرر. (324/1)، والمعجم المفصل. (170/7)، وشرح الشواهد. (42/3). الشرح: "الارعواء": الانكفاف عن القبيح، وهو مصدر ارعوى يرعوي، والمعنى: ألا انكفاف عن القبيح لمن ولت، أي: أدبرت شيبته. المقاصد النحوية. (810/2).

(2) قال العيني: قائله هو حسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله تعالى عنه - وهو من قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب الجاشعي. المقاصد النحوية. (812/2)، وهو منسوب إليه في: الكتاب. (306/2)، وشرح كتاب سيبويه. (41/3)، وزاد الجرمي أن البيت لعصام الزماني. (46/3)، والتذيل. (275/10)، وتخليص الشواهد. ص: 417، والمقاصد الشافية. (439/2)، و445، وشرح شواهد المغني. (211/1)، والخزانة. (70/4)، والمعجم المفصل. (577/3)، وشرح الشواهد. (469/1)، والبيت في ديوان حسان. ص: 129، وإلى خدّاش بن زهير في: شرح أبيات سيبويه. (10/2)، وفيه: "جفان" مكان "طعان"، و"غادية" مكان "عادية"، وله ولحسان بن ثابت في: الدرر. (323/1). الشرح: ألا طعان عندكم ولا فرسان منكم يعدون على أعدائهم؛ أي: لستم بأهل حرب وإنما أنتم أهل أكل وشرب. المقاصد النحوية. (815/2).

(3) في (م): واعترضه. وهو الصواب.

(4) في (ب): الإنكار.

(5) في (م)، و(ش): للإنكار التوبيخ. وعند الدماميني في تعليقه على المغني: للإنكار التوبيخي.

(6) في (ش): وجوبا.

(7) في (م): لهما.

(8) ينظر القول في: التعليق على مغني اللبيب للدماميني. ص: 223.

التَّوْبِيخِي عَلَى النَّفْيِ⁽¹⁾. قَوْلُهُ⁽²⁾: وَقَدْ يَبْقَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. يَعْنِي مِنَ الْهَمْزَةِ، وَ"لَا"
[ش/102ظ] [عَلَى مَعْنَاهُ؛ أَيْ]⁽³⁾: فَالْهَمْزَةُ تَبْقَى عَلَى مَعْنَاهَا مِنَ الِاسْتِفْهَامِ، وَ"لَا" عَلَى
مَعْنَاهَا مِنَ النَّفْيِ، (وَإِنْ بُحِثَ)⁽⁴⁾ فِي التَّرْكِيبِ شَيْءٌ آخَرَ؛ بَحِثْ لَمْ يَتَوَلَّدْ عَنْهُمَا مَعْنَى زَائِدٌ
عَلَى ذَلِكَ، كَالْمَعْنَيْنِ [الْمَتَقَدِّمَيْنِ]⁽⁵⁾، وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الثَّالِثُ لهُمَا مِنْ مَعَانِيهِمَا، أَيْ: بِنَاؤُهُمَا
عَلَى مَعْنِيهِمَا [وَمِنْهُ قَوْلُهُ]⁽⁶⁾ [بَسِيط]:

أَلَا اضْطَبَّارٌ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ؟ إِذَا الْأَقْيَمِ الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْثَالِي⁽⁷⁾ [م/121ظ]

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَهُوَ قَلِيلٌ حَتَّى تَوَهَّمَهُ الشُّلُوبِيُّنُ)⁽⁸⁾ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ⁽⁹⁾؛ يَعْنِي: فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.
وَرَدَّ عَلَى الْجَزُولِيِّ⁽¹⁰⁾ إِجَارَتَهُ إِيَّاهُ، وَالْحَقُّ وَقُوعُهُ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى قِلَّةٍ، كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ: «أَفَلَا

(1) ينظر قول الشمني في حاشيته على المغني. (149/1).

(2) مطموسة في (أ).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(4) في (ب)، و(م)، و(ش): ولم يحدث.

(5) فراغ في الأصل.

(6) فراغ في الأصل.

(7) قال العيني: قيل: إن قائله هو قيس بن الملوح، وإن موضع سلمى: ليلي. المقاصد النحوية. (808/2)، وهو منسوب له في: وشرح التصريح. (353/1)، وشرح شواهد المغني. (42/1)، والدرر. (322/1)، والمعجم المفصل. (380/6)، وشرح الشواهد. (227/2). والبيت لم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في: القاموس. (1349/1)، والتاج. (378/40)، وشرح التسهيل. (70/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 139، واللمحة. (497/1)، والتذيل. (304/5)، والارتشاف. (1316/3)، والجني الداني. ص: 384، وتوضيح المقاصد. (551/1)، وأوضح المسالك. (21/2)، والمغني. ص: 21، و97، وتخليص الشواهد. ص: 415، وشرح ابن عقيل. (22/2)، وتمهيد القواعد. (1448/3)، وشرح الأشموني. (343/1)، والجمع. (532/1)، والخزانة. (70/4). الشرح: ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت أينتفي الصبر عن هذه المرأة أم يثبت لها جلد؛ وكفى عن الموت بما ذكر تسلياً لها. المقاصد. (808/2).

(8) ينظر رأي الشلوبيين في: التذيل. (304/5)، والارتشاف. (1315/3).

(9) أوضح المسالك. (22/2).

(10) قال الجزولي: (وإذا لحقتها همزة الاستفهام لجرده أو للعرض أو للتمني فحكمهما حكمها عاريةً منها). المقدمة الجزولية في النحو: عيسى بن عبد العزيز، أبو موسى الجزولي، تحقق: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: حامد أحمد نيل، فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي. ص: 219.

قُماصَ بِالْعَيْرِ»⁽¹⁾، [قَوْلُهُ]⁽²⁾: وَظَاهِرُهُ أَنََّّهُ مُوَافِقٌ فِي ذَلِكَ لِلْمَازِنِيِّ وَالْمَبْرَدِ [121/أ] فَإِنَّهُمَا عِنْدَهُمَا [ب/145ط] تَجْرِي مَجْرَاهَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ مُطْلَقًا. هَذَا هُوَ⁽³⁾ مِنْهُ فِي مَعْرَضِ الْجَوَابِ عَنِ النَّاطِمِ، وَالْإِعْتِرَاضُ⁽⁴⁾ عَنِ النَّظَرِ الَّذِي نَظَرَ فِيهِ؛ أَيْ: وَهِيَ⁽⁵⁾ ظَاهِرُ⁽⁶⁾ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ، حَيْثُ لَمْ يُسْتَشَى⁽⁷⁾ مَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى التَّمَيُّنِ، بَلْ سَوَى بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ غَيْرَهَا مِنَ الْمَعَانِي أَنََّّهُ مُوَافِقٌ فِي إِطْلَاقِهِ ذَلِكَ لِلْمَازِنِيِّ... الخ، وَقَدْ قَدَّمْنَا قَبْلَ النُّقْلِ عَنْهُمَا، وَلِذَلِكَ النَّاطِمِ تَبَعَ الْمُحَازِي، إِذْ قَالَ⁽⁸⁾: (وَإِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ عَلَى "لَا" لَمْ يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ)⁽⁹⁾. فَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا. أَيْ: لَا فَرْقَ بَيْنَ مَعَانِيهَا غَايَةً مَا⁽¹⁰⁾ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ؛ حَيْثُ سَلَكَ مَذْهَبَ الْمَبْرَدِ وَالْمَازِنِيِّ، إِنَّهُ خَالَفَ اخْتِيَارَهُ لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ حَسَنًا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّسْهِيلِ⁽¹¹⁾، وَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا قَدَّمْنَا أَنَّ الشَّيْخَ جُتِّهْدُ؛ إِذْ كَمَ لَهُ مِنْ أَمْثَالِ ذَلِكَ فِي كُتُبِهِ، وَصَنِيعُ ابْنِ هِشَامٍ سَلَكَ فِيهِ مَذْهَبُ النَّاطِمِ، وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا تَبَعَ فِي تَنْظِيرِهِ لِلْمُرَادِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مُنَاقَشٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَطْلَقَ فَشَمَلَ الَّتِي لِلْعَرَضِ، وَالْآخَرُ أَنََّّهُ يَفْتَضِي كَلَامَهُ هُنَا مُوَافَقَةَ الْمَازِنِيِّ وَالْمَبْرَدِ فِي تَسْوِيَةِ الَّتِي لِلتَّمَيُّنِ بِالَّتِي لِلتَّوْبِيخِ وَالْإِنْكَارِ، وَالَّتِي لِمَجَرَّدِ الِاسْتِفْهَامِ، وَهُوَ خِلَافُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ)⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: وَأَمَّا "أَلَا" الَّتِي

(1) ويقال: «ما بالعين من قماص»، هكذا روي، والصحيح: «أما بالعين من قماص»، يضرب مثلا للدليل لا يستقر في موضع، تراه يقيم من مكانه من غير صبر، ويقال للقلق قد أخذه القماص. ينظر: جمهرة الأمثال. (237/2).

(2) إضافة من (ب) و(ش).

(3) ساقطة من (م).

(4) في (ب)، و(م)، و(ش): والاعتذار.

(5) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(6) في (م): وظهر.

(7) في (ب): يستكن، وفي (م)، و(ش): يستثنى، وهو الصواب.

(8) في (م): قالت، وهو سهو من الناسخ.

(9) ينظر القول أيضا في: أوضح المسالك. (21/2).

(10) ساقطة من (م).

(11) ينظر: التسهيل. ص: 69.

(12) توضيح المقاصد. (553/1).

لِلْعَرَضِ... الخ. هَذَا⁽¹⁾ هُوَ الْمَعْنَى الرَّابِعُ هُمَا مِنْ مَعَانِيهِمَا، وَسَكَتَ الشَّيْخُ⁽²⁾ الْمَكُودِيُّ عَنِ⁽³⁾ الَّتِي لِلتَّحْضِيضِ⁽⁴⁾. وَقَدْ ذَكَرَهَا الْمَرَادِيُّ⁽⁵⁾ وَابْنُ هِشَامٍ⁽⁶⁾ وَحُكْمُهُمَا⁽⁷⁾ مَعَ الَّتِي لِلْعَرَضِ وَاحِدٍ، نَحْوُ: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾⁽⁸⁾. فَقَوْلُهُ: فَلَا مَدْخُلَ لَهَا فِي هَذَا الْبَابِ⁽⁹⁾. لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ، قَالَ فِيمَا يَأْتِي:

وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِنْ⁽¹⁰⁾ وَهَلَا أَلَا، أَلَا وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا⁽¹¹⁾

هَذَا⁽¹²⁾ هُوَ مِنْهُ فِي مَعْرِضِ الرَّدِّ عَلَى الْمَرَادِيِّ؛ حَيْثُ اعْتَرَضَ عَلَى النَّاطِمِ [بِهِمَا حَسَبَمَا ذَكَرْنَا، فَنَكَّتَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: فَلَا مَدْخُلَ... الخ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا فِي "أَلَا" الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ، وَتَعْمَلُ النَّصْبَ وَالرَّفْعَ وَالْفَتْحَ، وَهَذِهِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَفْعَالِ، فَلَا عَمَلَ لَهَا، فَلَا يُتَوَهَّمُ [ب/146و] فِيهَا شَيْءٌ، فَلَا تُرَدُّ عَلَى النَّاطِمِ]⁽¹³⁾ حَتَّى يَخْتَجَّحَ لاسْتِثْنَائِهَا، وَإِخْرَاجِهَا مِنْ كَلَامِهِ، إِذْ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ. فَاعْلَمْهُ، وَقَوْلُهُ: [ش/103و] لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ. نَحْوُ:

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) في (ب): الشارح.

(3) في (ب): على، وفي (م): من.

(4) في (ش): للتخصيص. والصواب ما في المتن.

(5) قال: (أن تكون للعرض والتخصيص، فلا يليها حينئذ إلا فعل ظاهر أو مقدر أو معمول فعل مؤخر، ولا تعمل عمل "إن" ولا عمل "ليس" لأنها مختصة بالفعل). توضيح المقاصد. (1/553).

(6) ينظر: أوضح المسالك. (2/25).

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) سورة: التوبة، من الآية: 13، وتامها: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَ اللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

(9) في (ش): البحث.

(10) في (ب): من.

(11) الألفية، باب: أما، ولولا، ولوما. ص: 60.

(12) ساقطة من (م)، و(ش).

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾⁽¹⁾، بَحِثْ مَهْمَا ظَهَرَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا قُدِّرَ لَهُ فِعْلٌ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [وافر]:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةِ تَبَيُّثٍ⁽²⁾

عَلَى رِوَايَةِ النَّصَبِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا مَعْنَاهُ: أَلَا أَرُونِي رَجُلًا، وَ"رَجُلًا" عَلَى هَذَا مَنْصُوبٌ⁽³⁾، وَقَدْ رُويَ مَرْفُوعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَ⁽⁴⁾مَجْرُورًا عَلَى حَذْفِ "مِنْ"، وَإِبْقَاءُ عَمَلِهَا، وَالتَّقْدِيرُ: أَلَا هَلْ مِنْ رَجُلٍ. ذَكَرَ الرُّوَايَاتِ الثَّلَاثِ⁽⁵⁾ [121/أ] الْجَوْهَرِيُّ⁽⁶⁾.

ص: وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

قَوْلُهُ: يَعْني إِذَا لَمْ يُعْلَمْ خَبَرُ "لَا"، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ. [قُلْتُ]⁽⁷⁾: هَذَا هُوَ شَرْحُ [م/122] وَلِلْمَفْهُومِ لَا لِلْمَنْطُوقِ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ عُلِمَ كَثَرُ حَذْفُهُ، هَذَا هُوَ شَرْحُ لِلْمَنْطُوقِ، وَلَيْتَهُ عَكَسَ فِي التَّرْتِيبِ، فَقَدَّمَ شَرْحَ الْمَنْطُوقِ، وَأَخَّرَ شَرْحَ الْمَفْهُومِ. قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ [بَسِيط]:

وَرَدَّ جَارِزُهُمْ⁽⁸⁾ حَرْفًا مُصَرِّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحٍ⁽⁹⁾

(1) سورة: النور، من الآية: 22، وتمامها: ﴿وَلَا يَأْتَلِي أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيُغْفَرُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(2) سبق تخريجه. ص: 602.

(3) ساقطة من (م).

(4) في (ش): أو.

(5) في (م)، و(ش): الثلاثة، والصواب ما في (أ) و(ب).

(6) الصحاح. (4/1669).

(7) إضافة من (ب).

(8) في (م): جازرهم.

(9) قال العيني: قائله هو حاتم الطائي؛ كذا قاله الزمخشري في المفصل. (6/2)، ولكنه ما أنشد إلا عجزه، وهذا البيت مما ركب فيه صدر بيت على عجز آخر، وقد أورده هكذا سيويه. (299/2)، والجرمي في كتاب الفرج، وأبو بكر في أصوله. (385/1)، وأبو علي في إيضاحه، ينظر: الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي: تحقق: حسن شاذلي فرهود، ط: 01، 1389هـ - 1969م. ص: 241، وتبعهم على ذلك خلق كثير كابن الناظم. ص: 140 وغيره. ويقال: إن

والبَيْتُ هُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ، الشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ "المَصْبُوحِ" عَلَى خَبَرٍ "لَا"؛ لِأَنَّهَا وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "مَصْبُوحٌ" نَعْتًا لاسْمِهَا مَحْمُولًا عَلَى الْمَوْضِعِ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ مَحْدُوفًا لِعِلْمِ السَّامِعِ⁽¹⁾، وَتَقْدِيرُهُ: مَوْجُودٌ وَخَوْهُ، يَقُولُ: هُمْ⁽²⁾ (فِي جَدْبِ اللَّبَنِ)⁽³⁾ عِنْدَهُمْ مُتَعَذِّرٌ⁽⁴⁾، لَا يَسْقَاهُ الْوَلِيدُ⁽⁵⁾ الْكَرِيمُ النَّسَبِ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ لِعَدَمِهِ، فَجَازَرُهُمْ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَرْعَى مَا يَنْحَرُونَهُ لِلضَّيْفِ؛ إِذْ لَا لَبَنَ عِنْدَهُمْ، وَ"الْحَرْفُ": النَّاقَةُ الضَّامِرُ، وَيُقَالُ هِيَ الْقَوِيَّةُ الصَّلْبَةُ، شُبِّهَتْ بِحَرْفِ الْجَبَلِ: وَهُوَ نَاحِيَةٌ مِنْهُ وَطَرَفٌ، وَسُمِّيَتْ الضَّامِرُ حَرْفًا؛ لِأَنِّهَا عَنِ السَّمَنِ إِلَى الْهَزَالِ، وَ"المَصْرَمَةُ": الْمُقْطُوعَةُ اللَّبَنِ؛ لِإِدْمِ الرِّعْيِ، وَ"المَصْبُوحُ": الْمُسْقَى صَبُوحًا، وَهُوَ شَرِبُ⁽⁶⁾ الْعَدَاةِ. [ب/146ظ] مِنْ شَرْحِ شَوَاهِدِ

الزمرخشي سلم من ذلك الغلط، ولكنه غلط من وجه آخر وهو أنه نسبته إلى حاتم الطائي؛ كما غلط الجرمي؛ إذ نسب البيت كله لأبي ذؤيب، والصواب أنه لرجل جاهلي من بني النبيت، اجتمع هو وحاتم والنابعة الذيباني عند ماوية بنت غفر خاطبين لها، فقدمت حاتم عليهم وتزوجته، فقال هذا الرجل شعرا، وأوله هو قوله: هلا سألت النبيتين ما حسبي عند الشتاء إذا ما هبت الريح. المقاصد النحوية. (819/2)، وقيل: لرجل من لرجل من النبيت، والنبيت: حي من الأنصار، واسمه، عمرو بن مالك بن الأوس في: تخلص الشواهد. ص: 423، والشعر والشعراء. (239/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (252/1)، وله ولأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح. (271/1)، وهو بلا نسبة في: المحكم. (264/8)، واللسان. (452/4)، والتاج. (304/12)، والكتاب. (299/2)، والمقتضب. (307/4)، والأصول. (385/1)، وشرح كتاب سيويه. (35/3)، واللمحة. (499/1)، وشرح ابن عقيل. (25/2)، والمقاصد الشافية. (449/1)، والحماسة البصرية. (248/2)، ونسب لحاتم الطائي زيادة على ما قال العيني في: شرح أبيات سيويه. (6/2)، وشرح المفصل. (262/1)، وقال: وما أظنُّه له. قال الجرمي: هو لأبي ذؤيب الهذلي. (265/1)، وشرح التسهيل. (57/2)، وابن الناظم. ص: 140، والتذيل. (285/4)، والتمهيد. (1408/3)، وروي صدره: إذا اللقاح غدت مُلقًى أصيرُها. في: شرح أبيات سيويه. (6/2)، وشرح المفصل. (262/1)، وتخلص الشواهد. ص: 423، والمقاصد النحوية. (819/2)، والشعر والشعراء. (239/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (252/1).

(1) في (م): السامع به.

(2) في (م)، و(ش): هي.

(3) في (ب): في جدب فالبن، وفي (م): وحرف فالبن، وفي (ش): في حرف باللبن.

(4) في (ش): معتذر.

(5) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(6) في (م): شراب.

الكتاب⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَوَجَبَ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ. يَعْنِي: وَالطَّائِفِينَ أَفْصَحَ بِهِ الْمُرَادِيُّ⁽²⁾، وَمِنْ حَذْفِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾⁽³⁾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾⁽⁴⁾، قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عُصْفُورٍ: (وَبَنُو تَمِيمٍ يَلْزَمُونَ حَذْفَهُ إِذَا كَانَ اسْمًا يَظْهَرُ فِيهِ الرَّفْعُ)، وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ: (لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا، [أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا]⁽⁶⁾ جَارَ لَكَ فِيهِ الْوَجْهَانِ، إِنْ شِئْتَ حَذْفَتْهُ، وَإِنْ شِئْتَ أَثْبَتَتْهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَبَنُو تَمِيمٍ يَلْزَمُونَ الْحَذْفَ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يُجِيزُونَ الْحَذْفَ وَالْإِثْبَاتَ)⁽⁷⁾. صَحَّ مِنَ التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ لِأَبِي حَيَّانَ⁽⁸⁾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: وَفُهِمَ⁽⁹⁾ مِنْ إِبْطَالِهِ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَهُمَا خِلَافًا لِمَنْ فَصَّلَ. أَصْلُ هَذَا لِلْمُرَادِيِّ⁽¹⁰⁾. [قَالَ]⁽¹¹⁾ أَبُو حَيَّانَ. قَالَ الْمُصَنِّفُ: (الْحَذْفُ عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ وَالطَّائِفِيِّينَ وَاجِبٌ بِشَرْطِ ظُهُورِ الْمَعْنَى، وَمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِمُ التَّزَامَ الْحَذْفِ مُطْلَقًا، يُشِيرُ إِلَى الزَّمْخَشَرِيِّ⁽¹²⁾، أَوْ بِشَرْطِ كَوْنِهِ ظَرْفًا، يُشِيرُ إِلَى الْجَزُولِيِّ⁽¹³⁾ (14).

(1) هو شرح الأعلام لشواهد الكتاب. ينظر: كشف الظنون. (2/1428). ينظر القول في: النكت في تفسير كتاب سيويه. (310/1).

(2) توضيح المقاصد. (554/1).

(3) ساقطة من (ش).

(4) سورة: الشعراء، من الآية: 50، وتامها: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾.

(5) سورة: سبأ، من الآية: 51، وتامها: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾.

(6) ساقطة من (ش).

(7) ينظر قول ابن عصفور في: شرح الجمل. (2/410)، والمقرب. (1/190).

(8) ينظر: التذيل. (5/241)، ينظر القول أيضا في: الارتشاف. (3/1300).

(9) ساقطة في (م)، وفي (ش): نصب.

(10) توضيح المقاصد. (554/1).

(11) زيادة يقتضيها السياق.

(12) ينظر: الفصل. ص: 52.

(13) ينظر: المقدمة الجزولية. ص: 220 - 221.

(14) التذيل. (5/241).

مِنْ⁽¹⁾ ابْنِ غَازِي⁽²⁾. وَانْظُرِ السُّيُوطِيَّ، وَلَا بُدَّ؛ فَإِنَّهُ أَجَادَ⁽³⁾ فِي نُكَيْهِ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: [إِنَّ حَذَفَ]⁽⁵⁾ الْخَبَرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ لَيْسَ بِشَائِعٍ. يَشْمَلُ بَابُ: الْمُبْتَدَأِ [ش/103ظ] عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ)، وَبَابُ: كَانَ إِذَا حُذِفَتْ هِيَ مَعْدُومًا⁽⁶⁾ عَمِلَ عَمَلَهَا، عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشًا)، وَإِنَّ وَأَخَوَاتَهَا. قَوْلُهُ: لِدَلَالَةِ (مَا تَقَدَّمَ)⁽⁷⁾ عَلَيْهِ. وَهُوَ شُيُوعُ الْإِسْقَاطِ.

[بَابُ] ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا [و/122]

انْظُرْ مَا وَجَّهَهُ خُصُوصِيَّةُ الذَّكْرِ لِـ"ظَنَّ" فِي عَقْدِ التَّرْجَمَةِ لَهَا، مَعَ أَنَّ⁽⁸⁾ الْبَابَ جَمَعَتْ⁽⁹⁾ فِي أَثْنَائِهَا أَصْنَافًا مِنْ غَيْرِ "ظَنَّ"، فَهَلَّا قَالَ: "عَلِمَ" وَأَخَوَاتُهَا، [أَوْ "صَارَ" م/122ظ] وَأَخَوَاتُهَا⁽¹⁰⁾ إِذَا أَرَادَ بِالْأَخَوَاتِ فِي الْعَمَلِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَخَوَاتِ أَيْضًا لَا يُدْرَى مَا الْمُرَادُ بِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَخَوَاتُهَا فِي الْمَعْنَى فَقَطْ، (فَيَكُونُ تَبَرُّعٌ بِذِكْرِ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ⁽¹¹⁾)، وَإِنْ أَرَادَ أَخَوَاتُهَا فِي الْعَمَلِ فَقَطْ⁽¹²⁾ [ب/147و]، يَكُونُ تَبَرُّعٌ بِقَوْلِهِ: (لَعَلِمَ عِرْفَانَ، وَظَنَّ تَهْمَةً)؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَعَدَّيَانِ إِلَّا لِوَاحِدٍ، وَإِنْ أَرَادَ أَخَوَاتُهَا فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ يَكُونُ تَبَرُّعٌ أَيْضًا، فَعَلَى كُلِّ

(1) فِي (م) إِضَافَةٌ: وَلَيْسَ بِمَصِيبٍ.

(2) الْإِتْحَافُ. (366/1).

(3) فِي (ب)، وَ(م) وَ(ش): أَجَادَ هُنَا.

(4) يَنْظُرُ: النِّكَتَ، اللَّوْحَةُ: 42، وَيَنْظُرُ أَيْضًا: الْبَهْجَةُ. (202/1).

(5) مَطْمُوسَةٌ فِي (أ)، مِضَافَةٌ مِنْ (ب).

(6) فِي (ب): مَعَهُ وَمَا.

(7) مَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ كَرَّرَ فِي (أ).

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(9) فِي (م): جَمَعَ.

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مُثَبَّتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(11) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): الْعِلْمُ وَالتَّصْيِيرُ.

(12) مَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ كَرَّرَ فِي (م).

حَالٍ يَكُونُ وَقَعَ (فِي كَلَامِهِ التَّبَرُّعُ)⁽¹⁾، أُجِيب: بِأَنَّ أَفْعَالَ الظَّنِّ أُولَى بِعَقْدِ التَّرْجَمَةِ، أَمَّا أَوْلَوِيَّتُهَا عَلَى أَفْعَالِ الْعِلْمِ فَمِنْ حَيْثُ الْكَثْرَةُ، وَأَمَّا أَوْلَوِيَّتُهَا عَلَى أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ، فَمِنْ حَيْثُ اخْتِصَاصُهَا عَنْهَا⁽²⁾، وَتَفْضِيلُهَا عَلَيْهَا بِأَحْكَامٍ لَمْ تَكُنْ فِي "صَارَ"⁽³⁾ وَأَخَوَاتِهَا. قَوْلُهُ⁽⁴⁾: فَتَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ⁽⁵⁾ الْخَبَرِ... الخ. هَذَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ⁽⁶⁾، وَذَهَبَ السَّهْلِيُّ إِلَى: (أَنَّ الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ "ظَنَّ" لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، بَلْ هُمَا كَمَفْعُولِي "أَعْطَى"، وَاسْتَدَلَّ بِ«ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا»، فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: «زَيْدٌ عَمْرُو» إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّشْبِيهِ، وَأَنْتَ لَمْ تُرِدْ ذَلِكَ مَعَ "ظَنَنْتُ"⁽⁷⁾، وَأُجِيبُ بِالْمَنْعِ وَأَنَّ الْمُرَادَ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرُو»⁽⁸⁾، فَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ⁽⁹⁾ إِلَى [أَنَّ]⁽¹⁰⁾ الثَّانِي مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْحَالِ مُسْتَدَلًّا بِوُقُوعِهِ جُمْلَةً وَظَرْفًا، وَجَارًّا⁽¹¹⁾ وَمَجْرُورًا، وَعُورِضَ بِوُقُوعِهِ مَعْرِفَةً، وَضَمِيرًا، وَجَامِدًا، وَبِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْكَلَامُ بِدُونِهِ، فَقَوْلُهُ: عَلَى التَّشْبِيهِ، بِ"أَعْطَيْتُ". إِنَّمَا قَالَ عَلَى التَّشْبِيهِ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِمَفْعُولَيْنِ حَقِيقَةٍ⁽¹²⁾، [بِخِلَافِهِمَا فِي "أَعْطَى" فَإِنَّهُمَا مَنْصُوبَانِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ حَقِيقَةٍ]⁽¹³⁾؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ⁽¹⁴⁾ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ الْإِعْطَاءُ وَاقِعٌ عَلَيْهِ، فَقَوْلُكَ: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهَمًا»، تَسَلَّطَ الْعَامِلُ عَلَى "زَيْدٍ"؛

(1) فِي (م): كَلَامُهُ فِي التَّبَرُّعِ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) مَثْبُتَةٌ فِي الْهَامِشِ مِنْ (م).

(4) مَطْمُوسَةٌ فِي (ب).

(5) فِي (م): وَ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(6) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (358/1).

(7) يَنْظُرُ قَوْلَ السَّهْلِيِّ فِي: التَّذْيِيلِ. (5/6)، وَالْمُسَاعَدِ. (352/1)، وَتَمْهِيدِ الْقَوَاعِدِ. (1458/3)، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ.

(8) (358/1)، وَالْهَمْعِ. (548/1).

(9) فِي (م)، وَ(ش): عَمْرًا. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(10) يَنْظُرُ رَأْيَ الْفَرَاءِ فِي: التَّذْيِيلِ. (6/6)، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ. (358/1)، وَالْهَمْعِ. (547/1).

(11) مِضَافَةٌ مِنْ (ب) وَ(ش).

(12) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(13) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(14) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب) وَ(ش).

(15) فِي (م): لِأَنَّهُ.

فَإِنَّهُ⁽¹⁾ مُعْطَى لَهُ، وَعَلَى "الدَّرْهِمِ"، فَإِنَّهُ مُعْطَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هُنَا، فَإِنَّ "الظَّنَّ" لَا يَصِحُّ أَنْ يَمَّعَ عَلَى "زَيْدٍ" عَلَى⁽²⁾ انْفِرَادِهِ فِي قَوْلِكَ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ، وَلَا عَلَى⁽³⁾ "قَائِمٍ" فَقَطْ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَوَجِّهٌ لِلنَّسَبَةِ الَّتِي بَيْنَ الْجُزْأَيْنِ، وَهِيَ الْقِيَامُ لِـ"زَيْدٍ"، قُلْتُ: فَاعْلَى هَذَا فِيهِ أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةٍ مَنْ قَالَ: فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ، وَقَوْلُهُ: الْفَاعِلُ. مَفْعُولٌ بِـ"أَخَذَ"، وَقَوْلُهُ: مَفْعُولَيْنِ. حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ "تَنْصِبُ"، وَهُوَ الضَّعِيفُ الْمُثَنَّى⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: قَلْبِيَّةٌ. وَإِنَّمَا قِيلَ لَهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَعَانِيَهَا قَائِمَةٌ بِالْقَلْبِ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا [ب/147ظ] لِلظَّنِّ، وَإِمَّا لِلْعِلْمِ وَكِلَاهُمَا مُحْتَصَصٌ بِالْفِعْلِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَلَيْسَ كُلُّ قَلْبِيٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، بَلِ الْقَلْبِيُّ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ)⁽⁵⁾، فَانْظُرْهُ [ش/104و]. قَوْلُهُ: وَتَضْيِيقِيَّةٌ. وَإِنَّمَا قَالَ⁽⁶⁾ لَهَا ذَلِكَ لِذِلَالَتِهَا⁽⁷⁾ عَلَى التَّحْوِيلِ وَالانْتِقَالِ مِنْ [أ/122ظ] حَالَةٍ إِلَى أُخْرَى؛ أَيْ: لِأَنَّهَا كُلُّهَا رَاجِعَةٌ [م/123و] إِلَى مَعْنَى التَّحْوِيلِ مِنْ شَيْءٍ إِلَى آخَرَ.

ص: انصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيْنِ ابْتَدَا أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ

وَهَبَ تَعَلَّمَ

(1) ساقطة من (ش).

(2) ساقطة من (م).

(3) في (م): معنى.

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) ثم قال: (الأفعال القلبية ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه، نحو: "فكر" و"تفكر"، وما يتعدى لواحد نحو: "عرف" و"فهم"، وما يتعدى لاثنتين وهو المراد، وينقسم أربعة أقسام). ينظر: أوضح المسالك. (28/2).

(6) في (م): قيل.

(7) ساقطة من (ش).

قَوْلُهُ: وَمِنْهَا مَا لَا يَعْلَمُهُ⁽¹⁾، نَحْوُ: "تَيَقَّنْ" و"تَفَكَّرْ". قُلْتُ: وَلِمَا كَانَتْ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةٍ⁽²⁾: إِذْ مِنْهَا [مَا يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِنَفْسِهِ]⁽³⁾، [وَمِنْهَا مَا لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ]⁽⁴⁾، وَمِنْهَا مَا يَتَعَدَّى لِثَنَيْنِ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا، نَوْعَ الْأَمْثَلَةِ، أَمَّا "تَيَقَّنْ" فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ فَقَطْ، تَقُولُ: «تَيَقَّنْتُ الْمَسْأَلَةَ»، وَأَمَّا "فَكَّرْ"؛ فَإِنَّهُ مِمَّا لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ أَصْلًا، تَقُولُ: «تَفَكَّرْتُ فِي كَذَا، وَتَفَكَّرَ فِيهِ». قَوْلُهُ: وَنَحْوَهُمَا. هِيَ⁽⁵⁾ "فَكَّرَ"، [تَقُولُ:⁽⁶⁾ فَكَّرَ] فِي كَذَا، وَتَفَكَّرَ فِيهِ، قُلْتُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ: "وَنَحْوَهُمَا". (أَمَّا "فَكَّرَ"، فَحَقُّهُ)⁽⁷⁾ أَنْ يُصْرَحَ بِهِ لِفَائِدَتَيْنِ: أَحَدُهُمَا تَعْيِينُهُ لِلْمُبْتَدَأِ، ثَانِيَهُمَا: الْاِخْتِصَارُ، إِذْ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ وَلَفْظٌ: "وَنَحْوَهُمَا" فِيهِ سَبْعَةٌ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الْقَلْبِيَّةَ، مِنْهَا مَا يُفِيدُ فِي الْخَبَرِ يَقِينًا، وَتُسَمَّى عِلْمِيَّةً، وَمِنْهَا مَا يُفِيدُ تَرَدُّدًا... الخ. فَسَمَّيَا الْحَاذِي⁽⁹⁾ إِلَى أَرْبَعَةٍ، وَهُوَ حَسَنٌ. فَانْظُرْهُ. قَوْلُهُ: أَمَّا "رَأَى" فَهِيَ بِمَعْنَى "عَلِمَ"، [تَقُولُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا عَالِمًا»؛ أَيْ: عِلْمَتُهُ]⁽¹⁰⁾، وَهَذَا هُوَ الْعَالِبُ فِيهَا، [وَتَرَدُّدٌ بِمَعْنَى "ظَنَّ"، نَحْوُ: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَاهُ

(1) في (م): يعمله.

(2) في (م)، و(ش): ثلاثة أقسام.

(3) ما بين معقوفتين مؤخر عن الكلام الذي بين معقوفتين بعده في (م).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، وفي (ش) ساقطة.

(5) في (ب)، و(م) و(ش): هو.

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): سوى فكر فكان حقه.

(8) منها: عرف وفهم. ينظر: أوضح المسالك. (28/2).

(9) كذلك فعل في أوضح المسالك؛ إذ قال: (أحدها: ما يفيد في الخبر يقينا، وهو أربعة: وجد، وألفى، وتعلم، بمعنى اعلم، ودرى). (29/2).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

قَرِيبًا⁽¹⁾، الأول: لِلرُّجْحَانِ، والثَّانِي: لِلْيَقِينِ. قَوْلُهُ: وَأَمَّا "خَالَ" فَهِيَ بِمَعْنَى "ظَنَّ". هَذَا هُوَ الْعَالِبُ فِيهَا⁽²⁾، (نَحْوَ قَوْلِهِ)⁽³⁾ [منسرح]:

مَا حِلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَمِّ⁽⁴⁾

قَوْلُهُ: وَ"عَلِمَ" هِيَ أَصْلُ الْأَفْعَالِ الْعِلْمِيَّةِ، وَبِهَا يُفَسَّرُ سَائِرُهَا، قَالَ [الله]⁽⁵⁾ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽⁶⁾، وَهَذَا هُوَ الْعَالِبُ فِيهَا، وَتَرَدُّ بِمَعْنَى "ظَنَّ"، قَالَ [الله]⁽⁷⁾ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ﴾⁽⁸⁾ عَلِمْتُمْوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَ"وَجَدَ" بِمَعْنَى "عَلِمَ". وَلَا تَكُونُ إِلَّا هَكَذَا لِلْيَقِينِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿تَجِدُوهُ [ب/148] عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾⁽¹⁰⁾، وَإِنَّمَا سَاعَ بَجِيءُ

(1) سورة: الماعرج، من الآيتان: 06، و07.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(3) في (م): وترد بمعنى اليقين نحو قوله.

(4) قال العيني: هذا البيت أنشده الجوهري، وقال: أنشده الأحرر، ولم يعزه إلى قائله. المقاصد النحوية. (2/840)، وهو بلا نسبة في: العين. (7/52)، غريب الحديث. (4/279)، وتهذيب اللغة. (12/36)، والصاحح. (6/3155)، (2320)، واللسان. (13/260)، و(14/201)، والتاج. (35/336)، و(37/486)، شرح التسهيل. (1/335)، و(2/81)، والتذيل. (4/121)، و(6/36)، وأوضح المسالك. (2/42)، وتمهيد القواعد. (3/1074)، وشرح التصريح. (1/363)، والمعجم المفصل. (7/399)، وشرح الشواهد. (3/161).

(5) مضافة من (م)، و(ش).

(6) سورة: محمد، من الآية: 19، وتامها: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾.

(7) مضافة من (م)، و(ش).

(8) ساقطة في (ب).

(9) سورة: الممتحنة، من الآية: 10، وتامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مِهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآثُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكَُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

(10) سورة: المزمل، من الآية: 20، وتامها: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنُصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا

"وَجَدَ لِلْعِلْمِ؛ لَأَنَّ مَنْ وَجَدَ الشَّيْءَ عَلَى حَقِيقَتِهِ فَقَدْ عَلِمَهُ. قَوْلُهُ: وَ"ظَنَّ" هِيَ أَيْضًا أَصْلُ الْأَفْعَالِ الظَّنِّيَّةِ، وَبِهَا يُفَسَّرُ سَائِرُهَا، وَكَوْنُهَا بِمَعْنَى الظَّنِّ؛ أَيْ⁽¹⁾: الرَّجْحَانِ، هُوَ الْعَالِبُ فِيهَا نَحْوُ قَوْلِهِ [طويل]:

ظَنَنْتَكَ إِنْ شَبَّتَ لَطَى⁽²⁾ الْحَرْبِ صَالِيًا فَعَرَّدَتْ فِيمَنْ كَانَ (عَنْهَا مُعَرَّدًا)⁽³⁾

وَتَرَدُّ بِمَعْنَى الْيَقِينِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾⁽⁴⁾، أَيْ: يَتَيَقَّنُونَ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَ"حَسِبَ" بِمَعْنَى "ظَنَّ". وَهُوَ الْعَالِبُ فِيهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ [طويل]:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً عَشِيَّةً لَأَقَيْنَا جُذَامَ وَحْمِيرًا⁽⁵⁾ [م/124و]

وَتَرَدُّ بِمَعْنَى الْيَقِينِ، نَحْوُ [طويل]:

الصَّلَاةُ وَأَتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ.

(1) في (ب): أن.

(2) في (ش): لدى.

(3) في (م): عنده يعرّد، والصواب ما في المتن. ولم يعزه العيني إلى قائله. المقاصد النحوية. (834/2)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (80/2)، والتذييل. (32/6)، وأوضح المسالك. (38/2)، وتمهيد القواعد. (1471/3)، وشرح الأشموني. (352/1)، وشرح التصريح. (362/1)، والمعجم المفصل. (186/2)، وشرح الشواهد. (362/1).

الشرح: يقال: عرّد في الحرب إذا جبن. وقال الخليل: عرّد وعرج في الحرب واحد، والمعنى: ظننتك صالياً الحرب إذا أوقدت نارها فانخرمت فيمن كان منهزماً. شرح التصريح. (362/1).

(4) سورة: البقرة، من الآية: 46، وتمامها: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

(5) قال العيني: قائله هو زفر بن الحرث بن معاوية بن يزيد بن عمرو بن الصعق بن خليل بن نفيل بن عمرو بن كلاب الكلابي. وهو من قصيدة قالها يوم مرج راهط؛ موضع كانت لهم فيه وقعة بالشام، وهو اليوم الذي قتل فيه الضحّاك بن قيس الفهري، وبعد البيت المذكور هو قوله: فلما لقينا عصبه تغلبية يقودون جرّدا في الأعنة ضمرا.

المقاصد النحوية. (835/2)، وهو منسوب إليه في: تلخيص الشواهد. ص: 435، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي. ص: 115، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي. (41/1)، والحماسة البصرية. (52/1)، وشرح شواهد المغني. (930/2)، والمعجم المفصل. (169/3)، وشرح الشواهد. (442/1)، وبلا نسبة في: شرح التسهيل. (344/1)، و(80/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 143، واللمحة. (334/1)، والتذييل. (152/4)، و(35/6)، وأوضح المسالك. (39/2)، والمغني. ص: 833، وتمهيد القواعد. (1096/3)، و(1471)، وروي في بعضها: "ليالي" مكان "عشية".

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا⁽¹⁾

قَوْلُهُ: وَ"زَعَمَ" بِمَعْنَى "ظَنَّ". وَلَا تَكُونُ إِلَّا⁽²⁾ لَهُ، نَحْوُ [خَفِيف]:

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْبًا⁽³⁾

بِكَسْرِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ مُضَارِعُ "دَبَّ" كَ "ضَرَبَ" "يَضْرِبُ"، وَأَمَّا بِالضَّمِّ [ش/104ظ] وَالْإِعْجَامِ فَهُوَ بِمَعْنَى الدَّفْعِ وَالذُّودِ الدَّرَكِ⁽⁴⁾، (وَالْأَكْثَرُ فِي "زَعَمَ" هَذَا وَقُوعُهُ [عَلَى]⁽⁵⁾ "أَنَّ" بِتَخْفِيفِ النُّونِ، أَوْ⁽⁶⁾ "إِنَّ" بِتَشْدِيدِهَا وَصِلَتُهُمَا، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾⁽⁷⁾، وَالثَّانِي نَحْوَ قَوْلِهِ [طَوِيل]:

(1) فِي (ب): رَافِلًا. قَالَ الْعَيْنِيُّ: قَائِلُهُ هُوَ لَبِيدُ بْنُ رِيعَةَ الْعَامِرِيِّ. الْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ. (837/2)، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لَهُ فِي: الْحَكَمِ. (355/6)، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ. (362/1)، وَالدَّرَرَ. (335/1)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ. (107/6)، وَشَرَحَ الشُّوَاهِدَ. (228/2)، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ. ص: 119، وَفِيهِ: "رَأَيْتُ" مَكَانَ "حَسِبْتُ"، وَ"الْحَمْدُ" مَكَانَ "الْمَجْدُ"، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرَحَ الْكَافِيَةِ. (543/2)، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ. (81/2)، وَشَرَحَ ابْنَ النَّاطِمِ. ص: 144، وَالتَّنْذِيلَ. (35/6)، وَ(49/11)، وَالْإِرْتِشَافَ. (2101/4)، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (40/2)، وَتَخْلِيصَ الشُّوَاهِدِ. 435، وَشَرَحَ ابْنَ عَقِيلَ. (34/2)، وَتَمْهِيدَ الْقَوَاعِدِ. (1472/3)، وَالْمَقَاصِدَ الشَّافِيَّةَ. (455/2)، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيَّ. (353/1)، وَالْمَعْمَ. (542/1)، وَرَوَى فِي بَعْضِهَا: "الْمَجْدُ"، وَ"الْحَمْدُ" مَكَانَ الْجُودِ.

الشرح: والرياح: الريح. والثقل: الميت؛ لأن البدن يثقل إذا فارقت الروح. شرح الشواهد الشعرية. (228/2).

(2) ساقطة من (ش).

(3) قَالَ الْعَيْنِيُّ: قَائِلُهُ هُوَ أُمِيَّةُ الْحَنْفِيِّ، وَاسْمُهُ أَوْسُ. الْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ. (832/2)، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لَهُ فِي: شَرَحَ التَّصْرِيحَ. (361/1)، وَالدَّرَرَ. (331/1)، سَقَطَ مِنَ الطَّبْعَةِ، وَهُوَ فِي الْفَهْرَسِ بِرَقْمٍ: 575، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ. (138/1)، وَشَرَحَ الشُّوَاهِدَ. (104/1)، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ. (923/2)، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي: الْعَيْنِ. (366/1)، وَشَمْسُ الْعُلُومِ. (2797/5)، وَالتَّنْذِيلَ. (24/6)، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (36/2)، وَشَرَحَ الْقَطْرَ. ص: 172، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيَّ. (345/1).

(4) فِي (ب): الدَّرَ، وَفِي (م) سَاقِطَةٌ.

(5) فِي (ب)، وَ(م) وَ(ش): عَلَى أَنْ.

(6) فِي (م)، وَ(ش): وَ.

(7) سُورَةُ التَّغَابُنِ، مِنَ الْآيَةِ: 07، وَتَمَامُهَا: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤَنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكُمْ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾.

وَقَدْ زَعَمْتُ⁽¹⁾ أَلَيْ تَعَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَعَيَّرُ⁽²⁾

ابْنُ هِشَامٍ⁽³⁾. قَوْلُهُ⁽⁴⁾: "وَعَدَّ" كَذَلِكَ [123/و]. أَيْ بِمَعْنَى "ظَنَّ"، وَلَا تَكُونُ إِلَّا لَهُ، لَا مِنْ الْعَدِّ بِمَعْنَى الْحِسَابِ، نَحْوُ قَوْلِهِ [طويل]:

فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ⁽⁵⁾

وَالْمَرَادُ بـ"الْمَوْلَى": الصَّاحِبُ؛ أَيْ: فَلَا تَظُنُّ الصَّاحِبَ... الخ. قَوْلُهُ: "وَحَجًّا" كَذَلِكَ أَيْضًا⁽⁶⁾. أَيْ: بِمَعْنَى "ظَنَّ"، وَلَا تَكُونُ إِلَّا لَهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ [بسيط]:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٍ⁽⁷⁾ [ب/148ظ]

(1) في (م): زعمتي.

(2) في (ب): يتقي. قال العيني: فائله كثير عزة. المقاصد النحوية. (833/2)، وهو منسوب له في: إيضاح شواهد الإيضاح. (102/1)، والتذييل. (24/6)، وتخليص الشواهد. ص: 428، وتمهيد القواعد. (1479/3)، شرح التصريح. (361/1)، وأمالى القالي. (107/2)، وزهر الأداب. (291/1)، والحماسة البصرية. (128/2)، والخزانة. (314/5)، وزهر الأكم. (110/3)، والمعجم المفصل. (376/3)، وشرح الشواهد الشعرية. (388/1)، و430، وهو في ديوانه. ص: 328، من قصيدة يرثي فيها عبد العزيز بن مروان، وبلا نسبة في: أوضح المسالك. (37/2)، وشرح الشذور. ص: 465، وشرح الأشموني. (355/1).

(3) ينظر القول في: أوضح المسالك. (37/2).

(4) ساقطة من (ب).

(5) قال العيني: قائله هو النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي. المقاصد النحوية. (829/2)، وهو منسوب له في: تخليص الشواهد. ص: 433، وشرح التصريح. (360/1)، وعيون الأخبار. (110/3)، والدرر. (329/1)، والمعجم المفصل. (338/7)، وشرح الشواهد الشعرية. (43/3)، والبيت في شعره، ينظر: شعر النعمان بن بشير الأنصاري، تحقق: يحيى الجبوري، دار القلم للنشر والتوزيع، ط: 02، الكويت 1406 هـ - 1985 م. ص: 140، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (545/2)، وشرح التسهيل. (77/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 143، والتذييل. (22/6)، وتوضيح المقاصد. (556/1)، وأوضح المسالك. (34/2)، وشرح ابن عقيل. (37/2)، وتمهيد القواعد. (1467/3)، وشرح الأشموني. (355/1)، والخزانة. (57/3).

(6) ساقطة من (م)، و(ش).

(7) قال العيني: قائله هو تميم بن أبي بن مقبل؛ كذا قاله ابن هشام، ونسبه في المحكم لأبي شنبه الأعرابي. المقاصد النحوية. (828/2)، وهو كذلك في: الدرر. (328/1)، والمعجم المفصل. (513/7)، وشرح الشواهد الشعرية.

قَوْلُهُ: و"دَرَى"⁽¹⁾ بِمَعْنَى "عَلِمَ". وَلَا تَكُونُ إِلَّا لِلْيَقِينِ، [نَحْوَ قَوْلِهِ [طويل]:

دُرَيْتَ الْوَيْيِّ الْعَهْدِ يَا عُرُو فَاغْتَبِطُ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ⁽²⁾

قُلْتُ: "دُرَيْتَ" هَذَا بِالْدَّالِ الْمَهْمَلَةِ، مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ⁽³⁾. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾⁽⁴⁾، وَأَمَّا بِالْإِعْجَامِ وَالْهَمْزِ، فَلَيْسَ⁽⁵⁾ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ إِذْ مَعْنَاهُ: الْخَلْقُ، قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّحْلِ: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾⁽⁶⁾، وَقَالَ فِي الشُّورَى: ﴿يَذَرُوكُمْ﴾⁽⁷⁾. قَوْلُهُ⁽⁸⁾: و"جَعَلَ" كَذَلِكَ. ظَاهِرُهُ (يَقْتَضِي أَنَّهَا)⁽⁹⁾ بِمَعْنَى "عَلِمَ"؛ إِذْ هُوَ أَقْرَبُ مَذْكُورٍ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ

(1/205)، وهو منسوب إلى تميم بن أبي بن مقبل في: تخلص الشواهد. ص: 441، وشرح التصريح. (360/1)، ولم أعثر عليه في ديوانه، ولأبي شنبه في: تاج العروس. (404/37)، ولم أعثر عليه في المحكم والمحيط الأعظم كما قال العيني، وبلا نسبة في: التهذيب. (86/5)، و(64/11)، وقال أنشده ابن الأعرابي، واللسان. (315/2)، و(167/14)، وقال أنشده ابن الأعرابي، وشرح الكافية. (543/2)، وشرح التسهيل. (77/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 143، واللمحة. (337/1)، والتذيل. (21/6)، وأوضح المسالك. (32/2)، وشرح شذور الذهب. ص: 463، وشرح ابن عقيل. (38/2)، وتمهيد القواعد. (1466/3)، والمقاصد الشافية. (923/2)، وشرح الأشموني. (356/1).

(1) في (ب): دارا، وفي (ش): ذو. وهو تحريف من الناسخ.

(2) البيت مجهول القائل، لم ينسبه العيني. (824/2)، وهو من شواهد: شرح الكافية. (545/2)، وشرح التسهيل. (79/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 142، والتذيل. (30/6)، وأوضح المسالك. (31/2)، وشرح الشذور. ص: 466، وشرح القطر. ص: 171، وشرح ابن عقيل. (31/2)، وتمهيد القواعد. (1470/3)، والمقاصد الشافية. (457/2)، وشرح الأشموني. (357/1)، وشرح التصريح. (359/1)، والجمع. (541/1)، والمعجم المفصل. (315/2)، وشرح الشواهد. (282/1).

(3) ما بين معقوفتين إضافة من (م)، و(ش).

(4) سورة: يونس، من الآية: 16، وتامها: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

(5) ساقطة من (ش).

(6) في (م)، و(ش) إضافة: ﴿مختلف ألوانه﴾، من الآية: 13، وتامها: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ﴾.

(7) في (م)، و(ش): ﴿يذراكم فيه﴾، من الآية: 11، وتامها: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذَرُوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

(8) مطموسة في (ب).

(9) في (ش): أنها يقتضي أنها.

كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ⁽¹⁾ [مِنْ]⁽²⁾ أَخَوَاتِ "ظَنَّ" (بمعنى "ظَنَّ")⁽³⁾ مَعَ زِيَادَةِ الِاعْتِقَادِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا لِدَلِّكَ، فَعَلَى هَذَا، الْإِشَارَةُ [رَاجِعَةً لِلْبَعِيدِ، وَهُوَ "ظَنَّ" إِلَى "حَجًّا"، وَلِدَلِّكَ أَتَى مَعَ الْإِشَارَةِ]⁽⁴⁾ بِالْكَافِ وَاللَّامِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً﴾⁽⁵⁾.
قَوْلُهُ: "وَهَبْ" بِمَعْنَى "ظَنَّ". وَلَا تَكُونُ إِلَّا لَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [مُقَارِب]:

فَقُلْتُ أَجْرِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا⁽⁶⁾

أَيُّ: ظُنَّيْ امْرَأً⁽⁷⁾، وَالْأَقْلُ فِي "هَبْ" وَفَوْعُهُ عَلَى "أَنَّ" وَصَلَتْهَا كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ⁽⁸⁾ الْحِمَارِيَّةِ فِي الْفَرَائِضِ: هَبْ (أَنَّ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا)⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: "وَتَعْلَمُ" بِمَعْنَى "اعْلَمُ". وَلَا تَكُونُ إِلَّا

(1) في (م): هو.

(2) مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(3) في (ب)، و(م)، و(ش): فمعناها الظن.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) سورة: الزحرف، من الآية: 19، وتامها: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾.

(6) قال العيني: قائله هو ابن همام السلولي. المقاصد النحوية. (831/2)، وهو منسوب إليه في: المحكم. (440/4)، واللسان. (804/1)، والتاج. (367/4)، وتخليص الشواهد. ص: 442، وشرح التصريح. (360/1)، والدرر. (332/1)، والمعجم المفصل. (258/5)، وشرح الشواهد الشعرية. (194/2)، وشرح شواهد المغني. (923/2)، والبيت في شعر عبد الله بن همام السلولي، تحقق: وليد محمد السراقي، جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط: 01، 1417 هـ - 1996 م. ص: 85، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (546/2)، وشرح التسهيل. (78/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 144، واللمحة. (337/1)، والتذيل. (26/6)، وتوضيح المقاصد. (557/1)، وأوضح المسالك. (35/2)، وشرح شذور الذهب. ص: 467، والمغني. ص: 775، وشرح ابن عقيل. (39/2، 44)، وتمهيد القواعد. (1468/3)، وشرح الأشموني. (358/1)، والجمع. (539/1).

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) ساقطة من (ش).

(9) في (ش): أبانا كان حجرا في اليم. وأصل المسألة في الميراث: (وهي زوج وأم أو جدة واثنان من ولد الأم وواحد أو أكثر من ولد الأبوين، فعلى قول الجمهور للزوج النصف، وللأم أو الجدة السدس ولولد الأم الثلث ويشاركهم فيه ولد الأب والأم بما بينهم من القدر المشترك وهو إخوة الأم، وقد وقعت هذه المسألة في زمن أمير المؤمنين عمر، فأعطى الزوج النصف، والأم السدس، وجعل الثلث لأولاد الأم، فقال له أولاد الأبوين: يا أمير المؤمنين، هب أن أبانا كان

لِلْيَقِينِ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: بِمَعْنَى "اعْلَمْ" إِلَى لُزُومِهَا لِلْأَمْرِ حَسَبَمَا يَأْتِي⁽¹⁾: (وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أَلْزَمَا كَذَا تَعَلَّمَ). [قَالَ السُّيُوطِيُّ]⁽²⁾: ((وَاحْتَرَزُوا بِقَوْلِهِمْ)⁽³⁾ بِمَعْنَى "اعْلَمْ" مِنَ الْأَمْرِ مِنْ "تَعَلَّمَ"⁽⁴⁾ بِمَعْنَى تَكَلَّفَ الْعِلْمَ، فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ)⁽⁵⁾، وَهَذِهِ⁽⁶⁾ الصَّيْغَةُ لَيْسَتْ مُضَارِعًا، بَلْ أَمْرًا. فَافْهَمْ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ [م/124ظ] [طويل]:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدُوَّهَا فَبَالِغِ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ⁽⁷⁾

وَفَ"تَعَلَّمَ": أَمْرٌ⁽⁸⁾ بِمَعْنَى "اعْلَمْ". قَوْلُهُ: فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ فِعْلًا... الخ. بِالْفِعْلَيْنِ الْمَشَبَّهِ بِهَمَّا، وَهُمَا "عَلِمَ" وَ"ظَنَّ". قَوْلُهُ: عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ. يَعْنِي فِيمَا لَمْ يَذْكُرْ⁽⁹⁾ فِيهِ حَرْفُ الْعَاطِفِ. قَوْلُهُ: وَهِيَ كُلُّهَا مَفْعُولَةٌ بِ"أَعْنِي" إِلَى "زَعَمْتُ". لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ "زَعَمْتُ" خَارِجَةٌ بَلْ دَاخِلَةٌ⁽¹⁰⁾؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَ إِلَى لَيْسَ مِمَّا قَبْلَهَا، فَالْحَدُّ أَوَّلَى الْمَذْكُورِ [ش/105و]

حماراً، ألسنا من أم واحدة؟ فشرك بينهم وضح التشريك عنه وعن عثمان). ينظر: تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: 02، 1420 هـ - 1999 م. (231/2).

(1) في (م) إضافة: في قوله، وفي (ش): من قوله.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) في (م)، و(ش): واحترز بقوله.

(4) في (م): التعلم.

(5) ينظر قول السيوطي في: النكت. اللوحة: 43.

(6) في (ب): وأن هذه، وفي (م)، و(ش): قال السيوطي: وأن هذه.

(7) قال العيني: قائله هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر. المقاصد النحوية. (825/2)، وهو منسوب إليه في: تخلص

الشواهد. ص: 427، وشرح التصريح. (360/1)، وشرح شواهد المغني. (923/2)، والدرر. (334/1)، والخزانة.

(9/129)، والمعجم المفصل. (530/3)، وشرح الشواهد. (406/1)، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (546/2)، وشرح

التسهيل. (08/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 143، والتذيل. (31/6)، والارتشاف. (2039/4)، وأوضح المسالك.

(29/2)، وشرح شذور الذهب. ص: 468، والمغني. ص: 775، وشرح ابن عقيل. (32/2، 44)، وتمهيد القواعد.

(3/1470)، وشرح الأشموني. (359/1)، والجمع. (541/1).

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م) مثبتة في الهامش، وفي (ش): يدل.

(10) في (م)، و(ش): هي داخلة.

[بَعْدَهَا، وَإِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جُمْلَةٍ مَا قَبْلَهَا، فَلَا حَتِيَاظَ يُعْطَى⁽¹⁾ [ب/149و] أَنَّ الْحَدَّ آخِرَ الْمَذْكُورِ بَعْدَهَا]⁽²⁾. [قَوْلُهُ: وَلِهَذِهِ الْأَفْعَالِ مَعَانٍ أُخَرُ، لَمْ أُتَبَّهْ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ. قُلْتُ: انْظُرْ مَا الْمُرَادُ عِنْدَهُ بِهَذِهِ الْمَعَانِي الْأُخَرِ⁽³⁾، هَلْ⁽⁴⁾ مَعَ كَوْنِهَا قَلْبِيَّةً، إِلَّا أَنَّهَا نَاقِصَةٌ عَنْهَا فِي الْعَمَلِ؟ بَحِثْ تَكُونُ تَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا فَقَطْ، وَ⁽⁵⁾لَا زِمَةَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، أَوْ مَعَانٍ أُخَرُ خَارِجَةٌ عَنْ كَوْنِهَا قَلْبِيَّةً؟ بَحِثْ بُعِدَتْ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ حَتَّى لَا يُحْتَرَزَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَشْمُلْهَا التَّرْجُمَةُ؛ لِكَوْنِهَا غَيْرَ قَلْبِيَّةٍ، فَإِنْ أَرَادَ الْأَوَّلُ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: "بِهَذَا الْبَابِ"، مَا يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، وَإِنْ أَرَادَ الثَّانِي، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهَذَا الْبَابِ "ظَنٌّ" وَأَخَوَاتُهَا [123/ط] عَلَى بَابِهَا؛ أَيُّ: مَا هُوَ قَلْبِيٌّ؛ أَيُّ: لَيْسَتْ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَإِنَّمَا هِيَ خَارِجَةٌ عَنْهُ رَأْسًا، وَأَمَّا الْمَعْنَى الْأَوَّلُ، فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ مِنْهُ جُمْلَةً وَافِرَةً فِي التَّسْهِيلِ⁽⁶⁾، وَبَعْضُهَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ⁽⁷⁾، وَكَذَا ابْنُ الْحَاجِبِ فِي كَافِيَتِهِ⁽⁸⁾، وَكَذَا أَبُو حَيَّانَ⁽⁹⁾، وَكَذَا ابْنُ هِشَامٍ فِي الشُّدُورِ⁽¹⁰⁾، وَالْجَامِعِ⁽¹¹⁾ وَالْمَحَازِي، وَأَمَّا الْمَعْنَى الثَّانِي: فَلَيْسَ هُوَ مِنْ وَظِيفِ النَّحْوِيِّينَ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ لَهُمْ بِهِ يَذْكُرُونَهُ فِي تَأْلِيْفِهِمْ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُهُ⁽¹²⁾ أَهْلُ اللَّغَةِ. فَافْهَمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقِفَ عَلَى اسْتِيفَاءِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَكَذَا شَيْءٌ مِنَ الثَّانِي، فَقِفْ عَلَيْهِ فِي السُّيُوطِيِّ⁽¹³⁾، فَإِنَّهُ أَجَادَ فِي

(1) ساقطة من (م).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) ينظر تفصيل المسألة عند الأزهري في تصريحه. (364/1).

(4) في (ب): هل هي.

(5) في (ب): أو.

(6) ينظر: التسهيل. ص: 70 — 71.

(7) ينظر: شرح الكافية. (542/3).

(8) ينظر: الكافية في علم النحو. ص: 47.

(9) ينظر: التذيل. (21/6).

(10) ينظر: شرح الشذور. ص: 456.

(11) ينظر: الجامع الصغير. ص: 71. وينظر أيضا: أوضح المسالك. (43/2).

(12) في (ب): ذكره.

(13) ينظر: النكت. اللوحة. 42.

ذَلِكَ، وَكَذَا الشَّيْخُ خَالِدٌ⁽¹⁾؛ فَإِنَّهُمَا قَدْ تَبَرَّعَا بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ تَأْمَلْ ذَلِكَ لَعَلِّي وَهَمْتُ.

ص: وَهَبَ تَعَلَّمَ⁽²⁾ وَالَّتِي كَصِيرًا أَيْضًا بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا

قَوْلُهُ: وَلَمْ يَذْكُرْ أَلْفَاظَ الْأَفْعَالِ التَّصْيِيرِيَّةِ كَمَا ذَكَرَ الْقَلْبِيَّةَ. بَلْ اكْتَفَى بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهَا؛ إِذْ لَا يَخْتَلِفُ عَمَّا ذَكَرَ فِعْلٌ مِنْهَا، وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، بِخِلَافِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، فَإِنَّهَا كَثِيرَةٌ مُخْتَلِفَةٌ، فَعَيَّنَ الْمُرَادَ مِنْهَا. قَوْلُهُ: وَهِيَ "صَيَّرَ". نَحْوُ قَوْلِهِ [رجز]:

وَلَعِبْتُ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلٍ وَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ⁽³⁾ [ب/149 ط]

قَوْلُهُ: وَأَصَارَ. أَصْلُهُ "صَارَ" مُتَعَدِّ لِوَاحِدٍ، فَتَقِلُّ بِالْهَمْزَةِ لِاثْنَيْنِ، وَظَاهِرٌ⁽⁴⁾ صَنِيعُ ابْنِ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّنْهِيلِ [عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ السُّيُوطِيُّ]⁽⁵⁾: أَنَّهُ مَسْمُوعٌ، نَصُّهُ⁽⁶⁾: قَالَ فِي [شَرْحِهِ؛ يَعْنِي التَّنْهِيلَ]⁽⁷⁾: (الْحَقُّ ابْنُ أَفْلَحٍ بِ"أَصَارَ" "أَكَانَ"⁽⁸⁾ الْمَنْقُولَةُ مِنْ "كَانَ"؛ بِمَعْنَى "صَارَ"،

(1) ينظر: شرح التصريح. (364/1).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) قال العيني: قائله هو رؤية بن العجاج. المقاصد النحوية. (856/2)، وهو منسوب إليه في: شرح التصريح. (367/1)، وشرح شواهد المغني. (503/1)، والخزانة. (189/10)، والرجز في ملحق ديوانه. ص: 181، وفيه: "طير بهم" مكان "طيرهم"، وهو كذلك في كل الشواهد، وهو منسوب كذلك لحמיד بن الأرقط في: الكتاب. (408/1)، وبلا نسبة في: سر الصناعة. (305/1)، والمحكم. (447/1)، واللسان. (247/9)، والمقتضب. (141/4)، و(350)، والأصول في النحو. (438/1)، وشرح الكتاب. (298/2)، وشرح الكافية. (813/2)، وأوضح السالك. (47/2)، والمغني. ص: 238، وشرح الأشموني. (361/1)، وتمهيد القواعد. (3009/6)، والتذييل. (39/6)، و(261/11)، والارتشاف. (2102/4).

(4) ساقطة من (ش).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(6) ساقطة من (م)، و(ش).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(8) في (م)، و(ش): كان.

وَمَا حَكَمَ بِهِ جَائِزٌ قِيَاسًا⁽¹⁾، وَلَا أَعْلَمُهُ مَسْمُوعًا⁽²⁾، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: (إِنَّهُ مُنْعَوْ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ⁽³⁾ أَنَّ النَّقْلَ بِالْهَمْزِ فِي الْمُتَعَدِّي سَمَاعٌ، وَ"كَانَ" بِمَعْنَى "صَارَ" تَجْرِي بِجَرَى الْمُتَعَدِّي، فَلَا يَكُونُ النَّقْلُ فِيهِ بِالْهَمْزِ قِيَاسًا⁽⁴⁾)⁽⁵⁾. قُلْتُ: وَمَا رَأَيْتُ مِنَ الشَّارِحِينَ لِهَذَا النَّظْمِ الَّذِينَ وَقَفْتُ عَلَى شُرُوحِهِمْ، مَنْ أَنْشَدَ عَلَيْهِ شَيْئًا أَوْ مَثَلَهُ بِمِثَالٍ [عَرَبِيٍّ نَشْرِيٍّ]⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَ"جَعَلَ". لَا بِمَعْنَى "اعْتَقَدَ" أَوْ⁽⁷⁾ "خَلَقَ"، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾⁽⁸⁾، ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَ"رَدَّ". قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾⁽¹¹⁾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾⁽¹²⁾، وَمِثَالُهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ [وَأَفَر]: رَمَى الْحَدَثَانِ نِسْوَةَ آلِ عَمْرِو⁽¹³⁾ بِمِقْدَارِ سِدْنٍ لَهُ سُودَا

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيَضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودًا⁽¹⁴⁾

(1) في (ش): قياس.

(2) شرح التسهيل. (83/2).

(3) ينظر: الهمع. (545/1).

(4) ساقطة من (م).

(5) التذييل. (44/6).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(7) في (م): و.

(8) سورة: الفرقان، من الآية: 23، وتمامها: ﴿وَقَدْ مَنَّا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(10) سورة: يونس، من الآية: 24، وتمامها: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

(11) سورة: البقرة، من الآية: 109، وتمامها: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْتَصُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(12) سورة: التين، الآية: 05.

(13) في (م): سعد، وفي (ش): عامر.

(14) قال العيني: البيتان لعبد الله بن الزبير الأسدي. المقاصد النحوية. (874/2)، وفيه: "حرب" مكان "عمرو"، وهو منسوب إليه في: تخلص الشواهد. ص: 444، وشرح ديوان الحماسة للرمزوقي. ص: 663، وزهر الآداب. (457/2)،

[والحدّثان: المرادُ بِهَا الوقائعُ والحوادثُ الَّتِي تَقَعُ، وتسميُ الرأس: استئصالُ شَعْرِهِ لَعْنَةً فِي التَّسْبِيدِ، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ⁽¹⁾، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بِالصَّادِ، قُلْتُ: وَلَا أَرَاهُ جَيِّدًا، بَلْ هُوَ تَصْحِيفٌ]⁽²⁾. [قَوْلُهُ: وَاتَّخَذَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾]⁽³⁾]⁽⁴⁾. (قَوْلُهُ: وَتَخَذَ. قَالَ)⁽⁵⁾ ابْنُ عَقِيلٍ: (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾)⁽⁶⁾]⁽⁷⁾. يَغْنِي عَلَى قِرَاءَةِ⁽⁸⁾ تَخْفِيفِ الْقَوَائِنِ الْأَوَّلَى، وَكَسْرِ الْحَاءِ، قُلْتُ: وَهَذَا مِنْهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - سَهْوٌ؛ إِذْ لَا⁽⁹⁾ يَصِحُّ التَّمَثِيلُ بِهِ لِوُجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى [أ/124] "صَيَّرَ"⁽¹⁰⁾، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: تَنَاوَلْتُ؛ [أَي:]

والعمدة. (6/2)، وشرح ديوان الحماسة. (390/1)، والخزانة. (264/2)، وزهر الأكم. (143/2)، والمعجم المفصل. (212/2)، وشرح الشواهد. (293/1)، والبيتان في: ملحق ديوانه، ينظر: شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، تحقق: يحيى الجبور، دار الحرية للطباعة، بغداد، دط، 1394هـ - 1974م. ص: 143، وفيه: "حرب" مكان "عمرو"، وله وللكميت بن معروف الأسدي في: الحلل في شرح أبيات الجمل. ص: 56، والبيتان مرويان بلفظيهما، ولفضالة بن شريك في: عيون الأخبار. (76/3)، ولأيمن بن خريم في: المعجم المفصل. (212/2)، وهو في ديوانه، ينظر: ديوان أيمن بن خريم، تحقق: الطيب العشاش، مؤسسة المواهب، بيروت، لبنان، ط: 01، 1419هـ - 1999م. ص: 31، وفيه: "حرب" مكان "عمرو"، وبلا نسبة في: تهذيب اللغة. (263/12)، واللسان. (219/3)، وشرح الكافية. (548/2)، وشرح التسهيل. (82/2)، والتذيل. (40/6)، وشرح ابن عقيل. (42/2)، وتمهيد القواعد. (1474/3)، وشرح الأشموني. (363/1)، وفي أغلبها: "سعد" أو "حرب" مكان "عمرو".

(1) الصحاح. (489/2).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) سورة: النساء، من الآية: 125، وتامها: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) في (ش): واتخذنا.

(6) سورة: الكهف، من الآية: 77، وتامها: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾.

(7) شرح ابن عقيل. (41/2).

(8) قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو / لَتَخَذْتَ / بِتَخْفِيفِ التَّاءِ وَكَسْرِ الْحَاءِ وَحِجَّتُهُمَا أَنَّ أَصْلَ هَذَا الْفِعْلِ مِنْ تَخَذَ يَتَّخِذُ تَخْذًا فَالتَّاءُ فَاءُ الْفِعْلِ مِثْلَ تَبَعَ يَتَّبِعُ، وَوَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿لَاتَّخَذْتَ﴾ بِفَتْحِ الْحَاءِ عَلَى افْتَعَلَتْ. ينظر: حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، تحقق وتعليق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، دط، دت. ص: 426.

(9) في (م)، و(ش): ما.

(10) ساقطة من (ش).

لَوْ شِئْتَ لَتَنَاولْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا؛ أَي: جَعَلًا لَمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْحَاجَةِ مَعَ كَوْنِهِمْ [ب/150] اسْتِضَافُوا فَلَمْ يُضَيِّقُوهُمْ⁽¹⁾، ثَانِيهِمَا: أَنَّهُ مُتَعَدِّ لِوَاحِدٍ فَقَطُّ، وَالْمَرَادُ مِنَ الْبَابِ مَا يَتَعَدَّى لِثَنَيْنِ. فَاعْلَمْهُ، وَمِثَالُهُ مِنَ الشَّعْرِ، قَوْلُهُ [وافر]:

تَخَذْتُ غُرَارَ إِيْرَهُمْ دَلِيلًا وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي⁽²⁾ [م/125]

قَوْلُهُ: وَ"وَهَبَ" فِي نَحْوِ: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ»؛ أَي: جَعَلَنِي. وَمَعْنَاهُ: صَيَّرَنِي، حَكَاهُ ابْنُ الْأَعْرَبِيِّ⁽³⁾، وَ"وَهَبَ" هَذَا مُلَازِمٌ لِلْمُضِيِّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سُمِعَ فِي مَثَلٍ، وَالْأَمْثَالُ لَا يُتَصَرَّفُ فِيهَا، ثُمَّ إِنَّ لَفْظَ "الْفِدَا" إِذَا كُسِرَ⁽⁴⁾ أَوَّلُهُ يُمَدُّ وَيُكْسَرُ⁽⁵⁾، وَإِذَا فُتِحَ فَهُوَ مَقْصُورٌ، وَالْمَرَادُ بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ مَعْنَى الدُّعَاءِ، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ⁽⁶⁾، قُلْتُ: وَالْمُسْتَعْمَلُ كَثِيرًا فِي هَذَا الْمَعْنَى الْفَتْحُ وَالْقَصْرُ، وَهَذَا اللَّفْظُ وَقَعَ فِي الصَّحِيحَيْنِ⁽⁷⁾ كَثِيرًا؛ إِذْ الصَّحَابَةُ - رَضِيَ اللَّهُ⁽¹⁾ عَنْهُمْ - كَانُوا كَثِيرًا مَا

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) قال العيني: قائله هو أبو جندب بن مرة القردي الهذلي. المقاصد النحوية. (2/854)، وهو منسوب إليه في: الحكم. (1/398)، واللسان. (5/370)، وروي فيهما: جَعَلْتُ غُرَانَ خَلَقَهُمْ دَلِيلًا وفاتوا...، وشرح التصريح. (1/367)، والمعجم المفصل. (8/239)، وفيه: "غران" مكان "غراز"، وشرح الشواهد. (1/406)، وشرح شواهد المغني. (3/308)، والبيت موجود في ديوان الهذليين في أشعار أبي جندب الهذلي. (3/90)، وبلا نسبة في: التهذيب. (4/76)، والتاج. (15/95)، وشرح الكافية. (2/549)، وفيه: "غران" مكان "غراز"، وشرح التسهيل. (2/82)، والتذيل. (6/42)، والارتشاف. (4/2104)، وفي الكتابين: "غران" مكان "غراز"، وأوضح المسالك. (2/46)، وتمهيد القواعد. (3/1474)، وفيه: "غران" مكان "غراز"، وشرح الأشموني. (1/361).

الشرح: "غراز" هو اسم واد. والمعنى: جعلت ذلك الوادي دليلاً عليهم، وقد فسره بعضهم بأنه اسم رجل. ينظر. المقاصد النحوية. (2/855).

(3) ينظر: التذيل. (6/40)، والارتشاف. (4/2103)، وتوضيح المقاصد. (1/558)، والمساعد. (1/361)، وشرح الأشموني. (1/362).

(4) في (ش): كسروا.

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): ويقصر. وهو الصواب.

(6) ينظر: الصحاح. (6/2453).

(7) وهما صحيح البخاري، وصحيح مسلم. قال الإمام النووي في شرح مسلم: اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان: صحيح البخاري، وصحيح مسلم. كشف الظنون. (1/541)، ويقصد بالحديث الصحيح: الحديث المسند الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، ولا يكون شاذًا ولا معللاً. ينظر: الباعث

يُخَاطِبُونَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ، فَيَقُولُونَ لَهُ: (فِدَاكَ، أَيُّي وَأُمِّي)⁽²⁾. فَانْظُرُ الْمَشَارِقَ⁽³⁾، وَزَادَ بَعْضُهُمْ "تَرَكَ"، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾⁽⁴⁾، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [طويل]:

وَرَبِيتُهُ حَتَّى إِذَا مَا⁽⁵⁾ تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ⁽⁶⁾ [ش/105ظ]

قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلِ يَفْسِرُهُ "انْصَبَ" مِنْ بَابِ الْاِسْتِغَالِ. وَلَا يُقَدَّرُ مِنْ لَفْظِهِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى⁽⁷⁾ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ هِيَ الْمَنْصُوبَةُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يُقَدَّرُ مِنْ مَعْنَاهُ، فَتَقُولُ: "الْحُظُّ" أَوْ "اقْصِدْ"، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. [قَوْلُهُ: وَهُوَ أَجْوَدُ. عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ)]⁽⁸⁾.

ص: وَخُصَّ بِالْتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبِّ وَالْأَمْرِ هَبِّ قَدْ أُلْزِمَا

كَذَا تَعَلَّمَ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سَوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زُكْنًا

الحديث إلى اختصار علوم الحديث: ابن كثير أبو الفداء إسماعيل، تحق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 02، دت. ص: 21.

(1) في (م)، و(ش): الله تعالى.

(2) أفرد البخاري له بابا سماه: بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: فِدَاكَ أَيُّي وَأُمِّي. (42/8)، وجاء القول في مواضع أخرى متفرقة في الكتاب، وكذلك في صحيح مسلم، منها: باب غزوة خيبر. (1427/3)، رقم: 1802.

(3) مشارق الأنوار. (149/2).

(4) سورة: الكهف، من الآية: 99، وتمامها: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾.

(5) ساقطة من (ش).

(6) قال العيني: قائله هو فرعان بن الأعرف، ويقال: ابن الأصبح بن الأعرف أحد بني مرة، ثم أحد بني نزار بن مرة، وهو من قصيدة قالها فرعان في ابنه منازل، المقاصد. (852/2)، وهو منسوب إليه في: اللسان. (122/3)، والدرر.

(337/1)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي. (182/2)، وزهر الأكم. (243/1)، والمعجم المفصل. (194/1)، وشرح الشواهد. (122/1)، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (588/1)، و(550/2)، وشرح التسهيل. (82/2)، وشرح ابن

الناظم. ص: 145، والتذييل. (40/6)، وشرح ابن عقيل. (41/2)، وتمهيد القواعد. (1474/3)، والمقاصد الشافية.

(462/2)، وشرح الأشموني. (362/1)، والهمع. (544/1).

(7) ساقطة من (ش).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

قَوْلُهُ: فَالتَّعْلِيقُ تَرْكُ الْعَمَلِ [لِمُوجِبٍ؛ أَيْ: لِسَبَبٍ مُوجِبٍ. قَوْلُهُ: وَالْإِلْغَاءُ تَرْكُ الْعَمَلِ] ⁽¹⁾ لِغَيْرِ مُوجِبٍ. هُوَ عَلَى حَذْفِ الْمَنْعُوتِ، أَيْ: لِسَبَبٍ غَيْرِ مُوجِبٍ، وَعَلَى هَذَا يُفْهَمُ، وَأَمَّا إِذَا حَمَلَ الْمَوْجِبَ عَلَى السَّبَبِ، وَفَسَّرَ بِهِ، فَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ مَعْنَاهُ حِينَئِذٍ ⁽²⁾ يَكُونُ تَرْكُ الْعَمَلِ لِغَيْرِ سَبَبٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ [ب/150ظ] السَّبَبُ حَاصِلٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُوجِبٍ، وَيَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ بِهِ عَلَى هَذَا الْمُحْمَلِ مَا (ذَكَرَ فِي التَّعْلِيقِ) ⁽³⁾ ⁽⁴⁾؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ لَفْظٌ ⁽⁵⁾ "غَيْرٌ"، فَتَقُولُ لِمُوجِبٍ، أَيْ: لِسَبَبٍ. فَافْهَمُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ، أَنَّ: الْإِلْغَاءَ لَا عَمَلَ لَهُ، لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا، بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الْمَهْمَلِ، وَالْمَعْلُقُ عَامِلٌ مَعْنَى؛ إِذْ لَوْلَاهُ لَظَهَرَ. فَافْهَمُ، قَالَ ابْنُ الْعَيْنِ ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ. قِيلَ: بَلْ هُمَا مُتَكَافِئَانِ وَمُتَسَاوِيَانِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا (مَقْوًى وَمُضَعَّفٌ) ⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾، فَالْمُظْهَرُ لَمَّا قَالَ مُوَافَقَةً مَا بَعْدَهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: "الزَّمْ". لِإِرَادَةِ التَّنَاسُبِ فِي الْجُمْلَتَيْنِ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَيُقْوِي الْوَجْهَ الْآخَرَ مُوَافَقَةً مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "انْصِبْ". فَجَعَلَ الْآخِرَ؛ إِذَا أَظْهَرَ لَأُوجِهُ لَهُ، قَالَ بَعْضُ الْأَشْيَاخِ: وَلَعَلَّ وَجْهَ الْأُظْهَرِيَّةِ عِنْدَهُ، لِكَوْنِهِ الْأَقْرَبَ مِمَّا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ [أ/124ظ] "الزَّمْ" مَعَهُ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّ صَدَرَ الْبَيْتِ مَبْدُوءٌ بِفِعْلِ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، وَعَجَزُهُ خْتَمَ بِفِعْلِ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ بِخِلَافِ "انْصِبْ"، فَإِنَّهُ فِي بَيْتٍ آخَرَ، قُلْتُ: وَهُوَ تَلَطُّفٌ حَسَنٌ، وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي فِي وَجْهِ الْأُظْهَرِيَّةِ [م/125ظ] غَيْرُ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ التَّعْلِيقَ وَالْإِلْغَاءَ لَهُمَا الْأَفْعَالُ أَصْلُهَا السَّمَاعُ عَنِ الْعَرَبِ، وَفَهُمَ ذَلِكَ عَنْهُمْ أَئِمَّةُ اللِّسَانِ، فَاسْتَقَرُّوا ذَلِكَ وَتَتَبَعُوهُ وَدَوَّنُوهُ لَمْ يَبْعُدُوهُ، فَأَخْبَرَ النَّاطِقُ فِي تَأْلِيْفِهِ بِذَلِكَ، وَالْمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الَّتِي

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(2) ساقطة من (ش).

(3) في (م): الإلغاء.

(4) في (ش): ذكره في الإلغاء.

(5) ساقطة من (م)، و(ش).

(6) ينظر: المقاصد النحوية. (863/2).

(7) في (ش): ومضعف.

(8) في (م): مقويا ومضعفا.

هِيَ: (قَبْلَ هَبْ قَدْ⁽¹⁾ خُصَّتْ)⁽²⁾ بِكَذَا، وَلَيْسَ الْمَرَادُ الْأَمْرُ، وَإِنَّهُ يَأْمُرُكَ أَنْ تَخُصَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ بِكَذَا، إِذِ الْأَمْرُ النَّاهِي إِنَّمَا هُوَ الشَّارِعُ، وَمَا هُوَ فِي كُتُبِ الْمُؤَلِّفِينَ لِلْعُلُومِ (الشَّرْعِيَّةِ الدِّيْنِيَّةِ)⁽³⁾ مِنَ الْأَمْرِ بِشَيْءٍ، [والتَّهْيِي عَنْ شَيْءٍ]⁽⁴⁾ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ الْإِخْبَارِ فَقَطْ عَلَى لِسَانِ الشَّارِعِ، وَحَيْثُ جَاَزَ هَذَا الْاِحْتِمَالُ الثَّانِي مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ اللَّفْظِيَّةِ، فَلَاوُلُ أَوَّلَى مِنْهُ لِأَرْجَحِيَّتِهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لَمَّا قَرَرْنَا، فَاعْلَمُهُ. قَوْلُهُ: وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِسْنَادُهُمَا إِلَى الْمَفْرَدِ⁽⁵⁾ الْمَذْكُورِ وَالْمُوْتَّثِ... الخ. كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي كُلِّ فِعْلٍ أَمْرٍ⁽⁶⁾، فَمِثَالُ الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ، نَحْوُ⁽⁷⁾: [ب/151و] «يَا زَيْدُ هَبْنِي قَائِمًا»، وَمِثَالُ الْمَفْرَدِ الْمُوْتَّثِ: «يَا هِنْدُ هَبْنِي قَائِمًا» [ش/106و]،⁽⁸⁾ وَأَمَّا الْمُتَنَّى وَالْمُجْمُوعُ فَقَدْ مَثَّلَ لُهُمَا. قَوْلُهُ: فَإِنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ. أَيُّ: مِنْ حَيْثُ هُوَ أَمْرٌ. قَوْلُهُ: مِنْ سِوَاهُمَا؛ أَيُّ: مِنْ سِوَى "هَبْ" و"تَعَلَّمَ"، قَالَ بَعْضُهُمْ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ حَشَوُ؛ إِذِ الْمَاضِي هُنَا مَقْسُومٌ عَلَى قِسْمَيْنِ: قَلْبِي وَتَصْيِيرِي، خُصَّ (الْإِلْعَاءُ وَالتَّعْلِيْقُ)⁽⁹⁾ بِالْقَلْبِيَّةِ، وَهِيَ كُلُّهَا مُتَصَرِّفَةٌ إِلَّا هُمَا، لَا جَائِزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ دُخُولُهُمَا فِي أَخَوَاتِهَا الْقَلْبِيَّةِ؛ حَتَّى يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ هُمَا يَدْخُلُهُمَا التَّعْلِيْقُ وَالْإِلْعَاءُ؛ إِذْ قَدْ نَصَّ أَنَّ التَّعْلِيْقَ وَالْإِلْعَاءَ (إِنَّمَا هُوَ فِيمَا قَبْلَهُمَا)⁽¹⁰⁾ بِقَوْلِهِ: وَخُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْعَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالْأَمْرِ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

(1) ساقطة من (م).

(2) في (ش): هي مذهب.

(3) في (ش): الدنيوية.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) في (م): الضمير المفرد.

(6) ساقطة من (ش).

(7) ساقطة من (م).

(8) الكلام الذي يبدأ من هذه المعقوفة وإلى غاية باب أعلم وأرى والمقدر بجوالي خمس لوحات في (ش) مؤخر إلى غاية باب الفاعل، إذ يوجد خلط بين اللوحات في هذه النسخة.

(9) في (م)، و(ش): التعليق والإلغاء.

(10) في (م): فيما هو قلبي.

وَأَمَّا التَّصْيِيرُ، فَإِنَّهَا خَاصَّةٌ بِالْإِعْمَالِ، وَلَا يَدْخُلُهَا تَعْلِيْقٌ وَلَا إِلْعَاءٌ حَسَبَمَا صَرَّحَ بِهِ، وَهِيَ أَيْضًا مُتَصَرِّفَةٌ لَا جَائِزٌ أَنْ يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ هُمَا مُضَارِعٌ⁽¹⁾ مُقْتَطَعَتَيْنِ⁽²⁾ مِنْهُ، حَتَّى إِنَّهُ يَعْمَلُ مِثْلَ عَمَلِهِمَا، أَوْ مَاضٍ⁽³⁾ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلِغَيْرِ الْمَاضِي)؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ لِلزُّومِيَّتَيْنِ⁽⁴⁾ لِلْأَمْرِ بِقَوْلِهِ: (وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أَلَزَمَا كَذَا تَعَلَّمْ)، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الزِّيَّاتِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - ([يُجِيبُ عَنْهُ]⁽⁵⁾ (...)⁽⁶⁾. قَوْلُهُ)⁽⁷⁾: "وَلِغَيْرِ" مُتَعَلِّقٌ بِ"اجْعَلْ". صَوَابُهُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانِي⁽⁸⁾، وَهُوَ كَمَا قَدَّمْنَا فِي قَوْلِهِ: (عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلْ لِي فِي نَكِرَةٍ)، وَالتَّقْدِيرُ: (اجْعَلْ كَمَا⁽⁹⁾ عَلِمَ⁽¹⁰⁾ لِلْمَاضِي [ثَابِتًا لِغَيْرِ الْمَاضِي]⁽¹¹⁾ مِنْ⁽¹²⁾ سِوَى هَبْ وَتَعَلَّمْ⁽¹³⁾)⁽¹⁴⁾. قَوْلُهُ: "وَمِنْ" فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. وَجَدْتُ مُعَلَّقًا عَلَيْهِ بِحَطِّي عَلَى⁽¹⁵⁾ أَنَّهَا زَائِدَةٌ، تَأْمَلُ ذَلِكَ [فَلَمْ أَفْهَمْهُ]⁽¹⁶⁾.

وَأَنُوصِي الضَّمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ

ص: وَجُوزِ الإِلْعَاءِ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

(1) في (م)، و(ش): مضارعا. وهو الصواب.

(2) الصواب: "مقتطعتان" على الخبرية أو النعتية.

(3) في (م): ماضيا.

(4) في (م): بلزومهما.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(6) فراغ في الأصل وفي (ب) و(ش).

(7) ما بين قوسين في (م) فراغ.

(8) في (ب)، و(م): ثان.

(9) في (ب)، و(م)، و(ش): كلما.

(10) في (م)، و(ش): جعل.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(12) ساقطة من (ش).

(13) في (م): وتعلم لغيره.

(14) قدره المكودي بقوله: (اجعل كل ما علم للماضي من الحكم لغير الماضي في حال كونه من سوى هب وتعلم).

الشرح. (195/1).

(15) ساقطة من (م)، و(ش).

(16) ما بين معقوفتين ساقطة من (م)، و(ش).

فِي مُوهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَالتَّرَمُّمِ التَّغْلِيْقِ قَبْلَ نَفْيِ مَا

وَإِنْ وَلَا لَامَ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٍ كَذَا وَالِاسْتِفْهَامِ ذَا لَهُ انْحَتَمَ

قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: وَجَوَزَ، أَنَّهُ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ. [125/أ] مَبْنَى الْجَوَازِ فِي الْمَسْأَلَةِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الصُّورَةِ بَعْدَ وُجُودِهَا، (فَهِيَ تَحْتَمِلُ)⁽¹⁾ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِلْغَاءِ [وَالْعَمَلِ، وَأَمَّا بِحَسَبِ الْمُتَكَلِّمِ الْوَاضِعِ، فَلَيْسَ إِلَّا الْوُجُوبُ؛ أَعْنِي⁽²⁾: الْعَمَلُ أَوْ وَجُوبُ الْإِلْغَاءِ]؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ [م/126] يُقْصَدَ الظَّنُّ فِي خَبَرِهِ مِنْ أَوَّلِ مَرَّةٍ، فَلَيْسَ إِلَّا الْعَمَلُ مِنْ كَوْنِهِ قَصْدَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا أَنْ يُقْصَدَ غَيْرُ الظَّنِّ فَلَيْسَ فِيهَا [ب/151ط] إِلَّا الْإِلْغَاءُ، وَقَصْدُهُ لِعَبْرِ الظَّنِّ عَلَى قِسْمَيْنِ: تَارَةً يَطْرَأُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذِكْرِ الْجُزْأَيْنِ، وَهُمَا: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، ثُمَّ حَدَّثَ لَهُ شَكٌّ، ثُمَّ أُخْبِرَ بِالظَّنِّ، وَتَارَةً يَصْحَبُهُ الشَّكُّ بَعْدَ نُطْقِهِ بِالْجُزْءِ الْأَوَّلِ فَيَأْتِي بِالظَّنِّ وَيُؤَخِّرُ الْخَبَرَ. قَوْلُهُ: أَنْ يَتَأَخَّرَ. يَعْنِي الْفِعْلَ، وَقَوْلُهُ: عَنْهُمَا. أَيُّ: عَنِ الْمَفْعُولَيْنِ، قُلْتُ⁽³⁾: وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ (الَّذِي⁽⁴⁾ [هُمَا]⁽⁵⁾)⁽⁶⁾ أَصْلُ الْمَفْعُولَيْنِ، وَأَيْضًا حَالُ الْإِلْغَاءِ لَيْسَا بِمَفْعُولَيْنِ صِنَاعَةً. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «مَتَى ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ»⁽⁷⁾. وَهَذَا الْمَثَلُ أَصْلُهُ لَا بَنَ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁸⁾، [قَالَ شَيْخُنَا⁽⁹⁾ الْقَصَّارُ - رَحِمَهُ اللَّهُ]⁽¹⁰⁾ -: «فَ"مَتَى": اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، وَهِيَ⁽¹¹⁾ ظَرْفُ زَمَانٍ، تَتَعَلَّقُ

(1) فِي (م): فَهُوَ يَحْتَمِلُ.

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من (م).

(4) فِي (ش): أَيُّ.

(5) ساقطة من المتن مثبتة في الهاش في (أ).

(6) فِي (م): لَأَنَّهُمَا.

(7) ساقطة من (ب).

(8) التسهيل. ص: 71.

(9) فِي (ب): شَيْخُهُ، وَالصَّوَابُ مَا فِي (أ).

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(11) فِي (م)، وَ(ش): وَهُوَ.

بـ"ظَنَنْتُ"، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَعْمُولَةً لـ"قَائِمٌ" [كَمَا يَقُولُهُ]⁽¹⁾ بَعْضُ الْمُتَوَهِّمِينَ⁽²⁾؛ إِذِ الْعَمَلُ أَصْلُهُ الطَّلَبُ، وَلَا يَطْلُبُهُ "قَائِمٌ"، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ: ظَنَّ (زَيْدٌ قَائِمٌ)⁽³⁾ مَتَى كَانَ. قَوْلُهُ: وَفِي جَوَازِ الْإِلْعَاءِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الثَّلَاثَةِ خِلَافٌ. قُلْتُ: وَسَبَبُ الْخِلَافِ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ]⁽⁴⁾ أَنَّهُ مَنْ نَظَرَ إِلَى صُورَةِ اللَّفْظِ [ش/106ط]، وَهَيْئَةِ تَرْكِيبِهِ، يُجِيزُ الْإِلْعَاءَ، لِأَنَّ الْعَامِلَ لَمْ يَقَعْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْاسْتِنْفَاهِ؛ فَإِنَّهُ يُفَصِّلُ وَيَقُولُ: لَا يَحِلُّوْا إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْاسْتِنْفَاهُ وَاقِعًا عَلَى الظَّنِّ أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ وَاقِعًا عَلَى الظَّنِّ، وَإِنَّهُ هُوَ الْمُسْتَنَفَاهُ عَنْهُ، فَلَيْسَ ثُمَّ إِلَّا الْعَمَلُ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلظَّنِّ، وَظَرَفٌ عَنْهُ، وَالْمَعْمُولُ لِلشَّيْءِ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ رُتْبَةً، وَإِنَّمَا قُدِّمَ لِأَنَّهُ مِنْ أَدَوَاتِ الصُّدُورِ، إِذْ لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا. وَإِنْ كَانَ مُسْتَنَفَاهًا عَنِ الْخَبَرِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْإِلْعَاءُ حَيْثُذِ؛ لِأَنَّ تَقْدُّمَ⁽⁵⁾ الْمَعْمُولِ يُؤْذِنُ بِتَقْدُّمِ⁽⁶⁾ الْعَامِلِ، وَعَامِلُهُ هُوَ الْخَبَرُ، فَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ رُتْبَةً، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ جَازَ لَكَ الْوَجْهَانِ، وَهِيَ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا الْمَصْنَفُ⁽⁷⁾؛ لِأَنَّ الْمَصْنَفَ ظَاهِرُهُ جَوَازُ الْإِلْعَاءِ، وَلَا يُفَصِّلُ هَذَا التَّفْصِيلُ لِإِطْلَاقِهِ. فَانْظُرْ مَنْ نَصَّ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَحَقَّقَهَا. قَوْلُهُ: وَالْإِعْمَالُ مَعَ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ؛ أَيُّ: وَالْأَرْحَاحُ الْإِعْمَالُ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْإِلْعَاءِ. ابْنُ هِشَامٍ: (وَقِيلَ: هُمَا فِي التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ [ب/152و] سَوَاءٌ)⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ⁽⁹⁾ الْإِلْعَاءَ مَعَ التَّقْدُّمِ وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ [بَسِيطٌ]:

(1) إضافة من (ب)، و(م) و(ش).

(2) في (م): الواهين.

(3) في (م): يزيد قائما.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) في (م): تقدم.

(6) في (م): تقدم.

(7) في (م)، و(ش): المؤلف.

(8) أوضح المسالك. (50/2).

(9) ينظر: الإنصاف. (73/1).

كَذَاكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي⁽¹⁾ أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ⁽²⁾

قِيلَ: اسْتَشْهَادُ الشَّيْخِ⁽³⁾ بِهَذَا الْبَيْتِ⁽⁴⁾ فِيهِ نَظَرٌ لَمَّا يُؤَدِّي⁽⁵⁾ مِنَ التَّنَاقُضِ فِي كَلَامِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ فُهِمَ مِنْ⁽⁶⁾ النَّاطِمِ فِي قَوْلِهِ: (وَجَوَّزَ الْإِلْعَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ)، إِنَّ كُلَّ مَا [م/126ط] يَتَقَدَّمُهُ⁽⁷⁾ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَعْمُولٍ لِلْفِعْلِ، فَإِنَّهُ يُلْعَى؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ [125/ط] بِهِ حَيْثُ قَالَ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِ جَوَازُهُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَهَذَا الْبَيْتُ الشَّعْرِيُّ هُوَ مِمَّا فُهِمَ؛ فَإِنَّهُ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا هُوَ أَجْنَبِيٌّ، (وَهُوَ أَيْ. الشَّاهِدُ فِيهِ)⁽⁸⁾ رَفَعَ "مَلَكَ" عَلَى الْإِبْتِدَائِيَّةِ، وَ"الْأَدَبُ" عَلَى الْخَبَرِيَّةِ مَعَ تَقَدُّمِ وَجْدَتْ عَلَيْهِمَا، وَفِي الْحَمَاسَةِ⁽⁹⁾ بِنَصْبِهِمَا عَلَى الْإِعْمَالِ. قَوْلُهُ: إِمَّا عَلَى⁽¹⁰⁾ ضَمِيرِ الْأَمْرِ وَالشَّانِ. قَدْ عَقَدَ النَّاطِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِضَمِيرِ الشَّانِ فَصْلًا حَسَنًا فِي كَافِيَّتِهِ الْكُبْرَى⁽¹¹⁾، وَاسْتَوْعَبَ مَا بَيْنَ الْكَلَامِ، وَالشَّرْحِ جَمِيعَ أَجْزَائِهِ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ مِنْ سِتَّةِ

(1) فِي (م): أَدْبِي.

(2) قَالَ الْعَيْنِي: قَائِلُهُ هُوَ بَعْضُ الْفَزَارِيِّينَ. الْمَقَاصِدُ. (866/2)، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ فِي: شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (375/1)، وَالدَّرَرِ. (341/1)، وَالْخَزَانَةِ. (140/9)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ. (185/1)، وَشَرْحِ الشُّوَاهِدِ. (124/1)، وَفِي أَغْلِبِهَا أَنَّ الْبَيْتَ فِي حِمَاسَةِ أَبِي تَمَامٍ، يَنْظُرُ: دِيْوَانُ الْحِمَاسَةِ: أَبُو تَمَامٍ حَبِيبُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِي، بِرَوَايَةِ أَبِي مَنْصُورِ الْجَوَالِيْقِيِّ، شَرَّ، وَعَقَى: أَحْمَدُ حَسَنُ بَسَجٍ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت، ط: 01، 1418 هـ - 1998 م. ص: 210، وَفِيهِ: "الْأَدْبَا" بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحِ الْكَافِيَّةِ. (558/2)، وَشَرْحِ ابْنِ النَّاطِمِ. ص: 148، وَالتَّذْيِيلُ. (58/6)، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (561/1)، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (56/2)، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ. ص: 452، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ. (49/2)، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ. (1494/3)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (367/1)، وَالْمَعْمُورِ. (552/1).

(3) فِي (م): الشَّرُّ الْمَكُودِي.

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(5) فِي (م): يُؤَدِّي إِلَيْهِ.

(6) فِي (م)، وَ(ش): عَنْ.

(7) فِي (م): يَتَقَدَّمُهُ شَيْءٌ.

(8) فِي (م): وَالشَّاهِدُ.

(9) دِيْوَانُ الْحِمَاسَةِ: لِأَبِي تَمَامٍ حَبِيبِ بْنِ أَوْسٍ الطَّائِي (ت: 231 هـ) مِنْ أَشْهُرِ مَصَادِرِ الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ. تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةُ فِي الْحِمَاسَةِ. ص: 210.

(10) فِي (م): عَلَى نِيَّةٍ.

(11) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَّةِ. (233/1).

أَبْيَاتٍ، وَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِكَلَامٍ قَدْ يَقْصِدُ تَعْظِيمَ مَضْمُونِ كَلَامِهِ قَبْلَ التَّطْقِ بِهِ، فَيُقَدَّرُ ضَمِيرًا كَضَمِيرِ الْعَائِبِ، يُسَمَّى ضَمِيرًا⁽¹⁾ الشَّانِ، وَيَعْمَلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ، أَوْ أَحَدُ نَوَاسِجِهِ، وَهِيَ: "كَانَ" و"إِنَّ" و"ظَنَّ" و⁽²⁾ إَحْدَى أَخَوَاتِهِ، وَتَجْعَلُ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ مُتَمِّمَةً لِمَقْتَضَى الْعَامِلِ، قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ: (وَلَا يُثَنَّى ضَمِيرُ الشَّانِ وَلَا يُجْمَعُ؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنْ مُفْرَدٍ، وَهُوَ الشَّانُ أَوْ الْقِصَّةُ، وَحَقُّ الْكِنَايَةِ أَنْ تُطَابِقَ الْمَكْنَى عَنْهُ، مِثَالُ ذَلِكَ: «إِنَّهُ أَخَوَاكَ عَالَمَانِ»⁽³⁾، وَ«إِنَّهُ إِخْوَتُكَ ظَالِمُونَ»⁽⁴⁾، وَ«إِنَّهُ إِمَاؤُكَ مُطِيعَاتٌ»⁽⁵⁾، وَلَا يُفَسَّرُ ضَمِيرُ الشَّانِ إِلَّا بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ [ش/107و] ⁽⁶⁾ مُصَرَّحٍ بِجَزَائِهَا خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ⁽⁷⁾، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْكَلَامَ لَمَّا افْتَتَحَ بِضَمِيرِ الشَّانِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْإِعْتِنَاءِ بِالْمَحْدَثِ عَنْهُ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ⁽⁸⁾ لِلْإِعْتِنَاءِ، وَقَدْ نَقَلَ الْبَسْكَرِيُّ شَيْئًا مِنْ [ذَلِكَ]⁽⁹⁾، فَرَاجَعَهُ. قَوْلُهُ: فَيَكُونُ الْفِعْلُ بَاقِيًا عَلَى عَمَلِهِ. مِنْ⁽¹⁰⁾ كَوْنِهِ يَنْصِبُ [ب/152ظ] الْجُزْءَيْنِ إِلَّا أَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّانِ، [وَالثَّانِي]⁽¹¹⁾ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ، قَوْلُهُ: وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ... الخ، الْإِشَارَةُ بِذَا مِنْ قَوْلِهِ: (ذَلِكَ)، رَاجِعَةً إِلَى التَّأْوِيلِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: (مُؤَوَّلٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ). [قَوْلُهُ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَنْوِي. الثَّانِي: أَنْ تُقَدَّرَ يَصِحُّ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ فِيهِمَا عَلَى الْخِطَابِ وَلِلْمَفْعُولِ عَلَى

(1) فِي (ش): الضمير.

(2) فِي (م): أَوْ.

(3) فِي (م): قَائِمَانِ.

(4) فِي (م): قَائِمُونَ.

(5) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ. (1/165).

(6) فِي (ش) تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ فِي الْأَلْوَحِ؛ إِذْ أَنَّ التَّعْقِيبَ فِيهَا خِلَاطٌ وَإِبْتِدَاءٌ مِنْ هَذِهِ الْمَعْقُوفَةِ مُؤَحَّرَةٌ.

(7) يَنْظُرُ: الْإِنْصَافُ. (2/581).

(8) فِي (م): مُضَادٌّ.

(9) مُضَافَةٌ مِنْ (ب)، وَ(م)، وَ(ش).

(10) فِي (ب) وَ(م)، وَ(ش): أَيُّ مِنْ.

(11) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ.

[الغيبية]⁽¹⁾. قوله: **فَيَكُونُ الْفِعْلُ مُعَلَّقًا**⁽²⁾. قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ: (وَهَذَا مِمَّا تُسْحَ لَفْظُهُ، وَبَقِيَ حُكْمُهُ)⁽³⁾؛ إِذْ لَفْظُ اللَّامِ مَحْذُوفٌ وَغَيْرُ مَذْكُورٍ وَعَمَلُهُ⁽⁴⁾، وَهُوَ التَّعْلِيقُ بَاقٍ. قَوْلُهُ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ التَّعْلِيقَ تَرْكُ الْعَمَلِ لِمُوجِبٍ، وَهُوَ أَنَّ يَفْصِلَ... الخ. التَّعْلِيقُ هُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ⁽⁵⁾ [لَفْظًا لَا مَحَلًّا لِحِجْيَةٍ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ بَعْدَهُ، وَاسْمِي تَعْلِيقًا؛ لِأَنَّهُ إِبْطَالٌ فِي اللَّفْظِ]⁽⁶⁾ مَعَ تَعْلُوقِ الْعَامِلِ بِالْمَحَلِّ، وَتَقْدِيرُ إِعْمَالِهِ، وَالْمَانِعُ مِنْ إِعْمَالِهِ فِي اللَّفْظِ اعْتِرَاضٌ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ. قَوْلُهُ: بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَفْعُولِهِ⁽⁷⁾. بِحَيْثُ يَتَقَدَّمُ مَا لَهُ الصَّدْرُ عَنِ الْجُمْلَةِ الَّتِي فِي مَحَلِّ الْمَفْعُولِ أَوْ الْمَفْعُولَيْنِ، وَيَتَأَخَّرُ عَنِ [م/127و] الْفِعْلِ. قَوْلُهُ: أَوْ بَيْنَ مَفْعُولِيهِ؛ أَيُّ يَكُونُ مَا لَهُ الصَّدْرُ⁽⁸⁾ تَوَسُّطَ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ⁽⁹⁾، وَهَذِهِ فِيهَا خِلَافٌ، قِيلَ: بِالتَّعْلِيقِ عَنْهُمَا مَعًا، وَقِيلَ: لَا يُعْلَقُ الْعَامِلُ إِلَّا عَنِ الثَّانِي [فِي اللَّفْظِ]⁽¹⁰⁾ فَقَطَّ. قَوْلُهُ: ﴿وَضُنُّوا مَا لَهُمْ [126و] مِنْ مَحِيصٍ⁽¹¹⁾﴾⁽¹²⁾. قُلْتُ: "مَحِيصٌ": مُبْتَدَأٌ، وَ"مِنْ": صِلَةٌ⁽¹³⁾، وَ"هُمْ": هُوَ الْخَبَرُ، وَالتَّمَثِيلُ بِالْآيَةِ هُوَ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِأَبِي حَاتِمٍ⁽¹⁴⁾، فَإِنَّ "ظَنُّوا" عِنْدَهُ بِمَعْنَى "كَذَّبُوا"،

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (ب): مطلقا.

(3) ينظر: شرح التصريح. (1/376).

(4) في (م): وحكمه.

(5) ساقط من (ش).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(7) في (م)، و(ش): ومفعوليه.

(8) في (م)، و(ش): صدر الكلام.

(9) في (ش): مفعولين.

(10) إضافة من (ش).

(11) في (م): محصيص، وهو تصحيف من الناسخ.

(12) سورة: فصلت، من الآية: 48، وتمامها: ﴿وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾.

(13) في (ش): صلته.

(14) تنظر المسألة عنده في: الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش، تحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة

وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى يَصِحُّ الْوَقْفُ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: الثَّانِي: "إِنْ" النَّافِيَةُ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽²⁾. ابْنُ عَقِيلٍ مَا نَصَّهُ: (قَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ هَذَا مِنَ التَّعْلِيقِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ شَرْطَ التَّعْلِيقِ أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْمَعْلُوقُ تَسَلَّطَ الْعَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَهُ، فَنَصَبَ مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، فَلَوْ حُذِفَتْ "مَا" لَقُلْتُ: «زَيْدًا»⁽³⁾ قَائِمًا»، وَالآيَةُ الْكَرِيمَةُ⁽⁴⁾ لَا يَتَأَتَّى فِيهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْمَعْلُوقَ، وَهُوَ "إِنْ" لَمْ يَتَسَلَّطْ "تَظُنُّونَ" عَلَى "لَبِثْتُمْ"؛ إِذْ⁽⁵⁾ لَا يُقَالُ: "وَتَظُنُّونَ لَبِثْتُمْ" هَكَذَا زَعَمَ هَذَا الْقَائِلُ، وَلَعَلَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا هُوَ كَالْجَمْعِ⁽⁶⁾ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ فِي التَّعْلِيقِ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَتَمَثِيلُ النَّحْوِيِّينَ⁽⁷⁾ بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ [ب/153و]، وَشِبْهَهَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: الثَّالِثُ: "لَا" قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ: مِنْ أَمْثَلَةِ ابْنِ السَّرَاجِ⁽⁹⁾: «أَحْسَبُ لَا يَقُومُ زَيْدٌ»، قَالَ ابْنُ هَانِيٍّ: يَظْهَرُ أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ لَهُ مِثَالًا عَنِ الْعَرَبِ نَشْرِبًا وَلَا شِعْرِيًّا، وَقَدْ أَنْشَدْتُ⁽¹⁰⁾ عَلَيْهِ: [يَعْنِي مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَفِي كَلَامِهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ]⁽¹¹⁾ [طويل]:

الشارقة، بإشراف: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط: 01، 1429 هـ - 2008 م. (6544/10).

(1) في (م) والوقف عليه.

(2) سورة: الإسراء، من الآية: 52، وتامها: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(3) في (م): ظننت ما.

(4) في (ش): المذكورة.

(5) ساقطة من (ب).

(6) في (م): الجمع.

(7) في (م): النحويين للمتعلق.

(8) شرح ابن عقيل. (50/2).

(9) الأصول في النحو. (182/1).

(10) في (م): أنشد.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

فَعِشْ مُعْدَمًا أَوْ مُتْ كَرِيمًا فَإِنِّي أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُو [مِنَ الْمَوْتِ] ⁽¹⁾ هَارِبُهُ ⁽²⁾

ابْنُ غَزَازِي: (إِنَّمَا وَقَفْتُ لِابْنِ هَائِيٍّ عَلَى إِنْشَادِ الْبَيْتِ دُونَ التَّنْكِيتِ عَلَى [ش/107ظ] المَصْنُفِ، فَلَعَلَّ ذَلِكَ فِي بَعْضِ نُسخِهِ، وَقَدْ حَدَّثَنَا أَسْتَاذُنَا ⁽³⁾ أَنَّ ابْنَ هَائِيٍّ بَعْدَمَا شَرَحَ وَقَفَ عَلَى شَرْحِ المَصْنُفِ، فَكَانَ يُقَابِلُهُ بِشَرْحِهِ ⁽⁴⁾ وَيَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: نَاشِدْتُكُمْ اللَّهَ، أَمَّا شَرْحِي أَمْسُ ⁽⁵⁾ مِنْ شَرْحِهِ، أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ ⁽⁶⁾؛ وَيَعْنِي بِالتَّنْكِيتِ قَوْلُهُ: (يُظْهَرُ أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ لَهُ مِثَالًا عَنِ الْعَرَبِ نَثْرِيًّا وَلَا شَعْرِيًّا)، فَكَوْنُهُ لَمْ يَحْفَظْ فِيهِ شَيْئًا ⁽⁷⁾، وَإِنَّهُ عَدَمُ وُجُودِ المِثَالِ لَهُ عَنِ الْعَرَبِ فِيهِ تَنْكِيتٌ وَتَعْرِيضٌ بِالقُصُورِ وَعَدَمِ الاسْتِحْضَارِ، قِيلَ: عَلَى إِنَّ اسْتِشْهَادَهُ بِهَذَا الْبَيْتِ الَّذِي ذَكَرَ لِقَصْدِ التَّنْكِيتِ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ مِنْ كَوْنِهِ لَمْ يَحْفَظْ فِيهِ شَيْئًا، فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ المَصْنُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِنَّمَا ⁽⁸⁾ أَرَادَ مَا يَفْصِلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَفْعُولِيهِ لَا بَيْنَ مَفْعُولِيهِ، [وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ] هُوَ مُرَادُهُ، المِثَالُ الَّذِي أَتَى بِهِ، وَشَاهِدُ ابْنِ هَائِيٍّ فِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ مَفْعُولِيهِ. قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ أَرَادَ ⁽⁹⁾ مُطْلَقَ الْفَصْلِ سَوَاءً بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَفْعُولِيهِ ⁽¹⁰⁾، أَوْ ⁽¹¹⁾ بَيْنَهُمَا، وَعَلَيْهِ فَيَسِمُ [م/127ظ] الاسْتِشْهَادُ لِابْنِ هَائِيٍّ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِنْ كَانَ فِي كَلَامِهِ فِي (شَرْحِهِ

(1) في (ش): منه.

(2) البيت منسوب إلى أبو النشاش النّهشلي في: الأصمعيات. ص: 119، وديوان الحماسة لأبي تمام. ص: 60، والجليس الصالح. ص: 521، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي. (1/116)، والحماسة البصرية. (1/112)، وزهر الأكم. (1/241).

(3) هو أبو عبد الله الصغير، سبق تخرجه في باب النكرة والمعرفة. ص: 181.

(4) ساقطة من (م).

(5) في (م): أحسن.

(6) ينظر: إتحاف ذوي الاستحقاق. (1/371).

(7) في (ب): شيء

(8) مطموسة في (أ).

(9) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [هو مراده] ساقط من (م).

(10) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [ويدل على أن] ساقط من (ش).

(11) في (م): و.

للتسهيل⁽¹⁾ ما يدلُّ على أنَّه أرادَ الفصلَ بينَ الفعلِ ومفعوليَّه، فلا يحسنُ تنكيثُ ابنِ هانئٍ. فأعلمه، وقولُ ابنِ غازي: (ولعلَّ ذلكَ في بعضِ نُسخه)⁽²⁾. قلتُ: لقد⁽³⁾ أوقفني بعضُ أشياخي [ب/153ظ] وأصحَّابي، وهو الفقيهُ الجليلُ القاضي ابنُ⁽⁴⁾ الحسنِ [126/ظ] علي بنِ [منون الشريف الحسني]⁽⁵⁾ [قوله:]⁽⁶⁾ على خطِّ ابنِ هانئٍ نفسه الرِّفيع الخطير القديم⁽⁷⁾ النظير في هامشِ نُسخةٍ من شرحِ التسهيل لمصنِّفه في مَقطعِ الرباعي⁽⁸⁾ وأنَّ مقالته كما نسبَ له المكوذي حَرْفًا حَرْفًا باللفظ، ولعلَّ تلكَ النُّسخة التي وقَّفنا عليها هي التي وقَّفَ عليها المكوذي، واعتمدَ على ما بخطِّه (في الطُّرة)⁽⁹⁾؛ إذ كانَ كثيرًا ما قيَّدَ ابنُ هانئٍ على تلكَ النُّسخة في حواشيها بخطِّه الرائق، فمن جُمْلَتِها هذا إذا⁽¹⁰⁾ علَّقَ عليه في هذا المحلِّ ما نقله المكوذي من غيرِ زيادةٍ ولا نُقصانٍ، ولا يُمكنُ أن يكونَ في أصلِ نُسخته على ما حكى ابنُ

(1) في (م): شرح التسهيل.

(2) ينظر: الإتحاف. (371/1).

(3) في (م): قد، وفي (ش): هذا.

(4) في (م)، و(ش): أبو. وهو الصواب.

(5) فراغ في الأصل وفي (ب) و(ش). وهو أبو الحسن علي بن منون الشريف الحسني شيخ ابن غازي، قال عنه: الشيخ الأستاذ النبيل الذكي الشريف، ختمت عليه القرآن مرارًا وتمرنت عليه في الفرائض والوثائق وإعراب القرآن واستفدت منه كثيرًا، أدرك الفقيه المفتي أبا الحسن علي بن عمر، وأبا حفص الجرجاني، وأبا مهدي بن علال، وأبا يعقوب يوسف بن منحوت. ولد سنة تسعين وسبعمئة ومات بعد السبعين وثمانمئة بمكناسة. نيل الابتهاج. ص: 336، ينظر: الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن غازي، طبع بعد الاعتناء بتصحيحه سنة: 1371هـ - 1952م. ص: 27، وإتحاف أعلام الناس. (10/4)، ومتأخُّ الفضلاء بتراجم القرّاء فيما بعد القرن الثامن الهجري: إلياس بن أحمد حسين، الشهير بالساعاتي، بن سليمان بن مقبول علي البرماوي، تقلدتم: محمَّد تميم الرّعي، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 01، 1421 هـ - 2000 م. (324/2)، وقسم الدراسة لكتاب إتحاف ذوي الإستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق. (16/1).

(6) إضافة من (ش).

(7) مثبتة في الهامش في (ش).

(8) في (م): الرباعي. وهو القاضي الحسن بن أحمد الرباعي، ذكره الكتاني في فهرس الفهارس. (939/2)، ولم يعقد له ترجمة، ولم أعثَر له على ترجمة فيما توفر لدي من مصادر البحث.

(9) في (ب): بالطُّرة.

(10) في (م): الذي.

غَارِيٍّ عَنْ أُسْتَاذِهِ⁽¹⁾ أَنَّهُ مَا وَقَفَ عَلَى شَرْحِ الْمَصْنَفِ، إِلَّا بَعْدَ مَا فَرَعَ مِنْ شَرْحِهِ، وَكَانَ يُقَابِلُهُ بِهِ، فَبِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ حِينَ كَانَ يَشْرُحُ هَلْ حَفِظَ لَهُ الْمَصْنَفُ شَاهِدًا وَأَنْشَدَهُ فِي شَرْحِهِ؟ أَوْ لَمْ يَحْفَظْ لَهُ⁽²⁾ [وَلَمْ يُنْشِدْ شَيْئًا]⁽³⁾، وَإِذَا وَجِدَ [شَيْءٌ مِنْ]⁽⁴⁾ ذَلِكَ فِي نُسخَةٍ مِنْ نُسخِهِ، فَلْيُعْلَمْ أَنَّهُ أَحَقَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: الرَّابِعُ: لَأُمِّ الْإِبْتِدَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾⁽⁵⁾. (وَتَمَامُ الْآيَةِ: ﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾⁽⁶⁾، فَلَا مُمْ "لَقَدْ" لَأُمِّ قَسَمٍ، وَلَا مُمْ "لَمَنِ" لَأُمِّ ابْتِدَاءٍ، وَ"مَنْ" مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مَوْصُولٌ اسْمِيٌّ، وَجُمْلَةُ "اشْتَرَاهُ" صَلْتَةٌ⁽⁷⁾، وَالْعَائِدُ الْفَاعِلُ الْمُسْتَرْتَرِ، وَ"مَا" نَافِيَةٌ، وَ"خَلْقٌ": مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ"مِنْ" الْجَارَةُ⁽⁸⁾ زَائِدَةٌ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ، وَ"لَهُ" خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَ"فِي الْآخِرَةِ": يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْتِفْرَارِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْخَبَرُ، وَجُمْلَةُ: "مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ" خَبَرُ "مَنْ"، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الضَّمِيرُ الْمَحْزُورُ بِاللَّامِ [ش/108]، وَجُمْلَةُ: "مَنْ"⁽⁹⁾ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، مُعَلَّقٌ عَنْهَا الْعَامِلُ بِالَامِّ الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ لَهَا الصَّدْرَ، فَلَا يَتَخَطَّاهَا عَامِلٌ، وَإِنَّمَا يَتَخَطَّاهَا فِي بَابِ "إِنَّ"، بِرَفْعِ الْخَبَرِ⁽¹⁰⁾؛ لِأَنَّهَا مُؤَخَّرَةٌ مِنْ تَقْدِيمِ

(1) فِي (ش): إِسْنَادُهُ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(5) وَ(6) سُورَةُ: الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ: 102، وَتَمَامُهَا: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَازُوتَ وَمَأُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرُّوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

(7) فِي (م): صَلَةٌ.

(8) فِي (م): الْجَارَةُ لَهُ.

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، وَأَصْلُهَا التَّفْهِيمُ عَلَى "إِنَّ"⁽¹⁾. قَالَهُ خَالِدٌ. قَوْلُهُ: الْخَامِسُ: لَأُمُ الْقَسَمِ كَقَوْلِهِ. (وَهُوَ [ب/154و] لَبِيدٌ عَلَى مَا قِيلَ [كَامِل]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا⁽²⁾

فَاللَّامُ⁽³⁾ "لَتَاتِيَنَّ" لَأُمُ الْقَسَمِ، وَتُسَمَّى لَأَمَ جَوَابِ الْقَسَمِ، وَالْقَسَمُ وَجَوَابُهُ جُمْلَةٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مُعَلَّقٌ عَنْهَا الْعَامِلُ بِلَامِ الْقَسَمِ، لَا جُمْلَةٌ الْجَوَابِ فَقَطْ، فَسَقَطَ مَا قِيلَ: إِنَّ جُمْلَةَ جَوَابِ الْقَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهَا، [وَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُعَلَّقَ عَنْهَا الْعَامِلُ لَهَا، فَيَتَنَافَيَانِ⁽⁴⁾] ⁽⁵⁾، وَهَذَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ: (وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا لَا يَذْكُرُونَ لَأَمَ الْقَسَمِ فِي [م/128و] الْمُعَلِّقَاتِ، وَفِي الْعُرَّةِ: (وَلَأُمُ الْقَسَمِ لَا تُعَلَّقُ كَقَوْلِهِ [مُقَارَب]: لَقَدْ عَلِمْتُ أَسَدٌ أَنَّنَا⁽⁶⁾ لَهُمْ يَوْمَ نَصْرٍ لِنَعْمَ النَّصْرُ⁽⁷⁾)⁽⁸⁾

(1) شرح التصريح. (371/1).

(2) البيت في ديوانه. ص: 171، من معلقته الشهيرة، وصدره فيها: صادفن منها غرة فأصبناها، والبيت من شواهد: سر صناعة الإعراب. (77/2)، والكتاب. (110/3)، وشرح الكتاب. (315/3)، شرح التسهيل. (88/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 98، والتذيل. (82/6)، والارتشاف. (2114/4)، وتوضيح المقاصد. (562/1)، وأوضح المسالك. (51/2)، وشرح شذور الذهب. ص: 471، وشرح القطر. ص: 176، والمغني. ص: 524، و532، وتخليص الشواهد. ص: 453، وتمهيد القواعد. (1509/3)، و(3145/6)، والمقاصد الشافية. (479/2)، والمقاصد النحوية. (860/2)، وشرح الأشموني. (368/1)، وشرح التصريح. (371/1)، والهمع. (556/1)، وشرح شواهد المغني. (828/2)، والدرر. (344/1)، والخزانة. (159/9)، والمعجم المفصل. (148/7)، وشرح الشواهد. (24/3).

(3) في (ب)، و(م): فاللام في.

(4) في (ش): محل.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): أنا.

(7) في (م)، و(ش): النصير. البيت منسوب إلى أوس بن حجر في: تهذيب اللغة. (14/8)، واللسان. (428/8)، وفيهما العجز: لهم نصر ولنعم النصر، والتذيل. (82/6)، وشرح التصريح. (371/1)، والمعجم المفصل. (27/3)، والبيت في ديوانه، ينظر: ديوان أوس بن حجر، تحقق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط: 03، 1399هـ - 1979م. ص: 29. وعجزه فيه: لهم نصر ولنعم النصر.

(8) ينظر القول في: الغرة في شرح اللمع: سعيد بن المبارك بن الدهان أبو محمد، دار التدمرية، دط، دت. ص: 223.

بِفَتْحِ "أَنَّ"، فَهَذِهِ لَامُ الْقَسَمِ، وَلَمْ تُعْلَقْ، وَتَقُولُ: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ»، فَتَفْتَحُ "أَنَّ" ⁽¹⁾. وَفِي الْمَغْنِيِّ: (أَنَّ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ لِإِفَادَتِهَا التَّحْقِيقَ يُجَابُ بِمَا يُجَابُ بِهِ الْقَسَمُ كَقَوْلِهِ [كامل]: وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي ⁽²⁾

فَأُخْرِجَ لَامُ "لَتَاتَيْنِ" عَنْ كَوْنِهَا لِلْقَسَمِ ⁽³⁾. مِنْ خَالِدٍ. قَوْلُهُ: السَّادِسُ: الاسْتِفْهَامُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَذْرِي [127/1] أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾ ⁽⁴⁾. ["مَا": مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مَا تُوعَدُونَ﴾] ⁽⁵⁾: مُبْتَدَأٌ، وَ"أَقْرَبُ": خَبَرٌ قُدِّمَ ⁽⁶⁾ عَلَيْهِ، وَ"أَمْ بَعِيدُ": مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَعَكَسَ خَالِدٌ فِي إِعْرَابِهِ فَقَالَ: ("قَرِيبٌ" ⁽⁷⁾: مُبْتَدَأٌ، وَ"أَمْ بَعِيدُ": مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَ"مَا": مَوْصُولٌ اسْمِي فِي مَحَلٍّ رَفَعَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ، وَجُمْلَةُ "تُوعَدُونَ": صِلَةُ الْمَوْصُولِ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ⁽⁸⁾ بِ"أَذْرِي" الْمَعْلَقِ بِالْهَمْزَةِ ⁽⁹⁾. ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ الاسْتِفْهَامَ لَهُ صَوْرَتَانِ، إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَعْتَرِضَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْجُمْلَةِ، كَهَذَا ⁽¹⁰⁾ الْمَثَالِ: ﴿وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ [أَمْ بَعِيدُ] ⁽¹¹⁾﴾... الخ. وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ عُمْدَةً كَانَ، نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخْصَى﴾ ⁽¹²⁾، أَوْ فَضْلَةً نَحْوُ: ﴿وَسَيَعْلَمَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ

(1) ينظر: التذييل. (82/6)، والارتشاف. (2114/4).

(2) ينظر: المغني. ص: 524.

(3) ينظر: شرح التصريح. (371/1).

(4) سورة: الأنبياء، من الآية: 109، وتامها: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(6) في (م)، و(ش): مقدم.

(7) في (ش): كلمة قبل "أقرب" لم أتبين معناها وليس لها معنى في الكلام، والظاهر أنه سهو من الناسخ.

(8) في (ش): رفع، والصواب ما في الأصل و(ب)، لأن لا وجه للرفع.

(9) ينظر: شرح التصريح. (372/1).

(10) في (م): هكذا.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(12) سورة: الكهف، من الآية: 12، وتامها: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾.

يَنْقَلِبُونَ»⁽¹⁾، ومثله [في ذلك]⁽²⁾ المضاف إلى اسم⁽³⁾ الاستفهام، نحو: «عَلِمْتُ غُلَامٌ أَيُّهُمْ عِنْدَكَ». قوله: و"قبل" متعلق به. هذا الصمير المجرور. يَحْتَمِلُ [ب/154ظ] عَوْدُهُ عَلَى "الترم"، وَيَحْتَمِلُ عَوْدُهُ عَلَى التَّعْلِيْقِ، وَكِلَاهُمَا يَصِحُّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى تَعَلُّقُهُ بِهِمَا.

ص: لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهُمَةٍ تَعْدِيَةٍ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ

قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾⁽⁴⁾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾⁽⁵⁾، قَوْلُهُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا عَلَى الْمَالِ»؛ أَي: اتَّهَمْتُهُ. وَهُوَ بِالظَّاءِ⁽⁶⁾ الْمَشَالَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَنِينٍ﴾⁽⁷⁾، فِي قِرَاءَةِ الْكَسَائِي⁽⁸⁾، وَلَا تُرْسَمُ فِي الْقُرْآنِ [ش/108ظ] بِالْمَشَالَةِ عَلَى قِرَاءَتِهِ، بَلْ بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ كَمَا تَرْسُمُهَا الْجَمَاعَةُ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى "بَخِيلٍ"، كَمَا لَا يُرْسَمُ "الصَّرَاطُ"⁽⁹⁾ بِالسَّيْنِ وَبِالزَّايِ عَلَى مَنْ يَقْرَأُهُ

(1) سورة: الشعراء، من الآية: 227، وتمامها: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(م) و(ش).

(3) ساقطة من (م)، و(ش).

(4) سورة: الأنفال، من الآية: 60، وتمامها: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾.

(5) سبق تخريجها. في باب النكرة. ص: 131.

(6) في (م): بالضاد، والصواب ما في (أ)، و(ب)، و(ش)؛ لأن التي تكون مشالة هي الظاء.

(7) سورة: التكوير، الآية: 24.

(8) وهي أيضا قراءة ابن كثير، وعمر، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وابن عمر، وابن الزبير، وعائشة، وعمر بن عبد العزيز، وابن جبير، وعروة بن الزبير، ومسلم وابن جندب ومجاهد وغيرهم. أما بالضاد بمعنى: بخيل، وهي قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة وعثمان بن عفان وابن عباس والحسن وأبي رجاء والأعرج وأبي جعفر وشيبة وجماعة وافرة، ورجح أبو عبيد قراءة: الظاء مشالة؛ لأن قريشا لم تبخل محمدا صلى الله عليه وسلم فيما يأتي به وإنما كذبت، فقل ما هو بمتهم. ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1422هـ. (444/5).

(9) "الصراط" فيه لغات أربع: فاللغة الجيدة لغة قريش الأولى التي جاء بها الكتاب؛ بالصاد. وعامة العرب يجعلونها سينا، فيقولون: السراط، بالسين. وعن ابن عباس أنه قرأها بالسین. وبعض قيس يسمن الصاد، فيقول: الصراط، بين

بِهِمَا، وَإِنَّمَا يَرْسُمُهُ بِالصَّادِ، نَصَّ عَلَيْهِ⁽¹⁾ ابْنُ غَازِي [فِي إِنْشَادِ الشَّرِيدِ⁽²⁾] [3]. [قَوْلُهُ: وَ"تَعْدِيَّةٌ": مُبْتَدَأٌ. وَالْمَسْوُوعُ عَلَى إِعْرَابِهِ تَقْدُمُ الْحَبْرِ، وَهُوَ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ. قَوْلُهُ: وَخَبَرُهُ فِي الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ. يَعْني: لِعِلْمِ عِرْفَانٍ، وَجَوَزَ الضَّرِيرُ احْتِمَالاً آخَرَ فِي إِعْرَابِهِ، وَهُوَ: (أَنَّ "تَعْدِيَّةً" مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ "مُلْتَزِمُهُ"، وَلِوَاحِدٍ صِفَةٌ لـ "تَعْدِيَّةٍ"، وَهُوَ الْمَسْوُوعُ لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ، وَ"لِعِلْمٍ" مُتَعَلِّقٌ بـ "مُلْتَزِمُهُ")⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَلَيْسَا حِينِذٍ⁽⁵⁾ مِنْ أَفْعَالٍ هَذَا الْبَابِ. أَي: مِمَّا يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ لِكَوْنِهِمَا لَا يَتَعَدَّيَانِ إِلَّا لِوَاحِدٍ]⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَهُوَ مَصْدَرٌ "اتَّهَمَ". انْظُرِ الْجَوْهَرِيَّ⁽⁷⁾ فِي "وَهُمَّ".

ص: وَلِرَأْيِي الرُّوْيَا أَنْتُمْ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتَمَى

قَوْلُهُ: يَعْني أَنَّ "رَأَى" الْحُلُمِيَّةَ. بِضَمِّ الْحَاءِ وَاللَّامِ نِسْبَةً لِلْحُلْمِ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَجُوزَ فِيهِ⁽⁸⁾ إِسْكَانُ اللَّامِ مَعَ إِبْقَاءِ الْحَاءِ مَضْمُومَةً. قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِهَا فِي كَوْنِهَا فِيهَا إِدْرَاكٌ بِالْحِسِّ. يَعْني الْبَاطِنِيَّ⁽⁹⁾؛ لِأَنَّ رُؤْيَا النَّوْمِ إِدْرَاكٌ بِالْبَاطِنِ، وَالْعِلْمُ إِدْرَاكٌ بِالْبَاطِنِ فَتَمَازَا فِي هَذَا الْمَعْنَى. قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ [م/128ظ] [وَأَفَر]:

الصاد والسين. وكان حمزة يقرأ: الزراط، بالزاي، وهي لغة لعذرة وكتب وبنى القين، يقولون: ازدق، فيجعلونها زايا؛ لانجزامها. ينظر: لغات القرآن للفراء. ص: 10.

(1) في (ش): عليها.

(2) إنشاد الشريد، من ضوال القصيد لمحمد بن أحمد بن محمد بن غازي العثماني. أوله: (الحمد لله الذي مر علينا ... الخ). ينظر: كشف الظنون. (182/1). تنظر المسألة في: إنشاد الشريد من ضوال القصيد: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازي المكناسي، مخطوط، موقع مخطوطات مكتبة الأزهر. الجزء الثاني. اللوحة: 71.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(4) ساقطة من (ب).

(5) ينظر الإعراب في: شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحة: 61.

(6) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [قوله: وتعدية....] ساقط من (م)، و(ش).

(7) قال الجوهري: (وَتَوَهَّمْتُ، أَي ظَنَنْتُ. وَأَوْهَمْتُ غَيْرِي إِيهَامًا. وَالتَّوْهِيمُ مِثْلُهُ. وَاتَّهَمْتُ فَلَانًا بِكَذَا، وَالْأَسْمُ التَّهْمَةُ بِالْتَحْرِيكِ، وَأَصْلُ التَّاءِ فِيهِ وَאו، وَيُقَالُ: لِلرَّجُلِ إِذَا اتَّهَمْتَهُ: اتَّهَمْتُ إِثْمًا). الصحاح. (2045/5).

(8) في (م): فيها.

(9) في (م): الباطن.

أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى⁽¹⁾ اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِرَالًا⁽²⁾

قَائِلُهُ عَمَرُو أَحْمَر⁽³⁾، يَذْكُرُ جَمَاعَةً مِنْ قَوْمِهِ لَحِقُوا بِالشَّامِ، فَرَأَهُمْ فِي مَنَامِهِ، فَالشَّاهِدُ: هُوَ نَصْبُهُ⁽⁴⁾ "رَأَى" [127/أ] الحُلُمِيَّةُ الْمُفْعُولَيْنِ، الْأَوَّلُ هُوَ: الهَاءُ وَالْمِيمُ [ب/155و]، وَالثَّانِي هُوَ: "رَفَقَتِي" بِضَمِّ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا، وَ"الرُّفْقَةُ": الْجَمَاعَةُ يَنْزِلُونَ جُمْلَةً وَيَرْحَلُونَ جُمْلَةً، وَشُمُوا "رُفْقَةً" لَا رَتْفَاقٍ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَا هُنَا حُلُمِيَّةٌ. قَوْلُهُ⁽⁵⁾: حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى⁽⁶⁾ اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِرَالًا. يَرَاهُمْ فِي نَوْمِهِ رُفْقَةً لَهُ طُولَ لَيْلِهِ حَتَّى يَتَبَاعَدَ اللَّيْلُ وَيَنْطَوِي وَيَنْقَطِعُ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ "رَأَى" الحُلُمِيَّةَ لَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، وَأَنَّ ثَانِي الْمَنْصُوبَيْنِ حَالٌ وَرَدَّ بِوُقُوعِهِ مَعْرِفَةً كَمَا هُنَا، وَاعْتَرَضَ هَذَا الرَّدُّ بِأَنَّ الرُّفْقَةَ الرُّفُقَاءُ، وَهُمْ الْمَخَالِطُونَ وَالْمُؤَافِقُونَ⁽⁷⁾، فَهُوَ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، فَالِإِضَافَةُ فِيهِ غَيْرُ مَحْضَةٍ، قَوْلُهُ: لِأَنَّ مَصْدَرَهَا الرُّؤْيَا. قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ﴾⁽⁸⁾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾⁽⁹⁾، وَقَالَ

(1) في (ب): تولى، وهو كذلك في الشرح. (198/1)، وفي (م): توارى، وفي (ش): نزل.

(2) ينظر البيت في: شعر عمرو بن الأحمر الباهلي، تحق حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، ص: 130، وهو من شواهد: شرح التسهيل. (83/2)، وشرح ابن الناطم. ص: 151، والتذييل. (45/6)، وتوضيح المقاصد. (565/1)، وأوضح المسالك. (44/2)، وتخليص الشواهد. ص: 455، وشرح ابن عقيل. (53/2)، وتمهيد القواعد. (1475/3)، والمقاصد النحوية. (879/2)، وشرح الأشموني. (372/1)، وشرح التصريح. (371/1)، والدرر. (338/1)، والحماسة البصرية. (263/1)، وأمالي ابن الشجري. (207/1)، والمعجم المفصل. (52/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (366/2)، وروي: "تولى"، و"تغرى"، و"نفرى" مكان "تجافى".

(3) في (م): بن أحمر، وهو الصواب. وهو الباهلي.

(4) في (م)، و(ش): نصب.

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م)، و(ش): تجلى.

(7) في (ب)، و(م): المرافقون.

(8) سورة: يوسف، من الآية: 05، وتامها: ﴿قَالَ يَأْبَىٰ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾.

(9) سورة: يوسف، من الآية: 100، وتامها: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾.

تَعَالَى: ﴿أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَمَصْدَرُ "رَأَى" الْبَصَرِيَّةُ. وَلَا تَخْتَصُّ الرُّؤْيَا بِمَصْدَرِ الْحُلُمِيَّةِ، بَلْ تَقَعُ [الرُّؤْيَا]⁽²⁾ مَصْدَرًا لِلْبَصَرِيَّةِ خِلَافًا لِلْحَرِيرِيِّ⁽³⁾ وَابْنِ مَالِكٍ⁽⁴⁾ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾⁽⁵⁾. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (هِيَ⁽⁶⁾ رُؤْيَا عَيْنٍ)⁽⁷⁾، وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْحُلُمِيَّةِ. قَوْلُهُ: "وَلْيَعْلَمْ"⁽⁸⁾ مُتَعَلِّقٌ بـ"انْتَمَى" وَ"طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ" حَالٌ [مِنْ عِلْمٍ. وَجَوَزَ الضَّرِيرُ⁽⁹⁾ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِـ"طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ"، وَأَنَّ "طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ"]⁽¹⁰⁾ (مِنْ فَاعِلٍ "أَمَّ")⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَ"مِنْ قَبْلُ" مُتَعَلِّقٌ بـ"انْتَمَى". وَهُوَ⁽¹²⁾ مَقْطُوعٌ عَنِ الْإِضَافَةِ.

ص: وَلَا تُجْزِ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

(1) سورة: يوسف، من الآية: 43، وتمامها: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾.

(2) إضافة من (ش).

(3) ينظر رأي الحريري في: أوضح المسالك. (45/2)، وشرح التصريح. (366/1).

(4) ينظر: شرح التسهيل. (92/2).

(5) سورة: الإسراء، من الآية: 60، وتمامها: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُحَوِّهُمْ فَمَا يَرِيدُهُمْ إِلَّا طُعْيَانًا كَبِيرًا﴾.

(6) في (م): هو.

(7) ينظر قول ابن عباس في: تفسير البغوي. (63/5، و103)، وتفسير القرطبي. (282/10)، وتفسير ابن كثير. (44/5)، واللباب. (321/12).

(8) في (ب): ويعلم، وفي (م)، و(ش): ولعلم، وهو كذلك في الشرح. (199/1).

(9) ينظر: شرح ابن جابر للخلاصة. اللوحة: 61.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، وفي (ش) ساقط.

(11) في (م): حال من فاعل أنتما.

(12) في (ش): وهذا.

قَوْلُهُ: فِي هَذَا الْبَابِ. يَعْنِي: بَابُ "ظَنَّ"، وَهَذَا شَرْحُ لِقَوْلِ النَّازِمِ: "هُنَا"، وَانْظُرْ مِمَّا اخْتَرَزَ هَلْ غَيْرُهُمَا لَا يُحَذَفُ فِيهَا؟ وَلَوْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، [أَوْ يُحَذَفُ وَلَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ]⁽¹⁾. قَوْلُهُ: (وَهُوَ)⁽²⁾ الْحَذْفُ عَلَى جِهَةِ الْاِقْتِصَارِ⁽³⁾. بِالْقَافِ؛ أَيْ: الْحَذْفُ لِغَيْرِ دَلِيلٍ⁽⁴⁾ [ش/109و]، فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: الْمَنْعُ مُطْلَقًا، كَانَ مِنْ أَفْعَالِ الظَّنِّ، أَوْ مِنْ أَفْعَالِ الْعِلْمِ. وَالْجَوَازُ مُطْلَقًا: وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ لِمَجِيءِ ذَلِكَ فِي [ب/155ظ] أَفْعَالِ الظَّنِّ وَأَفْعَالِ الْعِلْمِ، [فَلَمَّا وَرَدَ وَسُمِعَ قَبْلُ]⁽⁵⁾، وَالتَّفْصِيلُ يَجُوزُ فِي أَفْعَالِ الظَّنِّ لِكثَرَةِ السَّمَاعِ فِيهَا، وَيُمْنَعُ فِي⁽⁶⁾ أَفْعَالِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَعْلَمِ⁽⁷⁾. وَالْقَائِلُونَ بِالْمَنْعِ وَهُمْ⁽⁸⁾ أَهْلُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنْهُمْ سَبِيوِيهِ⁽⁹⁾ عَلَى مَنْ⁽¹⁰⁾ قَالَ الْمَصْنُفُ وَجَمَاعَةٌ⁽¹¹⁾، وَاخْتَارَهُ النَّازِمُ، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تُجْرِي هَذِهِ الْأَفْعَالَ جُزْئِي الْقَسَمِ، فَتَتَلَقَّاهَا بِمَا تَتَلَقَّى بِهِ الْقَسَمُ، نَحْوُ: ﴿وَضُنُّوْا مَا هُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾⁽¹²⁾، [كامل]: وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّتِي⁽¹³⁾

-
- (1) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، لكن الخط غير واضح، لذلك تم الاستعانة بـ (ب)، وفي (م)، و (ش) ساقط.
- (2) في (ش): وهذا.
- (3) في (ب)، و (م)، و (ش) أعاد الناسخ القول مرتين، والظاهر أنه سهو منه.
- (4) قال المرادي: (الحذف هنا ضربان: اختصار، واقتصار؛ فالاختصار: حذف للدليل، والاقتصار: حذف لغير دليل. فأما حذف مفعولي هذا الباب، أو حذف أحدهما اختصاراً فهو جائز). توضيح المقاصد. (566/1).
- (5) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و (ش).
- (6) ساقطة من (ش).
- (7) ينظر رأي الأعلام في: التذييل. (6/12)، والارتشاف. (4/2097)، وتوضيح المقاصد. (1/568)، وشرح الأشموني. (1/373)، وشرح التصريح. (1/378).
- (8) في (ش): وهو.
- (9) ينظر: الكتاب. (1/40).
- (10) في (م)، و (ش): ما.
- (11) نقل ابن مالك وعن الأخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين: المنع مطلقاً، سواء في ذلك أفعال الظن والعلم. ينظر: التذييل. (6/10)، والمقاصد الشافية. (2/492)، وشرح التصريح. (1/377).
- (12) سبق تخريجها. ص: 655.
- (13) سبق تخريج البيت. ص: 660.

وَالْجَوَابُ لَا يُحْذَفُ، فَكَذَلِكَ مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ، وَرَدَّ بِأَنَّ [م/129و] تَضَمُّنَهَا مَعْنَى الْقَسَمِ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ. قَوْلُهُ: لِأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ مُبْتَدَأٌ وَ⁽¹⁾خَبَرٌ. قُلْتُ: أَيْ: فَهُمَا مَطْلُوبَانِ لِعُمْدَتَيْهِمَا. قَوْلُهُ: فَمِنْ حَذْفِهِمَا، قَوْلُهُ [طويل]:

بِأَيِّ [كِتَابٍ]⁽²⁾ أَمْ⁽³⁾ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ [وَتَحْسِبُ]⁽⁴⁾

قَائِلُهُ: الْكُمَيْتُ يَمْدَحُ أَهْلَ الْبَيْتِ، انْظُرْ⁽⁵⁾ ابْنَ الْعَيْنِيِّ. قَوْلُهُ: أَيْ: وَتَحْسِبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ⁽⁶⁾. تَقْدِيرٌ لِيَيَّانِ مَفْعُولِي "حَسِبَ" الْمَحْذُوفَيْنِ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِمَا بِمَا قَبْلَهُمَا، وَأَظْهَرَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ، وَإِنْ كَانَ مَوْضِعًا لِلضَّمِيرِ [أ/128و] أَيْ: وَتَحْسِبُهُ عَارًا⁽⁷⁾ عَلَيَّ مُبَالَعَةً فِي الْإِيضَاحِ، وَرَفْعًا لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ عَوْدِهِ عَلَى غَيْرِ⁽⁸⁾ ذَلِكَ، وَمِنْ حَذْفِهِمَا مَعًا مِنَ التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾⁽⁹⁾، أَيْ: تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ⁽¹⁰⁾، فَحُذِفَ فِي الْآيَةِ

(1) في (ب)، و(م): أو.

(2) مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(3) في (ش): أو.

(4) البيت من قصيدة يمدح فيها آل البيت، ينظر: شرح هاشميات الكميّ بن زيد الأسدي، بتفسير أبي الرياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقق: داود سلوم، ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: 02، 1406هـ - 1986م. ص: 49، وهو من شواهد: شرح التسهيل. (73/2)، والتذيل. (9/6)، وتوضيح المقاصد. (566/1)، وأوضح المسالك. (59/2)، وشرح ابن عقيل. (55/2)، وتمهيد القواعد. (4537/9)، والمقاصد الشافية. (494/2)، والمقاصد النحوية. (869/2)، وشرح الأشموني. (373/1)، شرح التصريح. (377/1)، والهمع. (549/1)، وشرح شواهد المغني. (35/1)، والدرر. (338/1)، وشرح ديوان الحماسة. ص: 491، والخزانة. (314/4)، والمعجم المفصل. (215/1)، وشرح الشواهد. (125/1).

(5) ساقطة من (م).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(7) في (ش): عار.

(8) ساقطة من (م).

(9) ورد قوله تعالى في موضعين من سورة: القصص، من الآيتان: 62، و74 تكررت بلفظها، وتامهما: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾.

(10) في (ب): شركائي.

مَفْعُولًا⁽¹⁾ تَزْعُمُونَ، لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُمَا، وَكَذَلِكَ⁽²⁾ مِنْ حَذْفِهِمَا أَيْضًا إِذَا أَفَادَ الْكَلَامُ دُونَهُمَا
مِثْلَ أَنْ يُقَيَّدَ الظَّنُّ بِظَرْفٍ كَقَوْلِهِ⁽³⁾: "يَوْمَ الْجُمُعَةِ"؛ إِذْ مُرَادُكَ أَنَّ الظَّنَّ وَقَعَ فِي هَذَا الْيَوْمِ،
وَهُوَ حَاصِلٌ مِنْ كَلَامِكَ، فَلَا احتِياجَ لِذِكْرِ الْمُظَنُّونَ، إِذْ لَا غَرَضَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ
بِهِ الْعُمُومُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾⁽⁴⁾؛ إِذِ الْمُرَادُ وَقُوعُ الظَّنِّ مِنْهُمْ⁽⁵⁾ عُمُومًا؛ أَيْ:
أَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ⁽⁶⁾ فِي الْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، وَيَعْتَمِدُونَ فِيهَا عَلَى الظَّنِّ فِي مَوْضِعِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ
ظَنَّهُمْ بِالنَّظَرِ⁽⁷⁾ إِلَى شَيْءٍ مَخْصُوصٍ. مِنَ الضَّرِيرِ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَمِنْ حَذْفِ الْأَوَّلِ، ﴿وَلَا
يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ
مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾⁽⁹⁾؛
[ب/156و] يَعْني: عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ⁽¹⁰⁾ "يَحْسِبَنَّ"⁽¹¹⁾ بِالتَّحْتَانِيَّةِ، "فَالَّذِينَ": فَاعِلُهُ، وَبُخْلُهُمْ
الْحَذُوفُ مَفْعُولُ أَوَّلِ، وَ"خَيْرًا": مَفْعُولُ ثَانٍ، وَلَفْظُ "هُوَ" ضَمِيرُ فَصْلٍ (وَعِمَادٍ)⁽¹²⁾؛ أَيْ: وَلَا
يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، بُخْلُهُمْ هُوَ⁽¹³⁾ خَيْرًا لَّهُمْ، قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ:
(وَيَذُلُّكَ عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ وَجُودِ ضَمِيرِ الْفَصْلِ، وَهُوَ لَا يَقَعُ إِلَّا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ). أَمَّا

(1) في (م): مفعولي.

(2) ساقطة من (م)، و(ش).

(3) في (م)، و(ش): كقولك.

(4) سورة: الحاثية، من الآية: 24، وتامها: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا هُمْ بِذَلِكِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾.

(5) ساقطة من (م)، و(ش).

(6) في (ب): يتكلمون.

(7) مثبتة في الهماش من (م).

(8) ينظر: شرح الخلاصة للضرير. اللوحة: 63.

(9) سورة: آل عمران، من الآية: 180.

(10) ينظر: الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن الفارسي، تحقق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجايي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط: 02، 1413هـ - 1993م. (100/3).

(11) ساقطة من (م)، و(ش).

(12) ساقطة من (م)، و(ش).

(13) ساقطة من (م).

عَلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ⁽¹⁾: "تَحْسِبَنَّ"⁽²⁾ بِالْفُوقَانِيَّةِ، فَيَكُونُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ: "الَّذِينَ يَبْخُلُونَ"، وَالثَّانِي: "خَيْرًا لَهُمْ"، وَلَا شَاهِدَ عَلَى الحَذْفِ⁽³⁾ مِنَ الْآيَةِ، فَقَوْلُهُ: أَيُّ: بُخْلُهُمْ. يُقَدَّرُ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿مَنْ فَضَّلَهُ﴾، مُتَّصِلًا⁽⁴⁾ بِهِ [كَمَا فَرَزْنَاهُ]⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: [وَمِنْ حَذْفِ الثَّانِي قَوْلُ عَنَتَرَةٍ]⁽⁶⁾ [كامل]: وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرُهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ⁽⁷⁾

[بِكَسْرِ التَّاءِ خِطَابًا لِمُحِبَّتِهِ]، ["مِنِّي" يَتَعَلَّقُ "بِمَنْزِلَةٍ"]⁽⁸⁾، وَ"الْحَبِّ": يَفْتَحُ الْحَاءُ، وَ"الْمُكْرَمِ": بِسُكُونِ الْكَافِ وَفَتْحِ الرَّاءِ. قَوْلُهُ [ش/109ظ]: أَيُّ: فَلَا تَظُنِّي⁽⁹⁾ ذَلِكَ. كَذَا يَقَعُ هَذَا التَّقْدِيرُ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ، وَهُوَ وَهْمٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: لَفْظِيٌّ، وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَفْعُولٍ ثَانٍ عَلَى هَذَا الصَّنِيعِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَلْصَقَهُ بِالْعَامِلِ جَعَلَهُ مَفْعُولًا⁽¹⁰⁾ أَوَّلًا لَا ثَانِيًا، وَتَحْتَاجُ تَتَطَلَّبُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَهَذَا خُرُوجٌ عَنِ الِاسْتِشْهَادِ. الثَّانِي: مَعْنَوِيٌّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَثْبَتَ أَنَّ مَنْزِلَتَهَا عِنْدَهُ مَنْزِلَةٌ⁽¹¹⁾ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ، ثُمَّ يُنَكِّرُ عَلَيْهِ بِالْبُطْلَانِ، وَيَقُولُ لَهَا: لَا تَظُنِّي ذَلِكَ، وَالصَّوَابُ مَا يَقَعُ

(1). تنظر قراءته حمزة بن حبيب في: ينظر: الحجة للقراء السبعة. (107/3).

(2) ساقطة من (ش).

(3) في (م): حذف.

(4) في (م): متصلا.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(7) البيت من معلقته الشهيرة: هل غادر الشعراء من متردم... الخ، ينظر ديوان عنتره. ص: 80، وهو من شواهد: التهذيب. (8/4)، والحقم. (542/2)، والمخصص. (427/3)، واللسان. (289/1)، والتاج. (213/2)، والخصائص. (144/2)، وشرح التسهيل. (73/2)، و(71/3)، والتذيل. (14/6)، وتوضيح المقاصد. (567/1)، وأوضح المسالك. (62/2)، وشرح شذور الذهب. ص: 486، وشرح ابن عقيل. (56/2)، وتمهيد القواعد. (1454/3)، و(2715/6)، والمقاصد الشافية. (495/2)، والمقاصد النحوية. (870/2)، وفيه: "الأكرم" مكان "المكرم"، وشرح الأشموني. (374/1)، شرح التصريح. (379/1)، والجمع. (550/1)، وشرح شواهد المغني. (480/1)، والدرر. (339/1)، والخزانة. (136/9)، والمعجم المفصل. (361/7)، وشرح الشواهد. (35/3).

(8) ما بين معقوفتين قدم على الكلام الذي بين معقوفتين قبله في (م)، و(ش).

(9) في (ش): تظني.

(10) في (م): معمولا.

(11) في (م)، و(ش): بمنزلة.

فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَهُوَ أَيُّ: فَلَا تَظُنِّي⁽¹⁾ غَيْرُهُ وَاقِعًا، فَاَلْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ [م/129ظ] لَفْظُهُ⁽²⁾ "غَيْرُهُ"، وَهُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي: هُوَ لَفْظُ "وَاقِعًا"، وَهُوَ الْمَحذُوفُ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ هُوَ الَّذِي عِنْدَ الْمَرَادِيِّ، قَالَ⁽³⁾: (أَيُّ⁽⁴⁾ فَلَا تَظُنِّي غَيْرُهُ وَاقِعًا مِنِّي)⁽⁵⁾، وَكَذَا قَدَرُهُ خَالِدٌ⁽⁶⁾ أَيْضًا، وَهُوَ تَقْدِيرٌ جَيِّدٌ حَسَنٌ، وَأَصْلُهُ لَا بَنَ غُصْفُورٍ⁽⁷⁾، وَتَبِعَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي شَرْحِ الشُّذُورِ⁽⁸⁾ أَيْضًا؛ إِذْ كَذَلِكَ قَدَرُهُ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ فِي نُسْخِ الْمَكُودِيِّ هُوَ إِصْلَاحٌ⁽⁹⁾ مِنْ مَجْتَرِي⁽¹⁰⁾ الطَّلَبَةِ؛ إِذْ يَكْتُبُ أَحَدُهُمْ فِي طُرَّةٍ [ب/156ظ] الْكِتَابِ، صَوَائِهِ كَذَا، ثُمَّ يَأْتِي آخَرَ يَنْسَخُ أَوْ (يُقَابِلُ [م/128ظ] مِنْ)⁽¹¹⁾ تِلْكَ النُّسخَةِ، فَيَدْخُلُ ذَلِكَ الْكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَيَجْعَلُهُ مِنْ مَثَرِ الْكِتَابِ جَهْلًا مِنْهُ، وَإِقْدَامًا عَلَى فِعْلٍ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُوَ حَسَنٌ أَوْ قَبِيحٌ، وَعِنْدَ اللَّقَائِي فِي حَاشِيَتِهِ [لِحَاذِي ابْنِ هِشَامٍ]⁽¹²⁾ تَقْدِيرٌ آخَرُ نَسَبَهُ لِلْفَرَّاءِ، (فَانْظُرُهُ)⁽¹³⁾، وَهَذَا الَّذِي ذُكِرَ مِنْ حَذْفِ أَحَدِهِمَا⁽¹⁴⁾ اخْتِصَارًا بِالْحَاءِ؛ أَيُّ الْحَذْفِ لِذَلِيلٍ، فِيهِ خِلَافٌ، مَنَعَهُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ مَلِكُونٍ⁽¹⁵⁾ مِنَ الْمَعَارِبَةِ وَطَائِفَةٍ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْمَفْعُولَ فِي⁽¹⁾ هَذَا الْبَابِ مَطْلُوبٌ مِنْ

(1) فِي (م): تَظُنِّي.

(2) فِي (ش): بَلْفَظُهُ.

(3) فِي (ب)، وَ (م) وَ (ش): إِذْ قَالَ.

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(5) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (1/567).

(6) شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (1/379).

(7) يَنْظُرُ: الْمَقْرَبُ. (1/117).

(8) يَنْظُرُ: شَرْحُ الشُّذُورِ. ص: 487.

(9) فِي (م): إِصْلَاحًا.

(10) فِي (ش): مَجْتَرِي، وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(11) فِي (ش): يُقَالُ مَعَ.

(12) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ (ش).

(13) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(14) فِي (ش): وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَ مِنْ أَحَدِهِمَا.

(15) ابْنُ مَلِكُونٍ (ت: 581 هـ = 1186 م): إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْذَرٍ، أَبُو إِسْحَاقَ ابْنِ مَلِكُونِ الْحَضْرَمِيِّ، نَحْوِي، مِنْ أَهْلِ إِشْبِيلِيَّةٍ مَوْلِدًا وَوَفَاةً. مِنْ كُتُبِهِ: إِضْطِحَاحُ الْمَنْهَجِ، وَالْمُبْهَجُ عَلَى الْحِمَاسَةِ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِلزَّجَاجِيِّ، وَالنَّكَتُ عَلَى

جَهَّتَيْنِ⁽²⁾، مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ فِيهِ⁽³⁾، وَمِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ (أَحَدِي جُزْأَيِ)⁽⁴⁾ الْجُمْلَةِ، فَلَمَّا تَكَرَّرَ طَلَبُهُ اِمْتَنَعَ حَذْفُهُ كَذَا قَالُوا⁽⁵⁾، وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ مُقْتَضٍ⁽⁶⁾، فَبَحَرَ "كَانَ" فَإِنَّهُ مَطْلُوبٌ⁽⁷⁾ مِنْ جَهَّتَيْنِ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ حَذْفِهِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَأَجَازُهُ الْجُمْهُورُ، وَبِهِمْ⁽⁸⁾ افْتَدَى النَّاطِمُ، مُسْتَدَلِّينَ (بِمَا تَقَدَّمَ)⁽⁹⁾.

ص: وَكَتَبَنَّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنَّ وَلِي
مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بَغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ
وَأَجْرِي الْقَوْلَ كَظَنَّ مُطْلَقًا
وَإِنْ بَعْضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ
عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفَقًا

قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا. إِنَّمَا اخْتَصَّ الْمَضَارِعُ⁽¹⁰⁾ بِذَلِكَ الْمُنَاسَبَةِ⁽¹¹⁾؛ لِأَنَّ الظَّنَّ لَمَّا أَنْ كَانَ التَّرَدُّدُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ اخْتَارُوا لِمَا نَابَ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، وَهُوَ الْمَضَارِعُ لَا⁽¹²⁾ مُحْتَمَلٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُتَرَدِّدٍ فِيهِمَا، وَهُوَ الْحَالُ وَالِاسْتِقْبَالُ. قَوْلُهُ: وَهَذَانِ الشَّرْطَانِ مَفْهُومَانِ مِنْ قَوْلِهِ:

التبصرة للصيمري. الأعلام. (62/1)، ينظر: إنباه الرواة. (196/4)، والتكملة. (277/2)، والوافي. (85/6)، والبلغة. ص: 63، وبغية الوعاة. (431/1)، ومعجم المؤلفين. (108/1).
تنظر المسألة عند ابن ملكون وجماعة من النحويين في: التذيل. (14/6)، والارتشاف. (2098/4)، وتوضيح المقاصد. (567/1)، وأوضح المسالك. (62/2)، وشرح الأشموني. (374/1)، وشرح التصريح. (378/1).

(1) في (ش): من.

(2) في (ش): وجهين.

(3) ساقطة من (ب).

(4) في (ب)، و(م): أحد جزئي، وفي (ش): أحد جزأين.

(5) في (ش): قالوا لا.

(6) في (ب)، و(م)، و(ش): منتقض.

(7) في (ش): منتقض.

(8) في (ش): به.

(9) في (ب) و(ش): بقوله.

(10) في (م): بالمضارع.

(11) في (ش): للمناسبة.

(12) في (ب)، و(م)، و(ش): لأنه.

تَقُولُ. قِيلَ: هَذَا الشَّرْطُ الثَّانِي لَا يَتَعَيَّنُ فَهْمُهُ مِنْ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّ التَّاءَ تَكُونُ لِلْمُفْرَدَةِ الْعَائِبَةِ نَحْوُ: «هِنْدٌ تَقُولُ»، كَمَا (تَقُولُ لِلْمُخَاطَبِ)⁽¹⁾، نَحْوُ: «أَنْتَ تَقُولُ»، فَلَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ تَخْصِيصُ التَّاءِ بِكَوْنِهَا لِلْمُخَاطَبِ⁽²⁾، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ؛ وَإِنَّمَا غَائِبَتُهُ [أَنَّهُ إِنَّمَا]⁽³⁾ اشْتَرَطَ أَنَّ يَكُونَ مُفْتَتِحًا بِالتَّاءِ، وَكَوْنُهَا لِلْعَائِبِ⁽⁴⁾ أَوْ لِلْمُخَاطَبِ⁽⁵⁾ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ فِي نَفْسِهِ كَمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ النَّاطِمَ عَلَّقَ الْحُكْمَ عَلَى⁽⁶⁾ اللَّفْظِ، وَلَفْظُهُ مُحْتَمَلٌ؛ إِذْ لَيْسَ نَصًّا فِي مُرَادِهِ، (وَمَا احْتَمَلَ)⁽⁷⁾ لَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ، [ش/110و]⁽⁸⁾ أَجَابَ عَنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِأَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْعَائِبَةِ وَضَمِيرَهَا لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، لِيَعُودَ عَلَيْهَا الضَّمِيرُ [ب/157و]، نَحْوُ: «هِنْدٌ تَقُولُ كَذَا»؛ إِذْ⁽⁹⁾ لَا يَصِحُّ عَوْدُ ضَمِيرِ الْعَائِبَةِ عَلَى مَا لَمْ يُذَكَّرْ قَبْلُ فَكَوْنُ الْمَصْنَفِ إِذَا⁽¹⁰⁾ أَتَى بِالْفِعْلِ مُجَرَّدًا مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ شَيْءٍ، دَلِيلٌ عَلَى إِرَادَةِ الْخِطَابِ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ مُوَافَقًا لِمَا عِنْدَهُ فِي التَّسْهِيلِ⁽¹¹⁾، وَكَمَا أَخَذْنَا كَوْنَهُ مُضَارِعًا مُفْتَتِحًا [م/130و] بِالتَّاءِ مِنَ الْمِثَالِ نَأْخُذُ هَذَا أَيْضًا مِنْهُ. [فَاعْلَمْهُ فَإِنَّهُ عَجِيبٌ]⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: [رَجَز]

(1) في (م)، و(ش): تكون للمخاطبة.

(2) في (م): للمخاطبة.

(3) في (ب): أنه وفي (م)، و(ش) ما بين معقوفتين ساقط.

(4) في (م)، و(ش): للعائبة.

(5) في (م): للمخاطبة.

(6) في (م): على أن.

(7) في (م): هنا احتمال.

(8) خلط في الألواح في (ش)، فالصفحة الموالية خاصة بباب الفاعل، وتبدأ: واصطلاحاً ما حده.... الخ.

(9) ساقطة من (م).

(10) ساقطة من (م).

(11) ينظر: التسهيل. ص: 73.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا يُدْنِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا⁽¹⁾

الشَّاهِدُ فِي⁽²⁾ "تَقُولُ" حَيْثُ نَصَبَ مَفْعُولَيْنِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى "تَظُنُّ"⁽³⁾، أَحَدُهُمَا: "الْقُلُوصُ" جَمْعُ قُلُوصٍ، وَهِيَ الشَّابَةُ مِنَ الثُّوقِ، وَ"الرِّوَاسِمَا": صِفَتُهُ جَمْعُ رَاسِمَةٍ مِنَ الرِّسِيمِ⁽⁴⁾ نَوْعٌ مِنَ السَّيْرِ، الثَّانِي: جُمْلَةٌ. قَوْلُهُ: "يَحْمِلَنَّ أُمَّ قَاسِمٍ"؛ فَإِنَّهَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، (وَمَا)⁽⁵⁾ دَكَّرْنَاهُ فِي "الْقُلُوصِ" بِضَمِّ الْقَافِ، وَاللَّامِ عَلَى صِيغَتِهِ⁽⁶⁾ الْجَمْعِ هِيَ نُسخَةُ ابْنِ الْعَيْنِيِّ⁽⁷⁾؛ لِأَنَّهُ قَالَ: جَمْعُ قُلُوصٍ، وَهِيَ [أ/129] الشَّابَةُ مِنَ الثُّوقِ، فَهُوَ⁽⁸⁾ عِنْدَهُ مِنْ بَابِ قَوْلِ النَّاطِمِ:

وَفِعْلٌ لَاسِمٍ رُبَاعِيٌّ بَمْدٍ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ إِعْلَالًا فَقَدْ⁽⁹⁾

وَذَلِكَ نَحْوُ: "عَمُودٌ" و"عُمْدٌ"، وَالَّذِي رَأَيْنَاهُ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ نُسخِ الْمَكُودِيِّ، وَابْنِ عَقِيلٍ، وَالضَّرِيرِ إِنَّمَا هُوَ بِالْإِفْرَادِ، وَالصَّوَابُ: الْجَمْعُ كَمَا فِي بَعْضِهَا؛ لِأَنَّهُ مَعَ

(1) قال العيني: قائله هو هدية بن خشرم، ويقال: الصواب: أم حازم وحازما. ينظر: المقاصد النحوية. (885/2)، وهو منسوب إليه في: اللسان. (575/11)، و(456/12)، والتاج. (299/30)، و(215/33)، والحلل. ص: 190، وتخليص الشواهد. ص: 461، وشرح شواهد المغني. (275/1)، والشعر والشعراء. (680/2)، والخزانة. (336/9)، والمعجم المفصل. (61/12)، وشرح الشواهد. (35/3)، وهو في شعر هدية بن الخشرم. ص: 141، 142، وروي فيه:

مَتَى تَظُنَّ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا وَالْجَلَّةُ النَّاخِيَةُ الْعِيَاهَا يَبْلُغَنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وبلا نسبة في: الصحاح. (1807/5)، وشمس العلوم. (5675/8)، وشرح التسهيل. (95/2)، والتذيل. (138/6)، وشرح ابن الناطم. ص: 153، وشرح الشذور. ص: 488، وشرح ابن عقيل. (59/2)، وتمهيد القواعد. (1543/3)، وفيه: "يحملن" مكان "يدنين"، والمقاصد الشافية. (497/2)، و(501)، وشرح الأشموني. (376/1)، والهمع. (567/1)، وفيه: "يحملن" مكان "يدنين".

(2) في (ب): فيه.

(3) ساقطة من (ش).

(4) في (م)، و(ش): الرسم.

(5) ساقطة من (ش).

(6) في (م): صيغة، وفي (ش): صفة.

(7) المقاصد النحوية. (885/2).

(8) في (م)، و(ش): فهي.

(9) ينظر: ألفية ابن مالك، باب: جمع التكسير. ص: 66.

الإِفْرَادِ يَنْكَسِرُ الْوَزْنُ، وَيَقَعُ فِي بَعْضِ النَّسَخِ "يُذْنِنُ"، وَفِي بَعْضِهَا "يَحْمِلُنَ"، قُلْتُ: مِنْ شَوَاهِدِ "تَقُولُ" بِمَعْنَى "تَنْظُنُ" قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ حِينَ أَبْصَرَ قَبَابَ نِسَائِهِ الثَّلَاثِ فِي الْمَسْجِدِ بِقَصْدِ الْإِعْتِكَافِ: {الْبِرُّ تَقُولُ⁽¹⁾ بِهِنَّ}. قَوْلُهُ: وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ قَوْلُكَ: «عِنْدَكَ⁽²⁾ تَقُولُ عَمْرًا مُقِيمًا». وَمِثَالُهُ مِنَ الشَّعْرِ ظَرْفُ⁽³⁾ زَمَانٍ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ [بسيط]: أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مُحْتَوَمًا⁽⁵⁾

قَوْلُهُ⁽⁶⁾ [وافر]: أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ⁽⁷⁾

(1) في (ب)، و(م)، و(ش): تقولون، وهو كذلك في صحيح البخاري. (49/3)، رقم: 2034، أما بلفظة "تقول" فلم أجد، وروي بصيغة أخرى فيه: {الْبِرُّ تُرْوَنَ بِهِنَّ}. (48/3)، رقم: 2033، والحديث في: الموطأ. (336/1)، رقم: 876، والسنن الكبرى للبيهقي. (528/4)، رقم: 8601، والاستذكار. (396/3). وفيها جميعا: تقولون، وأما بلفظ: تقول، فلم أعر عليه.

(2) في (ش): أعندك، وهو الصواب، ينظر الشرح. (201/1).

(3) في (ب)، و(م)، و(ش): وهو ظرف.

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) لم ينسبه العيني إلى قائله. المقاصد النحوية. (36/3)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (96/2)، والتذييل. (138/6)، وأوضح المسالك. (68/2)، وتخليص الشواهد. ص: 457، وتمهيد القواعد. (1543/3)، والمقاصد الشافية. (500/2)، وشرح الأشموني. (376/1)، وشرح التصريح. (383/1)، والهمع. (568/1)، وشرح شواهد المعني. (969/2)، والدرر. (351/1)، والمعجم المفصل. (107/7)، وشرح الشواهد. (36/3).

(6) في (م)، و(ش): ومثله قوله.

(7) البيت في ديوانه، ينظر ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط: 01، 2000م. ص: 395، وهو من شواهد: الكتاب. (123/1)، والمقتضب. (349/2)، وشرح كتاب سيبويه. (460/1)، وشرح أبيات سيبويه. (91/1)، والمفصل. ص: 345، وشرح المفصل. (319/4)، وشرح الكافية. (568/2)، وشرح التسهيل. (96/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 153، والتذييل. (138/6)، و(334/11)، وتوضيح المقاصد. (569/1)، وأوضح المسالك. (69/2)، وتخليص الشواهد. ص: 457، وشرح ابن عقيل. (60/2)، وتمهيد القواعد. (1543/3)، و(3073/6)، والمقاصد الشافية. (500/2)، والمقاصد النحوية. (888/2)، وشرح الأشموني. (377/1)، وشرح التصريح. (384/1)، والهمع. (568/1)، والدرر. (352/1)، والخزانة. (183/9)، والمعجم المفصل. (87/8)، وشرح الشواهد. (222/3).

قَائِلُهُ الْكُمَيْتُ بْنُ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَسْتِفْهَامِ [ب/157ظ] وَالْمُضَارِعِ بِ"جَهَالًا"، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِـ"تَقُولُ"، وَمَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ "بَنِي لُؤَيٍّ"⁽¹⁾، [والمَرَادُ بِهِمْ قُرَيْشٌ]⁽²⁾، وَالْأَصْلُ: تَقُولُ⁽³⁾ بَنِي لُؤَيٍّ جَهَالًا، وَهُوَ جَمْعُ جَاهِلٍ، وَالْمُتَجَاهِلُ هُوَ الَّذِي يُظْهِرُ الْجَهْلَ وَلَيْسَ بِجَاهِلٍ، وَالْمَعْنَى: أَتَطْنُونَ بَنِي لُؤَيٍّ جَهَالًا (أَمْ مُظْهِرِينَ الْجَهْلِ)⁽⁴⁾ حِينَ اسْتَعْمَلُوا أَهْلَ الْيَمَنِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَقَدَّمُوهُمْ عَلَى بَنِي مُضَرَ مَعَ فَضْلِهِمْ عَلَيْهِمْ. قَوْلُهُ: تَصْرِيحُ بِمَا فَهِمَ مِنَ الشَّطْرِ الَّذِي قَبْلَهُ. قُلْتُ: الْعُمْدَةُ فِي فَهْمِ ذَلِكَ لَفْظُهُ "غَيْرٌ"⁽⁵⁾؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الْخَاقَ ("تَقُولُ" بِ"نَظُنُّ")⁽⁶⁾ بَعْدَ الْإِنْفِصَالِ⁽⁷⁾ بِغَيْرِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ. قَوْلُهُ: فَتَقُولُ عَلَى الْأَوَّلِ، عَلَى كَوْنِهِمْ يَنْصِبُونَ بِهِ مُطْلَقًا. قَوْلُهُ: قُلْتُ. بِالْخِطَابِ وَالتَّكْلِيفِ. قَوْلُهُ: وَقُلْ ذَا مُشْفِقًا. [ش/110ظ] فَ"ذَا": مَفْعُولُ أَوَّلٍ، وَ"مُشْفِقًا": مَفْعُولُ ثَانٍ. قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ [رَجَز]:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا⁽⁸⁾

(1) لُؤَيٌّ بْنُ غَالِبٍ: بَطْنٌ مِنْ قُرَيْشٍ، مِنَ الْعَدْنَانِيَّةِ، وَهُمْ: بَنُو لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ بْنِ فَهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خَزِيمَةَ بْنِ مَدْرَكَةَ بْنِ إِبِلَاسَ بْنِ مُضَرَ. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ قِبَائِلِ الْعَرَبِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ. (3/1019).

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(3) فِي (ب)، وَ(م): أَتَقُولُ.

(4) فِي (م)، وَ(ش): أَوْ مُتَجَاهِلِينَ.

(5) فِي (ش): غَيْرِهِ.

(6) فِي (ش): قَوْلُهُ نَنْظُرُ.

(7) فِي (م): الْفَصْلُ، وَفِي (ش) سَاقِطَةٌ.

(8) قَالَ الْعَيْنِيُّ: قَائِلُهُ هُوَ أَعْرَابِي صَادٍ ضَبًّا وَأَتَى بِهِ إِلَى أَهْلِهِ، فَرَأَتْهُ امْرَأَتُهُ، فَقَالَتْ: هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينُ؛ أَيُّ: مَا مَسَخَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ. الْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ. (2/883)، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لَهُ فِي: تَاجُ الْعُرُوسِ. (38/275)، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ. ص: 458، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (1/385)، وَأُمَامِي الْقَالِي. (2/44)، وَسِمْتُ اللَّالِي. (1/681)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ. (12/244)، وَشَرْحُ الشُّوَاهِدِ. (3/229)، وَبَلَا نَسَبَةٍ فِي: الْحَكَمِ. (9/187)، وَ(10/513)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ. (13/323)، وَ(460)، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ. (2/95)، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ. ص: 152، وَالتَّذْيِيلُ. (6/142)، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ. (2/62)، وَتَهْمِيدُ الْقَوَاعِدِ. (3/1542)، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (2/502)، وَفِيهَا: "وَرَبُّ الْبَيْتِ" مَكَانَ "لَعَمْرُ اللَّهِ"، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (1/378)، وَالْهَمْعُ. (1/566).

المفعول الأول لفظه "هَذَا"، والمفعول الثاني هُوَ: "إِسْرَائِيلَا"، بِالنُّونِ⁽¹⁾ وَهِيَ⁽²⁾ لَعْنَةُ بَنِي⁽³⁾ إِسْرَائِيلَ، وَ"إِسْرَاءُ": مَعْنَاهُ بِالْعِبْرَانِيَّةِ: عَبْدٌ، وَ"إِيل" اسْمٌ مِنْ (أَسْمَاءِ اللَّهِ)⁽⁴⁾ تَعَالَى أَيْضًا بِالْعِبْرَانِيَّةِ، فَمَعْنَى [م/130ظ] جَمُوعُ الْكَلَامِ: عَبْدُ اللَّهِ، وَنَظِيرُهُ كَثِيرٌ، نَحْوُ: "عَزْرَائِيلَ" وَ"مِكَائِيلَ" وَغَيْرُهُمَا، قُلْتُ: وَعَنَى بِ"الإِسْرَائِيلَا" وَاللَّهُ أَعْلَمُ الضَّبُّ كَأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ مَمْسُوحٌ، وَالْمَسْحُ كَانَ فِي زَمَنِ⁽⁵⁾ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَثِيرًا. فَانْظُرْهُ، وَرَاجِعِ ابْنَ الْعَيْنِيِّ لَعَلَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ.

[بَابُ] [أَعْلَمَ وَأَرَى]⁽⁶⁾

هَذَا هُوَ السَّابِعُ مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ بَابُ مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ⁽⁷⁾ مَفَاعِيلٍ، أَصْلُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ الْمُبْتَدَأُ وَالْحَبْرُ، وَقَدَّمَ هُنَا فِعْلَيْنِ، وَقَدْ ذَكَرَ مَعَهُمَا خَمْسَةً، لَكِنْ آخَرَ الْبَابِ، وَإِنَّمَا صَدَّرَ بِ"أَعْلَمَ وَأَرَى"؛ لِأَنَّهُمَا الْأَصْلُ فِي الْبَابِ، وَالْخَمْسَةُ الْبَاقِيَةُ دَخِيلَةٌ [129/اظ] قَوْلُهُ: إِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِ مُتَعَدٍّ تَعَدَّى⁽⁸⁾ إِلَى وَاحِدٍ، نَحْوُ: ادْخُلْ. يَصِحُّ ضَبُّهُ عَلَى أَنَّهُ مَاضٍ، وَعَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ، وَهَذَا الَّذِي مَثَّلَ بِهِ [ب/158و] لِلْإِزْمِ إِذَا عُدِّيَ، وَهُوَ "دَخَلَ" إِنَّمَا يَنُتَمُّ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ نَصْبَهُ لَيْسَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِهِ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ فِي نَصْبِ الدَّارِ وَنَحْوِهَا⁽⁹⁾ مِنْ اسْمِ الْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ ثَلَاثَةً⁽¹⁰⁾ مَذَاهِبَ، الْأَوَّلُ: أَنَّهُ انْتَصَبَ نَصْبُ الْمَفْعُولِ بِهِ بَعْدَ إِسْقَاطِ الْخَافِضِ. الثَّانِي: أَنَّهُ انْتَصَبَ نَصْبُ الْمَفْعُولِ بِهِ حَقِيقَةً، وَإِنْ دَخَلَ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ،

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م)، و(ش): وهو.

(3) في (ب)، و(م)، و(ش): في.

(4) في (م)، و(ش): أسمائه.

(5) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(6) عنوان هذا الباب ساقط من (ش).

(7) في (ش): ثلاث.

(8) في (م): تعدى بها، وفي (ش) ساقطة.

(9) في (م)، و(ش): ونحوه.

(10) في (ش): ثلاث.

وَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ فَلَا⁽¹⁾ يَصِحُّ تَمْثِيلُ الشَّيْخِ⁽²⁾ بِهِ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ انْتَصَبَ نَصَبَ الظَّرْفِ، سَتَأْتِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي أَوَّلِ بَابِ الظَّرْفِ، فَرَاغِهَا ثُمَّتَ.

ص: إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَدُّوا إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا

قَوْلُهُ: وَ"إِلَى ثَلَاثَةٍ" وَ"إِذَا" مُتَعَلِّقَانِ بِ"عَدُّوا". قَدْ اسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ تَعَلُّقَ "إِذَا" بِ"عَدُّوا"؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَاضِيًّا⁽³⁾، وَ"إِذَا" لِلْاِسْتِقْبَالِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: عَدَّتِ⁽⁴⁾ الْعَرَبُ فِيمَا مَضَى "عَلِمَ" وَ"رَأَى"⁽⁵⁾ إِلَى ثَلَاثَةٍ إِذَا صَارَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ "رَأَى"⁽⁶⁾ وَ"عَلِمَ"⁽⁷⁾، وَفِيهِ تَنَافٍ، نَعَمْ يَتِمُّ لَهُ إِذَا جُعِلَتْ "إِذَا" ظَرْفٌ⁽⁸⁾ بِمَعْنَى "حِينَ". قُلْتُ: وَانْظُرْ هَلْ تُسْتَعْمَلُ "إِذَا" بِمَعْنَى "حِينَ"⁽⁹⁾؟ وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ، وَلَا إِشْكَالَ إِذَا، وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ "إِذَا" لَيْسَتْ هِيَ لِازِمَةٌ لِلتَّخْلِيصِ لِلْاِسْتِقْبَالِ حَتَّى لَا تَنْفَكَ عَنْهُ، بَلْ هِيَ مِمَّا يَكْثُرُ فِيهَا فَقَطْ، وَقَدْ تَرَدَّدَ لِلْمَاضِي، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَؤُلَاءِ﴾⁽¹⁰⁾ انْفَضُّوا إِلَيْهَا⁽¹¹⁾، [وَهَذَا مِنْهُ فَلَا إِشْكَالَ إِذَا].

ص: وَمَا لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقَّقَا

(1) فِي (م)، وَ(ش): لَا.

(2) فِي (م): الشَّارِح.

(3) فِي (م): مَاضٍ، وَفِي (ش): مَاضِي.

(4) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): عَدُّوا.

(5) فِي (ش): وَأَرَى.

(6) فِي (م)، أَرَى، وَفِي (ش): أَرَأَى.

(7) فِي (م) وَأَعْلَم.

(8) فِي (م): ظَرْفًا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(9) قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: (كُلُّ جَمَلَةٍ بَعْدَ إِذِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَاضِي أَوْ إِذَا الدَّالَّةِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ حَيْثُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَكَانِ أَوْ لِمَا الْوُجُودِ الدَّالَّةُ عَلَى وَجُودِ شَيْءٍ لَوْجُودَ غَيْرِهِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِئِهَا وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَاجِ، وَتَبِعَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَتَبِعَهُمَا أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَنِيٍّ وَتَبِعَهُمْ جَمَاعَةٌ زَعَمُوا أَنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَى حِينَ). مَوْصِلُ الطَّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ. ص: 42.

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(11) سُورَةُ الْجُمُعَةِ، مِنَ الْآيَةِ: 11، وَتَمَامُهَا: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَؤُلَاءِ انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾.

قَوْلُهُ: وَمَنْعُ⁽¹⁾ الحَذْفِ لِغَيْرِ⁽²⁾ دَلِيلٍ. هَذِهِ⁽³⁾ الْعِبَارَةُ أَمْسُ لِيُشْرَحَ الْمُصَنِّفُ⁽⁴⁾ هُنَا مِنْ كَلَامِ الْمُرَادِيِّ حِينَ قَالَ: (أَوْ⁽⁵⁾ حَذْفُهُمَا⁽⁶⁾ [ش/111و] مَعًا اقْتِصَارًا)⁽⁷⁾، انْظُرِ ابْنَ غَازِي⁽⁸⁾.

ص: وَإِنْ⁽⁹⁾ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بَلَا هَمَزٍ فَلَا تُنَيْنُ بِهِ تَوْصِلًا

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ "عِلْمَ" الْعِرْفَانِيَّةِ، وَ"رَأَى" الْبَصَرِيَّةِ الْمُتَعَدِّيَيْنِ إِلَى وَاحِدٍ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا⁽¹⁰⁾ هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ تَعَدَّيَا بِهَا لِاثْنَيْنِ. قَالَ شَيْخُنَا النَّظَّازُ — رَحِمَهُ اللَّهُ —

وَمَا (لِإِعْرَفَانٍ وَرُؤْيَا)⁽¹¹⁾ هَمَزٌ كَصَاحِبِي⁽¹²⁾ كَسَا فَكُلُّ لَا تَمَزُ [م/131و]

مَعْنَى هَذَا الْبَيْتُ يَظْهَرُ بِمَا لَا بُدَّ مِنْ هِشَامٍ⁽¹³⁾ مِنَ التَّنْظِيرِ وَالْجَوَابِ. قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ. (هَلِ التَّعْلِيلُ)⁽¹⁴⁾ لِبَيَانِ كَوْنِهَا لَيْسَتْ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ [ب/158ظ]؛ إِذْ بَابُ

(1) في (م): ومنه. والصواب ما في المتن.

(2) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (ب).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(4) في (م)، و(ش): المؤلف.

(5) في (م)، و(ش): و. والصواب ما في المتن.

(6) عند هذه المعقوفة هناك خلط في الألواح بين باب ظن وأحواتها وأعلم وأرى وباب الفاعل، إذ التعقيبية تحيل على الكلام الذي ذكر في باب ظن وأحواتها الذي يبدأ: [مصرح بجزئيتها.... الخ.

(7) ينظر: توضيح المقاصد. (571/1).

(8) قال ابن غازي: (أي للمفعول الثاني والثالث ما لمفعولي علمت من جواز حذفهما أو حذف أحدهما اختصاراً أو حذفهما معاً اقتصاراً، أما حذفهما اقتصاراً ففيه المذاهب السابقة، والمناسب لظاهر الألفية أن يقال هنا: أو عدم حذفهما وحذف أحدهما اقتصاراً). الإتحاف. (375/1).

(9) في (ش): وإن كان، والصواب ما في (أ).

(10) في (ب)، و(م): عليهما.

(11) في (ب): لعرف ولرؤية.

(12) في (ش): كصاحب.

(13) ينظر: أوضح المسالك. (75/2).

(14) في (ب): هذا التعليل، وفي (ش): هذا تعليل.

"ظَنَّ"⁽¹⁾ المفعول الأول هو الثاني؛ لأنَّ أصلَهُمَا المبتدأ والخبر؛ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ المبتدأ والخبر مَصْدُوقُهُمَا وَاحِدٌ، فَإِذَا قُلْتَ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»؛ فزَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ، وَقَائِمٌ هُوَ زَيْدٌ، قُلْتُ: وَلَا يُقَالُ حَتَّى فِي بَابِ "ظَنَّ"؛ فَإِنَّ الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ فِي قَوْلِكَ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا»، إِذَا فَصَدَّتِ التَّشْبِيهِ الْبَلِيغُ؛ لِأَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ فِي الْإِعْتِقَادِ؛ لِكَوْنِهِ جَعَلَ الذَّاتِ الْمَشَبَّهَةَ نَفْسَ الْمَشَبَّهِ بِهَا، فَلَيْسَ إِذَا عِنْدَهُ إِلَّا ذَاتٌ⁽²⁾ وَاحِدَةٌ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا أَسَدًا»؛ وَإِنَّمَا لَمْ يَحْتَجِ التَّغْلِيلَ لِلأَوَّلِ لِيَبَيِّنَهُ؛ إِذِ الْمَشَاهِدَةُ⁽³⁾ تَقْتَضِي⁽⁴⁾ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ؛ إِذْ هَذِهِ⁽⁵⁾ بَابُ مَا يَنْصِبُ مَفَاعِيلَ ثَلَاثَةً، وَهَذَا أَنْ يَنْصِبَانَ مَفْعُولَانِ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: مِنْ⁽⁷⁾ بَابِ "كَسَا" وَ"أَعْطَى". قُلْتُ: هَذِهِ نَتِيجَةُ أَنْتَبَحْتَ لَنَا (عَنْ كَوْنِهِ)⁽⁸⁾ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبَابِ الَّذِي مَفْعُولِيهِمَا وَاحِدًا⁽⁹⁾، وَلَا مِنَ الْبَابِ الَّذِي يَنْصِبُ [130/و] مَفَاعِيلَ⁽¹⁰⁾ ثَلَاثًا⁽¹¹⁾، فَهُوَ⁽¹²⁾ إِذَا⁽¹³⁾ مِمَّا يَنْصِبُ اثْنَيْنِ؛ مَعَ كَوْنِهِ مِنْ بَابِ مَفْعُولِيهَا لَيْسَ أَصْلُهُمَا المبتدأ والخبر حَتَّى يَكُونَ مُصَدَّقُهُمَا⁽¹⁴⁾ وَاحِدًا⁽¹⁵⁾.

ص: والثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي ائْنِي كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتَسَا

(1) ساقطة من (ش).

(2) في (ش): أداة.

(3) في (م): المشابهة.

(4) في (ب): تقضي.

(5) في (م)، و(ش): هذا.

(6) في (م)، و(ش): مفعولين.

(7) في (ش): فهو من.

(8) ما بين قوسين تكرر في (ب) مرتين.

(9) في (م): واحد.

(10) في (ب)، و(م)، و(ش): مفاعيل.

(11) في (م)، و(ش).

(12) في (ب): فهي.

(13) ساقطة من (ب).

(14) في (ب)، و(م)، و(ش): مصدوقهما.

(15) في (ب)، و(م): واحد.

قَوْلُهُ: مِنْ الْغَاءِ وَتَعْلِيْقٍ. كَذَا يَفْعُ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِزِيَادَةِ⁽¹⁾ لَفْظِ التَّعْلِيْقِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ هُوَ جَائِزٌ، وَكَأَنَّهُ تَبَعَ فِي ذَلِكَ الْمَصْنَفِ. قَوْلُهُ: وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْجَائِزَةِ [فِيهِ]. انْظُرْ مَا الَّذِي دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ: وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْجَائِزَةِ⁽²⁾. إِذْ قَدْ ذَكَرَ جَوَازَ الْحَذْفِ اخْتِصَارًا وَاقْتِصَارًا، وَامْتِنَاعَ جَوَازِ التَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ فَمَا الَّذِي بَقِيَ.

ص: وَكَأَرَى السَّابِقُ نَبَأًا أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَاءً كَذَاكَ خَبَرَا

قَوْلُهُ: ذَكَرَ أَنَّ أَفْعَالَ هَذَا الْبَابِ سَبْعَةٌ. قَدْ تَقَدَّمَ لِلنَّاظِمِ ذِكْرُ اثْنَيْنِ، وَهُمَا "أَعْلَمَ" و"أَرَى" أَوَّلَ الْبَابِ، وَذَكَرَ هُنَا فِي هَذَا الْبَيْتِ خَمْسَةً، فَمَجْمُوعُ مَا ذَكَرَ سَبْعَةٌ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ النَّازِمُ "أَرَى" بِالسَّابِقِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ لـ"أَرَى" حَالَتَيْنِ تَارَةً تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ، وَبِهَا بَدَأَ، وَتَارَةً تَتَعَدَّى (إِلَى اثْنَيْنِ)⁽³⁾، وَبِهَا ثَنَى، فَتَبَّعَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ⁽⁴⁾ بِمِثْلِ "أَرَى" السَّابِقَةِ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ، لَا مِثْلَ "أَرَى" الْمُتَأَخِّرَةِ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى اثْنَيْنِ. قَوْلُهُ: وَالَّذِي أَثْبَتَ [ب/159و] سَيَبُوه⁽⁵⁾ مِنْهَا "أَعْلَمَ" و"أَرَى" و"نَبَأًا". يَعْنِي بِالشَّدِيدِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، أَمَّا تَعَدَّى "أَعْلَمَ" و"أَرَى" إِلَى ثَلَاثَةٍ فَمُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَالَّذِي أَحْلَقَ بِهِمَا سَيَبُوه⁽⁶⁾ عَلَى الْحَقِيقَةِ [ش/111ظ] إِنَّمَا هُوَ "نَبَأًا"، الْمَشْدُدُّ الْمَهْمُوزُ الْآخِرُ بِصِغَةِ "وَضَاءً"، وَلَمْ (تَكُنْ تَعَدَّى بِهَا لِثَلَاثَةٍ)⁽⁷⁾ بِالتَّضْعِيفِ، الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْهَمْزَةِ فِي التَّعَدِّيَةِ، لِأَنَّا لَمْ نَجِدْهُ [م/131ظ]، نُطِيقَ بِهِ مُحَقِّقًا بِهَذَا الْمَعْنَى [حَتَّى

(1) في (ب): من زيادة.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) في (م): لاثنين.

(4) ساقطة من (ش).

(5) ينظر: الكتاب. (41/1).

(6) في (ب): لسيبويه.

(7) في (م): يكن تعديها إلى ثلاثة، وفي (ش): يكن تعديها ثلاثة.

نَقُولُ⁽¹⁾ لَمَّا ضَعَّفَ تَعَدَّى لِثَلَاثَةٍ⁽²⁾، وَأَنَّ التَّعْدِيَّةَ فِيهِ، بَلْ فِي الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ هُنَا الْمَلْحَقَةِ؛
لِتَضْمُنَهَا مَعْنَى "أَرَى"، وَمِنْ شَوَاهِدِهِ، قَوْلُهُ [كامل]:

نُبْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كاسِمَهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ⁽³⁾

فَالْتَأَى فِي "نُبْتُ" مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِنَبَاتِهِ لِلْمَفْعُولِ، وَ"زُرْعَةً": الْمَفْعُولُ الثَّانِي
[اسْمُ رَجُلٍ، وَهُوَ زُرْعَةُ بْنُ عَمْرِو]⁽⁴⁾، وَ"يُهْدِي إِلَيَّ". آخِرَ⁽⁵⁾ الْبَيْتِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ
الثَّالِثِ، وَ"السَّفَاهَةُ كاسِمَهَا": مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرٌ مُتَعَرِّضٌ⁽⁶⁾ بَيْنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ. قَوْلُهُ: وَزَادَ
أَبُو عَلِيٍّ؛ يَعْني الْفَارِسِيَّ⁽⁷⁾ "أَنْبَأَ" بِهَمْزَةٍ⁽⁸⁾ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ بِصِيغَةِ "أَفْرَأَ"، وَلَمْ يَكُنْ تَعْدِيَّةً لِثَلَاثَةٍ
[بِالْهَمْزِ، كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ؛ إِذْ لَمْ تُسْمَعْ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ⁽⁹⁾ مُتَعَدِّيَّةً لِاثْنَيْنِ؛ حَتَّى تَكُونَ الْهَمْزَةُ نَقَلَتْهُ
لِلتَّعْدِيَّةِ لِثَلَاثَةٍ]⁽¹⁰⁾، وَمِنْ⁽¹¹⁾ شَوَاهِدِهِ قَوْلُهُ [مقارب]:

(1) في (م)، و(ش): فيكون.

(2) في (م): إلى ثلاثة.

(3) قال العيني: قائله هو النابغة الذبياني، وهو من قصيدة يهجو بها زُرْعَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ خُوَيْلِدٍ لقيه بعكاظ، فأشار عليه أن يشير على قومه بقتال بني أسد وترك حلفهم، فأبى النابغة الغدر، وبلغه أن زُرْعَةَ يتوعده. المقاصد. (898/2)، وهو منسوب إليه في: أساس البلاغة. (17/1)، وفيه: "أوابد" مكان "غرائب"، وشرح الكافية. (570/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 155، وتحليص الشواهد. ص: 468، وشرح التصريح. (387/1)، والخزانة. (315/6)، والمعجم المفصل. (417/3)، وشرح الشواهد. (406/1)، والبيت في ديوانه. ص: 54، وبلا نسبة في: وشرح التسهيل. (101/2)، والتذيل. (165/6)، شرح ابن عقيل. (68/2)، وتمهيد القواعد. (1556/3)، والمقاصد الشافية. (528/2)، وشرح الأشموني. (382/1).

(4) ساقطة من (أ) مضافة من (ب).

(5) ساقطة من (ش).

(6) في (ب)، و(م) و(ش): معترض.

(7) قال ابن مالك في شرح التسهيل: (قال أبو علي في التذكرة: أنبأ وَبَّأً ضمنا معنى أعلم فيوافقانه). (91/2).

(8) في (م): بهمز.

(9) ساقطة من (ب).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(11) ساقطة من (م).

وَأُنْبِثْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ⁽¹⁾

فَتَاءُ الْمَتَكَلِّمِ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ بِـ"أُنْبِثْتُ"، أُقِيمَ مُقَامَ الْفَاعِلِ؛ لِإِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ، وَ"قَيْسًا" مَفْعُولُهُ الثَّانِي، قُلْتُ⁽²⁾: وَ"خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ": مَفْعُولُهُ الثَّلَاثُ، وَجُمَلَتِي⁽³⁾: "وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا": مُعْتَرِضَةٌ⁽⁴⁾ بَيْنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ. قَوْلُهُ⁽⁵⁾: وَأَلْحَقَ⁽⁶⁾ السَّيْرَافِيُّ⁽⁷⁾ "حَدَّثَ". بِتَشْدِيدِ الدَّالِ يَوْزَنَ "شَدَّدَ"، وَ"أَخْبَرَ" بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ يَوْزَنَ "أَفْعَلَ"، نَحْوُ: "أَكْرَمَ"، وَ"خَبَرَ" بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، وَلَيْسَ تَعْدِيئُهَا أَيْضًا هُوَ بِالتَّضْعِيفِ [أ/130ظ] أَوْ بِالْهَمْزِ لِمَا⁽⁸⁾ ذَكَرْنَا قَبْلُ، أَمَّا شَاهِدُ⁽⁹⁾ [ب/159ظ] [حَدَّثَ فَقَوْلُهُ]⁽¹⁰⁾ [خَفِيف]:

أَوْ مُنِعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّدْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ⁽¹¹⁾

(1) قال العيني: قائله هو الأعشى ميمون بن قيس، وهو من قصيدة طويلة يمدح بها قيس بن معد يكرب الكندي. المقاصد. (899/2)، وهو منسوب إليه في: تخلص الشواهد. ص: 468، وشرح التصريح. (387/1)، والمعجم المفصل. (14/8)، وفيه: "ونبت"، وشرح الشواهد. (309/3)، والبيت في ديوانه. ص: 25، وفيه: "ونبت"، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (570/2)، وشرح التسهيل. (102/2)، وشرح ابن الناطم. ص: 155، والتذييل. (165/6)، وفيه: "ونبت"، وشرح ابن عقيل. (81/2)، وتمهيد القواعد. (1557/3)، والمقاصد الشافية. (528/2)، وشرح الأشموني. (384/1)، والجمع. (572/1).

(2) ساقطة من (م).

(3) في (م)، و(ش): وجملة.

(4) في (ب) و(ش): معترضتين، وفي (م): معترض.

(5) فراغ في (م).

(6) في (م): وألحق بهما.

(7) ينظر: شرح كتاب سيبويه. (282/1).

(8) في (م)، و(ش): كما.

(9) في (ب): شاهده.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(11) في (م): الولاء. وهي رواية أخرى. قال العيني: قائله هو الحارث بن حلزة البشكري، وهو من قصيدته المشهورة المنظومة في المعلقات السبع. المقاصد. (905/2)، وهو منسوب إليه في: شرح كتاب سيبويه. (286/1)، والمفصل. ص: 342، وشرح المفصل. (301/4)، وشرح الكافية. (571/2)، وشرح التسهيل. (101/2)، وشرح ابن الناطم. ص: 156، والتذييل. (165/6)، وتخلص الشواهد. ص: 472، وتمهيد القواعد. (1556/3)، والمقاصد الشافية.

"فَحَدَّثْتُمُوهُ": مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَضَمِيرُ الْخِطَابِ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ، أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِنِيَابَتِهِ عَنْهُ، وَالْهَاءُ مَفْعُولُهُ الثَّانِي، وَ"لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ"⁽¹⁾: فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّلَاثِ، وَالْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ⁽²⁾ مِنْ بَيْتِ الضَّرْبِ، وَنِصْفُهُ فِي الدَّلَالِ الْأَوَّلَى مِنْ "حَدَّثْتُمُوهُ"؛ إِذْ هُوَ مُشَدَّدٌ، وَالْحَرْفُ الْمَشْدَدُ مِنْ حَرْفَيْنِ، [وَأَمَّا شَاهِدُ "أَخْبَرَ" بِالْهَمْزِ⁽³⁾ فَقَوْلُهُ⁽⁴⁾] [بسيط]:

وَمَادَا⁽⁵⁾ عَلَيْكَ إِذَا⁽⁶⁾ أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا وَعَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي⁽⁷⁾

فَ"أَخْبَرْتُ" مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ، وَالْيَاءُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَ"دَنَفًا": مَفْعُولُهُ الثَّلَاثُ، وَأَمَّا شَاهِدُ "خَبَّرَ" الْمَشْدَدِ⁽⁸⁾ [طويل]:

(528/2)، وشرح التصريح. (387/1)، والمعجم المفصل. (47/1)، وشرح الشواهد. (74/1)، وفيه: "الولاء" مكان "العلاء"، والبيت في ديوانه، ينظر: ديوان الحارث بن حلزة، تحقق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 01، 1411هـ - 1991م. ص: 27، وبلا نسبة في: شرح ابن عقيل. (70/2)، وشرح الأشموني. (383/1)، وفيهما: "الولاء" مكان "العلاء"، والجمع. (573/1).

(1) في (م): الولا.

(2) وزن الخفيف هو: (فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن 2×). ينظر: علم العروض والقافية. ص: 98.

(3) ساقطة من (م).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(5) في (م)، و(ش): وما. وهي رواية أخرى.

(6) في (ش): إذا ما.

(7) قال العيني: قائله هو رجل من بني كلاب. المقاصد. (903/2)، وهو منسوب إليه في: شرح التصريح. (387/1)، وسمط الآلي. (227/1)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي. (171/2)، والحماسة البصرية. (159/2)، وفيهم: "رهن المنية" مكان "وغاب بعلك"، والمعجم المفصل. (256/8)، وشرح الشواهد. (229/3)، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (572/2)، وشرح التسهيل. (101/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 156، والتذيل. (165/6)، وتحليص الشواهد. ص: 468، وتمهيد القواعد. (1556/3)، وشرح ابن عقيل. (69/2)، وشرح الأشموني. (382/1).

الشرح: قوله: "دنفًا" بفتح الدال وكسر النون؛ صفة مشبهة وهو المرض اللازم، فإذا قلت: دَنَفَ بفتح الدال، يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع، تقول: رجل دنف وامرأة دنف وقوم دنف، ومعنى "دنفًا" هاهنا: مشرفًا على الهلاك. المقاصد. (904/2).

(8) في (م): المشددة.

وَحُبِّرَتْ سَوْدَاءُ الْعَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرِ أَعُوذُهَا⁽¹⁾

فَ"حُبِّرَتْ" مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَفْعُولُ⁽²⁾ الْأَوَّلُ، وَهُوَ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَ"سَوْدَاءُ": مَفْعُولٌ ثَانِي⁽³⁾، وَ"مَرِيضَةً": مَفْعُولٌ ثَالِثٌ.

[بَابُ الْفَاعِلِ]

اعْلَمْ أَنَّ الْفَاعِلَ لُغَةً: هُوَ مَنْ أَوْجَدَ الْفِعْلَ [ش/112و]، وَاصْطِلَاحًا: مَا حَدَّثَهُ بِهِ الشَّيْخُ⁽⁴⁾ الْمَكُودِيُّ⁽⁵⁾، وَأَصْلُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - (لَا بِنِ عَقِيلِ)⁽⁶⁾. [وَلَا بِنِ هِشَامِ⁽⁷⁾ حَدَّثَ عَجِيبٌ، فَرَاغَهُ]⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: هُوَ الْأِسْمُ. اخْتَرَزَ بِهِ مِنَ (الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ)⁽⁹⁾ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَكُونُ فَاعِلًا صَرِيحًا، كَانَ هَذَا⁽¹⁰⁾ الْأِسْمُ كـ«قَامَ زَيْدٌ»، أَوْ مُؤَوَّلًا كَقَوْلِكَ: «أَعْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ»؛ أَيْ: قِيَامُكَ، وَ«سَرَرَنِي مَا صَنَعْتَ»؛ أَيْ: صُنْعُكَ، وَ«أَعْجَبَنِي أَنَّكَ قَائِمٌ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْفَاعِلَ هُنَا حُرُوفٌ؛ لَكِنَّهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، وَلَا يُؤَوَّلُ مِنَ الْحُرُوفِ سِوَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ،

(1) فِي (م)، وَ(ش): أَرْوَاهَا. قَالَ الْعَيْنِي: قَائِلُهُ هُوَ الْعَوَامُ بْنُ عَقْبَةَ بْنِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ. الْمَقَاصِدُ. (901/2)، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ فِي: شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (387/1)، وَشَرْحِ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ. (166/2)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصُلُ. (286/2)، وَشَرْحِ الشَّوَاهِدِ. (294/1)، وَبِلا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحِ الْكَافِيَةِ. (572/2)، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ. (101/2)، وَشَرْحِ ابْنِ النَّازِمِ. ص: 156، وَتَخْلِيصِ الشَّوَاهِدِ. ص: 467، وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلِ. (71/2)، وَشَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ. (384/1).

الشرح: سَوْدَاءُ الْغَمَامِ: هِيَ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ، اسْمُهَا لَيْلَى وَلَقَبُهَا سَوْدَاءُ كَانَتْ تَنْزِلُ الْغَمِيمَ مِنْ بِلَادِ غَطَفَانَ. الْمَقَاصِدُ. (902/2).

(2) فِي (م): مَفْعُولُهُ، وَفِي (ش): مَفْعُولٌ.

(3) فِي (ش): ثَانٍ.

(4) فِي (م)، وَ(ش): الشَّارِحُ.

(5) يَنْظُرُ: الشَّرْحُ. (205/1).

(6) فِي (م)، وَ(ش): لَا بِنِ عَصْفُورٍ. التَّعْرِيفُ بِلَفْظِهِ هُوَ لَا بِنِ عَصْفُورٍ. (93/1)، وَبِتَصْرِيفِ لَا بِنِ عَقِيلِ. (74/2).

(7) قَالَ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ: (الْفَاعِلُ: اسْمٌ أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ، أَسْنَدٌ إِلَيْهِ فِعْلٌ أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ، مُقَدِّمٌ، أَصْلِي الْمَحَلِّ وَالصَّبِيغَةِ). (77/2).

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(9) فِي (ش): الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ.

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ "كَيِّ" و"لَوْ" الْمَصْدَرِيَّتَيْنِ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ السَّمَاعُ. قَوْلُهُ: الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فِعْلٌ. اخْتِزَرَ بِهِ مِنْ⁽¹⁾ الْأِسْمِ⁽²⁾ نَحْوُ: «كَتَبْتُ ثَوْبَكَ»، وَ«ذَهَبْتُ مَالَكَ»، فَإِنَّ «الثَّوْبَ» وَ«الْمَالَ» هَاهُنَا أُسْنَدَا إِلَيْهِمَا مَا لَيْسَ فِعْلٌ⁽³⁾ [فَعَلًا أَوْ بَفْعَلٍ] وَلَا شَبِيهَهُ. وَقَوْلُهُ: أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ. أَيُّ: يَجْرِي الْفِعْلُ فِي⁽⁴⁾ رَفْعِهِ لِلْفَاعِلِ؛ أَيُّ: كُلُّمَا يُرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَذَلِكَ⁽⁵⁾ كَأَسْمِ الْفَاعِلِ [ب/160]...الخ، نَحْوُ: «أَقَائِمُ الزَّيْدُونَ»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٌ أَبُوهُ»، [و«زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ»]⁽⁶⁾، وَالْمَصْدَرُ نَحْوُ⁽⁷⁾: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا»، وَأَمِثْلُهُ الْمَبَالَعَةُ نَحْوُ: «ضَرَبْتُ وَلَدِهِ [أَبُوهُ]»⁽⁸⁾، وَالظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ إِذَا اعْتَمَدَا عَلَى نَفْيٍ وَ⁽⁹⁾ اسْتِنْفَاهٍ نَحْوُ: «أ⁽¹⁰⁾ عِنْدَكَ زَيْدٌ»، (أَوْ «مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ»، أَوْ)⁽¹¹⁾ «زَيْدٌ عِنْدَكَ غُلَامُهُ»، وَ«أ⁽¹²⁾ فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، (أَوْ «مَا فِي»)⁽¹³⁾ الدَّارِ زَيْدٌ»، قَالَ⁽¹⁴⁾ تَعَالَى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾⁽¹⁵⁾، وَ⁽¹⁶⁾ «زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَخُوهُ»⁽¹⁷⁾»، [وَالصَّفَةُ

(1) فِي (م): عَنْ.

(2) فِي (م)، وَ(ش): الْأِسْمُ الْجَامِدُ.

(3) فِي (م): فَعَلًا.

(4) فِي (ش): أَيُّ.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب)، وَ(ش).

(7) فِي (م)، وَ(ش): نَحْوُ قَوْلِكَ.

(8) إِضَافَةٌ مِنْ (ب).

(9) فِي (ش): أَوْ.

(10) فِي (م): مَا.

(11) فِي (م): وَأَعْنَدَكَ زَيْدٌ وَ.

(12) فِي (م): وَمَا.

(13) فِي (م): أَوْ فِي.

(14) فِي (م)، وَ(ش): قَالَ اللَّهُ.

(15) سُورَةُ: إِبْرَاهِيمَ، مِنَ الْآيَةِ: 10، وَتَمَامُهَا: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَالُوا إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَثُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾.

(16) فِي (م): أَوْ.

(17) فِي (م): إِخْوَتُهُ.

المشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ»⁽¹⁾، وَكَأَفْعِلِ التَّفْضِيلِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ أَبُوهُ»، وَكَاسِمِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ». وَقَوْلُهُ: مُقَدِّمًا عَلَيْهِ. اخْتَرَزَ بِهِ مِنْ نَحْوِ: «زَيْدٌ قَامَ»، فَإِنَّ "زَيْدًا" وَإِنْ كَانَ [131/أ] اسْمًا أُسْنَدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ، وَهُوَ "قَامَ"، فَلَا يُعْرَبُ فَاعِلًا؛ لِكَوْنِ الْفِعْلِ غَيْرُ مُقَدِّمٍ عَلَى الْاسْمِ الَّذِي أُسْنَدَ إِلَيْهِ، وَاعْتِرَاضَ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: وَرُودُ اسْمِ كَانَ النَّاقِصَةِ، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدُّ، وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ، ثَانِيَهُمَا: أَنَّ التَّقْدِيمَ هُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهِ، وَإِدْخَالُ الْأَحْكَامِ فِي الْحُدُودِ مُحْتَنَبٌ؛ لِمَا يُلْزِمُ عَلَيْهِ مِنَ الدَّوْرِ، قُلْتُ: الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ (...) ⁽²⁾. قَوْلُهُ: عَلَى طَرِيقَةِ فَعَلٍ. يَعْنِي: كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى إِسْنَادِ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ ⁽³⁾؛ لِأَنَّ صِيغَةَ فَعَلٍ مَبْنِيَّةٌ لِلْفَاعِلِ لَا لِلْمَفْعُولِ، وَمِنْهُ اخْتَرَزَ فَيَشْمَلُ فَعَلٌ كَ"ضَرَبَ" وَ"دَخَلَ"، وَفَعِلٌ كَ"عَلِمَ" وَ"فَهِمَ" وَفَعْلٌ كَ"شَرَفَ"، وَيَفْعَلُ كَ"يَعْلَمُ" وَيَفْعِلُ كَ"يَضْرِبُ"، وَيَفْعُلُ كَ"يَدْخُلُ" [و"يَشْرَفُ"] ⁽⁴⁾؛ أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ الْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مَاضِيًّا أَوْ مُضَارِعًا، لَازِمًا أَوْ مُتَعَدِّيًا، وَلَيْسَ مُرَادُّهُ، وَمَقْصُودُهُ وَزْنَ فَعْلٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ: عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ بَدَلَ طَرِيقَةٍ. وَقَوْلُهُ: أَوْ فَاعِلٍ. يُرِيدُ أَيْضًا كُلَّ وَصْفٍ أُسْنَدَ لِلْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ فَاعِلٍ [إِنَّمَا هِيَ فِيْمَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ لَا لِلْمَفْعُولِ، وَمِنْهُ اخْتَرَزَ، وَلَا يُتَوَهَّمُ أَيْضًا] ⁽⁵⁾ أَنَّ [م/132] الْمُرَادَ وَزْنَ ⁽⁶⁾ فَاعِلٍ ⁽⁷⁾؛ [إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا دَخَلَ نَحْوُ: "مُنِيرٌ" أَوْ "مُكْرِمٌ" وَ"مُوَاصِلٌ" لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ] ⁽⁸⁾، فَدَلَّ إِذَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ ⁽⁹⁾ الْوَصْفَ الْمَبْنِيَّ لِلْفَاعِلِ لَا [ش/112ظ]

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) فراغ في الأصل وفي (ب)، و(م)، و(ش).

(3) ساقطة من (م).

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) هكذا في (ب)، و في (أ) كلمة لم أتبين معناها.

(6) في (م): وصف.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(9) مثبتة في الهامش في (م).

لِلْمَفْعُولِ، وَاعْتَرَضَ هَذَا أَيْضًا⁽¹⁾ عَلَيْهِ لِدُخُولِ⁽²⁾ «قَائِمٌ زَيْدٌ»؛ إِذْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدُّ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالصَّوَابُ مَا عِنْدَ [ب/160ظ] ابْنِ هِشَامٍ⁽³⁾ أَصْلِيُّ الْمَحَلِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِأَصْلِيِّ الْمَحَلِّ؛ إِذْ أَصْلُهُ التَّقْدِيمُ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ.

ص: الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى

[قَوْلُهُ: وَهُوَ مُنِيرًا. الْمَسْوُوعُ لِعَمَلِ "مُنِيرًا" اعْتِمَادُهُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ "زَيْدٍ".

ص: وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتُرِيَ⁽⁴⁾

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ. انْظُرْ هَذِهِ الْعِنَايَةَ الَّتِي حَمَلَ الْمَصْنَفُ هَذَا السَّيِّدَ الشَّارِحَ مَعَ أَنَّهَا⁽⁵⁾ تُوقِعُ فِي الْاِعْتِرَاضِ عَلَى الْمُؤَلِّفِ؛ إِذْ صَرِيحُ هَذَا الشَّرْحِ، وَجُوبُ الْفَاعِلِ لِكُلِّ فِعْلٍ، مَعَ أَنَّا نَجِدُ أَفْعَالًا لَا فَوَاعِلَ لَهَا؛ كَالْأَفْعَالِ الرَّائِدَةِ، نَحْوُ: "كَانَ"، وَالْأَفْعَالِ الْمُؤَكَّدَةِ، نَحْوُ: قَامَ [قَامَ]⁽⁶⁾، وَالْأَفْعَالِ الْمُبْنِيَّةِ لِلْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ عَمْرُو»، وَالْأَفْعَالِ الْمُسْتَعْمَلَةِ اسْتِعْمَالَ الْحُرُوفِ، نَحْوُ: "قَلَمًا" عَلَى أَنَّ الْمُرَادِيَّ فَرَّ مِنْ شَرْحِ كَلَامِ الْمَصْنَفِ عَلَيْهِ لِإِزَادِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِ سُؤَالًا، وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ الْمُرَادَ تَعْيِينَ مَرْتَبَةِ الْفَاعِلِ فَقَطْ؛ إِذْ قَالَ: (الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ⁽⁷⁾: (بَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ)، أَنَّ الْفَاعِلَ يَكُونُ بَعْدَ الْفِعْلِ لَا قَبْلَهُ)⁽⁸⁾، فَلَا يَلَزَمُ مَا

(1) ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (م)، و(ش): بدخول.

(3) قال ابن هشام: (و: "أصلي المحل" مخرج لنحو: «قائم زيد» فإن المسند، وهو قائم، أصله التأخير لأنه خبر). ينظر: أوضح المسالك. (78/2).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(م)، و(ش).

(5) في (ب) و(ش): أنه.

(6) ساقطة من (ب)، و(ش).

(7) ساقطة من (ش).

(8) ينظر: توضيح المقاصد. (584/2).

دَكَرَتْ، فَتَحْصُلُ مِنْ⁽¹⁾ هَذِهِ الْعِنَايَةِ، وَهِيَ أَنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ،
الْأَوَّلُ: ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا مَأْخُوذٌ مِنَ النَّظْمِ، وَأَنَّهُ مُقْتَضَى مَعْنَى الْبَيْتِ؛ إِذْ هُوَ يَشْرَحُ كَلَامَهُ،
وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ (مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ)⁽²⁾ الْفِعْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، بَلْ إِنَّمَا نَصَّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ
يَكُونُ قَبْلَ الْفَاعِلِ [131/أ ظ]، وَأَنَّ⁽³⁾ الْفَاعِلَ مَرْتَبَتُهُ التَّأْخِيرُ عَنْ فِعْلِهِ، وَالثَّانِي: بِأَنَّ هَذَا الَّذِي
دَكَرَ أَيْضًا لَا يُؤَافِقُ الْحُكْمَ مِنْ خَارِجٍ؛ إِذْ تَمَّ أَفْعَالٌ لَا فَاعِلَ لَهَا، كـ"كَانَ" الزَّائِدَةُ وَالْفِعْلُ
الْمُؤَكَّدُ، نَحْوُ: «قَامَ قَامَ زَيْدٌ»⁽⁴⁾، فَإِنَّ "زَيْدًا" فَاعِلٌ بِالْأَوَّلِ، وَ"قَامَ" الثَّانِي مُؤَكَّدٌ، وَكـ"قَلَمًا"،
وَ"طَلَمًا" وَ"كَثَرَمًا"، تَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: أَيُّ: فَإِنْ ظَهَرَ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى فَهُوَ الْفَاعِلُ فِي
الْإِصْطِلَاحِ. ائْتِجُ هَذَا التَّقْدِيرَ كَوْنُهُ فِي سِيَاقِ جَوَابٍ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَذَلِكَ أَنَّ كَلَامَ
الْمُصَنِّفِ زُبْمًا يُتَوَهَّمُ فِيهِ الشَّرْطُ⁽⁵⁾ وَالْجَوَابُ قَدْ اتَّحَدَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ فَاعِلٌ، "ظَهَرَ"
الْوَاقِعُ شَرْطًا عَائِدٌ عَلَى⁽⁶⁾ "الْفَاعِلِ"، وَ"ضَمِيرٌ" هُوَ⁽⁷⁾ الْوَاقِعُ جَوَابًا عَائِدٌ عَلَى الْفَاعِلِ،
فَأَجَابَ عَنْهُ بِتَفْكِيكِ الْجِهَةِ، وَأَنَّ الْفَاعِلَ الْوَاقِعَ فِي الشَّرْطِ هُوَ غَيْرُ⁽⁸⁾ الْفَاعِلِ الْوَاقِعِ جَوَابًا
[ب/161و]، قِيلَ: وَفِي هَذَا التَّقْدِيرِ نَظَرٌ؛ إِذْ تَمَّ مَا هُوَ فَاعِلٌ إِصْطِلَاحًا، وَلَيْسَ فَاعِلًا فِي
الْمَعْنَى نَحْوُ: «مَاتَ زَيْدٌ»، وَ"مَرِضَ" وَ"هَلَكَ" وَ"فَنِيَ" وَمَا أَشَبَّهَهَا [م/132ظ]؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ
هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَمْ يَفْعَلْ⁽⁹⁾ فَاعِلُهَا الْمَذْكُورُ شَيْئًا، بَلْ⁽¹⁰⁾ هُوَ الْمَفْعُولُ بِهَا، وَعَلَيْهِ وَقَفْتُ⁽¹¹⁾.

(1) فِي (م): أَنْ فِي.

(2) فِي (ش): عَلَى مَا يَدُلُّ أَنَّ.

(3) فِي (م): وَإِنَّمَا.

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(5) فِي (ش): أَنَّ الشَّرْطَ.

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(7) فِي (ش): هَذَا.

(8) فِي (م): غَيْرِ هَذَا.

(9) فِي (ش): يَصِلُ.

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(11) فِي (م): وَقَعْتُ.

قُلْتُ: فِي هَذَا النَّظَرِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا وُجِدَ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَلَا يَصْلُحُ⁽¹⁾ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْإِصْطِلَاحِ؛ إِذْ هُوَ الْجَارِي عَلَى لَفْظِ تَقْدِيرِهِ [ش/113و]، وَأَمَّا هَذَا (الَّذِي بَحَثَ)⁽²⁾ فِيهِ⁽³⁾، فَلَيْسَ جَارِيًا عَلَى تَقْدِيرِهِ. تَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: وَ"فَاعِلٌ" مُبْتَدَأٌ. سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِالظَّرْفِ الْمُخْتَصِّ الْمَقْدَمِ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: وَالْفَاءُ جَوَابُ الشَّرْطِ؛ أَيُّ: فَاءٌ "فَهُوَ". [قَوْلُهُ: وَهُوَ مُبْتَدَأٌ. أَيُّ: لَفْظُ "هُوَ" مِنْ قَوْلِهِ: "فَهُوَ"]⁽⁴⁾ [عَلَى أَنَّ صَوَابَ الْعِبَارَةِ أَنْ يُقَالَ: الْفَاءُ رَابِطَةٌ لْجَوَابِ الشَّرْطِ كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَعْنَى⁽⁵⁾؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا تَكُونُ جَوَابًا، وَلِهَذَا قَالُوا: دُونَ نَازِلَةٍ: الْفَاءُ قُلْ رَابِطَةٌ لَا تَحِدُ وَجَوَابِ الشَّرْطِ أَيْضًا فَرِذٌ⁽⁶⁾

قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: "بَعْدَ" أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْفِعْلِ. هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ كَلَامِ النَّازِمِ، وَإِلَيْهِ تَصَدَّى مِنْ أَنَّ الْمَرَادَ تَعْيِينَ مَرْتَبَةِ الْفَاعِلِ جَعْلُهُ هُوَ مَفْهُومًا، وَمَا لَمْ يَقْصِدْهُ النَّازِمُ، وَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْ كَلَامِهِ حَمْلُهُ إِلَّا، أَمَّا جَعْلُ الشَّيْخِ⁽⁷⁾ الْمَكُودِيِّ مَنْطُوقَاتِ النَّازِمِ مَفْهُومَاتٍ، فَبِتِلْكَ عَادَتُهُ⁽⁸⁾ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى آخِرِ إِلَّا مَا نَدَرَ، وَإِنْ تَبَتَّعْتَهُ بِجَدِّهِ كَمَا قُلْنَا⁽⁹⁾.

ص: وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَارَ الشُّهَدَا

(1) فِي (م): يَصَحُّ.

(2) فِي (م): الْبَحْثُ.

(3) فِي (ب): بِهِ.

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ إِضَافَةٌ مِنْ (ش).

(5) يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ. ص: 856.

(6) لَمْ أَعْثَرِ عَلَى قَائِلِهِ فِيمَا تَوْفَّرَ لَدِي مِنْ مَصَادِرِ.

(7) فِي (ب): الشَّارِحُ.

(8) فِي (ب): عَادِيَّةٌ.

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ إِبْتِدَاءٌ مِنْ: [عَلَى أَنَّ صَوَابَ الْعِبَارَةِ... سَاقَطَ مِنْ (م)، وَ(ش)].

قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنَ الْمِثَالِ أَنَّ شَرْطَ الْفَاعِلِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا. قِيلَ: ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ ضَمِيرًا؛ [فَإِنَّهُ لَا يُجَرَّدُ اتِّفَاقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ لَا يُجَرَّدُ إِلَّا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا] ⁽¹⁾ مُسْتَتِرًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ⁽²⁾: {أَوْ مُخْرِجِي هُمْ} ⁽³⁾، [قُلْتُ: فِي تَعْيِيرِ ⁽⁴⁾ هَذَا الظَّاهِرِ تَحَامُلٌ، إِذْ هُوَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْخِلَافِ حَتَّى يُحْكِيَ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ، غَايَةً مَا فُهِمَ ⁽⁵⁾، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذْ ⁽⁶⁾ كَانَ ضَمِيرًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ؛ أَيْ: كَالظَّاهِرِ فِي التَّجْرِيدِ؛ بِحَيْثُ لَا يُجَرَّدُ رَأْسًا فَضْلًا عَنْ أَنْ يُجَرَّدَ بِخِلَافٍ أَوْ اتِّفَاقٍ، هَذَا مُقْتَضَى لَفْظِهِ، وَأَمَّا [ب/161ظ] كَوْنُهُ يُجَرَّدُ بِاتِّفَاقٍ لَا مُسَاعَافَ لَهُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ لَا [132/أ] تَصْرِيحًا وَلَا تَلْوِيحًا، عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي إِعْرَابِهِ ⁽⁷⁾ مِنْ أَنَّ: ("هُمُ": مُبْتَدَأٌ، وَ"مُخْرِجِي": خَبَرُهُ، قَالَ: وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ؛ لِأَنَّ "مُخْرِجِي" نَكْرَةٌ، وَإِضَافَتُهُ إِضَافَةٌ غَيْرُ مُحَضَّةٍ، إِذْ هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ بِمَعْنَى الْاسْتِقْبَالِ، فَلَا يَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ) ⁽⁸⁾. انْتَهَى مِنْ حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبُخَارِيِّ ⁽⁹⁾، وَكُتِبَ بِهَامِشِهِ مَا نَصَّهُ: (عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِعْرَابَ لَا يَنْتَعِي، بَلْ فِيهِ وَجْهَانِ مِنَ الْإِعْرَابِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ "هُمُ": مُبْتَدَأٌ، وَ"مُخْرِجِي": خَبَرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَهْمُ مُخْرِجِي، وَلِذَلِكَ (...) ⁽¹⁰⁾، ثَانِيَهُمَا: لَعْنُهُ مَنْ أَثْبَتَ الْعَلَامَةَ مَعَ الْفَاعِلِ، وَ"مُخْرِجِي": مُبْتَدَأٌ، وَ"هُمُ": فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْحَرِّ، وَكَانَ الْأَصْلُ الْإِفْرَادَ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(2) في (م): عليه الصلاة والسلام.

(3) الحديث في: صحيح البخاري. (7/1)، رقم: 03، وصحيح مسلم. (139/1)، رقم: 252 - (160)، ومسنند أحمد. (53/43)، رقم: 25865، و(113/43)، رقم: 25959، والسنن الكبرى للبيهقي. (81/7)، رقم: 13334.

(4) في (ب): تفسير.

(5) في (ب): يفهم.

(6) في (ب): إذا.

(7) يقصد به إعرابه لصحيح البخاري وله عليه شرح سماه: شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ. ينظر: كشف الظنون. (552/1).

(8) ينظر: شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ. ص: 65.

(9) هو شرح ابن مالك للجامع الصحيح، وهو شرح لمشكل إعرابه سماه: شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ. ينظر: كشف الظنون. (552/1).

(10) فراغ في الأصل وفي (ب).

كَمَا تَقُولُ: «قَامَ زَيْدٌ»، و«يَقُومُ الرَّيْدُونَ»، عَلَى اللَّغَةِ الْأُخْرَى، وَأَصْلُهُ عَلَى الْإِعْرَابَيْنِ مَعًا: مُخْرِجُونِي، حُذِفَتِ التَّوْنُ لِلِإِضَافَةِ، فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَيَاءٌ، وَأُدْغِمَتِ فِي الْيَاءِ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ لِتَصِحِّحِ، صَحَّ مِنَ التَّوْزِي⁽¹⁾، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبُخَارِيِّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَا هُوَ (...) ⁽²⁾ مَا نَصَّهُ: (و"مُخْرِجِي" حَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ"هُمْ": مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ؛ لِأَنَّ "مُخْرِجِي" نَكِرَةٌ، فَإِضَافَتُهُ إِضَافَةٌ غَيْرُ مُحْضَةٍ؛ إِذْ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْاسْتِقْبَالِ، فَلَا يَتَعَرَّفُ بِالِإِضَافَةِ؛ وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ نَكِرَةً، لَمْ يَصِحَّ جَعْلُهُ مُبْتَدَأً، لِئَلَّا يُخْبِرَ بِالْمَعْرِفَةِ عَنِ النَّكِرَةِ دُونَ مُصَحِّحِ، وَلَوْ رُوِيَ "مُخْرِجِي" مُحَقَّفُ الْيَاءِ عَلَى أَنَّهُ مُفْرَدٌ جَازَ⁽³⁾، وَجُعِلَ مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، كَمَا تَقُولُ: "أَخْرَجِي بَنُو فُلَانٍ"؛ لِأَنَّ "مُخْرِجِي" صِفَةٌ مُعْتَمَدَةٌ عَلَى اسْتِفْهَامِ مُسْنَدَةٍ إِلَى مَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ ضَمِيرًا فَهُوَ مُنْفَصِلٌ، وَالْمُنْفَصِلُ مِنَ الضَّمَائِرِ يَجْرِي بِجَرَى الظَّاهِرِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [بسيط]:

أَمْ مُنْجِزٌ أَنْتُمْ وَعَدًا وَثَقْتُ بِهِ أَمْ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبٍ⁽⁴⁾

(1) الْقُسْطَلَانِي (851 - 923 هـ = 1448 - 1517 م): أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُسْطَلَانِي الْقُتَيْبِيُّ الْمِصْرِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ، شَهَابُ الدِّينِ، التَّوْزِي الْأَصْلُ، لِأَنَّهُ أَصْلُهُ مِنْ تَوَزَّرَ (بِإِفْرِيقِيَّةٍ) مِنْ بِلَادِ قُسْطَلِيَّةٍ (بِتَصْرِفٍ)، مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ. مَوْلَدُهُ وَوَفَاتِهِ فِي الْقَاهِرَةِ. لَهُ: إِرْشَادُ السَّارِي لَشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَالْمَوَاهِبُ اللَّدْنِيَّةُ فِي الْمُنَحِّ الْمُحَمَّدِيَّةِ، وَلَطَائِفُ الْإِشَارَاتِ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ. الْأَعْلَامُ. (1/232)، يَنْظُرُ: النُّورُ السَّافِرُ عَنْ أَخْبَارِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ: مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ شَيْخِ الْعَيْنِ دُرُوسٍ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت، ط: 01، 1405 هـ. ص: 106، وَالْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ بِأَعْيَانِ الْمِائَةِ الْعَاشِرَةِ: الْغَزِي نَجْمُ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، تَحْقِيقُ: خَلِيلُ الْمَنْصُورِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت، لُبْنَان، ط: 01، (1418 هـ - 1997 م). (1/128)، وَفَهْرَسُ الْفَهَارِسِ. (2/967)، وَالشُّذْرَاتُ. (10/169)، هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ. (1/139)، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ. (2/85).

يَنْظُرُ الْقَوْلُ بِتَصْرِفٍ فِي: إِرْشَادُ السَّارِي لَشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: شَهَابُ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُسْطَلَانِي، ضَبْطُهُ وَصَحْحُهُ: مُحَمَّدُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْخَالِدِي، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ لُبْنَان، ط: 4، 2017. (1/93).

(2) فِرَاقٌ فِي الْأَصْلِ وَفِي (ب).

(3) فِي (ب): لَجَازٌ.

(4) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (1/178)، وَالْمَعْجَمُ الْمُنْفَصِلُ. (1/488).

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {أَخِيَّ وَالِدُكَ} ⁽¹⁾ انْتَهَى بِلَفْظِهِ ⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَبَعْدَهُ. أَي: بَعْدَ هَذَا الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ مُجَرَّدٌ ⁽³⁾ [ب/162و].

ص: وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

[قَوْلُهُ: كَمَا ذَكَرَ. فَهُوَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ؛ يَعْنِي: فِي مِثَالِهِ، وَذَلِكَ لَفْظُ "أَخَوَاكَ" و"إِخْوَتُكَ" و"بَنَاتُكَ"؛ أَي: مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ. وَقَوْلُهُ: وَيُعْطَفُ. بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ عَطْفٌ عَلَى "يَكُونُ"، فَهَذَا قِسْمٌ، قَوْلُهُ قَبْلُ: بِلَفْظِ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ. إِذْ هُمَا لَا عَطْفَ فِيهِمَا، وَلَعَلَّهُ فِي بَعْضِ النُّسخِ "يُعْطَفُ" بِصِيغَةِ الْمَصْدَرِ، فَيَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى "بِلَفْظِ" ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَفِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ: وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ ⁽⁵⁾... الخ. لَيْسَ بِتَكَرَّرٍ مَعَ قَوْلِهِ قَبْلُ: (وهذه الحُرُوفُ... الخ)؛ لَأَنَّ ذَلِكَ شَرْحٌ مَعْنَى، وَهَذَا: هُوَ أَخَذٌ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. [قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ [طويل]:

(1) الحديث بلفظه في: الأدب المفرد بالتعليقات: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقق: سمير بن أمين الزهيري، مستفيداً من تخریجات وتعليقات العلامة الشيخ المحدث: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 01، 1419 هـ - 1998 م. ص: 07، رقم: 08، وص: 13، رقم: 20، والأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحيهما: ضياء الدين أبو عبد الله المقدسي، تحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. ط: 03، 1420 هـ - 2000 م. (159/13)، رقم: 257. وروى: {أَخِيَّ وَالِدُكَ}، وهو في: صحيح البخاري. (59/4)، رقم: 3004، وصحيح مسلم. (1975/4)، رقم: 5 - (2549)، ومسنَد أحمد. (102/11)، رقم: 6544، و(377/11)، رقم: 6765، و(414/11)، رقم: 6811، و(445/11)، رقم: 6858، و(634/11)، رقم: 7062، والسنن الكبرى للنسائي. (81/7)، رقم: 4296، وسنن الكبرى للبيهقي. (44/9)، رقم: 17827، وسنن ابن ماجه. (73/4)، رقم: 2783، ومصنف ابن أبي شيبة. (517/6)، رقم: 33457، والاستذكار. (40/5).

(2) ينظر: شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ. ص: 65، و66.

(3) ما بين معقوفتين إبتداء من قوله: [قُلْتُ: فِي تَعْبِيرِ....]، والذي يقدر بحوالي نصف لوحة ساقط من (م)، و (ش).

(4) ما بين معقوفتين إبتداء من قوله: [قوله: كما ذكر...] ساقط من (م)، و (ش).

(5) في (ش) إضافة: بَعْدَ مُسْنَدٍ.

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ⁽¹⁾

هُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْحَاذِي تَكَلَّمَ عَلَيْهِ خَالِدٌ⁽²⁾ [3]

ص: وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرًا كَمِثْلِ زَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ

[قَوْلُهُ: كَالْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرَ. دَخَلَ تَحْتَ الْكَافِ مَا إِذَا أُجِيبَ بِهِ نَفْيٌ كَقَوْلِهِ: لَمَنْ قَالَ: لَمْ

يَقُمْ أَحَدٌ؟ بَلَى زَيْدٌ، وَمَا إِذَا اسْتَلَزَمَهُ مَا قَبْلَهُ كَقَوْلِهِ [طويل]:

غَدَاةً أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٌ، عَيْبَاتِ السَّدَائِفِ وَالْحَمَرُ⁽⁴⁾

(1) قال العيني: قائله هو عبيد الله بن قيس الرقيات، وهو من قصيدة يرثي بها مصعب بن الزبير بن العوام - رضي الله تعالى عنهما، المقاصد. (925/2)، والبيت في ملحق ديوانه، ينظر: ديوان عبيد الله قيس الرقيات، تحقق، وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، دط، دت. ص: 196، وهو من شواهد: شرح التسهيل. (116/2)، وشرح ابن الناطم. ص: 159، والتذييل. (204/6، و206)، شرح الكافية. (581/2)، والجنى الداني. ص: 175، وأوضح المسالك. (93/2)، وشرح الشذور. ص: 227، وتخليص الشواهد. ص: 473، وشرح ابن عقيل. (81/2)، وشرح الأشموني. (389/1)، وشرح التصريح. (406/1)، وأما ابن الشجري. (199/1)، وشرح شواهد المغني. (785/2)، والمعجم المفصل. (258/7)، وشرح الشواهد. (30/3).

(2) قال خالد: (فألحق علامة التثنية وهي الألف في "أسلماه" مع المتعاطفين وهما: "مبعد" و"حميم" و"المارقين": الخوارج، من: مرق السهم مروقاً إذا خرج من الجانب الآخر، و"أسلماه": خذلاه، يقال: أسلمت فلاناً إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه، و"المبعد": اسم مفعول من الإبعاد، والمراد به الأجنبي من النسب، و"الحميم": القريب). شرح التصريح. (406/1).

(3) ما بين معقوفتين إضافة من (ش).

(4) قال العيني: قائله هو الفرزدق. المقاصد. (918/2)، والبيت في ديوانه. ص: 225، وهو منسوب إليه في: الحلل في شرح أبيات الجمل. ص: 143، والمقاصد الشافية. (566/2)، وشرح التصريح. (402/1)، وفيه: "أصرح" مكان "أصرم"، والكمال. (290/1)، والعقد الفريد. (209/6)، وسمط اللآلي. (367/1)، والمعجم المفصل. (304/3)، وبلا نسبة في: الإنصاف. (152/1)، وشرح المفصل. (104/1)، و(544/4)، وشرح التسهيل. (119/2، و254)، وأوضح المسالك. (87/2)، وتمهيد القواعد. (1602/4)، و(3230/7)، والتذييل. (213/6).

الشرح: "عبيطات": جمع عبيط وهو اللحم الطري، و"السدائف": جمع سديف، وهو شحم السنام وغيره مما غلب عليه السمن، والمعنى: أن حصين بن أصرم المذكور في البيت قد قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر، وأكل اللحم العبيط حتى يقتل قاتله فلما قتله أحلت له ذلك. المقاصد. (918/2، و919).

قَوْلُهُ: [أ/132ظ] والحذفُ وجوبًا. ضابطُ⁽¹⁾ أَنْ يُفسَّرَ الفعلُ المحذوفُ ما بعده، بحيثُ يَكُونُ مِنْ بَابِ الاشتغالِ فِي المَرْفُوعِ. قَوْلُهُ: أَنْ يَكُونَ فاعِلًا. وَلِلْفَاعِلِيَّةِ مَثَلٌ بِهِ النَّاطِمُ. قَوْلُهُ: وَأَنْ يَكُونَ مُبتدأً محذوفَ الخبرِ، وَهُوَ أَجودُ لِمُطَابَقَةِ الجَوَابِ السُّؤالِ... الخ. انظرِ ابنَ غَازِي⁽²⁾ هُنَا وَلَا بُدَّ⁽³⁾. قَوْلُهُ: فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ وَحَفْصٍ. كَذَا فِي كَثِيرِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا شُعْبَةٌ بَدَلِ حَفْصٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي (يُوافِقُ مَا)⁽⁴⁾ ذَكَرَ الشَّاطِئِيُّ⁽⁵⁾، وَقَوْلُهُ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾⁽⁶⁾ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ⁽⁷⁾ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: أَيُّ يُسَبِّحُ رِجَالٌ⁽⁹⁾. يَعْنِي بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، ابْنُ هِشَامٍ: (أَيُّ⁽¹⁰⁾: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ)⁽¹¹⁾. [وَهَذَا الْمَثَلُ هُوَ مِنْ جِنْسِ مِثَالِ النَّاطِمِ، وَهُوَ إِيقَاعُهُ جَوَابًا لاسْتِفْهَامٍ، إِلَّا أَنَّ ذَاكَ هُوَ مُحَقَّقٌ، وَهَذَا مُقَدَّرٌ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْ يُسَبِّحُهُ، قَالَ: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ]⁽¹²⁾.

(1) فِي (ب): ضابطه.

(2) ينظر: الإتحاف. (385/1).

(3) ما بين معقوفتين ابتداء من: [قَوْلُهُ: (كَالْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرَ...)] ساقط من (م)، و(ش).

(4) فِي (م): يرى مما.

(5) قال الشاطبي في المقاصد الشافية: (قراءة ابن عباس: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾، بفتح باء "يُسَبِّحُ" على البناء للمفعول، فـ"رجال" فاعل "يسبح" مضمراً، تقديره: يُسَبِّحُ لَهُ رِجَالٌ). (564/2).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ب) و(م)، و(ش).

(7) سورة: النور، من الآيتين: 36، و37، وتامهما: ﴿فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾.

(8) قال ابن حمدون: و"يسبح" على هذه القراءة بفتح الباء المشددة، مبنيًا للمفعول، و"له": نائب عن الفاعل، و"رجال": فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدور، كأنه قيل: من يسبحه، قيل: رجال؛ أي: يسبحه رجال، ثم حذف الفعل لإشعار يسبح المذكور به. الحاشية. (209/1).

(9) فِي الشرح: أي: يسبح له فيها رجال. الشرح. (209/1).

(10) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(11) أوضح المسالك. (86/2).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(م)، و(ش).

ص: وتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي (1) الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هَذَا الْأَذَى

وَأِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُّضَمَّرٌ مُّتَّصِلٌ أَوْ مُفْهَمٌ ذَاتَ حِرِّ

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ

قَوْلُهُ: الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ظَاهِرًا حَقِيقِيًّا التَّأْنِيثِ. اعْلَمْ أَنَّ هَذَا (2) الثَّانِي الَّذِي يَكُونُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ظَاهِرًا، إِنَّمَا تَلَزَمَهُ التَّاءُ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ حَقِيقِيًّا التَّأْنِيثِ، وَهُوَ الْمُنْبَتُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (أَوْ مُفْهَمٌ ذَاتَ حِرٍّ (3))، ثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا، وَهُوَ الْمُنْبَتُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: [وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ]، مَفْهُومُهُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا فَلَا يُبَاحُ [ب/162ظ]، ثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ مُثَنًّى أَوْ مُفْرَدًا وَهُوَ الْمُنْبَتُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ (4): (وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ (5))، مَفْهُومُهُ أَنَّهُ: إِذَا كَانَ غَيْرَ الْجَمْعِ، وَهُوَ الْمُثَنَّى وَالْمُفْرَدُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ كَاخَذَى اللَّيْنِ، رَابِعُهَا: أَنْ لَا يَقْصَدَ (بِالْفَاعِلِ الْجِنْسِيَّ) (6)، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ: [وَالْحَذْفُ فِي نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا] (7)؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ. قَوْلُهُ (8): وَالْحِرُّ: الْفَرْجُ. اعْلَمْ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ (9) [م/133و] بِكَسْرِ الْحَاءِ، مُخَفَّفُ الرَّاءِ اسْمٌ (10) لِفَرْجِ الْمَرْأَةِ، مَعْلُومٌ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ مُشَدَّدًا، وَهُوَ

(1) في (م)، له.

(2) في (ب) و(ش): هذه.

(3) في (م): حر.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(5) في (م): مكر.

(6) في (ب): بالفاعلي الجنس.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) ساقطة من (ب).

(9) في (ب)، و(م)، و(ش): القلب.

(10) ساقطة من (ب).

خَطًّا، قِيلَ: أَصْلُهُ الْحَاءُ فِي آخِرِهِ، وَتَلَحُّقُ فِي الْجَمْعِ؛ يَغْنِي (1) فَيَقَالُ: أَخْرَاحُ، كَمَا قَالَ (2)
الرَّاجِزُ (3): إِنِّي أَفُودُ جَمَلًا مِّمْرَاحًا (4) ذَا قُبَّةٍ، مَمْلُوءَةٍ أَخْرَاحًا (5)

[قَوْلُهُ (6): الْفَصْلُ هُنَا بِالْمَفْعُولِ. أَيُّ: الَّذِي هُوَ "الْقَاضِي، وَ"الْوَاقِفُ" مَعْنَاهُ الْمُخْبَسُ] (7).
[قَوْلُهُ: وَمُضْمَرٌ (8) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ. صَوَابُهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ إِلَيْهِ، وَعَلَى حَذْفِ
مَوْصُوفٍ] (9).

ص: وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِأَلَا فَضَّلَا كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِأَلَا فَضْلٍ وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعٍ

قَوْلُهُ: أَحْسَنُ مِمَّا (10) زَكَّتْ إِلَّا فَتَاةً (11). ابْنُ هِشَامٍ: (فَالْتَأْنَيْتُ خَاصُّ الشَّعْرِ، نَصَّ عَلَيْهِ
الْأَخْفَشُ (12) وَأَنْشَدَ [رجز]: مَا بَرِئْتُ مِنْ رِبِيَّةٍ وَدَمٍّ فِي حَيِّنَا (13) إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ (1)

(1) في (م): الشاعر.

(2) في (ب): يقال.

(3) في (م)، و(ش): لابن عصفور.

(4) في (ب): مصراحا، وفي (ش): مراحا. وهو تصحيف من الناسخ.

(5) الرجز منسوب إلى الفرزدق في: الحيوان. (398/2)، والمعجم المفصل. (291/9)، والبيت ليس في ديوانه، وبلا
نسبة في: سر الصناعة. (194/1)، والحقم. (524/2)، والمخصص. (164/1)، وشمس العلوم. (81/1)،
و(1387/3)، و(6264/9)، واللسان. (432/2)، والتاج. (356/6)، وأما ابن الشجري. (238/2).

(6) في (ب): (ومظهر على حذف مضاف، صوابه على حذف مضاف إليه، أو على حذف موصوف).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(8) في (ش): ومظهر. والصواب ما في (م).

(9) ما بين معقوفتين إضافة من (م)، و(ش).

(10) في الشرح المعتمد: من قولك. (212/1).

(11) في (ب): الفتاة.

(12) ينظر رأي الأخفش في: التذييل. (199/6).

(13) في (ب) و(ش): حزينا.

وَجَوَّزَهُ [ش/113ظ] ابْنُ مَالِكٍ⁽²⁾ [فِي النَّثْرِ]⁽³⁾ وَقُرَأَ: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً﴾⁽⁴⁾، ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ﴾⁽⁵⁾،⁽⁶⁾ قَوْلُهُ: أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا حَكَاهُ⁽⁷⁾ سَيِّبُوهُ⁽⁸⁾ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ، قَالَ: فَلَانَّةٌ. تَنْبِيْهُ مِنْهُ لِقَوْلِ النَّاطِمِ: (وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ)، إِنَّهُ يَعْنِي بِهِ سَمَاعًا، وَإِنَّهُ شَاذٌ وَنَادِرٌ يُحْفَظُ [مَا سَمِعَ مِنْهُ]⁽⁹⁾ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَوْ جَعَلْنَا الْحَذْفَ بِلَا فَصْلٍ قِيَاسًا⁽¹⁰⁾ لَتَنَاقَضَ كَلَامُ النَّاطِمِ مَعَ قَوْلِهِ أَوَّلًا⁽¹¹⁾:

وَأَمَّا تَلَزُّمُ فِعْلٍ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍ

لَأَنَّهُ حَكَمَ عَلَيْهِ⁽¹²⁾ هُنَاكَ بِاللُّزُومِ وَمَا كَانَ؛ لِأَنَّ مَا لِلشَّيْءِ لَا يَتَحَوَّلُ عَنْهُ، فَكَيْفَ يَجْعَلُ الْحَذْفَ هُنَا أَيْضًا بِلَا فَصْلٍ قِيَاسًا؟ فَافْهَمَهُ⁽¹³⁾، وَاخْتَلَفَ فِي الْأَلْفِ [وَاللَّامِ]⁽¹⁴⁾ الَّتِي فِي

(1) قال العيني: لم أقف على اسمه. المقاصد. (934/2)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (114/2، و115)، والتذيل. (199/6)، وأوضح المسالك. (99/2)، وشرح الشذور. ص: 226، وتمهيد القواعد. (1591/4)، و(1593/4)، والمقاصد الشافية. (576/2)، وشرح الأشموني. (398/1)، وشرح التصريح. (409/1)، والجمع. (334/3)، والمعجم المفصل. (162/12)، وشرح الشواهد. (30/3). وفيها جميعا: "حرينا" مكان "حيناً".
(2) ينظر رأي ابن مالك في: شرح التسهيل. (114/2).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) ورد قوله تعالى في موضعين في سورة: يس، من الآيتان: 29، و53، وتامهما: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾، و﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾.

(5) سورة: الأحقاف، من الآية: 25، وتامها: ﴿تُدْمَرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾.

(6) أوضح المسالك. (99/2).

(7) في (م): حكى.

(8) الكتاب. (38/2).

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(م)، و(ش).

(10) في (ب): لقياسا.

(11) في (م): أوله.

(12) ساقطة من (ب).

(13) في (ب): فأفصح، وفي (م)، و(ش): فافهم.

(14) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

قَوْلُهُ: (وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِأَفْصَلٍ)، (الظَّاهِرُ أَنَّهُ)⁽¹⁾ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودُ هُوَ قَوْلُهُ: [133/أ] (تَرَكُ النَّاءِ)⁽²⁾؛ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ حَذْفُ النَّاءِ، وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ [مِنَ الْمَعْنَى، وَقِيلَ: إِنَّهَا لِلْحَقِيقَةِ. [قَوْلُهُ: وَ"مَعَ" مُتَعَلِّقٌ بِ"وَقَعَ". وَفَاعِلُ "وَقَعَ" عَائِدٌ]⁽³⁾ عَلَى الْحَذْفِ]⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ [ب/163] [مُقَارَب]: فَلَا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ⁽⁵⁾ إِنْقَالَهَا⁽⁶⁾

فَسَقَطَ⁽⁷⁾ النَّاءُ مِنْ "أَبْقَلَ"⁽⁸⁾، وَالْفِعْلُ مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِ "الْأَرْضِ". الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْحَاذِي، وَأَجَادَ فِيهِ خَالِدٌ⁽⁹⁾، رَاجِعُهُ، وَهَذَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ قَسِيمِي⁽¹⁰⁾ قَوْلُهُ: (وَأَيُّمَا تَلَزَّمُ فِعْلًا مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ)؛ لِأَنَّهُ شَامِلٌ لِلْحَقِيقِيِّ وَالْمُجَازِيِّ عَلَى مَا قَرَّرَ ثَمَّتْ، فَبَبَّهَ هُنَا عَلَى مَا سَمِعَ مِنَ الْمُؤَنَّثِ

(1) في (م): فقليل إنما هما.

(2) ساقطة من (م).

(3) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [من المعنى... ساقط من (م)].

(4) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [قوله: ومع متعلق.... إضافة من (ب) و(ش)].

(5) في (ب): أنفل، وهو تصحيف من الناسخ.

(6) قال العيني: قائله هو عامر بن جوين الطائي. المقاصد. (2/928)، وهو منسوب إليه في: الصحاح. (4/1636)، والمحكم. (8/219)، وفيه: عمرو، واللسان. (10/373)، و(11/60)، وتاج العروس. (26/452)، و(28/98)، إيضاح شواهد القيسي. (2/675)، والكتاب. (2/46)، والأصول في النحو. (2/413)، وفيه: ابن حريم، وشرح كتاب سيبويه. (2/376)، وشرح المفصل. (2/361)، وتخليص الشواهد. ص: 483، والمقاصد الشافية. (2/569)، وشرح التصريح. (1/407)، وشرح شواهد المغني. (2/943)، والكمال. (2/207)، و(3/68)، والمعجم المفصل. (6/62)، وشرح الشواهد. (2/230)، وبلا نسبة في: المخصص. (5/55)، وشمس العلوم. (8/5439)، والخصائص. (2/281)، والمفصل. ص: 248، وشرح الكافية. (2/596)، وشرح التسهيل. (1/123)، و(2/112)، واللمحة. (2/775)، والتذيل. (2/141)، و(6/196)، و(201)، و(7/81)، وتوضيح المقاصد. (2/590)، وأوضح المسالك. (2/95)، والمغني. ص: 860، و889، وشرح ابن عقيل. (2/92)، وتمهيد القواعد. (1/450)، و(4/1588)، و(1593)، و(7/3230)، وشرح الأشموني. (1/400)، والجمع. (3/333).

الشرح: الشاعر يصف سحابة وأرضا نافعتين، و"المزنة": هي السحابة البيضاء، ويقال: المطرة، و"ودقت": من ودق المطر يدق إذا قطر، و"أبقل": من الإقبال؛ يقال: أبقلت الأرض إذا خرج بقلها. المقاصد النحوية. (2/928).

(7) في (م)، و(ش): فأسقط.

(8) في (ب): أنفل، وهو تصحيف من الناسخ.

(9) ينظر: شرح التصريح. (1/407).

(10) في (ب) و(ش): قسيمي.

المجازي في الشعر من عدم⁽¹⁾ التاء⁽²⁾. (قوله: و"مع" متعلق بـ"وقع". وفاعل "وقع" عائذ على الحذف)⁽³⁾.

ص: والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

قوله: وفي هذا خلاف. أي: في جمع المؤنث السالم خلاف⁽⁴⁾، هل هو كمفردة، فيجب التانيث، ولا يجوز التذكير، أو يجوز الوجهان التذكير والتانيث كما مثل⁽⁵⁾؟ مذهب الكوفيين والفارسي⁽⁶⁾، أنه يجوز فيه الوجهان: لحوق التاء وإسقاطها، كما تقدم في المثال، وزاد الكوفيون دون الفارسي جواز الوجهين في المذكر السالم أيضاً، واستدلوا عليه بأدلة أبطلها ابن هشام⁽⁷⁾، إلا أن هذا لم يعرج عليه الناظم، فلم يذكره الشيخ⁽⁸⁾ المكوذي. ومذهب البصريين أنه يجب⁽⁹⁾ فيه لحوق التاء، فتحصل من هذا أن مذهب البصريين في المذكر [م/133ظ] السالم وجوب⁽¹⁰⁾ التذكير كمفردة⁽¹¹⁾ خلافاً للكوفيين [الذين يجوزون التانيث. ومذهبهم في جمع المؤنث السالم وجوب التانيث كمفردة خلافاً للكوفيين]⁽¹²⁾ والفارسي في تجوزهم التذكير، وأما جمع التكسير فكأنهم اتفقوا على جواز الوجهين فيه. هذا ما عند ابن

(1) في (ب) و(م)، و(ش): حذف.

(2) في (ب) و(م)، و(ش): إضافة: (ابن هشام: وشذ قول بعضهم، قال: فلانة وهو رديء لا ينقاس).

(3) ما بين قوسين قدم في (ب) و(ش) قبل قول الشاعر، وسبق الإشارة إليه. ولم يذكره في (ش) هنا، وفي (م) ساقط.

(4) تنظر المسألة عند البصريين والكوفيين والفارسي في: شرح التصريح. (411/1).

(5) مثل الشارح بـ: «قام الهندات»، و«قامت الهندات». الشرح. (213/1).

(6) ينظر: رأي الكوفيين والفارسي في: توضيح المقاصد. (592/2).

(7) ينظر: أوضح المسالك. (98/2)، شرح القطر. ص: 182.

(8) في (ب) و(ش): الشارح.

(9) في (م) يجوز. وهو خطأ، والصواب ما في المتن والنسخ الأخرى.

(10) في (ش): وجواب.

(11) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(م)، و(ش).

هَشَامٌ⁽¹⁾. [قَوْلُهُ: وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاطِمُ. يَعْنِي فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ⁽²⁾ السَّالِمِ. قَوْلُهُ: وَهُوَ مَذْهَبُ كُوفِيٍّ. يَعْنِي مَعَ الْفَارِسِيِّ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ]⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَمَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ كَوَاحِدِهِ، فَتَلَزَمَ فِيهِ التَّاءُ. يَعْنِي: فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، فَنَقَلَهُ مَعَ ابْنِ هَشَامٍ مُتَّحِدٍ، [وَمَا بِالْعَرَضِ غَيْرُ سَدِيدٍ لَا تَثْبُتُ بِهِ]⁽⁴⁾. [قَوْلُهُ: وَهُوَ مَذْهَبُ كُوفِيٍّ. قِيلَ: صَوَابُهُ: وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مُخْتَلَفٌ فِيهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ [ب/163ط] الْوُجْهَيْنِ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ [ش/114و] السَّالِمِ، وَالْمَكْسَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ جَمْعُ⁽⁵⁾ التَّكْسِيرِ [فَقَطُّ دُونَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ [وَالْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَمَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ جَمْعُ التَّكْسِيرِ]⁽⁶⁾، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ⁽⁷⁾ دُونَ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ]⁽⁸⁾، فَإِذَا تَبَيَّنَ لَكَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ الشَّيْخَ سَلَكَ مَذْهَبَ الْفَارِسِيِّ⁽⁹⁾، وَانْظُرْ مَا وَجْهٌ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ فِي الْمَطَوَّلَاتِ]⁽¹⁰⁾ قَوْلُهُ: [تَأَمَّلْهُ مِنْ هُنَا]⁽¹¹⁾ وَ"مَعَ جَمْعٍ" فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْهُ⁽¹²⁾. مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ مَعْلُومٌ ضَعْفُهُ، وَجَعَلُهُ [هُوَ]⁽¹³⁾ الْخَبَرُ أَيْضًا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ بِجُرُورٍ، وَقَدْ قَالَ النَّاطِمُ بَعْدُ: (وَنَحْنُ سَعِيدٌ مُسْتَقَرٌّ فِي هَجَرَ)⁽¹⁴⁾، وَجَعَلُهُ⁽¹⁾ صِفَةً لِلتَّاءِ غَيْرُ جَيِّدٍ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِيهَا

(1) ينظر: أوضح المسالك. (98/2)، شرح القطر. ص: 182.

(2) في (م): مذكر.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(م) و(ش).

(5) في (م): في جمع.

(6) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [فقط دون...] ساقط من (ش).

(7) ساقط من (ش).

(8) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [والمؤنث السالم...] ساقط من (م).

(9) جاء في الهامش من (م): علّه سقط، ومذهب الفارسي جوازهما في جمع المؤنث السالم فقط.

(10) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [قوله: وهو مذهب كوفي...] إضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(م)، و(ش). وهو كلام البطيوي وليس المكودي.

(12) في (م): فيه.

(13) في (م): من.

(14) أوله: كنتك ليت وكأنّ وندر. ألفية ابن مالك. ص: 33، باب الحال.

لِلْعَهْدِ، لَا لِلْجِنْسِ حَتَّى تَكُونَ (مِنْ الْمُحْتَمَلِ)⁽²⁾ وَالْأَوَّلَى فِيهِ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَعْنِي. قَوْلُهُ: وَ"مِنْ مُذَكَّرٍ" مُتَعَلِّقٌ بِالسَّالِمِ. قِيلَ: صَوَابُهُ أَنَّهُ نَعْتُ لَهُ وَ"مِنْ" فِيهِ لِلْبَيَانِ.

ص: وَالْحَذْفُ فِي نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا لِأَن قَصَدَ الْجِنْسَ فِيهِ بَيِّنٌ

قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا اسْتَحْسَنُوا⁽³⁾ فِي هَذَا الْحَذْفِ. نَائِبُ [فَاعِلٍ "اسْتَحْسَنَ"]⁽⁴⁾ هُوَ الْحَذْفُ. قَوْلُهُ: فَ"الْحَذْفُ" مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِ"اسْتَحْسَنُوا". لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ لِعَدَمِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَلَا يُحْذَفُ إِلَّا فِي⁽⁶⁾ مَوَاضِعَ مَعْلُومَةٍ ذَكَرَهَا فِي الْكُبْرَى⁽⁷⁾، وَهَذَا لَيْسَ مِنْهَا، وَلَوْ ذُكِّرَ لَقِيلَ: اسْتَحْسَنُوهُ.

ص: وَالْأَصْلُ فِي [الْفَاعِلِ] أَنْ يَتَّصِلَا [133/أ] وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْفَاعِلَ كَالْجُزْءِ مِنْ فِعْلِهِ بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ. أَي: فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَنْهُ فَضْلَةً.

ص: وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

قَوْلُهُ: وَمَا تَقْدِيمُهُ وَاجِبٌ، نَحْوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾⁽⁸⁾. قُلْتُ: تَمَثُّلُهُ بِهِ لِمَا هُوَ وَاجِبٌ التَّقْدِيمِ⁽⁹⁾، عِنْدِي فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَجِبُ تَقْدِيمُهُ مُنْخَصِرٌ فِي نَوْعَيْنِ عَلَى مَا ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ: (إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَدَوَاتِ الصُّدُورِ، نَحْوُ: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾⁽¹⁰⁾، وَإِمَّا أَنْ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(2) في (ب): للمحتمل.

(3) في (م)، و(ش): استحسن. وهو الصواب.

(4) في (ش): عن استحسن.

(5) ساقطة من (أ).

(6) ساقطة من (ش).

(7) ينظر: شرح الكافية. (2/99).

(8) سورة: الفاتحة، من الآية: 05، وتامها: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

(9) ساقطة من (م).

(10) سورة: غافر، من الآية: 81، وتامها: ﴿وَيُزَيِّكُمُ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾.

يَفْعَ عَامِلُهُ بَعْدَ الْفَاءِ، وَلَيْسَ لَهُ مَنْصُوبٌ غَيْرُهُ نَحْوُ: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾⁽¹⁾ ⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَظَاهِرُ "قَدْ" هُنَا لِلتَّقْلِيلِ. قِيلَ: بَلْ⁽³⁾ الظَّاهِرُ فِيهَا أَنَّهَا كـ"قَدْ" الْأُولَى، فَتَحْتَمِلُ⁽⁴⁾ أَنْ تَكُونَ لِلتَّقْلِيلِ، وَأَنْ تَكُونَ [ب/164و] لِلتَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَطَعَ النَّظَرُ عَنْ مُجِيبِهِ [م/134و] مُؤَخَّرًا، فَتَكُونُ لِلتَّحْقِيقِ لِكَثْرَةِ مُجِيبِهِ مُقَدَّمًا، وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى تَأْخِيرِهِ تَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ.

ص: وَأَخَرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حَذِرُ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ

قَوْلُهُ: وَالْآخِرُ: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا. [تَبَعَ الشَّيْخُ⁽⁵⁾ الْمَكُونِي النَّاطِمَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَإِنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَى مَا إِذَا كَانَ⁽⁶⁾ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا]⁽⁷⁾ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ مَا إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ ضَمِيرًا⁽⁸⁾ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ⁽⁹⁾ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ، لَكِنْ يُؤْخَذُ⁽¹⁰⁾ مِنْ مَفْهُومِ الْمَوْافَقَةِ، [وَمَعْنَى الْمَوْافَقَةِ]⁽¹¹⁾: أَيْ مُوَافَقَةُ الْعِلَّةِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعُوا⁽¹²⁾ التَّأْخِيرَ فِي الْفَاعِلِ مَعَ كَوْنِهِ ضَمِيرًا؛ لِأَنَّهُ يَتَأَتَّى اتِّصَالُهُ، وَمَا تَأَتَّى اتِّصَالُهُ لَا يُفْصَلُ عَمَّا بِقَوْلِهِ:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمَنْفَصِلُ إِذْ تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

(1) سورة: الضحى، الآية: 09.

(2) ينظر: أوضح المسالك. (115/2).

(3) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(4) في (ب): فاحتمل.

(5) في (م): الشارح.

(6) ساقطة من (م).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ب) و(ش).

(8) ساقطة من (ب).

(9) ساقطة من (ش).

(10) في (ب): لم يؤخذ.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(م)، و(ش).

(12) في (م): منع.

وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الْمَفْعُولِ؛ إِنَّمَا مَنَعُوا تَأْخِيرَهُ لِتَأْتِي اتِّصَالُهُ، وَنَظِيرُهُ قَدْ وَقَعَ فِي بَابِ "إِنَّ" فِي قَوْلِهِ:
(وَأَسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ⁽¹⁾ الْحَبْرُ)، وَذَلِكَ حَيْثُ قَالَ الْمَكُودِيُّ: (ثُمَّ وَفِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ⁽²⁾ الْفَصْلُ فِي
الاسْمِ أَنَّ ذَلِكَ [ش/114ظ] مَشْرُوطٌ أَيْضًا فِي الْحَبْرِ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ⁽³⁾).

ص: وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ أَخَرُ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّهُ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَحْضُورِ بِ"إِلَّا" أَوْ بِ"إِنَّمَا" فَاعِلًا كَانَ أَوْ مَفْعُولًا. إِنَّمَا لَمْ
يَصِحَّ تَقْدِيمُ الْمَحْضُورِ فِيهِ عَنِ⁽⁴⁾ الْمَحْضُورِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى قَصْرِ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا، فَإِذَا قُلْتُ
مَثَلًا: «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا»، ثُمَّ قَدَّمْتُ وَقُلْتُ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ»، فَقَدْ حَصَرْتُ
الصِّفَةَ وَهُوَ "الضَّرْبُ" فِي "عَمْرُو" قَبْلَ تَمَامِهِ؛ إِذْ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِذِكْرِ مَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْفَاعِلُ،
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا التَّرَمُّ تَأْخِيرُهُ لِلْبَسِّ، وَذَلِكَ فِي "إِنَّمَا"، وَأَمَّا⁽⁵⁾ "إِلَّا" فَبِالْحَمْلِ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا
الْبَسْكَرِيُّ⁽⁶⁾ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ فَيُطَالِبُ بِالتَّخْصِصِ، هَلَّا⁽⁷⁾ عَكَسَ، وَجَعَلَ الْمَحْضُورَ فِيهِ مُؤَخَّرًا،
وَيُزِيلُ⁽⁸⁾ اللَّبْسَ، فَلَاوُلُّ أَظْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: وَأَمَّا الْمَحْضُورُ بِ"إِنَّمَا" [فَلَا يُعْلَمُ حَصْرُهُ
إِلَّا بِتَأْخِيرِهِ. وَقَدْ وَجَدَ تَقْدِيمُ الْمَحْضُورِ بِ"إِنَّمَا"]⁽⁹⁾ فِي كَلَامِ الْبُوصَيْرِيِّ فِي الْبُرْدَةِ⁽¹⁰⁾ فِي قَوْلِهِ:

(1) في (ب): ما قبله.

(2) في (م): اشتراط. وهو الصواب.

(3) ينظر: الشرح. (1/177).

(4) في (ب) و(م)، و(ش): على.

(5) ساقطة من (ش).

(6) ينظر: شرح البسكري للألفية. ص: 158.

(7) في (ب): لئلا.

(8) في (ش): يزول.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(10) قصيدة البردة، الموسومة: بالكواكب الدرية، في مدح خير البرية، الشهيرة: بالبردة الميمية للبوصيري وهي في: 162 بيتا. ينظر شروحه وأسباب تسميتها بالبردة في كشف الظنون. (2/1331).

[بسيط]: وإنما اتَّصَلَتْ مِنْ نُورِهِ بِهِمْ⁽¹⁾.

قَوْلُهُ [طويل]: فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا⁽²⁾ اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيارِ وَشَامُهَا⁽³⁾

[مَصْدَرُ آنَاءٍ يُنْتَبِى آنَاءً، انْظُرِ الشَّيْخَ⁽⁴⁾ خَالِدَ⁽⁵⁾ [ب/164ظ]، فَإِنَّ الْبَيْتَ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ هِشَامٍ]⁽⁶⁾، "الْفَاءُ" لِلْعَطْفِ، و"إِلَّا" بِمَعْنَى "غَيْرِ"، وَفِيهِ الشَّاهِدُ؛ حَيْثُ احْتَجَّ بِهِ [أ/134و] الْكِسَائِيُّ⁽⁷⁾ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ الْمُخْصَرَّ بِـ"إِلَّا" لَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْ مَفْعُولِهِ، بَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، فَإِنَّ قَوْلَ "إِلَّا اللَّهَ" فَاعِلٌ، و"مَا هَيَّجَتْ" مَفْعُولُهُ، وَأَوَّلُهُ الْجُمُحُورُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِلْفِعْلِ الْمَقْدَرِ، وَلَيْسَ مَفْعُولًا لِلْمَذْكُورِ تَقْدِيرُهُ: دَرَى (...) ⁽⁸⁾ مَا هَيَّجَتْ لَنَا⁽⁹⁾؛ أَيُّ: مَا أَثَارَتْ، يُقَالُ: هَيَّجْتُ وَهَجْتُ كِلَاهِمَا (...) ⁽¹⁰⁾ مُتَعَدِّيَانِ، وَعَلَيْهِ فَالشَّاهِدُ: و"عَشِيَّةً" نُصِبَ عَلَى

(1) صدره: وكلّ آي أتى الرّسل الكرام بها. ينظر: العمدة في إعراب البردة قصيدة البوصيري: مجهول، تحق: عبد الله أحمد جاجة، تقديم: محمد علي سلطاني، دار اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، ط: 01 - 1423 هـ. ص: 41، والبردة شرحا وإعرابا وبلاغة لطلاب المعاهد والجامعات: محمد يحيى حلو، مراجعة: محمد علي حميد الله، دار البيروتي، دمشق، ط: 03، 1426 هـ. ص: 78.

(2) ساقطة من (م).

(3) البيت منسوب إلى ذي الرّمة في: المعجم المفصل. (132/7)، وشرح الشواهد. (43/3)، وهو في ديوانه. (999/2)، وبلا نسبة في: التذيل. (288/6)، وأوضح المسالك. (114/2)، وتخليص الشواهد. ص: 487، وشرح ابن عقيل. (101/2)، وتمهيد القواعد. (1603/4)، والمقاصد الشافية. (606/2)، والمقاصد النحوية. (954/2)، وشرح الأشموني. (404/1)، وشرح التصريح. (417/1)، والدرر. (360/1).

(4) ساقطة من (ش).

(5) في (ب) و(ش): خالدا. وهو الصواب. قال خالد في تصريحه: (والإناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالإبعاد وزنا ومعنى). (417/1).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) ينظر رأي الكسائي في: التذيل. (288/6)، وأوضح المسالك. (112/2)، وشرح ابن عقيل. (104/2)، وشرح الأشموني. (406/1)، وشرح التصريح. (417/1)، وتمهيد القواعد. (1653/4).

(8) فراغ في الأصل.

(9) وهو تقدير ابن عقيل. (104/2).

(10) فراغ في الأصل.

الظَّرْفِ⁽¹⁾ مُضَافًا إِلَى "أَنَاءِ الدِّيَارِ"، وَهُوَ جَمْعُ نَائِيٍّ، وَهُوَ الْبُعْدُ⁽²⁾، وَالتَّغْدِيرُ: أَنَاءُ أَهْلِ الدِّيَارِ، فَسَمِيَ أَهْلُ الدِّيَارِ دَارًا⁽³⁾ [تَسْمِيَّتُهُ لِلْحَالِ بِاسْمِ [م/134ظ] الْمَحَلِّ، وَكَذَا هِيَ الرَّوَايَةُ عِنْدَ الْمَكُودِيِّ⁽⁴⁾ عَلَى مَا يُوجَدُ]⁽⁵⁾ بِالْخَطِّ فِي النُّسخِ، وَابْنِ عَقِيلٍ، وَابْنِ الْعَيْنِيِّ بِمَدٍّ⁽⁶⁾ الْهَمْزَةُ الْأُولَى عَلَى صِيغَةِ الْجَمْعِ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ⁽⁷⁾ خَالِدٍ غَيْرُ هَذَا، وَهُوَ أَنَّهُ مَصْدَرٌ (أَنَاءٌ يُنْتَبِى)⁽⁸⁾ إِنَاءً، وَلَا يُصْلَحُ⁽⁹⁾ بِكَلَامِ⁽¹⁰⁾ الْمَكُودِيِّ؛ لِأَنَّ مَا قَدَّمْنَا هِيَ رِوَايَةٌ⁽¹¹⁾ مَعَ غَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ: وَشَامُهَا. بِالرَّفْعِ فَاعِلٌ "هَيَّجَتْ"، وَهُوَ بِكَسْرِ الْوَاوِ⁽¹²⁾، وَجَمْعُ "وَشَمٍ" [مِنْ وَشَمٍ]⁽¹³⁾ يَدُهُ وَشَمًا؛ إِذَا غَرَزَهَا بِإِبْرَةٍ، ثُمَّ ذَرَّ عَلَيْهَا النَّيْلَةَ، وَيُرْوَى: "عَشِيَّةُ"⁽¹⁴⁾ بِالرَّفْعِ فَإِنْ صَحَّتْ، فَوَجْهُهُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلٌ "هَيَّجَتْ"، وَيَنْتَصِبُ⁽¹⁵⁾ "وَشَامُهَا" عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

وَشَدَّ نَحْنُ زَانَ نُورُهُ الشَّجَرُ

ص: وَشَاعَ نَحْنُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ

(1) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): الظرفية.

(2) فِي (م): البعيد.

(3) فِي (م): ديارا.

(4) ينظر: الشرح. (216/1).

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(6) فِي (ب): يمد، وَفِي (ش): يمدأ.

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)، وَ(م)، وَ(ش). فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ: إِنَاءٌ. (417/1).

(8) فِي (م): نفا بنائي. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (نَائِيَّةٌ وَنَائِيَّةٌ عَنْهُ نَائِيًّا بِمَعْنَى، أَيُّ بَعْدَتْ. وَأَنْتَائِيَّةٌ فَانْتَأَى، أَيُّ أَبْعَدَتْهُ فَبُعْدَ، وَالنُّؤْيُ: خَفِيرَةٌ حَوْلَ الْخَبَاءِ لِمَا يَدْخُلُهُ مَاءُ الْمَطَرِ، وَالْجَمْعُ نَيٌّْ عَلَى فُعُولٍ، وَنَيٌّْ تَتَّبَعُ الْكُسْرَةُ الْكُسْرَةُ، وَأَنَاءٌ، ثُمَّ يَقْدَمُونَ الْهَمْزَةَ فَيَقُولُونَ أَنَاءً عَلَى الْقَلْبِ مِثْلُ: أَبَارٍ وَأَبَارٍ. تَقُولُ مِنْهُ: نَائِيْتُ نُؤْيًا). الصَّحَاحُ. (2499/6، وَ2500).

(9) فِي (م): يصح.

(10) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): بِهِ كَلَامٌ.

(11) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): رَوَاتِهِ.

(12) فِي (ب) وَ(ش): الْمِيمُ.

(13) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(14) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(15) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): وَحِينَئِذٍ يَنْتَصِبُ.

قَوْلُهُ⁽¹⁾: الْمُلْتَبِسُ⁽²⁾؛ أَي: الْمُتَّصِلُ. قَوْلُهُ: بِضَمِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى الْفَاعِلِ. كَذَا⁽³⁾ النُّسَخَةُ⁽⁴⁾ الصَّحِيحَةُ. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ تَقْدِيمَ⁽⁵⁾ الْفَاعِلِ الْمُلْتَبِسِ⁽⁶⁾. أَي: الْمُتَّصِلُ بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ. عَلَى الْمَفْعُولِ قَلٌّ، وَإِنَّمَا قَلٌّ... الخ. (هَذَا أَحَدُ)⁽⁷⁾ الْمَسَائِلِ الثَّمَانِيَةِ⁽⁸⁾ الَّتِي يَعُودُ فِيهَا الضَّمِيرُ⁽⁹⁾ عَلَى مُتَأَخِّرٍ، السَّنَّةُ الْمَعْلُومَةُ، الَّتِي هِيَ: ضَمِيرُ الشَّانِ، وَ"رَبَّ" وَ"الْبَدَلُ" [ش/115و]، وَ"نِعَمَ وَبُئْسَ"، وَالتَّنَازُعُ، وَزَادَ فِي الْمَغْنِيِّ⁽¹⁰⁾ مَوْضِعَيْنِ آخَرَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونَ مُحْبَرًا عَنْهُ يُفَسِّرُهُ⁽¹¹⁾ حَبْرُهُ نَحْوُ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾⁽¹²⁾، وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونَ [مُتَّصِلًا] بِفَاعِلٍ (مُقَدَّمٍ يُفَسِّرُهُ)⁽¹³⁾ مَفْعُولٌ مُؤَخَّرٌ كـ«ضَرَبَ غُلَامُهُ»⁽¹⁴⁾ زَيْدًا. وَهَذَا هُوَ⁽¹⁵⁾ نَحْوُ: زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ [ب/165و].

(1) في (ش) فراغ في مكان قوله تكرر عدة مرات، والظاهر أن الناسخ أراد أن يكتبها بلون مغاير كما جرت العادة في هذه النسخة فسها عنها.

(2) في (ب): المتلبس، وهو الصواب، ينظر: الشرح. (1/216).

(3) في (ب): كلا.

(4) في (م): في النسخ.

(5) في (ب) و(ش): تقدير.

(6) في (ب): المتلبس؛ وهو الصواب.

(7) في (م) هذه إحدى.

(8) ذكر في المغني سبعة مسائل. ص: 635.

(9) ساقطة من (م).

(10) مغني اللبيب. ص: 636، و639.

(11) في (ب)، و(م) و(ش): بشيء.

(12) ورد قوله تعالى في موضعين في القرآن الكريم، 1/سورة: الأنعام، من الآية: 29، وتامها: ﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾، و2/سورة: المؤمنون، من الآية: 37، وتامها: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾.

(13) في (م)، و(ش): مقدر مفردة ومفسره.

(14) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(15) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

قَالَ الْحَوْفِيُّ⁽¹⁾ فِي الْمَوْضَحِ⁽²⁾: (وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُفْعُولَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ جَارَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ، كَقَوْلِكَ: «ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا»، لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ، وَالنِّيَّةُ فِيهِ التَّأخِيرُ، كَأَنَّكَ⁽³⁾ قُلْتَ: «ضَرَبَ⁽⁴⁾ زَيْدٌ غُلَامَهُ»، فَإِنْ جَعَلْتَ "الْغُلَامَ" فَاعِلًا لَمْ يَجْزُ أَنْ تَقُولَ: «ضَرَبَ⁽⁵⁾ غُلَامُهُ زَيْدًا»؛ لِتَقَدُّمِ الضَّمِيرِ عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ، فَإِنْ قِيلَ: انْوِ⁽⁶⁾ بِهِ التَّأخِيرَ، قِيلَ⁽⁷⁾: الْفَاعِلُ إِذَا تَقَدَّمَ لَمْ يَنْوَ بِهِ التَّأخِيرَ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِهِ، فَإِنْ أَخَّرْتَهُ وَلَمْ تُقَدِّمَهُ جَارَ⁽⁸⁾ فَقُلْتَ: «ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامَهُ»، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾⁽⁹⁾، وَ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾⁽¹⁰⁾، وَتَقُولُ عَلَى هَذَا: «أَحْرَزَ⁽¹¹⁾ زَيْدًا أَجْلَهُ»، وَلَا تَقُولُ: «أَحْرَزَ⁽¹²⁾ أَجْلَهُ زَيْدًا». فَذَهَبَ الْحَوْفِيُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ مَذْهَبُ النَّازِطِ أَيْضًا، وَلِذَلِكَ قَالَ: وَشَدَّ. قَوْلُهُ: عَلَى حَذَفِ

(1) فِي (ب): الْجَوْدِي. وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ. وَهُوَ الْحَوْفِيُّ (ت: 430هـ = 1039م) عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ أَبِي الْحَسَنِ الْحَوْفِيِّ، نَحْوِي، مِنَ الْعُلَمَاءِ بِاللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ. مِنْ أَهْلِ الْحَوْفِ بِمِصْرَ، مِنْ كُتُبِهِ: الْبِرْهَانُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَالْمَوْضَحُ فِي النُّحُو، وَمَخْتَصَرُ كِتَابِ الْعَيْنِ. الْأَعْلَامُ. (4/250)، يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ. (4/1643)، وَإِنْبَاهُ الرِّوَاةِ. (2/219)، وَوَفِيَّاتُ الْأَعْيَانِ. (3/300)، وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ. (13/194)، وَالْوَاثِي بِالْوَفِيَّاتِ. (20/6)، وَالْبَلُغَةُ. (1/198)، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ. (2/140)، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ. (5/152)، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ. (7/5).

(2) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): الْمَوْضَحَةُ. وَهُوَ كِتَابُ الْمَوْضَحِ فِي النُّحُو. قَالَ حَاجِي خَلِيفَةُ: (الْمَوْضَحُ فِي النُّحُو لِعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَوْفِيِّ). يَنْظُرُ: كَشَفُ الظُّنُونِ. (2/1905).

(3) فِي (ب): كَمَا لَكَ، وَفِي (ش) فَرَاغٌ.

(4) فِي (ش): ضَرَبَهُ.

(5) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): ضَرَبَهُ.

(6) فِي (م): يَنْوِي.

(7) فِي (ب) وَ(ش): قَبْلَ.

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)، وَ(م)، وَ(ش).

(9) سُورَةُ: الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ: 124، وَتَمَامُهَا: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.

(10) سُورَةُ: الْأَنْعَامِ، مِنَ الْآيَةِ: 158، وَتَمَامُهَا: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾.

(11) فِي (م): أُخَرِ.

(12) فِي (م): أُخَرِ.

مُضَافٍ. صَوَائِهِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، أَوْ عَلَى حَذْفِ الْقَوْلِ يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ، تَقْدِيرُهُ بِ: "نَحْوُ قَوْلِكَ"؛ فَإِنَّ "قَوْلَكَ" [134/أ] مُضَافٌ إِلَيْهِ "نَحْوُ"، فَإِنْ شِئْتَ عَبَّرْتَ عَنْهُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَإِنْ شِئْتَ عَبَّرْتَ⁽¹⁾ بِلَفْظِهِ الَّذِي هُوَ الْقَوْلُ.

[بَابُ] النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ⁽²⁾

قَوْلُهُ: يُسَمَّى النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ، وَيُسَمَّى الْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. قُلْتُ [م/135و]: فَلَفِظُ "النَّائِبِ" و"المفعول" منصوبين⁽³⁾ عَلَى أَنَّهُمَا (مَفْعُولًا ثَانِيًا)⁽⁴⁾ لِ"يُسَمَّى"، وَمَرْفُوعٌ "يُسَمَّى" عَائِدٌ⁽⁵⁾ عَلَى (...) ⁽⁶⁾ مُسَمَّى التَّرْجَمَةِ؛ أَيْ: هَذَا الْبَابُ، أَوْ⁽⁷⁾ هَذِهِ التَّرْجَمَةُ تُسَمَّى كَذَا، وَتُسَمَّى كَذَا عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهَا بَيْنَ الْمُؤَلِّفِينَ، كُلُّ مِنْهُمْ⁽⁸⁾ عَبَّرَ بِعِبَارَةٍ، وَالْمُخْتَارُ الْأَوَّلَى لَوَجْهِينِ أَحَدُهُمَا: الْاِخْتِصَارُ. وَالثَّانِي: أَجْمَعُ⁽⁹⁾ لِفُصُولِ الْبَابِ وَمُحْتَرَزَاتِهِ؛ إِذْ لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ وَلَا يَدْخُلُ شَيْءٌ لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ، وَلَا كَذَلِكَ الثَّانِيَةُ، فَإِنَّهَا تَصْدُقُ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ قَوْلِكَ: «أُعْطِيَ زَيْدٌ ثَوْبًا»؛ إِذْ أَثَبْتُ⁽¹⁰⁾ الْأَوَّلَ؛ إِذْ هُوَ مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، مَعَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ وَلَيْسَ بِنَائِبٍ، قُلْتُ: وَيَصْدُقُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُ أَيْضًا إِذَا أَثَبْتُ الثَّانِي، وَقُلْتُ: «أُعْطِيَ

(1) في (م): عبرت عنه.

(2) في (ب): العنوان غير واضح، بسبب أن الناسخ كتبه بحبر ملون، الذي لا يظهر بشكل جيد أثناء عملية التصوير، وفي (ش): فراغ في مكان العنوان والظاهر أن الناسخ أراد أن يكتبه بلون مغاير (الأحمر) كما جرت العادة في النسخة، فسها عنه.

(3) في (م): منصوبان.

(4) في (م): مفعولان ثانيان.

(5) في (ب): على يد، والظاهر أنه تصحيف من التأسخ.

(6) فراغ في الأصل.

(7) في (ب)، و(م)، و(ش): و.

(8) في (ب) و(ش): منهما.

(9) في (ب) و(ش): أهما أجمع.

(10) في (م): أثبت.

زَيْدًا ثَوْبٌ»، فَإِنَّهُ مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَهُوَ غَيْرُ [ب/165ظ] مَرْفُوعٌ⁽¹⁾؛ إِذْ لَيْسَ بِنَائِبٍ، وَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ التَّسْمِيَةُ بِالنَّائِبِ أُولَى، انْظُرِ السِّيُوطِيَّ⁽²⁾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ [ش/115ظ]، وَأَصْلُهُ لِلْمُعْنَى⁽³⁾، وَلَعَلَّ الْمُخْتَرَعَ لِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ هُوَ النَّاطِمُ⁽⁴⁾.

ص: يَنْتُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَنْيَلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ

فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمَمَنْ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيِّ كَوْصِلِ

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيْتَنَحِي الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

قَوْلُهُ: ثُمَّ مَثَلٌ بِقَوْلِهِ: كَنْيَلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ، أَصْلُهُ: نِلْتُ خَيْرٌ. أَمَّا "نَيْلٌ" فَأَصْلُهُ⁽⁵⁾ "نِيلٌ" كـ"بَيْعٍ"، فَاسْتَقْبَلَتْ الْكُسْرُ فِي الْيَاءِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، فَنُقِلَتْ إِلَى النُّونِ الَّتِي هِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ، [وَذَهَبَتْ حَرَكَةُ الْفَاءِ، وَسُكِّنَتِ الْعَيْنُ]⁽⁶⁾، وَأَمَّا "نِلْتُ" فَأَصْلُهُ "نَالَ"، فَلَمَّا اتَّصَلَتْ بِهِ تَاءُ الضَّمِيرِ، صَارَ: نَالْتُ، حُذِفَتْ الْأَلِفُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَكُسِرَتِ النُّونُ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ يَأْنِي الْعَيْنِ، لِيَكُونَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَقِيلَ: "نِلْتُ". قَوْلُهُ: وَأُقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ. قُلْتُ: يَصِحُّ فِي الْمِيمِ الْأُولَى مِنْ مَقَامِهِ الْفَتْحُ وَالضَّمُّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ

(1) في (م): مفعول.

(2) قال السيوطي: (والتعبير بالنائب عن الفاعل أحسن من التعبير بـ"مفعول ما لم يسم فاعله" لشموله للمفعول وغيره، ولصدق الثاني على المنصوب في قولك: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَاهِمًا»، وليس مراداً). البهجة. (1/239).

(3) قال في المغني: (ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد، فيقول في نحو: ضرب فعل ماضٍ لم يسم فاعله، ولا يقول: مَبِيٍّ لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ، لَطَوَّلَ ذَلِكَ وَخَفَاءَهُ، وَأَنْ يَقُولَ فِي الْمَرْفُوعِ بِهِ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَلَا يَقُولَ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ لِذَلِكَ وَلِصَدَقِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْ نَحْوِ: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا»، أَلَا تَرَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لـ"أُعْطِيَ" وَ"أُعْطِيَ" لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ، وَأَمَّا النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ فَلَا يَصْدُقُ إِلَّا عَلَى الْمَرْفُوعِ). ص: 871.

(4) ينظر: شرح التسهيل. (2/124).

(5) في (ب): فاعله.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ⁽¹⁾، ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾⁽²⁾. قَوْلُهُ: عَائِدَةٌ⁽³⁾ عَلَى مَا قَبْلَ
الْآخِرِ. يَعْنِي: بِالْمَعْنَى⁽⁴⁾، والمرادف⁽⁵⁾ وَإِلَّا (الَّذِي تَقَدَّمَ قُلْنَا: ضَمُّ)⁽⁶⁾ الْمُتَّصِلِ بِالْآخِرِ، فَكَأَنَّهُ
تَفْسِيرٌ مَعْنَى؛ لِأَنَّ مَصْدُوقَهُمَا وَمُؤَدَّاهُمَا وَاحِدٌ. قَوْلُهُ: وَالْمَقُولِ. يَعْنِي: بِالْجُرِّ، نَعَتْ
لِيَنْتَحِيَ⁽⁷⁾، قُلْتُ: وَجْهٌ نَعْتُ⁽⁸⁾ الْفِعْلِ بِالْمَفْرَدِ الْخَرُورِ أَنَّهُ قُصِدَ لَفْظُهُ، فَجُرَّ⁽⁹⁾ بِذَلِكَ الْقَصْدِ
عَنْ حَيِّزِ الْفِعْلِيَّةِ إِلَى الْاسْمِيَّةِ، فَصَارَ مَجْرُورًا بِتِلْكَ الْكَافِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: هَكَذَا
الْلَفْظُ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ عِنْدَ التَّحْوِيلِ [لِلْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ]⁽¹⁰⁾ يُنْتَحَى، بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي "الْمَقُولِ"
مَوْصُولَةً؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ، قَالَ فِيمَا تَقَدَّمَ: (وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلُهُ "ال"). قَوْلُهُ: وَ"يَنْتَحِي" مُحْكِي
بِالْمَقُولِ⁽¹¹⁾. قُلْتُ: أَيْ: مَنْصُوبٌ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ قَصْدُ [135/و] حِكَايَةِ اللَّفْظِ،
قِيلَ: وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ الْكَلَامُ مُنْصَبًا⁽¹²⁾ إِلَى التَّمَثِيلِ بِالْمُضَارِعِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ،
وَهُوَ "يَنْتَحِي" [م/135ظ]، وَعَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ ضَبْطُ "الْمَقُولِ"
بِالضَّمِّ...الخ. يَكُونُ الْكَلَامُ مُنْصَبًا⁽¹³⁾ إِلَى التَّمَثِيلِ [ب/166و] بِالْمُضَارِعِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ،

(1) سورة: الدخان، من الآية: 51.

(2) سورة: الدخان، من الآيتان: 25، و26. قال الأخفش: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾. إذا جعلته من "قام" "يقوم"، فإن جعلته من "أقام" "يقيم"، قلت: "مقام أمين". (1/253). وقال أبو حيان: (قرأ عبد الله بن عمر، وزيد بن علي، وأبو جعفر، وشيبة، والأعرج، والحسن، وقتادة، ونافع، وابن عامر: في مقام، بضم الميم وأبو رجاء وعيسى، ويحيى، والأعمش، وباقي السبعة: بفتحها). البحر المحيط. (9/409).

(3) في (ب)، و(ش): عائد.

(4) ساقطة من (ش).

(5) في (ب): والمراد.

(6) في (م): فالذي تقدم للناظم.

(7) في (ب): لينحي، والصواب ما في (أ).

(8) ساقطة من (ب).

(9) في (ب)، و(م)، و(ش): فخرج.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(11) في (ب): بالقول، وهو الصواب، ينظر: الشرح. (1/219).

(12) في (ب): منصوبا، وفي (م): منصفا، وفي (ش): منصب.

(13) في (م): منصفا، وفي (ش): منصب.

وهي⁽¹⁾ "يُنْتَحَى"، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: (الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى). جُمْلَةٌ فِي مَعْنَى جَوَابٍ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ؛ أَي: إِنْ سَأَلْتَ عَنْ تَحْوِيلِهِ، أَوْ مِثَالِهِ، كَذَا كَانَ يُقَدَّرُهُ بَعْضُ مُحَقِّقِي أَشْيَاخِنَا، قَالَ الْحَطَّابُ⁽²⁾: (وَمَعْنَى يَنْتَحِي يَعْرِضُ، وَالِانْتِحَاءُ: الْإِعْتِرَاضُ). ذَكَرَهُ فِي مُقَرَّرِهِ⁽³⁾. قَوْلُهُ: لَا مَحْكِي. لَيْسَ بِحَسَنٍ، بَلْ هُوَ مُحْكِيٌّ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، إِلَّا أَنْ غُيِيَ بِهِ؛ أَي⁽⁴⁾: لَا مَنْصُوبٌ⁽⁵⁾ عَلَى الْحِكَايَةِ، فَحَسَنٌ. كَذَا كَانَ يُقَرَّرُهُ بَعْضُهُمْ، وَانْظُرِ الْمَغْرِبَ⁽⁶⁾ الشَّيْخَ [ش/116و] خَالِدًا وَالْحَطَّابَ⁽⁷⁾.

ص: وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلا مُنَازَعَةٍ

قَوْلُهُ: فَتَقُولُ فِي تَعَلَّمْتُ الْحِسَابَ تُعَلِّمُ الْحِسَابُ بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي. قِيلَ: إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِرَارًا مِنَ اللَّبْسِ؛ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ مَعَ مُضَارِعِ "عَلِمَ" الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ، قُلْتُ: انْظُرْهُ فَإِنِّي لَمْ أَفْهَمُهُ. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: (تَاءُ الْمُطَاوَعَةِ) أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي؛ لِأَنَّ الْمُضَارِعَ... الخ. مَا قَالَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ خُرُوجِ الْمُضَارِعِ مِنْ قَوْلِهِ: (تَاءُ الْمُطَاوَعَةِ) لَا

(1) في (ب)، و(م)، و(ش): وهو.

(2) الحطَّاب (902 - 954 هـ = 1497 - 1547 م): محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيّني، أبو عبد الله، المعروف بالحطاب، فقيه مالكي، من علماء المتصوفين. أصله من المغرب. ولد واشتغل بمكة، ومات في طرابلس الغرب. من كتبه: قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين في الأصول، وتحرير الكلام في مسائل الالتزام، وهداية السالك المحتاج، وتحرير الكلام في الفقه. الأعلام. (58/7)، ينظر: درة الحجال. (188/2)، ونيل الابتهاج. ص: 692، وشجرة النور الزكية. (389/1)، وهدية العارفين. (242/2).

(3) في (ب)، و(م)، و(ش): معربه. وهو الصواب، يقصد به: مختصر إعراب الألفية لخالد الأزهرى مع يسير من زيادة في أربعة كراريس. ينظر: نيل الابتهاج. ص: 593. ينظر قول الحطاب في: إعراب الحطاب للألفية. اللوحة: 15.

(4) ساقطة من (م).

(5) في (ش): منصوبة.

(6) وهو كتاب: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب للشيخ: خالد بن عبد الله الأزهرى. ينظر: كشف الظنون. (152/1). عرض الشيخ خالد القولين المنسوبين للمكودي، وشرحهما، ثم قال: وحزم بالأول المرادي؛ أي كونه محكي بالقول. ينظر: إعراب الألفية. ص: 59.

(7) ذهب الحطاب إلى ما ذهب إليه المكودي؛ إذ أورد قوله في هذا الموضع. ينظر: إعراب الألفية له. اللوحة: 15.

يُظْهِرُ، وَإِنَّمَا يَتَّبَعُ خُرُوجُهُ مِنْهُ مَعَ مَا قَبْلَهُ؛ أَيْ: مِنْ جَمِيعِ الصَّرَاحِ⁽¹⁾، الْأَوَّلِ، أَعْنِي قَوْلَهُ: (وَالثَّانِي التَّالِي تَاءِ الْمُطَاوَعَةِ)؛ (لَأَنَّ الْحَرْفَ التَّالِيَّ⁽²⁾)⁽³⁾ لِتَاءِ الْمُطَاوَعَةِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ لَيْسَ ثَانِيًا لِلْفِعْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ ثَالِثٌ لَهُ؛ لَأَنَّ مُرَادَ النَّاطِمِ بِالثَّانِي أَنْ يَكُونَ ثَانِيًا لِلْفِعْلِ، أَخْرَجَ بِهِ الثَّالِثَ لَهُ⁽⁴⁾، وَالرَّابِعَ مَثَلًا، وَمُرَادُهُ بِ: (التَّالِي لِتَاءِ الْمُطَاوَعَةِ)؛ أَيْ: التَّابِعُ لَهَا هُوَ الثَّانِي نَفْسُهُ لِلْفِعْلِ؛ لَأَنَّ التَّالِيَّ فِي الْبَيْتِ نَعَتْ لِلثَّانِي؛ أَيْ: الثَّانِي الَّذِي هُوَ تَالٍ، اخْتَُزِرَ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ ثَانِيًا، وَلَيْسَ تَالِيًا لِتَاءِ الْمُطَاوَعَةِ سِوَاءٍ فِي الْمَاضِي وَ⁽⁵⁾ الْمُضَارِعِ كـ "دَخَرَجَ" "يُدَخَرَجُ"، فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْحَاءِ فِي الْمَاضِي وَالذَّالِ فِي الْمُضَارِعِ ثَانِيَيْنِ⁽⁶⁾ فِي الْفِعْلِ؛ لَكِنْ لَيْسَا تَالِيَيْنِ لِتَاءِ الْمُطَاوَعَةِ، فَلَا يُسْتَعْنَى ((عَنِ⁽⁷⁾ التَّالِيِ بِالثَّانِي⁽⁸⁾)⁽⁹⁾، وَلَا بِالتَّالِيِ⁽¹⁰⁾ عَنِ الثَّانِي⁽¹¹⁾)⁽¹²⁾؛ إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَخَصَّ حَتَّى يَكْتَفِيَ بِهِ عَنْ صَاحِبِهِ [ب/166ظ] عَلَى جِهَةِ الْاِخْتِصَارِ، وَمَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ عَلَى مَا ذَكَرُوا فِي بَابِ تَعْدِي الْفِعْلِ وَلُزُومِهِ: قُبُولُ أَثَرِ الْفِعْلِ الْمُطَاوَعِ، نَحْوُ: «دَخَرَجْتُهُ فَتَدَخَرَجَ»، الْأَوَّلُ مُطَاوَعٌ، وَالثَّانِي: مُطَاوَعٌ، وَقِيلَ: الْمُطَاوَعَةُ: حُصُولُ الْأَثَرِ عَنْ تَعَلُّقِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي

(1) في (ب)، و(م): المصراع.

(2) في (ش): الثاني.

(3) ما بين قوسين كرر في (ش).

(4) في (ب)، و(ش): للفعل له، وفي (م): للفعل.

(5) في (ب)، و(م): أو.

(6) في (م): ثانيان، وفي (ش): تالين.

(7) في (م): بـ.

(8) في (م): عن الثاني.

(9) في (ش): عن الثاني بالتالي.

(10) في (م): بالثاني.

(11) في (م): التالي.

(12) عَنِ الثَّانِيِ بِالتَّالِيِ، وَلَا بِالثَّانِيِ عَنِ التَّالِيِ.

لِمَفْعُولِهِ. فَالْمَطَاوَعُ لَا يُخَالِفُ الْأَصْلَ إِلَّا [فِي أَنَّهُ تَأَثَّرَ] ⁽¹⁾ وَالْأَصْلُ تَأَثَّرُ. مِنَ الْمَلَالِي ⁽²⁾ فِي الْمَوَاهِبِ الْقُدْسِيَّةِ ⁽³⁾. فَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمُضَارِعَ لَا يُفْتَحُ ⁽⁴⁾ بِتَاءِ الْمَطَاوَعَةِ، بَلْ بِحُرُوفِ الْمُضَارِعَةِ. قُلْتُ: يَعْنِي ثُمَّ تَتَّبَعُهُ تَاءُ الْمَطَاوَعَةِ، نَحْوُ [م/136و]: "تَتَعَلَّمُ" ⁽⁵⁾ أَوْ ⁽⁶⁾ "يَتَعَلَّمُ" أَوْ "أَتَعَلَّمُ" [أَوْ "تَتَعَلَّمُ"] ⁽⁷⁾ تَأْمَلُ الْأُمَثَلَةَ هَلْ هِيَ مُطَابِقَةٌ لِمَا أَرَدْنَا؟ قَوْلُهُ: وَكَالْأَوَّلِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي [135/ط] لِأَجَلِهِ. قُلْتُ: وَانْظُرْ أَيَّنَ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِأَجْعَلَ ⁽⁸⁾ الْمَقْدَرُ؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ حِطَّ الْفَائِدَةِ فِي الْبَيْتِ هِيَ ⁽⁹⁾: قَوْلُهُ كَالْأَوَّلِ فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِنَا: اجْعَلِ الثَّانِي الثَّانِي تَاءً ⁽¹⁰⁾ الْمَطَاوَعَةِ مِنْ غَيْرِ قَوْلِنَا: كَالْأَوَّلِ، وَانْظُرْ هَلْ يُقَدَّرُ لِلْمَحْذُوفِ مِثْلُ هَذَا

(1) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ). وجاء أيضا: (والأصل ما تأثر). وجاء في المواهب القدسية: "فيما له تأثر". تنظر: المواهب القدسية في المناقب السنوسية للشيخ محمد بن عمر الماللي، رقم: 22668، دار الكتب الوطنية، تونس. اللوحة: 235.

(2) في (ش): الماللي. وهو تصحيف. وهو الماللي (ت: 898 هـ = 1492 م): محمد بن إبراهيم بن عمر بن علي، أبو عبد الله الماللي، فاضل نسبته إلى بني ملال بالمغرب. كان من تلاميذ محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، وصنف في مناقبه: المواهب القدسية في المناقب السنوسية، وله شرح صغرى السنوسي. الأعلام. (5/301)، ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي. (76/1).

(3) المواهب القدسية في المناقب السنوسية محمد بن عمر بن إبراهيم الماللي التلمساني، وهو ترجمة واسعة لحياة أستاذه السنوسي حتى أصبح الكتاب لا غنى عنه. وقد كثرت نسخ المواهب القدسية؛ لأنها كانت متداولة بحكم شهرة السنوسي نفسه وكثرة مؤلفاته وتدريسها شرقا وغربا من العالم الإسلامي. وقسم الكتاب إلى مقدمة وعشرة أبواب وهي: في التعريف بأشياخ السنوسي، في مكاشفاته وكراماته، في عمله وشماله وزهده، في تأليفه، في جملة من الآيات فسرهما، في جملة من الأحاديث النبوية فسرهما أيضا، في تفسيره لكلام أهل الحقيقة، في أوراده وأدعيته، في وفاته، وأخيرا فيما قاله من الشعر وما قيل فيه. ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي. (76/1).

تنظر المسألة في: المواهب القدسية في المناقب السنوسية. اللوحة: 234.

(4) في (ب): يفتتح.

(5) في (ب): تعلم.

(6) في (م): أي.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(ش).

(8) في (ب): لأجل.

(9) في (م): هو.

(10) في (ش): أي تاء.

الموجود؟ أو يجعل هذا الموجود معمولاً لذلك [ش/116ظ] المحذوف⁽¹⁾؟ واجعله الأخير عاملاً⁽²⁾ في مثله محذوف يُقدَّر له، وأنَّ هذا الأخير لا يحتاج لشيء ولا يصحُّ أن يكون من باب التنازع؛ إذ لا يجوز التنازع بين محذوفين، ولا بين محذوفٍ ومذكور⁽³⁾ تأمله وانظره.

ص: وثالث الذي بهمزة الوصل كالأول اجعلنه كاستحلي

قوله: يعني أنَّ الفعل إذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموماً⁽⁴⁾ كالأول. إنما فعلوا ذلك لئلا يلتبس بالأمر في بعض الأحوال، انظر السيوطي⁽⁵⁾. قوله: والعامِل فيه (ابتداءً وافتتح)⁽⁶⁾. ماضيين مبنيين⁽⁷⁾ للمفعول بصيغة التثنية لما نحن فيه، فعل⁽⁸⁾ ابتداءً، وهو مهموز؛ إذ الذي بغير همز هو بمعنى ظهر⁽⁹⁾. قوله: وليس العامل فيه الكون⁽¹⁰⁾ المطلق. الذي هو "ثبت" أو "استقر" أو "حصل" أو غيرهما؛ لأنَّه لا معنى له، وإنما يصحُّ الكون الخاص كما قدَّره. فافهمه. قوله: وإعراب البيت [كإعراب]⁽¹¹⁾... الخ. قلت [ب/167و]: والإشكال⁽¹²⁾ الذي استشكله قبله في قوله: كالأول اجعله بلا منازعة وارد هنا في قوله: (كالأول اجعلنه كاستحلي).

(1) ساقطة من (ش).

(2) في (ب) و(ش): عامله، وفي (م): عامل.

(3) في (ب) و(ش): وقد.

(4) في (ش): مضموم.

(5) قال السيوطي ذلك في البهجة المرضية. (242/1).

(6) في (م)، و(ش): أبتدي أو افتتح.

(7) في (م): مبنيان.

(8) في (ب)، و(م)، و(ش): وهو فعل.

(9) في (ب)، و(م)، و(ش): طغى.

(10) ساقطة من (ب).

(11) مضافة في (م).

(12) في (ب) و(ش): والاستشكال.

ص: واكسر أو اشمم فأثلاثي أعل عينا وضم جا كبوع فاختمل

[قوله: وحقيقته عند الجمهور أن⁽¹⁾ تكون الكسرة مشوبة بشيء من الضمة في بعض النسخ]⁽²⁾ بشيء من صوت الضمة. وبالجمل فأنظره⁽³⁾ على حد الإشمام شراح القرن تستفد. قوله: وهاتان اللغتان فصيحتان قرئ⁽⁴⁾ بهما في المتواتر. يعني السبع؛ لأنها متواترة، وأنظر معنى التواتر⁽⁵⁾ عند الأصوليين. قوله: والأصل في هذه اللغات⁽⁶⁾ كلها⁽⁷⁾ فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح... الخ. هذا⁽⁸⁾ هو الذي يفتضيه كلام الناطم في لاميته⁽⁹⁾، وأنه وقع⁽¹⁰⁾ التحويل، [ثم النقل، حيث قال منتقلا: ومنهم من لا يرى هذا التحويل، وأنه إنما ثم التعويض]⁽¹¹⁾ فقط في الحركات، لأجل مجانسة⁽¹²⁾ العين، إما

(1) ساقطة من (ب).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) في (م): فأنظر. والإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة. وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف. للاستزادة، ينظر: النشر في القراءات العشر. (121/2)، وقال الرضي: (وحقيقة الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا؛ إذ هي تابعة لحره ما قبلها). شرح الرضي. (131/4).

(4) في (م): قري.

(5) الخبر المتواتر عند الحنفية، والشافعية، والحنابلة: هو الخبر الذي نقله جماعة كثيرون، يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب، مستويا في ذلك طرفاه، ووسطه. القاموس الفقهي. ص: 111.

(6) في (ب): اللغتان، وفي (م): اللغة.

(7) ساقطة من (م).

(8) ساقطة من (م).

(9) قال في اللامية: إن تُسند الفعل للمفعول فأت به مضموم الأول واكسره إذا اتصلا

بعين اعتل واجعل قبل الآخر في الـ مضي كسرا وفتحاً في سواه تلا.

ينظر: اللامية ضمن المجموع الكامل للمتون. ص: 429.

(10) في (ب)، و(م)، و(ش): وضع.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(12) في (ب): مجانستها.

تَشْكُلُهَا⁽¹⁾ أَوْ حَرْفُهَا⁽²⁾، والمسألة خِلَافِيَّةٌ⁽³⁾ رَاجِعُهَا وَأَبْسَطُهَا وَيَنْبَغِي⁽⁴⁾، فَقَوْلُهُ: (وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ اللَّغَاتِ...الخ). وَقَوْلُهُ: وَالْأَصْلُ فِي بَيْعٍ...الخ. أَيُّ: بِحَسَبِ الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَكَذَلِكَ⁽⁵⁾ قَوْلُهُ بَعْدُ: وَالْأَصْلُ فِي [م/136ظ] "قِيلَ" "قَوْلَ"؛ إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ فِي⁽⁶⁾ هَذَا الْبَابِ أَيُّضًا؛ أَيُّ: بِحَسَبِ الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْأَوَّلَ عَلَى الْمُخْتَارِ بَيْنَهُمْ، أَنَّ الْبِنَاءَ لِلْفَاعِلِ هُوَ الْأَصْلُ لَا⁽⁷⁾ لِلْمَفْعُولِ، وَهَذِهِ الْأُصُولُ⁽⁸⁾ الَّتِي ذَكَرَ هُنَا⁽⁹⁾، إِنَّمَا هِيَ بِاعْتِبَارِ الْبَابِ نَفْسِهَا⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: بَيْعٌ. يَعْنِي بِضَمِّ الْبَاءِ وَكَسْرِ الْيَاءِ. وَقَوْلُهُ: فِي قِيلَ قَوْلٍ. يَعْنِي: بِضَمِّ الْقَافِ، وَكَسْرِ الْوَاوِ. قَوْلُهُ: فَقُلِبَتْ يَاءٌ لِسُكُونِهَا وَكَسْرٍ مَا قَبْلَهَا. عَمَلًا بِقَوْلِهِ فِي الْكَافِيَةِ [ش/117و]: وَالْوَاوُ إِنْ يُسَكَّنْ وَقَبْلَهُ انْكَسَرَ يُقْلَبُ يَاءً نَحْوَ مِيزَانٍ⁽¹¹⁾ اشْتَهَرَ

وَفِي الْخُلَاصَةِ: (بَوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا فِي آخِرٍ)⁽¹²⁾ [أ/136و]، مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا⁽¹³⁾ كَانَ فِي الْوَسْطِ أُخْرَى. قَوْلُهُ: أَمَّا عَلَى لُغَةِ "قَوْلٍ" وَ"بُوعٍ". يَعْنِي: بِإِخْلَاصِ الضَّمِّ فِيهِمَا. قَوْلُهُ: فَسَلِمَتْ

(1) فِي (ب): لَتَشْكُلُهَا، وَفِي (ش): لَشْكُلُهَا. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(2) فِي (م): حَرْفِيَّةٌ.

(3) تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةُ فِي: شَرْحِ الْكَافِيَةِ. (2/604)، وَالْمَحْمُودِيَّةُ. (1/316)، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (2/306)، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ. (2/114).

(4) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): وَيَعْنِي.

(5) فِي (م): وَذَلِكَ.

(6) فِي (م)، وَ(ش): مِنْ.

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)، وَ(م).

(8) فِي (م): الْأَصْلُ.

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(10) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): نَفْسُهَا.

(11) فِي (ب): جَنِي، وَفِي (م): سَر، وَفِي (ش): مَبْنِي. وَهَذَا الْبَيْتُ لَمْ أَعَثِّرْ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ.

(12) فِي (ب) وَ(ش): آخِرُهُ. تَمَامُهُ: وَيَاءٌ أَقْلَبُ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٌ بَوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا

فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلُ تَا التَّانِيثِ أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانِ ذَا أَيْضًا رَأَوَا. الْأَلْفِيَّةُ، بَابُ الْإِبْدَالِ. ص: 76.

(13) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

الواو. يَعْنِي فِي قَوْلٍ. قَوْلُهُ: وَقُلِبَتِ الْيَاءُ وَآوًا. يَعْنِي فِي بُوعٍ⁽¹⁾ [ب/167ظ]. قَوْلُهُ: لِسُكُونِهَا. أَيُّ: الْيَاءِ، وَضَمُّ مَا قَبْلَهَا رَاجِعٌ لِأَقْرَبِ مَذْكُورٍ، وَهُوَ قَلْبُ الْيَاءِ وَآوًا، وَذَلِكَ عَمَلًا⁽²⁾ بِقَوْلِهِ فِيمَا يَأْتِي: (وَيَا كَمْوَقِينَ بَذَا لَهَا اعْتَرَفَ)⁽³⁾. قَوْلُهُ: فَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنَ اللَّغَتَيْنِ. أَيُّ: الْكَسْرِ وَالضَّمِّ كَمَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي حَقِيقَةٍ⁽⁴⁾ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْكَسْرَةُ مَشُوبَةً بِشَيْءٍ مِنَ الضَّمَّةِ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَ"فَا ثَلَاثِي" مَفْعُولٌ بِ"أَشْمِمَ". قُلْتُ: "أَشْمِمَ" هَذَا هُوَ أَمْرٌ مِنْ أَشَمَّ يَشْمُ إِشْمَامًا، نَحْوُ: أَكْرَمَ يُكْرِمُ أَكْرِمًا⁽⁶⁾، إِكْرَامًا، وَعَلَيْهِ فَتَكُونُ مِثْلُهُ مَكْسُورَةً وَحَرَكَةُ الْوَائِ مِنْ أَوْ⁽⁷⁾ قَبْلَهُ فَتَحَةً، وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَيَّنُ؛ لِأَنَّهُ لَا جَائِزُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا مِنْ "شَمَّ" بِالْفَتْحِ فِي الْمَاضِي، "أَشْمُ"⁽⁸⁾ بِالضَّمِّ فِي الْمَضَارِعِ، لِأَنَّ الْأَمْرَ مِنْ هَذَا "شَمَّ" بِالضَّمِّ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ، فَهُوَ كَ: رَدَّ يَرُدُّ رُدًّا، وَلَا جَائِزُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا مِنْ "شَمَّ" بِالْكَسْرِ فِي الْمَاضِي "يَشْمُ" بِالْفَتْحِ فِي الْمَضَارِعِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ مِنْ⁽⁹⁾ هَذَا "شَمَّ" بِالْفَتْحِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ وَهُوَ (....)⁽¹⁰⁾، وَهَذَانِ الْأَخِيرَانِ هُمَا الْمُتَقَدِّمَانِ فِي أَوَّلِ النَّظْمِ عِنْدَ قَوْلِهِ: (كَلَمْ يَشْمُ)⁽¹¹⁾ عَلَى أَنَّ مَا هُنَا لَيْسَ مِنْ مَعْنَى مَا هُنَاكَ، فَانْظُرْ كُتِبَ اللَّغَةُ، وَطَالَعَ الشُّرَاحُ عَلَى ذَلِكَ تَقِفْ عَلَى الصَّوَابِ. قَوْلُهُ: وَمَفْعُولُ اكْسُرَ مَحذُوفٌ⁽¹²⁾. عَمَلًا بِقَوْلِهِ: وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمَضْمَرٍ لِعَيْرِ رَفَعَ أَهْلًا

(1) فِي (ب) وَ(ش) تَصْحِيفٌ: نَوْعٌ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) صَدْرُهُ: إِبْدَالُ وَائٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ. يَنْظُرُ: الْأَلْفِيَّةُ، بَابُ الْإِبْدَالِ. ص: 76.

(4) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): حَقِيقَتُهُ.

(5) فِي (م)، وَ(ش): صَوْتُ الضَّمَّةِ.

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(8) فِي (م): يَشْمُ.

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(10) فَرَاغٌ فِي الْأَصْلِ وَفِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش).

(11) فِي (م): كِيشْمُ.

(12) فِي (م): مَحذُوفًا.

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنَّ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ⁽¹⁾.

قَوْلُهُ: كَوْنُهُ فِي مَعْرِضِ التَّفْصِيلِ⁽²⁾. هُوَ بِكَسْرِ الميمِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ، كَمِنْبَرٍ ثَوْبٌ يُجْلَى فِيهِ الْعُرُوسُ. قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ⁽³⁾، وَانْظُرْ هَلْ مِثْلُ هَذَا التَّفْصِيلِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ مُسَوَّغًا⁽⁴⁾؟ مَعَ أَنَّ الْمِتْبَادَرَ أَنَّ التَّفْصِيلَ الْمَسَوَّغَ هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي النِّكَرَةِ نَفْسِهَا. قَوْلُهُ: وَكَ"بُوعٍ" فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. قِيلَ فِي التَّمْثِيلِ بِ"بُوعٍ" إِشَارَةً وَتَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ تُقْلَبُ وَوَا بَعْدَ الضَّمَّةِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يُمَثَّلْ بِهِ، وَوَقَّفَ عِنْدَ قَوْلِهِ: وَضُمُّ جَاءٍ، فَاحْتَمَلَ لَمْ يَدْرِ كَيْفِيَّةَ جَمْعِهِ، هَلْ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ كَوْنِ الْيَاءِ تَبْقَى مُحَرَّكَةً بِكَسْرِهَا الْمَعْلُومِ أَوْ تُفْتَحُ أَوْ تُضَمُّ أَوْ يُفْعَلُ بِهَا غَيْرُ ذَلِكَ؟ فَزِنِ ذَلِكَ [ب/168] [م/137] الْإِيهَامُ بِالْمِثَالِ، فَعَلِمَ حِينَئِذٍ أَنَّهَا تُقْلَبُ وَوَا بَعْدَ الضَّمَّةِ.

ص: وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسٍ يُجْتَنَبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍ

قَوْلُهُ: وَذَلِكَ نَحْوُ: بَيْعِ الْعَبْدِ. بِكَسْرِ الْبَاءِ عَلَى صِيغَةِ الْمَفْعُولِ، وَ"الْعَبْدُ" نَائِبُهُ، وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ مَعَهُ حَاصِلٌ أَيْضًا لَا يَدْرِي أَبَائِعُ أَمْ⁽⁵⁾ مَبِيعٌ؟ وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُ أَنَّ يُعْلَمَكَ أَنَّ [ش/117ظ] "الْعَبْدُ" إِذَا حَصَلَ فِيهِ الْبَيْعُ، وَأَرَدْتَ أَنَّ تَنْسِبَ إِلَى ضَمِيرِ الْخِطَابِ⁽⁶⁾ كَيْفَ تَقُولُ فِيهِ، أَمَّا إِسْنَادُهُ إِلَى الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ: بَيْعِ الْعَبْدِ، لَا لَبْسٍ فِيهِ وَلَا إِشْكَالٍ. قَوْلُهُ [أ/136ظ]: فَقَوْلُهُ⁽⁷⁾: بَيْعِ الْعَبْدِ. مِثَالٌ لِمَا لَا لَبْسَ فِيهِ، وَقَوْلُهُ: إِذَا

(1) ينظر: ألفية ابن مالك، باب التنازع في العمل. ص: 28.

(2) ساقطة من (م)، و(ش).

(3) وفيه: "الجارية"، بدل "العروس"، ينظر: القاموس المحيط. ص: 647.

(4) قال ابن عصفور: (وينبغي عندي أن يزداد في شروط الابتداء بالنكرة أن يكون الموضع موضع تفصيل، نحو قوله: إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ بِشَقٍّ، وَشَقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ). شرح الجمل. (324/1)، كما ذكره العنابي في: المسوغات التي تكون في ذات الكلمة؛ إذ قال: (أن يكون الموضع موضع تفصيل، نحو قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾). ينظر: التذكرة في مسوغ الابتداء بالنكرة. ص: 414.

(5) في (م)، و(ش): أو.

(6) في (ب): المخاطب، وفي (م): مثبتة في الهامش.

(7) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

أَسَدَّتْهُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ. فَتَقُولُ⁽¹⁾: «بَعْتَ يَا عَبْدَ» بِالْكَسْرِ، مِثَالُ مَا فِيهِ اللَّبْسُ. قَوْلُهُ: وَكَذَلِكَ طَلْتُ. فِي بَعْضِهَا فِي هَذَا، وَالَّذِي بَعْدَهُ أَعْنِي: فَقُلْتُ طَلْتُ. عَقْتُ، وَهِيَ⁽²⁾ نُسخَةُ المَحَاضِي. قَوْلُهُ: فَتَرْجِعُ إِلَى الإِشْتِمَامِ أَوْ إِلَى الْكَسْرِ، إِذْ لَا لَبْسَ فِيهِمَا⁽³⁾. مِنْ أَيْنَ كَانَ لَا لَبْسَ فِيهِمَا؟ انْظُرِ المَرَادِيَّ⁽⁴⁾ وَخَالِدًا⁽⁵⁾ وَغَيْرَهُمَا⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: (قَدْ يُرَى) أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ. فَإِنْ قُلْتَ قَوْلُهُ: (قَدْ يُرَى) إِلَى أَيْنَ [تَرْجِعُ الْقَلَّةُ، هَلْ]⁽⁷⁾ تَرْجِعُ إِلَى الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ: [إِخْلَاصُ الْكَسْرِ]⁽⁸⁾، إِخْلَاصُ الضَّمِّ، وَالِإِشْتِمَامُ، أَوْ إِلَى أَحَدٍ هُوَ بَعِيْنُهُ دُونَ الْآخَرَيْنِ، قُلْتُ: قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الرَّيَّانِيُّ: (لَا جَائِزَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ إِذْ لَا رَابِعَ هُنَالِكَ حَتَّى تَكُونَ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَلَا جَائِزَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَحَدِهِنَّ⁽⁹⁾ بَعِيْنُهُ دُونَ الْآخَرَيْنِ، وَإِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى الْكَسْرِ وَالِإِشْتِمَامِ فَقَطْ، فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا وَجْهُ تَخْصِيصِكَ بِحِمَا دُونَ الضَّمِّ؟). قُلْتُ: أَجَابَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّ: (ذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنْ كَلَامِ المَصْنَفِ وَمَأْخُودٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى قَاعِدَتِهِ؛ الَّتِي قَدَّرَ بِقَوْلِهِ أَوَّلَ البَابِ: وَأَوَّلُ الفِعْلِ اضمَمَّنَ⁽¹⁰⁾).

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) في (م)، و(ش): وفي.

(3) بعد هذه الكلمة فراغ في (م).

(4) قال المرادي: (إِذْ لَوْ أَخْلَصْتَ الْكَسْرَ فِي "بَعْتَ" وَالضَّمَّ فِي "عَقْتَ" لَالْتَبَسَ فِعْلُ الْمَفْعُولِ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ). للاستزادة، ينظر: توضيح المقاصد. (603/2).

(5) قال خالِد: (فَلَوْ قُلْتَ: "خَفْتُ" وَ"بَعْتُ" فَبِالْكَسْرِ فِي الْخَاءِ وَالْبَاءِ، وَ"عَقْتُ" بِالضَّمِّ فِي أَوَّلِهِ لَتَوَهَّمَ أَنَّهُنَّ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَانْعَكَسَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا الْإِشْتِمَامُ أَوْ الضَّمُّ فِي "خَفْتُ" وَ"بَعْتُ" الْأَوَّلِينَ، وَالْكَسْرُ فِي "عَقْتُ" الثَّالِثَ، وَ"تَعَيَّنَ" أَنْ يَمْتَنِعَ الْوَجْهَ الْمَلْبَسُ وَهُوَ الْكَسْرُ فِي الْأَوَّلِينَ وَالضَّمُّ فِي الثَّالِثِ). ينظر: شرح التصريح. (439/1).

(6) ينظر: شرح ابن عقيل. (117/2)، والمقاصد الشافية. (24/3)، وشرح الأشموني. (416/1).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(9) في (ش): إحداهن.

(10) في (ب): اضمم، وفي (م)، و(ش): اضمن.

عَنْهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَذَلِكَ مَحْدُودُ سَنَةِ (...) ⁽¹⁾ وَتَسَعَّمَائَةٍ. قَوْلُهُ: وَلَمْ يُقْرَأْ بِهِ ⁽²⁾ فِي الْمُتَوَاتِرِ. تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ [ب/168ظ] فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ.

ص: وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي

قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ تَمْثِيلِهِ بِ"اخْتِيَارٍ" ⁽³⁾ و"انْقَادٍ" أَنَّ مَا صَحَّتْ عَيْنُهُ [مِنْ هَذَيْنِ الْوَرْنَيْنِ لَا يَجْرِي فِيهِ مَا ذَكَرَ نَحْوُ: "اعْتَوَرَ"] ⁽⁴⁾. [(لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا) ⁽⁵⁾ بِمَا صَحَّتْ عَيْنُهُ] ⁽⁶⁾ مَا كَانَ غَيْرَ مُعْتَلٍّ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِالصَّحَةِ هُنَا مَا كَانَ سَالِمًا مِنَ الْإِعْلَالِ ⁽⁷⁾؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ هَذَا الْحُكْمُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حَرْفِ الْعِلَّةِ الْمُقْلُوبِ [عَنْ حَرْفِ عِلَّةٍ آخَرَ ⁽⁸⁾، وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْمُعْتَلِّ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ (فِي الْمُعْتَلِّ) ⁽⁹⁾] ⁽¹⁰⁾ الَّذِي هُوَ حَرْفُ عِلَّةٍ فَقَطْ، وَلَمْ يُقْلَبْ عَنْ ⁽¹¹⁾ غَيْرِهِ، عَبَّرَ عَنْ عَدَمِ الْإِعْلَالِ بِالصَّحَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعَلَّ "اعْتَوَرَ" وَأَشْبَاهُهُ كَ"اجْتَوَرَ" و"اشْتَوَرَ"؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا ⁽¹²⁾ لَا يُعَلَّ، وَهُوَ وَزْنُ "أَفْعَلْ"، قَوْلُهُ: بَلْ يَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ. فِي كَلَامِهِ هَذَا شَيْءٌ مَعَ قَوْلِهِ قَبْلُ: (مَا صَحَّتْ عَيْنُهُ)، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: بَلْ يَجْرِي مَجْرَى نَفْسِهِ [م/137ظ]. قَوْلُهُ: وَ"يَنْجَلِي" ⁽¹³⁾ فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ لِ"شِبْهِ". قُلْتُ: فَعَلَى هَذَا "شِبْهِ" هُوَ مَجْرُورٌ مَدْخُولٌ لِي "فِي"

(1) فراغ في الأصل وفي (ب).

(2) في (ش): بها.

(3) في (ب)، و(م): باختيار، وهو الصواب، ينظر: الشرح. (222/1).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) في (م): لم يرد.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(7) في (ش): علال.

(8) في (م): أخرى.

(9) في (م): بالمعتل.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(11) في (م): من.

(12) ساقطة من (ب).

(13) في (ش): وينتحي.

الجارّة المتقدّمة، أي: في "اختار" و"انقاد" وشبهه هُما ظاهر؛ بحيث يكون على وزنهما وإعلاهما.

ص: وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنْيَابَةٍ حَرِي

قَوْلُهُ: فَلَا يَجُوزُ: «سِير⁽¹⁾ وَقْتُ»، وَلَا «جُلِسَ مَكَانٌ». لَأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ [ش/118و] فِيهِ؛ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ "السَّيْرَ" لَا يَخْلُو عَنْ زَمَانٍ، و"الْجُلُوسَ" [ا/137و] لَا يَخْلُو عَنْ مَكَانٍ. قَوْلُهُ: فَلَا يَجُوزُ: «جُلِسَ⁽²⁾ سَحَرٌ»، وَلَا «جُلِسَ عِنْدَكَ». وَفِي بَعْضِ النُّسخِ "عَدًا"⁽³⁾ بَدَلَ "عِنْدَكَ"، وَوَجْهُ عَدَمِ جَوَازِهِ أَنَّهُ⁽⁴⁾ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَبْقَى عَلَى أَصْلِ نَصْبِهِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ اسْتَعْمَلَتْهُ لَازِمًا لِلنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، فَيَكُونُ النَّائِبُ حِينَئِذٍ مَنْصُوبًا، وَهَذَا لَا يُعْقَلُ، وَإِمَّا أَنْ يُعَيَّرَ وَيُرْفَعَ فَيُخْرِجَ عَنْ أَصْلِهِ الَّذِي اسْتَعْمَلَتْهُ فِيهِ الْعَرَبُ، وَهُوَ لُزُومُهُ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ. قَوْلُهُ: أَلَّا يَكُونَ مُؤَكَّدًا. بِكَسْرِ الْكَافِ، فَلَا يَجُوزُ: سِيرٌ⁽⁵⁾ سِيرٌ. قَوْلُهُ: نَحْوُ⁽⁶⁾ سُبْحَانَ. فَلَا يُقَالُ: «يُسَبِّحُ سُبْحَانَ»، وَوَجْهُ⁽⁷⁾ مَا تَقَدَّمَ فِي "سَحَرٍ" وَعِنْدَ قَوْلِهِ: (أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ)، يَعْنِي: مَعَ مَجْرُورِهِ، هَذَا⁽⁸⁾ الْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا عَلَى مَذَاهِبٍ ثَلَاثَةٍ، أَحَدُهَا: أَنَّ النَّائِبَ دُونَ⁽⁹⁾ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَعًا، ثَانِيهَا [ب/169و]: وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ⁽¹⁰⁾ أَنَّ النَّائِبَ هُوَ الْمَجْرُورُ فَقَطْ،

(1) في (ب): يسير، وفي (ش): سر.

(2) ساقطة من (ش)، وفي الشرح: سير. (1/223).

(3) في (م): عن، وهو تصحيف من الناسخ.

(4) في (م): لأنه.

(5) في (ب): يسير، وفي (م) كررت الكلمة.

(6) ساقطة من (م)، و(ش).

(7) في (م)، و(ش): ووجهه.

(8) في (ب)، و(م)، و(ش): هذه، وهو الصواب.

(9) في (ب)، و(م)، و(ش): هو. وهو الصواب، قال المرادي: (وظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب هو الجار والمجرور معًا). توضيح المقاصد. (2/606).

(10) ينظر رأي البصريين في: توضيح المقاصد. (2/606).

والْحَرْفُ الْجَارُ إِنَّمَا هُوَ مُوصِلٌ⁽¹⁾ الْفِعْلِ⁽²⁾ إِذَا كَانَ لَازِمًا، ثَالِثُهَا: وَهُوَ لِلْفَرَاءِ أَنَّ النَّائِبَ هُوَ الْحَرْفُ الْجَارُ فَقَطْ، وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِمِ هُنَا أَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِهِ⁽³⁾، وَعَلَيْهِ فَيُشْكِلُ قَوْلُ الْمَرَادِيِّ⁽⁴⁾ أَنَّ الْحَرْفَ لَا يَقْبَلُ الْإِسْنَادَ، قَالَهُ السُّيُوطِيُّ⁽⁵⁾ فِي شَرْحِ هَذَا الْبَيْتِ. وَأَمَّا عَلَى مَا فَهِمَهُ الْمَكُودِيُّ وَالْمَرَادِيُّ مِنَ النَّاطِمِ⁽⁶⁾ أَنَّ مَذْهَبَهُ⁽⁷⁾ مَنْ يَقُولُ بِمَا مَعًا؛ حَيْثُ قَيَّدَا⁽⁸⁾ كَلَامَهُ بِقَوْلِهِمَا، يَعْنِي: مَعَ جُرُورِهِ، وَيُجَابُ عَنْ اقْتِصَارِ النَّاطِمِ عَلَى حَرْفٍ⁽⁹⁾ الْجَرِّ فَقَطْ بِأَنَّهُ عَبَّرَ بِأَحَدِ الْمُتَلَاوِمِينَ وَاكْتَفَى بِهِ؛ لِأَنَّ الْجَارَ يَسْتَلِزِمُ الْجُرُورَ. قَوْلُهُ: أَلَّا يَلْزِمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً كَحُرُوفِ الْقَسَمِ وَالِاسْتِثْنَاءِ، وَ"مُذٌ" وَ"مُنْدٌ". وَيَقَعُ فِي بَعْضِ النُّسخِ زِيَادَةٌ: وَكَذَلِكَ كَافُ التَّشْبِيهِ. فَحُرُوفُ الْقَسَمِ مُخْتَصَّةٌ بِالْقَسَمِ، وَمُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ، [وَحُرُوفُ الْإِسْتِثْنَاءِ لَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْإِخْرَاجِ، وَكَافُ التَّشْبِيهِ مُخْتَصٌّ بِالظَّاهِرِ]⁽¹⁰⁾، وَأَمَّا "مُذٌ" وَ"مُنْدٌ" فَيَخْتَصَّانِ بِالظَّاهِرِ، وَيُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ الظَّاهِرِ (أَنْ يَكُونَ)⁽¹¹⁾ زَمَانًا، فَهِيَ إِذَا مُخْتَصَّةٌ بِالْوَقْتِ، وَقَسْنِ عَلَى ذَلِكَ كـ"زَبٌ" مَثَلًا؛ فَإِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالنَّكِرَةِ.

ص: وَلَا يَنْبُؤُ بِبَعْضِ هَذِي إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

(1) في (ش): موصول.

(2) في (م): للفعْل.

(3) في (ش): مذهب.

(4) قال المرادي: (فإن قلت: قوله: (أو حرف جر)، يقتضي أن النائب إنما هو حرف جر، فيكون في محل رفع كما نقل عن الفراء. قلت: مذهب البصريين، أن النائب إنما هو المحرور لا الحرف ولا المجموع، ولما كان الحرف "ملازما" للمحرور اكتفى بذكره). توضيح المقاصد. (606/2).

(5) في (أ): فيها طمس. ينظر: قول السيوطي في النكت. اللوحة: 50، و51.

(6) في (م)، و(ش): نظم.

(7) في (م): مذهبه مذهب.

(8) في (ش): قيد.

(9) ساقطة من (ب).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(11) ما بين قوسين كرر في (م).

قَوْلُهُ: أَحَدُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ. يَعْنِي: بِتَقْسِيمِ الظَّرْفِ إِلَى الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَيَقَعُ فِي بَعْضِ النُّسخِ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ، وَذَلِكَ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ تَقْسِيمِ الظَّرْفِ. قَوْلُهُ: وَهَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْأَرْبَعَةِ [م/138و] الْمَذْكُورَةِ. أَعْنِي: الظَّرْفَ، وَفِيهِ اثْنَانِ: الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ، وَالْمَصْدَرُ، وَالْجَارُ وَجُرُورُهُ. قَوْلُهُ: لِدَلَالَةٍ مَا تَقَدَّمَ. يَعْنِي: لَا يَنْبُؤُ بِبَعْضٍ هَذِي⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ، قَدْ يَرُدُّ ذَلِكَ؛ أَيْ: نِيَابَةً. قِيلَ: كَانَ حَقُّهُ إِذَا عَلَى مَا أَعْرَبَهُ الْمُكُودِيُّ أَنَّ يُؤَنَّثُهُ "يَرُدُّ" فَيَقُولُ⁽²⁾ "تَرُدُّ" بِنَاءِ الْمُضَارَعَةِ⁽³⁾؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ فَاعِلَهُ [ش/118ظ] يَعُودُ عَلَى النِّيَابَةِ فِي التَّقْدِيرِ، قُلْتُ: لَا يَحْتَاجُ التَّأْنِيثَ⁽⁴⁾؛ لِأَنَّهُ قُدِّرَ الْفَاعِلُ لَفْظَ ذَلِكَ، ثُمَّ فُسِّرَ اسْمُ الْإِشَارَةِ بِالنِّيَابَةِ، وَيَصِحُّ عَوْدُهُ [ب/169ظ] عَلَى لَفْظِ "بَعْضٍ"، فَيَبْقَى عَلَى تَذْكِيرِهِ، وَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ الْحَالِ، أَيْ: وَقَدْ يَرُدُّ بَعْضُ هَذِي حَالٍ⁽⁵⁾ كَوْنِهِ نَائِبًا.

ص: وَبَاتِفَاقٍ قَدْ [أ/137ظ] يَنْبُؤُ الثَّانِي⁽⁶⁾ مِنْ بَابِ كَسَا فِيَمَا التِّبَاسُهُ أَمِنْ

قَوْلُهُ: وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ بَابِ "ظَنَّ". سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ بُعِيدَهُ فِي قَوْلِهِ: (فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعَ اشْتَهَرَ). قَوْلُهُ: وَذَلِكَ. أَيْ: نِيَابَةُ الثَّانِي مِنْ بَابِ "كَسَا". قَوْلُهُ: وَجَبَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ كَقَوْلِهِ: «أَعْطَى زَيْدٌ عَمْرًا». إِنَّمَا جَاءَهُ اللَّبْسُ مِنْ كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ آخِذًا مَأْخُودًا، فَلَوْ بَنَيْنَا⁽⁷⁾ عَمْرًا لِتَقْدِيمِ؛ إِذْ هُوَ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَمُرْتَبَةٌ الْفَاعِلِ التَّقْدِيمُ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ آخِذٌ، وَالْفَرَضُ أَنَّهُ مَأْخُودٌ، وَبِهَذَا الْمَثَالِ وَنَحْوِهِ مِنَ الظَّاهِرِ الْإِعْرَابِ، مَثَلُوا لِلْمَسْأَلَةِ الَّتِي فِيهَا اللَّبْسُ، قِيلَ: وَالصَّوَابُ أَنَّ يَمَثَّلَ لَهَا بِخَفِيِّ الْإِعْرَابِ، قُلْتُ:

(1) فِي (ش): هَذِهِ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(3) فِي (ش): الْمَطَاوَعَةُ.

(4) فِي (ب)، وَ(ش): إِلَى التَّأْنِيثِ.

(5) فِي (م): حَالَةٌ.

(6) فِي (م): الثَّانِي.

(7) فِي (ب): أَنْبَنَّا.

نَحْوُ: «أَعْطَى مُوسَى عِيسَى»؛ لِأَنَّ نَحْوَ هَذَا نَقُولُ: إِنَّهُ يَلْتَزِمُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَيَتَأَخَّرُ الثَّانِي مَعَ نِيَابَتِهِ وَلَا لَبْسٍ. قَالَهُ الرِّضِيُّ.

ص: فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

قَوْلُهُ: مِنْ بَابِ "أَعْلَمَ". الْمُتَعَدِّيَّةُ إِلَى ثَلَاثَةٍ. قَوْلُهُ: اشْتَهَرَ عِنْدَ التَّحْوِيلِ مَنْعُهُ. صَوَابُهُ⁽¹⁾ التَّعْيِيرُ: مَنْعُهَا بِالتَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَنِ⁽²⁾ الْمَخْبَرِ عَنْهُ الْمُؤَنَّثُ، وَهُوَ النِّيَابَةُ؛ إِذْ هُوَ الرَّابِطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ. قَوْلُهُ: فَتَنَافَا. لَا سِتِحَالَةَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ خَبَرًا مُخْبَرًا عَنْهُ فِي دُفْعَةٍ وَاحِدَةٍ فِي زَمَانٍ⁽³⁾ وَاحِدٍ. قَوْلُهُ: فَتُنَزَّلَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ مَنْزِلَةَ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُمَا لَا يَنْتُوبَانِ مَعَ وُجُودِهِ فِي قَوْلِهِ:

وَلَا يَنْتُوبُ بَعْضُ⁽⁴⁾ هَذِي إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرُدُّ.

قَوْلُهُ: وَظُهُورُ الْقَصْدِ هُوَ عَدَمُ اللَّبْسِ. لَمْ يَشْتَرِطِ الْمَصْنِفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَّا أَمْنِ اللَّبْسِ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ شَرْطَانِ، وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ جُمْلَةً وَلَا ظَرْفًا وَلَا مَجْرُورًا، [وَنَبَّهَ عَلَيْهِ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁵⁾، وَالْإِحْتَزَارُ مِمَّا ذَكَرَ إِنَّمَا يَرْجِعُ لِثَانِي "ظَنَّ"؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ، وَالْخَبَرُ يَكُونُ جُمْلَةً وَظَرْفًا وَمَجْرُورًا لَا هُمَا مَعًا؛ لِأَنَّ الثَّانِي [ب/170] مِنْ بَابِ "أَعْلَمَ" أَصْلُهُ الْمُبْتَدَأُ، وَلَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ جُمْلَةً وَلَا ظَرْفًا وَلَا مَجْرُورًا⁽⁶⁾، حَتَّى يَتَحَرَّرَ مِنْهُ، وَانْظُرْ مَا وَجَّهَ امْتِنَاعَ نِيَابَةِ الظَّرْفَيْنِ فِي بَابِ "ظَنَّ" مَعَ أَنَّ هُمَا يَنْتُوبَانِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْبَابِ فَمَا الْفَرْقُ؟

ص: وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

(1) فِي (م): صَوَابٌ.

(2) فِي (م): عَلَى.

(3) فِي (م): زَمَنٌ.

(4) فِي (م): نَحْوُ.

(5) يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ. ص: 77.

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

قَوْلُهُ: [ش/119و] يَعْني أَنَّهُ يَجِبُ نَصْبُ مَا تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ. أَي: مَا كَانَ مَعْمُولاً⁽¹⁾ لِلْفِعْلِ.

قَوْلُهُ: جَمِيعُ الْمَنْصُوبَاتِ. يُرِيدُ مَا كَانَ صَاحِبًا لِتَعَلُّقِهِ بِالْفِعْلِ [م/138ظ]، وَإِلَّا لَوَرَدَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: جَمِيعُ، مَا هُوَ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ [أَنْ يَكُونَ]⁽²⁾ مَعْمُولاً لِلرَّافِعِ الَّذِي رَفَعَ النَّائِبَ، وَذَلِكَ كَاسْمِ "لَا" وَالْمَنَادَى، وَخَبَرِ "كَانَ"، وَاسْمِ "إِنَّ". قَوْلُهُ: كَظَرَفِ الزَّمَانِ وَظَرَفِ الْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ وَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ وَالْمَفْعُولِ لَهُ، أَوْ فِيهِ أَوْ مَعَهُ. جُمْلَةٌ⁽³⁾ مَا عُدَّ⁽⁴⁾ تِسْعَةً أَشْيَاءَ إِلَّا أَنَّ⁽⁵⁾ قَوْلُهُ: أَوْ فِيهِ. صَوَابُهُ إِلَّا يَذْكُرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ قَوْلِهِ: وَظَرَفِ الْمَكَانِ. مَحْضُ تَكَرُّارٍ. قَوْلُهُ: فَتَقُولُ: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَاهِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ (أَمَامَ زَيْدٍ)⁽⁶⁾ إِعْطَاءً». جُمْلَةٌ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ بَعْدَ النَّائِبِ الَّذِي هُوَ "زَيْدٌ" سِتَّةً، وَالْمَثَالُ الْجَامِعُ لَهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ [أ/138و] هُوَ: «مَا أُعْطِيَ زَيْدٌ مَالًا طَيِّبًا نَفْسًا⁽⁷⁾، وَعَمَرًا إِلَّا دَرَاهِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ إِجْلَالًا لَهُمَا فِي دَارِهِمَا [إِعْطَاءً تَامًّا]. جُمْلَةٌ مَا عُدَّ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ بَعْدَ النَّائِبِ⁽⁸⁾ إِحْدَى⁽⁹⁾ عَشَرَ، الْأَوَّلُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، ثُمَّ الْحَالُ؛ ثُمَّ التَّمْيِيزُ، ثُمَّ الْمَفْعُولُ مَعَهُ، [ثُمَّ الِاسْتِثْنَاءُ، ثُمَّ ظَرَفُ الزَّمَانِ، ثُمَّ ظَرَفُ الْمَكَانِ، ثُمَّ الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ⁽¹⁰⁾؛ ثُمَّ الْمَجْرُورُ؛ أَعْنِي: فِي دَارِهِمَا، أَمَّا لَهُمَا، فَإِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ"إِجْلَالًا"، ثُمَّ الْمَصْدَرُ، ثُمَّ الصِّفَةُ، [إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْكَلَ التَّمْيِيزُ هُنَا فِي هَذَا التَّرْكِيبِ بِأَنَّهُ لَيْسَ الْفِعْلُ الرَّافِعُ]⁽¹¹⁾ لِلنَّائِبِ؛ أَعْنِي: أُعْطِيَ هُوَ الَّذِي عَمِلَ فِيهِ، بَلْ إِنَّمَا هُوَ مَعْمُولُ

(1) في (ب): مفعولا.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) في (ش): أو جملة.

(4) في (ب): عدا.

(5) ساقطة من (ب).

(6) في (ش): أقام زيدا.

(7) في (ب): نفسه.

(8) فراغ في (م)، وجاء في الهامش: عله سقط إعطاء تاما فهذه.

(9) في (ب)، و(م)، و(ش): أحد.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

لـ"طَيِّبًا"، قِيلَ: وَالتَّمَثِيلُ بِهِ مَعْمُولًا لـ"أُعْطِيَ" مُتَعَذِّرٌ؛ لِأَنَّهُ تَمَيَّزُ نِسْبَةٍ، وَفِي نَقْلِ تَمَيَّزِ النِّسْبَةِ مِنَ الْمَفْعُولِ خِلَافٌ. فَانْظُرْهُ، وَكَذَلِكَ اسْتَشْكَلَ أَيْضًا الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ الْعَامِلُ فِيهِ ["إِلَّا"، فَلَمْ يَكُنْ [ب/170ظ] نَاصِبٌ⁽¹⁾ الْعَامِلِ الرَّافِعِ لِلنَّائِبِ إِلَّا⁽²⁾ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: الْعَامِلُ فِيهِ⁽³⁾ [مَا قَبْلَ إِلَّا]⁽⁴⁾، فَيَحْسُنُ التَّمَثِيلُ بِهِ، وَكَذَا أَيْضًا اسْتَشْكَلَ⁽⁵⁾ هَذَا الْمَفْعُولُ مَعَهُ هُنَا؛ أَعْنِي: وَ"عَمْرًا"، فَإِنَّ الْأَوَّلَى فِيهِ الْعَطْفُ عَلَى النَّائِبِ⁽⁶⁾ الَّذِي هُوَ "زَيْدٌ" فَيَكُونُ مَرْفُوعًا. قَوْلُهُ: وَصِلَتْهُ "سَوَى". فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا إِنَّمَا يَجْرِي فِي "سَوَى" حَتَّى تُجْعَلَ صِلَةٌ عَلَى مَذْهَبِ سِبْيَوِيهِ الَّذِي يَقُولُ بِظَرْفِيَّتِهَا⁽⁷⁾. [وَأَتَتْهُمَا⁽⁸⁾ لَا تَخْرُجُ عَنْهَا إِلَّا فِي ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ النَّازِمِ الَّذِي لَا يَرَى ظَرْفِيَّتَهَا]⁽⁹⁾، وَإِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ كـ"غَيْرٍ" مَعْنَى وَإِعْرَابًا، فَمَا الَّذِي يَكُونُ حِينَئِذٍ صِلَةً؟ إِذْ صِلَةُ الْمَوْصُولِ الْأِسْمِيِّ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، أَجَابَ شَيْخُنَا الزِّيَّاتِيُّ، بِأَنَّهُ يُقَدَّرُ ضَمِيرٌ رَفَعَ مُبْتَدَأً، وَ"سَوَى" خَبَرُهُ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ صِلَةَ الْمَوْصُولِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَالَّذِي هُوَ سَوَى النَّائِبِ...الخ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ "سَوَى" مَنْصُوبٌ⁽¹⁰⁾ عَلَى الْحَالِ مِنْ "ثَبَّتَ"، قَالَهُ الْمَصْنَفُ⁽¹¹⁾ لَعَلَّه⁽¹²⁾ الْمُرَادِيُّ⁽¹³⁾ فِي بَابِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَسَيَأْتِي نَظِيرُهُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ

(1) فِي (ب): نَاصِبِهِ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م). وَكَرَّرَ فِي (أ).

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب).

(5) فِي (م): اسْتَشْكَلَ أَيْضًا.

(6) فِي (م): النِّيَابَةُ.

(7) تَنْظُرُ مَسْأَلَةَ هَلْ تَكُونُ "سَوَى" اسْمًا أَوْ تَلْزِمُ الظَّرْفِيَّةَ فِي: الْإِنْصَافِ. (239/1).

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(10) فِي (م)، وَ(ش): مَنْصُوبًا.

(11) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ. (316/2).

(12) فِي (م): نَقَلَهُ. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(13) قَالَ الْمُرَادِيُّ: (أَجَازُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهَا بَعْدَ الْمَوْصُولِ رَفْعًا عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ، وَأَنْ يَكُونَ نَصْبًا عَلَى أَنَّهُ حَالٌ وَقَبْلَهُ ثَبَّتَ مُضْمَرًا). تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (680/2).

حَيْثُ قَالَ: (المصدرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ)⁽¹⁾، (استَعْمَلَ المَصْنَفُ⁽²⁾ النَّاطِمَ⁽³⁾) "سِوَى" هُنَا ظَرْفًا؛ حَيْثُ جَعَلَهَا صِلَةً [م/139و] لِلْمَوْضُولِ، وَقَدْ اضْطَرَبَ صَنِيعُهُ - [رَحْمَةُ اللَّهِ]⁽⁴⁾ - فِيهَا فِي هَذَا النَّظْمِ، فَتَارَةً يَسْتَعْمِلُهَا ظَرْفًا كَمَا هُنَا، وَتَارَةً غَيْرَ ظَرْفٍ، فَيَجْعَلُهَا⁽⁵⁾ مُبْتَدَأً وَقَاعِلًا وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَتَكُونُ كَ"غَيْرٍ". وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحُكْمَ فِيهَا مِنْ خَارِجٍ [ش/119ظ] عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: قَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ⁽⁶⁾، وَابْنِ مَالِكٍ⁽⁷⁾ أَنَّهَا كَ"غَيْرٍ" مَعْنَى وَإِعْرَابًا بِدَلِيلٍ: «أَتَانِي⁽⁸⁾ سِوَاكَ»؛ فَاسْتَعْمِلْتُ قَاعِلًا بِ"أَتَى"⁽⁹⁾ كَ"غَيْرٍ". ثَانِيهَا: قَوْلُ سَيِّبِيهِ⁽¹⁰⁾ وَالْجُمْهُورِ هِيَ⁽¹¹⁾ ظَرْفٌ بِدَلِيلٍ وَصَلِ مَوْضُولٍ بِهَا كَ«جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ»، وَلَا تَخْرُجُ عَنْهُمْ عَنِ النَّصَبِ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِمْ⁽¹²⁾ [الهجج]:

فَلَمْ⁽¹³⁾ يَبْقَ سِوَى الْعُدُوِّ نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا⁽¹⁴⁾

(1) تمامه: من مدلولي الفعل كَأَمِنْ من أَمْن. الألفية: 29.

(2) ساقطة من (م).

(3) في (ش): استعمال الناظم.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) في (م): فيجعلوا.

(6) في (م): الزجاج. والصواب ما في المتن، ينظر: حروف المعاني والصفات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق

الزجاجي، تحقق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: 01، 1984م. ص: 23.

(7) ينظر: شرح التسهيل. (314/2).

(8) في (م): أَتَاكَ.

(9) ساقط من (م)، و(ش)، ويوجد فراغ في مكان هذه الكلمة في (ش).

(10) في (ش) كلمة لم أتبين معناها. ينظر رأي سيبيويه وابن مالك والزجاجي والجمهور في "سوى" في: توضيح

المقاصد. (679/2)، وأوضح المسالك. (240/2)، ومغني اللبيب. ص: 188، وشرح الأشموني. (521/1)، وشرح

التنصريح. (559/1).

(11) في (م): أُنْهَا.

(12) في (م): كَقَوْلِهِ.

(13) في (ب): لَمْ.

(14) قال العيني: قائله هو الفند الزماني، واسمه شهل بن شيان، ضمن قصيدة قالها في حرب البسوس. المقاصد.

(1097/3)، وهو منسوب إليه في: أمالي القالي. (260/1)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي. (5/1)، وشرح ديوان

حَيْثُ اسْتُعْمِلَتْ فَاعِلًا، فَيَبْقَى ثَالِثُهَا: قَوْلُ الرُّمَانِيِّ⁽¹⁾ وَأَبُو⁽²⁾ الْبَقَاءِ [أ/138ظ] تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا غَالِبًا. وَكَ"غَيْر"⁽³⁾ قَلِيلًا. قَوْلُهُ: الْعَامِلُ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ سَوَى ظَرْفٍ [ب/171و] كَمَا قَدَّمْنَا. قَوْلُهُ: الْعَائِدُ عَلَى النَّصَبِ. قُلْتُ: ضَمِيرُ "لَهُ" إِنَّمَا هُوَ عَائِدٌ عَلَى "مَا"⁽⁴⁾ مِنْ قَوْلِهِ: (مَا)⁽⁵⁾ سَوَى النَّائِبِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ عَلَى النَّصَبِ؛ إِذْ يَكُونُ الْكَلَامُ النَّصَبُ لِلنَّصَبِ مُحَقَّقًا، وَهُوَ عَيٌّ. تَأَمَّلْهُ، ثُمَّ قَوْلُ النَّائِبِ: (وَمَا سَوَى النَّائِبِ)، لَيْسَ فِيهِ كَبِيرُ فَائِدَةٍ؛ بَحِثْ أَنَّهُ لَوْاسِطٌ⁽⁶⁾ مَا فَاتَنَا شَيْءٌ، وَأُورِدَ الْمَرَادِيُّ⁽⁷⁾ عَلَيْهِ هُنَا سُؤلاً، وَذَلِكَ أَنَّهُ اسْتَتْنَى فِي التَّسْهِيلِ⁽⁸⁾ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: النَّائِبَ، وَالْفَاعِلَ، وَالْمُشَبَّهَ بِالْفَاعِلِ، وَهُوَ اسْمُ كَانَ، وَهُنَا لَمْ يَسْتَتِنْ إِلَّا النَّائِبَ،

الحماسة للمرزوقي. ص: 29، وسمط اللآلي. (940/1)، وشرح شواهد المغني. (945/2)، والخزانة. (434/3)، والمعجم المفصل. (105/8)، وشرح الشواهد الشعرية. (231/3)، وجاء في التصريح: شهل بن سنان، والظاهر أنه تصحيف. (560/1)، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (819/2)، وشرح التسهيل. (315/2)، و(285/3)، وشرح ابن الناطم. ص: 223، واللمحة. (477/1)، والتذييل. (355/8)، وأوضح المسالك. (240/2)، وشرح ابن عقيل. (228/2)، وتمهيد القواعد. (2228/5)، و(2231)، و(3273/7)، وشرح الأشموني. (520/1)، والجمع. (161/2).

الشرح: "دناهم": جازيناهم من الدين، وهو المجازاة والمكافأة، يقال: دانه ديناً، أي: جازاه. المقاصد. (1098/3).

(1) ينظر: شرح كتاب سيويه (جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، حُقق كرسالة دكتوراه: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، ل: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1418هـ - 1998م. ص: 438.

(2) في (م): أبي، وهو الصواب. ينظر قول أبي البقاء في: اللباب في علل البناء والإعراب. (309/1)، والتبيين عن مذاهب النحويين. ص: 419.

(3) في (م): وغيره.

(4) ساقطة من (ب)، و(ش).

(5) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(6) في (ب)، و(م)، و(ش): لو أسقطه.

(7) ينظر: توضيح المقاصد. (610/2).

(8) قال في التسهيل: (وما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه منصوب لفظاً أو محلاً، وربما رفع مفعوله به ونصب فاعل لأمن اللبس). ص: 78.

وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ هُنَا عَلَّقَهُ عَلَى رَافِعٍ⁽¹⁾ النَّائِبِ، فَلَمْ يَخْتِجْ لِذِكْرِ الْفَاعِلِ، وَلَا لِشَبِيهِهِ⁽²⁾؛
لَأَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ مَعَهُ، وَكَلاَمُهُ فِي التَّسْهِيلِ أَعْمٌ مِنْ هَذَا فَاحْتَاجَ إِلَى اسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ.

[بَابُ] اشْتِغَالِ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

حَدُّهُ عَلَى مَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: (أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، أَوْ اسْمٌ يُشَبِّهُهُ
نَاصِبٌ لِضَمِيرِهِ، أَوْ لِمَالِيسِ ضَمِيرِهِ بِوَاسِطَةٍ أَوْ غَيْرِهَا⁽³⁾)، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْعَامِلُ بِحَيْثُ لَوْ فَرَعَ
مِنْ ذَلِكَ الْمَعْمُولِ وَتَسَلَّطَ⁽⁴⁾ عَلَى الْاسْمِ الْمَتَقَدِّمِ لَنَصَبَهُ⁽⁵⁾. وَحَدَّهُ السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ:
(هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ فِعْلٌ أَوْ شَبَّهُهُ قَدْ عَمِلَ فِي ضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ، لَوْلَا ذَلِكَ الضَّمِيرُ
لَعَمِلَ فِيهِ أَوْ فِي مَوْضِعِهِ)⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَمِنْ شُرُوطِ⁽⁷⁾ صِلَا حَيْثِهِ لِلْعَمَلِ فِيهِ. قِيلَ: هَذِهِ الْعِبَارَةُ
فِيهَا قُصُورٌ لِحُجُوجِ الْاِشْتِغَالِ فِي الْمَرْفُوعِ؛ [إِذِ الْفِعْلُ]⁽⁸⁾ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ اسْمٌ، وَاتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ
ظَاهِرُهُ⁽⁹⁾ أَنَّهُ لَوْلَا ذَلِكَ الضَّمِيرُ لَكَانَ يَطْلُبُهُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذِ الْعَامِلُ هُنَا لَا
يَصِحُّ⁽¹⁰⁾ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهُ، وَلَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الضَّمِيرُ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَالْفَاعِلُ لَا يَتَقَدَّمُ،
وَالصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ لِلْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ لِيَكُونَ عَامًّا⁽¹¹⁾ فِي الْمَرْفُوعِ وَغَيْرِهِ [م/139ظ]، نَحْوُ:
«الْيَوْمَ قُمْتُ»، قُلْتُ: فِي هَذَا التَّصْوِيبِ نَظَرٌ؛ إِذِ اللَّازِمُ وَاحِدٌ عَلَى كِلَا الْعِبَارَتَيْنِ، قَالَ ابْنُ

(1) في (م)، و(ش): نائب.

(2) في (ب)، و(م): لشبهه.

(3) في (م): بغيرها.

(4) في (ب)، و(م): وسلط، وفي (ش): وسلطه.

(5) شرح التصريح. (441/1).

(6) البهجة المرضية. (252/1).

(7) في شرح المكودي: شرطه، ينظر الشرح. (226/1).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) في (م): ظاهر.

(10) في (ش): يصلح.

(11) في (ش): على ما.

الْفَخَّارِ مَا مَعْنَاهُ: (قَوْلُهُمْ: يُشْتَرَطُ [ب/171ظ] [ش/120و] فِيهِ أَنْ يَصْلُحَ [أَنْ يَعْمَلَ]⁽¹⁾ فِيمَا قَبْلَهُ يَفْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ الاشتغال فِي الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى فِعْلٍ انْتَصَلَ بِهِ ضَمِيرُهُ، فَلَوْلَا ذَلِكَ الضَّمِيرُ لَكَانَ يَطْلُبُهُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ هُنَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهُ، وَلَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الضَّمِيرُ⁽²⁾ لَمْ يَتَسَلَّطْ⁽³⁾ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَالْفَاعِلُ لَا يَتَقَدَّمُ⁽⁴⁾، وَأَجَابَ هُوَ⁽⁵⁾ عَنْ هَذَا: (أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهُ لَوْلَا الضَّمِيرُ؛ لَكِنْ بِشَرْطِ⁽⁶⁾ تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ)⁽⁷⁾، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْحَدِّ؛ لَكِنْ بِشَرْطِهِ، فَحَدُّ الْاِشْتِغَالِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ؛ لَكِنْ بِشَرْطِهِ، وَالشَّرْطُ خَارِجٌ عَنِ الْحَدِّ. فَتَأَمَّلْهُ؛ إِذْ لَمْ يَحْصُلْ لِي وَثُوقٌ بِهَذَا الْبَحْثِ لَا فِي الْأَوَّلِ وَلَا فِي الثَّانِي رَاجِعٌ أَصْلًا ابْنَ الْفَخَّارِ، لَعَلَّكَ تُرْشِدُ إِلَى الصَّوَابِ. قَوْلُهُ: [أ/139و] فَوَجَبَ أَلَّا يَكُونَ إِلَّا⁽⁸⁾ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا. فَشَمَلَ الْفِعْلُ⁽⁹⁾ الْمُتَصَرِّفَ تَصَرُّفًا كَامِلًا، [نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»]⁽¹⁰⁾، وَالْفِعْلُ الْمُتَصَرِّفُ تَصَرُّفًا نَاقِصًا؛ نَحْوُ: «زَيْدًا ادْعُهُ»⁽¹¹⁾، وَاحْتِزَّزَ بِهِ مِنْ غَيْرِ التَّصَرُّفِ⁽¹²⁾ حَسَبَمَا يُنْبِئُهُ عَلَيْهِ بَعْدُ، وَذَلِكَ كـ"نِعَمَ" و"بِئْسَ"، و"عَسَى" و"لَيْسَ"، وَفِعْلِي التَّعَجُّبِ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْفِعْلِ

(1) فِي (م): لِلْعَمَلِ، وَمَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): يَسْلُطُ.

(4) يَنْظُرُ: ابْنُ الْفَخَّارِ وَجْهُودُهُ فِي الدِّرَاسَاتِ النَحْوِيَّةِ، مَعَ تَحْقِيقِ كِتَابِهِ الْجُمْلُ. ص: 283.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) فِي (م)، وَ(ش): يَشْتَرِطُ.

(7) يَنْظُرُ: ابْنُ الْفَخَّارِ، مَعَ تَحْقِيقِ كِتَابِهِ الْجُمْلُ. ص: 283 - 284.

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(9) سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(11) فِي (ب): ادْعُدْ.

(12) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): الْمُتَصَرِّفُ.

والمصدّر، والتفضيل فلا يجوز: «زَيْدًا»⁽¹⁾ ما أحسنه»، ينصب "زَيْدٍ" على الاشتغال، بل يحب رفعه، وسيأتي للنّظم:

كَذَا [إِذَا]⁽²⁾ الْفِعْلُ⁽³⁾ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلَ مَعْمُولًا لما بعد وجد

إِذْ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَنْدَرِجُ هُنَاكَ التَّعَجُّبُ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ ثَمَّتْ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. قَوْلُهُ⁽⁴⁾: [أَوْ اسْمٌ [فَاعِلٍ]⁽⁵⁾ مِثَالُهُ: «زَيْدًا أَنَا ضَارِيُهُ»، أَوْ أَمِثْلُهُ الْمُبَالَغَةُ، نَحْوُ: «زَيْدًا أَنَا ضَرَّابُهُ». قَوْلُهُ⁽⁶⁾: أَوْ اسْمٌ مَفْعُولٍ. مِثَالُهُ: «الدَّرْهَمَ مُعْطَاهُ زَيْدٌ»، وَالتَّقْدِيرُ: الْمَعْطَى⁽⁷⁾ الدَّرْهَمَ مُعْطَاهُ زَيْدٌ. قَوْلُهُ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ. قَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: وَلَا صِفَةً مُشَبَّهَةً. نَحْوُ: «وَجْهُ الْأَبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ»⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَلَا حَرْفًا. وَمِثَالُهُ: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ»، (فَهَذِهِ لَا يَجُوزُ فِيهَا)⁽⁹⁾ التَّنْصِبُ، قَالَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽¹⁰⁾، وَبِالْجُمْلَةِ انْظُرِ التَّنْبِيْهَ الْأَوَّلَ مِنَ التَّنْبِيْهَاتِ الَّتِي ذَكَرَ الْحَاذِي⁽¹¹⁾، وَسَيَأْتِي لِلنَّظْمِ أَيْضًا: (وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ) [ب/172]، رَاجِعِ الْجَمِيعَ، وَقَيِّدْ مَا تَعَلَّقَ بِالْأَوْصَافِ هُنَاكَ، وَمِثَالُ اسْمِ الْفِعْلِ: «زَيْدٌ

(1) في (ب)، و(ش): زيد.

(2) مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(3) في (ب): إذا.

(4) فراغ في (م) في مكان كلمة قوله، وهو أمر يتكرر كثيرا في هذه النسخة.

(5) ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) ساقطة من (م).

(8) قال ابن هشام: (لأن الصلة والصفة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما). (151/2).

(9) في (م)، و(ش): فهذا لا يجوز فيه.

(10) ينظر: شرح التسهيل. (139/2).

(11) ذكرها أيضا في أوضح المسالك. (151/2).

عَلَيْكَ⁽¹⁾»، وَمِثَالُ الْمَصْدَرِ: «زَيْدٌ ضَرْبًا⁽²⁾ إِيَّاهُ». وَمِثَالُ التَّفْصِيلِ، نَحْوُ⁽³⁾: «زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْهُ عَمْرًا⁽⁴⁾».

ص: إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ

فَالسَّابِقَ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أُضْمِرَا حَتَّمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

قَوْلُهُ⁽⁵⁾: فَانْصَبَ ذَلِكَ⁽⁶⁾ الْاسْمَ السَّابِقَ. يَعْنِي: أَوْ ارْفَعَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ عَلَى مَا يَأْتِي بَعْدُ؛ إِذْ لَا ثَالِثَ غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ أَحْوَالَ الْاسْمِ السَّابِقِ عِنْدَ النَّاطِلِ مُنْخَصِرَةٌ فِي النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، لَا يَخْرُجُ عَنْهُمَا، ثُمَّ النَّصْبُ (تَارَةً يَكُونُ)⁽⁷⁾ وَاجِبًا أَوْ رَاجِحًا أَوْ مَرْجُوحًا أَوْ مُسْتَوِيَانِ⁽⁸⁾ [م/140]. قَوْلُهُ: فِعْلٌ⁽⁹⁾ لَا زِمَ الْإِضْمَارِ. اعْلَمْ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي نَاصِبِ الْاسْمِ السَّابِقِ⁽¹⁰⁾، فَالْجُمْهُورُ، وَتَبِعَهُمُ الْمَصْنِفُ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ [ش/120ظ] بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ مُوَافِقٌ لِلْفِعْلِ الظَّاهِرِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ، ثُمَّ اخْتَلَفَ فَقِيلَ: إِنَّهُ عَامِلٌ فِي الضَّمِيرِ وَالْاسْمِ مَعًا، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ، وَقِيلَ: فِي الْاسْمِ الظَّاهِرِ فَقَطْ، وَالضَّمِيرُ مُلْعَى، وَهُوَ قَوْلُ الْكِسَائِيِّ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: مُوَافِقٌ لِلْفِعْلِ الْمُشْتَعِلِ بِالضَّمِيرِ، فَمِثَالُ الْمُشْتَعِلِ عَنْ

(1) في (م): عليه.

(2) في (م): اضربا.

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): عمرو. وهو الصواب

(5) في (ش): ش، الذي يرمز للشرح.

(6) في (م): ذا.

(7) في (ب)، و(م)، و(ش): يكون تارة.

(8) في (م): يستويان.

(9) في (م)، و(ش): بفعل.

(10) ساقطة من (م).

(11) ينظر: اختلاف النحويين في الناصب في: شرح ابن عقيل. (2/130).

نَصَبٍ... الخ. [لَفْظُهُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، وَمِثَالُ الْمَشْتَعِلِ عَنْ نَصَبِ مَحَلِّهِ⁽¹⁾ لَفْظُ الْمَشْتَعِلِ هُنَا هُوَ بِكَسْرِ الْغَيْنِ⁽²⁾ الْمَعْجَمَةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ. قَوْلُهُ: «عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ». هَذَا الْمَثَالُ أَصْلُهُ لِلْمُرَادِيِّ⁽³⁾، قِيلَ: وَفِي التَّمْثِيلِ بِ"عَمْرًا"، لِنَصَبِ الْمَحَلِّ⁽⁴⁾ نَظَرًا، قُلْتُ: لِأَنَّ "عَمْرًا"، لَوْ تَسَلَّطَ⁽⁵⁾ عَلَيْهِ الْعَامِلُ لَنَصَبَ لَفْظُهُ لَا مَحَالَهُ⁽⁶⁾، فَشَعَلَهُ إِذَا إِنَّمَا⁽⁷⁾ هُوَ عَنْ⁽⁸⁾ نَصَبِ لَفْظِهِ، وَخَرْنُ إِنَّمَا حَتَّاجٌ⁽⁹⁾ التَّمْثِيلِ بِالَّذِي يَقَعُ الْاِشْتِعَالُ بِالضَّمِيرِ عَنْ نَصَبِ مَحَلِّهِ لَا لَفْظِهِ؛ بِحَيْثُ لَوْ تَسَلَّطَ (الْعَامِلُ عَلَيْهِ)⁽¹⁰⁾ ⁽¹¹⁾ لَا تَرَى فِي مَحَلِّهِ دُونَ لَفْظِهِ، فَالْوَاجِبُ إِذَا أَنْ [139/ط] يُمَثَّلُ بِمَا مَثَّلَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ⁽¹²⁾، وَهُوَ⁽¹³⁾: «هَذَا ضَرَبْتُهُ»؛ لِأَنَّ⁽¹⁴⁾ "ضَرَبَ لَوْ تَسَلَّطَ⁽¹⁵⁾ عَلَى لَفْظَةِ "هَذَا" إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي مَحَلِّهِ، فَشَعَلَهُ أَيْضًا بِالضَّمِيرِ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ نَصَبِ مَحَلِّهِ، وَعَلَى مَحْمَلِنَا هَذَا الضَّمِيرُ الشَّاعِلُ مُتَّصِلٌ بِعَامِلِهِ لَا مَفْصُولًا⁽¹⁶⁾ عَنْهُ فِي نَصَبِهِ لِلْمَحَلِّ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي تَوْجِيهِ هَذَا النَّظَرِ أَنَّهُ تَكَرَّرَ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدُ [ب/172ط]: (وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفِ جَرٍّ⁽¹⁷⁾)، وَبَيَّانُهُ أَنَّ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) في (م): العين، وهو تصحيف من الناسخ.

(3) وعنده: "زيدا" عوض "عمرا".

(4) في (ش): على المحل.

(5) في (م): توسط.

(6) في (م): محله.

(7) ساقطة من (م).

(8) في (ب): من.

(9) في (م): نريد.

(10) ساقطة من (ش).

(11) في (م): عليه العامل.

(12) ينظر: أوضح المسالك. (140/2).

(13) ساقطة من (م).

(14) في (ب)، و(م)، و(ش): فإن.

(15) في (م): توسط.

(16) في (م): مفصول.

(17) ساقطة من (ش).

هَذَا الْمَثَالَ مُبْنِيٌّ عِنْدَهُمْ عَلَى فَهْمِ قَوْلِهِ: (أَوْ الْمَحَلِّ) أَنَّ⁽¹⁾ الْمَرَادَ بِهِ مَا إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ مَقْصُولًا عَنِ الْفِعْلِ بِحَرْفٍ، وَكَانَ الْفِعْلُ لَازِمًا، قُلْتُ: وَهَذَا مِمَّا يَكَادُ يَقْطَعُ (بِهِ أَنَّ)⁽²⁾ الْمَصْنَفَ لَمْ يَقْصِدْهُ لِفَسَادِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: بَقَاءُ⁽³⁾ نَصْبِ الْمَحَلِّ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ مَثَالِ ابْنِ هِشَامٍ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا الْفَهْمِ⁽⁴⁾، فَدَاخِلٌ بِهِ، ثَانِيَهُمَا: التَّكَرُّرُ الَّذِي ذَكَرُوا لِعِغْرِ حَاجَةٍ وَلَا فَائِدَةٍ، فِي بَابٍ وَاحِدٍ، فَهَذَا كَمَا تَقُولُ الْعَامَّةُ: «زَنَهُ وَحْدَهُ»، إِذْ لَا دَلِيلَ عِنْدَهُمْ يَقُومُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْمَقْصُولَ⁽⁵⁾ بِالْحَلِّ. تَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَهُ»، وَ«جَاوَزْتُ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ». قُلْتُ: ضَابِطُ هَذَا التَّقْدِيرِ الْمَوَافِقِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مَعًا، أَوْ⁽⁶⁾ الْمَوَافِقِ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ دُونَ اللَّفْظِ، أَنَّ الضَّمِيرَ الشَّاعِلَ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُبَاشِرًا لِلْعَامِلِ الْمَشْغُولِ أَوْ مَقْصُولًا عَنْهُ، فَإِنْ بَاشَرَ قُدِّرَ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، وَإِنْ لَمْ يُبَاشَرْ سَوَاءٌ⁽⁷⁾ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ قُدِّرَ مِنْ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ حَدَرًا مِنَ الْكَذِبِ؛ وَلَئِنَّهُ لَا يَتَسَلَّلُ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا الْمَعْنَى الضَّرِيرُ⁽⁸⁾ عِنْدَ قَوْلِ النَّازِمِ:

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوْصَلٍ يَجْرِي

وَكَذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ فِي التَّنْبِيهِ [م/140ظ] الثَّلَاثِ مِنْ مُحَازِيهِ، وَذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: (يَجِبُ كَوْنُ الْمَقْدَّرِ... إلخ)⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَهَذَا التَّقْدِيرُ لَا يُنْطَقُ⁽¹⁰⁾ بِهِ [ش/121و]؛ أَيُّ: تَقْدِيرُ الْعَامِلِ

(1) في (ب): لأن.

(2) في (م): بأن.

(3) في (م): أنه.

(4) في (م): الفعل.

(5) في (م): الفصل.

(6) في (م)، و(ش): و.

(7) في (م): سواء فصل.

(8) ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحة. 73.

(9) ذكره أيضا في: أوضح المسالك. (2/152).

(10) في (ش): ينطبق.

المطابق للمفسر⁽¹⁾ المشغول (في الضمير)⁽²⁾ في جميع باب الاشتغال لا في المنصوب، ولا في المرفوع [و]⁽³⁾ لا في الواجب ولا في الجائز. قوله: ويشتراط في المفسر ألا يفصل بينه وبين الاسم السابق بشيء. قيل: وشرط بعضهم في هذا الاسم المنصرف⁽⁴⁾ على الاشتغال أن يكون مما يصح رفعه على الابتداء، فلا يصح الاشتغال في النكرة، وبهذا رد على من أعرب قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾⁽⁵⁾. إن "رهبانية": منصوب على الاشتغال⁽⁶⁾. قوله: مُسْتَعْنَى عَنْهُ. [ب/173و] اختر به مما لا يستعنى عنه كالأشياء [التي]⁽⁷⁾ يعتمد عليها اسم الفاعل. قوله: [الفصل]⁽⁸⁾ بـ"أنت". هذا توجيه لعدم جواز النصب على الاشتغال، وذلك أن هذا الفعل الذي هو "ضربته" في⁽⁹⁾ المثال لا يصح عمله في الاسم السابق الذي هو "زيد"؛ لأنه خبر عن "أنت"، وخبر المبتدأ الفعلي، و⁽¹⁰⁾ لا يجوز تقديمه، بيانه أن "أنت" مبتدأ، وخبره الجملة بعده، وقد تقدم في باب المبتدأ أن الجملة [أ/140و] إذا كانت خبراً لا تتقدم عملاً بقوله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبر)⁽¹¹⁾، رفعا لتوهم الابتداء⁽¹²⁾ بالفاعلية،

(1) في (ب): للنفس.

(2) في (ب)، و(م)، و(ش): بالضمير.

(3) مضافة من (م).

(4) في (ب)، و(م)، و(ش): المنصوب.

(5) سورة: الحديد، من الآية: 27، وتامها: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾.

(6) قال ابن هشام في المعني: (وقول الفارسي في ﴿ورهبانية ابتدعوها﴾)، إنه من باب: «زيدا ضربته» واعترضه ابن السجري بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء، والمشهور أنه عطف على ما قبله و"ابتدعوها" صفة، ولا بد من تقدير مضاف؛ أي: وحب رهبانية). ص: 751 – 752.

(7) إضافة من (ش).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(9) في (م): في هذا.

(10) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(11) تمامه من باب الابتداء: أو قصد استعماله منحصرًا.

(12) في (ب)، و(م)، و(ش): المبتدأ.

وَإِذَا كَانَتْ لَا تَتَقَدَّمُ فَأُخْرَى مَعْمُولَهَا الَّذِي هُوَ "زَيْدٌ"، أَنَّ لَوْ جَعَلْنَا⁽¹⁾ مَنْصُوبًا بِهَا، وَمَا لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهُ لَا يُفَسِّرُ عَامِلًا، فَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ عَدَمُ الْفَصْلِ، وَهَذَا "مَبْنِيٌّ" (عَلَى مَنَعِ⁽²⁾ إِجَارَةِ تَقْدِيمِ)⁽³⁾ الْمَعْمُولِ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ، وَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ⁽⁴⁾، وَأَمَّا مَنْ أَجَازَ تَقْدِيمَهُ؛ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ عَامِلُهُ فَيُجِيزُ⁽⁵⁾ هُنَا، وَاشْتَرَطَ عَدَمَ هَذَا (الْفَاصِلِ هُوَ)⁽⁶⁾ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ⁽⁷⁾، وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْفَاصِلُ بِالْمَبْتَدَأِ، بَلْ ضَابِطُ⁽⁸⁾ أَنَّ كُلَّ مَا يَصْلُحُ⁽⁹⁾ أَنْ يَعْمَلَ (مَا قَبْلَهُ فِيهَا بَعْدَهُ)⁽¹⁰⁾، لَا يُنْصَبُ عَلَى الْاِشْتِعَالِ، فَتَدْخُلُ أَسْمَاءُ الشُّرُوطِ وَالِاسْتِفْهَامِ، وَكُلُّ مَا لَهُ صَدْرٌ، وَهَذَا مُنَبَّهٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ تَلَا السَّابِقَ مَا بِالْاِئْتِدَا يَخْتَصُّ فَالَرْفَعُ التَّزِمُهُ أَبَدًا

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لَمَّا بَعْدُ وَجَدَ

وَكَانَ حَقُّهُ أَلَّا يَذْكُرَهُ هُنَا، أَوْ يُنَبِّهَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَأْتِي، إِلَّا أَنَّ ظَاهِرَ الْمَكُودِيِّ فِي إِطْلَاقِهِ فِي⁽¹¹⁾ الْفَاصِلِ يَشْمُلُ الظُّرُوفَ وَالْمَجْرُورَاتِ وَالْحَالَ، فَانْظُرْ مَا الْحُكْمُ فِيهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنَ الْاِشْتِعَالِ مَعَهَا⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ هَذَا الْبَيْتُ وَجْهًا آخَرَ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ

(1) في (م)، و(ش): جعلناه.

(2) في (ش): مبني.

(3) في (م): منع تقسيم.

(4) تنظر مسألة الاختلاف في الفاصل في: التذييل. (337/6)، والارتشاف. (2174/4)، والمقاصد الشافية. (89/3).

(5) في (ش): فيجر.

(6) في (م)، و(ش): الفصل.

(7) ينظر: الكتاب. (130/1).

(8) في (ب)، و(م)، و(ش): ضابطه.

(9) في (ش): لا يصلح.

(10) جاء في الهامش من (أ): أصْلُهُ: مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ. وهو كذلك في (ب)، و(م)، و(ش).

(11) ساقطة من (م).

(12) قال الشاطبي: (ومثال ذلك الفصل: أزيدًا في الدار أكرمته، وأزيدًا إلى الدار جئت به، وما أشبه ذلك. فالفصل بهذا غير معتد به ولا مُغَيَّرٌ لِلْحُكْمِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ هَذَا، وَنَظِيرُهُ الظُّرْفُ، كَقَوْلِكَ أَزِيدًا عِنْدَكَ أَنْزَلْتَهُ، وَأَزِيدًا أَمَامَكَ أَقْعَدْتَهُ، وَأَزِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ضَرَبْتَهُ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ. وَلَمْ يَذْكُرْهُ النَّازِمُ عَلَمًا بِأَنَّ حَكْمَهُ مَعْلُومٌ مِنْ حَكْمِ الْمَجْرُورِ؛ إِذْ هُمَا فِي هَذِهِ

الهاء في "لفظه" عائدة على الضمير الذي اشتغل الفعل به، وتكون الباء على بابها لا بمعنى "عن". ويكون المراد حينئذ ينصب لفظ الضمير، ووضوؤه إليه بنفسه، والمراد ينصب محله ووضوؤه إليه بحرف الجر، وهذا هو الذي ارتضى الشيوطي⁽¹⁾ لمساعدته [م/141و]، ظاهر النظم وارتحن [ب/173ظ]؛ لأن يكون في كلام المصنف⁽²⁾ مسامحة، وتجاوز في التعبير ينصب لفظ الضمير الذي انفصلنا عنه⁽³⁾ [ش/121ظ] بذلك التفسير، ولا⁽⁴⁾ يحمله على الأول، وادعى أن فيه تمحلاً وركاكه، وعلى الأول حملة⁽⁵⁾ المحاذي⁽⁶⁾، وادعى فيه الشيخ⁽⁷⁾ خالداً أنه التحقيق قائلاً: (لأن الضمير لا ينصب له لفظ)⁽⁸⁾. قوله: وعلى الإعراب الأول حمل النظم كلامه في شرح الكافية، فترجح الأخذ به. عبارته في شرح الكافية ذكرها المرادي قال⁽⁹⁾: (ويؤيد هذا احتمال قوله في شرح الكافية: (إذا قدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً أو محلاً)⁽¹⁰⁾، فلم يجعل التفسير في الضمير بل في الاسم السابق، قال: وهذا روجه⁽¹¹⁾ ظاهر لولا ما فيه من⁽¹²⁾ استعمال الباء بمعنى "عن" في قوله: "ينصب"، وهذا لا

الأشياء بمنزلة واحدة. وإنما شوق الفصل بهما، ولم يمنعنا من نصب الاسم السابق؛ لأن العرب تتسع في الظروف والمجورات بالتقديم والتأخير ما لا تتسع في غيرها، فالفصل بها كلا فصل. المقاصد الشافية. (107/3 - 108).

(1) تنظر: البهجة المرضية. (253/1)، وفصل في المسألة في: النكت. اللوحة: 51.

(2) ساقطة من (ب).

(3) في (ش): عليه.

(4) في (م): ولم.

(5) ساقطة من (ش).

(6) قال ابن هشام في أوضح المسالك. (إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه محل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم: ك: «زيداً ضربته»، أو محله ك: «هذا ضربته»). (139/2 - 140).

(7) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(8) ينظر: شرح التصريح. (441/1).

(9) في (م): حيث قال.

(10) شرح الكافية. (614/2).

(11) في (ب): أرجحه، وفي (م): وجه.

(12) ساقطة من (ش).

يُنَافِيهِ⁽¹⁾؛ لِأَنَّ الْبَاءَ⁽²⁾ بِمَعْنَى "عَنْ" كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ⁽³⁾، قِيلَ: وَعَلَى الثَّانِي حَمَلِ النَّظْمِ كَلَامُهُ أَيْضًا فِي التَّسْهِيلِ⁽⁴⁾، فَكَالَ الْمُحْمَلَيْنِ⁽⁵⁾ عَلَى هَذَا قَالَ بِهِمَا الْمُصَنِّفُ مَعًا؛ قِيلَ: إِلَّا أَنَّ فِي هَذَا الْحَمَلِ⁽⁶⁾ الثَّانِي عَلَى⁽⁷⁾ تَحْوِيزٍ وَتَكَرُّارٍ. فَانْظُرِ الْمُرَادِيَّ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: "فَالسَّابِقُ": مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ "انْصِبْهُ". بِهَذَا وَبِالَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ أَنَّ "مُضْمَرًا"⁽⁹⁾ فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحْدُوفٍ يُفَسِّرُهُ "شَعَلَ" [140/ط] تَعْلَمُ أَنَّ فِي الْبَيْتَيْنِ اشْتِعَالَيْنِ، اشْتِعَالًا فِي الْمَرْفُوعِ، وَهُوَ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ وَاشْتِعَالًا فِي الْمَنْصُوبِ، وَهُوَ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ الثَّانِي⁽¹⁰⁾، قِيلَ: [وَمِثْلُ هَذَا (يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ مِنَ الْفَصَاحَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ يَفْعَ فِي أَلْفَاظِ الْمُتَكَلِّمِ)⁽¹¹⁾ مَا أَرَادَ أَنْ يُنَبِّهَ عَلَيْهِ]⁽¹²⁾، وَقَدْ وَقَعَ لِلْمُصَنِّفِ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى فِي هَذَا النَّظْمِ كَثِيرٌ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْمَوْصُولِ: (كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولِ جُرَّ)، قُلْتُ: وَيَجُوزُ فِي لَفْظِ "السَّابِقِ" أَيْضًا أَنْ يُعْرَبَ مَرْفُوعًا بِالْإِثْنَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ⁽¹³⁾ إِلَّا أَنَّ النَّصْبَ مُخْتَارٌ فَقَطْ عَنْهُ، قَالَ بَعْدُ: (وَأُخْتِيرَ نَصْبُ قَبْلِ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ). قَوْلُهُ: وَ"حَتْمًا": نَعْتُ⁽¹⁴⁾ لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: إِضْمَارُ⁽¹⁵⁾ حَتْمًا. وَبِهَذَا

(1) في (أ): يعيبه. مستدركة في الهامش، وهي كذلك في (ب)، وفي (م): ينفية.

(2) في (م): استعمال الباء.

(3) توضيح المقاصد. (612/2).

(4) ينظر: التسهيل. ص: 80.

(5) في (ب): المحلين.

(6) في (ب): المحل.

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) توضيح المقاصد. (612/2).

(9) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (ب).

(10) ساقطة من (ش).

(11) في (م)، و(ش): هو من الفصاحة من كونه وقع في كلامه.

(12) ما بين معقوفتين مستدرك في الهامش في (ب)، وفي المتن خلط في الكلام.

(13) في (م): خبر.

(14) في (ب): نعتا.

(15) في (ب)، و(م)، و(ش): إضمارا. وهو الصواب.

الإِعْرَابِ⁽¹⁾ تَعْلَمَ وَجُوبَ إِضْمَارِ الْفِعْلِ، حَيْثُ رُذِّ التَّحْتُمُ إِلَى الْإِضْمَارِ لَا لِلنَّصْبِ [ب/174و]، [وَالَا لَوْ رُذِّ لِلنَّصْبِ لِلزِّمِ التَّنَاقُضُ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي لِلْمُصَنَّفِ وَجُوبَ النَّصْبِ]⁽²⁾ وَرَاجِحُهُ⁽³⁾ وَوُجُوبُ الرَّفْعِ وَرَاجِحُهُ⁽⁴⁾، وَمَا اسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ، فَلَا يَصِحُّ رُجُوعُهُ إِذَا لِلنَّصْبِ. قَوْلُهُ: حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي "أُضْمِرًا". قِيلَ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ⁽⁵⁾ إِنْ أَرَادَ بِالضَّمِيرِ النَّائِبِ الَّذِي تَحْمَلُ [فِيهِ]⁽⁶⁾، فَلَا يَصِحُّ، إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى الْفِعْلِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: الْفِعْلُ⁽⁷⁾ حَتْمًا، وَهَذَا كَلَامٌ عَنِ الْعُزُوءِ عَنِ الْفَائِدَةِ، وَإِنْ أَرَادَ بِالضَّمِيرِ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ ضَمِيرٌ⁽⁸⁾، فَهُوَ حَسَنٌ؛ أَيْ: أُضْمِرَ الْفِعْلُ الْإِضْمَارَ حَالَ كَوْنِ ذَلِكَ الْإِضْمَارِ حَتْمًا [م/141ظ]، وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْهُ إِعْرَابُهُ فِيمَا يَأْتِي [فِي التَّنَازُعِ]⁽⁹⁾ فِي قَوْلِهِ [ش/122و]: (وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنَجَّرِ نَقْلًا)⁽¹⁰⁾. فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ: لَيْسَ الْمَرَادُ بِالضَّمِيرِ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى الْفِعْلِ كَمَا يَتَبَادَرُ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ حَسَبَمَا ذَكَرْنَا، وَلَا ضَمِيرًا.

قَوْلُهُ: انْصِبُهُ. لِمُنَاقَضَتِهِ لِمَا يَأْتِي. وَإِنَّمَا الْمَرَادُ بِالْمُضْمَرِ⁽¹¹⁾ ضَمِيرُ الْإِضْمَارِ الْمَفْهُومِ مِنْ (إِضْمَارٍ، أَوْ)⁽¹²⁾ هُوَ مَحْدُوفٌ، وَذَلِكَ عَلَى حَدِّ مَا ذَكَرُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى⁽¹³⁾: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ

(1) في (م)، و(ش): الإِضْمَار.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(3) في (م): ورجحانه.

(4) في (م): ورجحانه.

(5) في (ش): قيل لأنه.

(6) إضافة من (ش).

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) في (ب)، و(ش): أُضْمِرَ، وفي (م): أضمرا.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(10) تمامه: وعدّ لازماً بحرف جرّ وإن حذف فالنصب للمنجرّ مع أمن لبسٍ كعجبت أن يدوا نقلاً وفي أنّ وأن يطرد

(11) في (ب)، و(ش): الضمير.

(12) في (م): أضمرو.

(13) ساقطة من (م).

من ﴿⁽¹⁾ إِنَّ الْمَرَادَ: بَدَأَ هُوَ؛ أَي: الْبَدَاءُ. قَوْلُهُ: وَ"مُؤَافِقٌ" نَعْتُ لِفِعْلِ بَعْدَ نَعْتِهِ بِالْجُمْلَةِ. هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ⁽²⁾، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذِ اجْتَمَعَ فِي النَّعْتِ جُمْلَةٌ وَمُفْرَدٌ، هَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْجُمْلَةِ عَلَى الْمُفْرَدِ، أَوْ لَا يَجُوزُ؟ الْمَشْهُورُ جَوَازُهُ، أَمَّا تَقْدِيمُ الْمُفْرَدِ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَهُوَ الصَّوَابُ؛ إِذْ لَا نِزَاعَ فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّعْتَ بِالْمُفْرَدِ هُوَ الْأَصْلُ. قَوْلُهُ: وَلَا زِمَ الرَّفْعِ. ذَكَرَهُ تَبَعًا لِلْمُصَنِّفِ لاسْتِيفَاءِ الْأَقْسَامِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا اقْتَضَتْ الْقِسْمَةَ⁽³⁾ الْعَقْلِيَّةُ أَنَّ تَكُونَ خَمْسَةً ذَكَرَهُ⁽⁴⁾ تَكْمِيلًا لِذَلِكَ، وَإِلَّا فَهُوَ مِنْ بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، لَا مِنْ بَابِ الْاشْتِعَالِ، وَلِذَا أَسْقَطَهُ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁵⁾؛ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبَابِ فِي شَيْءٍ؛ وَإِنَّمَا هُوَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ؛ لِأَنَّ ضَابِطَ الْاشْتِعَالِ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ، أُنْظِرُ السُّيُوطِيَّ فِي شَرْحِهِ⁽⁶⁾: (وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ). قَوْلُهُ: وَمُسْتَوٍ فِيهِ الْأَمْرَانِ. قُلْتُ: كَأَنَّ اللَّائِقَ بِذِكْرِهِ أَنَّ يَكُونَ بَعْدَ رَاجِحِ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْهَا عَلَى السَّوَاءِ؛ لَكِنْ فَعَلَ ذَلِكَ [ب/174ظ] لِيَكُونَ تَقْسِيمُهُ عَلَى تَرْتِيبِ النَّظْمِ [أ/141و]؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَ فِيهِ مَا اسْتَوَى طَرَفَاهُ عَلَى رَاجِحِ الرَّفْعِ، فَإِنْ قُلْتُ: [وَلَمْ فَعَلَ الْمَصْنُفُ أَيْضًا ذَلِكَ؟ قُلْتُ]⁽⁷⁾: إِنَّمَا فَعَلَهُ لِيَتَأَنَّى⁽⁸⁾ لَهُ الْاِخْتِصَارُ فِي الْقِسْمِ الْخَامِسِ بِقَوْلِهِ: (وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ⁽⁹⁾ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ).

(1) سورة: يوسف، من الآية: 35، وتامها: ﴿ثُمَّ بَدَأَ هُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَحُنُّهُ حَتَّى حِينٍ﴾.

(2) قال ابن مالك في شرح التسهيل: (وَإِذَا نَعْتُ بِمُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ وَظَرْفٍ أَوْ شَبْهِهِ فَلَا فَيْسَ تَقْدِمُ الْمُفْرَدُ وَتَوْسِيطُ الظَّرْفِ أَوْ شَبْهِهِ وَتَأْخِيرُ الْجُمْلَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: 28]، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجُمْلَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: 54]. (320/3).

(3) في (ش): الْقِسْمَةُ.

(4) في (م)، و(ش): ذَكَرَهَا.

(5) قال: (لَمْ نَذْكُرْ مِنَ الْأَقْسَامِ مَا يَجِبُ رَفْعُهُ كَمَا ذَكَرَ النَّازِمُ لِأَنَّ حَدَّ الْاِشْتِعَالِ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ). أَوْضَحَ الْمَسْأَلَةَ. (141/2).

(6) قال السيوطي في بهجته: (وَذَكَرَهُ لِهَذَا الْقِسْمِ إِفَادَةً لِتَعَامُّ الْقِسْمَةِ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِنَ الْبَابِ لِعَدَمِ صَدَقِ ضَابِطُهُ عَلَيْهِ، لَمَّا تَقَدَّمَ فِيهِ مِنْ قَوْلِنَا: (لَوْ لَا ذَلِكَ الضَّمِيرُ لِعَمَلِ فِي الْأَسْمِ السَّابِقِ)، وَلَا يَصِحُّ هَذَا هُنَا لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنْ "إِذَا" لَا يَلِيهَا فَعْلٌ). (255/1).

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، و(ش).

(8) في (ش): لِيَأْتِ.

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

ص: وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَأَنْ وَحَيْثُمَا

قَوْلُهُ: وَأَدَوَاتُ الاستِفْهَامِ مَا عَدَا الهمزة. فَإِنَّ الهمزة لَيْسَتْ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ حَتَّى يَجِبُ نَصْبُ الاسمِ مَعَهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْمُشْتَرَكِ؛ لَكِنَّهَا مِمَّا يَغْلُبُ دُخُولُهَا⁽¹⁾ عَلَى الفِعْلِ فَقَطْ، وَسَيَأْتِي حُكْمُهَا فِي قَوْلِهِ: (وَبَعْدَ مَا إِيلاؤُهُ الفِعْلُ غَلَبَ⁽²⁾)، (إِلَّا⁽³⁾) مِنْ جُمْلَةٍ مَا عَدَا⁽⁴⁾ الهمزة "هَلْ"، فَظَاهِرُهُ أَنَّهَا مِنَ الْمُخْتَصِّ بِالفِعْلِ⁽⁵⁾؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَشَنَّ مِنْ أَدَوَاتِ الاستِفْهَامِ إِلَّا الهمزة، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا تَقَدَّمَ لَهُ⁽⁶⁾ فِي أَوَّلِ النِّظْمِ مِنْ أَنَّ "هَلْ" مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، أُجِيبَ بِأَنَّ: مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى مُجَرَّدِ دُخُولِهَا؛ فَإِنَّهَا تَلِي الْأَسْمَاءَ، وَتَلِي الْأَفْعَالَ، فَتَقُولُ: «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟» و«هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟» وَمَا ذَكَرَ هُنَا مِنَ الْإِخْتِصَاصِ لَهَا بِالفِعْلِ هُوَ مَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى جُمْلَةٍ فِيهَا اسْمٌ وَفِعْلٌ، فَإِنَّهَا لَا تَلِي إِلَّا الفِعْلَ عِنْدَ سِيبَوِيهِ⁽⁷⁾ [ش/122ظ]، فَلِذَلِكَ جَازَ الْإِسْتِعَالُ بِنَحْوِ قَوْلِنَا: «هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ؟» قَالَ [م/142و] خَالِدٌ⁽⁸⁾: (يَجِبُ نَصْبُ "زَيْدٍ" بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ "رَأَيْتُ" وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ؛ لِأَنَّ "هَلْ" إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا اسْمٌ وَفِعْلٌ، لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ الاسمِ عَلَى الفِعْلِ، فَلَا يَجُوزُ: «هَلْ زَيْدٌ»⁽⁹⁾ رَأَيْتَ؟ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ⁽¹⁰⁾، وَخَالَفَهُ الْكَسَائِيُّ⁽¹¹⁾ فِي ذَلِكَ فَأَجَازَ أَنَّ يَلِيهَا الاسمُ

(1) فِي (م): دَخُولُهُ.

(2) فِي (ش): وَجِبَ.

(3) فِي (م): إِلَّا أَنَّهُ.

(4) فِي (ش): إِلَّا أَنْ مِنْ جُمْلَةٍ.

(5) فِي (م)، وَ(ش): بِالْأَفْعَالِ.

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(7) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ. (99/1)، وَ(115/3).

(8) فِي (ش): خ، وَهُوَ رَمَزٌ يَقْصِدُ النَّاسِخَ بِهِ: خَالِدٌ.

(9) فِي (م): زَيْدًا. وَهُوَ الصَّوَابُ، يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (443/1).

(10) فِي (ش): س، وَهُوَ رَمَزٌ يَقْصِدُ النَّاسِخَ بِهِ: سِيبَوِيهِ. يَنْظُرُ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ فِي: الْكِتَابُ. (99/1).

(11) يَنْظُرُ رَأْيَ الْكَسَائِيِّ فِي: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ. (151/2)، وَالْمُسَاعَدِ. (413/1)، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ. (1676/4)، وَشَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ. (436/1).

الَّذِي بَعْدَهُ فِعْلٌ، وَلَمْ يَخْصُ ذَلِكَ بِالشَّعْرِ، فَعَلَى قَوْلِهِ: يَجُوزُ الاشتغال في النثر، ولا يجب
النصب، بل يترجح، وما تقدم في صدر الكتاب من أنَّ "هل" مشتركة بين الأسماء والأفعال
مُقيَّد عند غير الكسائي⁽¹⁾ بما إذا لم يكن (في حيزها)⁽²⁾ فعل⁽³⁾ [نحو: «هل زيد أخوك»،
فإنَّها إذا⁽⁴⁾ لم يكن في حيزها⁽⁵⁾ فعل]⁽⁶⁾ تسَلَّت عنه، بخلاف ما إذا كان الفعل في حيزها⁽⁷⁾
فلا تدخل إلا عليه، ولم ترض باقتراق⁽⁸⁾ الاسم بينهما، قاله التفتزاني⁽⁹⁾ وغيره⁽¹⁰⁾
[ب/175]. انظر ابن غازي⁽¹¹⁾ أيضاً، فإنه تكلم أيضاً على ذلك. قَوْلُهُ: وَذَكَرَ مِنْهَا. أَي:
من أدوات الشرط. قَوْلُهُ: «إِنْ زَيْدًا لَقِيْتُهُ فَأَجْمِلْ إِكْرَامَهُ». قُلْتُ: يَصِحُّ ضَبُّ "تَاءٍ" لَقِيْتُهُ
هُنَا بِالْفَتْحِ عَلَى الْخَطَابِ، وَ"أَجْمِلْ" أَمْرٌ مِنْ "أَجْمَلْ"، وَيَصِحُّ ضَمُّهَا⁽¹²⁾ عَلَى التَّكْلُمِ،
وَ"أَجْمَلْ" مُضَارِعٌ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى الْمُتَبَادِرِ، وَيَجُوزُ التَّخَالُفُ بِحَيْثُ يَكُونُ
الْخِطَابُ مَعَ الْمُضَارِعِ، وَالتَّكْلُمُ مَعَ الْأَمْرِ. فَافْهَمْهُ، وَأَمَّا "زَيْدًا" فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ
وَجُوبًا. قَوْلُهُ: وَ«حَيْثُمَا زَيْدٌ»⁽¹³⁾ لَقِيْتُهُ يُكْرِمُكَ». بِكَسْرِ قَافٍ "لَقِي"؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ بِالْكَسْرِ

(1) ينظر الكلام في "هل" في مغني اللبيب. ص: 456.

(2) في (ب): خبرها، وفي (م): في خبرها.

(3) ساقط من (ش).

(4) ساقطة من (م).

(5) في (ب)، و(م): خبرها.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، وفي (ش) ساقط.

(7) في (م): خبرها.

(8) في (م): إلا باقتراق.

(9) تنظر المسألة في: المطول. ص: 410-411.

(10) ينظر: شرح التصريح. (442/1-443).

(11) قال ابن غازي: (قال ابن الفخار: قال بعض الشيوخ لطلبته: كيف تقولون: هل زيد ضربته رفعا أم نصبا؟ فصوب
النصب، وذلك بحضرة مشرقى، فقال: كلاهما في النثر خطأ، لقوله في الكتاب: «هل زيدا رأيت»، و«هل زيد ذهب»،
قبح ولم يجوز إلا في الشعر؛ لأنه لما اجتمع الفعل والاسم، حملوه على الأصل، فقال: فإن اظطر شاعر، فقدم الاسم
نصب). للاستزادة ينظر: الإتحاف. (6/2).

(12) في (م): ضبطها.

(13) في (م)، و(ش): زيدا.

عَلَى وَزْنِ "عَلِمَ"، وَبِفَتْحِ تَائِهِ لِلْخَطَابِ بِدَلِيلِ الْجَوَابِ، وَ"يُكْرِمُكَ" مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (وَبَعْدَ مَا ضَرَفَ رَفْعَكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ)⁽¹⁾، وَ"زَيْدًا" وَاجِبٌ نَصْبُهُ هُنَا عَلَى الْاِسْتِعَالِ. قَوْلُهُ: وَمِثَالُ التَّخْصِيصِ⁽²⁾: «هَلَا زَيْدًا كَلَّمْتُهُ»، وَمِثَالُ الْاِسْتِفْهَامِ: «مَتَى زَيْدًا تَأْتِيهِ». [141/ط] بِوُجُوبِ نَصْبِ "زَيْدٍ"⁽³⁾ عَلَى الْاِسْتِعَالِ فِيهِمَا، قُلْتُ: وَ"تَأْتِيهِ" مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ فِي الْيَاءِ الْمَوْجُودَةِ⁽⁴⁾؛ إِذْ لَيْسَ بِمَجْزُومٍ؛ لِأَنَّ "مَتَى" هُنَا اسْتِفْهَامٌ⁽⁵⁾ لَا شَرْطَ كَمَا يُتَوَهَّمُ، وَفِي بَعْضِهَا بِحَذْفِ⁽⁶⁾ الْيَاءِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ لِتَوَهُمِ الشَّرْطِيَّةِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁷⁾: (إِلَّا أَنَّ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ؛ وَهُمَا أَدَوَاتُ الْاِسْتِفْهَامِ غَيْرُ الْهَمْزَةِ، وَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ لَا يَقَعُ الْاِسْتِعَالُ بَعْدَهُمَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ عِنْدَ سَبْيُونِهِ، وَأَمَّا فِي نَثْرِ الْكَلَامِ فَلَا يَلِيهِمَا إِلَّا صَرِيحُ الْفِعْلِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ: «مَتَى عَمْرًا»⁽⁸⁾ لَقَيْتُهُ». وَ«حَيْثُمَا زَيْدًا»⁽⁹⁾ لَقَيْتُهُ فَأَكْرَمْتُهُ»، إِلَّا إِنْ كَانَتْ أَدَاةُ الشَّرْطِ "إِذَا" مُطْلَقًا [سَوَاءً أ] ⁽¹⁰⁾ كَانِ الْفِعْلُ مَاضِيًا أَمْ لَا، وَ"إِنْ" بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ التَّوْنِ⁽¹¹⁾، وَالْفِعْلُ⁽¹²⁾ (مَاضٍ لَفْظًا)⁽¹³⁾ أَوْ⁽¹⁴⁾ مَعْنَى، فَيَقَعُ الْاِسْتِعَالُ بَعْدَهُمَا فِي نَثْرِ الْكَلَامِ [ش/123و]، نَحْوُ: «إِذَا زَيْدًا لَقَيْتُهُ فَأَكْرَمْتُهُ»، [أَوْ «إِذَا زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمْتُهُ»، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَاضِيِ وَالْمُضَارِعِ

(1) تمامه: ورفع بعد مضارع وهن. ينظر: الألفية، باب الجزم. ص: 58.

(2) في (ب)، و(م)، و(ش): تخضيض، وهو الصواب، وما في (أ) تصحيف من الناسخ؛ لأن التخضيض طلب بحث وإزعاج، ينظر: المغني. ص: 361.

(3) في (م): زيدا.

(4) في (م)، و(ش): الموحدة.

(5) في (ش): اسم استفهام.

(6) في (ش): بخلاف.

(7) ينظر: أوضح المسالك. (142/2).

(8) في (ش): عمرو. والصواب ما في المتن.

(9) في (ش): زيد. والصواب ما في المتن.

(10) زيادة يقتضيها السياق.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(12) في (م): أو إن للفعل.

(13) في (ش): ماضيا لفضيا.

(14) في (ب): و.

[م/142ظ] مَعَ "إِذَا"، وَتَقُولُ فِي "إِنْ" وَالْفِعْلُ مَاضٍ لَفْظًا: «إِنْ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ»⁽¹⁾، أَوْ⁽²⁾ مَعْنَى فَقَطْ، نَحْوُ⁽³⁾: «إِنْ زَيْدًا لَمْ⁽⁴⁾ تَلْقَهُ فَاَنْظُرْهُ»⁽⁵⁾، وَيَمْتَنِعُ الاشتِغَالُ فِي نَثْرِ الْكَلَامِ بَعْدَ "إِنْ"⁽⁶⁾ الْجَازِمَةِ لِلفِعْلِ التَّفْسِيرِ لَفْظًا، نَحْوُ: «إِنْ زَيْدًا تَلْقَهُ»، بِحَذْفِ الْأَلِفِ. «فَأَكْرَمَهُ»؛ لِأَنَّهَا لَمَّا جَزَمَتِ الْفِعْلُ قُويَ طَلِبُهَا (لَهُ⁽⁷⁾، فَلَا)⁽⁸⁾ يَلِيهَا غَيْرُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَجْزِمُهُ [ب/175ظ] لَفْظًا إِمَّا لِمُضِيِّهِ، وَإِمَّا لِحُزْمِهِ بغيرِهَا، نَحْوُ: «إِنْ زَيْدًا لَمْ تَلْقَهُ»، فَيَضَعُفُ طَلِبُهَا لِلفِعْلِ، فَيَلِيهَا غَيْرُهُ، وَيَجُوزُ الاشتِغَالُ بِهَا جَازِمَةً لِلفِعْلِ التَّفْسِيرِ فِي الشَّعْرِ، نَحْوُ: «إِنْ زَيْدًا تَلْقَهُ فَأَكْرَمَهُ»، وَتَسْوِيَةُ النَّاطِمِ فِي⁽⁹⁾ النَّظْمِ "إِنْ" وَ"حَيْثُمَا" مَرْدُودَةٌ؛ لِأَنَّ الاشتِغَالَ بَعْدَ "حَيْثُمَا" لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَأَمَّا بَعْدَ "إِنْ" فَعَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ⁽¹⁰⁾، وَالْجَوَابُ عَنِ الْمَصْنَفِ أَنَّ الْعَرَضَ مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا⁽¹¹⁾ إِمَّا هُوَ فِي وُجُوبِ النَّصْبِ حَيْثُ وَقَعَ الاشتِغَالُ بَعْدَهُمَا، وَأَمَّا التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا فِي جَمِيعِ الْوُجُودِ، فَلَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ، وَعِبَارَةُ النَّاطِمِ نَاطِقَةٌ بِذَلِكَ؛ إِذْ قَالَ: (وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ)، ثُمَّ مَثَلَهُ بِ"إِنْ" وَ"حَيْثُمَا"⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْقِسْمِ الثَّانِي. يَعْنِي: الَّذِي هُوَ لِأَزْمِ الرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ.

ص: وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالْرَّفْعُ التَّرْمُهُ أَبَدًا

(1) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(2) في (م): و.

(3) ساقطة من (م).

(4) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): فانتظره. وهو كذلك في شرح التصريح. (443/1).

(6) في (ش): أي.

(7) كررت في (ب).

(8) في (ش): لفعْل.

(9) في (م)، (ش): في هذا.

(10) ساقطة من (م).

(11) ساقطة من (م).

(12) ينظر القول من قول ابن هشام في: شرح التصريح. (443/1 - 444).

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

قَوْلُهُ: فَذَكَرَ لَوُجُوبِ رَفْعِ الْأَسْمِ السَّابِقِ. قَدْ قَدَّمْنَا قَبْلُ فِي التَّقْسِيمِ أَنَّ وُجُوبَ الرَّفْعِ خَارِجٌ مِنْ بَابِ الْأَشْتِعَالِ، لِعَدَمِ جَرَيَانِ ضَابِطٍ⁽¹⁾ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: وَمِثَالُ ذَلِكَ: "إِذَا" الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ. أَعْلَمَ أَنَّ "إِذَا" الْفُجَائِيَّةَ تَخْتَصُّ بِالْجُمْلِ الْأَسْمِيَّةِ، وَلَا تَحْتَاجُ لِحَوَابٍ، وَلَا تَقَعُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَمَعْنَاهَا الْحَالُ لَا الْأَسْتِقْبَالَ، (وَهِيَ حَرْفٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، وَيُرْجَّحُهُ قَوْلُهُمْ: «خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالْبَابِ»، بِكَسْرِ "إِنَّ"؛ لِأَنَّ "إِنَّ" لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، وَظَرَفُ مَكَانٍ عِنْدَ الْمَبْرَدِ، وَظَرَفُ زَمَانٍ عِنْدَ⁽²⁾ الرَّجَّاحِ، وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ ابْنُ مَالِكٍ، وَالثَّانِي ابْنُ عُصْفُورٍ، وَالثَّلَاثُ الرَّخْشَرِيُّ، وَاخْتَلَفَ فِي عَامِلِهَا، فَقَالَ الرَّخْشَرِيُّ: عَامِلُهَا فِعْلٌ مُقَدَّرٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَفَاجَأَتِ، وَلَا يُعْرَفُ هَذَا لِغَيْرِهِ، وَقِيلَ: نَاصِبُهَا الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ أَوِ الْمَقْدَّرُ، وَإِنْ قُدِّرَتْ أَنَّهَا الْخَبَرُ فَعَامِلُهَا "مُسْتَقَرٌّ" أَوْ "اسْتَقَرَّ"⁽³⁾. [142/أ] انْظُرِ الْمَعْنَى⁽⁴⁾ فِي "إِذَا"، قِيلَ: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ الْمُكُودِيُّ مِنْ اخْتِصَاصِ "إِذَا" الْفُجَائِيَّةِ بِالْإِبْتِدَاءِ هُوَ مَذْهَبُ النَّاطِمِ فِي⁽⁵⁾ هَذَا الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا تَلِي الْأَفْعَالَ أَيْضًا، لَكِنَّ الْمَصْنِفَ قَالَ فِي شَرْحِهِ [ب/176و] (أَيْضًا لِتَسْهِيلِهِ)⁽⁶⁾ [مَا مَعْنَاهُ: إِنَّهَا لَا تَلِي إِلَّا الْمَفْرَدَ، وَإِنْ الْمَكْسُورَةَ، وَ"أَنَّ" الْمَفْتُوحَةَ الْمُؤَوَّلَةَ بِالْمَصْدَرِ]⁽⁷⁾ أَوْ كَلَامًا نَحْوُ: هَذَا⁽⁸⁾، قَالَ: وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى مَنْ قَالَ [م/143و]: إِنَّهَا تَلِي الْفِعْلَ، وَإِنْ كَانَ سَبِيحِهِ⁽⁹⁾

(1) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): ضَابِطُهُ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) سَبَقَ تَخْرِيجُ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ "إِنْ" وَأَخَوَاتِهَا.

(4) الْمَغْنَى. ص: 120.

(5) فِي (ش): فِي غَيْرِ.

(6) فِي (م): لِتَسْهِيلِ، وَفِي (ش): لِتَسْهِيلِ. وَالْقَوْلُ هُوَ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ. (2/138 – 139).

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(8) فِي (م): مَا هَذَا.

(9) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ تَسْهِيلِهِ: (وَمِنْ مَوَانِعِ نَصْبِ الْأَسْمِ السَّابِقِ بِالْفِعْلِ الْمَشْغُولِ وَقَوْعُهُ بَعْدَ إِذَا الْمَفَاجَأَةِ نَحْوُ خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو، وَلَا يَجُوزُ عِنْدِي فِي زَيْدٍ وَمَا وَقَعَ مَوْقَعُهُ إِلَّا الرِّفْعُ، لِأَنَّ الْعَرَبَ أَلْزَمَتْ "إِذَا" هَذِهِ أَلَّا يَلِيهَا إِلَّا مُبْتَدَأٌ بَعْدَهُ خَبَرٌ، أَوْ خَبَرٌ بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ، فَمَنْ نَصَبَ مَا بَعْدَهَا فَقَدْ اسْتَعْمَلَ مَا لَمْ تَسْتَعْمَلِ الْعَرَبُ فِي نَثْرِ وَلَا نَظْمٍ. وَقَدْ

- رَحْمَةُ اللَّهِ [ش/123ظ] عَلَيْهِ⁽¹⁾ - واعتَرَضَ عَلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ⁽²⁾ ذَلِكَ. فَانْظُرْهُ فِي الْمَطَوَّلَاتِ⁽³⁾، وَعِلَّةُ دُخُولِهَا عَلَى الْأَسْمَاءِ لِلْفَرْقِ⁽⁴⁾ بَيْنَهَا وَبَيْنَ "إِذَا" الشَّرْطِيَّةِ، وَاحْتِرَازَ بِالْفُجَائِيَّةِ مِنْ "إِذَا" الظَّرْفِيَّةِ بِأَنَّهَا لَا تَلِي إِلَّا جُمْلَ الْأَفْعَالِ، قَالَ فِيمَا يَأْتِي: (وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ)⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَ"لَيْتِمَا" الْإِبْتِدَائِيَّةِ. فَالْوَصْفُ بِالْإِبْتِدَائِيَّةِ لِلْكَشْفِ وَالْبَيَانِ، لَا لِلِاخْتِصَاصِ وَالِاحْتِرَازِ؛ لِأَنَّ "لَيْت" لَا تَدْخُلُ (إِلَّا عَلَى)⁽⁶⁾ الْمُبْتَدَأِ، قُلْتُ: وَبَعْضُهُمْ يُقَيِّدُ الْإِبْتِدَائِيَّةَ هَذِهِ بِالْمَكْفُوفَةِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ سَوَاءٍ كَانَتْ مَكْفُوفَةً أَوْ عَامِلَةً، فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَجِبُ رَفْعُ مَا بَعْدَهَا، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ، فَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِالنَّصْبِ الْمَمْنُوعِ كَوْنُهُ عَلَى الْمُعْمُولِيَّةِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، أَمَّا لِلنَّصْبِ⁽⁷⁾ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ "لَيْت"، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا خَبَرُهَا فَجَائِزٌ. قَوْلُهُ: وَ"لَيْتِمَا زَيْدٌ"⁽⁸⁾ أَكْرَمْتَهُ». [...] ⁽⁹⁾ قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ (بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ قَسَمًا)⁽¹⁰⁾ [11]، قِيلَ⁽¹⁾: "لَيْتِمَا" قَدْ يَنْتَصِبُ الْاسْمُ بَعْدَهَا لِعَدَمِ إِهْمَالِهَا مَعَ أَنَّهَا كَمَا ذَكَرُوا

أَلْحَقَهَا سِيبُوه بِأَمَّا قِيَاسًا، فَأَجَازَ نَصْبَ الْاسْمِ الَّذِي يَلِيهَا بِفِعْلِ مَضْمَرٍ يَفْسِرُهُ الْمَشْغُولُ بَعْدَهُ ... وَلَمْ يَلِ إِذَا فِعْلٌ ظَاهِرٌ وَلَا مَعْمُولٌ فِعْلٌ إِنَّمَا يَلِيهَا أَبَدًا فِي النُّثْرِ وَالنَّظْمِ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ مَنْطُوقٌ بِحَمَا، أَوْ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبَرُ، فَمِنْ أَوَّلَاهَا غَيْرَ ذَلِكَ فَقَدْ خَالَفَ كَلَامَ الْعَرَبِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ سِيبُوه. (138/2 - 139).

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) ينظر ردُّ أبي حيان في هذه المسألة في: التذييل. (303/6)، وقد لخصه ابن غازي بقوله: (قال أبو حيان: هذا ليس بصحيح؛ إذ قد يليها الفعل مقرونا بـ"قد"، كما نقل الأخفش؛ لمعاملتهم المقرون بـ"قد" معاملة الاسمية، وعليه يحمل كلام سيبويه، وكأن المصنف لم يطلع على نقل الأخفش، وانظر جسامته على سيبويه، وقد كشف له الغيب، أنه هو الذي لا يلتفت إليه، وأن كلامه مردود عليه). الإتحاف. (7/2).

(3) ربما يقصد بهذه العبارة، مطولات أبي حيان في النحو، مثل التذييل، وارتشاف الضرب من لسان العرب.

(4) في (م): الفرق.

(5) تمامه: كهن إذا اعتلى. ينظر: الألفية، باب الإضافة. ص: 37.

(6) في (ش): على إلا.

(7) في (ب)، و(م)، و(ش): النصب.

(8) في (م): زيدا.

(9) فراغ في الأصل وفي (ب)، و(ش).

(10) تمامه: لا لام بعده بوجهين نفي. تنظر الألفية، باب إن وأخواتها. ص: 21.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَخْتَصُّ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَنَصْبُهُ⁽²⁾ يُنَاقِضُ قَوْلَهُ: فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا. فَالْجَوَابُ: إِنَّهُ إِنَّمَا نَقَى⁽³⁾ بِقَوْلِهِ: (فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ) أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْاِسْتِعَالِ، أَمَّا نَصْبُهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَيْسَ هَذَا مُحَلُّهُ، فَلَا يُعْتَرَضُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «زَيْدٌ مَا أَكْرَمَهُ»⁽⁴⁾. هَذَا الْفِعْلُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ لِاقْتِرَانِهِ بِ"مَا" الْمَصِيرَةِ لَهُ مِنْ صِيغِ التَّعَجُّبِ، وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ لَا يَتَصَرَّفُ، وَمَا لَا يَتَصَرَّفُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ، فَلَا يُفَسَّرُ عَامِلًا حَسَبَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، فَصَارَ السَّبَبُ (كُلُّهُ فِي ذَلِكَ هُوَ "مَا")⁽⁵⁾، إِذْ لَوْلَا هِيَ لَكَانَ لَفْظُ "كَرَّمَ"⁽⁶⁾ يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ؛ إِذْ تَقُولُ: «زَيْدٌ أَكْرَمَهُ عَمْرُو»، أَوْ «زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ»، وَأَمَّا "مَا"⁽⁷⁾ الَّتِي فِي الْمَثَالِ، فَأِعْرَابُهَا مُبْتَدَأٌ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ لِتَجَرُّدِهَا⁽⁸⁾ [ب/176ظ] لِلْإِسْنَادِ إِلَيْهَا، كَمَا أَجْمَعُوا عَلَى اسْمِيَّتِهَا لِتَحْمِلِ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَيْهَا، وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنِ الْكَسَائِيِّ⁽⁹⁾ مِنْ أَنَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنْ إِعْرَابِ⁽¹⁰⁾ فَشَاذٌ، لَا يَقْدَحُ فِي الْإِجْمَاعِ، وَهِيَ نَكِيرَةٌ تَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ⁽¹¹⁾، وَ"أَكْرَمَهُ" فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى "مَا"، وَالضَّمِيرُ الْمَفْعُولُ يَعُودُ عَلَى "زَيْدٍ"، وَالْجُمْلَةُ [الْفِعْلِيَّةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ "مَا"، وَالْجُمْلَةُ]⁽¹²⁾ (مِنْ "مَا")⁽¹³⁾ وَخَبَرُهَا خَبَرٌ عَنْ

(1) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): فَإِنْ قِيلَ.

(2) فِي (م): وَنَصَبَ.

(3) فِي (م): يَعْنِي.

(4) الْمَثَالُ فِي شَرْحِ الْمَكُودِيِّ: «زَيْدٌ مَا أَكْرَمْتُهُ».

(5) فِي (م)، وَ(ش): فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَا.

(6) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): أَكْرَمَ.

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(8) أَيْ: تَجَرُّدُهَا عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لِلْإِسْنَادِ إِلَيْهَا. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (58/2).

(9) يَنْظُرُ رَأْيَ الْكَسَائِيِّ فِي: التَّنْذِيلِ. (180/10)، وَالْإِرْتِشَافُ. (2065/4)، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (857/2)، وَالْمُسَاعَدُ. (148/2).

(10) فِي (م)، وَ(ش): الْإِعْرَابُ.

(11) وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (58/2).

(12) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مُثَبَّتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(13) فِي (ش): وَجُمْلَةٌ مَا.

"زَيْدٌ"، هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ⁽¹⁾ فِي "مَا" هَذِهِ التَّعْجِيبَةُ، وَابْتِدَاءُ بِهَا لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى التَّعْجُبِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ⁽²⁾ [142/ط] هِيَ مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ؛ أَي: مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى "الَّذِي"، وَمَا بَعْدَهَا مِنْ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ صِلَتُهَا، فَلَا مَوْضِعَ لَهُ⁽³⁾ مِنَ الْإِعْرَابِ، أَوْ نَكِرَةٌ نَاقِصَةٌ، أَي: نَكِرَةٌ [م/143ط] مَوْصُوفَةٌ⁽⁴⁾ [ش/124و] بِمَعْنَى شَيْءٍ، وَمَا بَعْدَهَا مِنْ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ صِفَةٌ لَهَا، فَمَحَلُّهُ رَفْعٌ تَبَعَ لَهَا، وَعَلَى قَوْلِي⁽⁵⁾ الْأَخْفَشِ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ النَّاقِصَتَيْنِ⁽⁶⁾، فَخَبَرُ "مَا" التَّعْجِيبَةُ مَحْذُوفًا⁽⁷⁾ وَجُوبًا؛ أَي: الَّذِي، أَوْ [شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا]⁽⁸⁾ شَيْءٌ عَظِيمٌ، فِي نَحْوِ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا»، وَفِي مِثَالِ الْمَكُودِيِّ: زَيْدٌ الَّذِي، أَوْ شَيْءٌ أَكْرَمُهُ شَيْءٌ عَظِيمٌ. فَاعْلَمْهُ فَإِنَّهُ جَيِّدٌ، ذَكَرَهُ الْحَاذِي⁽⁹⁾ وَشَارِحُهُ⁽¹⁰⁾ فِي بَابِ التَّعْجُبِ. قَوْلُهُ: وَعَمَرُوا لِأَكْرَمَنَّهُ. اللَّامُ لَامُ الْقَسَمِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُؤَكَّدٌ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الشَّدِيدَةِ، قَالَ الرَّاجِزُ⁽¹¹⁾:

وإنَّ وَجَدْتَ النُّونَ مَشْدُودًا رَسْمٌ فَكُلُّ لَامٍ قَبْلَهُ⁽¹²⁾ لَامُ الْقَسَمِ

(1) ينظر: الكتاب. (72/1).

(2) ينظر رأي الأخفش في: الأصول في النحو. (100/1)، واللمحة. (507/1)، وشرح التسهيل. (31/3)، وتوضيح المقاصد. (886/2)، وشرح قطر الندى. ص: 322، وشرح ابن عقيل. (150/3).

(3) في (م)، و(ش): لها.

(4) في (م): أي موصوفة.

(5) في (م)، و(ش): قول.

(6) في (ب)، و(م)، و(ش): الناقصين.

(7) في (ب)، و(م)، و(ش): محذوف.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(9) القول مذكور أيضا في: أوضح المسالك. (225/3).

(10) يقصد به خالد الأزهرى، وهنا يشير إلى أن الأزهرى شرح محاذي ابن هشام. ينظر قول الأزهرى أيضا في شرح التصريح، باب التعجب. (58/2).

(11) لم أعثر على قائل الرجز فيما تيسر لي من البحث.

(12) في (م)، و(ش): قبلها.

قَوْلُهُ: وَإِعْرَابُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ وَاضِحٌ. فَالسَّابِقُ (فِيهِ مَرْفُوعٌ)⁽¹⁾ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِـ"تَلَا"، وَلَا يَصِحُّ نَصْبُهُ لِاخْتِلَالِ⁽²⁾ الْمَعْنَى بِانْقِلَابِ الْمَتْبُوعِ تَابِعًا، وَالتَّابِعُ مَتْبُوعًا. قَوْلُهُ: فَالْفِعْلُ فَاعِلٌ بِفِعْلِ يُفَسِّرُهُ "تَلَا". وَلَفْظُهُ كَذَا⁽³⁾ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ: التِّرَامُ الرَّفْعُ، وَلَفْظُهُ "إِذَا" ظَرَفٌ يَتَعَلَّقُ⁽⁴⁾ بِـ"تَلَا". قَوْلُهُ: وَ"بَعْدُ" مُتَعَلِّقٌ بِـ"وُجِدَ". انْظُرْ كَيْفَ اسْتَعْمَلَ الظَّرْفَ الْمَقْطُوعَ خَبْرًا؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ [ب/177و] بِـ"وُجِدَ" عَلَى أَنَّهُ [فِي مَحَلِّ]⁽⁵⁾ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، مَعَ أَنَّ سَبَبِيَّهِ مَنَعَهُ⁽⁶⁾، وَكَذَا أَيْضًا لَا يُسْتَعْمَلُ حَالًا، [وَلَا صِلَةً]⁽⁷⁾، وَلَا صِفَةً، نَبَّهَ عَلَى الْأَوَّلِ ابْنُ غَارِي⁽⁸⁾ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَأَشْبَعَ فِيهِ الْكَلَامَ السُّهَيْلِيُّ فِي الرُّوضِ الْأَنْفِ⁽⁹⁾، فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّ الْمَصْنَفَ كَثِيرًا مَا يَسْتَعْمِلُهُ.

ص: وَاخْتِيرَ نَصْبُ قَبْلِ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ [وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ]

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا⁽¹⁰⁾

(1) في (م): مرفوع فيه.

(2) في (م)، و(ش): لاختلاف.

(3) في (ش): كلا. والصواب ما في المتن.

(4) في (م)، و(ش): متعلق.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): معه. وهو تصحيف. قال سيبويه في كتابه: (يدلُّك على أن "قبل" و"بعد" غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين؛ لا تقول: قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً، ولا تقول: هذا قبل، كما تقول: هذا قبل العتمة، فلما كانت لا تمكَّن، وكانت تقع على كل، شبّهت حين بالأصوات و"هل" و"بل"؛ لأنها ليست متمكنة). (286/3).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) ينظر: الإتحاف. (291/1).

(9) الروض الأنف، في شرح غريب السير للشيخ أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: 581هـ)، أوله: (حمداً لله مقدم على كل أمر ذي بال ... الخ). ينظر: كشف الظنون. (917/1). تنظر المسألة في: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، 1421هـ - 2000م. (237/2).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

[قَوْلُهُ: وَذَلِكَ. [أَي: الطَّلَبِ] ⁽¹⁾ الأَمْر، نَحْوُ: «زَيْدًا اضْرِبْهُ». [وَمِثْلُهُ المضارعُ الْمُفْتَرَنُ بِلامِ الطَّلَبِ] ⁽²⁾ [⁽³⁾، نَحْوُ: «عَمْرًا ⁽⁴⁾ لِيَضْرِبَهُ بِكَرٍّ». قَوْلُهُ: والدُّعَاءُ، نَحْوُ: «اللَّهُمَّ زَيْدًا ارْحَمْهُ». وَشِئِلَ الدُّعَاءِ بِصِيغَةِ الطَّلَبِ، هَكَذَا ⁽⁵⁾ المِثَالُ أَوْ ⁽⁶⁾ بِصِيغَةِ الْخَبَرِ، نَحْوُ: «زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ»، وَالتَّصْبُّ بِالْمَحْدُوفِ مِنْ (لَفْظِ الْأَمْثَلَةِ الْأَوَّلِ) ⁽⁷⁾ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَفِي هَذَا الْأَخِيرِ مِنْ مَعْنَاهُ لِقُصُورِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: «ارْحَمْ زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ»، أَوْ «رَحِمَ اللَّهُ زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ ⁽⁸⁾ لَهُ». قَوْلُهُ: وَالتَّهْيِ، نَحْوُ: «زَيْدًا لَا تُهِنْهُ». وَمِثْلُهُ: «زَيْدًا لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ»، يَرْفَعُ "يُعَذِّبُ"؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ بِمَعْنَى الطَّلَبِ، فَ"زَيْدًا" مَنْصُوبًا ⁽⁹⁾ يَفْعَلُ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «رَحِمَ اللَّهُ زَيْدًا»؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّعْذِيبِ رَحْمَةٌ. (فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ جَازَ الِاشْتِعَالُ مَعَ لَامِ الْأَمْرِ، وَ"لَا" النَّاهِيَّةُ، وَقَدْ فَسَّرَ الْعَامِلَ مَا لَا يَعْمَلُ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ وَ"لَا" الطَّلِبِيَّتَيْنِ لَا يَعْمَلُ [مَا] ⁽¹⁰⁾ بَعْدَهُمَا فِيمَا قَبْلَهُمَا قِيَاسًا، قُلْتُ: أَجَابَ ابْنُ عُصْفُورٍ ⁽¹¹⁾: أُنْتَهُمُ أَجْرُوا الْأَمْرَ بِاللَّامِ ⁽¹²⁾ مُجْرَى الْأَمْرِ بِغَيْرِهَا، وَأَجْرُوا [م/144] التَّهْيِ بِلَا مُجْرَى التَّنْفِي ⁽¹³⁾ بِهَا). مِنْ خَالِدٍ ⁽¹⁴⁾، فَإِنْ قِيلَ: لَمْ وَجَبَ الرُّفْعُ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ أَحْسَنُ بِهِ»، مَعَ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [ومثله المضارع... ساقط من (م).

(3) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [قوله: وذلك... ساقط من (ش).

(4) في (ش): عمر.

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): كهذا.

(6) في (م): و.

(7) في (م): لفظه في المسألة الأولى.

(8) سقطت من (م).

(9) في (ب)، و(م)، و(ش): منصوب.

(10) مضافة من (ب)، و(م).

(11) ينظر: شرح الجمل. (352/1 - 353).

(12) في (م)، و(ش): مع اللام.

(13) في (ب): النهي.

(14) ينظر شرح التصريح. (447/1).

أَنَّهُ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ، قَالَ⁽¹⁾ ابْنُ هِشَامٍ: ((لَأَنَّ الضَّمِيرَ [أ/143] [الْمَجْرُورَ]⁽²⁾ بِالْبَاءِ فِي مَحَلٍّ رَفَعَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ عِنْدَ [ش/124ظ] سَيَبُوهُ⁽³⁾)⁽⁴⁾، وَزِيدَتِ الْبَاءُ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فَلَيْسَ مِنَ الْاِسْتِعَالِ (فِي شَيْءٍ)⁽⁵⁾، وَكَذَا إِنْ قُلْنَا إِنَّ الضَّمِيرَ فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ؛ لِأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ جَامِدٌ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ، وَمَا لَا يَعْمَلُ لَا يُفَسِّرُ عَامِلًا⁽⁶⁾). خَالِدٍ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: "مَا" وَ"إِنْ" النَّافِيَتَيْنِ؟ وَمِثْلُهُمَا "لَا" النَّافِيَةُ أَيْضًا، نَبَّهَ عَلَيْهَا⁽⁷⁾ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁸⁾، وَذَلِكَ نَحْوُ: «لَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ»، فَيَتَرَجَّحُ النَّصَبُ أَيْضًا بَعْدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي لِلنَّفْيِ، وَوَجْهُهُ أَنََّّهُمْ شَبَّهُوا حَرْفَ⁽⁹⁾ النَّفْيِ بِأَحْرِفِ الْاِسْتِفْهَامِ⁽¹⁰⁾ فِي أَنَّ الْكَلَامَ [ب/177ظ] مَعَهُمَا⁽¹¹⁾ غَيْرُ مُوجِبٍ⁽¹²⁾، وَظَاهِرُ مَذْهَبِ سَيَبُوهٍ⁽¹³⁾ اخْتِيَارُ الرَّفْعِ، وَقَالَ ابْنُ خَرُوفٍ⁽¹⁴⁾ وَابْنُ الْبَازِشِ⁽¹⁵⁾:

(1) في (م): قلت: قال.

(2) إضافة من (م)، و(ش).

(3) تنظر المسألة عند سيبويه في: الكتاب. (142/1 - 143).

(4) ينظر: أوضح المسالك. (142/2).

(5) في (م): بشيء.

(6) ينظر: شرح التصريح. (445/1).

(7) في (م)، و(ش): عليه.

(8) ينظر: أوضح المسالك. (146/2).

(9) في (م): حروف.

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م): معها.

(12) في (ب) في المتن: واجب، وفي الهامش استدراك لها: موجب.

(13) ينظر مذهب سيبويه في: الكتاب. (145/1 - 146).

(14) تنظر المسألة عند ابن خروف في: شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، تحقق: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، دط، 1419هـ. (410/1).

(15) ابن الباذش (491 - 540هـ = 1098 - 1145م): أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش: عالم بالقرآت، أديب كان خطيب غرناطة. له: الإقناع في القرآت السبع. الأعلام. (173/1)، ينظر: الصلة لابن بشكوال. ص: 404، وتاريخ الإسلام. (101/37)، والإحاطة. (76/1)، والديباج المذهب. (190/1)، والبلغة. ص: 79، وبغية الوعاة. (338/1)، وديوان الإسلام. (333/1)، وفهرس الفهارس. (243/1)، ومعجم المؤلفين. (316/1)، وهدية العارفين. (696/1).

لَا يَتَرَجَّحُ النَّصَبُ عَنِ⁽¹⁾ الرَّفْعِ مَعَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ، بَلْ هُمَا مُسْتَوِيَانِ لِدُخُولِهِمَا عَلَى الْأَسْمَاءِ
وَالْأَفْعَالِ بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا⁽²⁾ مِنْ أَحْرَفِ النَّفْيِ، وَهِيَ: "لَمْ"، و"لَمَّا"، و"لَنْ"؛ فَإِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ
بِالْأَفْعَالِ فَحُكْمُهَا حُكْمُ "إِنْ" الشَّرْطِيَّةِ فِي وُجُوبِ النَّصَبِ، إِنْ اضْطُرَّ شَاعِرٌ إِلَى ذَلِكَ. قَالَهُ
ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ⁽³⁾. وَكَذَلِكَ "حَيْثُ" مَجْرَدَةٌ مِنْ "مَا"، نَحْوُ: «حَيْثُ زَيْدًا تَلَقَّاهُ
فَأَكْرَمَهُ»؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، فَلَا يَلِيهَا فِي الْغَالِبِ إِلَّا فِعْلٌ. قَوْلُهُ: وَهَمْزُهُ
الِاسْتِفْهَامِ. إِنَّمَا لَمْ تَخْتَصَّ الهمزة؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ أَدَوَاتِ الِاسْتِفْهَامِ، وَالْأَصْلُ يُتَصَرَّفُ فِيهِ مَا لَا
يُتَصَرَّفُ فِي الْفَرْعِ. قَوْلُهُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ السَّابِقُ مَعْطُوفًا⁽⁴⁾ عَلَى جُمْلَةٍ مُصَدَّرَةٍ
بِالْفِعْلِ. وَقَيَّدَ الْمُصَنِّفُ⁽⁵⁾ فِي نُكْتِهِ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ الْفِعْلَ بِالْمُتَصَرِّفِ اخْتِرَازًا مِنْ أَفْعَالِ
التَّعَجُّبِ وَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ، فَإِنَّهُ⁽⁶⁾ لَا تَأْثِيرَ⁽⁷⁾ لِلْعَطْفِ⁽⁸⁾ عَلَيْهَا. قَوْلُهُ: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي
رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾⁽⁹⁾. الشَّاهِدُ فِي الْآيَةِ هُوَ⁽¹⁰⁾ نَصَبُ "الظَّالِمِينَ"،
وَفِي الزُّمَرِ⁽¹¹⁾ فِي: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾⁽¹²⁾ وَالظَّالِمُونَ⁽¹⁾. [قَوْلُهُ: نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو

ينظر رأي ابن بادش في: التذييل. (322/6)، والارتشاف. (2168/4)، وأوضح المسالك. (147/2)، والمغني. ص: 785، وشرح الأشموني. (433/1)، وشرح التصريح. (449/1)، والهمع. (134/3).

(1) في (ب)، و(م)، و(ش): على.

(2) في (ش): غيرها.

(3) ينظر: شرح الكافية. (619/2).

(4) في (ش): معطوف.

(5) ينظر قول ابن مالك من نكته على ابن الحاجب في: البهجة المرضية. (259/1).

(6) في (م): فإنها.

(7) في (ش): تتأثر.

(8) في (م): بالعطف.

(9) سورة: الإنسان، الآية: 31.

(10) في (م): هي.

(11) في (ب) تصحيف: الزمن.

(12) سورة: الزمر، من الآية: 32، وتامها: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾.

فَكَلَّمْتُهُ». بِفَتْحِ الهمزة وتشديد الميم، [والمختار فيه الرفع]⁽²⁾ [3]، قوله: لَأَنَّ حُكْمَ
 الْمَعْطُوفِ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْمُسْتَأْنَفِ. قُلْتُ: مِنْ كَوْنِ أَنَّ "أَمَّا" تُقَطَّعُ عَمَّا قَبْلَهَا، فَالِإِشَارَةُ
 فِي قَوْلِهِ⁽⁴⁾: فِي ذَلِكَ، رَاجِعَةٌ لِلْفَصْلِ بِ"أَمَّا"؛ أَيْ⁽⁵⁾: لَأَنَّ حُكْمَ الْمَعْطُوفِ فِي الْفَصْلِ مَعَ "أَمَّا"
 حُكْمُ الْمُسْتَأْنَفِ، وَعَلَيْهِ فَيُخْتَارُ الرَّفْعُ، أَفْصَحَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁶⁾ وَغَيْرُهُ⁽⁷⁾؛ (لَأَنَّهُ لَا)⁽⁸⁾ يَخْتِاجُ إِلَى
 تَقْدِيرٍ، وَحُكْمُ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ "أَمَّا" فِي الْأَحْوَالِ الْخَمْسَةِ، حُكْمُ الْاسْمِ الْوَاقِعِ فِي ابْتِدَاءِ
 الْكَلَامِ⁽⁹⁾. خَالِدٍ، وَقُرَأَ: ﴿وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾⁽¹⁰⁾، بِالنَّصْبِ⁽¹¹⁾ عَلَى حَدٍّ: «زَيْدًا
 ضَرَبْتُهُ»، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ الْمَحذُوفَ لَا يُقَدَّرُ بَعْدَ "ثُمُودَ". انْظُرْ تَمَامَهُ⁽¹²⁾ فِي خَالِدٍ. قَوْلُهُ: لَأَنَّ

(1) فِي (ب)، وَ (م)، وَ (ش) إِضَافَةٌ: بِالرَّفْعِ. سُورَةُ: الشُّورَى، مِنَ الْآيَةِ: 8، وَتَمَامُهَا: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب).

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ (ش).

(4) فِي (م): قَوْلُهُمْ.

(5) فِي (ش): أَمَّا.

(6) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (148/2).

(7) يَنْظُرُ: شَرَحَ ابْنُ النَّازِمِ. ص: 174، وَالتَّذْيِيلُ. (303/6)، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (616/2)، وَابْنُ عَقِيلٍ. (138/2)،
 وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (87/3)، وَشَرَحُ الْأَشْمُونِيِّ. (433/1)، وَشَرَحُ التَّصْرِيحِ. (450/1).

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ (ش).

(9) يَنْظُرُ: شَرَحَ التَّصْرِيحِ. (450/1).

(10) سُورَةُ: فَصَّلَتْ، مِنَ الْآيَةِ: 17، وَتَمَامُهَا: ﴿وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

(11) بِالنَّصْبِ لـ"ثُمُودَ" مِنْوَنًا وَغَيْرَ مَنْوَنٍ، قَالَهُ الزُّخَشَرِيُّ فِي كَشَافِهِ، وَالبَيْضَاوِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ، وَالتَّنَوِينُ بِاعْتِبَارِ الْحَيِّ،
 وَعَدَمُهُ بِاعْتِبَارِ الْقَبِيلَةِ، وَالنَّصْبُ بِلَا تَنَوِينٍ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَبِالتَّنَوِينِ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ. يَنْظُرُ: شَرَحَ التَّصْرِيحِ.
 (451/1).

(12) قَالَ خَالِدٌ: (إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ الْمَحذُوفَ لَا يَقْدَرُ قَبْلَ "ثُمُودَ" كَمَا يَقْدَرُ قَبْلَ "زَيْدٍ" فِي «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، لِئَلَّا يَلْزِمَ الْفَصْلُ
 بَيْنَ "أَمَّا" وَ"الْفَاءِ" بِجُمْلَةٍ تَامَةٍ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، فَلَا يَقَالُ: وَأَمَّا هَدَيْنَا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ، وَإِنَّمَا يَقْدَرُ بَعْدَ الْفَاءِ مِنْ لَفْظِ
 الْمَذْكُورِ، وَالْأَصْلُ: وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَا هَدَيْنَاهُمْ، فَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ الْمَفْسَرُ بِالْفَتْحِ؛ دَخَلَتْ الْفَاءُ عَلَى مَفْسَرِهِ فَصَارَ ﴿وَأَمَّا
 ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾... الخ. يَنْظُرُ: شَرَحَ التَّصْرِيحِ. (451/1).

الطَّالِبُ⁽¹⁾ طَالِبٌ لِلْفِعْلِ. قُلْتُ: بَيَانُهُ أَنَّ الْأَمْرَ مَثَلًا يَفْتَضِي شَيْئًا مَأْمُورًا بِهِ، وَلَا يَكُونُ الْأَمْرُ [م/144ظ] بِالذَّوَاتِ، بَلْ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْأَفْعَالِ، والدُّعَاءُ أَيْضًا يَفْتَضِي مَدْعُورًا بِهِ، وَلَا يَكُونُ بِالذَّوَاتِ [ب/178و]، وَإِنَّمَا يَكُونُ بِالْأَفْعَالِ، والنَّهْيُ يَفْتَضِي مِنْهْيًا عَنْهُ، وَلَا يُنْهَى [أ/143ظ] [ش/125و] عَنِ الذَّاتِ أَيْضًا، إِنَّمَا يُنْهَى عَنِ الْفِعْلِ. هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: الطَّلَبُ⁽²⁾ طَالِبٌ⁽³⁾ لِلْفِعْلِ. وَلَا مَعْنَى لِتَفْسِيرِ بَعْضِهِمْ لَهُ بِقَوْلِهِ، أَيْ: لِأَنَّ أَصْلَ الطَّلَبِ أَنْ يَكُونَ بِالْفِعْلِ؛ إِذْ أَلْفَاظُ الشَّيْخِ⁽⁴⁾ الْمَكُودِيَّ بَعِيدَةٌ مِنْ أَنْ تُؤَدِيَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي قَالَ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ؛ لَكِنْ تِلْكَ عِبَارَةٌ أُخْرَى، وَتَوَجُّهُ آخَرُ؛ لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ، إِذْ لَا يَنْزِلُ⁽⁵⁾ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَكَانَ أَصْلُهُ مِنْ عِنْدِ الشَّيْخِ⁽⁶⁾ خَالِدٍ، وَلَكِنَّهُ لَا يَحْسُنُ عَلَى أَلْفَاظِ الْمَكُودِيَّ، فَتَأَمَّلْهُ، وَعَلَّلَ خَالِدٌ⁽⁷⁾ تَرْجِيحَ النَّصْبِ قَبْلَ الطَّلَبِ، بِقَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِيهِنَّ عَلَى الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْفِعْلِ، فَكَانَ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ أَوْلَى؛ وَلِأَنَّ فِي الرَّفْعِ الْإِخْبَارَ بِالطَّلَبِ، وَحَقُّ الْخَبَرِ⁽⁸⁾ أَنْ يَكُونَ مُحْتَمَلًا لِلصِّدْقِ وَالْكَذْبِ، قَالَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ⁽⁹⁾، وَتَوْقُشَ⁽¹⁰⁾ فِيهِ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ⁽¹¹⁾: كُنْتُ اسْتَبَعْدُ إِجَازَةَ سَيَبَوَيْهِ⁽¹²⁾ الْإِخْبَارَ بِجُمْلَتِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ حَتَّى مَرَّ بِي قَوْلُهُ [بَسِيط]:

(1) في (م)، و(ش): الطلب.

(2) في (م): لأن طلب.

(3) في (ش): طالبا.

(4) في (ب)، و(م): الشارح.

(5) في (ب)، و(ش): يتنزل.

(6) ساقطة من (ب)، وفي (م): الشيخ حينئذ. ينظر رأي خالد في المسألة في: شرح التصريح. (444/1).

(7) في (م): خ، وهو حرف رمز به إلى خالد.

(8) ساقطة من المتن مثبت في الهامش في (ب).

(9) تنظر المسألة عند ابن الشجري في: أماليه. (80/2).

(10) تنظر المسألة في: الهمع. (492/1).

(11) ينظر قول أبي علي في: أمالي ابن الشجري. (80/2).

(12) ينظر: الكتاب. (138/1).

إِنَّ الَّذِينَ⁽¹⁾ قَتَلْتُمْ بِالْأَمْسِ⁽²⁾ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا⁽³⁾ (4)

قَوْلُهُ: وَهُوَ مَصْدَرٌ. أَيُّ⁽⁵⁾: مِنْ أَوَّلَى كَ"أَكْرَمَ إِكْرَامًا"، وَ"أَجْمَلَ إِجْمَالًا". قَوْلُهُ: وَمَعَ الْعَطْفِ مَعَ⁽⁶⁾ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ لِتَنَاسُبِ الْمَعْطُوفِ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. السُّيُوطِيُّ مَا نَصَّهُ: (قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ⁽⁷⁾: لِمَا فِيهِ مِنْ عَطْفِ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ عَلَى مِثْلِهَا، وَتَشَاكُلِ الْجُمْلَتَيْنِ الْمَعْطُوفَتَيْنِ)⁽⁸⁾ أَوَّلَى مِنْ تَخَالُفِهِمَا. ثُمَّ قَالَ: (وَحِينَئِذٍ فَالْعَطْفُ)⁽⁹⁾ لَيْسَ عَلَى الْمَعْمُولِ كَمَا ذَكَرَهُ هُنَا، وَلَوْ قَالَ: "ثَلَا" بَدَلَ ("عَلَى" تَخَاصُّ)⁽¹⁰⁾ مِنْهُ. نَصُّ⁽¹¹⁾ السُّيُوطِيِّ. قَوْلُهُ: مُضَافًا⁽¹²⁾ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَالْفِعْلُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ. وَالتَّقْدِيرُ: أَنْ تَتَّبَعَ الْفِعْلُ الْأَدَاءَ. قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مُضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ. يَعْنِي (إِذْ جَعَلْنَا)⁽¹³⁾ "وَلَى" مِنَ الْمَوَالَاتِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَبَعْدَ أَنْ يُوَلَّى الْفِعْلُ الْأَدَاءَ، أَوْ تُقَدَّمَ الْأَدَاءُ، فَتَقُولُ: وَبَعْدَ أَنْ يُوَلَّى الْأَدَاءَ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّ مَنْ وَالَاكَ⁽¹⁴⁾ فَقَدْ وَالَيْتَهُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا مَفْعُولًا.

(1) فِي (ش): الَّذِي.

(2) فِي (م): أَمْسٍ. وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّ الْوِزْنَ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِهَا.

(3) الْبَيْتُ مَنْسُوبٌ إِلَى أَبِي مَكْعَتٍ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ فِي: الْخَزَانَةِ. (250/10)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ. (50/7)، وَشَرْحُ الشَّوَاهِدِ. (59/3)، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحُ التَّسْهِيلِ. (11/2)، وَالتَّذْيِيلِ. (33/5)، وَالْمَغْنِي. ص: 762، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ. (1305/3، وَ1316)، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (444/1)، وَالْهَمْعُ. (492/1)، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِي. (914/2)، وَالْجَلِيسُ الصَّالِحُ. ص: 698، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ. (80/2).

(4) يَنْظُرُ قَوْلُ خَالِدٍ فِي: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (444/1).

(5) فِي (م): أَنْ.

(6) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): عَلَى، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(7) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَّةِ. (621/2).

(8) فِي (م): الْمَعْطُوفِينَ.

(9) فِي (م): وَالْعَطْفُ حِينَئِذٍ.

(10) فِي (م): الْخَاصُّ.

(11) فِي (ش): مَنْ. يَنْظُرُ الْقَوْلُ فِي النُّكْتِ. اللَّوْحَةُ: 53.

(12) فِي (م)، وَ(ش): مُضَافٌ.

(13) فِي (م): إِذَا جَعَلَ.

(14) فِي (م): وَالْإِنِّي.

قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ. قِيلَ: بَلْ هُوَ الْمُتَعَيَّنُ. انْظُرْهُ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنْ [ب/178ظ] الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يَقَعْ أَوَّلًا كَالْجُمْلَةِ ذَاتِ الْوَجْهَيْنِ. وَهُوَ الْمَنْبَةُ عَلَيْهِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي يَلِيهِ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ، فَأَعْطَفْنِ مُخَيَّرًا⁽²⁾.

قَوْلُهُ: ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْقِسْمِ الرَّابِعِ. وَهُوَ مَا اسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ.

ص: وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطَفْنِ مُخَيَّرًا

قَوْلُهُ: كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَامَ»⁽³⁾، وَعَمَرُوا كَلِمَتَهُ». اعْتَرَضَ [م/145و] السُّيُوطِيُّ فِي شَرْحِهِ النَّهْجَةَ الْمَرْضِيَّةَ هَذَا الْمَثَلُ، وَمِثَالُهُ⁽⁴⁾ هُوَ: (بِقَوْلِهِ نَحْوُ: «هَذَا أَكْرَمْتُهَا، وَزَيْدٌ ضَرَبْتُهُ عِنْدَهَا»، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا الْمَثَلُ أَصَحُّ كَمَا قَالَ الْأَبْذِي⁽⁵⁾ فِي شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ⁽⁶⁾ مِنْ تَمْثِيلِهِمْ بِ«زَيْدٌ قَامَ

(1) قال الأزهري في إعرابه للألفية: (و"الفعل" مفعول أول، ويجوز أن يكون المصدر مضافا إلى المفعول الأول، والأول أظهر؛ لأن الناظم يطلق "ولي" على "تبع" في هذا النظم كثيرا). ص: 62.

(2) في (ب): مخبرا.

(3) ساقطة من (م)، و(ش).

(4) في (ب)، و(م)، و(ش): ومثله.

(5) اختلفت المصادر في اسمه ولقبه، وفي معظمها: الأَبْذِي، نسبة إلى أبتدة مدينة بالأندلس، علي بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن الحشني، من ذُرِّيَةِ أَبِي تَغْلِبَةَ الْحَشَنِيِّ صاحب رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم - ورضي عنه، أَبْذِي سَكَنَ إِشْبِيلِيَّةَ زَمَانًا إِلَى أَنْ تَغَلَّبَ النَّصَارَى دَمَرَهُمُ اللَّهُ عَلَى إِشْبِيلِيَّةَ، فَتَحَوَّلَ إِلَى غَرْنَاطَةَ، أَبُو الْحَسَنِ الْأَبْذِي. أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ وَالْأَدَابَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الدَّبَّاجِ، وَأَبِي عَلِيٍّ بْنِ الشَّلُوبِينَ وَاحْتَصَّ بِهِ كَثِيرًا؛ وَكَانَ نَحْوِيًّا مَاهِرًا حَسَنَ التَّصْرِيفِ وَالتَّعْلِيمِ مَعْرُوفَ الْخَيْرِ وَالْعِفَافِ وَالانْتِبَاضِ عَنْ مَخَالَطَةِ النَّاسِ وَالتَّحَامُلِ وَالْقَنَاعَةِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ، وُلِدَ بِأَبْذَةَ، ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَسِتْ مِئَةً. الذَّيْلُ وَالتَّكْمِلَةُ. (3/209)، ينظر: السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، تحقق: إحسان عباس، ط: 1، 1965، دار الثقافة، بيروت، لبنان. (1/391)، والبلغة. ص: 217، وبغية الوعاة. (2/199).

(6) المقدمة الجزولية في النحو. وهي المسماة: بالقانون. صنفها: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت: 677)، وأغرب فيها، وأتى فيها بالعجائب. ينظر: كشف الظنون. (2/1800).

ينظر قول الأَبْذِي فِي: الْأَبْذِي وَمَنْهَجُهُ فِي النَحْوِ، مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، رسالة دكتوراه، إعداد: سعد حمدان محمد الغامدي، إشراف: محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى، 1405هـ - 1406هـ. (1/919).

وَعَمَرُوا كَلَمَتَهُ»، لِطُلَانٍ⁽¹⁾ الْعَطْفِ فِيهِ [ش/125ظ] لِعَدَمِ⁽²⁾ ضَمِيرٍ فِي الْمَعْطُوفَةِ يَرْبِطُهَا⁽³⁾ بِمَبْتَدَأِ⁽⁴⁾ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ⁽⁵⁾؛ إِذِ الْمَعْطُوفُ [و/144] بِالْوَاوِ يُشْرِكُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي مَعْنَاهُ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الْمَثَالِ حَبْرًا عَنْهُ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالرَّيْطِ وَقَدْ قُتِدَ. ثُمَّ قَالَ: وَلَعَلَّهُ يُعْتَفَرُ فِي التَّوَابِعِ مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا⁽⁶⁾. انْتَهَى لَفْظُهُ. قَوْلُهُ: لَمَّا وَلَّى، أَيُّ: الْاسْمُ السَّابِقُ. قَوْلُهُ: وَ"فَاعْطِفْنِ" جَوَابُ الشَّرْطِ. قُلْتُ: مَفْعُولُهُ ضَمِيرٌ مَحْذُوفٌ عَائِدٌ عَلَى "الْمَعْطُوفِ"، تَقْدِيرُهُ: فَاعْطِفْنَهُ، وَ"مُخَيَّرًا"⁽⁷⁾ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ: اعْطِفِ الْمُسْتَتِرَ، وَهُوَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ مَفْعُولٌ، وَهُوَ الْجَارِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ، وَالْمُنَاسِبُ لِمُخَيَّرًا؛ إِذْ هُوَ اسْمٌ مَفْعُولٌ أَيْضًا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَ الرَّاءِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ فَاعِلٍ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الْمُخَيَّرُ [لِغَيْرِهِ فِي كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ]⁽⁸⁾ رَفْعًا أَوْ نَصَبًا؛ إِذْ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ (يُخَيَّرُ غَيْرَ)⁽⁹⁾ كَيْفَ شَاءَ أَنْ يَقُولَ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُخَيَّرُ⁽¹⁰⁾؛ إِذْ لَعْنَةُ الْعَرَبِ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُمْ النُّحَاةُ هِيَ الْمُخَيَّرَةُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ مِنَ النَّاطِقِينَ بِمَثَلِ هَذَا التَّرْكِيبِ بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ مِنْهُمْ وَمِنْ قَوَاعِدِهِمُ الْجَارِيَةِ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ.

فَمَا أُبَيِّحَ أَفْعَلٌ وَدَعُ مَا لَمْ يُبَحَّ

ص: وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحُ

(1) في (م): بطلان.

(2) في (م): بعدم.

(3) في (ب): يربطها.

(4) في (م): بالمبتدأ، وفي (ش) ساقطة.

(5) في (ش): عليها.

(6) ينظر: البهجة المرضية. (260/1).

(7) في (ب): ومخبرا.

(8) في (ب)، و(ش): النطق به.

(9) في (ب)، و(ش): حتى يخير غيره.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

قَوْلُهُ: مِنْ مُوجِبٍ. اسْمُ فَاعِلٍ "أَوْجَبَ" الرُّبَاعِي، هَذِهِ هِيَ النُّسخَةُ الصَّحِيحَةُ، وَفِي بَعْضِهَا "وَاجِبٌ" اسْمُ فَاعِلٍ "وَجَبَ" الثَّلَاثِي، وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ بِالنَّسْبَةِ [ب/179] لِمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ، إِذْ لَا يُسَاعِدُهُ (بَعْدُ: وَمُرَّحَهُ) ⁽¹⁾ وَمُوجِبُ الرَّفْعِ.

قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ مُسْتَعْنَى عَنْهُ. قَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ، بَلْ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِ الْمُخَالِفِ الَّذِي يَمْنَعُ النَّصْبَ الْمَرْدُودَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ ⁽²⁾، وَتَنَكَّيْتُ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: مَنْ خَالَفَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَقَالَ: إِنَّ النَّصْبَ فِيهَا لَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الرَّفْعُ، فَقَوْلُهُ: بَاطِلٌ، بَلْ يَجُوزُ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ مَعًا (إِلَّا أَنْ) ⁽³⁾ النَّصْبَ مَرْجُوحٌ، وَالرَّفْعُ رَاجِعٌ لِمَا تَقَدَّمَ فِي التَّوْجِيهِ. وَانْظُرْ ابْنَ غَازِي ⁽⁴⁾ هُنَا. السُّيُوطِيُّ: (وَتَقْدِيمٌ) ⁽⁵⁾ الْمَصْنَفِ وَاجِبُ النَّصْبِ، ثُمَّ مُحْتَارُهُ، ثُمَّ جَائِزُهُ عَلَى السَّوَاءِ، ثُمَّ مَرْجُوحُهُ أَحْسَنُ كَمَا قَالَ. مِنْ صُنْعِ ابْنِ الْحَاجِبِ ⁽⁶⁾؛ لِأَنَّ الْبَابَ لِيَبَيِّنَ ⁽⁷⁾ الْمَنْصُوبَ مِنْهُ.

(1) فِي (م)، وَ(ش): بَعْدَهُ وَيُرْجَحُهُ.

(2) وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، 1/سُورَةُ: الرِّعْدِ، مِنَ الْآيَةِ: 23، وَتَمَامُهَا: ﴿جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾، 2/سُورَةُ: النحل، مِنَ الْآيَةِ: 31، وَتَمَامُهَا: ﴿جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ هُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ كَذَلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ﴾، 3/سُورَةُ فَاطِر، مِنَ الْآيَةِ: 33، وَتَمَامُهَا: ﴿جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُجْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾.

(3) فِي (ب): لِأَنَّ.

(4) قَالَ ابْنُ غَازِي: (كَانَ شَيْخُنَا الْإِسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّغِيرُ، كَثِيرًا مَا يَقُولُ لَنَا: أَغْفَلَ الْمَصْنَفُ هُنَا الْإِسْتِغَالَ عَنْ الْفَاعِلِ، وَالْأَوْجَحُ الْخَمْسَةُ جَارِيَةٌ فِيهِ، وَكَذَا ذَكَرَ الشَّاطِبِيُّ أَبُو إِسْحَاقَ فِي شَرْحِهِ أَوَّلَ الْبَابِ، فَقُلْتُ لَهُ يَوْمًا: قَالَ عَوْضًا مِنْ هَذَا الشَّطْرِ: (وَلْيُعْطَ مَرْفُوعًا كَمَا قَدْ اتَّضَحَ)، لَمْ يَفْتَهُ ذَلِكَ فَأَعْجَبَهُ وَاسْتَعْظَمَهُ). الْإِتْحَافُ. (10/2).

(5) فِي (ب): وَتَقْدِمُ.

(6) يَنْظُرُ: الْكَافِيَةُ فِي عِلْمِ النُّحُو. ص: 22.

(7) فِي (ش): مِنْ بَيَانِ.

ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَّرَ وَاجِبُ النَّصْبِ⁽¹⁾ عَنْهَا لَمَّا ذُكِرَ⁽²⁾. انْظُرْ هَذَا الْمُبْتَعَى، [م] ⁽³⁾ أَفْهَمُهُ.

ص: وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الْفِعْلَ الْمَشْغُولَ بِالضَّمِيرِ الْمَفْصُولِ... الخ. فَقَوْلُهُ: بِالضَّمِيرِ. فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ ظَاهِرُهُ أَنَّ الشَّاعِلَ فِي الْمَضَافِ نَحْوُ: "أَخَاهُ" مِنْ قَوْلِكَ: «زَيْدًا رَأَيْتُ أَخَاهُ» هُوَ الضَّمِيرُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ [م/145ط] بَلِ الشَّاعِلُ هُوَ: الْأِسْمُ الْمَضَافُ، وَيُؤَيِّدُ مَا قُلْنَا [ش/126و] كَلَامُهُ فِي شَرْحِهِ لِقَوْلِ الْمَصْنَفِ: وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ

حَيْثُ قَالَ: (يَعْنِي أَنَّ الشَّاعِلَ لِلْعَامِلِ إِذَا كَانَ أَجْنَبِيًّا)⁽⁴⁾، فَجَعَلَ الشَّاعِلَ هُنَاكَ الْأِسْمَ الظَّاهِرَ عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَلِيقُ شَرْحًا لِكَلَامِ الْمَصْنَفِ؛ إِذْ عِبَارَتُهُ أَوْسَعُ لَا دَرَكَ فِيهَا، وَالشَّيْخُ⁽⁵⁾ [144/ط] الْمَكُودِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - هُوَ⁽⁶⁾ الَّذِي ضَيَّقَ؛ حَيْثُ حَصَرَ الشَّاعِلَ فِي الضَّمِيرِ، وَمِثْلُ عِبَارَةِ الْمَكُودِيِّ عِبَارَةُ الضَّرِيرِ⁽⁷⁾ فِي شَرْحِهِ، وَيَلْحَقُهُ الدَّرَكُ أَيْضًا كَمَا لَحِقَ الْمَكُودِيِّ، وَأَمَّا ابْنُ هِشَامٍ فَقَدْ أَدْرَجَ مَضْمَنَ⁽⁸⁾ هَذَا الْبَيْتِ تَحْتَ قَوْلِهِ: (وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ... الخ). وَنِعْمَ مَا فَعَلَ، إِذْ هُوَ مِنْ مَعْنَاهُ، فَكَتَفَى بِهِ، وَكَتَبَ عَلَى الْهَامِشِ مَا نَصُّهُ: (قَوْلُهُ: الْمَشْغُولُ بِالضَّمِيرِ

(1) جاء في البهجة المرضية: الرفع بدل النصب، وهو الصواب، وما في النسخ سهو. وقال المعلق على الكتاب أن معنة كلامه: ينبغي... الخ: (أي عن المنصوبات واجبها، وراجحها، ومباحها - وهو مستوي الأمرين - "لما ذكر"؛ أي: لأن الباب لبيان المنصوب، وبيان المرفوع استطراد؛ لأن الباب ل"اشتغال العامل عن المعمول"، والمرفوع ليس العامل مشغولا عنه). (261/1).

(2) ينظر: المصدر نفسه. (261/1).

(3) مضافة من (ب)، و(ش)، وفي (م): فإني لم.

(4) ينظر: شرح المكودي. (233/1).

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): والشارح.

(6) في (ش): هذا.

(7) ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحة. 73.

(8) في (م): ضمن.

المفصول. مع أَنَّ الفصلَ فِي مَسْأَلَةِ الإِضَافَةِ بَيْنَ الْمَشْغُولِ وَالرَّابِطِ وَالشَّاعِلِ السَّبَبِيِّ، (وَقَدْ ذَكَرَ) ⁽¹⁾ بَعْدَ عِنْدَ قَوْلِهِ: وَعَلَقَهُ أَنَّ الشَّاعِلَ هُوَ السَّبَبِيُّ [ب/179ظ]، وَهُوَ الْاسْمُ الظَّاهِرُ الْمُتَّصِلُ بِضَمِيرِ الْاسْمِ السَّابِقِ) ⁽²⁾. وَمَا ذَكَرَ ⁽³⁾ هُنَاكَ هُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: فَنَحْوُ: «إِنْ زَيْدًا مَرَرْتَ بِهِ»، وَ«إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَ أَخَاهُ». إِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُقَدَّرُ الْفِعْلُ الْمُخْدُوفُ النَّاصِبُ لِـ"زَيْدٍ" فِي نَحْوِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ، هَلْ مِنْ لَفْظٍ "رَأَى" الْمَفْسَّرِ، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ، أَوْ مِنْ مَعْنَى الْجَوَابِ؟ قِيلَ: لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مِنْ لَفْظِهِ، وَلَا مِنْ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ بِقَوْلِكَ: "فَأَكْرَمُهُ"، أَوْ "فَأَضْرِبُهُ" أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ مُعَلَّقٌ عَلَى رُؤْيَةِ الْأَخِ لَا عَلَى رُؤْيَةِ "زَيْدٍ"، [فَلَوْ قَدَّرْتَهُ] ⁽⁴⁾ مِنْ لَفْظِهِ أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ، وَقُلْتُ: "رَأَيْتَ" ⁽⁵⁾، أَوْ "أَبْصَرْتُ" لِتَعَلُّقِ الْإِكْرَامِ الَّذِي هُوَ الْجَوَابُ عَلَى "زَيْدٍ" ⁽⁶⁾ ⁽⁷⁾، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ مِنْ مَعْنَى الْجَوَابِ، [فَإِذَا كَانَ الْجَوَابُ] ⁽⁸⁾ مَثَلًا "فَأَكْرَمُهُ"، قُلْتُ فِي التَّقْدِيرِ: إِنْ أَحْبَبْتُ، وَإِذَا ⁽⁹⁾ كَانَ "فَأَضْرِبُهُ"، قُلْتُ فِي التَّقْدِيرِ: إِنْ أَهَنْتَ، وَقَسْ عَلَى ذَلِكَ. فَاعْلَمْهُ، وَانْظُرِ التَّنْبِيهَ الثَّلَاثَ مِنْ مُحَاذِي ابْنِ هِشَامٍ ⁽¹⁰⁾، وَكَذَا الضَّرِيرِ ⁽¹¹⁾ فِي هَذَا الْحَلِّ، وَرَاجِعِ الصَّابِطَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عِنْدَ قَوْلِ النَّاطِمِ فِي

(1) فِي (م): وَسَنَذَكُرُ.

(2) يَنْظُرُ قَوْلَ ابْنِ هِشَامٍ بِتَصْرِفٍ فِي: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (152/2).

(3) فِي (م)، وَ(ش): ذَكَرَهُ.

(4) فِي (م): قَدَرْتُ.

(5) فِي (م): رَأَيْتَ زَيْدًا.

(6) فِي (م): رُؤْيَا زَيْدٍ.

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمُتَنِ مَثَبٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ (ب).

(9) فِي (م): وَإِنْ.

(10) قَالَ فِي أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: (الثَّلَاثُ: يَجِبُ كَوْنُ الْمَقْدَرِ فِي نَحْوِ: «زَيْدًا ضَرِبْتَهُ» مِنْ مَعْنَى الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ وَلَفْظِهِ، وَفِي بَقِيَةِ الصُّورِ مِنْ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، فَيَقْدَرُ: جَاوَزْتَ زَيْدًا مَرَرْتَ بِهِ، وَأَهَنْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَ أَخَاهُ). (152/2).

(11) قَالَ الضَّرِيرُ: (إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ مَفْصُولًا، قَدَرَ الْفِعْلُ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الظَّاهِرِ لَا بِلَفْظِهِ، وَإِذَا كَانَ الضَّمِيرُ غَيْرَ مَفْصُولٍ، قَدَرَ الْفِعْلُ بِلَفْظِ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ وَمَعْنَاهُ). شَرْحُ الْخُلَاصَةِ. اللَّوْحَةُ: 73.

الْبَيْتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: «إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَ أَخَاهُ». قُلْتُ: "رَأَيْتَ" هُنَا هُوَ⁽²⁾ مَشْعُولٌ بِلَفْظِ "الْأَخِ" لَا بِالضَّمِيرِ، فَانْظُرْ قَوْلَهُ قَبْلُ: (يَعْنِي أَنَّ الْفِعْلَ الْمَشْعُولَ بِالضَّمِيرِ)، فَإِنَّهُ لَا يَتَنَزَّلُ عَلَى هَذَا الْمَثَالِ وَلَا عَلَى "اضْرِبْهُ"⁽³⁾. قَوْلُهُ: «مَرَّ بِأَخِيهِ». قِيلَ: صَوَابُهُ: وَ«اضْرِبْ أَخَاهُ»، فَيَكُونُ الْفَصْلُ بِالْإِضَافَةِ فَقَطْ. قَوْلُهُ: فِي تَرْجِيحِ النَّصْبِ. لِأَنَّهُمَا فِعْلًا أَمْرٌ، وَلَا يُجْتَمَلُ أَنْ يَكُونَا مَاضِيَيْنِ مَبْنِيَيْنِ لِلْمَفْعُولِ؛ إِذْ لَوْ احْتَمَلَ ذَلِكَ؛ لَكَانَ الْجُرُورُ بَعْدَهُمَا نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ، وَيَكُونُ الْأِسْمُ السَّابِقُ رَاجِحَ الرَّفْعِ عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ) [م/146و]. قَوْلُهُ: وَكَذَا سَائِرُ الْمَسَائِلِ. فَسَائِرُ مَعْنَى الْبَاقِي هُنَا، إِذْ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ فِيهِ وَجْهَانِ⁽⁴⁾ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْبَاقِي، وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ، فَالْمُنَاسِبُ هُنَا الْأَوَّلُ [ش/126ط]؛ أَيْ⁽⁵⁾: وَكَذَلِكَ أَمْثَلُهُ بَاقِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لَمْ تُذْكَرْ، إِذِ الْمَسَائِلُ الَّتِي ذَكَرَ النَّاطِقُ، هُنَا⁽⁶⁾ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ: وَاجِبُ النَّصْبِ، وَلَا زِمُ الرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَرَاجِحُ النَّصْبِ عَلَى الرَّفْعِ، وَمَا اسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ، وَرَاجِحُ الرَّفْعِ عَلَى النَّصْبِ، فَمَثَلُ (بِالْمَفْعُولِ لِاثْنَيْنِ)⁽⁷⁾ [ب/180و] مِنْهَا، لِوُجُوبِ النَّصْبِ بِقَوْلِهِ: «إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَ أَخَاهُ»، وَلِرَاجِحِهِ بِقَوْلِهِ: «زَيْدًا مَرَّ بِهِ»، وَبَقِيَ لَهُ [أ/145و] أَمْثَلُهُ مَسَائِلُ ثَلَاثَةٍ⁽⁸⁾: وَجُوبُ الرَّفْعِ وَرَاجِحُهُ، وَمَا يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ، فَمَثَلُ وَجُوبِ الرَّفْعِ فِي الْمَفْعُولِ بِحَرْفِ الْجَرِّ وَبِالْإِضَافَةِ قَوْلُكَ: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدًا»⁽⁹⁾ مَرَّ بِهِ عَمْرُو، وَ«ضَرَبَ أَخَاهُ عَمْرُو»⁽¹⁰⁾، وَمِثَالُ رَاجِحِ الرَّفْعِ: «زَيْدٌ مَرَّ بِهِ عَمْرُو»، وَ«كَلَّمَ أَخَاهُ عَمْرُو»، وَمِثَالُ مَا

(1) ينظر بداية باب الاشتغال.

(2) ساقطة من (ب).

(3) في (م): أضربه.

(4) في (أ): كتب فوق هذه الكلمة معنيان، وهي كذلك في (ب).

(5) ساقطة من (ب).

(6) ساقطة من (م)، و(ش).

(7) في (م): للمفعول باثنين.

(8) الصواب: ثلاث.

(9) في (ش): زيد.

(10) ساقطة من (م).

اسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ: «زَيْدٌ قَامَ، وَعَمَرًا مَرَرْتُ بِهِ»، و«زَيْدٌ قَامَ، وَعَمَرُو كَلَّمْتُ أَخَاهُ». قَوْلُهُ: وَفَهُم مِّنْ قَوْلِهِ: (أَوْ بِإِضَافَةٍ) أَنْ نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبَهُ غُلَامُهُ»... الخ. قُلْتُ: اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: وَفَصْلٌ مَشْعُولٌ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

وَأَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ⁽¹⁾ الْمُكُودِيِّ فِي أَمَثَلَتِهِ: و«إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَ أَخَاهُ»، وَقَوْلُهُ: [«مُرْ بِأَخِيهِ»، وَقَوْلُهُ]⁽²⁾: «ضَرَبْتُ غُلَامَهُ»، وَقَوْلُهُ: «مَرَرْتُ بِأَخِيهِ»، وَ«مَرَرْتُ بِغُلَامِ أَخِيهِ». جَمِيعُ ذَلِكَ كُلُّهُ، هُوَ مِنْ بَابِ: (وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ)⁽³⁾ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ، وَعَلَيْهِ تَفْهَمُ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ كُلُّهَا. فَاعْلَمْ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَفِي ذَلِكَ أَيْضًا⁽⁴⁾ إِشْعَارٌ... الخ. قِيلَ: فِي فَهْمِ هَذَا الْإِشْعَارِ [مِنْ ذَلِكَ]⁽⁵⁾ نَظَرٌ؛ لِيُعَدَّ مِنْ (كَلَامِ الْمُصَنِّفِ)⁽⁶⁾؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ بِالْوَ، نَعَمْ لَوْ كَانَ الْعَطْفُ بِالْوَ، وَكَانَ يَقُولُ: (بِحَرْفِ جَرٍّ وَبِإِضَافَةٍ)، لَكَانَ هَذَا الْإِشْعَارُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ الْمُكُودِيُّ هُوَ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ، لِدُخُولِ هَذِهِ الصُّورِ كُلِّهَا فِيهِ؛ إِذْ يَكُونُ [حِينَئِذٍ]⁽⁷⁾ قَدْ نَصَّ عَلَى اجْتِمَاعِ الْحَرْفِ وَالْإِضَافَةِ، وَالْإِضَافَةُ⁽⁸⁾ كَمَا ذَكَرَ تَشْمُلُ الْمُتَّحِدَةَ وَالْمَتَّعِدَّةَ، وَيَكُونُ جَرِيَانُ الْمَفْصُولِ بِالْإِضَافَةِ فَقَطْ، أَوْ بِالْحَرْفِ فَقَطْ بِجَرَى الْوَصْلِ⁽⁹⁾، فَمَا ذَكَرَ إِنَّمَا يُشْعِرُ كَلَامُ النَّازِمِ⁽¹⁰⁾ بِهِ، لَوْ عَطَفَ بِالْوَ لَا بِ"أَوْ"، وَيَكُونُ إِفْرَادُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ (أَحْرَوِيٌّ؛ أَيُّ)⁽¹¹⁾: إِفْرَادُ الْحَرْفِ الْجَارِّ عَنِ الْإِضَافَةِ، أَوْ إِفْرَادُ الْإِضَافَةِ عَنِ الْحَرْفِ الْجَارِّ أَحْرَوِيٌّ. قَوْلُهُ:

(1) في (ب)، و(م)، و(ش): الشارح.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(3) في (م) إضافة: بتابع كعلقة.

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(6) في (ش): كلامه المضى.

(7) إضافة من (ش).

(8) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(9) في (ش): الوصل أخرى.

(10) في (م): المصنف.

(11) في (م): أخرى إذ.

نَحْو: «زَيْدٌ»⁽¹⁾ مَرَرْتُ بِأَخِيهِ». مِثَالُ لِلْمُتَّحِدِ. قَوْلُهُ: «مَرَرْتُ بِغُلَامٍ أَخِيهِ». مِثَالُ لِلْمُتَّعِدِ⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَيَصِحُّ تَقْدِيرُهُ. أَي: تَقْدِيرُ الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ، الْوَاقِعُ عَلَى لَفْظِ مَشْغُولٍ؛ يَعْنِي: أَنَّ هَذَا الْمَفْعُولَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ يَصِحُّ [ب/180ط] أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبٌ [م/146ط] الْحَلِّ، إِذَا قَدَرْنَا فَاعِلَ فَصَلِّ مَحْذُوفٍ⁽³⁾ تَقْدِيرُهُ: وَفَصْلُكَ مَشْغُولًا، أَي: إِنْ تَفْصِلُ أَنْتَ الْمَشْغُولَ، فَيَكُونُ مَنْصُوبٌ الْحَلِّ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ إِذْ حَلَلْنَا⁽⁴⁾ الْمَصْدَرَ لـ"أَنْ" وَ"فِعْلِ الْفَاعِلِ" كَمَا هُوَ مَذْهَبُ سَيِّوِيهِ، [وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعُهُ إِذَا حَلَلْنَا⁽⁵⁾ الْمَصْدَرَ؛ لـ"أَنْ"⁽⁶⁾ وَ"فِعْلِ الْمَفْعُولِ" عَلَى غَيْرِ مَذْهَبِ سَيِّوِيهِ]⁽⁷⁾، فَيَكُونُ مَشْغُولًا الَّذِي هُوَ [ش/127و] مُضَافٌ⁽⁸⁾ إِلَيْهِ مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ⁽⁹⁾ الْفَاعِلِ؛ إِذْ التَّقْدِيرُ أَنْ يُفْصَلَ الْمَشْغُولُ. قَوْلُهُ: لِأَنَّ⁽¹⁰⁾ التَّقْدِيرَ الثَّانِي فِيهِ خِلَافٌ. لِأَنَّ مَذْهَبَ سَيِّوِيهِ الْمَنْعُ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ حَلُّ الْمَصْدَرِ إِلَى أَنْ وَفِعْلِ الْمَفْعُولِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (أَوَّلَى، وَأَحْسَنُ)⁽¹¹⁾ مِمَّا هُوَ⁽¹²⁾ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

ص: وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ

(1) في (ب)، و(م)، و(ش): زيدا.

(2) في (م)، و(ش): للمتعدى.

(3) في (ب)، و(م)، و(ش): محذوفًا. وهو الصواب، لأنه نعت لـ"فاعل فصل".

(4) في (م): حلينا.

(5) في (م): حلينا.

(6) ساقطة من (ش).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(8) في (ش): المضاف.

(9) ساقطة من (ب).

(10) في (م): إلا أن.

(11) في (م): أحسن وأولى.

(12) ساقطة من (م).

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ يُسَاوِي الْفِعْلَ فِي جَوَازِ تَفْسِيرِ الْعَامِلِ فِي الْأِسْمِ السَّابِقِ. بِحَيْثُ إِذَا سُلِبَ الضَّمِيرُ تَسَلَّطَ عَلَى الْأِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ بِخِلَافِ الصِّفَةِ [145/أ] الْمَشَبَّهَةِ، وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ وَنَحْوَهُمَا، فَإِنَّهُمَا وَلَوْ تَجَرَّدَا عَنِ الضَّمِيرِ لَمْ يَتَسَلَّطَا عَلَى مَا قَبْلَهُمَا. قَوْلُهُ: اسْمُ الْفَاعِلِ؛ يَعْنِي⁽¹⁾: وَأَمِثْلُهُ الْمُبَالِغَةُ. قَوْلُهُ: دُونَ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ، وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ. قُلْتُ: الصَّوَابُ خُرُوجُهُمَا مِمَّا خَرَجَ بِهِ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمُقْتَرِنُ بِ"ال"، وَذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ⁽²⁾ مَانِعٌ حَصَلَ)؛ لِأَنَّهُمَا وَصَفَانِ عَامِلَانِ فِي الْجُمْلَةِ، وَمِنْ ثَمَّ أَخْرَجَهُ غَيْرُهُ⁽³⁾؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَطَ فِي الْأَشْتِعَالِ فِي غَيْرِ الْفِعْلِ شُرُوطَ ثَلَاثَةٍ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ وَصْفًا، فَيَخْرُجُ اسْمُ الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرُ⁽⁴⁾؛ لِأَنَّهُمَا يَعْمَلَانِ⁽⁵⁾ عَمَلَ الْفِعْلِ، وَلَيْسَا بِوَصْفٍ، ثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ عَامِلًا، فَيُحْتَرَزُ بِهِ مِنَ الْوَصْفِ غَيْرِ الْعَامِلِ؛ كَاسْمِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْمَاضِي، ثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ الْعَامِلُ صَالِحًا لِلْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ، فَلَا يَكُونُ وَصْفًا مَقْرُونًا بِ"ال"، وَلَا صِفَةً مُشَبَّهَةً، وَلَا اسْمَ تَفْضِيلٍ، وَمِثَالُ⁽⁶⁾ الْأِسْمِ الْمُسْتَوْفِي لِتِلْكَ الشُّرُوطِ: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الْآنَ أَوْ غَدًا». قَوْلُهُ: (فَنَحْوُ: «أَزَيْدٌ أَنْتَ»⁽⁷⁾ ضَارِبُهُ». قُلْتُ: لَوْ قَيَّدَهُ بِ"الآنَ" أَوْ "غَدًا" كَابْنِ هِشَامٍ⁽⁸⁾ وَالسُّيُوطِيِّ⁽⁹⁾ لَكَانَ أَوَّلَى⁽¹⁰⁾ [ب/181و]. قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ... الخ. أُفْرِدَ ضَمِيرُ؛ لِأَنَّهَا وَمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى تَشْبِيهُ ذَلِكَ رَعِيًا لِمَشَارَكَتِهِمَا؛ أَيِ: الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ، وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ

(1) فِي (م): وَمِنْهُ، وَفِي (ش) سَاقِطَةٌ.

(2) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): يَكُ.

(3) تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةُ فِي: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ. (151/2).

(4) فِي (ب): الْكَلِمَةُ مَكْرُورَةٌ.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(6) فِي (م): قَوْلُهُ وَمِثَالُ.

(7) فِي (م): فَيَجُوزُ زَيْدٌ أَنَا.

(8) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ. (151/2).

(9) يَنْظُرُ: الْبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ. (263/1).

(10) لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِنَّمَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ دُونَ الْمَاضِي.

فِي صِحَّةِ إِطْلَاقِ اسْمِ⁽¹⁾ الصِّفَةِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا، وَإِلَّا لَوْ كَانَ لَمْ يُرَاعَ ذَلِكَ، لَقَالَ: لِأَتَهُمَا لَا يِعْمَلَانِ فِيمَا قَبْلَهُمَا، فَلَا يُفَسَّرَانِ. كَذَا قِيلَ. قَوْلُهُ: فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ... الخ. يَعْنِي تَقَدَّمَ لَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمِ سَابِقٍ فِعْلاً شَعَلَ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوْ الْحَلِّ

فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أَضْمَرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

وَذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: (وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَفْسَرِ... الخ)⁽²⁾. قَوْلُهُ: لَا⁽³⁾ بُدَّ مِنْ شَيْءٍ يُسْنَدُ إِلَيْهِ. عَمَلًا بِقَوْلِهِ فِيمَا [م/147و] يَأْتِي:

وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ مَا يَنْفِي أَوْ سِيْقَ لِلْإِخْبَارِ أَوْ لِلْوَصْفِ⁽⁴⁾

قَوْلُهُ: فَتَنَزَّلَ⁽⁵⁾. يَفْتَحُ التَّاءُ وَالزَّايَّ عَلَى صِيغَةِ الْمَاضِي. قَوْلُهُ: كَاسِمِ الْفِعْلِ⁽⁶⁾. نَحْوُ: «زَيْدٌ عَلَيْكَ»⁽⁷⁾؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يَعْمَلُ عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (وَمَا لِمَا تُنَوِّبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا)⁽⁸⁾، لَكِنَّهُ غَيْرُ صِفَةٍ. قَوْلُهُ: وَالْمَصْدَرُ. نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَرْبًا»⁽⁹⁾ إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ يَعْمَلُ عَمَلًا⁽¹⁰⁾ بِقَوْلِهِ: (بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرِ [ش/127ظ] أَلْحِقْ فِي الْعَمَلِ)⁽¹¹⁾، لَكِنَّهُ غَيْرُ وَصْفٍ. قَوْلُهُ: مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى

(1) ساقط من (م).

(2) ينظر: الشرح. (1/337).

(3) في (ب)، و(م)، و(ش): بل لا.

(4) ينظر القول في: شرح الكافية. (2/1027).

(5) في (ب): فتزل.

(6) في (ش): الفاعل.

(7) في (م)، و(ش): عليك به.

(8) تمامه: لها وأخر مالذي فيه العمل. ينظر: الألفية، باب أسماء الأفعال والأصوات. ص: 54.

(9) في (م): اضربا.

(10) ساقطة من (ش).

(11) تمامه: مضافاً أو مجرداً أو مع أل. ينظر: الألفية، باب إعمال المصدر. ص: 38.

المُضِيِّ. [نَحْوُ: «زَيْدٌ»⁽¹⁾ أَنَا ضَارِيُهُ أَمْسِ]، نَعَمْ يَجُوزُ النَّصْبُ عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ عَمَلَ الوَصْفِ؛ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى المَاضِي⁽²⁾، وَهُوَ الكِسَائِيُّ⁽³⁾. الشَّيْخُ⁽⁴⁾ خَالِدٌ. قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ. عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيَّةٍ بِمَعْنَى) ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: الْمُفْتَرِئُ بِـ"الِ" المَوْصُولَةِ. لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا، وَمَا لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ لَا يُفَسِّرُ عَامِلًا، نَحْوُ: «زَيْدٌ»⁽⁶⁾ أَنَا الضَّارِيُهُ غَدًا»، لَفْظُ "غَدًا" لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَقْرُونٌ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَيَعْمَلُ مُطْلَقًا، قَالَ فِيمَا يَأْتِي:

وإنَّ يَكُنْ صَلَةً "الِ" فَفِي المَاضِي وَعَيْرُهُ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ

[انْظُرِ الضَّرِيرَ⁽⁷⁾ هُنَا، وَلَا بُدَّ فَإِنَّهُ عَلَّلَهُ]⁽⁸⁾.

ص: وَغُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسمِ الواقعِ

اعْلَمْ أَنَّ الشَّاعِلَ [146/أ] فِي هَذَا البابِ لَا يَخْلُو مِنْ أَحْوَالٍ أَرْبَعَةٍ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا، أَوْ اسْمًا ظَاهِرًا، ثُمَّ الضَّمِيرُ تَارَةً يَكُونُ مُتَّصِلًا بِالْعَامِلِ الْمَفْسَرِ، وَذَلِكَ نَحْوُ⁽⁹⁾: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، وَتَارَةً يَكُونُ مُنْفَصِلًا عَنْهُ بِحَرْفِ جَرٍّ، نَحْوُ: «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ»، وَالظَّاهِرُ أَيْضًا تَارَةً يَكُونُ سَبَبِيًّا، أَيْ: مُتَّصِلًا بِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الاسمِ السَّابِقِ الْمُشْغُولِ عَنْهُ نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ»، وَإِنْ تَعَدَّدَتِ الإِضَافَةُ كَمَا تَقَدَّمَ [ب/181ظ]، وَتَارَةً يَكُونُ أَجْنَبِيًّا عَنِ الاسمِ السَّابِقِ، بِحَيْثُ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَتَّصِلُ بِتَابِعِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا

(1) فِي (م): زَيْدًا.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(3) يَنْظُرُ رَأْيَ الكِسَائِيِّ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ. (75/3)، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (151/2).

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)، وَ(م)، وَ(ش). يَنْظُرُ قَوْلَ الْأَزْهَرِيِّ فِي: شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (475/1).

(5) صَدْرُهُ: كَفَعْلُهُ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ. يَنْظُرُ: الْأَلْفِيَّةُ، بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ. ص: 39.

(6) فِي (ش): زَيْدًا.

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمُتَنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (ب).

(8) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْخِلَاصَةِ. اللَّوْحَةُ: 119.

(9) فِي (ش): يَصْلَحُ.

يُحِبُّهُ»، وَتَكَلَّمَ النَّاطِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ⁽¹⁾ - عَلَى جَمِيعِهَا، أَمَّا الْحَالَةُ الْأُولَى: وَهِيَ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ الشَّاعِلِ، فَهِيَ مَوْضُوعُ جُلِّ الْبَابِ، وَهِيَ الْمُنْبَتَّةُ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: وَهِيَ فَصْلُ الضَّمِيرِ الشَّاعِلِ بِالْحَرْفِ، وَالْحَالَةُ الثَّالِثَةُ: وَهِيَ الشَّاعِلُ الظَّاهِرُ السَّبَبِيُّ، فَهُمَا الْمُنْبَتَّةُ عَلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ: (وَفَصْلٌ مَشْعُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ)، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى حُكْمِهِمَا فِي الْإِشْتِعَالِ بِتَشْبِيهِهِمَا⁽²⁾ بِالضَّمِيرِ⁽³⁾ الْمُتَّصِلِ بِقَوْلِهِ: (كَوَصَلٍ يَجْرِي)، وَأَمَّا الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ: وَهِيَ الشَّاعِلُ الظَّاهِرُ الْأَجْنَبِيُّ الْمُتَبَوِّغُ بِالسَّبَبِيِّ، فَهِيَ الْمُنْبَتَّةُ عَلَيْهَا هُنَا⁽⁴⁾ بِقَوْلِهِ: (وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ)، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى حُكْمِهَا فِي الْإِشْتِعَالِ بِتَشْبِيهِهَا بِالشَّاعِلِ الظَّاهِرِ السَّبَبِيِّ⁽⁵⁾ بِقَوْلِهِ: (كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ)، فَالْحَالَةُ⁽⁶⁾ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ مُشَبَّهَانِ بِالْأُولَى، وَالْحَالَةُ الرَّابِعَةُ مُشَبَّهَةٌ [م/147ظ] بِالثَّالِثَةِ، هَذَا حَاصِلُ الشَّاعِلِ فِي هَذَا الْبَابِ حَسَبَمَا ظَهَرَ لِي. فَتَأَمَّلْهُ، وَابْنُ هِشَامٍ⁽⁷⁾ جَعَلَ التَّفْسِيمَ فِي الْعُلُقَةِ وَالشَّاعِلِ. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الشَّاعِلَ [إِلَى قَوْلِهِ: (كَقَوْلِكَ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ»)]. فَتَنْزِلُ الشَّرْحِ عَلَى الْمَثَالِ يُفْهَمُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (يَعْنِي أَنَّ الشَّاعِلَ)⁽⁸⁾ لِلْعَامِلِ إِذَا كَانَ مَاضِيًّا⁽⁹⁾، فَالشَّاعِلُ لِلْعَامِلِ الَّذِي هُوَ أَجْنَبِيٌّ صَادِقٌ عَلَى لَفْظِ "رَجُلٍ" فِي الْمَثَالِ؛ لِأَنَّهُ⁽¹⁰⁾ شَغَلَ "ضَرَبْتُ" عَنْ⁽¹¹⁾ [ش/128و] نَصَبِ "زَيْدٍ"، وَهُوَ أَيْضًا أَجْنَبِيٌّ عَنْهُ، إِذْ لَيْسَ سَبَبًا لَهُ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ، فَاسْمُ كَانَ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الشَّاعِلِ؛ الَّذِي

(1) فِي (م)، وَ(ش) إِضَافَةٌ: تَعَالَى.

(2) فِي (م): بِتَشْبِيهِمَا.

(3) فِي (ش): الضَّمِيرِ.

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(6) فِي (م): الْحَالَةُ.

(7) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (152/2).

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(9) فِي (م): أَجْنَبِيًّا. وَهُوَ الصَّوَابُ. يَنْظُرُ: الشَّرْحُ. (333/1).

(10) فِي (م)، وَ(ش): لِأَنَّهُ بِهِ.

(11) فِي (م): عَلَى.

هُوَ "رَجُلٌ"، إِذْ هُوَ الْمَحْدَثُ عَنْهُ، وَ"أَجْنَبِيًّا" خَبَرُهَا، فَجُمِلَتْ: "إِذْ⁽¹⁾ كَانَ" خَبَرٌ عَنْ "أَنَّ" مِنْ قَوْلِهِ: (يَعْنِي⁽²⁾ أَنَّ الشَّاعِلَ)، وَقَوْلُهُ: مَتَّبِعًا بِسَبَبِيٍّ. خَبَرٌ لـ"كَانَ" بَعْدَ خَبَرٍ، وَ"بِسَبَبِيٍّ" يَتَعَلَّقُ بِمَتَّبِعٍ؛ أَيْ: مَتَّبِعًا بِتَابِعِ سَبَبِيٍّ، وَهُوَ صَادِقٌ أَيْضًا عَلَى لَفْظَةِ "يُحِبُّهُ" فِي الْمَثَالِ؛ لِأَنَّهُ نَعَتْ لـ"رَجُلٍ"، وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِضَمِيرٍ يَعُودُ [ب/182و] عَلَى "زَيْدٍ"، وَقَوْلُهُ: جَرَى مَجْرَى السَّبَبِيٍّ. هُوَ جَوَابُ "إِذَا"؛ أَيْ: جَرَى ذَلِكَ الشَّاعِلُ الْأَجْنَبِيُّ الْمَتَّبِعُ بِسَبَبِيٍّ (لِلْعَامِلِ الْمَفْسَرِ لِلْمَحْذُوفِ)⁽³⁾ الْعَامِلُ فِي الْأَسْمِ السَّابِقِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ صِحَّةِ الْإِسْتِعَالِ، وَمِنْ [146/ظ] جَرَيَانِ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ السَّابِقَةِ مِنْ وُجُوبِ النَّصَبِ عَلَى الْإِسْتِعَالِ، وَرُجْحَانِهِ عَنْ الرَّفْعِ، وَرُجْحَانِ الرَّفْعِ عَنِ النَّصَبِ، وَاسْتِوَاهُمَا مَجْرَى الشَّاعِلِ نَفْسِهِ؛ (إِذْ⁽⁴⁾ كَانَ هُوَ سَبَبًا)⁽⁵⁾. أَيْ: مُتَّصِلًا بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْأَسْمِ السَّابِقِ، وَهُوَ الْمُتَقَدِّمُ أَوَّلًا فِي قَوْلِهِ: (أَوْ بِإِضَافَةِ كَوَصْلٍ يَجْرِي)، نَحْوُ: «إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَ أَخَاهُ»، وَ«زَيْدًا⁽⁶⁾ مَرَّ بِأَخِيهِ» إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ الْإِضَافَةُ حَسَبًا مَرًّا، فَالضَّمِيرُ⁽⁷⁾ فِي قَوْلِهِ: "جَرَى" عَائِدٌ عَلَى الشَّاعِلِ [الْأَجْنَبِيِّ الْمَتَّحَدِّثِ عَنْهُ، وَقَدْ قَدَّمَآ أَنفَا أَنَّ ذَلِكَ الْبَيْتَ؛ أَغْنِي: (وَفَصْلُ مَشْعُولٍ)، هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي تَقْدِيرِ هَذَا الْكَلَامِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ اسْمَ "كَانَ" مِنْ قَوْلِهِ: (يَعْنِي أَنَّ الشَّاعِلَ)⁽⁸⁾ لِلْعَامِلِ إِذَا كَانَ عَائِدًا) عَلَى الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ صَادِقٌ عَلَى "ضَرَبْتُ" فِي الْمَثَالِ كَمَا قَدَّمْنَا، وَالْوَصْفُ بِالْأَجْنَبِيِّ رَاجِعٌ إِلَيْهِ؛ أَيْ: أَجْنَبِيٌّ عَنِ⁽⁹⁾ الضَّمِيرِ، أَيْ: خَالِيًا مِنْهُ بِمَعْنَى لَمْ يَتَحَمَّلْ ضَمِيرًا، قُلْتُ: وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ مَتَّبِعًا يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِكَوْنِ "يُحِبُّهُ" لَيْسَ بِتَابِعٍ

(1) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): إِذَا. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) فِي (م): الْعَامِلُ لِلْمَفْسَرِ الْمَحْذُوفِ.

(4) فِي (ب)، وَ(ش): إِذَا.

(5) فِي (م): إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا.

(6) فِي (م): وَزَيْدٍ.

(7) فِي (م): إِلَّا فِي الضَّمِيرِ.

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(9) فِي (ب): مِنْ.

لِلْعَامِلِ؛ الَّذِي هُوَ "ضَرَبْتُ"، وَنَحْوُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ تَابِعٌ لِلشَّاعِلِ الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي هُوَ "رَجُلٌ" أَوْ⁽¹⁾ نَحْوُهُ. فَافْهَمُهُ. وَقَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ بِالْعُلُقَةِ الضَّمِيرِ. فِيهِ تَجَوُّزٌ فِيهِ⁽²⁾؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْمَذْلُولِ بِاسْمِ الدَّالِّ؛ لِأَنَّ الْعُلُقَةَ هِيَ الرِّبْطُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ أَوْ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، وَالضَّمِيرُ إِنَّمَا هُوَ دَالٌّ عَلَى الرِّبْطِ فَقَطُّ، وَلَيْسَ هُوَ الرَّابِطُ بِالْوُفُوفِ عَلَى لَفْظِ ابْنِ هِشَامٍ وَشَارِحِهِ تَعْلَمُ ذَلِكَ، قَالَ: (الثَّانِي: لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ الِاشْتِعَالِ مِنْ عُلُقَةٍ رَابِطَةٍ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالِاسْمِ السَّابِقِ، وَكَمَا تَحْصُلُ الْعُلُقَةُ الرَّابِطَةُ بِضَمِيرِ الْاسْمِ السَّابِقِ الْمُتَّصِلِ بِالْعَامِلِ كَ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» كَذَلِكَ تَحْصُلُ الْعُلُقَةُ بِضَمِيرِهِ الْمُنْفَصِلِ مِنَ الْعَامِلِ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَحْوُ: «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ» [ب/182ظ] أَوْ الْمُنْفَصِلِ مِنَ الْعَامِلِ [بِاسْمٍ مُضَافٍ نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ»، أَوْ [م/148و] [ش/128ظ] الْمُنْفَصِلِ مِنْ⁽³⁾ الْعَامِلِ]⁽⁴⁾ بِاسْمِ أَجْنَبِيٍّ اتَّبَعَ بِتَابِعٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى ضَمِيرِ الْاسْمِ السَّابِقِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ لِلْأَجْنَبِيِّ نَعْتًا لَهُ... (الح)⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: كَقَوْلِكَ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ». هَذَا الْمَثَلُ مَسْبُوقٌ بِهِ الْمَكُودِي، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁶⁾ أَيْضًا. قَوْلُهُ: أَوْ عَطَفَ الْبَيَانَ كَقَوْلِكَ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا [أَخَاهُ»، فَالْهَاءُ فِي "أَخَاهُ"⁽⁷⁾ هِيَ الرَّابِطَةُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالِاسْمِ السَّابِقِ، (وَمَسْأَلُهُ عَطَفَ الْبَيَانَ زَائِدَةً عَلَى التَّسْهِيلِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁸⁾: فَإِنْ قَدَّرْتَ "الْأَخَ" بَدَلًا⁽⁹⁾ مِنْ "عَمْرٍو" بَطَلَتْ الْمَسْأَلَةُ، نَصَبْتَ الْاسْمَ السَّابِقَ أَوْ رَفَعْتَهُ⁽¹⁰⁾؛ لِأَنَّ "الْأَخَ" يَصِيرُ مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ

(1) في (م): و.

(2) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(3) في (ش): به.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(5) ينظر القول عند ابن هشام في: أوضح المسالك. (152/2)، وشارحه: خالد الأزهرى في: شرح التصريح. (458/1).

(6) ينظر: أوضح المسالك. (152/2).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) ينظر: أوضح المسالك. (152/2).

(9) في (ش): بدل.

(10) ساقطة من (ب).

عَلَى نِيَّةِ تَكَرَّرِ الْعَامِلِ، فَتَخْلُو⁽¹⁾ الْجُمْلَةُ الْأُولَى مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ إِنْ رَفَعْتَ، وَعَلَى الْمَشْتَعِلِ عَنْهُ [إِنْ نَصَبْتَ]⁽²⁾، اللَّهُمَّ إِلَّا إِنْ قُلْنَا: عَامِلُ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ وَاحِدٌ صَحَّ الْوَجْهَانِ، النَّصْبُ وَالرَّفْعُ لَوْجُودِ الرَّابِطِ فِيهِمَا⁽³⁾. قَوْلُهُ: أَوْ عَطْفِ النَّسَقِ. وَيُشْتَرَطُ [147/و] فِي الْحَرْفِ الْعَاطِفِ هُنَا⁽⁴⁾ أَلَّا يَكُونَ⁽⁵⁾ إِلَّا الْوَاوُ، خَاصَّةً لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْجَمْعِ، فَلَا تُنَانٍ مَعَهَا، أَوْ الْجَمْعُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُثَنًى أَوْ مُجْمُوعٍ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ، قَالَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْحَوَاشِي⁽⁶⁾؛ (لَأَنَّهَا لَا تُشْرِكُ)⁽⁷⁾ فِي الْحُكْمِ، وَلَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، بَلْ تَعْطِفُ (السَّابِقَ عَلَى الْلاحِقِ)⁽⁸⁾ وَبِالْعَكْسِ، فَكَأَنَّ الضَّمِيرَ حَلَّ بِالْأَوَّلِ لَا بِالثَّانِي، قَالَ فِي التَّسْهِيلِ: (وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَلَّا يُعَادَ مَعَهُ الْعَامِلُ)⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: بَلْ هُوَ⁽¹⁰⁾ مَخْصُوصٌ بِمَا ذُكِرَ، بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ النَّعْتُ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ وَالنَّسَقِ، وَبَقِيَ اثْنَانِ مِنَ التَّوَابِعِ، وَهُمَا الْبَدَلُ وَالتَّوَكِيدُ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِمَا ذَلِكَ، أَمَّا الْبَدَلُ فَعَلَى نِيَّةِ تَكَرَّرِ الْعَامِلِ، فَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ حِينَئِذٍ مُسْتَأْنَفًا، وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ، وَأَمَّا التَّوَكِيدُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا ضَمِيرٌ وَاحِدٌ عَائِدٌ عَلَى الْمُؤَكَّدِ، وَخُنْ نَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرَيْنِ أَحَدُهُمَا يَعُودُ عَلَى الْمَشْغُولِ عَنْهُ، وَالْآخَرُ عَلَى الْمُؤَكَّدِ، فَإِنْ أَعَدْنَا⁽¹¹⁾ ذَلِكَ الْوَاحِدَ عَلَى الْمُؤَكَّدِ بَقِيَ الْأِسْمُ السَّابِقُ مِنْ دُونِ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَيْهِ

(1) فِي (ش): فَتَخْلُو.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(3) يَنْظُرُ الْقَوْلُ فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (1/458 - 459).

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(5) فِي (ش): أَنْ يَكُونَ.

(6) يَنْظُرُ قَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ فِي: شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (1/458).

(7) فِي (م): لِأَنَّهُ تَشْرِكُ.

(8) فِي (م): الْلاحِقُ عَلَى السَّابِقِ.

(9) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ. (2/146).

(10) مُضَافَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(11) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

[ب/183و]، [وإن أَعَدْنَا⁽¹⁾ عَلَى الْأَسْمِ السَّابِقِ، بَقِيَ الْمُؤَكَّدُ بِلَا ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَيْهِ]⁽²⁾ فَيَبْطُلُ فِيهِ الْأَشْتِعَالُ أَيْضًا. فَاعْلَمَهُ.

[بَابُ] تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومِهِ

فَقَوْلُهُ: "وَلُزُومُهُ". قُلْتُ: بِالرَّفْعِ عَطْفٌ عَلَى "تَعَدِّي"؛ إِذْ هُوَ خَبَرٌ فِي الْأَصْلِ، وَالتَّعْدِيرُ: هَذَا بَابُ تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومِهِ، فَحُذِفَ بَابٌ، وَقَامَ تَعَدِّي مَقَامَهُ مِنَ الْخَبَرِ، وَلَا يَصِحُّ جَرُّهُ إِنْقَاءً لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى حَالِهِ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (وَرَبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقُوا)؛ لِأَنَّ الشُّرُوطَ لَمْ⁽³⁾ تَتَوَفَّرْ هُنَا. قَوْلُهُ: مُتَعَدٍّ وَلَا زِمٍ. قُلْتُ: بِجَرِّهِمَا بَدَلَانِ⁽⁴⁾ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ مِنْ "قِسْمَيْنِ"، وَلَا [ش/129و] يَصِحُّ قَطْعُهُمَا [م/148ظ]؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ بِدُونِهِمَا؛ لِاحْتِمَالِ تَقْسِيمِ الْفِعْلِ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِهِ. نَعَمْ إِذَا اعْتَبَرْتَ ضَمِيمَتَهُ لِلْبَابِ يَجُوزُ الْقَطْعُ، وَقَدْ قَسَّمَهُ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁵⁾ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ، فَزَادَ مَا لَا يُوصَفُ بِتَعَدٍّ وَلَا لُزُومٍ⁽⁶⁾، وَهُوَ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فِي حَالِ نَقْصِهَا، فَإِنَّ مَنْصُوبَهَا خَبَرٌ لَهَا عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ، وَحَالٌ أَوْ شَيْءٌ بِهِ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ.

ص: عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

تَوَهَّمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِي⁽⁷⁾ كَلَامِ النَّاطِمِ فِي هَذَا الْبَيْتِ دَوْرًا مِنْ⁽⁸⁾ أَنَّ مَعْرِفَةَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي مُتَوَقِّفَةٌ⁽¹⁾ عَلَى مَعْرِفَةِ [هَاءِ غَيْرِ الْمَصْدَرِ وَاتِّصَالِهَا، وَمَعْرِفَةُ هَاءِ غَيْرِ الْمَصْدَرِ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى

(1) فِي (ش): أَعَدْنَاهُ.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب).

(3) فِي (م): لَا.

(4) فِي (م): بَدَلَيْنِ.

(5) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (2/156).

(6) فِي (ش): لَا زِمٍ.

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(8) فِي (م): مِنْ جِهَةٍ.

مَعْرِفَةً⁽²⁾ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي، قُلْتُ: وَهَذَا التَّوَهُّمُ خَطَأً، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْرِفَةَ هَاءٍ غَيْرِ الْمَصْدَرِ لَيْسَتْ مُتَوَقِّفَةً عَلَى مَعْرِفَةِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي، وَإِنَّمَا هِيَ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ⁽³⁾ مِنْ مَعَادِهَا، فَإِنَّ عَادَتَ عَلَى غَيْرِ مَصْدَرٍ عُلِمَ أَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَدٍّ⁽⁴⁾، وَإِنْ عَادَتْ عَلَى مَصْدَرٍ، لَا دَلِيلَ فِيهِ لِتَعَدُّ وَلَا لُزُومٍ. قَوْلُهُ: جَوَازُ اتِّصَالِ ضَمِيرِ غَيْرِ الْمَصْدَرِ بِهِ؛ يَعْنِي عَلَى وَجْهِ لَا [أ/147ظ] يَكُونُ خَبَرًا لِيُخْرِجَ⁽⁵⁾ بِهِ نَحْوُ: «الصَّدِيقُ كُنْتُهُ»؛ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى "كَانَ" أَنَّهُ اتَّصَلَ بِهَا هَاءُ ضَمِيرِ⁽⁶⁾ غَيْرِ الْمَصْدَرِ، وَمَعَ⁽⁷⁾ ذَلِكَ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا. قَالَهُ خَالِدٌ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو»، و«الْخَيْرُ عَمَلُهُ زَيْدٌ». لَا شَكَّ أَنَّ الْهَاءَ فِي "ضَرَبَهُ" هِيَ⁽⁹⁾ غَيْرُ هَاءِ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهَا عَائِدَةٌ عَلَى "زَيْدٍ"، وَأَمَّا الْهَاءُ الَّتِي فِي "عَمَلِهِ"، فَإِنَّهَا عَائِدَةٌ عَلَى "الْخَيْرِ"، وَقَدْ اخْتَلَفَ [ب/183ظ] فِيهِ، قِيلَ: إِنَّهُ غَيْرُ مَصْدَرٍ، وَحِينَئِذٍ لَا إِشْكَالَ فِي التَّمَثِيلِ بِهِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَصْدَرٌ وَعَلَيْهِ فَيَشْكُلُ التَّمَثِيلُ بِهِ لِهَاءِ غَيْرِ الْمَصْدَرِ، أُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُحْتَرَزَ عَنْهُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ بَلَا فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ الْمُتَّصِلِ بِهِ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «الضَّرْبُ ضَرَبَهُ زَيْدٌ»، و«الْقِيَامُ قَامَهُ عَمْرُو»، فَإِنَّ اتِّصَالَ هَذِهِ الْهَاءِ بِالْفِعْلِ لَا دَلِيلَ فِيهِ، لَا عَلَى تَعَدِّيهِ، وَلَا عَلَى لُزُومِهِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَالْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ: يَنْصَبُ كُلُّ فِعْلٍ، فَلَوْ جَعَلْتَ ذَلِكَ الْمَصْدَرَ الَّذِي قَبْلَ اللَّازِمِ بَعْدَهُ⁽¹⁰⁾ فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ لَانْتَصَبَ بِهِ⁽¹¹⁾، فَتَقُولُ:

(1) في (م)، و(ش): متوقف.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) في (ش): الخارج.

(4) في (ب): غير متعد.

(5) في (م): المخبر.

(6) ساقطة من (م)، و(ش).

(7) في (ب): وفي.

(8) ينظر: شرح التصريح. (462/1).

(9) في (م): هو.

(10) في (م): وبعد.

(11) ساقطة من (م).

«قَامَ قِيَامًا»، فَأَحْرَى الْمُتَعَدِّي نَحْو: «ضَرَبَ ضَرْبًا»، وَأَمَّا الْهَاءُ الَّتِي تَعُودُ عَلَى مَصْدَرٍ غَيْرِ⁽¹⁾ ذَلِكَ الْفِعْلِ، فَلَا يَحْتَزُّزُ عَنْهَا، بَلْ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى التَّعَدِّي كَمَا إِذَا⁽²⁾ قُلْتُ: «ضَرْبُكَ أُجْبُهُ»، فَإِنَّ الضَّمِيرَ عَادَ⁽³⁾ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ "الضَّرْبُ"، وَهُوَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْفِعْلِ، فَتَعَيَّنَتْ مَفْعُولِيَّتُهُ، وَلَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ بِهِ إِلَّا الْمُتَعَدِّي، وَمِنْ هَذَا الْمَنْحَى هُوَ مِثَالُ الْمُكُودِيِّ: «الْحَيَّرُ عَمَلَهُ زَيْدًا»، فَإِنَّ الضَّمِيرَ عَادَ عَلَى⁽⁴⁾ مَصْدَرٍ غَيْرِ ذَلِكَ الْفِعْلِ. تَأَمَّلْهُ. واحْتَزَّزَ⁽⁵⁾ بِ"هَا" [ش/129ط] غَيْرِ الْمَصْدَرِ مِنْ هَاءِ الْمَصْدَرِ؛ أَي: مَصْدَرُ ذَلِكَ الْفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: «زَيْدُ الضَّرْبِ ضَرْبُهُ عَمَرُو الْأَمِيرَ» [م/149و]؛ أَي⁽⁶⁾: الْقِيَامُ قَامَهُ⁽⁷⁾، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا فِي هَذِهِ⁽⁸⁾ يَسْتَوِيَانِ؛ لِاتِّصَالِهَا بِالْمُتَعَدِّي، وَاللَّازِمِ، فَلَا دَلِيلَ عَلَى اتِّصَالِهَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ قُبَيْلَهُ. قَوْلُهُ: فَلَيْسَتْ عَلَامَةً لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا. فَمِثَالُ وَصْلِهَا بِالْمُتَعَدِّي، نَحْو: «ضَرْبَتُهُ زَيْدًا»؛ أَي: "الضَّرْبُ"، وَمِثَالُ وَصْلِهَا بِاللَّازِمِ، نَحْو: «قُمْتُ»؛ أَي: "الْقِيَامُ". قَوْلُهُ: وَ"هَاءُ" مَفْعُولٌ بِ"تَصِلَ". أَصْلُهُ هَاءٌ بِالْمَدِّ، فَقَصَرَهُ ضَرُورَةً، وَهُوَ مُضَافٌ لِمَا بَعْدَهُ، وَقَوْلُهُ: غَيْرُ الْمَصْدَرِ⁽⁹⁾. قِيلَ: يُرِيدُ [غَيْرَ مَصْدَرِهِ]⁽¹⁰⁾، فَلَمْ يُمْكِنْهُ لِضْيِيقِ النَّظْمِ، قُلْتُ: وَهَذَا التَّقْدِيرُ هُوَ جَرِي⁽¹¹⁾ عَلَى مَا قُلْنَا قَبْلُ فِي تَفْسِيرِ الْمَصْدَرِ.

ص: فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

(1) في (م): على غير.

(2) ساقطة من (م).

(3) في (م): عائد.

(4) في (ش): على غير.

(5) في (م): قوله: واحترز.

(6) ساقطة من (م).

(7) هذا توهم، لأنه مثل بالضرب ولم يمثل بالقيام.

(8) في (ش): هذا.

(9) في (م): مصدر، وفي (ش) ساقطة.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(11) في (م): جار.

قَوْلُهُ: (فَانْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ). مِنْ هُنَا يُؤْخَذُ نَصًّا أَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ الْعَامِلُ فِيهِ الْفِعْلُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ
 مِمَّا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْفَاعِلِ، وَالنَّائِبِ، إِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَى حُكْمِهِ مِنْ [ب/184و] تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ،
 وَكَيْفِيَّةِ حُكْمِهِ فِي النَّيَابَةِ، وَهُنَا تَكَلَّمَ أَيْضًا عَلَى أَحَدِ أَحْكَامِهِ الَّذِي هُوَ النَّصْبُ عَلَى⁽¹⁾
 التَّنْصِيسِ، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ، وَأَمَّا حَدُّهُ فَلَمْ [148/أ] يَتَعَرَّضْ لَهُ الْمَصْنُفُ
 أَصْلًا، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ بَابًا كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَفَاعِيلِ. قَوْلُهُ: كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ. يَعْنِي بِهِ: قَوْلُهُ:

يُنُوبُ مَفْعُولُ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ [كَنْيَلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ]

قَوْلُهُ: وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ. الْمَسْأَلَةُ فِيهَا أَقْوَالٌ أَرْبَعَةٌ، أَحَدُهَا: مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ النَّاصِبَ لَهُ
 الْفِعْلُ وَحْدَهُ هُوَ⁽²⁾ الْحَقُّ، وَهُوَ قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ، وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ،
 فَقَالَ ابْنُ⁽³⁾ هِشَامٍ: النَّاصِبُ لَهُ الْفَاعِلُ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: كِلَاهُمَا الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ، وَقَالَ خَلْفُ
 الْأَحْمَرِ مَعْنَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَلِكُلِّ حُجَّةٍ، فَحُجَّةُ الْبَصْرِيِّينَ: أَنَّ أَصْلَ الْعَمَلِ لِلْأَفْعَالِ، وَحُجَّةُ
 هِشَامٍ: أَنَّ نَصْبَهُ يَدُورُ مَعَ الْفَاعِلِ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا، وَالِدَّوْرُ أَنْ يُقَيَّدَ الْعِلَّةُ⁽⁴⁾، وَحُجَّةُ الْفَرَّاءِ:
 أَنَّ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَلَا يَعْمَلُ بَعْضُ الْكَلِمَةِ دُونَ بَعْضِهَا الْآخِرِ، وَحُجَّةُ
 خَلْفٍ⁽⁵⁾: أَنَّ الْمَفْعُولِيَّةَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِ الْمَفْعُولِ، وَلَفْظُ الْفِعْلِ غَيْرُ قَائِمٍ بِهِ، وَإِسْنَادُ الْحُكْمِ⁽⁶⁾
 إِلَى الْعِلَّةِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِ الشَّيْءِ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهَا، وَرَدَّ الْبَصْرِيُّونَ هَذِهِ الْحُجَجَ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ⁽⁷⁾.
 صَحَّ مِنْ خَالِدٍ⁽⁸⁾.

(1) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): مَع.

(2) فِي (ب)، وَ(م): وَهُوَ.

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش). وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ: هِشَامُ بْنُ مُعَاوِيَةَ النَّحْوِيُّ، يَنْظُرُ: الْإِنْصَافُ. (66/1).

(4) فِي (ب): الْعِلْيَةُ.

(5) فِي (م): الْأَحْمَرُ، وَفِي (ش): الْآخِرُ.

(6) فِي (م)، وَ(ش): الْفِعْلُ الْحَكْمُ.

(7) تَنْظُرُ مَسْأَلَةَ النَّاصِبِ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وَعِنْدَ كُلِّ هَؤُلَاءِ، وَحُجَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي: الْإِنْصَافُ. (66/1).

(8) يَنْظُرُ الْقَوْلَ عِنْدَ خَالِدٍ فِي: شَرْحِ التَّنْصِيحِ. (463/1).

ص: وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحَيْثُ لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كُنْهِمُ

قَوْلُهُ: فَهُوَ لَازِمٌ. وَيُقَالُ فِيهِ غَيْرُ مُتَعَدٍّ وَقَاصِرٌ، زَادَ السُّيُوطِيُّ: (وَمُتَعَدِّيًا⁽¹⁾ بِحَرْفِ جَرٍّ)⁽²⁾.
 قَوْلُهُ: وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِالْفَاعِلِ لَازِمٌ لَهُ. وَعِبَارَةُ ابْنِ هِشَامٍ⁽³⁾ مَعَ شَارِحِهِ⁽⁴⁾:
 (وَهِيَ أَيْ⁽⁵⁾): السَّجِيَّةُ مَا لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ مِنْ وَصْفٍ مُلَازِمٍ لِلذَّاتِ غَيْرِ مُنْفَكِّ عَنْهَا،
 نَحْوُ⁽⁶⁾: "جَبُنَ"⁽⁷⁾ وَ"شَجَعَ" مِنْ [ش/130و] الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ الصَّادِرَةِ عَنِ⁽⁸⁾ الطَّبِيعَةِ؛ الَّتِي لَا
 شُعُورَ لَهَا بِمَا يَصْدُرُ [م/149ظ] عَنْهَا، وَضُمُّ عَيْنِ الْفِعْلِ لِمُنَاسَبَةٍ⁽⁹⁾ انْضِمَامِ الطَّبِيعَةِ إِلَى الذَّاتِ
 عِنْدَ صُدُورِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مِنْهَا). قَوْلُهُ: ثُمَّ مَثَلُ ذَلِكَ بِ"نَهَمٍ"، وَمَعْنَاهُ: كَثُرَ أَكْلُهُ. اَعْلَمْ أَنَّ
 "نَهَمَ" يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: مُتَعَدٍّ، وَلَازِمٍ، بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ مَعْنِيَيْهِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مِنْ أَفْعَالِ
 السَّجَايَا، فَهَذَا مَعْنَاهُ كَثُرَ أَكْلُهُ، وَهُوَ مُتَعَدٍّ [ب/184ظ] غَيْرُ لَازِمٍ، ثَانِيَهُمَا: أَنَّهُ مِنْ
 الْأَعْرَاضِ⁽¹⁰⁾ كَ"مَرِضَ" وَنَحْوِهِ، وَهَذَا مَعْنَاهُ "شَبِعَ"، وَهُوَ لَازِمٌ، فَبِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا⁽¹¹⁾ نَعْلَمُ أَنَّ
 تَمَثُّلَ النَّاطِمِ لِأَفْعَالِ السَّجَايَا اللَّازِمَةِ بِ"نَهَمٍ" الَّذِي هُوَ مُتَعَدٍّ غَيْرُ سَدِيدٍ. نَعَمْ لَوْ مَثَّلَ بِ"نَهَمٍ"
 لِلْأَعْرَاضِ الْآتِيَةِ فِي قَوْلِهِ: (أَوْ عَرَضًا)؛ بِحَيْثُ يُحْمَلُ عَلَى مَعْنَى "شَبِعَ" لَكَانَ جَيِّدًا⁽¹²⁾،
 فَتَفْسِيرُ الشَّارِحِ الْمُكُودِيِّ كَلَامَ النَّاطِمِ بِ"كَثُرَ أَكْلُهُ" جَيِّدٌ جَدًّا، لَا دَرَكَ عَلَيْهِ فِيهِ؛ إِذْ هُوَ الْمَعْنَى

(1) في (م): ومتعد.

(2) تنظر: البهجة المرضية. (1/266).

(3) ينظر: أوضح المسالك. (2/157).

(4) يقصد به الأزهرى، ينظر القول عنده في: شرح التصريح. (1/464).

(5) في (ب): أن.

(6) ساقطة من (م).

(7) في (ش): جبر.

(8) في (م): من.

(9) في (ب): المناسبة.

(10) في (م): الاعتراض.

(11) في (م)، و(ش): ذكر.

(12) في (ب)، و(م)، و(ش): جيداً.

المناسب لأفعال السجايا الذي مثل لها⁽¹⁾ الناظم به، وإنما الدرك على المكوّدي في عدم تنبيه⁽²⁾ على ما ذكرنا، وبخيه (معه فيه، وأيضاً)⁽³⁾ على الناظم درك آخر، وهو حصره لأفعال السجايا في اللزوم، وذلك من كونه حتم⁽⁴⁾ لزومها⁽⁵⁾ وليس كذلك، إذ في أفعال السجايا ما هو متعدّد، وهو "هم"، إذا كثر أكله، فالناظم على ما [148/ط] قرّناه عليه [د]⁽⁶⁾ وكان، وأمّا⁽⁷⁾ ابن هشام فعليه⁽⁸⁾ درك واحد، وهو هذا الأخير؛ لأنّه حصّر أيضاً أفعال السجايا في اللزوم كالناظم، وسلم من درك التمثيل للسجايا بـ"هم"، وإنما مثل لها (بـ"جبن" و"شجع")⁽⁹⁾، فخلص من الاعتراض الأول.

ص: كذا أفعَلَّ والمُضَاهِي افْعَنْسَا وَمَا افْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

قوله: وهو أفعَلَّ كـ"افشعر" و"اطمأن". وكذلك "استأز"؛ يعني أنّ "أفعَلَّ" يفتح اللام الأولى، وتشديد الثانية كالمثاليين هو بناءٌ مُقْتَضَبٌ، وقيل: ملحقٌ بـ"أحرّجهم" وأصلهما "أفشعر" و"اطمأنن" بسكون العين والهمزة، فكروها اجتماع مثليين متحرّكين، فأسكنوا⁽¹⁰⁾ الأول ونقلوا حرّكته إلى ما قبله، ثمّ أدغموا أحد المثليين في الآخر، واعترض⁽¹¹⁾ بأنّ حكم الملحق أنّ لا يدغم؛ لئلا تفوت الموازنة، ولهذا وجب الفك في "افْعَنْسَس"، والإسناد⁽¹²⁾ إلى

(1) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(2) في (ب)، و(م): تنبيهه، وفي (ش): تشبيهه.

(3) في (م): جمع فيه وأبقى.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(5) في (م): لزومه.

(6) مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) في (م): عليه. ينظر ابن هشام في: أوضح المسالك. (157/2).

(9) في (ش): بجبر وسجع.

(10) في (م): فسكنوا.

(11) قاله أبو البقاء، حسبما نسبته إليه خالد. ينظر: شرح التصريح. (465/1).

(12) في (ب)، و(م)، و(ش): الإسناد.

اتَّحَادِ الْمَصْدَرَيْنِ مَمْنُوعٌ. قَوْلُهُ: وَافْعَنْلَلْ. بِسُكُونِ⁽¹⁾ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَسُكُونِ التَّوْنِ⁽²⁾ وَفَتْحِ اللَّامِ الْأَوَّلَى، وَهِيَ مَا كَانَتْ فِيهِ التَّوْنُ زَائِدَةً بَيْنَ حَرْفَيْنِ قَبْلَهَا وَحَرْفَيْنِ بَعْدَهَا أَصْلِيَيْنِ كَ"اَحْرَنْجَمَ". قَوْلُهُ: وَ"اَفْعَنْسَسَ". هُوَ مُلْحَقٌ بِ"اَحْرَنْجَمَ" الَّذِي هُوَ بِوَزْنِ "افْعَنْلَلْ"⁽³⁾ بِأَصَالَةِ اللَّامَيْنِ [ب/185و]، وَضَابِطُ "اَفْعَنْسَسَ" هُوَ مَا كَانَ فِيهِ⁽⁴⁾ بَعْدَ التَّوْنِ الزَّائِدَةُ حَرْفَانِ، أَحَدُهُمَا: زَائِدٌ⁽⁵⁾ بِالتَّضْعِيفِ. وَهَلْ⁽⁶⁾ هُوَ [م/150و] الْأَوَّلُ أَوْ⁽⁷⁾ الثَّانِي؟ قَوْلَانِ. الْجَوْهَرِيُّ: (اَفْعَنْسَسَ الْبَعِيرُ: إِذَا أَبَى أَنْ⁽⁸⁾ يَنْقَادَ⁽⁹⁾)⁽¹⁰⁾، وَ(اَحْرَنْجَمَتِ⁽¹¹⁾ الْإِبِلُ: (إِذَا اجْتَمَعَتْ، حَرَجَمَتْ الْإِبِلُ)⁽¹²⁾ [ش/130ظ]: رَدَدْتُ⁽¹³⁾ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فَاَحْرَنْجَمَتْ؛ أَيِ⁽¹⁴⁾: اجْتَمَعَتْ⁽¹⁵⁾. قَوْلُهُ: وَالْمُضَاهِي: الْمُشَابِهُ وَاصْطِلَاحُهُ...الخ. قُلْتُ: هُوَ فِي مَعْرِضِ جَوَابٍ عَنِ بَحْثِ اسْتَشْعَرُهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ، حَيْثُ قَالَ: وَ"افْعَنْلَلْ"⁽¹⁶⁾ كَ"اَحْرَنْجَمَ" وَ"اَفْعَنْسَسَ"،

(1) كررت في (ش).

(2) ساقطة من (ش).

(3) في (ش): افعلل.

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) في (ش): زائدة.

(6) في (ش): وهو.

(7) في (م)، و(ش): و.

(8) في (ش): إذا.

(9) في (ب): يقاد، وفي (ش): انقاد.

(10) قال الجوهري: (فَرَسٌ أَفْعَسٌ، إِذَا اطمأنَّ صُلْبُهُ مِنْ صِهْوَتِهِ وَارْتَفَعَتْ قَطَاثُهُ. وَمِنْ الْإِبِلِ: الَّتِي مَالَ رَأْسُهَا وَعَنْقُهَا نَحْوَ ظَهْرِهَا). الصَّحَاحُ. (964/3).

(11) في (ش): وانخرجت.

(12) ما بين قوسين كرر في (م).

(13) في (ب)، و(ش): ردت، وفي (م): إذا ردت.

(14) في (م): إذا.

(15) ينظر: الصَّحَاحُ. (1898/5).

(16) في (ش): افعلل.

فَعَطَفَ "اقْعَنْسَسَ" عَلَى "اَحْرَنْجَمَ"، وَذَلِكَ أَنْ يُقَالَ (لَهُ: كَيْفَ تُمَثِّلُ)⁽¹⁾ بِ"اقْعَنْسَسَ"، وَالنَّاطِمُ إِنَّمَا أَحَالَ⁽²⁾ عَلَى مَا يُشَابِهُهُ فَقَطْ؟ فَلَا يَدْخُلُ إِلَّا "اَحْرَنْجَمَ" وَأَنْظَارُهُ، وَأَمَّا "اقْعَنْسَسَ" نَفْسُهُ، فَلَمْ⁽³⁾ يَدْخُلْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَلَّقِ الْحُكْمَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا عَلَّقَهُ عَلَى مُشَابِهِهِ، أَجَابَ عَنْهُ بِمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ⁽⁴⁾ اصطلاح النّاطم في هذا النّظم ونحوه، أَوْ فِي هَذَا المَثَالِ ونحوه إِذَا عُلِّقَ الْحُكْمُ عَلَى شِبْهِ شَيْءٍ، فَالمرادُ بِهِ ذَلِكَ اللَّفْظُ وشِبْهُهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: واقْعَنْسَسَ ومُضَاهِيهِ. قَوْلُهُ: واصْطِلَاحُهُ فِي هَذَا⁽⁵⁾ أَنَّهُ إِذَا عُلِّقَ الْحُكْمُ عَلَى شِبْهِ شَيْءٍ، فَالمرادُ بِهِ ذَلِكَ اللَّفْظُ وشِبْهُهُ، [فَكَأَنَّهُ قَالَ: اقْعَنْسَسَ ومُضَاهِيهِ]⁽⁶⁾، قِيلَ هَذَا اصطلاحاً إِنَّمَا هُوَ أَكْثَرِي فَقَطْ وَفِي الْعَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَخَلَّفَ ذَلِكَ عِنْدَهُ فِي النّظْمِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: (يَاءُ كِيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ)⁽⁷⁾، فَإِنَّهُ عُلِّقَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا، وَلَيْسَتْ بِيَاءِ النَّسَبِ. قَوْلُهُ: و"اقْعَنْسَسَ" مَفْعُولٌ⁽⁹⁾ بِالْمُضَاهِي. فَيَكُونُ [149/أ] ("اقْعَنْسَسَ" هُوَ)⁽¹⁰⁾ الْمَشَبَّهُ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمُشَابِهَةُ "اقْعَنْسَسَ"، فَلَفْظُ الْمَشَابِهَةِ المرادُ بِهِ "اَحْرَنْجَمَ"، وَهَذَا فِيهِ بَحْوَزٌ؛ لَكَوْنِهِ شَبَّهَ الْأَصْلَ الَّذِي هُوَ "اَحْرَنْجَمَ" بِالْفَرْعِ الَّذِي هُوَ "اقْعَنْسَسَ"، فَإِنَّ "اَحْرَنْجَمَ" مَا قَبْلَ ثُونِهِ مِنَ الْحَرْفَيْنِ، وَمَا بَعْدَهَا، وَهُمَا لَا مِثْلَها⁽¹¹⁾ أَصُولٌ بِخِلَافِ "اقْعَنْسَسَ"، فَإِنَّ أَحَدَ لَامِيهِ⁽¹²⁾، وَهُوَ السَّيْنُ زِيدَ لِلإِلْحَاقِ بِوَزْنِ "اَحْرَنْجَمَ" الَّذِي لَا

(1) في (م)، و(ش): كيف مثل.

(2) في (م): حل.

(3) في (م): فلا.

(4) ساقطة من (م).

(5) في (م): هذا الكتاب.

(6) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(7) في (م): والنسب.

(8) تمامه: وكل ما تليه كسرؤه وجب. تنظر: الألفية باب النسب. ص: 69.

(9) كررت في (ش).

(10) في (م)، و(ش): اقعنسس هذا هو من.

(11) في (م): لامها.

(12) في (ش): لاميتها.

زِيَادَةٌ فِيهِ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْفَرْعَ هُوَ الَّذِي يُشَبَّهُ بِالْأَصْلِ. قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا [ب/185ظ] بِالْمُضَاهِي؛ أَيُّ: وَالَّذِي ضَاهَاهُ "اقْعَنَسَسَ". هَذَا الْإِعْرَابُ، وَالتَّقْدِيرُ جَارٍ عَلَى أَصْلِ الْقَاعِدَةِ، وَأَصْلُ التَّشْبِيهِ، وَهُوَ تَشْبِيهُ (الْفَرْعِ بِالْأَصْلِ)⁽¹⁾ مِنْ كَوْنِهِ جَعَلَ "اِحْرَنْجَمَ" هُوَ الْمَشَبَّهُ بِهِ. وَأَمَّا⁽²⁾ مَا ذَكَرَ⁽³⁾ مِنَ الْإِصْطِلَاحِ مِنْ كَوْنِهِ إِذَا عُلِّقَ الْحُكْمُ عَلَى شَيْءٍ، فَالْمُرَادُ بِهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَشَبَّهُهُ، فَهُوَ جَارٍ حَتَّى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْإِعْرَابِ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: "وَضًا"⁽⁴⁾ وَ"طَهَرَ" فِي النَّظَافَةِ. بِضَمِّ الْعَيْنِ فِيهِمَا، وَيَجُوزُ فِي "طَهَرَ" بِفَتْحِ⁽⁵⁾ الْعَيْنِ، وَمِثْلُهَا فِي النَّظَافَةِ أَيْضًا "نَظَفَ"⁽⁶⁾ بِضَمِّ الْعَيْنِ فِيهِ، قِيلَ: وَيَرُدُّ عَلَيْهِ⁽⁷⁾ "عَسَلَ"؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَظَافَةٍ، وَلَيْسَ بِلَازِمٍ، فَأَيُّنَ⁽⁸⁾ [م/150ظ] قَوْلُهُمْ: مَا اقْتَضَى النَّظَافَةُ، وَمَا دَلَّ عَلَيْهَا يَكُونُ لَازِمًا، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَتْنُوهُ. قُلْتُ: لَا يَرُدُّ هَذَا عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مَا يَقْتَضِي النَّظَافَةَ أَوْ⁽⁹⁾ مُقَابِلَهَا فِي نَفْسِهِ؛ بَحِثْ تُخْبِرُ عَنْهُ، وَلَا كَذَلِكَ "عَسَلَ"؛ [إِنَّهُ يَقْتَضِي النَّظَافَةَ فِي غَيْرِهِ؛ بِحِثْ تُخْبِرُ بِهِ لَا عَنْهُ، فَتَقُولُ: «الثَّوبُ غُسِلَ»]⁽¹⁰⁾ أَوْ «عَسَلَ»⁽¹¹⁾ [ش/131و] فَلَانُ، بَلِ الْبَحْثُ أَقْوَى. قَوْلُهُ: وَ"نَجَسَ" وَ"قَدَّرَ" فِي الدَّنَسِ. بِضَمِّ الْعَيْنِ فِيهِمَا، وَكَسْرُهَا وَالذَّالُ الْمُعْجَمَةُ.

ص: أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لَوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَاْمَتَدَّا

(1) في (ب): الأصل بالفرع.

(2) في (م): وما.

(3) في (م)، و(ش): ذكره.

(4) في (م): وضوء، وفي (ش): وما، وهو تصحيف من الناسخ.

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): فتح.

(6) في (م)، و(ش): نظف الثوب.

(7) في (ب)، و(م)، و(ش): عليهم.

(8) في (م): فإن.

(9) في (م): و.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(11) في (ب)، و(م)، و(ش): غسله.

قَوْلُهُ: وَهُوَ مَا لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ مِنْ مَعْنَى قَائِمٍ بِالْفَاعِلِ غَيْرِ لَازِمٍ لَهُ. مِثْلُهُ عِبَارَةُ ابْنِ هِشَامٍ: (هُوَ؛ أَيِ: الْعَرَضَ مَا لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ مِنْ وَصْفٍ غَيْرِ ثَابِتٍ دَائِمًا)⁽¹⁾. قَوْلُهُ: نَحْوُ: "مَرَضَ"، و"كَسَلَ"، و"نَشِطَ". بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِيهِنَّ، وَمِثْلُهُنَّ "هَمَّ" إِذَا شَبِعَ، فَإِنَّهُ⁽²⁾ مِنْ الْأَعْرَاضِ، لِأَنَّ الشَّبَعَ يَعْرِضُ وَيُزُولُ، بِخِلَافِ "هَمَّ" إِذَا صَارَ أَكْوَلًا، فَلَيْسَ بِلَازِمٍ، وَهُوَ مِنَ السَّجَايَا وَالطَّبَائِعِ؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ الْأَكْلِ أَوْ⁽³⁾ قَلَّتِهِ هُوَ⁽⁴⁾ طَبِيعَةٌ فِي بَعْضِ الْأَشْخَاصِ، فَلَا يَحْسُنُ التَّمَثِيلُ بِهِ لِلْسَّجَايَا؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ، وَلَا يَحْسُنُ التَّمَثِيلُ بِهِ لِلْأَعْرَاضِ؛ لِأَنَّهُ سَجِيَّةٌ، وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: وَمَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ قَبُولُ أَثَرِ الْفِعْلِ الْمُطَاوَعِ. يَعْنِي: بِفَتْحِ الْوَاوِ، وَالْقَابِلِ لِلْأَثَرِ هُوَ "مُطَاوَعٌ"⁽⁵⁾ بِكَسْرِهَا، وَبَيَانُهُ أَنَّ فَاعِلَ الْفِعْلِ [الْلازِمِ الَّذِي هُوَ⁽⁶⁾ "مُتَدَخِّرُجٌ" وَ"فَامْتَدَّ"⁽⁷⁾ فِي الْمَثَالَيْنِ عِنْدَهُ، قِيلَ: الْأَثَرُ مِنْ فَاعِلِ [ب/186و] الْفِعْلِ⁽⁸⁾ الْمُتَعَدِّي الَّذِي هُوَ "دَخَرَجْتُهُ"، وَ"مَدَدْتُ التَّوْبَ"، اعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدَّ بِنَحْوِ: «ضَرَبْتُهُ فَتَأَلَّمَ»، فَإِنَّ قَوْلَكَ⁽⁹⁾ "فَتَأَلَّمَ" يَصْدُقُ عَلَيْهِ قَبُولُ أَثَرِ الْفِعْلِ الْمُطَاوَعِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ [أ/149ظ] مِنَ الْمُحْدُودِ فِي شَيْءٍ، فَهُوَ فَاسِدُ الطَّرْدِ غَيْرُ⁽¹⁰⁾ مَانِعٍ لِعُمُومِهِ، فَقَدْ دَخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ. قِيلَ: وَالصَّوَابُ أَنَّ يُزَادَ فِي الْحَدِّ مَعَ الْإِتِّفَاقِ فِي الصَّيْغَةِ. وَقِيلَ: الْمُطَاوَعَةُ حُصُولُ⁽¹¹⁾ الْأَثَرِ عَنْ تَعَلُّقِ⁽¹²⁾

(1) ينظر: أوضح المسالك. (157/2).

(2) في (م): لأنه.

(3) في (ب)، و(ش): و.

(4) في (ش): بعد.

(5) في (م): المطاوع.

(6) ساقطة من (ب).

(7) فراغ في (ش).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(9) ساقطة من (ش).

(10) في (ب)، و(م): أي غير.

(11) في (م): لحصول.

(12) في (م): تعليق.

الفعل المتعدي لمفعوله، فالمطاوع لا يُخالف الأصل، إلا (في أنه تأثر)⁽¹⁾، والأصل تأثير، قاله الملاي في المواهب القدسية⁽²⁾. قوله: واخترز بقوله لواحد من المطاوع لاثنين. يعني بكسر الواو.

ص: وعد لازماً بحرف جر وإن حذف فالتصب للمنجر

نقلاً وفي أن وأن يطرّد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

قوله: لضعفه عنه. يفتح الضاد وضمها قراءتان سبعتان⁽³⁾، وهو مصدر ضعف بالضم. قوله: وآلت على عمرو. معناه⁽⁴⁾ حلفت. قوله: انتصب المجزور بالفعل. يعني: على جهة التوسع والمجاز، وهو (أيضاً خاص)⁽⁵⁾ بالشعر، فإن قيل: ها⁽⁶⁾ نحن نجد الجار محذوفاً⁽⁷⁾، ويبقى عمله، فأين ما ذكره من التصب؟ قيل: (لا يعترض)⁽⁸⁾ بهذا، لأن حذف الجار [م/151] وإبقاء عمله مخصوص بابه، وسيأتي في حروف الجر، وأما حذفه ونصب مجزوره إذا كان في موضع نصب، فمخصوص بهذا الباب الذي نحن فيه؛ يعني⁽⁹⁾: التصب؛ لأننا في باب تعدي الأفعال ولزومها. قوله: كقوله [بسيط]:

(1) جاء في المواهب القدسية: (فيما له تأثر)، تنظر: اللوحة: 234.

(2) ينظر: المواهب القدسية. اللوحة: 234.

(3) في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الروم: 54]، قرأ جمهور القراء والناس بضم الضاد في «ضعف»، وقرأ عاصم وحمة بفتحها وهي قراءة ابن مسعود وأبي رجاء، والضم أصوب، وروي عن ابن عمر أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم بالفتح فردها عليه بالضم، وقال كثير من اللغويين: ضم الضاد في البدن وفتحها في العقل. ينظر: تفسير ابن عطية. (343/4).

(4) في (م): ومعنى، وفي (ش): معنى.

(5) في (م)، و(ش): خاص أيضاً.

(6) ساقطة من (م)، و(ش).

(7) في (ش): محذوف.

(5) في (ش): ليعترض.

(9) في (م)، و(ش): أعني.

آيَةُ حَبِّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ]⁽¹⁾

قَائِلُهُ الْمُتَلَمِّسُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْمَسِيحِ. وَمَعْنَى ⁽²⁾ "آيَةُ"⁽³⁾: حَلَفْتُ مُحْتَمِلًا [ش/131ظ] ⁽⁴⁾ أَنْ يَكُونَ إِخْبَارًا عَنْ نَفْسِهِ، فَتَكُونُ التَّاءُ مَضْمُومَةً، وَأَنْ يَكُونَ خِطَابًا (لِلْمَلِكِ الْحِيرَةِ)⁽⁵⁾، ⁽⁶⁾ [فَتَكُونُ مَفْتُوحَةً. وَذَلِكَ أَنَّ شَخْصًا هَجَا مَلِكَ الْحِيرَةِ]⁽⁷⁾، فَبَلَغَهُ ذَلِكَ فَحَلَفَ الْمَلِكُ أَنَّهُ لَا يُطْعِمُهُ حَبَّ الْعِرَاقِ. وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ حَذْفُ "عَلَى" وَنَصْبُ "حَبِّ"؛ أَيْ: عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ، فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَجْعَلْ "حَبِّ" مَنْصُوبًا عَلَى الْاِشْتِعَالِ بِ"أَطْعِمُهُ"؟ قِيلَ⁽⁸⁾: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ "أَطْعِمُهُ" عَلَى تَقْدِيرِ (لَا أَطْعِمُهُ)⁽⁹⁾؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ، وَ"لَا" النَّافِيَةُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ

(1) العجز غير مذكور في (ش). والبيت موجود في ديوانه. ينظر: ديوان شعر المتلمس الضبعي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقق: حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة والنشر، دط، 1390هـ - 1970م. ص: 95، وهو من شواهد: المخصص. (4/244)، وشمس العلوم. (5/3255)، و(8043/11)، والكتاب. (1/38)، والأصول. (1/179)، وشرح كتاب سيبويه. (1/277)، وشرح ابن الناظم. ص: 179، والجني الداني. ص: 473، وأوضح المسالك. (2/160)، والمغني. ص: 134، و323، و769، و784، وتخليص الشواهد. ص: 504، والمقاصد الشافية. (3/143)، والمقاصد النحوية. (2/992)، وشرح الأشموني. (1/441)، وشرح التصريح. (1/467)، وشرح شواهد المغني. (1/294)، والشعر والشعراء. (1/180)، والخزانة. (6/351)، وزهر الأكم. (1/77)، وأمالى ابن الشجري. (2/134)، والمعجم المفصل. (4/63)، وشرح الشواهد. (4/63).

الشرح: حَبَّ الْعِرَاقِ: هو قمل القمح ونحوه. ينظر: المقاصد النحوية. (2/992).

(2) في (ب): وهو من.

(3) في (ش): البيت.

(4) ابتداء من هذه المعقوفة كلام يقدر بحوالي لوحة ساقط من (ش).

(5) مدينة كانت في قديم الزمان بأرض الكوفة على ساحل البحر، فإن بحر فارس في قديم الزمان كان ممتدًا إلى أرض الكوفة، والآن لا أثر للمدينة ولا للبحر، ومكان المدينة دجلة. ينسب إليها النعمان بن امرئ القيس صاحب الحيرة من ملوك بني لخم. بنى بالحيرة قصرًا يقال له الخورنق في ستين سنة. ينظر: آثار البلاد وأخبار العباد: القزويني زكريا بن محمد. دار صادر، بيروت. دط. دت. ص: 395.

(6) في (م): للملك.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(8) في (ب): بل.

(9) في (ب): الأطعمة. وهو تصحيف.

لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، وَمَا لَا يَعْمَلُ لَا يُفَسِّرُ عَامِلًا. خَالِدٌ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ رَاجِعٌ لِحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ. فِي هَذَا الَّذِي نَقَى [ب/186ط] وَأَثْبَتَ نَظْرًا، بَلْ رُجُوعُهُ إِلَى النَّصْبِ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الْجُمُوعَ هُوَ مُتَوَقِّفٌ⁽²⁾ عَلَى النَّقْلِ لَا الْحَذْفِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَذْفُ سَمَاعًا، فَمِنْ لَازِمِهِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ سَمَاعًا؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَحْذِفَ الْعَرَبِيُّ الْحَرْفَ، وَلَنَا نَحْنُ أَنْ نَنْصِبَهُ بَعْدُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ [طويل]: أَشَارَتْ كُلَيْبٌ⁽³⁾

حَذَفَ الْأَعْرَابِيُّ⁽⁴⁾ الْجَارَ وَأَثْبَتَ الْعَمَلَ، وَلَيْسَ لَنَا نَحْنُ أَنْ نَنْصِبَهُ، وَالْجَارِي عَلَى هَذَا الَّذِي قَالَ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ مُؤَكَّدًا إِلَّايْنَا، وَقَدْ عَلِمْتَ بُطْلَانَهُ بِمَا قَرَرْنَا، قِيلَ⁽⁵⁾: بِهَذَا إِنَّ الْحَذْفَ وَالنَّصْبَ مُتَلَازِمَانِ مَوْقُوفَانِ عَلَى السَّمَاعِ، وَأَنَّ النَّقْلَ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ رَاجِعٌ إِلَى النَّصْبِ، وَكَوْنُ⁽⁶⁾ الْحَذْفِ أَيْضًا مَوْقُوفًا عَلَى النَّقْلِ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: (وَفِي أَنَّ وَإِنْ يَطْرُدُ)؛ إِذْ مَفْهُومُهُ [150/ا] أَنَّهُ مَعَ غَيْرِهِمَا لَا يَطْرُدُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى النَّقْلِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ الضَّرِيرُ⁽⁷⁾ ابْنُ جَابِرٍ فِي شَرْحِهِ، وَأَحْسَنَ فِيهِ غَايَةً، وَكَذَلِكَ⁽¹⁾ صَنِيعُ ابْنِ هِشَامٍ يَشْهَدُ لِمَا قُلْنَا؛

(1) ينظر: شرح التصريح. (468/1).

(2) في (م): الذي توقف.

(3) تمامه: إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع. قال العيني: قائله هو الفرزدق. المقاصد. (988/2)، وهو منسوب إليه في: تخلص الشواهد. ص: 510، وشرح التصريح. (466/1)، وشرح شواهد المغني. (12/1)، وشرح نقائض جرير والفرزدق. (828/3)، والخزانة. (113/9)، والمعجم المفصل. (259/4)، وشرح الشواهد. (74/2)، والبيت في ديوانه. ص: 362، وبلا نسبة في: شمس العلوم. (3346/6)، وفيه: أشرت كليباً، وشرح الكافية. (635/2)، وشرح التسهيل. (148/2، 151، 224)، و(193/3)، وشرح ابن الناظم. ص: 180، والتذيل. (5/7، 24)، و(323/11)، والارتشاف. (1760/4، 2092)، وتوضيح المقاصد. (623/2، 781)، وأوضح المسالك. (158/2)، والمغني. ص: 15، و843، وشرح ابن عقيل. (39/3)، وتمهيد القواعد. (1719/4، 1732، و1985)، و(3063/6)، والمقاصد الشافية. (143/3)، وشرح الأشموني. (440/1)، و(112/2)، والجمع. (468/2)، و(10/3).

(4) في (م): العربي.

(5) في (ب)، و(م): فبان.

(6) في (م): لكون.

(7) ينظر: شرح الخلاصة. اللوحة: 75.

إِذْ قَالَ: (وَقَدْ يُحَذَفُ⁽²⁾) وَيُنْصَبُ الْمُجْرُورُ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: سَمَاعِيٌّ وَارِدٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ⁽³⁾، فَلَمْ يَرِدْ (السَّمَاعُ لِلْحَذَفِ)⁽⁴⁾ فَقَطْ دُونَ النَّصْبِ، وَلِلْعَكْسِ⁽⁵⁾ تَأْمَلُهُ، وَتَوَجِيهُهُ مَا قَالَ الْمُكُودِيُّ فِي اعْتِرَاضِهِ أَنَّ النَّصْبَ إِذَا كَانَ نَقْلًا بِالنَّصِّ مِنْهُ، يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ مُحْتَمَلًا لِلْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ؛ لِبَقَائِهِ عَلَى الْعُمُومِ لِتَنْصِيبِهِ عَلَى النَّصْبِ [م/151ط]، بِأَنَّهُ سَمَاعٌ، وَالْحَذْفُ سَكَتَ عَنْهُ، فَيَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ⁽⁶⁾ بِخِلَافِ مَا إِذَا جَعَلْنَا النُّقْلَ رَاجِعًا إِلَى الْحَذَفِ، فَيَكُونُ النَّصْبُ كَذَلِكَ أَيْضًا نَقْلًا؛ لِأَنَّ النَّصْبَ لَمْ يُثَبَّتْ إِلَّا بِسَبَبِ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ. تَأْمَلُهُ. قَوْلُهُ: يَعْنِي: أَنَّ حَذْفَ جَرٍّ⁽⁷⁾ مَعَ "أَنَّ" وَ"إِنْ" الْمَصْدَرِيَّتَيْنِ⁽⁸⁾ مُطَرِّدًا⁽⁹⁾. إِنْ قِيلَ: قَوْلُ الْمَصْنَفِ: (وَفِي أَنَّ وَإِنْ يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ⁽¹⁰⁾) مُتَنَاقِضٌ مَعَ قَوْلِهِ فِيمَا يَأْتِي فِي حُرُوفِ الْجَرِّ: (وبعضه يرى مُطَرِّدًا)⁽¹¹⁾. أُجِيبَ بِأَنَّهُ تَكَلَّمَ هُنَا عَلَى حَذْفِ الْجَارِّ، وَانْتِصَابِ الْمُجْرُورِ، وَمَا يَأْتِي مُسْتَشْتَى مِنْ هَذَا. قَوْلُهُ: وَاحْتَرِزَ بِقَوْلِهِ: (مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ) مِنْ نَحْوِ: «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ»، وَ«رَغِبْتُ عَنْ أَنْ تَقُومَ»، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ هُنَا لِئَلَّا⁽¹²⁾ يَلْتَبِسَ. وَذَلِكَ أَنَّ "رَغِبَ" يَتَعَدَّى [ب/187و]؛ يَعْنِي: إِذَا كَانَ الْمُتَعَدِّي إِلَيْهِ مُحْبُوبًا، وَيَتَعَدَّى بِـ "عَنْ"

(1) فِي (م): وَلِذَلِكَ.

(2) فِي (م): يَحْذِفُ الْجَارَ.

(3) وَقَدْ مِثْلَ هَذَا بِقَوْلِهِ: نَحْوُ: "نَصَحْتُهُ" وَ"شَكَرْتُهُ"، وَالْأَكْثَرُ ذِكْرُ اللَّامِ، نَحْوُ: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: 79]، وَ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾ [نعمان: 14]. ثُمَّ قَالَ: وَسَمَاعِيٌّ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ [الكامل]: كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ. أَيْ: فِي الطَّرِيقِ. وَقِيَاسِيٌّ، وَذَلِكَ فِي "أَنَّ" وَ"أَنْ" وَ"كَيْ"، نَحْوُ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: 18]. يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (159/2 - 162).

(4) فِي (م): سَمَاعُ الْحَذَفِ.

(5) فِي (ب): أَوْ لِلْعَكْسِ، وَفِي (م): أَوْ الْعَكْسِ.

(6) فِي الْمَتْنِ مِنْ (م): الْأُمُورُ، وَفِي الْهَامِشِ: الْأَمْرَيْنِ.

(7) فِي (ب): الْجَرِّ، وَفِي (م): حَرْفِ الْجَرِّ.

(8) فِي (م): الْمَصْدَرِيَّةُ.

(9) فِي (ب)، وَ(م): مُطَرِّدٌ.

(10) فِي (ب): اللَّبْسُ.

(11) تَمَامُهُ: وَقَدْ يَجْرُ بِسُوءِ رَبِّ لَدَى حَذْفِ وَبَعْضُهُ يَرَى مُطَرِّدًا. تَنْظُرُ الْأَلْفِيَّةُ بِأَبْ حُرُوفِ الْجَرِّ. ص: 36.

(12) فِي (أ): كَلِمَةٌ لَمْ أَتَّبِعْ مَعْنَاهَا، وَالصَّوَابُ حَسَبَ الشَّرْحِ مَا فِي (ب)، وَ(م).

إِذَا كَانَ الْمُتَعَدِّي إِلَيْهِ مَبْغُوضًا؛ فَإِذَا حُذِفَ الْجَارُ وَلَا يُدْرَى بِمَاذَا يُعَدَّى، فَيُلْتَبَسُ الشَّيْءُ الْمَطْلُوبُ الَّذِي هُوَ مُحْبُوبٌ بِالشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ، وَهُوَ الْمَعْرُضُ عَنْهُ وَالْمَبْغُوضُ⁽¹⁾، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَيَشْكُلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾)⁽²⁾، بِحَذْفِ حَرْفِ الْجَارِ مَعَ أَنَّ اللَّبْسَ مَوْجُودٌ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمَفْسِّرِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْمَرَادِ⁽³⁾، فَبَعْضُهُمْ قَدَّرَ فِي "أَنَّ"، وَبَعْضُهُمْ قَدَّرَ عَنْ "أَنَّ"، وَاسْتَدَلَّ كُلُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَأُجِيبَ عَنْهُ بِجَوَابَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْمَرَادِيُّ فِي شَرْحِ النَّظْمِ⁽⁴⁾: (أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ حَذْفُ الْحَرْفِ⁽⁵⁾ اعْتِمَادًا عَلَى الْقَرِينَةِ الرَّافِعَةِ لِلْبَسِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا فِي مَنْهَجِ السَّالِكِ⁽⁶⁾، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ حَذْفُ لِقَصْدِ الْإِبْهَامِ لِيَرْتَدِّعَ بِذَلِكَ مَنْ يَرْغَبُ فِيهِنَّ لِحَمَاهُنَّ وَمَاهِنَّ، وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْهُنَّ؛ لِدَمَامَتِهِنَّ وَقَفَرِهِنَّ)⁽⁷⁾، وَقَدْ أَجَارَ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ التَّقْدِيرَيْنِ. وَفِي الْكَشَافِ: (يُحْتَمَلُ [فِي أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ لِحَمَاهُنَّ، وَعَنْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ لِدَمَامَتِهِنَّ]⁽⁸⁾ (9).

(1) في (م): المبعوض.

(2) سورة النساء، من الآية: 127، وتامها: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَأَمَّى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾.

(3) أوضح المسالك. (162/2).

(4) المسمى: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك" للمرادي، وهو شرح خفيف للألفية. ينظر: ألفية ابن مالك منهجها وشروحها: غريب عبد المجيد نافع، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، دط، دت. ص: 180.

(5) في (م): حرف الجر.

(6) وهو شرح أثير الدين، أبو حيان الأندلسي، ولم يكمله. وسماه: منهج السالك، في الكلام على ألفية ابن مالك. ذكر أن غرضه، في مقاصد ثلاثة: تبين ما أطلقه، وتنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام، وحل ما أشكل. ينظر: كشف الظنون. (152/1).

تنظر المسألة في: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان النحوي الأندلسي، تحق: سيدي جلاز، تصوير دار أضواء السلف والطبعة الأولى في الجمعية الشرقية الأمريكية نيوهافن كونكتيكي، دط، 1947م. ص: 128.

(7) ينظر: توضيح المقاصد. (625/2).

(8) في (م): لدمامتهن.

(9) ينظر: الكشاف. (570/1).

وَتَبِعَهُ الْبَيْضَاوِيُّ⁽¹⁾، وَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ: مُوَافِقٌ لِقَوْلِ الْمُوضِّحِ فِي الْمَغْنِيِّ: (وَأَمَّا حُذْفُ الْجَارِ فِي أَنْ⁽²⁾) تَنْكِحُوهُنَّ لِقَرِينَةٍ، وَأَمَّا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَقْدَرِ مِنَ الْحَرْفَيْنِ فِي الْآيَةِ لاختلافهم في سَبَبِ نُزُولِهَا، فَالْخِلَافُ فِي الْحَقِيقَةِ فِي الْقَرِينَةِ⁽³⁾. وَالسُّيُوطِيُّ لَا يَرَى انْتِجَاءَ هَذَا الْإِشْكَالِ وَوُزُوْدَهُ⁽⁴⁾، وَنَصُّهُ فِي الشَّرْحِ: (وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْإِطْرَادِ؛ أَيِ: الْقِيَاسِ عَدَمُ الْوُزُوْدِ، فَلَا يُشْكَلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَزَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [150/ط]. فَتَأَمَّلْ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا أَطْرَدَ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ "أَنَّ" و"أَنْ" لِطَوْلِهِمَا بِالصَّلَةِ. قَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ أَنْ: "إِنَّ" و"أَنَّ" هُمَا⁽⁶⁾ مَصْدَرِيَّتَانِ، فَهُمَا مِنْ مَوْصُولَاتِ الْحُرُوفِ، فَذُخْوُهُمَا هُوَ صِلَةٌ لَهُمَا إِلَّا أَنَّ الْمَوْصُولَ الْحَرْفِيَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ [م/152] كَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمَوْصُولُ الْأَسْمِيُّ، وَفِي عِلْمِكَ أَنَّ الصَّلَةَ وَالْمَوْصُولَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَالْجَارُ وَمَجْرُورُهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَلَمَّا طَالَ الْمَجْرُورُ الَّذِي هُوَ الْمَوْصُولُ وَصِلَتُهُ، وَمَا تَعَلَّقَ بِهَا بِالصَّلَةِ حُذِفَ الْجَارُ تَخْفِيفًا فَرَارًا مِنَ الطُّوْلِ [ب/187ط] وَالثَّقَلِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَفَرُّ مِنْهُمَا كَثِيرًا، كَمَا حُذِفَ صَدْرُ الصَّلَةِ؛ إِذَا طَالَتِ الصَّلَةُ حَسَبَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْمَوْصُولِ إِذْ قَالَ: (إِنْ يَسْتَطِلَّ وَصَلٌ)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَاخْتَلَفَ فِي مَوْضِعِهَا⁽⁸⁾ بَعْدَ الْحَذْفِ، فَقِيلَ: فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، وَقِيلَ: فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَهُوَ أَقْبَسُ. نَسَبَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ النَّاطِمُ

(1) قال البيضاوي: ﴿وَتَزَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ فِي أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ، أَوْ عَنْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ. فَإِنْ أَوْلِيَاءُ الْيَتَامَى كَانُوا أَيْ يَرْغَبُونَ فِيهِمْ إِنْ كُنْ جَمِيلَاتٍ وَيَأْكُلُونَ مَا لِهِنَّ، وَإِلَّا كَانُوا يَعْضُلُونَهُنَّ طَمَعًا فِي مِيرَاثِهِنَّ). يَنْظُرُ: تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ = أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ: نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو سَعِيدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْبَيْضَاوِيِّ، تَحَقَّقَ: مُحَمَّدٌ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَرْعَشَلِيُّ، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، ط: 01، 1418 هـ. (2/100).

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(3) يَنْظُرُ: الْمَغْنِيُّ. ص: 887.

(4) فِي (م): وَلَا وَرُودَهُ.

(5) نَظَرُ: الْبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ. (1/270).

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(7) تَمَامُهُ: إِنْ يَسْتَطِلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبُو أَنْ يَخْتَلِ. يَنْظُرُ: بَابُ الْمَوْصُولِ عِنْدَ هَذَا الْبَيْتِ.

(8) فِي (ب): مَوْضِعُهُمَا، وَهُوَ الصَّوَابُ، يَنْظُرُ الشَّرْحُ. (1/239).

وابْنُهُ وَابْنُ الْعَلَجِ لِلْخَلِيلِ، وَالثَّانِي: لِسَيِّوِيهِ⁽¹⁾، [أَمَّا وَجْهُ⁽²⁾ الْقَوْلِ بِالْجَرِّ فَرَعًا⁽³⁾، لِلْجَارِ⁽⁴⁾ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا رُوِيَ ذَلِكَ⁽⁵⁾؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ لَا سِيَمًا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: قَدْ يُحَذَفُ الْجَارُ وَيَبْقَى عَمَلُهُ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَشْهُورٍ فِي هَذَا الْبَابِ⁽⁶⁾، وَإِنَّمَا هُوَ خَاصٌّ بِخُرُوفِ الْجَرِّ، وَأَمَّا وَجْهُ⁽⁷⁾ الْقَوْلِ بِالنَّصْبِ الَّذِي هُوَ أَقْيَسُ، قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الزَّيَّاتِي: (فَلِإِظْهَارِ النَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَعْرُوتَةِ مَعَ حَذْفِ الْجَارِ، كـ"حَبَّ الْعِرَاقِ"، وَ"عَسَلَ الطَّرِيقِ"⁽⁸⁾، مَعَ أَنَّهُ هُوَ الْأَشْهُرُ لِتَنْصِيبِ الشَّيْخِ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: (فَالنَّصْبُ لِلْمُنَجَّرِ⁽⁹⁾)، فَحُمِلَتْ عَلَيْهَا الْخُرُوفُ الْمَبْنِيَّةُ: الَّتِي لَا يَظْهَرُ فِيهَا إِعْرَابٌ)⁽¹⁰⁾، [قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽¹¹⁾: (مَا⁽¹²⁾ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَابْنُهُ⁽¹³⁾ وَصَاحِبُ الْبَسِيطِ مِنْ أَنَّهُ: بَعْدَ الْحَذْفِ فِي

(1) المسألة خلافية ومتشعبة في الآراء مما يطول ذكرها عند هؤلاء، للاستزادة ينظر: التسهيل. ص: 83، وشرحه. (148/2)، والتذييل. (15/7)، وابن عقيل في المساعد. (429/1)، والمقاصد الشافية. (148/3)، وشرح التصريح. (469/1)، والبهجة المرضية. (270/1).

(2) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (ب)، وفي (م) ساقطة.

(3) عند هذه المعقوفة ينتهي الكلام الساقط من (ش)، وهو في حدود لوحة والمشار إليه سابقا عند المعقوفة: [أن يكون إخبارا....].

(4) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م): الكتاب.

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) وهو قطعة من بيت شعري لمساعدة بن جؤية الهذلي، تمامه:

لَدُنْ يَمْزُ الْكَفِّ يَعْسَلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ. والشاهد فيه: نصب "الطريق" على نزع الخافض؛ إذ التقدير: في الطريق. المقاصد الشافية. (991/2). ينظر البيت في كتب النحو.

(9) ساقطة من (ش).

(10) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [أما وجهه...] مؤخر عن الفقرة التي بين معقوفتين بعده في (م)، والمحددة بـ[قال أبوحيان... عن الخليل].

(11) شرح التسهيل: لأبي حيان الأندلسي. لخص فيه: شرح المصنف، وتكملة ولده. وسماه: التخييل الملخص من شرح التسهيل، وله شرح آخر، على الأصل. سماه: التذييل، والتكميل (سبق تحريجه). ينظر: كشف الظنون. (406/1).

(12) ساقطة من (م).

(13) ينظر رأي ابن الناظم في شرحه. ص: 179.

مَوْضِعِ جَرِّ مَذْهَبِ الْخَلِيلِ، وَفِي مَوْضِعِ نَصْبِ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَهُوَ مَنْصُوصٌ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ، وَمَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ أَنَّهَا⁽¹⁾ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ⁽²⁾. [صَحَّ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ⁽³⁾ خَالِدٌ⁽⁴⁾: (فَإِنَّ الْإِمَامَ قَالَ فِي الْكِتَابِ⁽⁵⁾ بَعْدَ مَا أُوْرِدَ أَمْتِلَةٌ مِنَ الْحَذْفِ: وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْمَوْضِعَ جَرٌّ [لَ]⁽⁶⁾ كَانَ قَوْلًا قَوِيًّا، وَلَهُ نَظَائِرٌ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»، ثُمَّ نَقَلَ النَّصْبَ عَنِ الْخَلِيلِ⁽⁷⁾]⁽⁸⁾. وَمِنْ شَوَاهِدِ أَنَّهَا فِي مَحَلِّ جَرٍّ مَا أَنْشَدَهُ الْأَخْفَشُ [طَوِيلٌ]: وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بَهَا أَنَا طَالِبُهُ⁽⁹⁾

بِجَرِّ الْمَعْطُوفِ عَلَى "أَنَّ"⁽¹⁰⁾، فَعُلِمَ أَنَّهَا فِي مَحَلِّ جَرٍّ. قَوْلُهُ: وَأُدْغِمَ. أَيُّ: النَّاطِمُ. قَوْلُهُ: وَنَقْلًا "فِي مَوْضِعِ الْحَالِ [مِنْ الْحَذْفِ]"⁽¹¹⁾ الْمَفْهُومِ مِنْ "حُذِفَ". بِنَظِيرِ هَذَا⁽¹²⁾ الْإِعْرَابِ الَّذِي هُنَا⁽¹³⁾ أَصْلَحْنَا كَلَامَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَشْتِعَالِ فِي قَوْلِهِ: (فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ

(1) في (ب): أيضا أهما.

(2) ينظر القول في: التذييل. (16/7).

(3) ساقطة من (ب).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) ينظر رأي سيبويه في: الكتاب. (128/3).

(6) زيادة يقتضيها السياق.

(7) ما بين معقوفتين ابتداء من: [قال أبو حيان....] ساقط من (ش).

(8) ينظر: شرح التصريح. (469/1).

(9) قال العيني: قائله هو الفرزدق من قصيدة يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي. المقاصد. (996/2)، وهو منسوب إليه في: لسان العرب. (336/1)، وفيه: "سلمى" مكان "ليلى"، والكتاب. (29/3)، وشرح كتاب سيبويه. (222/3)، وشرح أبيات سيبويه. (110/2)، والإنصاف. (326/1)، وتخليص الشواهد. ص: 512، وشرح شواهد المغني. (886/2)، وسمط الآلي. (572/1)، والمعجم المفصل. (250/1)، وشرح الشواهد. (153/1)، والبيت في ديوانه. ص: 78، وبلا نسبة في: وشرح الكافية. (634/2)، وشرح التسهيل. (150/2)، والتذييل. (16/7)، والمغني. ص: 683، وتمهيد القواعد. (1729/4)، وشرح الأشموني. (443/1)، و(118/2)، والجمع. (9/3).

(10) في (م): أن تكون.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(12) ساقطة من (ش).

(13) مكررة في (م).

بِفِعْلٍ أَضْمِرًا حَتْمًا)، وَعِنْدَ الضَّرِيرِ⁽¹⁾ هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي كَائِنِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَجْرُورُ مِنْ قَوْلِهِ: لِلْمُنَجَّرِ، وَلَمْ [ب/188و] يَرْتَضِ الْأَزْهَرِيُّ⁽²⁾ فِي مُعَرِّبِهِ إِلَّا مَا عِنْدَ الْمَكُودِيِّ.

ص: [م/152ظ] وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ [أ/151و] مَعْنَى كَمَنْ* مِنْ أَلِيسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الِيمَنْ هَذَا⁽³⁾ نَظِيرُ قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْفَاعِلِ: (وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا). قَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ بَابِ "ظَنَّ". أَيُّ: مِمَّا كَانَ أَصْلُهُ الْمُبْتَدَأُ وَالْحَبَرُ، بَلْ مِمَّا كَانَ مِنْ بَابِ "أَعْطَى" وَ"كَسَا" الَّذِي لَيْسَ أَحَدُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْحَبَرُ، بَلْ أَحَدُهُمَا فَاعِلًا⁽⁴⁾ فِي الْمَعْنَى وَالْآخَرُ مَفْعُولًا⁽⁵⁾. قُلْتُ: وَانْظُرْ⁽⁶⁾ مَا وَجْهُ الاختصاص والتقييد بما هو فاعل في المعنى مع أنه محل لإخراجه مسألتين اثنتين، الأصل فيهما أن يتقدم فيهما أحد المفعولين على⁽⁷⁾ الآخر، المسألة الأولى: أن يكون أحد المفعولين مبتدأ في الأصل، والآخر خبرًا⁽⁸⁾ كما في باب "ظَنَّ" كـ"زَيْدًا" في: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، فَيَقُومُ "زَيْدًا" عَلَى "قَائِمًا"؛ لِأَنَّ "زَيْدًا" مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ، وَ"قَائِمًا" خَبَرُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْخَبَرِ، وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْمَفْعُولَيْنِ مُصَرَّحًا⁽⁹⁾؛ أَيُّ: مُطْلَقًا لَمْ يُقَيَّدَ بِجَارٍّ لَفْظًا وَ⁽¹⁰⁾تَقْدِيرًا، وَالْآخَرُ مُقَيَّدٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا كَمَا فِي بَابِ اخْتَارَ كـ"زَيْدًا" فِي قَوْلِكَ: «اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ أَوْ مِنَ الْقَوْمِ».

(1) في (م): الضمير. وهو تصحيف، ينظر: الإعراب عند الضرير في شرحه للخلاصة. اللوحة: 75.

(2) أعربه مفعول مطلق لـ"حذف"، أو في موضع الحال من الحذف المفهوم كما ذهب إليه المكودي، وقال: إن المكودي اقتصر على الحال ولم يبين صاحبها، وقال إن إعراب الضرير لا يلتزم مع ما بعده، ينظر: الإعراب الألفية. ص: 64.

(3) في (م): قوله: هذا.

(4) في (م): فاعل.

(5) في (م): مفعول.

(6) ساقطة من (م)، و(ش).

(7) في (ش): في.

(8) في (م)، و(ش): خبره.

(9) في (ب)، و(م)، و(ش): مسرحا.

(10) في (م): أو.

فَيَقْدَمُ "زَيْدًا"⁽¹⁾ لِأَنَّهُ مُصَرَّحٌ⁽²⁾ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِجَارٍ لَفْظًا وَ⁽³⁾ تَقْدِيرًا، وَ"الْقَوْمُ" مُقَيَّدٌ تَقْدِيرًا، وَ"مِنَ الْقَوْمِ" مُقَيَّدٌ لَفْظًا⁽⁴⁾، وَالْمُصَرَّحُ⁽⁵⁾ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ؛ لِأَنَّ عُلُقَةَ مَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْعَامِلُ بِنَفْسِهِ أَقْوَى مِنْ عُلُقَةِ مَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِوَاسِطَةٍ، وَمِنْ ثَمَّ يُقَالُ: «اخْتَرَزْتُ»⁽⁶⁾ قَوْمَهُ عَمْرًا، وَلَا يُقَالُ: «اخْتَرَزْتُ»⁽⁷⁾ أَحَدَهُمْ⁽⁸⁾، الْقَوْمُ، إِلَّا عَلَى لُغَةٍ مِنْ أَجَازٍ: «ضَرَبَ عَلَامُهُ زَيْدًا»⁽⁹⁾. قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽¹⁰⁾، فَأَنْتَ تَرَى هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ [ش/132و]، لَمْ⁽¹¹⁾ يَتَنَاوَلْهُمَا لَفْظُ الْمَصْنَفِ بَلْ هُمَا بَاقِيَتَانِ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا ابْنُ هِشَامٍ فِي مُحَازِيهِ⁽¹²⁾، وَادَّعَى شَارِحُهُ خَالِدًا⁽¹³⁾ أَنَّهَا مِمَّا أَشَارَ لَهَا⁽¹⁴⁾ قَوْلُ النَّازِمِ: (وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ⁽¹⁵⁾) وَلَيْسَ كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ: مِنْ أَلْبَسَنِ. قُلْتُ: هُوَ أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الْحَقِيقَةِ مِنَ اللَّبْسِ⁽¹⁶⁾ الْمُفْرُونِ بِهَمْزَةِ النَّقْلِ وَالتَّعْدِيَةِ لِاثْنَيْنِ، كَأَنَّ⁽¹⁷⁾ أَصْلُهُ: «لَبَسَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ» بِكُسْرِ الْبَاءِ فِي الْمَاضِي، وَفَتْحِهَا فِي الْمَضَارِعِ

(1) في (م): زيد.

(2) في (ب): مسموع، وفي (م)، و(ش): مسرح. وهو كذلك عند ابن هشام. (163/2)، والأزهري. ينظر: شرح التصريح. (470/1).

(3) في (ش): أو.

(4) ما بين قوسين مكرر في (م).

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): والمسرح.

(6) في (ب)، و(م): اخترت، وفي (ش): أخزت. والصواب ما في (ب) و(م)، كما مثل به ابن مالك في شرح التسهيل. (152/2)، والتذييل. (33/7)، والمساعد. (433/1)، وشرح التصريح. (470/1).

(7) في (ب)، و(م): اخترت، وفي (ش): أخزت. والصواب ما في (ب)، و(م)، كما سبقت الإشارة.

(8) في (م): أحدهما، وفي (ش): أحدها.

(9) في (ش): زيد.

(10) ينظر: شرح التسهيل. (152/2).

(11) ساقطة من (ش).

(12) ينظر: أوضح المسالك. (163/2).

(13) ينظر: شرح التصريح. (470/1).

(14) في (م)، و(ش): إليها.

(15) في (م): فاعل معنى كمن، وفي (ش): فاعل معنى.

(16) في (ب)، و(م)، و(ش): ألبسن.

(17) في (م): لأن.

[ب/188ظ] مُتَعَدِّ لِوَاحِدٍ، [فَدَخَلَتْ هَمْزُهُ فَنَقَلَتْهُ⁽¹⁾ لَاثْنَيْنِ كَ "أَعْلَمَ" وَ "أَرَى" الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ فِي قَوْلِ النَّاطِلِ: وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ]⁽²⁾ بِلَا هَمْزٍ فَلَاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا.

[قِيلَ: وَيَصِحُّ جَعْلُهُ مِنْ "لَبَسَ" لِعَبْرِ هَمْزَةِ النَّقْلِ، قُلْتُ]⁽³⁾: وَلَا يَصِحُّ (هُنَا أَنْ يَكُونَ)⁽⁴⁾ مِنْ "لَبَسَ" مِنْ غَيْرِ هَمْزَةِ النَّقْلِ، لِأَنَّا لَا نَجُزُّ مَفْعُولَيْنِ مِنْ دُونِ هَمْزٍ، فَلَا يَصِحُّ التَّمْثِيلُ لِمَا نَحْنُ فِيهِ، وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا يَجِيءُ (الْأَمْرُ مِنْهُ)⁽⁵⁾ [عَلَى هَذَا]⁽⁶⁾ "الْبَسُ" بِفَتْحِ الْبَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ مُنْقَطِعٌ⁽⁷⁾ [م/153و] مِنَ الْمَضَارِعِ لَا مِنَ الْمَاضِي، حَتَّى يَكُونَ مَكْسُورًا، وَلَا يَجْزِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ مَا وَقَعَ فِي النَّظْمِ إِلَّا بِكُسْرِ الْبَاءِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى مَا قَرَرْنَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ "لَبَسَ يَلْبَسُ" بِفَتْحِ الْبَاءِ فِي الْمَاضِي وَكُسْرِهَا فِي الْمَضَارِعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ اللَّبَسِ بِفَتْحِ⁽⁸⁾ اللَّامِ؛ [أَيَ: الْإِلْبَاسُ]⁽⁹⁾ الَّذِي [151/ظ] هُوَ التَّخْلِيْطُ، وَالِاشْتِبَاهُ أَخُو التَّبَسِّ يَلْتَبِسُ التَّبَاسًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾⁽¹⁰⁾، وَالَّذِي نَحْنُ فِيهِ، [وَلَبَسَ يَلْبَسُ]⁽¹¹⁾ مِنَ اللَّبَسِ بِضَمِّ اللَّامِ]⁽¹²⁾؛ أَيْ اللَّبَاسُ الَّذِي هُوَ لِبَاسُ التَّوْبِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾⁽¹³⁾، ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾⁽¹⁴⁾، اللَّهُمَّ إِلَّا إِنْ كَانَ يُسْتَعْمَلُ فِي اللَّغَةِ "لَبَسَ"

(1) في (م): فعدته.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(4) في (م)، و(ش): أن يكون هنا.

(5) في (م)، و(ش): منه الأمر.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(7) في (ب)، و(ش): مقتطع، وفي (م): ققطع، وهو تصحيف من الناسخ.

(8) في (ش): فصير.

(9) في (م): اللاتباس.

(10) سورة الأنعام، من الآية: 09، وتامها: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(13) سبق تخرجها في باب لا ابتداء. ص: 375.

(14) سبق تخرجها في باب لا ابتداء. ص: 387.

بِالْفَتْحِ مِنَ اللَّبَاسِ، فَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ⁽¹⁾، وَبِالْجُمْلَةِ فَاَنْظُرْهُ، فَهَآ أَنَا قَدْ جَعَلْتُهُ⁽²⁾ لَكَ عُرْضَةً
لِلْبَحْثِ وَالتَّأْمُلِ، فَحَقِّقْهُ مِنْ⁽³⁾ كُتُبِ اللُّغَةِ⁽⁴⁾.

ص: وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَا

هَذَا نَظِيرُ قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْفَاعِلِ: (وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ)، قُلْتُ: وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ كَلَامَ
الْمَصْنَفِ هُنَا مُطْلَقًا اعْتِمَادًا وَاتِّكَالًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَهُ⁽⁵⁾ فِي⁽⁶⁾ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ فِي تَأْخِيرِ
الْمَفْعُولِ، وَوُجُوبِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ، وَهِيَ قَوْلُهُ:

[وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ] إِنْ لَبَسَ حَدَرَ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ

أَوْ كَانَ مُحْضُورًا، وَهُوَ الْمُنَبَّهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَمَا بِلَا وَبِأَيِّمَا انْخَصَرَ أَخَّرَ)، أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا
أَوْ مَفْعُولًا⁽⁷⁾ غَفْلَةً عَظِيمَةً مِنْهُ، كَيْفَ وَالْمَصْنَفُ يَقُولُ صَرِيحًا: (لِمُوجِبِ عَرَا)، فَأَشَارَ إِلَى تِلْكَ
الْقِيُودِ كُلِّهَا بِأَخْصَ عِبَارَةٍ وَالْطَّفِ إِشَارَةٍ، وَلَوْ أَمَعَنَ هَذَا الْقَائِلُ النَّظَرَ فِي شَرْحِ الشَّارِحِ
الْمَكُودِيِّ لَكَفَاهُ فِي الْعِلْمِ بَأَنَّ الْمَصْنَفَ قَيَّدَ وَلَمْ يُطْلَقْ، وَذَلِكَ إِذْ قَالَ: وَالْمُوجِبُ [ب/189و]
الَّذِي يُوجِبُ التَّقْدِيمَ هُوَ هَكَذَا... الخ. إِلَّا إِنْ كَانَ أَرَادَ: (وَتَرَكْ ذَلِكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ
يُرَى)، أَوْ⁽⁸⁾ غَلَطَ، فَرُبَّمَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: أَيُّ: لِمُوجِبِ غَشْيٍ⁽⁹⁾ وَجَاءَ. اعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ

(1) فِي (ش) كَتَبَ النَّاسِخَ مَكَانَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ حَرْفٍ: ح.

(2) فِي (ب): جَعَلْتُ.

(3) فِي (م): فِي.

(4) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (الْبُّسُ بِالضَّمِّ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ لَبَسْتَ الثَّوبَ أَلْبَسَ، وَالْبُّسُ بِالْفَتْحِ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ لَبَسْتُ عَلَيْهِ الْأَمْرَ
أَلْبَسْتُ؛ أَيُّ: خَلَطْتُ). يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ. (3/973).

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(6) فِي (ب): فِي مَبْتَدَأٍ.

(7) فِي (ش): فَاعِلًا.

(8) فِي (م): وَ.

(9) فِي (ب)، وَ (م): عَشِيرٍ.

"عَرَا" لَهُ مَعْنَيَانِ إِنْ كَانَ⁽¹⁾ (الطَّرُو عَلَى)⁽²⁾ الشَّيْءِ وَالْعَشْيَانِ وَالْمَجِيءِ، فَهُوَ يَفْتَحُ عَيْنَ الْفِعْلِ، نَحْوُ: "أَتَى" وَيُكْتَبُ بِالْأَلِفِ، وَمِنْهُ هَذَا الَّذِي هُنَا، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْكَشَطِ⁽³⁾ وَالسَّلْبِ مِنَ الشَّيْءِ، فَهُوَ يَكْسِرُ عَيْنَ الْفِعْلِ، نَحْوُ: "لَقِيَ" وَيُكْتَبُ بِالْيَاءِ، وَمِنْهُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْمُعَرَّبِ وَالْمُبْنِيِّ: (وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرَبَا) [ش/132ظ]. فَاعْلَمْهُ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «أَعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا»؛ [لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ آخِذًا مَأْخُودًا [م/153ظ]، [تَقَدَّمَ: إِنْ لَبَسَ حَدَرَ]⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَالْحَصْرُ نَحْوُ⁽⁵⁾: مَا أَعْطِيتُ... الخ. تَقَدَّمَ: (وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِأَيَّمَا انْخَصَرَ). قَوْلُهُ: أَوْ يَكُونُ الْأَوَّلُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا بِالْفِعْلِ، نَحْوُ: أَعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾⁽⁶⁾، تَقَدَّمَ:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ [إِذْ تَأْتِي أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ]⁽⁷⁾

ص: وَتَرَكْ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى

قَوْلُهُ⁽⁸⁾: بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ. دَاخِلَةٍ فِيمَا تَقَدَّمَ. قَوْلُهُ: وَذَلِكَ⁽⁹⁾ الْمَوْجِبُ كَوْنُهُ مَحْصُورًا. تَقَدَّمَ: (وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِأَيَّمَا انْخَصَرَ آخَرُ). قَوْلُهُ: أَوْ يَكُونُ الثَّانِي ضَمِيرًا مُتَّصِلًا، نَحْوُ: «الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ»، تَقَدَّمَ، وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ. قَوْلُهُ: أَوْ مُتَلَبِّسًا⁽¹⁰⁾... الخ. أَمَّا

(1) فِي (م)، وَ(ش): كَانَ بِمَعْنَى.

(2) فِي (م): الطَّرُو عَنْ.

(3) فِي (م)، وَ(ش): الْكَشَفُ.

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ: [لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ... سَاقِطٌ مِنْ (ب)، وَابْتِدَاءً مِنْ: [تَقَدَّمَ أَنْ... سَاقِطٌ مِنْ (ش)].

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(6) سُورَةُ الْكَوْثَرِ، الْآيَةُ: 01.

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(8) إِضَافَةٌ مِنْ (ش).

(9) فِي (ب): وَذَلِكَ، وَفِي (ش) سَاقِطَةٌ.

(10) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): مُتَلَبِّسًا. وَفِي الشَّرْحِ كَمَا فِي (أ). (240/1).

مَنْعٌ⁽¹⁾ تَقْدِيمِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى مُتَأَخِّرِ لَفْظًا وَرُتْبَةً، فَمِنْ قَوْلِهِ: (وَشَدَّ نَحْوَ زَانَ نُورُهُ الشَّجَرَ).
قَوْلُهُ: أَوْ مُتَلَبِّسًا⁽²⁾ بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْأَوَّلِ⁽³⁾. قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الرَّيَّانِيُّ:
(هَذَا الْكَلَامُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مُتَلَبِّسًا⁽⁴⁾ [152/و] فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الثَّانِي مِنْ قَوْلِهِ: أَوْ
يَكُونُ الثَّانِي. فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا وَجَبَ تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ لِمَا فِي الْمَفْعُولِ مِنَ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى
الْفَاعِلِ⁽⁵⁾، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمَرَادُ إِنَّمَا وَجَبَ تَأْخِيرُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْمَفْعُولِ).
فَتَأَمَّلْهُ فَهُوَ حَسَنٌ، وَأَمَّا الْمَثَلُ عِنْدَهُ فَجَيِّدٌ لَا خَلَلَ فِيهِ، [وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: صَوَابُهُ عَلَى الثَّانِي.
قُلْتُ: وَلَا يَلْتَمِمْ مَعَ صَدْرِ الْكَلَامِ، نَعَمْ صَوَابُ التَّعْبِيرِ أَنْ لَوْ قَالَ: (أَوْ يَكُونُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي
الْمَعْنَى مُتَلَبِّسًا⁽⁶⁾ بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الثَّانِي)، لَكَانَ سَدِيدًا؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَهُ عَلَى الثَّانِي،
بِحَيْثُ يَكُونُ وَسَطُهُ⁽⁷⁾ بَيْنَهُمَا يَنْتَفِي إِشْكَالُ التَّعْبِيرِ، وَمِمَّا قُلْنَا عِبَرُ السُّيُوطِيِّ فِي الشَّرْحِ⁽⁸⁾؛
إِذْ جَعَلَ مَحَلَّ [ب/189ظ] التَّفْصِيلِ فِي الثَّلَاثَةِ، وَالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى.
فَانْظُرْهُ⁽⁹⁾]. قَوْلُهُ: فَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: (وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى). إِذْ مَفْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَ
الْأَصْلِ هُوَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ.

ص: وَحَذَفُ فَضْلَةٍ أَجْزَإِنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ

(1) فِي (ش): مَعَ.

(2) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): مُتَلَبِّسًا، وَجَاءَ فِي الْهَامِشِ مِنْ (أ)، وَ(ب): قِيلَ صَوَابُهُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُتَلَبِّسًا بِضَمِيرِ
يَعُودُ عَلَى الثَّانِي.

(3) فِي الشَّرْحِ: الثَّانِي. (240/1).

(4) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): مُتَلَبِّسًا.

(5) فِي (م)، وَ(ش): الْمَفْعُولِ.

(6) فِي (ب): مُتَلَبِّسًا.

(7) فِي (ب): وَسَطُ.

(8) تَنْظُرُ: الْبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ. (273/1).

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

قَوْلُهُ: اخْتِصَارًا⁽¹⁾ وَاقْتِصَارًا. الحَذْفُ عَلَى جِهَةِ الاختِصَارِ بِالْحَاءِ هُوَ الحَذْفُ بِدَلِيلٍ،
وَالْحَذْفُ عَلَى جِهَةِ الاقْتِصَارِ بِالْقَافِ هُوَ الحَذْفُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَعْطَى قَلِيلًا﴾⁽²⁾. قُدِّرَ، أَيُّ⁽³⁾: شَيْئًا قَلِيلًا، وَقُدِّرَ؛ أَيُّ: مَنْ
سَأَلَهُ⁽⁴⁾. قُلْتُ: وَلَيْسَا بِحَسَنَيْنِ، إِذْ عَلَى الْأَوَّلِ صِفَةٌ وَمَوْصُوفٌ فَقَطُّ، وَعَلَى الثَّانِي لَا يُنَاسِبُ
الْحِكَايَةَ؛ إِذِ الْمُنَاسِبُ؛ أَيُّ: الشَّخْصُ الَّذِي وَعَدَهُ قَلِيلًا. تَأَمَّلْهُ، وَاَنْظُرِ الْمَفْسَّرِينَ وَالتَّحْوِيَيْنِ
كَيْفَ قَدَّرُوهُ⁽⁵⁾، وَأَمَّا الْمُحَلِّيُّ⁽⁶⁾ فَلَمْ يُقَدِّرْ مَفْعُولًا أَصْلًا، وَإِنَّمَا قَدَّرَ الْمُتَعَلَّقَ فَقَطُّ، وَهُوَ مِنَ الْمَالِ
الْمَسْمَى. قَوْلُهُ: وَالثَّانِي نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾⁽⁷⁾. أَيُّ: مَا تُرِيدُ فَتَرْضَى⁽⁸⁾
أَوْ عَطَاءً⁽⁹⁾ حَزِيلًا فَتَرْضَى⁽¹⁰⁾، قُلْتُ⁽¹¹⁾: وَلَا⁽¹²⁾ يَحْسُنُ تَقْدِيرُهُ مَالًا؛ لِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ
لَيْسَ مِنْ مَطْلُوبَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى يَعِدَهُ رَبُّهُ بِذَلِكَ، الثَّانِي: أَنَّ هَذَا فِي الْآخِرَةِ وَلَا
نَفَقَةَ فِيهَا وَلَا بَيْعًا⁽¹³⁾ وَلَا شِرَاءً حَتَّى يَخْتَاجَ إِلَى الْمَالِ، وَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ

(1) في (ب): أو.

(2) سورة: النجم، من الآية: 34، وتامها: ﴿وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى﴾.

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): يسأله، وفي (ش): مسألة.

(5) قال أبو حيان: (وأعطى قليلا وأكدى، قال ابن عباس: أطاع قليلا ثم عصى. وقال مجاهد: أعطى قليلا من نفسه بالاستماع، ثم أكدى بالانقطاع. وقال الضحاك: أعطى قليلا من ماله ثم منع. وقال مقاتل: أعطى قليلا من الخير بلسانه ثم قطع). البحر المحيط. (23/10).

(6) ينظر تقديره في: تفسير الجلالين: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، وجمال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الحديث، القاهرة، ط: 01، دت. ص: 703.

(7) في (ش) إضافة: ﴿فَتَرْضَى﴾، سورة الضحى، من الآية: 05، وتامها: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾.

(8) ساقطة من (ش).

(9) في (م): إعطاء.

(10) في (م)، و(ش) هنا: وقدره المحلي: حقا لله، ولم يذكر مفعولا غيره. وهذه الجملة أخرت في (أ) و(ب).

(11) ساقطة من (م).

(12) في (م): ولم.

(13) في (م): بيع.

المفسرين⁽¹⁾. قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلُ [م/154] و⁽²⁾وَالثَّانِي مَعًا نَحْوُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾⁽³⁾. أَي: الْمَالِ صَدَقَةً⁽⁴⁾، [وَقَدَّرَهُ الْحَلِيُّ⁽⁵⁾: حَقَّ اللَّهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَفْعُولًا آخَرَ غَيْرُهُ]⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَضُرْ. السُّيُوطِيُّ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَتَخْفِيفِ الضَّادِ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَذَلِكَ...الخ. وَهُوَ رَاجِعٌ لِمَفْهُومِ إِنْ لَمْ يَضُرْ؛ إِذْ هُوَ مِثَالٌ لِقَوْلِ النَّاطِمِ: (كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ)، الَّذِي هُوَ تَمْثِيلٌ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ: (إِنْ لَمْ يَضُرْ)، أَي⁽⁸⁾: إِمَّا (...)⁽⁹⁾، فَحَذَفِ⁽¹⁰⁾ مَا سَبَقَ (...)⁽¹¹⁾، يَجُوزُ حَذْفُهَا]⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: وَذَلِكَ إِذَا كَانَ جَوَابًا، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، لِمَنْ قَالَ: مَنْ ضَرَبْتَ؟ لِأَنَّهُ لَا⁽¹³⁾ يَصْلُحُ فِي الْجَوَابِ أَنْ تَقُولَ [ش/133]و: ضَرَبْتُ فَقَطْ؛ [لِأَنَّ السَّائِلَ⁽¹⁴⁾ إِمَّا وَقَعَ عَنْ تَعْيِينِ الْمَضْرُوبِ لَا عَنِ الضَّرْبِ. قَوْلُهُ: أَوْ كَانَ مَحْصُورًا نَحْوُ: «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا»؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ تَقُولَ: مَا ضَرَبْتُ فَقَطْ [ط/152]و⁽¹⁵⁾، وَتَسْكُتَ، وَأَنْتَ تُرِيدُ الْحَصَرَ؛ إِذْ

(1) قال الطبري: (ولسوف يعطيك يا محمد ربك في الآخرة من فواضل نعمه، حتى ترضى. وقد اختلف أهل العلم في الذي وعده من العطاء). تنظر هذه الوعود في: جامع البيان في تأويل القرآن = تفسير الطبري: محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري، تحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: 01، 1420 هـ - 2000 م. (487/24).

(2) ابتداء من هذه المعقوفة، توجد لوحة ساقطة من (م).

(3) سورة الليل، من الآية: 05، وتماها: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾.

(4) قال أبو حيان: (حذف مفعولي أعطى، إذ المقصود الثناء على المعطي دون تعرض للمعطي والعطية. وظاهره بذل المال في واجب ومندوب ومكرمة. وقال قتادة: أعطى حق الله. وقال ابن زيد: أنفق ماله في سبيل الله). البحر المحيط. (493/10).

(5) ينظر تقديره في: تفسير الجلالين. ص: 710.

(6) هذه الجملة قدمت في (ش) في مكان: قلت. المشار إليها في الهامش السابق.

(7) في البهجة: تخفيف الراء. ينظر: الشرح. (274/1).

(8) ساقطة من (ب).

(9) فراغ في الأصل وفي (ب).

(10) في (ب): كحذف.

(11) فراغ في الأصل وفي (ب).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(13) ساقطة من (ش).

(14) في (ش): السؤال.

(15) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

مَعْنَى مَقْصُودِ الْكَلَامِ لَا يُفْهَمُ؛ لِأَنَّكَ تُرِيدُ نَفْيَ الضَّرْبِ عَنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، وَتَحْصُرُهُ فِي ذَاتِ مُعَيَّنَةٍ، بِخِلَافِ مَا لَوْ وَقَفْتَ عِنْدَ قَوْلِكَ: "مَا ضَرَبْتُ"؛ فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْكَ نَفْيَ الضَّرْبِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْكَ أَصْلًا. قَوْلُهُ: وَمَعْنَى [ب/190] يَضُرُّ⁽¹⁾؛ أَيُّ: يَفْتَحِ الْأَوَّلَ وَكَسَرَ الثَّانِي، وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ، يَضُرُّ⁽²⁾ بِضَمِّ الثَّانِي وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ، يُقَالُ: ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا بِمَعْنَى ضَرَّ... الخ، [قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾]⁽³⁾ [4]، قَوْلُهُ: ثُمَّ إِنَّ الْفِعْلَ النَّاصِبَ لِلْفُضْلَةِ قَدْ يُحْذَفُ وَذَلِكَ. كَذَا هِيَ النُّسَخَةُ الصَّحِيحَةُ وَفِي بَعْضِهَا بَدَلُ "قَدْ يُحْذَفُ" [يَجُوزُ]⁽⁵⁾ حَذْفُهُ، وَهِيَ فَاسِدَةٌ؛ [لِأَجْلِ قَوْلِهِ بَعْدُ: وَالثَّانِي عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ، إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قِسْمُ الشَّيْءِ قَسِيمَتَهُ]⁽⁶⁾ [7].

ص: وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

قَوْلُهُ: جَوَازُ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ: «مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا بَلْ زَيْدًا». أَيُّ: بِإِضْمَارِ "ضَرَبْتُ" ذَلِكَ عَلَيْهِ قَرِينَةُ الْمَقَالِ، وَقَدْ [تَكُونُ]⁽⁸⁾ الْقَرِينَةُ عَلَى الْحَذُوفِ الْمَشَاهِدَةِ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ سَدَّدَ سَهْمًا: "الْقِرْطَاسُ"، فَالْقِرْطَاسُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ "تُصِيبُ"، وَقَدْ تَكُونُ الْقَرِينَةُ عَلَى الْحَذُوفِ حَالِيَّةً، كَقَوْلِكَ لِمَنْ تَأَهَّبَ لِسَفَرٍ: "مَكَّةَ"، فَمَكَّةُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ "تُرِيدُ"، فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ⁽⁹⁾ دَخَلَتْ

(1) في (ش): مضرب.

(2) في (ش): يضرب.

(3) سبق تخريجها في باب لا التي لنفي الجنس. ص: 630.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(5) إضافة من (ب). وهذه العبارة: "يجوز حذفه" موجودة في الشرح المعتمد مع حاشية ابن حمدون. (1/241)، ومن قول البطيوي نستنتج أنه اعتمد في حاشيته على نسخة المكودي الصحيحة.

(6) في (ب): قسيمه.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(8) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(9) في (ش): الأمثلة.

تَحْتَ الْكَافِ (مِنْ قَوْلِهِ: كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ ضَرَبْتُ...الخ)⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَوُجُوبًا فِي بَابِ
الاشْتِغَالِ وَالنِّدَاءِ وَالتَّحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ، وَمَا كَانَ مَثَلًا أَوْ جَارِيًا مَجْرَى الْمَثَلِ. فَهَذِهِ سِتَّةُ
أَشْيَاءَ⁽²⁾ يَجِبُ فِيهَا حَذْفُ الْعَامِلِ النَّاصِبِ، مِثَالُ الْإِشْتِغَالِ: «زَيْدٌ⁽³⁾ ضَرَبْتُهُ»؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ
بَيْنَ الْمَفْسَرِ وَالْمَفْسَرِ، وَمِثَالُ النِّدَاءِ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ»؛ لِأَنَّ «يَا» عَوَظٌ عَنِ النَّاصِبِ، وَلَا يُجْمَعُ
بَيْنَ الْعَوَظِ وَالْمَعَوَظِ، وَمِثَالُ التَّحْذِيرِ بِ«إِيَّاكَ» وَأَخَوَاتِهَا مِنْ ضَمَائِرِ الْخِطَابِ الْمُنْفَصِلَةِ: «إِيَّاكَ
وَالْأَسَدَ»، فَ«إِيَّاكَ» مَنْصُوبٌ (الْمَحَلُّ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ)⁽⁴⁾ وَوُجُوبًا، وَيُقَدَّرُ مُتَأَخِّرٌ⁽⁵⁾ عَنْ «إِيَّاكَ»
عَلَى أَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ الْاِثْنَيْنِ فِي التَّحْذِيرِ⁽⁶⁾، وَ«الْأَسَدَ» مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَوُجُوبًا، وَيُقَدَّرُ
مُتَقَدِّمًا عَلَى الْأَسَدِ، فَتَقُولُ: «إِيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرْ الْأَسَدَ»، وَالْفَرْقُ أَنَّ «إِيَّاكَ» ضَمِيرٌ
مُنْفَصِلٌ، فَلَوْ قُدِّرَ الْعَامِلُ قَبْلَهُ لَزِمَ اتِّصَالُهُ بِخِلَافِ الْأَسَدِ، وَمِثَالُ التَّحْذِيرِ بِغَيْرِ⁽⁷⁾ «إِيَّاكَ»
وَأَخَوَاتِهَا بِشَرْطِ عَطْفٍ أَوْ تَكَرُّارٍ بِالْعَطْفِ نَحْوُ: «رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ» [فَ«رَأْسُكَ» وَ«السَّيْفَ»]⁽⁸⁾
مَنْصُوبَانِ بِفِعْلَيْنِ مَحْذُوفَيْنِ وَوُجُوبًا؛ أَيُّ: «بَاعِدْ رَأْسُكَ وَاحْذَرْ السَّيْفَ»، وَالتَّكَرُّارُ نَحْوُ
[ب/190ظ]: «الْأَسَدَ الْأَسَدَ» بِتَقْدِيرِ: احْذَرْ، وَمِثَالُ الْإِغْرَاءِ بِشَرْطِ أَحَدِهِمَا، وَهُوَ الْعَطْفُ أَوْ
التَّكَرُّارُ، فَالْعَطْفُ، نَحْوُ: «الْمَرْوَةَ وَالنَّجْدَةَ»، وَالتَّكَرُّارُ نَحْوُ: «السَّلَاحَ السَّلَاحَ»⁽⁹⁾؛ بِتَقْدِيرِ
«الزَّمْ» فِي الْمَثَالَيْنِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُ الْفِعْلِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْعَطْفِ وَالتَّكَرُّارِ قَائِمٌ
[ش/133ظ] ⁽¹⁰⁾ مَقَامَ الْعَامِلِ، فَالْزَّمْ حَذْفُهُ لِدَلِيلِكَ، وَمِثَالُ مَا كَانَ مَثَلًا مِنَ الْأَمْثَالِ الْعَرَبِيَّةِ،

(1) فِي (ش): مِنْ قَوْلِكَ: مِنْ ضَرَبْتُ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(3) فِي (ب)، وَ(ش): زَيْدًا.

(4) فِي (ش): عَلَى الْمَحَلِّ مَحْذُوفًا.

(5) فِي (ب)، وَ(ش): مُتَأَخِّرًا.

(6) فِي (ش): التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ.

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(8) سَاقِطَةٌ مِنَ الْمَتْنِ مُثَبَّتَةٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(10) ابْتِدَاءً مِنْ هَذِهِ الْمَعْقُوفَةِ حَوَالِي لَوْحَةِ سَاقِطَةٍ مِنْ (ش).

وَهِيَ كُلُّ كَلَامٍ مُرَكَّبٍ، شُبَّهَ مَضْرُوبُهُ⁽¹⁾ بِمُؤَرِّدِهِ، «الِكَالَابِ [153/و] عَلَى الْبَقْرِ»⁽²⁾،
 وَ"الِكَالَابُ" مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا؛ أَيْ: أَرْسَلَ، وَلَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ، لِأَنَّ ذِكْرَهُ يُعَيِّرُ الْمَثَلَ،
 وَالْأَمْثَالَ لَا تُعَيَّرُ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا شُبَّهَ مَضْرُوبُهَا بِمُؤَرِّدِهَا لَزِمَ أَنْ يُلتَزَمَ فِيهَا أَصْلُهَا كَقَوْلِهِمْ:
 «الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ»⁽³⁾ [يُقَالُ: بِكَسْرِ التَّاءِ لِكُلِّ مَخَاطَبٍ، وَالْمُرَادُ بِ"الْبَقْرِ" فِي الْمَثَلِ الْمَتَقَدِّمِ
 بَقَرُ الْوَحْشِ. وَمِثَالُ]⁽⁴⁾ مَا كَانَ جَارِيًا يَجْرَى الْمَثَلُ فِي كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَهُوَ كُلُّ كَلَامٍ اشْتَهَرَ
 بِسَبَبِ شُهْرَتِهِ جَرَى يَجْرَى الْمَثَلُ، فَأُعْطِيَ حُكْمَهُ؛ فِي أَنَّهُ لَا يُعَيَّرُ نَحْوُ: «انْتَهَوْا خَيْرًا
 لَكُمْ»⁽⁵⁾، وَ"خَيْرًا" مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا؛ أَيْ: وَأَتُوا خَيْرًا، وَلَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ لِمَا تَقَدَّمَ،
 وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ "خَيْرًا" خَبَرٌ لِكَانَ مَحْذُوفَةً، وَالتَّقْدِيرُ: انْتَهَوْا يَكُنْ خَيْرًا، وَهُوَ تَخْرِيجُ
 عَلَى قَلَّةٍ؛ لِأَنَّ "كَانَ" لَا تُحْذَفُ مَعَ اسْمِهَا، وَيَبْقَى خَبَرُهَا كَثِيرًا إِلَّا بَعْدَ "إِنْ" وَ"لَوْ"
 الشَّرْطِيَّتَيْنِ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ الْحَذْفِ عَلَى جِهَةِ اللُّزُومِ. لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ تُعْرَفُ
 بِأَضْدَادِهَا. قَوْلُهُ: وَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْمَوْضِعِ⁽⁷⁾ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ. أَيْ: وَلَا
 يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَحْفُوضَ الْمَوْضِعِ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ، لِمَا يُؤَدِّي مِنْ إِضَافَةٍ مَا⁽⁸⁾ فِيهِ "الْ" لِمَا هُوَ
 خَالٍ مِنْهَا، نَعَمْ عَلَى مَذْهَبِ الْفَرَّاءِ⁽⁹⁾ الَّذِي يُجِيزُ إِضَافَةَ الْوَصْفِ الْحَلِيِّ بِ"الْ" إِلَى كُلِّ
 الْمَعَارِفِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَحْفُوضَ الْمَوْضِعِ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ. فَاعْلَمْهُ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ
 النَّاطِمِ فَلَا.

(1) فِي (ب): مَضْرُوبِهِ.

(2) يَضْرِبُ عِنْدَ تَحْرِيشِ بَعْضِ الْقَوْمِ عَلَى بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ مَبَالَاةٍ، يَعْنِي لَا ضَرَرَ عَلَيْكَ فَخَلَّاهُمْ. يَنْظُرُ: بِمَجْمَعِ الْأَمْثَالِ
 لِلْمِيدَانِي. (142/2).

(3) سَبَقَ تَخْرِيجُ الْمَثَلِ فِي بَابِ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ. ص: 515.

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(5) سُورَةُ النِّسَاءِ، مِنَ الْآيَةِ: 171، سَبَقَ تَخْرِيجُهَا فِي بَابِ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا. ص: 207، وَ568.

(6) يَنْظُرُ تَقْدِيرُ النَحْوِيِّينَ لِهَذِهِ الْآيَةِ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ. (159/2).

(7) فِي (ب): الْمَوْضِعُ.

(8) فِي (ب): لِمَا.

(9) يَنْظُرُ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ فِي: أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ. (84/3)، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ. (686/1).

[بَابُ] التَّنَازُعِ فِي الْعَمَلِ

وَيُسَمَّى أَيْضًا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ⁽¹⁾: بَابُ الْإِعْمَالِ⁽²⁾ بِكَسْرِ الهمزة. قَوْلُهُ: التَّنَازُعُ⁽³⁾:
[م/154ظ] هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا مَعْمُولٌ وَاحِدٌ، وَكُلُّ وَاحِدٍ... الخ. قِيلَ:
فِي هَذَا الْحَدِّ الَّذِي أَتَى بِهِ الشَّيْخُ⁽⁴⁾ الْمَكُودِيُّ [ب/191و] دَرَكٌ مِنْ وُجُوهٍ أَحَدُهُمَا: إِطْلَاقُهُ فِي
الْعَامِلِ أَنَّ ظَاهِرَهُ⁽⁵⁾ كَيْفَ مَا كَانَ⁽⁶⁾ فِعْلَيْنِ جَامِدَيْنِ أَوْ مُتَصَرِّفَيْنِ، [أَوْ اسْمَيْنِ جَامِدَيْنِ أَوْ
مُتَصَرِّفَيْنِ]⁽⁷⁾، أَوْ حَرْفَيْنِ؛ لِصِدْقِ الْعَامِلَيْنِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمُرَادُ الْفِعْلَانِ
الْمُتَصَرِّفَانِ وَالْأَسْمَانِ الْمُتَصَرِّفَانِ حَسَبَمَا قَيَّدَهُمَا بِهِ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁸⁾، وَلَا يُقَالُ إِطْلَاقُهُ هُنَا يَخْصُصُهُ
قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا: الْمُرَادُ بِالْعَامِلَيْنِ هُنَا الْفِعْلُ وَمَا جَرَى بَجَرَاهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَا يَأْتِي ذَلِكَ
إِلَّا بَعْدَ تَقَرُّرٍ هَذَا⁽⁹⁾ فِي الذَّهْنِ، وَالْعِنَايَةُ لَا تَكُونُ فِي الْحُدُودِ؛ لِأَنَّهَا كَاشِفَةٌ عَنِ الْحَقَائِقِ
عَلَى⁽¹⁰⁾ مَا هُنَاكَ أَيْضًا فِيهِ غُمُومٌ؛ إِذْ لَمْ يُبَيَّنْ فِيهِ تَصَرُّفَ الْفِعْلَيْنِ وَالْأَسْمَيْنِ وَلَا جُهُودَهُمَا غَايَةً
مَا أَفَادَ هُنَاكَ إِخْرَاجَ الْحَرْفِ بِقَوْلِهِ: وَلَا مَدْخَلَ لِلْحَرْفِ فِي هَذَا الْبَابِ، ثَانِيهَا: تَخْصِيصُهُ ذَلِكَ
بِالْعَامِلِ⁽¹¹⁾؛ إِذْ ظَاهِرُهُ أَنََّّهُمَا لَا يَكُونَانِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ مَعَ أَنَّ التَّنَازُعَ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ عَامِلَيْنِ

(1) تنظر المسألة عندهم في الإنصاف. (71/1).

(2) في (ب): الإعمار، و هو تصحيف من الناسخ.

(3) عند هذه المعقوفة تنتهي اللوحة الساقطة من (م).

(4) في (ب): الشارح.

(5) في (م): وظاهره.

(6) في (ب)، و(م): كانا.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، وفي (م) ساقطة.

(8) عرفه بقوله: (أن يتقدم فعلاان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سبي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى). (167/2).

(9) في (م): هما.

(10) في (ب): على أن.

(11) جاء في الهامش من (ب): صوابه بالعاملين، وهو كذلك في (م).

مَوْجُودٌ، وَمِنْهُ: {كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ} ⁽¹⁾، ثَالِثُهَا: وَصَفُ الْمُعْمُولِ بِالْوَحْدَةِ، وَهَذَا الْوَصْفُ بِالْوَحْدَةِ بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى فَهْمِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: (فِي اسْمٍ) أَنَّهُ وَاحِدٌ؛ [إِذْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ مَعَ أَنَّ تَعَدُّدَهُ مَوْجُودٌ] ⁽²⁾ [153/ط] وَسَتَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ أَبُو حَيَّانَ ⁽³⁾: وَلَمْ يُوجَدْ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةٍ، انْظُرْ مِثَالَهُ فِي ابْنِ غَزَايٍ ⁽⁴⁾، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الْكَرِيمُ ⁽⁵⁾: {تُسَبِّحُونَ (وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ) ⁽⁶⁾ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثَ ⁽⁷⁾ وَثَلَاثِينَ} ⁽¹⁾، فَتَنَازَعَ

(1) جاء في الموطأ عن أبي مسعود الأنصاري أن بشير بن سعد قال: يا رسول الله أمرنا الله أن نصلّي عليك، فكيف نصلّي عليك؟ قال: فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى تمنينا أنه لم يسأله، ثم قال: قولوا: {اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد كما باركت على آل إبراهيم، في العالمين، إنك حميد مجيد، والسلام كما قد علمتم}. (196/1)، رقم: 505، والحديث في صحيح البخاري في باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم. (305/1)، رقم: 6357، و(77/8)، رقم: 6358، وصحيح مسلم. (305/1)، رقم: 65 - (405)، و66 - (406)، و(306/1)، رقم: 69 - (407)، وسنن الترمذي. (610/1)، رقم: 483، و(212/5)، رقم: 3220، ومسند البزار. (157/3)، رقم: 942، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى من طرق عديدة، ينظر: (72/2)، رقم: 1209. أما الصيغة الموجودة في النص، فقد أوردها القيرواني في رسالته في باب صفة العمل في الصلوات المفروضة، وما يتصل بها عند ذكر دعاء التشهد، إذ قال: هذا أجزأك ومما تزيده إن شئت: وأشهد أن الذي جاء به محمد حق، وأن الجنة حق وأن النار حق ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدا وآل محمد وبارك على محمد، وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم...). الرسالة: أبو زيد، القيرواني، دار الفكر، دط، دت. ص: 30، كما ذكره في: باب في الصلاة على الجنائز والدعاء للميت. ص: 55.

النحو: قال ابن مالك: ولو أعمل الأول لقليل: كما صليت ورحمتهم وباركت عليهم على آل إبراهيم. شرح التسهيل. (168/2).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) ينظر: التذيل. (66/7)، وينظر أيضا المرادي. (631/2).

(4) مثل بالحديث الشريف المذكور في المتن. ينظر: الإتحاف. (26/2).

(5) في (م): الشريف.

(6) في (م): وتحمّدون وتكبرون. وهو كذلك في صحيح البخاري. (168/1)، رقم: 843، والسنن الكبرى للنسائي. (63/9)، رقم: 9898، والإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 01، 1408 هـ - 1988 م. (357/5)، رقم: 2014. والدعاء للطبراني. ص: 229، رقم: 722، والسنن الكبرى للبيهقي. (265/2)، وعمدة القاري. (129/6)، و(130/6)، و(293/22).

(7) في (ب): ثلاثا، وهو الصواب.

ثَلَاثَةٌ وَهِيَ: "تُسَبِّحُونَ" (و"تُكَبِّرُونَ" و"تُحَمِّدُونَ")⁽²⁾ فِي اثْنَيْنِ، وَهُوَ⁽³⁾ "دُبْر" وَنَائِبُ مَصْدَرٍ، وَهُوَ "ثَلَاثًا"، فَأُعْمِلُ الْأَخِيرَ لِقُرْبِهِ بِنَصْبِ "دُبْرٍ" عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَ"ثَلَاثًا" عَلَى الْمُفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ لِنِيَابَتِهِ عَلَى⁽⁴⁾ الْمَصْدَرِ، وَأُعْمِلُ الْأَوَّلَيْنِ فِي ضَمِيرِهِمَا، وَحَذَفُهُمَا لَأَنَّهُمَا فَضْلَتَانِ، وَالْأَصْلُ: تُسَبِّحُونَ اللَّهَ فِيهِ إِيَّاهُ، [وَتُكَبِّرُونَ اللَّهَ فِيهِ إِيَّاهُ]⁽⁵⁾، رَابِعُهَا: إِطْلَاقُهُ فِي الْمَعْمُولِ؛ إِذْ ظَاهِرُهُ أَنَّ التَّنَازُعَ يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْمَعْمُولَاتِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ، وَلَا الْحَالِ وَلَا التَّمْيِيزِ، وَيَجُوزُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ: «قُمْتُ»⁽⁶⁾ وَسِرْتُ، وَزَيْدًا» إِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي، وَ«قُمْتُ وَسِرْتُ وَإِيَّاهُ، وَزَيْدًا» إِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ، نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي النَّهَايَةِ⁽⁷⁾، خَامِسُهَا: إِيْيَانُهُ بِقَوْلِهِ: (وَيَتَأَخَّرُ عَنْهُمَا)؛ إِذْ هُوَ مُحْضٌ تَكَرَّرَ [ب/191ظ] مَعَ قَوْلِهِ: (أَنْ يَتَقَدَّمَ) لِغَيْرِ فَائِدَةٍ، قُلْتُ: يُجَابُ [م/155و] عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْمَحْدُودَ الْمُجْتَنَّبَ⁽⁸⁾ فِيهَا مَا ذَكَرَ هِيَ الْحَقِيقَةُ الْكَاشِفَةُ لِلْحَقِيقَةِ ذَاتِ الْأَجْنَاسِ وَالْفُصُولِ، وَهَذِهِ⁽⁹⁾ إِنَّمَا هِيَ رُسُومٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّقْرِيبِ، فَيُسْتَعَانُ عَلَيْهَا بِالْعِنَايَاتِ وَمَا يَتَقَدَّرُ فِي الْأَذْهَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَشْخَصُ، وَلَا يَكُونُ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَا قَادِحًا فِيهَا عَلَى ذَلِكَ الْمُبْنِيِّ، عَلَى أَنَّ شَرْطَ التَّصَرُّفِ لَيْسَ بِمُتَّفَقٍ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَجِيزُ التَّنَازُعِ فِي أَفْعَالِ

(1) الحديث جاء بلفظه في: صحيح مسلم. (416/1)، رقم: 142 - (595)، والدعاء للطبراني. ص: 227، رقم:

720، وشرح السنة للبغوي. (228/3)، رقم: 717، وعمدة القاري. (294/22).

(2) في (م): وتحمدون وتكبرون.

(3) في (م): ظرف، وهو.

(4) في (م): عن.

(5) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(6) في (م): نحو: قمت.

(7) النهاية في النحو، لشمس الدين بن الخباز (ت: 639هـ). ينظر: كشف الظنون. (1989/2). تنظر المسألة عند

ابن الخباز في: الارتشاف. (2153/4، 2154)، وشرح التصريح. (477/1).

(8) في (م): مجتنب.

(9) ساقطة من (م).

التَّعَجُّبِ عَلَى مَا حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽¹⁾، وَإِنْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ، وَفِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ كَـ"هَأُؤْمَ" مَعَ أَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ أَيْضًا، وَيُجَابُ عَنِ الثَّانِي والثَّالِثِ بِأَنَّ مَا فِي الرَّسْمِ بَنَاهُ عَلَى الْأَصْلِ الْمَشْهُورِ⁽²⁾، قَالَ خَالِدٌ: (وَأَصْلُ التَّنَازُعِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ عَامِلَيْنِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ)⁽³⁾، فَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، فَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَصْلِ الْمَشْهُورِ⁽⁴⁾، وَلِذَلِكَ عَبَّرَ ابْنُ هِشَامٍ بِقَوْلِهِ: (وَقَدْ يَتَنَازَعُ ثَلَاثَةٌ... الخ)⁽⁵⁾، وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الرَّابِعِ: بِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْإِطْلَاقُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ وُجُودَ التَّنَازُعِ وَتَشْخِصِهِ، فَيَكْفِينَا فِيهِ وُجُودُ اسْمٍ مَعْمُولٍ يَتَطَالَبُ⁽⁶⁾ عَامِلَانِ قَبْلَهُ وَيَتَنَازَعَانِهِ؛ بِحَيْثُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ (رِسْمُ التَّنَازُعِ)⁽⁷⁾، فَإِذَا وَجَدْنَا مَا هُوَ بِهَذِهِ⁽⁸⁾ الْمَثَابَةِ وَلَمْ يَعْزِ مَا يُفْسِدُ ذَلِكَ، فَهُوَ تَنَازُعٌ⁽⁹⁾ [وَالَا فَلَا تَنَازُعٌ]⁽¹⁰⁾، وَلَمْ يَدْعَ أَنْ كُلَّ اسْمٍ مَعْمُولٍ لِعَامِلٍ يَصُحُّ فِيهِ التَّنَازُعُ؛ حَتَّى تَنْقُضَ الْجُزْئِيَّةُ الْكُلِّيَّةَ، وَأُجِيبَ عَنِ الْخَامِسِ بِأَنَّ قَائِدَتَهُ التَّنَكُّيْتُ عَلَى الْمَخَالَفِ الْمَجِيزِ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ التَّأَخَّرِ

(1) قال في شرح التسهيل: (ومنع أيضا بعض النحويين تنازع فعلي تعجب، والصحيح عندي جوازه لكن بشرط إعمال الثاني كقولك: «ما أحسن وأعقل زيدا»، تنصب "زيدا" بأعقل لا بأحسن، لأنك لو نصبته بأحسن لفصلت ما لا يجوز فصله). (177/2). والذي أجاز التنازع في فعلي التعجب هو المبرد، ينظر: أوضح المسالك. (170/2).

(2) في (م): والمشهور.

(3) جاء الأزهري بعبارة ابن هشام: "وقد يتنازع ثلاثة. وقد يكون المتنازع فيه متعددا"، ثم مثل بالحديث الشريف السابق، ثم قال: وقد علم مما ذكرته في حقيقة التنازع، من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلين، أو اسمين، أو مختلفي الاسمية والفعلية، إن التنازع لا يقع بين حرفين؛ لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات... الخ. ينظر: شرح التصريح. (477/1).

(4) في (م): والمشهور.

(5) أوضح المسالك. (169/2).

(6) في (م): يتطالبه.

(7) في (م): اسم المتنازع.

(8) في (م): يمثل هذه.

(9) عند هذه المعقوفة ينتهي الكلام الساقط من (ش)، والذي يقدر بحوالي لوحة، والذي بدأ من نهاية باب تعدي الفعل ولزومه.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

لَمْ يُسْتَفَدِ التَّنَكُّيْتُ مِنْ لَفْظِ تَقْدُّمِ الْعَامِلِ فَقَطْ، وَ[مِثْلُ] ⁽¹⁾ هَذَا كَثِيرٌ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَصْنُفَيْنِ. قَوْلُهُ: وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَامِلِينَ يَطْلُبُهُ [أ/154] مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى. اخْتِزَرَ بِهِ مِمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا طَالِبًا لَهُ، وَذَلِكَ صَادِقٌ بِصُورَتَيْنِ حَسَبَمَا يُمَثِّلُهُ الشَّيْخُ ⁽²⁾ الْمَكُودِيُّ بَعْدَ شَاهِدَيْنِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ هُوَ حَادَى بِهِ كَلَامَ النَّاطِمِ، وَمِنْهُ اسْتَخْرَجَهُ، وَاسْتَفَادَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ السُّيُوطِيُّ ⁽³⁾ فِي الشَّرْحِ [ب/192] [فِي حَقِّهِ هُوَ أَيْضًا فِيهِ، تَعْلَمُ أَنَّ رِسْمَهُ هَذَا لَا يَحْتَمِلُ الْمُنَاقَشَةَ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَبْنِيٍّ عَلَى التَّخْرِيرِ، بَلْ عَلَى التَّقْرِيبِ فَقَطْ] ⁽⁴⁾.

ص: إِنْ عَامِلَانِ افْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلَّوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

قَوْلُهُ: الْمُرَادُ بِالْعَامِلَيْنِ هُنَا ⁽⁵⁾ الْفِعْلُ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ ⁽⁶⁾. قُلْتُ: تَحْتَمِلُ الْإِشَارَةُ بِ"هُنَا" أَنَّ تَعُودَ عَلَى هَذَا النَّظْمِ بِخُصُوصِهِ؛ أَيْ ⁽⁷⁾: فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عِنْدَ النَّاطِمِ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَعُودَ عَلَى التَّنَازُعِ [مِنْ حَيْثُ] ⁽⁸⁾ هُوَ كَانَ فِي هَذَا النَّظْمِ، أَوْ فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ الْأَوَّلَى، وَ ⁽⁹⁾ الْمَتَعَيَّنُ؛ [إِذَا لَا وَجْهَ] ⁽¹⁰⁾ [م/155] لِحُصُوصِيَّةِ النَّظْمِ، إِلَّا لَوْ كَانَ يَخْتَلِفُ الْعَامِلَانِ بِاخْتِلَافِ النَّظْمِ وَغَيْرِهِ، وَيُرْجَّحُ ⁽¹¹⁾ مَا قُلْنَا، بَلْ وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ إِذَا لَا مَعْنَى لِبَابِ النَّاطِمِ؛ بَلْ بَابُ

(1) ساقطة من (ش).

(2) في (ب)، و(ش): الشارح.

(3) عرفه السيوطي في النهجة بقوله: (أن يتوجه عاملان ليس أحدهما مؤكدا للآخر إلى معمول واحد متأخر عنهما، نحو: «ضربت وأكرمت زيدا»، وكل واحد من «ضربت» و«أكرمت» يطلب «زيدا» بالمفعولية). (276/1).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) ساقطة من (ش).

(6) في (م): مجريه.

(7) في (م): أن.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(9) في (ب)، و(م)، و(ش): أو.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(11) في (ب)، و(م)، و(ش): ويرشح.

التَّنَازُع، وبهذا الأولى والمتعينُ تَعْلَمُ حَقِيقَةُ⁽¹⁾ هذا المراد؛ إذ كُلُّ النَّحْوِيِّينَ وَالْمُؤَلِّفِينَ مِنْهُمْ
وَالْمُعْتَنِينَ بِهِ إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِالْعَامِلِينَ الْفِعْلَ أَوْ مَا جَرَى بِجَرِّهِ⁽²⁾ لَا الْحَرْفَ، وَفَسَادُ قَوْلِ الْقَائِلِ:
الْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْمَرَادَ لَا يَتَعَيَّنُ مِنْ كَلَامِهِ؛ إِذْ هُوَ مُحْتَمَلٌ، وَلَوْ حَمَلْنَا الْإِشَارَةَ عَلَى خُصُوصِ هَذَا
النَّظْمِ، [بِقَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِينَ]⁽³⁾، لَكَانَ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ الْمَرَادَ وَغَيْرَهُ، فَلَا
يَتَعَيَّنُ⁽⁴⁾، نَعَمْ إِطْلَاقُهُ فِي الْفِعْلَيْنِ الشَّامِلَيْنِ لِلْمُصَرَّفِ⁽⁵⁾ وَالْجَامِدِ هُوَ ظَاهِرٌ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَلَا
مَدْخَلَ لِلْحَرْفِ فِي هَذَا الْبَابِ. سَوَاءٌ بَيْنَ حَرْفٍ وَغَيْرِهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ، أَوْ بَيْنَ حَرْفَيْنِ،
أَمَّا مَنْعُ الْحَرْفَيْنِ نَفْسَهُمَا، فَوَجْهُهُ أَنَّ الْحُرُوفَ لَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى الْحَدَثِ حَتَّى تَطْلُبَ
الْمَعْمُولَاتِ، وَأَجَازَ ابْنِ الْعِلْجِ⁽⁷⁾ التَّنَازُعَ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ
تَفْعَلُوا﴾⁽⁸⁾، فَقَالَ تَنَازَعَ "إِنْ" و"لَمْ" فِي "تَفْعَلُوا"، وَرَدَّ بِأَنَّ "إِنْ" تَطْلُبُ مُثَبَّتًا، و"لَمْ" تَطْلُبُ
مَنْفِيًّا، وَشَرَطَ التَّنَازُعَ الْإِتِّحَادَ فِي الْمَعْنَى، وَنَقَلَ الشَّاطِطِيُّ⁽⁹⁾ عَنِ الْفَارِسِيِّ أَنَّهُ أَجَازَ فِي التَّذَكُّرَةِ
التَّنَازُعَ فِي قَوْلِهِ [رجز]: كَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٍ بِقَرْنٍ⁽¹⁰⁾

(1) في (ب)، و(ش): حَقِيقَةُ.

(2) في (م): مجريه.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(4) في (م)، و(ش): يتبين إطلاقه.

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): للمتصرف.

(6) في (م)، و(ش): ظاهره.

(7) ينظر رأي ابن العليج في: شرح التصريح. (478/1).

(8) سورة البقرة، من الآية: 24، وتامها: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

(9) قال الشاطبي في هذا الموضع: (ينبغي أن يكون على إعمال الثاني، قال: ولو أعمل الأول لقال: *وَكأن وكأهن أعناقهن مشرفاتٍ* ثم اعتذر عن تخفيف الثانية، وأنه للقافية، مع أنها قد تعمل مخففة نحو: *كأن ويرديه رشاء خلب*). المقاصد الشافية. (178/3)، ينظر رأي الفارسي أيضا في: شرح التصريح. (478/1).

(10) تمامه: حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ... الخ، وقال العيني: قائله هو خطام الجاشعي، وقال ابن بري: رأيت بخط النيسابوري: أن قائله الأغلب العجلي. المقاصد. (1588/4)، وهو منسوب لهما معا في: شرح التصريح. (145/2)،

وَمُنِعَ⁽¹⁾ التَّوَكِيدُ لِلْعَطْفِ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي بَابِ التَّوَكِيدِ فِي هَذَا الْبَيْتِ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الزِّيَادَةِ، يَعْنِي: التَّوَكِيدَ لِمَكَانِ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَطْفَ لَمْ يَرِدْ فِي مَوْضِعٍ. رَاجِعُ خَالِدٍ⁽²⁾، وَمَنْ أَجَارَ التَّنَازُعَ [ش/134و] بَيْنَ حَرْفَيْنِ أَجَارَهُ بَيْنَ حَرْفٍ وَغَيْرِهِ كَمَا نَقَلَ ابْنُ عَمْرٍو⁽³⁾: زَعَمَ⁽⁴⁾ [ب/192ظ] بَعْضُهُمْ أَنَّهُ جَوَزَ⁽⁵⁾ تَنَازُعَ "لَعَلَّ" و"عَسَى"، [نَحْوُ: «لَعَلَّ وَعَسَى»]⁽⁶⁾ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ. عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي، وَ«لَعَلَّ [وَعَسَى، بَلْ]⁽⁷⁾ وَعَسَى زَيْدًا⁽⁸⁾ خَارِجٌ»، عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ، وَرَدَّ بِأَنَّ (مَنْصُوبَ "عَسَى" لَا يُحْذَفُ)⁽⁹⁾ خَالِدٌ. قَوْلُهُ: وَشَمَلَ قَوْلُهُ: (عَامِلَانِ) تَنَازُعَ الْفِعْلَيْنِ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾⁽¹⁰⁾. [ف"آتوني" يَطْلُبُ "قِطْرًا"]⁽¹¹⁾ [عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَ"أُفْرِغْ" يَطْلُبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَأُعْمِلَ الثَّانِي، وَهُوَ "أُفْرِغْ" فِي قِطْرًا]⁽¹²⁾ وَأُعْمِلَ "آتوني" فِي ضَمِيرِهِ وَحُذِفَ؛ لِأَنَّهُ [أ/154ظ]

والمعجم المفصل. (203/12)، وبلا نسبة في: شرح ابن الناطم. ص: 364، وتوضيح المقاصد. (984/2)، وأوضح المسالك. (307/3)، والمقاصد الشافية. (178/3)، وفيه: "مشرفات في قرن"، وشرح الأشموني. (348/2).

(1) في (ش): ومعنى.

(2) في (م): خالدا. وهو الصواب؛ لأنه منصوب على المفعولية، ينظر: شرح التصريح. (478/1)، و(145/2)، وينظر أيضا هذا القول في: المقاصد الشافية. (178/3).

(3) ينظر قول ابن عمرو في: تذكرة النحاة لأبي حيان. ص: 361، وشرح التصريح. (478/1).

(4) في (م): عن.

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): يجوز.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش). وهو الصواب، لأن هذه العبارة غير موجودة في كلام الأزهري. ينظر: القول في شرح التصريح. (478/1).

(8) في (ب)، و(م): زيد.

(9) في (م)، و(ش): معمول عسى يحذف، وجاء في الهامش من (م): عبارة التصريح بأن منصوب على لا يحذف.

(10) سورة الكهف، من الآية: 96، وتامها: ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْقُحُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾.

(11) ما بين معقوفتين مضاف من (ش).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

فَضْلُهُ، وَالْأَصْلُ: "إِيْتُونِيهِ"، وَلَوْ أَعْمِلَ الْأَوَّلَ لَقِيلَ: "أَفْرِغْهُ"، وَ"قَطْرًا"⁽¹⁾: هُوَ التُّحَاسُ الْمَذَابُ.
قَوْلُهُ: وَالْأَسْمَيْنِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [طويل]:

عُهِدْتُ⁽²⁾ مُعِيثًا مُعْنِيًا [مَنْ⁽³⁾ أَجَرْتُهُ]⁽⁴⁾ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْنًا⁽⁵⁾

فَ"عُهِدْتُ" مَبْنِيٌّ [م/156و] لِلْمَفْعُولِ أُسْنِدَ⁽⁶⁾ إِلَى تَاءِ الْمَخَاطَبِ، وَ"مُعْنِيًا": [مِنْ "أَعَانَهُ" بِالْمَثَلَةِ]⁽⁷⁾، وَ"مُعْنِيًا": مِنْ الْإِغْنَاءِ ضِدُّ الْإِفْتِقَارِ، اسْمِي⁽⁸⁾ فَاعِلٍ مِنْ "أَعَاثَ" وَ"أَعْنَى" الرُّبَاعِيَيْنِ مَنْصُوبَانِ عَلَى الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ فِي "عُهِدْتُ"، وَالشَّاهِدُ فِيهِمَا: كَوْنُهُمَا تَنَازَعًا "مَنْ" الْمُوصُولَةَ فِي قَوْلِهِ: "مَنْ أَجَرْتُهُ"، فَكُلُّ مِنْهُمَا يَطْلُبُهَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَأَعْمِلَ الثَّانِي لِقُرْبِهِ، وَأَعْمِلَ الْأَوَّلَ فِي ضَمِيرِهِ وَحَذِفَ لِأَنَّهُ فَضْلُهُ، وَالْأَصْلُ مُعْنِيَتُهُ، وَ"الْفِنَاءُ": الْجَوَارُ وَالْقُرْبُ، وَ"الْمَوْنُ": الْمَلْحَأُ. قَوْلُهُ: وَالْفِعْلُ وَالْأَسْمُ مَعَ تَقْدِمِ الْأَسْمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ﴾⁽⁹⁾. فَهَاءُ⁽¹⁰⁾: اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى "خُذُوا"، الْمِيمُ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ، وَ"أَقْرَءُوا": فِعْلٌ أَمْرٌ تَنَازَعًا "كِتَابِيَهٗ"، وَأَعْمِلَ الثَّانِي لِقُرْبِهِ، وَحَذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ، وَالْأَصْلُ "هَآؤُمُوهُ"، وَأَصْلُ "هَآؤُمْ" "هَآكُمُ" بِالْكَافِ عِوَضَ الْوَائِ، أُبْدِلَ⁽¹¹⁾

(1) ساقطة من (ش).

(2) في (م): عهد.

(3) في (ب): عن.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(5) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. المقاصد. (1009/3)، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية. (642/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 184، وتوضيح المقاصد. (629/2)، وأوضح المسالك. (168/2)، وتخليص الشواهد. ص: 513، وشرح الأشموني. (452/1)، وشرح التصريح. (476/1)، والمعجم المفصل. (77/6)، وشرح الشواهد. (381/2).

(6) في (م): مسند.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(8) في (م): اسما.

(9) سورة الحاقة، من الآية: 19، وتماهما: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَآؤُمْ أَقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ﴾.

(10) في (م)، و(ش): فهؤم.

(11) في (ش): بدلا.

مِنَ الْكَافِ الْوَاوِ، وَلَيْسَ بِإِبْدَالِ قِيَاسِيٍّ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً، فَإِنْ قِيلَ: قَدْ⁽¹⁾ قَدَّمْتُمْ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ عَامِلِي التَّنَازُعِ أَنْ يَكُونَا مُتَصَرِّفَيْنِ، وَ"هَأْوَمٌ": اسْمُ فِعْلٍ جَامِدٍ لَا يَتَصَرَّفُ، فَالْمَثَلُ بِهِ إِذَا غَيَّرَ سَدِيدٌ. أُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ جَامِدَةً لَكِنْ⁽²⁾ لَمَّا كَانَ⁽³⁾ يُخَاطَبُ بِهَا الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ، فَتَقُولُ: "هَآكَ"، وَ"هَأْوَمٌ" أَجْرُوهَا بِجَرَى الْمُتَصَرِّفِ، فَحَسُنَ الْمَثَلُ بِهَا. وَالتَّمْثِيلُ بِـ"هَأْوَمٌ" إِنَّمَا حَسُنَ بِهَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى "خُذْ"، حَيْثُ [ب/193و] تَكُونُ مُتَعَدِّيَةً، أَمَّا عَلَى مَا حَكَى صَاحِبُ (شَرْحِ الْبَحْرَيْنِ)⁽⁴⁾ [مِنْ أَنَّهَا]⁽⁵⁾⁽⁶⁾ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ نَقَلَهُ بِمَعْنَى "تَعَالَوْا" فَلَا تَنَازُعَ لِأَنَّهُ لَا زِمَ. قَالَ الْمَوْضِعُ فِي الْحَوَاشِي: فَإِنْ صَحَّ أَنَّهُ يَرُدُّ قَاصِرًا بِمَعْنَى "تَعَالَوْا" كَمَا قِيلَ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا تَنَازُعَ فِي الْآيَةِ، وَتَخْرُجُ حِينَئِذٍ عَنْ اسْتِدْلَالِ الْبَصْرِيِّينَ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُتَعَيِّنٌ وَظَاهِرٌ فِي الْآيَةِ، وَقَدْ (قَالَ بِهِ)⁽⁷⁾ الْحَوْثِيُّ النَّحْوِيُّ [فِي الْآيَةِ نَفْسِهَا]⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَالْإِسْمُ وَالْفِعْلُ مَعَ تَقْدِيمِ الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ [طويل]:

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي لِحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا⁽⁹⁾

(1) ساقطة من (م).

(2) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(3) في (م): كانت.

(4) جاء عند خالد في شرح التصريح آن: (في الجزء الأول من شرح البحرين عن صفوان بن عسال أن النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل، قال صلى الله عليه وسلم: "هأؤم". فقال: الرجل يحب القوم، ولما يلحق بهم، فقال: "المرء مع من أحب" حديث حسن، صحيح، رواه الشافعي في مسنده، ومالك، وسفيان، وشعبة بن الحجاج، والحمدان، ومعنى "هأؤم": تعالوا). (476/1). ولم أعثر على هذا الكتاب وصاحبه فيما توفر لدي من مصادر البحث.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (ش): البحرين شرح.

(7) في (م): قاله.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش). ينظر قول الموضح والحوفي في: شرح التصريح. (476/1).

(9) البيت منسوب للمرار الأسدي في: الكتاب. (193/1)، وشرح كتاب سيويه. (48/2)، وشرح أبيات سيويه. (46/1)، والحلل في شرح أبيات الجمل. ص: 95، والتذليل. (83/11)، ولمالك بن زغبة الباهلي في: الخزانة. (132/8)، وشرح الشواهد. (75/2)، ولهما معا في: إيضاح شواهد الإيضاح. (180/1)، وشرح المفصل. (79/4)، والمقاصد النحوية. (1036/3)، والمعجم المفصل. (236/4)، وبلا نسبة في: المقتضب. (14/1)، والمفصل. ص:

هَذَا الْبَيْتُ هُوَ لِلْمَرَارِ الْأَسَدِيِّ⁽¹⁾، وَنَسَبَهُ الْجَزْمِيُّ إِلَى مَالِكِ بْنِ زُعْبَةَ الْبَاهِلِيِّ⁽²⁾، الشَّاهِدُ فِيهِ: نَصَبُ "مِسْمَعٍ" بِ"الضَّرْبِ"، وَيَجُوزُ أَنْ [ش/134ظ] يَنْتَصِبَ بِ"لِحْقَتْ" عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ⁽³⁾، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لِحَقْتُ مِسْمَعًا فَلَمْ أَتَّكِلْ عَنِ الضَّرْبِ إِيَّاهُ؛ لَكِنَّهُ حَذَفَهُ؛ لِأَنَّ (المَصَادِرَ يُحَذَفُ مَعَهَا)⁽⁴⁾ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ، وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي الْأَفْعَالِ، وَالسِّيَرِيُّ⁽⁵⁾ أَجَازَ حَذْفَ مِثْلِ هَذَا مِنَ الْأَفْعَالِ، وَلَمْ يُجِزْ أَبُو عَلِيٍّ⁽⁶⁾ فِي رِوَايَةٍ مَنْ رَوَى: "كَرَّرْتُ" أَنْ يَكُونَ "مِسْمَعًا" نَصَبَ بِ"كَرَّرْتُ" بِإِسْقَاطِ [م/156ظ] حَرْفِ الْجَرِّ، لَوْجَدَ أَنَّ الْمَنْدُوحَةَ دُونَهُ وَلِفُقْدَانِ⁽⁷⁾ الضَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ [و/155] يَرُ: كَرَّرْتُ عَلَى مِسْمَعٍ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ الْخَاطِئَةِ فِيهِ. لُعَةُ الْبَيْتِ: "الْمَغِيرَةُ": الْخَيْلُ الْمَغِيرَةُ⁽⁸⁾، يُقَالُ: أَغَارَتِ الْخَيْلُ عَلَى الْعَدُوِّ إِغَارَةً، وَأَغَارَتْ⁽⁹⁾ الْخَيْلُ وَغَيْرُهَا: أَسْرَعَتْ فِي جَرِيهَا، وَأَغَارَ الْخَيْلُ فَتَلَّهُ، وَحَبَلٌ مُعَارٌ: مَفْتُولٌ، وَأَغَارَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ: تَزَوَّجَ عَلَيْهَا. وَ"لَمْ أَتَّكِلْ": لَمْ أَنْصَرِفْ، وَلَمْ أَرْجِعْ، يُقَالُ: نَكَلْتُ

281، واللباب. (450/1)، وشرح التسهيل. (116/3)، وشرح ابن النازم. ص: 184، وتوضيح المقاصد. (630/2)، وشرح ابن عقيل. (97/3)، وتمهيد القواعد. (2842/6)، وشرح الأشموني. (453/1)، والهمع. (60/3). رَوَاهُ الْعَيْنِي بِ"لَقِيتُ" مَكَانَ "لِحَقْتُ"، وَقَالَ إِنَّ "لِحَقْتُ" هِيَ رِوَايَةُ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنِّي كَرَّرْتُ، مَعْنَاهُ: حَمَلْتُ، وَهَكَذَا هِيَ عِنْدَ الزَّمَخَشَرِيِّ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنِّي ضَرَبْتُ، وَهَكَذَا عِنْدَ الْبَعْلِيِّ فِي شَرْحِ الْجَرَجَانِيَةِ. الْمَقَاصِدُ. (1036/3).

(1) المَرَارُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ حَبِيبٍ الْفَقْعَسِيِّ، أَبُو حَسَنٍ، شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ، مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ. الْأَعْلَامُ. (199/7).
(2) سَاقِطَةُ مِنْ (م)، وَ(ش). وَهُوَ مَالِكُ بْنُ زُعْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ مُوَهَّبَةَ بْنِ مَرَّةَ بْنِ صَحْبٍ بْنِ سَعْدٍ بْنِ عَبْدِ بْنِ غَنَمٍ بْنِ قُتَيْبَةَ بْنِ مَعْنٍ بْنِ مَالِكِ الشَّاعِرِ مِنْ بَنِي صَحْبٍ. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ. (232/13).

(3) سَاقِطَةُ مِنْ (ش).

(4) فِي (م): الْمَصْدَرُ الْمَحْذُوفُ مَعَهُ.

(5) قَالَ السِّيَرِيُّ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ: (وَكَانَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يَنْصَبُ بِالْمَصْدَرِ إِذَا كَانَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَإِذَا وَرَدَ شَيْءٌ مَنْصُوبٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَضْمَرَ بَعْدَهُ مَصْدَرًا لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا لَامٌ، فَيَقْدَرُ: ضَعِيفُ النِّكَايَةِ نِكَايَةً أَعْدَاءَهُ. وَعَنِ الضَّرْبِ ضَرْبٌ مِسْمَعًا، وَإِنَّمَا دَعَاهُ إِلَى هَذَا أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا يَعْمَلُ بِمُضَارَعَةِ الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْكُورًا). (50/2).

(6) يَنْظُرُ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ فِي: الْإِيضَاحِ الْعَضْدِيِّ. ص: 162.

(7) فِي (م): لَفَقْدَ.

(8) سَاقِطَةُ مِنْ (م)، وَ(ش).

(9) فِي (م)، وَ(ش): وَغَارَتْ.

يَنْكُلُ نُكُولًا، وَنَكَلَ يَنْكُلُ لُعَةً⁽¹⁾. مَعْنَى الْبَيْتِ، يُقَالُ⁽²⁾: لَقَدْ عَلِمْتُ أَوَّلَى الْخَيْلِ الْمَغِيرَةِ أَيَّ⁽³⁾
تَقَدَّمْتُ حَتَّى لَحِقْتُ، فَلَمْ أُجَبْ⁽⁴⁾ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا، وَهَذَا هُوَ مِسْمَعُ بَنِي مَالِكٍ⁽⁵⁾
الشَّيْبَانِيُّ سَيِّدُ رِبْعَةٍ بِالْعِرَاقِ وَبَعْدَ الْبَيْتِ [طويل]:

وَإِنِّي لِأُعْدِي⁽⁶⁾ الْخَيْلَ تَعُزُّ بِالْقَنَا حِفَاطًا عَلَى الْمَوْلَى الْجَرِيرِ لِيُمنَعَا
وَنَحْنُ⁽⁷⁾ جَلَبْنَا الْخَيْلَ مِنْ سُوقِ⁽⁸⁾ حَمِيرٍ إِلَى أَنْ وَطَقْنَا أَرْضَ حَمِيرٍ نُرْعَا

مِنْ شَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ [طويل]:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ⁽¹⁰⁾

(1) والأولى أجود. ينظر: اللسان. (677/11).

(2) في (ب)، و(م)، و(ش): يقول.

(3) في (ب): التي، وفي (ش): إذا.

(4) في (ش): أجبر.

(5) مسمع بن مالك بن مسمع بن شيبان بن شهاب بن علقمة بن عباد بن عمرو ابن ربيعة بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ويقال مسمع بن مالك بن مسمع بن شهاب بن قلع. فكان شريفًا سيدًا حليماً لا يقدم عليه أحد من ربيعة في زمانه وكان جواداً سخياً. تاريخ دمشق. (155/58)، ينظر: جمهرة أنساب العرب. (320/1).

(6) في (م): لأعدي.

(7) ساقطة من (م).

(8) في (م): سرو.

(9) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح. (181/1)، والمقاصد النحوية. (1036/3)، وذكر صاحب الخزانة البيتين ضمن سبعة أبيات. ينظر: الخزانة. (132/8).

(10) البيت في ديوانه. ص: 139، وهو من شواهد: شمس العلوم. (1734/3)، والتاج. (482/40)، والكتاب. (79/1)، والمقتضب. (76/4)، وشرح كتاب سيبويه. (370/1)، وشرح أبيات سيبويه. (30/1)، والإنصاف. (71/1، و77)، واللباب. (156/1)، وشرح المفصل. (210/1، و212)، والتذيل. (121/7، و242)، والارتشاف. (2152/4)، وتوضيح المقاصد. (228/1)، وشرح الشذور. ص: 296، وشرح القطر. ص: 199، و227، والمغني. ص: 338، و356، و661، وتمهيد القواعد. (1778/4)، والمقاصد النحوية. (237/1)، وشرح الأشموني. (451/1)، والهمع. (123/3)، وشرح شواهد المغني. (267/1، و342)، و(642/2)، وعيون الأخبار. (340/1)، والعقد الفريد.

فَقَلِيلٌ: فَاعِلٌ بِـ "كَفَانِي"، وَلَمْ يَطْلُبْهُ [بِالْمَفْعُولِيَّةِ "لَمْ أَطْلُبْ"]⁽¹⁾، وَانْظُرِ التَّعْرِيفَ بِشَيْءٍ⁽²⁾ مِنْ أَحْوَالِ قَائِلِهِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ⁽³⁾. قَوْلُهُ: فَإِنَّ "أَطْلُبُ" غَيْرُ طَالِبٍ لِـ "قَلِيلٍ". أَيْ: وَإِنَّمَا هُوَ طَالِبٌ لِمَفْعُولٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: الْمَلِكُ، [قُلْتُ: وَصَوَابُهُ: إِصْلَاحُ الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ: فَإِنَّ "لَمْ أَطْلُبُ"]⁽⁴⁾، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقِفَ عَلَى مَا يُلْزِمُ عَلَيْهِ [مِنْ أَنَّ "لَوْ"]⁽⁵⁾ طَلَبَهُ "لَمْ أَطْلُبُ"، فَانْظُرْهُ فِي الْمَعْنَى⁽⁶⁾، وَنَصُّهُ فِي آخِرِ الْبَابِ الرَّابِعِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّنَازُعِ فِي شَيْءٍ؛ لِاخْتِلَافِ مَطْلُوبِي الْعَامِلَيْنِ، فَإِنَّ "كَفَانِي" طَالِبٌ لِـ "قَلِيلٍ"، وَ"أَطْلُبُ" طَالِبٌ لِـ "مَلِكٍ" مَحْذُوفًا لِلدَّلِيلِ، وَلَيْسَ طَالِبًا لِـ "قَلِيلٍ"، لِأَنَّهُ يُلْزَمُ فَسَادُ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّنَازُعَ يُوجِبُ تَقْدِيرَ قَوْلِهِ: "لَمْ أَطْلُبُ" مَعْطُوفًا [عَلَى "كَفَانِي"]⁽⁷⁾ وَحِينَئِذٍ يُلْزَمُ كَوْنُهُ مُثَبَّتًا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ دَاخِلٌ فِي حَيْزِ الْأَمْتِنَاعِ الْمَفْهُومِ مِنْ "لَوْ"، وَإِذَا امْتَنَعَ النَّفْيُ جَاءَ الْإِثْبَاتُ، فَيَكُونُ قَدْ أَثْبَتَ طَلَبَهُ لِلْقَلِيلِ بَعْدَ مَا نَفَاهُ بِقَوْلِهِ: وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

وَإِنَّمَا لَمْ يَجِزْ أَنْ يُقَدَّرَ مُسْتَأْنَفًا؛ لِأَنَّهُ لَا ارْتِبَاطَ حِينَئِذٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ "كَفَانِي"، فَلَا تَنَازُعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ قُلْتَ [ش/135و]: إِنَّمَا يَجُوزُ التَّنَازُعُ عَلَى تَقْدِيرِ الْوَاوِ لِلْحَالِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «لَوْ

(2/335)، والعمدة. (2/37)، وسمط اللآلي. (1/85)، والخزانة. (1/327)، وزهر الأكم. (2/119)، والمعجم المفصل. (6/436)، وشرح الشواهد. (2/213).

(1) ما بين معقوفتين في (م): أطلب، وفي (ش) ساقطة.

(2) ساقطة من (م)، و(ش).

(3) قال العيني: قوله: "كفاني": جواب "لو" وهو فعل ومفعول، وقوله: "قليل" بالرفع فاعله. قوله: "لم أطلب" الواو فيه إما للعطف على "كفاني"، وإما للحال، و"لم أطلب": جازم ومجزوم والفاعل فيه مستتر وهو "أنا"، والمفعول محذوف تقديره: لم أطلب الحمد المؤمل، وقوله: "من المال": جار ومجرور متعلق بقليل. ثم قال: (فإذا قلنا: إنه من باب التنازع، ولا يكون من ذلك إلا إذا جعلنا الواو في: "لم أطلب" للحال، فيكون المعنى: لو كان سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال حال كوني غير طالب له، وإليه ذهب أبو علي، وإن جعلناها للعطف فليس من التنازع لفساد المعنى). ينظر بقية الشرح في المقاصد النحوية. (3/1033).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) ما بين معقوفتين مثبت في الهامش في (م).

(6) ينظر شرح هذا البيت والاحتمالات الموجودة فيه في المعنى. ص: 660.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

دَعَوْتُهُ لِأَجَابِي غَيْرَ مُتَوَانٍ»، أَفَادَتْ "لَوْ" انْتِفَاءً الدُّعَاءِ، وَالْإِجَابَةُ دُونَ انْتِفَاءِ عَدَمِ التَّوَانِي، حَتَّى يَلْزَمَ اثْبَاتُ التَّوَانِي، قُلْتُ: أَجَاَزَ ذَلِكَ قَوْمٌ مِنْهُمْ: ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ⁽¹⁾، وَوَجَّهَ بِهِ قَوْلَ الْفَارِسِيِّ⁽²⁾ وَالْكُوفِيِّينَ⁽³⁾ أَنَّ الْبَيْتَ مِنَ التَّنَازُعِ، وَإِعْمَالُ الْأَوَّلِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ لَوْ ثَبَتَ أَيُّ أَسْعَى لِأَدْنَى⁽⁴⁾ مَعِيشَةٍ لَكَفَانِي الْقَلِيلُ فِي حَالَةٍ أَيُّ غَيْرِ طَالِبٍ لَهُ، فَيَكُونُ انْتِفَاءً [م/157و] كِفَايَةِ الْقَلِيلِ الْمُقَيَّدَةِ بِعَدَمِ طَلْبِهِ مَوْقُوفَةً عَلَى طَلْبِهِ لَهُ، فَيَتَوَقَّفُ عَدَمُ الشَّيْءِ عَلَى [أ/155ظ] وَجُودِهِ، وَلِهَذَا الْقَاعِدَةُ أَيْضًا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي⁽⁵⁾: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽⁶⁾ أَنَّ فَاعِلَ "تَبَيَّنَ" ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ "أَنَّ" وَصَلَتْهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ "تَبَيَّنَ"، وَ"أَعْلَمُ" قَدْ تَنَازَعَاهُ كَمَا فِي: «(ضَرَبْتُ

(1) قال ابن الحاجب في شرح المفصل: (إِنَّ "لو" تدلّ على امتناع الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير، وإذا وجب أن يكون ذلك مقدراً وجب أن يكون غير حاصل، فيجب على هذا أن ما يذكر بعدها منفي إن كان مثبتاً، ومثبت إن كان نفياً، فإذا قلت: «لو أكرمتني أكرمتك»، فالإكرامان منفيان، وإذا قلت: «لو لم تكرمني لم أكرمتك»، فالإكرامان حاصلان، وإذا ثبت ذلك كان قوله: (فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة) موجبا أن يكون سعيه لأدنى معيشة غير حاصل؛ لأنه مثبت في سياق "لو"، فلو كان "لم أطلب" موجّهاً إلى "قليل" وهو داخل في سياق جواب "لو" لوجب أن يكون طالبا للقليل، فيكون قائلاً في صدر البيت: إنّه لا يطلب القليل وفي عجزه إنه طالب للقليل، وهو متناقض، وأيضاً فإنه قال بعد: ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل، وفهم من سياق كلامه أنّه لا يطلب إلا الملك، ولا يستقيم أن يكون "لم أطلب" موجّهاً إلى "قليل"؛ لأنه يلزم أن يكون طالبا للقليل)، ثم قال: (وأما صاحب الإيضاح فالظاهر أنه قصد جهة أخرى، وهو أنّه لم يعطف "لم أطلب" على قوله: "كفاني" ليلزم ما تقدم، ولكنه جعلها واو الحال، وإذا كانت واو الحال لم يلزم أن يكون مثبتاً، بل يجب أن يكون منفيّاً، فكأنه قال: لو كنت ساعياً لمعيشة دنية لكفاني القليل غير طالب له، فيكون الفعلان موجّهين إلى قليل بهذا الاعتبار، وبهذا التقدير يصح أن يكون من هذا الباب، ويكون قد أعمل الأول).

(136 – 135/1).

(2) ينظر الإيضاح العضدي. ص: 67.

(3) ينظر رأي الكوفيين في: الإنصاف. (71/1).

(4) في (ب): أدنى.

(5) ساقطة من (ش).

(6) سورة البقرة، من الآية: 259، وتماها: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ فَأَنْظَرُوهُ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظَرُوهُ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَأَنْظَرُوهُ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

وَضَرَبَنِي⁽¹⁾ زَيْدٌ⁽²⁾؛ إِذْ لَا ارْتِبَاطَ بَيْنَ "تَبَيَّنَ" وَ"أَعْلَمَ" عَلَى أَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَمْ يَحْسُنْ حَمْلُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهِ؛ لِضَعْفِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ فِي بَابِ التَّنَازُعِ حَتَّى إِنَّ الْكُوفِيِّينَ لَا يُجِيزُونَهُ الْبَتَّةَ، وَضَعْفَ حَذْفِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، إِذَا أُهْمِلَ كـ«ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ»⁽³⁾، حَتَّى إِنَّ الْبَصْرِيِّينَ لَا يُجِيزُونَهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ مَفْعُولَ "أَطْلُبُ" الْمَلِكُ مَحْذُوفًا⁽⁴⁾ كَمَا قَدَّمْنَا، وَأَنَّ فَاعِلَ "تَبَيَّنَ" ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ إِمَّا لِلْمَصْدَرِ؛ أَيْ: فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ تَبَيُّنٌ، كَمَا قَالُوا فِي: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ [مِنْ بَعْدِ]⁽⁵⁾ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ [لَيْسَ جُنُنَهُ]⁽⁶⁾﴾⁽⁷⁾، أَوْ لِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ؛ أَيْ: فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ الْأَمْرُ أَوْ مَا أَشْكَلَ⁽⁸⁾ عَلَيْهِ، وَنَظِيرُهُ: «إِذْ⁽⁹⁾ كَانَ غَدًا فَأَتَيْنِي»؛ أَيْ: إِذَا كَانَ هُوَ؛ أَيْ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنْ سَلَامَةٍ. انْتَهَى بِلَفْظِهِ⁽¹⁰⁾، وَهُوَ حَسَنٌ فَلْيَتَأَمَّلْ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: (أَنَّ الثَّانِي)⁽¹²⁾ يُؤْتَى بِالْعَامِلِ الثَّانِي تَوْكِيدًا لِلأَوَّلِ كَقَوْلِهِ [طويل]:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِعَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ⁽¹³⁾

(1) في (م): ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ.

(2) في (ش): زَيْدًا.

(3) في (م): زَيْدًا.

(4) في (م): مَحْذُوفًا.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) سبق تخريجها في باب الاشتغال. ص: 740.

(8) في (م): يَشْكُلُ.

(9) في (م): إِذَا.

(10) ينظر: مغني اللبيب. ص: 661 – 662.

(11) في (م)، و(ش): فَتَأَمَّلْ.

(12) في (م)، و(ش): الثَّانِي أَنْ، وَهُوَ الصَّوَابُ، يَنْظُرُ الشَّرْحُ. (244/1).

(13) لم ينسبه العيني إلى أحد. المقاصد النحوية. (1014/3)، وجاء فيه: "اللاحقون" مكان "اللاحقون"، وعمل ذلك بقوله: لما أضيف اللاحقون الذي هو جمع اسم فاعل إلى كاف الخطاب، سقطت نونه على ما هو الأصل، وهو بلا نسبة في: الخصائص. (72/3، و77)، وشرح الكافية. (642/2)، و(1185/3)، وشرح التسهيل. (165/2)، و(302/3)، وشرح ابن الناظم. ص: 184، و363، والتذييل. (68/7)، والارتشاف. (1957/4)، وتوضيح المقاصد.

خِلَافًا لِلْفَارِسِيِّ⁽¹⁾ وَلِلْجُرْجَانِيِّ⁽²⁾، وَ"الْلَّاحِقُونَ": فَاعِلٌ "أَتَاكَ" الْأَوَّلُ، وَ"أَتَاكَ" الثَّانِي لِجُرْدِ التَّقْوِيَةِ، فَلَا فَاعِلَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّنَازِعِ، وَلَوْ كَانَ مِنَ التَّنَازِعِ لَقَالَ: "أَتَاكَ أَتُوكِ اللَّاحِقُونَ"⁽³⁾، عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ، وَ"أَتُوكِ أَتَاكَ"، عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي، وَلَيْسَ بِمُتَعَيِّنٍ لِحَوَازِ أَنْ يُضْمَرَ مُفْرَدًا فِي الْمَهْمَلِ مِنْهَا، وَيُسْتَتَرُ كَمَا حَكَى سِيبَوِيهِ⁽⁴⁾: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ» بِالنَّصْبِ. وَقِيلَ:⁽⁵⁾ الْمَرْفُوعُ فِي الْبَيْتِ فَاعِلٌ بِالْعَامِلِينَ مَعًا؛ لِأَنَّهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ [وَمَعْنَى وَاحِدٍ]⁽⁶⁾ فَكَأَنَّهُمَا عَامِلٌ وَاحِدٌ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَصَحُّهَا [مَا]⁽⁷⁾ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ⁽⁸⁾ مَا⁽⁹⁾ ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ⁽¹¹⁾: لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ تَوْكِيدًا لِـ"أَتَاكَ" الْأَوَّلِ. [إِذْ لَوْ كَانَ تَأْسِيسًا

(632/2، 979)، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (171/2)، وَتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ. ص: 513، وَشَرَحَ الْقَطْرُ. ص: 289، 290، وَرَوَى فِيهِ: "النَّجَاة"، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ. (214/3)، وَتَهْيِيدُ الْقَوَاعِدِ. (1772/4)، وَ(3305/7)، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي. (450/1)، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ. (480/1)، وَالْهَمْعُ. (125/3، 173)، وَالْخَزَانَةُ. (158/5)، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (372/1)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ. (76/4)، وَشَرَحَ الشَّوَاهِدِ. (14/2). وَرَوَى فِي أَغْلِبِهَا: "النَّجَاءُ" مَكَانَ "النَّجَاةِ" وَمَعْنَاهُ: الْإِسْرَاعُ.

(1) يَنْظُرُ: الْمَسَائِلُ الْحَلِيَّاتِ. ص: 241، وَالْإِيضَاحُ الْعَضْدِي. ص: 165. وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: "فَهِيَهَاتُ هِيَهَاتُ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ". قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: (خِلَافًا لِلْفَارِسِيِّ وَلِلْجُرْجَانِيِّ؛ لِأَنَّ الطَّالِبَ لِلْمَعْمُولِ وَهُوَ "الْعَقِيقُ" إِنَّمَا هُوَ "هِيَهَاتُ" الْأَوَّلُ، وَأَمَّا "هِيَهَاتُ" الثَّانِي فَلَمْ يَوْتِ بِهِ لِلْإِسْنَادِ إِلَى "الْعَقِيقِ"، بَلْ لِمَجْرَدِ التَّقْوِيَةِ وَالتَّوَكِيدِ لـ"هِيَهَاتُ" الْأَوَّلِ، فَلَا فَاعِلَ لَهُ أَصْلًا). شَرَحَ التَّصْرِيحَ. (480/1).

(2) تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَ الْجُرْجَانِيِّ فِي: التَّذْيِيلِ. (65/7)، وَالْإِرْتِشَافُ. (2139/4).

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(4) قَالَ سِيبَوِيهِ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْجَوَازِ: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ»، وَالْوَجْهُ أَنْ تَقُولَ: «ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ»، فَتَحْمَلُهُ عَلَى الْآخِرِ. فَإِنْ قُلْتَ: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ»، فَجَائِزٌ وَهُوَ قَبِيحٌ، أَنْ تَجْعَلَ اللَّفْظَ كَالوَاحِدِ كَمَا تَقُولُ: هُوَ أَحْسَنُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ وَأَكْرَمُ بَنِيهِ وَأَنْبَلُهُ). الْكِتَابُ. (79/1، 80).

(5) فِي (ش): وَقِيلَ الْفَاعِلُ.

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(7) مُضَافَةٌ مِنْ (ب)، وَ(م)، وَ(ش).

(8) يَنْظُرُ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي: شَرَحَ التَّسْهِيلِ. (165/2)، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ. (643/2).

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)، وَفِي (م)، وَ(ش): وَمَا.

(10) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَلَوْ كَانَ مِنَ التَّنَازُعِ لَقَالَ: "أَتَاكَ أَتُوكِ" أَوْ: "أَتُوكِ أَتَاكَ"). يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (172/2).

(11) فِي (م): تَكَرَّرَ الْفَرَاغُ فِي هَذِهِ اللَّوْحَةِ، وَالَّذِي يَكُونُ غَالِبًا مَكَانَ لَفْظَةِ: "قَوْلُهُ".

(...) ⁽¹⁾ لَهُ وَتَنَازَعُ فِيهِ لِقَالَ: "أَتُوكَ أَتَاكَ" إِذَا أُعْمِلَ الثَّانِي، أَوْ: "أَتَاكَ أَتُوكَ" إِذَا أُعْمِلَ الْأَوَّلُ عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (وَأُعْمِلَ الْمَهْمَلُ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَاهُ)، وَالتَّنَازُعُ فِيهِ "الَّلَّاحِقُونَ"، وَهُوَ ضَمِيرُ جَمْعٍ مَرْفُوعٌ [ب/194و]، فَيُؤْتَى بِضَمِيرِ الْجَمْعِ الْمَرْفُوعِ، وَهُوَ الْوَاوُ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَالْفَاعِلُ عُمْدَةٌ، لَا يُحْدَفُ عَمَلًا بِقَوْلِهِ: وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ ⁽²⁾ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِعَبْرِ رَفْعٍ [أَوْ هَلَا] مَفْهُومُهُ أَنَّ الْمَرْفُوعَ بِأَنَّهُ يُؤْتَى بِهِ؛ لِأَنَّ "الَّلَّاحِقُونَ" مَرْفُوعٌ؛ إِذِ التَّنَازُعُ فِيهِ حَيْثُئِذٍ ⁽³⁾ أَنَّ لَوْ كَانَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ⁽⁴⁾، وَلَفْظُ "أُوتِي" مَاضٍ ثَلَاثِيٍّ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ بِمَعْنَى: "جِيءَ" وَلَيْسَ هُوَ "أَتَى" رُبَاعِيٍّ، كَمَا يَقَعُ فِي بَعْضِ النُّسخِ، إِذْ ذَاكَ مَعْنَاهُ [ش/135ظ] "أَعْطَى"، قَالَ [اللَّهُ] ⁽⁵⁾ تَعَالَى: ﴿وَاتَّاهُ اللَّهُ الْمُلُوكَ [وَالْحِكْمَةَ] ⁽⁶⁾﴾ ⁽⁷⁾، وَقَالَ فِي مُضَارِعِهِ: ﴿تُؤْتِي الْمُلُوكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ ⁽⁸⁾، وَلَيْسَ هَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ [أ/156و] هُنَا. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: (فِي اسْمٍ) أَنَّ التَّنَازُعَ ⁽⁹⁾ فِيهِ لَا يَكُونُ أَكْثَرُ مِنْ اسْمٍ وَاحِدٍ. قِيلَ: وَفِيهِ نَظَرٌ عَلَى الْمَشْهُورِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي التَّسْهِيلِ ⁽¹⁰⁾: فَصَاعِدًا، فَيَشْمَلُ تَنَازُعَ ⁽¹¹⁾ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ، قَالَ الْمُرَادِيُّ مَا نَصَّهُ: (لَأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: "اقتضيا في اسم" أَنَّ يَتَوَجَّهَ كُلُّ مِنَ الْعَامِلَيْنِ إِلَى (الاسمِ الَّذِي تَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْآخَرُ،

(1) فراغ في الأصل وفي (ب).

(2) في (ب): أولا.

(3) ساقطة من (ب).

(4) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [إِذْ لَوْ كَانَ تَأْسِيسًا... الخ] ساقط من (م)، و(ش).

(5) مضافة من (م)، و(ش).

(6) ساقطة من (م).

(7) سورة البقرة، من الآية: 251، وتامها: ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلُوكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾.

(8) سورة آل عمران، من الآية: 26، وتامها: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(9) في (ب)، و(ش): المتنازع، وهو كذلك في الشرح. (244/1)

(10) ينظر: التسهيل. ص: 86.

(11) ساقطة من (م).

وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَوَجَّهَهَا بَعْدَهُ إِلَى اسْمٍ آخَرَ، فَيَتَنَازَعَا فِي الاسْمَيْنِ⁽¹⁾، وَلَقَطُ الْمَرَادِي: (فَإِنْ قُلْتُ: كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ فِي اسْمٍ فَأَكْثَرَ، لِيَشْمَلَ التَّنَازُعَ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ وَإِلَى ثَلَاثَةٍ، قُلْتُ: قَدْ مَنَعَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ التَّنَازُعَ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ [وإِلَى ثَلَاثَةٍ، وَالْمَخْتَارُ جَوَازُهُ لِسَمَاعِهِ فِي الْمُتَعَدِّي [إِلَى اثْنَيْنِ]⁽²⁾]⁽³⁾، وَلِلْقِيَاسِ⁽⁴⁾ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةٍ، وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ لَا تَأْتِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِقَوْلِهِ: "اقتضيا في اسم⁽⁵⁾" أَنَّ⁽⁶⁾ يُوجَّهُ كُلُّ مَنْ الْعَامِلَيْنِ إِلَى [م/157ظ] الاسم الذي تَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْآخَرُ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَوَجَّهَهَا بَعْدَهُ إِلَى اسْمٍ آخَرَ، فَيَتَنَازَعَا فِيهِ⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾. وَهُوَ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّهُ فِيهِ بُعْدٌ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَالْأَقْرَبُ مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ الْمُكُودِيُّ⁽⁹⁾، إِلَّا أَنَّهُ يُخَالِفُهُ (الْحُكْمُ مِنَ الْخَارِجِ)⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَفُهُمُ مِنْ قَوْلِهِ: قَبْلُ: (أَنَّ التَّنَازُعَ)⁽¹¹⁾ فِيهِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلَيْنِ. نَحْوُ: «أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ أَوْ شَتَمْتَهُ»؛ لِأَنَّ الثَّانِي لَمْ يَأْتِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَخَذَ الْأَوَّلُ مَعْمُولَهُ الْمُتَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: أَوْ شَتَمْتَهُ عَدِيلُ⁽¹²⁾ [مَدْخُولُ]⁽¹³⁾ الاسْتِفْهَامِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي شَرْحِ بَائِتِ سَعَادُ: (وَإِذَا قُلْنَا [ب/194ظ] بِجَوَازِ التَّقَدُّمِ، فَلَا يَجْرِي خِلَافَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ، بَلْ يَنْعَيْنُ الْأَوَّلُ لِحُصُولِ السَّبْقِيَّةِ وَالْقُرْبِ، نَحْوُ: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْفٌ

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (634/2).

(2) ما بين معقوفين ساقط من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) في (ش): والاسم للقياس.

(5) ساقطة من (ش).

(6) في (م): عمل إن.

(7) ما بين قوسين ابتداء من قوله: (الاسم الذي توجه....) كرر في (م).

(11) ينظر قول المرادي في توضيح المقاصد. (634 – 633/2).

(12) في (م): الماكوي، وهو تصحيف من الناسخ. ينظر قول المكودي في الشرح. (244/1).

(13) في (ش): في الحكم من خارج.

(14) في (م): المتنازع، وهو كذلك في الشرح. (244/1).

(15) في (م): عائد.

(16) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

رَحِيمٌ⁽¹⁾ ﴿٢﴾، قَوْلُهُ: وَلَا عَلَى أَحَدِهِمَا، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ⁽³⁾ زَيْدًا، وَأَكْرَمْتُ»؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ اسْتَقْبَلَ⁽⁴⁾ بِهِ قَبْلَ بَحْيٍ الثَّانِي. قَوْلُهُ: وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ. رَاجِعٌ لهُمَا مَعًا فِي⁽⁵⁾ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا⁽⁶⁾، أَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِمَا مَعًا فَقَدْ⁽⁷⁾ خَالَفَ فِيهِ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ⁽⁸⁾، وَقَالَ مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ﴾، وَلَا حُجَّةَ لَهُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي لَمْ يَحْيَ حَتَّى اسْتَوْفَاهُ الْأَوَّلُ، وَمَعْمُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَعْمُولِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ قَالَ بِهِ الرِّضِيُّ وَعِبَارَتُهُ: (وَقَدْ يَتَنَازَعُ الْعَامِلَانِ مَا قَبْلَهُمَا إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا، نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ وَقَتَلْتُ، وَبِكَ قُتِلْتُ وَقَعَدْتُ»)⁽⁹⁾، وَتَعَقَّبَهُ الْبَدْرُ الدَّمَامِي فَقَالَ: (يَلْزِمُ عَلَيْهِ عِنْدَ إِعْمَالِ الثَّانِي تَقْدِيمُ مَا فِي حَيْزِ حَرْفِ⁽¹⁰⁾ الْعَطْفِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُتَّبِعٌ، ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّ الْجُمْهُورَ قَدْ ارْتَكَبُوهُ فِي نَحْوِ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾⁽¹¹⁾، فَجَعَلُوا الْهَمْزَةَ وَاقِعَةً فِي الْأَصْلِ بَعْدَ

(1) سورة التوبة، من الآية: 128، وتامها: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ﴾، وفي (م): ﴿كَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾، سورة: الأحزاب: من الآية: 43، وتامها: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾.

(2) ينظر قول ابن هشام بتصرف في: شرح قصيدة بانة سعاد: جمال الدين محمد بن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، المكتبة الإسلامية، ط: 01، 1431 هـ - 2010 م. ص: 93 - 94.

(3) في (م)، و(ش): ضربته.

(4) في (ب)، و(م)، و(ش): استقل.

(5) في (م): أي وفي.

(6) في (م): أحدهما خلاف.

(7) ساقطة من (م).

(8) يقصد بهم نخاة الأندلس كأبي حيان، وابن عصفور، وابن أبي الربيع... إلخ، ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، دار المعارف، ط: 02. دت. ص: 259.

(9) ينظر قول الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب. (203/1).

(10) ساقطة من (م)، و(ش).

(11) ورد قوله تعالى في أربعة مواضع. 1/ سورة يوسف، من الآية: 109، وتامها: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، و2/ سورة الحج، من الآية: 46، وتامها: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾، و3/ سورة غافر، من الآية: 82، وتامها: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرُ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَأَثَارًا فِي

العاطف⁽¹⁾، وَلَكِنَّهَا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا لَفْظًا، وَأَجَابَ بِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَيْسَ بِمُتَعَدِّ إِلَى غَيْرِ الْهَمْزَةِ،
بَلْ [ش/136و] هُوَ مَقْصُورٌ عَلَيْهَا [156/أ] عِنْدَهُمْ. صَحَّ⁽²⁾ مِنْ خَالِدٍ⁽³⁾، وَأَمَّا تَقْدُّمُهُ عَلَى
أَحَدِهِمَا وَتَأْخُرِهِ عَنْ⁽⁴⁾ آخَرَ بِمَعْنَى تَوَسُّطِهِ بَيْنَهُمَا، فَقَدْ خَالَفَ فِيهِ الْفَارِسِيُّ⁽⁵⁾ [م/158و]،
وَقَالَ بِهِ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ [بسيط]: مَتَى تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمُ⁽⁶⁾

فَأِنَّهُ أَجَارَ⁽⁷⁾ أَنْ تَكُونَ "مِنْ" زَائِدَةً، و"بَارِقٌ": فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِ"تَشِمُ"⁽⁸⁾، وَمَفْعُولُ "نُصِبَ"
مَحْدُوفٌ، وَهُوَ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى "بَارِقٍ"، وَمِثَالُ⁽⁹⁾ الْمَرَادِيِّ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ إِلَى جَوَازِ التَّنَازُعِ
[فِي الْمَتَوَسِّطِ وَالْمَتَقَدِّمِ، فَقَالَ: (وَأَقُولُ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ تَأْخِيرَ الْمَعْمُولِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي جَوَازِ

الْأَرْضِ فَمَا أَعْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ»، و4/سورة محمد، من الآية: 10، وتامها: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا
كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَلُهَا﴾.

(1) في (م): العطف.

(2) ساقطة من (م)، و(ش).

(3) تنظر هذه الأقوال عند خالد في: شرح التصريح. (479/1).

(4) ساقطة من (م).

(5) ينظر رأي الفارسي في: التذييل. (69/7)، وشرح التسهيل للمرادي. ص: 449، وتمهيد القواعد. (1776/4)،
والمقاصد الشافية. (526/2)، وشرح التصريح. (479/1).

(6) عجزه: قد أوييت كل ماء فهي طاوية، وهو منسوب إلى ساعدة بن حوثة الهذلي، وقيل: سَاعِدَةُ بَنُ جَوْيَّةَ، وهو
كذلك في ديوان الهذليين، وهو له في: المحكم. (394/8)، و(558/10)، واللسان. (4/14، 473)، والتاج.
(11/37)، و(449/38)، وإيضاح شواهد الإيضاح. (207/1)، وشرح شواهد المغني. (157/1)، والخزانة.
(163/8)، وأورد صاحبها البيت ضمن قصيدة، والمعجم المفصل. (377/7)، وشرح الشواهد. (162/3)، والبيت في
ديوان الهذليين شعر ساعدة بن جوية. (198/1). وبلا نسبة في: الصحاح. (2259/6)، والمخصص. (217/3)،
و(465/4)، والتذييل. (69/7)، والمغني. ص: 435، وتمهيد القواعد. (1776/4)، و(4331/9)، وشرح التصريح.
(479/1)، والجمع. (547/2)، وروي: "صاوية"، و"ضاوية" في بعضها، وجاء في كل الشواهد: "مهما" مكان "متى"،
ووجد بلفظ "متى" فقط في شرح التصريح.

الشرح: أوييت: أي منعت كل ماء، طاوية: ظامرة، تشم: تقدر موقعه ثم تمضي إليه، أفقا: من البوارق التي تبرز.
ديوان الهذليين. (198/1)، والبيت في سياق وصف قطع من البقر. شرح الشواهد. (162/3).

(7) ساقطة من (م).

(8) في (ب): تشم، وفي (م): بتسيم، وهو تصحيف من الناسخ.

(9) في (ب)، و(م)، و(ش): وقال.

التَّنازُعِ⁽¹⁾، بَلْ حَيْثُ تَقَدَّمَ الْمُعْمُولُ أَوْ تَوَسَّطَ جازَ⁽²⁾ عَمَلُ كُلِّ مِنَ الْعَامِلِينَ فِيهِ⁽³⁾. وَبَقِيَ شَرْطُ أَكِيدَ⁽⁴⁾ لَمْ يَذْكُرْهُ النَّاطِلُ وَلَا ابْنُ هِشَامٍ وَذَكَرَهُ خَالِدٌ⁽⁵⁾، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلَانِ مَذْكُورَانِ⁽⁶⁾، فَلَا تَنَازُعَ بَيْنَ مَحْذُوفَيْنِ، وَلَا بَيْنَ مَحْذُوفٍ وَمَذْكُورٍ. قَوْلُهُ: فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ. يَعْنِي أَنَّ الْعَمَلَ لِأَحَدِهِمَا [ب/195و]، هَذَا الْمَفْهُومُ يَأْتِي لَهُ أَيْضًا فِي الْمَفْهُومِ الثَّالِثِ. قَوْلُهُ: وَكَذَلِكَ "قَبْلُ"⁽⁷⁾. انْظُرْ هَذَا لَا مَعْنَى لِتَعْلُقِهِ بِ"اقتضيا"، وَإِنَّمَا هُوَ⁽⁸⁾ حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ: "عَامِلَانِ"، فَتَأَمَّلْهُ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: عَلَى لُغَةِ رِبْعَةٍ. وَهُوَ لَمْ يُنَبَّهْ عَلَيْهَا فِي الْخِلَاصَةِ، [يَعْنِي لُغَةَ رِبْعَةٍ]⁽¹⁰⁾ وَإِنَّمَا نَبَّهَ عَلَى لُغَةِ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (تَنْوِينًا إِنْزَرِ فَتَحِ اجْعَلْ أَلْفًا)⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَفُهِمَ مِنْهُ جَوَازُ إِعْمَالِ كُلِّ مِنْهُمَا، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ. تَقَدَّمَ لَهُ فِي الْمَفْهُومِ الثَّانِي الْإِشَارَةُ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَامِلَانِ⁽¹²⁾ إِذَا تَنَازَعَا جَازَ إِعْمَالُ أُيُّهُمَا⁽¹³⁾ شَتَّى بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ؛ لِأَنَّ إِعْمَالَ كُلِّ مِنْهُمَا مَسْمُوعٌ مِنَ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا فِي الْمُخْتَارِ هَلْ⁽¹⁴⁾ هُوَ الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي أَوْ هُمَا⁽¹⁵⁾ مَعًا عَلَى حَدِّ السَّوَاءِ أَقْوَالٍ؟.

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) في (م): فإِنْ.

(3) ينظر القول في شرح التسهيل للمراي. ص: 449.

(4) في (ب): آخر أكيد، وفي (م): آخر أكد، وفي (ش): آخر.

(5) ينظر: شرح التصريح. (482/1).

(6) هكذا في جميع النسخ، ولا أدري ما وجه الرفع فيه؟

(7) في (ب): قيل.

(8) ساقطة من (م).

(9) هذا الإعراب هو للأزهري، وأضاف أنه يجوز أن يكون نعت لهما. ينظر: إعراب الألفية. ص: 65.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(11) في (م): ألفا وقفا. وتماه: وقفاً وتلو غير فتح احذفا. تنظر الألفية، باب الوقف. ص: 71.

(12) في (م)، و(ش): العاملين. وهو الصواب؛ لأنه اسم إن.

(13) في (م)، و(ش): أيهم.

(14) في (م): من.

(15) في (ب): لهما.

ص: وَالثَّانِي أُولَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهُ

قَوْلُهُ: اخْتِيارُ الْبَصْرِيِّينَ. كَذَا النُّسخَةُ بِالمَصْدَرِ. قَوْلُهُ: ⁽¹⁾ وَاخْتَارَ الْكُوفِيُّونَ. بِالْفِعْلِ، كَذَا النُّسخِ ⁽²⁾ الَّتِي (رَأَيْنَا، وَإِنَّمَا نَبَّهْنَا) ⁽³⁾ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى التَّصْحِيفِ، فَيُحْمَلَانِ مَعًا عَلَى الْمَصْدَرِ أَوْ عَلَى الْفِعْلِ. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: (غَيْرُهُمْ) أَنَّهُمْ أَهْلُ الْكُوفَةِ. [قُلْتُ: قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَفْظُ "الْغَيْرِ" هُنَا وَقَعَ عَلَى الْكِسَائِيِّ نَفْسِهِ الَّذِي [هُوَ] ⁽⁴⁾ رَئِيسُ الْكُوفِيِّينَ لَا عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ] ⁽⁵⁾، وَيَكُونُ بَقِيَّةُ مَنْ عَدَاهُ ⁽⁶⁾ مِنْ أَصْحَابِهِ الْكُوفِيِّينَ هُمْ النَّاصِرِينَ ⁽⁷⁾ لَهُ، الْمَشَارِ هُمْ بِقَوْلِهِ: "ذَا أَسْرَهُ" ⁽⁸⁾ بِخِلَافِ مَا لَوْ جَعَلْنَا لَفْظُ "الْغَيْرِ" وَقَعًا عَلَى جَمَاعَةِ الْكُوفِيِّينَ كُلِّهِمْ دُفْعَةً، فَلَا يَجُودُ النَّاصِرِينَ هُمْ إِلَّا مِنْ غَيْرِهِمْ كَالْبَغْدَادِيِّينَ ⁽⁹⁾ وَالْمَعَارِيَةِ، وَتَكُونُ "الْأَسْرَةُ" عَلَى هَذَا وَقَعَةً عَلَيْهِمْ، وَهَذَا الْأَخِيرُ يَحْتَاجُ إِلَى النَّقْلِ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ هُوَ ⁽¹⁰⁾ الْحُكْمُ مِنْ خَارِجٍ، فَيَتَعَيَّنُ هَذَا ⁽¹¹⁾ الْحَمْلُ، وَهُوَ جَيِّدٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ النَّقْلُ كَذَلِكَ، فَيَتَعَيَّنُ الْحَمْلُ الْأَوَّلُ، فَانْظُرْهُ

(1) في (م): واختيار.

(2) في (م): النسخة.

(3) في (ب)، و(م): رأيت وإنما نبهت.

(4) ما بين معقوفتين مضاف من (ب).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(6) في (م): عداهم.

(7) في (ب): المناصرين، وفي (م)، و(ش): الناصرون.

(8) قال الشاطبي: (وقوله: "ذَا أَسْرَهُ" أسرة الرجل: رهطه وعترته التي يشتد بها، ويقوى وأصل الأسر الشد، وكأن الناظم قصد بالغير هنا واحدًا من الكوفيين ثم جعله ذا أسرة وأتباع، فلا يكون واحد هنا إلا الكسائي، وتتبعه أسرته). المقاصد الشافية. (193/3).

(9) وهم نخاة المدرسة البغدادية: اتبع نخاة بغداد في القرن الرابع الهجري نخجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعا. ومن أعلامها: ابن كيسان، وابن شقير، وأبو علي الفارسي، وابن جني. ينظر: المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، دط، دت. ص: 245.

(10) ساقطة من (م).

(11) ساقطة من (م).

أَنْتَ. قَوْلُهُ: لِكُونِهِ⁽¹⁾ أَتَى بِهِمْ فِي مُقَابَلَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَذَلِكَ مِنْ كَثَرَةِ مُعَاطَاتِ النَّحْوِيِّينَ [157/أ] النَّقْلَ عَنْهُمْ، فَيَقُولُونَ [ش/136ظ]: مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ كَذَا، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ كَذَا، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْآخَرُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَيُقَابِلُونَ⁽²⁾ [م/158ظ] النَّقْلَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَالتَّعْيِينُ بِالنَّقْلِ⁽³⁾ [ب/195ظ] عَنِ الْآخَرِينَ⁽⁴⁾ بِالتَّعْيِينِ، [وَبِنَقْلِ أَحَدِهِمَا يَرُدُّونَ عَلَى الْآخَرِ]⁽⁵⁾، [فَلَمْ يَجْعَلُوا الْمَعَارِضَةَ إِلَّا بَيْنَهُمْ، وَنَادِرٌ أَنْ يَذْكُرُوا الْبَغْدَادِيِّينَ وَ⁽⁶⁾ الْمَعَارِضَةَ]⁽⁷⁾، فَلَمَّا اسْتَقَرَّ هَذَا مِنْ كَلَامِهِمْ، عُلِمَ مِنْ ذِكْرِ أَحَدِهِمَا فَقَطُّ أَنَّ مُقَابِلَهُ هُوَ الْآخَرُ، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ، فَاسْتَفِيدَ⁽⁸⁾ حِينَئِذٍ ذَلِكَ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَصْرَحِ بِهِ الْمُتَّصِلِ بِالْعَيْرِ الْعَائِدِ عَلَيْهِمْ. قَوْلُهُ: وَ"ذَا أَسْرَهُ" حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ. الَّذِي هُوَ لَفْظُ⁽⁹⁾ "عَيْرٍ"؛ أَيُّ: حَالُ كَوْنِ الْعَيْرِ ذَا أَسْرِهِ⁽¹⁰⁾؛ أَيُّ: صَاحِبُ جَمَاعَةٍ قَوِيَّةٍ تَنْصُرُهُ وَتُعَضِّدُهُ، فَإِنَّ أَسْرَةَ الرَّجُلِ هُمْ جَمَاعَتُهُ وَرَهْطُهُ.

ص: وَأَعْمِلِ الْمُهِمْلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالتَّرِمَ مَا التَّرِمَا

قَوْلُهُ: [الْمُهِمْلُ]⁽¹¹⁾ هُوَ الْعَامِلُ الَّذِي لَمْ⁽¹²⁾ يَعْمَلْ فِي الْأَسْمِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ، فَيَعْمَلُ فِي ضَمِيرِهِ. هَذَا وَالْإِهْمَالُ الْخَاصُّ هُوَ الْمَرَادُ هُنَا، وَلِذَلِكَ فَسَّرَهُ بِذَلِكَ [تَبَعًا لِلنَّاطِمِ، وَلَوْ لَمْ]⁽¹³⁾

(1) في (م): لأنه.

(2) في (م): يقابله.

(3) في (ش): بالنقل أحدهما.

(4) في (م): الآخر.

(5) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(6) في (م): أو.

(7) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، و(ش).

(8) في (ب): فاستفيد.

(9) ساقطة من (م).

(10) في (ب): أسوة. وهو تصحيف.

(11) مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(12) ساقطة من (م).

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

يُفسّره بما ذكر لتوهم أنّ المراد بالمهمّل هو الذي لم يعمل شيئاً، وليس كذلك [لفساد معناه]⁽¹⁾، ويلزم عليه أيضاً التناقض في قوله: (وأعمل المهمّل⁽²⁾)، حيث جعل المهمّل عاملاً. قوله: يعنى من مطابقة الضمير للظاهر؛ أي: في الإفراد والتذكير وفروعهما⁽³⁾. قوله: ومن حذف الفضلة. ظاهره مطلقاً حتى على إهمال الثاني، بل فيه خلاف، منهم من منع وخصّصه بالضرورة، وعلى هذا فلا يُجمل على ظاهره، فتقول: يُريد على إعمال الثاني، ومنهم من أجازة في الاختيار، وهو الصحيح، وعلى هذا لا يردّ عليه شيئاً، فيكون كما قال المرادي: (فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولاً للثاني)⁽⁴⁾، وهو حسن، [قلت: قوله: ومن حذف الفضلة، وإثبات العمدّة. يُشير به لقوله: (ولا تجيء مع أول قد أهمل). قوله: ومن وجوب حذف الضمير في بعض الأحوال. يُشير به لقوله: (بل حذفه الزم إن يكن غير خبر). قوله: وتأخيرُهُ في بعضها. يُشير به لقوله: (وأخّرُهُ إن يكن هو الخبر)]⁽⁵⁾. قوله: ومن وجوب حذف الضمير... الخ. قيل: هذا المفهوم هنا ليس بحسن لتكراره مع قوله قبل: (ومن حذف الفضلة)، أُجيب [بأنّ المراد بقوله: (من حذف الفضلة)؛ أي: من عدم الإتيان بالضمير مع المهمّل وعدم]⁽⁶⁾ الإتيان به شاملٌ لصورتين⁽⁷⁾ بأن لا يؤتى به أصلاً، وبأن يؤتى به مؤخراً⁽⁸⁾، بيّنه بقوله: ومن وجوب حذف [ب/196] الضمير

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (ش) إضافة: في ضمير ما.

(3) في (ش): وفروعهما.

(4) توضيح المقاصد. (2/637).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(6) ما بين معقوفتين مضاف من (ب).

(7) في (م)، و(ش): للصورتين.

(8) في (ش): مؤخراً.

فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ فَضْلُهُ، وَتَأْخِيرُهُ فِي بَعْضِهَا وَذَلِكَ حَيْثُ يَكُونُ عُمْدَةً فِي الْأَصْلِ بَلَا تَكَرَّرٍ، وَمُصَدِّقٌ⁽¹⁾ هَذَا كَلِّهِ (وَمُسَبَّأُهُ قَوْلُ النَّازِمِ)⁽²⁾:

وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمَضْمَرٍ لِعَيْرٍ رَفَعَ أَوْ هَلَا

[بَلْ حَذَفُهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخَّرْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ]⁽³⁾

مَا يَأْتِي لِتَصْرِيحِهِ بِهِ فِي قَوْلِهِ: بَلْ حَذَفُهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخَّرْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ. قَوْلُهُ: وَمَا صَالِحٌ لَوْفُوعِهِ عَلَى (جَمِيعِ مَا ذَكَرَ. يَعْنِي⁽⁴⁾ الَّتِي هِيَ صَالِحَةٌ لِدَلِيلِكَ، الَّتِي فِي قَوْلِهِ: وَالتَّرَمَّ مَا التُّرَمَّا، وَيَعْنِي⁽⁵⁾ [ش/137و] بِقَوْلِهِ: جَمِيعُ مَا ذَكَرَ. هَذِهِ الْمَفْهُومَاتُ⁽⁶⁾ الثَّلَاثُ⁽⁷⁾ الَّتِي هِيَ: مُطَابَقَةُ [م/159و] الضَّمِيرِ [أ/157ظ]، وَحَذْفُ الْفَضْلَةِ، وَوُجُوبُ حَذْفِ الضَّمِيرِ:

كَيْحَسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ

قَوْلُهُ: فَالْمِثَالُ الْأَوَّلُ عَلَى اخْتِيَارِ الْبَصْرِيِّينَ، وَهُوَ إِعْمَالُ⁽⁸⁾ الثَّانِي... الخ. قُلْتُ: وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلُ⁽⁹⁾ لَقَالَ: «كَيْحَسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ». قَوْلُهُ: وَالْمِثَالُ الثَّانِي عَلَى اخْتِيَارِ الْكُوفِيِّينَ، وَهُوَ إِعْمَالُ الْأَوَّلِ. وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَقَالَ: «بَغَا وَاعْتَدَا»⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ

(1) فِي (م)، وَ(ش): وَصَادَقَ.

(2) فِي (م)، وَ(ش): قَالَ النَّازِمُ.

(3) فِي (ش) الْبَيْتُ غَيْرُ مَذْكُورٍ.

(4) فِي (م)، وَ(ش): يَعْنِي بِهَا.

(5) مَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ ابْتِدَاءُ مِنْ قَوْلِهِ: (جَمِيعٌ...) مَكْرَرٌ فِي (ش).

(6) فِي (ب): الْمَذْكُورَاتُ الْمَفْهُومَاتُ، وَفِي (م)، وَ(ش): الْمَذْكُورَاتُ.

(7) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَالصَّوَابُ: الثَّلَاثَةُ. لِأَنَّ "مَفْهُومَاتَ" جَمْعُ "مَفْهُومٍ".

(8) فِي (ش): عَلَى إِعْمَالٍ.

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(10) فِي (م): وَاعْتَدَى. وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (ش): وَاعْتَدَ.

المِثَالَيْنِ أَنَّهُ يَجِبُ إِضْمَارُ الْمَرْفُوعِ قَبْلَ الْمُفَسِّرِ وَبَعْدَهُ⁽¹⁾. [يَقُولُهُ: قَبْلَ الْمُفَسِّرِ]⁽²⁾؛ يَعْنِي بِالْقَبْلِيَّةِ لَفْظًا وَرُتْبَةً؛ وَيَعْنِي بِالْمُفَسِّرِ الْأِسْمَ الْمُتَنَازِعَ فِيهِ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا أَهْمَلْنَا الْأَوَّلَ، فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْمِثَالِ الْأَوَّلِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَلِفَ "يُحْسِنَانِ"⁽³⁾ أُضْمِرَ قَبْلَ الْمُفَسِّرِ الَّذِي هُوَ "ابْنَاكَ" لَفْظًا لَوْجُودِهِ فِي الصُّورَةِ [سَابِقًا عَلَيْهِ]⁽⁴⁾ وَرُتْبَةً؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ بِ"يُحْسِنُ"؛ وَمَرْتَبَةُ الْفَاعِلِ التَّقْدِيمُ. وَقَوْلُهُ: وَبَعْدَهُ؛ يَعْنِي بِالْبَعْدِيَّةِ الرُّتْبَةَ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا أَهْمَلْنَا الثَّانِي، [فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْمِثَالِ الثَّانِي]⁽⁵⁾، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَلِفَ فِي⁽⁶⁾ "اعْتَدَا" أُضْمِرَ بَعْدَ الْمُفَسِّرِ الَّذِي هُوَ "عَبْدَاكَ" رُتْبَةً؛ لِأَنَّ "عَبْدَاكَ" فَاعِلٌ بِ"بَعَى"، وَالْفَاعِلُ شَدِيدُ الْإِتِّصَالِ بِفِعْلِهِ، فَمَرْتَبَتُهُ التَّقْدِيمُ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَقَدْ بَعَا عَبْدَاكَ⁽⁷⁾ وَاعْتَدَا، وَهَذَا الَّذِي قَرَرْنَا مِنْ⁽⁸⁾ مَعْنَى الْبَعْدِيَّةِ، تَعَلَّمَ فَسَادَ مَنْ يُصْلِحُ قَوْلُهُ: "وَبَعْدَهُ" "لَا بَعْدَهُ" (بَجْعَلٍ "لَا"⁽⁹⁾ النَّافِيَّةِ)⁽¹⁰⁾ مَوْضِعَ الْوَاحِدِ؛ لِرَدِّهِ الْمَسْأَلَتَيْنِ مَسْأَلَةً وَاحِدَةً، [بِأَنَّ أَسْقَطَ الثَّانِيَّةِ، وَجَعَلَ⁽¹¹⁾ الْكَلَامَ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ]⁽¹²⁾، وَهِيَ الْأُولَى فَقَطْ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ الشَّيْخِ⁽¹³⁾ الْمَكُودِيِّ، وَفِهِمْ مِنَ الْمِثَالَيْنِ⁽¹⁴⁾ [وَلِفَوَاتِهِ مَعْرِفَةٌ [ب/196ظ] نُكْتَةٍ

(1) ساقطة من (ش).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (م)، و(ش): في يحسنان.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) ساقطة من (ش).

(7) ساقطة من (م).

(8) ساقطة من (ش).

(9) ساقطة من (م).

(10) في (ش): فحصل النافية.

(11) في (م): وبعد.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(13) في (ش): الشارح.

(14) في (م)، و(ش): المسألتين.

البُعْدِيَّةِ وَسِرِّهَا المَوْقَعَةَ لَهُ فِي هَذَا الَّذِي ذُكِرَ، قِيلَ⁽¹⁾: وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ فِي هَذَا المَثَالِ
الْأَخِيرِ: أُضْمِرَ قَبْلَ ذِكْرِ المَفْسَرِ لَفْظًا وَبَعْدَهُ رُتْبَةً فَيَخْتَصُّ بِالمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ فَقَطْ دُونَ الْأَوَّلَى
عَكْسَ مَا قَدَّمْنَا، وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ⁽²⁾ يُخَالِفُ كَلَامَ الشَّيْخِ⁽³⁾ المَكُودِيِّ، فَقَوْلُهُ⁽⁴⁾:
وَفُهُمَ مِنَ المِثَالَيْنِ؛ إِذْ هُمَا مَوْضُوعُ المَسْأَلَةِ عِنْدَهُ، فَالصَّوَابُ مَا حَمَلْنَا عَلَيْهِ كَلَامُهُ بِالتَّأْوِيلِ
الْمَذْكُورِ الجَامِعِ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ مَعًا، وَعَدَمُ الإِخْلَالِ (بِأَحَدِهِمَا. فَاعْلَمْهُ)⁽⁵⁾، وَأَيْضًا لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ
مَوْضُوعَ الكَلَامِ عِنْدَ الشَّيْخِ⁽⁶⁾ المَكُودِيِّ لَيْسَ هُمَا المَسْأَلَتَانِ⁽⁷⁾ مَعًا، لَكَانَ حَمْلُ⁽⁸⁾ الكَلَامِ عَلَى
فَائِدَتَيْنِ أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى فَائِدَةٍ وَاحِدَةٍ.

ص: وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِعَبْرِ رَفْعٍ أَوْهَلَا

بَلْ حَذَفُهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخَّرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

قَوْلُهُ: وَلَمَّا كَانَ الْمَنْصُوبُ؛ أَيِ: الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ: لِعَبْرِ رَفْعٍ. قَوْلُهُ: وَهُوَ تَصْرِيحٌ. كَذَا فِي
النُّسخِ، [وَالصَّوَابُ]⁽⁹⁾ وَهُوَ تَفْصِيلٌ لِعُمُومِ⁽¹⁰⁾ قَوْلِهِ قَبْلُ⁽¹¹⁾: (وَلَا [ش/137ظ] نَجِيءٌ مَعَ
أَوَّلِ... الخ) [م/159ظ]؛ إِذْ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِمَا لَهُ فِي التَّوْطِئَةِ مِنْ قَوْلِهِ: (فَفِيهِ تَفْصِيلٌ بَيْنَهُ بِقَوْلِهِ:
كَذَا)، وَأَيْضًا لَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَلَا نَجِيءٌ مَعَ) أَوَّلُ الْبَيْتِ فِيهِ عُمُومٌ؛ لِأَنَّهُ نَهَاكَ عَنْ نَجِيءٍ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (م): فإنه.

(3) في (ب)، و(ش): الشارح.

(4) في (م): يقولهم.

(5) في (ش): لأحدهما فاعلم.

(6) ساقطة من (م)، و(ش).

(7) في (م): المسألتين.

(8) في (م)، و(ش): من حمل.

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م)، و(ش): المنطوق.

(11) ساقطة من (م)، و(ش).

الضَّمِيرِ أَوْ [لَا] ⁽¹⁾ لِعَيْرِ الرَّفْعِ، فَمَا حُكْمُهُ ⁽²⁾ [أ/158] إِذَا لَمْ تَجِيءْ بِهِ، هَلْ يُحَذَفُ أَوْ يُؤَخَّرُ؟
فَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَعَامٌّ أَشَارَ إِلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخَّرَنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

وَأَيْضًا فَإِنَّ مَفْهُومَ هَذَا الْكَلَامِ؛ أَغْنَى قَوْلُهُ:

وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمَضْمَرٍ لِعَيْرِ رَفْعٍ أَوْ هَلَا

إِنَّمَا يَتَّجِهْ إِلَى الْمَرْفُوعِ؛ [لَأَنَّهُ نَهَاكَ عَنْ تَجِيءِ الضَّمِيرِ فِي الْأَوَّلِ مَعَ غَيْرِ الرَّفْعِ، وَهُوَ النَّصْبُ
مَفْهُومُهُ أَنَّ الْمَرْفُوعَ] ⁽³⁾ فَإِنَّهُ ⁽⁴⁾ يَأْتِي مَعَهُ، قُلْتُ: وَيَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ كَلَامُهُ ⁽⁵⁾ قُبِيلَ هَذَا، وَهُوَ
قَوْلُهُ: وَلِمَا كَانَ الْمَنْصُوبُ شَامِلًا لِلْفَضْلَةِ، وَلِمَا أَصْلُهُ الْعُمْدَةُ أَشَارَ إِلَى كَذَا. قَوْلُهُ: ثُمَّ أَشَارَ إِلَى
أَنَّ ⁽⁶⁾ حُكْمَ... الْخَبَرِ بِقَوْلِهِ: (وَأَخَّرَنَاهُ إِنْ يَكُنْ ⁽⁷⁾ هُوَ الْخَبَرُ)، ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مَفْهُومًا مِنْ
قَوْلِهِ: (لِعَيْرِ رَفْعٍ)، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ شَامِلٌ لَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (لِعَيْرِ رَفْعٍ)؛ أَيُّ: إِنْ ⁽⁸⁾ كَانَ مَنْصُوبًا،
وَمَا كَانَ مَنْصُوبًا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَضْلَةً فِي الْأَصْلِ وَفِي الْحَالِ، أَوْ كَانَ عُمْدَةً فِي الْأَصْلِ.
قَوْلُهُ: وَمِثَالُ ذَلِكَ: «ظَنَنْتُ وَزَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ». هَذَا عَلَى [ب/197] إِهْمَالِ ⁽⁹⁾
الْأَوَّلِ، فَ"ظَنَنْتُ" يَطْلُبُ "زَيْدًا" "قَائِمًا" فَاعِلًا وَمَفْعُولًا ثَانِيًا، وَ"ظَنَنْتُ" يَطْلُبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ،
فَاعْمَلْنَا الثَّانِي، وَنَصَبْنَا "زَيْدًا قَائِمًا"، وَبَقِيَ الْأَوَّلُ يَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ ثَانٍ، وَأَضْمَرْنَا

(1) ما بين معقوفتين مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(2) في (ش): قدمه.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) ساقطة من (ش).

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): يكون.

(8) في (م): لأن.

(9) في (ش): العمل.

الفاعل مُقَدَّمًا مُسْتَتِرًا، وَأَضْمَرْنَا الْمَفْعُولَ الثَّانِي مُؤَخَّرًا، وَقُلْنَا: "إِيَّاهُ"، وَلَمْ يُخَذَفِ الْمَنْصُوبُ؛ لِأَنَّهُ عُمْدَةٌ فِي الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ. قَالَهُ الشَّيْخُ⁽¹⁾ خَالِدٌ، [وَإِذَا حُمِلَ عَلَى هَذَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى مَا قَالَ الشَّيْخُ⁽²⁾ وَالْمَرَادِيُّ⁽³⁾] ⁽⁴⁾، وَأَمَّا ⁽⁵⁾ إِعْمَالُ الْأَوَّلِ، قُلْتُ⁽⁶⁾: «ظَنَنْيَ وَظَنَنْتُهُ»⁽⁷⁾ إِيَّاهُ زَيْدٌ شَاخِصًا، وَالتَّقْدِيرُ: «ظَنَنْيَ زَيْدٌ شَاخِصًا، وَظَنَنْتُهُ إِيَّاهُ»، وَ"إِيَّاهُ" عَائِدٌ عَلَى "شَاخِصٍ"، وَلَوْ قَدَّمْتُ "ظَنَنْتُ" وَقُلْتُ: «ظَنَنْتُ، وَظَنَنْيَ زَيْدٌ»⁽⁸⁾ قَائِمًا، وَأَعْمَلْتُ الْأَوَّلَ، قُلْتُ: «ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُهُ»⁽⁹⁾ زَيْدًا قَائِمًا، وَهَاءُ عَائِدَةٌ عَلَى "قَائِمٍ"، وَلَوْ أَعْمَلْتُ الثَّانِي، قُلْتُ: «ظَنَنْتُ وَظَنَنْيَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَانْظُرْ كَيْفَ يُؤْتَى بِضَمِيرِي⁽¹⁰⁾ "زَيْدٍ" وَ"قَائِمٍ" اللَّذَيْنِ⁽¹¹⁾ عَمَلٌ فِيهِمَا "ظَنَنْتُ" الْمَهْمَلُ، فَإِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْمَصْنُفِ أَنَّهُمَا يُؤَخَّرَانِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلِ... الخ)، وَنَصَّ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ كُلِّهَا، وَمِنْهُ نَقَلْتُ، وَلَمْ يَأْتِ بِضَمِيرٍ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، أَعْنِي: «ظَنَنْتُ وَظَنَنْيَ زَيْدٌ»⁽¹²⁾ قَائِمًا عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي، صَحَّ مِنْ شَرْحِ الْجُمْلِ [ش/138و] لَهُ. قَوْلُهُ: وَتَجُوزُ فِي إِطْلَاقِهِ الْخَبَرَ [عَلَى مَا هُوَ عُمْدَةٌ فِي الْأَصْلِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ الْخَبَرُ]⁽¹³⁾ أَوْ الْمُبْتَدَأُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا [م/160و] عُمْدَةٌ

(1) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش). تنظر المسألة عند خالد في: شرح التصريح. (486/1).

(2) في (ش): الشارح.

(3) ينظر: توضيح المقاصد. (640/2).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) (ب)، و(ش): وأما على.

(6) في (م): فتقول.

(7) في (م): وظننت.

(8) في (م)، و(ش): زيدا.

(9) في (م)، و(ش): ووطنته.

(10) في (م): بضمير.

(11) في (م): أو قائما الذين.

(12) في (م)، و(ش): زيدا.

(13) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [على ما هو... ساقط من (ش)].

في الأصل⁽¹⁾. اعلم أن تعبير الناظم بقوله: (إن يكن هو الخبر) نوقش فيه لقصوره؛ حيث حصر الإضمار مع التأخير فيما إذا كان المتنازع فيه خبراً، فلم يشمل إلا المفعول الثاني لـ"ظننت"، وخبر "كان" إما المفعول الأول لـ"ظننت" فلم يتناولوه؛ لأنه غير⁽²⁾ خبر في الأصل مع أن المراد دخوله في ذلك الحكم، وكذلك صورة اللبس؛ أي: ما أوقع حذفه في لبس، فإنه أيضاً يضمن⁽³⁾، ولا يشملها أيضاً تعبيره، فمثال المفعول الأول [158/ظ] لـ"ظننت"⁽⁴⁾ قولهم⁽⁵⁾: «ظننت منطلقاً، وظننتني منطلقاً هنذا إياها»، و"ظننت" يطلب "هنذا" مفعولاً⁽⁶⁾ أولاً، و"ظننتني" يطلبه⁽⁷⁾ فاعلاً، فأعملنا⁽⁸⁾ الثاني، ورفعنا "هنذا" به، وبقي الأول يحتاج إلى (مفعول أول)⁽⁹⁾، فأضمرناه مؤخراً، وقلنا "إياها"، ومثال صورة اللبس، نحو⁽¹⁰⁾: «استعنت واستعان [ب/197ظ] علي زيد به»، فالأول يطلب "زيداً" مجزوراً بالباء، والثاني يطلبه فاعلاً؛ لأنه استوفى معموله المجزور بـ"علي"، فأعملنا الثاني وأضمرنا ضمير "زيد" مجزوراً بالباء مؤخراً⁽¹¹⁾، وقلنا "به" والذي حملنا على ذلك أن لو أضمرناه مقدماً قبل "استعان" لزم الإضمار قبل الذكر، ولو حذفناه أوقع في لبس فلا⁽¹²⁾ يعلم هل "زيد" مستعان به أو عليه؟ قلت: ولا يدخل هنا اسم "كان" كما يتوهمه بعضهم؛ لأنه مرفوع قبل

(1) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [إذ لا فرق...] ساقط من المتن مثبت في الهامش في (ب).

(2) ساقطة من (ش).

(3) في (م): لضمير، وفي (ش): يضمن ويؤخر.

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) في (م): قوله.

(6) في (ب): مفعول.

(7) في (م)، و(ش): وظننتني يطلبها.

(8) في (م): وأعمل.

(9) في (م): المفعول الأول.

(10) ساقطة من (م)، و(ش).

(11) ساقطة من (م).

(12) في (م): فلم.

النَّاسِخِ وَبَعْدَهُ، وَكَلَامُنَا الْآنَ إِنَّمَا هُوَ⁽¹⁾ فِيمَا كَانَ مَنْصُوبًا، وَأَصْلُهُ الْعُمْدَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ أَوْ خَبَرًا، وَكَانَ حَذْفُهُ⁽²⁾ مُوقِعًا⁽³⁾ فِي لَبْسٍ، ثُمَّ (...) ⁽⁴⁾، الثَّلَاثُ: اعْتِدَارُ الْمَكُودِيِّ⁽⁵⁾ وَحَمْلُهُ عَلَى⁽⁶⁾ التَّجَوُّزِ بِإِطْلَاقِ الْخَبَرِ عَلَى⁽⁷⁾ مَا هُوَ عُمْدَةٌ فِي الْأَصْلِ وَلَا يَضُرُّهُ فِي حَمْلِهِ وَاعْتِدَارِهِ عَدَمٌ⁽⁸⁾ دُخُولِ اللَّبْسِ، إِذْ ذَلِكَ بَاقٍ عَلَى النَّاطِمِ، وَكَمْ مِنَ الْأَشْيَاءِ بَاقِيَّةٌ عَلَيْهِ، فَهَذَا مِنْهَا، وَإِنَّمَا تَعَرَّضَ هُوَ لِمَا تَعَلَّقَ بِلَفْظِ النَّاطِمِ فَقَطْ، فَأَصْلَحَهُ بِذَلِكَ الْاعْتِدَارِ⁽⁹⁾ وَالْمَحْمَلِ الْحَسَنِ، الرَّابِعُ: حَمْلُ الْخَبَرِ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْجَزَائِرِ، وَيَكُونُ (فِي الْكَلَامِ حِينَئِذٍ)⁽¹⁰⁾ فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ، وَهُوَ دُخُولُ الْمُبْتَدَأِ بِالْأُخْرَوِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ اخْتَلَفَ فِي عُمْدَتَيْهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ عُمْدَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَيْسَ بِعُمْدَةٍ، وَالْمُبْتَدَأُ اتَّفَقَ عَلَى عُمْدَتَيْهِ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَفْسَّرُ إِذَا كَانَ خَبَرًا أَضْمَرُوهُ وَأَخْرَجُوهُ مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي عُمْدَتَيْهِ، فَأَجْرَى بِذَلِكَ مَا لَمْ يُخْتَلَفْ فِي عُمْدَتَيْهِ، وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ، هَكَذَا كَانَ يُقَرَّرُ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، الْخَامِسُ [ش/138ظ]: إِصْلَاحُ الْعَلَامَةِ ابْنِ مَرْزُوقٍ⁽¹¹⁾ [م/160ظ]، وَالشَّامِلُ لِهَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ مَعًا⁽¹⁾ بِقَوْلِهِ:

(1) في (ش): هو أصله.

(2) ساقطة من (م).

(3) في (م)، و(ش): يوقع.

(4) فراغ في حدود سطرين في جميع النسخ.

(5) في (ش): الناظم المكودي.

(6) ساقطة من (ش).

(7) في (ش): مكان.

(8) في (م): مع، وفي (ش): مع عدم.

(9) ساقطة من (ش).

(10) في (ش): حينئذ في الكلام.

(11) ابن مرزوق الحفيد: (766 - 842 هـ / 1364 - 1438 م) محمد بن أحمد بن محمد العجيسي التلمساني، أبو عبد الله، المعروف بالحفيد، عالم بالفقه والأصول والحديث والأدب. ولد ومات في تلمسان، ورحل إلى الحجاز والمشرق. له كتب وشروح كثيرة، منها: المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، وأرجوزة اختصر بها ألفية ابن مالك، وشرح على التسهيل، وإيضاح المسالك في شرح ألفية ابن مالك. الأعلام (331/5)، ينظر: الضوء اللامع. (50/7)، ونيل الابتهاج. ص: 499، وديوان الإسلام. (276/4)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:

وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ لَبْسٌ عَرَا كَذَلِكَ⁽²⁾ مَا الْعُمْدَةُ أَصْلُهُ جَرَا

وَقَدْ أَجَادَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَقَدْ⁽³⁾ تَقَدَّمَ فِي بَابِ التَّعْدِي وَاللُّزُومِ⁽⁴⁾ أَنْ⁽⁵⁾ مَعْنَى "عَرَا" غَشِيَ وَعَرَضَ. قَوْلُهُ: وَإِذَا حُمِلَ عَلَى هَذَا. أَيُّ: الَّذِي قَالَ مِنَ التَّحْوِزِ فِي إِطْلَاقِ الْخَبَرِ عَلَى مَا هُوَ [ب/198] عُمْدَةٌ فِي الْأَصْلِ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى مَا قَالَ الشَّيْخُ⁽⁶⁾ وَالْمُرَادِي⁽⁷⁾ مِنْ أَنَّهُ أَخْلَّ بِالْبَيِّنَةِ⁽⁸⁾ الْمُتَقَدِّمَةِ⁽⁹⁾ الدَّكْرِ. قَوْلُهُ: وَقَدْ أَهْمِلَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمُضْمَرٍ⁽¹⁰⁾. قِيلَ: يُعْرِفُ صِحَّةَ هَذَا الْإِعْرَابِ وَبُطْلَانَهُ بِاسْتِفْسَارِ لَفْظِ الْمُضْمَرِ مَا أَرَادَ بِهِ، فَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْمُضْمَرُ الَّذِي هُوَ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ فَبَاطِلٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ [أ/159] فِي كَلَامِ النَّاطِمِ⁽¹¹⁾ مَعْنَاهُ الضَّمِيرُ، وَلَا مَعْنَى لِكَوْنِ الضَّمِيرِ هُنَا فِي هَذَا التَّرْكِيبِ أَهْلًا لِلْحَذْفِ، وَإِنْ أَرَادَ بِمُضْمَرِ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ مُحذُوفٌ؛ أَيُّ فِعْلٌ مُضْمَرٌ، فَهُوَ حَسَنٌ، وَلَا نَظَرَ فِي كَلَامِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَجِيءُ مَعَ فِعْلٍ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمِلَا، فَفِعْلُ الْمُحذُوفِ مَوْصُوفٌ بِصِفَتَيْنِ بِ"أَوَّلٍ" وَبِ"أَهْمِلَ"، قُلْتُ: نَعَمْ يَبْقَى⁽¹²⁾ فِيهِ

الشوكاني محمد بن علي، دار المعرفة، بيروت. دط، دت. (119/2)، وشجرة النور. ص: 252، وفهرس الفهارس.

(1/524)، ومعجم المؤلفين. (8/317)، ومُعْجَمُ أَعْلَامِ الْجَزَائِر. ص: 290-292.

لم أعثر في حدود بحثي على كتابه في شرح الألفية، ولا على أرجوزته التي اختصر بها الألفية.

(1) ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (ش): كذا.

(3) ساقطة من (ش).

(4) في (م): الفعل ولزومه.

(5) ساقطة من (ب).

(6) ينظر: توضيح المقاصد. (2/642).

(7) في (ش): الشارح.

(8) في (م): بالمسألة. وفي (ب) و(ش) إضافة كلمة: "قوله".

(9) هكذا في جميع النسخ، والصواب: المتقدم.

(10) في (ب): المضمر. وفي الشرح المعتمد: في موضع الصفة ل"أول". قال ابن حمدون: قوله: وقد أهمل في موضع

الصفة لمضمر: هكذا في بعض النسخ وهي سبق قلم؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، والصواب النسخة التي فيها

"الأول"، والتي فيها واو "هلا" بدون ميم صفة لمضمر. حاشية ابن حمدون على المكودي. (1/247).

(11) في (م)، و(ش): المصنف.

(12) في (ش): يلغى.

إِطْلَاقُ الْإِضْمَارِ عَلَى الْحَذْفِ؛ وَهُوَ لَيْسَ بِذَاكَ، [وَإِطْلَاقُ الْإِضْمَارِ عَلَى الْأَفْعَالِ، وَهُوَ أَيْضًا لَيْسَ بِذَاكَ⁽¹⁾] ⁽²⁾؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ، لَا مِنْ خَوَاصِّ الْأَفْعَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لِلنَّاطِلِ: (وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أُضْمِرًا)، [وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ، وَتَقَدَّمَ لَهُ أَيْضًا: (فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أُضْمِرًا)] ⁽⁴⁾، وَصَوَابُ التَّعْبِيرِ فِي الْوَضْعَيْنِ ⁽⁵⁾ حَذْفٌ، وَبِهِ عَبَّرَ ابْنُ هِشَامٍ. قَوْلُهُ: وَمَعْنَى أَهْلًا جَعَلَ أَهْلًا لِغَيْرِ الرَّفْعِ. دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النُّسخَةَ بِإِسْقَاطِ الْوَائِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْهَاءِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَأَمَّا عَلَى مَا ⁽⁶⁾ يَقْرَأُهُ النَّاسُ ⁽⁷⁾ وَيَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ مِنْ إِبْثَاتِ الْوَائِ، وَتَخْفِيفِ الْهَاءِ فَمَعْنَاهُ "أَدْخَلَ"، تَقُولُ: «أَهْلَهُ اللَّهُ جَنَّتَهُ» ⁽⁸⁾ بِمَعْنَى أَدْخَلَهُ، نَقْلَهُ الْجَوْهَرِيُّ ⁽⁹⁾، وَالظَّاهِرُ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ الْمَكُودِيُّ؛ إِذْ هُوَ الْمُنَاسِبُ، وَأَمَّا (نُسْخُ الْأُمِّ، وَالشَّارِحُ ⁽¹⁰⁾) ⁽¹¹⁾ فَلَا نَرُوهُ ⁽¹²⁾ فِيهَا مَرْسُومًا إِلَّا بِالْوَائِ.

ص: وَأَظْهَرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَ

(1) في (م): بذلك.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(3) ساقطة من (م).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): الموضعين.

(6) في (ش): من.

(7) في (م)، و(ش): الناس اليوم.

(8) في (ب): جنته. والظاهر أنه تصحيف من الناسخ، وفي (م): الجنة.

(9) قال: (قال أبو زيد: أَهْلَكَ اللَّهُ فِي الْجَنَّةِ إِيهَالًا، أَيِ أَدْخَلَ كُفَّهَا وَزَوَّجَكَ فِيهَا. وَأَهْلَكَ اللَّهُ لِلْخَيْرِ تَأْهِيلًا). الصحاح. (1629/4).

(10) في (م)، و(ش): والشرح.

(11) في (ب): شيخ الإسلام والشرح.

(12) هكذا في جميع النسخ، فإذا كان من الرواية، فالصواب "نرويه" إذ لا موجب لحزمه، وإذا كان من الرؤية فالصواب "نراه".

قَوْلُهُ: مُخَالَفٌ لِمُفَسِّرِهِ. هُوَ بِكَسْرِ السَّيْنِ؛ أَيُّ: مُفَسِّرُ الضَّمِيرِ. قَوْلُهُ: أَوْ مَفْعُولٌ⁽¹⁾ لَهُ؛ لِأَنَّ خَبَرَ فِي تَأْوِيلِ الْمُشْتَقِّ؛ إِذْ هُوَ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ.

ص: نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

قَوْلُهُ: وَلِذَا عَمِلَ فِي الضَّمِيرِ الْمُثْنَى. هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَيْنِ إِذَا تَوَجَّهَا لِاسْمَيْنِ لَا يَجُوزُ تَخَالُفُهُمَا إِعْمَالًا وَإِهْمَالًا. قَالَ ابْنُ غَزَايٍ⁽²⁾، وَبَيَّأْتُهُ عَلَى مَا فِي نُسْخَةِ شَيْخِهِ أَنَّ "أَظُنُّ" يَطْلُبُ "زَيْدًا" و"عَمْرًا" (مَفْعُول [ش/139] أَوَّل)⁽³⁾ [م/161] و"أَخَوَيْنِ" [ب/198] مَفْعُولًا ثَانِيًا، [و"يُظَنُّنِي" يَطْلُبُ "زَيْدًا" و"عَمْرًا" فَاعِلًا، و"أَخَوَيْنِ" مَفْعُولًا ثَانِيًا، فَأَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ وَهُوَ "أَظُنُّ" فَنَصَبْنَا "زَيْدًا" و"عَمْرًا"]⁽⁴⁾ عَلَى أَنَّهُمَا (مَفْعُولًا أَوَّلًا)⁽⁵⁾ لَهُ وَ"أَخَوَيْنِ" عَلَى (أَنَّهُمَا مَفْعُولًا ثَانِيًا)⁽⁶⁾ [7] لَهُ، وَأَضْمَرْنَا فِي الثَّانِي، وَهُوَ "يُظَنُّنِي" ضَمِيرُ الزَّيْدَيْنِ، وَهُوَ الْأَلِفُ فِي ("يُظَنُّنِي" فَاسْتَوْفَ)⁽⁸⁾ فَاعِلُهُ وَمَفْعُولُهُ الْأَوَّلَ وَهُوَ الْيَاءُ، وَبَقِيَ عَلَيْنَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي لـ "يُظَنُّنِي" يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِهِ، وَهُوَ خَبَرٌ فِي الْأَصْلِ عَنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ الَّتِي هِيَ الْآنَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ بَعْدَ دُخُولِ "يُظَنُّنِي"، وَالْيَاءُ مُخَالَفَةٌ لـ "أَخَوَيْنِ" الَّذِي هُوَ مُفَسِّرٌ لِلضَّمِيرِ الَّذِي تَأْتِي بِهِ، فَإِنَّ الْيَاءَ مُفْرَدٌ⁽⁹⁾، و"الأَخَوَيْنِ" تَثْنِيَّةٌ⁽¹⁰⁾ فَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ إِضْمَارِهِ [مُفْرَدًا لِيُؤَافِقَ الْمُخْبَرَ عَنْهُ،

(1) فِي (ب)، وَ(ش): مَعْمُول.

(2) يَنْظُرُ: الْإِتْحَافُ. (31/2 - 32).

(3) فِي (م): مَفْعُولًا أَوَّلًا. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: [فَاعِلًا...] سَاقِطٌ مِنْ (م).

(5) فِي (م): مَفْعُولُ أَوَّلٍ.

(6) فِي (م): أَنَّهُ مَفْعُولُ ثَانٍ.

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: [وَيُظَنُّنِي...] سَاقِطٌ مِنْ (ب).

(8) فِي (ش): يَظَنَّانِ فَاسْتَوْفَا.

(9) فِي (م): مُفْرَدَةٌ.

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

وَهُوَ الْيَاءُ فَيُخَالِفُ الْمَفْسَّرَ، وَهُوَ "أَخَوَيْنِ" وَيَبْنَ إِضْمَارُهُ⁽¹⁾ مُثْنًى، لِيُؤَافِقَ الْمَفْسَّرَ، وَهُوَ "الْأَخَوَيْنِ" فَيُخَالِفُ الْمَخْبَرَ عَنْهُ، وَهُوَ الْيَاءُ وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا [159/أ] مَحْدُوفٌ، فَوَجَبَ الْعُدُولُ إِلَى الْإِظْهَارِ، فَقُلْنَا: "أَخَا" فَوَافَقَ الْمَخْبَرَ عَنْهُ، وَهُوَ الْيَاءُ فِي الْإِفْرَادِ، وَلَمْ يَضُرَّهُ مُحَالَفَتُهُ⁽²⁾ لِلْأَخَوَيْنِ؛ لِأَنَّ "أَخَا" اسْمٌ ظَاهِرٌ لَا يَخْتَاجُ إِلَى مَا يُفَسِّرُهُ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ بَاحِثًا فِي ذَلِكَ: (هَذَا تَقْرِيرٌ مَا قَالُوهُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ [لِي]⁽³⁾ فَسَادَ دَعْوَى التَّنَازُعِ فِي "الْأَخَوَيْنِ"؛ لِأَنَّ "يَظُنُّنِي" لَا يَطْلُبُهُ؛ لِكَوْنِهِ مُثْنًى، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مُفْرَدٌ)⁽⁴⁾، وَجَوَابُهُ أَنَّ التَّنَازُعَ فِيهِ مُطْلَقُ الْأُخُوَّةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى كَوْنِهِ مُفْرَدًا أَوْ مُثْنًى. قَالَهُ صَاحِبُ الْمَتَوَسِّطِ⁽⁵⁾ بِمَعْنَاهُ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّنَازُعَ لَا يَكُونُ مِنْهُمْ⁽⁶⁾، وَعَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُمْ أَجَازُوا فِيهِ⁽⁷⁾ حَذْفَهُ، وَإِضْمَارَهُ عَلَى وَفْقِ الْمَخْبَرَ عَنْهُ، اَنْظُرْ بَقِيَّةَ الْكَلَامِ فِي الشَّيْخِ⁽⁸⁾ خَالِدٍ. قَوْلُهُ: وَهُوَ الْيَاءُ مِنْ "يَظُنَّانِي". بِأَنْ يَقُولَ يَظُنَّانِيهِ. قَوْلُهُ: وَلَوْ أُضْمِرَ مُثْنًى. بِأَنْ يَقُولَ: يَظُنَّانِيهِمَا، وَاَنْظُرْ أَيْضًا رَدَّ⁽⁹⁾ الْأَزْهَرِيِّ⁽¹⁰⁾ فِي مُعَرِّبِهِ عَلَى ابْنِ هِشَامٍ⁽¹¹⁾.

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(ش).

(2) في (م): المخالفة.

(3) مضافة من (م)، و(ش).

(4) ينظر: أوضح المسالك. (180/2).

(5) هو ركن الدين الاسترابادي سبقت الإشارة إليه. تنظر المسألة عنده في: رح الوافية نظم الكافية (المتوسط). ص: 164، 165.

(6) في (ب)، و(م): في مبهم.

(7) في (م)، و(ش): فيه وجهين.

(8) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش). تنظر المسألة في شرح التصريح. (489/1).

(9) ساقطة من (ش).

(10) ينظر: إعراب الألفية. ص: 66.

(11) هنا تنتهي النسخة (ب)، وجاء في ختامها: انتهى الجزء الأول إلى المفعول المطلق، وقد وافق الفراغ منه سابع شوال سنة: 1307، سبعة وثلاثمئة وألف، على يد ناسخه فقير ربه الخبير محمد بن علي بن باكير الحنفِي.

[بَابُ] الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ

قَوْلُهُ: مُقَيَّدَةٌ بِأَدَاةٍ. أَيِ جَارَةٍ، وَذَلِكَ إِمَّا حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ ظَرْفٍ، فَذُو الْحَرْفِ ثَلَاثَةٌ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَالْمَفْعُولُ فِيهِ، وَذُو الْاسْمِ الظَّرْفِ وَاحِدٌ، وَهُوَ: الْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَفْعُولُ⁽¹⁾ الْمَطْلُوقُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَاجُ (إِلَى تَقْيِيدٍ)⁽²⁾ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلِهَذَا الْعِلَّةِ قَدَّمَهُ الزَّخَّشَرِيُّ⁽³⁾ وَابْنُ الْحَاجِبِ⁽⁴⁾ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ بِالْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ هِيَ لِلْبَصْرِيِّينَ⁽⁵⁾، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَلَا يُسَمِّي مَفْعُولًا إِلَّا الْمَفْعُولُ بِهِ خَاصَّةً، (وَيُقَالُ فِي غَيْرِ مُشَبَّهٍ)⁽⁶⁾ بِالْمَفْعُولِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي حَوَاشِيهِ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: أَمَّا الْمَفْعُولُ بِهِ [م/161ظ] فَقَدْ تَقَدَّمَ. يَعْنِي: حُكْمُهُ⁽⁸⁾، وَبِهِ عَبَّرَ السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ⁽⁹⁾. وَذَلِكَ فِي أَبْوَابٍ مِنْهَا: فِي⁽¹⁰⁾ بَابِ الْفَاعِلِ، [قَوْلُهُ]⁽¹¹⁾: (وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا)، وَقَدْ يَجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِأَيَّمَا [ش/139ظ] انْخَصَرَ آخَرُ). كُلُّهَا (عَلَى الْكَلَامِ فِي حُكْمِهِ)⁽¹²⁾، وَمِنْهَا فِي بَابِ النَّائِبِ، قَوْلُهُ: يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَنْيَلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) في (م): إلى التقييد، وفي (ش): لتقييد.

(3) ينظر: المفصل. ص: 55.

(4) ينظر: الكافية في علم النحو. ص: 18.

(5) تنظر المسألة عند البصريين وغيرهم من النحويين في: همع الهوامع. (2/94).

(6) في (م)، و(ش): ويقول في غيره مشبهة.

(7) ينظر قول ابن هشام عند الأزهرى في: شرح التصريح. (1/490).

(8) في (م): حكم.

(9) ينظر البهجة المرضية. (1/285).

(10) ساقطة من (ش).

(11) مضافة من (ش).

(12) في (م): في الكلام على حكمه.

وَمِنْهَا فِي بَابِ التَّعَدِّي وَاللُّزُومِ. قَوْلُهُ: (فَانْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ⁽¹⁾)، [فَعَيْنٌ وَاحِدَةٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ]⁽²⁾، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: أَمَّا الْمَفْعُولُ بِهِ فَقَدْ تَقَدَّمَ. إِيرَادُهُ⁽³⁾ حَقِيقَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى حَقِيقَتِهِ فِي هَذَا النَّظْمِ رَأْسًا، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَى أَحْكَامِهِ فَقَطْ، وَذَلِكَ خَاصٌّ بِالْأَبْوَابِ الَّتِي أَسْلَفْنَا ذِكْرَهَا، فَهَذَا الْفَهْمُ هُوَ مُجَرَّدُ تَوْهْمٍ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ، وَبِهِ تَعَلَّمَ سُقُوطُ اعْتِرَاضٍ مَنْ يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ، وَتَصْوِيبُ مَنْ يُصَوِّبُ كَلَامَهُ⁽⁴⁾.

ص: الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

شَيْخُنَا النَّظَّارُ سَيِّدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْقَصَّارُ - (رَحِمَهُ اللَّهُ)⁽⁵⁾: بَعْضُهُمْ يَعْتَرِضُ هَذَا عَلَى الْمَصْنَفِ وَيَقُولُ: أَنَّ بَيْنَهُمَا عُمُومًا وَخُصُوصًا مِنْ وَجْهِ، فَكَيْفَ يَجْعَلُ الْمَصْنَفُ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ هُوَ الْمَصْدَرُ، قَالَ: وَالْحَقُّ [160/أ] الَّذِي لَا يُشَكُّ فِيهِ أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْدَرًا، كَمَا قَالَ الْمَصْنَفُ، وَتِلْكَ الْأَشْيَاءُ الَّتِي نُصِبَتْ وَهِيَ غَيْرُ مَصَادِرٍ أُطْلِقَ⁽⁶⁾ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقَ عَلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ مُجَارٍ⁽⁷⁾ لِكَوْنِهَا نَائِبَةٌ عَنْهُ، وَلَا يُشَكُّ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَلَوْ قَالَ مَنْ قَالَ إِذَا كَانَ إِلَّا التَّقْلِيدَ وَلَا بُدَّ يُقْلَدُ النَّاطِمُ عَلَى أَنَّ نُصِصَهُمُ الْمُفْتَرِقَةَ، وَأَمَثَلَتُهُمُ الْمُتَشَعِّبَةَ مُصَرَّحَةً بِأَنَّ تِلْكَ الْأَشْيَاءَ نُوبًا عَنْهُ. نَعَمْ الَّذِي⁽⁸⁾ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ مَصْدَرٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ (مَفْعُولًا مُطْلَقًا)⁽⁹⁾. [قَوْلُهُ: وَلَيْسَ كَذَلِكَ، [بَلْ

(1) في (م)، و(ش): البيت.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) في (م): أنه أراد، وفي (ش): أراد.

(4) في (م): عليه كلامه.

(5) في (ش) ذكرها الناسخ أيضا قبل اسم الشيخ.

(6) في (م)، و(ش): إطلاق.

(7) في (م)، و(ش): مجاز.

(8) ساقطة من (م)، و(ش).

(9) في (ش): مفعول مطلق.

قَدْ يَكُونُ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ... الخ⁽¹⁾. هَذَا مِنْهُ اعْتِرَاضٌ عَلَى التَّرَادُفِ الظَّاهِرِ مِنْ كَلَامِ
 الْمَصْنُفِ، وَارْتِضَائِهِ لِلْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ مِنْ وَجْهِ، وَأَنْتَهُمَا يَجْتَمِعَانِ فِي الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ، نَحْوُ:
 «ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا»، فَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ، وَهُوَ مَصْدَرٌ، وَيَنْفَرِدُ (المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ)⁽²⁾
 عَنِ الْمَصْدَرِ؛ حَيْثُ يَكُونُ [مَنْصُوبًا] وَهُوَ⁽³⁾ غَيْرُ مَصْدَرٍ نَحْوُ: «ضَرَبْتُهُ سَوْطًا»، وَيَنْفَرِدُ
 الْمَصْدَرُ عَلَى⁽⁴⁾ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، حَيْثُ يَكُونُ الْمَصْدَرُ⁽⁵⁾ مَرْفُوعًا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، نَحْوُ:
 «أَعْجَبَنِي حُسْنُكَ»، وَعَلَى الْإِبْتِدَائِيَّةِ نَحْوُ⁽⁶⁾: «فَقُهِمَكَ مُعْتَبَرٌ»، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا فِيهِ مِنَ
 الْبَحْثِ، وَأُعْلِمْتُ بِمَا فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ [م/162] التَّحْرِيرِ، وَالَّذِي وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ أَنَّ: بَيْنَ
 الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ وَالْمَصْدَرِ (عُمُومٌ وَخُصُوصٌ)⁽⁷⁾ مُطْلَقٌ⁽⁸⁾، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ،
 فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْدَرًا، وَ⁽⁹⁾ مَا وَجَدَ مِنْهُ كَـ"سَوْطٍ" وَغَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ بِحَسَبِ النُّدْرِ⁽¹⁰⁾ وَالتَّوَسُّعِ
 وَالنِّيَابَةِ عَنِ الْمَصْدَرِ. فاعْلَمَهُ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: اسْمٌ. إِنْ قِيلَ: مَا أَفَادَ بِذِكْرِ لَفْظَةِ "اسْمٍ"، وَهَلَّا
 أَغْفَلَ ذِكْرَهَا؟ قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ [مُحَمَّدٌ]⁽¹²⁾ الزَّيَّاتِيُّ: مَخَافَةٌ أَنْ يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى
 الْقَائِمَ الَّذِي هُوَ الْحَدَثُ هُوَ الْمَصْدَرُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ اسْمٌ ذَلِكَ الْحَدَثُ هُوَ الْمَصْدَرُ الَّذِي
 كَانَ يَقُولُهُ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، وَلَعَلَّهُ شَيْخُنَا النَّظَّارُ [رَحِمَهُ اللَّهُ]⁽¹³⁾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ "اسْمٌ"

(1) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [بل قد... الخ] ساقط من (م).

(2) في (ش): المطلق المفعول.

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): عن.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، وفي (ش) ساقط.

(6) ساقطة من (ش).

(7) في (م)، و(ش): عموما وخصوصا.

(8) في (م): مطلقا.

(9) في (م): أما.

(10) في (م)، و(ش): الدور.

(11) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [قوله: وليس كذلك...] آخر في (ش) بعد الفقرة الموالية.

(12) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، و(ش).

(13) إضافة من (ش).

وَلَمْ يَقُلْ: (المصدر ما سوى الزمان)؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ؛ لَكَانَ تَعَرُّضًا لِمَعَانِي الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ وَظِيفٌ لِعَوِيٍّ، وَالنَّحْوِيُّ إِنَّمَا يَتَعَرَّضُ لِلْأَلْفَاظِ⁽¹⁾، وَقَوْلُهُ: مِنْ مَدْلُولِي الْفِعْلِ. الْحَقُّ أَنَّ الْفِعْلَ وَضِعَ لِلْحَدَثِ وَالزَّمَانِ، فَدَلَالَتُهُ عَلَيْهِمَا مُطَابِقَةٌ، فَهُوَ كَالْإِنْسَانِ الْمَوْضُوعِ لِلْحَيَوَانِ النَّاطِقِ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِالتَّضْمِينِ، وَلَمْ يُوضَعْ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِخُصُوصِهِ، ثُمَّ لَا خَرَّ بِخُصُوصِهِ كَالْمَشْتَرَكِ حَتَّى يَكُونَ لَهُ مَدْلُولَانِ، بَلْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَدْلُولٌ وَاحِدٌ كَالْإِنْسَانِ كَمَا ذَكَرْنَا، فَكَلَامُ الْمَصْنَفِ فِيهِ مُسَامِحَةٌ، نَعَمْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْفِعْلَ ذَالٌ بِحُرُوفِهِ عَلَى الْحَدَثِ وَبِصِيَغَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ، وَلِأَبِي إِسْحَاقَ⁽²⁾ هُنَا كَلَامٌ طَوِيلٌ نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ غَازِي⁽³⁾، بَعْضُهُ [ش/140و] مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرْنَا بَعْدَ التَّأْمُلِ، وَبَعْضُهُ وَهُوَ مَا نُقِلَ عَنْ أَبِي⁽⁴⁾ عَبْدِ اللَّهِ الشَّرِيفِ التَّلْمُسَانِيِّ مُخَالَفٌ. [أ/160ظ] وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ مَا خَالَفَ لَا مُعَوَّلَ عَلَيْهِ. عَنْ شَيْخِنَا النَّظَّارِ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَفَهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: (مَدْلُولِي الْفِعْلِ) أَنَّ لِلْفِعْلِ مَدْلُولَيْنِ. قَدْ سَمِعْتُ [مَا]⁽⁶⁾ فِيهِ مِنَ الْبَحْثِ.

قَوْلُهُ: وَبَيَّنَّ أَحَدَهُمَا. أَيُّ: اسْمُ أَحَدِهِمَا، فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ. قَوْلُهُ: (كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ)⁽⁷⁾، اعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ هَذَا عَلَى⁽⁸⁾ الْمَصْنَفِ لِتَنَاقُضِهِ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدُ: (وَكُونُهُ أَصْلًا لَهُذَيْنِ انْتِخِبَ)، فَإِنَّ ظَاهِرَ مَا هُنَا أَنَّ الْمَصْدَرَ مُصَوَّغٌ مِنَ الْفِعْلِ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ الْفِعْلُ أَصْلًا لِلْمَصْدَرِ، وَمَا بَعْدَهُ يَفْتَضِي أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلًا⁽⁹⁾ لِلْفِعْلِ، أُجِيبَ بِأَنَّ سَبَبَ هَذَا الِاعْتِرَاضِ هُوَ

(1) في (م) إضافة: لا للمعنى.

(2) تنظر: المقاصد الشافية. (213/3).

(3) ينظر ابن غازي في الإتحاف. (35/2، و36).

(4) في (ش): ابن.

(5) في (ش) بعد هذه الفقرة يأتي الكلام المقدم المذكور سابقا.

(6) مضافة من (م)، و(ش).

(7) في (ش): كأمر من أمر.

(8) في (م): عن.

(9) في (م): أصل.

تَقْدِيرُ كَوْنٍ خَاصٍّ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجُرُورُ (كَالْمَصَوِّغِ أَوْ الْمَأْخُوذِ أَوْ الْمَشْتَقِّ؛ إِذْ هُوَ الَّذِي)⁽¹⁾
أَوْجَبَ⁽²⁾ التَّنَاقُضَ، وَنَحْنُ لَا نُسَلِّمُ [م/162ظ] تَقْدِيرَهُ كَذَلِكَ، بَلْ نُقَدِّرُهُ⁽³⁾ غَيْرَهُ، وَالْمَحْصَلُ
الْجَيِّدُ عِنْدَنَا أَنَّا نَعْلَمُهُ أَيْضًا، وَنُقَدِّرُهُ بِكَوْنٍ خَاصٍّ، لَكِنْ لَا يُوجِبُ تَنَاقُضًا يَكُونُ سَبَبًا فِي
الاعْتِرَاضِ، وَتَقْدِيرُهُ⁽⁴⁾ الْمَفْهُومُ؛ أَيُّ: (كَأَمِنْ⁽⁵⁾ الْمَفْهُومُ مِنْ أَمِنْ⁽⁶⁾)، وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ لَمْ
يَخْتَلِفُوا فِي كَوْنِ الْمَصْدَرِ يُفْهَمُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ أَيْضًا يُفْهَمُ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَقَالَ بَعْضُ
مَنْ لَا (أَعْلَمُ لَهُ فِي الْجَوَابِ)⁽⁷⁾: لَعَلَّ "مِنْ" [فِي]⁽⁸⁾ قَوْلِهِ: "مِنْ أَمِنْ" تَكُونُ مَفْتُوحَةً مَوْصُولَةً
وَاقِعَةً عَلَى شَخْصٍ كَأَمِنْ⁽⁹⁾ الشَّخْصَ الَّذِي أَمِنْ⁽¹⁰⁾، وَهَذَا بَعِيدٌ جِدًّا مِنْ كَلَامِ الْمَصَنِّفِ
أَيْضًا، فَإِنَّ "أَمِنْ"⁽¹¹⁾ مُنَوَّنٌ لَا مُضَافٌ، وَالْأَلْفِيَّةُ الصَّحِيحُ فِيهَا أَنَّهَا مَرْوِيَّةٌ. [قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ غَيْرُ
مَقْصُودٍ فِي هَذَا الْبَابِ. بَلْ سَيِّئَاتِي، وَهُوَ الْمَفْعُولُ فِيهِ]⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: فَ"الْمَصْدَرُ" مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ
"اسْمٌ". قُلْتُ: قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا الْإِعْرَابُ مِنَ الشَّيْخِ الْمَكُودِيِّ هُوَ مِنْهُ⁽¹³⁾ بِنَاءٌ عَلَى
فَهْمِهِ⁽¹⁴⁾ التَّعَايِيرِ بَيْنَ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ وَالْمَصْدَرِ [ش/140ظ] وَالصَّوَابُ أَنَّ "الْمَصْدَرَ" خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ

(1) فِي (م)، وَ(ش): كَالْمَخُوذِ وَالْمَصَوِّغِ أَوْ الْمَشْتَقِّ الَّذِي هُوَ، وَفِي (م): كَالْمَأْخُوذِ عَوْضَ كَالْمَخُوذِ.

(2) فِي (م): مُوجِبٌ.

(3) فِي (م)، وَ(ش): نَقْدَرُ.

(4) فِي (م): وَتَقْدِيرُ.

(5) فِي (ش): كَأَمِنْ.

(6) فِي (م): أَيُّ كَأَمِنْ، وَفِي (ش): أَمْرٌ.

(7) فِي (م)، وَ(ش): عَلِمَ لَهُ بِالْجَوَابِ.

(8) مُضَافَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(9) فِي (ش): كَأَمِنْ.

(10) فِي (ش): أَمْرٌ.

(11) فِي (ش): أَمْرٌ.

(12) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(13) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(14) فِي (م)، وَ(ش): فَهْمٌ.

مَحْدُوفٍ بِنَاءٍ عَلَى التَّرَادُفِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْمَصْنَفَ لَهُ⁽¹⁾ تَعْرِيفَانِ هُنَا، وَالْمَعْرُفُ وَالْمَعْرُفُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ عَرَّفَ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُقَ بِالْمَصْدَرِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ مَا الْمَفْعُولُ الْمَطْلُقُ؟ قَالَ هُوَ الْمَصْدَرُ، أَمَّا عَلَى الْحَصْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُقَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْدَرًا، وَمَا جَاءَ غَيْرَ مَصْدَرٍ فَهُوَ نَائِبٌ عَنْهُ، وَأَمَّا عَلَى الْعَالِبِ [وَهُوَ]⁽²⁾ (أَنَّ مَا)⁽³⁾ جَاءَ مِنْهُ غَيْرَ مَصْدَرٍ نَادِرٍ. وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنَّهُ عَرَّفَ الْمَصْدَرَ بِاسْمٍ مَا سِوَى الزَّمَانِ... الخ، فَإِنْ قِيلَ: يَرُدُّ عَلَى تَعْرِيفِ الْمَطْلُقِ بِالْمَصْدَرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ»، فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ وَلَيْسَ بِمَفْعُولٍ مُطْلَقٍ؛ إِذْ حُكِمَ الْمَطْلُقُ⁽⁴⁾ النَّصْبُ، وَهَذَا مَرْفُوعٌ، أُجِيبَ عَنْهُ بِالتَّزَامِ دُخُولِ قَوْلِهِ: (بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ) فِي الْحَدِّ، وَأَنَّهُ مِنْ تَمَامِهِ، وَلَوْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْاِعْتِرَاضِ عَلَى الْمَصْنَفِ مِنْ إِدْخَالِ الْأَحْكَامِ فِي الْحُدُودِ، وَهُوَ مُجْتَنَبٌ؛ إِذْ دَفْعُ هَذِهِ الصُّورَةِ أَهَمُّ؛ فَإِنَّ قِيلَ: يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ [161/و] أَيْضًا: "أَوْ فِعْلٍ" نَحْوُ: «أَحْبَبْتُ قِيَامَكَ»، فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ، لَكِنْ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِهِ لَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ مُطْلَقًا⁽⁵⁾ لِعَدَمِ تَقْيِيدِهِ الْفِعْلَ بِالْمَشْتَقِّ مِنْهُ؛ إِذْ عَامِلُ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُقِ الْمَصْدَرِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْدَرًا مِثْلَهُ، أَوْ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ مِنْهُ، أُجِيبَ هَذَا مَا تَحَصَّلَ لِي مِنْ تَقْدِيرِهِ لِهَذَا الْحَلِّ⁽⁶⁾، وَعَلَى مَا اخْتَارَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ لَا أَذْرِي بِمَا يُعْرَفُ لَفْظُ "اسْمٍ"، هَلْ يُقَدَّرُ لَهُ مُبْتَدَأٌ؟ وَكَأَنَّهُ قِيلَ: الْمَفْعُولُ الْمَطْلُقُ⁽⁷⁾ هُوَ الْمَصْدَرُ، وَهُوَ اسْمٌ [م/163و] مَا سِوَى الزَّمَانِ، وَهُوَ غَيْرُ⁽⁸⁾ مُسْتَطَعِمٍ جَدًّا لِنَبْرِ⁽⁹⁾ كَلَامِ الْمَصْنَفِ عَنْهُ، وَعَدَمِ [انْصِبَابِهِ]⁽¹⁰⁾

(1) ساقطة من (ش).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، وفي (م) ساقط.

(3) في (م): وما.

(4) في (م): المفعول المطلق.

(5) في (م)، و(ش): المطلقة.

(6) في (م)، و(ش): الموضع.

(7) ساقطة من (ش).

(8) ساقطة من (ش).

(9) في (م) فراغ، وفي (ش): لنص.

(10) ساقطة من (م).

إِلَيْهِ⁽¹⁾ مَعَ أَنَّ التَّرَادُفَ جَارٍ حَتَّى⁽²⁾ عَلَى إِعْرَابِ الْمُكُودِيِّ؛ لِأَنَّ التَّرَادُفَ إِنَّمَا فُهِمَ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ؛ حَيْثُ بَوَّبَ بِالْمُطْلَقِ وَشَرَعَ يَتَكَلَّمُ فِي حَدِّ الْمَصْدَرِ، فُعِلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمَا مُتَّحِدَانِ عِنْدَهُ، وَلَا دَخَلَ لِدَلِيلِ الْفَهْمِ فِي هَذَا الْإِعْرَابِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَوْ غَيْرِهِ. هَذَا مَا ظَهَرَ لِي⁽³⁾ فِي هَذَا الْكَلَامِ، وَأَنَّ فِيهِ تَعَسُّفًا وَتَكَلُّفًا [مِنْ غَيْرِ مُحْوَجٍ لِذَلِكَ حَتَّى نَدَّعِي أَنَّ فِيهِ تَعْرِيفَيْنِ مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالتَّرَاكِبِ اللَّفْظِيَّةِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَذَلِكَ مَفْهُومٌ كَمَا قَرَّرْنَا]⁽⁴⁾. فَتَأَمَّلْهُ مُنْصِفًا. قَوْلُهُ: وَصَلَتْهَا سِوَى الزَّمَانِ⁽⁵⁾. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا عَلَى مَذْهَبِ سَيِّوِيهِ⁽⁶⁾ الَّذِي يَقُولُ بِظَرْفَيْتِهِمَا، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْمَصْنَفِ الَّذِي يَقُولُ أَنَّهُمَا كَـ"غَيْرٍ" مَعْنًى وَإِعْرَابًا؛ إِذْ قَالَ بَعْدُ:

وَلِسِوَى سِوَى سِوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِعَيْرٍ جَعَلَا

فَمَا الَّذِي يَكُونُ حِينَئِذٍ صِلَةً؛ [إِذْ صِلَةٌ]⁽⁷⁾ الْمُؤْصُولُ الْأِسْمِيُّ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، أَجَابَ شَيْخُنَا بِأَنَّهُ يُقَدَّرُ ضَمِيرٌ رَفَعَ مُبْتَدَأً وَ"سِوَى" خَبَرُهُ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ صِلَةً [ش/141و]⁽⁸⁾ الْمُؤْصُولُ، وَالتَّقْدِيرُ: الَّذِي⁽⁹⁾ هُوَ سِوَى الزَّمَانِ، وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي آخِرِ بَابِ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ "سِوَى" هُنَا مَنْصُوبَةً عَلَى الْحَالِ، وَيَكُونُ ثَبَتَ قَبْلَهُ مُضْمَرٌ⁽¹⁰⁾. قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ

(1) في (م): عليه.

(2) ساقطة من (ش).

(3) ساقطة من (ش).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) ساقط من (م).

(6) في (ش) أشار الناسخ له بحرف: س. تنظر المسألة عند سيوييه في الكتاب. (31/1، و32).

(7) إضافة من (ش).

(8) في (ش) التعقيبة لا تشير للصفحة الموالية؛ إذ هناك لوحات ساقطة، وهي خاصة بـ: الجزء المتبقي من باب المفعول المطلق، وباب المفعول له، وباب المفعول فيه، وباب المفعول معه، وباب الاستثناء، وجزء من باب الحال.

(9) في (م): ما.

(10) في (م): مقدرا.

فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽¹⁾ حِينَ انْتَصَرَ لِمَذْهَبِهِ وَرَدَّ عَلَيْهِمْ مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ. نَقَلَ ذَلِكَ الْمَرَادِي⁽²⁾ عَنْهُ فِي بَابِ الْاسْتِثْنَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ: وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيَعْيَرُ جُعَلَا

ص: بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نَصَبٌ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَٰذَيْنِ انْتِخَبَ

قَوْلُهُ: فَمِثَالُ مَا يَنْتَصِبُ بِمِثْلِهِ. أَيُّ: فَمِثَالُ الْمَصْدَرِ الَّذِي يَنْتَصِبُ بِمَصْدَرٍ مِثْلِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مُّوَفُّورًا﴾⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَالْمُمَاطِلُ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ. هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَصْلُهَا لِلْمَرَادِي⁽⁴⁾، قِيلَ: وَفِيهَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فُهِمَ ذَلِكَ مِنْ هُنَا يَكُونُ تَكَرُّرًا مَعَ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: وَقَدْ يَنْتَوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ. قَوْلُهُ: وَمِثَالُ مَا انْتَصَبَ بِالْفِعْلِ، نَحْوُ⁽⁵⁾: «قُمْتُ قِيَامًا». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾⁽⁶⁾، قَوْلُهُ: وَمِثَالُ مَا انْتَصَبَ بِالْوَصْفِ: «أَنَا قَائِمٌ قِيَامًا». قَالَ [اللَّهُ]⁽⁷⁾ تَعَالَى: ﴿وَالصَّافَاتِ [أ/161ظ] صَفًّا﴾⁽⁸⁾. وَمِثَالُهُ فِي الْوَصْفِ الْمَفْعُولِ: «هُوَ مَضْرُوبٌ»⁽⁹⁾ ضَرْبًا. قَوْلُهُ: وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ⁽¹⁰⁾. يَعْنِي: أَكْثَرُهُمْ وَجْمَهُوهُمْ، وَذَهَبَ بَعْضُ آخَرِ مِنْهُمْ، كَالْفَارِسِيِّ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ إِلَى أَنَّ:

(1) ينظر: شرح التسهيل. (316/2).

(2) ينظر: توضيح المقاصد. (680/2).

(3) سورة الإسراء، من الآية: 63، وتمامها: ﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مُّوَفُّورًا﴾.

(4) قال في توضيح المقاصد: (وينبغي أن يحمل قوله: "بمثله" على المماثل في المعنى؛ ليشمل نحو: «يعجبني إيمانك تصديقًا»). (645/2).

(5) في (م): قوله.

(6) سورة النساء، من الآية: 164، وتمامها: ﴿وَرُسُلًا قَدْ فَصَّصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾.

(7) مضافة من (م).

(8) سورة الصافات، الآية: 01.

(9) في (م): مضروبا.

(10) في (م): بعض البصريين. تنظر المسألة عندهم في: الإنصاف. (190/1).

المصدر أصل الفعل، والفعل أصل للوصف، فيكون الوصف فرع الفرع، وذهب ابن طلحة⁽¹⁾ إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر⁽²⁾. قوله: "وانتخب" [م/163ط]، أي: اختير وذلك لوجوه مذكورة في كتبهم منها: أن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك بخلاف الأصل، فالفعل يدل على الحدث والزمان، والوصف يدل على الحدث والموصوف، ولا دلالة له على الزمان المعين، ولا كذلك المصدر لا⁽³⁾ يدل إلا على الحدث فقط⁽⁴⁾ دون الزمان والموصوف، فالمصنف هنا⁽⁵⁾ في هذه المسألة بصري. قوله: ومذهب الكوفيين العكس. أي: أن الفعل أصل للمصدر والوصف معاً⁽⁶⁾، قال شيخنا النظار: قولهم: إن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، دعوى لا دليل عليها، بل الظاهر العكس، وأن الأصل هو الذي يكون فيه ما في الفرع وزيادة. قوله: و"كونه" مبتدأ و"أصلاً" خبر كون... الخ. هذه "كان" التي تحتاج إلى خبرين⁽⁷⁾ مرفوع ومنصوب، وفيها ألغز جماعة من النحويين عنهم، حيث قال:

يا قارئاً قد انتهى للعلم وصار من ذوي النهى والفهم

ما اسم إذا رفعت بالابتداء جئت له بخبرين أبداً

(1) محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن خلف بن الأسعد النحوي. من أهل يابرة. إمام في العربية، لقي السهيلي وسمع عليه بعض الروض الأنف، غلب عليه تحقيق العربية والقيام عليها. قرأ عليه خلق كثير، كابن عبد النور والسقطي والشلوبين وغيرهم. وكان أستاذ حاضرة إشبيلية، يميل إلى مذهب ابن الطراوة في العربية. توفي سنة ثمان عشرة وستمائة. البلغة. ص: 267، ينظر: التكملة. (2/115)، والذيل والتكملة. (4/257)، وتاريخ الإسلام. (44/421)، وغاية النهاية في طبقات القراء. (1/157)، وبغية الوعاة. (1/121)، ونفح الطيب. (3/476).

(2) ينظر رأي الفارسي وعبد القاهر وابن طلحة في: شرح التصريح. (1/492).

(3) في (م): لأنه لا.

(4) ساقطة من (م).

(5) ساقطة من (م).

(6) ساقطة من (م).

(7) ساقطة من (م).

ص: تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدُ كَسْرَتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ

قَوْلُهُ: **وَالثَّانِي لِلنَّوعِ وَهُوَ قَوْلُهُ: (سَيْرَ ذِي رَشَدٍ).** اعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ النَّوعِيَّ يُطْلَقُونَ عَلَيْهِ مُخَصَّصًا⁽¹⁾، وَالتَّخْصِصُ يَقَعُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: بِالإِضَافَةِ كَالْمَثَالِ، وَبِالْوَصْفِ، وَبِمُقَارَنَةِ "ال" الْعَهْدِيَّةِ، وَلِذَلِكَ نَوَّعَ الْأُمَثِلَةَ بَعْدَ أَنْ أَخَذَ فِي يَدِهِ النَّوعَ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: **وَالثَّانِي لِلنَّوعِ، مَثَلٌ لَهُ بِالْمُضَافِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (سَيْرَ ذِي رَشَدٍ)، وَمَثَلٌ لَهُ بِالْمَوْصُوفِ⁽²⁾ وَمَثَلٌ لَهُ بِصَاحِبِ "ال"، (فَقَوْلُهُ: الْمَوْصُوفُ)⁽³⁾، أَي: وَمَثَلُ الْمُضَافِ النَّوعِيِّ الَّذِي هُوَ "سَيْرَ ذِي رَشَدٍ" النَّوعِيُّ الْمَوْصُوفُ: كـ«سِرْتُ سَيْرًا شَدِيدًا». قَوْلُهُ: وَمُصَاحِبُ "ال". أَي: الَّتِي لِلْعَهْدِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَوْصُوفِ؛ أَي: وَمَثَلُ النَّوعِيِّ الْمُضَافِ النَّوعِيِّ الْمُصَاحِبِ لـ"ال" الْعَهْدِيَّةِ كـ«سِرْتُ السَّيْرِ»، يَعْنِي الْمَعْهُودَ. قَوْلُهُ: **الَّذِي تَعْلَمُ.** (تَفْسِيرُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ)⁽⁴⁾ الَّتِي فِي "السَّيْرِ" أَنَّهَا لِلْعَهْدِ عَلَى⁽⁵⁾ حَذْفِ أَدَاةِ التَّفْسِيرِ، أَي: الَّذِي تَعْلَمُهُ، وَالصَّوَابُ الْإِثْنَانُ بِهَاءٍ، وَإِنْ⁽⁶⁾ لَمْ (يُجْعَلْ [162/و] عَلَى هَذَا)⁽⁷⁾، فَإِنْ جُعِلَ كَلَامًا مُرَكَّبًا مَعَ الَّذِي قَبْلَهُ؛ وَهُوَ «سِرْتُ السَّيْرِ»، كَانَ الَّذِي تَعْلَمُ صِفَةً لِلْسَّيْرِ، وَيَكُونُ مِنْ⁽⁸⁾ الَّذِي قَبْلَهُ؛ أَعْنِي: الْوَصْفِيَّةُ؛ أَعْنِي⁽⁹⁾: سَيْرًا شَدِيدًا، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ تَكَرَّرًا مَعَهُ لِعَبْرِ فَائِدَةٍ [م/164و]، وَيَقَعُ الإِخْلَالُ بِمَثَلِ⁽¹⁰⁾**

(1) جاء في الهامش من (أ): مختصا، وفي (م): مخصص.

(2) في (م): بالوصف.

(3) في (م): قوله: ومثله الوصف.

(4) في (م): هو تفسير للألف ولام.

(5) في (م): إنها على.

(6) مثبتة في الهامش من (م).

(7) في (م): يحمل هذا.

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): نحو.

(10) في (م): بمثال.

المصاحِبِ لِـ"ال" العَهْدِيَّةِ، بَلْ⁽¹⁾ والكَلَامُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَفْعَ اسْتِيفَاءُ أَقْسَامِ الْمَصْدَرِ النَّوْعِيِّ حِينَئِذٍ. فَاعْلَمْنَاهُ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ الَّتِي عِنْدَهُ مِثْلُهَا: "وَنَعْتُ" لِلْمُرَادِيِّ⁽²⁾؛ إِذْ هُوَ مَسْبُوقٌ بِذَلِكَ وَخَرَجْتُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَعَلَيْهِ حَمَلْتُ كَمَا كَانَ يُقَرَّرُهُ شَيْخُنَا النَّظَّارُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَأَشْيَاخُهُ.

ص: وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ⁽³⁾ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدَّ كُلِّ الْجِدِّ وَافْرَحَ الْجَدْلُ

قَوْلُهُ: وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ، مِنْ مُعَايِيرِ لَلْفِظِ الْعَامِلِ فِيهِ، نَحْوُ: «جِدَّ كُلِّ الْجِدِّ»، فَـ"جِدَّ" هُوَ فِعْلٌ أَمْرٌ يَصِحُّ ضَبْطُهُ بِضَمِّ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا؛ لِأَنَّ الْمَضَارِعَ الَّذِي هُوَ⁽⁴⁾ مُقْتَطَعٌ مِنْهُ، وَهُوَ "يَجِدُّ" فِيهِ الْوَجْهَانِ، وَأَمَّا "الْجِدُّ" فَهُوَ مَصْدَرٌ وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْكَسْرُ. قَوْلُهُ: فَـ"كُلُّ" مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ. نَائِبٌ عَنِ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَالْأَصْلُ: جِدَّ جِدًّا كُلُّ الْجِدِّ، ثُمَّ تَوَسَّعَ فِي الْكَلَامِ، فَحُذِفَ الْمَصْدَرُ وَأَقْمَنَّا⁽⁵⁾ "كُلُّ" مُقَامَهُ مُضَافًا إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، وَالْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ. قَوْلُهُ: وَلَيْسَ. أَيُّ: كُلُّ مِنْ لَفْظِ "جِدَّ"؛ لَكِنَّهُ دَلٌّ عَلَيْهِ، أَيُّ: عَلَى "جِدَّ"؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي⁽⁶⁾ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ. قَوْلُهُ: وَكَذَلِكَ أَفْرَحَ الْجَدْلُ. يَفْتَحُ الْجِيمُ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةَ مَصْدَرُ "جَدَلٌ" بِالْكَسْرِ مُرَادِفٌ لـ"فَرَحٌ". قَوْلُهُ: فَالْجَدْلُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ. نَائِبٌ عَنِ "فَرَحًا"، قَالَ "جَدْلُ" يَفْتَحَتَيْنِ مُرَادِفٌ لِلْفَرَحِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ⁽⁷⁾ تَبَعًا لِابْنِ مَالِكٍ⁽⁸⁾ أَنَّ الْمُرَادِفَ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ

(1) ساقطة من (م).

(2) قال المرادي: (وإما بنعت نحو: "سيرا شديدا"). توضيح المقاصد. (646/2).

(3) ساقطة من (م).

(4) ساقطة من (م).

(5) في (م): وأقيم.

(6) في (م): الذي هو.

(7) ينظر: أوضح المسالك. (184/2).

(8) ينظر: تسهيل الفوائد. ص: 87، وشرح التسهيل. (180/2).

مَذْهَبُ الْمَازِينِ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي "عَلَيْهِ" هُوَ الرَّابِطُ. قِيلَ: فِي هَذَا الإِعْرَابِ⁽²⁾ الْأَخِيرِ لَهُ⁽³⁾ عَدَمُ إِبْرَازِ الضَّمِيرِ مَعَ كَوْنِ الصِّفَةِ⁽⁴⁾ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ؛ لَكِنَّ الصِّلَةَ هُنَا فِعْلٌ، وَإِذَا كَانَتْ الصِّلَةُ فِعْلاً (...)⁽⁵⁾.

ص: وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوَحْدٍ أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْمَعٌ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ لَا يَجُوزُ تَنْشِئَتُهُ وَلَا جَمْعُهُ. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (اتَّفَاقًا فَلَا يُقَالُ: «ضَرَبْتُ»⁽⁶⁾ ضَرَبَيْنِ)، وَلَا «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ تَكَرُّارِ الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ لَا يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ؛ وَلَئِنَّهُ أَيْضًا اسْمٌ جِنْسٍ مُبْهَمٍ يَحْتَمِلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ كـ "مَاءٍ" و "عَسَلٍ" و "دَقِيقٍ". قَوْلُهُ: أَمَّا الْمَعْدُودُ. هُوَ الْمُخْتَوِّمُ بِتَاءِ الْوَحْدَةِ كـ "ضَرْبَةٍ". قَوْلُهُ: فَلَا خِلَافَ فِي تَنْشِئَتِهِ وَجَمْعِهِ. لَئِنَّهُ فَرَّدَ لَجِنْسٍ كـ "ثَمَرَةٍ" و "كَلِمَةٍ". قَوْلُهُ: نَحْوُ: "ضَرَبْتُ"⁽⁸⁾ ضَرَبَتَيْنِ وَضَرْبَاتٍ. بِالتَّاءِ فِيهِمَا. قَوْلُهُ: وَأَمَّا النَّوْعِيُّ فَقَدْ سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ تَنْشِئَتُهُ وَجَمْعُهُ. قَوْلُهُ: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [م/164ظ] [بسيط]:

(1) ينظر مذهب المازني في: التذييل. (143/7)، والارتشاف. (1354/3)، وتوضيح المقاصد. (646/2)، والمساعد. (467/1)، شرح التصريح. (495/1، 500)، والهمع. (98/2).

(2) قال خالده: ("عليه" متعلق بـ "دل"، وجملة "دل" صلة "ما"، والعائد إليها الضمير المستتر في "دل" المرفوع على الفاعلية، والضمير في "عنه"، و"عليه" يعود إلى المصدر، والتقدير: وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه). إعراب الألفية. ص: 67.

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): الصلة.

(5) فراغ في (أ). وما يمكن إضافته هنا ما قاله السهيلي: (يجز أن تكون الصلة فعلاً مشتقاً من ذلك المصدر، لأن الصلة كالصفة توضح الموصول وتبينه والشيء لا يبين نفسه، إذ لا معنى في الفعل أكثر من الدلالة على المصدر، إلا أن تختلف أنواعه، فتكون الصلة مميزة بين نوع ونوع). ينظر: نتائج الفكر. ص: 149، و150.

(6) ساقطة من (م).

(7) ينظر: أوضح المسالك. (186/2).

(8) في (م): ضربته.

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لَأَقْوَامٍ فَتُخْبِرُهُمْ مَا جَرَّبَ الدَّهْرُ مِنْ عَضِيٍّ وَتَضْرِيصِيٍّ⁽¹⁾ [162/ظ]

هَذَا التَّمَثِيلُ رَاجِعٌ لِمَا سَمِعَ⁽²⁾ مِنَ الْجَمْعِ، وَأَمَّا الْمَثَلِيُّ (فَلَمْ يُمَثِّلْ بِهِ، وَكَذَلِكَ كَثِيرٌ)⁽³⁾ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يُمَثِّلْ لَهُ، وَالشَّاهِدُ⁽⁴⁾ قَوْلُهُ: "حُلُومٌ". وَهُوَ بِضَمِّ الْحَاءِ جَمْعُ حِلْمٍ بِكسْرِهَا مُرَادًا بِهِ الْعَقْلُ، قَالَ النَّاطِمُ:

وَبَفَعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدٍ يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ

فِي فَعِلٍ اسْمًا مُطْلَقًا أَلْفَا وَفَعَلٌ⁽⁵⁾

وَيُجْمَعُ "حِلْمٌ" أَيْضًا عَلَى أَفْعَالٍ "أَخْلَامٌ"، يُقَالُ: ذَوِي⁽⁶⁾ الْأَخْلَامِ؛ أَيْ: الْعُقُولِ. قَوْلُهُ: "فَتُخْبِرُهُمْ". هَذِهِ هِيَ النُّسخَةُ الصَّحِيحَةُ، وَفِي بَعْضِهَا: "فَتُنذِرُهُمْ"، وَلَا يُنَاسِبُ الْإِنْدَارُ عَجَزَ الْبَيْتِ. قَوْلُهُ: وَاخْتَلَفَ فِي الْقِيَاسِ. يَعْنِي: عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ جَمِيعِ⁽⁷⁾ الْمَصْدَرِ النَّوعِيِّ وَتَثْنِيَّتِهِ؛ بِحَيْثُ يُقَالُ: مَا لَمْ يَرِدْ وَلَمْ يُسَمَعْ مِنْهُ قِيَاسًا عَلَى مَا وَرَدَ مِنْهُ وَسَمِعَ. قَوْلُهُ: فَمَذْهَبُ سِبْيَوِيهِ⁽⁸⁾ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ. اَعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ النَّوعِيَّ اخْتَلَفَ فِي جَوَازِ تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ، فَمَذْهَبُ سِبْيَوِيهِ مَنْعُ الْجَوَازِ، وَاخْتَارَهُ الشُّلُوبِيُّ⁽⁹⁾؛ وَإِذَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ يُحْفَظُ⁽¹⁰⁾، وَيُقْتَصَرُ عَلَى مَا سَمِعَ مِنْهُ،

(1) البيت منسوب إلى جرير في: المحكم. (364/3)، واللسان. (146/12)، والتاج. (527/31)، وإيضاح شواهد الإيضاح. (757/2)، وشرح شواهد المغني. (168/1)، والمعجم المفصل. (99/4)، وشرح الشواهد. (27/2)، وهو في ديوانه. ص: 251، وفيه: "فتنذرهم" مكان "فتخبرهم"، وبلا نسبة في: التذيل. (152/7)، وتخليص الشواهد. ص: 417، وتمهيد القواعد. (1833/4).

(2) في (م): سوى.

(3) في (م): فلما كان أكثر.

(4) في (م): والشاهد في البيت.

(5) تنظر: الألفية، باب جمع التكسير. ص: 67.

(6) في (م): ذوو.

(7) في (م): جمع.

(8) ينظر: الكتاب. (35/1).

(9) ينظر رأي سيبويه والشلوبين في: أوضح المسالك. (187/2)، وابن عقيل. (175/2)، والأشموني. (472/1)،

وشرح التصريح. (497/1)، والجمع. (96/2).

(10) في (م): يسمع ويحفظ.

وَلَا يُقَاسُ⁽¹⁾ عَلَيْهِ عِنْدَهُ، مَا لَمْ يُحْفَظْ وَلَمْ يُسْمَعْ، وَوَجْهَهُ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ⁽²⁾: إِنَّهُ كَمَا⁽³⁾ لَا يُتَنَّى وَيُجْمَعُ⁽⁴⁾ لاختلافِ آحادِهِ، فَلَا يُتَنَّى وَلَا يُجْمَعُ لاختلافِ أنواعِهِ؛ لِأَنَّ المَانِعَ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُ كَمَا يَقَعُ عَلَى الْآحَادِ يَقَعُ عَلَى الْأَنْوَاعِ. قَوْلُهُ: قَالَ. أَيُّ: سَيَوِيهِ. قَوْلُهُ: وَلَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ، كَمَا لَا يُجْمَعُ كُلُّ مَصْدَرٍ كَالْحُلُومِ وَالْأَشْعَالِ. أَتَى بِهِ دَلِيلًا عَلَى مَا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ مَذْهَبَهُ الْمَنْعَ وَعَدَمَ الْقِيَاسِ عَلَى مَا سَمِعَ، وَكُلُّ الْحَاجَةِ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ هُوَ قَوْلُهُ: (كَمَا لَا يُجْمَعُ كُلُّ مَصْدَرٍ)، فَإِنْ قُلْتُ: ظَاهِرُ تَمْثِيلِ سَيَوِيهِ بِ"الحُلُومِ" و"الأشْعَالِ" أَنَّ الْمَعْدُودَ لَا يُتَنَّى وَلَا يُجْمَعُ؛ لِأَنَّ⁽⁵⁾ الْمَثَالَيْنِ نَوْعَيْنِ مَعَ أَنَّكُمْ قُلْتُمْ: لَا خِلَافَ فِي تَشْيِئِهِ وَجَمْعِهِ، قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ [مُحَمَّدٌ]⁽⁶⁾ الرِّبَاطِيُّ: لَعَلَّهُ نَصَّ عَلَيْهِ قَبْلَ هَذَا الْكَلَامِ أَوْ بَعْدَهُ، وَأَمَّا عِبَارَتُهُ لَا شَكَّ أَنَّهَا زُبْمًا تُعْطَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ: مَذْهَبُ سَيَوِيهِ. يُعْطَى أَنَّهُ صَرِيحٌ، وَعِبَارَتُهُ ابْنِ هِشَامٍ تَقْتَضِي عَدَمَ الصَّرَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (وِظَاهِرُ مَذْهَبِ سَيَوِيهِ)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: كَالْحُلُومِ، وَالْإِشْتِغَالِ⁽⁸⁾. يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ "حُلُومٌ" هَذَا الَّذِي فِي غَيْرِ الْبَيْتِ جَمْعُ "حُلْمٍ" بِالضَّمِّ مِنَ الْحُلْمِ فِي النَّوْمِ، وَأَنْ يَكُونَ كَالَّذِي فِي الْبَيْتِ مُرَادًا بِهِ الْعَقْلُ، وَأَمَّا الَّذِي فِي الْبَيْتِ لَا يُحْمَلُ عَلَى غَيْرِ الْعَقْلِ، [وَالْأَشْعَالُ جَمْعُ شُعْلٍ]⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَقَاسَهُ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ اخْتِيَارُ النَّاطِمِ. لِقَوْلِهِ: (وَتَنَّى وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرِدَا)، لِصِدْقِ [م/165و] الْغَيْرِ عَلَى النَّوْعِيِّ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَيْنِ وَضُرُوبًا». مِنْ غَيْرِ تَاءٍ. قَوْلُهُ: إِذَا أَرَدْتَ نَوْعَيْنِ مِنْ

(1) فِي (م): يُقَالُ.

(2) لَمْ أَعْثَرِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ فِيمَا تَوْفَرُ لَدَيَّ مِنْ مَصَادِرِ الْبَحْثِ.

(3) فِي (م): إِذَا كَانَ.

(4) فِي (م): وَلَا يَجْمَعُ.

(5) فِي (م): مَعَ أَنْ.

(6) مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(7) تَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (187/2).

(8) فِي (م): الْإِشْتِغَالُ. وَهُوَ الصَّوَابُ. يَنْظُرُ: الشَّرْحُ. (251/1).

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(10) فِي (م): النَّوْعُ.

الضَرْبِ أَوْ أَنْوَاعًا. إِرَادَةُ النَّوعِ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ مَثَلًا مَوْصُوفًا أَوْ مُعَرَّفًا أَوْ مُضَافًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؛ مِمَّا يُفِيدُ النَّوعِيَّةَ، فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَيْنِ شَدِيدَيْنِ» و«ضَرَبْتُ شَدِيدَةً» أَوْ «ضَرَبْتُ عُمَرَ»، أَوْ «ضَرَبْتُ خَالِدًا» أَوْ [163/1] «ضَرَبْتُ (زَيْدًا الضَّرْبَتَيْنِ)⁽¹⁾ أَوْ الضَّرْبُوبَ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَيَطْلُبُهُ "ثَنٌّ" أَوْ "أَفْرَدٌ"، قِيلَ: إِنَّمَا يَطْلُبُهُ "أَفْرَدٌ" عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجِيزُ تَوْسُطَ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ، وَعَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَمْنَعُهُ فَلَا يَطْلُبُهُ إِلَّا "ثَنٌّ" و"أَجْمَعٌ".

ص: وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعُ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعٍ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ حَذْفَ الْعَامِلِ فِي الْمُؤَكَّدِ مُمْتَنَعٌ. كَذَا فِي النُّسخِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا بِزِيَادَةِ لَفْظَةِ "فِي" الْجَارَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُؤَكَّدِ، وَالْمُتَبَادِرُ سُقُوطُهَا، وَعَلَيْهِ فَيَبْقَى الْمُؤَكَّدُ بِفَتْحِهَا صِفَةً لِلْعَامِلِ، إِلَّا إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، وَعَلَيْهِ فَيُقْرَأُ الْمُؤَكَّدُ بِكَسْرِ الْكَافِ، لَكِنْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَفْظُهُ "مَعَ" هِيَ أَوْقَعُ هُنَا مِنْ لَفْظَةِ "فِي". قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: (لَأَنَّ الْمَصْدَرَ⁽²⁾) يُقْصَدُ بِهِ تَقْوِيَةُ عَامِلِهِ، وَتَقْرِيرُ مَعْنَاهُ وَحَذْفُهُ مُنَافٍ لِذَلِكَ⁽³⁾، قَالَ أَشْيَاخُنَا: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَعْنَى كَلَامِ عَامِتِنَا: «جَاءَ يُعَاوَنُهُ عَلَى⁽⁴⁾ قَبْرِ أَبِيهِ هَرَبَ لَهُ بِالْفَاسِ»؛ لِأَنَّ هُرُوبَ الْوَلَدِ بِالْفَاسِ مُنَافٍ لِقِصْدِ الْجَائِي إِلَيْهِ مِنَ الْمَعَاوَنَةِ لَهُ فِي الْحَفْرِ، كَمَا أَنَّ حَذْفَ هَذَا الْعَامِلِ مُنَافٍ لِقِصْدِ⁽⁵⁾ لِمَا جِيءَ بِهِ الْمَصْدَرُ إِلَيْهِ مِنْ تَقْوِيَةٍ وَتَقْرِيرٍ مَعْنَاهُ، وَقَوْلُهُ: وَحَذْفُهُ. أَيُّ: حَذْفُ الْعَامِلِ. قَوْلُهُ: وَاعْتَرَضَهُ وَلَدُهُ بِدُرِّ الدِّينِ بِمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي شَرْحِهِ⁽⁶⁾. وَذَلِكَ أَنَّهُ نَقَضَ امْتِنَاعَ الْحَذْفِ بِوُجُودِهِ مَحْذُوفًا فِي نَحْوِ: "سَقِيًّا"، و"رَعِيًّا"، وَرَدَّ عَلَيْهِ هَذَا النَّقْضُ بِأَنَّ مَا ذُكِرَ لَيْسَ مِنَ التَّأْكِيدِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا الْمَصْدَرُ فِيهِ نَائِبٌ مَنَابِ الْعَامِلِ، دَالٌّ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَهُوَ عَوَظٌ مِنْهُ،

(1) فِي (م): الضَّرْبَيْنِ.

(2) فِي (م): الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ.

(3) شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (657/2).

(4) فِي (م): فِي.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) يَنْظُرُ: شَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ. ص: 193.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عَدَمُ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُؤَكَّدِ، مِنْ شَرْحِ السُّيُوطِيِّ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَاعْتَرَضَ⁽²⁾ عَلَيْهِ مُتَّجِهٌ. اعْلَمْ أَنَّ اعْتِرَاضَ الْبَدْرِ هَذَا فِي شَرْحِهِ عَلَى وَالِدِهِ اخْتَلَفَ فِيهِ الشُّرَاحُ وَالْمَحْشُونُونَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَرُدُّهُ رَدًّا إِبْطَالًا كَابْنِ عَقِيلٍ⁽³⁾، وَالْمُكُودِيِّ⁽⁴⁾، وَالسُّيُوطِيِّ⁽⁵⁾، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى اعْتِرَاضَهُ غَيْرَ لَازِمٍ كَالشَّاطِطِيِّ⁽⁶⁾، وَمِنْهُمْ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُمْ بِالْكَلَامِ وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ، وَلَمْ [م/165ظ] يُصَحِّحْهُ، بَلْ نَقَلَهُ فَقَطُّ كَابْنِ هِشَامٍ⁽⁷⁾، وَلَكِنْ نُورِدُ عَلَيْكَ اعْتِرَاضَ الشَّيْخِ الْبَدْرِ بِلَفْظِهِ وَنُصُوصِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ نَقَلَهَا الشَّيْخُ خَالِدٌ، وَيَكُونُ الْإِيرَادُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ بِنَصِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ⁽⁸⁾، قَالَ سَيِّدِي خَالِدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَا نَصَّهُ: ((وَرَدَّهُ ابْنُهُ بِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّ الْمَصْدَرَ [الْمُؤَكَّدَ يُقْصَدُ]⁽⁹⁾ [بِهِ]⁽¹⁰⁾ تَقْوِيَةٌ عَامِلِهِ، وَتَقْرِيرٌ مَعْنَاهُ دَائِمًا، فَلَا شَكَّ أَنَّ حَذْفَهُ مُنَافٍ لِذَلِكَ الْقَصْدِ، وَلَكِنَّهُ مَمْنُوعٌ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ قَدْ يُقْصَدُ بِهِ التَّقْوِيَةُ وَالتَّقْرِيرُ، وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ مُجَرَّدُ التَّقْرِيرِ فَمُسَلَّمٌ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْحَذْفَ مُنَافٍ لِذَلِكَ الْقَصْدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يُقَدَّرَ مَعْنَى الْعَامِلِ [الْمَذْكُورِ] بِتَوْكِيدِهِ بِالْمَصْدَرِ، فَلَا أَنْ يَجُوزَ أَنْ يُقَرَّرَ مَعْنَى الْعَامِلِ [الْمُحْذُوفِ]⁽¹¹⁾؛ لِذِلَالَةِ قَرِينَةٍ عَلَيْهِ أَحَقُّ⁽¹²⁾ وَأَوَّلَى، وَبِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ جَوَازًا إِذَا كَانَ خَبَرُ اسْمٍ عَيْنٍ فِي غَيْرِ تَكْرِيرٍ وَلَا حَصْرِ فِي نَحْوِ: «أَنْتَ

(1) ينظر: البهجة المرضية. (290/1).

(2) في (م): واعترضه، وهو الصواب. ينظر: الشرح. (252/1).

(3) ينظر: شرح ابن عقيل. (177/2).

(4) ينظر: الشرح. (252/1).

(5) ينظر: البهجة المرضية. (290/1).

(6) ينظر: المقاصد الشافية. (234/3).

(7) أوضح المسالك. (178/2).

(8) في (م): الله تعالى.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (م).

(10) مضافة من (م).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(12) في (م): أحرى.

سَيْرًا»، وَوُجُوبًا مَعَ التَّكْرِيرِ⁽¹⁾ أَوْ الْحَصْرِ فِي نَحْوِ: «أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا» وَ«مَا [1/163ظ] أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا»، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ، نَحْوُ: "سَقِيًّا" وَ"رَعِيًّا" وَ"حَمْدًا" وَ"شُكْرًا لَا كُفْرًا" فَمُنِعَ مِثْلُ هَذَا، إِمَّا لِسَهْوٍ عَنْ وُزُوْدِهِ، وَإِمَّا لِلْبِنَاءِ عَلَى أَنَّ الْمُسْمُوعَ⁽²⁾ لِحَذْفِ الْعَامِلِ فِيهِ عَلَى⁽³⁾ نِيَّةِ التَّخْصِيصِ، وَهُوَ دَعْوَى عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، لَا يَفْتَضِيهَا مَجْرَى الْكَلَامِ. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِهِ فِي شَرْحِهِ⁽⁴⁾، وَأَجَابَ الشَّاطِئِيُّ - [رَحِمَهُ اللَّهُ]⁽⁵⁾ - : (بِأَنَّ مَا قَالَ ابْنُ النَّازِمِ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُريدَ تَقْرِيرُ مَعْنَى الْعَامِلِ فَقَدْ قَصَدَ الْإِثْبَانُ بِلَفْظٍ آخَرَ يُفَرِّدُ مَعْنَى اللَّفْظِ الْآخَرَ وَيُؤَكِّدُهُ، فَحَذَفُهُ مَعَ هَذَا الْقَصْدِ نَقْضٌ لِلْغَرَضِ، وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَصَادِرَ لَمْ تَأْتِ لِلتَّأْكِيدِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هِيَ مَصَادِرُ جُعِلَتْ بَدَلًا مِنْ أَفْعَالِهَا وَعُضُوتٍ مِنْهَا، فَقَائِدُهَا النَّيَابَةُ عَنْ أَفْعَالِهَا، وَإِعْطَاءُ مَعَانِيهَا لَا تَأْكِيدُهَا، فَلَوْ كَانَتْ مُؤَكِّدَةً لَهَا [لَ]⁽⁶⁾ كَانَتْ مُؤَكِّدَةً لِنَفْسِهَا، وَالشَّيْءُ لَا يُؤَكِّدُ نَفْسَهُ)⁽⁷⁾. انْتَهَى مُلَخَّصًا مَعَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّ: «أَنْتَ سَيْرًا» لِلتَّأْكِيدِ؛ حَيْثُ قَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِ النَّازِمِ: (كَذَا مُكْرَّرٌ): وَنَقُولُ فِي الْمَوْكِدِ: «أَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا»، فَيُظْهِرُ أَيْضًا⁽⁸⁾ تَعْيُنُ⁽⁹⁾ الْعَامِلِ، وَلِهَذَا لَمْ يَتَعَقَّبِ الْمَوْضُحُ كَلَامَ ابْنِ⁽¹⁰⁾ النَّازِمِ، بَلْ أَقَرَّهُ عَلَيْهِ، لَكِنْ إِقْرَارُهُ عَلَى نَحْوِ: "سَقِيًّا" وَ"رَعِيًّا" مُشْكِلٌ، بَلْ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ⁽¹¹⁾: أَمَّا مَا قَالَهُ ابْنُ النَّازِمِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَإِنَّ

(1) في (م): التكرار.

(2) في (م): المسوع. وهو كذلك عند ابن النازم في شرحه ص: 93، والأزهري في تصريحه. (499/1).

(3) ساقطة من (م).

(4) ينظر: شرح ابن النازم. ص: 193.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) زيادة يقتضيها السياق، وهي كذلك عند الشاطبي.

(7) المقاصد الشافية. (237/3، و238).

(8) المقاصد الشافية. (249/3).

(9) في (م): يعني. وهو كذلك عند الأزهري. (499/1).

(10) مثبتة في الهامش في (م).

(11) ينظر: شرح ابن عقيل. (176/2).

جَمِيعَ مَا أَقَرَّ⁽¹⁾ بِهِ مِنَ الْأَمْثَلَةِ لَيْسَتْ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الْمَصَادِرِ النَّائِبَةِ عَنْ أَفْعَالِهَا. وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَصْدَرَ [م/166و] النَّائِبَ عَنْ فِعْلِهِ مِنْ قِسْمِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْأَسْتِثْنَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعُ)، قَالَهُ الْمَوْضُحُ فِي بَعْضِ حَوَاشِيهِ عَلَى الْخُلَاصَةِ). نَصُّ الشَّيْخِ خَالِدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ. قَوْلُهُ: وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ فَاعِلِ⁽²⁾ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَرْبًا»؛ أَيْ: «يَضْرِبُ ضَرْبًا». فَتَحْوُ⁽³⁾ هَذَا مَثَلُهُ ابْنُ النَّازِمِ لِلْحَذْفِ جَوَازًا؛ إِذْ قَالَ: (وَبَيَّانُهُ قَدْ حُذِفَ جَوَازًا إِذَا كَانَ خَبَرُ اسْمٍ عَيْنٍ فِي غَيْرِ تَكْرِيرٍ، وَلَا حَصَرٍ فِي نَحْوِ: «أَنْتَ سَيْرًا»)⁽⁴⁾، وَبَعْضُ الطَّلَبَةِ الْمُدْرَسِينَ يَعْتَزُّضُ هَذَا الْمَثَالَ، وَيَقُولُ: ظَاهِرُ الْمُكُودِيِّ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِهِ مَعَ أَنَّهُ لَابْنِ النَّازِمِ، قُلْتُ⁽⁵⁾: وَاعْتَراضُهُ مُرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ غَيْرَ هَذَا الْمَثَالِ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ ابْنِ النَّازِمِ، وَإِنَّمَا هُوَ نَظِيرُهُ وَقِيَاسُهُ، ثَانِيَهُمَا: مَا ادَّعَاهُ مِنَ الظُّهُورِ فِي الْمَثَالِ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِهِ يَرُدُّهُ قَوْلُهُ قَبْلُ: وَقَدْ جَاءَ؛ يَعْنِي عَنِ الْعَرَبِ؛ إِذِ السَّمَاعُ وَالنَّقْلُ وَالْجَمْعُ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَهُمْ، ثُمَّ تَارَةً يَذْكُرُونَ عَنْهُمْ لِمَ⁽⁶⁾ عَيْنَ ذَلِكَ الْمُسْمُوعِ بِخُصُوصِهِ؟ وَتَارَةً يَذْكُرُونَ مِمَّا ثَلَّهُ تَوْسَعًا فِي الْكَلَامِ بِحَسَبِ الْقِيَاسِ، كَمَا هُوَ النَّحْوُ كُلُّهُ؛ إِذْ قِيلَ فِي حَدِّهِ: الْمُسْتَنْبِطُ بِالْأَقْيَسَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَرَاغَهُ، وَكَذَا الْفَقْهُ، بَلْ وَسَائِرُ الْعُلُومِ كُلُّهَا عَدَا⁽⁷⁾ الْقِرَاءَاتِ وَاللُّغَةَ، فَلَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ⁽⁸⁾ فِيهِمَا. فَافْهَمَهُ. قُلْتُ [أ/164و]: وَإِتْيَانُ الْمُكُودِيِّ بِهَذَا الْكَلَامِ عَقِبَ اعْتِرَاضِ الْبَدْرِ، وَإِثْرَ قَوْلِهِ: وَاعْتَراضُهُ عَلَيْهِ مُتَّجِهَةٌ. تَقْوِيَةٌ لِكَلَامِ ابْنِ النَّازِمِ، وَصِحَّةٌ اعْتِرَاضِهِ وَدَلِيلًا⁽⁹⁾

(1) في (م): أتى.

(2) في (م): عامل.

(3) في (م): فمثل.

(4) ينظر: شرح ابن النازم. ص: 193.

(5) ساقط من (م).

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): غير.

(8) في (م): للغة.

(9) في (م): ودليل.

لِدَعْوَاهُ هُوَ⁽¹⁾ اِتِّجَاهُ اعْتِرَاضِهِ وَانْتِصَارِهِ⁽²⁾ لَهُ، فَهُوَ فِي مَقَامِ الدَّلِيلِ وَالْحُجَّةِ عَلَى مَا قَالَاهُ. فَاعْلَمْنَاهُ سِيَمًا⁽³⁾ وَزَادَهُ إِضْبَاحًا بِقَوْلِهِ: وَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّ هَذَا مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ... الخ. قَوْلُهُ: ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الثَّانِي. يَعْنِي: جَوَازَ حَذْفِ الْعَامِلِ. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ سَوَى الْمُؤَكَّدِ. بِكَسْرِ الْكَافِ، وَهُوَ النَّوْعُ وَالْمَعْدُودُ، يَجُوزُ حَذْفُ عَامِلِيهِمَا؛ يَعْنِي: وَيَتَقَيَّانِ عَلَى نَصْبِهِمَا. قَوْلُهُ: كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ: مَا⁽⁴⁾ ضَرَبْتُ [زَيْدًا]⁽⁵⁾ بَلْ ضَرَبْتَيْنِ، وَبَلْ (ضَرْبًا شَدِيدًا)⁽⁶⁾. مَنْصُوبَيْنِ بِالْفِعْلِ الْمَقْدَّرِ، وَمِثْلُهُ لِمَنْ قَالَ: أَيُّ سَيْرٍ؟ «سِرْتُ سَيْرًا»⁽⁷⁾ سَرِيعًا، وَلِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ: «قُدُومًا»⁽⁸⁾ مُبَارَكًا، فَهَذَا الْمَثَلُ الْأَخِيرُ حَذْفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ فِيهِ جَوَازُ الدَّلِيلِ حَالِيًّا، وَهُوَ الْحَالُ الْمَشَاهِدَةُ، وَالتَّقْدِيرُ: قَدِمْتَ قُدُومًا مُبَارَكًا، وَمَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ حَذْفُ فِيهِ لِلدَّلِيلِ مَقَالِيٍّ، وَهُوَ قَوْلُ الْقَائِلِ: مَا ضَرَبْتُ؟، وَأَيُّ سَيْرٍ سِرْتُ؟. قَوْلُهُ: وَ"مُتَّسِعٌ" اسْمٌ مَفْعُولٌ. قِيلَ: فِيهِ بَحْوُزٌ؛ بَلْ إِنَّمَا هُوَ عَلَى زِنَةِ اسْمٍ مَفْعُولٍ، وَلَيْسَ هُوَ اسْمٌ مَفْعُولٍ، بَلْ اسْمٌ مَصْدَرٌ كَمَا قَالَهُ بُعِيدَةً، وَاسْمُ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيَّ يَأْتِي عَلَى هَيْئَةِ وَزْنَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ⁽⁹⁾ مِنْ⁽¹⁰⁾ الثَّلَاثِيَّ، قَالَ النَّازِمُ⁽¹¹⁾ فِي لَامِيَّةٍ [م/166ظ] الْأَفْعَالِ⁽¹²⁾:

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): وانتصار.

(3) في (م): لا سيما.

(4) ساقطة من (م).

(5) مضافة من الشرح. (253/1).

(6) في (م): ضروبا شديدة.

(7) في (م): سير.

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): الفاعل.

(10) جاء في الهامش في (م): غير، بعد من.

(11) ساقطة من (م).

(12) ساقطة من (م).

وَكَا سِمَ مَفْعُولٍ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثَةِ صُغِ مِنْهُ لَمَّا مَفْعَلٌ وَمَفْعِلٌ جُعِلَا⁽¹⁾

قَوْلُهُ: وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ "فِي سِوَاهُ". اسْتَعْمَلَ المَصْنُفُ "سِوَى" ⁽²⁾ هُنَا مَجْرُورَةً عَلَى مَذْهَبِهِ، مِنْ أَنَّهَا غَيْرُ ظَرْفٍ عِنْدَهُ، وَقَالَ فِي بَابِ النَّدَاءِ أَيْضًا: (وَوَصَفُ أَيِّ بِسِوَى هَذَا يُرَدُّ)⁽³⁾، وَاسْتَعْمَلَهَا مُبْتَدَأً فِي أَوَّلِ النَّظْمِ بِقَوْلِهِ: (سِوَاهُمَا الْحَرْفُ) عَلَى أَحَدِ الإِعْرَابِيِّينَ. فَاعْلَمْ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ مُتَعَلِّقُهُ وَهُوَ "فِيهِ". هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ⁽⁴⁾، فَالْبَصْرِيُّونَ لَا يُجِيزُونَ حَذْفَ النَّائِبِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ. قَوْلُهُ: ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْقِسْمِ الثَّالِثِ. وَهُوَ وَجُوبُ حَذْفِ الْعَامِلِ.

ص: وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا اللَّذْ كَانَ دَلًا

إِعْلَمْ أَنَّهُ يَتَحَتَّمُ حَذْفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ، وَيُقَامُ الْمَصْدَرُ مُقَامَهُ؛ بِحَيْثُ يَمْتَنِعُ ذِكْرُهُ مَعَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا: مَا لَا فِعْلَ لَهُ، نَحْوُ: «وَيْلُ زَيْدٍ وَوَيْحُهُ»، فَهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ النَّاطِمُ وَذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁵⁾، ثَانِيَهُمَا: مَا لَهُ فِعْلٌ وَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، وَقَعَ فِي الطَّلَبِ: وَهُوَ الْوَارِدُ دُعَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا أَوْ مَقْرُونًا بِالْأَسْتِفْهَامِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ:

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا اللَّذْ كَانَ دَلًا

وَوَاقِعٌ فِي الْخَبَرِ وَذَلِكَ فِي مَسَائِلٍ خَمْسَةٍ، أَحَدُهَا: مَصَادِرُ⁽⁶⁾ مَسْمُوعَةٌ كَثِيرٌ اسْتِعْمَالُهَا، وَذَلَّتِ الْقُرَآنُ عَلَى عَامِلِهَا كَقَوْلِهِمْ: عِنْدَ تَذَكُّرِ نِعْمَةٍ وَشِدَّةٍ: «حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا»، وَلَمْ يَذْكُرْهُ

(1) ينظر: لامية الأفعال. ص: 431.

(2) ساقطة من (م).

(3) صدره: رأيي هذا أيها الذي ورد. تنظر: الألفية، باب النداء. ص: 50.

(4) ينظر: التذييل. (237/6).

(5) ينظر: أوضح المسالك. (188/2).

(6) في (م): مصدر.

النَّاطِمُ أَيْضًا، وَذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ⁽¹⁾، ثَانِيهَا: أَنْ تَكُونَ تَفْصِيلًا [أ/164ظ] لِعَاقِبَةِ مَا قَبْلَهُ، ثَالِثُهَا: أَنْ تَكُونَ تَكَرُّرًا أَوْ مَخْصُورًا أَوْ مُسْتَفْهَمًا عَنْهُ، وَعَامِلُهُ خَبَرٌ عَنْ اسْمِ عَيْنٍ، رَابِعُهَا: أَنْ يَكُونَ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، خَامِسُهَا: أَنْ يَكُونَ فِعْلًا عِلَاجِيًّا تَشْبِيهِيًّا بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَيْهِ وَعَلَى صَاحِبِهِ، فَذَكَرَ النَّاطِمُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ كُلَّهَا مَا عَدَا الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ، وَعَامِلُهُ خَبَرٌ عَنْ اسْمِ عَيْنٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُورَدْ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّالِثَةِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ⁽²⁾، وَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَسَمَ الْمَكُودِيِّ وَوَطَأً لِشَرْحِ آيَاتِ النَّظْمِ. [قَوْلُهُ]⁽³⁾: يَعْني أَنَّهُ يَجِبُ حَذْفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ الْآتِي بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ. يُرِيدُ النَّاطِمُ الْوَاقِعَ فِي الطَّلَبِ بِدَلِيلٍ تَمْثِيلِيٍّ بِ"نَدْلًا"، وَبَدَلِيلٍ تَمْثِيلِيٍّ هُوَ بِقَوْلِهِ: «ضَرْبًا زَيْدًا»، وَسِوَاهُ كَانَ دُعَاءَ كَ"سَقِيًّا" وَ"رَعِيًّا"، أَوْ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا، نَحْوُ: «قِيَامًا لَا قُعُودًا»؛ أَيْ: فَمِنْ قِيَامًا لَا تَقْعُدُ قُعُودًا، أَوْ مَقْرُونًا بِاسْتِفْهَامٍ تَوْيِيحِيٍّ، نَحْوُ: «تَوَانِيًا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ؟»؛ أَيْ: أَتَتَوَانَى تَوَانِيًّا، وَلَا فَرْقَ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ وُجُوبِ الْحَذْفِ بَيْنَ مَا لَهُ فِعْلٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَبَيْنَ مَا لَا فِعْلَ [م/167و] لَهُ نَحْوُ [كامل]:

بَلَّةُ الْأَكُفِّ⁽⁴⁾

(1) ينظر: أوضح المسالك. (193/2).

(2) قال: (الثالثة: أن يكون مكرراً، أو محصوراً، أو مستفهماً عنه، وعامله خبر عن اسم عين، نحو: «أنت سيرا سيرا»، و«ما أنت إلا سيرا»، و«إنما أنت سير البريد»، و«أأنت سيرا؟»). أوضح المسالك. (193/2).

(3) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش من (أ).

(4) قطعة من بيت تمامه: تَذَرُ الْجَمَاحِمُ ضَاحِيًّا هَامِائًا بَلَّةُ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقْ. وهو منسوب في الخزنة لكعب بن مالك شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم، والبيت من قصيدة قالها في وقعة الأحزاب. (216/6). والبيت في ديوانه. ص: 245. وهو من شواهد: شرح كتاب سيويه. (107/5)، وشرح المفصل لابن يعيش. (41/3، و43)، وشرح التسهيل. (184/2)، والتذيل. (162/7)، و(375/8)، والجنى الداني. ص: 245، وتوضيح المقاصد. (1167/3)، وأوضح المسالك. (188/2)، وشرح الشذور. ص: 513، والمغني. ص: 156، والمقاصد الشافية. (508/5)، وشرح الأشموني. (478/1)، وشرح التصريح. (289/2)، والهمع. (290/2)، وشرح شواهد المغني. (353/1)، والمعجم المفصل. (232/5)، شرح الشواهد الشعرية. (164/2).

فَيَقْدَرُ فِعْلٌ مِنْ مَعْنَاهُ، أَيُّ: أَتْرَكَ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: "كَندَلًا" إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ
[طويل]: عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَندَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ⁽²⁾

هَذَا الْمَثَلُ فِي الشَّاهِدِ هُوَ مِنَ النَّوعِيِّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: "نَدَلُ الثَّعَالِبِ"، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾⁽³⁾. أَيُّ: فَاضْرِبُوا [ضَرَبَ]⁽⁴⁾ الرَّقَابَ، قُلْتُ: وَ"أَلْهَى" كَأَنَّهُ إِنَّمَا تَعَدَّى
بِمَزَّةِ النَّقْلِ، وَ"النَّاسَ" مَفْعُولُهُ، وَفَاعِلُهُ "جُلُّ أُمُورِهِمْ"، وَ"نَدَلًا" مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ عَلَى
الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلَقَةِ بِ"أَنْدَلُ" الَّذِي هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ، وَ"الْمَالُ" مَفْعُولٌ بِ"نَدَلًا"، أَيُّ: أَنْدَلُ زُرَيْقُ الْمَالِ

(1) في (م): ترك. قال المرادي: (بالنصب على أنها اسم فعل، وبالجر على أنها مصدر، وبالرفع، ففعل: هي اسم فعل بمعنى اترك. وقيل: بمعنى "كيف"، وأنكر أبو علي الرفع بعدها...الخ). توضيح المقاصد. (1167/3).
(2) البيت يذكر في المصادر مع بيت قبله، وقال العيني: قائلهما هو الأحموس، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، وذكر في الحماسة البصرية أن قائله هو أعشى همدان يهجو بهما لصوصا. (263/2)، قال الجوهري: قاله جرير يصف ركبا، والأظهر ما قاله في الحماسة. المقاصد. (1041/3)، والبيت موجود في الشعر المنسوب للأحموس، ينظر: شعر الأحموس الأنصاري، تحقق: عادل سليمان جمال، قدم له: شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 02، 1411هـ - 1990م. ص: 267، والبيت منسوب إلى أعشى همدان في: شرح الشواهد الشعرية. (126/1)، ولشاعر من همدان في: شرح أبيات سيويه. (246/1)، والكامل. (148/1)، وقال المبرد: الشاعر أخو همدان، والبيت في ديوان أعشى همدان وأخباره، تحقق: حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط: 01، 1403هـ - 1983م. ص: 90، أما الجوهري فلم ينسبه لجرير، ينظر: الصحاح. (1350/4)، و(1827/5)، والبيت غير موجود في ديوان جرير، وبلا نسبة في: معجم ديوان الأدب. (132/2)، والتهذيب. (88/14)، والمقاييس. (410/5)، والمحكم. (333/9)، وشمس العلوم. (6542/10)، و(7388/11)، واللسان. (70/9)، و(653/11)، سر الصناعة. (166/2)، وإيضاح شواهد الإيضاح. (892/2)، والكتاب. (116/1)، والأصول. (167/1)، وشرح الكتاب. (445/1)، والإنصاف. (238/1)، وشرح الكافية. (66/1)، و(659/2)، و(942)، و(1025)، وشرح التسهيل. (125/3)، و(128)، و(164)، وشرح ابن الناظم. ص: 194، و300، والتذيل. (108/11)، و(237)، وتوضيح المقاصد. (650/2)، وأوضح المسالك. (189/2)، وشرح ابن عقيل. (178/2)، وتمهيد القواعد. (1506/3)، وشرح الأشموني. (39/1)، و(473)، و(200/2)، وشرح التصريح. (501/1).

الشرح: "فندلا": من ندلت ندلا، وهو الأخذ باليد، ومنه اشتقاق المندبل، والندل -أيضا- السرعة في السير. قال البجلي: الندل: النقل والاختطاف، وهو المراد هاهنا، ويقال: ندلت الدلو إذا أخرجتها من البئر. المقاصد. (1041/3).
(3) سورة محمد، من الآية: 04، وتمامها: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثَخَتْهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرْنَا مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾.

(4) مثبتة في الهامش من (أ).

نَدَلَ الثَّعَالِبِ، أَي: اخْتَطَفَهُ بِسُرْعَةٍ كَاخْتِطَافِ الثَّعَالِبِ. قَوْلُهُ: وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ، أَي: بَدَلٌ⁽¹⁾ مِنَ التَّلَفُظِ بِالْفِعْلِ. قَوْلُهُ: "وَزُرَيْقٌ": اسْمٌ رَجُلٍ، وَهُوَ مُنَادَى؛ يَعْنِي وَمُصْعَرًا، قُلْتُ: وَعِنْدَ الْأَعْلَمِ يُوسُفَ الشَّنْتَمَرِيِّ⁽²⁾، وَابْنِ عَقِيلٍ⁽³⁾ أَنَّ "زُرَيْقًا"⁽⁴⁾ اسْمٌ قَبِيلَةٍ، وَهَذَا الْبَيْتُ (يَأْتِي الْاسْتِشْهَادُ بِهِ أَيْضًا عَنْ)⁽⁵⁾ الشَّارِحِ الْمَكُودِيِّ⁽⁶⁾ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ ["عَلَى حِينٍ"]⁽⁷⁾ وَقَبْلَهُ [طَوِيل]:

يَمُرُّونَ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عَيَابُهُمْ وَيَرْجِعُونَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ⁽⁸⁾

قَوْلُهُ: وَ"كَندَلًا" فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ فِعْلٍ⁽⁹⁾ "آتٍ". كَذَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ فِي عِدَّةٍ مِنَ النُّسخِ، وَلَعَلَّهُ مِنْ فَاعِلٍ "آتٍ"، وَهُوَ الصَّوَابُ. قَوْلُهُ: قَوْلُهُ: وَ"اللَّذُّ" لُغَةً فِي الَّذِي. اسْتَعْمَلَ النَّازِمُ هَذِهِ اللَّغَةَ فِي هَذَا النَّظْمِ فِي مَوَاضِعَ. قَوْلُهُ: وَوَقَفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ. قَالَ فِيمَا يَأْتِي: (وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ الْفَاءِ وَقَفًا)⁽¹⁰⁾.

ص: وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَأَمَّا مَنَّا عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا

(1) ساقطة من (م).

(2) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيويه. (105/1).

(3) قال ابن عقيل في شرحه (و"زريق": منادى والتقدير: ندلا يا زريق المال، و"زريق" اسم رجل). (179/2).

(4) بنو زريق: بطن من الخزرج من القحطانية، وهم بنو زريق بن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب بن جشم بن الخزرج، منهم أبو رافع بن مالك، وهو أول من أسلم من الأنصار، وأيضاً بنو زريق، بطن من ثعلبة من طي من القحطانية، وهم بنو زريق بن عوف بن ثعلبة. ينظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب. ص: 271.

(5) في (م): استشهد.

(6) في (م) إضافة: أيضاً فيما يأتي. تنظر باب الإضافة. (336/1).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) البيت يسبق البيت السابق، وهو المشار إليه في الهامش، وهو موجود في نفس المصادر السابقة.

(9) في الشرح المعتمد: فاعل. (256/1).

(10) تمامه: كما تقول في قفرك قفا. تنظر: الألفية، باب: نونا التوكيد. ص: 55.

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا أَتَى بِهِ فِي تَفْصِيلٍ. يَعْنِي: لِعَاقِبَةِ مَا قَبْلَهُ مِنْ طَلَبِ أَوْ خَبَرٍ بِالطَّلَبِ نَحْوُ: ﴿فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾⁽¹⁾، وَ"مَنَّا" وَ"فِدَاءً" ذِكْرًا تَفْصِيلًا لِعَاقِبَةِ الْأَمْرِ [165/و] فَشُدُّوا الْوَتَاقَ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِمَّا أَنْ تَمُوتُوا مِنَّا، وَإِمَّا أَنْ تَفَادُوا فِدَاءً، فَلَفْظُ: "أَتَى" مِنْ غَيْرِ وَآوِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى جِيءَ. قَوْلُهُ: وَلِتَفْصِيلِ صَلَاتِهِ. قُلْتُ: يَتَعَلَّقُ بِكَوْنِ خَاصِّ تَقْدِيرُهُ: وَالْمَصْدَرُ الَّذِي جِيءَ بِهِ لِتَفْصِيلِ. قَوْلُهُ: وَ"كَأَمَّا" فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. قُلْتُ: يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ وَاجِبِ الْحَذْفِ فَهُوَ⁽²⁾ أَحَدُ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعَةِ؛ الَّتِي يَجِبُ حَذْفُ عَامِلِهَا، وَهِيَ: الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا أَوْ حَالًا أَوْ صِفَةً أَوْ صَلَةً؛ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ وَاجِبِ الْحَذْفِ.

ص: كَذَا مُكْرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ نَائِبُ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

قَوْلُهُ: «إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرٌ». وَكَذَلِكَ الْحَصْرُ بِأَلَا، نَحْوُ: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ». قَوْلُهُ: وَاحْتَرَزَ بِاسْمِ الْعَيْنِ مِنْ اسْمِ الْمَعْنَى، نَحْوُ: «أَمْرُكَ سَيْرٌ»، فَإِنَّ الْمَصْدَرَ فِيهِ مَرْفُوعٌ. يَعْنِي عَنْ⁽³⁾ الْحَرِيَّةِ عَنْ اسْمِ [م/167ظ] الْمَعْنَى، (وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ بِخِلَافِ كَوْنِهِ خَبَرًا عَنْ اسْمٍ عَيْنٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُؤْمَنُ مَعَهُ اعْتِقَادُ الْحَرِّ؛ إِذِ الْمَعْنَى لَا يُجْبَرُ بِهِ عَنِ الْعَيْنِ إِلَّا بِحَازٍ كَقَوْلِهِ [بسيط]: فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ⁽⁴⁾)

(1) سورة محمد، من الآية: 04، سبق تخريجها. ص: 855.

(2) في (م): فهي.

(3) في (م): على.

(4) هذا عجز بيت للخنساء من قصيدة تراثي أخاها صخرًا وصدره: ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت. والبيت في ديوانها. ينظر: ديوان الخنساء، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: 02، 1425هـ - 2004م. ص 46. والبيت من شواهد: الكتاب. (1/337)، والمقتضب. (3/230)، و(4/305)، وشرح أبيات سيبويه. (1/188)، وشرح الكافية. (2/666)، وشرح التسهيل. (1/324)، و(2/191)، والتذيل. (4/348)، و(5/157)، و(7/206)، و(207)، والمقاصد الشافية. (3/246)، و(438)، و(4/646)، وشرح الأشموني. (1/476)، وشرح التصريح. (1/505).

أَي: ذَا⁽¹⁾ إِقْبَالٍ وَإِدْبَارٍ، قَالَه النَّاطِمُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ. خَالِدٌ⁽²⁾. وَبَحَثَ (بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِ النَّظْمِ)⁽³⁾ لَاسِمِ عَيْنٍ، قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ حَشَوُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَا عِنْدَ الْمُكُودِيِّ اخْتَرَزَ بِهِ مِنْ اسْمِ الْمَعْنَى، وَاسْمُ الْمَعْنَى لَا يَكُونُ مَصْدَرُهُ إِلَّا مَرْفُوعًا عَلَى الْخَبَرِيَّةِ عَنْهُ، وَالْمَرْفُوعُ خِلَافُ الْمَنْصُوبِ، وَ"سَيَّرَ" مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ، وَرَفَعُهُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ دَلَّلْنَا⁽⁴⁾ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ فِعْلٌ مَحْدُوفٌ نَابَ⁽⁵⁾ عَنْهُ "سَيَّرَ"، إِذْ لَوْ كَانَ نَمَّ لَانْتَصَبَ بِهِ، فَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا عَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ: اسْمُ عَيْنٍ. لَمْ يُخْتَرَزَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ، قُلْتُ: هَذَا كَلَامٌ لَا يُسَاوِي سَمَاعًا إِذَا كَانَتْ كُلُّ مَسْأَلَةٍ يُخْتَرَزُ عَنْهَا، فَبَعْدَ الْعِلْمِ بِهَا وَبِقُصُولِ مَا يَتَبَيَّنَا⁽⁶⁾ بِهِ نَقُولُ: لَا فَائِدَةَ لِنَلْكَ الْثُبُودَ، لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ، وَإِنَّمَا يَتَعَرَّضُ⁽⁷⁾ الْقَيْدُ الَّذِي يَكُونُ الْإِتْيَانُ بِهِ وَعَدَمُهُ سَوَاءً، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: مُكَرَّرٌ (وَمَحْضُورٌ. أَنَّ الْمَصْدَرَ)⁽⁸⁾ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُكَرَّرٍ وَلَا مَحْضُورٍ لَمْ يَجِبْ إِضْمَارُ عَامِلِهِ، نَحْوُ: «أَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا»، وَإِنْ شِئْتَ حَدَفْتَهُ فَقُلْتُ: «أَنْتَ سَيْرًا». قَوْلُهُ: وَ"اسْتِنْدَ" فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِـ"مُكَرَّرٍ"، وَ"ذُو حَصْرٍ"⁽⁹⁾؛ قِيلَ: صَوَابُهُ أَنَّهُ صِفَةٌ لِـ"فِعْلٍ"؛ لِأَنَّهُ هُوَ (الْمُسْتِنْدُ لَاسِمِ)⁽¹⁰⁾ عَيْنٍ، وَأَمَّا مَا قَالَه فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ "الْمُكَرَّرَ" وَ"ذُو حَصْرٍ" وَاقِعَانِ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَلَا شَيْءٌ مِنْهُمَا مُسْتِنْدٌ إِلَى اسْمِ عَيْنٍ، بَلْ إِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ لِلْفِعْلِ الْمُنُوبِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُسْتِنْدُ لَاسِمِ الْعَيْنِ، أَي: خَبَرٌ عَنْهُ. قَوْلُهُ: وَكَانَ حَقُّهُ أَنَّ يَقُولَ: وَرَدًا...الخ. قَالَ بَعْضُهُمْ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَوْقَعَ الْوَاوُ هُنَا مَوْضِعَ "أَوْ" الَّتِي

(1) فِي (م): ذَات. وَهُوَ التَّقْدِيرُ الصَّائِبُ، يَنْظُرُ: وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ. (2/666)، وَكُتِبَ التَّخْرِيجُ السَّابِقَةَ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م). يَنْظُرُ الْقَوْلُ فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (1/505).

(3) فِي (م): بَعْضٌ فِي بَيَانِ قَوْلِ النَّظْمِ.

(4) فِي (م): دَلِيلٌ.

(5) فِي (م): نَائِبٌ.

(6) فِي (م): نَائِبًا.

(7) فِي (م): يَعْتَرِضُ.

(8) فِي (م): ذُو حَصْرٍ أَنَّهُ.

(9) سَاقِطَةٌ مِنَ الشَّرْحِ الْمَعْتَمَدِ مَعَ الْحَاشِيَةِ. (1/255).

(10) فِي (م): الْمُسْتِنْدُ لِأَنَّهُ اسْمٌ.

لِلتَّنْوِيعِ وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ، فَالضَّمِيرُ بَعْدَهَا يَجُوزُ أَنْ يُفْرَدَ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ بِـ"أَوْ" لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ. قَوْلُهُ: وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: «هُوَ أَحْسَنُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ». بِالرَّفْعِ عَطْفٌ⁽¹⁾ عَلَى "أَحْسَنُ" الْوَاقِعِ⁽²⁾ خَبَرًا عَنْ "هُوَ"؛ أَيْ: وَهُوَ أَجْمَلُ مَنْ ذُكِرَ [165/ظ]، وَإِلَّا فَلَوْ لَمْ يُرَاعَ مَعْنَى مَا ذُكِرَ، لَقَالَ: وَاحْمِلُهُمَا، بِالشَّيْنَةِ.

ص: وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ

نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا وَالثَّانِ كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

قَوْلُهُ: فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمُؤَكِّدِ؛ أَيْ: الْمُبْتَدَأُ⁽³⁾ بِهِ فِي التَّقْسِيمِ [فِي النَّظْمِ، فَقَوْلُ النَّظْمِ⁽⁴⁾]: فَالْمُبْتَدَأُ؛ أَيْ: الْأَوَّلُ الَّذِي بَدَأْنَا بِهِ فِي التَّقْسِيمِ⁽⁵⁾، وَهُوَ قَوْلُنَا: وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ جُمْلَةٍ هِيَ نَصٌّ فِي مَعْنَاهُ [م/168و]؛ أَيْ: لَا تَحْتَمِلُ تِلْكَ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ: "عَلَيَّ أَلْفٌ" غَيْرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْاعْتِرَافُ كَمَا تَحْتَمِلُ الْجُمْلَةُ الْمُؤَكِّدَةُ بغيرِهَا⁽⁶⁾، وَذَلِكَ هُوَ وَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا. قَوْلُهُ: فَلَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ، هُوَ نَفْسُ الْاعْتِرَافِ. إِذْ لَا يَحْتَمِلُ قَوْلَ الْقَائِلِ لَهُ: عَلَيَّ أَلْفٌ غَيْرَ الْاعْتِرَافِ، فَيَكُونُ مَجَازًا (يُحَقِّقُ ذِكْرُ)⁽⁷⁾ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ عُرْفًا تِلْكَ الْحَقِيقَةُ، وَيُرْفَعُ الْمَجَازُ الْحَتَمُ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ لِعَيْرِهِ حَسْبَمَا يَذْكُرُ بَعْدُ، فَصَارَ عُرْفًا عَلَى هَذِهِ⁽⁸⁾ بِمَنْزِلَةِ إِعَادَةِ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ⁽⁹⁾

(1) فِي (م): عَطْفًا.

(2) مَكْرَرَةٌ فِي (م).

(3) فِي (م): مِنَ الْمُبْتَدَأِ.

(4) فِي (م): النَّاضِمُ.

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(6) فِي (م): لغيرِهَا.

(7) فِي (م): حَتَّى يَحَقِّقَ ذَلِكَ.

(8) فِي (م): هَذَا.

(9) فِي (م): فَكَأَنَّ.

الَّذِي قَبْلَهُ نَفْسُهُ. قَوْلُهُ: أَيُّ: وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْمُؤَكَّدِ، وَهُوَ الْمُؤَكَّدُ لِغَيْرِهِ. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ جُمْلَةٍ صَارَتْ بِهِ نَصًّا. أَيُّ: بَعْدَ جُمْلَةٍ مُحْتَمَلَةٍ لِمَعْنَيْنِ صَارَتْ بِذَلِكَ الْمَصْدَرِ نَصًّا فِي أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ رَافِعَةً لِلْآخِرِ. قَوْلُهُ: يَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةَ. أَيُّ: عَلَى أَنَّهُ ابْنُهُ حَقًّا. قَوْلُهُ: وَالْمَجَازُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: أَنْتَ مِثْلَ ابْنِي. أَيُّ: وَيَحْتَمِلُ الْمَجَازُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: أَنْتَ مِثْلَ ابْنِي فِي الْحَنَانَةِ وَالرَّافَةِ وَالتَّرْبِيَةِ. قَوْلُهُ: فَلَمَّا ذَكَرَ الْمَصْدَرُ ارْتَفَعَ بِهِ الْمَجَازُ الْمُحْتَمَلُ وَتَعَيَّنَ⁽¹⁾ الْحَقِيقَةُ. فَصَارَ الْمَصْدَرُ عَلَى هَذَا مُؤَثَّرًا⁽²⁾ بِكَسْرِ الشَّاءِ وَالْمُؤَكَّدُ بِهِ مُؤَثَّرٌ بِفَتْحِهِمَا⁽³⁾ وَالْمُؤَثَّرُ غَيْرُ الْمُؤَثَّرِ فَعَلِمَ أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ لِغَيْرِهِ لَا مُحَالَةً. قَوْلُهُ: وَالْعَامِلُ فِي هَذَيْنِ التَّوَعُّينِ فِعْلٌ وَاجِبُ الْحَذْفِ. قِيلَ: صَوَابُهُ: وَالْعَامِلُ فِي هَذَا النَّوعِ الْآخِرِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَذَا⁽⁴⁾ الْكَلَامِ كَيْفِيَّةُ التَّقْدِيرِ لِلْعَامِلِ اخْتِصَافًا، لَا التَّنْبِيْهُ عَلَى وُجُوبِ حَذْفِ الْفِعْلِ... الخ؛ [إِذْ لَا فَائِدَةَ لَهُ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ حَذْفِ الْعَامِلِ هُوَ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ فِي هَذِهِ، وَالَّتِي قَبْلَهَا، وَالَّتِي بَعْدَهَا، قُلْتُ: هَذَا التَّصْوِيبُ لَا يُنْجِيهِ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ الَّذِي فَرَّ مِنْهُ، وَهُوَ التَّنْبِيْهُ عَلَى وُجُوبِ حَذْفِ الْفِعْلِ]⁽⁵⁾، إِذْ هُوَ قُدِّرَ مُشْتَرَكٌ، سَوَاءٌ أُفْرِدَ أَوْ تُنْيَى، فَتَعَيَّنَ أَنَّ النَّوْعَيْنِ الْمُرَادَ بِهِمَا الْمُؤَكَّدَ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا يَضُرُّنَا فِي ذَلِكَ شَيْءٌ؛ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّ فِيهِ الْكَلَامَ عَلَى مَا هُوَ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ، وَالْأَمْرُ قَرِيبٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: تَقْدِيرُهُ... الخ. فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ فِي الْمُؤَكَّدِ لِغَيْرِهِ، (وَهُوَ الْآخِرُ)⁽⁶⁾؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْرِي فِي الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ الْأَوَّلُ، ثُمَّ هَذَا التَّقْدِيرُ الْمَذْكُورُ لَا يَجْرِي فِي النَّوْعَيْنِ مَعًا، وَإِنَّمَا يَجْرِي فِي النَّوْعِ⁽⁷⁾ الْآخِرِ فَقَطْ مِنْهُ⁽⁸⁾، فَتَعَيَّنَ التَّصْوِيبُ

(1) في (م): وتعينت. وهي كذلك في الشرح المعتمد. (255/1).

(2) في (م): مؤثرا.

(3) في (م): بفتح الشاء.

(4) في (م): من هذا.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(6) في (م): وهي الأخيرة.

(7) ساقطة من (م).

(8) في (م): منهما.

المدكُور، نَعَمْ لَوْ بَيَّنَّ وَقَالَ تَقْدِيرُهُ فِي النَّوعِ الْأَخِيرِ كَذَا؛ لَكَانَ⁽¹⁾ صَدْرُ الْكَلَامِ (حَسَنًا لَا اعْتِرَاضَ)⁽²⁾ عَلَيْهِ؛ إِذِ الْمَوْجِبُ لِلدَّرَكِ صَدْرُ الْكَلَامِ وَعَجْزُهُ. قَوْلُهُ: تَقْدِيرُهُ أَحَقُّ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَكَلِّمٍ، وَحَقَّقَنِي إِنْ كَانَ مُتَكَلِّمًا. لَا يُقَالُ [م/168ظ] ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ رَاجِعَانِ (لِنَوْعَيْنِ مَعًا مَعَ أَنَّهُمَا إِنَّمَا يَرْجِعَانِ)⁽³⁾ لِلْأَخِيرِ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا، فَقَدْ قَدَّمْنَا الْبَحْثَ فِيهِ آتِفًا، فَأَغْنَى⁽⁴⁾ ذَلِكَ عَنْهُ. فَقَوْلُهُ: تَقْدِيرُهُ: أَحَقُّ [أ/166و]... الخ. اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الْمَقْدَّرَ الَّذِي هُوَ عَامِلٌ فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِعَيْرِهِ، وَهُوَ حَقًّا فِي مِثَالِنَا تَارَةً يَكُونُ مَفْعُولُهُ الْمَقْدَّرُ مَعَهُ غَيْرُ ضَمِيرٍ الْمُتَكَلِّمِ، وَتَارَةً يَكُونُ ضَمِيرًا مُتَكَلِّمًا⁽⁵⁾، فَإِذَا كَانَ الْأَوَّلُ قَدَّرْتَ الْفِعْلَ "أَحَقُّ" مُضَارِعًا؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ مَفْعُولِهِ ذَلِكَ اسْمُ إِشَارَةٍ، أَيُّ: أَنْتَ ابْنِي، أَوْ زَيْدُ ابْنِي، أَوْ زَيْدُ أَبُوكَ أَحَقُّ ذَلِكَ حَقًّا، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي قَدَّرْتَهُ: حَقِّي أَمْرًا؛ لِأَنَّ مَفْعُولَهُ الْيَاءُ، وَهُوَ ضَمِيرُ مُتَكَلِّمٍ، فَتَقُولُ: إِنَّا أَبُوكَ حَقِّي حَقًّا، هَكَذَا كَانَ بِمَشْيِهِ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، فَيُعِيدُ اسْمَ "كَانَ" مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّهُ كَانَ غَيْرَ مُتَكَلِّمًا⁽⁶⁾ [وَإِنْ كَانَ مُتَكَلِّمًا]⁽⁷⁾ عَلَى مَفْعُولِ الْفِعْلِ الْمُحْدُوفِ، وَبَعْضُهُمْ يُقَدِّرُهُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، فَيَقُولُ: الْمَبْتَدَأُ الْوَاقِعُ فِي الْجُمْلَةِ الْمُؤَكَّدَةِ، فَالْمَصْدَرُ مِنْ هَذَا النَّوعِ الْأَخِيرِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَكَلِّمٍ، نَحْوُ: «أَنْتَ ابْنِي وَزَيْدُ أَبُوكَ»، وَأَمَّا إِنْ كَانَ⁽⁸⁾ مُتَكَلِّمًا، نَحْوُ: «أَنَا أَبُوكَ»، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، قَدَّرْتَ الْفِعْلَ "أَحَقُّ" مُضَارِعًا، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي قَدَّرْتَ الْفِعْلَ: حَقِّي أَمْرًا؛ يَعْنِي⁽⁹⁾: أَنَا أَبُوكَ حَقِّي حَقًّا، هَكَذَا كَانَ يُشَبِّهُهُ هَذَا الْبَعْضُ، فَيُعِيدُ اسْمَ "كَانَ" فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، وَهَذِهِ التَّمَشُّيَةُ أَصْلُهَا لِلْمَكُودِيِّ فِي بَابِ

(1) فِي (م): كَانَ.

(2) فِي (م): حَسَنُ الْاعْتِرَاضِ.

(3) فِي (م): إِلَى نَوْعَيْنِ مَعَهُمَا رَاجِعَانِ.

(4) فِي (م): فَاعْتَبِرْ.

(5) فِي (م): لِمُتَكَلِّمٍ.

(6) فِي (م): مُتَكَلِّمٍ.

(7) سَاقَطَ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(8) فِي (م): يَكُونُ.

(9) فِي (م): أَيُّ.

الحال⁽¹⁾، وكلُّ مِنْهُمَا طَرِيقٌ صَحِيحٌ تُبْلَغُ لِلْمَقْصُودِ والمَرَادِ، وَهُمَا مُتَلَا زَمَانٍ؛ إِذْ لَا يُقَدَّرُ "أَحَقُّ" إِلَّا مَعَ غَيْرِ "أَنَا"، وَلَا يُقَدَّرُ "حَقِّي" إِلَّا مَعَ "أَنَا". فَاعْلَمْهُ، وَالضَّابِطُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَقْدِيرُ الْعَامِلِ يُؤَدِّي إِلَى تَعَدِّي فِعْلِ الْفَاعِلِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ، فَلَا يُقَدَّرُ ذَلِكَ الْعَامِلُ، وَإِنْ لَمْ يُؤَدِّ إِلَى ذَلِكَ، فَيُقَدَّرُ كُلُّ عَامِلٍ مِمَّا يَسْتَقِيمُ بِهِ الْمَعْنَى، وَلَا يَأْتِي ذَلِكَ إِلَّا فِي الثَّانِي، قَالَ الشَّيْخُ⁽²⁾ الْمَكُودِيُّ فِي بَابِ الْحَالِ: (وَأَمَّا لَمْ يَصِحَّ تَقْدِيرُ: (أَعْرِفْ وَأَحَقُّ)⁽³⁾ مَعَ كَوْنِ الْمُبْتَدَأِ "أَنَا" لَمَا يُؤَدِّي⁽⁴⁾ مِنْ تَعَدِّي فِعْلِ [الْفَاعِلِ]⁽⁵⁾ الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَعْرِفِي، فَيَكُونُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ شَيْئًا وَاحِدًا مَعَ كَوْنِهِمَا ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ)⁽⁶⁾. يَعْنِي: وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ فِي غَيْرِ بَابِ "ظَنَّ"، قُلْتُ: إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ فِي الْأَوَّلِ تَقْدِيرُهُ: أَحَقُّ إِنْ كَانَ غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ، ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ: "حَقَّهُ" بِضَمِّ الْحَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ وَقَافٍ مَفْتُوحَةٍ مُشَدَّدَةٍ⁽⁷⁾ بَعْدَهَا هَاءٌ ضَمِيرٌ، مَعَ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ عِلَّةَ الْمَنْعِ، وَهِيَ تَعَدِّي فِعْلِ الْفَاعِلِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ [م/169و] الْمُتَّصِلِ مُنْتَفِيَةً هُنَا، وَذَلِكَ جَارٍ⁽⁸⁾ أَيْضًا عَلَى كِلَا التَّمَشُّيَتَيْنِ (فِي مَعَادٍ)⁽⁹⁾ اسْمِ "كَانَ" سَوَاءً عَلَى الْمَفْعُولِ أَوْ الْمُبْتَدَأِ حَسَبَمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ مَثَلًا: «زَيْدٌ أَبُوكَ (عَطُوفٌ)»، أَوْ⁽¹⁰⁾ «أَنْتَ ابْنِي حَقًّا»، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى ضَمِيرِ الْفِعْلِ⁽¹¹⁾ الْمَقْدَّرِ، سَوَاءً كَانَ أَحَقَّهُ أَوْ حَقَّهُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ، وَيَصْدُقُ عَلَى

(1) ينظر: شرح المكودي مع الحاشية. (296/1).

(2) في (م): الشارح.

(3) في (م): أحق وأعرف.

(4) في (م): يؤدي إليه.

(5) مضافة من (م).

(6) ينظر: شرح المكودي مع الحاشية. (296/1).

(7) في (م): مشددة.

(8) في (م): جائر.

(9) في (م): معا في.

(10) في (م): عطوفا و.

(11) في (م): المعمول.

"زَيْدٍ" وَعَلَى "أَنْتَ" إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ غَيْرٌ مُتَكَلِّمٌ. نَعَمْ فِي الثَّانِي [166/ظ] لَا يَصِحُّ فِي التَّعْدِيرِ إِلَّا حَقِّي⁽¹⁾ كَمَا قَالَ، وَلَا يَصِحُّ "أَحَقُّ" لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْعِلَّةِ الْمُخْذُورَةِ، وَأَمَّا ضَبْطُ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ، فَالصَّوَابُ فِي ضَبْطِ الْأَوَّلِ "أَحَقُّ" بِفَتْحِ الْمَمْرَةِ، وَضَمِّ الْحَاءِ نَحْوُ: "أَشَدُّ" مُضَارِعُ حَقِّ الثَّلَاثِيِّ نَحْوُ: "شَدَّ" بِفَتْحِ الْأَوَّلِ، وَالصَّوَابُ فِي ضَبْطِ⁽²⁾ الثَّانِي (حَقِّي بِضَمِّ)⁽³⁾ الْأَوَّلِ، وَفَتْحِ الثَّانِي أَمْرٌ مِنْ: حَقٌّ يَحِقُّ الثَّلَاثِيَّ، اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْوَقَايَةِ وَبَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَسَنَزِيدُ فِي ضَبْطِهِ بَيَانًا فِي بَابِ الْحَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ مُؤَكَّدًا أَنَّهُ وَاجِبُ التَّأخِيرِ عَنِ الْجُمْلَةِ؛ [لَأَنَّ الْمُؤَكَّدَ بَعْدَ الْمُؤَكَّدِ. قَالَ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁴⁾: وَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ هَذَا الْمَصْدَرِ عَلَى الْجُمْلَةِ]⁽⁵⁾ الَّتِي قَبْلَهَا⁽⁶⁾ وَفَاقًا لِلزَّجَاجِ⁽⁷⁾، وَقَالَ النَّازِمُ أَيْضًا فِي بَابِ الْحَالِ:

وَأِنْ تُؤَكَّدَ جُمْلَةٌ فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ⁽⁸⁾.

ص: كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَاءَ ذَاتِ غُضْلَةٍ

قَوْلُهُ: إِذَا أَتَى بِهِ. مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ ثَلَاثِيٌّ مِنْ غَيْرِ وَآوٍ بَعْدَ الْأَلِفِ لِمَعْنَى جِيءَ بِهِ. [قَوْلُهُ: عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيهِ. فَخَرَجَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: لَهُ صَوْتُ صَوْتُ حَسَنٍ، فَيُجِيبُ فِيهِ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ تَشْبِيهِيٍّ. قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ⁽⁹⁾]⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: فَلَا يَجُوزُ

(1) فِي (م): حَقِّي.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) فِي (م): ضَمِّ.

(4) يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ. ص: 88.

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(6) فِي (م): قَبْلَهُ.

(7) يَنْظُرُ رَأْيَ الزَّجَاجِ فِي: التَّذْيِيلِ. (211/7)، وَالْمُسَاعَدِ. (475/1)، وَالْمَجْمَعِ. (124/2).

(8) تَنْظُرُ: الْأَلْفِيَّةُ بِأَبْلِ الْهَاءِ. ص: 33.

(9) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (507/1).

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

نَصْبُهُ. قُلْتُ⁽¹⁾: [وَعِبَارَةُ ابْنِ هِشَامٍ: (بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَيْهِ وَعَلَى صَاحِبِهِ)⁽²⁾، عَلَّقَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ فِي الْهَامِشِ: لَمْ يُوجَدْ لِلْمُشْتَمِلَةِ عَلَيْهِ مِثَالٌ؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ، قُلْتُ: كَأَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ الْاِعْتِرَاضُ مَنْ فَهَمَ عَلَيْهِ عَلَى بَابِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالشَّيْخُ خَالِدٌ فَسَّرَ: "عَلَيْهِ"؛ أَيُّ: عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ. فَانْظُرْهُ⁽³⁾؛ إِذْ هِيَ كَذَلِكَ عِبَارَةُ الشَّيْخِ الْمَكُودِيِّ، وَمَا فَسَّرَهُ بِهِ الْمَكُودِيُّ⁽⁴⁾ غَيْرُ مُتَّجِهٍ، إِلَّا أَنَّ يَكُونَ التَّعْيِيرُ بِالصَّاحِبِ أَوْلَى؛ لَكِنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا. فَتَأَمَّلْهُ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: الْخَامِسُ: أَنَّ يَكُونَ الْمَصْدَرُ؛ أَيُّ: الَّذِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ. قَوْلُهُ: وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ. أَيُّ: الَّذِي اشْتَمَلَتْ الْجُمْلَةُ عَلَيْهِ؛ أَيُّ: عَلَى الْمَصْدَرِ. قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَيْسَ نَائِبًا عَنِ الْمَفْعُولِ⁽⁶⁾ وَلَا مُقَدَّرًا بِ"أَنَّ" وَالْفِعْلِ. [مِثْلُهُ ابْنُ هِشَامٍ يَقُولُهُ: (كَمَرَرْتُ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ، وَإِذَا لَهُ بُكَاءٌ بُكَاءِ ذَاتِ دَاهِيَةٍ)⁽⁷⁾. الشَّيْخُ⁽⁸⁾ خَالِدٌ⁽⁹⁾، وَلَا صَلَاحِيَّةٌ لِلْمَصْدَرِ الْأَوَّلِ لِلْعَمَلِ فِي الْمَصْدَرِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ مَحَلُّهُ فِعْلٌ لَا مَعَ حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ وَلَا بِدُونِهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَأْتِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ أَنَّكَ مَرَرْتَ بِهِ فِي حَالِ تَصَوُّيْتِ وَبُكَاءٍ؛ لِأَنَّهُ أَحْدَثَ التَّصَوُّيْتَ وَالبُكَاءَ عِنْدَ مَرُورِكَ بِهِ، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِلْعَمَلِ فِيهِ، تَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا؛ لِتَضَمُّنِ الْكَلَامِ مَعْنَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى⁽¹⁰⁾ إِذَا لَهُ صَوْتُ هُوَ بِصَوْتٍ. فَاتَّجَهَ انْتِصَابُ مَا بَعْدَهُ بِهِ؛ لَصِحَّةِ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ مَكَانَهُ. قَوْلُهُ: فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمِثَالُ تَتْمِيمًا لِلشَّرْطِ⁽¹⁾.

(1) جاء في (م): بل يتعين رفعه على الخبرية.

(2) ينظر: أوضح المسالك. (194/2).

(3) قال الأزهرى: (أن يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيها واقعا بعد جملة مشتملة عليه؛ أي: على اسم بمعناه؛ ومشتملة على صاحبه أي: المصدر). شرح التصريح. (506/1).

(4) ينظر: شرح المكودي. (256/1).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): الفعل، وهو الصواب، ينظر: الشرح. (256/1).

(7) ينظر: أوضح المسالك. (194/2).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) ينظر: شرح التصريح. (506/1).

(10) في (م): المعنى.

لِلشَّرْطِ⁽¹⁾. قَالَ الشَّيْخُ⁽²⁾ خَالِدٌ: (وَيَجُوزُ الرَّفْعُ مَعَ اسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ وَالصَّفَةِ إِنْ كَانَ نَكْرَةً، ذَكَرَهُمَا سَبِيحُ⁽³⁾ [167/أ] وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْمَحْذُوفِ، وَتَمْنَعُ الصَّفَةُ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ. قَالَهُ سَبِيحُ⁽⁴⁾، وَقَالَ الْحَلِيلُ⁽⁵⁾: تَجُوزُ الصَّفَةُ أَيْضًا عَلَى تَقْدِيرِ مِثْلِ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَ"بَعْدُ" فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ "ذِي"⁽⁷⁾. قِيلَ [م/169ط]: وَفِيهِ نَظَرٌ لِضَعْفِهِ؛ أَيْ: ضَعْفُ مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ. وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِنَ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ كَذَا⁽⁸⁾؛ لَكِنْ لَمَّا أَنَّ كَانَ الْخَبَرُ عَامِلُهُ الْمُبْتَدَأُ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَيْهِ عَبَّرَ عَنْهُ بِالْمُبْتَدَأِ الَّذِي يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ الْخَبَرُ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: "وَذَاتُ عُضْلَةٍ": هِيَ الَّتِي تُمْنَعُ مِنَ النِّكَاحِ. قُلْتُ: الَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَاللُّغَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعُضْلَةِ هُنَا بَضْمُ الْعَيْنِ: الدَّاهِيَةُ الْعَظِيمَةُ، وَ⁽¹⁰⁾ النَّازِلَةُ الْكَبِيرَةُ، أَوْ الْعِلَّةُ الْمَخُوفَةُ كَالدَّاءِ الْعُضَالِ، وَأَمَّا الَّذِي هُوَ الْمَنْعُ مِنَ النِّكَاحِ إِمَّا هُوَ الْعُضْلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَلَكِنْ حَقَّقَ ذَلِكَ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ⁽¹¹⁾، فَإِنَّا قَدْ أَرَشَدْنَاكَ لِلنَّظَرِ فِيهِ وَابْحَثْ عَنْهُ؛ حَيْثُ جَعَلْنَاهُ عُرْضَةً لِذَلِكَ⁽¹²⁾، [وَيَشْهَدُ لَمَّا ذَكَرْتَهُ تَعْيِيرُ ابْنِ هِشَامٍ: الدَّاهِيَةُ⁽¹³⁾، وَتَفْسِيرُ السُّيُوطِيِّ لَهُ بِذَلِكَ فِي الشَّرْحِ⁽¹⁴⁾، قُلْتُ: سَيِّدِي الْمَكُودِيُّ جَعَلَ التَّشْبِيهَ، أَغْنَى الْمُسْتَفَادَ مِنْ قَوْلِ النَّازِمِ: "كَذَلِكَ"، وَالتَّشْبِيهُ هُوَ

(1) في (م): الشروط.

(2) ساقطة من (م).

(3) ينظر: الكتاب. (361/1).

(4) ينظر: الكتاب. (361/1).

(5) شرح التصريح. (507/1).

(6) في (م): ذو. وهي كذلك في الشرح المعتمد. (256/1).

(7) في (م): كذلك.

(8) قال الأزهري: ("بعد" في موضع الحال من فاعل الظرف). إعراب الألفية. ص: 68.

(9) في (م): أو.

(10) قال في الصحاح. (عُضْلَةٌ بِالضَمِّ: الدَّاهِيَةُ. يُقَالُ: إِنَّهُ لِعُضْلَةٌ مِنَ الْعُضَلِ، أَيْ دَاهِيَةٌ مِنَ الدَّوَاهِي). (1766/5)،

وجاء في اللسان: (عُضَلَ الرَّجُلُ إِيمَةً يَعْضُلُهَا وَيَعْضُلُهَا عُضْلًا وَعُضْلًا: مَنَعَهَا الزَّوْجَ ظُلْمًا). (451/11).

(11) في (م): لك.

(12) أوضح المسالك. (194/2).

(13) البهجة المرضية. (294/1).

مَحَلُّ الشُّرُوطِ، وَعَدُّهَا خَمْسَةٌ، وَابْنُ هِشَامٍ⁽¹⁾ عَدَّهُ مِنَ الشُّرُوطِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَهِيَ عِنْدَهُ أَرْبَعَةٌ عَلَى مَا قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ⁽²⁾، وَانْظُرْ قَوْلَ ابْنِ هِشَامٍ: (أَنْ يَكُونَ فِعْلًا عِلَاجِيًّا تَشْبِيهِيًّا)⁽³⁾ مَا مَعْنَى فِعْلًا عِنْدَهُ؟ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْفِعْلَ اللَّعْوِيَّ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ، فَلَا مَعْنَى لَهُ؛ لِأَنَّ اسْمَ "يَكُونُ" عَائِدُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ فِعْلًا، وَأَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَصْدَرًا⁽⁴⁾. قُلْتُهُ اسْتِشْكَالًا، وَاللَّهُ الْمُرْشِدُ لِلصَّوَابِ⁽⁵⁾.

[بَابُ] الْمَفْعُولُ لَهُ

وَيُسَمَّى⁽⁶⁾ الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ، وَيُسَمَّى⁽⁷⁾ الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ. قَوْلُهُ: هُوَ الْمَصْدَرُ. انْظُرْ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَ فِي الشُّرُوطِ: أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، فَإِنَّهُ يَلْزِمُ عَلَيْهِ كَوْنُ الشَّيْءِ عِلَّةً فِي نَفْسِهِ؛ لِكَوْنِهِ عَرَفَ الْمَفْعُولَ لَهُ بِأَنَّهُ هُوَ الْمَصْدَرُ، ثُمَّ جَعَلَهُ أَحَدَ شُرُوطِهِ. قَوْلُهُ: الْمَذْكُورُ عِلَّةٌ لِّلْفَهْمِ⁽⁸⁾، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: (مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ)⁽⁹⁾، قَالَ الرَّاجِزُ:

وَعَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ⁽¹⁰⁾ جَوَابَ: لَمْ فَعَلْتَ مَا تَهَوَّاهُ⁽¹¹⁾

(1) ينظر: أوضح المسالك. (194/2).

(2) ذكر أربعة شروط، وقال: (زاد المرادي شرطاً خامساً، وهو: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل، ك: «مرت فإذا له صوت صوت حمار»... الخ) ينظر: شرح التصريح. (506/1).

(3) أوضح المسالك. (194/2).

(4) عبر عليه خالد بقوله: أن يكون المصدر فعلاً علاجياً تشبيهاً. شرح التصريح. (506/1).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): أي ويسمى.

(7) ساقطة من (م).

(8) في (م): للفعل، وهو الصواب، ينظر: الشرح. (257/1).

(9) تنظر: الكافية في علم النحو. ص: 23.

(10) في (م): تريد.

(11) في (م): تهويه. الرجز للحريري في ملحته، ينظر: ملحّة الإعراب. ص: 36.

قَوْلُهُ: وَيُشْتَرَطُ فِي نَصْبِهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ: أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا. اعْتُرِضَ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ جَعَلُ
مَحَلِّ الشَّرْطِ شَرْطًا، بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَالنَّاطِمِ⁽¹⁾ وَنَحْوِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ يَقُولُ:
الاسْمُ إِذَا أَفْهَمَ التَّغْلِيلَ؛ فَإِنَّهُ يَنْصَبُ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا... الخ. الشَّرْطُ بِخِلَافِ
عِبَارَتِهِ هُوَ⁽²⁾؛ فَإِنَّهُ قَالَ: الْمَفْعُولُ لَهُ وَهُوَ الْمَصْدَرُ فَجَعَلَهُ هُوَ مَحَلَّ الشَّرْطِ، ثُمَّ قَالَ وَيُشْتَرَطُ فِيهِ
أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، قُلْتُ: مَا لَزِمَ عَلَى الْأَوَّلِ [وَهُوَ الْمَكُودِيُّ]⁽³⁾ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَيْضًا؛ فَإِنَّهُ قَدْ
جَعَلَ [167/ا] مُفْهَمَ التَّغْلِيلِ مَحَلَّ الشَّرْطِ، ثُمَّ أَخَذَهُ شَرْطًا أَيْضًا؛ إِذْ لَا مَنُذُوحَةَ لَهُ مِنْ⁽⁴⁾
ذَلِكَ؛ مَعَ أَنَّ مَحَلَّ الشَّرْطِ لَا يُجْعَلُ شَرْطًا، وَأَجَابَ الشَّيْخُ⁽⁵⁾ خَالِدٌ: (بِأَنَّ هَذِهِ شُرُوطُ
لِنَصْبِهِ، لَا لِتَحْقِيقِ مَا هِيَئِهِ)⁽⁶⁾. يَعْنِي فَيَتَسَامَحُ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَضُرُّ لِانْفِكَائِ الْجِهَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي
يَضُرُّ هُوَ الشَّرْطُ الَّذِي يَكُونُ لِتَحْقِيقِ الْمَاهِيَةِ. فَافْهَمَ، قِيلَ: أَصْلُ هَذَا الْجَوَابِ لِابْنِ مَالِكٍ فِي
شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽⁷⁾، وَهُوَ غَيْرُ قَوِيٍّ؛ بَلْ الْبَحْثُ أَقْوَى. قَوْلُهُ: وَأَنْ يَتَّحِدَ مَعَ الْفِعْلِ الْمُعْلَلِ.
بِفَتْحِ اللَّامِ.

ص: يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلًا كَجَدُّ شُكْرًا وَدَنْ

قَوْلُهُ: وَقَوْلُهُ: الْمَصْدَرُ، هَذَا هُوَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ؛ فَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَصْدَرٍ لَمْ يُنْصَبْ
كَقَوْلِكَ: «أَكْرَمْتُكَ لَزِيدٍ». إِنَّمَا اشْتَرَطَ مَصْدَرِيَّتَهُ؛ لِأَنَّهُ [م/170] عِلَّةٌ لِلْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ مَعْنَى،
وَالْمَعْنَى لَا يَعْمَلُ⁽⁸⁾ بِالذَّاتِ.

(1) ينظر: شرح الكافية. (671/2).

(2) ساقطة من (م).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) في (م): عن.

(5) ساقطة من (م).

(6) ينظر: شرح التصريح. (510/1).

(7) ينظر: شرح التسهيل. (196/2).

(8) في (م): يعلل.

وَقَالَ الشَّيْخُ⁽¹⁾ خَالِدٌ: (لَأَنَّ) (النَّصْبَ يُشْعِرُ بِالْعِلِّيَّةِ، وَالذَّوَاتِ)⁽²⁾ لَا تَكُونُ عَلَلًا لِلْأَفْعَالِ غَالِبًا⁽³⁾. قَوْلُهُ: جُدْ لِأَجْلِ الشُّكْرِ. هَذَا الْمَصْدَرُ الَّذِي هُنَا أَغْنَى "الشُّكْرَ" إِنَّمَا يَنْحَلُّ لِأَنَّ وَفِعْلَ الْفَاعِلِ؛ أَي: لِأَنَّ تَشْكُرُ أَنْتَ اللَّهُ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ مُسْتَوْفِي الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ مَنْصُوبًا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ⁽⁴⁾، بَأَنْ يَنْحَلَّ لِأَنَّ⁽⁵⁾ وَفِعْلَ الْمَفْعُولِ، لَفَقْدِ أَحَدِ الشُّرُوطِ، وَهِيَ⁽⁶⁾ الْإِتِّحَادُ فِي الْفَاعِلِ، فَفَاعِلُ "الْجُودِ"⁽⁷⁾ خِلَافُ فَاعِلِ "الشُّكْرِ"، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: جُدْ لِأَنَّ تَشْكُرُ أَي: لِيَشْكُرَكَ الْغَيْرُ أَوْ النَّاسُ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ بِحُرُورٍ بِاللَّامِ حَسْبَمَا يَقُولُهُ بَعْدُ.

ص: وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقَفًا وَفَاعِلًا [وَأِنْ شَرَطُ فَقَدْ]⁽⁸⁾

[قَوْلُهُ: أَنْ يَتَّحِدَ زَمَانُهُ. أَي: زَمَانُ الْمَصْدَرِ الْمَعْلَى، بِكَسْرِ اللَّامِ الْأُولَى. قَوْلُهُ: فَلَوْ اخْتَلَفَ زَمَانُهُمَا لَمْ يُنْصَبْ]⁽⁹⁾ كَقَوْلِكَ: «آتِيكَ أَمْسٍ لِإِكْرَامِكَ لِي غَدًا». هَذَا الْمَثَلُ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ لِأَنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهِ الْفَاعِلُ وَالزَّمَانُ مَعًا، وَمَقْصُودُنَا التَّمَثِيلُ لِمَا اخْتَلَفَ زَمَانُهُمْ فَقَطْ، وَاتَّحَدَ فَاعِلُهُمَا، فَصَوَابُ التَّمَثِيلِ (كَقَوْلِكَ: «تَأَهَّبْتُ»)⁽¹⁰⁾ السَّفَرُ، كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ⁽¹¹⁾،

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): المصدر يشعر بالعلة والذات.

(3) ينظر: شرح التصريح. (509/1).

(4) في (م): للمفعول.

(5) في (م): بأن.

(6) في (م): وهو.

(7) مثبتة في الهامش في (م).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) في (م): تأهب.

(11) ينظر: أوضح المسالك. (198/2). وقال الأزهري: (فلا يجوز: تأهبت اليوم، السفر غدا؛ لأن زمن التأهب غير زمن السفر. وهذا الشرط قاله الأعلام يوسف الشنتمري، "والتأخرون" كالشلوبين، وقال تلميذه ابن الضائع: لم يشترطه سيبويه، ولا أحد من المتقدمين، فعلى هذا يجوز: «جئتكَ أَمْسَ طَمَعًا فِي مَعْرُوفِكَ الْآنَ»). شرح التصريح. (510/1).

قُلْتُ: وَلَا يَصُورُنَا فِي مِثَالِ الشَّيْخِ⁽¹⁾ الْمُكَودِيَّ فِي⁽²⁾ إِبْثَابِ لَفْظَةِ "لِي" وَإِسْقَاطِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُورَدُ اعْتِرَاضًا، وَلَا تَدْفَعُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَ ذَلِكَ؛ إِذِ الْفَاعِلُ⁽³⁾ هُوَ مُخْتَلَفٌ، وَلَوْ لَمْ نَأْتِ بِهَا؛ إِذِ الْفَاعِلُ "الْإِتْيَانُ" هُوَ⁽⁴⁾ غَيْرُ فَاعِلِ "الْإِكْرَامِ"، وَادِّعَاءُ أَنَّ التَّقْدِيرَ: لِإِكْرَامِي لَكَ عَدَا. تَكَلَّفْتُ. قَوْلُهُ: وَكَذَلِكَ لَوْ اخْتَلَفَ فَاعِلُهُمَا كَقَوْلِكَ: أَكْرَمْتُكَ لِإِكْرَامِكَ لِي. أَتَى بِهِ مِثَالًا لَمْ اخْتَلَفَ فَاعِلُهُمَا فَقَطْ وَاتَّخَذَ زَمَانُهُمَا، قُلْتُ: وَهُوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي الْفَاعِلِ يَسْتَلْزِمُ الْاِخْتِلَافَ فِي الزَّمَانِ ضَرُورَةً مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ؛ إِذْ قَدْ يَخْتَلِفُ الزَّمَانُ وَالْفَاعِلُ وَاحِدٌ كَمِثَالِ ابْنِ هِشَامِ السَّابِقِ، وَهُوَ: «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ». فَافْهَمْ. قَوْلُهُ: وَ"هُوَ": مُبْتَدَأٌ. قُلْتُ: وَهُوَ وَقَعَ عَلَى الْمَصْدَرِ. قَوْلُهُ: وَ"مُتَّحِدٌ": خَبَرُهُ. وَبِهِ يَتَعَلَّقُ الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ، وَهِيَ بِمَعْنَى "مَعَ"، وَ"مَا" الْمُؤْصُولَةُ وَقِيعَةُ [168/أ] عَلَى الْفِعْلِ، وَصِلْتُهَا: "يَعْمَلُ"، وَ"فِيهِ" يَتَعَلَّقُ بِ"يَعْمَلُ"، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى "مَا"، وَالتَّقْدِيرُ: وَهُوَ، أَيِ: الْمَصْدَرُ مَعَ الْفِعْلِ الَّذِي يَعْمَلُ هُوَ؛ أَيِ: الْمَصْدَرُ فِيهِ؛ أَيِ: فِي الْفِعْلِ وَاسْمِ الْفِعْلِ مَعْمُولًا؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لَهُ، وَالْمَصْدَرُ عَلَيْهِ⁽⁵⁾ وَلَنَا أَنَّ نَجْعَلَ فَاعِلَ يَعْمَلُ عَائِدٌ⁽⁶⁾ عَلَى "مَا"، وَضَمِيرُ "فِيهِ" عَائِدٌ⁽⁷⁾ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَهُوَ؛ أَيِ: الْمَصْدَرُ مَعَ الْفِعْلِ الَّذِي يَعْمَلُ هُوَ؛ أَيِ: الْفِعْلُ فِيهِ، أَيِ فِي الْمَصْدَرِ، وَاسْمُ الْفِعْلِ عَامِلًا فِي الْمَصْدَرِ عَلَى أَصْلِهِ؛ إِذْ هُوَ النَّاصِبُ لَهُ، وَالْمَوْثُرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ: مُتَّحِدٌ زَمَانُهُمَا وَفَاعِلُهُمَا. يَقَعُ هُنَا فِي بَعْضِ النُّسخِ مُتَّصِلًا بِهَذَا الْكَلَامِ زِيَادَاتٌ [م/170ظ]، وَلَا أَصْلَ لِذَلِكَ فِي النُّسخِ الصَّحَاحِ الْعِتَاقِ الَّتِي عَلَيْهَا خُطُوطُ الشُّيُوخِ؛ إِذْ لَمْ يُوجَدَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

(1) في (م): الشرح.

(2) ساقطة من (م).

(3) في (م): الفعل.

(4) ساقطة من (م).

(5) في (م): علة.

(6) في (م): عائدا.

(7) في (م): عائدا.

ص: وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ

فَاجْزُهُ بِالْحَرْفِ⁽¹⁾ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهُدٍ ذَا قَنَعٍ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا فُقِدَتِ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ أَوْ بَعْضُهَا وَجَبَ جَرُّهُ بِاللَّامِ. يَعْنِي
بِالشُّرُوطِ الْمَفْقُودَةِ مَا عَدَا إِبَانَةَ⁽²⁾ التَّغْلِيلِ، فَإِذَا فُقِدَ وَاحِدٌ مِنْ غَيْرِهَا، أَوْ أَكْثَرُ فَهَذَا يُجَرُّ، أَمَّا
لَوْ فُقِدَتْ⁽³⁾ إِبَانَةُ التَّغْلِيلِ فَلَا يُجَرُّ أَصْلًا، بَلْ يَمْتَنِعُ وَيَكُونُ حُكْمُهُ النَّصْبُ، نَحْوُ: «جَلَسْتُ
فُعُودًا»، كَمَا مَثَّلَ بِهِ الْمَكُودِيُّ⁽⁴⁾ قَبْلُ، وَ«قَتَلْتُهُ صَبْرًا» كَمَا مَثَّلَ [بِهِ الشَّيْخُ]⁽⁵⁾ خَالِدٌ⁽⁶⁾؛ لِأَنَّ
الْجَرَ بِحَرْفِ التَّغْلِيلِ يُقَيِّدُ الْعِلِّيَّةَ، وَالْعَرَضُ عَدَمُهَا، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْخُذِ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁷⁾ مَفْهُومَهُ، بَلْ
أَسْقَطَهُ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ السُّيُوطِيُّ (أَيْضًا فِي شَرْحِهِ)⁽⁸⁾؛ إِذْ قَالَ: (وَإِنْ شَرَطُ مِمَّا ذُكِرَ فَقَدْ،
فَاجْزُهُ بِاللَّامِ وَنَحْوَهَا مِمَّا يُفْهَمُ التَّغْلِيلُ)⁽⁹⁾. فَقَدْ أَبْقَى إِفْهَامَ التَّغْلِيلِ، وَإِنَّهُ لَمْ يُفَقَدْ. قَوْلُهُ:
وَإِنَّمَا افْتَصَرَ عَلَى اللَّامِ، وَأَنَّ جَرَّهُ⁽¹⁰⁾ بِ"الْبَاءِ" وَ"مِنْ" وَ"إِلَى" جَائِزًا؛ لِكَثْرَةِ اللَّامِ وَقِلَّةِ
غَيْرِهَا مِمَّا ذُكِرَ. أَمَّا الْحَبْرُ بِاللَّامِ فَنَحْنُو [وَأَفَر]:

لِدَوَا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ⁽¹¹⁾

(1) فِي (م): بِاللَّامِ.

(2) فِي (م): إِفَادَةٌ.

(3) فِي (م): فَقَدْ.

(4) يَنْظُرُ: الشَّرْحُ. (257/1).

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(6) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (512/1).

(7) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (199/2).

(8) فِي (م): إِذَا فِي الشَّرْحِ.

(9) يَنْظُرُ: الْبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ. (295/1).

(10) فِي (م): كَانَ جَرُّهُ.

(11) عَجَزَهُ: فَكَلَّكُم يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ، وَالْبَيْتُ نَسَبُهُ صَاحِبُ الْخَزَانَةِ لِلْإِمَامِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ. (531/9)، وَهُوَ
كَذَلِكَ فِي: شَرْحِ الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ. (169/1)، وَنَسَبَ لِأَبِي الْعَتَاهِيَةِ فِي: الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ. (426/2)، وَالْبَيْتُ مَوْجُودٌ
فِي دِيْوَانِهِ. ص: 46، وَفِيهِ: "تَبَابٌ" مَكَانَ "ذَهَابٍ"، وَلَهُمَا مَعًا فِي: الْمَعْجَمِ الْمَفْصَلِ. (378/1)، وَاخْتَلَفَ فِي نَسَبِهِ فِي:
جَهْرَةِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ. ص: 31، وَبَلَا نَسَبَهُ فِي: التَّذْيِيلِ. (270/11)، الْجَنَى الدَّائِي. ص: 98، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ.

فَإِنَّ "الموت" لَيْسَ هُوَ سَبَبُ الْوِلَادَةِ، وَلَا "الْخَرَابُ" هُوَ ⁽¹⁾ مَقْصُودُ الْبَقَاءِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَنَا أَنَّ الْأَمْرَ هَكَذَا يَكُونُ، فَمِثَالُ كُلِّ مَوْلُودٍ لِلْمَوْتِ ⁽²⁾، وَمِثَالُ كُلِّ مَبْنِيٍّ لِلْخَرَابِ ⁽³⁾، وَنَحْوُهُ [طويل]:

وَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ ⁽⁴⁾

وَنَحْوُ: «سَرَى زَيْدٌ لِلْمَاءِ» ⁽⁵⁾، وَأَمَّا الْجُرُّ بِالْبَاءِ، فَنَحْوُ: ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ ⁽⁶⁾. وَأَمَّا الْجُرُّ بِ"مِنْ" فَنَحْوُ [قَوْلُهُ تَعَالَى] ⁽⁷⁾: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ ⁽⁸⁾، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا

(29/3)، تمهيد القواعد. (3015/6)، و(4260/8)، والمقاصد الشافية. (271/3)، وشرح التصريح. (645/1)، والهمع. (453/2)، والجليس الصالح. ص: 705.

(1) في (م): ليس.

(2) في (م): إلى الموت.

(3) في (م): إلى الخراب.

(4) قال العيني: قائله هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وهو من معلقته الشهيرة. المقاصد. (1054/3)، وهو منسوب إليه في: العين. (58/7)، وتحذيب اللغة. (51/12)، والصاحح. (2511/6)، والمقاييس. (436/5)، واللسان. (329/15)، والتاج. (178/30)، و(101/40)، وشرح التسهيل. (196/2)، و(374)، وشرح شذور الذهب. ص: 297، وتمهيد القواعد. (1879/4)، و(2344/5)، والمقاصد الشافية. (271/3)، وشرح التصريح. (512/1)، وشرح شواهد المغني. (652/2)، والدرر. (421/1)، وجمهرة أشعار العرب. ص: 125، والجليس الصالح. ص: 283، و655، والخزانة. (47/11)، والمعجم المفصل. (514/6)، وشرح الشواهد. (213/2)، والبيت في ديوانه. ص: 37، وبلا نسبة في: توضيح المقاصد. (723/2)، وأوضح المسالك. (199/2)، والأشموقي. (481/1).

الشاهد جاء به ابن هشام مثالا على فاقد الشرط الرابع: وهو عدم اتحاد الوقت؛ فالنوم جاء علة لخلع الثياب، غير أنه -أي زمن النوم- متأخر عن زمن خلع الثياب، فجرَّ بلام التعليل؛ لعدم اتحاد الوقت. أوضح المسالك. (199/3).

(5) في (م): للمال. والصواب ما في المتن؛ لأن ابن مالك مثل به في شرح الكافية. (671/2)، والسيوطي في النهجة. (297/1).

(6) سورة النساء، من الآية: 160، وتمامها: ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) سورة الحج، من الآية: 22، وتمامها: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾.

أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴿١﴾، [لَرَأَيْتُهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴿٢﴾، لِلْحَرِّ بِالْحَرْفِ] ﴿٣﴾،
وَأَمَّا الْجَرُّ بِ"إِلَى" فَهُوَ تَابِعٌ فِي زِيَادَتِهَا لِلْمَرَادِيِّ ﴿٤﴾، وَاسْتَشْكِلَ. انْظُرْ هَامِشَ السُّيُوطِيِّ عِنْدِي
فِي التُّكْتِ ﴿٥﴾ وَلَا بُدَّ، وَزَادَ النَّاطِمُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ﴿٦﴾ "فِي" وَمِنْهُ: {أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي
هَرَّةٍ} ﴿٧﴾، وَزَادَ النَّاطِمُ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ ﴿٨﴾ الْكَافَ، قُلْتُ: وَمِنْهُ: ﴿وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ ﴿٩﴾،
وَقَدْ نَظَمَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ هَذِهِ الْحُرُوفَ الْجُرُورَ بِهَا هُنَا، فَقَالَ: [أ/168ظ]

فَإِنْ فَقَدْتَ وَاحِدًا فَاجْرُرْ بِمَنْ أَوْ فِي أَوْ أَلِفًا وَبِلَامٍ افْتَرَنْ ﴿١٠﴾

(1) سورة الأنعام، من الآية: 151، وتامها: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

(2) سورة الحشر، من الآية: 21، وتامها: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) في (م): المرادي. مثل بقوله: «أحسنْتَ إليك لإحسانك إلي»؛ أوردته لاختلاف الفاعل. توضيح المقاصد. (654/2).

(5) لم يذكر السيوطي "إلى" في نكته. ينظر. اللوحة: 62.

(6) ينظر: شرح الكافية. (672/2).

(7) حديث أخرجه: البخاري في صحيحه. (130/4)، رقم: 3318، وصحيح مسلم. (2110/4)، رقم: 2619، ومسند أحمد. (509/12)، رقم: 7547، و(87/13)، رقم: 7648، و(549/15)، رقم: 9891، و(344/16)، رقم: 10584، وسنن ابن ماجه. (325/5)، رقم: 4256، ومسند البزار. (149/12)، رقم: 5743، و(139/15)، رقم: 8454، و(302/17)، رقم: 10047، وشرح السنة للبغوي. (382/14)، رقم: 4184، والاستذكار. (495/8)، رقم: 14، وروي: "عذبت" بدل: "أدخلت".

(8) مثل بقوله تعالى: ﴿وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: 198]. ينظر: شرح العمدة. (397/1).

(9) سورة البقرة، من الآية: 198، وتامها: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾.

(10) لم أعر على هذا البيت فيما توفر لدي من مصادر.

وَانْظُرِ الْبَسْكَرِيَّ⁽¹⁾ (فَإِنَّهُ أَيْضًا)⁽²⁾ مَثَلٌ لَهَا. قَوْلُهُ: وَهَذَا قَنَعَ لِرُهْدٍ. "قَنَعَ" هُنَا الْجَارِي فِيهِ⁽³⁾ عَلَى أَلْسِنَةِ الْأَشْيَاخِ أَنَّهُ⁽⁴⁾ فَعِلٌ⁽⁵⁾، وَهُوَ خَبَرٌ عَنْ "ذَا"⁽⁶⁾ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ؛ لَكِنْ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ الَّذِي هُوَ "كَلِرُهْدٍ"؛ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ الَّذِي هُوَ "قَنَعَ"؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ هُنَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ⁽⁷⁾ الْفَاعِلِيَّةَ، وَطَرَقَ فِيهِ الْخَطَأُ⁽⁸⁾ اِحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا [م/171و]؛ أَي: ذَا قَنَعَ، وَهُوَ أَيْضًا خَبَرٌ عَنْ "ذَا"؛ لَكِنَّهُ يَسْلَمُ مِنْ هَذَا الْخُذُورِ لِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ هُنَا⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَاسْمُ "لَيْسَ" ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يُفَسِّرُهُ الْجَرُّ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ: فَاجْرُرْهُ. هَذِهِ هِيَ النُّسَخَةُ الصَّحِيحَةُ، وَيَقَعُ فِي بَعْضِهَا: (أَوْ)⁽¹⁰⁾ اسْمُ "لَيْسَ" ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، وَفِي "يَمْتَنِعُ" ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى الْجَرِّ... الخ⁽¹¹⁾، وَذَلِكَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالصَّوَابُ مَا فِي الْأَصْلِ. قَوْلُهُ: وَفَهُمَ مِنَ الْمِثَالِ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ⁽¹²⁾ لَهُ عَلَى

(1) لم أعر على مخطوط البسكري في شرحه للألفية، والجزء الذي تم الأخذ منه سابقا يتوقف عند باب كان وأخواتها.

(2) في (م): أيضا فإنه.

(3) ساقطة من (م).

(4) ساقطة من (م).

(5) قال الشاطبي: (وقنع هنا بكسر النون - على فَعِل - يَقْنَعُ قَنَاعَةً وَقَنَعَانًا إِذَا رَضِيَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَنَعَ أَيْضًا بِقِسْمِهِ، وَقَنَعَ بِقَوْلِكَ، وَبِالشَّيْءِ: إِذَا رَضِيَ بِهِ، وَقَنَعَ بِالْفَتْحِ يَقْنَعُ قُنُوعًا إِذَا سَأَلَ). المقاصد الشافية. (280/3).

(6) في (م): ذا أي.

(7) في (م): يتوهم. قال الشاطبي عند هذا البيت: (وفي تمثيله بقوله: "لرهد ذا قنع" ما يشعر بأنه يجيز تقديم المفعول له على العامل فيه، فالأصل: قنع لرهد ثم قدّمه. وهذه المسألة لم يُنصَّ عليها في التسهيل، ولا شرحه، ولا الفوائد، وهي صحيحة، فقد نصَّ الرماني في شرح الموجز على جواز قولك: «مخافة شرّه جئته»؛ لأنَّ العامل متصرف في نفسه فيتصرف في معموله إلا أن يمنع من ذلك مانع طاريء). المقاصد الشافية. (280/3).

(8) ينظر: إعراب الألفية للخطاب. اللوحتان. 17، و18.

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): و.

(11) وهذا القول هو موجود في الشرح المعتمد مع حاشية ابن حمدون. (1/258، و259)، وفي الشرح الذي حققه الهنداوي، ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1425 هـ - 2005. ص: 118.

(12) في (م): المعمول.

عَامِلِهِ. قُلْتُ: إِنَّمَا فُهِمَ ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْمَثَالِ؛ لِأَنَّهُ (مُسْتَوْفٍ لِلشُّرُوطِ)⁽¹⁾، فَكَأَنَّهُ مَنْصُوبٌ؛ إِذْ هُوَ الرَّاجِحُ، وَالْجُرُّ طَارِيءٌ⁽²⁾ جَائِزٌ، لَكِنَّهُ مَرْجُوحٌ.

ص: وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ آلٍ وَأَنْشَدُوا

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ إِذَا كَانَ مُجَرَّدًا مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ يَقُلُّ أَنْ تَصْحَبَهُ لَامُ الْجَرِّ. بَلْ يَكْثُرُ نَصْبُهُ وَأَوْجِبُهُ الْجَزُولِيُّ⁽³⁾، قَالَ الشُّلُوبِيُّ⁽⁴⁾ شَيْخُ الْمَصْنُفِ: وَلَا سَلَفَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَرَدَّ عَلَى⁽⁵⁾ الْجَزُولِيِّ بِقَوْلِهِ [رجز]:

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ ظَفِرٌ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ⁽⁶⁾

فَإِنَّ "رَغْبَةً" مَفْعُولٌ لَهُ، وَهُوَ مُجَرَّدٌ مِنْ آلٍ وَجَاءَ بِجُرُورًا. [قَوْلُهُ: وَفُهِمَ مِنْ سُكُوتِهِ عَنْ الْمُضَافِ أَنَّهُ يَسْتَوِي فِيهِ الْوَجْهَانِ. وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁷⁾، فَالْتَّصُبُ فِيهِ نَحْوُ: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾⁽⁸⁾، وَالْجُرُّ فِيهِ نَحْوُ: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةٍ

(1) في (م): مستوفي الشروط.

(2) في (م): طار.

(3) تنظر المقدمة الجزولية في النحو. ص: 261.

(4) جاء في شرح التسهيل: (وزعم الجزولي أنه لا يكون المنجر إلا مختصاً، يعني أنه لا يقال جئته لإعظام لك. قال أبو علي الشلوبين: وهذا غير صحيح، بل هو جائز لأنه لا مانع يمنع منه ولا أعرف له سلفاً في هذا القول). (199/2).

(5) في (م): عليه.

(6) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. المقاصد. (1057/3)، وهو بلا نسبة في: أوضح المسالك. (202/2)، وشرح الأشموني. (483/1)، وشرح التصريح. (513/1)، وفيها: "جبر" مكان "ظفر"، والمعجم المفصل. (29/10).

(7) قال في التسهيل: (ويستوي الأمران في المضاف). ص: 90.

(1) سورة البقرة، من الآية: 265، وتامها: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَنَشِيئًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

اللَّهِ⁽¹⁾ [2]. قَوْلُهُ [رجز]: لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَإِنْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ⁽³⁾

أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِئِيُّ: (وَلَا أَحْفَظُ هَذَا الشَّاهِدَ الَّذِي خَتَمَ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا أَعْرِفُ قَائِلَهُ)⁽⁴⁾،
نَقَلَهُ ابْنُ غَازِي⁽⁵⁾. فَانْظُرْهُ. قَوْلُهُ: وَ"عَنْ" مُتَعَلِّقٌ بِالْجُبْنِ. قِيلَ: فِيهِ نَظَرٌ، بِشَهَادَةِ الصَّنَاعَةِ
وَفَسَادِ الْمَعْنَى. تَأَمَّلْ هَذَا، قِيلَ: وَيَصِحُّ تَعَلُّقُهُ بِ"أَقْعُدْ"، وَلَعَلَّهُ أَبَيَّنَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى. تَأَمَّلْ
ذَلِكَ. [قَوْلُهُ: وَ"الْهَيْجَاءُ": الْحَرْبُ، وَهُوَ يَمْدٌ وَيُقَصَّرُ، وَفِي النَّظْمِ بِالْمَدِّ]⁽⁶⁾. قَوْلُهُ [رجز]:

بِرَكْبِ كُلِّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ [مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ

وَالْهُولَ مِنْ تَهَوُّلِ الْهُبُورِ]⁽⁷⁾ [8]

الشَّاهِدُ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ: "الْمَخَافَةُ"، وَ"الزَّعَلَ" وَ"الْهُولَ". فَقَوْلُهُ: "مَخَافَةً" مُعَرِّى، وَ"زَعَلَ"،
مُضَافٌ، وَ"الْهُولَ" بِ"ال"، وَلَوْ كَانَتْ الثَّلَاثَةُ جُزْأَتٍ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ لَجَازَ، وَ"الْعَاقِرُ": الرَّمْلُ
الَّذِي لَا يُنْبِتُ، وَالْجُمُهورُ: الْمُتَرَكَبُ، وَالزَّعَلَ: النَّشَاطُ، وَالْمَحْبُورُ: الْمُسْرُورُ، وَالْهُبُورُ: جَمْعُ

(2) سورة البقرة، من الآية: 74، وتامها: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ
الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ
عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) هذا الرجز مثل به ابن مالك في ألفيته، وهو مجهول القائل، قال العيني: أقول: هذا رجز راجز لم أقف على اسمه.
المقاصد النحوية. (3/1056). وهو في: اللمحة. (1/264)، وشرح الكافية. (2/672)، وشرح التسهيل. (2/198)،
والتذيل. (7/244)، والارتشاف. (3/1387)، وتوضيح المقاصد. (2/655)، وأوضح المسالك. (2/201)، وشرح
ابن عقيل. (2/187)، والمساعد. (1/487)، والأشعوني. (1/483)، وشرح التصريح. (1/513)، والهمع. (2/134).

(5) المقاصد الشافية. (3/282).

(6) الإتحاف. (2/52).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) الرجز منسوب للعجاج في: الكتاب. (1/368)، والأصول. (1/208)، وشرح الكتاب. (2/255)، وشرح أبيات
سيبويه. (1/36)، والمفصل. ص: 87، واللباب. (1/277)، إيضاح شواهد الإيضاح. (1/246)، وشرح المفصل.
(1/452)، واللمحة. (1/365)، والمقاصد الشافية. (3/268، و282)، والخزانة. (3/115)، والمعجم المفصل.
(10/186)، والبيت في ديوانه. (1/354، 355)، وبلا نسبة في: أسرار العربية. ص: 148.

(9) ما بين معقوفتين في (م) عبر له الناسخ بـ: الخ.

تَكْسِيرٍ وَاحِدُهُ هَبْرَةٌ، وَهُوَ مَكْمَنُ الصَّائِدِ، وَمَعْنَى الْأَبْيَاتِ: يَرْكَبُ هَذَا الْو [169/و] حَشَّ
 الْعَاقِرَ؛ أَيُّ: الرَّمْلُ الْكَثِيرُ الْمَتْرَاكِبُ، لِأَجْلِ خَوْفِهِ وَنَشَاطِهِ وَفِرَارِهِ مِنْ مَكْمَنِ الصَّائِدِ؛ قِيلَ:
 جَاءَ قَوْلُهُ: (وَزَعَلَ الْحَبُورَ)، عَلَى الشُّدُوزِ مِنْ عَدَمِ تَوْفُرِ الشُّرُوطِ، وَهُوَ اتِّحَادُ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ
 فَاعِلَ الرَّعْلِ هُوَ الْحَبُورُ، أَيُّ: الشَّخْصُ الْمَسْرُورُ الَّذِي خِيفَ مِنْهُ، وَفَاعِلُ (يَرْكَبُ الْوَحْشُ)⁽¹⁾
 فَانْظُرُهُ، [وَاخْتَلَفَ فِي نَاصِبِ الْمَفْعُولِ لَهُ، فَقَالَ جُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ: مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ عَلَى تَقْدِيرِ
 لَامِ الْعِلَّةِ، وَخَالَفَهُمُ الرَّجَّاحُ وَالْكُوفِيُّونَ فَرَعَمُوا أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقَالَ الرَّجَّاحُ:
 نَاصِبُهُ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ مِنْ لَفْظِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: حِثُّكَ أَكْرَمَكَ كِرَامًا، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: نَاصِبُهُ الْفِعْلُ
 الْمَتَقَدِّمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُلَاقٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ خَالَفَهُ فِي الْاِشْتِقَاقِ، مِثْلُ: «فَعَدْتُ جُلُوسًا»،
 الشَّيْخُ خَالِدٌ⁽²⁾.

[بَابُ] الْمَفْعُولِ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

قَوْلُهُ: وَاسْتَفِيدَ مِنْ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ أَنَّ لِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْمَفَاعِيلِ اسْمَيْنِ: مَفْعُولٌ فِيهِ،
 وَظَرْفٌ. فَالْكُوفِيُّونَ وَالْبَصَرِيُّونَ يَتَّفِقَانِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ، ثُمَّ يُسَمِّيهِ الْبَصَرِيُّونَ [م/171ظ]
 أَيْضًا⁽³⁾ ظَرْفًا دُونَ الْكُوفِيِّينَ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ فِي اللُّغَةِ: الْوِعَاءُ، وَهُوَ مُتَنَاهِي الْأَقْطَارِ كَالْجِرَابِ⁽⁴⁾

(1) في (م): الركوب الوحشي.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م). ينظر قول خالد في: شرح التصريح. (514/1). وتنظر مسأله ناصب المفعول له في: أصول النحو. (206/1)، والتذييل. (236/7)، والهمع. (133/2).

(3) ساقطة من (م).

(4) جاء في اللسان: (الجرب: الوعاء، معرُوف، وقيل هُوَ الْمَزُودُ، وَالْعَامَّةُ تَفْتَحُهُ، فَتَقُولُ: الْجِرَابُ، وَالْجَمْعُ أَجْرِبَةٌ وَجُرْبٌ وَجُرْبٌ. وَالْجِرَابُ: وعاءٌ مِنْ إهابِ الشَّاءِ لَا يُوعَى فِيهِ إِلَّا يَابَسٌ. وَجِرَابُ الْبُئْرِ: اتِّسَاعُهَا، وَقِيلَ: جِرَابُهَا مَا بَيْنَ جَانِبَيْهَا وَحَوَالِيهَا). (261/1).

وَالْعِدْلِ⁽¹⁾، وَالَّذِي يُسَمُّونَهُ ظَرْفًا مِنَ الْمَكَانِ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَسَمَّاهُ الْفَرَاءَ مُحَلًّا، وَالْكَسَائِيَّ وَأَصْحَابُهُ يُسَمُّونَ الظُّرُوفَ صِفَاتٍ، قَالَ الشَّيْخُ⁽²⁾ خَالِدٌ: وَلَا مُشَاحَةً فِي الاصْطِلَاحِ⁽³⁾.

ص: الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمَّنَا فِي بَاطِرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَرْمُنَا

قَوْلُهُ: قَسَمَ الظَّرْفَ إِلَى زَمَانٍ وَمَكَانٍ. لَيْسَ الْمَرَادُ بِهِمَا عِنْدَ النَّاطِمِ وَلَا غَيْرُهُ الْمَعْنَى، بَلِ الْمَرَادُ أَسْمَاؤُهُمَا، فَهُوَ حِينَئِذٍ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ فِي كَلَامِهِ، أَيْ: إِلَى اسْمِ زَمَانٍ وَاسْمِ مَكَانٍ، وَكَذَلِكَ تُقَدَّرُهُ⁽⁴⁾ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ أَيْضًا؛ أَيْ: الظَّرْفُ اسْمٌ وَقْتُ وَاسْمٌ مَكَانٍ. قَالَهُ الشَّاطِئِيُّ⁽⁵⁾، انْظُرِ ابْنَ عَازِي⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَأَخْرَجَ بِقَوْلِهِ: "ضُمَّنَا فِي" مَا لَيْسَ بِظَرْفٍ مِنَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، نَحْوُ: «يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ»، و«أَعْجَبَنِي مَوْضِعُ جُلُوسِكَ». فَإِنَّهُ فِي الْأَوَّلِ فِي الْمَبْتَدَأِ وَفِي الثَّانِي فَاعِلٌ.

قَوْلُهُ: وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ بِاطِرَادٍ... الخ. حَاصِلُ هَذَا (الإِخْرَاجُ وَالِاخْتِرَازُ)⁽⁷⁾ أَنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ: ضُمَّنَا فِي بَاطِرَادٍ. صَادِقٌ بِمَوْضِعَيْنِ، مَا إِذَا لَمْ يُضَمَّنْهَا رَأْسًا، نَحْوُ: «يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ» أَوْ ضَمَّنْهَا، لَكِنْ بِغَيْرِ اطِرَادٍ، وَهُوَ الْمَنْصُوبُ عَلَى التَّوَسُّعِ⁽⁸⁾ لَا يُقَالُ: يَلْزَمُ مِنْ تَضَمُّنِهِ مَعْنَى "فِي"

(1) جاء في اللسان: (والْخُصْمُ، بِالضَّمِّ: جَانِبُ الْعِدْلِ وَزَاوِيَّتُهُ؛ يُقَالُ لِلْمَتَاعِ إِذَا وَقَعَ فِي جَانِبِ الْوِعَاءِ مِنْ خُرْجٍ أَوْ جُوالِيٍّ أَوْ عَيْيَةٍ: قَدْ وَقَعَ فِي خُصْمِ الْوِعَاءِ، وَفِي زَاوِيَةِ الْوِعَاءِ؛ وَخُصْمٌ كُلُّ شَيْءٍ: طَرَفُهُ مِنَ الْمَزَادَةِ وَالْفِرَاشِ وَغَيْرِهِمَا). (182/12). وجاء في شرح المفصل لابن يعيش: (اعلم أَنَّ الظرف ما كان وعاءً لشيء، وتُسمى الأواني ظروفًا، لأنها أَوْعِيَةٌ لِمَا يُجْعَلُ فِيهَا، وَقِيلَ لِلْأَزْمَنَةِ وَالْأَمَكْنَةِ: ظُرُوفٌ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَوْجَدُ فِيهَا، فَصَارَتْ كَالْأَوْعِيَةِ لَهَا). (422/1).

(2) ساقطة من (م).

(3) تنظر هذه الأقوال عند خالد في شرح التصريح. (515/1).

(4) في (م): تقديره.

(5) ينظر: المقاصد الشافية. (289/3).

(6) ينظر: الإتحاف. (54/2).

(7) في (م): الاحتراز الإخراج.

(8) في (م) يوجد كلام حوالي سطر قدم هنا في (م).

بِنَاؤُهُ؛ لَأَنَّا نَقُولُ: شَرَطُ التَّضْمِينِ⁽¹⁾ الْمَوْجِبِ لِلْبِنَاءِ أَنْ يَكُونَ أَصْلِيًّا غَيْرَ طَارِيٍّ، وَهَذَا طَارِيٌّ، فَلَا يُوجِبُ الْبِنَاءَ. [[فَمَعْنَى "بِاطْرَادٍ" أَنْ يَطْرُدَ نَصْبُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مَعَ سَائِرِ الْعَوَامِلِ]]⁽²⁾، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُتَضَمِّنَ الَّذِي يُوجِبُ الْبِنَاءَ⁽³⁾، هُوَ الَّذِي لَا يَظْهَرُ مَعَهُ الْحَرْفُ، وَهَذَا يَظْهَرُ مَعَهُ، الْأَوَّلُ:⁽⁴⁾ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ⁽⁵⁾ نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَارِي⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: عَلَى وَجْهِ التَّوَسُّعِ وَالْمَجَازِ. إِذْ شُبِّهَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ. قَوْلُهُ: وَإِلَيْهِ ذَهَبَ النَّاطِمُ. يَعْنِي فِي غَيْرِ هَذَا النَّظْمِ، قِيلَ: وَكَذَلِكَ فِي هَذَا أَيْضًا. فَانْظُرْهُ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: الثَّالِثُ [169/ط]: أَنَّهُ انْتَصَبَ نَصَبُ الظَّرْفِ⁽⁸⁾ وَأُجْرِيَ مُجْرَى الْفَهْمِ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّ الْمُخْتَصَّ مِنَ الْمَكَانِ لَا يَقْبَلُ الظَّرْفِيَّةَ؛ إِذْ سَيَقُولُ بَعْدُ: (وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا)، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَنْصُوبِ⁽⁹⁾ عَلَى الظَّرْفِ وَالْمَنْصُوبِ⁽¹⁰⁾ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ اتِّسَاعًا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ⁽¹¹⁾ مِنْ أَنَّهُ إِذَا نُصِبَ⁽¹²⁾ الْمَفْعُولُ بِهِ إِذَا أَضْمَرْتَهُ، يَقُولُ: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمْتُه»، وَإِذَا نُصِبَ الظَّرْفُ⁽¹³⁾ يَقُولُ: «صُمْتُ فِيهِ»، وَلَا بُدَّ مِنْ "فِي"، وَلَا تَقُولُ: "صُمْتُه". قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ إِنْ⁽¹⁴⁾ كَانَ ظَرْفًا فَقَدْ دَخَلَ فِي الظُّرُوفِ. يَعْنِي هُوَ الْمَطْلُوبُ، وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّالِثُ، وَهَذَا الْقَيْدُ الَّذِي هُوَ الْإِطْرَادُ يُخْرِجُهُ إِنْ زِدْنَاهُ. قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ

(1) في (م): التضمين.

(2) الكلام الذي بين معقوفتين هو الذي قدّم في (م).

(3) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [بمعنى باطراد...] ساقط من (م).

(4) في (م): الحرف.

(5) تنظر: المقاصد الشافية. (287/3).

(6) ينظر: الإتحاف. (54/2).

(7) ينظر: شرح التسهيل. (200/2).

(8) في (م): الظروف.

(9) في (م): النصب.

(10) في (م): والنصب.

(11) لم أعر على قول ابن أبي الربيع فيما توفر لدي من مصادر البحث.

(12) كررت في (م).

(13) في (م): الظروف.

(14) في (م): إذا.

حَقِيقَةً. كَمَا هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي، فَلَا [م/172] نَحْتَاجُ أَيْضًا إِلَى قَيْدِ الْإِطْرَادِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى
 مَعْنَى "فِي". قُلْتُ: بَلْ وَلَا نَحْتَاجُ لَضَمَنِ ⁽¹⁾ "فِي". قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا عَلَى الْأَوَّلِ. وَهُوَ انْتِصَابُهُ عَلَى
 التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ تَوْسَعًا. قَوْلُهُ: خِلَافًا لِلشَّيْخِ. فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِهَذَا ⁽²⁾ الْقَيْدِ عَلَى الْأَوَجْهِ
 الثَّلَاثَةِ. قَوْلُهُ: فَإِنَّ نَصْبَهُ... الخ. هَذَا بَيَانٌ وَتَوْجِيهٌ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَرَدٌّ عَلَى الشَّيْخِ أَنَّهُ لَا
 يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ. قَوْلُهُ: وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ مَعْنَى "فِي".
 قُلْتُ: أَيْ: وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ النَّصْبُ عَلَى التَّوَسُّعِ الَّذِي هُوَ حُكْمٌ لَفْظِيٌّ عَنْ ⁽³⁾ مَعْنَى "فِي"،
 فَإِذَا لَا بُدَّ مِنَ الْقَيْدِ ⁽⁴⁾ بِالْإِطْرَادِ، وَبَعْضُهُمْ يُقَدِّرُهُ وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ الْإِطْرَادِ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ عِنْدِي؛
 إِذْ مَوْضِعُ ⁽⁵⁾ الْكَلَامِ قَبْلَهُ هُوَ النَّصْبُ. قَوْلُهُ: أَحَدُهُمَا: "مَكَانٌ" وَهُوَ هُنَا. فَهُوَ اسْمٌ إِشَارَةٌ
 مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ. قَوْلُهُ: وَالْآخِرُ زَمَانٌ وَهُوَ "أَزْمَنًا". فَهُوَ اسْمٌ لِلزَّمَانِ كَ "الْوَقْتِ" وَ "الْيَوْمِ".
 قَوْلُهُ: عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ. لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الظُّرُوفِ ⁽⁶⁾، وَهَذَانِ مِثَالَانِ هُمَا
 مَكَانًا وَزَمَانًا، وَإِذَا كَانَا عَلَى إِسْقَاطِ الْجَرِّ ⁽⁷⁾ خَرَجَا عَنْ كَوْنِهِمَا ظَرْفَيْنِ، بَلْ وَلَا يَحْسُنُ حِينَئِذٍ
 بِحِمَا التَّمَثِيلِ، وَأَيْضًا إِنَّمَا يُقَالُ فِي الْكَلَامِ: مَنْصُوبٌ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ؛ حَيْثُ يَكُونُ
 الْعَامِلُ قَاصِرًا غَيْرَ مُتَعَدٍّ، وَالْفِعْلُ فِي هَذَا الْمَثَالِ، وَهُوَ "أَمَكْتُ" مُتَعَدٍّ، فَكَيْفَ يَحْتَاجُ إِلَى
 وَاسِطَةِ (الْحَرْفِ يُوصَلُهُ) ⁽⁸⁾. [قَوْلُهُ: وَخَبَرُهُ "وَقْتُ" أَوْ "مَكَانٌ". هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ
 كَمَا قَدَّمْنَا؛ أَيْ: الظَّرْفُ: اسْمٌ وَقْتُ، أَوْ اسْمٌ مَكَانٍ] ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَاللَّهُ لِلشَّيْئَةِ. قِيلَ: الْأَوَّلَى

(1) فِي (م): إِلَى ضَمَنِ.

(2) فِي (م): إِلَى هَذَا.

(3) فِي (م): عَلَى.

(4) فِي (م): التَّقْيِيدُ.

(5) فِي (م): مَوْضِعٌ.

(6) فِي (م): الظَّرْفُ.

(7) فِي (م): حَرْفُ الْجَرِّ.

(8) فِي (م): حَرْفٌ يُوْطِئُهُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

فِيهِ أَنْ تَكُونَ لِلإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ هُنَا بِ"أَوْ" الَّتِي هِيَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ. قَوْلُهُ: وَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ؛ أَيْ: ضَمَّنَا مَعْنَى "فِي"⁽¹⁾. لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مُتَضَمَّنًا لَفْظًا)⁽²⁾ "فِي"؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ جَرُّهُ؛ وَلَكِنْ لِلْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: الْأِسْمُ إِذَا كَانَ مُتَضَمَّنًا مَعْنَى (الْحَرْفِ بَيْنًا)⁽³⁾، قُلْتُ: قَدْ قَدَّمْنَا آتِنَا هَذَا الْبَحْثَ.

ص: فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِرًا كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرًا

قَوْلُهُ: بَيَّنَّ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ حُكْمَ الظَّرْفِ النَّصْبُ، وَأَنَّ النَّاصِبَ⁽⁴⁾ [170/و] لَهُ الْوَاقِعُ فِيهِ مِنْ فِعْلٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، نَحْوُ: «قَعَدْتُ أَمَامَكَ»، و«سَرَّيْنِي قُدُومَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، و«أَنْتَ سَائِرُ غَدًا»، وَأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ يَكُونُ ظَاهِرًا كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَكُونُ مُقَدَّرًا. حَاصِلُ مَا ذُكِرَ⁽⁵⁾ هُنَا فِي شَرْحِهِ لِلنَّظْمِ أَنَّ الْبَيْتَ تَضَمَّنَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، أَحَدُهَا: حُكْمُ الظَّرْفِ، وَهُوَ النَّصْبُ، ثَانِيهَا: بَيَانُ أَنَّ النَّاصِبَ لَهُ الْوَاقِعُ فِيهِ، ثَالِثُهَا: أَنَّ هَذَا النَّاصِبَ تَارَةً يَكُونُ ظَاهِرًا، وَتَارَةً يَكُونُ مُقَدَّرًا؛ قِيلَ: وَمِنْ هُنَا يُؤْخَذُ أَنَّ الظَّرْفَ لَا بُدَّ لَهُ مِمَّا فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ، يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَأَمَّا حُكْمُ تَعَلُّقِ حَرْفِ الْجَرِّ أَيْضًا فَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ: (وَعَدُّ لَا زِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ)⁽⁶⁾، وَالْمَرَادُ بِمَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ هُنَا، هُوَ الْوَصْفُ أَوِ الْمَصْدَرُ. قَوْلُهُ: فَيَشْمَلُ الْمُقَدَّرُ جَوَازًا. لِأَنَّ ذِكْرَهُ⁽⁷⁾ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَحَذْفُهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ. قَوْلُهُ [م/172ظ]: وَوُجُوبًا. وَذَلِكَ فِي سِتَّةِ⁽⁸⁾ مَسَائِلٍ، أَحَدُهَا: إِذَا وَقَعَ خَبَرًا لِذِي خَبَرٍ، نَحْوُ: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، ثَانِيهَا: إِذَا وَقَعَ صِفَةً،

(1) فِي (م): إِذ.

(2) فِي (م): مُضْمَنَةٌ لِلْفِظَةِ.

(3) فِي (م): الْحَرْفَيْنِ.

(4) فِي (م): النَّصْبُ.

(5) فِي (م): ذَكَرَهُ.

(6) فِي بَابِ تَعْدِي الْفِعْلِ وَلِزُومِهِ.

(7) فِي (م): ذَكَرَ.

(8) فِي (م): سِتْ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ»، ثَالِثُهَا: إِذَا وَقَعَ صَلَءٌ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ»، رَابِعُهَا: إِذَا وَقَعَ حَالًا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ»، عَلَى هَذَا اقْتَصَرَ الْمَكُودِيُّ، وَهُوَ الْمَتَدَاوُلُ الشَّائِعُ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ، خَامِسُهَا: عَلَى مَا زَادَ ابْنُ هِشَامٍ: (أَنْ يَقَعَ مُشْتَعِلًا عَنْهُ كـ«يَوْمَ الْحَمِيرِ صُمْتُ فِيهِ»)⁽¹⁾، سَادِسُهَا: عَلَى مَا زَادَ ابْنُ هِشَامٍ أَيْضًا: (أَنْ يَقَعَ مَسْمُوعًا بِالْحَذْفِ)⁽²⁾ لَا غَيْرُ، كَقَوْلِهِمْ: «حِينَئِذٍ الْآنَ»؛ أَيْ: كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ، وَاسْمَعِ الْآنَ)⁽³⁾.

ص: وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ كُلَّهَا قَابِلَةٌ لِلظَّرْفِيَّةِ. هَذَا قَوْلُ النَّازِمِ، [وَاسْتَشَى مِنْهُ فِي نَكْتِهِ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ⁽⁴⁾ "مُذٌ" وَ"مُنْذٌ"]⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: نَحْوُ: "وَقْتُ" وَ"حِينَ" وَ"يَوْمٌ". قِيلَ: تَمْثِيلُهُ بِ"يَوْمٍ" فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَصٌّ، فَهُوَ عِبَارَةٌ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ⁽⁶⁾، إِلَّا أَنَّ تَقُولَ: أَطْلَقَ الْيَوْمَ عَلَى الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فَيَكُونُ مُبْهَمًا. قَوْلُهُ: وَأَمَّا⁽⁷⁾ عَرَّفَ بـ"أَل". قِيلَ: وَكَذَلِكَ مَا عَرَّفَ بِالِإِضَافَةِ، وَالْوَصْفِ. قَوْلُهُ⁽⁸⁾: وَإِنَّمَا اسْتَأْثَرْتُ، قُلْتُ: هُوَ بِتَثْلِيثِ التَّاءِ الثَّانِيَةِ؛ أَيْ: اخْتَصَّصْتُ. وَهَذَا التَّوْجِيهُ أَصْلُهُ لِأَبِي حَيَّانَ⁽⁹⁾، انْظُرِ ابْنَ غَازِي⁽¹⁰⁾، وَعِنْدَ

(1) أوضح المسالك. (208/2).

(2) في (م): لا بالحذف.

(3) أوضح المسالك. (208/2).

(4) ينظر قول ابن مالك في مقدمته على ابن الحاجب في البهجة المرضية. (300/1).

(5) في (م) فراغ.

(6) في (م): غروب الشمس.

(7) في (م): وما، وهو الصواب، ينظر: الشرح. (262/1).

(8) مضافة من (م).

(9) سبقه إلى ذلك ابن الصائغ في اللمحة حين قال: فإن قيل: لم استأثرت أسماء الزمان بصلاحيّة المبهم منها، والمختص للظرفيّة عن أسماء المكان. (451/1)، وابن النازم. ص: 202. أما أبو حيان فقد عبر بالاختصاص في: التذييل. (259/7).

(10) قال ابن غازي عند هذا البيت: (وأما المعدود من الزمان، فهو من قبيل المختص، خلافا لمن جعله قسما ثالثا، هو أبو موسى الجزولي). الإتحاف. (57/2).

اللَّقَائِي⁽¹⁾ هُنَا بَحْثٌ، فَانْظُرُهُ. قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ بِصِغَةِ⁽²⁾، وَبِالْإِتْرَامِ وَعَلَى الْمَكَانِ بِالْإِتْرَامِ. قِيلَ: فِيهِ نَظَرٌ؛ بَلْ لَيْسَ يَدُلُّ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا⁽³⁾ تَضَمُّنًا وَلَا إِتْرَامًا؛ لِأَنَّ شَرْطَ دَلَالَةِ التَّضَمُّنِ أَنْ تَسْتَوِيَ أَجْزَاءُ الْمَدْلُولِ⁽⁴⁾ فِيهِ، انْظُرِ ابْنَ عَازِي⁽⁵⁾ فِي أَوَّلِ الْمَفْعُولِ؛ فَإِنَّهُ نَقَلَ رَدَّ ذَلِكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَطَالَ فِيهِ النَّفْسَ⁽⁶⁾، فَارْجِعْهُ، وَلَا بُدَّ. وَانْظُرْ أَيْضًا عَطَفَ⁽⁷⁾ الْإِتْرَامِ عَلَى الصِّغَةِ؛ حَيْثُ قَالَ بِصِغَتِهِ وَبِالْإِتْرَامِ، فَإِنَّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ بَحْثًا⁽⁸⁾. فَأَعْلَمَهُ. قَوْلُهُ: مُبْهَمًا وَ⁽⁹⁾غَيْرَ مُبْهَمٍ. [170/أ] قُلْتُ⁽¹⁰⁾: كَذَا يَقَعُ مَنْصُوبًا فِي بَعْضِ النُّسخِ، إِمَّا عَلَى (أَنَّهُ حَالٌ)⁽¹¹⁾ مِنْ فَاعِلٍ "يَقْبَلُ" الْعَائِدَ عَلَى اسْمِ الزَّمَانِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِـ"كَانَ" مَحْدُوفَةً؛ أَيْ: (مُبْهَمًا كَانَ وَ)⁽¹²⁾ غَيْرَ مُبْهَمٍ، وَالْأَوَّلُ عِنْدِي أَظْهَرُ، وَيَقَعُ فِي بَعْضِهَا⁽¹³⁾ مَرْفُوعًا، وَلَا رَأْيْتُ لَهُ وَجْهًا. قَوْلُهُ: وَذَلِكَ⁽¹⁴⁾ إِشَارَةٌ إِلَى النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

(1) لم أعر - في حدود بحثي - على كتب اللقائي النحوية المطبوعة والمخطوطة.

(2) في (م): بصيغته.

(3) ساقطة من (م).

(4) مثبتة في الهامش من (م).

(5) ينظر: الإتحاف. (54/2، و55).

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): عطفه.

(8) قال ابن الناظم. (لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان، لأنه يدل على الزمان بصيغته، وبالإتزام، ويدل على المكان بالإتزام فقط. فلما كانت دلالة الفعل على الزمان قوية تعدى إلى المبهم من أسمائه، والمختص، ولما كانت دلالة الفعل على المكان ضعيفة لم يتعد إلى كل أسمائه، بل تعدى إلى المبهم منها، لأن في الفعل دلالة عليه بالجملة، وإلى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ). ص: 202، ينظر أيضا: شرح التصريح. (525/1).

(9) في (م): أو.

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م): الحال.

(12) في (م): كان مبهما أو.

(13) في (م): بعض النسخ.

(14) الصواب: ذاك، كنا في بيت الألفية السابق.

قُلْتُ: وَهُوَ مَفْعُولٌ بِـ"قَابِلٍ". قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ أَسْمَاءَ الْمَكَانِ (يَقْبَلُ لَا) ⁽¹⁾ الظَّرْفِيَّةُ مِنْهَا إِلَّا الْمُبْهَمُ. وَإِنَّمَا كَانَ لَا يَقْبَلُهُ إِلَّا الْمُبْهَمُ. [قَالَ ابْنُ هِشَامٍ اللَّحْمِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْمَقْصُورَةِ] ⁽²⁾ لَوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ غَيْرُ ثَابِتٍ لِمُسَمَّاهُ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَوَّلُ عَنْ تِلْكَ الْجِهَةِ، الثَّانِي: أَنَّهُ لَا حَدَّ لَهُ مَعْلُومٌ، وَ"قُدَّامٌ": اسْمٌ لِمَا بَيْنَ يَدَيْكَ إِلَى آخِرِ الدُّنْيَا، فَهُوَ (كَتَغْلِيلِ أَبُو الْبَقَاءِ) ⁽³⁾، حَسَبَمَا نَقَلَ عَنْهُ خَالِدٌ، إِلَّا أَنَّ الْجِهَةَ مُنْفَكَّةٌ. قَوْلُهُ: وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ الْمُخْتَصَّ لَا يَقْبَلُهَا، وَالْمُخْتَصُّ لَا يَجُوزُ [م/173] نَصْبُهُ؛ بَلْ يُجْزُ بِـ"فِي"، قَالَ فِي الْكَافِيَّةِ:

وَمَنْ يُرِدْ ظَرْفِيَّةَ اسْمٍ مَوْضِعٍ مُخْتَصِرٌ ⁽⁴⁾ أَبْدَى ["فِي" لِيَسْمَعَ مَنْ مَعَ] ⁽⁵⁾.

قَوْلُهُ: وَالْمُبْهَمُ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، أَيُّ: لَيْسَتْ لَهُ صُورَةٌ، وَلَا حُدُودٌ مَحْصُورَةٌ، وَفَسَّرَ الشُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ ⁽⁶⁾ الْمَكَانَ الْمُبْهَمَ تَبَعًا لِابْنِ هِشَامٍ بِقَوْلِهِ: (بِأَنَّ افْتَقَرَ (إِلَى غَيْرِهِ) ⁽⁷⁾ فِي بَيَانِ صُورَةِ مُسَمَّاهُ) ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْمُبْهَمِ مِنْهَا. قُلْتُ: الْجَارِي عَلَى الْمُتَعَارَفِ أَنْ يَقُولَ: "مِنْهُ"؛ أَيُّ: مِنَ الْمَكَانِ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْمَكَانُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، انْظُرِ اللَّعَّةَ، أَوْ يَكُونُ أَنْثًى بِاعْتِبَارِ جَمْعِهِ ⁽⁹⁾ إِرَادَةً "الْأَمْكِنَةَ". تَأَمَّلْهُ ⁽¹⁰⁾.

(1) فِي شَرْحِ الْمَكُودِيِّ مَعَ الْحَاشِيَةِ: لَا يَقْبَلُ. (263/1). وَهُوَ كَذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَسَخِ الْمَكُودِيِّ الْمَطْبُوعَةِ، وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ نَسْخَةَ الْبَطْيُوبِيِّ مُخْتَلِفَةٌ عَنْ بَاقِيِ النُّسخِ.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م). وَقَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ اللَّحْمِيِّ مَنْقُولٌ بِالْمَعْنَى، يَنْظُرُ: الْمَقْصُورَةُ. ص: 411.

(3) فِي (م): لَتَغْلِيلِ الْبَقَاءِ. وَالصَّحِيحُ مَا فِي الْمَتْنِ، نَقَلَهُ عَنْهُ خَالِدٌ مِنْ شَرْحِهِ لِلْمَعْنَى ابْنِ جَنِّي. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (524/1).

(4) فِي (م): مُخْتَصِرٌ، وَهُوَ الصَّوَابُ. يَنْظُرُ الْبَيْتُ فِي: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (682/3).

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ فَرَاغٌ فِي (م). يَنْظُرُ الْبَيْتُ فِي: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (682/3). وَفِيهَا: "يَعْنِي" مَكَانَ "مَعَ".

(6) الْبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ. (300/1).

(7) فِي (م): لَغَيْرِهِ.

(8) أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (209/2).

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(10) فِي (م): تَأَمَّلْ. رِمَا قَصَدَ بِـ"مِنْهَا" أَسْمَاءَ الْمَكَانِ، أَوْ كَمَا قَالَ الْجَمْعُ وَهُوَ "الْأَمْكِنَةُ"؛ وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَنْظُورٍ؛ إِذْ قَالَ: (الْأَمْكِنَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُبْهَمٌ وَخُدُودٌ). يَنْظُرُ اللَّسَانُ. (239/11).

ص: نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

قَوْلُهُ: الثَّانِي: الْمَقَادِيرُ. قَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْمُبْهَمَاتِ، أَوْرَدَ عَلَيْهَا الْفَارِسِيُّ⁽¹⁾ سَوْأَلًا وَجَوَابًا⁽²⁾، ذَكَرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ غَازِي. قَوْلُهُ: كَ"فَرَسَخٍ" وَ"مِيلٍ" وَ"بَرِيدٍ". فَالْبَرِيدُ فِيهِ [أَرْبَعَةٌ]⁽³⁾ فَرَسَخٌ، وَالْفَرَسَخُ: [ثَلَاثَةٌ]⁽⁴⁾ أَمْيَالٍ، وَالْمِيلُ: بِكْسَرِ الْمِيمِ، أَلْفَا ذِرَاعَ، [وَالذِرَاعُ]⁽⁵⁾ شِبْرَانِ، وَالشَّبْرُ [اثْنَا عَشَرَ]⁽⁶⁾ أَصْبُعًا، وَالْأَصْبُعُ [سِتُّ]⁽⁷⁾ حَبَّةٌ⁽⁸⁾ مِنْ حَبَاتِ الشَّعِيرِ الْوَسَطِ، وَالْحَبَّةُ: فِيهَا [سِتُّ]⁽⁹⁾ شَعْرَةٌ⁽¹⁰⁾ مِنْ شَعْرَاتِ الْبَعْلِ (...)⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: الثَّالِثُ: مَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ. ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَسْوُوعَ⁽¹²⁾ مِنَ الْمُبْهَمَاتِ، لِأَنَّهُ قَسَمَ الْمُبْهَمَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ، وَهِيَ⁽¹³⁾ فِي ذَلِكَ تَابِعٌ لظَاهِرِ كَلَامِ⁽¹⁴⁾ الْمُصَنِّفِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: وَمَا صِيغَ. مَعْطُوفٌ عَلَى "الْجِهَاتِ" وَ"الْمَقَادِيرِ"، وَعَلَى هَذَا الظَّاهِرِ يَكُونُ مَا عِنْدَ النَّاطِمِ هُنَا مُخَالَفًا لِمَا عِنْدَهُ فِي

(1) ينظر رأي الفارسي في: التذييل. (27/8)، وتوضيح المقاصد. (659/2).

(2) ألف "جوابا" سقطت سهوا من الناسخ في (أ). والسؤال والجواب نقله ابن غازي عن الفارسي، ولم يذكر أبو اسحاق الشاطبي هذا السؤال والجواب، ونصه: (فإن قال قائل فرسخ وميل مؤقت معلوم، فلم جعلتموه مبهما؟ قيل له: إنما يراد بالبهيم ما لا يعرف له من البلاد موضع ثابت، ولا حدود من الأمكنة، وهذا إنما يعرف مقداره، والإجماع فيه موجود؛ لأن كل موضع يصلح أن يكون فرسخا وميلا، فافهم الفرق بين المعروف الموضع، والمعروف القدر)، وزاد ابن غازي أن دخول المقادير تحت المبهيم هو مذهب ابن السراج، للاستزادة. ينظر: الإتحاف. (75/2).

(3) مضافة من (م)، وفي (أ) فراغ.

(4) مضافة من (م)، وفي (أ) فراغ.

(5) زيادة يقتضيها السياق.

(6) مضافة من (م)، وفي (أ) فراغ.

(7) مضافة من (م)، وفي (أ) فراغ.

(8) في (م): حبات.

(9) مضافة من (م)، وفي (أ) فراغ.

(10) في (م): شعرات.

(11) فراغ في (م).

(12) في (م): المصوغ.

(13) في (م): وهو.

(14) ساقطة من (م).

شَرَحِ الْكَافِيَةَ⁽¹⁾، ولما⁽²⁾ لَعِبَرِهِ مِنَ النَّاسِ، قِيلَ: وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا، وَذَلِكَ بِجَعْلِ عَطْفٍ: مَا⁽³⁾ صَبِغَ عَلَى قَوْلِهِ: مُبْهَمًا، وَتَكُونُ الْوَأُو بِمَعْنَى "أَوْ"؛ أَي: وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا وَ⁽⁴⁾ مَا صَبِغَ مِنَ الْفِعْلِ، فَالْعَطْفُ يُؤْذِنُ بِالْمُعَايَرَةِ، فَهُوَ إِذَا مُحْتَصَصٌ [171/أ] وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ مَشَى ابْنُ هِشَامٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (وَالصَّالِحُ لِدَلِكِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ نَوْعَانِ، أَحَدُهُمَا: الْمُبْهَمُ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: وَالثَّانِي مَا اتَّحَدَتْ مَادَّتُهُ، وَمَادَّةُ عَامِلِهِ)⁽⁵⁾؛ لِعَطْفِهِ عَلَيْهِ، وَإِيَّاهُ اعْتَمَدَ السُّيُوطِيُّ فِي نُكْتِهِ⁽⁶⁾ وَشَرْحِهِ⁽⁷⁾، قُلْتُ: هَذَا التَّصْوِيبُ لِلْمُوَافَقَةِ، أَوْ الْاِحْتِمَالِ الرَّافِعِ إِلَيْهَا هُوَ عَيْنُ الْخَطَأِ؛ لِتَكُلُفِ الْمُبْنِيِّ عَنْ⁽⁸⁾ تَأْدِيَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِذَلِكَ التَّرْكِيبِ، وَهَبَ أَنَّهُ خَالَفَ هُنَا مَالَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَكَمْ خَالَفَ وَهَذَا مِنْ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: "كَ" مَرْمَى "و" مَذْهَبٌ، وَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَ مَا صَبِغَ مِنَ الْفِعْلِ إِلَّا وَخَصَّهُ بِالْمَكَانِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزَّمَانَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ: «رَمَيْتُ مَرْمَى زَيْدٍ»، وَتُرِيدُ بِهِ الزَّمَانَ؛ أَي: وَقْتُ رَمِيهِ، أَوْ حِينَ رَمِيهِ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَيْضًا كَالْمَكَانِ أَنْ يَكُونَ مُتَّحِدًا مَعَ عَامِلِهِ فِي الْمَادَّةِ. بِالْمَعْنَى عَنْ بَعْضِ أَشْيَاخِنَا. قَوْلُهُ: وَيَبْعُدُ⁽⁹⁾ أَنْ يُحْمَلَ الْفِعْلُ هُنَا [م/173ظ] عَلَى الْفِعْلِ اللَّغْوِيِّ. لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ إِذَا أَطْلَقُوا الْفِعْلَ، فَالْمُرَادُ بِهِ⁽¹⁰⁾ فَسِيمُ الْأِسْمِ وَالْحَرْفِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: وَيَبْعُدُ. هَذِهِ النُّسَخَةُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى؛ أَي مِنْ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ رَمَى، وَيُبْعِدُهَا⁽¹¹⁾ أَيْضًا قَوْلُ الْمُكُودِيِّ،

(1) ينظر: شرح الكافية. (676/2).

(2) في (م): وما.

(3) في (م): قوله ما.

(4) في (م): أو.

(5) ينظر القول في: أوضح المسالك. (210/2).

(6) ينظر: البهجة المرضية. (301/1).

(7) ينظر: النكت. اللوحة: 62.

(8) في (م): على.

(9) مطموسة في (م)، وفي الشرح: ولا يبعد، ينظر الشرح. (264/1).

(10) في (م): أنه.

(11) في (م): ويبعد هذا.

فَيَكُونُ قَوْلُهُ: مِنْ رَمَى عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ...الخ. (إِذْ لَا) ⁽¹⁾ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ تَوْجِيهًا لِلْبُعْدِ، فَبَانَ أَنَّهُ ⁽²⁾ نُسْخَةٌ فَاسِدَةٌ، وَاللَّهُ ⁽³⁾ أَعْلَمُ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: "وَلَا يَبْعُدُ" بِ"لَا" النَّافِيَةِ، قُلْتُ: أَيْ: لَا يَبْعُدُ ذَلِكَ الْبُعْدِ مِنْ ⁽⁴⁾ الصَّوَابِ عَنْ أَنْ يُقَالَ لِحَمَلِ ⁽⁵⁾...الخ، وَهِيَ نُسْخَةٌ صَحِيحَةٌ؛ إِذْ يُؤَافِقُهَا كَلَامُ النَّاطِمِ وَيُؤَافِقُهَا تَوْجِيهُهُ بِقَوْلِهِ: فَيَكُونُ قَوْلُهُ: مِنْ رَمَى...الخ. فَافْهَمُهُ، قِيلَ: وَأَقْرَبُ مِنْهُ اخْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ كَمَرَمَى ⁽⁶⁾ مِنْ رَمَى، يَفْتَحِ الْمِيمُ مِنْ "مَنْ"، (وَعَلَيْهِ فَتَكُونُ "مَنْ" مَوْصُولَةً) ⁽⁷⁾ مَخْفُوضَةً بِالْإِضَافَةِ. قَوْلُهُ: وَأَمَّا مَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ، فَلَا يَنْصِبُهُ. يَعْنِي قِيَاسًا، قُلْتُ: وَانْظُرْ هَذَا التَّرْكِيبَ؛ أَعْنِي قَوْلُهُ: (وَأَمَّا مَا صِيغَ) بِوَائِ الْعُطْفِ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ، إِمَّا مِثْلَهَا سَابِقَةً عَلَيْهَا، عَطِفْتَ هَذِهِ عَلَيْهَا كَأَنْ يَكُونَ أَصْلُ الْكَلَامِ: أَمَّا كَذَا فَكَذَا، وَأَمَّا مَا صِيغَ..الخ.

ص: وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

قَوْلُهُ: أَنْ يَنْصِبَهُ عَامِلٌ اجْتِمَاعُ مَعَهُ فِي الْأَصْلِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ. قَرِيبٌ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ مَالَهُ فِي التَّوْطِئَةِ، وَهُوَ حَادَى بِذَلِكَ عِبَارَةَ النَّاطِمِ، [وَلَوْ قَالَا عَوَضَهَا مَا مَعْنَاهُ: وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا اجْتِمَاعُ مَعَ عَامِلِهِ، إِذَا كَانَ مَصْدَرًا، لَسَلِمَ مِنَ الِاعْتِرَاضِ بِجُلُوسِ الْمَذْكُورِ بَعْدُ] ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «أَنَا رَامٍ مَرَمَى»...الخ. [مَثَلٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدَرِ، وَبَقِيَ 171/ط] فِعْلُ الْأَمْرِ، نَحْوُ: «قَامَ» ⁽⁹⁾ مَقَامَ زَيْدٍ، فَإِنَّهُ مِمَّا اشْتُقَّ مِنَ الْمَصْدَرِ وَالْمُضَارِعِ، وَاسْمُ

(1) فِي (م): وَلَا.

(2) فِي (م): أَهْأَا.

(3) فِي (م): وَاللَّهُ تَعَالَى.

(4) فِي (م): عَنْ.

(5) فِي (م): يَحْتَمِلُ.

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(7) فِي (م): فَتَكُونُ مَوْصُولَةً.

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(9) الصَّوَابُ: "قَم"؛ لِأَنَّهُ فِعْلُ أَمْرٍ، وَمِثْلُ بِهِ فِعْلُ مَاضٍ، وَهُوَ تَوَهَّمُ مِنْهُ. يَنْظُرُ الْمَثَالُ عِنْدَ خَالِدٍ. (524/1).

المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، واسم التفضيل. قوله⁽¹⁾: «أعجبنى جلوسك مجلساً». قيل: حق الشيخ المكودي ألا يمثّل بالمصدر الذي هو "جلوس"؛ لعدم دخوله في كلام الناظم، ولا يدل عليه؛ إذ لا يصدق إلا على ما إذا كان العامل فعلاً أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، أما إذا كان العامل نفسه مصدراً كهذا فلا يصدق عليه، أُجيب بأنه وإن كان لا يتناول كلام الناظم هنا، فإنه تناوله، قيل في قوله: (فانصبه (بالواقع فيه)⁽²⁾). اعلم من⁽³⁾ أن يكون فعلاً أو مصدراً أو غيرهما، وإذا كان كذلك فقد دخل في كلام المصنف إذا، فيحسن التمثيل به على أنه قد يقال: هو داخل هنا بالأخروية؛ لأنه إذا كان مقيساً مع الفرع المجتمع معه في الأصل، فأخرى أن يكون مقيساً إذا كان الأصل هو العامل نفسه. قلت: عندي في التمثيل بجلوس أمور ثلاثة، الأول: مخالفته للمثل في كلامه، وهو المشتق من المصدر، والمصدر لا يشتق من المصدر، إذ الشيء لا يشتق من نفسه، الثاني: مخالفة⁽⁴⁾ للنظم؛ لأن كلام الناظم فيما اشتق من المصدر، ولم يتكلم الناظم على المصدر، الثالث: تسليمه له، وعدم بحثه معه؛ إذ هو مقتضى⁽⁵⁾ أنه [م/174] لا يجتمع مع المصدر على أن المرادي⁽⁶⁾ قد⁽⁷⁾ بحث فيه بهذا المعنى، أما الجواب عن المناقشة الأولى، فإن ذلك كثير⁽⁸⁾ ما يفعلهُ المؤلفون، وربما يمثلون بشيء لم⁽⁹⁾ يتقدم الكلام عليه، فهو يشبه التبرع، والذي يضُرُّ إنما هي⁽¹⁰⁾ المخالفة الحقيقية المؤثرة في المعنى، وأما الجواب عن الثانية: فهو ما قدمناه أولاً من

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) في (م): فيه بالواقع فيه أضر.

(3) مثبتة في الهامش من (م).

(4) في (م): مخالفته.

(5) في (م): يقتضي.

(6) ينظر: توضيح المقاصد. (660/2).

(7) ساقط من (م).

(8) في (م): كثيرا.

(9) في (م): لا.

(10) في (م): هو.

كُونِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ كَلَامُ النَّاطِمِ هُنَا، فَقَدْ تَنَاوَلَهُ قَبْلُ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الثَّالِثَةِ فَظَاهِرٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ الشَّيْخَ الْمُكُودِيَّ بِجَمِيعِ⁽¹⁾ أَبْحَاثِ الْمَرَادِيِّ مَعَ النَّاطِمِ، إِذْ كَمْ أَسْقَطَ مِنْ أَبْحَاثِهِ وَتَنْبِيهَاتِهِ مَا لَا يُخْصَى عَدَدًا وَكَثْرَةً. قَوْلُهُ: وَأَنَّ مَا نَصَبَهُ عَامِلٌ [مِنْ غَيْرِ مَا ذَكَرَ غَيْرُ مَقِيسٍ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «زَيْدٌ مِنِّي مَزَجَرَ الْكَلْبِ»، وَ«مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ»، وَ«مَنَاطُ الثَّرِيَا»، فَالْعَامِلُ فِي هَذَا الْاسْتِقْرَارِ]⁽²⁾؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: هُوَ مِنِّي مُسْتَقَرٌّ فِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ، وَفِي مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ... الخ. قَوْلُهُ: وَلَوْ عَمِلَ فِي "مَزَجَرَ" زَجَرَ، (وَفِي "مَقْعَدٍ" قَعَدَ، وَفِي "مَنَاطٍ" نَاطَ)⁽³⁾؛ لَكَانَ مَقِيسًا. أَيْ: غَيْرُ شَاذٍ، وَبِهِ عَبَّرَ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁴⁾، وَانْظُرْ خَالِدٌ⁽⁵⁾ عَلَى هَذِهِ الْأَفَاطِ. قَوْلُهُ: وَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ⁽⁶⁾ الْمَشْتَقِّ. تَعْيِيرُهُ بِالْمَصْدَرِ غَيْرُ سَدِيدٍ، وَإِنَّمَا صَوَابُهُ: إِلَى الظَّرْفِ الْمَشْتَقِّ أَوْ إِلَى النَّوعِ الْمَشْتَقِّ⁽⁷⁾ الَّذِي عَبَّرَ بِهِ فِي أَوَّلِ شَرْحِ الْبَيْتِ. قَوْلُهُ: وَ"لِمَا" [أ/172] مُتَعَلِّقٌ بِ"ظَرْفٍ". فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَتَعَلَّقُ ظَرْفٌ⁽⁸⁾، وَهُوَ اسْمٌ جَامِدٌ؟ أُجِيبَ بِأَنَّهُ مَصْدَرٌ، وَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ فِي الْإِخْبَارِ بِالَّذِي: (خَبَّرَ عَنِ الَّذِي)⁽⁹⁾، حَيْثُ⁽¹⁾ عُلِّقَ هُنَاكَ "عَنْ" بِ"خَبَّرَ".

(1) في (م): أَنْ يَأْتِيَ بِجَمِيعِ.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(3) فِي (م): إِلَى قَوْلِهِ.

(4) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (210/2).

(5) فِي (م): خَالِدًا، وَهُوَ الصَّوَابُ. قَالَ خَالِدٌ: (أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ هُوَ الْاسْتِقْرَارُ الْمَتَعَلِّقُ بِهِ "مَنِي" الْوَاقِعُ خَبِيرًا عَنْ "هُوَ"، وَمَادَّةُ الْاسْتِقْرَارِ مُخَالَفَةُ لِمَادَّةِ "مَقْعَدٍ"، وَ"مَزَجَرَ"، وَ"مَنَاطٍ"، وَالْمَعْنَى: هُوَ مِنِّي فِي الْقَرَبِ مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ مِنْ الْنَفْسَاءِ، وَفِي الْبَعْدِ مَنَاطُ الثَّرِيَا مِنَ الدِّبْرَانِ، وَفِي التَّوَسُّطِ مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنَ الزَّاجِرِ، فَ"مَنْ" الْأَوَّلَى مُتَعَلِّقَةٌ بِالْاسْتِقْرَارِ كَمَا مَرَّ، وَ"مَنْ" الثَّانِيَةُ الدَّخِلَةُ عَلَى الْنَفْسَاءِ وَالدِّبْرَانِ وَالزَّاجِرِ مُتَعَلِّقَةٌ بِاسْمِ الْمَكَانِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ، وَلَوْ أَعْمِلُ فِي الْمَقْعَدِ "قَعَدَ" وَفِي الْمَزَجَرِ "زَجَرَ" وَفِي الْمَنَاطِ "نَاطَ" لَمْ يَكُنْ شَاذًا، لِاتِّحَادِ الْمَادَّةِ، وَيَصِيرُ الْمَعْنَى هُوَ مُسْتَقَرٌّ مِنِّي قَعَدَ مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ، وَزَجَرَ مَزَجَرَ الْكَلْبِ، وَنَاطَ مَنَاطُ الثَّرِيَا). شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (525/1).

(6) فِي الشَّرْحِ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ حَمْدُونَ: الظَّرْفُ. (264/1).

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(8) فِي (م): بِظَرْفٍ.

(9) تَمَامُ الْبَيْتِ: مَا قِيلَ أَخْبَرَ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ عَنِ الَّذِي مَبْتَدَأُ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْأَلْفِيَةِ. ص: 61.

ص: وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ

فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ⁽²⁾

قَوْلُهُ: وَغَيْرُ ظَرْفٍ. أَي: بِحَيْثُ يُخْرَجُ عَنْهَا إِلَى حَالَةٍ لَا تُشَبِّهُهَا كَانَ يُسْتَعْمَلُ مُبْتَدَأً، أَوْ خَبَرًا، أَوْ فَاعِلًا، أَوْ مَفْعُولًا، أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «أَعْجَبَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، وَ«نَظَرْتُ إِلَى مَكَانِكَ». مَثَلَانِ لِلْفَاعِلِ⁽³⁾ وَالْجَرِّ بِالْحَرْفِ. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا يَلْزِمُ الظَّرْفِيَّةَ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْهَا الْبَتَّةَ. هَمْزَةُ "الْبَتَّةَ" هَمْزَةٌ وَصَلٍ لَا قَطْعٍ كَمَا عِنْدَ الشَّيْخِ⁽⁴⁾ خَالِدٍ، نَقَلَهُ فِي آخِرِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ عَنْ صَاحِبِ اللَّبَابِ⁽⁵⁾.

(1) مضافة من (م).

(2) في (م): ذكر البيتين.

(3) في (م): للفاعلية.

(4) ساقطة من (م). قال خالد: ("البت": القطع، يقال: "لا أفعله البتة" لكل أمر لا رجعة فيه، قاله في الصحاح، و"أل" في "البتة" لازمة الذكر، قاله الموضح في الحواشي. وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال: لا أفعله بتة والبتة؛ أي: بتة بتة والبتة. وفي اللباب: لم يسمع في "ألبتة" إلا قطع الهمزة، والقياس وصلها). شرح التصريح. (506/1). وجاء في النسخة (م) تعليق في الهامش يقول فيه أن ابن حجر في شرحه لصحيح البخاري تحدث عن هذه المسألة، وعند البحث وجدناه كذلك؛ إذ قال: (أما قوله ألبتة فإنه بالنصب على المصدر قال الكرمانى هنا قال النحاة قطع همزة ألبتة بمعزل عن القياس اه وفي دعوى أنها تقال بالقطع نظر فإن ألف ألبتة ألف وصل قطعاً والذي قاله أهل اللغة ألبتة القطع وهو تفسيرها بمرادفها لا أن المراد أنها تقال بالقطع). ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. (392/9).

(5) يقصد بصاحب اللباب في النحو: محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الإسفرائيني، قال السيوطي: (لم أقف له على ترجمة). بغية الوعاة. (219/1)، وجاء في كشف الظنون: تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف، المعروف بالفاضل الإسفرائيني (ت: 684هـ). أما اللباب في النحو، أو اللباب في علم الإعراب فرتبه: على مقدمة، وأربعة أقسام. الأول: في الإعراب. الثاني: في المعرب. الثالث: في العوامل. الرابع: في المقتضى للإعراب. أوله: (الحمد لله على ما تناسقت من كعوب أياديه ... الخ). (1543/2). تنظر ترجمته أيضاً في: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: أحمد بن مصطفى، الشهير: طاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 01، 1405هـ - 1985م. (173/1).

قال الاسفرائيني في باب المفعول المطلق: («ولا أفعله ألبتة، أو بتة»، وقطع الهمزة بمعزل عن القياس؛ لكنه مسموع). ينظر: اللباب في علم الإعراب: الإسفرائيني، تحقق: شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، ط: 01، 1996. ص: 78. ولم

وَكَذَلِكَ⁽¹⁾ نَقَلَهُ السُّيُوطِيُّ أَيْضًا⁽²⁾ فِي التَّرْشِيحِ⁽³⁾، وَأَنَّهَا قَطْعِيَّةٌ. الشَّيْخُ النَّظَّارُ: وَالْكُلُّ عَلَى خَطِّ صِرَاحٍ؛ إِذْ هُوَ وَهُمْ مَحْضٌ، وَغَلَطٌ فَادِخٌ سَبَبُهُ وَاللَّهُ⁽⁴⁾ أَعْلَمُ أَنَّهُ وَقَعَ فِي الْكِتَابِ (الْمَنْقُولِ عَنْهُ، هَذَا)⁽⁵⁾ أَنَّ "الْبَتَّةَ" الْقَطْعُ، فَتَوَهَّمِ النَّاطِرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْقَطْعِ قَطْعُ الْهَمْزَةِ، فَزَادَهَا وَأَفْصَحَ بِهَا. قُلْتُ: أَلْفَاظُ اللَّبَابِ عَلَى نَقْلِ الشَّيْخِ⁽⁶⁾ خَالِدٍ⁽⁷⁾ (لَا تُعْطِي)⁽⁸⁾ تَوَهَّمِ النَّاطِرِ ذَلِكَ فِيهِ، وَنَصُّهُ فِي اللَّبَابِ: (لَمْ يُسْمَعْ فِي "الْبَتَّةِ" إِلَّا قَطْعُ الْهَمْزَةِ، وَالْقِيَاسُ وَصَلُهَا)⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: نَحْوُ: سَحَرَ مِنْ⁽¹⁰⁾ يَوْمٍ بَعِينِهِ. نَحْوُ: «جِئْتُكَ سَحَرَ»⁽¹¹⁾ (...)⁽¹²⁾؛ وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ لِيَوْمٍ بَعِينِهِ اخْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ: «جِئْتُكَ [سَحَرًا]⁽¹³⁾». قَوْلُهُ: نَحْوُ: "قَطُّ" و"عَوْضٌ". فَ"قَطُّ" اسْمٌ لِنَقْيِ الزَّمَانِ [م/174ظ] الْمَاضِي⁽¹⁴⁾، و"عَوْضٌ" اسْمٌ لِنَقْيِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ، تَقُولُ: «مَا فَعَلْتُهُ

تحدث كتب اللغة عن هذه الهمزة إن كانت قطعاً أو وصلاً، جاء في اللسان: (وَلَا أَفْعَلُهُ الْبَتَّةُ: كَأَنَّهُ قَطَعَ فِعْلُهُ. قَالَ سَيِّوْنِي: وَقَالُوا قَعَدَ الْبَتَّةُ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. وَيُقَالُ: لَا أَفْعَلُهُ بَتَّةً، وَلَا أَفْعَلُهُ الْبَتَّةَ، لِكُلِّ أَمْرٍ لَا رَجْعَةَ فِيهِ). (7/2).

(1) في (م): وكذا أيضاً.

(2) ساقطة من (م).

(3) الترشيح على الجامع الصحيح، وله تعليق، لطيف؛ قريب من تنقيح الزركشي سماه: التوشيح على الجامع الصحيح. أوله: (الحمد لله، الذي أجزل المنة، وله الترشيح أيضاً ولم يتم. ينظر: كشف الظنون. (541/1).

لم أعثر على كتاب الترشيح مخطوطاً أو مطبوعاً، وعثرت على كتاب التوشيح، لكن لم أجد القول فيه.

(4) في (م): والله تعالى.

(5) في (م): عنه.

(6) ساقطة من (م).

(7) مثبتة في الهامش من (م).

(8) في (م): تعطي عدم، وعدم مثبتة في الهامش.

(9) ينظر: اللباب في علم الإعراب. ص: 78.

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م): سحراً.

(12) فراغ في (أ).

(13) مضافة من (م)، وفي (أ) فراغ.

(14) في (م): لأنه للماضي.

قَطُّ»، و«لَا أَفْعَلُهُ عَوْضٌ» (...)⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَلَا يَخْرُجُ عَنْهَا إِلَّا إِلَى شِبْهَهَا، وَالْمُرَادُ بِشِبْهَهَا الْجَرُّ بِ"مِنْ". هَذَا النَّوْعُ الثَّانِي عِنْدَ النَّاطِلِمْ، وَهُوَ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (مَا لَا يُفَارِقُ الظَّرْفِيَّةَ أَصْلًا كَقَطُّ، و"عَوْضٌ"، وَمَا لَا يَخْرُجُ عَنْهَا إِلَّا بِدُخُولِ الْجَارِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: "قَبْلُ" و"بَعْدُ"، و"لَكِنْ"⁽²⁾ و"عِنْدَ"، فَيَحْكُمُ عَلَيْهِنَّ بِعَدَمِ التَّصَرُّفِ مَعَ أَنَّ "مِنْ" تَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ، إِذْ لَمْ يَخْرُجَنَّ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ لَا⁽³⁾ إِلَى حَالَةٍ شَبِيهَةٍ بِهَا؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ وَالْجَارَ وَالْجُرُورَ أَخْوَانٌ)⁽⁴⁾. فَبَانَ لَكَ أَنَّ⁽⁵⁾ قَوْلَ الشَّيْخِ الْمُكُودِيِّ: (وَلَا تَخْرُجُ عَنْهَا إِلَّا إِلَى شِبْهَهَا)، هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي، قِيلَ: وَإِنَّمَا كَانَتْ "مِنْ" لَا تُخْرِجُهَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَلَا عَنِ التَّصَرُّفِ، لِأَنَّهَا أُمُّ الْبَابِ، وَقَدْ يَتَصَرَّفُ فِي الْأُمّهَاتِ مَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي الْبَنَاتِ، وَأَيْضًا لِكَثْرَةِ زِيَادَتِهَا فِي الْكَلَامِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا، فَإِنَّ الْجَرَّ بِهِ⁽⁶⁾ يُخْرِجُهُ عَنِ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ. قَوْلُهُ: و"مَا" مَوْصُولَةٌ. يَعْنِي مُبْتَدَأٌ، وَ"بِذَاكَ" مُبْتَدَأٌ ثَانِي⁽⁷⁾، و"ذُو تَصَرُّفٍ" خَبَرٌ عَنِ الثَّانِي، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ "مَا"، وَدَخَلَتْ [172/أ] الْفَاءُ فِي خَبَرِهِ لاسْتِيفَاءِ شُرُوطِهِ؛ لِأَنَّهُ مَوْصُولٌ عَامٌّ، وَدَخَلَ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْكُبْرَى فَقَالَ:

وَالْفَاءُ أَجَزُ⁽⁸⁾ فِي خَبَرِ اسْمٍ شَبِيهِ⁽⁹⁾ مَا ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ كَالَّذِي "و" مَا

إِذَا بِظَرْفٍ، أَوْ بِفِعْلٍ وَصِلًا (وَعُمَّمًا، وَاقْتَضِيًا)⁽¹⁰⁾ مُسْتَقْبَلًا⁽¹⁾

(1) فراغ في (أ)، و(م) قدر بحوالي سطرين.

(2) في (م): ولدن. وهو الصواب.

(3) في (م): إلا. وهو الصواب.

(4) أوضح المسالك. (210/2، و211).

(5) في (م): بهذا أن.

(6) في (م): بمن.

(7) في (م): ثان.

(8) في (م): فراغ.

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): وعم واقتضا.

قَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا قَلْبِيَّةٌ. وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ، الْأَوَّلُ: لِكَوْنِهَا نَصَبَتْ مَفْعُولَيْنِ، وَالْبَصَرِيَّةُ لَا تَنْصِبُهُمَا، الثَّانِي: أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ إِنَّمَا هِيَ مِمَّا يَتَعَقَّلُ ذَهْنًا؛ لِأَنَّهَا مَعَانٍ لَيْسَتْ لَهَا صُورَةٌ فِي الْخَارِجِ كَالذَّوَاتِ حَتَّى تَكُونَ مَحْسُوسَةً تُدْرِكُ بِالْبَصَرِ. قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "مَا" شَرْطِيَّةً. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِكَوْنِ الْفِعْلِ مَرْفُوعًا غَيْرَ مَجْزُومٍ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْأَلِفِ؛ لِأَنَّ حَذْفَهُ يُخِلُّ بِالْوِزْنِ. [قَوْلُهُ: وَالْفَاءُ جَوَابُ الشَّرْطِ. الْأَوَّلَى فِي التَّعْبِيرِ أَنْ يُقَالَ: الْفَاءُ رَابِطَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ، قَالَ (2): الْفَاءُ قُلْ رَابِطَةٌ لَا تَحْدُ وَلِجَوَابِ الشَّرْطِ أَيْضًا فَرَدَ] (3)

قَوْلُهُ: وَ(أَوْ شَبْهَهَا) مَعْطُوفٌ عَلَى مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَوْ لَزِمَ ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبْهَهَا. الْمَحْذُوفُ عِنْدَهُ: "أَوْ لَزِمَ ظَرْفِيَّةٌ"، لَا قَوْلُهُ: "أَوْ شَبْهَهَا"؛ بَلْ ذَلِكَ هُوَ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي كَلَامِ الْمَصْنَفِ، وَإِنَّمَا وَصَلَ الْمَحْذُوفَ (مَعَ الْمَذْكُورِ) (4) فَقَطَّ. قَوْلُهُ: لِمَا يَلْزِمُ مِنْ كَوْنِهِ يَلْزِمُ شَبْهَ الظَّرْفِيَّةِ فَقَطَّ (5) وَلَيْسَ كَذَلِكَ. إِذْ لَيْسَ عِنْدَنَا مَا يُلْزِمُ شَبْهَ الظَّرْفِيَّةِ فَقَطَّ، وَلَا يَكُونُ ظَرْفًا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا حَرْفًا (6) فَقَطَّ، (وِظَرْفًا وَشَبْهَهَا) (7)، وَبَحَثَ [م/175] فِيهِ شَيْخُ أَشْيَاخِنَا سَيِّدِي مُحَمَّدُ بْنُ جَبَّارٍ قَائِلًا: إِنَّ هَذَا الَّذِي فَرَّ مِنْهُ سَيِّدِي (8) الْمَكُودِي وَقَعَ فِيهِ الْآنَ، أَوْ تَكُونُ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَحْتَاجُ [إِلَى أَنْ] (9) تُقَدَّرَ ظَرْفِيَّةٌ أُخْرَى فِي هَذَا الْمَقْدَرِ فَيَجِيءُ مَا سَبَقَ، فَيُقَدَّرُ ظَرْفِيَّةٌ أُخْرَى، وَهَكَذَا الْأَوَّلَى أَوَّلُ، فَيُؤَدِّي إِلَى التَّسْلُسِ، بَلِ الصَّوَابُ أَنْ "أَوْ" الْمَوْجُودَةَ عَطَفْتَ مَحْذُوفًا، وَهُوَ "ظَرْفِيَّةٌ"، وَقَوْلُهُ: "شَبْهَهَا" مَعْطُوفٌ.

(1) شرح الكافية. (373/1).

(2) بعد قال كلمة لم أتبين معناها وكأن رسمها: "الوردوق" أو "الوردون"، وهذا البيت لم أعثر عليه في حدود بحثي.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) في (م): بالمذكور.

(5) مضافة من (م).

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): أو ظرفاً أو شبهه.

(8) ساقطة من (م).

(9) زيادة يقتضيها السياق.

بِالْوَاوِ مَحْدُوفَةً مَعَ الْمَعْطُوفِ لَا بِ"أَوْ"، وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ: أَوْ الظَّرْفِيَّةُ وَشِبْهَهَا. وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الَّذِي قَالَهُ الشَّيْخُ بَيِّنٌ مِنْ جِهَةِ [الْمَعْنَى؛ إِلَّا أَنَّهُ مُشْكِلٌ مِنْ جِهَةٍ] ⁽¹⁾ الصَّنَاعَةِ، لِأَنَّا لَا نَجِدُ حَرْفًا عَاطِفًا مَذْكُورًا (وَمَعْطُوفُهُ مَحْدُوفٌ) ⁽²⁾، وَإِنَّمَا الْمَوْجُودُ حَذْفُهُمَا مَعًا، أَوْ ذِكْرُ الْمَعْطُوفِ وَحَذْفُ الْعَاطِفِ، وَكَثِيرٌ ⁽³⁾ مَا يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُعَرِّبِينَ مَعْطُوفٌ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ ⁽⁴⁾؛ إِذْ كَانَ ثَمَّتْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ النَّاطِلُ مِنْ ⁽⁵⁾ هَذَا الْأَخِيرِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا النَّظْمِ، فَيَرْجِعُ إِذَا (إِلَى مَا) ⁽⁶⁾ قَالَ الْمَكُودِيُّ، وَيُجَابُ عَمَّا أُوْرَدَهُ عَلَيْهِ ⁽⁷⁾ الشَّيْخُ ابْنُ جُبَّارٍ بِمَا قَالَهُ سَيِّدِي الْمَكُودِيُّ مِنْ أَنَّ ⁽⁸⁾ "أَوْ" لِلتَّقْسِيمِ، أَي: قَسَمْتَ غَيْرَ ذِي التَّصْرِفِ إِلَى شَيْئَيْنِ، إِلَى مَا يَلْزَمُ الظَّرْفِيَّةَ فَقَطْ، أَوْ ⁽⁹⁾ مَا يَلْزَمُ الظَّرْفِيَّةَ وَشِبْهَهَا. [فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ] ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: [و"أَوْ" عَلَى هَذَا لِلتَّقْسِيمِ؛ أَي: قَسَمْتَ غَيْرَ ذِي التَّصْرِفِ إِلَى شَيْئَيْنِ، إِلَى مَا يَلْزَمُ الظَّرْفِيَّةَ فَقَطْ، أَوْ مَا يَلْزَمُ الظَّرْفِيَّةَ وَشِبْهَهَا. قَوْلُهُ] ⁽¹¹⁾ [173/أ]: "وَمِنْ الْكَلِمِ مُتَعَلِّقٌ بِشِبْهَهَا". قِيلَ: مَعْنَاهُ تَعَلُّقًا مَعْنَوِيًّا عَلَى أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْهُ، [وَقَوْلُهُ: الْكَلِمِ وَاقِعٌ] ⁽¹²⁾ عَلَى "مِنْ". مَعْنَاهُ عَلَى جُزُورَاتٍ "مِنْ" لَا عَلَى "مِنْ" وَحْدَهَا ⁽¹³⁾. (قَوْلُهُ: وَيَكُونُ) ⁽¹⁴⁾ الْكَلِمِ عَلَى هَذَا وَاقِعًا عَلَى

(1) ما بين معقوفتين مثبت في الهامش من (أ)، وهو غير واضح، لذلك تم الاستعانة بالنسخة (م).

(2) في (م): ومعطوفا محذوفا.

(3) في (م): وكثيرا.

(4) في (م): العاطف.

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م): لما.

(7) ساقطة من (م).

(8) مضافة من (م).

(9) في (م): وإلى.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، وفي (م) ساقط.

(12) في (م): على هذا واقعا.

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(14) في (م): ويكون قوله.

"مِنْ". صَوَابُهُ عَلَى مَجْرُورٍ "مِنْ"، فَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَوْ عَلَى "مِنْ" مَجْرُورِهَا، فَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ العَاطِفِ والمُعْطُوفِ، وَهَذَا المَجْرُورُ المَحذُوفُ وَقَعَ عَلَى "قَبْلُ" و "بَعْدُ"، و "عِنْدَ" (و "لَدَا" و "دُونَ")⁽¹⁾، فَتَكُونُ الكَلِمَةُ عَلَى هَذَا وَاقِعَةً عَلَيْهَا حَالٌ جَرَّمَا بِ"مِنْ". قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِ"لَزِمَ" الخ. عِنْدَ البَسْكَرِيِّ إِعْرَابٌ آخَرُ. فَانْظُرْهُ. قَوْلُهُ: وَيَكُونُ الكَلِمَةُ وَاقِعًا عَلَى الظَّرُوفِ الَّذِي⁽²⁾ تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا أَوْ شِبْهَهَا. أَيُّ: حَالٌ كَوْنِهِ⁽³⁾ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَوْ مَجْرُورَةٌ بِ"مِنْ" هَذِهِ الحَمْسَةُ إِلَّا أَنَّ المَصْنُوفَ فِي كَلَامِهِ تَوْقِيفٌ عَلَى مَا أُعْرِبَهُ⁽⁴⁾ الشَّيْخُ المَكُودِيُّ، وَهُوَ لَا يَحْسُنُ فِي مَقَامِ التَّعْرِيفِ، وَذَلِكَ أَنَّ شِبْهَ الظَّرْفِيَّةِ لَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أَنَّهُ الجَرُّ بِ"مِنْ"، وَالْإِعْرَابُ الحَسَنُ الَّذِي يُخْرِجُهُ عَنْ هَذَا هُوَ أَنَّ تُعْرَبَ "الكَلِمَةُ": مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ، و "غَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ": مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، و "الَّذِي لَزِمَ": خَبَرٌ عَنِ الثَّانِي، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْأَوَّلِ⁽⁵⁾. وَقَوْلُهُ: "مِنْ" بَدَلٌ مِنْ "شِبْهَهَا"؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ اسْمًا قَصْدًا لَفْظُهَا، وَهِيَ⁽⁶⁾ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، (تَقْدِيرُهُ: جَارِي)⁽⁷⁾ جَرَّ "مِنْ"، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: لَزِمَ ظَرْفِيَّةً [م/175ظ] أَوْ جَرَّ "مِنْ".

ص: وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

قَوْلُهُ: فَمِنْ نِيَابَتِهِ عَنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ قَوْلُهُمْ... الخ، وَمِنْ نِيَابَتِهِ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ قَوْلُهُمْ... الخ. [قَالَ السُّيُوطِيُّ]⁽⁸⁾: (وَقَدْ يُجْعَلُ المَصْدَرُ ظَرْفًا دُونَ تَقْدِيرٍ، وَمِنْهَا⁽⁹⁾: «ذَكَاهُ الجَحِينِ

(1) فِي (م): وَلَدَن.

(2) فِي (م): الَّتِي، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الشَّرْحِ. يَنْظُرُ: الشَّرْحُ. (1/265).

(3) فِي (م): كَوْنَهَا.

(4) فِي (م): أَعْرَبَ.

(5) فِي (م): عَنِ الْأَوَّلِ.

(6) فِي (م): وَهُوَ.

(7) فِي (م): أَيُّ.

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافٍ مِنْ (م).

(9) فِي (م): وَمِنْهُ.

ذَكَاءَ أُمِّهِ»⁽¹⁾، وَقَدْ يُقَامُ اسْمُ عَيْنٍ مُضَافٌ إِلَيْهِ الزَّمَانُ مَقَامَهُ، نَحْوُ: «لَا أَكَلُمَكَ هُبَيْرَةَ بَنَ قَيْسٍ»⁽²⁾؛ أَيْ: مُدَّةٌ عَيْنِيَّةٌ⁽³⁾. قَوْلُهُ: الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: "ذَاكَ" إِلَى نِيَابَةِ الْمَصْدَرِ عَنِ الظَّرْفِ. قِيلَ: كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ إِذَا: "تِلْكَ"، وَ"نُكْثَرُ"⁽⁴⁾ بِالتَّأْنِيثِ.

[بَابُ] الْمَفْعُولِ مَعَهُ

قَالَ السُّيُوطِيُّ: (وَأُخِّرَ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَفَاعِيلِ لاختلافهم فيه هل هو قِيَاسِيٌّ دُونَ غَيْرِهِ؟ وَلِوُصُولِ الْعَامِلِ إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ حَرْفٍ دُونَ غَيْرِهِ)⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: هُوَ الْاسْمُ الْمُتَنَصِّبُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْوَاوِ الَّتِي بِمَعْنَى "مَعَ". فَقَوْلُهُ: "الْاسْمُ". خَرَجَ بِهِ شَيْئَانِ أَحَدُهُمَا: مَا كَانَ فِعْلًا نَحْوُ: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ» بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ "أَنْ"⁽⁶⁾، (قُلْتُ: لِأَنَّهُ هُنَا بِمَعْنَى "مَعَ"، أَمَّا عَلَى الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فَلَا)⁽⁷⁾. الثَّانِي: الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ، نَحْوُ: «سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ»؛ إِذِ الْجُمْلَةُ لَا يُقَالُ فِيهَا اسْمٌ، وَالْمَرَادُ بِالْاسْمِ هُنَا الْمَفْرُودُ الصَّرِيحُ الَّذِي لَيْسَ بِجُمْلَةٍ وَلَا مُؤَوَّلٍ. قَوْلُهُ: الْمُتَنَصِّبُ. فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْمَفْعُولِ، وَالْأَحْكَامُ لَا تَدْخُلُ فِي الْحُدُودِ، بَلْ تُجْتَنَّبُ فِيهَا؛ إِذِ الْفُصُولُ فِي الْحُدُودِ هِيَ مِنْ أَجْزَائِهِ، وَمَا لَا تُعْرَفُ مَا هِيَ الْمُحْدُودِ

(1) قال ابن الناظم تقديره: ذكاة الجنين في ذكاة أمه. ينظر الشرح. ص: 203.

(2) التقدير: لا أكلمك مدة غيبة هبيرة بن قيس، و"هبيرة" اسم رجل من العرب، و"مدة" ظرف زمان أضيف إلى "غبية"، وهي أضيفت إلى "هبيرة"، فحذف المضافان، وأقيم "هبيرة" - المضاف إليه - مقام الظرف، ونصب. ينظر التعليق على: البهجة المرضية. (304/1).

(3) ينظر قول السيوطي في: البهجة المرضية. (303/1، و304).

(4) في (م) وتكثر. وهو الصواب.

(5) قال المعلق على شرح السيوطي: (يعني تأخير المفعول معه عن بقية المفاعيل لسببين: الأول: اختلاف النحاة على أنه قياسي أو سماعي، مع اتفاقهم على أنَّ سائر المفاعيل قياسية، الثاني: وصول العامل إليه بواسطة الحرف الجر - الواو - بخلاف سائر المفاعيل فإن العامل يصل إليها بنفسه). ينظر قول السيوطي والتعليق في: البهجة المرضية. (305/1).

(6) وعند الكوفيين منصوب على الصرف. تنظر المسألة في هذا القول في: الإنصاف. (452/2).

(7) في (م): لأنه يؤول بمفرد، انظر ما وجهه. قال المرادي: («لا تأكل السمك وتشرب اللبن» يجزم "تشرب" إذا أريد النهي عن كل واحد منهما، وينصبه إذا أريد النهي عن الجمع بينهما، ويرفعه إذا أريد النهي عن الأول فقط ويكون الثاني مستأنفاً). توضيح المقاصد. (302/1).

[173/أ] إِلَّا بِهَا، وَالنَّصْبُ خَارِجٌ عَنِ الْمَاهِيَةِ، إِذِ الْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ فَرُغَ تَصَوُّرِهِ، وَصَوَابُ التَّعْيِيرِ⁽¹⁾ أَنْ يَقُولَ: الْفُضْلَةُ كَمَا عَبَّرَ ابْنُ هِشَامٍ⁽²⁾ لِيُخْرِجَ بِهِ مَا كَانَ عُمْدَةً نَحْوُ: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، إِذْ «عَمْرُو» فَاعِلٌ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ عَامِلٌ فِي الْمَعْطُوفِ، وَقَوْلُهُ: الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى "مَعَ". خَرَجَ بِهِ شَيْئَانِ، أَحَدُهُمَا: مَا إِذَا⁽³⁾ لَمْ يَذْكُرِ الْأِسْمَ إِثْرَ وَائٍ أَصْلًا، نَحْوُ: «جِئْتُ⁽⁴⁾ مَعَ زَيْدٍ»، فَهَذَا خَرَجَ مِنْ قَوْلِهِ: (بَعْدَ الْوَائِ)، وَالثَّانِي: مَا إِذَا ذُكِرَ⁽⁵⁾ بَعْدَ وَائٍ؛ لَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِمَعْنَى "مَعَ"، نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا قَبْلَهُ وَ⁽⁶⁾بَعْدَهُ»، فَإِنَّ الْقَيْدَ بِالْقَبْلِيَّةِ وَ⁽⁷⁾الْبَعْدِيَّةِ يُخْرِجُهُ عَنْ مُصَاحَبَتِهِ فِي الْمَجِيءِ، فَهَذَا خَرَجَ بِقَوْلِهِ: (الَّتِي بِمَعْنَى "مَعَ"). قِيلَ: وَهَذَا الْحَدُّ غَيْرُ مُنْعَكِسٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخْلَى بَعْدَ مِنْ أَفْرَادِ الْمُحْدُودِ مُرَادِ دُخُولِهِ، فَلَمْ يَتَنَاوَلْهُ، بَلْ خَرَجَ عَنْهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْوَائِ (تَالِ الْجُمْلَةِ)⁽⁸⁾ ذَاتَ فِعْلٍ، نَحْوُ: «سِرْتُ وَالطَّرِيقَ» أَوْ اسْمٌ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفِهِ نَحْوُ: «أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ»، بِاشْتِرَاطِ الْفِعْلِيَّةِ، فَخَرَجَ لِنَحْوِ: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ»، فَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ خِلَافًا لِلصِّمَرِيِّ⁽⁹⁾، انْظُرْ وَجْهَهُ فِي الْأَزْهَرِيِّ⁽¹⁰⁾،

(1) في (م): تعبيره.

(2) أوضح المسالك. (212/2)، وشرح قطر الندى. ص: 231.

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): جئتكَ.

(5) في (م): كان.

(6) في (م): أو. وهو الصواب. ينظر المثال عند ابن هشام في أوضح المسالك. (212/2).

(7) في (م): أو. وهو الصواب كما سبقت الإشارة.

(8) في (م): تالي جملة.

(9) هو عبد الله الصيمري (ت: 541 هـ - 1146 م) عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري، أبو محمد نحوي. من آثاره: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي. معجم المؤلفين. (87/6)، ينظر: إنباه الرواة. (123/2)، والوافي. (181/17)، والبلغة. ص: 172، وبغية الوعاة. (49/2)، وكشف الظنون. (339/1).

(10) قال الأزهري: (فإنه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز). شرح التصريح. (529/1). ووجهه ما قاله الصيمري في كتابه التبصرة والتذكرة: (وتقول: «ما صَنَعْتَ وَأَبَاكَ»؛ أي: مع أبيك، و«استوى الماء وَشَفِيرَ الوادي»؛ أي: مع شفير الوادي، و«كنتُ وزيدا كالأخوين»؛ أي مع زيد. وتقول: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» بمعنى: مع ضيعته، و«كُلُّ امرئٍ وشأنه»؛ أي: مع شأنه، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف). ينظر: التبصرة والتذكرة: أبو محمد عبد الله بن

واشترطَ مَعْنَى [م/176و] الفِعْلِ وَحُرُوفِهِ فَخَرَجَ لِنَحْوِ: «هَذَا⁽¹⁾ لَكَ وَأَبَاكَ»؛ إِذْ هُوَ قَبِيحٌ خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ. انْظُرِ الْأَزْهَرِيَّ⁽²⁾. فَتَحَصَّلَ لَنَا (مِنْ كَلَامِ الْمَكُودِيِّ أَنَّ)⁽³⁾ فِيهِ قُصُورًا مِنْ وَجْهَيْنِ، الْأَوَّلُ: كَوْنُهُ أَدْخَلَ الْحُكْمَ فِي الْحَدِّ، الثَّانِي: كَوْنُهُ غَيْرَ جَامِعٍ. قَوْلُهُ: أَيِ⁽⁴⁾: الدَّالَّةُ عَلَى الْمُصَاحَبَةِ. تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ "الَّتِي" بِمَعْنَى "مَعَ". قَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ تَشْرِيكِ فِي الْحُكْمِ. اخْتَلَفَ فِيهِ هَلْ هُوَ زَائِدٌ عَلَى الْحَدِّ وَأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ: (بِمَعْنَى "مَعَ")، أَوْ هُوَ مِنْ تَمَامِ الْحَدِّ، وَأَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَتِمَّ عِنْدَ ذَلِكَ؟ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ تَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ: بَعْدَ الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى "مَعَ"، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ قَيِّدًا، قُلْتُ: وَعَلَيْهِمَا مَعًا فَالْعِبَارَةُ قَدْ تُعَقِّبَتْ؛ إِذْ فِيهَا بَعْضٌ فَلَقِيَ لِإِبْهَامِهَا، فَالْمَفْهُومُ إِخْرَاجُ مَا شَارَكَ فِي الْحُكْمِ نَحْوُ: «جَاءَ⁽⁵⁾ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ»، وَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَفْعُولٍ مَعَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، (وَلِقَصْدِ تَنَاوُلِ مَنْطُوقِهَا إِلَّا عَلَى: «سِرَتْ»⁽⁶⁾ وَالطَّرِيقَ» وَنَحْوَهُ الَّذِي⁽⁷⁾ لَيْسَ فِيهِ تَشْرِيكٌ، أُجِيبَ بِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ؛ أَيِ: مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطٍ أَوْ التَّزَامِ تَشْرِيكِ فِي الْحُكْمِ، يَتَنَاوَلُ الصُّورَتَيْنِ مَعًا، فَجُمْلَةُ شُرُوطِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ سِتَّةٌ، ذَكَرَ الْمَكُودِيُّ مِنْهَا ثَلَاثَةً: (وَهُوَ كَوْنُهُ اسْمًا)⁽⁸⁾، وَكَوْنُهُ بَعْدَ الْوَائِ، وَكَوْنُهَا بِمَعْنَى "مَعَ"،

علي بن إسحاق الصَّيْمَرِيُّ، تحق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط: 01، 1402 هـ - 1982 م. (257/1).

(1) في (أ): الالألف سقطت سهوا من الناسخ.

(2) قال الأزهرى: (أجازه أبو علي الفارسي في قوله [البسيط]: (هذا ردائي مطويا وسريالا) إعمال الإشارة). شرح التصريح. (529/1). نقله عن ابن مالك حين قال: (وجعل "سريالا" مفعولا معه، وعامله مطويا. وأجاز أن يكون عامله هذا. وظاهر كلام سيبويه المنع من إعمال "هذا" في مفعول معه، لأنه قال في آخر أبوابه: وأما مالك وأباك فقبیح، لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل). شرح التسهيل. (248/2).

(3) في (م): من هذا أن كلام المكودي.

(4) ساقط من (م).

(5) في (م): ما جاء.

(6) في (م): ولا يتناول منطوقا إلا سرت.

(7) في (م): إذ.

(8) في (م): وهي الاسم.

وَأَخْلَ بِذِكْرِ كَوْنِهِ فَضْلَهُ، وَبِكَوْنِهِ تَالٍ⁽¹⁾ الْجُمْلَةِ، وَتَكُونُ تِلْكَ الْجُمْلَةُ ذَاتَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ فِيهِ
مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفِهِ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَلَيْسَ مِنَ الشُّرُوطِ كَمَا قَدْ قَدَّمْنَا. قَوْلُهُ: وَالْهَاءُ عَائِدَةٌ
عَلَى "ال". يَغْنِي الَّتِي فِي الْمَفْعُولِ.

ص: يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ: سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِه سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

قَوْلُهُ: وَمِثَالُ شِبْهِهِ [أ/174و]: «الْمَاءُ مُسْتَوٍ وَالْخَشَبَةُ». "مُسْتَوٍ" هُوَ اسْمٌ فَاعِلٍ،
قُلْتُ: وَاَنْظُرْ هَلْ يَصِحُّ⁽²⁾ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ مَفْعُولٍ كـ"مُخْتَارٍ" وَ"مُنْقَادٍ"؟ وَعَلَيْهِ فَاَلْمِثَالُ صَالِحٌ
لَهُمَا مَعًا، أَوْ⁽³⁾ لَا يَصِحُّ فَيَكُونُ⁽⁴⁾ مِثَالًا لِلْأَوَّلِ فَقَطْ. قَوْلُهُ: وَ«أَعْجَبَنِي اسْتِوَاءُ الْمَاءِ
وَالْخَشَبَةِ». فَ"اسْتِوَاءُ": مُصَدَّرٌ. قَوْلُهُ: وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: "سَبَقَ" أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ لَا يَتَقَدَّمُ
عَلَى عَامِلِهِ. وَهُوَ كَذَلِكَ بِلَا خِلَافٍ. قَالَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: قَوْلُهُ⁽⁶⁾: (لَا
بِالْوَاوِ) إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ⁽⁷⁾. اخْتَلَفَ⁽⁸⁾ فِي النَّاصِبِ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ
عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ، قِيلَ: مَا⁽⁹⁾ سَبَقَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّوِيٍّ، [وَهُوَ
الْمُخْتَارُ]⁽¹⁰⁾، وَقِيلَ: الْوَاوُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُرْجَانِيِّ. وَقِيلَ: الْخِلَافُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ.

(1) في (م): تاليا.

(2) لا يصح؛ لأنه فعله لازم.

(3) في (م): و.

(4) في (م): أن يكون.

(5) تنظر البهجة المرضية. (306/1).

(6) مضافة من (م).

(7) ينظر مذهب الجرجاني في: شرح التسهيل. (250/2)، والارتشاف. (1485/3)، وتوضيح المقاصد. (664/2)،
والمقاصد الشافية. (321/3).

(8) في (م): إذ اختلف.

(9) في (م): ناصبه ما.

(10) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

وقيل: فعلٌ مَحذُوفٌ، وهو مَذْهَبُ الرَّجَّاحِ، وكُلُّهَا وَاهِيَةٌ مَا عَدَا الْمَشْهُورَ. انْظُرِ (الشَّيْخُ خَالِدًا)⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَرَدَّ. أَي: مَذْهَبُ عَبْدِ الْقَاهِرِ⁽²⁾. قَوْلُهُ⁽³⁾: لَا تَتَّصِلَ ضَمِيرُ بِهَا. أَيِ بِالْوَاوِ. قَوْلُهُ: فِي نَحْوِ [طَوِيل]: تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي⁽⁴⁾. [م/176ظ]

الشَّاهِدُ فِي: "وَإِيَّاهَا"؛ حَيْثُ أَتَى بِالضَّمِيرِ مُنْفَصِلًا مَعَ الْوَاوِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عَامِلًا لَأَتَى بِالضَّمِيرِ مَعَهُ مُتَّصِلًا، فَيَقُولُ مَثَلًا: "وَهَا"؛ إِذِ الضَّمَائِرُ تَتَّصِلُ بِعَوَامِلِهَا سَوَاءً كَانَتْ (الْعَوَامِلُ حُرُوفًا أَوْ أَفْعَالًا)⁽⁵⁾ أَوْ أَسْمَاءً، لَكِنْ لَا يَتَّصِلُ بِالْأَسْمَاءِ وَالْحُرُوفِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ الضَّمَائِرُ مَخْفُوضَةً أَوْ مَنْصُوبَةً، نَحْو: "ضَارِبُهُ"، وَ"مَرَرْتُ بِهِ"، أَمَّا الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ فَلَا يَتَّصِلُ إِلَّا بِالْأَفْعَالِ، إِذْ هُوَ مِنْ خَصَائِصِهَا، وَبِهَذَا يُدْفَعُ مَا يُورَدُونه هُنَا مِنْ قَوْلِهِ [منسرح]:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمُجَانِينِ⁽⁶⁾

[قَوْلُهُ]⁽⁷⁾: وَرَدَّ. عَلَى عَبْدِ الْقَاهِرِ [الْجُرْجَانِي]⁽⁸⁾ بِأَشْيَاءٍ أُخَرَ. فَانْظُرِ الْأَزْهَرِيَّ⁽⁹⁾.

(1) تنظر مسألة الناصب للمفعول معه عند هؤلاء في: الإنصاف. (200/1)، واللباب في علل البناء والإعراب. (279/1)، وتوضيح المقاصد. (663/2)، وأوضح المسالك. (214/2)، وشرح التصريح. (530/1، 531)، والجمع. (238/2).

(2) قال ابن مالك في شرح التسهيل أن ما ذهب إليه عبد القاهر باطل من ثلاثة أوجه. ينظر الشرح. (250/2).

(3) فراغ في (م).

(4) صدره: فآليت لا أنفك أأخذو قصيدة. والبيت لأبي ذؤيب الهذلي سبق تخريجه في: باب أفعال المقاربة.

(5) في (م): أفعالاً أو حروفاً.

(6) سبق تخريجه في باب: ما ولا ولات وأن المشبهات بليس. والشاهد في البيت كما قال العيني: (في قوله: "إِنْ هُوَ" فَإِنَّ "إِنْ" هَاهُنَا نافية بمعنى "ليس"، وعملت عملها وهو نادر، وذكر أنه لغة أهل العالية، وفيه شاهد على مسألة أخرى، وهي أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدر في العمل). المقاصد النحوية. (650/2).

(7) مضافة من (م).

(8) مضافة من (م).

(9) اكتفى الأزهرى بما قاله المكودي. شرح التصريح. (531/1)، والذي رد بأشياء أخر هو ابن مالك في شرح تسهيله؛ إذ قال أن قوله باطل من ثلاثة أوجه، إحداها ما ذكره المكودي والأزهري، وأضاف: (أحدها أنها لو كان النصب بها نفسها لم يشترط في وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل، كما لا يشترط في غيرها من النواصب، ولجاز أن

وَعَبْدَ الْقَاهِرِ هَذَا، قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي الطَّبَقَاتِ⁽¹⁾ [عَنْ يَاقُوتَ: أَنَّ⁽²⁾ الشَّيْخَ عَبْدَ الْقَاهِرِ لَيْسَ لَهُ أُسْتَاذٌ سِوَى أَبِي⁽³⁾ الْحُسَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ⁽⁴⁾ النَّحْوِيِّ ابْنِ أُخْتِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وَأَنَّهُ] لَمَّا اسْتَوْطَنَ أَبُو الْحُسَيْنِ⁽⁵⁾ جُرْجَانَ قَرَأَ عَلَيْهِ⁽⁶⁾ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ وَغَيْرُهُ مِنْ جُرْجَانَةٍ، وَأَنَّهُ⁽⁷⁾ لَيْسَ لَهُ أُسْتَاذٌ سِوَاهُ. بِالْمَعْنَى فِي حَرْفِ الْمِيمِ مِنْ تَرْجَمَةِ أَبِي الْحَسَنِ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَمَا بَعْدَهَا؛ يَعْنِي⁽⁹⁾ لَفْظَةَ "بِالْوَاوِ".

ص: وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

هَذَا الْبَيْتُ أَتَى بِهِ الْمَصْنَفُ فِي مَعْرِضِ جَوَابٍ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَذَلِكَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: كَيْفَ قُلْتَ الْمَفْعُولَ مَعَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهُ فِعْلٌ، أَوْ شِبْهُهُ يَكُونُ بِهِ النَّصَبُ، وَنَحْنُ رَأَيْنَاهُ مَنْصُوبًا

يقال: «كلُّ رجلٍ وضيعته»، بالنصب كما يقال: «عندي كل رجل وضيعته». الثاني: أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كإِنْ وأخواتها، أو يشبه ما يشبه الفعل كلا المشبهة بإِنَّ، والواو المرادفة "مع" لا تشبه الفعل ولا ما أشبهه الفعل، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم). (250/2).

(1) يقصد به كتابه: بغية الوعاة.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (م): أبي. وهو الصواب.

(4) ابن عبد الوارث (ت: 421 هـ = 1030 م): محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث، أبو الحسين، أديب من أهل نيسابور. له شعر جيد. وهو ابن أخت أبي علي الفارسي. تنقل في البلاد، واستوزره الأمير إسماعيل بن سبكتكين صاحب غزنة. ثم رحل إلى مكة. واستقر في جرجان، فقرأ عليه أهلها، ومنهم عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِي - وليس له أستاذ سواه - وتوفي فيها. كانت بينه وبين الصاحب ابن عباد مكاتبات مدونة. وله تصانيف، منها كتاب في الشعر. الأعلام. (99/6)، ينظر: نزهة الألبا. ص: 251، ومعجم الأدباء. (2523/6)، وإنباه الرواة. (17/2)، والوافي. (9/3)، وبغية الوعاة. (94/1)، وهدية العارفين. (64/2).

(5) في (م): الحسن.

(6) في (م): عليه بها.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(8) الصواب: الحسين. هذا القول ينظر عند الحموي في باب الميم عند الترجمة لأبي الحسين محمد الفارسي النحوي. معجم الأدباء. (2523/6). أما عند السيوطي، فينظر: بغية الوعاة. (106/2).

(9) في (م): يعني الذي هو.

من⁽¹⁾ غَيْرِ تَقْدُمِ فِعْلٍ وَلَا شِبْهِهِ، إِذَا كَانَ بَعْدَ "مَا" أَوْ "كَيْفَ" الاستِفْهَامِيَيْنِ⁽²⁾؟ فَأَجَابَ عَنْهُ بِمَا ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ، كَذَا قَرَّرَهُ ابْنُ هِشَامٍ⁽³⁾ سُؤَالًا وَجَوَابًا، وَتَبِعَهُ السُّيُوطِيُّ فِي شَرْحِهِ⁽⁴⁾؛ إِذْ شَرَحَ [نَحْوُ: «مَا أَنْتَ وَزَيْدًا»، وَ«كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا»]⁽⁵⁾ كَلَامَ النَّاطِمِ بِالسُّؤَالِ وَالْجَوَابِ. قَوْلُهُ: إِذَا تَقَدَّمَتْهَا "كَيْفَ" أَوْ "مَا" الاستِفْهَامِيَّة. كَذَا هُوَ بِالْإِفْرَادِ نَعْتُ⁽⁶⁾ لـ"مَا"، فَإِنْ قِيلَ: الْأَوَّلَى (بِالتَّعْبِيرِ تَشْبِيهًُ)⁽⁷⁾ كَمَا فَعَلَ فِي الْمَوْصُولِ؛ لِيَشْمَلَ "كَيْفَ" مَعَ "مَا"، إِذْ هُمَا قُلْتُ: [174/ط] مَعَا اسْتِفْهَامِيَيْنِ⁽⁸⁾. قُلْتُ: لَا يَخْتَاجُ لِلتَّشْبِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعَطْفَ بِـ"أَوْ" الَّتِي هِيَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، ثَانِيَهُمَا: أَنَّ "كَيْفَ" لَا تَكُونُ إِلَّا اسْتِفْهَامِيَّةً، فَلَا تَخْتَاجُ لِلْوَصْفِ بِذَلِكَ، وَلَا كَذَلِكَ "مَا"؛ فَإِنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِالاسْتِفْهَامِ، فَلِذَلِكَ قَيَّدَهَا وَوَصَفَهَا بِالاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَهِيَ⁽⁹⁾ فِي هَذَا الصَّنِيعِ تَابِعٌ لِلنَّاطِمِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَصَفَ "مَا" دُونَ "كَيْفَ"، وَالْعُدْرُ لَهُ كَوْنُهَا لَا تَكُونُ إِلَّا اسْتِفْهَامِيَّةً، لِأَنَّهُمْ أَوْرَدُوا عَلَيْهِ هُنَا سُؤَالًا [م/177و]، فَقَالُوا: هَلْ يَخْتَاجُ إِلَى قَيْدِ الاسْتِفْهَامِ مَعَ "كَيْفَ"؟ كَمَا قُلْنَا فِي الْمَوْصُولِ فِي قَوْلِهِ: (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مِنْ)، وَأَنَّهَا مُضَافٌ⁽¹⁰⁾ فِي التَّقْدِيرِ لاسْتِفْهَامِ، وَأُجِيبَ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ "كَيْفَ" لَا تَكُونُ إِلَّا اسْتِفْهَامِيَّةً. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ: كَيْفَ تَكُونُ وَقِصَّةً؟ وَمَا تَكُونُ

(1) في (م): بأمر.

(2) هنا في (م) أورد الناسخ الكلام الذي بين معقوفتين الذي بعده.

(3) قال ابن هشام: (فإن قلت: فقد قالوا: «ما أنت وزيدا»، و«كيف أنت وزيدا». قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلا لمحذوف لا مبتدأ، والأصل: ما تكون؟ وكيف تصنع؟ فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل). أوضح المسالك. (213/2).

(4) ينظر: البهجة المرضية. (305/1، و306).

(5) ما بين معقوفتين أوردته الناسخ في المكان الذي أشرنا إليه سابقا في (م)

(6) في (م): نعتا.

(7) في (م): التعبير بالتشبيه.

(8) في (م): استفهاميتان. وهو الصواب.

(9) في (م): فهو. وهو الصواب.

(10) في (م): مضافة.

وَزَيْدًا؟. تَقْدِيرُهُ الْمَضَارِعَ مَعَهُمَا مَعًا⁽¹⁾، أَيْ: مَعَ "كَيْفَ" وَ"مَا"⁽²⁾ هُوَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي تَفْسِيرِ⁽³⁾ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ⁽⁴⁾، إِذْ هُوَ عَبَّرَ مَعَ "مَا"⁽⁵⁾ بِالْمَاضِي، وَمَعَ "كَيْفَ" بِالْمَضَارِعِ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ غَيْرَ مَقْصُودٍ، وَأَنَّهُ فَرَضَ مِثَالًا، وَعَلَيْهِ جَمَاعَةٌ، بَلْ جُلُّ النُّحَاةِ⁽⁶⁾، وَقَدْ دَرَجَ عَلَيْهِ الْحَاذِي⁽⁷⁾، إِذْ مَثَّلَ⁽⁸⁾ بِالْمَضَارِعِ لَهُمَا، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مَقْصُودًا، وَأَنَّ فِيهِ نُكْتَةً. فَانْظُرْ خَالِدًا⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَ"كَيْفَ" وَ"مَا" خَبَرٌ مُقَدَّمٌ؛ يَعْني بِ"يَكُونُ". قَوْلُهُ: بَلْ يَرْفَعُ عَطْفًا عَلَى مَا قَبْلَهَا. قُلْتُ: وَهُوَ "أَنْتَ"، الَّذِي هُوَ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ فِي الِاسْتِفْهَامِ قَبْلَهُ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَ"مُضْمَرٌ" نَعَتْ لِمِ "فِعْلٍ" لَا لِمِ "كُونٍ"؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ هُوَ الْفِعْلُ. صَوَابُ تَغْيِيرِ النَّاطِمِ

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): وما مع.

(3) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(4) قدره سيبويه بقوله: (كيف تكون وقصعة من تريد، وما كنت وزيداً؛ لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيراً ولا يَنْقُضَانِ ما تريد من معنى الحديث). ينظر: الكتاب. (303/1).

(5) ساقطة من (م).

(6) أي النحاة الذين قدروا تقدير سيبويه، منهم: السيرافي في شرح أبيات سيبويه. (89/1)، والزمخشري في مفصله. ص: 86، وابن يعيش في شرح المفصل. (445/1)، وابن الصائغ في اللوحة. (368/1)، وأبو حيان في التذييل. (125/8)، وابن عقيل في المساعد. (543/1)، والسيوطي في الهمع. (244/2).

(7) مثل بذلك أيضاً في أوضح المسالك. (213/2)، والذين قدر نفس تقديره هم: ابن الناطم في شرحه. ص. 207، والمرادي في توضيح المقاصد. (665/2)، وابن عقيل في شرحه. (205/2)، والأشموني في شرحه. (497/1).

(8) في (م): قد مثل.

(9) قال خالد: (واختلف في تقديره - سيبويه - ذلك هل هو مقصود له أم غير مقصود؟ فزعم السيرافي أنه غير مقصود ولو عكس لجاز. وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه. قال: وذلك أن "ما" دخلها معنى التحقير والإنكار، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة، ولو كانت مجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع، واختلف في "كان" المقدرة، فنص الفارسي وغيره على أنها التامة، وعلى هذا فتكون "كيف" في موضع نصب على الحال، وأما "ما" فلا تكون حالاً. وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال. والصحيح "أن" "كان" ناقصة، و"كيف" و"ما" في محل نصب خبرها، والتقدير: على أي حال تكون، أو كنت مع زيد؟ وهو مذهب ابن خروف). شرح التصريح. (530/1)، وبحث الشاطبي قبله في المسألة. ينظر: المقاصد الشافية. (335/3).

(10) يقصد بـ"أنت" في المثالين: «كيف أنت وقصعة من تريد»، و«ما أنت وزيداً». الشرح. (268/1).

بِ"مَحْذُوفٍ"؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ لَيْسَ هُوَ مِنْ أَوْصَافِ الْأَفْعَالِ، بَلِ الْأَسْمَاءُ، وَوَقَعَ لَهُ فِي هَذَا النَّظْمِ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرٌ.

ص: وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ

قَوْلُهُ: نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو»، وَيَجُوزُ النَّصْبُ. قُلْتُ: انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ فِي ⁽¹⁾ أَوَّلِ الْبَابِ: (مِنْ غَيْرِ تَشْرِيكِهِ فِي الْحُكْمِ)، الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا فِيهِ تَشْرِيكٌ. تَأَمَّلْهُ، وَانْظُرْ أَيْضًا الضَّرِيرَ ⁽²⁾ فَإِنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو» بِالنَّصْبِ، بِأَحْسَنِ كَلَامٍ. فَانْظُرْهُ فِيهِ فِي شَرْحِهِ لِلتَّرْجَمَةِ؛ أَغْنَى الْمُفْعُولَ مَعَهُ. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا رَجَّحَ الْعَطْفُ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَعْفَ فِيهِ. هَذَا الْكَلَامُ فِيهِ إِجْحَافٌ، بَلْ حَتَّى النَّصْبُ لَا ضَعْفَ فِيهِ، وَصَوَابُ التَّعْبِيرِ الْمُؤَيِّ لِلْعَرَضِ أَنْ يَقُولَ كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (لَأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَقَدْ أُمْكِنَ بِلَا ضَعْفٍ) ⁽³⁾. قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْخَبَرَ مُتَقَدِّمٌ فِي التَّقْدِيرِ. إِذَا كَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُمْكِنَ الْعَطْفُ بِلَا ضَعْفٍ، فَالْعَطْفُ أَحَقُّ.

ص: وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ

قَوْلُهُ: وَسَيَأْتِي فِي بَابِ الْعَطْفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. يَعْنِي ⁽⁴⁾ فِي قَوْلِهِ:

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالتَّنْثِيرِ الصَّحِيحِ ثَبْتًا ⁽⁵⁾

قَوْلُهُ: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ⁽⁶⁾. قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ رَجَزٌ لَمْ يُعْرَفْ [175/و] قَائِلُهُ.

(1) ساقطة من (م).

(2) ينظر الضرير في شرحه للألفية. اللوحة. 85.

(3) ينظر: أوضح المسالك. (215/2).

(4) في (م): تعالى.

(5) تنظر الألفية باب عطف النسق. ص: 48.

(6) يعني به قول الشاعر: علفتها تبنا وماء باردا حتى شئت همالة عيناها. وفي شرح المكودي مع الحاشية: "شبت" مكان "شئت". والرجز كما قال العيني: مشهور بين القوم، ولم أر أحدا عزاه إلى راجزه. المقاصد النحوية. (1081/3).

قَوْلُهُ: "شَتَّ". قُلْتُ: هَذَا⁽¹⁾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (بِتَخْفِيفِ التَّاءِ)⁽²⁾ الْأَوَّلَى، بِدَلِيلِ الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: "حَتَّى بَدَتْ"، وَلَمْ يَضْبِطْهُ ابْنُ الْعَيْنِ⁽³⁾، انْظُرْ خَالِدًا⁽⁴⁾، وَيُرْوَى: "حَتَّى بَدَتْ" وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَ"عَيْنَاهَا": فَاعِلُهُ⁽⁵⁾. وَقَوْلُهُ: هَمَالَةٌ. تَمَيَّزُ⁽⁶⁾ مِنْ هَمَلَتِ الْعَيْنُ، إِذَا هَبَّتْ دَمْعُهَا⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: فَهَذَا وَنَحْوُهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْعَطْفُ، وَلَا النَّصْبُ عَلَى الْمَعِيَّةِ. امْتَنَعَ⁽⁸⁾ الْعَطْفُ لانتفاء⁽⁹⁾ المشاركة [م/177ظ] وامتنع النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ لامتناعِ المعِيَّةِ [فِي أَوَّلٍ وَاَنْتِفَاءٍ فَائِدَةٍ الْإِعْلَامِ بِهَا فِي الثَّانِي، انْظُرِ الْحَاذِي⁽¹⁰⁾] ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: أَوْ اعْتَقَدَ...الخ. قِيلَ: فَعَلَى الْاِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ يَكُونُ قَوْلُهُ: (أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ). لَيْسَ دَاخِلًا فِي تَقْسِيمِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ إِنَّ الصَّاحَّ...الخ. وَيَخْرُجُ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ حِينَئِذٍ مَا يَمْتَنِعُ عَطْفُهُ، وَيُنْصَبُ عَلَى الْمَعِيَّةِ فِي الْآيَةِ⁽¹²⁾، وَعَلَى الْاِحْتِمَالِ الثَّانِي يَكُونُ دَاخِلًا فِي التَّقْسِيمِ، وَيَخْرُجُ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ مَا يُنْصَبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، ثُمَّ⁽¹³⁾ قَالَ بَعْضُهُمْ. قَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ...الخ. قِيلَ: فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِلنَّظْمِ مِنْ كَوْنِ النَّاطِمِ يَقُولُ هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ

(1) فِي (م): هُوَ.

(2) فِي (م): بِالتَّخْفِيفِ فِي التَّاءِ.

(3) ذَكَرَ رَوَايَةً: حَتَّى شَتَّ، وَلَمْ يَعْلُقْ عَلَيْهَا. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (535/1).

(4) الْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ. (1081/3).

(5) فِي (م): فَاعِلٌ.

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(7) ذَهَبَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ. (140/3) إِلَى أَنَّ "هَمَالَةً" حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ وَهُوَ مِنْ هَمَلَتِ الْعَيْنُ. وَهُوَ الرَّاجِحُ.

(8) فِي (م): مَنَعَ.

(9) فِي (م): لَامْتَنَاعٍ.

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(11) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَيَجِبُ فِي ذَلِكَ إِضْمَارُ فِعْلٍ نَاصِبٍ لِلْأَسْمِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، أَيْ: وَسَقَيْتَهَا مَاءً، هَذَا قَوْلُ الْفَارِسِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَمَنْ تَبِعَهُمَا. وَذَهَبَ الْجَرْمِيُّ وَالْمَازِنِيُّ وَالْمُبَرِّدُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيُّ وَالْيَزِيدِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا حَذْفَ، وَأَنَّ مَا بَعْدَ الْوَائِ مَعْطُوفٌ، وَذَلِكَ عَلَى تَأْوِيلِ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ بِعَامِلٍ يَصِحُّ انْصَابُهُ عَلَيْهِمَا؛ فَيُؤَوَّلُ عِلْفَتُهَا بِأَنْتَلَتْهَا). يَنْظُرُ بِتَصْرِيفٍ أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (218/2، 219).

(12) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يُونُسُ: 71].

(13) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

عَامِلٍ، وَشَارِحُهُ يَقُولُ⁽¹⁾: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَعِيَّةِ، قُلْتُ: لَا مُخَالَفَةَ؛ لِأَنَّ نَصْبَهُ عَلَى الْمَعِيَّةِ لَا يُنَاقِضُ اعْتِقَادَ إِضْمَارِ عَامِلٍ؛ إِذْ هُوَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَامِلٍ. قَوْلُهُ: وَ"يَجِبُ": خَبَرُهُ. وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبَوَيْهِ، لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ عِنْدَهُ مُبْتَدَأٌ، وَكَانَ هُنَاكَ شَرْطٌ بَعْدَهُ، وَكَانَ الْخَبَرُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا، فَالْأَوَّلَى عِنْدَهُ أَنَّهُ يَكُونُ (خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ)⁽²⁾؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ شُعُورٌ بِالشَّرْطِ لِتَقَدُّمِهِ. فَهُوَ أَحَقُّ بِأَخْذِ⁽³⁾ خَبَرِهِ، وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ الْعَكْسَ، وَنَظِيرُهُ قَدَمْنَاهُ فِي قَوْلِهِ: (وَالْأَمْرُ إِنَّ لَمْ يَكُنْ لِلثَّوْنِ مَحَلٌّ)⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: "أَوْ اعْتَقَدُ" مَعْطُوفٌ عَلَى "يَجِبُ". هَذَا إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ⁽⁵⁾. [وَقَوْلُهُ: وَ"أَوْ" لِلتَّخْيِيرِ. إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي. وَقَوْلُهُ: وَجَازَ عَطْفُ "اعْتَقَدُ"...الخ. هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ]⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَ"أَوْ" لِلتَّخْيِيرِ. قِيلَ: فِيهِ نَظَرٌ، وَبَيَانُهُ أَنَّكَ لَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ تَأْخُذَ النَّصْبَ فِي قَوْلِ⁽⁷⁾ النَّازِمِ: "وَالنَّصْبُ"⁽⁸⁾ عَلَى الْخُصُوصِ أَوْ عَلَى الْعُمُومِ، فَإِنْ أَخَذْتَهُ عَلَى الْخُصُوصِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ النَّصْبُ عَلَى الْمَعِيَّةِ (يَلْزَمُ عَلَيْكَ)⁽⁹⁾ التَّنَاقُضُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَوْجَبْتَ نَصْبَهُ عَلَى الْمَعِيَّةِ امْتَنَعَ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَبْقَ لَكَ تَخْيِيرٌ فِي نَصْبِهِ عَلَى غَيْرِ الْمَعِيَّةِ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ الْوُجُوبِ تَطْرُدُ غَيْرَهَا وَتَمْنَعُهَا، وَإِلَّا لَكَانَ الشَّيْءُ وَاجِبًا غَيْرَ وَاجِبٍ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ عَلَى الْعُمُومِ وَهُوَ مُطْلَقُ النَّصْبِ سَوَاءً كَانَ عَلَى الْمَعِيَّةِ أَوْ عَلَى إِضْمَارٍ فِعْلٍ امْتَنَعَ أَيْضًا لِمَا يُؤْدِي عَلَيْهِ⁽¹⁰⁾ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ مُخَيَّرًا فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (أَوْ اعْتَقَدُ إِضْمَارَ عَامِلٍ). هُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَا انْدَرَجَ تَحْتَ قَوْلِهِ: "وَالنَّصْبُ". لِأَنَّا فَرَضْنَا أَخْذَهُ عَلَى

(1) فِي (م): يَقُولُ هُوَ.

(2) فِي (م): خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

(3) فِي (م): بِحَذْفِ.

(4) وَذَلِكَ فِي بَابِ الْكَلَامِ وَمَا يَتَأَلَفُ مِنْهُ.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافٌ مِنْ (م).

(7) فِي (م): كَلَامٌ.

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(9) فِي (م): يَلْزَمُكَ.

(10) فِي (م): إِلَيْهِ.

الْعُمُوم، فَتَعَيَّنَ امْتِنَاعُ كَوْنِهَا لِلتَّخْيِيرِ⁽¹⁾ عَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ، بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا لِلتَّنْوِيعِ مَعَ بَقَاءِ عَطْفِ "اعْتَقَدَ" عَلَى "يَجِبُ"، وَأَخَذَ النَّصْبِ عَلَى الْخُصُوصِ وَهُوَ [أ/175ظ] النَّصْبُ عَلَى الْمَعِيَّةِ؛ [لأنَّه]⁽²⁾ لَا تَنَافُضَ فِيهِ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ وَجُوبُ النَّصْبِ عَلَى الْمَعِيَّةِ فِي نَوْعٍ، وَوُجُوبُ [م/178و] النَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ⁽³⁾ فِي نَوْعٍ، وَهُوَ حَسَنٌ⁽⁴⁾، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لِلتَّخْيِيرِ، لَكِنْ بَعَطْفِ "اعْتَقَدَ" عَلَى مَحذُوفٍ، يَكُونُ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ مَحذُوفٍ أَيْضًا، وَأَخَذَ النَّصْبُ عَلَى الْعُمُومِ، لِأَنَّهُ لَمَّا إِنْ أُوجِبَ النَّصْبُ فِيمَا يَمْتَنِعُ فِيهِ الْعَطْفُ كَأَنَّهُ اسْتَشْعَرَ قَائِلًا قَالَ لَهُ: يَا سَيِّدِي إِنَّكَ أَوْجَبْتَ النَّصْبَ فِيمَا يَمْتَنِعُ فِيهِ الْعَطْفُ وَعَلَى مَاذَا يُنْصَبُ؟ [فَيَكُونُ تَقْدِيرُ السُّؤَالِ: إِنْ سَأَلْتَ عَنْ مَعْرِفَتِهِ: عَلَى مَاذَا يُنْصَبُ]⁽⁵⁾؟ فَانْصِبْهُ إِمَّا عَلَى الْمَعِيَّةِ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، قَالَهُ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ⁽⁶⁾ الزَّيَّاتِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

[بَابُ] الاسْتِثْنَاءِ⁽⁷⁾:

إِمَّا أَنَّهُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، أَيْ: الْمُسْتَثْنَى، وَإِمَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: صَاحِبِ الْاسْتِثْنَاءِ، وَحَدَّهُ فِي التَّسْهِيلِ بِقَوْلِهِ: (هُوَ الْمَخْرُجُ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا مِنْ مَذْكُورٍ أَوْ مَثْرُوكٍ بِ"إِلَّا" أَوْ مَا بِمَعْنَاهَا)⁽⁸⁾ [بَشْرَطِ الْفَائِدَةِ]⁽⁹⁾ (10)، وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَى فُصُولِهِ الشَّيْخُ

(1) في (م): إن أو.

(2) مثبتة في الهامش من (م).

(3) في (م): فعل.

(4) في (م): يحسن.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(6) ساقطة من (م).

(7) العنوان ساقط في (م).

(8) في (م): في معناها.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) ينظر: التسهيل. ص: 101.

خَالِدٌ⁽¹⁾. فَانْظُرْهُ⁽²⁾. قَوْلُهُ: الاستِثْنَاءُ هُوَ الإِخْرَاجُ بِ"إِلَّا" أَوْ بِأَحَدِ أَخَوَاتِهَا. فَقَوْلُهُ: الإِخْرَاجُ. جِنْسٌ يُخْرَجُ⁽³⁾ يَشْمُلُ الإِخْرَاجَ بِالصِّفَةِ كـ«جَاءَ رَجُلٌ صَالِحٌ» أَوْ⁽⁴⁾ «اعْتَقَى رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً»، وبِالمُضَافِ كـ«عُلَامَ زَيْدٍ»، وَيُبَدِّلُ الْبَعْضُ مِنَ الْكُلِّ كـ«أَكَلْتُ الرِّغِيْفَ ثُلْثَهُ»، وَبِالشَّرْطِ نَحْوُ: «اقْتُلِ الَّذِي إِنْ حَارَبَ»، وَبِالْعَايَةِ نَحْوُ: «أَمُّوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ»⁽⁵⁾، وَبِالِاسْتِثْنَاءِ نَحْوُ: «فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا»⁽⁶⁾، قَالَ الشَّاطِبِيُّ: (وَمَعْنَى إِخْرَاجِهِ أَنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ "إِلَّا" مُبَيِّنٌ أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ دُخُولُهُ فِيْمَا تَقَدَّمَ، فَبَيَّنَ ذَلِكَ لِلْسَّامِعِ بِتِلْكَ الْقَرِينَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُرَادًا لِلْمُتَكَلِّمِ ثُمَّ أَخْرَجَهُ، هَذَا حَقِيقَةُ الإِخْرَاجِ عِنْدَ أُمَّةِ اللِّسَانِ: سَبْيُوْنِيَّةٌ⁽⁷⁾ وَغَيْرُهُ⁽⁸⁾، وَهُوَ الَّذِي لَا يَصِحُّ غَيْرُهُ⁽⁹⁾. [قَالَ خَالِدٌ]⁽¹⁰⁾: (وَبِهِ يَتَّضِحُ الْحَالُ، وَيُزُولُ الْإِشْكَالُ)⁽¹¹⁾، وَقَوْلُهُ: بِ"إِلَّا". [مُتَعَلِّقٌ]⁽¹²⁾ بِالإِخْرَاجِ، وَهُوَ فَصْلٌ يُخْرَجُ بِهِ مَا عَدَا الْمُسْتَشْنَى مِمَّا تَقَدَّمَ. وَقَوْلُهُ: أَوْ أَحَدُ

(1) شرح خالد الأزهرى قول ابن مالك في شرح التصريح. ينظر الكتاب: (537/1).

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): و.

(5) سورة: البقرة، من الآية: 187، وتمامها: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَّامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

(6) سورة: البقرة، من الآية: 249، وتمامها: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

(7) ساقطة من (م). ينظر رأي سيبويه في الكتاب. (330/2).

(8) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي. (47/3)، وشرح المفصل لابن يعيش. (46/2)، واللمحة. (457/1)، والتذييل. (159/8).

(9) ينظر القول في المقاصد الشافية. (343/3).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(11) ينظر: شرح التصريح. (537/1).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

أَخَوَاتِهَا. يَشْمُلُ جَمِيعَ أَدَوَاتِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَلَمْ يُنَمَّ الْمَكُودِيُّ جَمِيعَ الْحَدِّ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُرَادِيُّ، وَنَصُّهُ: (الِاسْتِثْنَاءُ إِخْرَاجٌ بِ"إِلَّا" أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا، فَالْإِخْرَاجُ: جِنْسٌ، وَبِإِلَّا وَإِحْدَى أَخَوَاتِهَا: مُخْرِجٌ لِلتَّخْصِصِ وَنَحْوِهِ⁽¹⁾). وَالْمُرَادُ بِالْمَخْرَجِ تَحْقِيقًا: الْمُتَّصِلُ، وَبِالْمَخْرَجِ تَقْدِيرًا: الْمُنْقَطِعُ⁽²⁾، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾⁽³⁾، فَإِنَّ "الظَّنَّ" وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْعِلْمِ تَحْقِيقًا، فَهُوَ تَقْدِيرُ الدُّخُولِ⁽⁴⁾ فِيهِ، إِذْ هُوَ مُسْتَحْضَرٌ⁽⁵⁾ بِذِكْرِ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ⁽⁶⁾، انْظُرْ بَقِيَّةَ كَلَامِهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ التَّعْيِيرَ بِ"الإِخْرَاجِ" هِيَ عِبَارَةٌ أَكْثَرُ النُّحَاةِ، وَعَبَّرَ الشَّيْخُ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁷⁾ بِ"المَخْرَجِ"، لِأَنَّهُ بَوَّبَ بِالمُسْتَشْنَى، قَالَ السُّيُوطِيُّ مَا نَصُّهُ: (وَاعْتَرَضَ الْعِبَارَتَيْنِ مَعَ أَبُو حَيَّانَ وَنَصُّهُ: قَوْلُهُ؛ أَيُّ: الْمَصْنُفُ [176/أ] [م/178ط]: الْمَخْرَجُ، وَقَوْلُ النُّحَاةِ: الِاسْتِثْنَاءُ إِخْرَاجٌ، لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ فَإِنَّ الْمُسْتَشْنَى⁽⁸⁾ قَطُّ مَا دَخَلَ (تَحْتَهُ الْاسْمُ)⁽⁹⁾ الْأَوَّلُ، وَلَا تَحْتَ حُكْمِهِ فَيُوصَفُ بِالْإِخْرَاجِ؛ إِذْ لَوْ دَخَلَ مَا صَحَّ إِخْرَاجُهُ الْبَتَّةَ، فَاصْلَاحُ ذَلِكَ أَنَّ يُقَالَ: الْمُسْتَشْنَى هُوَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْأَدَاةِ مُخَالَفَةُ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ⁽¹⁰⁾ قَبْلَهَا⁽¹¹⁾). لَفْظُ السُّيُوطِيِّ، وَكَذَلِكَ ابْنُ غَزَالِي⁽¹²⁾ أَيْضًا عِنْدَهُ بَحْثٌ فِي لَفْظِ الإِخْرَاجِ. فَرَاجِعُهُ. قَوْلُهُ: فَالْحَرْفُ "إِلَّا" وَهُوَ⁽¹³⁾ أَصْلٌ فِي أَدَوَاتِ الِاسْتِثْنَاءِ. كَذَا فِي كَثِيرٍ النُّسخِ بِلَفْظِ "الأَدَوَاتِ"

(1) في (م): وغيره.

(2) في (م): المنفصل.

(3) سورة: النساء، من الآية: 157، سبق تخرجها في باب العلم. ص: 207.

(4) في (م): الداخِل.

(5) في (م): متضمن.

(6) ينظر القول وبقيته في: توضيح المقاصد. (669/2).

(7) ينظر: التسهيل. ص: 101.

(8) في (م): الاستثناء.

(9) في (م): تحت الاستثناء. وفي التذييل ونكت السيوطي: تحت الاسم.

(10) ساقطة من (م).

(11) ينظر القول في: التذييل. (159/8)، ونكت السيوطي. اللوحة: 65.

(12) ينظر: الإتحاف. (64/2).

(13) في (م): وهي.

جَمْعُ أَدَاةٍ، الَّتِي ⁽¹⁾ هِيَ الْآلَةُ، قُلْتُ: وَفِي بَعْضِهَا: "فِي ذَوَاتِ" بِإِسْقَاطِ الْأَلِفِ، وَعَلَيْهِ فَتَكُونُ
الذَّالُ مُعْجَمَةٌ جَمْعُ ("ذِي" الَّتِي) ⁽²⁾ بِمَعْنَى: صَاحِبٌ؛ أَيْ: صَوَاحِبُ الاسْتِثْنَاءِ، وَالْأُولَى: أُولَى،
بَلْ هِيَ الصَّوْبُ، وَالثَّانِيَةُ: تَصْحِيفٌ.

ص: مَا اسْتَشْنَتْ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِي انْتِخَبُ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ

قَوْلُهُ: وَاحْتَرَزَ بِالْمُسْتَشْنَى بِ"إِلَّا" مِنَ الْمُسْتَشْنَى بِغَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ الْاسْتِثْنَاءِ. لِأَنَّ
الْمُسْتَشْنَى بِغَيْرِهَا لَهُ أَحْكَامٌ تَخَصُّهُ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ، فَسَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا بَعْدُ. قَوْلُهُ ⁽³⁾: وَاحْتَرَزَ بِالتَّامِّ
مِنَ الْمُفْرَغِ. لِأَنَّهُ لَهُ حُكْمٌ يَخُصُّهُ، سَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ بَعْدُ فِي قَوْلِهِ:

وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقٌ إِلَّا لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ إِلَّا عُدِمَا

قَوْلُهُ: وَالتَّامُّ هُوَ مَا ذُكِرَ فِيهِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَشَمِلَ الْمَوْجِبَ، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا
زَيْدًا»، وَالْمَنْفِيُّ نَحْوُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا»... الخ. حَاصِلُ الْاسْتِثْنَاءِ بِ"إِلَّا" الْمَصْرُوحُ بِهِ
هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي إِلَى آخِرِ الْأَبْيَاتِ الْعَشْرَةِ، هُوَ مُطْلَقٌ، أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ (تَامًّا أَوْ مُفْرَغًا، مُوجِبًا
أَوْ مَنْفِيًّا، مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَطِعًا) ⁽⁴⁾، تَقَدَّمَ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ أَوْ لَا، تَكَرَّرَتْ "إِلَّا" أَمْ لَا،
كَانَ تَكْرِيرُهَا لِلتَّوَكِيدِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ أُطْلِقَ وَهُوَ كَذَلِكَ. فَقَوْلُهُ: وَشَمِلَ الْمَوْجِبَ؛ أَيْ: شَمِلَ
الْاسْتِثْنَاءَ بِ"إِلَّا" فِي الْجُمْلَةِ الْمَوْجِبِ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا هُنَا، فَهُوَ خَاصٌّ بِالْمَوْجِبِ؛ وَلِذَلِكَ يُفْرَغُهُ

(1) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(2) في (م): ذا الذي.

(3) مطموسة في (أ).

(4) في (م): متصلا أو منقطعا تاما أو مفرغا موجبا أو منفيا.

كَثِيرٌ مِنَ الشَّارِحِينَ، فَيَقُولُونَ: مَعَ تَمَامٍ وَإِجَابٍ. [و⁽¹⁾ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ هَذَا الْمَعْطُوفِ، فَإِنَّهُ⁽²⁾ مُتَعَيِّنٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدُ: وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنْفِيٍّ انْتَحَبَ.

قَوْلُهُ: أَوْ مَا أَشْبَهَهُ وَهُوَ الِاسْتِفْهَامُ وَالنَّهْيُ. يَعْنِي⁽³⁾ وَكَذَا أَيْضًا فِي بَابِ الْحَالِ، وَفِي بَابِ حُرُوفِ الْجَرِّ، فَإِنَّ الْمَرَادَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِشَبِّهِ النَّفْيِ: النَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ، بِخِلَافِ الَّذِي فِي بَابِ "كَانَ"، وَالْمَرَادُ بِشَبِّهِ النَّفْيِ هُنَاكَ: النَّهْيُ وَالِدُّعَاءُ. قَوْلُهُ: اخْتِيرَ إِتْبَاعُهُ. [فِي إِعْرَابِهِ]⁽⁴⁾ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ، بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ نَحْوٍ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾⁽⁵⁾، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾⁽⁶⁾، ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: عَلَى نَصْبِهِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ. [قَالَ الْمَصْنَفُ: (وَهُوَ عَرِيٌّ حَيْثُ)⁽⁸⁾، قَالَ ابْنُ النَّحَّاسِ: (كُلُّ مَا جَازَ فِيهِ الْإِتْبَاعُ جَازَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ)⁽⁹⁾ وَلَا عَكْسَ]⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَإِذَا كَانَ مُنْقَطِعًا [م/179و] بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَجُوبُ النَّصْبِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ مَفْهُومَةٌ مِنْ قَوْلِهِ: وَانْصَبْ مَا انْقَطَعَ. وَإِنَّمَا كَانَتْ مَفْهُومَةً مِنْهُ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ أَمْرٌ، وَالْأَمْرُ يُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ، أَوْ يَأْتِي عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، إِلَّا أَنَّ وَجُوبَ النَّصْبِ فِيهِ

(1) مضافة من (م).

(2) في (م): لأنه.

(3) ساقطة من (م).

(4) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(5) سورة: النور، من الآية: 06، وتامها: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

(6) سورة: هود، من الآية: 81، وتامها: ﴿قَالُوا يَالُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾.

(7) سورة: الحجر، من الآية: 56، وتامها: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾.

(8) نقله عنه السيوطي. ينظر: البهجة المرضية. (310/1).

(9) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(10) ينظر قول ابن النحاس في: البهجة المرضية. (310/1).

تَفْصِيلٌ أَخْلَ بِذِكْرِ النَّاطِمِ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ⁽¹⁾ الْمُكُودِيُّ، وَذَكَرَهُ [176/أ] الْحَاذِي⁽²⁾.
وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ [لَمَّا]⁽³⁾ لَمْ يُمْكِنْ تَسْلُطُ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَشْنَى وَجَبَ التَّنْصِبُ نَحْوُ: «مَا زَادَ هَذَا
الْمَالُ إِلَّا مَا نَقُصَ»، وَإِنْ (لَا يُمْكِنْ)⁽⁴⁾ تَسْلُطُهُ، فَالْوَجْهَانِ، وَظَاهِرُ النَّظْمِ أَنَّ التَّنْصِبَ وَغَيْرَهُ
جَائِزٌ إِنْ أُمِكنَ تَسْلُطُ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَشْنَى أَوْ لَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا قَدَّمْنَا مِنَ التَّفْصِيلِ.

قَوْلُهُ: وَالْمُنْقَطِعُ هُوَ مَا كَانَ الْمُسْتَشْنَى مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ. اعْتَرَضَ
الْقَرَّائِيُّ⁽⁵⁾ فِي التَّنْقِيحِ⁽⁶⁾ هَذِهِ الْعِبَارَةَ، وَنَصَّهُ: (فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْفَضَلَاءِ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْمُنْفَصِلَ⁽⁷⁾ هُوَ
الاسْتِثْنَاءُ⁽⁸⁾ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا
الْمَوْتَ الْأُولَى﴾⁽⁹⁾، مُنْقَطِعٌ عَلَى الْأَصَحِّ، مَعَ أَنَّ الْحُكُومَ عَلَيْهِ بَعْدَ "إِلَّا" هُوَ بَعْضُ الْحُكُومِ
عَلَيْهِ أَوَّلًا وَمِنْ جِنْسِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ

(1) ساقطة من (م).

(2) ينظر أيضا: أوضح المسالك. (229/2).

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) في (م): أمكن. وهو الصواب، وما في المتن سهو من الناسخ.

(5) الْقَرَّائِيُّ (ت: 684 هـ = 1285 م): أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي القراني
من علماء المالكية نسبته إلى قبيلة صنهاجة (من بربرة المغرب) وإلى القرافة (الحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي) بالقاهرة.
وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة. له مصنفات جلية في الفقه والأصول، منها: أنوار البروق في أنواء الفروق، وشرح
تنقيح الفصول في الأصول، والأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة. الأعلام. (94/1)، ينظر: تاريخ الإسلام.
(176/51)، والوافي. (146/6)، والديباج المذهب. (236/1)، والمنهل الصافي. (231/1)، وحسن المحاضرة.
(316/1)، وشجرة النور. (270/1)، وهدية العارفين. (99/1)، ومعجم المؤلفين. (158/1)، ومعجم المفسرين.
(28/1).

(6) تنقيح الفصول في الأصول، لأبي العباس أحمد بن إدريس القراني. أوله: (الحمد لله ذي الجلال ... الخ). ذكر فيه
أنه جمع "المحصل" للإمام الرازي، وأضاف إليه مسائل كتاب "الإفادة" للقاضي عبد الوهاب المالكي، ورتب على مائة
فصل، وفصله على عشرين بابا. وقيل: له شرح عليه. ينظر: كشف الظنون. (499/1).

(7) في نص المؤلف: المنقطع.

(8) في (م): المستثنى.

(9) سورة: الدخان، من الآية: 56، وتماهما: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَ الْأُولَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾.

تِجَارَةً»⁽¹⁾ مُنْقَطِعٌ مَعَ أَنَّ الْمُحْكَمَ عَلَيْهِ بَعْدَ "إِلَّا" هُوَ عَيْنُ الْأَمْوَالِ الَّتِي حَكَمَ عَلَيْهَا قَبْلَ "إِلَّا"، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ⁽²⁾ أَنَّ الْمُتَّصِلَ عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ تَحْكُمَ عَلَى جِنْسٍ مَا حَكَمْتَ عَلَيْهِ أَوَّلًا بِنَقِيضِ مَا حَكَمْتَ بِهِ أَوَّلًا، [فَمَتَى انْخَرَمَ قَيْدُ مِنْ هَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ كَانَ مُنْقَطِعًا، فَيَكُونُ الْمُنْقَطِعُ هُوَ أَنْ تَحْكُمَ عَلَى غَيْرِ جِنْسٍ مَا حَكَمْتَ بِهِ⁽³⁾ أَوَّلًا]⁽⁴⁾ أَوْ بِغَيْرِ نَقِيضٍ مَا حَكَمْتَ بِهِ أَوَّلًا، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْآيَتَيْنِ مُنْقَطِعًا لِلْحُكْمِ فِيهِمَا بِغَيْرِ النَّقِيضِ فَإِنَّ نَقِيضَ: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ﴾ يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ، وَلَمْ يَحْكُمَ بِهِ، بَلْ بِالذَّوْقِ فِي الدُّنْيَا، وَنَقِيضُ ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾، كُلُّوْهَا بِالْبَاطِلِ، وَلَمْ يَحْكُمَ بِهِ، وَعَلَى هَذَا الضَّابِطِ تَخْرُجُ جَمِيعُ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلِسَانِ الْعَرَبِ⁽⁵⁾. بِلَفْظِهِ مِنَ الْفَصْلِ الثَّانِي مِنَ⁽⁶⁾ الْبَابِ الثَّامِنِ. [وَقَوْلُهُ: وَالْمُنْقَطِعُ هُوَ مَا كَانَ... الخ. كُتِبَ عَلَيْهِ بِالْهَامِشِ مَا نَصَّهُ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ⁽⁷⁾: صَوَابُ التَّعْبِيرِ أَنْ يُقَالَ: وَالْمُنْقَطِعُ مَا لَيْسَ بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهُ؛ لِيَشْمُلَ نَحْوُ: «قَامَ بَنُوكَ إِلَّا بَنُو زَيْدٍ»؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ مِمَّا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ هُوَ مُتَّصِلًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْمُلِ الْكَلَامَ السَّابِقَ، وَبِهِ فَسَّرَهُ الشَّيْخُ خَالِدٌ، فَقَالَ فِي الْمُنْقَطِعِ: (وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى بَعْضَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ؛ بِشَرْطِ أَنْ [لَا]⁽⁸⁾ يَكُونَ مَا قَبْلَ "إِلَّا" دَلَالًا عَلَى مَا يُسْتَثْنَى، فَيَجُوزُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حَمَارًا»،

(1) سورة: النساء، من الآية: 29، وقامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾.

(2) ساقطة من (م).

(3) في (م): عليه.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(5) ينظر القول في الباب الثامن الفصل الثاني من كتاب: شرح تنقيح الفصول: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط: 01، 1393هـ - 1973م. ص: 239.

(6) في (م): في.

(7) أشار إلى هذا ابن مالك في: شرح الكافية. (701/2)، والمرادي في الجنى الداني. ص: 512، وناظر الجيش في التمهيد. (2124/5)، وابن عقيل في المساعد. (550/1).

(8) زيادة يقتضيها السياق، وهي موجودة في كلام الشيخ خالد الأزهرى. ينظر: شرح التصريح. (546/1).

وَيَمْتَنِعُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا تُعْبَانًا»⁽¹⁾، وَقَالَ قَبْلَهُ فِي الْمَتَّصِلِ: (وَهُوَ مَا يَكُونُ فِيهِ الْمُسْتَشَى بَعْضُ الْمُسْتَشَى مِنْهُ، وَكَانَ غَيْرَ مَرْدُودٍ بِهِ كَلَامٌ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَكَانَ غَيْرَ مُتَرَاخٍ الْمُسْتَشَى عَنِ الْمُسْتَشَى مِنْهُ، وَلَا مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ)⁽²⁾ (3). قَوْلُهُ: نَحْوُ: «مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا وَتَدًا»⁽⁴⁾، يَجُوزُ فِي تَاءٍ "وَتَدًا"⁽⁵⁾ السُّكُونُ تَخْفِيفًا، قَالَهُ ابْنُ مَرْزُوقٍ عَلَى الْخَزْرَجِيَّةِ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ [رجز]: وَبَلَدَةٌ⁽⁷⁾ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْيَسُ⁽⁸⁾

(1) ينظر: شرح التصريح. (546/1).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) ينظر: شرح التصريح. (542/1).

(4) في (م): وتد.

(5) في (م): وتد.

(6) القصيدة الخزرجية في العروض. وهي المشهورة المسماة: بالرامزة. لضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي المالكي الأندلسي. أولها: وللشعر ميزان يسمى عروضه ... الخ. كشف الظنون. (1337/2). لها شروح منها: شرح لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق التلمساني سماه: المفاتيح المرزوقية في حل أقفال وخبايا الخزرجية. أولها: الحمد لله الذي تفضل بإيجاد الموجودات ... الخ. في مجلد. ينظر: إيضاح المكنون. (230/4). تنظر المسألة في: المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن المرزوق (ت: 846هـ)، مخطوط، مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات. اللوحة: 20.

(7) هكذا في (م)، وفي (أ): وبلد.

(8) قال العيني: قائله هو جران العود، واسمه العامر بن الحرث. المقاصد. (1086/3)، وهو منسوب إليه في: شرح التصريح. (547/1)، والخزانة. (17/10)، والمعجم المفصل. (284/10)، وشرح الشواهد. (18/2)، والبيت في ديوانه. ص: 52، وروي فيه: الذئب أو ذو لبد هموس بسابسا ليس به أنيس إلا اليعافير وإلا العيس... الخ، وبلا نسبة في: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس، محمد علي بيضون، ط: 01، 1418هـ-1997م. ص: 95، وتهذيب اللغة. (306/15)، وشمس العلوم. (900/2)، واللسان. (433/15)، والتاج. (385/40)، و(521)، والكتاب. (263/1)، و(322/2)، والمقتضب. (414/4)، وشرح الكتاب. (161/2)، و(65/3)، والإنصاف. (219/1)، و(312)، وشرح المفصل. (517/4)، وشرح التسهيل. (286/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 217، والتذيل. (226/4)، و(227/8)، و(228)، والجنى الداني. ص: 164، وأوضح المسالك. (230/2)، وشرح الشذور. ص: 344، وتمهيد القواعد. (1168/3)، و(2149/5)، و(2153)، و(3032/6)، والمقاصد الشافية. (362/3)، وشرح الأشموني. (505/1)، والهمع. (256/2)، والجليس الصالح. ص: 533.

الشَّاهِدُ فِي رَفْعِ⁽¹⁾ "الْيَعْفِيرِ" و"الْعِيسِ"؛ حَيْثُ⁽²⁾ أَتَى بِهَمَا بَدَلَيْنِ مِنْ "أَنِيسٍ"، و"إِلَّا": الثَّانِيَةُ مُؤَكَّدَةٌ لِلأَوَّلَى، و"الْيَعْفِيرِ": جَمْعُ "يَعْفُورٍ"، وَهُوَ وَلَدُ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، وَ"الْعِيسُ": بِكَسْرِ الْعَيْنِ جَمْعُ "عَيْسَاءَ" كَالْبَيْضِ [177/أ] جَمْعُ بَيْضَاءَ، وَهِيَ الْإِبِلُ الْبَيْضُ يُخَالِطُ بَيَاضَهَا [م/179ط] شَيْءٌ مِنَ الشُّفْرَةِ، وَذَكَرَ سَبِيؤِيهِ⁽³⁾ فِي تَوْجِيهِ الرَّفْعِ: وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ حَمَلُوا ذَلِكَ عَلَى الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْمُسْتَشْنَى، فَالْقَائِلُ: «مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا»، الْمَعْنَى فِيهِ مَا فِي الدَّارِ إِلَّا حِمَارٌ، وَصَارَ ذِكْرُ "أَحَدٍ" تَوْكِيدًا؛ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ آدَمِيٍّ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْ "أَحَدٍ" مَا كَانَ مَقْصُودُهُ مِنْ ذِكْرِ الْحِمَارِ، الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّهُ جَعَلَ "الْحِمَارَ" إِنْسَانًا الدَّارِ؛ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْإِنْسِ كَقَوْلِهِ [وافر]:

نَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ⁽⁴⁾

جَعَلُوا الضَّرْبَ نَحِيَّتَهُمْ، لِأَنَّهُ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ النَّحِيَّةِ عِنْدَهُمْ. قَوْلُهُ: وَيَصِحُّ تَقْدِيرُهُ مَجْزُومًا وَمَرْفُوعًا. أَمَّا الْجَزْمُ فَلَا إِشْكَالَ⁽⁵⁾، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَمَلًا بِقَوْلِهِ: (وَبَعْدَ مَا ضَرَبَ رَفْعًا الْجَزْمَ حَسَنٌ)⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلُ أَجُودٌ لِمُنَاسَبَتِهِ. وَلِلْخِلَافِ أَيْضًا الَّذِي فِي عَطْفِ الْخَبَرِيَّةِ عَلَى الْإِنْشَائِيَّةِ.

ص: وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): بالرفع حيث.

(3) ينظر: الكتاب. (319/2).

(4) صدره: وَخِيلٌ قَدْ دَلَّغَتْ لَهَا بِخَيْلٍ. والبيت منسوب إلى عمرو بن معدي كرب في: النوادر في اللغة. 428، والكتاب. (50/3)، وشرح أبيات سيبويه. (187/2)، وشرح كتاب سيبويه للرماني. ص: 901، و907، والعمدة في محاسن الشعر. (292/2)، والخزانة، وزاد البغدادي عبارة: ولم أره في شعره. (265/9). والبيت في ديوانه، ينظر: شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرايشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: 02، 1405 هـ - 1985 م. ص: 149. والبيت من شواهد: المقتضب. (20/2)، و(413/4)، وشرح كتاب سيبويه. (66/3)، وشرح المفصل لابن يعيش. (54/2، 55)، وأمالي ابن الحاجب. (345/1)، والمقاصد الشافية. (364/3)، وشرح التصريح. (548/1)، وشرح أبيات مغني اللبيب. (113/2، 115).

(5) في (م): إشكال فيه.

(6) تمامه: ورفع بعد مضارع وهن. تنظر الألفية: باب عوامل الجزم. ص: 58.

قَوْلُهُ: فَيَكُونُ مُفْرَعًا لَهُ الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَ "إِلَّا". فَإِنْ قُلْتُ: انْظُرْ كَيْفَ جَعَلَ الشَّارِحُ
 الْمَكُودِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْمَجْرُورَ الَّذِي قَبْلَ "إِلَّا" هُنَا عَامِلًا فِي قَوْلِهِ: (مَا لِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ)،
 فِيمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ ⁽¹⁾ قَوْلِهِ: (وَأِنْ يُفْرَغَ سَابِقٌ)، جَعَلَهُ ⁽²⁾ غَيْرَ عَامِلٍ، وَذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: (وَمَا
 كَانَ غَيْرَ عَامِلٍ، نَحْوُ: «مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ» ⁽³⁾، وَكَذَلِكَ أَيْضًا جَعَلَهُ غَيْرَ عَامِلٍ فِي شَرْحِ
 قَوْلِهِ بَعْدُ: وَإِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ تَفْرِيعُ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعُ

فِي وَاحِدٍ مَّا إِلَّا اسْتُثْنِيَ وَلَيْسَ عَنْ نَصَبٍ سِوَاهُ مُعْنَى

وَذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: (مَا قَبْلَ "إِلَّا" فِي التَّفْرِيعِ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ عَامِلٍ، نَحْوُ: «مَا فِي الدَّارِ إِلَّا
 زَيْدٌ» ⁽⁴⁾، وَهَلْ هَذَا إِلَّا شَبَهُ تَنَافُضٍ؟ تَارَةً يَجْعَلُهُ عَامِلًا، وَتَارَةً لَا، قُلْتُ: قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ
 اللَّهِ الرَّيَّانِيُّ: (الْمَسْأَلَةُ فِيهَا طَرِيقَانِ، فَتَسْلُكُ ⁽⁵⁾ هُنَا طَرِيقَةً مَنْ قَالَ بِالْعَمَلِ، وَهُنَاكَ سَلَكَ طَرِيقَةً
 أُخْرَى، وَسَبَبُ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ أَنَّ الْمَجْرُورَ إِذَا كَانَ مُعْتَمِدًا عَلَى نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ
 أَعْمَلَهُ، وَأَنَّهُ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ، وَمِنْهُمْ (مَنْعَ مَنْ) ⁽⁶⁾ ذَلِكَ). فَافْهَمْ. قَوْلُهُ: وَيُعْرَبُ هُوَ بَدَلًا مِنْهُ.
 قُلْتُ: انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ بُعِيدُ: فَيَجْعَلُونَ "نَاصِرًا" بَدَلًا؛ فَإِنَّهُ ⁽⁷⁾ جَارٍ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، يَفْتَضِي
 أَنَّ: الْأَبَ أَوْ ⁽⁸⁾ الْأَخَ فِي الْمَثَالِ هُوَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ، وَ"نَاصِرٌ" هُوَ الْبَدَلُ، وَالْخَبَرُ فِي الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ،
 وَعِنْدَ الصَّرِيرِ ⁽⁹⁾ أَنَّ: "نَاصِرٌ" هُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَأَنَّهُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ، وَالْأَبُ وَالْأَخُ هُوَ الْمُبْدَلُ. قَوْلُهُ: مَا

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): إلا جعله.

(3) ينظر: الشرح مع الحاشية. (274/1).

(4) ينظر: المصدر نفسه. (276/1).

(5) في (م): فسللك.

(6) في (م): من منع.

(7) في (م): لأنه.

(8) في (م): و.

(9) ينظر: شرح ابن جابر للألفية. اللوحة: 88.

لي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ. قِيلَ: الْعَامِلُ هُوَ الْإِبْتِدَاءُ؛ لِأَنَّ⁽¹⁾ "أَخُوكَ": مُبْتَدَأٌ، وَ"مَا لِي": خَبَرٌ، وَ"نَاصِرٌ": بَدَلٌ، فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا جَعَلَ "أَخُوكَ": فَاعِلًا بِالْمَجْرُورِ⁽²⁾. لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى نَفْيٍ، فَالْجَوَابُ أَنَّ النَّفْيَ (أُبْطِلَ، قُلْتُ: (يُعَكِّرُ فِي جَوَابِ الزَّيَّاتِيِّ)⁽³⁾ الْمَذْكُورِ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ، قَالَ الشَّيْخُ⁽⁴⁾ خَالِدٌ وَابْنُ هِشَامٍ⁽⁵⁾: (وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَامِلَ - وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ فِي الْمَثَلِ - فُرِّغَ لِمَا بَعْدَ "إِلَّا" وَهُوَ "أَبُوكَ"، وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ وَهُوَ "نَاصِرٌ" فِي الْمَثَلِ عَامٌّ لَوْقُوعِهِ [م/180و] فِي⁽⁶⁾ سِيَاقِ النَّفْيِ، أُريدَ بِهِ خَاصٌّ، فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، لَكِنَّهُ بَدَلٌ كُلِّ [مِنْ]⁽⁷⁾ [177ظ] كُلِّ، لَا بَدَلٌ بَعْضٍ، وَنَظِيرُهُ فِي أَنَّ الْمُتَّبِعَ أَخَّرَ مِنْ تَقْدِيمٍ، وَصَارَ تَابِعًا بَعْدَ مَا كَانَ مُتَّبِعًا: «مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ» بِالْجَرِّ، وَالْأَصْلُ: «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ مِثْلِكَ»، فَ"مِثْلُكَ": تَابِعٌ لـ"أَحَدٍ" عَلَى أَنَّهُ نَعَتْ لَهُ، فَلَمَّا قَدَّمَ النَّعْتَ عَلَى الْمُنْعُوتِ أَعْرَبَ النَّعْتَ بِحَسَبِ الْعَامِلِ، وَأَعْرَبَ الْمُنْعُوتَ بَدَلًا مِنَ النَّعْتِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ﴾⁽⁸⁾ فِي قِرَاءَةِ الْجَرِّ، وَإِنَّمَا أَلْجَأَهُمْ إِلَى دَعْوَى أَنَّ الْمُؤَخَّرَ عَامٌّ، أُريدَ بِهِ خَاصٌّ⁽⁹⁾، وَلَمْ يَنْفَعُوهُ عَلَى عُمُومِهِ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَ لَا يُبَدَّلُ مِنَ الْأَخْصِ، وَقَالَ ابْنُ الضَّائِعِ⁽¹⁰⁾: الْوَجْهُ أَنَّ يُقَالُ: هُوَ بَدَلٌ مِنَ الْأَسْمِ مَعَ "إِلَّا" مَجْمُوعَيْنِ،

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): بالجار والمجرور.

(3) في (م): بطل وهذا يذكر في الجواب عن السؤال.

(4) ساقطة من (م).

(5) ينظر قول ابن هشام في أوضح المسالك. (233/2).

(6) ساقطة من المتن مثبتة في التعقيبة في (م).

(7) ما بين معقوفتين مضافة من (م).

(8) سورة: إبراهيم، من الآية: 01، و02، وتامها: ﴿الرَّحْمَنُ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَعْدُ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾.

(9) مثبتة في الهامش في (أ).

(10) ينظر قول ابن الضائع في: التذييل. (240/8)، والارتشاف. (1517/3)، وتمهيد القواعد. (2159/5).

فَيَكُونُ بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ لِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ وَقَدْ يَأْتِي سَابِقٌ... الخ. هَذَا التَّقْدِيرُ تَقْدِيرٌ مَعْنَى لَا تَقْدِيرُ إِعْرَابٍ، فَلَا يُتَعَقَّبُ عَلَيْهِ.

ص: وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقٌ إِلَّا لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ إِلَّا عِدَمًا

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ مَا قَبْلَ "إِلَّا" إِذَا كَانَ مُفْرَعًا لِمَا بَعْدَهَا. أَي: [إِطْلَبِ مَا بَعْدَهَا وَلَمْ]⁽²⁾ يَشْتَغِلْ عَنْهُ بِالْعَمَلِ فِي غَيْرِهِ، وَالِاسْتِثْنَاءُ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ عَامٍّ مَحْذُوفٍ وَمَا بَعْدَ "إِلَّا" بَدَلٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا»، و«مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا»، و«مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا بِزَيْدٍ»⁽³⁾ «إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْمُسْتَشَى مِنْهُ، وَأَشْغَلُوا الْعَامِلَ بِالْمُسْتَشَى، وَصَارَتْ "إِلَّا" لَا حُكْمَ لَهَا فَكَأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ، فَسَمُوهُ اسْتِثْنَاءً مُفْرَعًا. قَوْلُهُ: وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي نَفْيٍ، أَوْ شِبْهِهِ. وَهُوَ النَّهْيُ وَالِاسْتِثْنَاءُ الْإِنْكَارِيُّ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى النَّفْيِ، فَمِثَالُ النَّفْيِ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾⁽⁴⁾، وَمِثَالُ النَّهْيِ: ﴿لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾⁽⁵⁾، وَمِثَالُ الْإِنْكَارِيِّ: ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾⁽⁶⁾، وَالْمَعْنَى: مَا يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ، وَإِنَّمَا لَا يَأْتِي⁽⁷⁾ التَّفْرِيعُ فِي الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، لَا تَقُولُ⁽⁸⁾: «رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا»، لِأَنَّهُ يُلْزِمُ مِنْهُ أَنَّكَ رَأَيْتَ جَمِيعَ النَّاسِ إِلَّا زَيْدًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ عَادَةً، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَأْتِي

(1) ينظر قول خالد الأزهرى في: شرح التصريح. (1/549، 550).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (م): زيد.

(4) سورة: آل عمران، من الآية: 144، وتمامها: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾.

(5) سورة: النساء، من الآية: 171، سبق تخرجها في بابي إن وأخواتها، وتعدي الفعل ولزومه. ص: 207، و568.

(6) سورة: الأحقاف، من الآية: 35، وتمامها: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَرْشِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾.

(7) في (م): يتأتى.

(8) في (م): تقل.

اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ»⁽¹⁾، فَحَمِلَ "يَأْتِي" فِي إِفَادَةِ النَّفْيِ عَلَى "لَا يُرَادُ"⁽²⁾؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا النَّفْيُ، فَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ⁽³⁾، وَالْمَعْنَى: لَا يُرِيدُ [اللَّهُ]⁽⁴⁾ إِلَّا تَمَامَ نُورِهِ، فَلَا فَرْقَ فِي النَّفْيِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ أَوْ فِي الْمَعْنَى. قَوْلُهُ: وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُنْبَهَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَرَكَ التَّنْبِيهَ عَلَيْهِ لَوْضُوحِهِ. بَلْ نَقُولُ: نَبَّهَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتْرِكِ التَّنْبِيهَ عَلَيْهِ، قَالَهُ⁽⁵⁾ ابْنُ غَازِي عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ⁽⁶⁾: (وَذَلِكَ مَا أَخُوذُ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ، إِذْ جَاءَ بِهِ مُنْتَظَمًا فِي سَلَكِ قَوْلِهِ: (بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِيٍّ)، فَهُوَ مِنْ تَمَامِهِ)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَمَا كَانَ غَيْرَ عَامِلٍ، نَحْوُ: «مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ». هُوَ يُعَارِضُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْبَيْتِ [م/180ظ] قَبْلَهُ، فَيَكُونُ مُفَرَّغًا لَهُ الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَ "إِلَّا" وَهَكَذَا فِي الْمَرَادِيِّ⁽⁸⁾ أَيْضًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ، وَلَا يُقَالُ: "فِي الدَّارِ" هُوَ الْعَامِلُ؛ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى النَّفْيِ، وَ"زَيْدٌ" فَاعِلٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: النَّفْيُ أُبْطِلَ⁽⁹⁾ بِ"إِلَّا" فَلَا اعْتِمَادَ، فَاِعْرَابُهُ: "مَا": نَافِيَةٌ وَ"فِي الدَّارِ": خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَ"إِلَّا": إِيْجَابٌ لِلْنَفْيِ [أ/178و] وَ"زَيْدٌ" مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ. قَوْلُهُ: وَيَكُونُ التَّفْرِيعُ فِي جَمِيعِ الْمَعْمُولَاتِ إِلَّا مَعَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، فَلَا يَجُوزُ: «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا». لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنَاقُضِ، وَهُوَ أَنْ تُثَبَّتَ مَا نَفَيْتَهُ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ إِخْرَاجٌ، وَالْمُخْرَجُ مِنْهُ مُحْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ: "ضَرْبًا"، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: «مَا ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، فَقَدْ نَفَيْتَ الضَّرْبَ أَوَّلًا عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ إِنَّكَ أَثْبَتَهُ، وَقُلْتَ: إِلَّا ضَرْبًا، وَهَذَا كَذِبٌ؛ أَيُّ: تَنَاقُضٌ. قَوْلُهُ: وَ"إِلَّا" مَفْعُولٌ بِسَابِقٍ. لِأَنَّهَا قَصْدٌ لَفْظُهَا، فَصَارَتْ اسْمًا مِنَ الْأَسْمَاءِ:

(1) سورة: التوبة، من الآية: 32، وتمامها: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾.

(2) في (م): يريد.

(3) ساقطة من (م).

(4) مضافة من (م).

(5) في (م): قال.

(6) ينظر قول الشاطبي في المقاصد الشافية. (378/3، 379).

(7) ينظر قول ابن غازي في الإتحاف. (72/2).

(8) ينظر: توضيح المقاصد. (671/2).

(9) في (م): بطل.

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا فَاحْكُ أَوْ اغْرِبْ وَاجْعَلْنَهَا اسْمًا⁽¹⁾

و"سابق": يَصِحُّ تَنْوِينُهُ وَإِسْقَاطُهُ عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (وَانْصِبْ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوًا وَاخْفِضْ)⁽²⁾.
قَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ "مَا" فِي قَوْلِهِ: "كَمَا" زَائِدَةٌ. وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْهَا مَصْدَرِيَّةً؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ؛ لِأَنَّ "لَوْ" بَعْدَهَا مَصْدَرِيَّةٌ.

ص: وَأُلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا تَمُرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

قَوْلُهُ: فَ"الْعَلَا" بَدَلٌ مِنَ "الْفَتَى". بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلٍّ؛ أَيُّ: بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُمَا (مِنْ مُسَمًّى)⁽³⁾ وَاحِدٍ مَعَ اخْتِمَالِ كَوْنِ الْفَتَى مُسْتَشْنَى مِنَ الضَّمِيرِ الْمُجْرُورِ بِالْبَاءِ، فَالْأَرْجَحُ كَوْنُهُ تَابِعًا لَهُ فِي جَرِّهِ، وَيَجُوزُ كَوْنُهُ مَنْصُوبًا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ. قَوْلُهُ: وَمَعَ عَطْفِ النَّسَقِ نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ وَإِلَّا زَيْدٌ». وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [طويل]:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَهَارِهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غَيَارُهَا⁽⁴⁾

قَوْلُهُ: وَقَدْ جَمَعَ الشَّاعِرُ بَيْنَهُمَا؛ أَيُّ: بَيْنَ الْبَدَلِ وَعَطْفِ النَّسَقِ. قَوْلُهُ: فَقَالَ [رجز]:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ⁽⁵⁾

(1) ينظر: شرح الكافية. (1716/4).

(2) تمامه: وهو لنصب ما سواه مقتضي. تنظر الألفية، باب: إعمال اسم الفاعل. ص: 39.

(3) في (م): لمسمى.

(4) قال العيني: قائله هو أبو ذؤيب الهذلي. المقاصد. (1092/3)، وهو منسوب إليه في: الصحاح. (774/2)، والمقاييس. (401/4)، وشمس العلوم. (5030/8)، واللسان. (35/5)، والتاج. (272/13)، والمعجم المفصل. (214/3)، وشرح الشواهد. (407/1)، والبيت في ديوان الهذليين، شعر أبي ذؤيب، وهو مطلع قصيدة في الرثاء. (24/1)، وبلا نسبة في: العين. (441/4)، ومعجم ديوان الأدب. (394/3)، والمقتضب. (138/2)، وشرح المفصل. (422/1)، وشرح الكافية. (712/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 219، والتذليل. (268/8)، والمقاصد الشافية. (381/3). الشرح: غيارها: غياها. ديوان الهذليين. (24/1).

(5) قال العيني: لم أقف على اسمه. المقاصد. (1094/3)، وهو بلا نسبة في: الكتاب. (341/2)، وشرح الكتاب. (84/3، و87)، وشرح الكافية. (710/2، و712)، وشرح التسهيل. (296/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 220، وأما

فَ"عَمَلُهُ": مَرْفُوعٌ مُفَرَّغٌ لَهُ الْعَامِلُ، (و"رَسِيمُهُ": يَفْتَحِ الرَّاءُ وَكَسَرَ السِّينَ الْمَهْمَلَتَيْنِ بَدَلُ مِنْهُ، بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، عِنْدَ السِّيَرَاءِيِّ⁽¹⁾)، و"رَمَلُهُ": يَفْتَحِ الرَّاءُ وَالْمِيمَ، مَعْطُوفٌ عَلَى "رَسِيمُهُ". وَذَهَبَ ابْنُ خَرُوفٍ⁽²⁾ إِلَى أَنَّ "رَسِيمُهُ" و"رَمَلُهُ" بَدَلُ تَفْصِيلٍ مِنْ "عَمَلِهِ"، [وَهُمَا كُلُّ الْعَمَلِ]⁽³⁾ و"إِلَّا" الْمُفْتَرَنَةُ بِكُلِّ مِنْهُمَا زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ، و"الرَّسِيمُ" و"الْعَمَلُ"⁽⁴⁾ ضَرْبَانِ مِنَ السِّيَرِ، وَالرَّسِيمُ فِي السَّعْيِ: الرِّكْضُ، وَالرَّمَلُ: فِي الطَّوَافِ الْإِسْرَاعُ⁽⁵⁾. قَالَ الشَّيْخُ⁽⁶⁾ خَالِدٌ.

ص: وَإِنْ تُكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعُ تَفْرِيعِ التَّأْنِيهِ بِالْعَامِلِ دَعُ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا يَأَلَا اسْتِثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصَبِ سِوَاهُ مُغْنِي

قَوْلُهُ: وَيَكُونُ [مَا عَدَا الْوَاحِدَ مَنْصُوبًا وَ]⁽⁷⁾ ذَلِكَ⁽⁸⁾ الْوَاحِدُ بِحَسَبِ مَا يَطْلُبُهُ مَا قَبْلَ "إِلَّا"، [وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: وَيَكُونُ مَا عَدَا الْوَاحِدَ مَنْصُوبًا، وَالْوَاحِدُ بِحَسَبِ مَا يَطْلُبُهُ مَا قَبْلَ "إِلَّا"]⁽⁹⁾. قَالَ الشُّيُوخُ: وَالْأَوَّلَى أَجْوَدُ، وَهِيَ⁽¹⁰⁾ الصَّوَابُ الَّذِي لَا يَشْكُ فِيهِ، إِذْ هَذِهِ النُّسخَةُ الثَّانِيَّةُ فَاسِدَةٌ يَظْهَرُ لَكَ ذَلِكَ بِالتَّدْبِيرِ. قَوْلُهُ: فَتَقُولُ: مَا قَامَ إِلَى آخِرِ الْأَمْثَلَةِ [م/181] الثَّلَاثَةِ. قَدَّمَ عَمَلَ الْعَامِلِ فِي الْأَوَّلِ، ثُمَّ فِي الثَّانِي ثُمَّ فِي الثَّلَاثِ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى فِي

ابن الحاجب. (232/1)، والتذييل. (265/8)، وتوضيح المقاصد. (672/2)، وأوضح المسالك. (234/2)، وشرح ابن عقيل. (221/2)، وتمهيد القواعد. (2173/5)، والمقاصد الشافية. (380/3)، وشرح الأشموني. (511/1)، وشرح التصريح. (552/1)، والجمع. (265/2)، والمعجم المفصل. (383/11)، وشرح الشواهد. (231/2).

(1) ينظر: شرح الكتاب. (84/3، و85).

(2) ينظر مذهب ابن خروف في: شرح التصريح. (552/1)، ونكت السيوطي. اللوحة: 67.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) في (م): والرمل. وهو الصواب.

(5) ينظر: شرح التصريح. (552/1).

(6) ساقطة من (م).

(7) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(8) ساقطة من (م).

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) في (م): وهو.

ذَلِكَ الْوَاحِدِ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُنَبَّهَ عَلَيْهِ⁽¹⁾ هُنَا، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ بَعْدُ فِي آخِرِ شَرْحِ قَوْلِهِ: (وَانْصَبْ لِتَأْخِيرِ). قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ: وَأَنَّ فِيهِ التَّنْبِيهَ عَلَى أَنَّ "إِلَّا" هِيَ الْعَامِلُ⁽²⁾ فِي الْمُسْتَشْنَى⁽³⁾ [178/ظ] قَوْلُهُ: الثَّالِثُ: أَنَّ مَا قَبْلَ "إِلَّا" فِي التَّفْرِيعِ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ عَامِلٍ، نَحْوُ: «مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ». قِيلَ: وَهَذَا غَيْرُ مُسَلِّمٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَصَّ بِنَفْسِهِ قَبْلُ أَنَّ هَذَا الْمَثَالَ عَامِلٌ، وَذَلِكَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (وَعَيَّرَ نَصْبٍ)؛ حَيْثُ قَالَ: (فَيَكُونُ مُفَرَّغًا لَهُ الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَ "إِلَّا"، وَمَثَلُهُ بِقَوْلِهِ: مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ⁽⁴⁾ نَاصِرٌ)⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ. وَجْهَ أَظْهَرِيَّتِهِ عَدَمُ ارْتِكَابِ اللَّعَةِ الشَّادَّةِ فِي الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي.

ص: وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدُمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمَ بِهِ وَالتَّزِمِ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ التَّامَّ إِذَا كُرِّرَتْ فِيهِ "إِلَّا" لِيُغَيَّرَ تَوْكِيدٌ، وَكَانَ الْمُسْتَشْنَى مُقَدَّمًا عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ نَصْبَ جَمِيعِ الْمُسْتَشْنِيَّاتِ، وَنَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا، إِلَّا خَالِدًا الْقَوْمُ». وَ"الْقَوْمُ": فَاعِلٌ بِ"قَامَ" وَ"إِلَّا"⁽⁶⁾ زَيْدًا مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ بَدَلٌ، فَإِنْ قِيلَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (مَا لِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ)، بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا بَعْدَ نَفْيٍ، وَأُخَرَّ مَا كَانَ مُسْتَشْنَى⁽⁷⁾ مِنْهُ عَلَى الْمُسْتَشْنَى حَتَّى إِنَّ هَذِهِ يَجِبُ نَصْبُهَا، وَتِلْكَ لَا يَجِبُ، وَإِنَّمَا هُوَ رَاجِحٌ، وَيَجُوزُ رَفْعُ "نَاصِرٌ" عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنَ "الْأَخِ"، وَهَلَّا خَرَجَ أَيْضًا⁽⁸⁾ هَذَا كَذَلِكَ؟ أَجِيبُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أُوجِبْنَا النَّصْبَ مَعَ التَّقْدُمِ وَلَمْ يُرْفَعْ؛ لِأَنَّ رَفْعَهُ مُلْزِمٌ لِحُدُورِهِ، وَهُوَ

(1) فِي (م): عَنْهُ.

(2) فِي (م): الْعَامِلَةُ.

(3) فِي (م) بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فَرَاغٌ قَدَرِ بَحْوَالِي سَطْرَيْنِ.

(4) فِي (م): أَخُوكَ.

(5) يَنْظُرُ: الشَّرْحُ. (1/273).

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(7) فِي (م): مُسْتَشْنَى.

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

تَعُدُّ الْفَاعِلُ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ؛ لِأَنَّ "زَيْدًا" يَكُونُ حِينَئِذٍ مَرْفُوعًا⁽¹⁾ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِ"قَامَ"، وَمَا بَعْدَهُ بَدَلٌ مِنْهُ⁽²⁾، فَإِنْ قِيلَ: تَرَفَّعَ أَحَدُهُمَا وَتَنَصَّبَ الْآخَرُ، قِيلَ: لَا يَجُوزُ، وَذَلِكَ لِمَا يُؤَدِّي أَنَّ يُبَدَلَ مِنْ شَيْئَيْنِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَأَيْضًا يُلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ إِبْدَالٌ مُجْمَلٌ مِنْ فَضْلِ، وَهُوَ غَيْرُ مُوْجُودٍ. قَوْلُهُ: وَ"نَصَبٌ" مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ "أَحْكَمُ". تَقْدِيرُهُ: أَقْصَدُ؛ لِأَنَّ "أَحْكَمُ" لَا زِمَ لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، فَيُقَدَّرُ فِعْلٌ مِنْ مَعْنَاهُ. وَقَوْلُهُ: وَ"النِّزْمُ" نَصٌّ فِي الْوُجُوبِ. قِيلَ: نَظِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ: (ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَا زِمًا)⁽³⁾.

ص: وَانْصَبَ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ

[قَوْلُهُ]⁽⁴⁾: يَعْنِي أَنَّ الْمُسْتَشْنِيَّاتِ إِذَا كَانَتْ مُتَأَخِّرَةً عَنِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ يُنْصَبُ جَمِيعُهَا إِلَّا وَاحِدًا مِنْهَا، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ مَا لَمْ تَتَكَرَّرْ فِيهِ "إِلَّا". إِنْ قِيلَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّقْلِيمِ وَالتَّأْخِيرِ [م/181ظ] حَتَّى إِنَّ الْمُسْتَشْنِيَّاتِ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ وَجَبَ النَّصَبُ فِي الْجَمِيعِ؟ وَهِيَ [مَسْأَلَةُ الْبَيْتِ السَّابِقِ، إِذَا⁽⁵⁾ أَخْرَجَتْ عَنِ⁽⁶⁾ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ نَصَبُ الْجَمِيعِ، وَهِيَ⁽⁷⁾ مَسْأَلَةُ هَذَا الْبَيْتِ، أُجِيبُ (...) ⁽⁸⁾.

قَوْلُهُ: فَيُنْصَبُ وَجُوبًا إِذَا كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُوجِبًا. لَا يَخْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الْمَوْجِبِ؛ إِذْ خِلَافٌ فِي نَصَبِ جَمِيعِهِ مُطْلَقًا تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، تَكَرَّرَتْ "إِلَّا" أَوْ لَمْ⁽⁹⁾ [تَتَكَرَّرْ]⁽¹⁰⁾، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُرَادِيُّ

(1) فِي (م): مَرْفُوعًا.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) تَمَامُهُ مِنْ بَابِ الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ: وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَنْوَاحٌ وَاحِدَةٌ جَازِمَةٌ.

(4) مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(5) فِي (م): وَإِنْ.

(6) فِي (م): عَلَى.

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مُثَبَّتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(8) فَرَاغٌ فِي (أ)، وَ(م) قَدَرٌ بِحَوَالِي سَطْرَيْنِ.

(9) فِي (م): لَا.

(10) مُثَبَّتَةٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ)، وَفِي (م) سَاقِطَةٌ.

في هَذَا الْمَوْضِعِ⁽¹⁾، وَظَاهِرُ تَمْثِيلِ الْمَصْنَفِ أَنَّ ذَلِكَ مَعَ النَّفْيِ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ⁽²⁾ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَرِيَادَةٌ بَيَانٍ. قَوْلُهُ: وَيَتَرَجَّحُ إِبْثَاتُهُ⁽³⁾ عَلَى نَصْبِهِ إِنْ كَانَ مَنْفِيًّا. وَذَلِكَ عَمَلًا بِقَوْلِهِ: [179/أ] فِيمَا تَقَدَّمَ: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِيٍّ انْتُخِبَ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ).

ص: كَلِمَ يَفُوقُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلِيٍّ وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

قَوْلُهُ: فَإِنْ كَانَ مُخْرَجًا؛ أَيُّ: بِأَنَّ كَانَ الاستِثْنَاءُ مِنْ مُوجِبٍ فَمَا بَعْدَهُ كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ مُدْخَلًا. أَيُّ: بِأَنَّ غَيْرَ مُوجِبٍ فَمَا بَعْدَهُ كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَيَبَيَّنُ ذَلِكَ... الخ. انْظُرِ الضَّرِيرَ⁽⁴⁾ فَإِنَّهُ أَجَادَ هُنَا كَثِيرًا. قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ بِهَا إِخْرَاجُ الْأَوَّلِ... الخ. هُوَ رَاجِعٌ لِلْمِثَالِ⁽⁵⁾ الْمَتَقَدِّمِ، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا»، فَإِنْ أَمَكَّنَ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ، نَحْوُ: «عِنْدِي أَرْبَعُونَ إِلَّا عَشْرِينَ إِلَّا عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ»، اسْتُثْنِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا قَبْلَهُ، وَأُسْقِطَ الْأَوْتَارُ، وَضُمَّ إِلَى الْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْقَاطِ الْأَشْفَاعُ، فَالْمُجْتَمَعُ هُوَ الْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْقَاطِ. قَالَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ⁽⁶⁾، وَلَا بِنِ هِشَامٍ⁽⁷⁾ [هُنَا]⁽⁸⁾ كَلَامٌ حَسَنٌ لَا بُدَّ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ، وَنَصُّهُ مَمْزُوجًا مَعَ كَلَامِ شَارِحِهِ خَالِدٍ: (هَذَا حُكْمُ الْمُسْتَشْنِيَّاتِ الْمَكْرَرَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابِ، وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ الْمَفْهُومِ فَهُوَ نَوْعَانِ: مَا لَا يُمْكِنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ كـ"زَيْدٍ" و"عَمْرٍو" و"بَكْرٍ"، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَلَا

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (675/2، 676).

(2) قال ابن عقيل: (وإن تأخرت فلا يخلو إما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فإن كان موجبا وجب نصب الجميع فتقول: «قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا»، وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء فيبدل مما قبله، وهو المختار أو ينصب وهو قليل كما تقدم، وأما باقيها فيجب نصبه وذلك نحو: «ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا»، فـ"زيد" بدل من "أحد"، وإن شئت أبدلت غيره من الباقيين). الشرح. (224/2).

(3) في (م): إتباعه، وهو كذلك في الشرح. (277/1).

(4) فصل الضير في شرح هذا البيت. ينظر: شرحه على الألفية. اللوحة: 89.

(5) في (م): إلى المثال.

(6) ينظر: شرح الكافية. (713/2).

(7) ينظر قول ابن هشام في: أوضح المسالك. (236/2، و237).

(8) مضافة من (م).

يُسْتَشْنَى مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا⁽¹⁾ يُمَكِّنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ كَالْأَعْدَادِ، نَحْوُ: «لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا»، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَا⁽²⁾ الْأَعْدَادِ يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ فَيُسْتَشْنَى مِنْهُ، فَفِي النَّوعِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ [مَا]⁽³⁾ لَا يُمَكِّنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ إِنْ كَانَ الْمُسْتَشْنَى الْأَوَّلُ دَاخِلًا فِي الْحُكْمِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُسْتَشْنَى مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ فَمَا بَعْدَهُ [مِنَ الْمُسْتَشْنَيَاتِ]⁽⁴⁾ دَاخِلٌ فِي الْحُكْمِ كَذَلِكَ، نَحْوُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا»، وَ"زَيْدٌ" هُوَ الْمُسْتَشْنَى الْأَوَّلُ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي اثْبَاتِ الْقِيَامِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ اثْبَاتٌ، وَ"عَمْرُو" وَ"بَكْرٌ" دَاخِلَانِ كَذَلِكَ، وَإِنْ [م/182و] كَانَ الْمُسْتَشْنَى الْأَوَّلُ خَارِجًا مِنَ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَشْنَى مِنْ مُوجِبٍ فَمَا بَعْدَهُ خَارِجٌ، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا، إِلَّا بَكْرًا»، وَ"زَيْدٌ" هُوَ الْمُسْتَشْنَى الْأَوَّلُ، وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ مَنَفِيٌّ عَنْهُ؛ (إِلَّا أَنْ)⁽⁵⁾ الْاسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ، وَ"عَمْرُو" وَ"بَكْرٌ" خَارِجَانِ كَذَلِكَ، وَفِي النَّوعِ الثَّانِي: وَهُوَ [مَا]⁽⁶⁾ يُمَكِّنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ. النُّحَاهُ اخْتَلَفُوا فِيهِ⁽⁷⁾ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: هَلْ⁽⁸⁾ الْحُكْمُ كَذَلِكَ؟ وَهُوَ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ دَاخِلًا فَمَا بَعْدَهُ دَاخِلٌ، وَإِنْ كَانَ خَارِجًا فَمَا بَعْدَهُ خَارِجٌ، وَإِنَّ الْجَمِيعَ [مِنَ الْمُسْتَشْنَيَاتِ]⁽⁹⁾ مُسْتَشْنَى مِنْ أَصْلِ الْعَدَدِ، [وَهُوَ قَوْلُ الصَّيْمَرِيِّ وَتَبِعَهُ الْقَاضِي أَبُو يُوسُفَ⁽¹⁰⁾]⁽¹¹⁾ وَيُمَكِّنُ إِدْرَاجَهُ فِي قَوْلِ النَّازِمِ، وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ، وَقَالَ

(1) فِي (م): مَا. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(2) فِي (م): هَذِهِ. وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهَا الْأَعْدَادَ.

(3) مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافٌ مِنْ (م).

(5) فِي (م): لِأَنَّ.

(6) مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(8) فِي (م): فَقِيلَ. وَهِيَ كَذَلِكَ فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (1/554).

(9) مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(10) هُوَ تَلْمِيزُ أَبِي حَنِيفَةَ.

(11) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافٌ مِنْ (م).

البَصْرِيُّونَ وَالْكِسَائِيُّ: (كُلُّ مِنَ الْأَعْدَادِ مُسْتَشْتَى مِمَّا يَلِيهِ، أَي: مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ)⁽¹⁾، و[هَذَا الْقَوْلُ]⁽²⁾ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْأَقْرَبِ مُتَعَيَّنٌ عِنْدَ التَّرَدُّدِ، وَقِيلَ: الْمَذْهَبَانِ مُحْتَمَلَانِ؛ أَي: يُحْتَمَلُ عَوْدُ الْمُسْتَشْتَيَاتِ كُلِّهَا إِلَى الْأَوَّلِ، وَيُحْتَمَلُ عَوْدُ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى مَا يَلِيهِ، [179/ط] وَصَحَّحَهُ بَعْضُ الْمَعَارِبَةِ، وَقَالَ: إِلَّا أَنَّ الْأَظْهَرَ فِيهِ أَنَّ يَكُونَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ، وَعَلَى الْخِلَافِ، فَالْمَعَارِبَةُ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورَةِ⁽³⁾: "ثَلَاثَةٌ" عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، فَتَكُونُ "الرَّابِعَةُ" وَالْاِثْنَانِ "وَالْوَاحِدُ"، وَمَجْمُوعُهَا سَبْعَةٌ مَخْرُجَةٌ مِنْ أَصْلِ الْعَدَدِ، وَهُوَ عَشْرَةٌ، فَيَبْقَى ثَلَاثَةٌ، وَسَبْعَةٌ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي، فَإِذَا اسْتُثْنِيَ وَاحِدٌ مِنْ اِثْنَيْنِ بَقِيَ وَاحِدٌ، وَإِذَا اسْتُثْنِيَ الْوَاحِدُ⁽⁴⁾ مِنَ الرَّابِعَةِ بَقِيَ ثَلَاثَةٌ. وَإِذَا اسْتُثْنِيَتِ الثَّلَاثَةُ⁽⁵⁾ الْبَاقِيَةُ مِنَ الْعِدَّةِ⁽⁶⁾ بَقِيَتْ سَبْعَةٌ، وَمُحْتَمَلٌ لهُمَا، أَي: لِلثَّلَاثَةِ⁽⁷⁾ وَالسَّبْعَةِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّلَاثِ، وَتَوَجُّيْهُهُ يُعْرَفُ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَلَكَ فِي مَعْرِفَةِ الْمُتَحَصِّلِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي طَرِيقَانِ: أَحَدُهُمَا⁽⁸⁾: أَنَّ تُسْقِطَ الْأَوَّلَ (وَيَجْزُرُ الْبَاقِي بِالثَّانِي؛ أَي: تُزِيدُهُ عَلَيْهِ، وَتُسْقِطُ الثَّلَاثَ، وَإِنْ كَانَ)⁽⁹⁾ مَعَكَ رَابِعٌ فَإِنَّكَ تُجْبِرُ بِهِ [الثَّلَاثَ]⁽¹⁰⁾، وَهَكَذَا تَفْعَلُ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْآخِرِ، فَاَلْمُسْتَشْتَى الْأَوَّلُ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ أَرْبَعَةٌ، فَاسْقِطْهَا مِنَ الْعِدَّةِ⁽¹¹⁾ تَبْقَى سِتَّةٌ، فَاجْبُرْهَا بِالْمُسْتَشْتَى الثَّانِي، وَهُوَ "اِثْنَانِ" تَصِيرُ ثَمَانِيَّةً، فَاسْقِطْ مِنْهَا

(1) ينظر مذهب البصريين والكسائي في: التذييل. (276/8)، والارتشاف. (1525/3)، وأوضح المسالك. (237/2)، وتمهيد القواعد. (2180/5)، والمساعد. (577/1)، والهمع. (265/2).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (م): المذكور. وهو الصواب؛ لأنه صفة للمثال.

(4) في (م): الواحد الباقي.

(5) في (م): الثلاثة.

(6) في (م): العشرة. وهو الصواب، وما في المتن تصحيف من الناسخ.

(7) في (م): الثلاثة.

(8) في (م): إحداها.

(9) ما بين قوسين غير واضح في (م) بسبب الطمس.

(10) مضافة من (م).

(11) في (م): العشرة. وهو الصواب، وما في المتن تصحيف من الناسخ.

الثَّالِثَ، وَهُوَ وَاحِدٌ⁽¹⁾، (تَبَقَّى سَبْعَةٌ، والطَّرِيقُ⁽²⁾ الثَّانِيَةُ مِنَ الطَّرِيقَتَيْنِ: أَنْ تَحُطَّ الْمُسْتَنْتَى الْأَخِيرَ⁽³⁾ مِمَّا [م/182ظ] يَلِيهِ، ثُمَّ بَاقِيَهُ مِمَّا يَلِيهِ، وَهَكَذَا فُعِلَ⁽⁴⁾ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْأَوَّلِ، فَعَلَى الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ تَحُطُّ وَاحِدٌ⁽⁵⁾ مِنْ اثْنَيْنِ يَبْقَى وَاحِدٌ، تَحُطُّهُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ تَبَقَّى ثَلَاثَةٌ، تَحُطُّهَا مِنَ الْعَشْرَةِ يَبْقَى سَبْعَةٌ، وَبَقِيَ طَرِيقُ ثَالِثٍ: وَهُوَ⁽⁶⁾ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ [وَتَرٍ خَارِجًا وَكُلَّ]⁽⁷⁾ شَفْعٍ دَاخِلًا، وَمَا اجْتَمَعَ فَهُوَ الْحَاصِلُ، فَفِي الْمَثَالِ الْمُتَقَدِّمِ أُخْرِجَ "أَرْبَعَةٌ" و"وَاحِدًا"، وَأُدْخِلَ اثْنَيْنِ، يَبْقَى سَبْعَةٌ، وَإِبْضَاحُهُ أَنْ تَقُولَ لَهُ: «عِنْدِي مِئَةٌ إِلَّا خَمْسِينَ إِلَّا عَشْرِينَ إِلَّا عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ»، أُخْرِجَ الْمُسْتَنْتَى الْأَوَّلُ وَالثَّالِثُ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا فِي الْوَتَرِيَّةِ، وَأُدْخِلَ الثَّانِي وَالرَّابِعَ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا فِي الشَّفْعِيَّةِ، فَالْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِنَاءِ بِالْعَمَلِ الْمَذْكُورِ: "خَمْسَةٌ وَسِتُونَ"، وَذَلِكَ لِأَنَّ⁽⁸⁾ أُخْرِجْنَا مِنَ الْمِئَةِ "خَمْسِينَ"؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ الْمُسْتَنْتَيَاتِ، فَهِيَ إِذَا وَتَرٌ، وَأُدْخِلْنَا "عَشْرِينَ"؛ لِأَنَّهَا ثَانِيَةُ الْمُسْتَنْتَيَاتِ، فَهِيَ إِذَا شَفْعٌ، وَأَخْرَجْتَ "عَشْرَةً"؛ لِأَنَّهَا ثَالِثَةُ الْمُسْتَنْتَيَاتِ، فَهِيَ إِذَا وَتَرٌ، فَصَارَ الْبَاقِي سِتِينَ، ثُمَّ أَدْخِلْنَا "خَمْسَةً"؛ لِأَنَّهَا رَابِعَةُ⁽⁹⁾ الْمُسْتَنْتَيَاتِ، فَهِيَ إِذَا شَفْعٌ، فَصَارَ الْبَاقِي خَمْسَةً وَسِتِينَ، وَمَا زَادَ مِنَ الْمُسْتَنْتَيَاتِ، عُومِلَ هَذِهِ الْمَعَامَلَةَ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽¹⁰⁾ (11). قَوْلُهُ: "وَمَا" كَافَةً. وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَانْظُرْ مَا وَجَّهَهُ⁽¹²⁾.

(1) في (م): أحد.

(2) في (م): والطريقة.

(3) في (م): الآخر.

(4) في (م): تفعل.

(5) في (م): واحدا.

(6) ما بين قوسين كرر في (م).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(8) في (م): أننا.

(9) في (م): رابع.

(10) ينظر: شرح التسهيل. (296/2، و297).

(11) ينظر قول خالد الأزهرى في شرح التصريح. (553/1 - 555).

(12) وما ذهب إليه البطيوي هو نفسه إعراب خالد الأزهرى. ينظر إعراب الألفية. ص: 74.

ص: واستثنى مجروراً بغير مُعرَّب
بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نِسْبَا

قَوْلُهُ: فَيُسْتَثْنَى بِهَا مَجْرُورًا. قُلْتُ: لَفْظُ "مَجْرُورًا" هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِيَّةِ مِنَ الْمُسْتَثْنَى الْمَفْهُومِ مِنْ "يُسْتَثْنَى"؛ أَيُّ: حَالٌ كَوْنٍ ذَلِكَ⁽¹⁾ الْمُسْتَثْنَى بِهَا مَجْرُورًا، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ لِمُسْتَثْنَى الْمَذْلُولِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْمَعْنَى يُسْتَثْنَى بِهَا مُسْتَثْنَى [أ/180] مَجْرُورًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوبٍ، لَوْ كَانَ لَفْظُ "مَجْرُورًا" مَرْفُوعًا كَمَا نَطَقَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ⁽²⁾ [تَجَهَّ نَعْتِيَّتُهُ]⁽³⁾، بَلْ يَقَعُ فِي بَعْضِ⁽⁴⁾ نُسخِ الْمَكُودِيِّ⁽⁵⁾ مَرْفُوعًا، وَهُوَ حَسَنٌ، لَكِنْ⁽⁶⁾ يُسْتَثْنَى بِهَا اسْمُ مَجْرُورٍ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ هُوَ النَّائِبُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ⁽⁷⁾: النَّائِبُ الْمَجْرُورُ⁽⁸⁾ بِالْبَاءِ [الَّذِي هُوَ "بِهَا"]⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ (زَيْدٍ)». بِوُجُوبِ النَّصْبِ⁽¹⁰⁾ عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (مَا اسْتَثْنَتْ "إِلَّا" مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ). قَوْلُهُ: وَ«مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرٌ». بَرَّرَ بِرُجْحَانِ التَّبَعِيَّةِ⁽¹¹⁾ عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (وَبَعْدَ نَفِيٍّ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتَحَبَ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ). قَوْلُهُ: وَأَصْلُ "غَيْرٍ" أَنْ تَكُونَ صِفَةً. يَعْنِي: نَحْوِيَّةً، فَيُوصَفُ بِهَا النَّكِرَةُ الْمُخْضَعَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾⁽¹²⁾، أَوْ مَعْرِفَةً كَالنَّكِرَةِ نَحْوُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾⁽¹³⁾، فَإِنَّ مَوْصُوفَهَا "الَّذِينَ" وَ"هُمْ" جِنْسٌ لَا قَوْمٌ بِأَعْيَانِهِمْ،

(1) ساقطة من (م).

(2) ينظر: أوضح المسالك. (238/2).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) في الشرح المعتمد مع حاشية ابن حمدون جاء مرفوعًا. ينظر: الشرح. (278/1).

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م): أي.

(7) في (م): الثاني.

(8) في (م): هو المجرور.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) ما بين قوسين مطموسة في (م).

(11) في (م): النصب.

(12) سورة: فاطر، من الآية: 37، وتامها: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾.

(13) سورة: الفاتحة، من الآية: 07، وتامها: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

وَقَالَ ابْنُ السَّرَاجِ⁽¹⁾: هِيَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بَدَلٌ، بِنَاءٌ عَلَى مَذْهَبِهِ مِنْ أَنَّهَا: إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ الضَّادَيْنِ تَتَعَرَّفُ كَقَوْلِكَ: «الْحَرَكَةُ غَيْرُ السُّكُونِ»، و«التَّنْفَعُ غَيْرُ الضَّرِّ». وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا لَا تَتَعَرَّفُ مُطْلَقًا، الْمَرَادِيُّ: (أَصْلُ [م/183و] "غَيْرٌ" أَنَّ تَكُونَ صِفَةً ذَالَةً عَلَى مُخَالَفَةِ مَوْصُوفِهَا لِحَقِيقَةِ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، وَقَدْ تُضَمُّ مَعْنَى "إِلَّا" فَيُسْتَشَى بِهَا)⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَاجِبَةُ الْإِضَافَةِ. قُلْتُ: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِيَّةِ مِنْ اسْمٍ "تَكُونُ" الْعَائِدِ عَلَى "غَيْرِهِ"⁽³⁾، وَلَا يُقَالُ: الْحَالُ هُنَا مَعْرِفَةٌ؛ لَأَنَّ "وَاجِبَ"⁽⁴⁾ اسْمٌ فَاعِلٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِضَافَةَ الْأَوْصَافِ لِلتَّحْقِيقِ فَقَطٌ؛ إِذْ هِيَ لَفْظِيَّةٌ لَا مَحْضَةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ. قَوْلُهُ: فَتُبْنَى عَلَى الضَّمِّ. نَحْوُ: "لَيْسَ غَيْرٌ"، و"لَا غَيْرٌ". قَوْلُهُ: وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى "إِلَّا". هَذَا قَوْلٌ آخَرٌ مُبَايِنٌ لِلَّذِي قَبْلَهُ؛ أَعْنِي قَوْلُهُ: (وَقَدْ تُقَطَّعُ...الخ)، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَيْهِ وَيَصِلَهُ بِقَوْلِهِ: (وَأَصْلُ غَيْرٍ...الخ)؛ إِذْ هُوَ مُفَرَّغٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ⁽⁵⁾ لَمَّا كَانَتْ مَوْضُوعَةً فِي الْأَصْلِ؛ لِإِفَادَةِ الْمَخَالَفَةِ وَالْمَعَايِرَةِ شَارَكَتْ "إِلَّا" فِي الْإِخْرَاجِ الَّذِي مَعْنَاهُ الْمَعَايِرَةُ، فَحَمِلَتْ عَلَيْهَا فَاسْتُشْنِي بِهَا، كَمَا أَنَّ "لَا"⁽⁶⁾ قَدْ تُحْمَلُ عَلَى "غَيْرٍ" فَيُوصَفُ بِهَا، وَلَمَّا لَمْ تَكُنْ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَاهَا لَمْ تُبْنَ. قَالَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ⁽⁷⁾، وَهَذَا تَعْلَمُ أَنَّ تَعْبِيرَ الشَّيْخِ⁽⁸⁾ الْمَكُودِيِّ [بِقَوْلِهِ: بِمَعْنَى "إِلَّا"]⁽⁹⁾ أَحْسَنُ مِنْ تَعْبِيرِ الْمَرَادِيِّ⁽¹⁰⁾ وَابْنِ هِشَامٍ⁽¹¹⁾ بِقَوْلِهِمَا: (وَقَدْ تُضَمُّ مَعْنَى "إِلَّا")؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِمَا الْبَحْثُ، وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ:

(1) تنظر المسألة عند ابن السراج في: اللباب في علوم الكتاب. (220/1).

(2) ينظر: توضيح المقاصد. (676/2).

(3) في (م): غير.

(4) في (م): واجبة.

(5) في (م): لأنها.

(6) في (م): إلا، وهو الصواب.

(7) ينظر: البهجة المرضية. (316/1، و317).

(8) في (م): الشارح.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) ينظر: توضيح المقاصد. (676/2).

(11) ينظر: أوضح المسالك. (238/2).

هَلَّا نَفَيْتَ حَيْثُ تَضَمَّنَهَا مَعْنَى⁽¹⁾ "إِلَّا" عَلَى الْقَاعِدَةِ مِنْ أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ فَإِنَّهُ يُبْنَى، أُجِيبَ: بِأَنَّ التَّضَمُّنَ الَّذِي يُوجِبُ الْبِنَاءَ هُوَ التَّضَمُّنُ الْأَصْلِيُّ، وَهَذَا عَارِضٌ، [أَوْ يُقَالُ عَارِضٌ]⁽²⁾ شَبَّهِ الْحَرْفِ مُعَارِضٌ، وَهُوَ لُزُومُ الْإِضَافَةِ، انْظُرِ السِّيُوطِيَّ فِي النُّكْتِ⁽³⁾.
قَوْلُهُ: كَمَا ذَكَرَ⁽⁴⁾ فِي هَذَا الْبَابِ. أَيُّ: كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا لِلْإِسْتِثْنَاءِ بِهَا كَمَا الشَّأْنُ فِي "إِلَّا"، فَهِيَ بِمَعْنَاهَا؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ مِنَ النُّحَاةِ يَذْكُرُ الْإِسْتِثْنَاءَ بِهَا وَغَيْرَ [أ/180ظ] الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ، وَقَطَعَهَا عَنِ الْإِضَافَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ إِنَّمَا قَالَ فِيهَا:
وَاسْتَنْتَجَزُورًا بِغَيْرِ مُعَرِّبَا بِمَا لِمُسْتَشْنَى بِإِلَّا نُسِبَا
فَأَفْهَمَ.

ص: وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيْغَيْرِ جُعِلَا
قَوْلُهُ: وَأَنَّهَا كُلُّهَا يُسْتَشْنَى بِهَا. قَالَ الشَّيْخُ⁽⁵⁾: يُسْتَشْنَى (بِهَا مُتَّصِلٌ، نَحْوُ: «قَامُوا سِوَى زَيْدٍ»)⁽⁶⁾، وَمُنْقَطِعٌ كَقَوْلِهِ [بَسِيط]:
لَمْ أَلْفِ فِي الدَّارِ دَا تُطْقِ⁽⁷⁾ سِوَى طَلَلٍ قَدْ كَادَ يَعْفُو وَمَا بِالْعَهْدِ مِنْ قِدَمٍ⁽⁸⁾

(1) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) ينظر السيوطي في النكت عند شرح هذا البيت. اللوحة: 67.

(4) ساقطة من (م).

(5) في (م): الشارح.

(6) ما بين قوسين مطموس في (م).

(7) مثبته في الهامش من (م).

(8) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. المقاصد. (1095/3)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (314/2)، وشرح ابن النازم. ص: 222، واللمحة. (475/1)، والتذيل. (230/8)، والارتشاف. (1513/3)، وتمهيد القواعد. (2154/5)، والهمع. (164/2)، والمعجم المفصل. (341/7)، وشرح الشواهد. (182/3).

قَوْلُهُ: وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (عَلَى الْأَصَحِّ) إِلَى مُخَالَفَةِ سِبْيَوِيهِ وَالْخَلِيلِ⁽¹⁾ فِيهِمَا؛ فَإِنَّهَا عِنْدَهُمَا ظَرْفٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ. (قَالَ أَبُو حَيَّانَ: (وَلَمْ يَذْكُرْ سِبْيَوِيهِ⁽²⁾ الْإِسْتِثْنَاءَ بِهَا)⁽³⁾. اعْلَمْ أَنَّ "سَوَى" اخْتَلَفَ فِيهَا عَلَى [ثَلَاثَةٍ]⁽⁴⁾ أَقْوَالٍ، قَالَ الزَّجَاجِيُّ⁽⁵⁾ وَابْنُ مَالِكٍ⁽⁶⁾: هِيَ كَـ "غَيْرٍ" مَعْنَى وَإِعْرَابًا، وَيُؤَيِّدُهُمَا حِكَايَةُ الْفَرَّاءِ⁽⁷⁾: «أَتَانِي سِوَاكَ» فَاسْتَعْمَلَهُمَا فَاعِلًا، كَمَا تُسْتَعْمَلُ "غَيْرٌ" كَذَلِكَ، وَقَالَ سِبْيَوِيهِ⁽⁸⁾ وَالْجُمْهُورُ: ظَرْفٌ لِلْمَكَانِ بِمَعْنَى: "وَسَطٌ"⁽⁹⁾ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ؛ بِدَلِيلِ وَصْلِ الْمُوصُولِ بِهَا كـ «جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ»، فَلَيْسَتْ هُنَا بِمَعْنَى "غَيْرٍ"؛ لِأَنَّ "غَيْرًا" لَا تَدْخُلُ هَا هُنَا إِلَّا وَالضَّمِيرُ قَبْلَهَا، يَقُولُونَ: «جَاءَ [م/183ظ] الَّذِي هُوَ غَيْرُكَ» فَلَمَّا وَصَلُوا "سَوَى" بِغَيْرِ ضَمِيرٍ ادَّعَى أَنَّهَا ظَرْفٌ، وَالتَّفْدِيرُ: جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ مَكَانَكَ، قَالُوا: وَلَا تَخْرُجُ عَنِ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ [هزج]:

فَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدَا
نِ دِتَّاهُمْ كَمَا دَانُوا⁽¹⁰⁾

-
- (1) ينظر مذهب الخليل وسبويه في: الكتاب. (350/2).
- (2) قال سبويه: (فحرفُ الاستثناء "إلا"، وما جاء من الأسماء فيه معنى "إلا" فـ "غيرٌ"، وـ "سوى"). الكتاب. (309/2).
- (3) ينظر قول أبي حيان في: النكت الحسان. ص: 105.
- (4) ما بين معقوفتين مضاف من (م).
- (5) في (م): الزجاج. الصواب ما في المتن، ذكره خالد الأزهرى في التصريح. (559/1)، ينظر رأي الزجاجي في الجمل. ص: 236، و237.
- (6) ينظر رأي ابن مالك في: شرح الكافية. (716/2)، وشرح التسهيل. (314/2).
- (7) تنظر حكاية الفراء عن بعض العرب في: شرح التسهيل. (315/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 223، واللمحة. (476/1)، وتوضيح المقاصد. (671/2)، وأوضح المسالك. (240/2)، وشرح الأشموني. (520/1)، وشرح التصريح. (559/1).
- (8) قال سبويه: (وأما: «أَتَانِي القوم سِوَاكَ»، فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا كقولك: «أَتَانِي القوم مكانك»، و«ما أَتَانِي أحدٌ مكانك»، إلا أن في "سِوَاكَ" معنى الاستثناء). ينظر: الكتاب. (350/2).
- (9) قيل: إنها تأتي بمعنى "وسط" نحو قوله تعالى: ﴿فَرَّاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾. ينظر: التذيل. (361/8)، والمغني. ص: 187.
- (10) سبق تخريجه في باب النائب عن الفاعل. ص: 727.

فَاسْتَعْمَلَهَا فَاعِلًا فِي الشَّعْرِ بَيِّنَى⁽¹⁾، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ⁽²⁾: تُسْتَعْمَلُ "سَوَى" (اسْمًا وَظَرْفًا)⁽³⁾ فَيُحْيُونَ فِي السَّعَةِ: «أَتَانِي»⁽⁴⁾ سِوَاكَ». قَالَهُ الْمَطْرِزِيُّ⁽⁵⁾، وَقَالَ الرُّمَائِيُّ⁽⁶⁾، وَأَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيُّ⁽⁷⁾: تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا غَالِبًا وَكَ"غَيْرٍ" قَلِيلًا، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁸⁾: وَإِلَيْهِ أَذْهَبُ؛ لِأَنَّهُ رَأَاهُ أَخْلَصَ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَلَا تَخْرُجْ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ. قِيلَ: ظَاهِرُهُ أَنَّهَا فِي بَيْتِ الْمَرَارِ الْعَجَلِيِّ خَارِجَةٌ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الظَّرْفِ أَنَّ جَرَّ "مِنْ"، لَا يُخْرِجُ الظَّرْفَ [عَنِ الظَّرْفِيَّةِ]⁽¹⁰⁾؛ إِذْ قَالَ: (وَعَيَّرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا)⁽¹¹⁾، وَأُجِيبَ عَنْهُ بِمَا ذَكَرَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ⁽¹²⁾: مِنْ أَنَّ "سَوَى" إِذَا جَرَّتْهَا "مِنْ" فَإِنَّهَا

(1) ساقطة من (م).

(2) ينظر مذهب الكوفيين في: الإنصاف. (239/1).

(3) في (م): ظرفا واسما.

(4) في (م): أتانا.

(5) الْمُطْرِزِي (538 - 610 هـ = 1144 - 1213 م): ناصر بن عبد السيد أبي المكارم بن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي، أديب، عالم باللغة، من فقهاء الحنفية. ولد في جرجانية خوارزم، ودخل بغداد حاجا سنة 601 وتوفي في خوارزم. كان رأسا في الاعتزال. ولما توفي رثي بأكثر من 300 قصيدة. من كتبه: الإيضاح في شرح مقامات الحريري، والمصباح في النحو، والمغرب في اللغة، شرحه ورتبه في كتابه: المغرب في ترتيب المغرب، وله شعر. الأعلام. (348/7)، ينظر: معجم الأدباء. (2741/6)، وإنباه الرواة. (339/3)، وتاريخ الإسلام. (348/43)، وسير أعلام النبلاء. (71/16)، وفوات الوفيات. (182/4)، والبلغة. ص: 303، وبغية الوعاة. (311/2)، وديوان الإسلام. (348/7)، ومعجم المؤلفين. (71/13). ينظر قول المطرزي في: شرح التصريح. (560/1).

(6) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني. ص: 438.

(7) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب. (309/1)، والتبيين عن مذاهب النحويين. ص: 419. وأشار إلى مذهب الرماني والعكبري كل من: أبو حيان في التذيل. (352/8)، والارتشاف. (1547/3)، والمرادي في: توضيح المقاصد. (682/2)، وفي شرح تسهيله. ص: 552، وابن هشام في توضيحه. (241/2)، وناظر الجيش في تمهيد القواعد. (2230/5)، وابن عقيل في المساعد. (594/1)، والأشموقي في شرحه. (521/1)، والأزهري في التصريح. (560/1).

(8) ينظر قول ابن هشام في: أوضح المسالك. (241/2).

(9) ينظر كل هذه الأقوال ابتداء من قول أبي حيان في شرح التصريح. (558/1، 559).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(11) تنظر الألفية، باب المفعول فيه. ص: 30.

(12) لم أعر على قول ابن أبي الربيع فيما توفر لدي من مصادر البحث.

تُخْرِجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الظَّرُوفِ فَإِنَّهَا لَا تُخْرِجُهَا عَنْهُ. قَوْلُهُ: قَالَ سَيِّوِيهِ⁽¹⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَابِ مَا يُحْتَمَلُ فِي الشَّعْرِ. أَيُّ: يُعْتَمَرُ فِيهِ، وَيُقْبَلُ فِيهِ، وَيُرْتَضَى. قَوْلُهُ: وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ الْمَرَارِ بْنِ سَلَامَةَ الْعَجَلِيِّ⁽²⁾. هَذَا أَحَدُ الْمَرَارِينَ الثَّمَانِيَةِ⁽³⁾، وَ"سَلَامَةُ" بِفَتْحِ اللَّامِ، قُلْتُ: الْمُخَفَّفَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ [طويل]:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا⁽⁴⁾

الْوَاوُ لِلْعُطْفِ⁽⁵⁾ إِنَّ تَقَدَّمَهَا شَيْءٌ، وَ"الْفَحْشَاءُ": هِيَ الْفَاحِشَةُ، وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ جَازَ⁽⁶⁾ حَدَّهُ، وَانْتَصَابُهَا إِمَّا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ "لَا يَنْطِقُ"؛ لِأَنَّ النُّطْقَ بِالْفَحْشَاءِ فُحْشٌ، وَإِمَّا بِنَزْعِ حَرْفِ الْجَرِّ أَيُّ: بِالْفَحْشَاءِ، وَإِمَّا بِحَذْفِ الْمِضَافِ أَيُّ: نَطَقُ الْفَحْشَاءِ، وَإِمَّا بِتَضْمِينِ "يَنْطِقُ" "يَذْكُرُ"⁽⁷⁾، أَيُّ: لَا يَذْكُرُ الْفَحْشَاءَ، وَ"مَنْ": فَاعِلٌ "يَنْطِقُ" وَهِيَ مَوْصُولَةٌ، وَ"كَانَ مِنْهُمْ": صَلَّتْهَا، وَالْعَامِلُ فِي "إِذَا"⁽⁸⁾ "يَنْطِقُ"، وَ"مِنَّا" مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْهُمْ، [أ/181و] وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ، وَلَا مِنْ سَوَائِنَا إِذَا جَلَسُوا،

(1) ينظر: الكتاب. (31/1).

(2) مرار بن سلامة العجلي: شاعر جاهلي، أدرك الإسلام. ولم يُعرف فيمن أسلموا. له أبيات قالها في يوم (ذي قار) ذكرها المرزباني، ورجز أورد الآمدي أبياتا منه. الأعلام. (200/7)، تنظر ترجمته في: المؤلف والمختلف. ص: 232، ومعجم الشعراء. ص: 409، وتوضيح المشتبه. (117/8)، والإصابة. (222/6)، والخزانة. (256/5).

(3) ذكر الآمدي منهم ستة، ينظر: المؤلف والمختلف. ص: 232، و233.

(4) البيت نسبته إليه سيوييه في الكتاب. (21/1)، كما نسبته إلى رجل من الأنصار. (408/1)، وهو كذلك في: شرح كتاب سيوييه. (256/1)، و(297/2)، والبيت منسوب إلى المرار بن سلامة في: شرح التسهيل. (316/2)، وشرح ابن الناطم. ص: 223، والتذييل. (356/8)، وتمهيد القواعد. (2226/5)، والمقاصد الشافية. (396/3)، والمقاصد النحوية. (1101/3)، والخزانة. (438/3)، والمعجم المفصل. (18/8)، وشرح الشواهد. (230/3)، وبلا نسبة في: المحكم. (640/8)، والمخصص. (233/4)، و(237)، واللسان. (413/14)، والمقتضب. (350/4)، وشرح أبيات سيوييه. (281/1)، والإنصاف. (239/1)، و(241)، وشرح ابن عقيل. (227/2)، وشرح الأشموني. (517/1).

(5) في (م): عاطفة.

(6) في (م): جاوز.

(7) في (م): معنى يذكر.

(8) كرر في (أ).

فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ: مِنْ أَجْلِنَا، فَيَتَعَلَّقُ بِـ"إِذَا جَلَسُوا"؛ أَي: لَا يَنْطِقُ بِالْفَحْشَاءِ إِذَا جَلَسْنَا⁽¹⁾ مِنْ أَجْلِنَا، وَالشَّاهِدُ فِي: "مِنْ"⁽²⁾ سَوَائِنَا، حَيْثُ اخْتَجَّ بِهِ سَيِّبُوهُ⁽³⁾: أَنَّ "سَوَى" ظَرْفٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، وَلَا تُفَارِقُهَا الظَّرْفِيَّةُ، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَعُورِضَ بِـ"عِنْدَ" فَإِنَّهُ ظَرْفٌ، وَيَدْخُلُ [عَلَيْهَا]⁽⁴⁾ مِنْ. فَافْهَمَ مِنْ ابْنِ الْعَيْنِيِّ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَقَالَ الْأَعَشَى. [الْعُشُو مِنْ الشُّعْرَاءِ: جَمَاعَةٌ وَكَأَنَّهُمْ خَمْسَةَ عَشَرَ⁽⁶⁾، وَإِذَا أُطْلِقَ أَيْضًا يُرَادُ بِهِ أَعَشَى]⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَاسْتَدَلَّ الْمُصَنِّفُ عَلَى مَذْهَبِ⁽⁸⁾ بِأَدَلَّةٍ وَاسْتَشْهَدَ بِشَوَاهِدٍ هِيَ مَذْكُورَةٌ فِي كُتُبِهِ فَلَا نَطُولُ⁽⁹⁾ بِذِكْرِهَا. فَمِنْهَا مَا رَدَّهُ بِوُجُودِهَا بِخُرُورَةٍ بِـ"مِنْ" كَمَا فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ، وَفِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {دَعَوْتُ رَبِّي إِلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ}⁽¹⁰⁾ [م/184و]، وَقَاعِلًا فِي قَوْلِهِ [هزج]: وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدُوِّ ن دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

(1) فِي (م): جَلَسُوا.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) يَنْظُرُ: الْكِتَاب. (31/1)، وَ(408/1).

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(5) يَنْظُرُ إِعْرَابَ الْبَيْتِ فِي: الْمَقَاصِدِ النُّحَوِيَّةِ. (1102/3).

(6) ذَكَرَ الْأَمَدِيُّ مِنْهُمْ: سَبْعَةَ عَشَرَ. يَنْظُرُ: الْمُؤْتَلَفُ وَالْمَخْتَلَفُ. 13 - 23.

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(8) فِي (م): مَذْهَبِهِ. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(9) فِي (م): نَطِيلٌ. جَاءَ فِي اللَّسَانِ. (وَيُقَالُ لِلشَّيْءِ الطَّوِيلِ: طَالَ يَطُولُ طَوْلًا، فَهُوَ طَوِيلٌ وَطَوَالٌ. قَالَ النَّحْوِيُّونَ: أَصْلُ طَالَ فَعُلَّ اسْتِدْلَالًا بِالِاسْمِ مِنْهُ إِذَا جَاءَ عَلَى فَعِيلٍ نَحْوَ طَوِيلٍ، حَمَلًا عَلَى شَرْفٍ فَهُوَ شَرِيفٌ وَكَرُمَ فَهُوَ كَرِيمٌ، وَجَمْعُهُمَا: طَوَالٌ؛ قَالَ سَيِّبُوهُ: صَحَّتِ الْوَاوُ فِي طَوَالٍ لَصِحَّتْهَا فِي طَوِيلٍ، فَصَارَ طَوَالٌ مِنْ طَوِيلٍ كَجَوَارٍ مِنْ جَاوَزَتْ، قَالَ: وَوَأَفَقَ الَّذِينَ قَالُوا: فَعِيلُ الَّذِينَ قَالُوا فُعَالٌ؛ لِأَنَّهُمَا أُخْتَانِ فَجَمَعُوهُ جَمْعَهُ، وَحَكَى اللَّغَوِيُّونَ: طِبَالٌ، وَلَا يُوجِبُهُ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ قَدْ صَحَّتْ فِي الْوَاحِدِ فَحَكَمَهَا أَنْ تَصَحَّ فِي الْجَمْعِ). (410/11)، وَجَاءَ فِي مَعْجَمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ: (أَطَالَ فِي يُطِيلُ، أَطْلًا، إِطَالَةً، فَهُوَ مُطِيلٌ، وَالْمَفْعُولُ مُطَالٌ، وَأَطَالَ فِي الْحَدِيثِ: زَادَهُ). (1425/2).

(10) لَمْ أَجِدِ الْحَدِيثَ بِلَفْظِهِ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ، إِذْ رَوَى بِالْمَعْنَى: {...وَلِئِي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةِ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ...}، وَهُوَ فِي: صَحِيحِ مُسْلِمٍ. (2215/4)، رَقْم: 19 - (2889)، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ. (78/38)، رَقْم: 22395، وَ(118/37)، رَقْم: 22452، وَسَنَنِ التِّرْمِذِيِّ. (42/4)، رَقْم: 2176،

وَمُبْتَدَأًا فِي قَوْلِكَ⁽¹⁾ [كامل]: فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ⁽²⁾ الْمُشْتَرِي⁽³⁾

وَأَسْمًا لِـ"لَيْسَ" فِي قَوْلِهِ [طويل]: أَتَرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ⁽⁴⁾

وَانْظُرِ الْمَرَادِيَّ فَإِنَّهُ بَسَطَ فِي ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ [عَزَّ وَجَلَّ]⁽⁵⁾ فِي [6] شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽⁷⁾.

وصحيح ابن حبان. (221/16)، رقم: 7238، وشرح السنة للبغوي. (215/14)، رقم: 4015، وكنز العمال. (366/11)، رقم: 31761. وجاء في الموطأ: {دَعَا بِأَنَّ لَا يُظْهَرَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ}. (246/1)، رقم: 624. (1) الصواب: قوله، لأنه قول شاعر.

(2) ساقطة من (م).

(3) صدره: وإذا تباع كريمة أو تشتري، وقال العيني: قائله هو ابن المولى وهو محمد بن عبد الله بن مسلم المدني، يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ويمدحه به. المقاصد. (1099/3)، وهو منسوب إليه في: المجلس الصالح. ص: 509، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (357/2)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي. ص: 1235، والحماسة البصرية. (183/1)، والمعجم المفصل. (453/3)، وشرح الشواهد. (408/1)، وهو منسوب إلى ابن المبارك في زهر الآداب. (1149/4)، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (718/2)، وشرح التسهيل. (315/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 223، واللمحة. (477/1)، والتذيل. (355/8)، وشرح ابن عقيل. (228/2)، وتمهيد القواعد. (2228/5)، والمقاصد الشافية. (396/3)، وشرح الأشموني. (519/1)، وشرح التصريح. (599/1)، والجمع. (161/2).

(4) البيت منسوب إلى أبي دهل الجمحي في: شرح ديوان الحماسة للتبريزي. (113/2)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي. (21/1)، والتذكرة الحمدونية. (110/6)، وله ولجنون ليلي في: المعجم المفصل. (319/3)، وشرح الشواهد. (512/1)، وله ولقيس بن معاذ في: الحماسة البصرية. (171/2)، ولجنون ليلي في: مصارع العشاق: أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسين السراج القاري، دار صادر، بيروت، دط، دت. (83/1)، والبيت في ديوان أبي دهل الجمحي، رواية أبي عمرو الشيباني، تحق: عبد العظيم عبد الحسن، ط: 01، 1392هـ - 1972م. ص: 77، وموجود في ديوان قيس بن الملوح. ص: 91، ينظر: ديوان قيس بن الملوح، رواية أبي بكر الوالي، دراسة، وتع: يسرب عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1420هـ - 1999م، كما وجدته في الشعر المنسوب لعمر بن أبي ربيعة. ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 02، 1416هـ - 1996م. ص: 196، وبلا نسبة في: شرح التسهيل. (315/2)، وشرح الكافية. (718/2)، والتذيل. (355/8)، وتمهيد القواعد. (2228/5)، وشرح الأشموني. (519/1)، والجمع. (162/2).

(5) قوله: عز وجل، ساقط من (م).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(7) ينظر استشهاد ابن مالك بهذه الشواهد في: شرح التسهيل. (314/2، و315)، وينظر الشواهد والقول في "سوى" عند المرادي في: شرح تسهيله. ص: 551.

قَوْلُهُ: وَفِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ: عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ مَذْهَبَ سَيِّبَوِيهِ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّ مَذْهَبَهُ أَصَحُّ مِنْهُ. أَيْ إِلَّا أَنَّ مَذْهَبَ النَّازِمِ أَصَحُّ مِنْ مَذْهَبِ سَيِّبَوِيهِ.

ص: وَاسْتَشْنِ نَاصِبًا بَلَيْسَ وَخَلَا وَبَعْدًا وَيَكُونُ بَعْدَ لَا

قَوْلُهُ: وَهُوَ خَبَرٌ لَهُمَا. أَيْ: وَالْمُسْتَشْنَى بِمَا الْمَنْصُوبُ خَبَرٌ لَهُمَا. قَوْلُهُ: وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَشْتَرٍ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْكَلَامِ، [وَالْتَقْدِيرُ] ⁽¹⁾... الخ. هَذَا هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ ⁽²⁾، وَفِيهِ بُعْدٌ لِإِطْلَاقِهِمْ حِينَئِذٍ الْبَعْضَ عَلَى الْجَمِيعِ إِلَّا وَاحِدًا، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي شَرْحِ اللَّمْحَةِ ⁽³⁾ عَلَى الْكَلَامِ عَلَى "عَدَا" وَ"خَلَا"، فَهَذَا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً [فَوْقَ اثْنَتَيْنِ] ⁽⁴⁾﴾ ⁽⁵⁾، بَعْدَ تَقَدُّمِ ذِكْرِ الْأَوْلَادِ، انْظُرْ خَالِدًا ⁽⁶⁾ عَلَى بَقِيَّةِ كَلَامِهِ، وَانْظُرْ أَيْضًا كَلَامَ ابْنِ هِشَامٍ ⁽⁷⁾ عَلَى مَحَلِّ جُمْلَةِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ "لَيْسَ"، وَ"لَا يَكُونُ"، وَقَالَ سَيِّبَوِيهِ ⁽⁸⁾: اسْمُهُمَا ضَمِيرٌ مُسْتَشْتَرٍ فِيهِمَا، عَائِدٌ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) يقصد به التقدير: ليس بعضهم زيدا. ينظر مذهبهم في: التذييل. (331/8)، والارتشاف. (1538/3)، وتوضيح المقاصد. (683/2)، والمساعد. (587/1، 588)، وشرح التصريح. (561/1).

(3) قال ابن هشام: (والتقدير: "ليس هو"؛ أي: ليس بعضهم زيدا، وقال بعضهم: التقدير: ليس بعضهم زيدا، فَخُذِفَ، وهو مردود؛ لأن الفاعل لا يحذف، وقال الفراء: التقدير: ليس فعلهم فعل زيد، فحذف المضاف وأعاد الضمير على الفعل المفهوم من الكلام السابق). ينظر القول عند ابن هشام في شرح اللوحة. ص: 228.

(4) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(5) سورة: النساء، من الآية: 11، سبق تخریجها في باب إن وأخواتها. ص: 595.

(6) قال خالد: (وعلى القول الثاني، وهو كونه ضميرا يعود على بعض المدلول عليه بالكل، فهو نظير ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ [النساء: 11] بعد تقدم ذكر الأولاد الشامل للذكور والإناث، فالنون في "كن" اسمها، وهو عائد على الإناث اللاتي هن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11] فإنه في قوة أولادكم الذكور والإناث. و"نساء" خبر "كن"، فإن قلت: لا فائدة في قول القائل: فإن كن الإناث نساء. قلت: الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده). شرح التصريح. (561/1، 562).

(7) قال ابن هشام: (وجملتنا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفتان فلا موضع لهما). أوضح المسالك. (243/2).

(8) ينظر: الكتاب. (347/2).

السَّابِقِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَيْسَ هُوَ؛ أَي: لَيْسَ الْقَائِمُ زَيْدًا، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ [غَيْرُ مُطَرِّدٍ] ⁽¹⁾ لِتَخْلُفِهِ فِي مَحْوِ: «الْقَوْمِ» ⁽²⁾ إِنْ حَوَّثَكَ لَيْسَ زَيْدًا»، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ ⁽³⁾: هُوَ عَائِدٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ تَضْمُنًا، وَالتَّقْدِيرُ: لَيْسَ هُوَ؛ أَي: لَيْسَ قِيَامُهُمْ قِيَامَ زَيْدٍ، فَحُذِفَ الْمَضَافُ، وَأُقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَيُرَدُّ بِمَا رُدَّ بِهِ قَوْلُ سَبِيحِهِ، وَبِأَنَّ فِيهِ تَقْدِيرَ مَحْذُوفٍ، لَمْ يُلْفَظْ بِهِ قَطُّ. قَوْلُهُ: فَإِذَا كَانَا مُجَرَّدَيْنِ مِنْ مَا جَارَ فِيهِمَا وَجْهَانِ: النَّصْبُ وَالْجَرُّ، وَالْأَرْجَحُ النَّصْبُ. ثُمَّ قَالَ بَعْدَ [181/أ] فِي قَوْلِهِ: (وَبَعْدَ "مَا" انْصَبَ وَانْجَرَّ قَدْ يَرُدُّ). أَي: إِذَا اقْتَرَنَ "خَلَا" وَ"عَدَا" بِ"مَا" فَالْوَجْهُ نَصْبُ الْمُسْتَتْنِ بِهِمَا، [قَوْلُهُ] ⁽⁴⁾: وَحَكَى بَعْضُهُمُ الْجَرَّ بِهِمَا مُقْتَرِنَيْنِ بِ"مَا". قُلْتُ: هَذَا الْكَلَامُ لِمَنْ ⁽⁵⁾ تَأَمَّلَهُ فِيهِ طَوْلٌ بَلَا فَائِدَةٍ، إِذْ حَاصِلُهُمَا مَعَ الْاِفْتِرَاقِ وَالتَّجَرُّدِ جَوَازُ الْوَجْهَيْنِ؛ مَعَ أَرْجَحِيَّةِ النَّصْبِ عَلَى الْجَرِّ، وَلَوْ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: وَلَهُمَا حَالَتَانِ، الْأُولَى: تَجَرُّدُهُمَا مِنْ "مَا"، وَالثَّانِيَّةُ: اقْتِرَانُهُمَا بِهَا. وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ بِهِمَا فِي الْحَالَتَيْنِ مَعًا عَلَى الْجَرِّ، أَشَارَ إِلَى الْحَالَةِ الْأُولَى بِوَجْهَيْهَا، فَلِنَصْبِهِمَا بِقَوْلِهِ: [(وَاسْتَنَّ نَاصِبًا). وَجَرَّهُمَا بِقَوْلِهِ: (وَاجْرُزُ)] ⁽⁶⁾ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدُ ⁽⁷⁾، [وَأَشَارَ إِلَى الثَّانِيَةِ بِوَجْهَيْهَا مِنْ النَّصْبِ وَالْجَرِّ بِقَوْلِهِ: (وَبَعْدَ "مَا" انْصَبَ وَانْجَرَّ قَدْ يَرُدُّ). فَافْهَمْ.

ص: وَاجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدُ وَبَعْدَ مَا انْصَبَ وَانْجَرَّ قَدْ يَرُدُّ ⁽⁸⁾

(1) مثبت في الهامش من (م).

(2) في (م): القائم.

(3) ينظر مذهب الكوفيين في: التذييل. (331/8)، والارتشاف. (1538/3)، والجنى الدايني. ص: 495، وتوضيح المقاصد. (683/2)، والمساعد. (588/1)، وشرح التصريح. (561/1).

(4) زيادة يقتضيها السياق؛ لأن الكلام الذي جاء بعد القول هو للمكودي.

(5) إن كان يقصد بـ"من" البعض الذي حكى ذلك القول، فسوف يجيب البطوي عن هذا السؤال في نهاية هذا الباب عند إعادة ذكر قول المكودي: (وحكى بعضهم).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(7) في (م): أشار إلى ذكر البيت.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: (إِنْ تُرْدُ...الخ). لِأَنَّ "إِنْ" لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي [م/184ظ] فِيهِ ضَعْفٌ وَشَكٌّ، وَ"إِذَا" لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مَا فِيهِ تَحْقِيقٌ، هَذَا فِي الْعَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَحِلُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحَلَّ الْآخَرِ. قَوْلُهُ: أَيْ إِذَا اقْتَرَنَ "خَلَا" وَ"عَدَا" بِ"مَا"، فَالْوَجْهُ نَصْبُ الْمُسْتَشْنَى بِهِمَا. لِتَعَيِّنِ الْفِعْلِيَّةِ حِينَئِذٍ كَقَوْلِهِ [طويل]:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ⁽¹⁾

وَقَوْلُهُ [طويل]: ثُمْلُ النَّدَامَى مَا عَدَانِي [فإنني]⁽²⁾

انْظُرِ ابْنَ هِشَامٍ⁽³⁾ وَخَالِدًا⁽⁴⁾ هُنَا تَسْتَفِيدُ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا انْتَصَبَ؛ لِأَنَّ⁽⁶⁾ "مَا" مَصْدَرِيَّةٌ، فَلَا يَلِيهَا حَرْفٌ⁽⁷⁾ جَرٌّ. بَلْ هِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلِ⁽⁸⁾ الْفِعْلِيَّةِ، كَقَوْلِهِ [طويل]:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ. وَقَوْلُهُ [طويل]: ثُمْلُ النَّدَامَى مَا عَدَانِي

(1) سبق تخريجه في باب الابتداء. ص: 377.

(2) عجزه: بكل الذي يهوى ندمي مولع، وقال العيني: احتج به جماعة من النحاة في كتبهم، ولم يعزوه إلى أحد. المقاصد. (331/1)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (307/2)، والتذييل. (315/8)، والجنى الداني. ص: 566، وأوضح المسالك. (117/1)، و(246/2)، وشرح شذور الذهب. ص: 339، وتمهيد القواعد. (2207/5)، وشرح الأشموني. (524/1)، وشرح التصريح. (115/1)، و(565)، والهمع. (281/2)، والدرر. (501/1)، والمعجم المفصل. (334/4)، وشرح الشواهد. (70/2).

الشرح: قوله: "الندامي": جمع ندمان، وهو شريب الرجل الذي ينادمه، ويقال له الندم أيضاً. المقاصد. (331/1). (3) قال في أوضح المسالك: (وتدخل عليهما "ما" المصدرية، فيتعين النصب؛ لتعين الفعلية حينئذ)، ثم مثل بالبيتين اللذين في المتن، وقال في "ما عداني": (ولهذا دخلت نون الوقاية، وموضع الموصول وصلته نصب: إما على الظرفية على حذف مضاف، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل، فمعنى: «قاموا ما عدا زيدا»، قاموا وقت مجاوزتهم زيدا، أو مجاوزين زيدا، وقد يجران على تقدير "ما" زائدة). (246/2، و247).

(4) ينظر: شرح التصريح. (565/1).

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م): أن.

(7) كرر في الأصل.

(8) ساقطة من (م).

كَيْفِيَّةُ تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ، وَمَا مَوْضِعُ "مَا خَلَا" سَوَاءً عَلَى الْفَعْلِيَّةِ أَوْ عَلَى الْحَرْفِيَّةِ، قِيلَ: نَصَبٌ، وَهَلْ⁽¹⁾ عَلَى الْحَالِيَّةِ أَوْ الظَّرْفِيَّةِ أَوْ الْاسْتِثْنَائِيَّةِ؟ وَعَلَى الْحَرْفِيَّةِ هَلْ يَتَعَلَّقَانِ أَوْ لَا يَتَعَلَّقَانِ؟ وَهَلْ يُعَدِّيَانِ الْفِعْلَ إِلَى الْأِسْمِ كَحَرْفِ⁽²⁾ الْجَرِّ أَوْ⁽³⁾ لَا؟ وَ"مَا" حَيْثُ هَلْ زَائِدَةٌ أَوْ⁽⁴⁾ لَا؟ انْظُرْ جَمِيعَ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى⁽⁵⁾، فَإِنَّهُ أَجَادَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ غَازِي⁽⁶⁾، وَكَذَلِكَ الضَّرِيرُ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَحَكَى بَعْضُهُمْ. هُوَ الْجَرْمِيُّ وَالرَّبْعِيُّ وَالْكَسَائِيُّ وَالْفَارِسِيُّ فِي كِتَابِ الشُّعْرِ⁽⁸⁾ لَهُ.

(1) فِي (م): وَهُوَ.

(2) فِي (م) كَحُرُوفٍ.

(3) فِي (م): أَمْ.

(4) فِي (م): أَمْ.

(5) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مَعْنِيهِ عَنْ "خَلَا": (خَلَا عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ حَرْفًا جَارًا لِلْمُسْتَشْنَى، ثُمَّ قِيلَ: مَوْضِعُهَا نَصَبٌ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَقِيلَ: تَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلُهَا مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبِيهِهِ عَلَى قَاعِدَةِ أَحْرَفِ الْجَرِّ، وَالصَّوَابُ عِنْدِي الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْدِي الْأَفْعَالَ إِلَى الْأَسْمَاءِ أَيْ لَا تَوْصِلُ مَعْنَاهَا إِلَيْهَا، بَلْ تَزِيلُ مَعْنَاهَا عَنْهَا فَأَشْبَهَتْ فِي عَدَمِ التَّعْدِيَةِ الْحُرُوفَ الزَّائِدَةَ وَلِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ "إِلَا" وَهِيَ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ، وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ فِعْلًا مُتَعَدِيًا نَاصِبًا لَهُ وَفَاعِلُهَا عَلَى الْحَدِّ الْمَذْكُورِ فِي فَاعِلٍ "حَاشَا"، وَالْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ أَوْ حَالِيَّةٌ عَلَى خِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَتَقُولُ: «قَامُوا خَلَا زَيْدًا» وَإِنْ شِئْتَ خَفَضْتَ إِلَّا فِي نَحْوِ قَوْلِ لَبِيدٍ، (أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلًا)، وَذَلِكَ لِأَنَّ "مَا" فِي هَذِهِ مُصَدَّرِيَّةٌ فَدَخَلُوهَا يَعْينُ الْفَعْلِيَّةَ وَمَوْضِعُ "مَا خَلَا" نَصَبٌ، فَقَالَ السِّيَرَانِيُّ: عَلَى الْحَالِ كَمَا يَقَعُ الْمَصْدَرُ الصَّرِيحُ فِي نَحْوِ: أَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ، وَقِيلَ: عَلَى الظَّرْفِ عَلَى نِيَابَتِهَا وَصَلَتْهَا عَنِ الْوَقْتِ، فَمَعْنَى: «قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا»، عَلَى الْأَوَّلِ قَامُوا خَالِينَ عَنْ زَيْدٍ، وَعَلَى الثَّانِي: قَامُوا وَقْتَ خُلُوعِهِمْ عَنْ زَيْدٍ، وَهَذَا الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي مُحَلِّهَا خَافِضَةٌ وَنَاصِبَةٌ ثَابِتٌ فِي "حَاشَا" وَ"عَدَا"، وَقَالَ ابْنُ خُرُوفٍ: عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ كَانْتِصَابِ "غَيْرٍ" فِي: «قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ»، وَزَعَمَ الْجَرْمِيُّ وَالرَّبْعِيُّ وَالْكَسَائِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَابْنُ جَنِيٍّ أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ الْجَرُّ عَلَى تَقْدِيرِ "مَا" زَائِدَةٌ فَإِنْ قَالُوا ذَلِكَ بِالْقِيَاسِ فَمَاسِدٌ؛ لِأَنَّ مَا لَا تَزَادُ قَبْلَ الْجَارِ بَلْ بَعْدَهُ نَحْوُ: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ﴿نَبِيْمَا رَحْمَةً﴾، وَإِنْ قَالُوهُ بِالسَّمَاعِ فَهُوَ مِنَ الشَّدُوذِ بَحِثْ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ). ص: 179.

(6) يَنْظُرُ: الْإِتْحَافُ. (96/2).

(7) يَنْظُرُ: شَرَحَ ابْنُ جَابِرٍ لِلْأَلْفِيَّةِ. اللَّوْحَةُ: 91، وَ92.

(8) وَهُوَ شَرَحَ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ الْإِعْرَابِ. تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَهُ فِي: كِتَابِ الشُّعْرِ أَوْ شَرَحِ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ الْإِعْرَابِ: أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَارِسِيِّ، تَحْقِيقُ وَشَرَحَ: مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ الطَّنَاحِيُّ، مَكْتَبَةُ الْخَانَجِي، الْقَاهِرَةُ، مِصْرَ، ط: 01، 1408 هـ - 1988 م. ص: 25.

وابنُ جني⁽¹⁾، [قال المرادي: (وعلى هذا فـ"ما" زائدة لا مصدريّة)⁽²⁾، فاعترضه ابنُ هشام في المعني⁽³⁾ بأن فيه زيادة ما قبل حرف الجرّ، و"ما" إنما عهد زيادتها بعد حرف الجرّ لا قبله. فانظره، وانظر هنا أيضًا الشيخ خالد⁽⁴⁾] ⁽⁵⁾. قوله: وسوّغ الابتداء به معنى التّفسيم. [قيل: فيه نظر؛ لأنّ التّفسيم⁽⁶⁾ المسوّغ إذا كان في نفس النكّرة، وكان المبتدأ محلاً، وهنا ليس كذلك، بل النكّرة قسم من أقسام المقسم، وذلك المقسم هو "خلا" و"عدا".

ص: وحيث جرّا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلا

قوله: يعني أنّ ("عدا" و"خلا")⁽⁷⁾ إذا جرّا ما بعدهما كانا حرفي جرّ. [قال ابن هشام: ⁽⁸⁾] (وموضعهما نصب، ثمّ اختلّف، فقيل: هو نصب عن⁽⁹⁾ تمام الكلام (كالتّمييز، وقيل: لأنّهما متعلّقان)⁽¹⁰⁾ بالفعل المذكور)⁽¹¹⁾. قوله: وإذا نصباه كانا فعلين. يعني [182/أ] ماضيين جامدين لوقوعهما موقع "إلا"، إلّا أنّ الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير [جامدا كما أنّ الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير]⁽¹²⁾ مبنياً، واستشكل ابنُ هشام النّصب

(1) ينظر ما ذهب إليه كل هؤلاء في: التذيل. (317/8)، والارتشاف. (1535/3)، وتوضيح المقاصد. (686/2)، وشرح شذور الذهب لابن هشام. ص: 340، والمعني. ص: 179، والمساعد. (584/1)، وشرح الأشموني. (525/1)، وشرح التصريح. (565/1)، والجمع. (282/2).

(2) ينظر: توضيح المقاصد. (686/2).

(3) ينظر المعني. ص: 179.

(4) ينظر: شرح التصريح. (566/1).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(7) في (م): خلا وعدا.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) في (م): على.

(10) في (م): وقيل: تمييز لأنهما يتعلّقان.

(11) ينظر قول ابن هشام في: أوضح المسالك. (244/2).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

في "خَلَا"، وَنَصُّهُ فِي شَرْحِ اللَّمْحَةِ: (فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا مَعْنَى النَّصْبِ إِنَّ⁽¹⁾ صَحَّ فِي "عَدَا"؛ لِكَوْنِهَا كَانَتْ مُتَعَدِّيَةً قَبْلَ الِاسْتِثْنَاءِ كَقَوْلِكَ: «عَدَا فُلَانٌ (طَوْرُهُ»؛ أَيْ: تَجَاوَزَهُ)⁽²⁾ لَمْ يَصِحَّ فِي "خَلَا" لِكَوْنِهَا قَاصِرَةً، فَكَيْفَ تَنْصِبُ الْمَفْعُولَ بِهِ، قُلْتَ: ضَمَّنُوها فِي الِاسْتِثْنَاءِ مَعْنَى "جَاوَزَ"، وَحَسُنَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ "خَلَا" مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ جَاوَزَهُ)⁽³⁾، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَفَاعِلُهُمَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِمَا)⁽⁴⁾ وَفِي مُفَسَّرِهِ، وَفِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ مِنْهَا الْبَحْثُ السَّابِقُ فِي "لَيْسَ" وَ"لَا يَكُونُ"⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: كَانَا فِعْلَيْنِ مُطْلَقًا. أَيْ: (اِقْتَرَنَ بِمَا أَوْ جَرَّدَا)⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَ"كَمَا" مُتَعَلِّقٌ بِ"فِعْلَانٍ"؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا فِي حُكْمِ⁽⁷⁾ مَعْنَى مَحْكُومٍ بِفِعْلَيْتِهِمَا. إِنَّمَا احتَاجَ لِلتَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ "الْفِعْلِ" فِي هَذَا التَّرْكِيبِ غَيْرُ دَالٍّ عَلَى الْحَدَثِ، قِيلَ: فِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ، إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَخْدُوفٍ؛ أَيْ: حُكْمًا، وَتَقْدِيرُ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ: وَحَيْثُ جَرَّ الْمُحْكُومُ [م/185و] لِحَرْفَيْتِهِمَا حُكْمًا كَحُكْمِ مَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ⁽⁸⁾، قُلْتَ: الظَّاهِرُ عِنْدِي أَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى مَصْدَرٍ مَخْدُوفٍ، لَا نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَخْدُوفٍ (عَلَى مَا)⁽⁹⁾ قَرَّرْتُمْ فِي التَّقْدِيرِ، قُلْتَ⁽¹⁰⁾: وَبَعْضُهُمْ قَدَرَهُ: وَحَيْثُ جَرَّ فَهُمَا حَرْفَانِ كَانَتْ كَمَا هُمَا⁽¹¹⁾ إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ، وَهَذَا تَخْلِيطٌ كَثِيرٌ تَأَمَّلْ صَوَابُهُ مِنْ سَقِيمِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الصَّوَابُ أَنَّ "كَمَا" مُتَعَلِّقٌ بِحَرْفَانِ

(1) في (م): وإن.

(2) ما بين قوسين مطموسة في (م).

(3) ينظر: شرح اللمحة لابن هشام. ص: 231.

(4) ساقطة من (م).

(5) ينظر: أوضح المسالك. (245/2).

(6) في (م): اقترنا بما أو تجردا.

(7) ساقطة من (م).

(8) في (م): فعلين.

(9) في (م): كما.

(10) ساقطة من (م).

(11) ساقطة من (م).

كَحَيْثُ، قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ لِفَسَادِ مَعْنَاهُ وَلِتَّنَاقُضِ تَأْمَلٍ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَالْعَامِلُ فِيهَا حِينَئِذٍ
الْفِعْلُ. قِيلَ: عَمَلُ الْفِعْلِ (فِيهَا حِينَئِذٍ)⁽²⁾، إِنَّمَا هُوَ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَهَكَذَا هُوَ الشَّأْنُ
فِي أَدَوَاتِ الشُّرُوطِ كُلِّهَا أَنَّهَا تُكُونُ مَنْصُوبَةً بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا⁽³⁾.

ص: وَكَحَلَا حَاشَا وَلَا تَصَحَبُ مَا وَقِيلَ حَاشَا وَحَاشَا فَاحْفَظْهُمَا

قَوْلُهُ: عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي جَازَ فِي "خَلَا"، وَقَدْ تَقَدَّمَ؛ يَعْنِي: فَإِذَا نَصَبْتَ كَانَتْ فِعْلًا،
وَالْخِلَافُ فِي فَاعِلِهَا، وَفِي مَحَلِّ الْجُمْلَةِ كَمَا فِي "خَلَا"، وَإِذَا جَرَّتْ كَانَتْ حَرْفًا، وَالْكَلَامُ عَلَى
مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ كَالْكَلَامِ عَلَى "خَلَا"، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَوَاجِهِ، ذَكَرَهَا الْمَرَادِيُّ كُلِّهَا،
أَحَدُهَا: (أَنَّهَا لَا تُصَحَبُ "مَا" كَمَا قَالَ النَّاطِظُ بِخِلَافِ "عَدَا" وَ"خَلَا")⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَنُوزِعَ
فِي ذَلِكَ. وَوَجْهُ النَّزاعِ ذِكْرُهُ الْمَرَادِيُّ، وَنَصُّهُ: (ظَاهِرُهُ أَنَّ هَاتَيْنِ اللَّغَتَيْنِ فِي "حَاشَا" الَّتِي
يُسْتَشْتَقَّى بِهَا، وَكَلَامُهُ فِي التَّسْهِيلِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُمَا⁽⁵⁾ فِي "حَاشَا" الَّتِي لِلتَّبَرُّةِ⁽⁶⁾)، وَهِيَ الَّتِي يَلِيهَا

(1) اختار خالد الأزهرى إعراب المكودي. ينظر: إعراب الألفية. ص: 75.

(2) في (م): حينئذ فيها.

(3) يقصد بها "حيث"، إذ قال المكودي في شرحه: (ويجوز أن يكون "حيث" شرطاً، والفاء جوابه على مذهب الفراء؛
لأنه يجوز أن يجزم بـ"حيث" دون "ما"، والعامل فيها حينئذ الفعل الذي بعدها). (281/1).

(4) أما الخلاف الثاني: أن الفراء ذهب إلى أن "حاشا" فعل، ولا فاعل له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على "إلا"،
ولم ينقل عنه ذلك في "عدا" و"خلا"، قيل: ويمكن القول فيهما بذلك. والثالث: أن الجر "بحاشا" هو الأكثر بخلاف
"عدا" و"خلا"؛ ولذلك التزم سيبويه حرفيتها ولم يجز النصب بها؛ لأنه لم يحفظه. وقد ثبت بنقل أبي زيد والفراء
والأخفش والشيباني وابن خروف، وأجازته الجرمي والمازني والمبرد والزجاج. ينظر: توضيح المقاصد. (688/2، 689).

(5) في (م): أنه.

(6) هكذا في النسختين، وفي كتب أكثر النحاة: للتنزیه، أي: تنزيهية؛ لأنها تستعمل مقصوداً بها تنزيه الاسم المذكور
بعدها عن السوء. ينظر: شرح الكتاب للسرياني. (100/3)، وشرح المفصل لابن يعيش. (510/4)، والتذييل.
(323/8)، والارتشاف. (1535/3)، والمغني. ص: 164، وتوضيح المقاصد. (690/2)، وتمهيد القواعد.
(2208/5)، وشرح التصريح. (538/1). وجاء في تفسير الزمخشري: (وهي حرف من حروف الجر، فوضعت موضع
التنزيه والبراءة، فمعنى «حاشا الله» براءة الله وتنزيهه). (465/2)، وقال السيوطي في نكته: (قوله: وقيل: حاش
وحشي، ظاهره أن هاتين اللغتين في "حاشا" الاستثنائية، وليس كذلك إنما هي في حاشا التي هي اسم بمعنى التنزيه
والبراءة من السوء). اللوحة: 68.

[الْمَحْرُورُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾⁽¹⁾، وَقَدْ قُرِئَ بِاللُّغَاتِ الثَّلَاثِ⁽²⁾، وَأَقْلَاهَا "حَاشًا"، وَهَذِهِ الَّتِي يَلِيهَا]⁽³⁾ الْمَحْرُورُ وَلَيْسَتْ حَرْفًا، قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ: (بِلَا خِلَافٍ، بَلْ هِيَ إِمَّا فِعْلٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ⁽⁴⁾، وَإِمَّا اسْمٌ مُتَّصِبٌ انْتِصَابَ (المصدر الواقع)⁽⁵⁾ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ ابْنِ [182/أ] مَسْعُودٍ⁽⁶⁾: "حَاشَا لِلَّهِ" بِالْإِضَافَةِ مِثْلُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَقِرَاءَةُ أَبِي السَّمَالِ⁽⁷⁾: "حَاشَا لِلَّهِ" بِالتَّنْوِينِ مِثْلُ: «رُحْبًا»⁽⁸⁾ بِزَيْدٍ، وَالْوَجْهُ فِي قِرَاءَةِ مَنْ لَمْ يُنَوَّنْ أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً لِسِبْهَةِا بِحَاشَا الْحَرْفِيَّةِ لَفْظًا وَمَعْنَى⁽⁹⁾ (10).

(1) جاءت في سورة يوسف من الآية: 31، وتماهما: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَكًا وَمَاتَتْ كُلًّا وَاحِدَةً مِنْهُنَّ سَكِينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾، والآية: 51، وتماهما: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمْ إِذْ رَاوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

(2) ويقصد بها لغات حاشا الثلاث التي ذكرها ابن مالك والمكودي، وهي: "حاشا"، و"حاش"، و"حشا". ينظر: المكودي. (282/1).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(4) ينظر مذهب المبرد والكوفيين والبصريين في: الإنصاف. (226/1).

(5) في (م): المصادر الواقعة.

(6) قال الزمخشري في كشافه: (قراءة ابن مسعود، على إضافة حاشا إلى الله إضافة البراءة). (465/2).

(7) قعنب العدوي البصري المقرئ، كان إماما في العربية، وله قراءة شاذة. مات في حدود الستين ومائة. بغية الوعاة. (265/2)، ينظر: تاريخ الإسلام. (576/9)، والمؤتلف والمختلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 01، 1406 هـ - 1986 م. (1241/3)، والوافي. (197/24)، وغاية النهاية في طبقات القراء. (113/3)، وتوضيح المشتبه. (159/5).

تنظر قراءة ابن مسعود وأبي السمال وغيرهم في: تفسير البغوي. (238/4)، والكشاف. (465/2)، وتفسير ابن عطية. (239/3)، وتفسير القرطبي. (181/9)، والبحير المحيط. (269/6)، والدر المصون. (481/6). وقال أبو حيان: (ذهب الزجاج إلى أن: "حاشى لله" في معنى: براءة لله، وهو مشتق من الحشى، وهو الناحية، يقال: في حشى فلان، أي: في داره وناحيته، قال السيرافي: وعلى هذا زعم بعض أصحابنا أن "حاشا" في معنى المصدر، قال: ويقال: حاشى الله، وحاش لله، كما يقال: براءة الله، وبراءة لله). التذييل. (324/8).

(8) في (م): حبا. ومثل ابن مالك في شرح التسهيل. (308/2)، وأبو حيان في التذييل. (325/8)، والمرادي في توضيحه. (691/2)، والأشموني. (528/1). ب: "رعيا".

(9). ينظر قول ابن مالك في: شرح التسهيل. (308/2، 309).

(10). ينظر قول كاملا عند المرادي في: توضيح المقاصد. (690/2، 691).

[بَابُ] الْحَالِ

[قَالَ فِي التَّسْهِيلِ: (الْحَالُ مَا يَدُلُّ عَلَى هَيْئَةٍ، وَصَاحِبِهَا مُتَضَمِّنًا مَا فِيهِ مَعْنَى "فِي"⁽¹⁾، غَيْرُ تَابِعٍ وَلَا عُمْدَةٍ)⁽²⁾].⁽³⁾ وَأَلْفُهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهَا⁽⁴⁾ "أَحْوَالٌ"، وَفِي تَصْغِيرِهَا "حَوِيلَةٌ"، وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ "التَّحْوِيلِ" وَهُوَ التَّنْقِيلُ⁽⁵⁾، وَيَجُوزُ فِيهَا: التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَالْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْبَابِ: حَدُّهَا، ثُمَّ صِفَاتُهَا، ثُمَّ تَخْصِيصُ صَاحِبِهَا، ثُمَّ التَّرْتِيبُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ صَاحِبِهَا، ثُمَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ عَامِلِهَا، ثُمَّ تَعَدُّدُهَا، ثُمَّ تَوْكِيدُهَا لِغَيْرِهَا، ثُمَّ انْقِسَامُهَا إِلَى مُفْرَدٍ وَظَرْفٍ وَجُمْلَةٍ، ثُمَّ حَذْفُ عَامِلِهَا. [أَتَى مِنْ]⁽⁶⁾ خَالِدٍ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: يَجُوزُ فِي الْحَالِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ. يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ لَفْظَ الْحَالِ نَفْسِهِ، فَتَقُولُ: الْحَالُ وَالْحَالَةُ، وَيُحْتَمَلُ مَعْنَاهُ، وَهُوَ الظَّاهِرُ [م/185 ط] هُنَا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: وَقَدْ اسْتَعْمَلَ النَّاطِمُ فِي هَذَا الْبَابِ اللَّغَتَيْنِ. قُلْتُ: هَذَا كَلَامٌ مُجْمَلٌ يَحْتَاجُ لِتَفْصِيلٍ، وَذَلِكَ أَنَّ تَذْكِيرَ الْحَالِ وَتَأْنِيثَهَا يَكُونُ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَلَكِنَّ الرَّاجِحَ فِي اللَّفْظِ التَّذْكِيرُ، وَفِي الْمَعْنَى التَّأْنِيثُ، أَمَّا لَفْظًا فَتَقُولُ: الْحَالُ وَالْحَالَةُ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ لَهُ: حَالٌ مُسْتَحْسَنٌ، وَحَالَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ، وَأَمَّا مَعْنَى فَتَقُولُ: حَالُهُ مَرْضِيٌّ أَوْ مَرْضِيَّةٌ، وَحَالَتُهُ حَسَنٌ أَوْ حَسَنَةٌ، فَإِنْ أَرَادَ بِاسْتِعْمَالِ اللَّغَتَيْنِ لَفْظًا

(1) قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ: (وَخَرَجَ بِتَخْصِيصِ مَعْنَى "فِي" مِمَّا تَضَمَّنَهُ الْمَذْكُورُ، مَا مَعْنَى فِي لِمَجْمُوعِهِ لَا لِمَجْزِئِهِ مَفْهُومِهِ نَحْوُ: «دَخَلْتُ الْحَمَامَ»، فَإِنْ مَعْنَاهُ: دَخَلْتُ فِي الْحَمَامِ، فَلَيْسَ بَعْضُ الْحَمَامِ أَوْلَى بِفِي مِنْ بَعْضٍ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: «جِئْتُ مَاشِيًا»، وَ«زَيْدٌ مَتَكِيٌّ»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَتَكِيٍّ»، فَإِنْ مَعْنَاهُ: جِئْتُ فِي حَالٍ مَشِيٍّ، وَزَيْدٌ فِي حَالٍ اِتِّكَاءٍ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي حَالٍ اِتِّكَاءٍ، فَمَعْنَى "فِي" مُخْتَصٌ بِمَجْزِئِهِ مَفْهُومِ الْمَذْكُورِ، فَشَارَكَ الْحَالُ فِي هَذَا الْمَعْنَى بَعْضُ الْأَخْبَارِ وَبَعْضُ النُّعُوتِ، فَأَخْرَجْتُهُمَا بِقَوْلِي: غَيْرُ تَابِعٍ وَلَا عُمْدَةٍ). (321/2).

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(3) يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ. ص: 108.

(4) فِي (م): جَمْعُهُ.

(5) فِي (م): النُّقْلُ.

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(7) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (569/1).

وَمَعْنَى، فَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ الْمَصْنُفُ أَتَى بِلَفْظِ الْحَالِ فِي هَذَا الْبَابِ (ثَلَاثَةَ عَشَرَ)⁽¹⁾ مَرَّةً، وَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ إِلَّا مُدَكَّرًا، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْمَعْنَى فَمُسَلَّمٌ؛ إِذْ كَثِيرًا مَا ذَكَرَهُ، كَقَوْلِهِ: (وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ)، (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَكَثِيرًا مَا أَتَتْهُ كَقَوْلِهِ: (وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا)، (وَإِنْ تُؤَكَّدُ جُمْلَةٌ بِمُضَمَّرٍ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا)، (وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ تَتَبُعُهُ، وَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ يُؤَخِّدَانِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَصَفْتُ فَضْلَةً) كَمَا ظَنَّهُ بَعْضُ مَنْ انْتَصَبَ إِلَى⁽²⁾ التَّدْرِيسِ وَصَرَّحَ بِهِ؛ إِذْ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لَا يُنْطِقُ بِهِمَا إِلَّا كَذَلِكَ، فَيُطْلَقُ لَفْظُ "وَصَفْتُ" عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، فَتَقُولُ فِي⁽³⁾: "عَاقِلٌ" وَصَفْتُ، وَ[تَقُولُ]⁽⁴⁾ فِي: "عَاقِلَةً" وَصَفْتُ، وَلَيْسَ عَدَمُ اتِّصَالِ التَّاءِ بِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُدَكَّرٌ؛ إِذْ لَا مُؤَنَّثَ لَهُ يُقَالُ فِيهِ: "وَصَفْتُ" بِالتَّاءِ وَكَذَلِكَ "فَضْلَةً" يُطْلَقُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، فَتَقُولُ فِي "زَيْدٍ" مِنْ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» فَضْلَةً، وَ"هِنْدًا" مِنْ: «أَكْرَمْتُ هِنْدًا» فَضْلَةً؛ لِأَنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ فِيهِ لِلتَّأْنِيثِ؛ إِذْ لَا مُدَكَّرًا⁽⁵⁾ لَهُ، يُقَالُ فِيهِ: "فَضْلٌ"، وَإِنَّمَا هِيَ بُنِيَتْ عَلَيْهَا الْكَلِمَةُ، كَالتَّاءِ فِي لَفْظِ النِّكَرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي: رَجُلٍ، (وَفِي امْرَأَةٍ إِنَّهُ نِكْرَةٌ)⁽⁶⁾، وَتَقُولُ فِي [أ/183 و] [زَيْدٍ]⁽⁷⁾ وَهِنْدٍ إِنَّهُ مَعْرِفَةٌ. فَافْهَمْ.

ص: الْحَالُ وَصَفْتُ فَضْلَةً مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ [كَفَرَدًا أَذْهَبُ]⁽⁸⁾

قَوْلُهُ: الْمُرَادُ بِالْوَصْفِ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وَأَمِثْلُهُ الْمُبَالِغَةُ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ. هَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ أَوْصَافٌ صَرِيحَةٌ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مُؤَوَّلًا

(1) هكذا في النسختين، والصواب: ثلاث عشرة؛ لأن: "مرة" مؤنثة.

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من (م).

(4) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(5) في (م): مذكر.

(6) في (م): وامرأة نكرة.

(7) ساقطة من المتن مثبتة في التعقيبة في (أ).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

بِالْوَصْفِ، فَتَدْخُلُ⁽¹⁾ الْجُمْلَةُ وَشِبْهُهَا مِنَ الظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ إِذَا وَقَعَتْ حَالًا؛ فَإِنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْوَصْفِ؛ إِذْ كَلَامُ الْمَصْنُفِ⁽²⁾ مُطْلَقٌ، فَيَشْمَلُ الصَّرِيحَ وَالْمَوْوَلَّ، وَهُوَ الْمَرَادُ، وَخَرَجَ بِذِكْرِ الْوَصْفِ نَحْوُ: "الْقَهْقَرَى"⁽³⁾ فِي: «رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى»؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُبَيَّنًا لِهَيْئَةِ الْفَاعِلِ؛ لَكِنَّهُ مَصْدَرٌ، لَا وَصْفٌ. قَوْلُهُ: وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: "فَضْلُهُ"، الْعُمْدَةُ نَحْوُ: «زَيْدٌ فَاضِلٌ». وَكَذَلِكَ نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَاحِكٌ»، فَإِنَّ "فَاضِلٌ" وَ"ضَاحِكٌ" وَإِنْ كَانَ مُبَيَّنًا لِلْحَالَةِ، فَهُوَ عُمْدَةٌ لَا فَضْلَةٌ، فَالْفَضْلَةُ هِيَ فَضْلٌ أَوَّلٌ لِلْوَصْفِ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ يَشْمَلُ الْخَبَرَ وَالنَّعْتَ وَالْحَالَ، فَخَرَجَ بِهِ الْخَبَرُ كَمَا قُلْنَا. قَوْلُهُ: وَالْمَرَادُ بِالْفَضْلَةِ مَا يَصِحُّ الاسْتِعْنَاءُ [م/186] عَنْهُ. تُوقِشَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ لِفُصُورِهَا عَنْ دُخُولِ بَعْضِ مَا هُوَ مُرَادٌ، فَإِنَّهَا لَا تَنَاولُهُ، وَصَوَّبَ عَنْهَا قَوْلُهُمْ: الْمَرَادُ بِالْفَضْلَةِ مَا يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ لِيَدْخُلَ⁽⁴⁾ نَحْوُ: "كُسَالَى" مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَامُوا كُسَالَى﴾⁽⁵⁾، (فَإِنَّ "كُسَالَى")⁽⁶⁾ حَالٌ، وَلَا يُسْتَعْنَى الْكَلَامُ عَنْهُ. قَالَهُ الشَّيْخُ خَالِدٌ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: [إِمَّا لَوْفُوعِهِ سَادًّا مَسَدَّ الْخَبَرِ]⁽⁸⁾، نَحْوُ: «ضَرْبِي زَيْدٌ»⁽⁹⁾ قَائِمًا. وَ"ضَرْبِي": مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مَصْدَرٌ نَاصِبٌ لِزَيْدٍ، وَ"قَائِمًا": حَالٌ قَامَ مَقَامَ الْخَبَرِ، وَأَعْنَى عَنْهُ تَقْدِيرُهُ: ضَرْبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا، وَ"كَانَ" هَذِهِ الْمُخَذُّوفَةُ تَامَّةٌ، فَالْمَعْنَى: إِذَا حَضَرَ فِي حَالِ كَوْنِهِ قَائِمًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ عِنْدَ قَوْلِهِ:

(1) فِي (م): فَتَوَوَّلَ بِهِ.

(2) فِي (م): النَّازِم.

(3) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (وَالْقَهْقَرَى: الرَّجُوعُ إِلَى خَلْفٍ. فَإِذَا قُلْتَ: رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: رَجَعْتُ الرَّجُوعَ الَّذِي يُعْرَفُ بِهَذَا الْاسْمِ، لِأَنَّ الْقَهْقَرَى ضَرْبٌ مِنَ الرَّجُوعِ. وَالْقَهْقَرَى بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ: الْحَجَرُ الصَّلْبُ). الصَّحَاحُ. (801/2).

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(5) سُورَةُ: النِّسَاءِ، مِنَ الْآيَةِ: 142، وَتَمَامُهَا: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(6) فِي (م): فَإِنَّهُ.

(7) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (570/1).

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(9) فِي (م): زَيْدًا. وَهُوَ الصَّوَابُ، وَمَا فِي الْمَتْنِ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمَّ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مَنْوُطًا بِالْحُكْمِ

قَوْلُهُ: أَوْ لَتَوْفِّفِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ [خفيف]:

[إِنَّمَا] ⁽¹⁾ الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيرًا كَاسِفًا بِأَلْهِ قَلِيلِ الرَّجَاءِ ⁽²⁾

لأنَّه لو لم يأت بهذه ⁽³⁾ الحال الذي هو "كثيًّا" [فَمَا بَعْدَهُ] ⁽⁴⁾ لَتَنَاقَضَ الْكَلَامُ، وَيُفْسِدُ الْمَعْنَى، فَلَتَوْفِّفِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ صَارَ ذِكْرُهُ وَاجِبًا، وَلَا يَنْبَغِي ⁽⁵⁾ عَنِ الْإِثْنَانِ بِهِ، قِيلَ: قَدْ بَحَثَ بَعْضُ الشُّرَاحِ الْجُمْلَ ⁽⁶⁾ فِي الاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى تَوْفُّفِ الْمَعْنَى عَلَى الْحَالِ بِأَنْ قَالَ مَا مَعْنَاهُ: إِذْ لَا نُسَلِّمُ تَوْفُّفَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، بَلْ هَذَا الْبَيْتُ مِثْلُ قَوْلِكَ: هَذَا الزَّمَانُ الْمَيِّتُ فِيهِ مَنْ يَعِيشُ، تُشِيرُ إِلَى فُسَادِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا (كَلَامًا تَامَةً) ⁽⁷⁾، قُلْتُ: هَذَا كَلَامٌ ظَاهِرُ الْفَسَادِ؛

(1) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(2) البيت منسوب لعدي بن الرعلاء الغساني في: اللسان. (91/2)، وفيه: "شقيًّا" مكان "كثيًّا"، والبارع في اللغة: أبو علي القالي، تحقق: هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية بيروت، ط: 01، 1975 م. ص: 705، والمقاصد الشافية. (420/3)، وشرح شواهد المغني. (405/1)، والأصمعيات. ص: 152، وسمط اللآلي. (8/1)، والحزانة. (583/9)، وزهر الأكم. (159/1)، والمعجم المفصل. (64/1)، وشرح الشواهد. (72/1)، وبلا نسبة في: التذيل. (149/9)، وفيه: "الرخاء" مكان "الرجاء"، وشرح القطر. ص: 235، والمغني. ص: 601، وتمهيد القواعد. (2321/5)، وشرح الأشموني. (4/2).

(3) في (م): بهذا.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) في (م): يستغنى.

(6) قال ابن عصفور في شرح الجمل: (ومن الناس من جعل الحال لازمة في هذا البيت، واستدل على ذلك بأنك لو قلت: «إنما الميت من يعيش»، كان خُلُفاً، لكن أخذ التمام فيها بالنظر إلى اللفظ لا إلى المعنى، وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل لو أسقطت الحال، لكان هذا الكلام تاماً على معنى ما، ألا ترى أنك لو قلت: "هذا زمان إنما الميت فيه يعيش" تشير بذلك إلى فساد، كان كلاماً مستقلاً). (320/1، 321).

(7) في (م): كلام تام.

لأنَّ الألفاظَ في قَوَالِبِ المعاني، فَالتَّركيبُ لَيْسَ كَالتَّركيبِ، إِذْ فَرَّقَ (مَا بَيْنَهُمْ)⁽¹⁾، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ، فَالاسْتِشْهَادُ بِالْبَيِّنَةِ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَقْصُودِ الْمَرَادِ. فَاعْلَمُهُ. قَوْلُهُ: وَحَمَلَ الشَّيْخُ⁽²⁾... الخ. اعْلَمْ أَنَّ "مُنْتَصِبًا" فِي كَلَامِ النَّازِمِ اخْتَلَفَ شُرَاحُهُ فِي حَمْلِهِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ، فَمِنْهُمْ: مَنْ حَمَلَهُ عَلَى جَائِزِ النَّصَبِ، وَذَلِكَ كَالشَّيْخِ⁽³⁾ الْبَذَرِ، وَابْنِ عَقِيلٍ⁽⁴⁾، وَابْنِ هِشَامٍ⁽⁵⁾، وَالشَّاطِطِيِّ⁽⁶⁾ فَوَرَدَ عَلَيْهِمُ النَّعْتُ بِأَقْسَامِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ وَصْفُ "فَضْلَةٍ"، ثُمَّ افْتَرَقُوا فَرِيقَيْنِ، فَعَيَّرَ الشَّيْخُ⁽⁷⁾ أَخْرَجَ الْمَرْفُوعَ وَالْمَخْفُوضَ [183/ظ] مِنْ هُنَا؛ لِكُونِهِمَا غَيْرَ مَنْصُوبَيْنِ، فَوَقَعَ الْإِخْتِرَازُ عَنْهُمَا بِقَوْلِهِ: "مُنْتَصِبًا"، وَأَخْرَجَ الْمَنْصُوبَ نَحْوُ: «رَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا وَرَاكِبًا» مِنْ قَوْلِهِ: (مُفْهِمٌ فِي حَالٍ)، كَمَا خَرَجَ مِنْهُ التَّمْيِيزُ نَحْوُ: «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا»؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا أَنَّهُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ، لَكِنَّ⁽⁸⁾ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ "النَّعْتُ" جِيءَ بِهِ لِتَقْيِيدِ الْمَنْعُوتِ لَا لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ، وَإِنْ فُهِمَتْ ضِمْنًا، وَالثَّانِي: الَّذِي هُوَ "التَّمْيِيزُ" جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ حُسْنِ⁽⁹⁾ الْمَتَعَجَّبِ مِنْهُ، وَهُوَ الْفُرُوسِيَّةُ، فَهُوَ عَلَى مَعْنَى "مِنْ" لَا عَلَى مَعْنَى: "فِي حَالٍ"، فَوَقَعَ الْإِخْتِرَازُ عَنْهُمَا مَعًا بِقَوْلِهِ: "مُفْهِمٌ فِي حَالٍ"، وَسَلِمَ الْحُدُّ عَنْدَهُمْ لِلْمَحْدُودِ، وَلَمْ

(1) في (م): بينهما.

(2) في (م): الشارح. قال ابن الناظم في شرحه: (إنه حد غير مانع، لأنه يشمل النعت، ألا ترى أن قولك: «مررت برجلٍ راكبٍ» في معنى: مررت برجل في حال ركوبه، كما أن قولك: «جاء زيد ضاحكًا»، في معنى: جاء زيد في حال ضحكته. فالأجل ذلك عدلت عن هذه العبارة إلى قولي: (المذكور فضلةً لبيان هيئة ما هو له). وحق الحال النصب، لأنها فضلة، والنصب إعراب الفضلات). ص: 227، 228.

(3) في (م): كالشارح.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل. (244/2).

(5) قال في أوضح المسالك: (وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد). (250/2).

(6) ينظر: المقاصد الشافية. (418/3).

(7) في (م): الشارح.

(8) في (م): لأن.

(9) في (م): جنس.

يَعْتَرِضُوهُ، وَالشَّيْخُ⁽¹⁾ لَمَّا لَمْ يُخْرِجِ النَّعْتَ الْمَنْصُوبَ (وَعَيْرُهُ مِنْ: "مُفْهِمٍ فِي")⁽²⁾ حَالٍ "رَأَى أَنَّ الْحَدَّ غَيْرَ مُطَرَّدٍ، أَيْ: غَيْرُ مَانِعٍ؛ [م/186ظ] حَيْثُ دَخَلَ فِي الْحَدِّ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَيْسَ ثُمَّ فَصْلٌ آخَرُ يُخْرِجُ بِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الْقَيْدِ الَّذِي بَعْدَهُ، فَاعْتَرَضَ بِهِ عَلَى وَالِدِهِ؛ لِأَنَّ "مُنْتَصِبًا" عِنْدَهُ بَيَانُ حُكْمٍ، لَا فَصْلٌ يُخْرِجُ بِهِ، وَيُحْتَرِزُ بِهِ مِنْ شَيْءٍ، فَصَدَقَ عَلَى النَّعْتِ بِأَقْسَامِهِ أَنَّهُ: وَصَفَ فَضْلَةً مُفْهِمٌ فِي حَالٍ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ الْإِفْهَامَ تَرَاهُ⁽³⁾ الْجَمَاعَةُ ضِمْنًا لَا مَقْصُودًا⁽⁴⁾، فَلَا يَضُرُّ، وَهُوَ لَمَّا كَانَ عِنْدَهُ (يُفْهِمُ فِي الْجُمْلَةِ مِنْهُ ذَلِكَ رَأَاهُ)⁽⁵⁾ مُضِرًّا. وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى وَاجِبِ النَّصْبِ كَالْمَرَادِيِّ⁽⁶⁾ وَمَنْ تَبِعَهُ كَالْمَكُودِيِّ، لِأَنَّ النَّصْبَ فِي الْحَالِ هُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهِ، فَهُوَ لَا زِمَ لَهُ، فَخَرَجَ مِنْهُ النَّعْتُ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّ نَصْبَهُ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ، وَبَقِيَ "مُفْهِمٌ فِي حَالٍ" عِنْدَهُمَا لِإِخْرَاجِ التَّمْيِيزِ فَقَطْ، لَمْ يُشْرِكْهُ (فِيهِ شَيْءٌ)⁽⁷⁾، فَمَنْ عَدَا الشَّيْخَ⁽⁸⁾ سِوَاءَ (الْقَائِلِينَ بِجَائِزِ النَّصْبِ أَوْ بِوَاجِبِهِ)⁽⁹⁾ لَا يَعْتَرِضُونَ عَلَى الْمَصْنَفِ بِالنَّعْتِ، وَالْحَدُّ عِنْدَهُمْ سَالِمٌ، وَالشَّيْخُ⁽¹⁰⁾ فَقَطْ يَعْتَرِضُ بِهِ عَلَيْهِ، ثُمَّ اعْتَرَضَ الْمَرَادِيُّ عَلَى الشَّيْخِ بِقَوْلِهِ: (وَقَوْلُ الشَّيْخِ: إِنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ لَيْسَ بِمَانِعٍ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ النَّعْتَ. غَيْرُ مُسَلَّمٍ لِحُرُوجِهِ بِقَيْدِ لُزُومِ النَّصْبِ)⁽¹¹⁾. قَالَ شَيْخُنَا النَّظَّارُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تَحْرِيرِ هَذَا⁽¹²⁾ الْكَلَامِ:

(1) في (م): والشارح. يقصد به ابنه البدر، ينظر قوله في شرحه. ص: 227.

(2) ما بين قوسين مطموس في (م).

(3) في (م): تريه.

(4) في (م): مقصدا.

(5) في (م): في الجملة رأيه.

(6) ينظر: توضيح المقاصد. (692/2).

(7) في (م): شيء فيه.

(8) في (م): الشارح. وتكرر كثيرا هذه لفظة مكان لفظة: "الشيخ".

(9) في (م): القائلون بجوازه أو بوجوبه.

(10) في (م): والشارح. يقصد به ابن الناظم.

(11) ينظر: توضيح المقاصد. (692/2).

(12) ساقطة من (م).

[وَمَنْ أَصَابَ مِنَ الشُّيُوخِ، وَمَنْ جَادَ، وَبَيَّانُ مَا وَقَعَتْ فِيهِ الإِصَابَةُ وَالْحَيْرَةُ]⁽¹⁾ مَا نَصُّهُ:
 أَصَابَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي أَنَّ "مُنْتَصِبَ" بَيَّانُ حُكْمٍ لَا فَضْلٍ، يُخْتَرُ بِهِ مِنْ شَيْءٍ، وَلَمْ
 يُصِبْ فِي قَوْلِهِ إِنَّ: "مُفْهِمٌ فِي حَالٍ" لَا مُخْرَجَ النَّعْتِ، وَقَدْ بَيَّنَّ ابْنُ هِشَامٍ⁽²⁾ فِي حَدِّ نَفْسِهِ أَنَّهُ
 يُخْرِجُهُ، وَبَيَّنَّهُ الشَّاطِطِيُّ⁽³⁾، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: ("مُفْهِمٌ فِي حَالٍ" أَخْرَجَ: «لِلَّهِ دَرُهُ فَارِسًا»،
 وَ«رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا»، فَإِنَّ "رَاكِبًا" لَمْ يُسْقِ لِدَلَالَةٍ عَلَى الْهَيْئَةِ، بَلْ لِتَخْصِصِ الرَّجُلِ)⁽⁴⁾، وَلَمْ
 يُصِبِ الْمَرَادِيُّ وَالْمَكُودِيُّ فِي تَسْلِيمِ أَنَّ: "مُفْهِمٌ فِي حَالٍ" لَا يُخْرِجُ النَّعْتِ؛ أَيْ: كَانَ الْوَجْهُ
 مِنْهُمَا فِي الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الشَّيْخِ أَنَّ لَا (يَتَسَلَّمُ لَهُ)⁽⁵⁾ عَدَمُ إِخْرَاجِ النَّعْتِ مِنَ الْقَيْدِ الْأَخِيرِ؛
 لِأَنَّهُ لَيْسَ الْقَصْدُ مِنَ النَّعْتِ الْإِفْهَامُ فِي حَالٍ كَذَا؛ لِأَنَّهُمَا يُخْرِجَانِ [184/أ] مِنَ النَّصْبِ
 حِينَ قَيَّدَاهُ بِالْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ جَيِّدٍ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا أَوْضَحَهُ ابْنُ هِشَامٍ غَايَةً، فَمِنْ
 لَفْظِهِ وَجَامِعِ شَارِحِهِ⁽⁶⁾: (و"مُنْتَصِبٌ" فَضْلٌ ثَانٍ، مُخْرَجٌ لِنَعْتِي (الْمَخْفُوضِ وَالْمَرْفُوعِ)⁽⁷⁾ نَحْوُ:
 «جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ»؛ فَإِنَّهُمَا وَإِنْ قَيَّدَا الْمَنْعُوتَ [فَلَيْسَا مَنْصُوبَيْنِ،
 وَ"مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا"، فَضْلٌ ثَالِثٌ، مُخْرَجٌ لِلنَّعْتِ الْمَنْصُوبِ كـ«رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا»، فَإِنَّهُ؛
 أَيْ: النَّعْتُ؛ إِنَّمَا سَبَقَ لِتَقْيِيدِ الْمَنْعُوتِ⁽⁸⁾]⁽⁹⁾، فَهُوَ لَا يُفْهَمُ فِي حَالٍ كَذَا بِطَرِيقِ الْقَصْدِ، وَإِنَّمَا
 أَفْهَمُهُ بِطَرِيقِ الزُّرُومِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ التَّقْيِيدُ بِالنَّعْتِ، وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ بَيَّانُ الْهَيْئَةِ
 بِالْعَرَضِ)⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَاعْتَرَضَهُ [م/187] بِوَصْفِ الْمَنْصُوبِ. قِيلَ: بَلْ اعْتَرَضَهُ بِالْوَصْفِ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) ينظر: أوضح المسالك. (250/2).

(3) ينظر: المقاصد الشافية. (418/3).

(4) ينظر: شرح ابن عقيل. (244/2).

(5) في (م): يسلم.

(6) في (م): شرحه.

(7) في (م): المرفوع والمخفوض.

(8) في (م): المنعوت به.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(10) ينظر: شرح التصريح. (570/1).

مُطْلَقًا، قُلْتُ: لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى أَنَّ لَفْظَ "مُنْتَصِبٍ" هُوَ فِعْلٌ يَخْرُجُ بِهِ الْمَرْفُوعُ وَالْمَجْرُورُ؛ حَتَّى لَا يَعْتَرِضَ إِلَّا بِالْمَنْصُوبِ، وَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَهُ بَيَانُ حُكْمٍ فَقَطْ كَمَا قَدَّمْنَا⁽¹⁾، فَيَقَعُ الِاعْتِرَاضُ إِذَا لَجِمَ أَسْوَاقُ الْوَصْفِ مَرْفُوعُهُ وَمَجْرُورُهُ وَمَنْصُوبُهُ، لَا فَرْقَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عِنْدَهُ أَنَّهُ: "وَصِفٌ فَضْلَةٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ". فَاعْلَمْنَاهُ، وَنَصَّ الشَّيْخُ⁽²⁾ عَلَى مَا نَقَلَ⁽³⁾ ابْنُ غَازِي فِيهِ مَعَ إِدْخَالِ حُكْمٍ فِي الْحَدِّ بِقَوْلِهِ: ("مُنْتَصِبٌ" أَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ النَّعْتَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ» فِي مَعْنَى: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي حَالِ رُكُوبٍ، كَمَا أَنَّ (مَعْنَى قَوْلِهِ)⁽⁴⁾: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا»؛ أَيْ: [فِي مَعْنَى جَاءَ زَيْدٌ]⁽⁵⁾ فِي حَالِ ضِحْكِهِ⁽⁶⁾. مِنْ ابْنِ غَازِي. قَوْلُهُ: وَحَمَلَهُ الْمُرَادِيُّ عَلَى وَاجِبٍ.. الخ. قَدْ تَقَدَّمَ بَحْثُ الشَّيْخِ النَّظَّارِ - [رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى]⁽⁷⁾ - مَعَهُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ⁽⁸⁾ غَيْرُ لَازِمِ النَّصْبِ رَافِعٍ لِلنَّعْتِ. وَقَوْلُهُ: وَهُوَ أَظْهَرُ. أَيْ: حَمَلُ الْمُرَادِيِّ⁽⁹⁾ عَلَى وَاجِبِ النَّصْبِ هُوَ أَظْهَرُ مِنْ حَمَلِ غَيْرِهِ، وَهُوَ الشَّارِحُ⁽¹⁰⁾، وَمَنْ تَبِعَهُ عَلَى جَائِزِ النَّصْبِ. وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ النَّصْبَ مِنْ أَحْكَامِ الْحَالِ اللَّازِمَةِ لَهُ. هُوَ بَيَانٌ لِلأَظْهَرِيَّةِ. قَوْلُهُ: وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: "مُفْهِمٌ فِي حَالٍ" التَّمْيِيزِ فِي نَحْوِ: «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا». فَ"فَارِسًا" كَمَا قَالَ [مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ]⁽¹¹⁾. ابْنُ عَقِيلٍ: (هُوَ تَمْيِيزٌ لَا حَالٌ عَلَى الصَّحِيحِ؛ إِذْ لَا يَقْصِدُ

(1) فِي (م): قِيدْنَا.

(2) فِي (م): الشَّارِحُ. يَقْصِدُ بِهِ ابْنُ النَّازِمِ.

(3) فِي (م): نَقَلَهُ.

(4) فِي (م): قَوْلُكَ.

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مِضَافٌ مِنْ (م).

(6) يَنْظُرُ: الْإِتْحَافُ. (99/2).

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مِضَافٌ مِنْ (م).

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(9) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (692/2).

(10) يَنْظُرُ: شَرَحَ ابْنُ النَّازِمِ. ص: 227. وَيَنْظُرُ أَيْضًا رَدُّ ابْنِ غَازِي عَلَيْهِ فِي: الْإِتْحَافِ. (99/2).

(11) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مِضَافٌ مِنْ (م).

بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْهَيْئَةِ، بَلِ التَّعَجُّبُ مِنَ الْفُرُوسِيَّةِ⁽¹⁾. وَمِثْلُهُ لَابْنِ هِشَامٍ، قَالَ: (لَأَنَّ ذِكْرَ التَّمْيِيزِ لِبَيَانِ حُسْنِ الْمَتَعَجَّبِ مِنْهُ)⁽²⁾، وَهُوَ الْفُرُوسِيَّةُ. وَ"الدَّرُّ": هُوَ اللَّبَنُ، كَأَنَّهُ قَالَ: اللَّهُ دَرُّ هَذَا اللَّبَنِ الَّذِي نَشَأَ عَنْهُ هَذَا الْفَارِسُ [الْمَتَعَجَّبُ مِنْهُ]⁽³⁾ أَوْ يَكُونُ "الدَّرُّ" بِمَعْنَى الْفِعْلِ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَتَسَامَحَ النَّاطِمُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ لِإِدْخَالِهِ فِيهِ النَّصَبَ، وَهُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْحَالِ لَا جُزْءٌ مِنْ مَاهِيَّتِهِ⁽⁵⁾. ابْنُ هِشَامٍ⁽⁶⁾: (فِي هَذَا الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاطِمُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحَدِّ تَصَوُّرَ مَاهِيَةِ الْمُخْدُودِ، وَهِيَ لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الْحَدِّ، وَقَدْ جَعَلَ النَّصَبَ جُزْءًا مِنَ الْحَدِّ مَعَ أَنَّهُ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْمُخْدُودِ، وَالْحُكْمُ فَرَعُ التَّصَوُّرِ، إِذْ لَا يَحْكُمُ عَلَى الشَّيْءِ إِلَّا بَعْدَ تَصَوُّرِهِ، وَالتَّصَوُّرُ لِمَاهِيَةِ الْمُخْدُودِ مَوْقُوفٌ عَلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْحَدِّ، وَمِنْ جُمْلَتِهَا النَّصَبُ، وَهُوَ حُكْمٌ فَجَاءَ الدَّوْرُ، وَهُوَ تَوَقُّفُ الشَّيْءِ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ⁽⁷⁾، إِمَّا بِمَرْتَبَةِ كَتَوَقَّفِ ("أ" عَلَى "ب"، وَ"ب" عَلَى "أ"، أَوْ بِمَرَاتِبِ كَتَوَقَّفِ "أ" عَلَى "ب" وَ"ب" عَلَى "ج" وَ"ج" عَلَى "أ")⁽⁸⁾، وَالدَّوْرُ مُبْطِلٌ لِلْحَدِّ، قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ: وَأُجِيبَ بِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ فَإِنَّ الْحُكْمَ لَيْسَ مَوْقُوفًا عَلَى التَّصَوُّرِ بِكُنْهِ الْحَقِيقَةِ الْمُتَوَقَّفَةِ عَلَى الْحَدِّ [أ/184ظ] حَتَّى يَلْزَمَ الْبُطْلَانُ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَوَقَّفٌ [م/187ظ] عَلَى التَّصَوُّرِ بِوَجْهِ مَا، وَذَلِكَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْحَدِّ فَلَا يَلْزَمُ الْبُطْلَانُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْحَدِّ مَعْرِفَةُ الْمُخْدُودِ بِكُنْهِ حَقِيقَتِهِ؛ لِيَحْكُمَ عَلَيْهِ، وَالتَّصَوُّرُ بِوَجْهِ مَا لَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ⁽⁹⁾. (وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي الْاِعْتِدَارِ عَنْ رَدِّ الْمَصْنَفِ مَا

(1) شرح ابن عقيل. (242/2).

(2) أوضح المسالك. (250/2).

(3) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(4) قال الجوهرى: (الدَّرُّ: اللَّبَنُ. يقال في الدَّمِّ: لَا دَرَّ دَرَّةً! أَي: لَا كَثُرَ خَيْرُهُ. ويقال في المَدْحِ: اللَّهُ دَرَّةٌ، أَي: عَمَلُهُ. وَلِلَّهِ دَرَّةٌ من رَجُلٍ). الصحاح. (656/2).

(5) في (م): ماهية.

(6) ينظر قول ابن هشام في: أوضح المسالك. (250/2). وفي (م) إضافة: ممن وجامعهم شارحُهُ.

(7) في (م): يتوقف عليه.

(7) ما بين قوسين في (م) مكان الحروف فارغ، والظاهر أنها مكتوبة بلون مغاير، وعند التصوير لم يظهر.

(8) ينظر قول خالد الأزهري ابتداء من قوله: (في هذا الحد الذي ذكره الناطم... الخ) في: شرح التصريح. (571/1).

نَصُّهُ⁽¹⁾: (وَالْعَرَضُ مِنْ تَعْرِيفِ الْحَالِ مَعْرِفُهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ لَهُ مَنْصُوبًا، لَا مَعْرِفَتُهُ لِيَحْكُمَ لَهُ⁽²⁾ بِالنَّصْبِ، فَلَا يَلْزَمُ الدَّوْرُ عَلَى إِدْخَالِ الْحُكْمِ بِالنَّصْبِ فِي تَعْرِيفِهِ، قَالَ⁽³⁾ وَالِدِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - آخِذًا مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ⁽⁴⁾ الْمُتَوَسِّطِ⁽⁵⁾ فِي نَظِيرِ الْمَسْأَلَةِ⁽⁶⁾). وَقِيلَ أَيْضًا فِي الْجَوَابِ عَنِ الْمَصْنَفِ: هَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ مِنْ كَوْنِ الْحَدِّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا هُوَ جُزْءٌ مِنْ مَاهِيَةِ الْمُخْدُودِ، وَلَا يَكُونُ بِمَا هُوَ حُكْمٌ كَالنَّصْبِ وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ خَارِجٌ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ يُعْرَفُ بِخَوَاصِّهِ كَمَا يُعْرَفُ بِمَاهِيَّتِهِ. قَوْلُهُ: ثُمَّ مَثَلٌ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ التَّعْرِيفِ فَقَالَ: كَفَرْدًا أَذْهَبُ. أَيُّ: فِي حَالٍ تَفْرُدِي. قَوْلُهُ: وَفِي الْمِثَالِ تَنْبِيْهُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهِ، وَسَيَأْتِي. يَعْنِي فِي قَوْلِهِ:

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصَرَّفًا

فَحَازَتْ تَقْدِيمَهُ كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

ص: وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقًّا

(1) في (م): وللسيوطي اعتذاره آخر حسن عن در المصنف ونصه.

(2) في (م): عليه.

(3) في (م): قاله. وهو الصواب لأن القول لوالده، الذي سبقت ترجمته في باب الابتداء.

(4) ابن شَرَف شَاة (645 - 715 هـ = 1247 - 1315 م): حسن بن محمد بن شرفشاه الحسيني الأسترابادي، ركن الدين: عالم الموصل في عصره. توفي بها. من كتبه: شرح مختصر ابن الحاجب، وشرح الحاوي الصغير في فقه الشافعية، للقرظيني، وشرح الحماسة، وكتاب مرآة الشفا في الطب. الأعلام. (2/215)، ينظر: العبر. (4/41)، وتاريخ ابن الوردي. (2/255)، ومرآة الجنان. (4/191)، وطبقات الشافعية الكبرى. (9/407)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه. (2/214)، والدرر الكامنة. (2/118)، والنجوم الزاهرة. (9/231)، والبغية. (1/521)، والشذرات. (8/65). (5) هو شرح لركن الدين الأسترابادي، الحسيني. وله ثلاثة شروح على: الكافية. كبير وهو المسمى: باليسيط. ومتوسط: وهو المسمى: بالوافية، وهو المتداول، وصغير. ينظر: كشف الظنون. (2/1370).

تنظر مسألة الحال عنده في: شرح الوافية نظم الكافية. ص: 218.

(6) ينظر قول السيوطي في البهجة المرضية. (1/325). وقال شارح البهجة المرضية السيد صادق الشيرازي: (وتوضيح الجواب: أن معرفة الحال متوقفة على النص؛ لكن نصب الحال غير متوقف على معرفته؛ إذ نصب الحال متوقف على نصب العرب، والحاصل: أنا إذا رأينا كلمة جامعة لشرائط الحالية، ونصبها العرب نعرف أنها حال).

قَوْلُهُ: كَالْخَلْقِ وَالْأَلْوَانِ. تَمَثُّلٌ لِمَا نَعْتَهُ "غَيْرٌ"، وَهُوَ اللَّازِمُ؛ لِأَنَّهُ تَمَثُّلٌ لِعَبَرِ اللَّازِمِ كَمَا يَنْوَهُهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ غَيْرَ اللَّازِمِ هُوَ الْمُنْتَقِلُ، قُلْتُ: وَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ: هُوَ مِثَالٌ لِلْمَفْهُومِ الَّذِي هُوَ اللَّازِمُ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ. قَوْلُهُ: فَمِثَالُ غَيْرِ الْمُنْتَقِلِ قَوْلُهُمْ⁽¹⁾: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا». تَقَعُ الْحَالُ وَصَفًا ثَابِتًا، لَا مُنْتَقِلًا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلٍ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ مُؤَكَّدَةً، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا»، [وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا]⁽²⁾ [3]، الثَّانِيَةُ: أَنْ يَدُلَّ عَامِلُهَا عَلَى تَجَدُّدٍ⁽⁴⁾ صَاحِبِهَا، نَحْوُ: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا»، الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ مَرْجِعُهَا إِلَى السَّمَاعِ، نَحْوُ: «قَائِمًا بِالْقِسْطِ»⁽⁵⁾، إِذَا أُعْرِبَ "قَائِمًا" حَالًا مِنْ فَاعِلٍ "شَهِدَ"، وَاللَّهُ⁽⁶⁾ تَعَالَى، انْظُرِ الشَّيْخَ⁽⁷⁾ خَالِدًا، وَ"الزَّرَافَةَ": بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ فِي الرَّايِ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ، وَهِيَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ⁽⁸⁾، وَ"يَدَيْهَا": بَدَلٌ مِنَ "الزَّرَافَةِ"، بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَ"أَطْوَلُ": حَالٌ مُلَازِمَةٌ مِنْ "يَدَيْهَا"، وَ"مِنْ رِجْلَيْهَا" يَتَعَلَّقُ بِ"أَطْوَلُ"؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ تَفْصِيلِي، وَعَامِلُ الْحَالِ "خَلَقَ"، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى تَجَدُّدِ الْمَخْلُوقِ، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: (وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: «يَدَاهَا أَطْوَلُ» بِالرَّفْعِ، فَيَدَاهَا: مُبْتَدَأٌ، وَ"أَطْوَلُ": خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ)⁽⁹⁾. [قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ]⁽¹⁰⁾: (وَلَا تَتَعَيَّنُ الْحَالِيَّةُ لِحَوَازِ الْوَصْفِيَّةِ، [انْظُرْهُ... الخ]⁽¹¹⁾. [لِأَنَّ الزَّرَافَةَ مُعَرَّفَةً بِ"أَلِ" الْجِنْسِيَّةِ)⁽¹²⁾.

(1) ساقطة من (م).

(2) سورة: مريم، من الآية: 33، وتامها: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) في (م): تجرد.

(5) سورة: آل عمران، من الآية: 18، وتامها: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(6) في (م): وهو.

(7) ساقطة من (م).

(8) هكذا في النسختين، وهو سهو، والصواب: مفعول به.

(9) ينظر قول أبي البقاء في شرح التصريح. (572/1).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(12) ينظر قول خالد الأزهرى في شرح التصريح. (572/1).

خَالِدٌ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَيَكُونُ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى الْفَاعِلِ. وَهُوَ "كَوْنُ"، و"الْكُونُ" وَاقِعٌ عَلَى
الانْتِقَالِ وَالِاشْتِقَاقِ.

ص: وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي [م/188و] سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلُفٍ

الرُّبَيْدِيُّ⁽²⁾: (السَّعْرُ سِعْرُ السُّوقِ، وَقَدْ أَسْعَرُوا وَسَعَّرُوا إِذَا اتَّفَقُوا [عَلَى سِعْرٍ]⁽³⁾)⁽⁴⁾.
قَوْلُهُ: وَيَكْثُرُ إِذَا أَظْهَرَ [مُؤَوَّلًا. صَوَابُهُ: إِذَا ظَهَرَ مُؤَوَّلًا، وَمَا يَقَعُ فِي بَعْضِ النُّسخِ هَكَذَا⁽⁵⁾،
إِنَّمَا هُوَ إِصْلَاحٌ، وَالْأَصْلُ: إِنَّمَا هُوَ أَظْهَرَ]⁽⁶⁾ رُبَاعِيٌّ⁽⁷⁾، وَلَا [أ/185و] يَصِحُّ بِدُونِهِ؛ لِأَنَّهُ يَشْرَحُ
لَفْظَ الْمَصْنُفِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "مُبْتَدِي" اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ "أَبْدَأَ"، وَإِنَّمَا كَانَ الصَّوَابُ: ظَهَرَ
ثَلَاثِيٌّ⁽⁸⁾؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرُّبَاعِيُّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِكَوْنِهِ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْمَظْهَرُ نَفْسُهُ
بِالتَّأْوُلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. فَتَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ قِيلَ: بَلْ هُوَ كَذَلِكَ بِدَلِيلِ مَا عِنْدَ ابْنِ
هَشَامٍ⁽⁹⁾؛ لَكِنَّ مَا مَرَّ عَلَيْهِ سَيِّدِي الْمَكُودِيُّ هُوَ مَحْمَلُ الشَّيْخِ⁽¹⁰⁾ وَالْمَرَادِيُّ⁽¹¹⁾ [تَبَعًا لَهُ،
فَانْظُرْ ابْنَ هَشَامٍ. مِنْ خَطِّ بَعْضِ أَصْحَابِنَا]⁽¹²⁾.

(1) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(2) ساقطة من (م).

(3) مضافة من مختصر العين للزبيدي. (134/1).

(4) ينظر قول في مختصر العين. (134/1).

(5) في الشرح المعتد في حاشية ابن حمدون: ظهر. (284/1).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(7) في (م): رباعيا.

(8) في (م): ثلاثيا.

(9) قال ابن هشام في أوضح المسالك: (ويفهم منه أنها تقع جامدة في مواضع أخر بقله، وأنها لا تؤول بالمشتق كما لا
تؤول الواقعة في التسعر، وقد بينتها كلها. وزعم ابنه أن الجميع مؤول بالمشتق، وهو تكلف، وإنما قلنا به في الثلاث
الأول؛ لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي؛ فالتأويل فيها واجب). (255/2).

(10) في (م): الشارح. يقصد به ابن الناظم ينظر رأيه في شرحه. ص: 229.

(11) ينظر: توضيح المقاصد. (694/2، و695).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

ص: كِبْعُهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدٍ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيَّ كَأَسَدٍ

قَوْلُهُ: أَيُّ: مُنَاجَزَةٌ. أَوْ أَيُّ: مَقْبُوضًا، وَبِهِ قَدَرُهُ السُّيُوطِيُّ⁽¹⁾ وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ. قَوْلُهُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ⁽²⁾ الْكَافُ فِي قَوْلِهِ... الخ. ظَاهِرٌ مَدْخُولٌ⁽³⁾ قَوْلُهُ: وَيَنْبَغِي إِلَى قَوْلِهِ: أَنْ يَكُونَ وَصْفًا. أَنَّ الْكَافَ إِذَا جُعِلَتْ بِمَعْنَى "مِثْلٌ" تَكُونُ مُشْتَقَّةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْكَافُ لَا تَكُونُ مُشْتَقَّةً. قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا، وَيَكُونُ قَدْ قَصَدَ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى. ظَاهِرُهُ أَنَّهَا فِي الْأَوَّلَى حَيْثُ قُدِّرَتْ اسْمًا إِنَّمَا قَصَدَ تَفْسِيرَ اللَّفْظِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُمَا مَعًا تَفْسِيرَانِ لِلْمَعْنَى، وَتَفْسِيرُ اللَّفْظِ إِنَّمَا هُوَ شُجَاعٌ.

ص: وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتِهَدْ

قَوْلُهُ: حَقُّ الْحَالِ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا بَيَانُ الْهَيْئَةِ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِلَفْظِ التَّنْكِيرِ. هَذَا التَّعْلِيلُ أَحْسَنُ مِمَّا لِلْمَرَادِيِّ، إِذْ قَالَ: (وَلَمَّا كَانَ الْعَالِبُ اشْتِقَاقُ الْحَالِ وَتَعْرِيفُ صَاحِبِهِ⁽⁴⁾ التَّرَمُّ تَنْكِيرُهُ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ كَوْنُهُ نَعْتًا)⁽⁵⁾؛ قِيلَ: هَذِهِ عِلَّةٌ قَاصِرَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ⁽⁶⁾ تَتِمَّ، إِلَّا إِذَا كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ مَنْصُوبًا. قَوْلُهُ: صَوْنًا لِلْفَظِّ عَنِ الزِّيَادَةِ وَالْخُرُوجِ عَنِ الْأَصْلِ لِغَيْرِ غَرَضٍ. فَيَعْنِي بِالزِّيَادَةِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ أَوْ الْإِضَافَةَ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَكُونُ بِسَوَاهِمَا، وَلَا يَخْرُجُ مُعَرَّفٌ عَنْهُمَا، وَيَعْنِي بِالْأَصْلِ التَّنْكِيرَ، وَلَا يَعْدِلُ عَنِ الْأَصْلِ إِلَّا لِفَائِدَةٍ، وَلَا فَائِدَةٌ هُنَا فِي خُرُوجِهِ عَنِ الْأَصْلِ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ مَعْنَوِيٌّ لِبَيَانِ الْعِلَّةِ، وَقَدْ أَحْسَنَ فِيهِ الشَّيْخُ، وَانْظُرْ تَقْدِيرَهُ

(1) ينظر: البهجة المرضية. (326/1).

(2) في (م): يحمل.

(3) في (م): مدلول.

(4) في (م): صاحبها.

(5) ينظر: توضيح المقاصد. (695/2).

(6) في (م): لا.

لَفْظًا عِنْدَ الْمَرَادِيِّ⁽¹⁾، وَاعْلَمْ أَنَّ تَعْلِيلَ الْمَكُودِيِّ هُوَ أَحْسَنُ مِنْ تَعْلِيلِ الْمَرَادِيِّ بِكَثِيرٍ، وَلِذَلِكَ عَدِلَ عَنْهُ؛ إِذْ غَايَةُ مَا يُقَالُ لِلْمَكُودِيِّ، وَلَعَلَّ ثُمَّ غَرَضَ حَمَلٍ عَنِ الْخُرُوجِ عَنِ الْأَصْلِ، وَكَانَ شَيْخَنَا (النَّظَّارُ سَيِّدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْقَصَّارُ)⁽²⁾ يُعَلِّلُهُ مِنْ عِنْدِهِ بِأَنْ يَقُولَ: الْمُبْتَدَأُ مَعْهُودٌ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ [م/188ظ]، وَالْحَبْرُ غَيْرُ مَعْهُودٍ بَيْنَهُمَا، وَصَاحِبُ الْحَالِ مَعْهُودٌ بَيْنَهُمَا، وَهَيْئَتُهُ غَيْرُ مَعْهُودَةٍ بَيْنَهُمَا. قَوْلُهُ: نَحْوُ: ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ. أَيُّ: مُتَرَتِّبِينَ. قَوْلُهُ: أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ. قِيلَ: وَهُوَ الصَّوَابُ⁽³⁾.

ص: وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَعَتِهِ زَيْدٌ طَلَعُ

قَوْلُهُ: كَمَا يَقَعُ صِفَةً. أَيُّ: نَعْتًا، قَالَ النَّاطِمُ:

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ⁽⁴⁾

قَوْلُهُ: وَخَبَرًا. نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ عَدْلٌ». قَوْلُهُ: وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ. أَيُّ: وَكُلُّ⁽⁵⁾ الْمَذْكُورَاتِ مِنْ وَقُوعِ الْمَصْدَرِ حَالًا وَصِفَةً وَخَبَرًا هُوَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، أَمَّا وَقُوعُ الْمَصْدَرِ الْمُنْكَرِ⁽⁶⁾ حَالًا فَفِيهِ شُذُودٌ [أ/185ظ] وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَصْدَرِيَّةُ؛ إِذَا كَانَ الْأَصْلُ أَلَّا يَقَعُ حَالًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ صَاحِبِهِ فِي الْمَعْنَى؛ إِذِ الْمَصْدَرُ بَيَانُ الذَّاتِ؛ لَكِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا يُخْبِرُونَ بِالْمَصَادِرِ عَنِ الذَّاتِ كَثِيرًا وَاتِّسَاعًا، نَحْوُ: «زَيْدٌ عَدْلٌ» فَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُمَا خَبَرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ. قَوْلُهُ: وَلَا خِلَافَ فِي وُرُودِ الْمَصْدَرِ حَالًا. فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْمَصْدَرِ

(1) قال المرادي في شرحه: (وقد يجيء على صورة المعرف بالأداة، فيحكم بزيادتها نحو: "ادخلوا الأول فالأول". أو بالإضافة: فيحكم بأنه نكرة لم يتعرف بها نحو: "طلبته جهدي وطاقي" و"اجتهد وحدك" أي: منفردا). (2/695).

(2) في (م): سيدي أبو عبد الله محمد القصار.

(3) قال الأزهري في إعرابه: ("لفظا": تمييز محول عن نائب الفاعل لا على إسقاط "في" خلافا للمكودي). ص: 76.

(4) تنظر الألفية باب النعت. ص: 45.

(5) في (م): وكل هذه.

(6) في (م): النكرة.

الواقع حالاً على خمسة أقوال: (مذهب سيبويه⁽¹⁾ أنه هو الحال، ومذهب الأخفش والمبرد⁽²⁾ إلى⁽³⁾ أنه مفعول مطلق، وعامله المحذوف هو الحال. ومذهب الكوفيون⁽⁴⁾ إلى أنه مفعول مطلق منصوب بالعامل قبله، وليس في موضع الحال، ومذهب بعضهم إلى أنها مصادِر على حذف مضاف، فقدّر في: «أَتَيْتُهُ رَكْضًا» «إِتْيَان رَكْضٍ»⁽⁵⁾، وكذا سائرهما، وقيل: هي أحوال على حذف المضاف؛ أي: أَتَيْتُهُ ذَا رَكْضٍ، وكذا⁽⁶⁾ سائرهما. قاله المرادي⁽⁷⁾ في التَّنْبِيهِ الأوّل من التَّنْبِيهِين. قوله: كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾⁽⁸⁾؛ أي: خَائِفِينَ وَطَامِعِينَ؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِالْوَصْفِ، ومثله: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾⁽⁹⁾، ثُمَّ: ﴿ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾⁽¹⁰⁾، وقولهم: «فَتَلْتُمُ صَبْرًا»⁽¹¹⁾. قوله: وَهُوَ كَثِيرٌ وَمَعَ كَثْرَتِهِ⁽¹²⁾ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ⁽¹³⁾ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. لَفْظُ الْمَرَادِيِّ: (وَهُوَ كَثِيرٌ وَمَعَ كَثْرَتِهِ فَنُقِلَ إِجْمَاعُ الْفَرِيقَيْنِ [عَلَى

(1) وقال: (لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعلٍ إذا كان حالاً). ينظر: الكتاب. (370/1).

(2) ينظر المقتضب. (234/3)، وينظر كذلك رأي كل من الأخفش والمبرد مفصلين في: شرح ابن النازم. ص: 231، و232، والارتشاف. (1571/3)، وابن عقيل. (254/2)، والأشعوني. (9/2)، وشرح التصريح. (580/1، و581).

(3) ساقطة من (م).

(4) ينظر مذهب الكوفيين في: والارتشاف. (1571/3)، وابن عقيل. (254/2)، والأشعوني. (9/2)، شرح التصريح. (582/1)، والهمع. (300/2).

(5) قدره المرادي: إتيانه ركضاً. توضيح المقاصد. (699/2). وجاء في تمهيد القواعد: (قالوا: وتقدير «أتيتته ركضاً» على مذهب سيبويه: أتيتته راكضاً، وكذا أخواته). (2269/5).

(6) في (م): وكذلك.

(7) تنظر هذه المذاهب عند المرادي في: توضيح المقاصد. (699/2).

(8) سورة: السجدة، من الآية: 16، سبق تخريجها. في باب الموصول. ص: 330.

(9) سورة: الأعراف، من الآية: 56، وتماها: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

(10) سورة: البقرة، من الآية: 260، وتماها: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(11) في (م): ضرباً.

(12) في (م): كثرتها.

(13) في (م): عليها.

قَصْرِهِ⁽¹⁾ عَلَى السَّمَاعِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي التَّخْرِيجِ⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَأَجَاَزَ الْمُبَرَّدُ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ. الْمَرَادِيُّ: (فَقِيلَ عَنْهُ: مُطْلَقًا، وَقِيلَ: فِيمَا هُوَ نَوْعُ الْفِعْلِ⁽³⁾، نَحْوُ: «أَتَيْتُهُ سُرْعَةً»⁽⁴⁾)؛ لِأَنَّ السُّرْعَةَ نَوْعٌ مِنَ الْإِتْيَانِ، [فَيَقْيِسُهُ عَلَى مَا سَمِعَ، وَهُوَ: «جِئْتُ رَكُضًا»، فَإِنَّ "الرَّكُضَ" نَوْعٌ مِنَ الْجِيءِ، وَابْنُ هِشَامٍ⁽⁵⁾ نَقَلَهُ مِثْلَ نَقْلِ الْمَرَادِيِّ وَالْمَكُودِيِّ. وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ⁽⁶⁾ مَا يُخَالِفُهُمْ فِي النَّقْلِ عَنِ الْمُبَرَّدِ. فَانْظُرْهُ، وَاسْتَشْنَى فِي التَّسْهِيلِ⁽⁷⁾ ثَلَاثَةً، لَا تَقْصُرُ عَلَى السَّمَاعِ، انْظُرْهَا فِي الْمَرَادِيِّ⁽⁸⁾ وَالْمَحَاذِي⁽⁹⁾، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ "أَمَّا"، نَحْوُ: «أَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ»⁽¹⁰⁾. وَبَعْدَ خَبَرٍ شُبَّهِ بِهِ مُبْتَدَأُ كـ «زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا»⁽¹¹⁾، أَوْ قُرْنٌ هُوَ بِـ "أَلْ" الدَّلَالَةِ⁽¹²⁾ عَلَى الْكَمَالِ، نَحْوُ:

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) ينظر: توضيح المقاصد. (697/2).

(3) في (م): من الفعل.

(4) ينظر: توضيح المقاصد. (697/2).

(5) ينظر: أوضح المسالك. (258/2).

(6) قال ابن عقيل: (وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير: طلع زيد يبعث بعتة فيبعث عندهما هو الحال لا بعتة). (258/2).

(7) ينظر: التسهيل. ص: 109.

(8) ينظر: توضيح المقاصد. (697/2).

(9) ينظر أيضا: أوضح المسالك. (259/2).

(10) قال المرادي في شرحه لهذا المثال: (قول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع به، والتقدير: مهما يذكر إنسان في حال علم، فالذي وصفت عالم. ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء، وصاحبها الضمير المستكن فيه، وهي على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء، فالمذكور عالم في حال علم). ينظر: توضيح المقاصد. (698/2).

(11) قال خالد في تصريحه: (فـ"زهير" بالتصغير: خبر شبه به مبتدؤه، وهو "زيد" والتقدير: زيد مثل زهير في الشعر، وإنما حذف "مثل" ليزول لفظ التشبيه، فيكون الكلام أبلغ، "وشعرا": حال في تقدير لصفة، أي: شاعرا، والعامل فيها ما في "زهير" من معنى الفعل، إذ معناه: مجيد، وصاحب الحال ضمير مستتر في "زهير"، لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشق يتحمل الضمير، ويجوز أن يكون "شعرا" تمييزا لما انبهم في "مثل" المحذوفة، وهي العاملة فيه). (583/1).

(12) الصواب: الدالة.

«أَنْتَ الرَّجُلُ عَلَمًا»⁽¹⁾ [2]. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْهُ أَنَّ وَقُوعَ الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفِ حَالًا قَلِيلٌ. نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ»؛ لِأَنَّ فِيهِ شُدُوزَيْنِ: الْمَصْدَرِيَّةَ وَالتَّعْرِيفَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ أَوَّلَ الْبَيْتِ، وَعَلَى التَّعْرِيفِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَقَالَ خَالِدٌ: (وَزَعَمَ سَيِّبُونُهُ أَنَّ الَّذِي جَوَزَ⁽³⁾ تَعْرِيفَهَا أَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِالْمَصَادِرِ الْمُنْتَصِبَةِ بِأَفْعَالِهَا كـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ»، و«العَجَبُ لَزَيْدٍ» حَيْثُ كَانَتْ مَصَادِرَ مِثْلَهَا، وَكَانَتْ [م/189و] غَيْرَ الْأَوَّلِ وَغَيْرَ مَا هِيَ لَهُ صِفَاتٍ)⁽⁴⁾. وَأَطَالَ، فَانْظُرْهُ. فَقَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْهُ... الخ. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا لَا يُفْهَمُ بَلْ هُوَ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّهُ غَايَةُ مَا أَفَادَ بِهَذَا الْبَيْتِ: أَنَّ الْمُنْكَرَ كَثِيرُ الْوُقُوعِ، وَأَمَّا الْمَعْرِفُ هَلْ هُوَ كَثِيرٌ أَيْضًا أَوْ قَلِيلٌ؟ [فَيَبْقَى مَا [هُوَ] (5) عَامٌ]⁽⁶⁾، وَ مُحْتَمَلٌ لهُمَا هَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ، أَجَابَ [أ/186و] شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزَّيَّاتِيَّ: فَإِنَّ هَذَا الْمَفْهُومَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ عُمُومٌ، بِالنَّظَرِ إِلَى (ذَاتِ لَفْظٍ)⁽⁷⁾ الْبَيْتِ هُنَا، وَإِنَّمَا بِالنَّظَرِ لِمَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنَ الْحَزَرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ)، فَلَمْ يَبْقَ هُنَا فِي الْبَيْتِ عُمُومٌ، بَلْ يَتَعَيَّنُّ أَحَدُ الْمَفْهُومَيْنِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَ الْمَكُودِيُّ.

قَوْلُهُ: قَالَ الشَّاعِرُ [طويل]:

وَلَكِنَّهُمْ بَانُوا وَلَمْ أَدْرِ بَغْتَةً وَأَعْظَمُ شَيْءٍ حِينَ يَفْجُوكَ الْبَغْتُ⁽⁸⁾

(1) قال المرادي في شرحه لهذا المثال: (فيجوز أن تقول: «أنت الرجل أدبا ونبلا»، والمعنى: الكامل في حال علم وأدب ونبل، وفي الارتشاف: ويحتمل عندي أن يكون تمييزا). ينظر: توضيح المقاصد. (697/2).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (م): سوغ.

(4) ذكر أيضا مذهب: ابن الشجري، والأصمعي، ويونس والبغداديون والكوفيون. للاستزادة ينظر: شرح التصريح. (580/1).

(5) زيادة يقتضيها السياق.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) في (م): لفظ ذات.

(8) البيت منسوب لزيد بن ضبَّة الثَّقَفِيِّ في: اللسان. (11/2)، وفيه: "ماتوا" مكان "بانوا"، و"أفطع" مكان "أعظم"، وتاج العروس. (445/4)، والبارع. ص: 356، وفيه: "باتوا" مكان "بانوا"، و"أخش" مكان "أدر"، و"أفطع" مكان

هَذَا الْبَيْتُ هُوَ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ، وَقَدْ وَقَعَ فِيهِ الْفَاعِلُ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ؛ أَعْنِي: "الْبَعْتُ" مِنْ
مَعْنَى الْفِعْلِ؛ أَيُّ: حِينَ يَفْجُؤُكَ الْفَجَأُ، أَوْ حِينَ يَبْعُثُكَ الْبَعْتُ، هَذَا بِمِثَابَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ
بَدَأَ لَهُمْ﴾⁽¹⁾، فَفَاعِلُ "بَدَأَ" مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: الْبَدَاءُ.

ص: وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبَيَّنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهَلًا

قَوْلُهُ: صَاحِبُ⁽²⁾ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِالْحَالِ فِي الْمَعْنَى؛ أَيُّ: وَحَقُّ الْمَخْبَرِ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ عَنِ الْجَهْلِ لَا يُفِيدُ غَالِبًا. قَوْلُهُ: وَقَدْ تَجِيءُ نَكْرَةً، وَلِذَلِكَ مُسَوِّغَاتٌ؛ أَيُّ: تُقَرِّبُهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، كَمَا أَنَّ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ مُسَوِّغَاتٌ تُقَرِّبُهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ. قَوْلُهُ: وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ. أَيُّ: تَقَدَّمَتْ مُسَوِّغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ. قَوْلُهُ: فَمِنْ الْمُسَوِّغَاتِ تَنْكِيرُ صَاحِبِ الْحَالِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْحَالِ. وَلَا فَرْقَ فِي الْحَالِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً أَوْ جُمْلَةً، إِلَّا أَنَّ الْجُمْلَةَ فِيهَا خِلَافٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ، وَهَذَا⁽³⁾ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، قَالَهُ الدَّمَامِينِيُّ⁽⁴⁾.

"أعظم"، والكمال. (112/3)، وفيه: "أفزع" مكان "أعظم"، والمصون في الأدب: أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، تحق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط: 02، 1984م. ص: 53، وفيه: "أفزع" مكان "أعظم"، والمعجم المفصل. (514/1)، وبلا نسبة في: الجمهرة. (255/1)، وفيه: "وأنكأ" مكان "وأعظم"، والتهذيب. (98/8)، وفيه: "أفزع"، والصحاح. (243/1)، والمقاييس. (272/1)، والمحكم. (476/5)، وفيه: "أفزع"، وشمس العلوم. (586/1)، وشرح التصريح. (581/1).

(1) سبق تحريرها في بابي الاشتغال، والتنازع. ص: 740، و813.

(2) في (م): حق صاحب.

(3) في (م): وهو.

(4) تنظر المسألة عند الدماميني في المصابيح الجامع. (93/1).

نَقَلَهُ عَنْهُ الْفَنَارِيُّ⁽¹⁾ فِي حَاشِيَةِ الْمَطْوَلِ⁽²⁾ فِي بَحْثِ الْحَالِ. قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُ
الشَّاعِرِ [الطَّوِيل]:

وَبِالْجِسْمِ مَنِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ⁽³⁾

هَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ سَيِّوِيهِ، قُلْتُ: «شُحُوبٌ»: مُبْتَدَأٌ، وَ"بِالْجِسْمِ": خَبَرُهُ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ مُعَاقِبَةٌ لِلضَّمِيرِ، وَ"مَنِّي": بَدَلٌ مِنَ الْجِسْمِ، وَالْمَسْوُوعُ لِلْإِتْدَاءِ بِالنَّكِرَةِ، إِمَّا الْإِخْبَارُ بِالْمَجْرُورِ الْمَقْدَمِ، فَيَكُونُ نَحْوُ: «عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ»، وَإِمَّا الْوَصْفِيَّةُ بِ"بَيْنٍ" الْمَقْدَمِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: "شُحُوبٌ بَيْنٌ"، وَانْظُرْ جُمْلَةً: "لَوْ عَلِمْتِهِ"⁽⁴⁾ مَا حَمَلَهَا هُنَا، وَ"لَوْ" كَأَنَّهَا لِلتَّمَنِّيِّ، وَإِنَّهُ تَمَنَّيَ أَنْ تَكُونَ عَالِمَةً بِذَلِكَ الشُّحُوبِ الظَّاهِرِ بِجِسْمِهِ الَّذِي نَالَهُ مِنْ مَحَبَّتِهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلرَّطْبِ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ جَوَابُهَا مُحْذَوْفًا؛ أَيُّ: لِعَطْفٍ أَوْ لَرَحْمَتِي أَوْ لَشَفِيقَتِي، وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ فِي:

(1) الْفَنَارِيُّ (840 - 886 هـ = 1436 - 1481 م): حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ شَاهِ بْنِ مُحَمَّدٍ شَمْسِ الدِّينِ بْنِ حَمْزَةِ الْفَنَارِيِّ: مِنْ عُلَمَاءِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ. يُقَالُ لَهُ: مَلَّا حَسَنُ شَلْبِي وَلِدَ وَنَشَأَ وَتَوَفَّى بِبِلَادِ الرُّومِ (تُرْكِيَا)، وَبَرَعَ فِي الْمَعْقُولَاتِ وَأَصُولِ الْفِقْهِ وَزَارَ الشَّامَ وَمِصْرَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ. فَقَرَأَ فِي الثَّانِيَةِ (مَغْنِي اللَّيْلِبِ) وَنَسَخَهُ، وَقَرَأَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ، وَأَجِيزَ فِي الْحَدِيثِ، وَحَجَّ. وَأَهْدَى نَسْخَةَ الْمَغْنِيِّ إِلَى السُّلْطَانِ، فَمَنَحَهُ مَدْرَسَةً أَزْنِيقَ فَكَانَ مَدْرَسًا بِأَدْرَنَةَ، وَسَكَنَ بَرْسَةَ إِلَى أَنْ مَاتَ. وَهُوَ حَفِيدُ الْفَنَارِيِّ الْكَبِيرِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ. صَنَّفَ كِتَابًا، مِنْهَا: حَاشِيَةٌ عَلَى التَّلْوِيحِ شَرَحَ التَّنْقِيحَ، وَحَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الْمَطْوَلِ لِلتَّنَازِلِيِّ. الْأَعْلَامُ. (217/2)، يَنْظُرُ: نَظَمَ الْعَقِيَانِ. ص: 105، وَالشَّقَائِقُ النُّعْمَانِيَّةُ فِي عُلَمَاءِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ: أَحْمَدُ بْنُ مُصْطَفَى، أَبُو الْخَيْرِ، عَصَامُ الدِّينِ طَاشْكَرْبِي زَادَهُ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، دُط، دُت. ص: 114، وَكَشَفُ الظُّنُونِ. (473/1)، وَدِيَوَانُ الْإِسْلَامِ. (127/2)، وَالبدر الطالع. (208/1)، وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ. (288/1)، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ. (213/3)، وَمَعْجَمُ الْمُفْسِّرِينَ. (138/1).

(2) حَاشِيَةٌ: الْمَوْلَى الْمُحَقِّقُ: حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ شَاهِ الْفَنَارِيِّ. وَهِيَ حَاشِيَةٌ تَامَةٌ، مَشْحُونَةٌ بِالْفَوَائِدِ. يَنْظُرُ: كَشَفُ الظُّنُونِ. (473/1). تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَ الْفَنَارِيِّ فِي: حَاشِيَةِ الْمَطْوَلِ: حَسَنُ الْجَلْبِيِّ الْفَنَارِيِّ، مَنَشُورَاتُ الشَّرِيفِ الرُّضِيِّ، قَم، مَطْبَعَةُ أَمِيرٍ - قَم، 1406 هـ. ص: 441.

(3) قَالَ الْعَيْنِي: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ قَائِلِهِ. الْمَقَاصِدُ. (1118/3)، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: الْكِتَابِ كَمَا فِي الْمُتَنِّ. (123/2)، وَشَرْحُ الْكِتَابِ. (451/2)، وَإِيضًا شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ. (134/1)، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ. (738/2)، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ. (333/2)، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ. ص: 233، وَالْمَحْمَدِ. (388/1)، وَالتَّذْيِيلِ. (64/9)، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ. (257/2)، وَتَهْمِيدُ الْقَوَاعِدِ. (2279/5)، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (445/3)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (11/2)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ. (448/2)، وَشَرْحُ الشَّوَاهِدِ. (306/1). وَفِي أَغْلِبِهَا: "تَسْتَشْهَدِي" بِالْيَاءِ.

(4) قَالَ الْعَيْنِي: (قَوْلُهُ: "لَوْ عَلِمْتِهِ": جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ). الْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ. (1118/3).

"سَتَشْهَدُ" كَأَنَّهَا لِلطَّلَبِ؛ أَي: وَإِذَا أَرَدْتَ الشَّهَادَةَ⁽¹⁾ مِنْ عَيْنِي عَلَى مَا ادَّعَيْتُهُ مِنْ مَحَبَّتِكَ تَشْهَدُ لَكَ بِذَلِكَ، فَذَكَرَ [م/189ط] عَلَامَتَيْنِ عَلَى مَحَبَّتِهِ، وَدَلِيلَيْنِ ظَاهِرَيْنِ: نُحُولُ جِسْمِهِ وَدَوْبَانِهِ، وَهُوَ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ يَنْظُرُهُ؛ لِأَنَّهُ مُحْسُوسٌ، وَبُكَاءُ عَيْنَيْهِ؛ بِحَيْثُ لَا يُمَسِّكُ دَمْعَتَهُ. قَوْلُهُ: وَأَصْلُهُ: شُحُوبٌ بَيْنٌ. أَي: صِفَةٌ وَمَوْصُوفٌ، وَنَعَتْ النِّكَرَةَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا يَنْتَصِبُ عَلَى الْحَالِ. قَوْلُهُ: وَشَمِلَ صُورَتَيْنِ. [أ/186ط] أَي: وَشَمِلَ الْمَخْصَصُ صُورَتَيْنِ، قُلْتُ: حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: ثَلَاثَةً؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ الثَّلَاثَةَ أَنْ يُخْصَصَ بِالْمَعْمُولِ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخَوِكَ شَدِيدًا»⁽²⁾؛ إِذْ كَلَامُ النَّاطِمِ شَامِلٌ لَهَا أَيْضًا، وَبِهِ شَرْحُهُ الْمَحَاضِي⁽³⁾.

قَوْلُهُ: الْأَوَّلَى نَحْوُ⁽⁴⁾: أَنْ يُخْصَصَ بِالْوَصْفِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾⁽⁵⁾. هَذَا الْمَثَالُ أَصْلُهُ لِلنَّاطِمِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽⁶⁾، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ وَلَدُهُ⁽⁷⁾ فِي شَرْحِ هَذَا النَّظْمِ، وَتَبِعَهُمَا عَلَى ذَلِكَ الْمَرَادِيِّ⁽⁸⁾، وَابْنُ عَقِيلٍ⁽⁹⁾ وَغَيْرُهُمْ⁽¹⁰⁾. وَتَقْدِيرُهُ عِنْدَهُمْ: أَنَّ "أَمْرًا" الْمَنْصُوبَ حَالًا مِنْ "أَمْرٍ"⁽¹¹⁾ الْجُرُورِ بِالِإِضَافَةِ؛ لِكَوْنِهِ⁽¹²⁾ مُخْتَصًّا بِالْوَصْفِ

(1) في (م): الشهادة.

(2) قال الأزهري: (ف"شديدا" حال من "ضرب" لاختصاصه بالعمل في الفاعل، وهو "أخوك"). شرح التصريح. (586/1).

(3) ينظر أيضا. أوضح المسالك. (262/2).

(4) ساقطة من (م).

(5) سورة: الدخان، من الآيتين: 04، و05، وتماهما: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾.

(6) ينظر: شرح التسهيل. (331/2).

(7) ينظر: شرح ابن الناطم. ص: 233.

(8) ينظر: توضيح المقاصد. (702/2).

(9) ينظر: شرح ابن عقيل. (258/2).

(10) في (م): وغيرهما. منهم: ابن هشام في أوضح المسالك. (262/2)، وابن عقيل في المساعد. (17/2)، وناظر الجيش في: تمهيد القواعد. (2276/5)، والمقاصد الشافية. (447/3)، وخالد في: شرح التصريح. (576/1).

(11) ساقطة من (م).

(12) في (م): وكونه.

بـ"حَكِيمٍ"، ولم يجعله ابنُ هشامٍ⁽¹⁾ من المختصِّ بالوصفِ، بل اعترض التَّمثِيلَ بِهِ لِذَلِكَ عَلَى النَّاطِمِ وابنه؛ لِمُخَالَفَتِهِ قَوْلَهُمَا: إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ بَعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ كَبَعْضِهِ، أَوْ عَامِلًا فِي الْحَالِ، وَذَلِكَ مَقْهُودٌ فِي الْآيَةِ. (وَخَالَفَ النَّاطِمُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ⁽²⁾)، فَجَعَلَهُ مِنَ التَّخْصِيصِ بِالْإِضَافَةِ، وَفِي نَصْبِ⁽³⁾ "أَمْرًا" أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَالثَّانِي: عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، وَالثَّلَاثُ: عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ مَعْنَى "يُفَرِّقُ"، وَالرَّابِعُ: عَلَى الْحَالِ مِنْ "كُلِّ"، أَوْ مِنْ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي "أَنْزَلْنَا"؛ [أَي: آمِرِينَ، أَوْ مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ الْهَاءُ فِي: "أَنْزَلْنَاهُ"]⁽⁴⁾، أَوْ مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي "حَكِيمٍ"، الْخَامِسُ: أَنَّهُ مَفْعُولٌ "مُنْذِرِينَ". [الشَّيْخُ خَالِدٌ]⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَالثَّانِيَةُ أَنْ يُخَصَّصَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى نَكِرَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ﴾⁽⁶⁾. وَ"سَوَاءٌ": حَالٌ مِنْ "أَرْبَعَةٍ"؛ لِإِخْتِصَاصِهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى "أَيَّامٍ"، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ بَقِيَ⁽⁷⁾ عَلَيْهِ ثَلَاثٌ وَهُوَ⁽⁸⁾: أَنْ يُخَصَّصَ بِمَعْمُولٍ غَيْرِ مُضَافٍ إِلَيْهِ، نَحْوُ: «عَجَبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخُوكَ شَدِيدًا»، وَ"شَدِيدًا" حَالٌ مِنْ "ضَرْبٍ"؛ لِإِخْتِصَاصِهِ بِالْعَمَلِ فِي الْفَاعِلِ، وَهُوَ "أَخُوكَ"، وَبَقِيَ (عَلَيْهِ أَيْضًا)⁽⁹⁾ رَابِعٌ: وَهُوَ أَنْ يُخَصَّصَ بِعَظْفٍ، نَحْوُ: «هَؤُلَاءِ نَاسٌ وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقِينَ»، وَ"مُنْطَلِقِينَ": حَالٌ مِنْ "نَاسٍ"، وَكَلَامُ النَّاطِمِ شَامِلٌ لَجَمِيعِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أُطْلِقَ فِي الْمَخَصَّصِ، نَبَّهَ عَلَى الثَّلَاثِ الْمَحَاضِي⁽¹⁰⁾؛ إِذْ

(1) ينظر: أوضح المسالك. (262/2).

(2) ينظر: شرح الكافية. (737/2).

(3) في (م): نصبها.

(4) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(5) ينظر قول الشيخ خالد في: شرح التصريح. (586/1).

(6) سورة: فصلت، من الآية: 10، وتماها: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رُؤُوسًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ﴾.

(7) في (م): قد بقي.

(8) في (م): وهي.

(9) في (م): أيضا عليه.

(10) ينظر أيضا. أوضح المسالك. (262/2).

بِهِ شَرَحَ كَلَامَ النَّازِمِ، وَنَبَّهَ عَلَى الرَّابِعِ النَّازِمِ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾⁽²⁾، فَجُمَلُهُ: "وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ": حَالٌ مِنْ "قَرْيَةٍ"؛ لِكَوْنِهَا مَسْبُوقَةٌ بِالنَّفْيِ [م/190و]، وَزَعَمَ الرَّخَّشَرِيُّ⁽³⁾ أَنَّهَا صِفَةٌ لِـ"قَرْيَةٍ"، وَإِنَّمَا تَوَسَّطَتِ الْوَاوُ بَيْنَهُمَا؛ لِتَأْكِيدِ لُصُوقِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ، وَتَابَعَهُ⁽⁴⁾ صَاحِبُ⁽⁵⁾ الْبَدِيعِ⁽⁶⁾، وَابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيُّ⁽⁷⁾، وَرَدَّهُ ابْنُ مَالِكٍ⁽⁸⁾ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، يَطُولُ ذِكْرُهَا. فَإِنْ قُلْتُ: فَقَدْ ذَكَرَ الْمُرَادِيُّ⁽⁹⁾ أَنَّ مِنَ الْمَسْوَعَاتِ كَوْنَ الْحَالِ جُمْلَةً مُقْتَرَنَةً بِوَاوِ الْحَالِ، قُلْتُ: إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ فِي الْإِجَابِ نَحْوُ: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾⁽¹⁰⁾، أَمَّا فِي النَّفْيِ فَلَا. [أ/187و] قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ [بسيط]:

(1) ينظر: شرح العمدة. (421/1).

(2) سورة: الحجر، الآية: 04.

(3) ينظر: الكشف. (507/2).

(4) في (م): وتبعه.

(5) هو محمد بن مسعود الغزني، هكذا سماه أبو حيان، وقال ابن هشام: ابن الذكي، وقيل: ابن الزكي سبقت ترجمته في باب "إن وأخواتها". نقل قوله الأزهري في: شرح التصريح. (587/1).

(6) قال السيوطي: (محمد بن مسعود الغزني، هكذا سماه أبو حيان، وقال ابن هشام: ابن الذكي؛ صاحب كتاب البديع. أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المعني، وقال: إنه خالف فيه أقوال النحويين). البغية. (245/1).

(7) ابن البردعي (575 - 646 هـ = 1180 - 1248 م): محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله، المعروف بابن البردعي، عالم بالعربية، أندلسي. من أهل الجزيرة الخضراء توفي بتونس. له كتب، منها: النخب، والإفصاح في شرح كتاب الإيضاح، وغرة الإصباح في شرح أبيات الإيضاح، والنقض على الممتع لابن عصفور. الأعلام. (138/7)، ينظر: التكملة لكتاب الصلة. (150/2)، وتاريخ الإسلام. (331/47)، والوافي. (132/5)، والبلغة. ص: 286، وبغية الوعاة. (267/1)، وهدية العارفين. (124/2)، ومعجم المؤلفين. (113/12).

تنظر المسألة عند ابن هشام الخضراوي وابن الزكي صاحب البديع في: شرح التصريح. (587/1).

(8) ينظر رد ابن مالك في: شرح التسهيل. (303/2، و332).

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (704/2).

(10) سورة: البقرة، من الآية: 259، سبق تخريجها في باب التنازع. ص: 812.

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا⁽¹⁾

قَائِلُهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي طَيٍّ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ⁽²⁾، وَالشَّاهِدُ فِي: "بَاقِيًا"، فَإِنَّهُ حَالٌ مِنْ "عَيْشٍ"، وَهُوَ نَكْرَةٌ؛ (لِكَوْنِهِ مَسْبُوقًا)⁽³⁾ بِالِاسْتِفْهَامِ بِ"هَلْ"، وَ"صَاحٍ": مُرَحَّمٌ صَاحِبٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَ"حُمَّ": بَضَمَ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةَ بِمَعْنَى قُدِّرَ، وَ"الْإِبْعَادُ": بِكَسْرِ الهمزة مَصْدَرٌ "أَبْعَدَ"، وَ"الْأَمَلُ" مَفْعُولُهُ. قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ [كامل]:

لَا يَزْكُنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ⁽⁴⁾

قَائِلُهُ هُوَ قَطْرِيُّ بْنُ فُجَاءَةَ الْخَارِجِيِّ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ⁽⁵⁾، لَا الطَّرِمَاحَ خِلَافًا لِابْنِ النَّازِمِ⁽⁶⁾، وَ"مُتَخَوِّفًا": حَالٌ مِنْ "أَحَدٍ"؛ لِكَوْنِهِ مَسْبُوقًا بِالنَّهْيِ، وَ"الْإِحْجَامُ": بِكَسْرِ الهمزة، وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةَ وَبِالْجِيمِ: النُّكُوصُ وَالتَّأَخُّرُ، [وَالْوَعَى]⁽⁷⁾ بِالْمَعْجَمَةِ،

(1) البيت لرجل من طيء كما قال البطيوي لم يعرف اسمه، وهو منسوب إليه في: شرح التصريح. (588/1)، والمقاصد النحوية. (1122/3)، والدرر. (511/1)، والمعجم المفصل. (115/6)، وشرح الشواهد. (232/2)، وبلا نسبة في: الملح. (391/1)، وشرح التسهيل. (332/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 234، وتوضيح المقاصد. (703/2)، وأوضح المسالك. (264/2)، والتذيل. (63/9)، وشرح ابن عقيل. (261/2)، وتمهيد القواعد. (2278/5)، والمقاصد الشافية. (448/3)، وشرح الأشموني. (13/2)، والجمع. (304/2).

(2) ينظر: شرح العمدة. (423/1).

(3) في (م): لكونها مسبوقاً.

(4) البيت منسوب للقطري بن الفجاءة التميمي أبو نعامه الخارجي في: شرح الكافية. (739/2)، وشرح التسهيل. (92/2)، و303، و332، والتذيل. (113/6)، و(63/9)، وشرح ابن عقيل. (262/2)، وتمهيد القواعد. (1537/3)، و(2278/5)، والمقاصد الشافية. (448/3)، والمقاصد النحوية. (1120/3)، وشرح التصريح. (587/1)، وشرح شواهد المغني. (439/1)، والدرر. (511/1)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي. (35/1)، والمرزوقي. ص: 101، ومحاضرات الأدباء. (148/2)، والحماسة البصرية. (39/1)، والخزانة. (160/10)، والمعجم المفصل. (304/7)، وشرح الشواهد. (46/3)، وبلا نسبة في: توضيح المقاصد. (702/2)، وأوضح المسالك. (263/2)، وشرح الأشموني. (13/2)، والجمع. (304/2).

(5) ينظر: شرح العمدة. (422/1)، و423.

(6) ينظر الشرح. ص: 234، وتبعه في ذلك ابن الصائغ، ينظر: الملح. (390/1).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

وَفَتَحِ الْوَاوِ: الْحَرْبُ، و"الْحِمَامُ" بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ⁽¹⁾ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ: الْمَوْتُ. قَوْلُهُ: فَهَذِهِ سِتُّ⁽²⁾ مُسَوَّغَاتٍ. كَذَا عِبَارَةُ الْمَرَادِيِّ، [قَالَ: (فَهَذِهِ سِتُّ⁽³⁾ مُسَوَّغَاتٍ عَلَى التَّفْصِيلِ)، قُلْتُ: وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ زِيَادَةِ الْمُسَوَّغَيْنِ الْاِثْنَيْنِ، وَهُمَا الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ فِي الْمَخَصَّصِ تُكُونُ الْمُسَوَّغَاتُ ثَمَانِيَةً. الْمَرَادِيُّ⁽⁴⁾][⁽⁵⁾ (وَزَادَ فِي التَّسْهِيلِ ثَلَاثًا أَحَدَهَا: أَنْ يَكُونَ الْحَالُ جُمْلَةً مَقْرُونَةً بِالْوَاوِ، نَحْوُ: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾؛ لِأَنَّ الْوَاوَ رَفَعَتْ تَوْهُمَ التَّبَعِيَّةِ)⁽⁶⁾. قِيلَ: وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [طَوِيلُ:]

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي
فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْعَدَاةَ شَفِيعٌ⁽⁷⁾][⁽⁸⁾

قَوْلُهُ: وَقَدْ مَثَلَ النَّاطِمُ الصُّورَةَ الْأَخِيرَةَ. وَهِيَ النَّهْيُ. قَوْلُهُ: "مُسْتَسْهَلًا": حَالٌ مِنْ أَمْرِ الْأَوَّلِ وَسَوَّغَ ذَلِكَ تَقْدِيمَ النَّهْيِ. و"الْبَغْيُ": التَّعَدِّي، و"الاسْتِسْهَالُ": الاسْتِخْفَافُ، وَالْمَعْنَى لَا يَتَعَدَّى أَمْرُ عَلَى أَمْرِ مُسْتَحَقًّا بِهِ.

(1) في (م): الحاء.

(2) الصواب: ستة.

(3) الصواب: ستة.

(4) ساقطة من (م). ينظر: توضيح المقاصد. (704/2).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(6) عند المرادي: النعتية. ينظر القول في: توضيح المقاصد. (704/2).

(7) البيت منسوب إلى قيس بن الملوح في: الدرر. (511/1)، والحماسة البصرية. (198/2)، والبيت موجود في ديوانه.

ص: 28، كما نسب لقيس بن ذريح في: شرح شواهد المغني. (842/2)، الأمالي. (136/1)، وسمط اللآلي.

(133/1)، والتذكرة الحمدونية. (101/6)، وفيها: "لبنى" مكان "ليلي"، وشرح الشواهد. (84/2)، وهو في ديوانه،

ينظر: ديوان قيس بن ذريح. شر: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط: 02، 1425هـ - 2004م.

ص: 43، وبلا نسبة في: أساس البلاغة. (513/1)، وشرح التسهيل. (334/2)، والتذيل. (65/9)، والمغني. ص:

564، وتمهيد القواعد. (2280/5)، والمقاصد الشافية. (449/3)، والهمع. (305/2).

قال ابن مالك في شرح التسهيل عند الاستشهاد بهذا البيت: (لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتا). (334/2).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

قَوْلُهُ: حَكَى سَبِيؤُهُ: «مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةَ رَجُلٍ»⁽¹⁾. هُوَ بِكَسْرِ الْقَافِ، نَوْعٌ مِنَ الْجُلُوسِ، وَهُوَ حَالٌ "مَاءٍ"⁽²⁾ وَلَا مُسَوَّغٌ لَهُ مِمَّا ذَكَرَ. قَوْلُهُ: «وَعَلَيْهِ مَائَةٌ بَيْضًا»⁽³⁾. هُوَ بِكَسْرِ الْبَاءِ جُمْعٌ عَلَى فُعْلٍ⁽⁴⁾ بِضَمِّهَا، مُفْرَدُهُ "أَبْيَضٌ" أَوْ "بَيْضَاءٌ"، عَمَلًا بِقَوْلِهِ: فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَاءَ⁽⁵⁾ كُسِرَ أَوَّلُهُ "كَ" هِيمٍ⁽⁶⁾، عَمَلًا بِقَوْلِهِ:

يُكْسَرُ الْمُضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ "هَيْمٌ" عِنْدَ جَمْعِ "أَهَيْمًا"⁽⁷⁾

"بَيْضًا" عَلَى هَذَا هُوَ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ⁽⁸⁾ خَالِدٌ: (بَلْفَظِ الْجَمْعِ حَالٌ مِنْ "مَائَةٍ"، وَلَيْسَ تَمْيِيزًا خِلَافًا لِأَبِي الْعَبَّاسِ⁽⁹⁾؛ لِأَنَّ تَمْيِيزَ "المائة" لَا يَكُونُ جَمْعًا مَنصُوبًا وَلَا مَجْرُورًا، وَهُوَ مِنْ أَمْثَلَةِ سَبِيؤِهِ، وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ أَنَّهُ لَوْ رُفِعَ، (لَكَانَ صِفَةً لِلْمَائَةِ)⁽¹⁰⁾ [م/190ظ]، و"المائَةُ" مُبْهَمَةٌ الْوَصْفِ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَفِي الْحَدِيثِ: {يُصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجُلٌ قِيَامًا}. خَالِدًا⁽¹²⁾: (الْحَدِيثُ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ⁽¹³⁾)، [وَلَفْظُهُ:

(1) ينظر المثال عند سيبويه في: الكتاب. (112/2).

(2) في (م): من ماء.

(3) ينظر المثال عند سيبويه في: الكتاب. (112/2، و181).

(4) أي: بضم الباء، لأنه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء، وإنما لم تبدل ياءه واوا كما فعل في المفرد؛ لأن الجمع أثقل من المفرد، والواو أثقل من الياء؛ فكان يجتمع ثقلان. ينظر: شرح الأشموني. (108/4).

(5) في (م): وأحمر. تمامه: وفعله جمعا بنقلٍ يُدرى. تنظر الألفية. باب جمع التكسير. ص: 66.

(6) ساقطة من (م).

(7). تنظر الألفية. باب الإبدال. ص: 77.

(8) ساقطة من (م).

(9) ينظر مذهب أبي العباس في الارتشاف. (744/2).

(10) في (م): كان صفة لمائة.

(11) شرح التصريح. (588/1).

(12) في (م): خالد.

(13) الموطأ في الحديث، للإمام مالك بن أنس الحميري، الأصبحي، المدني، إمام الهجرة. وهو: كتاب مبارك. قصد فيه: جمع الصحيح. ينظر: كشف الظنون. (1908/2). وينظر الحديث في: الموطأ. (134/1)، رقم: 340.

"وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا"⁽¹⁾، فـ"قِيَامًا": حَالٌ مِنْ رِجَالٍ، وَهُوَ نَكْرَةٌ بِلَا مُسَوِّغٍ، لَا يُقَالُ التَّخْصِصُ بِالْحُكْمِ كَافٍ؛ لَأَنَّا نَقُولُ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا اخْتِيجَ إِلَى مُسَوِّغٍ⁽²⁾ [أ/187ظ]، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى عَدَمِ الاسْتِدْلَالِ بِالْحَدِيثِ؛ لاختِمَالِ كَوْنِهِ مَرْوِيًّا بِالْمَعْنَى، وَإِذَا ثَبَتَ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ النُّكْرَةِ بِلَا مُسَوِّغٍ، هَلْ يُقَاسُ عَلَيْهِ أَوْ⁽³⁾ لَا؟ ذَهَبَ سَيِّوِيهِ⁽⁴⁾ إِلَى الْجَوَازِ، وَالْخَلِيلُ وَيُونُسُ⁽⁵⁾ إِلَى الْمَنْعِ⁽⁶⁾، وَمَذْهَبُ الْآخَرَيْنِ أَقْبَسُ مِنْ مَذْهَبِ سَيِّوِيهِ [كَمَا قَالَ الْمُرَادِيُّ⁽⁷⁾]؛ لَأَنَّهُمَا قَالَا (بَعْدَ قِيَاسِهِ لِقَلَّتِهِ، فَكَانَ)⁽⁸⁾ قَوْلُهُمَا هُوَ الْقِيَاسُ.

ص: وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

مَبْدَأُ⁽¹⁰⁾ شَرْحِ الْمُرَادِيِّ⁽¹¹⁾ لِهَذَا الْبَيْتِ حَسَنٌ. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا بِحَرْفِ الْجَرِّ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ قَائِمَةً»، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ: «مَرَرْتُ قَائِمَةً بِهِنْدٍ». وَعَلَّلُوا مَنَعَ ذَلِكَ بِأَنَّ تَعْلُقَ الْعَامِلِ بِالْحَالِ هُوَ ثَانٍ؛ لِتَعْلُقِهِ بِصَاحِبِهِ، فَحَقُّهُ إِذَا تَعَدَّى لِصَاحِبِهِ بِوَاسِطَةٍ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِتِلْكَ الْوَاسِطَةِ؛ لَكِنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ⁽¹²⁾ لَا يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ وَاحِدٍ إِلَى شَيْئَيْنِ، فَجَعَلُوا عَوَضًا

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) في (م): مسوغ أصلا.

(3) في (م): أم.

(4) ينظر مذهب سيوييه في: الكتاب. (112/2).

(5) ينظر مذهب الخليل ويونس في: التذييل. (60/9)، وتوضيح المقاصد. (701/2).

(6) ينظر قول خالد في: شرح التصريح. (588/1).

(7) ينظر: توضيح المقاصد. (701/2).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) في (م): بعدم القياس لقلته فيكون.

(10) ساقطة من (م).

(11) ينظر شرح المرادي مفصلا في: توضيح المقاصد. (704/2).

(12) في (م): الفعل الواحد.

عَنِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْوَاسِطَةِ التَّأْخِيرِ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَقَدْ اسْتَدَلَّ النَّازِمُ⁽²⁾ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ بِشَوَاهِدٍ. يَعْنِي شُعْرِيَّةً وَنَثْرِيَّةً. قَوْلُهُ: مِنْهَا قَوْلُهُ [طويل]:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بُعْدِكُمْ بِذِكْرَانِي حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي⁽³⁾

هَذَا مِنَ الشَّوَاهِدِ الشُّعْرِيَّةِ وَ"طُرًّا": بِمَعْنَى "جَمِيعًا"، حَالٌ مِنَ الْكَافِ وَالْمِيمِ فِي "عَنْكُمْ"⁽⁴⁾، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى صَاحِبِهِ⁽⁵⁾ الْمَجْرُورِ بِ"عَنْ"، وَمِنْ شَوَاهِدِهِ النَّثْرِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾⁽⁶⁾، وَالْمَانِعُونَ يَرُدُّونَ ذَلِكَ، وَمِنْ جُمْلَةِ الْمَانِعِينَ ابْنُ هِشَامٍ، قَالَ: (وَالْحَقُّ أَنَّ الْبَيْتَ ضَرْوَةٌ)⁽⁷⁾، (و"طُرًّا" حَالٌ مِنْ "عَنْكُمْ" مَحْدُوفَةٌ، مَذْلُولٌ⁽⁸⁾ عَلَيْهَا بِ"عَنْكُمْ" الْمَذْكُورَةِ، وَأَنَّ "كَافَّةً" فِي الْآيَةِ حَالٌ مِنَ الْكَافِ فِي "أَرْسَلْنَاكَ"، وَالْأَصْلُ فِيهِ كَافًا مِنَ الْكَفِّ، فَرِيدَتِ التَّاءُ لِلْمُبَالَغَةِ⁽⁹⁾ لَا لِلتَّأْنِيثِ، قَالَهُ الرَّجَّاحُ⁽¹⁰⁾، وَرَدَّهُ ابْنُ مَالِكٍ⁽¹¹⁾ بِأَنَّ الْخَاقَ التَّأْنِيثَ لِلْمُبَالَغَةِ مَحْضُورٌ⁽¹²⁾ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا يَتَأَنَّى غَالِبًا إِلَّا فِي أَبْنِيَةِ الْمُبَالَغَةِ كـ"عَلَامَةٍ" وَ"كَافَّةً" بِخِلَافِ

(1) ينظر: شرح التسهيل. (336/2)، وشرح التصريح. (589/1)، والجمع. (307/2).

(2) ينظر: شرح التسهيل. (335/2، و336).

(3) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. المقاصد. (1127/3)، وبلا نسبة في: شرح التسهيل. (338/2)، وأوضح المسالك. (267/2)، وابن الناظم. ص: 236، والتذيل. (73/9)، وتمهيد القواعد. (2287/5)، والمقاصد الشافية. (445/3)، وشرح الأشموني. (15/2)، وشرح التصريح. (590/1)، والمعجم المفصل. (444/2)، وشرح الشواهد. (342/1)، وفي جميعها: "بينكم" مكان "بعدكم".

(4) في (م): عندكم. وهو تصحيف، والصواب ما في المتن.

(5) في (م): صاحبها.

(6) سورة: سبأ، من الآية: 28، وتامها: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(7) ينظر: أوضح المسالك. (268/2).

(8) في (م): مدلولاً. وهو الصواب.

(9) في (م) إضافة: لأن تاء التأنيث.

(10) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج. (254/4)، وينظر أيضاً قوله في: شرح التسهيل. (337/2)، والتذيل.

(11) (72/9)، وتمهيد القواعد. (2285/5)، والمقاصد الشافية. (452/3).

(12) ينظر رد ابن مالك في: شرح التسهيل. (337/2).

(12) في (م): مقصور. وهو الصواب، كما عند ابن مالك في شرح التسهيل والأزهري في شرح التصريح.

ذَلِكَ، فَإِنْ حُمِلَ عَلَى "رِوَايَةٍ"، فَهُوَ حُمِلَ عَلَى شَاذٍّ. نَقَلَهُ الْمُوضِّحُ⁽¹⁾ عَنْهُ فِي الْحَوَاشِي، وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ، وَقَوْلُ الرَّخْشَرِيِّ⁽²⁾: "إِلَّا رِسَالَةً كَافَّةً" مُصَادِمٌ لِنَقْلِ ابْنِ الدَّهَّانِ⁽³⁾: أَنَّ "كَافَّةً" لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا حَالًا، وَأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَنْوِبُ عَنِ [م/191] الْمُضَوِّفِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُعْتَادًا ذِكْرَهَا مَعَهُ، وَقَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ⁽⁴⁾ وَغَيْرِهِ⁽⁵⁾ أَنَّ "كَافَّةً" حَالٌ مِنَ "النَّاسِ" يُلْزِمُهُ تَقْدِيمُ الْحَالِ الْمُحْصُورَةِ بِ"إِلَّا" عَلَى صَاحِبِهَا، وَيُلْزِمُهُ تَعَدِّي "أَرْسَلَ" بِاللَّامِ، وَالْأَكْثَرُ تَعْدِيَةُ ب"إِلَى"، وَالْأَوَّلُ: وَهُوَ تَقْدِيمُ الْحَالِ الْمُحْصُورَةِ عَلَى صَاحِبِهَا مَمْتَنِعٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالثَّانِي: وَهُوَ تَعَدِّي "أَرْسَلَ" بِاللَّامِ خِلَافَ الْأَكْثَرِ⁽⁶⁾. وَدَفَعَ هَذَيْنِ اللَّازِمَيْنِ خَالِدٌ⁽⁷⁾، فَانْظُرْهُ. قَوْلُهُ: وَأَمَّا الْمَجْرُورُ بِالِإِضَافَةِ فَقَدْ حُكِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَنْعِ جَوَازِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَيْهِ. وَلَا بُدَّ مِنْ قَيْدٍ⁽⁸⁾ الْإِضَافَةِ [188/و] فَهَذَا بِالْمُخَضَّةِ، كَمَا قَيَّدَهَا⁽⁹⁾ الْمُصَنِّفُ⁽¹⁰⁾ وَابْنُ هِشَامٍ⁽¹¹⁾ عَلَى مَا فِي بَعْضِ النُّسخ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُخَضَّةِ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ مَعَهَا. الْمَرَادِيُّ: (قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽¹²⁾): فَإِنْ

(1) يقصد به ابن هشام في حواشيه.

(2) ينظر: الكشف. (583/3).

(3) هكذا في النسختين، والصواب: ابن برهان كما في: شرح التصريح. ينظر قول ابن برهان في: شرح اللمع: أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري، تحقق: فائز فارس، تنسيق وفهرسة: مصطفى قمر، السلسلة التراثية (4)، ط: 01، الكويت: 1404هـ - 1984م. (138/1)، وأيضاً شرح التسهيل. (337/2).

(5) ينظر: شرح التسهيل. (337/2).

(6) منهم ناظر الجيش في: تمهيد القواعد. (2286/5).

(7) ينظر القول في: شرح التصريح. (590/1).

(8) دفع الأزهرى على هذين اللازمين بقوله: (تقدم المحصور ب"إلا" ليس ممتنعاً عند الجميع، كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المحصور ب"إلا": وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل، وأي فرق بين الحال والمفعول؛ لأن الاقتران ب"إلا" يدل على المقصود، ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر، فإن تعدي "أرسل" باللام كثير، فصح، واقع في التنزيل كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: 79]. ينظر: شرحه. (591/1).

(9) في (م): تقييد.

(10) في (م): نبه.

(11) ينظر: شرح التسهيل. (335/2).

(12) لم يقيدها ابن هشام في أوضح المسالك. (269/2).

(13) ينظر: شرح التسهيل. (335/2).

كَانَتْ الْإِضَافَةُ غَيْرَ مُحْضَةٍ جَارٍ، كَقَوْلِكَ: «هَذَا شَارِبُ السُّوَيْقِ مَلْتَوًّا الْآنَ أَوْ غَدًا»⁽¹⁾،⁽²⁾ [وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَأَمَّا بِإِضَافَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ كـ «أَعْجَبَنِي وَجْهَهَا مُسْفِرَةً»]⁽³⁾ ⁽⁴⁾. وَلَمْ يَقَعْ فِي نُسخَةِ خَالِدٍ⁽⁵⁾ التَّقْيِيدُ بِالْمَعْنَوِيَّةِ، فَشَرَحَهُ عَلَى الْعُمُومِ بِالْمُحْضَةِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا، وَعَلَى التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ فَيُقَالُ: («هَذَا شَارِبُ السُّوَيْقِ» بِالْحَقْضِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِيهِ فِي⁽⁶⁾ نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ، فَلَا يُعْتَدُ بِهَا، وَلَا كَذَلِكَ الْمُحْضَةُ؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ (الْمُضَافَيْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ)⁽⁷⁾ إِذَا كَانَتْ الْحَالُ بَيْنَهُمَا، وَلَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْمُضَافِ كَنِسْبَةِ الصَّلَةِ مِنَ الْمُضَوَّلِ⁽⁸⁾، فَكَمَا لَا يَتَقَدَّمُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَةِ عَلَى الْمُضَوَّلِ، كَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ، وَنَارَعَ أَبُو حَيَّانٍ⁽⁹⁾ الْمُصَنَّفَ فِي الْقِسْمَيْنِ مَعًا⁽¹⁰⁾؛ أَعْنِي: (الْمَعْنَوِيَّةَ وَاللَّفْظِيَّةَ)⁽¹¹⁾ [الَّذِي قَسَمَ الْإِضَافَةَ إِلَيْهِ]⁽¹²⁾، وَقَالَ بَعْضُ الْأَشْيَاحِ فِي إِصْلَاحِ كَلَامِ النَّازِمِ لَوْ قَالَ:

وَسَبَقُ حَالٍ مَا بِالْأَسْمِ جُرَّ قَدْ أَبَوَا وَإِنْ يَحْرَفُ خَلْفَهُ وَرَدَ⁽¹³⁾

(1) السويق: مَا يُتَّخَذُ مِنَ الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ. اللسان. (170/10)، وَلَتَّ السُّوَيْقُ وَالْأَقِطُ وَنَحْوُهُمَا، يَلْتُهُ لَتًّا: جَدَحَهُ، وَقِيلَ: بَسَّهَ بِالْمَاءِ. اللسان. (82/2).

(2) ينظر قول المرادي في: توضيح المقاصد. (705/2).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(4) ينظر ابن هشام في أوضح المسالك. (269/2).

(5) ينظر: شرح التصريح. (591/1).

(6) في (م): على.

(7) في (م): المضاف والمضاف إليه. وهو الصواب.

(8) في (م): الموصوف، وهو تصحيف من الناسخ.

(9) ينظر: التذييل. (77/9).

(10) ينظر قول الأزهرى في شرح التصريح. (591/1).

(11) في (م): اللفظية والمعنوية.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(13) لم أعر على هذا البيت فيما توفر لدي من مصادر البحث.

لَمْ يُرَدَّ عَلَيْهِ هَذَا الْمَفْهُومُ، وَاللَّهُ⁽¹⁾ أَعْلَمُ، [وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ⁽²⁾ ذَلِكَ فِي الْحَوَاشِي وَالْفَارِسِيِّ
وَابْنِ كَيْسَانَ وَابْنِ بَرْهَانَ⁽³⁾] ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَابْنُ بَرْهَانَ يَفْتَحُ الْبَاءَ [بِصِيغَةِ عَدْنَانَ]⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَلَا
يَقْضِي⁽⁶⁾ قَوْلُهُ: وَلَا أَمْنَعُهُ... الخ. أَوْرَدَهُ⁽⁷⁾ الْمُرَادِيُّ سُؤلاً وَجَوَاباً. قَوْلُهُ: وَالضَّمِيرُ فِي
أَبُو... الخ. أَوْرَدَهُ الْمُرَادِيُّ⁽⁸⁾ جَوَاباً عَنْ سُؤَالٍ.

ص: وَلَا تُجْزَ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا افْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

قَوْلُهُ: فِي كَوْنِهِ مَصْدَرٌ⁽⁹⁾ أَوْ اسْمٌ فَاعِلٍ. قِيلَ: وَكَذَلِكَ لَا⁽¹⁰⁾ جَرَى بِجَزْأِهِ مِنَ الْوَصْفِ.
قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾⁽¹¹⁾، وَ"جَمِيعًا" حَالٌ مِنَ الْكَافِ وَالْمِيمِ

(1) في (م): والله تعالى.

(2) ينظر: أوضح المسالك. (266/2).

(3) نقل مذهب الفارسي وابن كيسان ابن برهان في: شرح اللمع. (137/1، 138)، وينظر رأي هؤلاء في: شرح
التسهيل. (337/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 236، والتذليل. (74/9)، وشرح ابن عقيل. (264/2)، والمساعد.
(21/2)، والمقاصد الشافية. (458/3)، وشرح الأشموني. (15/2)، وشرح التصريح. (589/1)، والبهجة المرضية.
(332/1)، والهمع. (308/2).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): يقتضي.

(7) في (م): أورد. وقول المرادي هنا في توضيح مقاصده: (فإن قلت: قوله: "ولا أمنعه" يوهم انفراده بجوازه. قلت: لا
يلزم من قوله: "أمنعه" انفراده. والمراد ولا أمنعه، وفاقا لمن أجاز؛ لأنه قد نقل الخلاف في غير هذا الموضع). (706/2).
(8) قال المرادي في توضيح المقاصد. (فإن قلت: على ماذا يعود الضمير في قوله: "أبوا؟" قلت: ظاهره أنه عائد على
جميع النحويين ولا يصح حمله على ذلك؛ لأن منهم من أجاز). (705/2، 706).

(9) في (م): مصدرا.

(10) في (م): ما.

(11) ورد قوله تعالى في موضعين في سورة: المائدة، من الآيتين: 48، و105، وتامهما: 1/ ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ
مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ
جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ

المُضَافِ إِلَيْهِ مَرْجِعٌ، و"مَرْجِعٌ" مَصْدَرٌ مِمِّيٍّ عَامِلٌ فِي الْحَالِ النَّصْبِ. قَوْلُهُ: وَمِثْلُهُ قَوْلُكَ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ هِنْدٍ قَائِمَةٌ». أَيْ: وَمِثْلُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّمَثِيلِ بِالآيَةِ [م/191ط]، هَذَا الْمَثَالُ أَيْضًا بِأَنَّهُ لِلْمَصْدَرِ؛ إِذْ "قَائِمَةٌ" حَالٌ مِنْ "هِنْدٍ" الْمُضَافِ إِلَيْهَا "ضَرْبٌ"، وَهُوَ مَصْدَرٌ عَامِلٌ فِي الْحَالِ النَّصْبِ. قَوْلُهُ: «وَأَنَا ضَارِبُ هِنْدٍ قَاعِدَةٌ». هَذَا مِثَالٌ لِلْوَصْفِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ فَاعِلٌ، وَمِثْلُهُ: «هَذَا⁽¹⁾ شَارِبُ السُّوَيْقِ مَلْتَوْتًا الْآنَ، أَوْ غَدًا»، وَ"قَاعِدَةٌ" وَ"مَلْتَوْتًا" حَالَانِ مِنْ "هِنْدٍ"، وَمِنْ "السُّوَيْقِ" الْمُضَافِ إِلَى الْأَوَّلِ "ضَارِبٌ"، وَإِلَى الثَّانِي "شَارِبٌ"، وَكُلُّهُمَا اسْمٌ فَاعِلٌ عَامِلٌ فِي الْحَالِ النَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ وَاعْتِمَادِهِ عَلَى الْمَخْبَرِ عَنْهُ. قَوْلُهُ: الثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ جُزْءًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾⁽²⁾. فَالْمَصْدَرُ بَعْضُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ [أ/188ط] وَ"إِخْوَانًا" حَالٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ: الْهَاءُ وَالْمِيمُ الْوَاقِعَيْنِ عَلَى النَّاسِ، وَ"الصُّدُورُ" بَعْضُهُ، إِذْ مَعْلُومٌ أَنَّ صَدْرَ الْإِنْسَانِ هُوَ⁽³⁾ بَعْضُ ذَاتِهِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾⁽⁴⁾، وَ"مَيْتًا" حَالٌ مِنَ "الْأَخِ" الْمُضَافِ إِلَيْهِ "اللَّحْمُ"⁽⁵⁾، [و"اللَّحْمُ"]⁽⁶⁾ بَعْضُ "الْأَخِ"، وَمِثْلُهُ أَيْضًا: «أَعْجَبَنِي وَجْهُهَا مُسْفِرَةٌ». قَوْلُهُ: الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ مِثْلَ جُزْءِ الْمُضَافِ لَهُ⁽⁷⁾ فِي صِحَّةِ الْإِسْتِغْنَاءِ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا، وَضَمِيرٌ

مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾، وَ2/ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَصُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(1) فِي (م): هُوَ.

(2) سُورَةُ الْحَجَرِ، مِنَ الْآيَةِ: 47، وَتَمَامُهَا: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾.

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(4) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ، مِنَ الْآيَةِ: 12، وَتَمَامُهَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَحْسَسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾.

(5) فِي (م): لَحْمٌ.

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مَثْبُتَةٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(7) فِي (م): إِلَيْهِ.

"بِه" عائذٌ عَلَى المضافِ إِلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ: فِي صِحَّةِ الاستِغْنَاءِ عَنْهُ بِالمضافِ إِلَيْهِ⁽¹⁾ لَكَانَ أَصَوَّبَ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ المَرَادِيِّ⁽²⁾. قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾⁽³⁾ لِصِحَّةِ فَاتَّبِعُوا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا. وَ"حَنِيفًا": حَالٌ مِنْ "إِبْرَاهِيمَ المضافِ إِلَيْهِ" المِلَّةُ⁽⁴⁾، و"المِلَّةُ" كَبْعُضِهِ فِي صِحَّةِ حَذْفِ المضافِ، وإِقَامَةِ المضافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، كَمَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي البَعْضِ الحَقِيقِيِّ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ وَلَوْ قِيلَ: وَ"نَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ"⁽⁵⁾، وَ"يَأْكُلُ أَخَاهُ"، وَ"أَنَّ اتَّبَعَ إِبْرَاهِيمَ" لَكَانَ صَحِيحًا، قَالَ السُّيُوطِيُّ: (وَالصُّورَتَانِ الْأَخِيرَتَانِ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: لَمْ يَسْبِقِ المَصْنُفُ إِلَى ذِكْرِهَا أَحَدٌ. قُلْتُ: قَدْ نَقَلَهَا المَصْنُفُ فِي فَتَاوِيهِ عَنِ الْأَخْمَشِيِّ، وَقَدْ تَبِعَهُ عَلَيْهِمَا جَمَاعَةٌ)⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: فَلَوْ كَانَ المُضَافُ إِلَيْهِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ لَمْ يَجْزُ إِنْيَانُ الحَالِ مِنْهُ، نَحْوُ: «جَاءَ غُلَامٌ هِنْدٌ قَائِمَةٌ». وَذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، الْأَوَّلُ: أَنَّ المضافَ الَّذِي هُوَ "غُلَامٌ" لَيْسَ بِمَشْتَقٍّ، فَلَا يَقْتَضِي العَمَلَ، الثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ بِجُزْءٍ مِنَ المضافِ؛ لِأَنَّ "الْغُلَامَ" غَيْرُ "هِنْدٍ"، وَهِيَ أَيْضًا غَيْرُهُ، الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَ جُزْئِهِ حَتَّى إِنَّهُ يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِالثَّانِي؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ "غُلَامًا"، وَقُلْتَ: «جَاءَتْ هِنْدٌ قَائِمَةٌ»، وَأَنْتَ تُرِيدُ "الْغُلَامَ"؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْهَمُ. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِي المَوَاضِعِ [م/192] المَذْكُورَةِ دُونَ غَيْرِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الحَالِ... الخ. وَلِسَيِّدِي خَالِدٍ هُنَا كَلَامٌ حَسَنٌ فِي تَوْجِيهِ ذَلِكَ، حَيْثُ قَالَ: (وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا أَحَدَ هَذِهِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ⁽⁷⁾ فَاَنْظُرُهُ... الخ)⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: صَارَ الْأَوَّلُ مُلغًى. لَفْظُهُ "الْأَوَّلُ" حَشْوٌ

(1) ساقطة من (م).

(2) قال المرادي: (أن يكون مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه "به"، نحو: ﴿فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفًا﴾). توضيح المقاصد. (707/2).

(3) سورة: آل عمران، من الآية: 95، وتمامها: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(4) في (م): ملة.

(5) في (م): فيهم من غل.

(6) ينظر: البهجة المرضية. (334/1).

(7) ساقطة من (م).

(8) ينظر قول الأزهري في شرح التصريح. (592/1).

لَا سِتْقَامَةَ الْمَعْنَى مَعَ عَدَمِ ذِكْرِهِ. قَوْلُهُ: فَالْهَاءُ مِنْ صُدُورِهِمْ⁽¹⁾ لِلْاِسْتِقْرَارِ. وَإِنَّمَا لَمْ تَكُنْ مَعْمُولَةً لِـ"نَزَعْنَا"؛ لِأَنَّهَا صِلَةٌ لـ"مَا"، وَالصِّلَةُ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُضَوَّلِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ صِلَةَ الْمُضَوَّلِ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً أَوْ شَبِيهَةً بِالْجُمْلَةِ، وَهَذَا شَبِيهٌ بِالْجُمْلَةِ، وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَ صِلَةً، فَإِنَّهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَحْدُوفٍ. قَوْلُهُ: فَإِنْ أَضَافَ⁽²⁾ مُتَعَدِّدٌ بِـ"إِلَى". بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ [طويل]: فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبٍ⁽³⁾

قَوْلُهُ: وَالضَّمِيرُ فِيهِ عَائِدٌ عَلَى الْحَالِ. أَصْلُهُ لِلشَّيْخِ⁽⁴⁾، ثُمَّ الْمُرَادِي⁽⁵⁾ [189/1] قَوْلُهُ: لَا عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ. أَتَى بِهِ بَعْدَ الَّذِي قَبْلَهُ تَنْكِيتًا عَلَى مَنْ قَالَ بِهِ كَالشَّاطِطِيِّ⁽⁶⁾، وَالْهُوَارِيِّ⁽⁷⁾ وَنَحْوَهُمَا⁽⁸⁾، [قُلْتُ: الَّذِي عِنْدَ (الشَّاطِطِيِّ وَالْهُوَارِيِّ)⁽⁹⁾ عَائِدٌ عَلَى الْمُضَافِ، وَتَنْكِيتُ الْمَكُودِيِّ عَلَى مَنْ أَعَادَهُ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، لَكِنْ صُحِّحَتِ النُّسخَةُ، لَعَلَّ التَّصْحِيفَ وَقَعَ فِي أَحَدِهِمَا]⁽¹⁰⁾، التَّقْدِيرُ: عِنْدَهُمَا؛ أَي: إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ مُقْتَضِيًا؛ أَي: طَالِبًا لِلْعَمَلِ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَي: عَمَلُ الْفَاعِلِيَّةِ وَ⁽¹¹⁾الْمَفْعُولِيَّةِ؛ يَعْنِي أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ فَاعِلُ الْمُضَافِ أَوْ

(1) في (م) إضافة: صدورهم معمولة.

(2) هكذا في النسختين، وفي الشرح مع حاشية ابن حمدون: المضاف. (291/1).

(3) البيت منسوب إلى امرئ القيس في: الجمهرة. (909/2)، والتهذيب. (52/12)، والمقاييس. (381/3)، والمحكم. (230/8)، وأساس البلاغة. (590/1)، واللسان. (210/9)، والتاج. (62/24)، وشرح كتاب سيويه. (174/1)، واللباب. (387/1)، وشرح الشذور. ص: 420، وشرح التصريح. (673/1)، والمعجم المفصل. (434/1)، وشرح الشواهد. (116/1)، والعمدة. (231/2)، وروي في بعضها: "قشيب" مكان "جديد"، والبيت في ديوانه. ص: 78.

(4) في (م): للشارح. ويقصد به ابن الناظم. ص: 237.

(5) قال المرادي: (فإن قلت: علام يعود الضمير في قوله: "عمله"؟ قلت: على الحال، أي: إلا إذا اقتضى المضاف نصب الحال). ينظر: توضيح المقاصد. (708/2).

(6) ينظر: المقاصد الشافية. (464/3)، و(465).

(7) ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر الهواري. اللوحة: 95.

(8) تكلم على هذه المسألة خالد الأزهرى في إعراب الألفية. ص: 77.

(9) في (م): الهواري والشاطبي.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(11) في (م): أو.

مَفْعُولُهُ فِي الْمَعْنَى، فَلَوْ كَانَ الْمُضَافُ اسْمًا جَامِدًا لَا يَقْتَضِي أَنْ يَعْمَلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ [إِلَّا الْجَزْمَ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ]⁽¹⁾ إِلَّا الْجَرْ، لَمْ يَجْزُ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَلَا نَقُولُ: «أَعْجَبَنِي غُلَامٌ هِنْدٍ جَالِسَةً»؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا، وَ"غُلَامٌ" لَيْسَ [لَهُ]⁽²⁾ عَمَلٌ فِي صَاحِبِ الْحَالِ إِلَّا الْجَرْ بِالِإِضَافَةِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَنْصَبَ الْحَالُ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْتَقَاتِ مِنَ الْفِعْلِ، وَلِلْمَصْدَرِ، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى مَا عِنْدَ الْمَكُودِيِّ؛ أَيِ⁽³⁾: إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ الْعَمَلَ فِي الْحَالِ، أَيِ: نَصَبُهَا بِأَنْ يَكُونَ مِمَّا يَعْمَلُ النَّصْبُ، وَظَاهِرُ ابْنِ هِشَامٍ⁽⁴⁾ مَعَ الْمَكُودِيِّ، وَالْمُسْتَشَى مَحْذُوفٌ؛ أَيِ: وَلَا تَجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ⁽⁵⁾ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ إِلَّا وَقْتُ اقْتِضَاءِ الْمُضَافِ الْعَمَلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ فِي الْحَالِ عَلَى مَا مَرَّ. قَوْلُهُ: فَإِنَّ الْمُضَافَ فِي نَحْوِ: «غُلَامٌ زَيْدٌ» اقْتَضَى الْعَمَلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ جَرُّهُ. مَعَ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْعَمَلَ فِي الْحَالِ، وَعَلَى هَذِهِ التَّمْشِيَةِ مَشَى الْحَاذِي⁽⁶⁾، وَقَدْ حَمَلَهُ الضَّرِيرُ عَلَى عَكْسِ مَا قَالَ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لَكِنْ جَعَلَ الْعَمَلَ عَمَلًا خَاصًّا، وَنَصَّهُ: (يَعْنِي إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ أَنْ يَكُونَ [م/192ظ] عَامِلًا فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَمَلُ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ، يَعْنِي أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا كَانَ الْمُضَافُ اسْمًا⁽⁷⁾ جَامِدًا لَا يَقْتَضِي أَنْ يَعْمَلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلَّا الْجَرْ، لَمْ يَجْزِ الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ⁽⁸⁾، وَقَدْ أَطَالَ فِي ذَلِكَ فَانْظُرْهُ. قَوْلُهُ: فَلَا تَحِيفَا. أَيِ: لَا تَمَلْ عَنِ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) ساقطة من (م).

(4) ينظر: أوضح المسالك. (269/2).

(5) في (م): إليه.

(6) ينظر: أوضح المسالك. (269/2).

(7) ساقطة من (م).

(8) ينظر قول الضرير في: شرح الألفية. اللوحة: 95.

الوَاجِبِ⁽¹⁾ فِي ذَلِكَ، قَالَ فِي الْمَشَارِقِ: (الْحَيْفُ: الْجَوْرُ [و]⁽²⁾ الْمَيْلُ عَنِ الْحَقِّ)⁽³⁾. قَوْلُهُ: فَهُوَ تَمِيمٌ لِلْبَيْتِ لِصِحَّةِ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ. قِيلَ: بَلْ⁽⁴⁾ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَتَى بِهِ اسْتِشْعَارًا لِلْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ، حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ غَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فَنبَّهَكَ عَلَى أَنْ لَا تَمِيلَ إِلَى غَيْرِ هَذَا، وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ⁽⁵⁾ فِي تَجْوِيزِهِ الْحَالَ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ؛ إِذَا كَانَ بَعْضًا أَوْ كَالْبَعْضِ، (انْظُرْهُ فِي الشَّيْخِ خَالِدٍ⁽⁶⁾)⁽⁷⁾ آخِرَ الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ (الْحَالَاتِ الثَّلَاثِ)⁽⁸⁾ الَّتِي لِلْحَالِ مَعَ صَاحِبِهَا.

ص: وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صَرَفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصَرَّفًا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

قَوْلُهُ: أَوْ صِفَةٍ مُشَبَّهَةٌ بِهِ. فَاخْتَرَزَ بِالصِّفَةِ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَقَدْ اسْتَشْنَاهُ الْحَاذِي⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى عَامِلِهِ. يُرِيدُ مَا لَمْ يُعَارِضْهُ مُعَارِضٌ مِنْ كَوْنِ عَامِلِهِ صِلَةً لـ"ال" أَوْ لِحَرْفِ مَصْدَرٍ أَوْ مَقْرُونًا بِلَامِ الْقَسَمِ أَوْ الْإِبْتِدَاءِ [أ/189ظ] أَوْ كَوْنُهُ⁽¹⁰⁾ جُمْلَةً مَعَهَا الْوَاوُ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ:

(1) في (م): الصواب.

(2) مضافة من (م).

(3) ينظر: مشارق الأنوار. (218/1).

(4) ساقطة من (م).

(5) قال أبو حيان: (والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه، وسواء أكان المضاف جزاءً أو كجزئته أم لم يكن. وما استدلل به المصنف لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون "إخواننا منصوباً على المدح). ينظر: التذييل. (82/9).

(6) ينظر: شرح التصريح. (592/1).

(7) في (م): انظر في خالد.

(8) في (م): الأماكن الثلاثة.

(9) ينظر أيضاً: أوضح المسالك. (271/2).

(10) في (م): كونها.

(11) قال المعلق على النهجة المرضية: (فإن كان العامل في الحال واحداً من هذه الخمسة، لم يجوز تقديم الحال على عاملها، وهي: "ال" الموصولة، مثل: «زيد الضارب قائماً»، فـ"قائماً" حال، و"الضارب" عاملها صلة لـ"ال". وأن يكون

والمُرَادُ بِالْمُتَصَرِّفِ مَا اسْتُعْمِلَ مِنْهُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ. نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، و«قُمْ مُسْرِعًا»، و«يَقُومُ زَيْدٌ مُسْرِعًا الْآنَ». قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ بِغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ مَا لَزِمَ لَفْظُ الْمَاضِي. كـ"لَيْسَ" و"دَامَ"، وَكَذَلِكَ مَا لَزِمَ صِيغَةُ الْأَمْرِ كـ"هَبْ" و"تَعْلَمَ"، وَكَذَلِكَ مَا لَزِمَ صِيغَةُ الْمُضَارِعِ إِنْ وُجِدَ، إِذِ الْعَلَّةُ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ عَدَمُ التَّصَرُّفِ وَاللُّزُومُ لِسِيغَةٍ وَاحِدَةٍ. قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ بِالشَّيْبَةِ بِالْمُتَصَرِّفِ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا قَابِلًا لِعَلَامَةٍ⁽¹⁾ الْفَرَعِيَّةِ. وَعِنْدَ خَالِدٍ⁽²⁾ الشَّيْبَةُ بِالْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ فِي شَيْئَيْنِ فِي تَضَمُّنِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفِهِ، وَفِي قَبُولِ عِلَامَاتِ الْفَرَعِيَّةِ. قَوْلُهُ: وَهِيَ التَّنْيِةُ وَالْجَمْعُ وَالتَّأْنِيثُ. لِأَنَّ التَّنْيَةَ وَالْجَمْعَ فَرْعٌ عَنِ الْإِفْرَادِ، وَالتَّأْنِيثُ فَرْعٌ عَنِ التَّذْكِيرِ. قَوْلُهُ: وَغَيْرُ الشَّيْبَةِ بِهِ أَفْعُلُ التَّفْضِيلِ؛ [فَإِنَّهُ]⁽³⁾ لَا يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ. قَالَ النَّازِمُ: وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدَا أَلَزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا⁽⁴⁾

فَلَمَّا لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ انْخَطَّ عَنْ دَرَجَةِ اسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ، فَجُعِلَ مُوَافِقًا لِلْجَوَامِدِ. [قَوْلُهُ: وَهُوَ؛ أَيُّ: الْوَصْفُ الْقَابِلُ لِلْعَلَامَةِ الْفَرَعِيَّةِ اسْمُ الْفَاعِلِ]⁽⁵⁾.

قَوْلُهُ: ثُمَّ أَتَى بِمِثَالَيْنِ، الْأَوَّلُ مِنَ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ... الخ، وَقَوْلُهُ: وَالْآخِرُ مِنَ الْفِعْلِ... الخ. هَذَا الَّذِي ذُكِرَ مِنْ جَوَازِ التَّقْدِيمِ مَعَ الْوَصْفِ وَالْفِعْلِ هُوَ: (مَذْهَبُ

العامل صلة لحرف مصدرى، أي: للموصول الحر في مثل: «ليس للمريض أن يصلي قائما»، فـ"قائما" حال، و"يصلي" عاملها صلة لأن "الموصولة الحرفية". وأن يكون العامل مقتربا بلام القسم، مثل: «والله لأذهبن ماشيا»، فـ"ماشيا" حال، و"أذهبن" عاملها اقترن بـ"لام القسم"، وأن يكون العامل مقتربا بلام الابتداء مثل: «إني لأحب زيدا عالما»، فـ"عالما" حال، وعامله "أحب" اقترن بلام الابتداء. وأخيرا أن تكون الحال جملة معها الواو، مثل جاء زيد وهو غضبان، فجملة: وهو غضبان حال معها الواو). ينظر التعليق على النهج. (1/334، و335).

(1) في (م): للعلامات.

(2) ينظر: شرح التصريح. (1/594).

(3) ما بين معقوفتين مثبت في الهامش في (أ).

(4) ينظر البيت في الألفية، باب أفعال التفضيل. ص: 44.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

البَصْرِيِّينَ⁽¹⁾، إِلَّا الْجَرْمِيَّ⁽²⁾ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ لَا يُجِزُّ تَقْدِيمَ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا، وَإِلَّا الْأَخْفَشَ⁽³⁾ مِنْهُمْ أَيْضًا، فَإِنَّهُ لَا يُجِزُّ تَقْدِيمَهَا عَلَى الْفِعْلِ فِي نَحْوِ: «رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ»، لِبُعْدِهَا عَنِ [م/193] الْعَامِلِ، وَرَدَّ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى الْجَرْمِيِّ وَالْأَخْفَشِ بِالسَّمَاعِ فِي الْفَصِيحِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ، يَخْرُجُونَ﴾⁽⁴⁾، وَ"خُشَعًا" حَالٌ مِنَ الْوَاوِ فِي "يَخْرُجُونَ"، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ الْفِعْلُ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ هَذَا لَا يَتَعَيَّنُ لِحَوَازِ⁽⁵⁾ أَنْ يَكُونَ "خُشَعًا" صِفَةً مَفْعُولٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: يَوْمَ يَدْعُوا⁽⁶⁾ الدَّاعِيَ إِلَى شَيْءٍ نُكِرَ قَوْمًا خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ⁽⁷⁾ وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُعَرِّبِينَ⁽⁸⁾، وَجُنَابُ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَذْفِ⁽⁹⁾. مِنْ خَالِدٍ. قَوْلُهُ: وَمُخْلِصًا: حَالٌ مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ. قَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَثَالَيْنِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يُجِزُّهُ إِلَّا⁽¹⁰⁾ الْأَخْفَشُ لِبُعْدِهَا عَنِ الْعَامِلِ، (قَالَ الْمُعَرِّبُ⁽¹¹⁾: وَيُزَادُ⁽¹²⁾ فِي الْمَثَالِ الثَّانِي أَنَّ عَامِلَ الْحَالِ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، فَمَعْمُولُهُ أَوَّلَى، قَالَ الْحَطَّابُ: (قَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ، وَفِي غَيْرِ مَوْضِعٍ رُدُّ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ الثَّانِي، أَمَّا الْأَوَّلُ فَجَوَابُهُ أَنَّهُ لَا يُلْزِمُ التَّقِيدَ بِمَذْهَبِ

(1) ينظر مذهب البصريين مفصلاً في: الإنصاف. (203/1).

(2) ينظر مذهب الجرمي في: التذييل. (84/9)، والمساعد. (26/2)، والجمع. (308/2).

(3) ينظر مذهب الأخفش في: التذييل. (85/9)، والارتشاف. (1581/3)، وتوضيح المقاصد. (708/2)، والجمع. (309/2).

(4) سورة: القمر، من الآية: 07، وتامها: ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ﴾.

(5) في (م): بل يجوز.

(6) في (م): يَدْعُ. وهي كذلك في التنزيل، قال أبو حيان: (وحذفت الواو من يدع في الرسم اتباعاً للنطق، والياء من الداع تخفيفاً أجريت أل مجرى ما عاقبها، وهو التنوين. فكما تحذف معه حذفت معها). البحر المحيط. (35/10)، ويقصد باتباع للنطق: أن الواوات حذفت ههنا لالتقاء الساكنين. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج. (125/2).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(8) ينظر: البحر المحيط. (36/10).

(9) ينظر قول خالد في: شرح التصريح. (594/1).

(10) ساقطة من (م). وهو الصواب؛ لأن الأخفش لا يميز تقدم الحال على عاملها، سبقت الإشارة إلى مذهبه.

(11) ينظر إعراب الألفية للأزهري. ص: 78.

(12) في (م): قاله المعرب وزاد.

الأخفش⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِعْلاً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ أَوْ صِفَةً غَيْرَ [شَبِيهَةٍ بِالْمُتَصَرِّفِ لَمْ يَجْزِ التَّقْدِيمُ... الخ. السُّيُوطِيُّ: (فَإِنْ كَانَ نَاصِبُهُ غَيْرًا)⁽²⁾ فِعْلٍ كَاسْمِ الْفِعْلِ وَ⁽³⁾ الْمَصْدَرِ، أَوْ فِعْلاً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ كَفِعْلِ التَّعَجُّبِ أَوْ صِفَةً كَذَلِكَ كَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ لَمْ يُجْزِ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ⁽⁴⁾.

فَائِدَةٌ: ذَكَرَ السُّيُوطِيُّ هُنَا فِي الشَّرْحِ ضَابِطًا حَسَنًا، قَالَ فِيهِ مَا نَصُّهُ: (جَمِيعُ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ تَعْمَلُ فِي الْحَالِ إِلَّا "كَانَ" وَأَخَوَاتَهَا، وَ"عَسَى" عَلَى الْأَصَحِّ)⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: فَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا مُتَجَرِّدَةً». كَانَ شَيْخُنَا الْفَقِيهَ الْجَلِيلُ الْأُسْتَاذُ (النَّاصِحُ الْفَاتِحُ)⁽⁶⁾ [190/و] خَلِيلُ زَمَانِهِ وَسَيِّوِيهِ أَوَانِهِ شَيْخُ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ شَيْخِهِ ابْنِ مَجْبَارٍ سَيِّدِي أَحْمَدَ الْقُدُومِيَّ إِذَا مَثَلَ الطَّلَبَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِهَذَا الْمَثَالِ رُبَّمَا يَمَازِحُهُمْ وَيَقُولُ: هَذَا الْمَثَالُ لَا يَلِيقُ بِالْإِفَادَةِ أَوْ بِالطَّلَبَةِ أَوْ بِالْمُدَرِّسِينَ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مُشَوِّشٌ لَهُمْ؛ إِذْ هُوَ مِنْ مُحَرِّكَاتِ السَّوَاكِينِ، هَذَا مَعَ فَضْلِهِ وَدِينِهِ (الْمَتِينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ)⁽⁷⁾ - وَنَفَعَ بِهِ وَبَعَلِمِهِ. قَوْلُهُ: «هَذَا مُتَجَرِّدَةٌ أَجْمَلُ مِنْ زَيْدٍ». قِيلَ: أَمَّا (تَوَسُّطُهُ بَيْنَ "أَفْعَلٍ" وَ"مِنْ" فِيهِ)⁽⁸⁾ خِلَافٌ؛ قِيلَ: يَجُوزُ بِنَاءٌ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الظَّرْفِ وَالْمَجْزُورِ، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ. قَوْلُهُ: إِحْدَاهُمَا مَا ذَكَرَ؛ أَيِ: النَّاطِمِ. قَوْلُهُ: فَمِثَالُهُمَا. قُلْتُ: صَوَابُهُ: فَمِثَالُهَا بِالْإِفْرَادِ؛ أَيِ: الصُّورَةُ الْأُخْرَى، وَلَا تَصِحُّ التَّشْبِيهُ بِوَجْهِهِ، قَالَ الْمُرَادِيُّ: (وَجَوَازُ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى الْعَامِلِ الْمُتَصَرِّفِ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ الْمَانِعِ؛ كَوُقُوعِهِ صِلَةً لِـ"أَلٍ"،

(1) ينظر قول الخطاب في إعرابه للألفية. اللوحة: 21.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(3) الصواب: أو، كما في البهجة المرضية. (1/335).

(4) ينظر: المصدر نفسه. (1/335).

(5) ينظر: المصدر نفسه. (1/336).

(6) في (م): الناظم الناصر.

(7) في (م): رحمه الله.

(8) في (م): توسطه بين العامل ومن ففيه.

نَحْوُ: «الْحَائِي مُسْرِعًا زَيْدٌ»، وَحَرْفُ مَصْدَرِيٍّ⁽¹⁾، وَقَيِّدُهُ أَبُو حَيَّانٍ بِالْعَامِلِ⁽²⁾، وَمِثَالُهُ: «يُعْجِبُنِي رُكُوبُ»⁽³⁾ (فَرَسِهِ مُسْرَجًا)⁽⁴⁾.

ص: وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا خُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

كَتَبْتَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرَ [م/193ظ]

قَوْلُهُ: فَمِثَالُ اسْمِ الْإِشَارَةِ: «تِلْكَ هِنْدٌ مُنْطَلِقَةٌ»، وَ«ذَلِكَ عَمْرُو ضَاحِكٌ». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾⁽⁵⁾، وَ«خَاوِيَةٌ»: حَالٌ مِنْ «بُيُوتِهِمْ»، وَالْعَامِلُ فِيهِ اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ «تِلْكَ»، وَفِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهُوَ «أَشِيرُ» دُونَ خُرُوفِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا أُسِّسَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مِنْ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ وَصَاحِبَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا، وَهُنَا قَدْ اخْتَلَفَ فَإِنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَالْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا الْمُبْتَدَأُ، قُلْتَ: الْعَامِلُ فِي الْحَالِ حَقِيقَةٌ إِنَّمَا هُوَ الْفِعْلُ الْمَذْلُومُ عَلَيْهِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ، تَقْدِيرُهُ: أَشِيرَ إِلَيْهَا خَاوِيَةً، وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ هُوَ صَاحِبُ الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ وَفِي الْحَالِ وَاحِدٌ، وَذَهَبَ السُّهَيْلِيُّ⁽⁶⁾ إِلَى أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَا يَعْمَلُ، وَإِنَّمَا الْعَامِلُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: انْظُرْ إِلَيْهَا خَاوِيَةً⁽⁷⁾. مِنْ خَالِدٍ، وَهَذَا السُّؤَالُ وَارِدٌ عَلَى التَّمَنِّيِّ وَالتَّشْبِيهِ إِذْ لَا فَرْقَ. قَوْلُهُ: وَمِثَالُ التَّمَنِّيِّ: «لَيْتَ عَمْرًا مُقِيمًا عِنْدَنَا». وَ«مُقِيمًا»: حَالٌ مِنْ «عَمْرٍو»، وَالْعَامِلُ فِيهَا «لَيْتَ» لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّمَنِّيِّ دُونَ خُرُوفِهِ. قَوْلُهُ: وَمِثَالُ التَّشْبِيهِ: «كَأَنَّكَ طَالِعًا الْبَدْرُ». وَ«طَالِعًا» حَالٌ مِنَ الْكَافِ (الَّذِي هُوَ)⁽⁸⁾

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (709/2).

(2) ينظر: التذييل. (92/9).

(3) حرف الباء ساقط في (م).

(4) في (م): الفرس مسرعا. وعند أبي حيان في التذييل: «الفرس مسرجا». (92/9).

(5) سورة: النمل، من الآية: 52، وتمامها: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

(6) ينظر مذهب السهيلي في: همع الهوامع. (315/2).

(7) ينظر: شرح التصريح. (596/1).

(8) في (م): وهو.

اسْم "كَأَنَّ"، وَالْعَامِلُ فِيهَا⁽¹⁾ "كَأَنَّ" لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى "أَشْبَهَ"، وَ"الْبَدْرُ" مَرْفُوعٌ خَبَرُ "كَأَنَّكَ". أُوْرِدَ بَعْضُهُمْ هُنَا سُؤَالًا، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ "كَأَنَّ" وَ"تِلْكَ" وَ"لَيْتَ"، وَبَيْنَ "إِنَّ" وَ"أَنَّ"، حَتَّى إِنَّ الْحَالَ جَازَ مِنْ اسْمِ "كَأَنَّ" (وَ"لَيْتَ"، وَلَمْ يَجِيءْ)⁽²⁾ مِنْ اسْمِ "أَنَّ" وَ"إِنَّ" بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ دَخَلَ عَلَيْهِ النَّاسِخُ؟ الْجَوَابُ: (إِنَّ "كَأَنَّ" وَ"لَيْتَ" وَ"تِلْكَ")⁽³⁾، أَخْرَجَتْ الْجُمْلَةُ عَنْ مَعْنَى الْخَبَرِيَّةِ كَثِيرًا وَغَيَّرَتْهَا لِمَعْنَى التَّشْبِيهِ [190/ط]، وَالتَّمْيِ وَالْإِشَارَةِ، وَلَا كَذَلِكَ مَعَ "أَنَّ" وَ"إِنَّ"، فَإِنَّ مَعْنَى الْجُمْلَةِ مَعَهُمَا بَاقٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، وَهُمَا إِنَّمَا أَكَّدَا ذَلِكَ الْمَعْنَى وَقَدَّرَاهُ، وَلَمْ يُغَيِّرَاهُ. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ أَيْضًا مِنَ الْكَافِ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَحْصُورٍ فِيمَا ذَكَرَ. بَلْ يَطَّرِدُ حَتَّى فِي بَاقِ الْبَابِ مِنْ أَخَوَاتِ "لَيْتَ" وَ"كَأَنَّ"، وَهِيَ "إِنَّ" الْمَكْسُورَةُ وَالْمَفْتُوحَةُ؛ لِأَنَّهُمَا تَضَمَّنَا مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، وَهُوَ "أَكَّذَ" وَكَذَلِكَ "لَكِنَّ"، فَإِنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى "اسْتَدْرَكَ"، وَكَذَلِكَ "لَعَلَّ"، وَهُوَ الْمُنْبَتُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (التَّرَجِّي... الخ). قَوْلُهُ: وَمِمَّا ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ التَّرَجِّي. نَحْوُ: "لَعَلَّ". قَوْلُهُ: وَحُرُوفُ⁽⁴⁾ التَّنْبِيهِ. نَحْوُ: "هَآ"⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَ"أَمَّا" فِي الشُّرُوطِ وَالِاسْتِفْهَامِ الْمَقْصُودِ بِهِ التَّعْظِيمُ. فَمِثَالُ الشَّرْطِ، نَحْوُ: «أَمَّا عِلْمًا فَعَالَمٌ»، قَالَ الْمُرَادِيُّ: (وَنِسْبَةُ الْعَمَلِ إِلَى "أَمَّا" بِجَازٍ)⁽⁶⁾، وَمِثَالُ الْإِسْتِفْهَامِ الْمَقْصُودِ بِهِ التَّعْظِيمُ عَلَى مَا قَالَ الْمُرَادِيُّ⁽⁷⁾، نَحْوُ [مَجْزُوءَ الْكَامِلِ]:

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ⁽⁸⁾

(1) فِي (م): فِيهِ.

(2) فِي (م): كَانَ وَلَيْتَ وَلَمْ يَجِزْ.

(3) فِي (م): كَانَ وَتِلْكَ وَلَيْتَ.

(4) فِي (م): وَحَرْفِ.

(5) فِي (م): إِلَّا.

(6) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (711/2).

(7) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (710/2).

(8) تَمَامُهُ: بَانَتْ لِتَحْزِنَا عَفَارَةً، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: قَائِلُهُ هُوَ الْأَعَشَى مِمُّونُ بْنُ قَيْسٍ. الْمَقَاصِدُ. (1442/3)، وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ فِي: الْمَقَائِيسِ. (64/4)، وَالْحَكَمِ. (118/2)، وَ(544/7)، وَاللِّسَانِ. (154/4)، وَ(589)، وَالتَّاجِ.

يَعْنِي بِنَصْبٍ "جَارَهُ" عَلَى الْحَالِ، وَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ [م/194] "جَارَهُ" فِي الْبَيْتِ مَرْفُوعٌ⁽¹⁾ خَبَرٌ "أَنْتِ"، (وَقَفَ عَلَيْهِ)⁽²⁾ بِالسُّكُونِ، وَتَكُونُ "مَا" نَافِيَةً؛ لِإِقْيَامِ (الثَّنُونِ بِالْجُورَةِ)⁽³⁾، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ فِي الْبَيْتِ دَلِيلٌ، فَقَفَ عَلَيْهِ وَتَحَقَّقَتْهُ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: (وَهِيَ الظَّرْفُ وَحُرُوفِ)⁽⁵⁾ الْجَرِّ مَسْبُوقَيْنِ بِاسْمٍ مَا الْحَالُ لَهُ. هَذِهِ عِبَارَةُ الشَّيْخِ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁶⁾. فَقَوْلُهُ: بِاسْمٍ. وَقَعَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، [وَقَوْلُهُ: مَا الْحَالُ. "مَا" مَوْصُولَةٌ وَقِيعَةٌ عَلَى مُسَمًّى الْمُبْتَدَأِ]⁽⁷⁾، وَقَوْلُهُ: لَهُ. الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى "مَا"، فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَيْسَتْ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، بَلْ مِنْ ضَمِيرِ الظَّرْفِ؛ أَيْ: كَائِنٌ هُوَ حَالُهُ كَوْنُهُ مُسْتَقَرًّا، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الضَّمِيرُ وَالْمُبْتَدَأُ الْمُسَمًّى وَاحِدٌ فَيَصِحُّ مَا قَالَهُ. قَوْلُهُ: وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ فِي هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ وَنَحْوِهِمَا الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ لِنِبَاتِيَّتِهِمَا مَنَابٍ اسْتَقَرَّ أَوْ مُسْتَقَرًّا... الخ. قُلْتُ: انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَهُ: (وَأَمَّا فَصْلَ هَذَا)⁽⁸⁾ إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنْ كَانَتْ مِثْلُهَا فِي تَضْمُنٍ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ،

(10/479)، و(13/94)، وإيضاح شواهد الإيضاح. (1/254)، والخزانة. (3/303)، والمعجم المفصل. (3/79)، وشرح الشواهد. (1/386)، والبيت في ديوانه. ص: 153، وبلا نسبة في: الجمهرة. (2/765)، و(1039)، وشرح التسهيل. (2/344)، و(3/32)، وشرح ابن الناطم. ص: 239، و325، والتذيل. (9/95)، و(105)، و(214)، و(10/176)، و(182)، وشرح شذور الذهب. ص: 335، وتمهيد القواعد. (5/2300)، و(2358)، و(6/2615)، وشرح الأشموني. (2/22)، و49، و(262)، وأما ابن الحاجب. (1/367).

(1) في (م): مرفوعا. وهو الصواب.

(2) في (م): ووقف عليها.

(3) في (م): بحقوق الجورة. جاء في تمهيد القواعد: (ف "جارة" منصوب على الحال، والعامل فيها "ما" الاستفهامية بما تضمنته من معنى التعظيم، فكأنه قال: ما أعظمك جارة. قال الشيخ: وهذا تفسير معنى. وتفسير الإعراب؛ أي: عظيمة أنت في حال كونك جارة، وأجاز الفارسي أن تكون منصوبة على التمييز بدليل جواز دخول "من" عليه وجوز بعضهم في (ما) أن تكون نافية تيمية أو حجازية، والنفي على وجهين: أحدهما: ما أنت جارة لبينونتك عنا. الثاني: ما أنت جارة بل أعظم من ذلك كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]. (5/2301).

(4) ذهب إلى الإعراب الأخير ابن هشام، وزاد: يمكن أن تكون "جارة" تمييز. ينظر: شرح الشذور. ص: 335.

(5) في (م): وهو الظرف وحرف.

(6) ينظر: التسهيل. ص: 111.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(8) في (م): هذه.

[وَقَوْلُهُ قَبْلُ: (هَذَا أَيْضًا: مِنَ الْعَوَامِلِ الَّتِي تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ)]⁽¹⁾؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ فِيهِمَا الظَّرْفَ وَالْجَارَ وَالْمَجْرُورَ مِمَّا تَضَمَّنَا مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، وَلَا كَذَلِكَ مَا ذَكَرَ هُنَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الظَّرْفَ وَالْجَارَ وَالْمَجْرُورَ مِمَّا فِيهِ⁽²⁾ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، وَأَيْضًا عَمَلُهُمَا لِأَجْلِ النِّيَابَةِ فَقَطْ، وَهُوَ شَبْهُ تَنَاقُضٍ، وَأَيْضًا فَعَلَى هَذَا الْأَحِيرِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِعْتِدَارِ بِقَوْلِهِ: وَإِنَّمَا فَصَلَ... الخ، فَتَأَمَّلْهُ تَأَمُّلاً صَادِقاً⁽³⁾، وَلَا بُدَّ وَهَذَا الْبَحْثُ يَكْتُبُ عَلَى قَوْلِهِ: وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ... الخ أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا فَصَلَ... الخ، وَهُوَ أَوَّلَى. قَوْلُهُ: وَالْحَالُ فِي هَذَا الْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرَ مُؤَكَّدَةً. قِيلَ: بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا مُؤَسَّسَةٌ؛ لِأَنَّ "اسْتَقَرَّ" الَّذِي هُوَ خَبَرُ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ الْمَجْرُورُ مَعْنَاهُ مُطْلَقُ الثَّبُوتِ، وَالْحُصُولِ وَالْكَيْنُونَةِ، وَ"مُسْتَقَرَّ" الَّذِي هُوَ حَالُ مَعْنَاهُ الْمُقَابِلُ لِعَدَمِ التَّرَلُّزِ وَالِانْتِقَالِ، وَهَذَا [191/أ] لَا يُسْتَفَادُ إِلَّا مِنَ الْحَالِ. فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّهُ حَسَنٌ جِدًّا⁽⁴⁾ وَ يَكُونُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾⁽⁵⁾، إِذْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَا خَرَجَ. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا فَصَلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ تِلْكَ.. الخ. [[قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا]]⁽⁶⁾ فَصَلَ بِتَخْفِيفِ الصَّادِ، وَيَعْنِي بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: (وَنَدَرَ نَحْوُ: سَعِيدٌ مُسْتَقَرٌّ⁽⁷⁾ فِي هَجَرٍ)؛ وَيَعْنِي بِتِلْكَ:

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرْفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) في (م): تضمن.

(3) نعم هناك تناقض في كلام المكودي، فمرة يجعل العامل في الحال الجار والمجرور والظرف لتضمنهما معنى الفعل دون حروفه، ومرة يجعل العامل هو النيابة عن الفعل. وجعل ابن هشام وغيره الجار والمجرور والظرف من المتضمن معنى الفعل دون حروفه. ينظر: أوضح المسالك. (274/2).

(4) في (م): جيد.

(5) سورة: النمل، من الآية: 40، وتامها: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّيَ عَنِّي كَرْيَمٌ﴾.

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): مستقرا. وهو الصواب.

وَأَنْظُرْ مَا وَقَعَ قَوْلُهُ: وَمَا ذَكَرَ بَعْدَهَا. وَمَا مَعْنَاهُ وَعَلَى مَاذَا يَعْطِفُ⁽¹⁾؟⁽²⁾. [قَوْلُهُ: وَمِمَّنْ أَجَازَ تَقْدِيمَ الْحَالِ⁽³⁾... الخ، وَقَوْلُهُ قَبْلُ: لِأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ فِيهَا تَقْدِيمَ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا. تَحْصُلُ مِنْهُ أَنَّ قَوْلَ النَّازِمِ: "وَنَدَّر"، فِيهِ مَحْمَلَانِ⁽⁴⁾: مِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى السَّمَاعِ، وَهُوَ مُخْتَارُ الشَّيْخِ⁽⁵⁾ الْمَكُودِيِّ لِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ... الخ. وَأَنَّهُ غَيْرُ مَقِيسٍ عِنْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مَقِيسًا كَالْأَخْفَشِ وَالْفَرَاءِ⁽⁶⁾، وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَمِمَّنْ أَجَازَ... الخ]⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَهَا؛ أَيُّ: إِنْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي هِيَ نَحْوُ: «سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرٍ» مِثْلَ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي هِيَ: وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرْفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ⁽⁸⁾

وَأَصْلُ الْكَلَامِ: وَإِنَّمَا فَصَلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ تِلْكَ، وَإِنْ كَانَتْ [مِثْلَهَا]⁽⁹⁾، قِيلَ: هُوَ غَيْرُ مَقْصُولٍ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْهَا، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَيُسْتَشَى مِنَ الْمَضْمَنِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ ظَرْفًا [م/194ظ] أَوْ مَجْرُورًا مُخْبَرًا بِهِمَا مُتَأَخِّرِينَ عَنِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ، فَيَجُوزُ نَقْلُهُ تَوَسُّطَ الْحَالِ بَيْنَ الْمَخْبَرِ عَنْهُ وَالْمَخْبَرِ بِهِ)⁽¹⁰⁾.

(1) سيجيب عن هذا السؤال عند شرح قوله: وإن كانت مثلها.

(2) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [وإنما فصل...] ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(3) في (م) إضافة: الحال على عاملها.

(4) قال المرادي: (وقوله: "ندر" ظاهره مما لا يقاس عليه. وصرح الشارح -ابن الناظم - بذلك، فقال: وما جاء منه مسموعا حفظ، ولا يقاس عليه. وهو خلاف ما ذهب إليه في التسهيل). توضيح المقاصد. (712/2).

(5) في (م): الشارح.

(6) ينظر مذهب الأخفش والفراء في: شرح التسهيل. (346/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 240، والتذييل. (117/9)، وتوضيح المقاصد. (712/2)، وأوضح المسالك. (276/2)، والمساعد. (32/2)، والمقاصد الشافية. (477/3).

(7) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله [قوله: وممن أجاز...] مؤخر في (م) قبل ذكر بيت الألفية.

(8) في (م): وعامل ضمن. معنى البيت.

(9) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(10) ينظر: أوضح المسالك. (274/2).

قَوْلُهُ: بِنَصْبٍ "مَطْوِيَّاتٍ"⁽¹⁾. بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ، قَوْلُهُ: وَمِمَّنْ أَجَازَ تَقْدِيمَ... الخ.

ص: وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهْنُ

ابْنُ هِشَامٍ: (وَيُسْتَشْنَى مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مَا إِذَا كَانَ عَامِلًا فِي حَالَيْنِ لاسْتِمْنِ مُتَّحِدِي الْمَعْنَى أَوْ مُخْتَلَفِيهِ، وَأَخَذَهُمَا مُفَضَّلَةٌ عَلَى الْأُخْرَى، فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ الْحَالِ الْفَاضِلَةِ خَوْفَ اللَّبْسِ، فَلِأَوَّلٍ: «(هَذَا بُسْرٌ)⁽²⁾ أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا»⁽³⁾، وَالثَّانِي: نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا»⁽⁴⁾. وَقَالَ السُّيُوطِيُّ: (وَتَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهِ إِذَا كَانَ أَفْعَلٌ مُفَضَّلًا بِهِ كَوْنٌ فِي حَالٍ عَلَى كَوْنٍ [فِي حَالٍ]⁽⁵⁾ نَحْوُ: «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا»، وَ«هَذَا بُسْرٌ أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا»⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: قَدْ تَقَدَّمَ... الخ. يَعْنِي: عِنْدَ [قَوْلِهِ]⁽⁷⁾: (وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلٍ... الخ). فَقَوْلُهُ: غَيْرَ شَبِيهِه بِالْفِعْلِ. يَعْنِي الْمَتَصَرِّفَ. وَقَوْلُهُ: لِكُونِهِ غَيْرَ قَابِلٍ (لِعَلَامَةِ الْفَرَعِيَّةِ)⁽⁸⁾. أَيْ: لَا يُشْتَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ. قَوْلُهُ: فَاعْتَفِرْ تَوَسُّطُهُ. كَذَا عِبَارَةُ الْمُرَادِيِّ⁽⁹⁾.

(1) يعني به قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ بنصب "مطويات" على الحال، وهي قراءة الحسن البصري كما قال ابن هشام في: أوضح المسالك. (276/2)، وقراءة عيسى بن عمر كما قال الشاطبي في: مقاصده. (477/3).

(2) في (م): كهذا بسرا. وهو الصواب بنصب "بسرا".

(3) قال الأزهري: (قال ابن خروف: انتصب "بسرا" عند سيبويه على الحال من الضمير في "أطيب"، وانتصب "رطبا" على الحال أيضا من الضمير المحرور بـ"من" والعامل فيهما "أطيب" بما تضمنته من معنى المفاضلة بين شيئين، كأنه قال: هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبا، يريد أن يفضل "البسر" على "الرطب"، قال: و"أطيب" ناب مناب عاملين؛ لأن التقدير: يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا، وأشار بذلك إلى التمر). شرح التصريح. (598/1).

(4) ينظر: أوضح المسالك. (274/2).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(6) تنظر: البهجة المرضية. (237/1).

(7) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(8) في (م): للعلامات.

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (714/2).

[قُلْتُ: التَّعْيِيرُ بِ"التَّوَسُّطِ" حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ الْوَاجِبُ هُنَا تَأَخُّرَ الْحَالِ عَنِ الْحَالِ؛ إِذْ هُوَ الْقِيَاسُ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، لَكِنْ اغْتَفَرَ تَوَسُّطُهُ بَيْنَ الْحَالَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ لِمَا لَقِيَ فِي ذَلِكَ مِمَّا لَوْ أُخِّرَ أَمِنَ اللَّبْسَ بَيْنَ الْحَالِ الْفَاضِلَةِ وَالْمَفْضَلَةِ⁽¹⁾ ظَاهِرُهُ، وَظَاهِرُ عِبَارَةِ النَّاطِمِ بِ"مُسْتَحَازٍ" أَنَّ الْمَسْأَلَةَ جَائِزَةٌ لَا وَاجِبَةَ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ، وَإِنَّمَا التَّفْهِيمُ لِلْحَالِ الْأَوَّلِ عَلَى عَامِلِهِ⁽²⁾ وَاجِبٌ حَسَبَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَالْعَامِلُ فِيهِمَا "أَنْفَعُ". عَلَى الْمُخْتَارِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّوِيهِ⁽⁴⁾ وَالْمَازِنِيِّ⁽⁵⁾ وَطَائِفَةٍ⁽⁶⁾، وَذَهَبَ [191/أ] جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: الْمَبْرُودُ⁽⁷⁾، وَالزَّجَّاجُ⁽⁸⁾ وَابْنُ السَّرَّاجِ⁽⁹⁾ وَالسَّيْرَافِيُّ⁽¹⁰⁾ أَنَّ⁽¹¹⁾ النَّاصِبَ "كَانَ" مَحْذُوفَةً تَامَّةً صِلَةً لـ"إِذْ" أَوْ "إِذَا". (وَحَكَى أَبُو حَيَّانَ⁽¹²⁾ عَنْ⁽¹³⁾ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: (أَنَّهُ⁽¹⁴⁾ يَجُوزُ تَقْدِيرُ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) في (م): صاحبه.

(3) سبقت الإشارة إلى قول ابن هشام في أفعال التفضيل.

(4) ينظر: الكتاب. (400/1).

(5) ينظر مذهب المازني في: شرح التصريح. (598/1).

(6) يقصد بالطائفة: الفارسي في تذكرته، وابن كيسان وابن جني. ينظر: شرح التصريح. (598/1).

(7) ينظر: المقتضب. (251/3).

(8) ينظر مذهب الزجاج في: شرح التصريح. (598/1)، والهمع. (311/2).

(9) ينظر: الأصول في النحو. (220/1).

(10) قال السيرافي: (الباب إنما يأتي لتفضيل شيء في زمن من أزمانه على نفسه في سائر الأزمان، فيجوز أن يكون الزمان الذي فضل فيه ماضياً، وأن يكون مستقبلاً غير أنه لا بد من دليل على المعنى منه، والاستقبال بحسب ما يفضل من ذلك، فإن كان زماناً ماضياً أضمرت "إن"، وإن كان مستقبلاً أضمرت "إِذَا"، فإذا قلت: «هذا بسراً أطيب منه تمرًا»، وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمر أو رطب، فالتفضيل لما مضى والتقدير لهذا: إن كان بسراً أطيب منه إذ كان تمرًا، فـ"هذا": مبتدأ، وخبره "أطيب منه"، و"بسراً" و"تمرًا" جميعاً حالان من المشار إليه في زمانين، والعامل في الحال "كان"، وفي "كان" ضمير من المبتدأ). ينظر: شرح الكتاب. (289/2).

(11) في (م): إلى أن.

(12) ينظر: التذييل. (110/9)، والارتشاف. (1577/3).

(13) في (م): أن.

(14) ساقطة من (م).

"كَانَ" نَاقِصَةً، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّدُ الْحَالُ مَعَ "أَفْعَلٍ" إِذَا كَانَتَا فَاضِلَتَيْنِ⁽¹⁾ فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ⁽²⁾ وَاحِدًا رُفِعَا، نَحْوُ: «هَذَا بُسْرٌ أَطِيبٌ مِنْهُ عَنَبٌ»، وَكَانَ الْقِيَاسُ وَجُوبَ تَأْخِيرِ الْحَالِ فِي الْمَثَالَيْنِ عَلَى "أَفْعَلٍ"، كَمَا فِي الْحَالِ الْوَاحِدَةِ، وَلَكِنْ اعْتَفَرَ تَقَدُّمُ الْحَالِ الْفَاضِلَةِ فَرْقًا بَيْنَ الْمَفْضَلِ وَالْمُفْضَلِ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَوْ أُخِّرَ التَّبَسُّ⁽³⁾، فَإِنْ قِيلَ: اجْعَلْ أَحَدَهُمَا تَالِيًا لِأَفْعَلٍ وَلَا تَبَسُّ، قُلْنَا: يُؤَدِّي إِلَى فَصْلِ "أَفْعَلٍ" مِنْ "مِنْ" وَمَجْرُورِهَا، وَهُمَا كَالْمَوْصُولِ وَالصَّلَةِ، فَإِنْ قِيلَ⁽⁴⁾: قَدْ فَصَلَ بِالظَّرْفِ وَعَدِيلِهِ وَالتَّمْيِيزِ، قُلْنَا: ذَلِكَ فَصْلٌ جَائِزٌ، وَهَذَا فَصْلٌ وَاجِبٌ فِي نَوْعٍ خَاصٍّ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ [م/195]، قَالَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْحَوَاشِي⁽⁵⁾. مِنْ خَالِدٍ. قَوْلُهُ: لَنْ يَهْنَ. لَنْ يَضْعُفُ، مِنْ وَهْنٍ، يَفْتَحُ الْعَيْنَ فِي الْمَاضِي وَكَسَرَهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، أَيْ: ضَعْفَ يَضْعُفُ.

ص: وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَاعِلَمَ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

لَمَّا كَانَتْ الْحَالُ شَبِيهَةً بِالْخَبَرِ فِي الْمَعْنَى، وَشَبِيهَةً بِالنَّعْتِ فِي التَّقْيِيدِ، جَازَ تَعَدُّدُهَا كَمَا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ وَالنَّعْتُ. قَوْلُهُ: فَمِثَالُ الْمُفْرَدِ: «جَاءَ زَيْدٌ صَاحِكًا رَاكِبًا». وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [طويل]: عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا⁽⁶⁾

وَرَجُلَانِ حَافِيَا: حَالَانِ مِنْ فَاعِلِ الزِّيَارَةِ الْمُخْدُوفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: عَلَيَّ زِيَارَتِي بَيْتِ اللَّهِ حَالِ كَوْنِي رَجُلَانِ حَافِيَا؛ أَيْ: مَاشِيًا غَيْرَ مُنْتَعِلٍ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَا حَالَيْنِ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَجْرُورَةِ

(1) فِي (م): فَضِلَتَيْنِ.

(2) فِي (م): الْفَاضِلُ. وَهُوَ الصَّوَابُ كَمَا فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (598/1).

(3) فِي (م): التَّبَسُّ.

(4) فِي (م): قُلْتُ.

(5) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (598/1).

(6) الْبَيْتُ مَنْسُوبٌ إِلَى قَيْسِ بْنِ الْمُلُوحِ فِي: الْمَعْجَمِ الْمَفْصَلِ. (338/8)، وَشَرْحُ الشُّوَاهِدِ. (342/3)، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ. ص: 37، وَفِيهِ: "لَا قَيْت" مَكَانَ "زُرْتُ"، وَ"خَلُوة" مَكَانَ "خَفِيَّة"، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي: الْمَقَائِيسِ. (492/2)، وَالْحَكْمُ. (379/7)، وَاللِّسَانُ. (268/11)، وَالتَّاجُ. (38/29)، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ. (277/2)، وَالْمَغْنِي. ص: 601، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (26/2)، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (601/1)، وَشَرْحُ شُّوَاهِدِ الْمَغْنِي. (859/2)، وَرَوِيَ فِي بَعْضِهَا: "لَا قَيْت"، وَ"جُت"، وَ"خَلُوة" مَكَانَ "خَفِيَّة"، وَ"أَنْ أَزْدَار" مَكَانَ "زِيَارَةَ".

بـ"على"، قَالَ خَالِدٌ: (وَقَدْ صَحَّفَهُ بَعْضُ الْأَعْمَمِينَ⁽¹⁾... الخ، [وَمَنَعَ السَّيْرَانِي⁽²⁾ وَجَمَاعَةٌ⁽³⁾ هَذَا التَّنَوُّعَ، وَهُوَ تَعَدُّدُ الْحَالِ لِمُفْرَدٍ⁽⁴⁾ قَائِلِينَ بِأَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ إِذْ⁽⁵⁾ كَانَ وَاحِدًا، فَلَا يَفْتَضِي الْعَامِلُ إِلَّا حَالًا وَاحِدَةً، فَقَدْ رُويَ نَحْوُ قَوْلِهِ: "حَافِيًا" فِي الْبَيْتِ صِفَةً لـ"رَجُلَانِ" أَوْ حَالًا مِنْ ضَمِيرِ "رَجُلَانِ"، فَتَكُونُ حَالًا مُتَدَاخِلَةً لَا مُتَرَادِفَةً، وَسَلَّمُوا الْجَوَازَ إِذْ⁽⁶⁾ كَانَ الْعَامِلُ اسْمَ التَّفْضِيلِ، وَاتَّخَذَ صَاحِبُ الْحَالِ نَحْوُ: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا»⁽⁷⁾].⁽⁸⁾ [قَوْلُهُ: الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْحَالِ مُتَعَدِّدًا، وَالْحَالُ مُجْتَمِعَةً. يَعْنِي: بِالاجْتِمَاعِ الْإِلْتِزَامُ الصَّادِقُ بِالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ؛ (أَي: أَلَا)⁽⁹⁾ تَكُونُ مُفْرَدَةً بِأَنْ تَكُونَ مُتَكَرِّرَةً]⁽¹⁰⁾، [وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا اتَّخَذَ مَعْنَاهُ تُثْنِي أَوْ جُمِعَ]⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ»⁽¹²⁾. هَذَا مِثَالٌ لِلتَّثْنِيَةِ، وَ"دَائِبِينَ" حَالٌ مُؤَسَّسَةٌ بِمَعْنَى "دَائِمِينَ"، دَائِبَةٌ [وَدَائِبًا]⁽¹³⁾، فَلَمَّا اتَّفَقَا لَفْظًا وَمَعْنَى تُثْنِيًا، وَلَا

(1) فقره رجلاي بالإضافة إلى ياء المتكلم، وأعربه فاعلا بـ"زيارة"، و"حافيا" حالا من ضمير المتكلم في رجلاي. شرح التصريح. (601/1).

(2) هكذا في النسختين، وعند ابن هشام والأزهري وغيرهما من النحويين: الفارسي. ينظر: أوضح المسالك. (281/2)، وشرح التصريح. (603/1)، ولم أعره فيما توفر لدي من مصادر البحث على أن السيراني منع تعدد الحال في هذا الموضع.

(3) منع ابن عصفور تعدد الحال في هذا النحو، ما لم يكن العامل أفعال التفضيل، ونقل المنع عن الفارسي وجماعة. تنظر المسألة في: شرح ابن الناطم. ص: 242، والتذييل. (132/9)، وتوضيح المقاصد. (714/2)، وشرح الأشموني. (26/2)، والمقاصد الشافية. (482/3)، والجمع. (315/2).

(4) في (م): المفردة.

(5) في (م): إذا.

(6) في (م): إذا.

(7) ما بين معقوفتين مؤخر عن الكلام الذي بين معقوفتين بعده في (م).

(8) ينظر قول خالد في: شرح التصريح. (601/1، و603).

(9) في (م): بأن لا.

(10) ما بين معقوفتين مقدم عن الكلام الذي بين معقوفتين قبله في (م).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(12) سورة: إبراهيم، من الآية: 33، وتامها: «وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ».

(13) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، وفي (أ) قبل كلمة "دائبة" كتب "الا" ولم أتبين معناها، والظاهر أنها تصحيف.

يَضُرُّ⁽¹⁾ اخْتِلَافُهُمَا فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَأَصْلُ الدَّؤُوبِ⁽²⁾: مُرُورُ الشَّيْءِ فِي الْعَمَلِ عَلَى عَادَةٍ جَارِيَةٍ فِيهِ، وَمِثْلُ هَذَا الْمَعْنَى فِي اجْتِمَاعِ الْحَالِ، وَهِيَ جَمْعُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ [أ/192] وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾⁽³⁾. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «لَقِيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا». هَذَا مِثَالٌ لِمَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ، وَفُرَّقَ بَعِيْرَ عَطْفٍ، وَ"مُصْعِدًا" حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ "لَقِيتُ"، وَهُوَ التَّاءُ وَ"مُنْحَدِرًا": حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ "لَقِيتُ" وَهُوَ "زَيْدٌ". قَوْلُهُ: الثَّلَاثُ: (أَنْ يَكُونَ)⁽⁴⁾ بِتَفْرِيقٍ مَعَ عَدَمِ إِيْلَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ. إِذَا جَعَلْنَا "مُصْعِدًا" حَالٌ⁽⁵⁾ مِنَ التَّاءِ. وَ"مُنْحَدِرًا": حَالٌ⁽⁶⁾ مِنْ "زَيْدٍ"، وَهُوَ الْجَارِي عَلَى مَا قَبْلَهُ، إِلَّا⁽⁷⁾ إِذَا جَعَلْنَا "مُصْعِدًا" [حَالًا]⁽⁸⁾ مِنْ "زَيْدٍ"، وَ"مُنْحَدِرًا": حَالٌ مِنَ التَّاءِ، فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا وَالْيَ صَاحِبِهِ، وَهُوَ "مُصْعِدًا". قَوْلُهُ: وَالْاِخْتِيَارُ فِي نَحْوِ هَذَا مَعَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ... الخ. عَلَى هَذَا مَشَى ابْنُ هِشَامٍ⁽⁹⁾، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ؛ إِذْ لَا يُعْدَلُ [م/195ظ] عَنْهُ إِلَّا لِقَرِينَةٍ، فَقَوْلُهُ: جَعَلَ الْأَوَّلَى⁽¹⁰⁾ لِلثَّانِي. أَيُّ: جَعَلَ (الْحَالَةَ الْأَوَّلَى)⁽¹¹⁾ لِلصَّاحِبِ الثَّانِي. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِيَةُ⁽¹²⁾ لِلأَوَّلِ)؛ أَيُّ: وَجَعَلَ (الْحَالَةَ الثَّانِيَةَ لِلصَّاحِبِ)⁽¹³⁾ الْأَوَّلِ، فَإِنْ

(1) فِي (م): وَلَا يَضُرُّ.

(2) فِي (م): الدَّؤَب.

(3) سُورَةُ النُّحْلِ، مِنَ الْآيَةِ: 12، وَتَمَامُهَا: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

(4) فِي (م): الثَّلَاثَةُ أَنْ تَكُونَ.

(5) فِي (م): حَالًا.

(6) فِي (م): حَالًا.

(7) فِي (م): أَمَّا.

(8) مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(9) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (279/2).

(10) فِي (م): الْأَوَّلَى.

(11) فِي (م): الْحَالُ الْأَوَّلَى.

(12) فِي (م): وَالثَّانِي.

(13) فِي (م): الْحَالُ الثَّانِي لِصَاحِبِ.

قُلْتُ: فَمَا بَالُ [ش/174و]⁽¹⁾ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ جَوَّزُوا فِي اللَّفِّ وَالنَّشْرِ⁽²⁾ جَعَلَ الْأَوَّلَ مِنْ أَوْصَافِ النَّشْرِ رَاجِعًا إِلَى الْأَوَّلِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَلْفُوفَةِ، وَالثَّانِي لِلثَّانِي، وَهُوَ أَحْسَنُ عِنْدَهُمْ مِنْ عَدَمِ التَّرْتِيبِ، قُلْتُ: أُجِيبُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ النَّشْرُ عِنْدَ الْوُثُوقِ بِفَهْمِ الْمَعْنَى، [و]⁽³⁾ أَنَّ السَّامِعَ يَرُدُّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَدِّدَةِ⁽⁴⁾ إِلَيْهِ، [و]⁽⁵⁾ إِذَا اتَّصَلَ أَحَدُ الْحَالَيْنِ بِصَاحِبِهِ كَانَ أَعْوَنَ عَلَى ذَلِكَ⁽⁶⁾. مِنْ خَالِدٍ، أَمَّا إِذَا أَمِنَ اللَّبْسُ فَتَأْتِي عَلَى التَّرْتِيبِ، فَيَقْدَرُ الْأَوَّلُ لِلأَوَّلِ، وَالثَّانِي لِلثَّانِي، كَقَوْلِهِ وَهُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ [طويل]:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي بَحْرُ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحِّلٍ⁽⁷⁾

فَجُمْلَةُ: "أَمْشِي": حَالٌ مِنَ التَّاءِ فِي "خَرَجْنَا"⁽⁸⁾، وَجُمْلَةُ: "بَحْرُ": حَالٌ مِنَ الْهَاءِ الْجَزُورَةِ بِالْبَاءِ، وَالْمَعْنَى: أَخْرَجْتُهَا مِنْ خِدْرِهَا حَالَ كَوْنِي مَاشِيًا، وَحَالَ كَوْنِهَا جَارَةً عَلَى أَثَرِي⁽⁹⁾ قَدَمِي

(1) عند هذه المعقوفة تنتهي الألواح الساقطة من (ش)، وهي: جزء من باب المفعول المطلق، وباب المفعول له، وباب المفعول فيه، وباب المفعول معه، وباب الاستثناء، والجزء الأول من باب الحال.

(2) اللف والنشر، هو: أن تلف بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاماً مشتملاً على متعلق بواحد وبآخر من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرد كلا منهما على ما هو له كقوله عز وعلا: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: 73]. مفتاح العلوم. ص: 425.

(3) مضافة من (م)، و(ش).

(4) في (ش): المعدادات.

(5) مضافة من (م)، و(ش).

(6) ينظر القول في: شرح التصريح. (602/1).

(7) في (ش): مرمِل، وإضافة: (وفي بعض النسخ مرحل على....). والبيت في ديوانه. ص: 38، وهو من شواهد: العين. (208/3)، وشرح التسهيل. (350/2)، والتذيل. (137/9)، وتوضيح المقاصد. (715/2)، وأوضح المسالك. (280/2)، وتمهيد القواعد. (2316/5)، وشرح التصريح. (602/1)، والجمع. (316/2)، وشرح شواهد المغني. (652/2)، والدرر. (513/1)، وجمهرة أشعار العرب. ص: 125، والحزانة. (52/11)، والمعجم المفصل. (480/6)، وشرح الشواهد. (292/2).

(8) في (م)، و(ش): خرجت.

(9) في (م): أثر.

وَقَدَمِيهَا ذَيْلَ مَرَطِهَا لِتُخْفِيَ الْأَثَرَ عَنِ الْعَابَةِ قَصْدًا لِلْسِتْرِ، و"الْمِرْطُ": بِكْسَرِ الْمِيمِ⁽¹⁾،
وَسُكُونِ الرَّاءِ: كِسَاءٌ مِنْ خَزٍّ أَوْ صُوفٍ، و"الْمَرْحَلُ": بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ مَا فِيهِ عِلْمٌ⁽²⁾.

ص: وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ لَا تَعَثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا

قَوْلُهُ فِي التَّوْطِئَةِ: ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْحَالَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مُبَيَّنَّةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ، وَالْمَرَادُ بِالْمُبَيَّنَّةِ [هِيَ
الْمُؤَسَّسَةُ]⁽³⁾؛ لِأَنَّ لَهَا اسْمَانِ، سُمِّيَتْ مُبَيَّنَّةً؛ لِأَنَّهَا تُبَيِّنُ هَيْئَةَ صَاحِبِهَا، وَعَلَيْهِمَا مَعًا هِيَ الَّتِي
لَا يُسْتَفَادُ مَعْنَاهَا [بِدُونِهَا؛ أَي: ⁽⁴⁾ بِدُونِ ذِكْرِهَا] «كَ» جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، فَلَا يُسْتَفَادُ مَعْنَى
"الرُّكُوبِ" إِلَّا بِذِكْرِ "رَاكِبًا". قَوْلُهُ: وَمُؤَكَّدَةٌ⁽⁵⁾. وَهِيَ الَّتِي يُسْتَفَادُ مَعْنَاهَا بِدُونِ ذِكْرِهَا⁽⁶⁾،
وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ وَالْمَبْرَدُ⁽⁷⁾ وَالسَّهْلِيُّ⁽⁸⁾ إِلَى إنْكَارِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ رَدُّهُ إِلَى الْمُبَيَّنَّةِ،
وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ. قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَعَثَوْا فِي الْأَرْضِ
مُفْسِدِينَ﴾⁽⁹⁾. [192/ظ] مِنْ عَنِّي⁽¹⁾ بِكْسَرِ الْمُثَلَّثَةِ: أَفْسَدَ، و"مُفْسِدِينَ": حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِمَعْنَى

(1) فِي (ش): الْكَافِ، وَالصُّوَابُ مَا فِي (أ).

(2) أَي: الثُّوبُ الَّذِي فِيهِ صُورُ الرِّحَالِ مِنَ الْوَشْيِ. شَرْحُ الشُّوَاهِدِ. (293/2).

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (م).

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(7) يَنْظُرُ مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ فِي: الْمَقْتَضِبِ. (310/4).

(8) يَنْظُرُ مَذْهَبُ السَّهْلِيِّ فِي: نَتَائِجِ الْفِكْرِ. ص: 305، وَيَنْظُرُ رَأْيُ هَؤُلَاءِ عِنْدَ الْمُرَادِيِّ فِي: تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ.
(716/2).

(9) وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي خَمْسِ مَوَاضِعٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. 1/ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ: 60، وَتَمَامُهَا: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى
لِقَوْمِهِ فُقُلًا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَضِيبًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ
وَلَا تَعَثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، 2/ سُورَةُ الْأَعْرَافِ، الْآيَةُ: 74، وَتَمَامُهَا: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ
وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعَثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾،
3/ سُورَةُ هُودٍ، مِنَ الْآيَةِ: 85، وَتَمَامُهَا: ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعَثَوْا
فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، 4/ سُورَةُ الشُّعَرَاءِ، مِنَ الْآيَةِ: 183، وَتَمَامُهَا: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعَثَوْا فِي الْأَرْضِ

لَمَعْنَى عَامِلِهَا "تَعْتُوا". الْجَوْهَرِيُّ: (عَتَا [فِي الْأَرْضِ يَعْتُوا إِذَا أَفْسَدَ] ⁽²⁾ وَكَذَلِكَ عَثِيَ بِالْكَسْرِ ⁽³⁾ يَعْنِي، وَقَالَ ⁽⁴⁾ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْعَتُوَ هُوَ الْفَسَادُ. قُلْتُ: هُوَ يَفْتَحُ الْعَيْنَ، وَسُكُونِ الْمَثَلَةِ، (لَيْسَ وَهُوَ) ⁽⁶⁾ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالتَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَكَمَا يَنْطِقُ بِهِ الْكَثِيرُ وَالْجَمُّ الْغَفِيرُ، إِذْ ذَاكَ هُوَ ⁽⁷⁾ مِنْ مَادَّةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ بِالتَّاءِ الْمَثَنَاءُ لَا الْمَثَلَةَ، وَمَعْنَاهُ الْجُرْأَةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ ⁽⁸⁾، [قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي مَادَّةِ "عَتَا": يُقَالُ: عَتَوْتُ فَلَانَ يَعْتُو عَتْوًا وَعِتِيًّا وَعِتِيًّا] ⁽⁹⁾، وَالْأَصْلُ عَتَوَ، [ثُمَّ [م/196] أُبْدَلُوا إِحْدَى الضَّمَتَيْنِ كَسْرَةً، فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً، فَقَالُوا: عِتِيًّا] ⁽¹⁰⁾، ثُمَّ اتَّبَعُوا الْكَسْرَةَ ⁽¹¹⁾ الْكَسْرَةَ، فَقَالُوا: عِتِيًّا؛ لِيُؤَكِّدُوا الْبَدَلَ ⁽¹²⁾. فَأَنْتَ تَرَى مَا بَيْنَهُمَا. قَوْلُهُ: وَلِهَذَا الْمِثَالُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ فِي نَحْوِ: لَا تَعْتَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا. وَ"تَعْتَ" فِي كَلَامِ (النَّاظِمِ بِالْمَثَلَةِ) ⁽¹³⁾ مَجْزُومٌ، عَلَامَةٌ

مُفْسِدِينَ﴾، وَ5/سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ، مِنَ الْآيَةِ: 36، وَتَمَامُهَا: ﴿وَالِىَ مَدِينٍ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَأْقُومُ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

(1) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: (تَقُولُ: عَتَا يَعْتُو، وَعَثَى يَعْنِي عَتْوًا فِي الْأَوَّلِ، وَعَتَا فِي الثَّانِي. وَعَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ جَاءَتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ: ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾. وَمِثَالُ النَّازِمِ يَحْتَمِلُ الضُّبُطَيْنِ عَلَى اللَّغَتَيْنِ). الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (485/3).

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ إِضَافَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش)، وَفِي (أ) فَرَاغٌ.

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(4) فِي (م): وَقَالَ اللَّهُ.

(5) الصَّحَاحُ. (2418/6).

(6) فِي (م): وَلَيْسَ هُوَ.

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(8) سُورَةُ: مَرْيَمَ، مِنَ الْآيَةِ: 69، سَبَقَ تَخْرِيجُهَا فِي بَابِ الْمَوْصُولِ. ص: 315.

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(11) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(12) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ. (2418/6).

(13) فِي (م)، وَ(ش): الْمَصْنَفُ بِالْمَثَلَةِ.

جَزْمِهِ [ش/174ظ] حَذَفُ الْأَلِفِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَثِي بِكَسْرِ الْمَثَلَةِ، فَعَتَى بِمَعْنَى أَفْسَدَ⁽¹⁾، فَالْحَاصِلُ أَنَّ ذَاكَ الثَّأِ الْمَثَلَةَ مَعْنَاهُ دَائِرٌ عَلَى الْمَسَادِ، وَهُوَ الْمُقْصُودُ هُنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

ص: وَإِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

إِنْ قِيلَ: الْحَالُ الْمُؤَكَّدُ هَلْ تَدْخُلُ فِي حَدٍّ⁽²⁾ الْمَصْنُفِ أَمْ لَا⁽³⁾؛ لِأَنَّ الْحَالَ مُفَسَّرَةٌ وَمُبَيَّنَةٌ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ⁽⁴⁾ كَذَلِكَ، فَإِنَّهَا لَمْ تُفَدَ إِلَّا مَا أَفَادَ الْعَامِلُ؟ أَجِيبَ بِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا مَانِعَ؛ لِأَنَّ حَدَّ الْمَصْنُفِ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَنَّهَا مُبَيَّنَةٌ، وَإِنَّمَا قَالَ: (وَصَفَّ فَضْلَةً مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي الْحَالِ)، وَإِنَّمَا قَدْ⁽⁵⁾ تَكُونُ غَيْرَ دَاخِلَةٍ عَلَى⁽⁶⁾ حَدِّ ابْنِ هِشَامٍ⁽⁷⁾ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهَا تَكُونُ لِيَبَيِّنَ الْهَيْئَةَ. فَانْظُرْهُ. قَوْلُهُ: وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَامِلُهَا مُضْمَرًا. تَبَعَ الْمَصْنُفُ فِي التَّعْيِيرِ بِ"مُضْمَرٍ"، وَالْحَقُّ أَنَّهُ مَحْدُوفٌ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ غَيْرَ "أَنَا": أَحَقُّهُ أَوْ أَعْرِفُهُ. يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ فِيهِمَا، وَضَمَّ الْحَاءِ مُضَارِعُ "حَقَّ" الثَّلَاثِيُّ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ وَالصَّوَابُ فِي الضَّبْطِ، وَكَذَلِكَ (الْأَوَّلُ الَّذِي)⁽⁹⁾ عِنْدَ الْمَرَادِيِّ⁽¹⁰⁾ أَيْضًا، فَإِنَّ هَذَا صَوَابٌ ضَبْطُهُ، وَيُحْتَمَلُ ضَبْطُهُ عِنْدَهُ: "أَحَقُّهُ" عَلَى أَنَّهُ رُبَاعِيٌّ بِدَلِيلِ الثَّانِي، لَكِنَّهُ غَيْرُ جَيِّدٍ [حَسَبَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ]⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ:

(1) ينظر: الصحاح. (2418/6).

(2) في (م)، و(ش): كلام.

(3) ساقطة من (ش).

(4) ساقطة من (م).

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م)، و(ش): في.

(7) ينظر: أوضح المسالك. (249/2).

(8) قال ابن هشام: (وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة، وهي معمولة لمحدوف وجوبا تقديره: "أَحَقُّهُ" ونحوه). ينظر: أوضح المسالك. (249/2).

(9) في (ش): الأولى.

(10) ينظر: توضيح المقاصد. (717/2)، وشرح التسهيل. ص: 577.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

وَإِنْ كَانَ ("أَنَا": حَقْنِي)⁽¹⁾ أَوْ اعْرِفْنِي. بِضَمِّ الْحَاءِ أَمْرٌ مِنْ "حَقَّ"⁽²⁾ الثَّلَاثِي، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَسُكُونِ الْفَاءِ أَمْرٌ مِنْ "عَرَفَ" الثَّلَاثِي، وَلَا يَكُونُ إِلَّا ثَلَاثِيًّا عِنْدَ الْمَرَادِيِّ هُنَا فِي هَذَا الْبَابِ⁽³⁾، الثَّانِي: يُحْتَمَلُ أَنْ يُضْبَطَ "أَحَقَّ" وَ"اعْرِفَ" عَلَى أَنَّهُ ثَلَاثِيٌّ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ، بِدَلِيلِ تَصْرِيحِ الْمَكُودِيِّ وَابْنِ عَقِيلٍ⁽⁴⁾ بِ"حَقْنِي" [193/أ] الَّذِي هُوَ أَمْرٌ مِنَ الثَّلَاثِي، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُضْبَطَ "أَحَقْنِي" أَوْ "اعْرِفْنِي" عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ⁽⁵⁾ مِنْ "أَحَقَّهُ" الرَّبَاعِي، لَكِنَّهُ مَرْجُوحٌ، وَإِنْ كَانَ ابْنُ غَازِي⁽⁶⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ - جَزَمَ بِهِ وَمَشَى كَلَامَهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ جَدًّا؛ لِتَصْرِيحِ الْمَكُودِيِّ كَمَا قُلْنَا وَابْنِ عَقِيلٍ بِ"يَحَقْنِي"، وَهُوَ أَمْرٌ مِنَ الثَّانِي⁽⁷⁾ لَا مَحَالَةَ، وَلِتَصْرِيحِ الرُّضِيِّ⁽⁸⁾ أَيْضًا هُنَا فِي هَذَا بِعَيْنِهِ أَنَّهُ ثَلَاثِيٌّ، مَعَ أَنَّ ابْنَ غَازِي فِي⁽⁹⁾ نَفْسِهِ نَقَلَ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ⁽¹⁰⁾ كَوْنَهُ ثَلَاثِيًّا وَرَبَاعِيًّا، وَمَعَ هَذَا حَمَلَ كَلَامَ الْمَرَادِيِّ⁽¹¹⁾ عَلَى الرَّبَاعِيِّ، وَعَيْنُهُ لَهُ وَاعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا رَوَاهُ رَسْمًا⁽¹²⁾ لَا تَرْجَمَةً. غَايَةُ النَّقْلِ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ، وَابْنِ

(1) فِي (ش): يَعْنِي.

(2) قَالَ الصَّبَانُ فِي حَاشِيَتِهِ: (وَالْتَقْدِيرُ: "أَحَقَّهُ" يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَضَمُّهَا مِنْ حَقَّقْتَ الْأَمْرَ أَوْ أَحَقَّقْتَهُ بِمَعْنَى تَحَقَّقْتَهُ أَوْ أَثْبَتَهُ، أَوْ بِمَعْنَى أَثْبَتَهُ. وَمَحَلُّ تَقْدِيرِ مَا ذَكَرَ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُبْتَدَأُ "أَنَا"، وَإِلَّا قَدَّرْ نَحْوُ: حَقْنِي أَمْرًا أَوْ أَحَقَّ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ). (276/2).

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(4) يَنْظُرُ: الشَّرْحُ. (277/2)، وَالْمُسَاعَدُ. (43/2).

(5) فِي (م): أَحَقَّ.

(6) قَالَ ابْنُ غَازِي فِي إِتْحَافِهِ: (وَتَقْدِيرُهُ: أَحَقُّهُ أَوْ اعْرِفْهُ، إِنْ كَانَ الْمَخْبِرُ عَنْهُ غَيْرَ "أَنَا"، وَإِنْ كَانَ "أَنَا" فَالْتَقْدِيرُ: أَحَقَّ أَوْ اعْرِفَ، مَاضِيَهُمَا: "أَحَقَّ" رَبَاعِي، وَ"عَرَفَ" ثَلَاثِي، وَالْأَوَّلَانِ مَبْنِيَانِ لِلْفَاعِلِ وَالْآخِرَانِ مَبْنِيَانِ لِلْمَفْعُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَكَذَا رَأَيْتُهُ فِي أَصْلِ أَبِي حَيَّانٍ رَسْمًا لَا تَرْجَمَةً، قَالَ ابْنُ هَالِيءَ: يُقَالُ: أَحَقَّ الرَّجُلُ إِذَا قَالَ حَقًّا، وَفِي صَحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ: وَحَقَّقْتُ الْأَمْرَ وَأَحَقَّقْتَهُ أَيْضًا إِذَا تَحَقَّقْتَهُ، وَصَرَّتْ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ). (115/2، و116).

(7) فِي (م)، وَ(ش): الثَّلَاثِي. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(8) يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ لِلْكَافِيَةِ. (51/2).

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(10) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ. (1461/4).

(11) فِي الْإِتْحَافِ كَمَا أَنَّ سَبَقَتْ وَنَقَلَتْ الْقَوْلَ، رَأَى رَسْمَ أَبِي حَيَّانٍ، وَلَيْسَ الْمَرَادِيُّ، يَنْظُرُ: الْإِتْحَافُ. (116/2).

(12) فِي (ش): اسْمًا.

الْقَوِطِيَّة⁽¹⁾ وَالْقَامُوس⁽²⁾ حِكَايَةُ الرَّبَاعِيِّ أَنَّ يَكُونُ فِي الضَّبْطِ هُنَا جَائِزًا لَا مُتَعَيِّنًا. فَافْهَمَ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ هُوَ [م/196ظ] مَرْجُوحٌ. قَالَه شَيْخُنَا النَّظَّارُ⁽³⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ - [وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ فِي أَوَاخِرِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ عِنْدَ قَوْلِهِ:

فَالْمُبْتَدَأُ نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا وَالثَّانِي كَأَنِّي أَنْتَ حَقًّا⁽⁴⁾.

قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ تَقْدِيرُ (اعْرِفْ وَأُحَقِّقْ)⁽⁵⁾. يَفْتَحُ الهمزتين، وَضَمَّ الحاءِ مُضَارِعَيْنِ⁽⁶⁾ "حَقٌّ" و"عَرَفَ" الثَّلَاثِيَيْنِ. قَوْلُهُ [ش/175و]: لِمَا يُؤَدِّي مِنْ تَعَدِّي فِعْلِ الْمَضْمَرِ. عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ؛ [أَي: فَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَضْمَرِ]⁽⁷⁾، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هِيَ⁽⁸⁾ عَلَى حَذْفِ مَوْصُوفٍ؛ أَي: فِعْلُ الْفَاعِلِ عَلَى⁽⁹⁾ الْمَضْمَرِ، وَقَوْلُهُ: الْمَضْمَرُ. اخْتَرَزَ بِهِ مِنْ غَيْرِ الْمَضْمَرِ، نَحْوُ: «اعْرِفْ زَيْدًا»، وَقَوْلُهُ: الْمُتَّصِلُ. اخْتَرَزَ بِهِ مِمَّا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا، لَكِنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ، نَحْوُ: «اعْرِفْ زَيْدًا»، وَقَوْلُهُ: إِلَى مُضْمَرِهِ الْمُتَّصِلِ. يَعْنِي بِهِ الْمَفْعُولَ كَأَنَّهُ يَقُولُ إِلَى مَفْعُولِهِ. قَوْلُهُ: مَعَ كَوْنِهِمَا [ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ]. وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي بَابِ ظَنْ، وَيَجِبُ إِبْرَازُ ذَلِكَ

(1) قال في كتاب الأفعال: (وَحَقَّ الشَّيْءُ حَقًّا: وَجَبَ، وَالرَّجُلُ: غَلِبَتْهُ فِي الْحَقَاقَةِ، وَالْفَرَسُ حَقَقًا: لَمْ يَعْزِقْ، فَهُوَ أَحَقُّ، وَحَقُّ لَكَ وَحَقُّ أَنْ تَفْعَلَ، وَحَقُّ فُلَانٍ أَنْ يَفْعَلَ، وَحَقَّقْتُ أَنْ تَفْعَلَ، أَي صَرْتُ حَقِيقًا بِهِ؛ وَأَحَقُّ: قَالَ حَقًّا أَوْ ادَّعَاهُ). ص: 39.

(2) قال في القاموس: (وَحَقَّقَهُ، كَمَدَّهُ: غَلِبَهُ عَلَى الْحَقِّ، كَأَحَقَّهُ، وَالشَّيْءُ: أَوْجَبَهُ، كَأَحَقَّهُ وَحَقَّقَهُ، وَالْأَمْرُ يَحَقُّ وَيَحَقُّ حَقَّةً، بِالْفَتْحِ: وَجَبَ وَوَقَعَ بِلَا شَكٍّ، لَازِمٌ مُتَعَدٍّ. وَحَقَّقْتُ حَدْرَهُ حَقًّا: فَعَلْتُ مَا كَانَ يَحْدُرُهُ، وَالْأَمْرُ تَحَقَّقْتُهُ وَيَتَقَيَّنُّهُ، وَأَحَقَّقْتُهُ: أَوْجَبْتُهُ). ينظر: ص: 874، و875.

(3) في (م)، و(ش): القصار.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) في (م): أحق وأعرف.

(6) في (ش): مضارع.

(7) ما بين معقوفتين إضافة من (ش).

(8) ساقطة من (م)، و(ش).

(9) ساقطة من (م)، و(ش).

الضَّمِيرِ فِي غَيْرِهَا، فَتَقُولُ: أَعْرِفْ نَفْسِي. قَوْلُهُ: ⁽¹⁾ [وَيُشْتَرَطُ فِي الْجُمْلَةِ الْمُؤَكَّدَةِ لَهَا. كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، فَالْمُؤَكَّدَةُ بِكَسْرِ الْكَافِ وَجَرِّ الضَّمِيرِ بِاللَّامِ، [وَعَلَيْهِ فَالْمُؤَكَّدَةُ مَرْفُوعٌ صِفَةً لِحَالٍ مُقَدَّرَةٍ دَلَّ عَلَيْهَا السِّيَاقُ] ⁽²⁾، وَضَمِيرُ "لَهَا" عَائِدٌ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ أَيْ: وَيُشْتَرَطُ فِي الْجُمْلَةِ الْمُؤَكَّدَةِ الْحَالُ لَهَا، وَفِي بَعْضِهَا الْمُؤَكَّدَةُ لَهَا بِفَتْحِ الْكَافِ وَجَرِّ الضَّمِيرِ بِالْبَاءِ وَعَلَيْهِ فَالْمُؤَكَّدَةُ مَجْرُورٌ صِفَةً لِلْجُمْلَةِ، وَالضَّمِيرُ لِلْحَالِ؛ أَيْ: الْجُمْلَةُ الْمُؤَكَّدَةُ بِالْحَالِ. قَوْلُهُ: أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً. وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ، وَأُطْلِقَ بِأَنْ يُؤْتَى بِهَا ⁽³⁾ التَّقْدِيرُ ⁽⁴⁾ الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ، وَهَكَذَا لَفْظُ "تُؤَكَّدُ" فِي كَلَامِ النَّاطِمِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِكَسْرِ الْكَافِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَ"جُمْلَةً" مَفْعُولُهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِفَتْحِ الْكَافِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَ"جُمْلَةً" نَائِبَةٌ، وَنَقَلَ فِي الْمَطُولِ ⁽⁵⁾ الْقَوْلَيْنِ، قُلْتُ: عَلَى أَنَّ الْإِطْلَاقَ هُوَ ظَاهِرُ النِّظْمِ وَالتَّسْهِيلِ ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَالْمُؤَكَّدَةُ لِعَامِلِهَا فِعْلِيَّةً. كَذَا فِي جَمِيعِ ⁽⁷⁾ النُّسخِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا، وَهِيَ عِبَارَةٌ فَلَقَّةٌ، تُوقِعُ النَّاطِرَ فِي الْفَسَادِ، [وَتُوهِمُ] ⁽⁸⁾ الْمُبْتَدِي مَا هُوَ خِلَافُ الصَّوَابِ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ حَالَ هَذَا الْكَلَامِ لَا يَخْلُو عَنْ أَحَدِ شَيْئَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِهِ أَنَّ الْحَالَ نَفْسَهَا هِيَ الَّتِي تَكُونُ جُمْلَةً، إِذْ هُوَ الَّذِي تُعْطِيهِ قُوَّةُ الْعِبَارَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ لَفْظَ [193ط] مُفَسَّرًا ⁽⁹⁾ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ إِمَّا هُوَ مُفْرَدٌ لَا جُمْلَةً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ: "مَعَ بَعْدَ" مِنْ لَفْظِهِ أَنَّ الْحَالَ الْمُؤَكَّدَةَ لِعَامِلِهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ فِعْلِيَّةً وَتَكُونُ اسْمِيَّةً، نَحْوُ: «أَنْتَ مُبْتَسِمٌ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (م): به.

(4) في (م)، و(ش): لتقرير.

(5) قال التفتازاني: (والحال على ضربين: مؤكدة؛ يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي، ومضمون الجملة مطلقا على رأي). ينظر بقية الشرح في المطول. ص: 464.

(6) ينظر: التسهيل. ص: 112.

(7) في (م)، و(ش): بعض.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(9) في (م): مفسر.

صَاحِحًا»، وَ«أَنْتَ مُؤَلِّ مُدْبِرًا»، وَلِتَنَافُضِهِ أَيْضًا مَعَ مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَفْهُومِ الثَّلَاثِ (...) ⁽¹⁾، فَحَقُّهَا إِذَا كَانَ أَحَدُ جُزْأَيْهَا مُشْتَقًّا كَانَتْ مِنَ الْمُؤَكَّدَةِ لِعَامِلِهَا، (فَبَيَانُ ذَلِكَ) ⁽²⁾ بُطْلَانُ هَذَا الْكَلَامِ بِبُطْلَانِ مَحَلِّهِ مَعًا، وَصَوَابُ التَّعْبِيرِ أَنَّ يَقُولَ: وَالْمُؤَكَّدَةُ لِعَامِلِهَا لَا يَكُونُ قَبْلَهَا إِلَّا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ أَوْ اسْمِيَّةٌ جُزْأَاهَا مُشْتَقَّانِ أَوْ أَحَدُهُمَا. قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ إِلَّا مَا قَدْ عُرِفَ. وَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ⁽³⁾ الَّذِينَ يَمْنَعُونَ تَوْكِيدَ [ش/175ظ] النِّكَرَةِ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ فِيمَا يَأْتِي: وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمُنْعِ شَمْلٌ ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ اشْتِرَاطُ... الخ. قَالَ [م/197و] بَعْضُهُمْ: فِي كَلَامِ الشَّيْخِ هُنَا فِي هَذِهِ الْمَفَاهِيمِ ضَرْبٌ مِنَ الْإِطْنَابِ ⁽⁵⁾، وَعَدَمُ التَّرْتِيبِ حَتَّى كَادَ يَعْسُرُ فَهْمُهَا عَلَى الْمُبْتَدِئِ، وَالْوَجْهُ الْمُخْتَصُّ بِأَحْسَنِ عِبَارَةٍ أَنَّ يَقُولَ: (وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: وَأَنْ تُؤَكَّدَ اشْتِرَاطُ كَوْنِ جُزْأَيْهَا مَعْرِفَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ إِلَّا مَا قَدْ عُرِفَ، وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: جُمْلَةٌ. بِشَرْطِ أَنْ كَوْنَهَا اسْمِيَّةً لَذِكْرِهَا بَعْدَ الْمُؤَكَّدَةِ لِعَامِلِهَا، وَهَذِهِ قَسِيمَتُهَا، وَكَوْنُ جُزْأَيْهَا جَامِدَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَحَدُ جُزْأَيْهَا مُشْتَقًّا... الخ.

ص: وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً

قَوْلُهُ: يَعْني أَنَّ الْجُمْلَةَ تَقَعُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، فَيُحْكَمُ حِينَئِذٍ عَلَيْهَا، أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ... الخ. قُلْتُ: شَرَحَ الْمَرَادِيُّ هُنَا أَفِيدُ، إِذْ قَالَ: (لِوُقُوعِ الْجُمْلَةِ مَوْضِعَ الْحَالِ شَرْطَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ تَكُونَ جُمْلَةً) ⁽⁶⁾ خَبَرِيَّةً، فَإِنْ ⁽⁷⁾ وَقَعَتْ طَلَبِيَّةٌ قُدِّرَ الْقَوْلُ كَالنَّعْتِ، كَقَوْلِ أَبِي

(1) فراغ في الأصل.

(2) في (م)، و(ش): فبان لك.

(3) ينظر مذهب البصريين في توكيد النكرة في: شرح ابن الناظم. ص: 360، وتوضيح المقاصد. (976/2)، وشرح ابن عقيل. (211/3)، والمقاصد الشافية. (17/5).

(4) صدره: وإن يفد توكيد منكور قبل. ينظر: الألفية، باب التوكيد. ص: 46.

(5) زيادة اللفظ على المعنى لفائدة، أو هو تأدية المعنى بعبارة زائدة عن متعارف أوساط البلغاء: لفائدة تقويته وتوكيده. ينظر: جواهر البلاغة. (201/1).

(6) ساقطة من (م)، و(ش).

(7) في (م)، و(ش): فلو.

الدَّرْدَاءُ: (وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ تَقْلَهُ)⁽¹⁾؛ [أَي: مَقُولًا فِيهِمْ أَخْبَرَ تَقْلَهُ]⁽²⁾، وفي البسيط⁽³⁾: جَوَزَ الْفَرَاءُ⁽⁴⁾ وَفُوعَ الْأَمْرِ وَنَحْوَهُ حَالًا، نَحَوُ: «تَرَكْتُ عَبْدُ اللَّهِ قُمْ إِلَيْهِ»، الثَّانِي: لَا⁽⁵⁾ تَفْتَحُ بِدَلِيلِ اسْتِقْبَالِ كَالنَّ وَحَرْفِ التَّنْفِيسِ، ثُمَّ مَثَلُ فَقَالَ: (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً)، وَهَذَا مِثَالُ جُمْعٍ⁽⁶⁾ عَلَى جَوَازِهِ، ثُمَّ شَرَعَ فِي التَّفْصِيلِ فَقَالَ: وَذَاتُ بَدْءٍ... الخ. السُّيُوطِيُّ⁽⁷⁾: (وَيَجِيءُ مَوْضِعُ الْحَالِ أَيْضًا ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ وَجُوبًا، نَحَوُ: «رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ»، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾⁽⁸⁾ ⁽⁹⁾).

ص: وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَائِ خَلَتْ

قَوْلُهُ: بِفِعْلِ مُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ. بِشَرْطِ خُلُوقِهَا⁽¹⁰⁾ مِنْ "قَدْ". قَوْلُهُ: «وَجَاءَ زَيْدٌ تُقَادُ النَّجَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ». وَ"تُقَادُ" مُضَارِعٌ⁽¹¹⁾ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَ"النَّجَائِبُ" نَائِبَةٌ، جَمْعُ "نَجِيْبَةٍ"، وَهِيَ النَّاقَةُ⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: لِشَبِّهِ الْمُضَارِعِ بِهِ. فِي الْحَرَكَاتِ، وَالسَّكَنَاتِ، وَعَدَدُ الْحُرُوفِ، وَذَلِكَ

(1) قال الميداني: (والهاء في "تقله" للسكت بعد حذف العائد، أعني أن أصله أَخْبَرَ النَّاسَ تَقْلَهُمْ، ثم حذف الهاء والميم، ثم أدخل هاء الوقف، وهو مثل يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم). مجمع الأمثال. (363/2). وجاء في المستقصى في أمثال العرب: (أي: امتحن كل من تحبه يظهر لك ما يوجب بغضه، يضرب في قلة توقع الخير عند الناس). (93/1).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(3) نقل القول عن البسيط أبو حيان في التذييل. (164/9)، والمرادي في: توضيح المقاصد. (718/2).

(4) ينظر مذهب الفراء أيضا في: الارتشاف. (1602/3)، والهمع. (320/2).

(5) في (م): أن لا.

(6) في (ش): مجتمع.

(7) ساقطة من (ش).

(8) سورة: القصص، من الآية: 79، وتمامها: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾.

(9) ينظر: البهجة المرضية. (340/1).

(10) في (م): خلوه.

(11) في (م)، و(ش): فعل مضارع.

(12) بعد هذه الكلمة فراغ في (أ)، والنجبية هي: الناقة القويّة السريعة الخفيفة. ينظر: لسان العرب. (748/1).

أَنَّكَ تَقُولُ: [«جَاءَ [194/1] زَيْدٌ يَضْحَكُ»، و⁽¹⁾] «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا». قَوْلُهُ: فَكَمَا لَا تَدْخُلُ الْوَأُ عَلَى الْمُفْرَدِ، فَتَقُولُ: «قَامَ»⁽²⁾ زَيْدٌ وَضَاحِكًا، فَكَذَلِكَ لَا تَدْخُلُ عَلَى مَا أَشْبَهَ⁽³⁾، [وَهُوَ الْمُضَارِعُ]⁽⁴⁾؛ لِأَنَّ الْوَأُ رَابِطٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَالَ هُوَ⁽⁵⁾ خَبَرٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا لَا يَخْتِاجُ إِلَى رَابِطٍ، قَالَ الْمَرَادِيُّ: (تَنْبِيْهُ: يُشْتَرَطُ فِي خُلُوهِ مِنَ الْوَأِ [مَعَ الْإِثْبَاتِ]⁽⁶⁾ شَرْطُ آخَرٍ، وَهُوَ أَنْ يُعْرَى مِنْ "قَدْ"، ذَكَرَهُ فِي التَّسْهِيلِ، فَإِنْ قُرِنَ بِهَا، قَالَ الشَّارِحُ⁽⁷⁾: لَزِمَتْهُ الْوَأُ، نَحْوُ: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَيُّ رَسُولٍ اللَّهُ إِلَيْكُمْ﴾⁽⁸⁾ ⁽⁹⁾. قَالَ فِي التَّسْهِيلِ: (وَقَدْ تُصَحَّبُ الْوَأُ الْمُضَارِعُ الْمُثَبَّتُ عَارِيًّا مِنْ "قَدْ" أَوْ الْمُنْفِي بِ"لَا"، فَيُجْعَلُ عَلَى الْأَصَحِّ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُقَدَّرٌ⁽¹⁰⁾ ⁽¹¹⁾).

ص: وَذَاتُ وَآوٍ بَعْدَهَا ائِوُ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

قَوْلُهُ: وَمِمَّا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: «قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنِي». [لَفْظُ الْمَرَادِيِّ بِإِفْرَادِ "عَيْنِي"، قَالَ: (كَقَوْلِهِمْ: «قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ»]⁽¹²⁾ أَي: وَأَنَا أَصْلُكَ عَيْنُهُ⁽¹³⁾. قَالَ فِي شَرْحِ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (م)، و(ش): جاء.

(3) في (ش): أشبهه.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) ساقطة من (م)، و(ش).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(7) يقصد به ابن الناضم. ينظر: الشرح. ص: 246.

(8) سورة: الصف، من الآية: 05، وتامها: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾. وفي (أ)، و(م) إضافة كلمة "جميعاً" إلى الآية القرآنية. إذ وقع خلط للناسخ بينها وبين الأعراف: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾. الآية: 158.

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (719/2).

(10) في (م) (ش) تقلسم وتأخير لل فقرات، إذ قدم هنا التتمة التي تتأني بعد حوالي نصف لوحة.

(11) ينظر: التسهيل. ص: 113.

(12) ما بين معقوفتين إضافة من (ش).

(13) ينظر: توضيح المقاصد. (719/2).

التَّسْهِيلِ: (وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾⁽¹⁾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽²⁾، وقراءة غير نافع⁽³⁾: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾⁽⁴⁾، وقراءة ابن ذكوان⁽⁵⁾: ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ﴾⁽⁶⁾، بِتَخْفِيفِ النُّونِ، التَّقْدِيرُ: "وَهُمْ يَكْفُرُونَ"، "[وَهُمْ]"⁽⁷⁾ يَصُدُّونَ، ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾⁽⁸⁾. و"أَنْتَ لَا تُسْأَلُ"⁽⁹⁾، و"فَاسْتَقِيمَا"⁽¹⁰⁾ وَأَنْتُمَا لَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ"⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: و"ذَاتٍ" مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ "أَنْوَ"، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ... الخ، قِيلَ: وَفِي كِلَا الْإِعْرَابَيْنِ نَظَرٌ، أَمَّا النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِعْالِ، فَالضَّمِيرُ فِي "بَعْدَهَا" لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَعُودَ عَلَى "ذَاتٍ" أَوْ لَا، فَإِنْ عَادَ عَلَى "ذَاتٍ"، فَهُوَ حَسَنٌ مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ؛ لِإِعَادَةِ الضَّمِيرِ عَلَى الْمَشْتَعَلِ عَنْهُ، وَهُوَ الْأِسْمُ [ش/176] السَّابِقُ، وَفَاسِدٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لِمَا فِيهِ مِنْ كَوْنِ الْمُبْتَدَأِ يُقَدَّرُ بَعْدَ الْجُمْلَةِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: وَالْجُمْلَةُ صَاحِبَةُ الْوَاوِ "أَنْوَ" بَعْدَهَا الْمُبْتَدَأُ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ، وَإِنْ عَادَ عَلَى [م/197ط] الْوَاوِ، فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْإِسْتِعْالِ؛ لِإِعَادَةِ الضَّمِيرِ عَلَى غَيْرِ الْمَشْتَعَلِ عَنْهُ، قُلْتُ: وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ كَالشَّيْءِ

(1) سورة: البقرة، من الآية: 91، وتامها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

(2) سورة: الحج، من الآية: 25، وتامها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

(3) قرأ نافع ويعقوب: "تَسْأَلُ" على النهي، وهذا مستأنف فقط، ولا يجوز أن تكون حالا؛ لأن الطلب لا يقع حالا، أما قراءة الرفع فيكون حال، فيكون معطوفاً على الحال قبلها، كأنه قيل: بشيراً أو نذيراً، وغير مسؤول. ينظر: الباب في علوم الكتاب. (2/436).

(4) سورة: البقرة، من الآية: 119، وتامها: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾.

(5) تنظر قراءة ابن ذكوان في: تفسير ابن عطية. (3/140)، والبحر المحيط في التفسير. (6/101).

(6) سورة: يونس، من الآية: 89، وتامها: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(7) مضافة من (م)، و(ش).

(8) سورة: البقرة، من الآية: 119.

(9) في (م) إضافة: عن أصحاب الجحيم.

(10) ساقطة من (م)، و(ش).

(11) ينظر: شرح التسهيل. (2/368).

الوَاحِدِ. وَأَمَّا الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فَلَا يَصِحُّ أَيْضًا، فَإِنَّ ضَمِيرَ بَعْدَهَا أَيْضًا إِنْ جَعَلْنَاهُ عَائِدًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ الرَّابِطُ، فَيَعْرِضُ لَنَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ حُسْنِهِ صِنَاعَةً، وَفَسَادِهِ مَعْنًى، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ⁽¹⁾ عَائِدًا عَلَى "الْوَاوِ" كَمَا قَالَ الْمُكُودِيُّ فِيهِ أَيْضًا خُلُوَ الْخَبَرِ، وَهُوَ جُمْلَةٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ كَلَامَ الْمُكُودِيِّ فِي هَذَيْنِ الْإِعْرَابَيْنِ مَعًا فَاسِدٌ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: عَائِدٌ عَلَى الْوَاوِ. فِيهِ [194/ط] نَظَرٌ، قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّيَّانِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالضَّمِيرُ فِي "بَعْدَهَا" عَائِدٌ عَلَى "ذَاتِ" لَا عَلَى "الْوَاوِ" كَمَا قَالَ الْمُكُودِيُّ؛ لَكِنْ⁽²⁾ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِهِ: (أَنُو بَعْدَهَا)⁽³⁾؛ أَي: أَنُو بَعْدَ وَآوَهَا، [وَهُوَ حَسَنٌ]⁽⁴⁾.

ص: وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بَوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

قَوْلُهُ: إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ: (سِوَى مَا قُدِّمًا) شَامِلٌ... الخ. أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ قَوْلَهُ: (بَوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ) [[قَوْلُهُ هُنَا]⁽⁵⁾ لَيْسَ عَلَى التَّخْيِيرِ، [بَلِ]⁽⁶⁾ الْمُرَادُ "بَوَاوٍ" فِي بَعْضِهَا، "أَوْ بِمُضْمَرٍ"⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾ أَوْ بِهِمَا" فِي بَعْضٍ، إِلَّا أَنَّهُ بَعِيدٌ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مُرَادَهُ لَمَا نَصَّ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمُثَبَّتِ؛ لِذُخُولِهِ هُنَا فَقَوْلُهُ: (شَامِلٌ لِلْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ مُثَبَّتَةً)، بَلْ الْأَسْمِيَّةُ الْمُثَبَّتَةُ، إِذَا كَانَتْ حَالًا، أَوْ⁽⁹⁾ عُطِفَتْ عَلَى حَالٍ، فَإِنَّهَا لَا تَقْتَرِنُ بِالْوَاوِ وَكَانَتْ مُؤَكَّدَةً لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا، فَإِنَّهَا أَيْضًا⁽¹⁰⁾ لَا

(1) في (ش): جملته.

(2) في (م): لكن قوله.

(3) في (ش): انو؛ أي: انو بعدها.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(6) مضافة من (م)، و(ش).

(7) في (م)، و(ش): في مضمر.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(9) في (م)، و(ش): و.

(10) ساقطة من (ش).

تَقْتَرِنُ بِالْوَاوِ، وَظَاهِرُ النَّظْمِ أَنَّهَا تَقْتَرِنُ. قَوْلُهُ: وَلِلْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الْمُصَدَّرَةِ⁽¹⁾ بِالْمَاضِي مُثَبَّتَةٌ وَمَنْفِيَّةٌ. بَلِ الْمَاضِي الْمَثْبُتُ إِذَا كَانَ تَالِيًا "إِلَّا" الْإِيجَابِيَّةَ، أَوْ مَتَلُوًا بِ"أَوْ" فَإِنَّهُ لَا يُقْتَرِنُ بِالْوَاوِ، وَظَاهِرُ النَّظْمِ أَنَّهَا تَقْتَرِنُ. قَوْلُهُ: وَلِلْجُمْلَةِ الْمَبْدُوءَةِ بِالْمُضَارِعِ الْمَنْفِيِّ. [بَلِ الْمَنْفِيِّ]⁽²⁾ بِلَا أَوْ⁽³⁾ مَا لَا يُقْتَرِنُ بِالْوَاوِ، وَظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ النَّظْمُ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ. أَمَّا الْأَسْمِيَّةُ الْمَثْبُتَةُ إِذَا كَانَتْ حَالًا، وَعُطِفَتْ عَلَى الْحَالِ، أَوْ كَانَتْ مُؤَكَّدَةً لِمَضْمُونٍ جُمْلَةً قَبْلَهَا فَلَا تَقْتَرِنُ بِالْوَاوِ، وَأَمَّا الْفَعْلِيَّةُ الْمَاضِيَّةُ الْمَثْبُتَةُ إِذَا كَانَتْ (تَالِيًا، أَمَّ)⁽⁵⁾ أَوْ مَتَلُوَةً بِ"أَوْ" فَلَا تَقْتَرِنُ أَيْضًا بِالْوَاوِ، [وَأَمَّا الْمَضَارِعُ الْمَنْفِيُّ بِ"لَا" أَوْ "مَا" فَلَا يُقْتَرِنُ أَيْضًا بِالْوَاوِ]⁽⁶⁾، وَهَذَا حَاصِلُ التَّفْصِيلِ⁽⁷⁾.

[تِسْمَةٌ: اعْلَمْ أَنَّهُ تَحْصَلُ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِينَ، وَمِنْ شَارِحِ⁽⁸⁾ النَّظْمِ هُنَا ابْنُ هِشَامٍ⁽⁹⁾ وَالْمُرَادِيُّ⁽¹⁰⁾ وَغَيْرُهُمَا⁽¹¹⁾ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ دُخُولُ الْوَاوِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ فِي سَبْعِ صُورٍ، ذَكَرَ النَّاطِمُ مِنْهَا وَاحِدَةً، وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ الشُّيُوحُ بَاقِيَهَا، وَقَدْ [م/198و] نَظَّمَ ذَلِكَ شَيْخُ شَيْوَحْنَا⁽¹²⁾ الْإِمَامُ الْقَاضِي

(1) في (م): المصدرية.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) في (ش): و.

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) في (م)، و(ش): تالية إلا.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(7) جاء في (م)، و(ش): وهذا موضع [ش/] التهمة المذكورة قبل، فلينقل بها إلى هنا.

(8) في (م)، و(ش): شراح.

(9) ينظر: أوضح المسالك. (277/2).

(10) ينظر: توضيح المقاصد. (720/2).

(11) ينظر: شرح ابن عقيل. (282/2)، والأشْمُونِي. (32/2).

(12) في (م)، و(ش): أشياخنا.

أَبُو مُحَمَّدٍ⁽¹⁾ عَبْدُ الْوَهَّابِ الرَّقَّاقُ⁽²⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَرَضِيَ عَنْهُ. وَهُوَ نَظَّمْ حَسَنَ أَجَادٍ
فِيهِ [فَقَالَ]⁽³⁾: وَاسْمِيَّةٌ عَطْفًا عَلَى حَالٍ سَبَقَ وَمَا لِتَوْكِيدٍ بِحَيْثُهَا اتَّفَقَ

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمَضَارِعِ نَفْيٍ بِلَا وَمَا وَمَا ضٍ إِلَّا يَفْتَنِي
أَوْ كَانَ مَثَلًا لَأَوْ وَاشْتَمَلَتْ عَلَى ضَمِيرٍ، وَمِنْ الْوَاوِ خَلَتْ

فَهَذِهِ سِتُّ⁽⁴⁾ مَوَاضِعَ إِلَى الَّتِي ذَكَرَ⁽⁵⁾ الْمَصْنَفُ الْجُمُوعَ سَبْعَةً، وَقَدْ مَثَلَ لَهَا ابْنُ هِشَامٍ كُلَّهَا:
فَمِثَالُ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ الْحَالِيَّةِ الْمُعْطُوفَةِ عَلَى الْحَالِ، نَحْوُ: ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيَاتًا أَوْ هُمْ
قَائِلُونَ﴾⁽⁶⁾، وَمِثَالُ الْمُؤَكَّدِ⁽⁷⁾ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا، نَحْوُ: «هُوَ»⁽⁸⁾ الْحَقُّ لَا شَكَّ فِيهِ»

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) أبو محمد عبد الوهاب بن محمد بن علي الرقاق الفاسي: قاضي الجماعة بما العلامة المتفنن في فنون من العلم كان آية في الحفظ والفهم لازم عمه أبا العباس وانتفع به وأخذ عن أبي العباس الحباك وسقين وابن هارون وعبد الواحد الونشريسي وأكثر عنهما، وعنه الإمام المنجور وأبو الحسن يوسف الفاسي وسعيد المقرئ. وجماعة. مولده سنة 905 هـ وقتل ضرباً بالسياط في ذي القعدة سنة 961هـ [1553م]. شجرة النور الزكية. (1/410)، ينظر: نيل الابتهاج. ص: 277، ودرة المجال. (3/150)، وصلة الخلف بموصول السلف: أبو عبد الله محمد بن طاهر الرُّوداني السوسي، تحقق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1، 1408هـ، 1988م. ص: 180، ونشر المثاني. (1/125)، وسلوة الأنفاس. (7/3).

(3) ما بين معقوفتين إضافة من (ش).

(4) الصواب: ستة.

(5) في (م): ذكرها.

(6) سورة: الأعراف، من الآية: 04، وتامها: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾.

(7) في (م)، و(ش): المؤكدة.

(8) ساقطة من (م).

[195/أ] وَ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [لَا رَيْبَ فِيهِ] ⁽¹⁾ ﴿١﴾ ⁽²⁾، وَمِثَالُ الْمَضَارِعِ الْمُنْفِي [بِ"لَا"، نَحْوُ: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ ⁽³⁾. وَمِثَالُ الْمَضَارِعِ الْمُنْفِي ⁽⁴⁾ بِ"مَا"، كَقَوْلِهِ [طويل]:

عَهْدُكَ مَا تَصُبُّو وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتِيماً ⁽⁵⁾

وَمِثَالُ الْمَاضِي التَّالِي "إِلَّا" الْإِيجَابِيَّة، نَحْوُ: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ ⁽⁶⁾، وَمِثَالُ الْمَاضِي الْمُتْلُو بِ"أَوْ" نَحْوُ ⁽⁷⁾: «لَأُضْرِبَنَّ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ» ⁽⁸⁾، وَمِثَالُ مَا عِنْدَ النَّاطِمِ، وَهُوَ الْمَضَارِعُ الْمُثَبَّتُ الْمَجْرَدُ مِنْ "قَدْ" كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾ ⁽⁹⁾، وَكَانَ ⁽¹⁰⁾ قَدْ بَقِيَ عَلَى النَّاطِمِ (قَيْدًا لِحُلُو) ⁽¹¹⁾ مِنْ "قَدْ" وَنَبَّهْنَا عَلَيْهِ قَبْلُ ⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: وَ"سَوَى" اسْتِثْنَاءٌ. أَيْ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، قُلْتُ: هُوَ جَارٍ عَلَى مَذْهَبِ النَّاطِمِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَذَلِكَ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي فِيهِ بَيْنَ مَذْهَبِ سَيَوِيهِ ⁽¹³⁾ وَغَيْرِهِ، وَالْأَوَّلَى حَمْلُهُ عَلَى مَذْهَبِ النَّاطِمِ.

(1) إضافة من (ش).

(2) سورة: البقرة، من الآية: 02، وتامها: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾.

(3) سورة: المائدة، من الآية: 84، وتامها: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(5) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل. (360/2)، والتذيل. (166/9)، وأوضح المسالك. (290/2)، وتمهيد القواعد. (2330/5)، والمقاصد الشافية. (152/3)، وشرح الأشموني. (35/2)، وشرح التصريح. (612/1)، والجمع. (321/2)، والدرر. (516/1)، والمعجم المفصل. (110/7)، وشرح الشواهد. (152/3).

(6) سورة: يس، من الآية: 30، وتامها: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

(7) ساقطة من (م).

(8) ينظر: أوضح المسالك. (277/2).

(9) سورة: المدثر، من الآية: 06.

(10) في (م): ولكن.

(11) في (م): قيد الخلو.

(12) هنا ينتهي كلام التتمة المقدم في (م)، و(ش).

(13) سبق الحديث عن مذهب سيوييه وغيره في: "سوى" في باب "الاستثناء".

تَنْبِيْهٌ: قَالَ بَعْضُهُمْ: بَقِيَ عَلَى النَّاطِمِ الظَّرْفُ [م/198ظ] والمَجْرُورُ⁽¹⁾ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُمَا، وَأُجِيبَ عَنْهُ⁽²⁾ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمَا رَاجِعَانِ فِي التَّأْوِيلِ إِلَى مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ، فَتَكُونُ مُنْدرَجَةً وَدَاحِلَةً فِي ذِكْرِهِمَا.

ص: وَالْحَالُ قَدْ يُحْدَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ وَبَعْضُ مَا يُحْدَفُ ذِكْرُهُ حُظِلَ

قَوْلُهُ: وَيُحْدَفُ وَجُوبًا إِذَا جَرَتْ مَثَلًا كَقَوْلِ الْعَرَبِ: «حَظِيَّيْنَ بَنَاتٍ صَلَفَيْنِ كَنَاتٍ»⁽³⁾. لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁴⁾ مِنْ مَوَاضِعِ وَجُوبِ الْحَدْفِ إِجْرَاؤُهَا مَثَلًا، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُرَادِيُّ⁽⁵⁾. وَالْمَثَلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ هُوَ مَا تَقَدَّمَ لَهُ سَبَبٌ يُذَكَّرُ لِأَجْلِهِ، وَالْجَارِي مَجْرَاهُ⁽⁶⁾ هُوَ مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ [سَبَبٌ]⁽⁷⁾، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَثَلِ⁽⁸⁾ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ⁽⁹⁾ فِي بَابِ [أَفْعَالِ الْمَقَارَبَةِ]⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَ"الْحَظِيَّيْنَ". اسْمُ فَاعِلٍ⁽¹¹⁾ مِنْ حَظِيٍّ الْمَشْتَقُّ مِنَ الْحَظْوَةِ، هُوَ يَفْتَحُ الْحَاءُ وَكَسْرُ الظَّاءِ الْمَشَالَةَ جَمْعُ "حَظٍّ" اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ "حَظِيٍّ" كَ"فَرِحَ"، فَهُوَ حَظٌّ أَصْلُهُ حَظِيٌّ، حُذِفَتْ الْيَاءُ فِي غَيْرِ النَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ، وَبَعْضُ الْمُدْرَسِينَ يَنْطِقُ بِهَا مَكْسُورَةً، وَلَا

(1) فِي (م)، وَ(ش): وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(3) نَصَبَ "حَظِيَّيْنَ" وَ "صَلَفَيْنِ" عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَجَدُوا أَوْ أَصْبَحُوا، وَنَصَبَ "بَنَاتٍ" وَ "كَنَاتٍ" عَلَى التَّمْيِيزِ، كَمَا تَقُولُ: رَاحُوا كَرِيمَيْنِ آبَاءَ حَسَنَيْنِ وَجُوهًا. يَضْرِبُ هَذَا الْمَثَلُ فِي أَمْرِ يَعْسُرُ طَلَبَ بَعْضِهِ وَيَتيسَّرُ وَجُودَ بَعْضِهِ. مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ. (209/1).

(4) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (293/2).

(5) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (725/2).

(6) فِي (م): مَجْرِيهِ.

(7) مُضَافَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(8) فِي (ش): الْمَسَبِّبُ.

(9) فِي (م): مَجْرِيهِ.

(10) فَرَاغٌ فِي (م)، وَمَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(11) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

وَجَهَ لَهُ عَلَى أَنَّهُ أَيْضًا يُؤَدِّي لاجْتِمَاعٍ⁽¹⁾ أَرْبَعِ كَسَرَاتٍ، وَهُوَ مَحْدُورٌ؛ إِذِ الْيَاءُ فِي مَقَامِ كَسْرَتَيْنِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (حَظِيَّتِ الْمَرْأَةُ عِنْدَ زَوْجِهَا حُظْوَةً، وَحِظْوَةً بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ، وَحِظَّةٌ أَيْضًا، وَرَجُلٌ حَظِيٌّ إِذَا كَانَ ذَا حُظْوَةٍ وَمَنْزِلَةٍ⁽²⁾)، وَقَدْ حَظِي عِنْدَ الْأَمِيرِ وَاحْتَظَى بِهِ بِمَعْنَى، وَأَحْظَيْتُهُ عَلَى فُلَانٍ؛ أَيُّ: فَضَّلْتُهُ عَلَيْهِ⁽³⁾. وَحَظِي حُظْوَةً قَرُبْتُ مَكَانَتُهُ مِنْ سُلْطَانٍ، وَحَظِيَّتِ الْمَرْأَةُ عِنْدَ زَوْجِهَا أَحَبَّهَا. فَقَوْلُهُ: مِنَ الْحُظْوَةِ. (يُضْبَطُ بِضَمِّ الظَّاءِ وَكَسْرِهَا)⁽⁴⁾ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْجَوْهَرِيُّ حَسْبَمَا أَوْفَقْتُكَ عَلَى نَصِّهِ، قُلْتُ: وَوَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْمَرَادِيِّ الْقَدِيمَةِ: حَظِيَّيْنِ بِيَاءَيْنِ، الْأُولَى مَكْسُورَةٌ مُشَدَّدَةٌ، وَلَيْسَ ضَبْطُهُ بِجَيِّدٍ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِشَدِّ يَاءِ الْمَنْقُوصِ. قَوْلُهُ: إِذَا لَمْ تَحْظْ. بِمُتَّحِ التَّاءِ وَسُكُونِ الْحَاءِ. قَوْلُهُ: وَالْكَنَاتِ جَمْعُ كَنَةٍ. بِمُتَّحِ الْكَافِ فِي الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ [195/ظ]. قَوْلُهُ: وَمِنْ حَذَفِ عَامِلِ الْحَالِ وَجُوبًا إِذَا سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ، وَتَقَدَّمَ فِي الْإِبْتِدَاءِ⁽⁵⁾. فِي قَوْلِهِ:

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ
كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمَّ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مَنْوُطًا بِالْحُكْمِ

وَأَتَى بِ"مِنْ" فِي قَوْلِهِ: (وَمِنْ حَذَفِ عَامِلِ الْحَالِ)، الَّتِي تُفِيدُ التَّبَعِيضَ إِذَا نَأَى أَنَّهُ بَقِيَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَهُوَ كَذَلِكَ، ثَانِيهَا: نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبُوكَ [ش/176ظ] عَطُوفًا»، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا⁽⁶⁾:

وَأِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

(1) فِي (م): إِلَى اجْتِمَاعِ.

(2) فِي (ش): مَعَا وَمَنْزِلَةٌ.

(3) الصَّحَاحُ. (6/2315، وَ2316).

(4) فِي (م): بِكَسْرِ الْحَاءِ وَضَمِّهَا، وَفِي (ش): بِكَسْرِ الظَّاءِ وَفَتْحِهَا.

(5) فِي (ش): بَابُ الْإِبْتِدَاءِ.

(6) فِي (م): فِي قَوْلِهِ: وَإِنْ.

ثَالِثُهَا: مَا ذُكِرَ لِتَوْبِيخٍ، نَحْوُ: «أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»، و«أَتَمِيمًا مَرَّةً وَفَيْسِيًّا أُخْرَى»؛ أَي: أَتَوَجَّدُ، وَأَتَتَحَوَّلُ⁽¹⁾، وَرَابِعُهَا: الَّتِي يُبَيَّنُّ بِهَا ازْدِيَادُ أَوْ نُقْصُ بِتَدْرِيجٍ، كـ«تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ فَصَاعِدًا»، أَوْ «اشْتَرِ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا»⁽²⁾، قَالَ الْمُرَادِيُّ: (مَقْرُونًا⁽³⁾ بِالْفَاءِ)⁽⁴⁾، وَقَدْ تُعَقَّبَ قَوْلُهُمْ مَقْرُونًا بِالْفَاءِ مَعَ قَوْلِهِ:

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عُطِفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبَسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ⁽⁵⁾

فَإِنَّهُمْ جَعَلُوا [م/199و] الْوَاوَ هُنَاكَ مَخْصُوصَةً بِالْفِعْلِ، وَهُنَا جَعَلُوا الْفَاءَ [مَخْصُوصَةً بِالْأَسْمِ]⁽⁶⁾، وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مَوَاضِعُ الْوَاجِبَةِ هِيَ كُلُّهَا قِيَاسًا، وَقَدْ يُحْذَفُ عَامِلُ الْحَالِ سَمَاعًا⁽⁷⁾ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، نَحْوُ: «هَنِيئًا لَكَ الْخَيْرُ»؛ أَي: ثَبَتَ لَكَ الْخَيْرُ هَنِيئًا، أَوْ هُنَاكَ هَنِيئًا، وَلِلْسِّيُوطِيِّ هُنَا تَتِمَّةٌ فَانْظُرْهَا⁽⁸⁾.

(1) في (م): لتتحول.

(2) قال خالد الأزهرى: (ف"صاعدا" و"سافلا" حالان، والفاء الداخلة عليهما عطفت عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الإخبار عن الإنشاء، والأصل: تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا، واشتره بدينار فانحط المشتري به سافلا، قال أبو البقاء: ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا الفاء). شرح التصريح. (615/1).

(3) في (م): مقرونة.

(4) توضيح المقاصد. (725/2).

(5) ينظر البيت في باب عطف النسق. ص: 48.

(6) ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(7) في (م)، و(ش): قياسا. والصواب ما في المتن.

(8) قال السيوطي في البهجة: (تتمة: الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه، ككونها جوابا نحو: "راكبا"، لمن قال: كيف جئت؟ أو مقصودا حصرها، نحو: لم أعدّه إلا خَرْصًا، أو نائبة عن الخبر، نحو: «ضري زيدا قائما»، أو منهيا عنها، نحو: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: 42]. (346/1، و347).

[بَابُ] التَّمْيِيزِ⁽¹⁾:

رَسْمُهُ⁽²⁾ فِي التَّسْهِيلِ بِقَوْلِهِ: (التَّمْيِيزُ هُوَ مَا فِيهِ مَعْنَى "مِنْ" الْجِنْسِيَّةِ مِنْ نَكْرَةٍ مَنْصُوتَةٍ فَضْلَةً غَيْرِ تَابِعٍ)⁽³⁾. قَوْلُهُ: هُوَ الْاسْمُ النَّكْرَةُ... الخ. قُلْتُ: هَذَا الرَّسْمُ (حَادَى بِهِ كَلَامَ النَّاطِمِ، [وَمِنْهُ أَخَذَهُ]⁽⁴⁾، وَقَوْلُهُ⁽⁵⁾: مِنْ إِنْهَامٍ... الخ. تَفْسِيرٌ وَبَيَانٌ لِمَا "مِنْ" قَوْلِهِ: (لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ)، وَقَوْلُهُ: فِي اسْمٍ مُجْمَلٍ الْحَقِيقَةِ. نَحْوُ: «عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا». وَقَوْلُهُ: أَوْ إِجْمَالٌ⁽⁶⁾ فِي نِسْبَةِ الْعَامِلِ إِلَى فَاعِلِهِ. نَحْوُ: «طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»، وَقَوْلُهُ: أَوْ مَفْعُولُهُ. نَحْوُ: «غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا»، ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾⁽⁷⁾، و«مَلَكَتْ تِسْعِينَ نَعْجَةً»، و«اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا». قَوْلُهُ: وَيُقَالُ فِيهِ فِي الْإِصْطِلَاحِ: تَمْيِيزٌ وَمُمَيِّزٌ، وَتَفْسِيرٌ وَمُفَسِّرٌ. وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: تَبْيِينٌ [وَمُبِينٌ]⁽⁸⁾، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

ص: اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

قَوْلُهُ: وَبِمَعْنَى "مِنْ"... الخ. هَذَا شَرْحٌ مُجْمَلٌ لِكَلَامِ النَّاطِمِ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مُحَاضِرِهِ⁽⁹⁾، وَكَذَلِكَ السُّيُوطِيُّ أَيْضًا فِي شَرْحِهِ⁽¹⁰⁾، فَلَمْ يُفْصِحْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ حَتَّى يُظْهَرَ سَدَادُهُ

(1) فراغ في (ش) مكان العنوان، والظاهر أن الناسخ أراد أن يكتبه بعنوان مخالف كما جرت العادة فسها عن ذلك، وتكرر ذلك في كلمة قوله فترك مكانها فارغ.

(2) في (ش): وسمه.

(3) ينظر: التسهيل. ص: 114.

(4) في (م): للمحاذي، ومنه أخذه حاذى به كلام الناظم.

(5) فراغ في (ش).

(6) في (م): إجمالاً، وفي (ش): أجمال.

(7) سورة: القمر، من الآية: 12، وتماها: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾.

(8) إضافة من (ش).

(9) ينظر أيضاً أوضح المسالك. (295/2).

(10) ينظر البهجة المرضية. (347/1).

أَوْ خَلَلَهُ، وَأَمَّا أَبُو إِسْحَاقَ⁽¹⁾ فَحَمَلَهُ عَلَى التَّقْدِيرِ، فَأَعْتَرَضَ عَلَى النَّاطِمِ، وَجَوَّابُ ابْنِ هَانِيٍّ عَنْهُ حَسَنٌ حَسْبَمَا نَقَلَهُ [عَنْهُ]⁽²⁾ ابْنُ غَازِي⁽³⁾، وَأَحْسَنُ مِنْهُ، وَهُوَ الْمُتَعَيَّنُ أَنْ يَشْرَحَ بِهِ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ⁽⁴⁾، وَأَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهِ كَلَامَ الْآيَةِ، مَا قَالَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي حَوَاشِيهِ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَعْنَى "مِنْ" كَوْنُهَا مُفَسَّرَةً لِمَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ وَإِلَّا⁽⁵⁾ وَرَدَتْ أَشْيَاءٌ لَيْسَتْ عَلَى تَقْدِيرِ "مِنْ"، وَنَصُّهُ: (وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ فِي التَّمْيِيزِ بِمَعْنَى "مِنْ" أَنْ تَكُونَ مُقَدَّرَةً قَبْلَهُ؛ لِئَلَّا يَخْرُجَ عَنْهُ الْحَوَلُ عَنِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَالْمُبْتَدَأِ وَتَمْيِيزِ الْعَدَدِ [196/أ]، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ [ش/177] أَنَّ الْاسْمَ جِيءَ بِهِ لِتَبْيِينِ⁽⁶⁾ الْجِنْسِ كَمَا يُجَاءُ بِـ"مِنْ" الْمَبْيُتَةِ لِلْجِنْسِ، لِأَنَّ تَمَّ "مِنْ" مُقَدَّرَةٌ⁽⁷⁾). فَلِلَّهِ دَرْهُ، تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ⁽⁸⁾، حَيْثُ أَزَالَ الْغِطَاءَ، وَرَفَعَ اللَّبْسَ عَمَّا يَقَعُ فِيهِ الْوَهْمُ مِنَ الْخَطَأِ، قَالَ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا: إِلَّا أَنَّ قَوْلَ النَّاطِمِ "مُبِينٌ" يُبْعَدُهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْتَّكَرَّارِ لِلْمَعْنَى⁽⁹⁾، "مِنْ" عَلَى هَذَا هُوَ أَنْ تَكُونَ مُفَسَّرَةً وَمُبَيَّنَةً، فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: مُبِينٌ؟ نَعَمْ لَوْ كَانَ مُبِينٌ رَاجِعًا لـ"مِنْ" لَكَانَ حَسَنًا؛ لِأَنَّ "مِنْ" لَهَا مَعَانٍ، فَبَيَّنَّ الْمُرَادَ⁽¹⁰⁾ هُنَا؛ لَكِنَّ الْأَوْصَافَ كُلَّهَا (جَارِيَةٌ لِلْاسْمِ)⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ: «اسْتَغْفَرْتُ [م/199ظ] اللَّهُ ذَنْبًا»⁽¹²⁾. دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ:

(1) قال الشاطبي في المقاصد الشافية. (أن "من" التي تضمن التمييز معناها هي الجنسية لا غيرها. والناظم قد أجهل الأمر فيها، فلم يبين من أي قسم هي من أقسام "من" المذكورة في باب الجر، فقد تشبه بمن التي لا ابتداء الغاية، أو للتبعيض، أو غير ذلك من أقسامها، فلا يحصل المقصود من التعريف مع الإبهام والإجمال). (529/3).

(2) مضافة من (م).

(3) ينظر: الإتحاف. (120/2).

(4) في (م)، و(ش): الناظم.

(5) في (م)، و(ش): وقد.

(6) في (م): لتمييز.

(7) ينظر: شرح التصريح. (617/1).

(8) في (م): في رحمته.

(9) في (م)، و(ش): لأن معنى.

(10) في (ش): لمراده.

(11) في (م): راجعة إلى الاسم، وفي (ش): راجعة للاسم.

(12) الشاهد في "ذنباً" فإنه منصوب بنزع الخافض بمعنى "من"؛ أي: من ذنب، ولكنه ليس مبيناً فخرج بالقيود الثاني.

نَحْوُ⁽¹⁾ مَا كَانَ يَتَعَدَّى مَفْعُولُهُ بِنَفْسِهِ، وَالْآخَرُ يَحْرَفُ الْجَرَّ، وَهِيَ سَبْعَةٌ، أَحَدُهَا: "اسْتَعْفَرَ"،
وَالْبَاقِي⁽²⁾: "اخْتَارَ" و"انْقَادَ" و"أَمَرَ" و"تَزَوَّجَ"⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَالْمُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، نَحْوُ:
«الْحَسَنُ الْوَجْهَ»، فَنَحْوُ: «الْحَسَنُ وَجْهًا» تَمَيِّزًا (لَا شَبِيهًا)⁽⁴⁾ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.

[فَائِدَةٌ: يُعْلَمُ بِهَا الْمَنْصُوبُ عَلَى التَّشْبِيهِ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، انْظُرِ الضَّرِيرَ⁽⁵⁾ فِي الصَّفَةِ
الْمُشَبَّهَةِ]⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَمُبَيِّنٌ. فَخَرَجَ لِمَا سَوَى التَّمْيِيزِ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ⁽⁷⁾، وَهُوَ اسْمٌ "لَا"،
وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ: «اسْتَعْفَرْتُ اللَّهَ ذَنْبًا»، فَإِنَّ اسْمَ "لَا" لَيْسَ مُبَيِّنًا لِمَا قَبْلَهُ، وَ"مِنْ" إِنَّمَا
هِيَ مَعَهُ [زَائِدَةٌ لِلاِسْتِعْرَاقِ، وَكَذَلِكَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَفْسَّرٍ⁽⁸⁾ لِمَا قَبْلَهُ، وَ"مِنْ" هِيَ
مَعَهُ]⁽⁹⁾ لِلْإِبْتِدَاءِ. انْظُرِ ابْنَ هِشَامٍ⁽¹⁰⁾، قَالَ السُّيُوطِيُّ: (وَقَدْ يَأْتِي التَّمْيِيزُ غَيْرَ مُبَيِّنٍ، فَيَعْدُ
مُؤَكَّدًا، نَحْوُ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾⁽¹¹⁾)⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: وَحُكْمُ التَّمْيِيزِ

(1) ساقطة من (ش).

(2) في (م): الباقي.

(3) في (م)، و(ش): زوج. ومنها: "كَتَى"، و"سَمَى" و"كَال". ينظر: اللوحة. (326/1).

(4) في (م)، و(ش): لأنه.

(5) ينظر الضرير في شرحه للألفية، مخطوط رقم: 1427. اللوحة: 115. تم اعتماد هذا المخطوط؛ لأن شرحه للألفية
المعتمد في الأبواب السابقة ينتهي عند باب حروف الجر.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) في (م): بتفسير.

(9) ما بين معقوفتين ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(10) ينظر: أوضح المسالك. (297/2).

(11) سورة: التوبة، من الآية: 36، وتمامها: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ
كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾. الشاهد في "شهرًا" حيث إنه تمييز لـ"اثني عشر"، ولكنه ليس مبينًا، لأن "اثني
عشر" معلوم مسبقه، فيكون هذا التمييز مؤكدًا.

(12) ينظر: البهجة المرضية. (348/1).

النَّصْبُ. اللَّقَائِي: (أَي: حُكْمُهُ الْأَصْلِيُّ، وَإِلَّا فَقَدْ يَأْتِي أَنَّ الْجَزَّ حُكْمٌ لَهُ)⁽¹⁾. قَوْلُهُ: فَقِيلَ: النَّاصِبُ لَهُ الْفِعْلُ. وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّوِيٍّ وَالْمَازِنِيِّ وَالْمَبْرَدِيِّ⁽²⁾ وَمُتَابِعِيهِمْ⁽³⁾. قَوْلُهُ: أَوْ⁽⁴⁾ أَشْبَهَهُ. هُوَ مَا⁽⁵⁾ جَرَى بِجَرَاهُ⁽⁶⁾ مِنْ مَصْدَرٍ وَوَصَفٍ وَاسْمٍ فِعْلٍ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ طَيْبِ زَيْدٍ نَفْسًا»، وَ«زَيْدٌ طَيْبٌ نَفْسًا»، وَ«سُرْعَانَ ذِي إِهَالَةٍ»⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَقِيلَ: النَّاصِبُ لَهُ الْجُمْلَةُ. وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ عَصْفُورٍ⁽⁸⁾. أَي: مِنْ أَقْوَالِ النَّاسِ، وَنَسَبَهُ لِلْمُحَقِّقِينَ. قَوْلُهُ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ كَلَامَ النَّاطِمِ عَلَى ظَاهِرِهِ. أَي: مِنْ أَنَّ النَّاصِبَ لَهُ الْجُمْلَةُ حَسْبَمَا يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِ: (بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ)؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَمْ يُفَسِّرِ الْفِعْلَ، وَلَا مَا جَرَى بِجَرَاهُ⁽⁹⁾، فَقَوْلُهُ: وَلَا يَنْبَغِي. هُوَ سُؤَالٌ عِنْدَ الْمَرَادِيِّ⁽¹⁰⁾، وَقَوْلُهُ: فَإِنَّهُ قَدْ نَصَّ. جَوَابٌ⁽¹¹⁾ عَنْهُ عِنْدَهُ. قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ قَدْ نَصَّ

(1) عثرت على قول اللقائي في كتاب: نزع الخافض في الدرس النحوي، إعداد: حسين بن علوي بن سالم الحبشي، إشراف: عبد الجليل عبيد حسين العان، رسالة ماجستير، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية - المكلا، قسم اللغة العربية، 1425هـ. ص: 163. وأحال صاحب الرسالة أن قول اللقائي موجود في حاشية ياسين على التصريح، مطبعة المولوية بفاس. (1/395)، وعند البحث عن القول في هذه الصفحة وفي باب التمييز لم أجده.

(2) ينظر: المقتضب. (32/3)، ينظر كذلك مذهب سيوييه والمازني والمبرد في: التذيل. (9/243)، والارتشاف. (4/1621)، وتوضيح المقاصد. (2/727)، والمساعد. (2/62)، وشرح الأشموني. (2/47)، وشرح التصريح. (1/618).

(3) في (م)، و(ش): وتابعيهم. منهم: الزجاج، وابن السراج، والفارسي. ينظر: التذيل. (9/243)، والارتشاف. (4/1621)، والمساعد. (2/62).

(4) في (م)، و(ش): أو ما.

(5) ساقطة من (ش).

(6) في (م): مجريه.

(7) مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته. قال ابن غازي في إتحافه: (قال ابن هانئ: الإهالة: الشحم المذاب، زعموا أن بعض حمقى العرب اشترى شاة فسال رغامها، فتوهمه شحما مذابا، فقال لبعض أهله: خذ من شاتنا إهالتها، فنظر إلى مخاطها فقال: سرعان ذا إهالة). الإتحاف. (2/122)، ينظر أيضا: مجمع الأمثال. (1/336).

(8) ينظر مذهب ابن عصفور في: التذيل. (9/243)، والارتشاف. (4/1621)، وتوضيح المقاصد. (2/728)، والمساعد. (2/62)، وشرح الأشموني. (2/47)، وشرح التصريح. (1/618).

(9) في (م): مجريه.

(10) ينظر: توضيح المقاصد. (2/728).

(11) في (م)، و(ش): هو جواب.

بَعْدُ. يَعْنِي آخِرَ الْبَابِ فِي قَوْلِهِ: (وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا). قَوْلُهُ: وَالْعُذْرُ لَهُ. أَيُّ: فِي التَّعْبِيرِ الْمُفْتَضِي مُخَالَفَةً مَا لَهُ بَعْدَهُ⁽¹⁾، هَذَا الِاعْتِدَارُ جَوَابٌ⁽²⁾ عِنْدَ الْمَرَادِيِّ [ش/177ط] عَنْ سُؤَالٍ، وَنَصُّهُ: (فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَنْدَرِجُ الْفِعْلُ فِي قَوْلِهِ: بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ، قُلْتَ: لَمَّا كَانَ التَّمْيِيزُ قَدْ رَفَعَ إِنْهَامَ نِسْبَتِهِ إِلَى فَاعِلِهِ أَوْ مَفْعُولِهِ؛ فَكَأَنَّهُ رَفَعَ الْإِنْهَامَ عَنْهُ وَفَسَّرَهُ، فَيَنْدَرِجُ [أ/196ط] بِهَذَا الِاعْتِبَارِ)⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَبِمَعْنَى "مِنْ" فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِاسْمٍ. وَعَلَيْهِ فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ وَجُوبًا كَمَا هُوَ الشَّأْنُ⁽⁴⁾ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ إِذَا وَقَعَتْ أَوْصَافًا؛ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ وَاجِبِ الْحَذْفِ. قَوْلُهُ: وَ"مِنْ" مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ لَفْظَهُ. قَوْلُهُ: وَ"مُبِينٌ" نَعَتْ لِ"اسْمٍ". وَعَلَى هَذَا فَهُوَ بِالرَّفْعِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَرَأَ بِالْحَفْضِ نَعْتًا لِ"مِنْ"؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى نَعْتِ الْمَعْرِفَةِ بِالنَّكِرَةِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ: "مِنْ" تَعَرَّفَتْ فَقَصَدَ لَفْظَهَا. قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ. لِأَنَّ الْكَلَامَ مَعَهُ مُنْصَبٌّ لِلْجَرِّ، وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلُ [م/200ط]؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهِ، بِخِلَافِ الْإِعْرَابِ الثَّانِي يَكُونُ الْكَلَامُ مَعَهُ مُنْصَبًّا لِلْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ جُزْءٌ تَمَامُ الْفَائِدَةِ.

ص: كَشِبْرٌ أَرْضًا وَقَفِيرٌ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمَرًا

قَوْلُهُ: فَاتَى بِثَلَاثَةٍ. [مُثْلٌ⁽⁵⁾ كُلُّهَا مِنْ] ⁽⁶⁾ أَمْثَلَةُ الْمَقْدَارِ. قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ الْمَمْسُوحُ، وَهُوَ: «شِبْرٌ أَرْضًا». وَتَمَيَّيَ هَذَا الْقِسْمُ مَمْسُوحًا؛ لِأَنَّهُ يُمَسَّحُ عَلَيْهِ عِنْدَ التَّقْدِيرِ، الْجَوْهَرِيُّ: (تَمَسَّحَ بِالْأَرْضِ وَمَسَّحَ الْأَرْضَ مَسَاحَةً؛ أَيُّ: ذَرَعَهَا)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تَمْيِيزِ الْمُفْرَدِ تَمْيِيزٌ

(1) فِي (م): بَعْدُ.

(2) فِي (م)، وَ(ش): هُوَ جَوَابٌ.

(3) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (2/728).

(4) فِي (ش): الْمَثَلُ.

(5) فِي (ش): أَمْثَلَةٌ.

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(7) الصَّحَاحُ. (1/404).

الْعَدَدِ. اعْلَمْ أَنَّ الاسْمَ الْمُبْهَمَ الَّذِي يُفَسِّرُهُ التَّمْيِيزُ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ، أَحَدُهَا: الْعَدَدُ: كـ ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾⁽¹⁾، وَلَا يَجُوزُ جَرُّ تَمْيِيزِهِ، ثَانِيهَا: الْمَقْدَارُ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى مِسَاحَةٍ كـ "شِبْرٍ أَرْضًا"، وَإِلَى كَيْلٍ كـ "قَفِيرٍ"⁽²⁾ بُرًّا"، وَإِلَى وَزْنٍ كـ "مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَ"⁽³⁾ تَمْرًا"، وَهِيَ الثَّلَاثَةُ الَّتِي مَثَلُهَا النَّاطِمُ، ثَالِثُهَا: مَا يُشْبِهُ الْمَقْدَارَ، نَحْوُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾⁽⁴⁾، [و«هَذَا نَحْيٍ»⁽⁶⁾ سَمَنًا، ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾⁽⁷⁾]، رَابِعُهَا: مَا كَانَ فَرَعًا لِلتَّمْيِيزِ، نَحْوُ: «خَاتَمٌ حَدِيدًا»، فَإِنَّ "الخَاتَمَ" فَرْعٌ "الحديد"، وَمِثْلُهُ: «بَابٌ سَاجًا وَجُبَّةٌ خَزًّا»؛ [وَقِيلَ: إِنَّهُ حَالٌ]⁽⁹⁾. وَتَمْيِيزُ الْعَدَدِ قَالَ الْمَرَادِيُّ: (وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مِنَ الْمَقَادِيرِ)⁽¹⁰⁾، وَعَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ بَاقِيًا عَلَى النَّظْمِ هُنَا⁽¹¹⁾، بَلْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ الَّذِي ذَكَرَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، ثُمَّ قَالَ الْمَرَادِيُّ: (وَأَمَّا افْتَصَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ عَلَى التَّمَثُّلِ بِالْمَقَادِيرِ؛ لِكَثْرَةِ التَّمْيِيزِ انْتِصَابًا عَنْهُ)⁽¹²⁾، [قَوْلُهُ: وَسَيَذْكُرُهُ فِي بَابِهِ. قُلْتُ:

(1) سورة: يوسف، من الآية: 04، وتمامها: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

(2) جاء في اللسان: (القَفِيرُ مِنَ الْمَكَايِلِ: مَعْرُوفٌ وَهُوَ ثَمَانِيَةُ مَكَايِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَهُوَ مِنَ الْأَرْضِ قَدْرُ مِائَةِ وَأَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ ذِرَاعًا، وَقِيلَ: هُوَ مِكْيَالٌ تَتَوَاضَعُ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَالْجَمْعُ أَقْفِرَةٌ وَقُفْرَانٌ. وَفِي التَّهْدِيدِ: الْقَفِيرُ مِقْدَارٌ مِنَ مِسَاحَةِ الْأَرْضِ). (395/5).

(3) في (م): أو.

(4) ساقطة من (م).

(5) سورة: الزلزلة، من الآية: 07، وتمامها: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾.

(6) قال الأزهري: ("النحْي": بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء: اسم لوعاء السمن، وهو مما يشبه الكيل، وليس بكيل حقيقة، ويكون كبيرًا وصغيرًا). (620/1).

(7) سورة: الكهف، من الآية: 109، وتمامها: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(10) توضيح المقاصد. (729/2).

(11) ساقطة من (ش).

(12) في (م): انتصاب التمثيل التمييز عنه.

(13) توضيح المقاصد. (729/2).

يَعْنِي: بَابُ الْعَدَدِ كـ «اثنَا»⁽¹⁾ عَشَرَ رَجُلًا»، و«أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا»، وَلَا يَجُوزُ [ش/178و] حَرْجُ تَمْيِيزِهِ⁽²⁾. [قَوْلُهُ: وَ"الْمَنَوَانِ"⁽³⁾ تَثْنِيَّةُ "مَنَا". بِالتَّخْفِيفِ وَالْقَصْرِ كـ "عَصَا"، وَيُقَالُ فِيهِ: مَنْ بِالْتَّشْدِيدِ⁽⁴⁾، وَتَثْنِيَّتُهُ مَنَانٍ بِالتَّشْدِيدِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: وَهُوَ الرُّطْلُ. بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا، وَالْكَسْرِ أَجُودُ].

ص: وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا اجْرُرُهُ إِذَا أَضْفَتْهَا كَمُدَّ حِنْطَةً غَدَا

قَوْلُهُ: الْإِشَارَةُ بِـ"ذِي" إِلَى مَا دَلَّ عَلَى مِسَاحَةٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ. لَفْظُ: "المِسَاحَةِ" بَفَتْحِ المِيمِ وَكَسْرِهَا، وَقَوْلُ النَّاطِمِ: "وَنَحْوِهَا" (المرادُ بِضَمِيرِ "نَحْوِ"⁽⁵⁾)⁽⁶⁾ عَائِدٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ أَي: نَحْوُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَثَلِ لَهَا، وَهِيَ: الْمِسَاحَةُ وَالْكَيْلُ [197/و] وَالْوِزْنُ، وَ[المرادُ]⁽⁷⁾ بِلَفْظِ [نَحْوِ]⁽⁸⁾ مَا تَقَدَّمَ لَنَا مِنَ الشَّيْئَيْنِ الْاِثْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يُفَسِّرُهُمَا التَّمْيِيزُ، وَهُمَا الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ؛ أَي: [هُوَ وَاقِعٌ عَلَى]⁽⁹⁾ مَا يُشَبِّهُ الْمَقْدَارَ فِي الْوِزْنِ، نَحْوُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾، وَمَا يُشَبِّهُ الْمَقْدَارَ فِي الْكَيْلِ نَحْوُ: «النَّحْيِ سَمْنَا»، وَمَا كَانَ فَرْعًا لِلتَّمْيِيزِ نَحْوُ: «خَاتَمٌ حَدِيدًا»، وَ«ثَوْبٌ خَزًّا»، وَ«بَابٌ سَاجًّا»، وَهَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ، وَقَالَ شَيْخُنَا النَّظَّارُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِـ"النَّحْوِ" الْأَمْثَلَةَ الْمَذْكُورَةَ نَفْسَهَا؛ لَكِنْ تَبَقَّى عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ الشَّيْبَةُ بِالْمَقْدَارِ وَغَيْرُهَا؛ لِأَنَّ "مِثْقَالَ ذَرَّةٍ"

(1) في (م): كاثنى.

(2) ما بين معقوفتين مؤخر عن القول الذي بين معقوفتين بعده في (م)، و(ش).

(3) جاء في اللسان: (المنَا: الكَيْلُ أَوْ الْمِيزَانُ الَّذِي يُوزَنُ بِهِ، يَفْتَحُ المِيمُ مَقْصُورٌ يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ، وَالْمِكْيَالُ الَّذِي يَكِيلُونَ بِهِ السَّمْنَ وَغَيْرَهُ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْحَدِيدِ أَوْ زَانَا، وَتَثْنِيَّتُهُ "مَنَوَانٍ" وَ"مَنِيَانٍ"، وَالْأَوَّلُ أَعْلَى، قَالَ ابْنُ سِيدَةَ: وَأَرَى الْيَاءَ مُعَاقِبَةً لَطَلَبِ الْحِفَّةِ، وَهُوَ أَفْصَحُ مِنَ الْمَنِّ، وَالْجَمْعُ أَمْنَاءُ، وَتَبُو تَمِيمٌ يَقُولُونَ هُوَ مَنْ وَمَنَانٍ وَأَمْنَانٌ، وَهُوَ مِئِي بِمِئِ مِيلٍ أَيْ بِقَدْرِ مِيلٍ). (297/15).

(4) ساقطة من (م).

(5) في (ش): نحوها.

(6) في (م): ضمير نحوها.

(7) مضافة من (م).

(8) مضافة من (ش) و(م).

(9) ما بين معقوفتين إضافة من (م)، و(ش).

لَيْسَ هُوَ مِمَّا يُوزَنُ بِهِ، و"نُحْيِ سَمْنٍ"⁽¹⁾ لَيْسَ هُوَ مِمَّا يُكَالُ بِهِ [م/200ظ]. وقَسْ عَلَى ذَلِكَ، قُلْتُ: وَلَمْ يُعْجِبْنِي؛ لِأَنَّهُمَا كَلِمَتَانِ: لَفْظُهُ: "نَحْوُ"، وَلَفْظُهُ: "الضَّمِيرُ" الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمَا مُتَعَايِرَانِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ لَهُ مَصْدُوقٌ، وَعَلَى هَذَا فَمَصْدُوقُهُمَا مُتَّحِدٌ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ، وَلَعَلِّي لَمْ أَفْهَمْهُ. قَوْلُهُ: وَفِيهِمْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ التَّمْيِيزَ بَعْدَ الْعَدَدِ، لَا يَجِيءُ بِالْوَجْهِينِ. يَعْني جَوَازًا، بَلْ وَجُوبٌ⁽²⁾ النَّصْبِ وَاجِبٌ فِيمَا وَجَبَ لَهُ، وَالْجُرْ وَاجِبٌ فِيمَا وَجَبَ لَهُ؛ لِأَنَّهُمَا يَتَعَاقَبَانِ مَوْضِعًا وَاحِدًا هَكَذَا⁽³⁾، وَبَيَانُهُ يَأْتِي فِي بَابِ الْعَدَدِ أَمَّا وَجُوبُ النَّصْبِ فَيَقُولُهُ:

[وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمَثَلِ مَا مُيِّزَ عِشْرِينَ⁽⁴⁾

وقَوْلُهُ: ⁽⁵⁾ وَمَيِّزُوا الْعِشْرِينَ⁽⁶⁾ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ [كَأَرْبَعِينَ حِينًا]⁽⁷⁾

وَأَمَّا وَجُوبُ الْجُرِّ، فَيَقُولُهُ: [فِي الضَّدِّ جَرْدٌ]⁽⁸⁾ وَالْمَمَيِّزُ اجْرُرْ جَمْعًا بِلَفْظٍ قَلِيلٍ فِي الْأَكْثَرِ

وبَقُولِهِ: وَمِائَةٌ وَالْأَلِفَ لِلْفَرْدِ أَضِيفَ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ⁽⁹⁾

قَوْلُهُ: وَ"غِذَاءٌ" خَبَرُهُ. قَالَ الشَّاطِبِيُّ: ("غِذَاءٌ" بَدَلُ مِنْ "مُدٍّ" أَوْ حَالٌ مِنْهُ)⁽¹⁰⁾، وَعَلَيْهِمَا فَهُوَ مَجْرُورٌ (بِالْكَافِ خِطَابٍ)⁽¹¹⁾. وَ"الْغِذَاءُ": بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَإِعْجَامُ الدَّالِ أَيْضًا هُوَ مَا يَتَقَوَّى بِهِ وَيَتَعَدَّى بِهِ الْبَدَنُ أَيَّ وَقْتٍ كَانَ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (وَالْغِذَاءُ: مَا يَتَعَدَّى بِهِ مِنْ

(1) فِي (م)، وَ(ش): سَمْنَا.

(2) فِي (ش): وَجُوبًا.

(3) فِي (م)، وَ(ش): كَهَذَا.

(4) هَكَذَا فِي (م)، وَ(ش). وَفِي الْأَلْفِيَةِ: "عِشْرُونَ"، وَتَمَامُ الْبَيْتِ: فَسَوَيْنَهُمَا، تَنْظُرُ الْأَلْفِيَةُ، بَابِ الْعَدَدِ. ص: 61.

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(6) فِي (م): وَمَيِّزَ الْعِشْرِينَ.

(7) تَنْظُرُ الْأَلْفِيَةُ، بَابِ الْعَدَدِ. ص: 61.

(8) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، بَابِ الْعَدَدِ. ص: 60.

(9) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، بَابِ الْعَدَدِ. ص: 61.

(10) الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (537/3).

(11) فِي (م)، وَ(ش): بِكَافِ الْخِطَابِ.

الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، يُقَالُ: غَذَوْتُ الصَّبِيَّ بِاللَّبَنِ فَأَعْتَدَى إِنَّ رَبِّيْتُهُ بِهِ، وَلَا يُقَالُ: غَذَيْتُهُ بِالْيَاءِ⁽¹⁾، وَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَهُوَ ضِدُّ الْعَشَاءِ، وَهُوَ مَا يُؤْكَلُ فِي وَسْطِ النَّهَارِ، وَهُوَ بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿آتَيْنَا غَدَاءَنَا﴾⁽²⁾، وَيَمْدَانِ مَعًا، وَقَصَرُهُ فِي الْبَيْتِ ضَرُورَةٌ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (وَالْغَدَاءُ الطَّعَامُ بِعَيْنَيْهِ، وَهُوَ خِلَافُ الْعَشَاءِ، وَإِذَا قِيلَ لَكَ: أَذْنُ فَتَعَدَّ، قُلْتَ: مَا بِي مِنْ تَعَدٍّ وَلَا تَعَشٍّ، وَلَا تَقُلْ مَا بِي غَدَاءٌ وَلَا عَشَاءٌ؛ لِأَنَّهُ الطَّعَامُ بِعَيْنَيْهِ، وَإِذَا قِيلَ لَكَ: أَذْنُ فَكُلْ، قُلْتَ⁽³⁾: مَا بِي أَكَلٌ بِالْفَتْحِ)⁽⁴⁾.

ص: وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبًا إِنْ كَانَ مِثْلُ: "مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا"

[قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الْمُمَيِّزَ. يَفْتَحُ الْيَاءَ إِذَا أُضِيفَ؛ أَيْ⁽⁵⁾: لِعَبْرِ التَّمْيِيزِ. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: (إِنْ كَانَ مِثْلُ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا)، أَنَّهُ لَا يَجِبُ نَصْبُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ كَالْمِثَالِ الْمَذْكُورِ فِي كَوْنِهِ لَا يَصِحُّ إِغْنَاؤُهُ عَنِ الْمُضَافِ⁽⁶⁾. وَالضَّمِيرُ فِي "أَنَّهُ" وَ"نَصْبُهُ" وَ"كَوْنِهِ" وَ"إِغْنَاؤُهُ" عَائِدَاتُ⁽⁷⁾ عَلَى التَّمْيِيزِ [أ/197ظ]؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَعْنَى غَيْرُهُ الَّذِي⁽⁸⁾ وَقَعَ الْإِغْنَاءُ مِنْهُ⁽⁹⁾ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ⁽¹⁰⁾ لَا عَلَى الْمُمَيِّزِ الَّذِي هُوَ الْمُضَافُ كَمَا زَعَمَهُ⁽¹¹⁾ بَعْضُ الْمَشَايخِ وَكَذَا السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ⁽¹²⁾؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُسْتَعْنَى بِالتَّمْيِيزِ. قُلْتُ: الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الضَّمَائِرَ يَصِحُّ

(1) الصحاح. (6/2445).

(2) سورة: الكهف، من الآية: 62، وتمامها: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتَيْنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾.

(3) ساقطة من (ش).

(4) الصحاح. (6/2444).

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م): المضاف إليه.

(7) في (م): عائدة.

(8) في (م): أي الذي، وفي (ش): إلى الذي.

(9) في (م): به، وفي (ش): نبه.

(10) ساقطة من (ش).

(11) في (م): زعم.

(12) تنظر: البهجة المرضية. (1/351).

عَوْدُهَا عَلَى كُلِّ مَنْ التَّمْيِيزِ [وَالْمَمَيِّزِ؛ لِأَنَّ صِحَّةَ اسْتِعْنَاءِ الْمَمَيِّزِ⁽¹⁾ عَنِ الْإِضَافَةِ يَسْتَلْزِمُ⁽²⁾ صِحَّةَ اسْتِعْنَاءِ التَّمْيِيزِ]⁽³⁾ عَنِ⁽⁴⁾ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، وَالْاِكْتِفَاءُ بِهِ مِنْ دُونِ ذِكْرِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، إِلَّا أَنَّ الشَّارِحَ الْمَكُودِيَّ عَبَّرَ⁽⁵⁾ بِالْإِعْنََاءِ لَا بِالِاسْتِعْنَاءِ، فَيَتَرَجَّحُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، بَلْ (يَتَعَيَّنُ، وَمَا قُلْنَا⁽⁶⁾) حَسَنٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ [م/201و] اسْتِعْنَاءَ⁽⁷⁾ أَحَدِهِمَا يَسْتَلْزِمُ اسْتِعْنَاءَ الْآخَرِ؛ بِخِلَافِ مَا أَغْنَيْتُهُ عَنْ شَيْءٍ لَا يَلْزِمُ مِنْهُ أَنْ يُغْنِيكَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ هُنَا فِي هَذَا الْمَثَالِ هُوَ شَدِيدُ الْاِفْتِقَارِ [إِلَى الْإِضَافَةِ وَذِكْرِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، وَلَا يَقْدِرُ التَّمْيِيزُ عَلَى⁽⁸⁾ أَنْ يُغْنِيَ الْمَضَافَ عَنْ ذَلِكَ الْاِحْتِيَاجَ لِلْإِضَافَةِ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ، ثُمَّ إِنَّ التَّمْيِيزَ فِي بَعْضِ التَّرَاكِبِ، نَحْوُ: «أَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا»، قَدْ يُغْنِي الْمَمَيِّزُ عَنْ ذَلِكَ الْاِفْتِقَارِ]⁽⁹⁾ الَّذِي كَانَ فِيهِ لِلْإِضَافَةِ، وَيَكْفِيهِ هُوَ، فَيَقَعُ الْإِعْنََاءُ مِنْهُ⁽¹⁰⁾، فَلَا يَحْتَاجُ لِإِضَافَةٍ، وَلَمْ يَكُنِ التَّمْيِيزُ مُفْتَقِرًا لِشَيْءٍ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ كَافْتِقَارِ الْمَمَيِّزِ لِلْمَضَافِ، فَأَعْنَاهُ الْمَضَافُ عَنْ ذَلِكَ (الشَّيْءِ). تَأَمَّلْهُ⁽¹¹⁾، وَقَدَّرْهُ السُّيُوطِيُّ: (إِنْ كَانَ الْمَمَيِّزُ لَا يُغْنِي عَنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ)⁽¹²⁾، [قُلْتُ: يَغْنِي]⁽¹³⁾: أَيْ: لَا يُغْنِي

(1) في (ش): التمييز.

(2) في (ش): تستلزم.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) في (م)، و(ش): عن ذكر.

(5) ساقطة من (ش).

(6) في (م): تعين ما قلناه.

(7) في (م): الاستعناء.

(8) ساقطة من (م).

(9) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(10) في (م)، و(ش): عنه.

(11) في (م): شيئاً فتأمل.

(12) تنظر: النهجة المرضية. (351/1).

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

الْمُمَيِّزِ التَّمْيِيزُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَأَعَادَ الصَّمَائِرَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَ"مِثْلُ" خَبَرُ "كَانَ".
وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ إِلَى⁽²⁾ "مَا". قَوْلُهُ: أَوْ نَحْوُهُ؛ أَيْ: لَكَ أَوْ لَزَيْدٍ أَوْ لِعَمْرٍو.

ص: وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا⁽³⁾

[قَوْلُهُ: وَكَانَ فَاعِلًا. أَيْ: وَكَانَ الْاسْمُ التَّكْرُرُ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا». وَ"أَنْتَ":
مُبْتَدَأٌ، وَ"أَعْلَى": خَبَرُهُ [ش/178ط]، عَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي الْأَلِفِ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ
يَنْصَبُ⁽⁵⁾ حِينَئِذٍ. أَيْ: عَلَى الْقَاعِدَةِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ آتِفًا فِي قَوْلِهِ: (وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ
وَجَبًا)؛ إِذْ لَا يَصِحُّ الْإِغْنَاءُ عَنِ الْإِضَافَةِ، فَيَصِيرُ مِثْلُ: «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا». قَوْلُهُ: وَلَا يَصِحُّ
أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُضَافًا إِلَى الْمَعْنَى. قِيلَ: عَدَمُ صِحَّتِهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ،
وَالَّذِي فَعَلَ الْمَعْنَى، وَقِيلَ: عَدَمُ صِحَّتِهِ مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الْاسْمِ
الْحَالِصِ الْمَحَلَّى بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ لِمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي غَيْرِ الْوَصْفِ، تَأَمَّلْهُمَا
مَعًا. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لَا يَصِحُّ، مَشَاهُ عَلَيْهِ [ش/179و] الشَّاطِئِي، (وَكَأَنَّهُ عِنْدَهُ مِنْ إِضَافَةِ
الصِّفَةِ إِلَى فَاعِلِهَا، وَ"ال" فِيهِ عَوَظٌ عَنْ مُضَافٍ⁽⁶⁾ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: (وَأَصْلُ الْكَلَامِ: انْصَبَ
التَّمْيِيزُ الْفَاعِلَ مَعْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ: وَإِنَّمَا نُسِبَتِ الْفَاعِلِيَّةُ إِلَى الْمَعْنَى بِجَارًا، أَوْ مُرَادُهُ فِي الْفَاعِلِ
الْمَعْنَى)⁽⁷⁾. حَطَّابٌ⁽⁸⁾.

ص: وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ كَأَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

(1) في (م)، و(ش): المميز.

(2) في (م)، و(ش): على.

(3) ما بين معقوفتين من [قوله: يعني أن المميز....] مؤخر في (ش) بعد الكلام الذي بين معقوفتين بعده.

(4) مقدم على الكلام الذي قبله في (ش).

(5) في (م): ينتصب.

(6) في (م)، و(ش): المضاف.

(7) تنظر: المقاصد الشافية. (544/3).

(8) ينظر قول الخطاب في إعرابه. اللوحة: 22.

قَوْلُهُ: وَمَثَلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبًا». فَ"أَكْرَمَ" "أَفْعَلُ" لَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ، وَمَعْنَاهُ الْحَبْرُ، وَبِ"أَبِي بَكْرٍ" فَاعِلُهُ، وَالْبَاءُ فِيهِ [أ/198و] زَائِدَةٌ، وَالْهَمْزَةُ (فِي أَفْعَلِ) ⁽¹⁾ لِلصِّيُورَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَكْرَمَ ⁽²⁾ أَبُو بَكْرٍ أَبًا؛ أَيُّ: صَارَ كَرِيمَ الْأَبِ. قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ بِ"أَبِي بَكْرٍ" صَاحِبُ... الخ. فَلَفْظُ "المراد": مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ "صَاحِبٌ". وَقَوْلُهُ: صَاحِبُهُ. نَعَتْ لـ"أَبِي بَكْرٍ". قَوْلُهُ: نَحْوُ: «وَيْلَهُ رَجُلًا»، وَ«وَيْحَهُ إِنْسَانًا». انْظُرْ إِعْرَابَهُمَا [م/201ظ] وَمَعْنَاهُمَا فِي الشَّيْخِ ⁽³⁾ خَالِدٍ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، وَانْظُرْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِمَا فِي الْمَغْنِيِّ ⁽⁴⁾، وَعَلَى: «وَلِلَّهِ دَرُهُ فَارِسًا»؛ وَلَكِنْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا قَبْلَ فِي أَوَّلِ بَابِ الْحَالِ [عِنْدَ فُصُولِ الْحَدِّ] ⁽⁵⁾، وَانْظُرْ (الشَّيْخُ خَالِدًا) ⁽⁶⁾ لَعَلَّهُ تَكَلَّمَ أَيْضًا عَلَيْهِمَا ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: «وَلِلَّهِ دَرُهُ فَارِسًا». فَدَرُهُ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ فِي لَفْظَةِ الْجَلَالَةِ، وَ"فَارِسًا" تَمَيِّزٌ ⁽⁸⁾.

ص: وَاجْرُزُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَطَبِ نَفْسًا تُفَدِّ

قَوْلُهُ: وَكُلُّهُ صَالِحٌ لِمُبَاشَرَتِهَا إِلَّا نَوْعَيْنِ: تَمَيِّزُ الْعَدَدِ، وَمَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ اسْتَشْنَاهُمَا. وَ[قَدْ] ⁽⁹⁾ بَقِيَ عَلَيْهِ نَوْعَانِ آخَرَانِ: التَّمْيِيزُ الْمَحْوُلُ عَنِ الْمَفْعُولِ، [وَمَشَى ابْنُ

(1) فِي (م)، وَ(ش): فِيهِ.

(2) فِي (م): كَرَمَ.

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش). قَالَ خَالِدُ الْأَزْهَرِيِّ فِي إِعْرَابِ "وَيْحَهُ"، وَ"وَيْلَهُ": (فَيَقْدَرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَعْنَاهُ، عَلَى حَدِّ: "قَعَدْتُ جُلُوسًا"، بِنَاءٍ عَلَى قَوْلِ الْمَازِنِيِّ: إِنْ جُلُوسًا مَنْصُوبٌ بِ"قَعَدْتُ"، فَيَقْدَرُ فِي نَحْوِ: "وَيْلَ زَيْدٍ وََيْحَهُ": أَحْزَنَ اللَّهُ زَيْدًا وََيْلَهُ، وَأَحْزَنَ اللَّهُ زَيْدًا وََيْحَهُ؛ لِأَنَّ الْوَيْلَ وَالْوَيْحَ بِمَعْنَى الْحُزَنِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ، وَقِيلَ: يَقْدَرُ: "أَهْلَكَ" لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى الْهَلَاكِ، وَقِيلَ: يَقْدَرُ قَبْلَ "وَيْحٍ" وَ"رَحِمَ" لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ تَرْحَمُ، وَقَبْلَ "وَيْلَ" عَذَبَ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ عَذَابٍ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ إِلَى أَنَّ "وَيْحَهُ" وَ"وَيْلَهُ" وَ"يَسَهُ" مَنْصُوبَةٌ بِأَفْعَالٍ مِنْ لَفْظِهَا). (500/1).

(4) يَنْظُرُ: الْمَغْنِيُّ. ص: 293، وَ603.

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(6) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (623/1).

(7) فِي (م)، وَ(ش): خَالِدٌ لَعَلَّهُ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا هُنَا أَيْضًا.

(8) فِي (م)، وَ(ش) إِضَافَةٌ: قَوْلُهُ: وَحَسْبُكَ بِهِ كَافِلًا.

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

عَقِيلٌ⁽¹⁾ عَلَى أَنَّ التَّمْيِيزَ الْمُنْقُولَ مِنْ⁽²⁾ الْمَفْعُولِ يُجُوزُ⁽³⁾ حَرْهُ بِ"مِنْ" كَمَا هُوَ ظَاهِرُ النَّاطِمِ⁽⁴⁾ [5]، نَحْوُ: «غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا»، أَوْ⁽⁶⁾ التَّمْيِيزُ الْمَحْوُلُ عَنْ مُضَافٍ، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا»⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: فَلَا يُقَالُ فِي [نَحْوِ]⁽⁸⁾: عِنْدِي عِشْرُونَ [دِرْهَمًا... الخ. أَيْ: لِكُونِ الْعَرَبِ لَمْ تَقُلْهُ، وَلَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَقُلِ الْعَرَبُ: «عِشْرُونَ»⁽⁹⁾ مِنْ دِرْهَمٍ»، لَمَّا فِيهِ مِنَ الْقُبْحِ اللَّفْظِيِّ، وَذَلِكَ أَنَّ "دِرْهَمًا" مُفْرَدٌ فَكَيْفَ تَكُونُ "عِشْرُونَ" بَعْضًا مِنْهُ؟ إِذْ هُوَ مُحَالٌ، قَالَهُ شَيْخُنَا الْقَصَّارُ. قَوْلُهُ: وَلَا فِي: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ. أَبُو حَيَّانَ: (لَمْ تَدْخُلْ عَلَى التَّمْيِيزِ فِي نَحْوِ: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَعَمَّ مِنَ الْمُبْهَمِ الَّذِي أُوتِيَ⁽¹⁰⁾ بِهِ لِتَفْسِيرِهِ)⁽¹¹⁾. نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَازِي⁽¹²⁾. شَيْخُنَا الْقَصَّارُ حَفِظَهُ اللَّهُ: (وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ أَعَمَّ لَمْ يُمْكِنَ أَنْ يَكُونَ "زَيْدٌ" بَعْضًا مِنَ "النَّفْسِ"، فَهَذَا التَّعْلِيلُ الَّذِي ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ فِي هَذَا الْمَثَالِ هُوَ الْمَانِعُ لَهُ فِي الْمَثَالِ بِالْعَدَدِ⁽¹³⁾. فَافْهَمْ)، صَحَّ عَنْهُ⁽¹⁴⁾، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ⁽¹⁵⁾ خَالِدٌ فِي

(1) ينظر: شرح ابن عقيل. (292/2).

(2) في (م): عن.

(3) ساقطة من (ش).

(4) في (م)، و(ش): كلام المصنف.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(6) في (م): و.

(7) قال خالد: (ف"مالا" محول عن مبتدأ، "إذ أصله: مال زيد أكثر"، فحول المضاف، وجعل تمييزا، وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع على الابتداء مكانه). شرح التصريح. (626/1).

(8) إضافة من (ش).

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) في (م) أتى.

(11) ينظر قول أبي حيان في: التذييل. (237/9).

(12) ينظر: الإتحاف. (124/2).

(13) في (م): العددي، وفي (ش): العدد.

(14) في (م): منه.

(15) ساقطة من (م)، و(ش).

تَعْلِيلُهُمَا غَيْرَ هَذَا، وَهُوَ أَيْضًا⁽¹⁾ لَا يُقَالُ ذَلِكَ فِيهِمَا: (لَأَنَّ "مِنْ" الْمَبْيَنَةَ وَضِعَتْ لِأَنَّ يُفَسَّرَ بِهَا وَمِصْحُوقُهَا اسْمٌ جِنْسٍ سَابِقٍ صَالِحٍ لِحَمْلِ⁽²⁾ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهِ⁽³⁾، نَحْوُ: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾⁽⁴⁾، وَامْتَنَعَ ذَلِكَ فِي الْعَدَدِ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْحَمْلِ، لِكَوْنِ الْعَدَدِ دَالًّا عَلَى مُتَعَدِّدٍ، وَالتَّمْيِيزُ [ش/179ظ] نَفْسٌ⁽⁵⁾ مُفْرَدٌ، وَفِي الْمَحْوَلِ عَنِ الْفَاعِلِ [وَالْمَفْعُولِ]⁽⁶⁾؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ [مُفَسَّرٌ لِلنِّسْبَةِ لَا لِلْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، وَجَازَ دُخُولُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ]⁽⁷⁾ نَفْسُ الْمَمَيَّزِ فِي الْمَعْنَى⁽⁸⁾. وَعِنْدَ الْبَسْكَرِيِّ تَعْلِيلٌ آخَرٌ، فَانْظُرْهُ. (قَوْلُهُ: وَالْمَوْصُوفُ بِـ"ذِي" مَحْذُوفٌ. تَقْدِيرُهُ: التَّمْيِيزُ)⁽⁹⁾. [قَوْلُهُ: وَكَذَلِكَ الْمَوْصُوفُ بِالْفَاعِلِ]⁽¹⁰⁾. أَيْ: مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: التَّمْيِيزُ]⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: (وَإِنْ شِئْتَ). شَرْطٌ...الخ. وَهُوَ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَفْعُولِهِ، أَعْنِي: "غَيْرَ".

وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا

ص: وَعَامِلِ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا

(1) فِي (م): إِنَّمَا.

(2) فِي (ش): فَحْمَلِ.

(3) فِي (م): عَلَيْهَا.

(4) وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. 1/سُورَةُ الْكَهْفِ، مِنَ الْآيَةِ: 31، وَتَمَامُهَا: ﴿أُولَئِكَ هُمْ جَنَاتُ عَدْنٍ يَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُخَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعَمَ الثَّوَابِ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾، وَ2/سُورَةُ الْحَجِّ، مِنَ الْآيَةِ: 23، وَتَمَامُهَا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ يَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُخَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾، وَ3/سُورَةُ فَاطِرٍ، مِنَ الْآيَةِ: 33، وَتَمَامُهَا: ﴿جَنَاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُخَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافٌ مِنْ (م).

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(8) يَنْظُرُ قَوْلُ خَالِدٍ فِي: شَرْحُ التَّصْرِيفِ. (627/1).

(9) كَرَّرْتُ فِي (ش).

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(11) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

قَوْلُهُ: وَالْمَشْهُورُ مَنَعُ تَقْدِيمِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ⁽¹⁾. المرادِي: (وَدَكُّرُوا لِمَنَعِ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ عِلَالًا)⁽²⁾. مِنْهَا أَنَّ التَّمْيِيزَ مُبَيَّنٌ لِعَامِلِهِ، فَلَوْ قُدِّمَ عَلَيْهِ لَأَدَّى إِلَى تَقْدِيمِ الْمُبَيَّنِ عَلَى الْمُبَيِّنِ، وَالْمُبَيَّنُ [م/202و] لِلشَّيْءِ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ [198/ظ]، وَهُوَ تَعْلِيلٌ حَسَنٌ، وَانْظُرْ وَجْهَ الْمَنَعِ أَيْضًا فِي الشَّيْخِ⁽³⁾ خَالِدٍ. قَوْلُهُ: وَأَجَازَ قَوْمٌ تَقْدِيمَهُ، مِنْهُمْ الْمَازِنِيُّ، وَالْمُبَرِّدُ. وَكَذَلِكَ الْجَرْمِيُّ وَالْكَسَائِيُّ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَتَبِعَهُمُ النَّاطِمُ فِي غَيْرِ هَذَا النَّظْمِ. وَذَلِكَ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁵⁾، وَالْعُمْدَةِ؛ إِذْ قَدْ صَرَّحَ بِتَصْحِيحِهِ فِيهِمَا، قَالَ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ: (وَبَقُولِهِمْ أَقُولُ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْفَضَلَاتِ الْمَنْصُوبَةِ بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ؛ وَلِأَنَّ ذَلِكَ وَارِدٌ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ)⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: (نَزَرًا سُبِقًا) أَنَّهُ مَذْهَبُ ثَالِثٍ، وَهُوَ جَوَازُ تَقْدِيمِهِ بِقَلَّةٍ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ الْمَجِيزَ أَجَازَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَلَّةٍ، (وَالْمَانِعُ مَنَعٌ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَلَّةٍ)⁽⁷⁾، فَمِنْ أَيْنَ لَنَا مُجِيزٌ آخَرُ يُجِيزُهُ؟ لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْقَلَّةِ حَتَّى يَقُولَ: نَزَرًا سُبِقًا، قُلْتُ: (أَصْلُ هَذَا الْبَحْثِ)⁽⁸⁾ لِلْمَرَادِيِّ، وَأَجَابَ عَنْهُ، وَنَصُّهُ سُؤلاً وَجَوَاباً: (فَإِنْ قُلْتُ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ: نَزَرًا سُبِقًا، أَنَّهُ قَلِيلٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، قُلْتُ: بَلْ

(1) ينظر: الكتاب. (1/206، و205). وينظر كذلك مذهب سيبويه في: شرح التسهيل. (2/389)، وشرح ابن الناظم. ص: 253، والارتشاف. (4/1634)، وتوضيح المقاصد. (2/735)، وشرح ابن عقيل. (2/293)، وتمهيد القواعد. (5/2390)، وشرح الأشموني. (2/52)، وشرح التصريح. (1/628)، والجمع. (2/343).

(2) توضيح المقاصد. (2/735).

(3) ساقطة من (م)، و(ش). وعلل خالد المنع بقوله: (لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان مستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل. وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه، قاله الفارسي، واستحسنه ابن خروف). (1/620).

(4) تنظر آراء هؤلاء في: شرح التسهيل. (2/389)، وشرح ابن الناظم. ص: 253، والارتشاف. (4/1634)، وتوضيح المقاصد. (2/736)، وأوضح المسالك. (2/305)، وشرح ابن عقيل. (2/293)، وتمهيد القواعد. (5/2390)، والمقاصد الشافية. (3/554)، وشرح الأشموني. (2/54)، وشرح التصريح. (1/628)، والجمع. (2/343).

(5) ينظر: التسهيل. ص: 115.

(6) شرح العمدة. (1/476)، وينظر القول أيضا في: شرح التسهيل. (2/389).

(7) ما بين قوسين كرر في (ش).

(8) في (ش): لعل هذا.

هُوَ عِنْدَهُ مَقِيسٌ وَفَاقًا لِمَنْ ذَكَرَ⁽¹⁾. إِلَّا أَنَّ الشَّارِحَ المَكُودِيَّ بَسَطَ البَحْثَ، وَبَيَّنَّه وَأَسْقَطَ مِنْهُ لَفْظَ القِيَاسِ، وَاعْتَرَضَ⁽²⁾ عَنِ الجَوَابِ لِمَا رَأَى مِنْ قُوَّةِ البَحْثِ دُونَ الجَوَابِ. (قَوْلُهُ: وَ"مِنْ" خَبَرٌ شَوَاهِدٍ تَقْرِيرٍ⁽³⁾ قَوْلُهُ: مُبْتَدَأٌ، فَلَفْظُهُ "قَوْلُهُ": مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ فِي المَجْرُورِ قَبْلَهُ)⁽⁴⁾. قَوْلُهُ [طويل]: وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلَا يَأْنِسُ عِنْدَ⁽⁵⁾ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ⁽⁶⁾

[انْظُرْ مَنْ هُوَ قَائِلُهُ]⁽⁷⁾، وَالتَّاءُ فِي "لَسْتُ" اسْمُهُ وَ"بِضَارِعٍ" خَبَرُهُ، وَالبَاءُ زَائِدَةٌ، وَهُوَ الدَّلِيلُ الْمُتَضَرِّعُ. وَالشَّاهِدُ فِي "ذَرَعًا"⁽⁸⁾ فَإِنَّهُ تَمَيَّزَ مِنْ "أَضِيقُ"، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ عِنْدَ النَّاطِمِ⁽⁹⁾ وَابْنِهِ⁽¹⁰⁾، وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا تَمَيَّزَ مِنَ الفِعْلِ المَحْذُوفِ تَقْدِيرُهُ: (إِذَا أَضِيقُ ذَرَعًا أَضِيقُ)⁽¹¹⁾، يُقَالُ: أَضَقْتُ بِالْأَمْرِ ذَرَعًا⁽¹²⁾ إِذَا لَمْ يُطِغْهُ⁽¹³⁾، وَلَمْ يَقَوْ⁽¹⁴⁾ عَلَيْهِ، وَأَصْلُ "الذَّرْعِ" بَسَطُ اليَدِ، فَكَأَنَّكَ تُرِيدُ: مَدَدْتُ يَدِي إِلَيْهِ فَلَمْ تَنَلْهُ، وَرُبَّمَا يُقَالُ: ضِغْتُ بِهِ ذَرَعًا، وَجَوَابُ "إِذَا" "لَسْتُ"؛ لِأَنَّهَا مُعَرَّضَةٌ [ش/180و] بَيْنَ الاسْمِ وَالخَبَرِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا أَضِيقُ

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (736/2، 737).

(2) في (م): وأعرض، وفي (ش) ساقطة.

(3) تصحيف، والصواب: تقديمه كما عند المكوذي.

(4) في (م)، و(ش): ومن شواهد تقديمه.

(5) في (ش): عندي.

(6) قال العيني: ما وقفت على اسم قائله. المقاصد. (1186/3)، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (777/2)، وشرح

التسهيل. (389/2)، وشرح ابن الناطم. ص: 254، والتذييل. (265/9)، واللمحة. (436/1)، وتمهيد القواعد.

(7/2391)، والمقاصد الشافية. (553/3)، والمعجم المفصل. (491/3).

الشرح: "بضارع": الضارع هاهنا بمعنى الذليل المتضرع لأحد. المقاصد النحوية. (1186/3).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(8) في (ش): ضرعا.

(9) ينظر: شرح الكافية. (777/2)، وشرح التسهيل. (389/2).

(10) ينظر: شرح ابن الناطم. ص: 254.

(11) قاله العيني في مقاصده. (1186/3).

(12) في (ش): ضرعا.

(13) في (م): تطقه.

(14) في (م): تقو.

دَرْعًا لَسْتُ بِضَارِعٍ. قَوْلُهُ: "وَلَا يَأْسٍ". بِالْجَرِّ عُطِفَ عَلَى "بِضَارِعٍ" مِنَ الْيَأْسِ، وَهُوَ الْقُنُوطُ، وَقَدْ صَحَّفَ مَنْ جَعَلَهُ مِنَ الْبُؤْسِ⁽¹⁾ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَ"مِنْ يُسْرِ" يَتَعَلَّقُ بِهِ، قَالَهُ ابْنُ الْعَيْنِيِّ⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَأَبْيَاتٌ أُخَرُ. بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى لَفْظَةِ: "قَوْلُهُ"، الَّذِي هُوَ مُبْتَدَأٌ فَمِنْهَا أَنْفَسًا⁽³⁾ تَطْيِبُ بِنَيْلِ الْمَيِّ⁽⁴⁾ [متقارب]:

وَمِنْهَا [طويل]: (وَمَا كُلُّ)⁽⁵⁾ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ⁽⁶⁾

(1) قال العيني: (ضبطه بعضهم بالباء الموحدة، وهو من يئس يئسًا إذا اشتدت حاجته، وليس بصواب؛ بل الصواب: ولا يئس بالياء من يئس إذا قنط يئسًا). المقاصد النحوية. (1186/3).

(2) أي يتعلق بـ"ولا يئس"، ينظر: المقاصد النحوية. (1187/3).

(3) في (ش): نفسا.

(4) عجزه: وداعي المنون ينادي جهارا، والبيت منسوب إلى رجل من بني طيء في شرح التصريح. (628/1)، والمعجم المفصل. (87/3)، وبلا نسبة في: شرح التسهيل. (389/2)، والتذيل. (265/9)، واللمحة. (435/1)، وتوضيح المقاصد. (736/2)، وأوضح المسالك. (304/2)، والمغني. ص: 603، وتمهيد القواعد. (2392/5)، والمقاصد الشافية. (553/3)، والمقاصد النحوية. (1191/3)، وشرح الأشموني. (53/2)، وشرح شواهد المغني. (862/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (452/1).

الشاهد في البيت: "نَفْسًا" تميز مقدم على عامله؛ وهو تطيب؛ لأنه فعل متصرف، والهمزة فيه للاستفهام. ينظر: المقاصد النحوية. (1192/3)، وشرح التصريح. (628/1).

(5) في (ش): وإن كان.

(6) صدره: أتهجر ليلي للفراق حبيبها، قال العيني: قائله هو المخبل السعدي، ويقال: إنه لأعشى همدان، ونسبه أبو الحسين بن سيده لقيس بن معاذ الملوح العامري. المقاصد. (1187/3)، وهو كذلك في: الدرر. (532/1)، والمعجم المفصل. (334/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (127/1)، وهو منسوب للمخبل في: اللسان. (290/1)، والتاج. (215/2)، والمقاصد الشافية. (553/3)، وهو في شعر: المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، صنعه: حاتم الضامن، الإعدادية المركزية، بغداد، دط، دت. ص: 124، وهو موجود في ديوان أعشى همدان. ص: 75، وبلا نسبة في: أسرار العربية. ص: 153، وإيضاح شواهد الإيضاح. (249/1)، وشرح كتاب سيبويه. (79/2)، والمقتضب. (37/3)، والأصول. (224/1)، والخصائص. (261/2)، والمفصل. ص: 94، والإنصاف. (682/2)، و684، وشرح المفصل. (41/2)، و42، وشرح الكافية. (778/2)، وشرح التسهيل. (389/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 254، والتذيل. (262/9)، وشرح ابن عقيل. (293/2)، وشرح الأشموني. (53/2)، وتمهيد القواعد. (2391/5)، والهمع. (343/2)، وشرح ديوان الحماسة. ص: 930، وأمالى ابن الشجري. (50/1)، وروي: "سلمى" مكان "ليلى"، و"كان" و"كاد" مكان "كل".

الشاهد: في قوله: "نَفْسًا" فإنه تمييز عن قوله: "تطيب" وتقدم عليه، والقياس: تطيب نفسًا. المقاصد. (1188/3).

ومنها [طويل]: المرء⁽¹⁾ عَيْنًا قَرَّ بِالْأَهْلِ مَثَرًا⁽²⁾

ومنها [بسيط]:

ضَيَعْتُ حَزْمِي [فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا]⁽³⁾ [وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشْيًا رَأْسِي اشْتَعَلَا]⁽⁴⁾

ومنها [رجز]: وَنَارُنَا⁽⁵⁾ لَمْ يُرْ نَارًا مِثْلُهَا قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ مَعْدُ كُلُّهَا⁽⁶⁾

(1) في (م)، و(ش): إذا المرء، وهو الصواب.

(2) عجزه: ولم يعن بالإحسان كان مذمماً، والبيت منسوب إلى حسان بن ثابت في شرح الشواهد. (58/3)، وهو غير موجود في ديوانه، ومنسوب لبعض طييء في: التذييل. (265/9)، وبلا نسبة في: المغني. ص: 602، وشرح الأشموني. (55/2)، والتمهيد. (2399/5)، والمعجم المفصل. (98/7)، وروي في بعضها: "بالعيش" مكان "بالأهل".
والشاهد في البيت تقدم التمييز «عيناً» على عامله المتصرف. شرح الشواهد. (58/3).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش). والبيت بلا نسبة في: التذييل. (266/9)، والمغني. ص: 603، وشرح ابن عقيل. (294/2)، وتمهيد القواعد. (2391/5)، والمقاصد النحوية. (1190/3)، وشرح الأشموني. (54/2)، وشرح شواهد المغني. (861/2)، والمعجم المفصل. (102/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (232/2).
الشرح: قوله: "وما ارعويت" أي: وما رجعت، والشاهد: في قوله: "وشياً" حيث قدم وهو تمييز على عامله. المقاصد النحوية. (1190/3، 1191).

(5) في (م): ونارها. ولم أعثر في الشواهد من روي بهذه اللفظة.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش). وقال العيني: هذا رجز لم يعلم قائله. المقاصد. (1189/3)، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية. (779/2)، وشرح التسهيل. (391/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 254، والتذييل. (269/9)، وتوضيح المقاصد. (735/2)، والمقاصد الشافية. (552/3)، وشرح الأشموني. (52/2)، وتمهيد القواعد. (2393/5)، والمعجم المفصل. (382/11). الشرح: "معد" بفتح الميم وهو أبو العرب وهو معد بن عدنان، والشاهد: في قوله: "نارًا" فإنه تمييز وقد تقدم على عامله، وهو "مثلها"، وهو اسم جامد، وهو خاص بالضرورة، وقد يقال: إن هذا لا دليل فيه على جواز تقديم التمييز على عامله إن كان اسماً جامداً، وذلك لجواز أن تكون الرؤية من رؤية القلب، فحينئذ يكون "مثلها" مفعولاً أولاً ناب عن الفاعل، وناراً مفعولاً ثانياً. المقاصد. (1190/3).

انْظُرِ الضَّرِيرَ⁽¹⁾، وَلَا بُدَّ وَابْنٍ غَازِي⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَنَزَرًا⁽³⁾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي "سُبْقٍ". مَا أَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ، وَقَعَ فِي كَلَامِهِ، وَلَهُ نَظَائِرٌ فِي هَذَا [م/202ط] النَّظْمِ عِنْدَهُ⁽⁴⁾ إِذْ⁽⁵⁾ وَقَعَ [199/و] لَهُ كَثِيرٌ.

[بَابُ] [حُرُوفِ الْجَرِّ]⁽⁶⁾

قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا فِي بَابِ الْاسْتِثْنَاءِ. يَعْنِي: فِي⁽⁷⁾ قَوْلُهُ:

وَاجْرُرْ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ مَا انْصَبَّ وَانْجَرَّ قَدْ يَرِدْ

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا. أَيْ: لَمْ يَذْكُرْ مَعَانِيَهَا، وَأَمَّا أَلْفَاظُهَا فَقَدْ ذَكَرَهَا. قَوْلُهُ: أَمَّا "كَي" فَتَجَرُّ "مَا" الْاسْتِفْهَامِيَّةَ. وَ"كَي" هَذِهِ الْجَارَةُ هِيَ التَّعْلِيلِيَّةُ، وَالنَّاصِبُ (بَعْدَهَا "أَنْ")⁽⁸⁾ مُضْمَرَةٌ فِي النَّثْرِ أَوْ ظَاهِرَةٌ فِي الشَّعْرِ، وَمُقَابَلَتُهَا "كَي" الْمَصْدَرِيَّةُ، وَهِيَ النَّاصِبَةُ بِنَفْسِهَا، فَلَيْسَتْ مِمَّا حُجِّنَ فِيهِ. قَوْلُهُ: قَالُوا: "كَيْمَةٌ" بِمَعْنَى "لِمَةٍ". يَعْنِي: يَقُولُونَ ذَلِكَ إِذَا سَأَلُوا عَنْ عِلَّةِ الشَّيْءِ، وَالْأَكْثَرُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: "لِمَ" بِاللَّامِ، وَالْمَعْنَى: لِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ كَذَا؟ وَالْأَصْلُ

(1) ذكر ابن جابر هذه الأبيات واستخرج الشاهد فيها، ينظر: شرح الخلاصة. اللوحة: 102.

(2) ذكر ابن غازي هذه الشواهد وشرحها، ينظر: الإتحاف. (125/2).

(3) في (م)، و(ش) كلمة قبلها لم أتبين معناها.

(4) ساقطة من (ش).

(5) في (م): إذ كثير.

(6) العنوان ساقط من (م).

(7) ساقطة من (ش).

(8) في (م)، و(ش): إن بعدها.

في "كَيْمَة"، "كَيْمًا"⁽¹⁾ [فَحْذِفَ]⁽²⁾ أَلِفُ "مَا" وُجُوبًا، وَجِيءَ بِـ"هَاءِ" السَّكْتِ وَقَفًّا حِفْظًا
لِلْفَتْحَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْأَلِفِ المَحْذُوفَةِ عَمَلًا بِقَوْلِهِ:

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ أَلْفُهَا وَأَوَّلُهَا هَا إِنْ تَقَفَ

قَوْلُهُ: وَ"مَا" الْمَصْدَرِيَّةُ مَعَ صَلَاتِهَا كَقَوْلِهِ [طويل]:

إِذَا كُنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ⁽³⁾

وَ"كَيْ" جَارَةٌ لِمَصْدَرٍ مُؤَوَّلٍ مِنْ "مَا" وَصَلَتْهَا، وَهِيَ حَرْفٌ تَعْلِيلٌ بِمَعْنَى اللَّامِ؛ أَيْ: إِنَّمَا يُرَادُ
الْفَتَى لِلضَّرِّ⁽⁴⁾ وَالنَّفْعِ؛ أَيْ: يَضُرُّ مَنْ يَسْتَحِقُّ الضَّرَّ وَيَنْفَعُ مَنْ يَسْتَحِقُّ النَّفْعَ، وَيُرْوَى: "يُرَادُ
الْفَتَى"، وَبِهِ أَشَدُّهُ الْمُرَادِيُّ⁽⁵⁾، وَكَوْنُ "مَا" هَذِهِ الَّتِي⁽⁶⁾ فِيهِ مَصْدَرِيَّةٌ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ⁽⁷⁾،

(1) في (م): كيم.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(3) قال العيني: قيل: إن قائله هو النابغة الذبياني، وقيل: الجعدي، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم. ذكره البحري في
حماسه. المقاصد. (1196/3)، وهو كذلك في: الخزانة. (499/8)، والمعجم المفصل. (223/4)، وهو منسوب للنابغة
الذبياني والجعدي في: شرح شواهد المغني. (507/1)، وذكر في التصريح أنه للنابغة ولم يحدد من هو. (632/1)،
والبيت في ديوان النابغة الجعدي. ص: 106، وفيه "أنت" مكان "كنت"، وغير موجود في ديوان النابغة الذبياني،
ونسب إلى قيس بن الخطيم في: الصناعتين. ص: 315، وشرح الشواهد. (83/2)، وهو في ملحق ديوانه، ينظر: ديوان
قيس بن الخطيم، تحقق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، دط، 1967. ص: 235، وفيه: "ينفعا" بألف
الإطلاق، ولم ينسبه البحري له كما زعم العيني، بل نسبه لعبد الله بن معاوية، ينظر: الحماسة: أبو عبادة الوليد بن
البحري، تحقق: محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد، دط، دت. ص: 419، وفيه: "وينفعا"، وبلا نسبة في: شرح
الكافية. (1532/3)، وشرح التسهيل. (16/4)، والجنى الداني. ص: 262، وتوضيح المقاصد. (1230/3)، والمغني.
ص: 241، وتمهيد القواعد. (3939/6)، و(4149/8)، وشرح الأشموني. (182/3)، والهمع. (451/2)، وروي في
بعضها: "أنت" مكان "كنت".

(4) في (ش): لا ضر.

(5) سبقت الإشارة إليه في تخريج البيت.

(6) في (ش): هي التي.

(7) ينظر مذهب الأخفش في: معاني القرآن. (131/1).

وَقَالَ عِنْدَهُ كَافَّةً؛ أَيُّ: كَفَّتْ "كَي" ⁽¹⁾ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ كَمَا فِي "زَيْمًا"، وَجَعَلَ بَعْضُ مَنْ حَشِيَ
 الْحَاذِي عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ ثَمَّ "أَنَّ" مُضْمَرَةً بَعْدَ "مَا"، وَهُوَ وَهْمٌ لِلتَّنَاقُضِ ⁽²⁾؛ لِأَنَّهُ (يُنْبِي عَلَى
 أَنَّهُ) ⁽³⁾ كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ ⁽⁴⁾ الْجَرِّ، وَمُهِيبَةٌ الدُّخُولِ ⁽⁵⁾ عَلَى الْفِعْلِ، فَكَيْفَ يَقُولُ: إِنَّ الْكَلَامَ عَلَى
 إِضْمَارٍ "أَنَّ" ⁽⁶⁾ الْمُفْتَضِي لِكَوْنِهَا ⁽⁷⁾ غَيْرَ كَافَّةٍ، فَهُوَ كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ بِمِثَابَةِ مَنْ يَقُولُ شَيْءٌ ⁽⁸⁾، ثُمَّ
 يُعَقِّبُهُ بِمَا قُلْتَ شَيْئًا. فَتَأَمَّلْهُ. قُلْتُ: وَالنُّسْخُ [ش/180ط] هُنَا مُخْتَلَفَةٌ، بَعْضُهُمْ ⁽⁹⁾ يَنْصِبُ
 "يَضُرُّ" ⁽¹⁰⁾ (و"يَنْفَعَا"، وَبَعْضُهُمْ) ⁽¹¹⁾ بِرَفْعِهِمَا، فَانْظُرِ الرَّوَايَةَ، رَاجِعِ الشَّيْخَ ⁽¹²⁾ خَالِدًا، فَإِنَّ
 الْبَيْتَ مِنْ شَوَاهِدِ الْحَاذِي، لَعَلَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ، وَابْنُ الْعَيْنِ ⁽¹³⁾ أَيْضًا. قَوْلُهُ: وَ"أَنَّ" الْمَصْدَرِيَّةُ.
 يَعْنِي: صَلَّتْهَا ⁽¹⁴⁾، أَفْصَحَ بِهِ الْمَرَادِيُّ ⁽¹⁵⁾، هُوَ وَقَوْلُهُ: قَبْلُ وَ"مَا" الْمَصْدَرِيَّةُ. مَعْطُوفَانِ عَلَى
 "مَا" اسْتِفْهَامِيَّةٍ ⁽¹⁶⁾، فَخَرَجَ مِنْ قَصْدِهِ "كَي" لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهَا لَا تَجُزُّ مُعَرَّبًا وَلَا اسْمًا
 صَرِيحًا، وَهُوَ كَذَلِكَ. قَوْلُهُ [طَوِيل]:

(1) ساقطة من (ش).

(2) أشار إلى هذا خالد، وقال بأنه سهو، ينظر: شرح التصريح. (632/1).

(3) في (م)، و(ش): بناء على أنها.

(4) في (ش): العمل.

(5) في (م) للدخول.

(6) ساقطة من (ش).

(7) في (م): كونها.

(8) في (م)، و(ش): شيئًا.

(9) في (م): بعضها.

(10) في (ش): الضر.

(11) في (م): وينفع وبعضها.

(12) ساقطة من (م)، و(ش). لم يشر الشيخ خالد لا إلى رواية النصب ولا إلى رواية الرفع، ينظر شرحه. (632/1).

(13) لم يشر العيني أيضا لا إلى رواية النصب ولا إلى رواية الرفع، ينظر: المقاصد النحوية. (1196/3).

(14) في (م)، و(ش): مع صلتها.

(15) ينظر: توضيح المقاصد. (738/2).

(16) في (م)، و(ش): الاستفهامية.

فَقَالَتْ أَكُلَ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا⁽¹⁾

انْظُرْ خَالِدًا⁽²⁾ عَلَى الْبَيْتِ. قَوْلُهُ: وَلِذَلِكَ أَجَازُوا... الخ. اعْلَمْ أَنَّ "كَي" لَهَا أَحْوَالٌ أَرْبَعَةٌ، الْأَوَّلُ: تَجَرُّدُهَا مِنَ اللَّامِ وَ"أَنَّ"، وَتَحْتَمِلُ (أَنَّ تَكُونُ حِينِيذٍ)⁽³⁾ حَرْفَ جَرٍّ وَ"أَنَّ" مُقَدَّرَةً بَعْدَهَا، وَحَرْفَ مَصْدَرٍ وَاللَّامُ مُقَدَّرَةٌ قَبْلَهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى [م/203و]: ﴿كَي لَا يَكُونَ دُولَةً [بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ]﴾⁽⁴⁾،⁽⁵⁾ الثَّانِي: الْاِقْتِرَانُ بِهِمَا مَعًا، فَتَحْتَمِلُ [أ/199ظ] أَنَّ تَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ نَظَرًا لـ"أَنَّ" بَعْدَهَا، وَتَحْتَمِلُ أَنَّ تَكُونُ مَصْدَرِيَّةً نَظَرًا لِللَّامِ قَبْلَهَا، الثَّالِثُ: الْاِقْتِرَانُ بِاللَّامِ فَقَطْ، فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ تَكُونُ مَصْدَرِيَّةً، الرَّابِعُ: الْاِقْتِرَانُ بِ"أَنَّ" فَقَطْ، فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ تَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ، قَوْلُهُ: وَأَمَّا "لَعَلَّ" فَإِنَّ الْجَرَّ بِهَا وَارِدٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ يَعْنِي بِهِمْ "عَقِيلًا" بِالتَّصْغِيرِ، فَذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ⁽⁶⁾ أَنَّ الْجَرَّ بِهَا شَادٌّ، وَقَدْ اسْتَشْكَلَ رَفْعَ الْخَبَرِ بَعْدَهَا.

(1) قال العيني: قائله هو جميل بن عبد الله صاحب بئينة؛ كذا قاله الزمخشري، وتبعه على ذلك أبو حيان، ويقال: هو لحسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه - والأول أصح. المقاصد. (3/1195)، وهو كذلك في: شرح شواهد المغني. (1/508)، والمعجم المفصل. (4/203)، وهو منسوب إلى جميل في: شرح كتاب سيويه. (1/35)، والمفصل. ص: 445، وشرح المفصل. (5/128، و130)، وشرح التصريح. (1/632)، ونفى صاحبه أن يكون البيت لحسان. (2/361)، والخزانة. (8/482)، وشرح الشواهد الشعرية. (2/91)، وهو موجود في ديوانه، ينظر: ديوان جميل بئينة، دار بيروت، لبنان، دط، 1402هـ - 1982م. ص: 74، وهو منسوب لحسان بن ثابت في: ضرائر الشعر. ص: 60، والبيت غير موجود في ديوانه، ولحميد بن ثور في: مفتاح العلوم. ص: 108، والبيت غير موجود في ديوان حميد، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (3/1533)، وشرح التسهيل. (1/224)، و(3/148)، و(4/16)، وشرح ابن الناظم. ص: 256، و475، والتذيل. (11/186)، والارتشاف. (5/2392)، والجني الداني. ص: 262، وأوضح المسالك. (3/9)، وشرح شذور الذهب. ص: 373، والمغني. ص: 242، وتمهيد القواعد. (2/756)، و(6/3938)، و(8/4143، و4146)، وشرح الأشموني. (2/60)، و(3/182)، والهمع. (2/370).

(2) قال خالدا: ("ف"تغر" و"تخدعا" مبنيان للفاعل، و"المنح": الإعطاء متعد لاثنتين أولهما "أكل الناس" وثانيهما "لسانك" على حذف مضاف، والمعنى: أصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك، والغرور: الخداع، فهو عطف تفسيري، وهو إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يعلم). ينظر: شرح التصريح. (1/632، 633).

(3) في (م)، و(ش): حينئذ أن تكون.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) سورة: الحشر، من الآية: 07، سبق تخريجها في باب الموصول. ص: 257.

(6) تنظر الكافية في علم النحو. ص: 53.

انْظُرِ السُّيُوطِيَّ⁽¹⁾ وَلَا بُدَّ. المَرَادِيَّ: (وَأَمَّا "لَعَلَّ" فَتَجْرِي⁽²⁾ فِي لَعَةٍ عَقِيلٍ ثَابِتَةٍ الْأَوَّلِ أَوْ مَحْدُوفَتَهُ، وَمَفْتُوحَةٍ الْآخِرِ أَوْ مَكْسُورَتَهُ)⁽³⁾. قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ. كَذَا قَالَ المَرَادِيُّ، وَلَفْظُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَ الْجَرَّ يَهْمَا)⁽⁴⁾، وَانْظُرْ مِنَ الْمُنْكَرِ لَهُ⁽⁵⁾؟ غَايَةُ مَا عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ أَنَّه شَاذٌ. قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ [وافر]: لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أُمِّكُمْ شَرِيْمٌ⁽⁶⁾ هُوَ مِثَالٌ لِوُجُودِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ حَيْثُ جَرَّ لَفْظُ الْجَلَالَةِ بِ"لَعَلَّ"، لِأَنَّهُ مِثَالٌ⁽⁷⁾ لِلْمُنْكَرِ، وَمِنْ الْجَرِّ⁽⁸⁾ أَيْضًا قَوْلُهُ [طويل]: لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبٌ⁽⁹⁾

(1) قال في الهمع: (لعلَّ والجر بما لغة عقلية حكاها أبو زيد والأخفش والفراء قال شاعرهم: لعل أبي المغوار منك قريب، وقد أنكرها قوم منهم: الفارسي وتأول البيت على أن الأصل لعله لأبي المغوار جواب قريب، فحذف موصوف "قريب" وضمير الشأن... و"لعل" وحكم محلها ومجورها كـ"رب" فالأصح أنها تتعلق بالعامل، وقيل لا تنزيلا لها منزلة الزائد وأن محل مجورها على حسب ما بعدها، ففي البيت المذكور محله رفع بالابتداء و"قريب" خبره، "لعا" بمعنى "لعل" نقل الفراء وابن الأنباري الجر بما قال الفراء وفي خبرها الرفع والنصب). (457/2).

(2) في (م): فتجر، وفي (ش) ساقطة. والصواب ما في (م).

(3) ينظر القول في: توضيح المقاصد. (739/2).

(4) ينظر القول في: المصدر نفسه. (739/2).

(5) المنكر هو الفارسي، ينظر: التذييل. (182/5)، والجنى الداني. ص: 585، والمغني. ص: 377، والهمع. (457/2)، ومن المنكرين: ابن عصفور، ينظر: شرح الجمل. (479/1)، وتمهيد القواعد. (3054/6).

(6) البيت بلا نسبة في: شرح الكافية. (783/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 256، والتذييل. (181/5)، والجنى الداني. ص: 584، وأوضح المسالك. (6/3)، وشرح القطر. ص: 249، وشرح ابن عقيل. (5/3)، والمقاصد النحوية. (1198/3)، وشرح الأشموني. (61/2)، وشرح التصريح. (631/1)، والخزانة. (423/10)، والمعجم المفصل. (239/7)، وشرح الشواهد الشعرية. (26/3).

(7) في (ش): مثل مثل.

(8) في (م): الجر بها.

(9) قال العيني: صدره: فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة، قائله هو كعب بن سعد الغنوي. المقاصد. (1198/3)، وهو كذلك في: الأصمعيات. ص: 96، والمحكم. (98/1)، واللسان. (473/11)، وسر الصناعة. (84/2)، وإيضاح شواهد الإيضاح. (147/1)، وفيها: "ثانيا" مكان "دعوة"، وشرح شواهد المغني. (651/2)، و692، والخزانة. (426/10)، وأمالى ابن الشجري. (361/1)، وفيه: "بعدها" مكان "دعوة"، والمعجم المفصل. (324/1)، وفيه: "داعيا" مكان "دعوة"، وشرح الشواهد الشعرية. (127/1)، وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه. (139/3)، والممحة. (539/2)، والتذييل. (181/5)، و(312/11)، والارتشاف. (1291/3)، والجنى الداني. ص:

وهي في هذه الحالة زائدة، وما بعدها مُبتدأ وخبر، و"الشَّريم" بفتح الشَّين المعجمة: هي المرأة المفصَّاة بِضَمِّ الميم؛ أي: مُختلطة المسلكين، مسلك البؤل والحِض⁽¹⁾، الجوهرِيُّ: (أفضاها إذ⁽²⁾) جعل مسلكيها واحدًا، والمفصَّاة الشَّريم⁽³⁾. قوله: وأما "متى" فهي في لغة هذيل بمعنى "من". لفظ "هذيل" بالتصغير، ويعني بمعنى "من" الابتدائية⁽⁴⁾، حكى ذلك يعقوب⁽⁵⁾ عنهم، وفي البسيط (هي بمعنى "في")⁽⁶⁾. قوله: ومنه قولهم. أي: قول هذيل، وعبارة المرادِي: (ومن كلامهم أخرجها... الخ)⁽⁷⁾. قوله: أخرجها متى كمه. أي: من كمه⁽⁸⁾. هذا مثال نثري، وأما الشعري فَمِنْهُ قَوْلُهُمْ [طويل]:

شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٌ خُضِرَ لَهْنٌ نَجِيجٌ⁽⁹⁾

584، وفيه: "جهرة" مكان "دعوة"، والمغني. ص: 377، و576، وشرح ابن عقيل. (4/3)، وشرح الأشموني. (104/1)، و(62/2)، وفيه: "جهرة"، وشرح التصريح. (191/1، و296)، والهمع. (457/2)، و(115/3)، وتمهيد القواعد. (3054/6)، وفيه: "جهرة".

(1) في (م)، و(ش): الغائط.

(2) في (م): إذا.

(3) الصحاح. (2455/6).

(4) قال في التذييل (ونقل بعضهم أن متى تكون بمعنى "وسط"، فتجر ما بعدها، وحكى: وضعها متى كمه، أي: وسط كمه). (313/11).

(5) هو ابن السكيت سبقت ترجمته. ينظر قوله في شرح التصريح. (630/1).

(6) في (م): لدى بمعنى متى، وفي (ش): هو بمعنى متى.

(7) توضيح المقاصد. (739/2).

(8) ساقطة من (ش).

(9) قال العيني: قائله هو أبو ذؤيب يصف السحاب. المقاصد. (1199/3)، وهو كذلك في: الصحاح. (2556/6)، والمقاييس. (296/5)، والمحكم. (192/5)، و(52/8)، و(528/9)، والمخصص. (240/4، و469)، وشمس العلوم. (679/1)، و(6211/9)، واللسان. (487/1)، و(162/5)، و(474/15)، والتاج. (110/3)، و(93/14)، و(403/40)، وسر الصناعة. (146/1)، و(98/2)، والخصائص. (56/2)، واللمحة. (244/1)، والتذييل. (313/11)، والمغني. ص: 441، والمقاصد الشافية. (563/3)، وشرح التصريح. (630/1)، وشرح شواهد المغني. (319/1)، والخزانة. (98/7)، وأمالى ابن الشجري. (613/2)، والمعجم المفصل. (22/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (231/1)، والبيت في ديوان الهذليين في شعر المنسوب إلى أبي ذؤيب. ص: 51، وجاء فيه: تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ

قَوْلُهُ: و"هَآك" اسْمٌ فِعْلٌ بِمَعْنَى "خُذْ"...الخ. انْظُرِ الْبِرْمَاوِيَّ⁽¹⁾ فِي [ش/181و] شَرْحِهِ عَلَى اللَّامِيَّةِ⁽²⁾ [عِنْدَ⁽³⁾ قَوْلِهِ]⁽⁴⁾: فَهَآكَ نَظْمًا [فَإِنَّهُ أَجَادَ فِي ذَلِكَ، وَاسْتَقْصَى⁽⁵⁾] [الْكَلَامَ عَلَيْهَا هُنَاكَ. [قَوْلُهُ: وَزَادَ الْجَوْهَرِيُّ⁽⁷⁾ الرَّجَرَ]⁽⁸⁾، فَهِيَ عِنْدَهُمَا حَرْفٌ فَقَطْ. لَا يُقَالُ: كَيْفَ يُفْهَمُ الرَّجَرُ⁽⁹⁾ [فِي "هَآك"؟ لَأَنَّ الرَّجَرَ مَعْنَاهُ النَّهْيُ وَالْوَعْظُ، وَ"هَآك" مَعْنَاهُ "خُذْ"؛ لَأَنَّا نَقُولُ مَنْ قَالَ فِيهَا مَعْنَى الرَّجَرِ لَمْ يُثْبِتْ لَهَا أَنَّهَا بِمَعْنَى "خُذْ"، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا بِمَعْنَى "خُذْ" لَمْ يُثْبِتْ لَهَا مَعْنَى الرَّجَرِ وَلَا النَّهْيَ]⁽¹⁰⁾.

تَنْصَبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَمْ نَبْجِ، وَذَكَرَ الرِّوَايَةَ الَّتِي فِي الْمَتْنِ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْعَيْنِ، وَلَمْ أَعْثَرِ عَلَيْهَا فِي مَعْجَمِ الْعَيْنِ، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي: تَهْدِيبِ اللُّغَةِ. (245/14)، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ. (784/2، و807)، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ. (153/3، و186)، وَشَرْحِ ابْنِ النَّازِمِ. ص: 257، وَالْجَنِّي الدَّانِي. ص: 43، و505، وَتَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ. (758/2)، وَأَوْضَحِ الْمَسَالِكِ. (5/3)، وَشَرْحِ الْقَطْرِ. ص: 250، وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ. (6/3)، وَتَمْهِيدِ الْقَوَاعِدِ. (2942/6، و3054)، وَشَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ. (62/2، و89)، وَالْهَمْعِ. (460/2). الشَّرْحُ: "ثُمَّ تَرَفَعْتَ": أَيْ: تَوَسَّعْتَ، قَوْلُهُ: "الْجَحْجَحُ": جَمْعُ لَجَّةٍ، وَهُوَ مَعْظَمُ الْمَاءِ، قَوْلُهُ: "نَتَّيْحُ": يُقَالُ: نَاجَحْتَ الرِّيحَ تَنَاجُجًا نَتَّيْحًا: تَحَرَّكَتْ، فَهِيَ نَفْجٌ وَلَهَا نَتَّيْحٌ، أَيْ: مَرَّ سَرِيعٌ مَعَ صَوْتٍ. الْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ. (1200/3).

(1) الْبِرْمَاوِيُّ (763 - 831 هـ = 1362 - 1428 م): مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الدَّائِمِ بْنِ مُوسَى النُّعَيْمِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ الْبِرْمَاوِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، شَمْسُ الدِّينِ: عَالِمٌ بِالْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ، شَافِعِيٌّ الْمَذْهَبِ. مِصْرِيٌّ. أَقَامَ مَدَّةً فِي دِمَشْقَ، وَتَصَدَّرَ لِلْإِفْتَاءِ وَالتَّدْرِيسِ بِالقَاهِرَةِ، وَتَوَفَّى فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ. نَسَبَتْهُ إِلَى بَرْمَةٍ مِنَ الْغُرَبَاءِ، بِمِصْرَ، مِنْ كُتُبِهِ: شَرْحُ الصَّدُورِ بِشَرْحِ زَوَائِدِ الشُّذُورِ فِي النُّحُو، وَمَنْظُومَةٌ فِي الْفَرَائِضِ مَشْرُوحَةٌ، وَشَرْحُ ثَلَاثِيَّاتِ الْبَخَارِيِّ فِي الْحَدِيثِ، وَالفَوَائِدُ السُّنِّيَّةُ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ. الْأَعْلَامِ. (188/6)، يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شَهْبَةِ. (101/4)، وَالضُّوءُ اللَّامِعُ. (280/7)، وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ. (186/2)، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ. (132/10).

(2) هُوَ شَرْحُهُ لِلَامِيَّةِ الْأَفْعَالِ لِابْنِ مَالِكٍ. تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ فِي: شَرْحِ الْبِرْمَاوِيِّ عَلَى لَامِيَّةِ الْأَفْعَالِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الدَّائِمِ. مَخْطُوطَةٌ، رَقْمُ الصَّنْفِ: 414/ش.ب، الرِّقْمُ الْعَامِ: 7326، جَامِعَةُ الْمَلِكِ سَعُودٍ. اللَّوْحَةُ: 08.

(3) فِي (م): فِي.

(4) فَرَاغٌ فِي (ش).

(5) مُثَبَّتَةٌ فِي الْهَامِشِ فِي (م)، وَفِي الْمَتْنِ: أَشْبَعُ.

(6) فَرَاغٌ فِي (ش).

(7) لَمْ أَعْثَرِ فِي صَحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّ "هَآكَ" مَعْنَاهَا الرَّجَرُ، بَلْ قَالَ: (الرَّجَرُ: الْمُنْعُ وَالنَّهْيُ). (668/2).

(8) فَرَاغٌ فِي (ش).

(9) فِي (ش): الرَّجَزُ.

(10) فِي (ش) فَرَاغٌ.

ص: بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُنْذُ وَحَتَّى وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّاءَ

وَاخْصُصْ بِمُنْذُ وَمُنْذُ وَقْتًا وَرُبَّ مُنْكَرًا وَالتَّاءَ لِلَّهِ وَرُبَّ

قَوْلُهُ: وَمَا بَعْدَهُ⁽¹⁾ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ. يَعْنِي: بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْعَطْفِ. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ "مُنْذُ" و"مُنْذُ" لَا يَكُونُ الظَّاهِرُ الَّذِي (تَدْخُلَانِ عَلَيْهِ إِلَّا وَقْتًا)⁽²⁾؛ يَعْنِي اسْمَ زَمَانٍ؛ أَيْ: غَيْرُ مُسْتَقْبَلٍ، نَحْوُ: «مُنْذُ يَوْمِنَا وَمُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، [وَمَا وَرَدَ مِنْ [م/203ظ] دُخُولِ "مُنْذُ" عَلَى غَيْرِ الْوَقْتِ بِمَأْوَلٍ]⁽³⁾، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ⁽⁴⁾» أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ، فَتَقْدِيرُهُ: مُنْذُ⁽⁵⁾ زَمَانٍ خَلَقَ اللَّهُ إِيَّاهُ. قَوْلُهُ: وَأَنَّ "رُبَّ" لَا يَكُونُ الظَّاهِرُ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ إِلَّا نَكْرَةً، نَحْوُ⁽⁶⁾: «رُبَّ⁽⁷⁾ رَجُلٍ» [200/أ]، الْمُرَادِيُّ: (وَأَجَازَ⁽⁸⁾ بَعْضُهُمْ أَنَّ تَجَرَّ الْمَعْرِفَ بِ"أَل"، وَأَنْشَدَ [حَفِيف]: رُبَّمَا الْجَائِلِ الْمُؤَبَّلِ فِيهِمْ⁽⁹⁾

(1) في (ش): بمعنى.

(2) في (ش): تدخل عليها وقتا.

(3) فراغ في (ش).

(4) في (ش): منذ.

(5) في (ش): منذ.

(6) ساقطة في (ش).

(7) ساقطة من (م).

(8) في (ش): وأجاز مع.

(9) عجزه: وعناجيج بينهن المهار، وقال العيني: قائله هو أبو دؤاد الجارية بن الحجاج أحد بني برد بن أقصى من إباد. المقاصد. (1260/3)، وهو كذلك في: وإيضاح شواهد الإيضاح. (307/1)، وشرح كتاب سيبويه. (439/2)، والمفصل. ص: 383، وشرح المفصل. (485/4)، وشرح التسهيل. (172/3)، والتذيل. (120/3)، و(668/11)، والمغني. ص: 183، و408، وشرح التصريح. (667/1)، وتمهيد القواعد. (3002/6)، والخزانة. (588/9)، وأمالى ابن السجري. (565/2)، وشرح شواهد المغني. (406/1)، والمعجم المفصل. (210/3)، وشرح الشواهد الشعرية. (409/1)، والبيت في: دراسات في الأدب العربي، القسم الرابع، شعر أبي دؤاد الإيادي: غوستاف فون جرنباوم، ترجمة: إحسان عباس، وأنيس فريجة، ومحمد يوسف نجم، وكمال يازجي، إشر: محمد يوسف نجم، دار مكتبة الحياة، بيروت، بالإشتراك مع مؤسسة فرنكلين المساهمة للطباعة والنشر، بيروت، نيويورك، دط، دت. ص: 316، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة. (804/2)، وشرح الكافية. (819/2)، والارتشاف. (1739/4)، وشرح ابن النازم. ص: 268،

بِحَقْفِ "الْجَامِلِ" وَصِفَتِهِ، فَإِنْ صَحَّتْ⁽¹⁾ الرَّوَايَةُ حُمِلَ عَلَى زِيَادَةِ "الْ" ⁽²⁾، وَشُدَّ: "رُبَّ أَبِيهِ"،
و"رُبَّ أَخِيهِ"، و"رُبَّ وَاحِدِ أُمِّهِ" ⁽³⁾. أَبُو حَيَّانَ: (قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: قُلْتُ لَامْرَأَةٍ مِنَ الْعَرَبِ:
هَلْ لِفُلَانٍ أَخٌ؟ فَقَالَتْ: رُبَّ أَخِيهِ، تُرِيدُ: رُبَّ [أَخٍ لَهُ] ⁽⁴⁾، بِالإِضَافَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى نِيَّةِ
الْإِنْفِصَالِ) ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: إِلَّا عَلَى ⁽⁶⁾ لَفْظِ اللَّهِ تَعَالَى ⁽⁷⁾ وَلَفْظِ "رَبِّ". يَعْنِي ⁽⁸⁾ مُضَافٌ ⁽⁹⁾ إِلَى
الْكَعْبَةِ، أَوْ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، قَيَّدَهُ بِذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ ⁽¹⁰⁾ وَمَثَّلَهُ. فَانْظُرْهُ، نَحْوُ: "تَاللَّهِ"،
و[حِكْي] ⁽¹¹⁾: "تَرَبَّ الكَعْبَةِ" ⁽¹²⁾، وَسَمِعَ أَيضًا [عَلَى وَجْهِ النُّدُورِ] ⁽¹³⁾ "تَالرَّحْمَنِ" و"تَحْيَاتِكَ".
قَوْلُهُ: وَ"مُنْكَرًا" مَعْطُوفٌ عَلَى "وَقْتٍ"، وَ"بِرَبِّ" مَعْطُوفٌ ⁽¹⁴⁾ عَلَى "مُذْ". قُلْتُ: الْمُنَاسِبُ

والجنى الداني. ص: 448، و455، وتوضيح المقاصد. (741/2)، وأوضح المسالك. (62/3)، وشرح ابن عقيل.
(33/3)، وشرح الأشموني. (105/2، و107)، والجمع. (433/2، و475).

الشرح: "المؤنل": المتخذ للكنية. "عناجيح": جمع عنجوج، وهو من الخيل الطويل العنق، و"المهار": جمع مهر، والمعنى:
يقول: إنه ربما وجد في قومه القطيع من الإبل المعد للكنية، وحياد الخيل الطويلة الأعناق التي بينها أولادها. شرح
الشواهد الشعرية. (409/1).

(1) في (ش): صحة.

(2) مضموسة في (م).

(3) توضيح المقاصد. (741/2، و742).

(4) في (ش): الحرف.

(5). ينظر قول أبي حيان في: التذييل. (303/11)، ينظر قول الأصمعي في. المساعد لابن عقيل. (289/2).

(6) ساقطة من (م).

(7) ساقطة من (م).

(8) ساقطة من (ش).

(9) في (م): مضافيا.

(10) مثل المضاف إلى ياء المتكلم بقوله: «تربي لأفعلن»، أما باق الأمثلة فهي مذكورة في المتن. ينظر: أوضح
المسالك. (17/3).

(11) ساقطة من (م)، و(ش).

(12) في (م) إضافة: وَتَرَبَّ لأفعلن.

(13) في (م)، و(ش) مؤخّرة بعد: تالرحمن وتحياتك.

(14) في (م): معطوفا.

لَبِيتِ النَّاطِمِ أَنْ يُؤَخَّرَ الْكَلَامُ عَلَى "مُنْكَرًا"⁽¹⁾ عَنْ "رُبَّ"، وَهُوَ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى مَعْمُولٍ عَامِلٍ وَاحِدٍ، قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: (وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهِ)⁽²⁾.

ص: وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبُّهُ فَتَى نَزَّرَ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

قَوْلُهُ: قَدْ يَدْخُلَانِ عَلَى الْمُضْمَرِ قَلِيلٌ⁽³⁾. مِنْ وَجْهَيْنِ: دُخُولُهَا [عَلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ، وَعَلَى مَعْرِفَةٍ. قُلْتُ: وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ نَكِرَةٌ إِمَّا هُوَ بَعْدَ دُخُولِهَا]⁽⁴⁾ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ مَعْرِفَةٌ، انْظُرِ الْمَرَادِيَّ فِي التَّنْبِيهِ الثَّانِي مِنَ التَّنْبِيهِينِ، [وَنَصُّهُ: (اخْتَلَفَ فِي الضَّمِيرِ الْجُرُورُ بِ"رُبَّ"، فَقِيلَ: مَعْرِفَةٌ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْفَارِسِيُّ)⁽⁵⁾، وَكَثِيرٌ، وَقِيلَ: نَكِرَةٌ، وَاخْتَارَهُ الرَّخْشَرِيُّ⁽⁶⁾ وَابْنُ عُصْفُورٍ⁽⁷⁾] ⁽⁸⁾ قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: «رَبُّهُ رَجُلًا». هَذَا مِثَالُ نَثَرِيٍّ، وَمِثَالُهُ (شِعْرِيٍّ، فَمِنْهُ قَوْلُهُمْ)⁽¹⁰⁾ [خَفِيفٌ]:

رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ⁽¹¹⁾ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ⁽¹²⁾ دَائِبًا فَأَجَابُوا⁽¹³⁾

(1) في (م): المنكر.

(2) المغني. ص: 721.

(3) في (م)، و(ش): قليلا.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش.

(5) تنظر المسألة عنده في: الإيضاح العضدي. ص: 253، والمسائل الحلبيات. ص: 233، والتعليقة على الكتاب. (319/1).

(6) ينظر: المفصل. ص: 174.

(7) ينظر: المقرب. (200/1).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (744/2).

(10) في (م): الشعري قوله، وفي (ش): شعرا قولهم.

(11) في (ش): دعيت.

(12) في (م): المجد.

(13) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. المقاصد. (1206/3)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (184/3)، والتذيل. (306/11)، والارتشاف. (1747/4)، والمغني. ص: 637، وأوضح المسالك. (16/3)، وشرح شذور

وَفُهُم مِّنْ هَذَا الْمَثَالِ التَّابِعِ فِيهِ لِلنَّاطِمِ: أَنَّ الضَّمِيرَ الدَّاحِلَ⁽¹⁾ عَلَيْهِ "رَبَّ" لَا يَكُونُ إِلَّا غَائِبًا لَا زِمًا لِلْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، انْظُرِ التَّنْبِيَةَ الْأَوَّلَ لِلْمَرَادِيِّ⁽²⁾، انْظُرْ خَالِدًا إِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ⁽³⁾ عَائِدٌ عَلَى وَاجِبٍ)⁽⁴⁾ التَّنْكِيرِيُّ⁽⁵⁾ (6) [ش/181ظ]. المرادِيُّ: (وَاحْتُلِفَ فِي مَعْنَى "رَبَّ" فَقِيلَ: لِلتَّقْلِيلِ، وَقِيلَ: لِلتَّكْثِيرِ، وَنُسِبَ كُلُّ مِنْهُمَا إِلَى سَبِيحِيهِ⁽⁷⁾)، وَقِيلَ: تَكُونُ لَهُمَا، وَقِيلَ: هِيَ حَرْفُ إِنْبَاتٍ لَمْ تُوضَعْ لِلتَّقْلِيلِ وَلَا لِلتَّكْثِيرِ، وَفِي التَّسْهِيلِ: (وَالْتَقْلِيلُ بِهَا نَادِرٌ)⁽⁸⁾ (9). وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَبُو حَيَّانَ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَقَوْلُ الرَّاجِزِ. هُوَ الْعَجَاجُ، يَصِفُ حِمَارًا وَحْشِيًّا. قَوْلُهُ [رجز]: وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا

صَدْرُهُ: خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كُنْبًا⁽¹¹⁾

الذهب. ص: 172، وتمهيد القواعد. (3028/6)، وشرح التصريح. (635/1)، وشرح الأشموني. (412/1)، و(66/2)، والجمع. (435/2)، وشرح شواهد المغني. (874/2)، والمعجم المفصل. (152/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (114/1)، وروي في بعضها "المجد" مكان "الحمد".

(1) في (ش): الداخلة.

(2) في (م)، و(ش): في المرادي. ينظر: توضيح المقاصد. (744/2).

(3) في (م): إنه.

(4) في (ش): واجب عل عائِد.

(5) في (م)، و(ش): التنكير.

(6) ينظر: شرح التصريح. (636/1).

(7) نقل ابن مالك عن سيبويه أنها للتكثير، قال في شرح التسهيل: (وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى "رب" التكثير هو مذهب سيبويه رحمه الله. وقال ابن خروف: وذكر سيبويه في باب "كم" أن رب للتكثير، وذكر ذلك غيره من اللغويين، واستعمالها على ذلك موجود كثير). (177/3).

(8) ينظر قول ابن مالك في: التسهيل. ص: 148.

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (742/2).

(10) ينظر: التذييل. (280/11، و281).

(11) البيت في ملحق ديوان العجاج. (269/2)، وهو من شواهد: جمهرة اللغة. (61/1)، وشرح المفصل. (466/4)، و502، و505، وشرح الكافية. (793/2)، وشرح ابن الناطم. ص: 258، وتوضيح المقاصد. (744/2)، وأوضح المسالك. (14/3)، وشرح ابن عقيل. (13/3)، والمقاصد الشافية. (581/3)، والمقاصد النحوية. (1202/3)، وشرح الأشموني. (66/2)، وشرح التصريح. (634/1)، والخزانة. (202/10)، والمعجم المفصل. (62/9)، وشرح الشواهد.

فَالذَّنَابَاتُ⁽¹⁾: اسْمٌ مَوْضِعٌ بَعَيْنِهِ، وَ"كُنْبًا": بَفَتْحِ الْكَافِ قَرِيبًا، وَ"أُمُّ أَوْعَالٍ": اسْمٌ⁽²⁾
هَضْبَةٌ بَعَيْنِهَا، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ جَمْعٌ وَعَلٍ، وَهُوَ ذَكَرُ الْأَرْوَى، وَقَوْلُهُ: كَهَا. أَيُّ: كَالذَّنَابَاتِ،
انْظُرْ خَالِدًا عَلَى أَلْفَاظِ الْبَيْتِ، وَابْنُ الْعَيْنِ⁽³⁾. قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ [رجز]:

فَلَا تَرَى [م/204] بَعْلًا وَلَا حَالًا وَلَا كَهْ وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَاطِلًا⁽⁴⁾

قَائِلُهُ: رُؤْيُهُ يَصِفُ حِمَارًا وَحَشِيًّا، وَأَتْنَا وَحَشِيَّاتٍ، انْظُرْ خَالِدًا⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ [وافر]:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنْاسٌ فَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ⁽⁶⁾

(128/1). المعنى: أن هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريباً منه، وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها. ينظر: المقاصد النحوية. (1203/3)، وشرح التصريح. (634/1).

(1) قال البغدادي في الخزانة: (والذنابات قال الأندلسي في شرح المفصل: هو جمع ذنابة بكسر الذال وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل. وكذلك آخر النهر. ووجدتها في موضع آخر: الذبابات بالموحدتين وهي الجبال الصغار. وقال غيره: الذنابات بالذال والنون: اسم موضع. ولم أره في المعجم لأي عبيد البكري ولا في معجم البلدان لياقوت الحموي ولا في كتب اللغة المدونة). (202/10).

(2) ساقطة من (ش)

(3) سبقت الإشارة إلى معنى البيت عند خالد والعيني في تخريج البيت.

(4) البيت في ديوان رؤية. ص: 128، وهو من شواهد: الأصول. (123/2)، وشرح أبيات سيبويه. (157/2)، وشرح الكافية. (791/2، 792، 793)، وشرح التسهيل. (169/3)، وشرح ابن الناظم. ص: 258، والتذييل. (255/11)، وتوضيح المقاصد. (747/2)، وأوضح المسالك. (15/3)، وشرح ابن عقيل. (14/3)، وتمهيد القواعد. (3000/6)، والمقاصد النحوية. (1204/3)، وشرح الأشموني. (67/2)، وشرح التصريح. (634/1)، والجمع. (448/2)، والمعجم المفصل. (347/11)، وشرح الشواهد. (233/2)، ونسب للعجاج في: الكتاب. (384/2)، وشرح الكتاب. (148/3)، والمقاصد الشافية. (581/3)، والخزانة. (195/10)، والرجز ليس في ديوانه، ولا مرئ القيس في: شرح الكتاب. (238/1)، والبيت ليس في ديوانه.

(5) قال خالد في شرحه: (أدخل الكاف في الأول على ضمير الحمار الوحشي، وفي الثاني على ضمير الإناث الوحشيات، و"البعل": الزوج، و"الحائل": جمع حليلة الرجل، وهي امرأته، "الحاظر": بالحاء المهملة والطاء المشالة: المانع من التزويج كالعاضل، والمعنى: لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي، ولا زوجات مثل الأتن الوحشيات إلا مانعا). (635/1).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م). نسبه خالد الأزهرى لرجل من بني أسد. شرح التصريح. (145/2)، والبيت بلا نسبة في: الارتشاف. (2455/5)، والجنى الداني. ص: 544، وتوضيح المقاصد. (748/2)، وفيه: "يلقى" مكان

فَ"أَنَاسٌ" [200/1ظ] فَاعِلٌ "يُلْفِي" مَبْنِيٌّ⁽¹⁾ لِلْفَاعِلِ، مُضَارِعٌ "أَلْفَى" الرُّبَاعِيّ، وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: "حَتَّاءُ"، حَيْثُ، أَدْخَلَ "حَتَّى"⁽²⁾ وَجَرَ بِهَا الضَّمِيرَ. قَوْلُهُ: "وَمَا" مَوْصُولَةٌ. أَيْ: وَمُبْتَدَأٌ. قَوْلُهُ: "وَنَزَرُ" خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ. يَعْنِي الَّذِي هُوَ لَفْظُ "مَا".

ص: بَعْضٌ وَبَيَّنَّ وَابْتَدِئُ فِي الْأَمْكِنَةِ بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ فَجَرَ نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرَ

قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ التَّبْعِيُّ. الْمَرَادِيُّ⁽³⁾: (وَعَلَامَتُهَا)⁽⁴⁾ جَوَازُ الاسْتِعْنَاءِ عَنْهَا بِ"بَعْضٍ"⁽⁵⁾. دَلِيلُهُ⁽⁶⁾ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾⁽⁷⁾، "بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ"⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ⁽⁹⁾ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾⁽¹⁰⁾.

"يلفي"، وشرح ابن عقيل. (11/3)، والمقاصد النحوية. (1211/3)، والجمع. (424/2)، والمعجم المفصل. (356/2)، وشرح الشواهد. (307/1).

(1) في (م): مبنيا.

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من (م)، و(ش).

(4) في (م)، و(ش): وعلامته.

(5) ينظر: توضيح المقاصد. (748/2).

(6) في (م): دليله بمن.

(7) سورة: آل عمران، من الآية: 92، وتماها: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾.

(8) هي قراءة عبد الله بن مسعود. ينظر: تفسير الزمخشري. (385/1)، والبحر المحيط. (261/3)، والدر المصون. (310/3)، واللباب في علوم الكتاب. (386/5)، والإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1394 هـ - 1974 م. (293/2).

(9) في (أ) إضافة "به" إلى "آمن"، وهو وهم، فالناسخ خلط بين هذه الآية وقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 55].

(10) سورة: البقرة، من الآية: 253، وتماها: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾.

انْظُرْ إِعْرَابَ هَذِهِ الْآيَةِ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: الثَّانِي التَّبَيُّنُ. عِبَارَةُ الْمُرَادِيِّ وَابْنِ هِشَامٍ: (الثَّانِي بَيَانُ الْجِنْسِ)⁽²⁾. (قَوْلُهُ: وَعَلَامَتُهَا)⁽³⁾ أَنْ يَصِحَّ تَقْدِيرُ الَّذِي. يَعْنِي: الْمَوْصُولُ مُطْلَقًا، وَكَذَلِكَ "الَّتِي" وَيُرِيدُ بِجَعْلِ الْمَوْصُولِ مَوْضِعَهَا إِذَا كَانَتْ مَعْرِفَةً، نَحْوُ الْآيَةِ، أَوْ جُمْلَةً إِنْ بَيَّنَّتْ نَكِرَةً، نَحْوُ: ﴿أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾⁽⁴⁾؛ أَيْ: هِيَ ذَهَبٌ، وَتَقُولُ عَلَامَتُهَا أَنْ يَصِحَّ حَمْلُ مَا (قَبْلَهَا عَلَى مَا بَعْدَهَا)⁽⁵⁾، [قُلْتُ: لَعَلَّهُ حَمَلَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا]⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾⁽⁷⁾. يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ "مِنْ" لِبَيَانِ الْجِنْسِ؛ أَيْ: الرِّجْسُ الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ، فَيَقَعُ (النَّهْيُ عَنِ جِنْسِ)⁽⁸⁾ الْأَوْثَانِ فَقَطْ، وَتَبْقَى سَائِرُ الْأَرْجَاسِ نَهْيُهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَالْمَعْنَى الثَّانِي أَنْ تَكُونَ "مِنْ" لابتداءِ الغايةِ، فَكَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ نَهَاهُمْ عَنِ الرِّجْسِ عُمُومًا، ثُمَّ عَيَّنَ لَهُمْ مَبْدَأَهُ الَّذِي مِنْهُ⁽⁹⁾ يَلْحَقُهُمْ؛ إِذْ عِبَادَةُ الْوَثْنِ جَامِعَةٌ لِكُلِّ فَسَادٍ وَرِجْسٍ، قِيلَ: إِنَّ ابْنَ أَبِي الرَّبِيعِ اعْتَرَضَ عَلَى التَّحْوِيلِ تَمْثِيلَهُمْ لـ"مِنْ" الْبَيَانِيَّةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ⁽¹⁰⁾ قَائِلًا: (إِنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ فِي الْأَوْثَانِ تَعْظِيمُهَا وَتَشْرِيفُهَا لِأَذْوَاتِهَا حَتَّى يَأْتِيَ

(1) (فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ) الفاء تفرعية والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم و"من" اسم موصول مبتدأ مؤخر، وآمن فعل ماض وفاعله هو، والجملة صلة، (وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ) عطف على الجملة السابقة. إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية، (دار اليمامة، دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير، دمشق - بيروت). ط: 4، 1415هـ.

(2) ينظر: توضيح المقاصد. (749/2)، وأوضح المسالك. (18/3).

(3) في (م)، و(ش): وعلامته.

(4) سبق تخريجها في باب التمييز. ص: 1022.

(5) في (م): بعدها على ما قبلها.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) سورة: الحج، من الآية: 30، وتامها: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْ خُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُشْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾.

(8) في (م)، و(ش): الرجس على جميع.

(9) في (ش): مني.

(10) ساقطة من (م).

الْبَيَانُ، قَالَ: وَإِنَّمَا هِيَ لِلتَّبْعِيضِ⁽¹⁾، وَهُوَ [ش/182و] وَهَمُّ مِنْهُ إِنْ صَحَّ هَذَا عَنْهُ⁽²⁾؛ لِأَنِّي لَمْ أَفِفْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ضَابِطَ التَّبْعِيضِيَّةِ⁽³⁾ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ؛ إِذِ الرَّجْسُ لَيْسَ هُوَ بَعْضُ الْأَوْتَانِ، انْظُرْهُ فِي الْقَوَانِينِ⁽⁴⁾ وَلَا بُدَّ. قَوْلُهُ: وَالثَّالِثُ: ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ. يَعْنِي بِاتِّفَاقٍ، قَالَهُ الْمُرَادِيُّ⁽⁵⁾ وَابْنُ هِشَامٍ⁽⁶⁾؛ أَيُّ: بِاتِّفَاقٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ بَصْرِيِّينَ وَكُوفِيِّينَ⁽⁷⁾ وَغَيْرِهِمَا، وَقَدْ نُوقِشَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ؛ أَعْنِي: ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ، نَحْوُ «خَرَجْتُ مِنَ الْمَسْجِدِ»، قَالَ⁽⁸⁾ تَعَالَى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾⁽⁹⁾، قَوْلُهُ: الرَّابِعُ: ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ كَقَوْلِهِ⁽¹⁰⁾: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ﴾⁽¹¹⁾. مَثَلُ [م/204ظ] بِذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ⁽¹²⁾، انْظُرْ شَارِحَهُ⁽¹³⁾ وَالْمَغْنِي⁽¹⁴⁾ وَالْمَعْرِينَ⁽¹⁵⁾ كَيْفَ قَدَّرُوهُ، وَرَدَّ بَعْضُهُمْ هَذَا

(1) ينظر قول ابن أبي الربيع في: البسيط. ص: 846.

(2) في (ش): منه.

(3) في (م): التبعية.

(4) القول موجود في البسيط كما سبقت الإشارة، وكتاب القوانين النحوية لابن أبي الربيع لم أعثر على نسخته المخطوطة ولا المطبوعة فيما توفر لدي من مصادر البحث.

(5) في (م): شارحه. يقصد به ابن الناطم، ينظر قوله في شرحه. ص: 259، وينظر المرادي في توضيح المقاصد. (749/2).

(6) ينظر: أوضح المسالك. (19/3).

(7) ينظر مذهب البصريين والكوفيين وغيرهم في الإنصاف. (306/1).

(8) في (م)، و(ش): قال الله.

(9) سورة: الإسراء، من الآية: 01، وتامها: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

(10) في (م): كقوله تعالى.

(11) سورة: التوبة، من الآية: 108، وتامها: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾.

(12) ينظر: أوضح المسالك. (19/3).

(13) يقصد به خالد. ينظر: شرح التصريح. (638/1).

(14) ينظر: المغني. ص: 419، و420.

(15) قال الأخفش في معاني القرآن: (يريد: "مُنْذُ أَوَّلِ يَوْمٍ"؛ لأن من العرب من يقول: "لَمْ أَرَهُ مِنْ يَوْمٍ كَذَا" يريد: "مُنْذُ أَوَّلِ يَوْمٍ"). (366/1).

المثال، وقال⁽¹⁾: إِنَّهَا لَا تَكُونُ لابتداء الغاية إِلَّا بَعْدَ فِعْلٍ مُمْتَدٍّ، نَحْوُ: "سِرْتُ" و"ذَهَبْتُ"، أَوْ كَانَ سَبَبًا فِي المُمْتَدِّ، نَحْوُ: "خَرَجْتُ"؛ فَإِنَّهُ سَبَبٌ فِي السَّيْرِ الَّذِي⁽²⁾ هُوَ مُمْتَدٌّ، [قَوْلُهُ]⁽³⁾: وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. فَنَقَاهُ أَكْثَرُ البَصَرِيِّينَ، وَأَثْبَتَهُ [أ/201] الكُوفِيُّونَ والأَخْفَشِيُّ والمِزْدِيُّ، وَابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ مِنَ البَصَرِيِّينَ مُسْتَدِلِّينَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ بِالْآيَةِ⁽⁴⁾، وَبِقَوْلِ الْعَرَبِ: «مُطَرْنَا مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»، وَبِقَوْلِ الشَّاعِرِ [طويل]: تُخَيَّرَنَ⁽⁶⁾ مِنْ أَرْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ⁽⁷⁾

قَوْلُهُ: إِنَّهَا تَكُونُ لابتداء الغاية مُطْلَقًا. الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَعْنِي بِالْإِطْلَاقِ (المَكَانَ وَالزَّمَانَ)⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَهُوَ اخْتِيَارُ النَّاطِمِ. وَلِهَذَا قَالَ⁽⁹⁾: وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ. قَوْلُهُ: قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: (وَهُوَ الصَّحِيحُ لِصِحَّةِ⁽¹⁰⁾ السَّمَاعِ بِذَلِكَ)⁽¹¹⁾. قَالَ المَرَادِيُّ: (وَقَدْ تَكُونُ لابتداء

(1) قال بهذا الزمخشري، ينظر: المفصل. ص: 379.

(2) في (ش): إنه.

(3) ما بين معقوفتين إضافة من (ش).

(4) تنظر المسألة عند هؤلاء في: الإنصاف. (306/1).

(5) ساقطة من (م).

(6) في (ش): تخيرون.

(7) عجزه: إلى اليوم قد جرب كل التجارب، وقال العيني: قائله هو النابغة الذبياني. المقاصد. (1216/3)، وهو كذلك في: تهذيب اللغة. (70/5)، واللسان. (149/12)، والتاج. (533/31)، وشرح التسهيل. (132/3)، والتذيل. (118/11)، والمغني. ص: 420، وتمهيد القواعد. (2877/6)، وشرح التصريح. (638/1)، وشرح شواهد المغني. (349/1)، و(731/2)، والكمال. (203/2)، والخزانة. (331/3)، والمعجم المفصل. (402/1)، وفيه: "تورث" مكان "تخير"، وشرح الشواهد الشعرية. (129/1)، والبيت في: ديوانه. ص: 45، وبلا نسبة في: المحكم. (366/3)، وفيه: "يورث"، وشرح الكافية. (797/2)، وشرح ابن الناطم. ص: 259، وأوضح المسالك. (20/3)، وشرح ابن عقيل. (16/3)، وشرح الأشموني. (70/2).

الشرح: "يوم حليلة": وهو اسم موضع، قال المبرد: يوم حليلة: اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر بعرب العراق إلى الحرث الأعرج الغساني، وهو الأكبر، وهو أشهر أيام العرب، ومن أمثالهم: ما يوم حليلة بسر. المقاصد. (1217/3).

(8) في (م): الزمان والمكان.

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): لورود، وهو كذلك في شرح المعتمد. ينظر. (310/1)، وفي (ش): صحة. وما في الممتن موافق لما في شرح الكافية.

(11) تنظر: شرح الكافية. (797/2).

الغَايَةِ فِي الزَّمَانِ، وَهُوَ كَثِيرٌ نَظْمًا وَنَثْرًا، وَتَأْوِيلُ مَا هُوَ كَثِيرٌ لَيْسَ بِجَيِّدٍ⁽¹⁾. وَلِلْمَرَادِيِّ هُنَا تَنْبِيهُ حَسَنٌ لَا بُدَّ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ، ذَكَرَ فِيهِ مَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ مَعَانِي "مِنْ"، وَمَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ⁽²⁾. قَوْلُهُ: الْخَامِسُ: الزِّيَادَةُ، وَيُشْتَرَطُ فِي زِيَادَتِهَا أَنْ تَكُونَ بَعْدَ نَفْيٍ. وَلَمْ يُمَثَّلْ لَهُ الشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ؛ لِكَوْنِ النَّازِمِ مَثَلٌ لَهُ، فَاسْتَعْنَى بِتَمَثِيلِهِ؛ وَلَآئِنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِأَدَاةٍ دُونَ أُخْرَى، بَلْ بِأَيِّ أَدَاةٍ كَانَ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ فِي شَرْطِ زِيَادَتِهَا وَقُوعُهَا بَعْدَ النَّفْيِ، وَتَنْكِيرُ مَجْرُورِهَا، هُوَ⁽³⁾ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ، وَخَالَفَهُمُ الْأَخْفَشُ⁽⁴⁾ وَالْكَسَائِيُّ وَهَشَامٌ فِي ذَلِكَ⁽⁵⁾، وَأَجَازُوا زِيَادَتَهَا فِي الْإِيجَابِ، وَسَوَاءٌ كَانَ مَجْرُورُهَا نَكْرَةً كَمَا قَالُوا أَوْ مَعْرِفَةً، نَحْوَ [طويل]:

وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْأَبَاعِرِ⁽⁶⁾

وَخَالَفَ أَيْضًا بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ، فَأَجَازُوا زِيَادَتَهَا بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَجْرُورِهَا فَقَطُّ، وَإِنْ كَانَ فِي الْإِيجَابِ، نَحْوُ: «قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ». قَوْلُهُ: وَبِشَبِّهِ النَّفْيِ الْاسْتِفْهَامَ. يَعْنِي: بِ"هَلْ" كَمَا قَالَ

(1) تنظر: توضيح المقاصد. (749/2).

(2) قال المرادي: (تنبيه: لم يختلفوا في أن "من" تكون لابتداء الغاية، واختلفوا في التبعية "والتيبين". أما التبعية، فذهب إليه الجمهور وصححه ابن عصفور، ونفاه المبرد والأخفش الأصغر وابن السراج، وطائفة من الخذاق والسهيلي... وأما بيان الجنس، فمشهور في كتب المعربين، وقال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين وأنكره أكثره المغاربة). توضيح المقاصد. (749/2، و750).

(3) في (ش): هذا.

(4) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن. (276/1، و298).

(5) تنظر المسألة عند هؤلاء في: الكافية في علم النحو. ص: 51، والتذيل. (144/11)، والارتشاف. (1723/4)، وتوضيح المقاصد. (750/2)، والمغني. ص: 428، وشرح ابن عقيل. (17/3)، وتمهيد القواعد. (2905/6)، والمقاصد الشافية. (598/3)، وشرح الأشموني. (71/2)، وشرح التصريح. (640/1)، والهمع. (463/2).

(6). صدره: يَظُلُّ بِهِ الْحَرْبَاءُ يَمَثُلُ قَائِمًا. قال العيني: لم أفق على اسم قائله. يصف به الشاعر يومًا توهج حره واشتد جمره. المقاصد النحوية. (1220/3)، وهو من شواهد: شرح الكافية. (799/2)، وشرح التسهيل. (139/3)، وشرح ابن الناظم. ص: 260، والتذيل. (143/11)، وتمهيد القواعد. (2883/6، و2904)، والهمع. (464/2)، والمعجم المفصل. (508/3)، وشرح الشواهد. (535/1).

الشرح: "الأباعر": جمع بعرا في جمع بعير، والاستشهاد فيه: في قوله: "من حنين الأباعر" فإن الأخفش احتج به على زيادة "من" في الإيجاب، والمعنى: يكثر فيه حنين الأباعر، فيكون قوله: "حنين الأباعر" كلامًا إضافيًا وقع فاعلاً لقوله: "و" يكثر فيه". المقاصد النحوية. (1220/3، و1221).

ابن هشام⁽¹⁾، قوله: نحو: قوله تبارك وتعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾⁽²⁾. المثال⁽³⁾ عند الشيخ⁽⁴⁾ المكوذي مقصود [ش/182ظ] وبه مثل من النحويين⁽⁵⁾ من وقفنا على تأليفه، إذ لا تُزاد "من" بعد الاستفهام، إلا إذا كان "هل" دون غيرها؛ إذ لا يُحفظ إلا معها، قال خالد: (ولعلَّ الفرق أنَّ هلَّ لطلبِ التصديقِ دائماً)⁽⁶⁾. وقد اختلفوا في الهمزة. المرادي: (قال في الارتشاف⁽⁷⁾): وفي إلحاق الهمزة بها نظراً، وصرح بمنعه بعد "كيف" ونحوها⁽⁸⁾. وإعراب⁽⁹⁾ الآية: "خالق": مبتدأ و"من": زائدة فيه، وسوغ الابتداء به تقدّم الاستفهام، و"غير الله": صفة، والخبر [م/205و] محذوف، ولا يتوهم أنه قوله: يرزقكم؛ إذ حرف الاستفهام إذا دخل على جملة فيها فعلٌ إنّما (يؤالي له)⁽¹⁰⁾؛ لأنه يحقُّ له، فلما أن لم يؤاله علمنا أنه ليس من جملة، وإنما هو من جملة أخرى، انظر خالد⁽¹¹⁾. قوله: والنهي نحو: «لا يقم من أحد». قيل: هذا المثال (أيضاً منه)⁽¹²⁾ مقصود؛ لأن ذلك خاصٌّ بـ"لا" دون باقي⁽¹³⁾

(1) ينظر: أوضح المسالك. (22/3).

(2) سبق تخرجها في باب الابتداء. ص: 361.

(3) في (م): هذا المثال.

(4) في (م)، و(ش): الشارح.

(5) منهم: ابن مالك في شرح الكافية. (797/2)، وأبو حيان في التذيل. (138/11)، والارتشاف. (1724/4)، والمرادي في توضيح المقاصد. (751/2)، والجنى الداني. ص: 317، وناظر الجيش في تمهيد القواعد. (2900/6)، وخالد في شرح التصريح. (639/1).

(6) شرح التصريح. (639/1).

(7) قال: (وفي إلحاق الهمزة بـ"هل" في ذلك نظر، ولا أحفظه من لسان العرب، ولو قلت: «كيف تضرب من رجل»، أو «كيف خرج من رجل»، أو «أين تضرب من رجل»، أو «متى يقوم من رجل» لم يجوز. الارتشاف. (1724/4).

(8) توضيح المقاصد. (751/2).

(9) في (ش): وأعرب.

(10) في (م): يؤاليه.

(11) في (م): خالداً. وهو الصواب. قال في شرحه: (والخبر محذوف، تقديره: لكم، وليس "يرزقكم" الخبر؛ لأن "هل" لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصح). (639/1).

(12) في (ش): منه أيضاً.

(13) في (م): بقية، وفي (ش): باقي.

الأدوات، فإن قيل: ما وجه شبه النهي والاستفهام بالنفي، إذ كثيراً ما يُشبههُمَا⁽¹⁾ به؟ قيل: عدم وقوع كل واحدٍ مِنْهُمَا⁽²⁾، وكذلك الدعاء أيضاً فإنه [201/ظ] شبيه به؛ لأنه لم يقع أيضاً. تأمله. قوله: وأن يكون مجرورها نكرةً، وهو المنبّه عليه بقوله: (فجر نكرةً). بقي على الشيخ⁽³⁾ المكوّديّ التابع للناظم والمراديّ شرط ثالث ذكره ابن هشام، وهو: (أن يكون مجرورها إما فاعلاً نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾⁽⁴⁾، أو مفعولاً، نحو: ﴿هَلْ تُحْسِنُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾⁽⁵⁾، ومُبْتَدَأً نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾. ومن زيادتها في المبتدأ، مثال⁽⁷⁾ الناظم: (كما⁽⁸⁾ لباغٍ من مفرّ). المراديّ: (فائدة زيادتها⁽⁹⁾ "من" التنصيص على العموم أو مجرّد التوكيد، فالأول مع نكرة لا تختص بالنفي، نحو: «ما في الدار من رجلٍ»، والثاني: مع (النكرة المختصة)⁽¹⁰⁾ به⁽¹¹⁾. وعبارته ابن هشام: (الرابع: التنصيص على العموم، أو تأكيد⁽¹²⁾ التنصيص عليه، وهي الزائدة⁽¹³⁾)⁽¹⁴⁾.

(1) في (م): يشبهونها، وفي (ش): يشبهها.

(2) في (م): منهما.

(3) في (م)، و(ش): الشارح.

(4) سورة: الأنبياء، من الآية: 02.

(5) سورة: مريم، من الآية: 98، وتامها: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ يُحْسِنُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾.

(6) أوضح المسالك. (23/3).

(7) في (ش): مثل.

(8) في (م): ما.

(9) في (م): زيادة.

(10) في (م): نكرة مختصة.

(11) توضيح المقاصد. (751/2).

(12) في (م): توكيد.

(13) في (ش): الزيادة.

(14) أوضح المسالك. (21/3). قال خالد في شرح قول ابن هشام: (فالأول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو: «ما جاءني من رجلٍ»، فهي للتنصيص على العموم، ألا ترى أنه قبل دخول "من" يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم، ولهذا يصح أن يقال: "بل رجالان"، وبعد دخولها يصير نصاً في نفي الجنس على سبيل العموم، فيمتنع أن يقال: "بل رجالان". والثاني: الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو: «ما جاءني من أحد» فهي

ص: لِانْتِهَاءِ حَتَّى وَلَا مَ وَإِلَى وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلًا

قَوْلُهُ: إِلَّا أَنَّ دَلَالََةَ "إِلَى" عَلَى الْانْتِهَاءِ أَكْثَرُ. فَكَانَ حَقُّهُ إِذَا أَنْ يُقَدِّمَهَا؛ لَكِنَّ ضَرُورَةَ
الْوَزْنَ مَنَعَتْهُ، ثُمَّ تَلِيَهَا "حَتَّى" ⁽¹⁾، ثُمَّ "الْلَامُ"؛ [عَبَّرَ ابْنُ هِشَامٍ ⁽²⁾ بِالْعَالِبِ، وَهُوَ حَسَنٌ] ⁽³⁾؛
لأنَّ دَلَالَتَهُمَا عَلَى الْانْتِهَاءِ قَلِيلٌ، وَعَلَّلَ الْمَرَادِيُّ كَوْنُ "إِلَى" أَمَكْنَ مِنْ غَيْرِهَا فِي الْانْتِهَاءِ
بِقَوْلِهِ ⁽⁴⁾: (لِدُخُولِهَا فِيمَا لَا تَدْخُلُ فِيهِ "حَتَّى" فَإِنَّ الْمَجْزُورَ بِـ "حَتَّى" يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ آخِرَ جُزْءٍ، أَوْ
مُتَلَاقي آخِرَ جُزْءٍ بِخِلَافِ "إِلَى"، فَلَوْ ⁽⁵⁾ قُلْتُ: «سِرْتُ النَّهَارَ حَتَّى نِصْفِهِ» لَمْ يَجُزْ، وَلَوْ قُلْتُ:
"إِلَى نِصْفِهِ"، لَجَازَ. [نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الرَّحْمَشَرِيُّ ⁽⁶⁾ وَالْمَغَارِي ⁽⁷⁾، وَوَأَقَمَهُمُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ
الْكَافِيَةِ ⁽⁸⁾] ⁽⁹⁾ ⁽¹⁰⁾. وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ. فَانْظُرْهُ. قَوْلُهُ: فَمِثَالُ "إِلَى" ... الْخ، وَمِثَالُ
"حَتَّى" ... الْخ. ثُمَّ انْتِهَاءُ غَايَةِ "إِلَى" وَ"حَتَّى" تَكُونُ فِي الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:
(فَمِثَالُ "إِلَى" فِي الْمَكَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى [ش/183و]: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ
الْأَقْصَى﴾، وَمِثَالُهَا فِي الزَّمَانِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ⁽¹¹⁾، وَمِثَالُ "حَتَّى" فِي

لِتأكيد التنصيص على العموم؛ لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم أيضا، فزيادة "من" إنما أفادت مجرد التوكيد؛
"لأن" ما جاء أحد" و"ما جاء من أحد" سياتي في إفهام العموم دون احتمال). (639/1).

(1) ساقطة من (ش).

(2) ينظر: أوضح المسالك. (44/3).

(3) ما بين معقوفتين إضافة من (ش).

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) في (م) لو، وفي (ش) فإن.

(6) قال في مفصله: (وذلك قولك: «أكلت السمكة حتى رأسها» و«نمت البارحة حتى الصباح»، ولا تقول: "حتى نصفها" أو "ثلثها" كما تقول: "إلى نصفها" و"إلى ثلثها"). ص: 380.

(7) يقصد بالمغاربة نخاة الأندلس، نقل مذهبهم ناظر الجيش، وخص بالذكر ابن عصفور والخضراوي. ينظر: تمهيد القواعد. (2989/6).

(8) تنظر شرح الكافية. (790/2).

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(10) توضيح المقاصد. (751/2، و752).

(11) سبق تخريجها. ص: 907.

الْمَكَانِ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا»، ومثْلها فِي الزَّمانِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾⁽¹⁾، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَإِنَّمَا يُجْرُ بِ"حَتَّى" فِي الْغَالِبِ آخِرٌ أَوْ مُتَّصِلٌ بِآخِرِ كَالْمَثَالَيْنِ⁽²⁾ فَلَا يُقَالُ: «سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِهَا»)⁽³⁾؛ لِأَنَّ "النَّصْفَ" [م/205ظ] لَيْسَ بِآخِرٍ، وَلَا مُتَّصِلًا بِهِ، ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي الْمَعْنَى⁽⁴⁾ بِ"حَتَّى"، وَ"إِلَى" هَلْ هُوَ دَاخِلٌ أَمْ لَا؟ أَمَّا "حَتَّى" فَمُعْنِيَّاهَا دَاخِلٌ فِي الْعَطْفِ إِجْمَاعًا، كَقَوْلِكَ: «جَاءَ زَيْدٌ حَتَّى عَمَرُو»، وَ«اشْتَرَيْتُ الْأَمَةَ حَتَّى الْغُلَامَ»، وَالْمَعْنَى⁽⁵⁾ بِ"إِلَى" فِي الْعَطْفِ خَارِجٌ كَقَوْلِكَ: «اشْتَرَيْتُ مِنْ هُنَا إِلَى هُنَاكَ»، وَبِالْجُمْلَةِ، يَعْنِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ وَخِلَافٌ، فَحَقَّقَهُ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُرَادِيُّ⁽⁶⁾ لَهُ تَنْبِيهًا، وَتَكَلَّمَ فِي الْمَعْنَى⁽⁷⁾ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ، وَأَجَادَ، وَانْظُرِ الطُّرُقَةَ الَّتِي عِنْدِي الْمُنْسُوبَةُ⁽⁸⁾ لِمَنَارِ الْعِلْمِ⁽⁹⁾ فَارْتُمَمَهَا هُنَا فَإِنَّهَا نَافِعَةٌ، قُلْتُ: ذَكَرَ فِي الْقَامُوسِ ل"إِلَى" مَعَانٍ أُخَرَ زَائِدَةً عَلَى انْتِهَاءِ الْعَايَةِ مِنْهَا الْمَعْنِيَّةِ، وَذَلِكَ إِذَا ضُمِّمَتْ⁽¹⁰⁾ شَيْئًا إِلَى آخَرَ [202/أ] نَحْوُ⁽¹¹⁾: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾⁽¹²⁾، «الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِبْلٌ»⁽¹³⁾، وَمِنْهَا: التَّبْيِينُ⁽¹⁴⁾: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ [إِمَّا

(1) سورة: القدر، الآية: 05.

(2) فِي (م): كَمَا مِثْلُنَا.

(3) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (44/3).

(4) فِي (م): الْمَعْنَى.

(5) فِي (م): وَالْمَعْنَى.

(6) فَصَلِ الْمُرَادِي فِي الْمَسْأَلَةِ. يَنْظُرُ التَّنْبِيهِ فِي: تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ. (753/2).

(7) يَنْظُرُ الْمَعْنَى. ص: 167، و171.

(8) فِي (م)، وَ(ش): مَنْسُوبَةٌ.

(9) وَجَدْتُ أَنَّ هَذَا عِنْوَانَ كِتَابٍ مَنْسُوبٍ لِلْجَزُولِيِّ. يَنْظُرُ: الذَّيْلُ وَالتَّكْمِلَةُ لِكِتَابِي الْمَوْصُولِ وَالصَّلَةُ. (124/5).

(10) فِي (م)، وَ(ش): ضَمَّتْ.

(11) فِي (م)، وَ(ش): مِثْلُ.

(12) سَبَقَ تَخْرِيجُهَا فِي بَابِ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا. ص: 569.

(13) قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: "الدَّوْدُ" لَا يُؤْخَذُ، وَقَدْ يَجْمَعُ أَذُودًا، وَهُوَ اسْمُ مَوْثٍ يَقَعُ عَلَى قَلِيلِ الْإِبْلِ وَلَا يَقَعُ عَلَى الْكَثِيرِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعِشْرِ إِلَى الْعِشْرِينَ إِلَى الثَّلَاثِينَ وَلَا يَجَاوِزُ ذَلِكَ. وَهُوَ مِثْلُ يَضْرِبُ فِي احْتِمَاعِ الْقَلِيلِ إِلَى الْقَلِيلِ حَتَّى يُوْدِيَ إِلَى الْكَثِيرِ. يَنْظُرُ: مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ. (277/1).

(14) فِي (م): التَّبْيِينُ.

يَدْعُونِي إِلَيْهِ⁽¹⁾ ﴿٢﴾، وَمِنْهَا مُرَادْفَةُ اللَّامِ: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾⁽³⁾، وَمِنْهَا مُوَافَقَةُ "فِي":
﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾⁽⁴⁾، وَمِنْهَا الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، قَالَ الشَّاعِرُ [طويل]:

[تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَتُسْقَى فَلَا تَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ⁽⁵⁾

وَمِنْهَا مُوَافَقَةُ "عِنْدَ"، [ك] ﴿قَوْلُ الشَّاعِرِ﴾⁽⁶⁾ [كامل]:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ⁽⁸⁾

(1) ما بين معقوفتين مضاف من (ش).

(2) سورة: يوسف، من الآية: 33، وتامها: ﴿قَالَ رَبِّ السَّحْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.

(3) سورة: النمل، من الآية: 33، وتامها: ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْطِرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾.

(4) ورد قوله تعالى في موضعين في القرآن الكريم. 1/سورة: النساء، من الآية: 87، وتامها: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾، و2/سورة: الأنعام، من الآية: 12، وتامها: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(5) البيت منسوب لابن الأحمر في: المخصص. (239/4)، والجني الداني. ص: 388، وشرح التسهيل. (143/3)، والتذيل. (169/11)، والارتشاف. (1731/4)، وتمهيد القواعد. (2913/6)، وأدب الكاتب. ص: 511، والضرائر. ص: 236، والمعجم المفصل. (141/3)، وشرح الشواهد. (441/1)، والبيت في ديوانه. ص: 84، وفيه: "أيسقى" و"يروى" بدل "أتسقى" و"تروى" وهو كذلك في جميع الشواهد، وبلا نسبة في: القاموس. (1349/1)، والتاج. (375/40)، والمغني. ص: 105، وشرح الأشموني. (74/2)، والهمع. (415/2)، وشرح شواهد المغني. (225/1). الشرح: "الكور": الرجل بأداته. شرح الشواهد. (441/1)، وصف أنه يتعب ناقته بطول السفر حتى إنها لو كانت ممن يتكلم لقاتل هذه المقالة، ينظر تحقيق وشرح ديوان ابن الأحمر لحسين عطوان. ص: 84.

(6) زيادة يقتضيها السياق.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(8) قال العيني: قائله هو أبو كبير الهذلي، واسمه عامر بن الحليس الحوفي أحد بني سعد من هذيل. المقاصد النحوية. (1047/3)، والبيت منسوب له في: المخصص. (239/4)، واللسان. (343/11)، والتاج. (217/29)، وشرح كتاب سيويه. (474/4)، واللمحة. (223/1)، والتذيل. (170/11)، والارتشاف. (1731/4)، والجني الداني. ص: 389، وتمهيد القواعد. (2922/6)، وأدب الكاتب. ص: 512، والخزانة. (537/9)، والمعجم المفصل. (505/6)، وشرح الشواهد. (299/2)، والبيت في ديوانه. (89/2)، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (801/2)، والمغني. ص: 105، وشرح الأشموني. (74/2)، والهمع. (415/2)، وشرح شواهد المغني. (226/1).

وَمِنْهَا التَّوَكُّيدُ، وَهِيَ الرَّائِدَةُ⁽¹⁾: ﴿فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾⁽²⁾، بفتح الواو، أي: تَهْوَاهُمْ⁽³⁾، و"إِلَيْكَ عَنِّي"؛ أي: أَمْسِكْ، وَكُفَّ، و"إِلَيْكَ كَذًا"؛ أي: خُذْهُ، و"أَذْهَبَ إِلَيْكَ"؛ [أي]⁽⁴⁾ اشْتَغَلَ بِنَفْسِكَ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ "مِنْ" و"الْبَاءَ" مُسْتَوِيَانِ⁽⁶⁾ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْبَدَلِ. قَالَ الْمُرَادِيُّ: (عَلَامَةُ ذَلِكَ أَنَّ يَصْلُحَ فِي مَوْضِعِهِمَا بَدَلٌ)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: فَمِثَالُ "مِنْ" قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ [يَخْلُقُونَ]﴾⁽⁸⁾⁽⁹⁾. وَمِنْهُ أَيْضًا⁽¹⁰⁾ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾⁽¹¹⁾، [(وَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ)⁽¹²⁾ مَجِيءَ "مِنْ" لِلْبَدَلِ، وَقَالُوا: التَّقْدِيرُ: أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا⁽¹³⁾ بَدَلًا مِنَ الْآخِرَةِ⁽¹⁴⁾، فَاَلْمَفِيدُ لِلْبَدَلِيَّةِ مُتَعَلِّقُهَا الْمَحْذُوفُ، وَأَمَّا هِيَ فَلَا بُدَّاءَ، نَقْلُهُ فِي الْمَغْنِيِّ⁽¹⁵⁾، وَأَقَرَّهُ⁽¹⁶⁾. خَالِدٌ⁽¹⁷⁾. قَوْلُهُ: وَمِثَالُ

(1) في (ش): الزيادة.

(2) سورة: إبراهيم، من الآية: 37، وتمامها: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾.

(3) وهي قراءة أمير المؤمنين علي، وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر بن محمد، ومجاهد رضي الله عنهم. الباب في علوم الكتاب. (399/11).

(4) مضافة من (ش).

(5) تنظر هذه المعاني في: القاموس المحيط. ص: 1348، و1349.

(6) في (م)، و(ش): يستويان.

(7) ينظر: توضيح المقاصد. (753/2).

(8) ما بين معقوفتين مضاف من (ش).

(9) سورة: الزخرف، الآية: 60.

(10) ساقطة من (ش).

(11) سورة: التوبة، من الآية: 38، وتمامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

(12) في (م): أي إبل بدل الآخرة وأنكر قوم.

(13) ساقطة من (م).

(14) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(15) ينظر: المغني. ص: 67، و68، و423.

(16) في (ش): وأخره. وهو تصحيف، والصواب ما في المتن.

(17) ينظر القول عند خالد في شرح التصريح. (640/1).

الباءِ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَائِشَةَ: {لَا يَسْرُنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ} ⁽¹⁾؛ أَي: بَدَلُهَا. و"النَّعَم" بِفَتْحِ الثَّوْنِ وَالْعَيْنِ: الْإِبِلُ، وَخُصَّصَ الْحُمْرُ فِيهِمْ ⁽²⁾؛ لِأَنََّّهُمْ أَشْرَفُ.

ص: وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِّي

وَزَيْدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنِ بَبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ: الْمَلِكُ، نَحْوُ: «الْمَالُ لِرَيْدٍ». قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ⁽³⁾. قَوْلُهُ: الثَّانِي: شِبْهُ الْمَلِكِ، نَحْوُ: «السَّرْجُ لِلْفَرَسِ». وَيُعَبَّرُ عَنْ شِبْهِ الْمَلِكِ

(1) لم أجد فيما تيسر لي من كتب الحديث ما يدل على أن هذا الحديث في عائشة رضي الله عنها، وقد خرج أحمد في مسنده: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: {شَهِدْتُ حِلْفَ الْمُطَيِّبِينَ مَعَ عُمُومَتِي وَأَنَا غُلَامٌ، فَمَا أُحِبُّ أَنَّ لِي حُمْرَ النَّعَمِ، وَأَنِّي أَنْكُتُهُ}. (3/193)، رقم: 1655، و(3/310)، رقم: 1676، وأخرجه البزار: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: {شَهِدْتُ حِلْفَ الْمُطَيِّبِينَ وَأَنَا غُلَامٌ مَعَ عُمُومَتِي فَمَا أُحِبُّ أَنْ أَنْكُتُهُ أَوْ أَنِّي نَكَتُهُ وَأَنَّ لِي حُمْرَ النَّعَمِ}، وقال: وهذا الحديث لا نعلم من رواه إلا عبد الرحمن بن عوف، وقد روى عن عبد الرحمن بن عوف من غير وجه، وهذا الإسناد أحسن إسنادا يروى في ذلك عن عبد الرحمن بن عوف، ولا روى جبير عن عبد الرحمن إلا هذا الحديث. (3/213)، رقم: 1000. والظاهر أن الحديث بلفظه هو قول صحابي كما أورده أحمد: عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: لَمَّا تُوفِّيَ أَبُو طَالِبٍ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: إِنَّ عَمَلَكَ الشَّيْخَ قَدْ مَاتَ. قَالَ: "اذهَبْ فَوَارِهِ، ثُمَّ لَا تُحَدِّثْ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَنِي" قَالَ: فَوَارَيْتُهُ ثُمَّ أَتَيْتُهُ، قَالَ: "اذهَبْ فَاغْتَسِلْ، ثُمَّ لَا تُحَدِّثْ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَنِي". قَالَ: فَاغْتَسَلْتُ ثُمَّ أَتَيْتُهُ، قَالَ: فَدَعَا لِي بِدَعَوَاتٍ مَا يَسْرُنِي أَنَّ لِي بِهَا حُمْرَ النَّعَمِ وَسُودَهَا قَالَ: "وَكَانَ عَلِيٌّ، إِذَا غَسَلَ الْمَيِّتَ اغْتَسَلَ. (2/186)، رقم: 807، كما أورده أحمد لمعاذ بن جبل قال: (قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "سَتَهَاجِرُونَ إِلَى الشَّامِ فَيُفْتَحُ لَكُمْ وَيَكُونُ فِيكُمْ دَاءٌ كَالدُّمْلِ أَوْ كَالْحَرَةِ يَأْخُذُ بِمَرَاقِ الرِّجْلِ يَسْتَشْهَدُ اللهُ بِهِ أَنْفُسَهُمْ، وَيُزَكِّي بِهِ أَعْمَالَهُمْ". اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَعْطَاهُ هُوَ وَأَهْلُ بَيْتِهِ الْحِطَّ الْأَوْفَرَ مِنْهُ، فَأَصَابَهُمُ الطَّاعُونُ، فَلَمْ يَنْقُ مِنْهُمْ أَحَدٌ فَطُعِنَ فِي أَصْبَعِهِ السَّبَابَةِ، فَكَانَ يَقُولُ: مَا يَسْرُنِي أَنَّ لِي بِهَا حُمْرَ النَّعَمِ). (36/408)، رقم: 22088.

(2) في (م): فِيهَا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(3) ورد قوله تعالى في خمسة مواضع في القرآن الكريم، 1/سورة النساء، من الآية: 170، وتماهما: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾، و2/سورة يونس، من الآية: 55، وتماهما: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، و3/سورة النور، من الآية: 64، وتماهما: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، 4/سورة لقمان، من الآية: 26، وتماهما: ﴿لِلَّهِ مَا

بِالاختصاصِ وَال[ش/183ظ] اسْتِحْقَاقِ، إِذْ هُوَ هُمَا، وَهُمَا هُوَ، أَمَّا الاختصاصُ فَنَحْوُ: «السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ»، وَأَمَّا الاستحقاقُ، فَنَحْوُ: «العمارة للدار»، فَإِنَّ "الدَّابَّةَ" و"الدارَ" لَا [م/206و] يُتَصَوَّرُ مِنْهُمَا الْمَلِكُ، فَصَارَ الشَّيْءُ الْمُثَبَّتُ هُمَا، وَالْمُنْسُوبُ إِلَيْهِمَا إِمَّا عَلَى جِهَةِ الاختصاصِ أَوْ عَلَى جِهَةِ الاستحقاقِ، فَأَشْبَهَا الْمَلِكُ فِي هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْإِثْبَاتُ هُمَا. فَأَعْلَمُهُ⁽¹⁾، وَالْفَرْقُ أَيْضًا بَيْنَ (الاستحقاقِ والاختصاصِ)⁽²⁾: أَنَّ اللَّامَ الَّتِي تَكُونُ للاختصاصِ لَا تَقَعُ إِلَّا بَيْنَ ذَاتَيْنِ نَحْوُ: «السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ»، [و«المنارُ لِلْمَسْجِدِ»]⁽³⁾، وَالَّتِي تَكُونُ لِلِاسْتِحْقَاقِ هِيَ الَّتِي تَقَعُ بَيْنَ مَعْنَى وَذَاتٍ، نَحْوُ: «العمارة للدار»، و«التَّصَرُّفُ لِلْمَلِكِ»؛ أَيْ: يَسْتَحَقُّانِ ذَلِكَ، وَهُمَا مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي. قَوْلُهُ: الثَّالِثُ: التَّعْدِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ﴾⁽⁴⁾. هَذَا الْمَثَلُ أَصْلُهُ لِابْنِ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ⁽⁵⁾، وَتَبِعَهُ (عَلَيْهِ أَيْضًا)⁽⁶⁾ وَلَدُهُ⁽⁷⁾، قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: (وَالأَوَّلَى عِنْدِي أَنَّ يُمَثَّلُ لِلتَّعْدِيَّةِ، فَنَحْوُ: «مَا أَضْرَبَ زَيْدٌ»⁽⁸⁾ لِعَمْرُو)⁽⁹⁾. كَمَا مَثَّلْنَا هُنَا، وَوَجَّهَ الْأَوَّلِيَّةَ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ مَثَّلَ بِالآيَةِ لِشِبْهِ التَّمْلِيكِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽¹⁰⁾، فَصَارَ

فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، 5/سورة الحديد، من الآية: 01، وتماهما: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م)، و(ش): الاختصاص والاستحقاق.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(4) سورة: مريم، من الآية: 05، وتماهما: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾.

(5) ينظر: شرح الكافية. (802/2).

(6) في (م)، و(ش): أيضا عليه.

(7) ينظر: شرح ابن النازم. ص: 262.

(8) في (م)، و(ش): زيدا. هو كذلك في المغني، وأوضح المسالك. (26/3).

(9) ينظر: المغني. ص: 284.

(10) لم يمثل ابن مالك في شرح تسهيله بالآية الموجودة في المتن، بل قال: (ولام التمليك نحو: «وهبت لزيد دينارا»،

ولام شبه التمليك نحو: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: 72].

(802/2).

المثال مُحْتَمَلًا، وَطُعِنَ فِي هَذَا الْمَثَالِ أَيْضًا الَّذِي عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ؛ لِأَنَّ⁽¹⁾ "ضَرَبَ" مُتَعَدٌّ⁽²⁾ فِي الْأَصْلِ؛ وَلَكِنَّ لَمَّا بُنِيَ مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ نُقِلَ إِلَى [أ/202ظ] فِعْلُ بَضَمِ الْعَيْنِ، فَصَارَ قَاصِرًا، فَعُدِّي بِالْهَمْزَةِ إِلَى "زَيْدٍ" وَبِالْأَمِّ إِلَى "عَمَرُو"، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ⁽³⁾ بَاقٍ عَلَى تَقْدِيمِهِ⁽⁴⁾، وَلَمْ يُنْقَلْ، وَأَنَّ اللَّامَ لَيْسَتْ لِلتَّعْدِيَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُقْوِيَّةٌ لِلْعَامِلِ لَمَّا ضَعُفَ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي التَّعَجُّبِ، وَهَذَا الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ إِذَا صِغَ مِنْ مُتَعَدٍّ هَلْ يَنْبَغِي عَلَى تَعْدِيَّتِهِ أَمْ لَا؟ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ [إِلَى الْأَوَّلِ، وَالْبَصْرِيُّونَ]⁽⁵⁾ إِلَى الثَّانِي، فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ مِثَالَ الْمَغْنِيِّ لَيْسَ⁽⁶⁾ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ أَوَّلَى⁽⁷⁾، قَالَ خَالِدٌ: (وَلَمْ أَقِفْ لِهَذَا الْمَعْنَى عَلَى مِثَالٍ سَالِمٍ مِنَ الطَّعْنِ، فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ كَمَا أَسْقَطُهُ فِي التَّسْهِيلِ وَشَرْحِهِ)⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: الْخَامِسُ: الزِّيَادَةُ، وَزِيَادَتُهَا لِتَقْوِيَةِ الْعَامِلِ لِضَعْفِهِ... الخ. التَّقْوِيَةُ: هِيَ مَعْنَى بَيْنَ التَّعْدِيَةِ وَالزِّيَادَةِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي مُتَعَدٍّ لِوَاحِدٍ فَقَطْ، قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: (وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِمُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ زِيَادَتِهَا فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ، وَفِي أَحَدِهِمَا لِعَدَمِ الْمَرْجَحِ)⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَلِكُونِهِ فَرَعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾⁽¹⁰⁾. (يَعْنِي: أَوْ لِكُونِ عَمَلِ الْعَامِلِ)⁽¹¹⁾ فَرَعًا كَفَعَالٍ فِي الْمَثَالِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَمْثَلَةِ الْمَبَالِغَةِ كـ"ضَرَّابٍ"، وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ

(1) فِي (م): بِأَنَّ.

(2) فِي (ش): مُتَعَدِّي.

(3) فِي (م): الْفَاعِلِ.

(4) فِي (م)، وَ(ش): تَعْدِيَّتِهِ. وَهُوَ الصَّوَابُ، وَمَا فِي الْمَتْنِ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(6) سَاقِطَةٌ مِنَ (ش).

(7) تَنْظُرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَ خَالِدٍ فِي: شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (642/1).

(8) شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (642/1).

(9) يَنْظُرْ: شَرْحِ الْكَافِيَةِ. (803/2، وَ804).

(10) وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي مَوْضِعَيْنِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. 1/سُورَةُ هُودٍ، مِنَ الْآيَةِ: 107، سَبَقَ تَحْرِيجُهَا فِي بَابِ كَانَ. ص:

428، وَ2/سُورَةُ الْبُرُوجِ، الْآيَةُ: 16.

(11) فِي (م): يَعْنِي لِكُونِ الْعَامِلِ.

بِخِلَافِ [الفعل؛ فَإِنَّ عَمَلَهُ بِالْأَصَالَةِ، وَذَلِكَ فَرَعٌ عَنْهُ] ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَقَدْ تُرَادُّ لِغَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ⁽²⁾ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ ⁽³⁾. مِثَالُهُ [ش/184و] بِ"رَدِفَ لَكُمْ" لِلزِّيَادَةِ لِغَيْرِ مَعْنَى، فِيهِ نَظَرٌ بَلْ "رَدِفَ" هُوَ ⁽⁴⁾ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَضَمِّنَةِ ⁽⁵⁾ مَعْنَى الْأَفْعَالِ [م/206ظ] اللَّازِمَةِ كـ"اقْتَرَبَ" فَقَصُرَتْ، فَزِيدَتْ فِيهَا لِلتَّعْدِي ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ، وَبِاللَّيْلِ﴾ ⁽⁷⁾. هَذَا مِثَالٌ لِلظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ، وَمِثَالُهَا لِلْمَكَانِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ﴾ ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَمِثَالُ دَلَالَةِ "فِي" عِلْمٍ ⁽⁹⁾ الظَّرْفِيَّةِ: «رَبِدٌ فِي الْمَسْجِدِ». وَمِثَالُهُ مِنَ التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ ⁽¹⁰⁾، هَذَانِ مِثَالَانِ لِظَرْفِيَّتِهِمَا مَكَانًا حَقِيقَةً، وَمِثَالُ ظَرْفِيَّتِهَا مَكَانًا مَجَازًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾ ⁽¹¹⁾، وَمِثَالُ ظَرْفِيَّتِهَا فِي الزَّمَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾ ⁽¹²⁾.

(1) ما بين معقوفتين إضافة من (ش).

(2) ساقطة من (م).

(3) سورة: النمل، من الآية: 72، وتامها: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(4) في (ش): هي.

(5) في (م)، و(ش): المضمنة.

(6) في (م): للتعدية.

(7) سورة: الصافات، من الآيتين: 137، و138، وتامهما: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ، وَبِاللَّيْلِ أَفْلا تَعْقِلُونَ﴾.

(8) سورة: القصص، من الآية: 44، وتامها: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ إِذْ فَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرِ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾.

(9) في (م)، و(ش): على. وهو الصواب وما في المتن تصحيف.

(10) سورة: الروم، من الآيات: 01، و02، و03، وتامها: ﴿أَلَمْ غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾.

(11) سورة: يوسف، الآية: 07.

(12) سورة: الروم، من الآية: 04، وتامها: ﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾.

قَوْلُهُ: وَمِثَالُ دَلَالَتِهَا عَلَى السَّبَبِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽¹⁾، وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: {وَأُدْخِلَتْ⁽²⁾ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا} ⁽³⁾.

ص: بِالْبَاءِ اسْتَعِينَ وَعَدَّ عَوَضَ الصِّقِ وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطَقَ

قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ: الاسْتِعَانَةُ نَحْوُ: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ». وَنَحْوُ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». قَوْلُهُ: الثَّانِي: التَّعْدِيَةُ: وَهِيَ الْبَاءُ الْمُعَاقِبَةُ لِهَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ. وَلَكُونَهَا مُعَاقِبَةً لَهَا لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا؛ أَيْ: بَيْنَ الْبَاءِ وَالْهَمْزَةِ؛ إِذْ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعَوِضِ عَنْهُ. قَوْلُهُ: وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ⁽⁴⁾ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ [وَأَبْصَارِهِمْ]⁽⁵⁾﴾⁽⁶⁾؛ لِأَنَّ "ذَهَبَ" مِنْ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَعَدَّى إِلَّا بِالْهَمْزَةِ، فَلَمَّا أَنَّ⁽⁷⁾ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ صَارَ لَازِمًا فَعَدَّى⁽⁸⁾ بِالْبَاءِ عَوِضًا عَنِ الْهَمْزِ، وَلِذَلِكَ لَا يُجْمَعُ [203/أ] بَيْنَهُمَا. قَوْلُهُ: الثَّالِثُ: الْعَوِضُ وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْأَثْمَانِ... الخ. اخْتَرَزَ بِهَذَا التَّفْسِيرِ مِنْ أَنَّ يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَوِضِ⁽⁹⁾ الْبَدْلَ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: (وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا). فَالْبَدْلُ هُنَاكَ لَهُ⁽¹⁰⁾ مَعْنَى، وَالْعَوِضُ هُنَا لَهُ مَعْنَى غَيْرُ مَعْنَى الْبَدْلِ، [فَهُمَا غَيْرَانِ، وَقَدْ أَوْمَأَ لِهَذَا الْاِخْتِرَازِ وَالْبَيَانِ⁽¹¹⁾ السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ؛ إِذْ قَالَ:

(1) سورة: النور، من الآية: 14، وتمامها: ﴿وَلَوْ لَا فَضَّلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(2) في (م)، و(ش): دخلت.

(3) حديث سبق تخريجه في باب المفعول له. ص: 872.

(4) سقطت من (أ).

(5) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، و(ش).

(6) سورة: البقرة، من الآية: 20، سبق تخريجها في باب أفعال المقاربة. ص: 514.

(7) ساقطة من (م).

(8) في (م)، و(ش): فتعدى.

(9) في (م)، و(ش): أن العوض. وسماها ابن مالك في شرح التسهيل بـ"باء المقابلة". (3/151).

(10) ساقطة من (م)، و(ش).

(11) ساقطة من (م)، و(ش).

(والتَّعْوِيزُ غَيْرُ الْبَدَلِ)⁽¹⁾، نَحْوُ: «بِعْتِكَ هَذَا بِهَذَا»⁽²⁾. [قَوْلُهُ: الرَّابِعُ: الْإِلْصَاقُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾⁽³⁾. انْظُرْ كَيْفِيَّةَ تَقْدِيرِهِ، وَنَحْوُهُ: «وَصَلْتُ هَذَا بِهَذَا»⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: الْخَامِسُ مَعْنَى "مَعَ" نَحْوُ: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾⁽⁵⁾؛ أَيْ: مَعَ الْحَقِّ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ⁽⁶⁾ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ [وَتُقَدِّسُ لَكَ]⁽⁷⁾﴾⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: السَّابِعُ: مَعْنَى "عَنْ" قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾⁽⁹⁾. قِيلَ: هَذَا مِنْ بَابِ الْقَلْبِ؛ إِذِ الْغَمَامُ هِيَ الَّتِي تَشَقُّقُ عَنِ السَّمَاءِ؛ قُلْتُ: قَدْ مَرَّ بِي رُذُ هَذَا الْقَوْلِ بِتَأْوِيلِ آخَرٍ فِي الْآيَةِ، وَتَفْسِيرٌ غَيْرُ هَذَا، أَوْ لَا يَجِيءُ فِيهِ قَلْبٌ، فَانْظُرْهُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾⁽¹⁰⁾، قَوْلُهُ⁽¹¹⁾: [وَيَطْلُبُهُ]⁽¹²⁾ "عَدٌّ" و"عَوَضٌ". يَعْنِي: وَكَذَلِكَ أَيْضًا "الْصِقُّ" فَإِنَّهُ يَطْلُبُهُ.

ص: عَلَى لِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ
بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنَ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(2) تنظر: البهجة المرضية. (362/1).

(3) سورة: المائدة، من الآية: 06، وتامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَسَمِعَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) سورة: النساء، من الآية: 170، سبق تخرجها. ص: 1050.

(6) ساقطة من النسخ الثلاث.

(7) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، و(ش).

(8) سورة: البقرة، من الآية: 30، وتامها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَتُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

(9) سورة: الفرقان، من الآية: 25، وتامها: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾.

(10) سورة: المعارج، الآية: 01.

(11) في (م) ابن عقيل قوله.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا

قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ: الاستِعْلَاءُ، وَهُوَ أَصْلُهَا وَيَكُونُ حَسِيًّا، كَقَوْلِكَ: «رَكِبْتُ عَلَى الْفَرَسِ». وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾⁽¹⁾ [ش/184ط]. قَوْلُهُ: وَمَعْنَوِيًّا كَقَوْلِكَ⁽²⁾ [رجز]: قَدْ اسْتَوَى بِشَرٍّ⁽³⁾ عَلَى الْعِرَاقِ⁽⁴⁾

قُلْتُ [م/207و]: بَعْضُهُمْ يُعَبِّرُ عَنِ الْمَعْنَوِيِّ بِالْمَجَازِيِّ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَتَمَثِّلُهُ لِلِاسْتِعْلَاءِ الْمَعْنَوِيِّ بِهَذَا الْبَيْتِ جَيِّدٌ، وَقَدْ مَثَّلَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْحَاجِبِيَّةِ، «واعتَمَدْتُ عَلَى اللَّهِ»⁽⁵⁾، وَمَثَّلَهُ الرَّضِيُّ⁽⁶⁾ بِ«عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ»، و«عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلُوا، إِنِّي»⁽⁷⁾ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ»، وَبَحَثَ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَى الْحَلِيِّ فِي ذَلِكَ وَنَصَّهُ: (وَاللَّائِقُ بِالْأَدَبِ عَدَمُ التَّعْيِيرِ بِالِاسْتِعْلَاءِ مُطْلَقًا؛ أَي: (حَسِيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ)⁽⁸⁾، وَأَنْ⁽⁹⁾ يُقَالَ: مَعْنَى "عَلَى" فِي الْآيَاتِ وَنَحْوِهَا لُزُومُ التَّفْوِيضِ إِلَى اللَّهِ، فَمَعْنَى: تَوَكَّلْتُ [عَلَى اللَّهِ]⁽¹⁰⁾، أَلَزِمْتُ تَفْوِيضَ أَمْرِي إِلَيْهِ، وَاللَّفْظُ قَدْ يَخْرُجُ بِشَهْرَتِهِ فِي الْاسْتِعْمَالِ فِي الشَّيْءِ عَنْ مُرَاعَاةِ أَصْلِ الْمَعْنَى كَمَا فِي قَوْلِكَ: «مَا أَعْظَمَ اللَّهُ»، فَقَدْ خَرَجَ لَفْظُ "عَلَى" هُنَا عَنْ مَعْنَى الْاسْتِعْلَاءِ؛ لِاشْتِهَارِ اسْتِعْمَالِهِ بِمَعْنَى لُزُومِ التَّفْوِيضِ إِلَى

(1) ورد قوله تعالى في موضعين في القرآن الكريم. 1/سورة: المؤمنون، الآية: 22، و2/سورة غافر، من الآية: 80، وتماهما: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾.

(2) في (م)، و(ش): كقوله، وهو الصواب.

(3) ساقطة من (ش).

(4) تمامه: مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ، وهو منسوب للأخطل في تاج العروس. (38/331)، وهو ليس في ديوانه، والبيت من شواهد: الصحاح. (6/2385)، واللسان. (14/414)، وأما ابن الحاجب. (1/256)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي. ص: 1078، والمعجم المفصل. (11/208).

(5) ينظر قول ابن مالك في: التحفة على كافية ابن الحاجب. ص: 403.

(6) ينظر: شرح الرضي للكافية. (4/321). وينظر قول الرضي أيضا في: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: حسن بن محمد العطار، دار الكتب العلمية، دط، دت. (1/445).

(7) في (م)، و(ش): أي.

(8) في (م): حسيا أو معنويا.

(9) في (م)، و(ش): وإنما.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

الله، وَعَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾⁽¹⁾؛ أَي: كَانَ⁽²⁾ وَاجِبُ
الْوُقُوعِ بِمَقْضَى وَعْدِهِ الصَّادِقِ تَعَالَى عَنْ⁽³⁾ اسْتِعْلَاءِ شَيْءٍ عَلَيْهِ⁽⁴⁾. وَهُوَ حَسَنٌ جِدًّا⁽⁵⁾.
قَوْلُهُ: الثَّانِي مَعْنَى "فِي" كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ
سُلَيْمَانَ﴾⁽⁶⁾. وَقَدْ ضَمَّنَ بَعْضُهُمْ⁽⁷⁾ "تَتْلُو" مَعْنَى "تَقُولُ"، وَتَكُونُ "عَلَى" حِينَئِذٍ عَلَى بَابِهَا،
وَلَا شَاهِدَ فِيهِ. قَوْلُهُ: الثَّالِثُ: مَعْنَى "عَنْ" كَقَوْلِهِ [وافر]:

إِذَا رَضِيتُ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا⁽⁸⁾

قَائِلُهُ هُوَ: فُحَيْفُ الْعَامِرِيِّ [203/أ]، وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَعْدِيَةُ "رَضِي" بِ"عَلَى"، وَهُوَ لَا
يَتَعَدَّى إِلَّا بِ"عَنْ".

(1) سورة: مريم، من الآية: 71، وتامها: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾.

(2) في (ش): مكان.

(3) في (ش): على.

(4) ينظر قول ابن أبي الشريف في حاشيته على المحلى الموسومة بـ"الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع. اللوحة:
60، و61. كما ينظر قوله في: حاشية العطار. (445/1).

(5) في (م)، و(ش): جيد.

(6) سورة: البقرة، من الآية: 102، سبق تخرجها في باب ظن. ص: 659.

(7) قاله المرادي، ينظر: توضيح المقاصد. (759/2)، والجنى الداني. ص: 477.

(8) وهو منسوب له في: شرح التصريح. (650/1)، والمقاصد النحوية. (1226/3)، والكامل. (141/2)، و(74/3)،
وهو نفسه: قحيف العقيلي كما في: المحكم. (243/8)، واللسان. (323/14)، والتاج. (156/38)، و(104/39)،
واللمحة. (230/1)، والمقاصد الشافية. (652/3)، وشرح شواهد المغني. (416/1)، وأدب الكاتب. ص: 507،
وضرائر الشعر. ص: 233، والخزانة. (137/10)، وأمالى ابن السجري. (610/2)، والمعجم المفصل. (279/8)،
وشرح الشواهد الشعرية. (312/3)، وبلا نسبة في: الصحاح. (2357/6)، و(2547)، والمختص. (238/4)،
و(233/5)، والمقتضب. (320/2)، والخصائص. (207/2)، و(265)، وشرح كتاب سيويه. (233/1)، و(215/2)،
والإنصاف. (516/2)، وشرح المفصل. (295/1)، وشرح الكافية. (809/2)، وشرح التسهيل. (160/3)، وشرح ابن
الناظم. ص: 264، والتذيل. (234/11)، والارتشاف. (2440/5)، والجنى الداني. ص: 477، وتوضيح المقاصد.
(759/2)، وأوضح المسالك. (38/3)، والمغني. ص: 191، و887، وشرح ابن عقيل. (25/3)، وتمهيد القواعد.
(2966/6)، وشرح الأشموني. (90/2)، والهمع. (440/2).

قَالَ [اللَّهُ]⁽¹⁾ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾؛ ثُمَّ إِنَّ هَذَا الشَّاعِرَ أَوْقَعَ "عَلَى" مَوْقِعَ "عَنْ"، قَالَ خَالِدٌ: (وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَمَّنَ مَعْنَى عَطْفٍ، قَالَهُ فِي الْمَغْنِيِّ⁽³⁾)، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ⁽⁴⁾: حُمِلَ عَلَى نَقِيضِهِ، وَهُوَ "سَحَطٌ"، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ⁽⁵⁾: إِنَّمَا سَاغَ هَذَا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: أَقْبَلْتُ عَلَى. وَ"قُشِيرٌ"⁽⁶⁾: بِضَمِّ الْقَافِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ: اسْمُ قَبِيلَةٍ، وَلِذَلِكَ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَيْهَا مُؤَنَّثًا⁽⁷⁾، قَالَهُ خَالِدٌ. قَوْلُهُ: وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى "فِي" وَ"عَنْ". يَعْنِي: فِي التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ الْمُعْطُوفَ عَنِ الْمُضَافِ مُضَافٌ، وَأَمَّا فِي اللَّفْظِ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا يُضَافُ مَرَّتَيْنِ. قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ التَّجَاوُزُ، وَهُوَ أَصْلُهَا كَقَوْلِهِ: «رَمَيْتُ⁽⁸⁾ عَنِ الْقَوْسِ»، وَ«أَخَذْتُ الْعِلْمَ عَنْ زَيْدٍ». وَمَثَلُ ابْنِ هِشَامٍ⁽⁹⁾ الْمَجَاوِزَةَ بِمِثَالَيْنِ، أَحَدُهُمَا [نَحْوُ: «سِرْتُ عَنِ الْبَلَدِ»، وَثَانِيهِمَا]⁽¹⁰⁾: [قَالَ خَالِدٌ: (الْمَثَالُ الْأَوَّلُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْأَخِيرُ وَهُوَ)⁽¹¹⁾: «رَمَيْتُ [ش/185و] عَنِ الْقَوْسِ»، فِيهِ خِلَافٌ]⁽¹²⁾، قُلْتُ⁽¹³⁾: وَانْظُرْ هَذَا الْمَثَالَ الَّذِي هُوَ: «أَخَذْتُ الْعِلْمَ عَنْ

(1) سقطت من (م)، و(ش).

(2) سورة: الفتح، من الآية: 18، وتمامها: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾.

(3) ينظر: المغني. ص: 191.

(4) ينظر رأي الكسائي أيضا في: الخصائص. (207/2، 265)، والمقاصد النحوية. (1227/3)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب. (25/2)، والخزانة. (133/10).

(5) ينظر رأي أبو عبيدة في: أيضا في: إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: أبو البقاء العكبري، وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السلام بالي، ومحمد زكي عبد السلام، دار ابن رجب، ط: 01، 1418هـ - 1998م. ص: 69.

(6) بنو قشير: بطن من عامر بن صعصعة من هوازن من العدنانية، وهم بنو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة. ينظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب. ص: 399.

(7) ينظر القول في: شرح التصريح. (650/1، 651).

(8) في الشرح: رميت السهم عن القوس. (314/1).

(9) ينظر: أوضح المسالك. (40/3).

(10) ما بين معقوفتين مكرر في (ش).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، وفي (م) ساقط.

(12) ينظر قول خالد في شرح التصريح. (652/1).

(13) ساقطة من (ش).

زَيْدٌ»، هَلْ هُوَ مِنَ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ أَوْ مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ؟ رَاجِعْ خَالِدًا⁽¹⁾ لَعَلَّهُ يَتَلَمَّحُ لَكَ عَلَى مَا تَحْكُمُ بِهِ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ ذَلِكَ. أَي: كَوْنُ [م/207ظ] أَصْلَهَا التَّجَاوُزُ؛ لِأَنَّ: (مَنْ قَدْ⁽²⁾ فَطِنَ) قَصَدَ بِهَا ذَلِكَ؛ أَي: التَّجَاوُزُ، فَلَمَّا قَصَدَ بِهَا ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّهُ هُوَ أَصْلُهَا وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْإِشَارَةَ تَرْجِعُ إِلَى الْجَوَازِ فَقَط. قَوْلُهُ: الثَّانِي: مَعْنَى "بَعْدَ" كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾⁽³⁾؛ أَي: بَعْدَ طَبَقٍ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ "عَنْ"⁽⁴⁾ عَلَى بَابِهَا، وَالتَّقْدِيرُ: (طَبَقًا مُتَبَاعِدًا فِي الشَّدَّةِ عَنْ طَبَقٍ آخَرَ دُونَهُ، فَيَكُونُ كُلُّ طَبَقٍ أَعْظَمَ فِي الشَّدَّةِ مِمَّا قَبْلَهُ)، قَالَهُ الدَّمَامِينِيُّ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: الثَّالِثُ: مَعْنَى "عَلَى" [ك:]⁽⁶⁾ قَوْلِ الشَّاعِرِ [بسيط]:

لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي⁽⁷⁾

(1) في (م)، و(ش): خالد. لم يتكلم خالد عن المثال، وجاء في الباب عن علل البناء والإعراب: (ومعنى "عن" المجاوزة والتعدي وقولك أخذت العلم عن فلان مجاز لأن علمه لم ينتقل عنه ووجه المجاز أنك لما تلقيته منه صار كالمنتقل إليك عن محله). (357/1). وقال الصبان في حاشيته عن "عن": (وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم عن عمرو، كأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ). (335/2).

(2) ساقطة من (م).

(3) سورة: الانشقاق، الآية: 19.

(4) ساقطة من (م).

(5) ينظر قول الدماميني في شرحه لمغني اللبيب. (39/2).

(6) مضافة من (م)، و(ش).

(7) البيت في ديوان ذي الأصبغ العدواني، تحقق: عبد الوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نائف الدليمي، وخط أشعاره: يوسف ذنور، مطبعة الجمهور، الموصل، دط، 1393هـ - 1973 م. ص: 89، وهو من شواهد: إصلاح المنطق. ص: 263، والجمهرة. (596/1)، والتهذيب. (137/3)، و(131/14)، والصحاح. (2119/5)، و(2168/6)، و(2248)، و(2326/6)، والمقاييس. (179/2)، و(227/5)، والمحكم. (283/5)، و(206/8)، و(400/9)، والمخصص. (404/3)، و(239/4)، واللسان. (525/11)، و(167/13)، و(170)، و(295)، و(539)، و(226/14)، والتاج. (173/30)، و(57/35)، و(422)، و(497/36)، و(542/37)، والخصائص. (191/2)، والإنصاف. (325/1)، وشرح المفصل. (517/4)، و(261/5)، وشرح الكافية. (809/2)، وشرح التسهيل. (159/3)، وشرح ابن الناظم. ص: 264، والتذيل. (220/11)، والارتشاف. (2419/5)، والجنى الداني. ص: 246، وتوضيح المقاصد. (760/2)، وأوضح المسالك. (41/3)، والمغني. ص: 196، وشرح ابن عقيل. (23/3)، وتمهيد القواعد. (2965/6)، والمقاصد الشافية. (660/3)، والمقاصد النحوية. (1229/3)، وشرح الأشموني.

[قائله ذو الأصْبَع] ⁽¹⁾ العدواني، واسمُه الحَرْثَانُ بنُ الحَارِثِ بنِ مجرب ⁽²⁾، و"تخزوني": يفتح التاء، والشَّاهدُ في تعدية "أفضل" بـ"عن"، و"أفضل" ⁽³⁾ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِ"على"، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَا ⁽⁴⁾ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ⁽⁵⁾، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الشَّاعِرَ أَوْفَعَ "عَنْ" مَوْجِعَ "على"، انْظُرِ الشَّيْخَ ⁽⁶⁾ خَالِدَ ⁽⁷⁾ فَإِنَّ الْبَيْتَ مِنْ شَوَاهِدِ الْحَاذِي، وَمِثَالُ "عَنْ" بِمَعْنَى "على" قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ ⁽⁸⁾؛ أَي: عَلَيْهَا، (وَالْآيَةُ تَحْتَمِلُ التَّضْمِينَ ⁽⁹⁾، وَالْمَعْنَى: فَإِنَّمَا ⁽¹⁰⁾ يُبْعِدُ الْخَيْرَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْبُخْلِ)، قَالَه الدَّمَامِيُّ ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ فِيهِ إِشَارَةٌ لِلْحَمْلِ ⁽¹²⁾ وَالْمُعَادَلَةِ. انْظُرْ مَا مَعْنَى الْحَمْلِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُحْمَلُ

(94/2)، وشرح التصريح. (653/1)، والجمع. (443/2)، وشرح شواهد المغني. (430/1)، وأدب الكاتب. ص: 513، والأُمالي. (93/1، و255)، والحماسة البصرية. (66/1)، وضرائر الشعر. ص: 144، والخزانة. (173/7)، وزهر الأكم. (269/1)، وأُمالي ابن السجري. (195/2، و611)، والمعجم المفصل. (239/8)، وشرح الشواهد الشعرية. (232/3). الشرح: أفضلت: زدت. ديان: الديان: القاهر المالك للأُمور الذي يجازي عليها. تخزوني: تسومني الذل وتقهرني. وشرح الشواهد. (232/3).

(1) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(2) تصحيف الصواب: محرت، ينظر: الشعر والشعراء. (697/2)، وسمط الآلي. (289/1)، وخزانة الأدب. (284/5).

(3) في (م)، و(ش): وهو.

(4) في (أ): وقال. وهو وهم وتحريف من الناسخ.

(5) سورة: النمل، من الآية: 15، وتامها: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(6) ساقطة من (م)، و(ش).

(7) في (م): خالدا. قال في شرحه: (لأن المعروف أن يقال أفضلت عليه، والمعنى: لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني). (653/1).

(8) سورة: محمد، من الآية: 38، وتامها: ﴿هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلْ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾.

(9) مضافة من الهامش في (أ)، وهو كذلك في (م)، وجاء في متن (أ)، و(ش): التصغير، والصواب ما في المتن و(م)؛ لأنه كذلك عند الدماميني في قوله.

(10) في (ش): فإنه.

(11) ينظر قول الدماميني في شرحه لمغني اللبيب. (37/2).

(12) في (ش): للمحل.

الْفَرْعُ عَنْ⁽¹⁾ الْأَصْلِ، وَالْأَصْلُ هَاهُنَا، وَلَيْسَتْ "عَلَى" بِمَعْنَى "عَنْ" أَصْل⁽²⁾ حَتَّى يَحْمَلَ عَلَيْهَا "عَنْ" فَتَأَمَّلْهُ، قُلْتُ: الْمَرَادُ بِالْحَمْلِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا⁽³⁾ جَاءَ بِمَعْنَى صَاحِبِهِ؛ أَيُّ: حُمِلَ هَذَا عَلَى مَعْنَى هَذَا، وَحُمِلَ [هَذَا عَلَى مَعْنَى هَذَا]⁽⁴⁾ بِقَوْلِ النَّاطِلِ: (كَمَا... الخ)، تَنْبِيْهُ لِلطَّلَبِ عَلَى الْمَعَادِلَةِ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ. قَوْلُهُ: وَ"بَعْدِ" [204/1] مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَهُوَ مُنَوَّنٌ دَخَلَهُ الطَّيُّ⁽⁵⁾، وَلَا يُقْرَأُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى دُخُولِ الْخَبَرِ⁽⁶⁾، وَهُوَ قَبِيحٌ.

ص: شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٌ

قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ: التَّشْبِيْهُ⁽⁷⁾: وَهُوَ أَصْلُهَا وَأَكْثَرُ مَعَانِيهَا. ثُمَّ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: حَقِيقِيٌّ وَبَحَازِيٌّ، فَالْحَقِيقِيُّ⁽⁸⁾ إِذْ⁽⁹⁾ كَانَ مُتَمَاثِلًا فِي الدَّوَاتِ كَالْمَثَالِ، وَهُوَ: «زَيْدٌ كَعَمْرُو»، وَبَحَازِيٌّ: وَهُوَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ بِأَنْ كَانَ مِنْ نَوْعَيْنِ حَقِيقَتَيْنِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ»؛ أَيُّ: فِي الشَّجَاعَةِ أَوْ مِنْ جِنْسَيْنِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ كَالْغَيْثِ»؛ أَيُّ: إِذَا كَانَ كَرِيمًا عَطَاءً. قَوْلُهُ: الثَّانِي: التَّعْلِيلُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾⁽¹⁰⁾. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْعِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ

(1) في (م)، و(ش): على.

(2) في (م): أصلا.

(3) ساقطة من (م).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(5) هو حذف الرابع الساكن مثل: مستفعلن تصبح مفتعلن. ينظر: أهدى السبيل إلى علمي الخليل. ص: 20، وعلم العروض والقافية. ص: 47.

(6) في الهامش من (م): الخبل، وهو الصواب، لأن حذف التنوين من "بعد" يجعل التفعيلة مخبونة مطوية، وهو الخبل، وفي (ش): الخبر، وهو تصحيف من الناسخ. والخبن: وهو حذف الثاني الساكن، والخبل: اجتماع الخبن والطي. ويكون في التفعيلتين التاليتين: مستفعلن: تصير بعد الخبن والطي متعلن بتحريك التاء. ومفعولات: تصير بعد الخبن والطي معلات وتحول إلى فعلات. ينظر: علم العروض والقافية. ص: 172، و174.

(7) عقد مماثلة بين أمرين، أو: أكثر، قصد اشتراكهما في صفة: أو: أكثر، بأداة: لغرض يقصده المتكلم للعلم. ينظر: جواهر البلاغة. ص: 219.

(8) ساقطة من (ش).

(9) في (م): إذا.

(10) سبق تخريجها في باب المفعول له. ص: 872.

يُؤْمِنُوا بِهِ [أَوَّلَ مَرَّةٍ] ﴿١﴾، عَلَى أَحَدٍ مَا قِيلَ^(٢). قَوْلُهُ: أَيُّ: لِأَجْلِ هَدْيِ اللَّهِ لَكُمْ. قُلْتُ: الْمَعْرُوفُ فِي مَصْدَرٍ "هَدَى" "هَدَايَةً"، وَعَلَيْهِ [ش/185ط] اقْتَصَرَ الْجَوْهَرِيُّ^(٣)، وَكَذَا مَنْ رَأَيْتُ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ^(٤) إِنَّمَا قَدَّرُوهُ بِالْهَدَايَةِ، وَبِذَلِكَ قَدَّرَهَا ابْنُ هِشَامٍ أَيْضًا؛ إِذْ قَالَ: (أَيُّ: هَدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ)^(٥)، وَانْظُرْ هَذَا الَّذِي [م/208و] قَالَهُ الشَّيْخُ^(٦) الْمَكُودِيُّ مِنَ التَّقْدِيرِ بِ"هَدَى"، هَلْ لَهُ وَجْهٌ. تَأَمَّلْهُ، ثُمَّ هَذَا السَّبْكُ بِالمَصْدَرِ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ "مَا"، فَإِنَّهَا حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ، انْظُرْ خَالِدًا^(٧) وَلَا بُدَّ فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ نِزَاعِيَّةً. قَوْلُهُ: الثَّالِثُ: زِيَادَتُهَا لِلتَّوَكِيدِ، وَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَزَائِدًا لِتَوَكِيدِ وَرَدٍ)، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٨). [أَيُّ: لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ]^(٩). وَعَلَى الزِّيَادَةِ يَكُونُ مِنَ الْحَاجِزِ فِي الْكَلِمَةِ الْمُتَعَيَّرِ حُكْمُ إِعْرَاجِهَا، وَمِنْهُ جَعَلَهُ السَّعْدُ قَائِلًا: (لَأَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْيُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِثْلَ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِثْلُهُ)^(١٠) بِالْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ فِي مِثْلِهِ، هُوَ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ "لَيْسَ"، وَقَدْ تَغَيَّرَ إِلَى الْجَرِّ بِسَبَبِ زِيَادَةِ [الْكَافِ]^(١١)، فَكَمَا وَصَفَ^(١٢) الْكَلِمَةَ بِالْحَاجِزِ^(١٣) بِاعْتِبَارِ نَقْلِهَا عَنْ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيِّ، كَذَلِكَ

(1) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، وقوله تعالى من سورة: الأنعام، من الآية: 110، وتامها: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

(2) في (م)، و(ش): قيل فيه.

(3) ينظر: الصحاح. (6/2533).

(4) منهم: الزجاج في معاني القرآن. (1/273)، وأبو حيان في البحر المحیط. (2/45).

(5) ينظر: أوضح المسالك. (3/43)، والمغني. ص: 191.

(6) في (ش): الشارح.

(7) قال خالد في شرحه: (فالْكَافُ تعليلية و"ما" مصدرية أي: "لهدايته إياكم". وأجاب الأكثرون بأنه من وضع الخاص موضع العام إذا الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الإحسان. فهذا في الأصل بمنزلة: "وأحسن كما أحسن الله إليك"، والْكَافُ للتشبيه ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب). (1/654).

(8) سورة: الشورى، من الآية: 11، سبق تخريجها. ص: 639.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) في (م)، و(ش): مثل مثله.

(11) مضافة من المطول. ص: 628.

(12) في (م)، و(ش): وصفت.

(13) في (ش): بالمجاز.

وُصِفَتْ بِهِ بِاعْتِبَارِ ثَقُلِهَا عَنْ إِعْرَاجِهَا الْأَصْلِيِّ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: وَالْقَوْلُ بِزِيَادَةِ الْكَافِ... الخ⁽¹⁾،
انْظُرْهُ، وَقَوْلُهُ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ». انْظُرْ خَالِدًا⁽²⁾، وَالسَّعْدَ قَبْلَ الْكِتَابَةِ بِقُرْبٍ، وَفِي أَوَّلِ
الْكِتَابَةِ.

ص: وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا
قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ كَافَ التَّشْبِيهِ يُسْتَعْمَلُ اسْمًا، فَقِيلَ فِي الضَّرُورَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ
سَبْيَوِيهِ⁽³⁾ كَقَوْلِهِ [طويل]:

وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطُنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طُورًا وَتَرْتَقِي⁽⁴⁾

وَالْجُنْبُ: مُضَارِعُ مَبْنِي لِلْمَفْعُولِ، وَ"وَسَطُنَا" بِسُكُونِ السَّيْنِ، وَ"تَصَوَّبُ": مُضَارِعُ مَبْنِي
لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا، وَالشَّاهِدُ فِي اسْتِعْمَالِ الْكَافِ اسْمًا حَيْثُ جَرَّهُ بِالْبَاءِ؛ إِذْ حَرَفُ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ
عَلَى مِثْلِهِ. قَوْلُهُ: وَقِيلَ فِي الْاِخْتِيَارِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ⁽⁵⁾. الْمَغْنِي⁽⁶⁾: (وَقَالَ كَثِيرٌ

(1) ينظر القول بتصرف في المطول. ص: 628، و629.

(2) قال خالداً في شرحه: (أي: "ليس شيء مثله"، كذا قدره الأكثرون، إذ لو لم يقدره كذلك صار المعنى: ليس شيء مثل مثله. فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني). (655/1).

(3) ينظر: الكتاب. (408/1).

(4) البيت منسوب لامرئ القيس في: اللسان. (312/9)، والتاج. (344/24)، وتمهيد القواعد. (3012/6)، والمقاصد الشافية. (667/3)، وأدب الكاتب. ص: 505، والضرائر. ص: 303، والخزانة. (167/10)، وأما ابن الشجري. (538/2)، و(24/3)، والمعجم المفصل. (212/5)، وشرح الشواهد. (189/2)، والبيت في ديوانه. ص: 132، وبلا نسبة في: الصحاح. (1425/4)، والتذيل. (262/11)، وتوضيح المقاصد. (762/2).

الشرح: و"ابن الماء": طائر يقال له: الغرنيق، شبه الفرس به في سرعته وسهولة مشيه. الخزانة. (167/10).

(5) ينظر الأخفش في معاني القرآن. (329/1)، وينظر رأيه أيضاً في: الجنى الداني. ص: 79، والهمع. (450/2)، والمقاصد الشافية. (664/3).

(6) في (م)، و(ش): قال في المغني.

مِنْهُمْ: الْأَخْفَشُ وَالْقَارِسِيُّ⁽¹⁾: يَجُوزُ فِي الْاِخْتِيَارِ، فَحَوَّزُوا فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ»، أَنْ يَكُونَ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَ"الْأَسَدُ" مَحْفُوزٌ بِالْإِضَافَةِ⁽²⁾. وَتَعَقَّبَهُ بَعْدُ فَأَنْظَرُهُ. قَوْلُهُ: وَلِذَلِكَ أَطْلَقَ فِي قَوْلِهِ: وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا. حَيْثُ لَمْ يُقَيَّدَ⁽³⁾ بِالضَّرُورَةِ [204/ظ] فَعَلِمَ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ اسْمًا فِي الْاِخْتِيَارِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ⁽⁴⁾ الْكَافُ اسْمًا تَارَةً بِجَعْلِهِ مُبْتَدَأً، نَحْوِ [خَفِيف]:

أَبَدًا كَالْفِرَاءِ فَوْقَ دُرَاهَا⁽⁵⁾.

وَتَارَةً يَجْعَلُهُ فَاعِلًا، نَحْوِ [بَسِيط]: وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ⁽⁶⁾...

-
- (1) ينظر: الإيضاح العضدي. ص: 260، والمسائل البصريات. (537/1)، والمسائل الحلييات. ص: 242، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب. ص: 255.
- (2) ينظر القول وتعقب ابن هشام في المغني. ص: 239. وفصل الشاطبي في المسألة في مقاصده. (664/3).
- (3) في (م): يقيده.
- (4) في (م): استعمال.
- (5) عجزه: حينَ يَطْوِي المَسَامِعَ الصَّرَّاءَ. قال العيني: لم أفق على اسم قائله. المقاصد النحوية. (1233/3)، وهو من شواهد: شرح الكافية. (813/2)، والجني الداني. ص: 83، والمعجم المفصل. (188/3)، وشرح الشواهد. (499/1).
- الشرح: "الفراء" جمع فرا وهو الحمار الوحشي، ودُرَاهَا جمع ذروة الجبل وهي أعلاه، و"الصرار" هو الطير الذي يصيح بالليل، والشاهد في قوله: كالفراء، الكاف اسم في محل الرفع على الابتداء. ينظر: المقاصد النحوية. (1234/3).
- (6) تمام البيت: أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَيْثُ وَالْفُتْلُ. قال العيني: قائله هو الأعشى ميمون، وهو من قصيدته المشهورة التي أولها: وَدَّعْ هُرَيْرَةً إِنَّ الرُّكْبَ مَرْتَحِلٌ. والبيت في ديوانه. ص: 63، والبيت من شواهد: سر صناعة الإعراب. (292/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح. (327/1)، والمحكم. (431/9)، وأساس البلاغة. (6/2)، واللسان. (272/14)، والمقتضب. (141/4)، والأصول. (439/1)، وشرح الكتاب للسيراfi. (91/1)، والإيضاح العضدي. 260، ومسائل البصريات. (537/1)، والمسائل الحلييات. ص: 242، والخصائص (250/2)، واللباب. (361/1)، وشرح المفصل لابن يعيش. (504/4)، وشرح الكافية. (812/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 265، واللمحة. (247/1)، والتذيل. (264/11)، والجني الداني. ص: 82، وتخليص الشواهد. ص: 385، وشرح ابن عقيل. (27/3)، والمساعد. (277/2)، وتمهيد القواعد. (3010/6)، والمقاصد الشافية. (448/1)، و(666/3)، و(285/6)، والهمع. (450/2)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي. ص: 757، وسمط اللآلي. (875/1)، وأمالى ابن الشجري. (538/2)، و(23/3)، وشرح شواهد المغني. (967/2)، والخزانة. (453/9)، والدرر اللوامع. (70/2)، والمعجم المفصل. (192/6)، وشرح الشواهد. (233/2). والشاهد في قوله: "كالطعن" فإن الكاف فيه مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه "ينهى"، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط مثل الطعن. تنظر باقي الاحتمالات للإعراب في المقاصد النحوية. (1233/3).

وَتَارَةً يَجْعَلُهُ مَجْرُورًا بِاسْمٍ، نَحْوُ [سريع]: فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ⁽¹⁾

وَتَارَةً يَجْعَلُهُ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ سَوَاءٍ كَانَ يَاءً كَالْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ، نَحْوُ [طويل]:

بِكَالَلْقُوَّةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ⁽²⁾

قَالَه السُّيُوطِيُّ⁽³⁾، أَوْ عَنْ نَحْوِ [ش/186و] [رجز]: يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ⁽⁴⁾ الْمُنْهَمِّ⁽⁵⁾

(1) صدره: وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهَيْمٍ أَبَايِلٍ. قال العيني: قائله هو رؤية بن العجاج. المقاصد. (856/2)، والبيت في ملحق ديوانه. ص: 181، وهو كذلك في: شرح التصريح. (367/1)، وشرح شواهد المغني. (503/1)، والخزانة. (189/19)، وشرح أبيات مغني اللبيب. (134/4)، ونسبه سيبويه إلى حميد الأرقط. الكتاب. (408/1)، والبيت بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب. (305/1)، والمحكم. (447/1)، واللسان. (247/9)، وتاج العروس. (161/24)، والمقتضب. (141/4)، والأصول. (438/1)، وشرح الكتاب للسيراي. (298/2)، وشرح الكافية. (813/2)، والتذيل. (39/6)، و(261/11)، والارتشاف. (2102/4)، وأوضح المسالك. (47/2)، والمغني. ص: 238، وتمهيد القواعد. (3009/6)، والمقاصد الشافية. (664/3)، وشرح الأشموني. (361/1)، والهمع. (544/1)، والمعجم المفصل. (310/11).

(2) قال العيني: تمامه: ... فلم أكن لأولع إلا بالكمي المقنع، أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله. المقاصد. (1236/3)، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية. (813/2)، وشرح التسهيل. (170/3)، وشرح ابن الناظم. ص: 266، والتذيل. (262/11)، والجني الداني. ص: 82، وتمهيد القواعد. (3001/6)، وشرح الأشموني. (98/2)، والهمع. (449/2)، والدرر اللوامع. (69/2)، والمعجم المفصل. (408/4)، وشرح الشواهد الشعرية. (127/2). الشرح: "اللقوة": العقاب، وهو يصف فرسا، أي: بفرس كاللقوة، و"الشغواء": المعوجة المنقار، و"جلت". والشاهد في قوله: "بكا اللقوة" حيث جاء الكاف فيه اسماً؛ لأنه مجرور بالباء، والمعنى: يمثل اللقوة الشغواء جلّت. المقاصد النحوية. (1236/3، و1237).

(3) سبق تخريج البيت من الهمع، ينظر أيضا البهجة المرضية. (366/1).

(4) في (ش): البرد.

(5) صدره: يَبِضُّ ثَلَاثُ كِنَعَا جُحْمٌ، وقال العيني: قائله هو العجاج. المقاصد. (1235/3)، وهو منسوب له في: إصلاح المنطق. ص: 185، وشرح التصريح. (659/1)، وشرح شواهد المغني. (503/1)، والخزانة. (169/10)، والمعجم المفصل. (157/12)، وشرح الشواهد الشعرية. (86/3)، والبيت في ملحق ديوانه. (328/2)، وبلا نسبة في: أسرار العربية. ص: 192، والصاحح. (2061/5)، والمحكم. (111/4)، والمخصص. (436/2)، والقاموس المحيط. (851/1)، والتاج. (345/24)، و(124/34)، والمفصل. ص: 385، واللباب. (362/1)، وشرح المفصل. (502/4)، و505، واللمحة. (249/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 266، والجني الداني. ص: 79، وأوضح المسالك. (49/3)، والمغني. ص: 239، وشرح الأشموني. (98/2)، وشرح التصريح. (659/1)، والهمع. (449/2).

وَيَكُونُ بَعْضُهُمَا بِدَلِيلٍ أَنَّ النَّاطِمَ أَطْلَقَ فِي اسْمِيَّتِهَا، وَعَلَّلَ⁽¹⁾ اسْمِيَّةَ "عَنْ" و"عَلَى"، ذَكَرَهُمَا⁽²⁾ بـ"مِنْ"، قَالَ فِي الْكَافِيَّةِ: وَقَدْ يَرَى اسْمًا فَاعِلًا أَوْ مُبْتَدَأً أَوْ ذَا انْجِرَارٍ بِاسْمٍ أَوْ حَرْفٍ بَدَأَ⁽³⁾

قَوْلُهُ: وَأَنَّ "عَنْ" و"عَلَى" أَيْضًا يُسْتَعْمَلَانِ اسْمَيْنِ... الخ. هَذَا [م/208ظ] مَعْطُوفٌ عَلَى "أَنَّ" مِنْ قَوْلِهِ: يَعْنِي أَنَّ كَافَ التَّشْبِيهِ. أَمَّا اسْمِيَّةُ "عَنْ" فَتَكُونُ مَعَ "مِنْ" كَمَا عِنْدَ النَّاطِمِ، وَتَكُونُ مِنْ دُونِ "مِنْ" أَيْضًا، وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَدْخُلَ عَلَيْهَا "عَلَى"، وَهُوَ نَادِرٌ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْهُ بَيَّتٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ [طويل]: عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سَنَحًا⁽⁴⁾

وَتَانِيهِمَا: أَنَّ يَكُونَ مَجْرُورًا وَفَاعِلٌ مُتَعَلِّقًا بِضَمِيرَيْنِ لِمَسْمَى وَاحِدٍ، قَالَهُ الْأَخْفَشُ⁽⁵⁾، وَذَلِكَ كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ [طويل]: دَعُ عَنْكَ نَهَبًا صِيحَ⁽⁶⁾ فِي حُجْرَاتِهِ⁽⁷⁾

الشرح: المعنى: أولئك النسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة، والشاهد: في قوله: "كالبرد" فإن الكاف فيه اسم بمعنى المثل، والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها. المقاصد النحوية. (1235/3، و1236).

(1) في (م)، و(ش): وقيد.

(2) في (م)، و(ش): بجرهما.

(3) ينظر شرح الكافية. (811/2).

(4) عجزه: وَكَيْفَ سُنُوحٍ وَالْبَعِيرُ قَطِيعٌ، وقال العيني: لم أقف على اسم قائله. المقاصد. (1244/3)، وهو بلا نسبة في: القاموس المحيط. (1217/1)، والتاج. (425/35)، والتذيل. (151/11، 152)، والارتشاف. (1729/4)، والجنى الداني. ص: 243، وتوضيح المقاصد. (763/2)، والمغني. ص: 199، وتمهيد القواعد. (2907/6)، والجمع. (467/2)، شرح شواهد المغني. (440/1)، والخزانة. (159/10)، والمعجم المفصل. (365/4)، وشرح الشواهد الشعرية. (82/2). الشرح: والطير السانحة التي تمر على يمينك، وكانوا يتفاءلون بها، يقول الشاعر: أي بمن في مرورها بعد قطع اليمين، ولو مرت قبل قطع يميني، لتيمنت بها. وشرح الشواهد الشعرية. (82/2).

(5) ينظر رأي الأخفش في: التذيل. (155/11)، والارتشاف. (1729/4)، والمغني. ص: 199، والمقاصد النحوية. (1248/3)، والجمع. (441/2).

(6) في (ش): صيحا.

(7) عجزه: وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرُّوَّاحِلِ، وهو في ديوانه. ص: 140. المقاصد. (1244/3)، وهو من شواهد: تهذيب اللغة. (109/5)، والمحكم. (409/8)، واللسان. (522/2)، والتاج. (560/6)، والتذيل. (155/11)، والارتشاف. (1729/4)، وتوضيح المقاصد. (764/2)، وتمهيد القواعد. (74/1)، و(2908/6)، والمقاصد النحوية. (1245/3)، والجمع. (442/2)، شرح شواهد المغني. (440/1)، والخزانة. (159/10)، والمعجم المفصل. (479/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (289/2).

وَأَمَّا اسْمِيَّةُ "عَلَى" مِنْ دُونِ دُخُولِ "مِنْ"، فَلَمْ يُثَبَّتْ وَمَا زَادَهُ الْأَخْفَشُ⁽¹⁾ نَظَرَ فِيهِ صَاحِبُ
 الْمَغْنِيِّ⁽²⁾ فَرَاغَهُ، فَكَالَ النَّاطِمِ سَالِمٌ مِنَ الدَّرَكِ؛ حَيْثُ خَصَّصَ اسْمِيَّتَهَا بِ"مِنْ"؛ لِأَنَّ
 الْمَوْضِعَيْنِ اللَّذَيْنِ ثَبَّتَا فِي "عَنْ" فَهُمَا مِنَ النُّدُورِ بِمَكَانٍ، تَأَمَّلْ ذَلِكَ مُنْصَفًا. قَوْلُهُ: فَمِنْ
 دُخُولِ "مِنْ" عَلَى "عَنْ" قَوْلُهُ [بسيط]:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلَ⁽³⁾

الشرح: قال الأصمعي: معناه: دع الذي انتهبه باعث وحدثني حديثًا عن الرواحل التي أنت ذهبت بها. والشاهد في
 قوله: "دع عنك" فإن "عن" هنا اسم. المقاصد. (1246/3، 1248).

(1) واستدل الأخفش على اسمية "على" بقول العرب: «سويت علي ثيابي». ووجه الدلالة أنه قد تقرر أن فعل المضمر
 المتصل لا يتعدى إلى مضمره المتصل لا بنفسه ولا بواسطة؛ فلا تقول: زيد ضربه، تريد: ضرب نفسه، ولا فرحت بي،
 تريد: فرحت بنفسي، وفي "سويت علي" قد تعدى إلى ضميره المتصل، فوجب أن يعتقد في "على" أنها اسم؛ لأنه
 يجوز: سويت فوقي ثوبي، وسرت أمامي. قال بعض أصحابنا: وكذلك ينبغي أن يجعل "على" اسماً في قول الشاعر:
 هون عليك، فإن الأمور بكف الإله مقاديرها. التذييل. (154/11، 155).

(2) قال في المغني رداً على الأخفش في قول الشاعر: هون عليك... الخ: (لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره
 المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم لا يقال: "ضرتني" و"لا فرحت بي"، وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً في هذه
 المواضع لصح حلول فوق محلها ولأنها لو لزم اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية إلى في نحو ﴿فَصُرْتُهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة:
 260]، ﴿وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: 32]، ﴿وَهَزَيْتُ إِلَيْكَ﴾ [مريم: 25]، وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف
 كما قيل في اللام في "سقياً لك" وإما على حذف مضاف أي: "هون نفسك"، و"اضمم إلى نفسك". ص: 195.

(3) قال العيني: قائله هو القطامي، واسمه عمير بن شنيب التغلبي. المقاصد. (1237/3)، وهو منسوب له في:
 التهذيب. (137/3)، و(340/15)، والصحاح. (2168/6)، والمحكم. (101/1)، و(28/4)، واللسان. (295/13)،
 و421، و(163/14)، والتاج. (425/35)، و(215/36)، و(397/37)، وشرح كتاب سيبويه. (104/5)، وشرح
 المفصل. (501/4)، وإيضاح شواهد الإيضاح. (326/1)، وشرح شواهد المغني. (651/2)، وجمهرة أشعار العرب.
 ص: 652، وأدب الكاتب. ص: 504، وضرائر الشعر. ص: 306، والخزانة. (482/6)، والمعجم المفصل.
 (186/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (345/2)، والبيت في ديوانه. ص: 28، ونسبه المرزوقي في الحماسة للأعشى ولم
 أعرثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في: أسرار العربية. ص: 190، وشرح الكافية. (810/2)، وشرح ابن الناظم. ص:
 266، والتذييل. (151/11)، والارتشاف. (1722/4)، والجنى الداني. ص: 243، وتوضيح المقاصد. (763/2)،
 وتمهيد القواعد. (2907/6). الشاهد في قوله: "من عن يمين الحبيا" ف"عن" هاهنا اسم مجرور ب"من"، ويكون في مثل
 هذا الموضع بمعنى: جانب، والمعنى: من جانب الحيبا. المقاصد النحوية. (1239/3).

"الحَبِيَّاءُ"⁽¹⁾: مَوْضِعُ بِالشَّامِ، وَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي جَاءَتْ مُصَغَّرَةً، وَلَا مُكَبَّرَ لَهَا، وَمَعْنَى "نَظَرْتُ قَبْلَ"؛ أَي: لَمْ يَتَقَدَّمْهَا نَظَرٌ، يُقَالُ: «رَأَيْتُ الْهَالَالَ قَبْلًا»؛ أَي: لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ قَبْلِي. قَوْلُهُ: وَمِنْ دُخُولِهَا عَلَى "عَلَى" [طويل]:

عَدَتْ⁽²⁾ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيزَاءٍ مَجْهَلٍ⁽³⁾

هَذَا الْبَيْتُ لِمُزَاحِمِ الْعُقَيْلِيِّ، وَهُوَ جَاهِلِيٌّ، وَقَبْلَ هَذَا [طويل]:

قَطَعْتُ بِشَوْشَاءَ كَأَنَّ قُتُودَهَا⁽⁴⁾ [5] عَلَى خَاضِبٍ يَغْلُو الْأَمَاعِزَ جُفْلٍ

أَذَلِكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرَحُهَا لَقِيَ بِشُرُورَى كَالْيَتِيمِ الْمُعَيَّلِ⁽⁶⁾

شَبَّهَ دَابَّتَهُ بِالنَّعَامَةِ، أَوْ بِالْقَطَا فِي السَّرْعَةِ، فَقَوْلُهُ: "عَدَتْ"؛ يَعْنِي: "الْقَطَا"، و"عَدَا" نَقِيضُ "رَاحَ"، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (وَالْعُدُوُّ نَقِيضُ الرَّوَّاحِ، وَقَدْ عَدَا يَغْدُو غُدْوًا. وَقَالَ قَبْلُ: وَالْعُدُوَّةُ مَا بَيَّنَّ صَلَاةَ الْعَدَاةِ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ)⁽⁷⁾؛ أَي: وَرَدَتْ هَذِهِ الْقَطَاةُ بَاكِرًا، وَقَوْلُهُ: "مِنْ عَلَيْهِ"؛

(1) وقيل موضع بالحجاز أيضا، ينظر: معجم البلدان. (216/2)، ومراصد الإطلاع. (378/1).

(2) في (م): غدوت.

(3) البيت في ديوان مزاحم العقيلي. ص: 120، وفيه: "خمسة" مكان "ضمؤها"، و"بيداء" مكان "بريزاء"، وهو من شواهد: إيضاح شواهد الإيضاح. (323/1)، وأسرار العربية. ص: 191، وشرح كتاب سيويه. (149/2)، واللباب. (359/1)، وشرح المفصل. (496/4)، و498، وشرح الكافية. (810/2)، وشرح التسهيل. (140/3)، واللمحة. (231/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 266، وفيه: "بيداء"، والتذييل. (153/11)، والجنى الداني. ص: 470، وتوضيح المقاصد. (765/2)، وأوضح المسالك. (51/3)، وشرح ابن عقيل. (28/3)، وتمهيد القواعد. (2885/6)، و(4643/9)، والمقاصد النحوية. (1240/3)، وفيه: "بيداء"، وشرح الأشموني. (100/2)، وشرح التصريح. (660/1)، وشرح شواهد المغني. (425/1)، والكامل. (74/3)، وضرائر الشعر. ص: 305، والخزانة. (147/10)، و(150)، والمعجم المفصل. (562/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (233/2).

(4) في (م): قودها.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(6) ينظر: البيتين في ديوان مزاحم العقيلي. ص: 119، و120، وفيه: "الأغرين" مكان "الأماعز"، وهما من شواهد: المقاصد النحوية. (1240/3)، وشرح شواهد المغني. (426/1)، والخزانة. (150/10).

(7) ينظر الصحاح. (2444/6).

[أَي: مِنْ عَلَى فَرَحَهَا لِلْوَرْدِ⁽¹⁾، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ "مِنْ عَلَيْهِ"؛ أَي: مِنْ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ؛ أَي: مِنْ فَوْقِهِ، وَلَا "مِنْ عَلَيْهِ"]⁽²⁾؛ أَي: مِنْ عَلَى الْمَاءِ، كَمَا [205/أ] قَالَ ابْنُ سِيدَه⁽³⁾، وَاعْتَرَضَهُ الْأَعْلَمُ⁽⁴⁾: بِأَنَّهَا (لَمْ تَقَرَّ)⁽⁵⁾ عَلَى الْمَاءِ، إِنَّمَا غَدَتْ إِلَيْهِ، وَجَدَّتْ فِي طَلَبِهِ، وَقَوْلُهُ: "بَعْدَمَا تَمَّ [ظَمِيئُهَا]"⁽⁶⁾؛ أَي: كَلَّ وَتَنَاهَى، وَ"الظَّمَا": أَيَّامٌ صَبَرَهَا عَنْ⁽⁷⁾ الْمَاءِ، وَهُوَ مَا بَيَّنَّ الشُّرْبَ إِلَى⁽⁸⁾ الشُّرْبِ، وَيُرْوَى: "بَعْدَمَا تَمَّ"⁽⁹⁾ (خَمْسُهَا تَزِلُّ)⁽¹⁰⁾، وَهُوَ وَرُودُ الْمَاءِ فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَيَّامٍ، وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهَا تَصْبِرُ عَنْ⁽¹¹⁾ الْمَاءِ خَمْسَةَ أَيَّامٍ، إِنَّمَا هَذَا لِلْإِبِلِ لَا لِلْقَطَا؛ لَكِنْ ضَرَبَهُ مَثَلًا، وَمَعْنَى "تَزِلُّ" عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ؛ أَي: تَذْهَبُ فِي طَيْرَانِهَا كُلِّ مَذْهَبٍ، وَقَوْلُهُ: "تَصِلُ"، قَالَ ابْنُ سِيدَه: (تُصَوِّتُ فِي طَيْرَانِهَا [م/209و]، وَقِيلَ: تُصَوِّتُ حَشَاؤُهَا)⁽¹²⁾ مِنْ شِدَّةِ الْعَطَشِ)⁽¹³⁾، وَاعْتَرَضَهُ الْأَعْلَمُ قَائِلًا: لَا يُقَالُ لِصَوْتِ الْجَنَاحِ صَلِيلٌ؛ إِنَّمَا يُقَالُ لَهُ وَلَا مِثَالِهِ حَفِيفٌ، وَإِنَّمَا الصَّلِيلُ صَوْتُ كُلِّ شَدِيدٍ يَابِسٍ [ش/186ظ]، كَالسَّيْفِ تُقَرِّعُ⁽¹⁴⁾ بِهِ الْبَيْضَةَ، وَالطَّسْتُ وَخَوْهُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْفَخَّارِ: صَلَّصَالٌ لِصَلِيلِهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الْقَطَاةَ يَبْسُتُ مِنْ

(1) أراد أنها أقامت مع فرحها حتى احتاجت إلى ورود الماء وعطشت، فطارت تطلب الماء عندما تم ظمؤها. المقاصد النحوية. (1241/3).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) ينظر: شرح أبيات الجمل لابن سيدة. ص: 155 - 156.

(4) في (ش): الأعلى. وهو تصحيف.

(5) في (ش): لا تعدوا.

(6) في (م): ضمؤها.

(7) في (م)، و(ش): على.

(8) في (م): و.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(10) في (ش): حبسها ما تزل.

(11) في (م): على.

(12) في (م)، و(ش): حشاها. والصواب: أحشاؤها. قال الجوهري: (والحشا: ما اضطمت عليه الضلوع، والجمع أحشاء). (2313/6).

(13) ينظر: شرح أبيات الجمل لابن سيدة. ص: 156.

(14) في (م): يقرع.

العَطَشِ، فَإِذَا تَحَرَّكَتْ واضْطَرَبَتْ صَلَّتْ كَمَا يَصِلُ كُلُّ شَيْءٍ يَابِسٍ شَدِيدٍ إِذَا نَفَرَ أَوْ اضْطَرَبَ، وَقَوْلُهُ: "عَنْ قَيْضٍ"؛ أَيُّ: عَنْ قُشُورٍ بَيَضٍ قَدْ خَلَا مِنْ فِرَاحِهِ؛ فَإِنَّ الْقَيْضَ هُوَ قَشْرٌ⁽¹⁾ الْبَيْضِ الْأَعْلَى، وَقَوْلُهُ: "بَزِيَاءٌ"⁽²⁾، "الزَّيْءُ": بِكَسْرِ الزَّيِّ الْأَوَّلَى، وَالْمَدَّ وَالصَّرَفِ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ كَمَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ⁽³⁾ لِلإِلْحَاقِ: الْأَرْضُ⁽⁴⁾ الْعَلِيضَةُ، أَيُّ: [عَدَتْ هَذِهِ الْقَطَاةُ]⁽⁵⁾ اسْتَمَتَتْ⁽⁶⁾ هَذِهِ الْأَفْرَاحُ الَّتِي فَارَقَتْ قَيْضَهَا حِينَ خَافَتْ عَلَيْهَا الظَّمَأَ وَالْعَطَشَ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا، وَمُدَّةَ صَبْرِهَا عَنْ⁽⁷⁾ الْمَاءِ، وَقَدْ جَفَّتْ أَمْعَاؤُهَا، فَهِيَ تَصِلُ، وَيُرْوَى: "بَيِّدَاءَ" عَوْضَ "زَيْزَاءَ"، [وَكَذَا أَنْشَدَهُ سَيَوِيهِ، وَرَوَاهُ بَعْضُ الْمُتَخَلِّفِينَ⁽⁸⁾ "بَزِيَاءَ" بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ، فَجَعَلَ أَلْفَ "زَيْزَاءَ"]⁽⁹⁾ لِلتَّأْنِيثِ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ غَيْرُ مُصَرَفٍ⁽¹⁰⁾، إِنَّمَا يَجِيءُ مَصْرُوفًا إِذْ هَمَزَتْهُ مُلْحَقَةً، وَذَلِكَ نَحْوُ: "عَلْبَاءَ" و"حَرْبَاءَ" و"سَيِّسَاءَ"⁽¹¹⁾ وَ"قَيْقَاءَ" وَ"حَرْشَاءَ"⁽¹²⁾، كُلُّ ذَلِكَ هَمَزَتْهُ مُلْحَقَةً بِ"قِرْطَاسٍ"، وَلَيْسَتْ الْأَلِفُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ لِلتَّأْنِيثِ، [وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾⁽¹³⁾، فَإِنَّمَا تَرَكَ

(1) في (ش): فروخ.

(2) في (م)، و(ش): بزياء مجهل.

(3) لم يقلها في "زيزاء"، وإنما قال في لفظة "رداء": (وتشبيته رداءان وإن شئت رداوان، لأن كل اسم مهموز ممدود فلا تخلو همزته إما أن تكون أصلية فتتركها في التثنية على ما هي عليه ولا تقلبها فتقول جزاءان وخطاءان، وإما أن تكون للتأنيث فتقلبها في التثنية واوا لا غير، تقول: صفراوان وسوداوان. وإما أن تكون منقلبة من واو أو ياء مثل كساء ورداء، أو ملحقة مثل علباء وحرباء). الصحاح. (6/2355)، و"زيزاء" مثل "علباء" و"حرباء" كما أشار في المتن.

(4) في (م): وهو الأرض.

(5) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، و(ش).

(6) في (ش): اسقطت.

(7) في (م) على.

(8) مثبتة في الهامش من (م)، وفي (ش) كلمة لم أتبين معناها.

(9) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، و(ش).

(10) في (م)، و(ش): منصرف.

(11) في (م): شيشاء.

(12) في (م): وحرشاء.

(13) سورة: المؤمنون، من الآية: 20، وتمامها: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ وَصَبْغٍ لِلْكَالِينِ﴾.

صَرَفَهُ؛ لِأَنَّهُ عَنَى الْبُقْعَةَ عَلَى أَنَّ أَلْفَهَا لِلتَّائِيثِ⁽¹⁾، وَقَوْلُهُ: "بَجْهَلٍ"، خُفِضَ بِالإِضَافَةِ لِمَنْ رَوَى "بِرِزَاءٍ بَجْهَلٍ"، وَمَنْ رَوَى "بِبَيْدَاءٍ بَجْهَلٍ"، فَهُوَ نَعَتْ لِبَيْدَاءٍ، أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ، وَ"الْبَجْهَلُ": الْمَكَانُ الْقُفْرُ⁽²⁾ لَا عَلَامَةَ فِيهِ يُهْتَدَى بِهَا). مُخْتَصَرًا مِنْ ابْنِ سَيِّدِهِ⁽³⁾ بِإِصْلَاحِ الْأَعْلَمِ عَلَى شَوَاهِدِ الْجُمْلِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ (عَلَيْهِ أَيْضًا)⁽⁴⁾ خَالِدٌ⁽⁵⁾، فَرَاغَهُ لَعَلَّ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا نَقَلْنَا. قَوْلُهُ: وَمَعْنَى عَنْ جَانِبٍ. فَلَفْظُ: "مَعْنَى عَنْ"⁽⁶⁾: مُبْتَدَأٌ، وَ"جَانِبٌ": خَبَرُهُ؛ أَيْ: وَمَعْنَى "عَنْ" فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَقَوْلُهُ: وَ"عَلَى" فَوْقَ. مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ؛ أَيْ: وَمَعْنَى "عَلَى" [فِي]⁽⁷⁾ (الْبَيْتِ الْآخِرِ فَوْقَ)⁽⁸⁾.

ص: وَمُنْذُ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَجِئْتُ مُنْذُ دَعَا

قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ أَنَّ يَرْتَفِعَ مَا بَعْدَهُمَا، نَحْوُ: «مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمُنْذُ يَوْمَانِ». قُلْتُ: فَلَفْظُ "يَوْمٍ" وَ"يَوْمَانِ" مَرْفُوعَانِ لَفْظًا وَمَحَلًّا؛ لِأَنَّهُمَا خَبَرَانِ. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: (حَيْثُ رَفَعَا)، أَنَّ "مُنْذُ" وَ"مُنْذُ" عِنْدَهُ مُبْتَدَأَانِ لِإِسْنَادِ الرَّفْعِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ رَافِعٌ لِلْخَبَرِ. وَهُمَا

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(2) في (م): القفر، وهو الصواب، وما في (أ) تصحيف من الناسخ.

(3) ينظر قول ابن سيده في شرحه لأبيات الجمل. ص: 158.

(4) في (م)، و(ش): أيضا عليه.

(5) قال خالد في شرحه: (ف"على" هنا اسم بمعنى "فوق" لدخول "من" عليها، وكونها بمعنى "فوق" هو قول الأصمعي، وقال أبو عبيدة: بمعنى "عند"، والضمير المجرور بها يعود إلى فرحها. قال أبو حاتم: قلت للأصمعي كيف قال: "غدت"، والقطا إنما تذهب إلى الماء ليلا؟ فقال لم يرد الغدوة وإنما هذا مثل للتعجيل. والعرب تقول: "بكر إلى العشية"، ولا بكور هناك. قاله ابن السيد). (660/1، 661). ونقل خالد شرح ألفاظ البيت من ابن السيد في شرح أبيات الجمل، وليس ابن سيده كما هو مشار في المتن، وعندما بحثت في شرح ابن السيد البطليوسي لهذا البيت وجدت القول فيه. ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل. ص: 59 - 61، وكما سبقت الإشارة في باب الابتداء أن ابن سيده له شرح لأبيات الجمل، وهو سابق على ابن السيد، ونعلل التشابه بين كلامهما، أن ابن السيد ربما نقل عن ابن سيده في شرحه لأبيات الجمل.

(6) ساقطة من (م).

(7) زيادة يقتضيها السياق.

(8) في (م)، و(ش): فوق في البيت الأخير.

فِي أَنْفُسِهِمَا مَبْنِيَانِ، أَمَّا "مُنْذُ" فَعَلَى الضَّمِّ، وَأَمَّا "مُنْذُ" فَعَلَى السُّكُونِ [205/أ] وَبُنْيَا لِكَوْنِهِمَا بِمَعْنَى "مِنْ" و"إِلَى"؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «مَا [م/209ظ] رَأَيْتُهُ مُنْذُ أَوْ⁽¹⁾ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، فَالْمَعْنَى: مَا رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَى الْآنَ، فَإِنْ قِيلَ: مَا الْمَسْوُوعُ لِلابْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ، قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ نَكِرَةٌ مُطْلَقَةً؛ لِأَنَّ النَّكِرَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ: نَكِرَةٌ (لَفْظًا وَمَعْنَى)⁽²⁾ كَرَجُلٍ، وَنَكِرَةٌ مَعْنَى دُونَ لَفْظٍ كَأَسْمَاءٍ [ش/187و] الْأَجْنَاسِ، وَنَكِرَةٌ لَفْظًا مَعْرِفَةً مَعْنَى، نَحْوُ: "تَعَالَهُ"، وَهَذَا مِنْهُ، فَإِنَّ (يَوْمَانِ)⁽³⁾ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُمَا نَكِرَةً، فَإِنَّ مَعْنَاهُمَا مَعْرِفَةً، إِذْ هُمَا صَادِقَانِ عَلَى يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ، أَوْ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ⁽⁴⁾ حَالِ التَّخَاطُبِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ وَالسَّمَاعِ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَهُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ فِيهِمَا. الْمَسْأَلَةُ فِيهَا أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ، أَحَدُهَا: مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّهُ⁽⁶⁾ مُبْتَدَأٌ، وَمَا (بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْهُ)⁽⁷⁾، وَاجِبُ التَّأْخِيرِ، إِجْرَاءً لِلرَّفْعِ مُجْرَى الْجَرِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ⁽⁸⁾ وَابْنِ السَّرَّاجِ⁽⁹⁾ وَالْفَارِسِيِّ⁽¹⁰⁾ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَطَائِفَةٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ⁽¹¹⁾، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ⁽¹²⁾، وَمَعْنَاهُمَا الْأَمْدُ إِنْ كَانَ الزَّمَانُ حَاضِرًا أَوْ مَعْدُودًا، وَأَوَّلُ الْمَدَّةِ إِنْ⁽¹³⁾ كَانَ مَاضِيًا.

(1) فِي (م)، وَ(ش): وَ.

(2) فِي (م): مَعْنَى وَلَفْظًا.

(3) فِي (م): مِنْذُ وَمِنْذُ.

(4) قَالَ خَالِدٌ فِي شَرْحِهِ: (فَ"يَوْمَانِ" مِنْكَرٌ مَعْدُودٌ وَ"يَوْمُ الْجُمُعَةِ" مَعْرِفٌ غَيْرٌ مَعْدُودٌ). (1/661).

(5) فِي (م)، وَ(ش): وَالسَّمَاعِ.

(6) فِي (م)، وَ(ش): أَنَّهُمَا.

(7) فِي (م): بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهَا.

(8) يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ. (3/30).

(9) يَنْظُرُ: الْأَصُولُ. (2/137).

(10) يَنْظُرُ: التَّعْلِيلُ عَلَى كِتَابِ سَيَبَوِيهِ. (1/23)، وَالْإِيضَاحُ الْعَضْدِي. ص: 262.

(11) تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ فِي: الْإِنْصَافِ. (1/316).

(12) يَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي: شَرْحِهِ لِلْإِيضَاحِ. (2/151)، وَالْكَافِيَةُ فِي النُّحُو. ص: 37، وَ52.

(13) فِي (ش): إِنْ قَوْلُهُ.

الثَّانِي: (مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ)⁽¹⁾ الْمَكُودِيُّ مِنْ أَنَّهُمَا (خَبَرَيْنِ مُقَدَّمَيْنِ)⁽²⁾، [وَقِيلَ]⁽³⁾ يَكُونَانِ ظَرْفَيْنِ، وَمَا بَعْدَهُمَا مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَأَبِي إِسْحَاقَ الرَّجَاجِ⁽⁴⁾، وَأَبُو الْقَاسِمِ الرَّجَاجِيِّ⁽⁵⁾ وَمَعْنَاهُمَا: "بَيْنَ وَبَيْنَ" مُضَافَيْنِ بِمَعْنَى: «مَا رَأَيْتُهُ»⁽⁷⁾ مُذْ [يَوْمَانِ] «بَيْنِي وَبَيْنَ لِقَائِهِ يَوْمَانِ، الثَّلَاثُ: قِيلَ: ظَرْفَانِ، وَمَا بَعْدَهُمَا فَاعِلٌ»⁽⁸⁾ لِـ"كَانَ" تَامَّةٍ مَحْذُوفَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: "مُذْ"⁽⁹⁾ كَانَ يَوْمَانِ، أَوْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَهَذَا⁽¹⁰⁾ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْكُوفِيِّينَ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ⁽¹¹⁾، وَابْنُ مَضَاءٍ⁽¹²⁾، الرَّابِعُ: قِيلَ: ظَرْفَانِ، وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ يَوْمَانِ، وَهُوَ قَوْلُ لِبَعْضِ الْكُوفِيِّينَ⁽¹³⁾، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ "مُنْذُ" مُرَكَّبَةٌ مِنْ "مِنْ"⁽¹⁴⁾ الْجَارَةِ، وَ"ذُو" الطَّائِيَّةِ، أَوْ مِنْهُمَا وَمِنْ "إِذْ"، وَمَا حَمَلَ الْمَكُودِيُّ عَلَيْهِ كَلَامَ النَّازِمِ (مِنْ مُرَادِهِ)⁽¹⁵⁾ أَنََّّهُمَا مُبْتَدَأَانِ، هَذَا الْأَقْرَبُ لِلْفُظِّ فَقَطْ⁽¹⁶⁾، وَإِلَّا فَقَدْ يُقَالُ: كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَافٍ

(1) في (ش): ذكره الشارح.

(2) في (م)، و(ش): خبران مقدمان، وهو الأصل.

(3) زيادة يقتضيها السياق، وفي (أ) فراغ.

(4) ينظر مذهب الأخفش والرجاج في: الجني الداني. ص: 502، وتوضيح المقاصد. (766/2)، والمغني. ص: 442، وتمهيد القواعد. (1970/4)، وشرح التصريح. (661/1)، والجمع. (225/2).

(5) في (م)، و(ش): وأبي. وهو الصواب.

(6) في (ش): الرجاج. والصواب ما في المتن ينظر: الجمل للرجاجي. ص: 74، و75.

(7) في (م): لقيته.

(8) في (م): فإن.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(10) في (م): وهو.

(11) ينظر: شرح التسهيل. (217/2).

(12) ينظر رأي ابن مضاء القرطبي في: شرح التصريح. (662/1)، والجمع. (226/2).

(13) قال المرادي: (نقله ابن يعيش عن الفراء). الجني الداني. ص: 502.

(14) مضافة من (م)، و(ش).

(15) في (م): من أن المراد، وفي (ش): من أن مراده.

(16) ساقط من (م)، و(ش).

بِالْأَقْسَامِ⁽¹⁾ الْأَرْزَعَةِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ يُوجِبُ⁽²⁾ تَأْوِيلَ⁽³⁾ "رُفَعَا" بِمَعْنَى مَجَازًا⁽⁴⁾؛ أَيْ: حَيْثُ لَمْ يَخْفَضَا، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ عَدَمُ خَفْضِهِمَا سَبَبًا لَارْتِفَاعِ⁽⁵⁾ مَا بَعْدَهُمَا تُسَبِّ مُبَاشَرَةُ الرَّفْعِ لَهُمَا، نَقَلَهُ السُّيُوطِيُّ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُمَا خَبِرَانِ. قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا⁽⁷⁾ هُوَ اسْتِيفَاءُ الْمَذَاهِبِ، وَإِنَّمَا هُوَ بَعْضُهَا. قَوْلُهُ: الثَّانِي: أَنَّ يَلِيَهُمَا فِعْلٌ إِلَى قَوْلِهِ: أَنَّهُمَا ظَرْفَانِ. قُلْتُ: أَيْ: مَنْصُوبَانِ مَحَلًّا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ⁽⁸⁾ الزَّمَانِيَّةِ مَبْنِيَانِ، حَقَّقَ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: أَوْ أَوَّلَى⁽⁹⁾ الْفِعْلِ... الخ. قُلْتُ: مَفْهُومٌ (صَحِيحٌ حَسَنٌ)⁽¹⁰⁾؛ لِأَنَّهُ⁽¹¹⁾ [م/210و] إِذَا كَانَتَا مُبْتَدَأَيْنِ، وَالْحَبْرُ مَحذُوفٌ، لَمْ يَكُونَا مِنَ الْبَيِّنِ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْفِعْلِ. قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَنْ قَالَ هُمَا⁽¹²⁾ مُبْتَدَأَانِ مُقَدَّرٌ بَعْدَهُمَا زَمَانٌ هُوَ خَبَرُهُمَا. انْظُرْ كَيْفَ يُقَدَّرُ⁽¹³⁾؟ وَخِلَافًا لِمَنْ قَالَ أَيْضًا أَنَّهُمَا مُبْتَدَأَانِ، فَيَجِبُ تَقْدِيرُ زَمَانٍ مُضَافٍ [إِلَى]⁽¹⁴⁾ الْجُمْلَةِ يَكُونُ هُوَ الْحَبْرُ، قَالَهُ فِي

(1) في (م): بالأقوال.

(2) ساقطة من (م).

(3) في (م): بتأويل.

(4) في (م) مجازي.

(5) ساقطة من (ش).

(6) ينظر قول السيوطي في النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1428هـ - 2007م. (34/2).

(7) في (م) هذا ليس.

(8) كررت في (ش).

(9) في (م)، و(ش): أوليا، وهو كذلك في الشرح. (318/1).

(10) في (ش): حسن صحيح.

(11) في (م): لأتهما.

(12) في (م)، و(ش): أتهما.

(13) قال المرادي: (أن يليهما جملة، والكثير كونها فعلية نحو: ما زال مذ عقدت يداه إزاره، وقد تكون اسمية كقوله: "مذ أنا يافع"، وفي ذلك مذهبان: أحدهما: أن "مذ ومنذ" ظرفان مضافان إلى الجملة وهو المختار، وصرح به سيبويه. والثاني: أنهما مبتدآن ونقدر اسم زمان محذوفاً يكون خبراً عنهما، والتقدير: "مذ زمان عقدت"، و"مذ زمان أنا يافع"، وهو مذهب الأخفش، فلا يكونان عنده إلا مبتدأين، واختاره ابن عصفور). توضيح المقاصد. (767/2، و768).

(14) مضافة من (م)، و(ش).

المعنى⁽¹⁾. قَوْلُهُ: و"مُدَّ" و"مُنْدُ" [ش/187ظ] مُبْتَدَأٌ وَمَعْطُوفٌ عَلَيْهِ. أَي: إِنَّ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ [206/ا] "مُدَّ" مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي الَّذِي هُوَ "مُنْدُ" مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ.

ص: وَإِنْ يَجُرَّ فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنِ

قَوْلُهُ: و"إِنْ يَجُرَّ" شَرْطٌ. هُوَ بِضَمِّ الْجِيمِ مُضَارِعٌ "جُرَّ"، الثَّانِي⁽²⁾ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، وَالْقَاءُ لِلتَّشْيِيعِ؛ أَي: "مُدَّ" و"مُنْدُ". قَوْلُهُ: وَالْقَاءُ جَوَابُ الشَّرْطِ. صَوَابُ التَّعْيِيرِ: الْقَاءُ رَابِطَةٌ لْجَوَابِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ الْقَاءَ نَفْسَهَا لَيْسَتْ بِرَابِطَةٍ كَمَا قَالَ الرَّاجِزُ⁽³⁾:

وَالْقَاءُ قُلٌّ رَابِطَةٌ لَا يَجِدُ وَلْجَوَابِ الشَّرْطِ أَيْضًا فَرُدُّ

ص: وَبَعْدَ مَنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زَيْدَ مَا فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

قَوْلُهُ: فَرِيَادُهَا بَعْدَ "مِنْ" نَحْوَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾⁽⁴⁾. وَقُرِئَ: "خَطِيئَاتِهِمْ"⁽⁵⁾ بِالْإِفْرَادِ، وَهُوَ أَظْهَرُ فِي الْاسْتِشْهَادِ؛ لِظُهُورِ الْإِعْرَابِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ (إِذْ كَانَ جَمِيعًا)⁽⁶⁾ يُحْتَمَلُ أَنْ (تَكُونَ الْكُسْرُ)⁽⁷⁾ جَرًّا أَوْ نَائِبَةً عَنْ فَتْحَةٍ، وَأَنَّهُ مَنْصُوبٌ، وَ"مَا" كَافَّةٌ. قَوْلُهُ: (فَلَمْ تَعْقُ)؛ أَي: لَمْ يُنْمَعْ عَمَلُهَا كَمَا فِي الْمَثَالِ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْخُرُوفِ

(1) ينظر: المعنى. ص: 442.

(2) في (م)، و(ش): الثلاثي.

(3) لم أعر على قائله فيما توفر لدي من مصادر البحث.

(4) سورة: نوح، من الآية: 25، وتامها: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾.

(5) قال الطبري في تفسيره: (اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ فقرأته عامة قراء الأمصار غير أبي عمرو

﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ بالهمز والتاء، وقرأ ذلك أبو عمرو ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾ بالألف بغير همز. والقول عندنا أنهما قراءتان

معروفتان، فبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيب). (641/23).

(6) في (م)، و(ش): إذا كان جمعا.

(7) في (ش): يكون بالكسرة.

الْحَاوِزَةِ وَبَيْنَ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا؟ [حَتَّى إِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ تَتَّصِلُ بِهَا "مَا"، وَلَا تُكْفُّهَا عَنِ الْعَمَلِ، وَ"إِنَّ" وَأَخَوَاتِهَا]⁽¹⁾ تَكْفُّهَا عَنِ الْعَمَلِ، لِقَوْلِ⁽²⁾ النَّازِمِ قَبْلُ:

وَوَصَلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلُ إِعْمَالِهَا⁽³⁾

الْجَوَابُ: لِأَنَّ⁽⁴⁾ عَمَلَ "إِنَّ" وَأَخَوَاتِهَا النَّصْبُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ؛ إِذْ حَقُّ الْحُرُوفِ أَنْ تَخْفُضَ؛ فَلِذَلِكَ ضَعُفَ عَمَلُهَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا "مَا"، وَهَذِهِ جَاءَتْ عَلَى أَصْلِهَا مِنْ⁽⁵⁾ عَمَلِ الْجَرِّ، فَهِيَ قَوِيَّةٌ فَلَمْ يُؤَثَّرْ دُخُولُ "مَا" عَلَيْهَا.

ص: وَزَيْدَ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافِ فَكُفَّ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرَّ لَمْ يُكْفَ

قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁶⁾. المرادِي: (وَأَجَارَ ابْنُ سَبْعُونَ⁽⁷⁾ شَارِحُ أَيْيَاتِ الْإِيضَاحِ⁽⁸⁾ كَوْنِ "مَا" فِي: "رُبَّمَا يَوَدُّ" نَكْرَةً مَوْصُوفَةً؛ أَيْ: رَبٌّ وَدٌّ يَوَدُّ⁽⁹⁾). قَوْلُهُ: وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ [وَأَفَر]:

(1) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(2) في (م): لقليل، وفي (ش): لأصل.

(3) تمامه: وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ. ينظر شرح البيت في باب إن وأخواتها.

(4) في (م): أن.

(5) في (ش): على.

(6) سورة: الحجر، من الآية: 02، وتمامها: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾.

(7) عند المرادي "يسعون"، وهناك من يترجم له "ابن يسعون"، أو "ابن سبعون". وهو ابن يَسْعُون (ت: بعد 542 هـ = 1147 م)، يوسف بن يتي بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون، أبو الحجاج التجيني الأندلسي، ويقال له الشنشي: لغوي. كان صاحب الأحكام بالمرية. له: المصباح في شرح أبيات الإيضاح، للفراسي. الأعلام. (257/8)، ينظر: التكملة. (207/4)، وتاريخ الإسلام. (133/37)، والبلغة. ص: 322، وبغية الوعاة. (363/2)، وكشف الظنون. (211/1)، وديوان الإسلام. (411/4)، ومعجم المؤلفين. (342/13).

(8) شرح أبيات الإيضاح ليوسف بن يتي، المعروف: بابن يسعون. سماه: المصباح في شرح شواهد الإيضاح. ينظر: كشف الظنون. (211/1). ينظر قول ابن يسعون في: مخطوطة المصباح شرح أبيات الإيضاح (الجزء الأول): يوسف بن يتي بن يوسف بن يسعون، موقع شبكة الألوكة. اللوحة. 96.

(9) ينظر القول في: توضيح المقاصد. (773/2).

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حَمِيدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ⁽¹⁾

الشَّاهِدُ رَفْعُ "النَّشْوَانُ"، المرادِي: - وَأَجَارَ غَيْرُ ابْنِ سَبْعُونَ فِي الْبَيْتِ كَوْنُ "مَا" مَصْدَرِيَّةً عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَجَارَ [وَصَلَّهَا بِالْأَسْمِيَّةِ]⁽²⁾، انْظُرِ الْعَيْنِي⁽³⁾ عَلَى الْبَيْتِ. قَوْلُهُ: وَتَارَةً لَا تَكْفُهُمَا كَقَوْلِهِ⁽⁴⁾ [خَفِيف]:

رُبَّمَا ضَرِيَّةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

تَمَامُهُ: بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ بَحْلَاءِ⁽⁵⁾

(1) قال العيني: قائله هو زياد الأعجم. المقاصد. (1277/3)، وهو كذلك في: شرح التسهيل. (171/3)، والتذييل. (267/11)، والجنى الداني. ص: 481، وتمهيد القواعد. (3002/6)، والخزانة. (208/10)، وشرح شواهد المغني. (502/1)، والمعجم المفصل. (254/7)، وشرح الشواهد الشعرية. (47/3)، والبيت في: شعر زياد الأعجم، تحقق: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط: 01، 1403 هـ - 1983 م. ص: 98، وبلا نسبة في: توضيح المقاصد. (772/2)، والمغني. ص: 236.

(2) ينظر القول في: توضيح المقاصد. (773/2).

(3) لم يذكر العيني من أجاز بأن تكون "ما" مصدرية. ينظر: المقاصد النحوية. (1278/3). قال أبو حيان في البحر المحيط عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ كَرِهَ اللَّهُ لَهَا اسْتِغْيَارَ وَثْقَاهَا فَأَوَّلَهَا بِالْمَلِكِ﴾ (والكاف في: كما، للتشبيه، وهي في موضع نصب إما على النعت لمصدر محذوف، وإما على الحال، ويحتمل أن تكون الكاف للتعليل على مذهب من أثبت هذا المعنى للكاف، فيكون "ما" في: كما، مصدرية أي: كهدايته إياكم، وجوز الزمخشري، وابن عطية أن تكون: ما، كافة للكاف عن العمل، والفرق بينهما أن: ما، المصدرية تكون هي وما بعدها في موضع جر، إذ ينسبك منها مع الفعل مصدر، والكافة لا يكون ذلك فيها إذ لا عمل لها البتة، والأولى حملها على أن: ما، مصدرية لإقرار الكاف على ما استقر لها من عمل الجر، وقد منع أن تكون الكاف مكفوفة بما عن العمل أبو سعد، علي بن مسعود بن الفرخال صاحب "المستوفي" واحتج من أثبت ذلك بقول الشاعر: كما النشوان والرجل الحليم). (298/2، و299).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(5) البيت منسوب له في: اللوحة. (260/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح. (307/1)، والمقاصد النحوية. (1272/3)، وشرح التصريح. (665/1)، وشرح شواهد المغني. (404/1)، والأصمعيات. ص: 152، وأمالى ابن الشجري. (566/2)، والخزانة. (582/9)، والمعجم المفصل. (70/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (72/1)، وبلا نسبة في: التذييل. (268/11)، والارتشاف. (1748/4)، والجنى الداني. ص: 456، وتوضيح المقاصد. (773/2)، وأوضح المسالك. (56/3)، والمغني. ص: 183، و411، وتمهيد القواعد. (3040/6)، وشرح الأشموني. (106/2)، والهمع. (475/2).

الْبَيْتُ⁽¹⁾ هُوَ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ مِنْ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ لِعَدِيِّ بْنِ الرَّعْلَاءِ⁽²⁾، وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جَرُّ⁽³⁾
 "ضَرْبَةٍ" بِ"رَبِّ"، وَ"مَا" زَائِدَةٌ غَيْرُ كَافَّةٍ، وَهِيَ أَبْيَاتُ سِتَّةٍ⁽⁴⁾، وَقَالَ بَعْدَهُ بَيِّتَيْنِ [م/210ظ]
 [خَفِيف]: فَصَبَرْنَا النُّفُوسَ [لِلطَّعْنِ]⁽⁵⁾ حَتَّى جَرَّتِ الْحَيَلُ بَيْنَنَا فِي الدِّمَاءِ

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ⁽⁶⁾ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

[إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيرًا كَاسِفًا بِأَلْهِ قَلِيلِ الرَّجَاءِ⁽⁷⁾

قَوْلُهُ: وَقَوْلُهُ⁽⁸⁾ [طويل]: كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

بِجَرِّ "النَّاسِ"، صَدْرُهُ: وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ⁽⁹⁾

(1) ساقطة من (م).

(2) عدِّي بن الرعلاء الغساني: شاعر جاهلي. اشتهر بنسبته إلى أمه. وضاع اسم أبيه. الأعلام. (4/220)، ينظر: نسب معدّ واليمن الكبير. (2/475)، ومعجم الشعراء. ص: 252، وتاريخ دمشق. (40/103)، وشرح شواهد المغني. (1/405)، والخزانة. (9/586).

(3) ساقطة من (ش).

(4) في (م): تسع، وفي (ش): تسعة.

(5) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(6) ساقطة من (ش).

(7) تنظر الأبيات الستة في: شرح شواهد المغني. (1/405)، والأصمعيات. ص: 152، والخزانة. (9/583)، والبيت الأخير سبق تخريجه في باب الحال. ص: 946.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(9) قال العيني: قائله هو عمرو بن البراقة النبهني. المقاصد. (3/1263)، وهو كذلك في: شرح التصريح. (1/632)، وفيه: النهمي بدل النبهني، وشرح شواهد المغني. (1/500)، وأمالى القالي. (2/122)، وسمط اللآلي. (1/749)، والمعجم المفصل. (7/166)، وشرح الشواهد الشعرية. (3/48)، والبيت موجود ضمن شعره، ينظر: عمرو بن براقة الحمداني، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، سيرته وشعره، شريف راغب علاونة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط: 01، 1424هـ - 2005م. ص: 115، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (2/817)، و(3/1225)، والجنى الداني. ص: 166، و482، وتوضيح المقاصد. (2/774)، وشرح التسهيل. (3/171)، و363، وشرح ابن الناظم. ص: 269، والتذييل. (11/267)، والارتشاف. (4/1713)، وأوضح المسالك. (3/57)، والمغني. ص: 236، و412،

قَوْلُهُ: وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: (وَقَدْ تَلِيَهُمَا) أَنَّ عَمَلَهُمَا قَلِيلٌ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي الْكَافِيَةِ.
[وَذَلِكَ حَيْثُ⁽¹⁾] قَالَ:

وَكُفِّتَ [ش/188و] الْكَافُ وَرُبَّ غَالِبَا وَقَدْ يُرَى كَمَا لِفَعْلٍ نَاصِبَا⁽²⁾
ص: وَحَذِفَتْ رَبُّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

قَوْلُهُ: وَمِثَالُهُ [رجز]:

بَلْ بَلَدٍ⁽³⁾ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ [أ/206ظ] وَجَهْرُمُهُ⁽⁴⁾

قَائِلُهُ رُؤْبَةً، وَالشَّاهِدُ فِيهِ جَرُّ "بَلَدٍ"⁽⁵⁾ بِـ "رَبِّ" مَحْذُوفَةٍ بَعْدَ⁽⁶⁾ "بَلْ"، وَأَنْظُرِ "الْقَتْمَ"، هَلْ
هُوَ يَفْتَحُ الْقَافَ؟ وَ"الْكِتَانُ": يَفْتَحُ الْكَافَ. وَ"جَرْهُمُ"⁽⁷⁾: يَفْتَحُ الْجِيمَ أَرْضُهَا، [وَمَا
مَعْنَاهُ]⁽⁸⁾.

وشرح ابن عقيل. (35/3)، وتمهيد القواعد. (3002/6)، و(3451/7)، وشرح الأشموني. (106/2، 382)، والمجمع. (476/2).

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(2) ينظر: شرح الكافية. (816/2).

(3) في (م)، و(ش): بلدة.

(4) البيت في ديوان رؤبة. ص: 150، وهو من شواهد: إيضاح شواهد الإيضاح. (312/1)، و(658/2)، والمحكم. (470/4)، والمختص. (70/5)، واللسان. (654/11)، و(111/12)، والتاج. (435/31)، والإنصاف. (431/2)، واللباب. (366/1)، وشرح المفصل. (27/5)، وشرح الكافية. (822/2)، وشرح التسهيل. (189/3)، وشرح ابن النازم. ص: 269، والتذيل. (315/11)، والجنى الداني. ص: 237، وتوضيح المقاصد. (774/2)، وشرح الشذور. ص: 417، والمغني. ص: 152، وشرح ابن عقيل. (37/3)، وتمهيد القواعد. (3057/6)، والمقاصد النحوية. (194/1)، وشرح الأشموني. (108/2)، وشرح شواهد المغني. (347/1)، والمجمع. (469/2)، والخزانة. (27/10)، وأمالى ابن الشجري. (218/1)، و(135/2)، والمعجم المفصل. (110/12)، وشرح الشواهد. (33/3).

(5) في (م)، و(ش): بلدة.

(6) ساقطة من (ش).

(7) هكذا في النسخ الثلاث، وهو تصحيف، والصواب: جهرم.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

طَالِعِ ابْنَ الْعَيْنِي⁽¹⁾. [قَوْلُهُ: وَبَعْدَ الْفَاءِ كَقَوْلِهِ]⁽²⁾ [طويل]:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ⁽³⁾

انْظُرِ الشَّيْخَ⁽⁴⁾ خَالِدَ⁽⁵⁾ عَلَى الْفَاطِ الْبَيْتِ وَمَعْنَاهُ وَقَائِلُهُ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جَرُّ "مِثْلٍ" بِـ"رَبِّ" مَحْدُوفَةٍ بَعْدَ الْفَاءِ. قَوْلُهُ: وَبَعْدَ الْوَائِ كَقَوْلِهِ [طويل]:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي⁽⁶⁾

قَائِلُهُ: امْرُؤُ الْقَيْسِ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ جَرُّ "لَيْلٍ" بِـ"رَبِّ" مَحْدُوفَةٍ بَعْدَ الْوَائِ، انْظُرِ الشَّيْخَ⁽⁷⁾ خَالِدَ⁽⁸⁾ عَلَى الْفَاطِ الْبَيْتِ. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: (وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) أَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ "بَلٍ"

(1) قال العيني: "قوله: "قتمه" بفتح القاف والتاء المثناة من فوق، وهو الغبار، وكذلك القَتَامُ، قوله: "جَهْرُمُهُ" أراد جهرميّه بياء النسبة، والجهرمية: بسط شعر، تنسب إلى قرية بفارس تسمى "جهرم"، وقال صاحب العين: جعل "الجهرم" اسماً بإخراج ياء النسبة منه). (1266/3).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) قائله هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وهو من معلقته الشهيرة. ينظر: المقاصد. (1266/3)، وهو منسوب له في: إيضاح شواهد الإيضاح. (311/1)، واللمحة. (121/1)، و(257)، وشرح الكافية. (821/2)، وشرح التسهيل. (188/3)، والتذيل. (314/11)، والجنى الداني. ص: 75، وشرح الشذور. ص: 416، والتمهيد. (3056/6)، وشرح التصريح. (669/1)، وشرح شواهد المغني. (402/1)، وجمهرة أشعار العرب. ص: 121، والصناعتين. ص: 365، والخزانة. (334/1)، و(27/10)، وزهر الأكم. (244/2)، والمعجم المفصل. (568/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (220/2)، والبيت في ديوانه. ص: 30، وبلا نسبة في: شرح ابن الناطم. ص: 269، والارتشاف. (1746/4)، المغني. ص: 181، و213، وشرح ابن عقيل. (36/3)، وشرح الأشموني. (109/2)، والهمع. (469/2).

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) في (م): خالدا. وهو الصواب، قال في شرحه: (معنى "طرقت": أتيتها ليلاً، و"ألهيته": شغلته، و"التمائم": التعاويذ واحدها تميمة، وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر، و"محول" من أحول الصبي فهو محول إذا تم له حول أو سنة، وإنما خص الحبل والمرضع بذلك؛ لأنهما أزهدا للنساء في الرجال، وأقلهن شغفا بهم). (669/1).

(6) سبق تخريجه في باب لا التي لنفي الجنس. ص: 602.

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) في (م): خالدا. وهو الصواب، قال في شرحه: (شبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة أمره بموج البحر، واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وبين إدراك المبصرات، و"علي": متعلق بـ"أرخی"،

والفاءِ غَيْرُ شَائِعٍ. والفاءُ مَعَ "بَلْ" لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا النَّاطِمُ، وظَاهِرُهُ التَّسَاوِي، بَلِ الْفَاءُ أَكْثَرُ. قَوْلُهُ: وَهُوَ مَفْهُومٌ صَحِيحٌ. حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْجَرَّ بِالْوَاوِ نَفْسِهَا، وَبِمَا جَرَّتْ مَحْذُوفَةٌ دُونَ حَرْفِ نَحْوِ [خفيف]: رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ⁽¹⁾

ص: وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رَبِّ لَدَى حَذَفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرَّدًا

قَوْلُهُ: وَفَهُمْ مِنَ التَّقْلِيلِ عَدَمُ الْإِطْرَادِ، وَمِنْهُ [طويل]:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ⁽²⁾

فَقَوْلُهُ: "بِالْأَكْفِ"، قِيلَ: بَاءُهُ لِلتَّعْدِيَةِ، قُلْتُ⁽³⁾: وَالظَّاهِرُ عِنْدِي أَنَّهَا بِمَعْنَى "فِي". وَمِنْ الْجَرِّ بِسَوَى "رَبِّ" مَعَ حَذَفِ الْجَارِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ⁽⁴⁾: وَقَدْ قِيلَ لَهُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ قَالَ⁽⁵⁾: خَيْرٌ

والباء في "بأنواع" للمصاحبة. "وبيتلي": يختبر، يقول: رب ليل بهذه الصفة أرحى علي ستور ظلامه مع أنواع الأحران ليختبرني أصبر على الشدائد أم أجزع منها). (669/1، و670).

(1) عجزه: كدت أقضي الحياة من جلله، وقال العيني: قائله هو جميل بن معمر. المقاصد. (1269/3)، وهو كذلك في: المغني. ص: 163، والهمع. (593/2)، وشرح شواهد المغني. (365/1)، وشرح التصريح. (670/1)، وأمالى القالي. (246/1)، والخزانة. (20/10)، والمعجم المفصل. (542/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (234/2)، وهو موجود في ديوانه. ص: 52، وبلا نسبة في: سر الصناعة. (143/1)، والخصائص. (247/1)، والإنصاف. (312/1)، و325، وشرح المفصل. (199/2، و283)، و(516/4)، وشرح الكافية. (822/2)، وشرح التسهيل. (189/3)، وشرح ابن الناظم. ص: 270، واللمحة. (258/1)، والجنى الداني. ص: 455، وتوضيح المقاصد. (776/2)، والتذيل. (23/10)، و(316/11)، والارتشاف. (1746/4)، وأوضح المسالك. (66/3)، وشرح ابن عقيل. (38/3)، وتمهيد القواعد. (3057/6)، وشرح الأشموني. (111/2). الشاهد في في قوله: "رسم دار" حيث جر رسم برب المضمر ولم يتقدمها شيء. المقاصد النحوية. (1270/3).

(2) سبق تخريجه في باب تعدي الفعل ولزومه. ص: 783. قال خالد في شرحه: (فحذف الجار من "كليب" وأبقى عمله، والأصل: "إلى كليب"، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة، أبو قبيلة جرير، و"الأصابع": فاعل "أشارت"، و"بالأكف": حال منها، و"الباء" بمعنى "مع" أي: أشارت الأصابع في حال كونها مصاحبة للأكف، فالإشارة وقعت بالجمع، وقيل: هذا مقلوب، والأصل أشارت الأكف بالأصابع). (466/1).

(3) ساقطة من (م)، و(ش).

(4) هو رؤية، ينظر: شرح ابن الناظم. ص: 270، وشرح ابن عقيل. (39/3).

(5) ساقطة من (م)، و(ش).

والْحَمْدُ لِلَّهِ؛ أَيُّ: عَلَى خَيْرٍ. قَوْلُهُ: [وَمُطَرَّدٌ]⁽¹⁾ وَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَبَعْضُهُمْ يَرَى مُطَرَّدًا... الخ). فَإِنْ قُلْتُ: ظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِمِ هُنَا⁽²⁾ مَعَ مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ التَّعَدِّي وَالزُّرُومِ التَّنَاقُضُ؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ قَيَّدَ حَذْفَ الْحَرْفِ⁽³⁾ الْجَارِ بِ"أَنَّ"⁽⁴⁾ وَ"أَنْ" مَفْهُومُهُ أَنَّهُ مَعَ غَيْرِهِمَا لَا يَطْرُدُ، ثُمَّ جُعِلَ هُنَا مُطَرَّدًا، فَقَدْ تَعَارَضَ مَفْهُومُ⁽⁵⁾ مَا هُنَاكَ مَعَ مَنْطُوقِ مَا هُنَا، أُجِيبُ بِأَنَّ كَلَامَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ يُلْعَى مِنْهُ الْمَفْهُومُ، وَيُؤْخَذُ الْكَلَامُ مُطْلَقًا، وَتَقْدِيرُ الْإِلْعَاءِ وَإِرَادَةُ الْإِطْلَاقِ، وَفِي "أَنَّ" وَ"أَنْ" يَطْرُدُ، وَكَذَلِكَ مَعَ غَيْرِهِمَا، وَيَكُونُ [م/211و] إِطْلَاقُهُ هُنَا دَلِيلًا عَلَى إِلْعَاءِ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ هُنَاكَ، وَعَدَمُ التَّقْيِيدِ بِإِعْتِبَارِهِ، وَفِيهِ بُعْدٌ وَتَكْلُفٌ لِعِغْرِ حَاجَةٍ أَجْرَتْ⁽⁶⁾ شَيْئًا، وَمَبْنَى هَذَا السُّؤَالِ عَلَى أَنَّ الْإِطْرَادَ يَكُونُ فِي الْحَذْفِ دُونَ نَظَرٍ إِلَى الْعَمَلِ، قُلْتُ: الْأَظْهَرُ عِنْدِي، وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا تَقَدَّمَ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ مِنْ اعْتِبَارِ ظَاهِرِ مَفْهُومِهِ مِنْ كَوْنِ الْكَلَامِ مُقَيَّدًا بِ"أَنَّ" وَ"أَنْ"، وَلَا يَطْرُدُ مَعَ غَيْرِهِمَا؛ لِكَوْنِ الْإِطْرَادِ [ش/188ظ] وَالتَّقْيِيدِ رَاجِعَانِ⁽⁷⁾ إِلَى مُخَالَفَةِ الْعَمَلِ، وَهُوَ النَّصْبُ، وَهُوَ الْمُنْبَهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: فَالنَّصْبُ لِلْمُنَجَّرِ نَقْلًا، وَهُنَا (أَيْضًا يَبْقَى الْكَلَامُ)⁽⁸⁾ عَلَى مَسَافَةٍ، وَهُوَ الْإِطْلَاقُ فِي الْحَذْفِ، لَكِنْ بِشَرْطِ مُوَافَقَةِ عَمَلِهَا، وَهُوَ الْحَفْضُ. فَتَأَمَّلْهُ، وَبِاللَّهِ⁽⁹⁾ التَّوْفِيقَ، وَلَعَلَّهُ⁽¹⁰⁾ وَاللَّهُ

(1) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، و(ش).

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من (م)، و(ش).

(4) فِي (م)، و(ش): مَعَ أَنْ.

(5) ساقطة من (م)، و(ش).

(6) فِي (م)، و(ش): أَحْدَثَتْ.

(7) فِي (م): رَاجِعِينَ.

(8) فِي (م)، و(ش): الْكَلَامُ أَيْضًا يَبْقَى.

(9) فِي (م)، و(ش) وَبِاللَّهِ تَعَالَى.

(10) ساقطة من (ش).

أَعْلَمُ تَقْدَمَ [أ/207] بَعْضُ إِمَاءٍ لِذَلِكَ. فَرَاغَهُ. [قَوْلُهُ: وَمُطَرَّدٌ. هَذَا قَسِيمٌ قَوْلُهُ: غَيْرُ مُطَرَّدٍ]⁽¹⁾. قَوْلُهُ: إِذْ أَدْخَلَ حَرْفَ الْجَرِّ عَلَيْهَا.

فَائِدَةٌ: هَذَا الشَّرْطُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَرَ عَنْ⁽²⁾ مُضْمَرَةٍ؛ لِكَوْنِ حَرْفِ الْجَرِّ الدَّاخِلِ عَلَى "كَمْ" عَوَضًا مِنَ اللَّفْظِ، بِخِلَافِ "كَمْ" الْخَبَرِيَّةِ، (فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يُشْتَرَطْ)⁽³⁾ دُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا، كَانَ تَمْيِيزُهَا مَجْرُورًا بِالْإِضَافَةِ، لَا بِ⁽⁴⁾ "مِنْ" مُضْمَرَةٍ. خِلَافًا لِلْفَرَاءِ⁽⁵⁾، وَهَذَا الشَّرْطُ أَيْضًا يُرَدُّ عَلَى الزَّجَاجِ⁽⁶⁾ الْقَائِلِ: (ب أَنَّ الْجَرَ بِالْإِضَافَةِ)، وَالثَّانِي مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِ أَنَّ "كَمْ" الِاسْتِفْهَامِيَّةَ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَعْمَلَ الْجَرَ؛ لِأَنَّهَا قَائِمَةٌ مَقَامَ مُرَكَّبٍ، وَالْعَدَدُ الْمُرَكَّبُ لَا يَعْمَلُ، فَكَذَا مَا قَامَ مَقَامَهُ. قَالَهُ الشَّيْخُ⁽⁷⁾ خَالِدٌ. قَوْلُهُ: وَذَكَرَ الْمُرَادِيُّ... الخ. إِنَّ شِئْتَ طَالِعَهَا⁽⁸⁾.

[بَابُ] الْإِضَافَةِ⁽⁹⁾

الْإِضَافَةُ فِي اللَّغَةِ: الْإِسْنَادُ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ [طَوِيل]:

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (م): بمن، وفي (ش): بعد. يقصد به قول المكودي: نحو: «بكم درهم؟»؛ أي: بكم من درهم. (322/1).

(3) في (م): فإنها لم يشترط.

(4) مضافة من (م).

(5) قال ابن مالك في شرح التسهيل: (وزعم الفراء أن الجر بعد "كم" الخبرية بـ"من" مقدرة، ولا سبيل إلى ذلك كما لا سبيل إليه فيما حملت عليه، ولأن الجر بعدها لو كان بمن مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساويا لجوازه بلا فصل، لأن معنى "من" مراد، واستعمالها سائغ مع الاتصال، فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع الانفصال في النثر والنظم. وفي كون الواقع بخلاف ذلك دليل على أن الجر بالإضافة لا بمن مقدرة). (420/2).

(6) ينظر قول الزجاج في: شرح ابن الناظم. ص: 271، وتوضيح المقاصد. (779/2)، وأوضح المسالك. (68/3)، والأشموني. (113/2)، وشرح التصريح. (671/1).

(7) ساقطة من (م)، و(ش). ينظر قول خالد الأزهرى في: شرح التصريح. (671/1).

(8) ذكر المرادي مواضع المطرد في اثني عشر موضعا: ينظر توضيح المقاصد. (777/2 - 781).

(9) العنوان ساقط في (م)، و(ش).

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍّ⁽¹⁾

وفي الاصطلاح لم يُحْدِثْهَا النَّاطِمُ فِي هَذَا النَّظْمِ⁽²⁾، وَكَذَلِكَ الشَّارِحُ الْمُكْوِدِيُّ، وَقَدْ حَدَّثَ بِحُدُودٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا مَا لِأَبِي حَيَّانَ، وَهِيَ⁽³⁾: (نِسْبَةُ بَيْنَ اسْمَيْنِ تَقْيِيدِيَّةٌ تُوجِبُ جَرَ⁽⁴⁾ الثَّانِي مِنْهَا أَبَدًا)⁽⁵⁾، [وَمِنْهَا مَا لِابْنِ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ، [لَكِنْ فِي] ⁽⁶⁾ الْمَضَافِ لَا فِي الْإِضَافَةِ، قَالَ فِيهِ: (الْمَضَافُ⁽⁷⁾ الْأِسْمُ الْمُجْعُولُ كَجُزْءٍ لِمَا يَلِيهِ خَافِضًا لَهُ)⁽⁸⁾، فَأَخْرَجَ بِقَوْلِهِ: "خَافِضًا"⁽⁹⁾ الْمُؤْصُولَ، وَالْمَرْكَبَ تَرْكِيبَ مَرْجِيٍّ⁽¹⁰⁾، وَالْمَوْصُوفَ بِصِفَةٍ لَازِمَةٍ⁽¹¹⁾. [فَقَوْلُهُ: "بَيْنَ اسْمَيْنِ"، أَخْرَجَ بِهِ نِسْبَةَ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ⁽¹²⁾، كـ«قَامَ زَيْدٌ». وَقَوْلُهُ: "تَقْيِيدِيَّةٌ"، احْتِزَزَ بِهِ مِنْ نَحْوِ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، فَإِنَّهَا نِسْبَةُ خَبَرِيَّةٌ. وَقَوْلُهُ: "تُوجِبُ جَرَ⁽¹³⁾ الثَّانِي مِنْهَا أَبَدًا"، أَخْرَجَ بِهِ نَعْتَ الْمُخْفُوضِ، فَإِنَّ جَرَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ أَبَدًا، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى حَسَبِ الْمَنْعُوتِ، فَإِذَا⁽¹⁴⁾ كَانَ مَنْعُوتُهُ مَنْصُوبًا أَوْ مَرْفُوعًا تَبَعَهُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا].

ص: نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا [م/211ظ] مِمَّا تُضَيَّفُ اخْذِفْ كَطُورٍ سِينًا

(1) سبق تخريجه في باب الحال. ص: 975.

(2) في (ش): الناطم، وهو سهو من الناسخ.

(3) في (م): وهو.

(4) في (م)، و(ش): كسر.

(5) ينظر: الارتشاف. (4/1799).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(7) ساقط من المتن مثبت في الهامش في (م).

(8) التسهيل. ص: 155.

(9) في (م)، و(ش): خافضا له.

(10) في (م): مزج.

(11) ما بين معقوفتين مؤخر في (م)، و(ش) بعد الكلام الذي بين معقوفتين بعده.

(12) في (م)، و(ش): إلى فاعله.

(13) في (ش): من.

(14) في (م)، و(ش): فإن.

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ إِضَافَةَ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ حَذَفْتَ مَا فِي الْمُضَافِ مِنْ نُونٍ تَلِي عِلَامَةَ الْإِعْرَابِ أَوْ⁽¹⁾ التَّنْوِينَ. لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تُؤْذِنُ بِالِاتِّصَالِ، وَالتَّنْوِينَ وَخَلْفُهُ وَهُوَ النُّونُ يُؤْذِنَانِ بِالْإِنْفِصَالِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَا حَذْفَ مَا دَلَّ عَلَى الْإِنْفِصَالِ، وَخَالَفَ الْإِصْطِلَاحَ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ جِيءَ بِهَا لِمَعْنَى مَقْصُودٍ، وَهُوَ الْإِصْطِلَاحُ. قَوْلُهُ: وَالْمَجْمُوعُ عَلَى حَدِّهِ. بِحَقْضِ "الْمَجْمُوعِ" غُطِفَ عَلَى "الْمَثْنَى"، وَضَمِيرُ جَرِّهِ⁽²⁾ عَائِدٌ عَلَى "الْمَثْنَى"، قُلْتُ: وَفِي الْكَلَامِ حَذْفُ [ش/189و]، وَالتَّقْدِيرُ: وَنُونُ الْمَجْمُوعِ الْمُعَرَّبِ بِالْحُرُوفِ⁽³⁾ عَلَى حَدِّ إِعْرَابِ الْمَثْنَى، وَالْمُرَادُ بِهِ جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ، وَاحْتِزَّزَ بِهِ مَنْ جَمَعَ التَّكْسِيرَ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُعَرَّبُ بِالْحُرُوفِ. قَوْلُهُ: وَمَا أُلْحِقَ بِهِمَا؛ أَيُّ: بِالْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: غُلَامُكَ⁽⁴⁾، قُلْتُ: (لَيْسَ هُوَ)⁽⁵⁾ بِمُلْحَقٍ بِالْمَثْنَى [207/ظ] وَإِنَّمَا هُوَ مَثْنَى حَقِيقَةً، فَتَأَمَّلْهُ، وَمَثَّلَ بِهِ الْمُرَادِيُّ أَيْضًا [لِلْمُلْحَقِ فَقَالَ: (نَحْوُ: «رَأَيْتُ غُلَامِيكَ»)⁽⁶⁾]. قَوْلُهُ: "أَنَا"⁽⁸⁾ زَيْدٌ، وَ"صَاحِبُو زَيْدٍ"، وَ"عِشْرُونَكَ" وَ"أَهْلُو عَمْرٍو". هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ كُلُّهَا مُلْحَقَةٌ الْأَوَّلِ بِالْمَثْنَى، وَالثَّلَاثَةُ بَعْدَهُ بِالْجَمْعِ، قَالَ الشَّيْخُ⁽⁹⁾ خَالِدٌ: (وَإِنَّمَا حُذِفَتْ نُونُ التَّنْوِينِ وَالْجَمْعِ وَشَبَّهَهَا؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ التَّنْوِينَ فِي كَوْنِهَا تَلِي عِلَامَةَ الْإِعْرَابِ، [كَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ⁽¹⁰⁾ يَلِي عِلَامَةَ الْإِعْرَابِ]⁽¹¹⁾)⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: وَشَمِلَ التَّنْوِينَ

(1) فِي (م): وَ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(3) فِي (ش): بِالْحُرُوفِ.

(4) هَكَذَا فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ، وَالصَّوَابُ: غُلَامُكَ، لِأَنَّ الْمَكُودِيَّ مَثَّلَ بِهِ لِلْمُلْحَقِ بِالْمَثْنَى، يَنْظُرُ: الشَّرْحُ. (312/1).

(5) فِي (ش): هُوَ لَيْسَ.

(6) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (782/2).

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(8) فِي (ش): ابْنَا، وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْمَكُودِيِّ، وَمَا فِي الْمَتْنِ مِثْلُ بِهِ ابْنِ هِشَامٍ بِقَوْلِهِ: (وَهَذَا ابْنُ زَيْدٍ). أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (71/3).

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(10) فِي (ش): النُّونُ.

(11) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(12) شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (674/1).

التَّنْوِينَ الظَّاهِرَ نَحْوُ: "عَلَامُكَ". أَي: بِالتَّنْوِينِ، كَذَا⁽¹⁾ فِي النُّسخِ العِتَاقِ؛ الَّتِي عَلَيْهَا خُطُوطُ الشُّيُوخِ، وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ؛ إِذْ لَيْسَ فِي المَثْنَى تَنْوِينٌ، والصَّوَابُ: "عَلَامُكَ" بِالْإِفْرَادِ كَمَا يَقَعُ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَلَكِنْ الظَّنُّ أَنَّهُ تَصْوِيبٌ وَإِصْلَاحٌ. قَوْلُهُ: وَالْمُقَدَّرُ نَحْوُ: "دَرَاهِمُكَ" [فِي "دَرَاهِمٍ"]⁽²⁾. وَمَعْنَى تَقْدِيرِهِ أَنَّهُ لَمْ يُلْفَظْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُضِفْ⁽³⁾؛ لِأَنَّ "دَرَاهِمَ" مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، قَالَ الضَّرِيرُ: (فَلَمَّا أَرَدْتَ الإِضَافَةَ نَوَّنتَ وَصَرَفْتَ فَقَدَّرْتَ فِيهِ التَّنْوِينَ، ثُمَّ حَذَفْتَ التَّنْوِينَ [الْمُقَدَّرَ حَيْثُ أَضَفْتَ]⁽⁴⁾، والدَّلِيلُ عَلَى تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ⁽⁵⁾ فِي الاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ نَصْبُ التَّمْيِيزِ بَعْدَهُ، نَحْوُ: ﴿أَحْسَنُ أَتَانًا﴾⁽⁶⁾، إِذْ تَمْيِيزُ المَفْرَدَاتِ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الاسْمِ، وَتَمَامُهُ إمَّا بِالإِضَافَةِ [أَوْ بِالنُّونِ]⁽⁷⁾ وَالتَّنْوِينِ⁽⁸⁾، وَلَا تُونَ وَلَا إِضَافَةٌ هُنَا فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الشَّاعِرَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي الضَّرُورَةِ، وَأَيْضًا نَصْبُهُ المَفْعُولَ، نَحْوُ: «(حَوَاجٌ⁽⁹⁾ بَيْتَ اللَّهِ»، وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ بِالتَّنْوِينِ لَوَجِبَ جَرُّ⁽¹⁰⁾ مَا بَعْدَهُ، قَالَ الشَّيْخُ⁽¹¹⁾ خَالِدٌ: (وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِيهِ تَنْوِينًا مُقَدَّرًا نَصْبُ التَّمْيِيزِ فِي⁽¹²⁾: «أَحْسَنُ وَجْهًا»؛ إِذْ لَا يَنْتَصِبُ نَحْوُ هَذَا إِلَّا عَنْ تَمَامِ الاسْمِ بِالتَّنْوِينِ)⁽¹³⁾. قَوْلُهُ: وَقَدْ جَاءَ بِالْوَجْهَيْنِ. قُلْتُ: يَعْنِي فِي الْقُرْآنِ

(1) فِي (ش): كَمَا.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(3) فِي (م): يَصِفُ.

(4) يَنْظُرُ شَرْحُ الأَلْفِيَةِ لِابْنِ جَابِرٍ اللَّوْحَةُ: 101.

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ المَتْنِ مَثَبٌ فِي الهَامِشِ فِي (أ).

(6) سُورَةُ: مَرْيَمَ، مِنَ الآيَةِ: 74، وَتَمَامُهَا: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَتَانًا وَرِئْيَا﴾.

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(8) فِي (م)، وَ(ش): أَوْ بِالتَّنْوِينِ.

(9) فِي (ش): حِجَاجٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا فِي المَتْنِ، وَهُوَ جَمْعُ حَاجَّةٍ، وَ "حَوَاجٌ" تَنْوِينٌ مُقَدَّرٌ حُذِفَ لِلإِضَافَةِ بِدَلِيلِ نَصْبِهِمَا المَفْعُولَ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (682/1).

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(11) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(12) فِي (م)، وَ(ش): فِي نَحْوِ.

(13) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (673/1).

فَإِنَّهُ أُضِيفَ مَرَّةً إِلَى "سَيْنَاءَ"، [وَذَلِكَ بِسُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ⁽¹⁾] ⁽²⁾، وَمَرَّةً إِلَى "سِينِينَ" وَذَلِكَ بِسُورَةِ⁽³⁾ وَالتَّيْنِ، وَفِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ [الْأَيْمَنِ]⁽⁴⁾﴾ ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَأَصْلُ⁽⁶⁾ قَبْلَ الْإِضَافَةِ "طُورٌ". عِبَارَتُهُ أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ [م/212و] الْمَرَادِيِّ؛ إِذْ قَالَ: (كَقَوْلِكَ فِي: "طُورِ سَيْنَاءَ" "طُورِ")⁽⁷⁾، وَصَوَابُ التَّعْيِيرِ: كَقَوْلِكَ فِي "طُورِ" "طُورِ سَيْنَاءَ". قَوْلُهُ⁽⁸⁾: اسْمُ جَبَلٍ أَيْضًا. قُلْتُ: هَذِهِ الْعِبَارَةُ تُؤْهِمُ أَنَّ جَبَلَ آخَرٍ مُعَايِرٍ لَطُورِ سَيْنَاءَ زَائِدٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الطُّورُ هُوَ اسْمٌ لِلْجَبَلِ نَفْسِهِ، وَ"سَيْنَاءَ" اسْمٌ بُقِعَ أُضِيفَ إِلَيْهَا الطُّورُ، وَهُوَ الْجَبَلُ [الَّذِي]⁽⁹⁾ كَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ مُوسَى، عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَوْ قَالَ الشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ: وَهُوَ اسْمٌ لِلْجَبَلِ أَيْضًا بِتَعْرِيفِ الْجَبَلِ الْمُبْهَمِ لِلْعَهْدِ، لَانْدَفَعَ عَنْ تَعْيِيرِهِ [ش/189ظ] هَذَا الْإِبْهَامَ. تَأَمَّلْهُ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِضَافَةَ كَمَا قَالَ الضَّرِيرُ: (مَحْضَةٌ وَغَيْرُ مَحْضَةٍ، فَالْمَحْضَةُ مَا قَصِدَ بِهِ مَحْضُ الْإِضَافَةِ، وَهُوَ إِمَّا تَمْلُكٌ، أَوْ تَخْصِصٌ، كـ«دَارِ زَيْدٍ»، وَ«سِرْجِ الدَّابَّةِ»، وَغَيْرُ مَحْضَةٍ وَهِيَ⁽¹⁰⁾ مَا قَصِدَ بِهِ التَّخْفِيفُ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ تَمْلُكٌ [أ/208و] وَلَا تَخْصِصٌ، وَهِيَ⁽¹¹⁾ إِضَافَةُ الْعَامِلِ إِلَى مَعْمُولِهِ وَمَا جَرَى بِجَرَاهُ، مَا لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ مَصْدَرًا،

(1) الصواب: المؤمنون، لأن السور القرآن تكتب كما جاءت على الحكاية.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش). والآية في سورة المؤمنون رقم: 20، ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ وَصَنِغٍ لِلْأَكْلِينَ﴾.

(3) في (م): في سورة، وفي (ش): في صورة. وجاءت كلمة "الطور" مضافة في سورة التين في قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ سِينِينَ﴾، الآية: 02.

(4) ساقطة من (م).

(5) سورة: مريم، من الآية: 52، وتماهما: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾.

(6) في (م): وأصله.

(7) توضيح المقاصد. (782/2).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(9) مضافة من (م)، و(ش).

(10) في (م)، و(ش): وهو.

(11) في (م): وهو.

وسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْقِسْمَيْنِ، إِنَّ شَاءَ اللَّهُ [تَعَالَى] ⁽¹⁾ ⁽²⁾. قَوْلُهُ: "وَمِمَّا" مُتَعَلِّقٌ بِـ"احْذِفْ"، وَصِلُهُ "مَا" "تُضَيِّفُ"، وَهُوَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ، وَلَيْسَ كَمَا يَنْطِقُ بِهِ وَيَجْرِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ مِنْ أَنَّهُ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ، إِذْ ذَاكَ تَصْحِيفٌ، وَالْعَائِدُ مِنَ الصَّلَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ مُحذُوفٌ؛ أَي: تُضَيِّفُهُ.

ص: وَالثَّانِي اجْرُزْ وَأَنْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ حُكْمَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْجَرْ. لَا يُؤْخَذُ مِنْ هُنَا مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّ الْمُضَافَ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، الْأَوَّلُ: مِنْ قَوْلِهِ: (كَذَاكَ حَذَفُ مَا يُوصَفُ خَفَضًا) ⁽³⁾، الثَّانِي مِنْ قَوْلِهِ: (وَانْصَبْ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوًا وَاخْفَضْ) ⁽⁴⁾، الثَّالِثُ: عَلَى أَحَدِ الْاِخْتِمَالَيْنِ [مِنْ قَوْلِهِ] ⁽⁵⁾: (وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ) ⁽⁶⁾، أَمَّا عَلَى جَعْلِ جَرِّ اسْمٍ مَفْعُولٍ بِمَعْنَى مَجْزُورٍ، فَلَا دَلِيلَ فِيهِ، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: (وُجُوبُ الْجَرِّ بِالْحَرْفِ الْمَقْدَّرِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ ⁽⁷⁾، وَبِالْمُضَافِ عِنْدَ سَيِّوِيهِ ⁽⁸⁾، وَبِالْإِضَافَةِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ ⁽⁹⁾). قَالَهُ

(1) مضافة من (م)، و(ش).

(2) ينظر: شرح الألفية لابن جابر. اللوحة: 101.

(3) تمامه: كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى، تَنْظُرُ الْأَلْفِيَّةُ، بَابِ الْمَوْصُولِ. ص: 16.

(4) تمامه: وَهُوَ لَنْصَبٍ مَا سِوَاهُ مَقْتَضِي، تَنْظُرُ الْأَلْفِيَّةُ، بَابِ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ. ص: 39.

(5) فِي (م): فِي قَوْلِهِ، وَفِي (ش) سَاقِطَةٌ.

(6) تمامه: كَمَلْ بِنَصْبٍ أَوْ بَرْفَعِ عَمَلَهُ. تَنْظُرُ الْأَلْفِيَّةُ، بَابِ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ. ص: 39.

(7) قَالَ فِي التَّسْهِيلِ: (الْمُضَافُ هُوَ الْاسْمُ الْمَجْعُولُ كَجَزءٍ لِمَا يَلِيهِ خَافِضًا لَهُ بِمَعْنَى "فِي" إِنْ حَسَنَ تَقْدِيرُهَا وَحَدَّهَا، وَبِمَعْنَى

"مِنْ" إِنْ حَسَنَ تَقْدِيرُهَا مَعَ صِحَّةِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي، وَبِمَعْنَى اللَّامِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا فِيمَا سِوَى ذَيْنِكَ). ص:

155، يَنْظُرُ أَيْضًا. شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (2/902).

(8) يَنْظُرُ الْكِتَابُ. (1/419، وَ420).

(9) يَنْظُرُ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ فِي: الْهَمْعِ. (2/501).

السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ اسْمًا لِلْجِنْسِ الَّذِي مِنْهُ الْمُضَافُ. هَذَا ضَابِطٌ حَسَنٌ، وَلَا يُقَالُ غَيْرُ جَامِعٍ⁽²⁾، إِذْ يُرَدُّ عَلَيْهِ مَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (صَالِحًا لِلْإِخْبَارِ عَنْهُ)⁽³⁾؛ [لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ اسْمًا لِلْجِنْسِ كَانَ بَعْضًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَكَانَ⁽⁴⁾]⁽⁵⁾ صَالِحًا لِلْإِخْبَارِ بِهِ عَنْهُ⁽⁶⁾، فَكَلَامُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَسَنٌ وَضَابِطٌ⁽⁷⁾ تَامٌ. قَوْلُهُ: وَضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ اسْمٌ زَمَانٍ وَقَعَ فِيهِ الْمُضَافُ. صَوَابُهُ أَنْ [م/212ظ] يَقُولَ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفًا لِلْمُضَافِ، كَمَا قَالَ الْمَرَادِيُّ⁽⁸⁾ وَابْنُ هِشَامٍ⁽⁹⁾؛ لِيَشْمَلَ اسْمَ الزَّمَانِ وَاسْمَ الْمَكَانِ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾⁽¹⁰⁾، ﴿تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾⁽¹¹⁾، ﴿يَا صَاحِبِي السَّجْنِ﴾⁽¹²⁾، وَغَيْرِ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: يَعْني⁽¹³⁾ إِذَا لَمْ يَصْلُحْ فِي التَّأْوِيلِ إِلَّا تَقْدِيرُهُمَا. يَحْتَرِزُ بِذَلِكَ مِمَّا إِذَا يَصْلُحُ غَيْرُ ذَلِكَ (فِي نَحْوِ)⁽¹⁴⁾: «حَصِيرٌ

(1) البهجة المرضية. (374/1).

(2) في (ش): جامع.

(3) ينظر: أوضح المسالك. (72/3).

(4) في (م): وإن كان.

(5) في (ش): (إذ لا يخفى ينفرد كونه اسما للجنس عن كونه بعضا له، كما لا ينفرد كونه اسما للجنس عن كونه).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، وفي (م) ذكر الكلام الذي في الهامش السابق في (ش).

(7) في (م)، و(ش): ضابطه.

(8) ينظر: شرح التسهيل للمراي. (742/1).

(9) ينظر: أوضح المسالك. (72/3).

(10) سورة: سبأ، من الآية: 33، وتامها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

(11) سورة: البقرة، من الآية: 226، وتامها: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(12) سورة: يوسف، من الآية: 39، وتامها: ﴿يَا صَاحِبِي السَّجْنِ أَلْزَابُ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾.

(13) ساقطة من (م).

(14) في (م)، و(ش): كما في.

المسجد⁽¹⁾ [وقناديله⁽²⁾]؛ [إذ "المسجد" ظرف⁽³⁾] للحصير والقناديل (...)⁽⁴⁾، اللام⁽⁵⁾؛ إذ المسجد (يستحق الحصر)⁽⁶⁾ والقناديل، فهذا لا يُقدَّر معه "في"، وإنما [يُقدَّر معه⁽⁷⁾ اللام⁽⁸⁾]؛ لأنها الأصل حتى اقتصر عليها الزجاج⁽⁹⁾، وكأنه لم يُرد [ش/190] الإضافة لغيرها. [قوله: أي: قدر اللام]⁽¹⁰⁾ فيما⁽¹¹⁾ سوى ذينك القسمين، وهو أكثر (أقسام المصنف)⁽¹²⁾. أي: سواء صح المعنى أو لا، نحو قولك⁽¹³⁾: «زَيْدٌ مَعَكَ»، و"عندك" و"قبلك" و"بعداك" وغير ذلك؛ إذ لا معنى لقولك: زَيْدٌ مَعًا⁽¹⁴⁾ لك، ونحو ذلك، وضابط الإضافة للام أن يكون المضاف إليه مستحقاً للمضاف، أو تملك⁽¹⁵⁾. قوله: وتجاوز في قوله: "خذنا"؛ لأنه أراد به قدر. قال بعض أشياخنا: ويَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ لَا تَجُوزَ فِي كَلَامِهِ؛ لاحتِمَالِ أَنْ يَكُونَ "خذ" على بابه، فُلْتُ: وَيَكُونُ حِينَئِذٍ هُنَاكَ حَالٌ مُحْدُوْفَةٌ تُقَدَّرُ مِنْ مَعْنَى

(1) ساقطة في (ش).

(2) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(3) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، و(ش)، وفي (أ) فراغ.

(4) فراغ في (أ)، و(م)، و(ش).

(5) ساقطة من (م)، و(ش).

(6) في (م): تستحق الحصر.

(7) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، وفي (أ)، و(ش) فراغ.

(8) ساقطة من (ش).

(9) ينظر: شرح التسهيل للمرادي. (742/1)، وشرح التصريح. (675/1).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(11) في (م): قوله فيما.

(12) في (م): أقسام المضاف، وهو كذلك في الشرح. (324/1)، وفي (ش): أسماء المضاف.

(13) ساقطة من (م).

(14) في (م): مع.

(15) في (م)، و(ش): يملكه.

"أَنُو"، وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ كُـلُّهُ: وَخُذِ اللَّامَ [208/أ] حَالُ كَوْنِكَ مُقَدَّرَ الْهَاءِ مَا⁽¹⁾ لَمْ تَتَقِ فِيهِ
"مِنْ"، وَ"فِي":

ص: وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعُلُ وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

كُرْبٌ رَاحِنًا عَظِيمَ الْأَمَلِ مُرَوِّعَ الْقَلْبِ قَلِيلَ الْحِيلِ

قَوْلُهُ: بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ. [انْظُرْ كَيْفَ فَسَّرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الشَّبَهَ بِكَوْنِهِ⁽²⁾ بِمَعْنَى
الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ]⁽³⁾، حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ مَا الْمُرَادُ خُرُوجِهِ، وَخَرَجَ عَنْهُ مَا الْمُرَادُ دُخُولُهُ، وَكَانَ
الْحَشْوُ فِي كَلَامِهِ، وَهُوَ فِي هَذَا الَّذِي ذَكَرَ تَابِعٌ لِلْمُرَادِيِّ⁽⁴⁾ وَابْنُ هِشَامٍ⁽⁵⁾، وَبَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّ
أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ يَكُونُ لِلْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، وَ[إِضَافَتُهُ مُحَضَّةٌ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ]⁽⁶⁾ الإِضَافَةُ فِيهِ غَيْرُ
مُحَضَّةٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ مُحَضَّةٌ، فَالْمُرَادُ خُرُوجُهَا⁽⁷⁾، قُلْتُ: وَلَا يُقَالُ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا:
الْعِلَّةُ⁽⁸⁾ سَلَكَ خِلَافَ الْأَكْثَرِينَ كَابْنِ السَّرَاجِ وَالْفَارِسِيِّ، وَأَبِي الْبَقَاءِ وَغَيْرِهِمْ⁽⁹⁾؛ لِأَنَّا نَقُولُ:
يُرَدُّ عَلَيْهِ الْوَصْفُ الَّذِي لَمْ يَعْمَلْ، وَهُوَ الْجَارِي بِجَرَى الْجَوَامِدِ كَ"الْكَاتِبِ" وَ"الصَّاحِبِ"
وَنَحْوَهُمَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ مَعَ أَنَّ إِضَافَتَهُ مُحَضَّةٌ اتِّفَاقًا وَلَا خِلَافَ فِيهِ، وَقَدْ

(1) فِي (م)، وَ(ش): فِيْمَا.

(2) مُثَبَّتَةٌ فِي الْهَامِشِ فِي (م).

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(4) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (2/785).

(5) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (3/75).

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(7) فِي (م)، وَ(ش): خُرُوجُهُ.

(8) فِي (م)، وَ(ش): لَعَلَّهُ. وَهُوَ الصَّوَابُ، وَمَا فِي الْمَتْنِ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(9) قَالَ خَالِدٌ: (وَخَرَجَ بِتَشْبِيهِ الْمَضَارِعِ إِلَى آخِرِهِ اسْمُ التَّفْضِيلِ نَحْوُ: "أَفْضَلُ الْقَوْمِ" فَإِنْ إِضَافَتُهُ مُحَضَّةٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ
خِلَافًا لِابْنِ السَّرَاجِ وَالْفَارِسِيِّ وَأَبِي الْبَقَاءِ وَالْكُوفِيِّينَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَالْجَزُولِيِّ وَابْنِ أَبِي الرَّيْعِ وَابْنِ عَصْفُورٍ وَنَسَبَهُ
إِلَى سِيبَوِيهِ وَقَالَ: إِنَّهُ الصَّحِيحُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ الْقَوْمِ"، وَلَوْ كَانَتْ إِضَافَتُهُ مُحَضَّةً لَزِمَ وَصْفُ النِّكَرَةِ
بِالْمَعْرِفَةِ. (1/679). يَنْظُرُ مَذْهَبُ ابْنِ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ. (2/6)، وَالْفَارِسِيِّ. فِي الْإِيضَاحِ. 269، وَأَبِي الْبَقَاءِ فِي:
الْبَابِ. (1/389).

خَرَجَ مَا⁽¹⁾ المراد دُخُولُهُ، وَهُوَ الْمُضَافُ الْمُقْرُونُ بِ "ال" إِذَا كَانَ لِلْمَاضِي، فَإِنَّ إِضَافَتَهُ غَيْرَ مَحْضَةٍ، (وِظَاهِرُهُ هُوَ أَنَّهَا مَحْضَةٌ)⁽²⁾؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْحَالِ وَلَا لِلِاسْتِقْبَالِ، وَيَصِيرُ الْحَشْوُ فِي كَلَامِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "وَصَفًا"؛ لِأَنَّهُ⁽³⁾ قَدْ فَسَّرُوا الشَّبَهَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِمَا، وَلَا [م/213] بَحْدُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْوَصْفِ، فَإِنْ قِيلَ: لَنَا أَنْ نَحْمِلَ الشَّبَهَ عَلَى الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَعَدَدِ الْحُرُوفِ، فَيَكُونُ جَامِعًا، قِيلَ: لَا يَصِحُّ لِفَسَادِ عَكْسِهِ؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ الصِّفَةُ الْمَجْرَدَةُ؛ الَّتِي بِمَعْنَى الْمَاضِي، نَحْوُ: «ضَارِبٌ زَيْدٌ أَمْسٍ»، فَإِنَّ إِضَافَتَهُ مَحْضَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ⁽⁴⁾، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ⁽⁵⁾، وَيَرُدُّ (عَلَيْهِ أَيْضًا)⁽⁶⁾ الصِّفَةُ الَّتِي لَا تَعْمَلُ، نَحْوُ: «كَاتِبُ الْقَاضِي»، وَ«كَاسِبُ عِيَالِهِ» فَإِنَّ إِضَافَتَهُ مَحْضَةٌ، وَالتَّفْسِيرُ الْحَسَنُ أَنْ تُفَسِّرَ الشَّبَهَ بِالْعَمَلِ؛ [أَي: وَإِنْ]⁽⁷⁾ [يُشَاحِجُهُ الْمُضَافُ بِفِعْلٍ فِي الْعَمَلِ، وَيَخْرُجُ عَلَى هَذَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَمَلِ]⁽⁸⁾ هُنَا [ش/190] النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَيَخْرُجُ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَجْرَدُ بِمَعْنَى الْمَاضِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ، فَإِنْ قِيلَ: لَوْ عَبَّرَ بِذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ خُرُوجُ الْوَصْفِ الْمَتَجَرَّدِ⁽⁹⁾ بِمَعْنَى الْمَاضِي؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ سَلَكَ مَذْهَبَ الْكَسَائِيِّ، قُلْتُ: لَيْسَ هُوَ بِمَذْهَبِهِ؛ إِذْ قَالَ بَعْدُ: (وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً "ال" فَفِي الْمَاضِي)⁽¹⁰⁾ وَغَيْرِهِ، مَفْهُومُهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ

(1) ساقطة من (ش).

(2) في (ش): وِظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَحْضَةٌ.

(3) في (م): لأَنَّهُمْ.

(4) في (م): الأصح.

(5) جاز الكسائي أعماله وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبْنَاهُمْ بِأَسْطِ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ إِذْ "ذِرَاعِيهِ" منصوب بـ"باسط" وهو ماضٍ، وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية. شرح ابن عقيل. (3/106، و107)، ينظر مذهب الكسائي أيضا في: شرح المفصل لابن يعيش. (4/100)، وتوضيح المقاصد. (2/849)، وشرح القطر. ص: 271، والمغني. ص: 906، وتمهيد القواعد. (6/2739)، والهمع. (3/70).

(6) في (م)، و(ش): أيضا عليه.

(7) في (م): وأي وإنه، وفي (ش) ساقطة.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(9) في (م): المجرد.

(10) في (م): المضي.

صِلَة لـ"ال" فَلَا يَعْمَلُ مُطْلَقًا، وَيَدْخُلُ الْوَصْفُ الْمَقْرُونُ بِمَعْنَى الْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: "وَصَفًا" فِيهِ فَائِدَةٌ، (وَهِيَ التَّحْوِيزُ)⁽¹⁾ بِذِكْرِهِ مِنَ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ هُوَ دَاخِلٌ فِي تَفْسِيرِنَا بِالْعَمَلِ، فَأَخْرَجَهُ قَوْلُهُ: "وَصَفًا"؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُضِيفَتْ⁽²⁾ إِلَى مَعْرِفَةٍ تَعْرِفَ دُونَ سَائِرِ الْعَوَامِلِ. قَوْلُهُ: أَوْ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ؛ أَيُّ: عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ [209/أ] يَعْمَلُ فِي السَّبَبِيِّ وَالْأَجْنَبِيِّ، وَالصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي السَّبَبِيِّ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ؛ وَلِأَنَّهُ يُصَاغُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ وَالرُّبَاعِيِّ بِخِلَافِ أَمْثَلَةِ الْمُبَالَغَةِ فَإِنَّهَا لَا تُصَاغُ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِيِّ. قَوْلُهُ: لَا تُفِيدُ تَخْصِيصًا وَلَا تَعْرِيفًا. سَوَاءٌ أُضِيفَ إِلَى نَكِرَةٍ أَوْ مَعْرِفَةٍ، وَلِذَا وُصِفَتْ بِهِ النُّكْرَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَٰذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ﴾⁽³⁾، وَوَرَدَ حَالًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَانِي عِطْفِهِ﴾⁽⁴⁾ أَوْ⁽⁵⁾ دَخَلَتْ عَلَيْهِ "رُبَّ" كَمَا نَبَّهَ⁽⁶⁾ عَلَيْهِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا هِيَ⁽⁷⁾ لِمَجَرَّدِ التَّخْفِيفِ... الخ. قَدْ يَسْبِقُ لِلَّوْهَمِ مِنْ هَٰذَا التَّعْبِيرِ⁽⁸⁾ الْحَصْرُ، وَإِنَّهَا لَا تُفِيدُ إِلَّا⁽⁹⁾ التَّخْفِيفَ [فِي كُلِّ مَكَانٍ مَعَ أَنَّهَا لَا تُفِيدُ إِلَّا التَّخْفِيفَ]⁽¹⁰⁾ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ، كَهَٰذِهِ الَّتِي مَثَلُ بِهَا الْمَكُودِيُّ، وَتُفِيدُ رَفْعَ الْقُبْحِ فِي بَعْضِ

(1) فِي (ش): هُوَ التَّحْرِيكُ.

(2) فِي (م): أُضِيفَ.

(3) سُورَةُ: الْمَائِدَةُ، مِنَ الْآيَةِ: 95، وَتَمَامُهَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِ اللَّهِ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾.

(4) سُورَةُ: الْحَجِّ، مِنَ الْآيَةِ: 09، وَتَمَامُهَا: ﴿ثَانِي عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا حِزْبٌ يُؤْذِيهِ وَيُؤْذِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾.

(5) فِي (م): وَ.

(6) فِي (م): يَنْبَهُ.

(7) فِي (ش): هُوَ.

(8) فِي (ش): التَّمْيِيزُ.

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافَةٌ مِنْ (م).

الأمّاكن، نَحْو: «مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ»، انْظُرِ ابْنَ هِشَامٍ⁽¹⁾ وَخَالِدًا، [فَاتَّهَمَا]⁽²⁾ بَيْنَا ذَلِكَ، وَلَكِنْ سَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ (فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى)⁽³⁾، وَذَلِكَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعَدَ هَذَا. قَوْلُهُ: وَهُوَ⁽⁴⁾ أَظْهَرُ. مِنْ كَوْنِهِ هُوَ الْمَشَبَّهُ بِهِ؛ يَغْنِي الْفِعْلُ وَالْمُضَافُ شَبِيهًا وَمُشَبَّهًا، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْ عَكْسِ التَّشْبِيهِ، وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ هُوَ الشَّيْبَةُ لِلْمُضَافِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ هُوَ الْمَرَادُ، وَانْظُرِ ابْنَ غَازِي⁽⁵⁾ عَلَى قَوْلِ النَّازِمِ: عَظِيمُ الْأَمَلِ وَقَلِيلُ الْحِيلِ [م/213ظ]. قَوْلُهُ: وَالْفَاءُ جَوَابُ الشَّرْطِ. [صَوَابُ التَّعْبِيرِ: رَابِطَةُ الْجَوَابِ الشَّرْطِ]⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَلِذَلِكَ أَدْخَلَ عَلَيْهَا "رُبَّ" لاختصاصها بالنكرة. و"رُبَّ" حَرْفُ جَرٍّ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ.

ص: وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّهَا [تُسَمَّى لَفْظِيَّةً. فَلَفْظِيَّةٌ شَامِلٌ]⁽⁷⁾ (...) ⁽⁸⁾ [ش/191و] [رَفْعٌ]⁽⁹⁾ الْقُبْحُ، أَمَّا التَّخْفِيفُ فَيَحْذِفُ التَّنْوِينَ ظَاهِرًا كَانَ كـ«ضَارِبُ زَيْدٍ» [و«ضَارِبُهُ عَمْرٌ»⁽¹⁰⁾] أَوْ

(1) قال ابن هشام: (أما التخفيف، فبحذف التنوين الظاهر؛ كما في "ضارب زيد"، و"ضاربات عمرو" و"حسن وجهه"، وأما رفع القبح؛ ففي نحو: "مررت بالرجل الحسن الوجه"؛ فإن في رفع "الوجه" قبح خلو الصفة من ضمير، يعود على الموصوف؛ وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر، مجرى وصف المتعدي؛ وفي الجر تخلص منهما). أوضح المسالك. (78/3)، وينظر أيضا: شرح التصريح. (682/1).

(2) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، و(ش).

(3) في (م)، و(ش): إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي مَوْضِعِهِ.

(4) في (م)، و(ش): وَهِيَ.

(5) قال ابن غازي: (إتيان الناظم بأربعة أمثلة، ثلاثة منها لثلاثة أبواب، والرابع وهو: قليل الحيل، تكرر يشعر أنه قصد المقيس فقط؛ إذ كان يمكنه الإتيان بمثل رابع يدل به على ما لم يذكر). الإتحاف. (136/2).

(6) ما بين معقوفتين ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(7) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، و(ش).

(8) فراغ في الأصل وفي (م)، و(ش). والفظية سميت بذلك؛ لأن فائدتها في اللفظ، وتسمى أيضا مجازية وغير محضة. توضيح المقاصد. (786/2).

(9) مضافة من (م)، و(ش).

(10) في (م) عمرو.

مُقَدَّرٌ⁽¹⁾ (2) [كـ «ضَوَارِبُ»]⁽³⁾ زَيْدٍ و «حَوَاجُ»⁽⁴⁾ بَيْتِ اللَّهِ أَوْ حَذَفِ نُونٍ⁽⁵⁾ التَّشْنِيعَ كَمَا فِي:
«ضَارِبًا زَيْدٍ»⁽⁶⁾ أَوْ نُونِ الْجَمْعِ كَمَا فِي⁽⁷⁾: «ضَارِبُو [عَمْرٍو]»⁽⁸⁾. وَأَمَّا رَفْعُ الْقُبْحِ فَفِي:
«مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ»⁽⁹⁾ [فَإِنَّ فِي رَفْعِهِ]⁽¹⁰⁾ قُبْحِ خُلُوِ الصَّفَةِ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى
الموصوف، وفي نصبه قُبْحِ إِجْرَاءِ وَصْفِ الْقَاصِرِ بِجَرَى وَصْفِ الْمُتَعَدِّي، وفي الجرِّ مَخْلَصٌ
[مِنْهَا]⁽¹¹⁾، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ: «الْحَسَنُ وَجْهِهِ» لانتفاء قُبْحِ الرَّفْعِ، وَنَحْوُ: «الْحَسَنُ وَجْهِهِ» لانتفاء
قُبْحِ النَّصْبِ؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ تُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَرْجِعَ هَذِهِ الْإِضَافَةِ عَلَى مَا قَرَّرَ
إِلَى اللَّفْظِ فَقَطْ، إِذْ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا مَلِكٌ وَلَا تَخْصِيصٌ، وَإِنَّمَا هِيَ إِضَافَةُ الْعَامِلِ إِلَى مَعْمُولِهِ.
قَوْلُهُ: وَتُسَمَّى أَيْضًا مَجَازِيَّةً. فَلَفْظُ "مَجَازِيَّةٌ" مُقَابِلُ الْحَالِصَةِ الَّتِي هُوَ مَعْنَى مَحْضَةٍ. قَوْلُهُ:
[وَعَبَّرَ مَحْضَةً]⁽¹²⁾. هَذَا مُقَابِلُ⁽¹³⁾ الْمَحْضَةِ؛ إِذْ⁽¹⁴⁾ هُوَ عَكْسُهُ وَنَقِيضُهُ، وَإِنَّمَا كَانَتْ غَيْرَ
مَحْضَةٍ؛ لِأَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْإِنْفِصَالِ، وَبَيَانُهُ أَنَّ نَحْوُ: «ضَارِبُ زَيْدٍ» مَثَلًا فِي تَقْدِيرِ: ضَارِبٌ هُوَ
زَيْدٌ، بِالضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي⁽¹⁵⁾ الصَّفَةِ، فَاصِلَ (بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْرُورِهَا)⁽¹⁶⁾ تَقْدِيرًا، قَالَ شَيْخُنَا أَبُو

(1) في (م): مقدرًا.

(2) في (ش): وضاربات عمر ومقدر.

(3) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، وفي (أ)، و(ش) فراغ.

(4) في (ش): وحجاج.

(5) في (م): تنوين.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(7) في (م): في نحو.

(8) مضافة من (م)، وفي (أ) فراغ.

(9) في (م)، و(ش): الوجه.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(11) مضافة من (م).

(12) ساقطة من (ش).

(13) في (ش): معنى.

(14) في (م)، و(ش): الذي.

(15) في (ش): هو في.

(16) في (م)، و(ش): بينه وبين مجرورها.

عَبَدَ اللَّهِ الرَّبَّائِيَّ: ([وَانْظُرْ]⁽¹⁾) قَوْلُهُ هُنَا: غَيْرَ مُحَضَّةٍ مَعَ تَفْسِيرِهِ أَوَّلًا فِي ابْتِدَاءِ شَرْحِ الْبَيْتِ بِقَوْلِهِ: وَهِيَ الْإِضَافَةُ غَيْرُ الْمُحَضَّةِ؛ إِذْ⁽²⁾ فِيهِ غَيْرٌ إِذَا صَارَ حَاصِلُ الْكَلَامِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: غَيْرُ الْمُحَضَّةِ [أ/209ظ] تُسَمَّى غَيْرَ مُحَضَّةٍ، وَصَوَابُ التَّعْيِيرِ أَنَّ يَقُولَ: الْإِشَارَةُ بِذِي⁽³⁾ إِلَى الْمُضَافِ الَّذِي يُشَبِّهُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، يَعْنِي أَنَّ إِضَافَتَهُ تُسَمَّى لَفْظِيَّةً. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّهَا تَجِيءُ مُحَضَّةً؛ أَي: خَالِصَةً؛ يَعْنِي أَنَّهَا فِي حَيِّزِ الْإِتِّصَالِ، وَتُسَمَّى أَيْضًا مَعْنَوِيَّةً [كَمَا قَالَ النَّاطِقُ]⁽⁴⁾، نِسْبَةً إِلَى الْمَعْنَى (الَّذِي أَفَادَتْهُ، وَهُوَ)⁽⁵⁾ التَّخْصِصُ وَالتَّعْرِيفُ، فَقَوْلُهُ: (لِإِفَادَتِهَا التَّخْصِصَ أَوْ التَّعْرِيفَ)⁽⁷⁾ تَوْجِيهٌ لِلتَّسْمِيَةِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَتَيْنِ⁽⁸⁾ مَعًا مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، فَهُمَا مُتَرَادِفَانِ، قَالَ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا: إِلَّا أَنَّ تَعْيِيرَهُ بِ"تَجِيءُ" عِوَضَ "تُسَمَّى" غَيْرُ حَسَنِ⁽⁹⁾؛ لِأَنَّهُ لَا تَقَارُبَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى، وَلَوْ قَالَ: "تُسَمَّى" كَمَا قَالَ قُبَيْلُهُ، لَكَانَ أَوْلَى.

ص: وَوَصُلُّ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَقَرٌ إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِي كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

قَوْلُهُ: وَهُوَ مَا إِضَافَتُهُ غَيْرُ [م/214و] مُحَضَّةٍ. الْمَذْكُورُ إِنَّمَا هُوَ⁽¹⁰⁾ لَفْظِيَّةٌ لَا غَيْرُ الْمُحَضَّةِ⁽¹¹⁾، لَكِنْ لَمَّا أَنَّ كَانَ ذَلِكَ هُوَ مَعْنَى اللَّفْظِيَّةِ، أَعَادَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الضَّمِيرَ عَلَى

(1) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(2) ساقطة من (ش).

(3) في (م)، و(ش): بذا.

(4) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، و(ش).

(5) ينظر: شرح التسهيل. (243/3).

(6) في (م)، و(ش): لإفادة.

(7) في (م)، و(ش): لإفادة التخصيص والتعريف.

(8) يقصد بالتسميتين المحضة والمعنوية.

(9) ساقطة من (ش).

(10) في (م): هي.

(11) في (م)، و(ش): محضة.

المفسّر الذي هو [ش/191ظ] بمَعْنَاهُ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «الضَّارِبُ الرَّجُلَ». تَمَثُّلُ النَّاطِمِ أَوَّلُ مِنْهُ، وَكَذَا تَمَثُّلُ ابْنِ هِشَامٍ⁽¹⁾ بِقَوْلِهِ [طويل]: وَهْنٌ⁽²⁾ الشَّافِيَاثُ الْحَوَائِمِ⁽³⁾

فَإِنَّهُ حَسَنٌ، إِذِ الْإِشَارَةُ رَاجِعَةٌ لِلِإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ، وَفَائِدَتُهَا تَخْفِيفُ أَوْ رَفْعُ قُبْحٍ، وَهَذَا الْمَثَلُ عِنْدَهُ لَمْ يُفَدَّ شَيْئًا؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ مُحْضَةً، وَإِنَّمَا هُوَ مُحْمُولٌ عَلَيْهِ فِي الصُّورَةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْمُضَافَ فِي الصُّورَتَيْنِ صِفَةٌ مَقْرُونَةٌ بـ "ال"، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقْرُونٌ بِهَا بِخِلَافِ مِثَالِ النَّاطِمِ، وَابْنِ هِشَامٍ، فَإِنَّ فِيهِ التَّخْفِيفَ بِحَذْفِ الضَّمِيرِ أَوْ⁽⁴⁾ غَيْرِهِ، انْظُرْ خَالِدًا. قَوْلُهُ: وَالْجَعْدُ الشَّعْرُ. هُوَ بِسُكُونِ الْعَيْنِ اسْمٌ فَاعِلٌ جَعَدٌ كَكَرِمٍ، [قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ⁽⁵⁾] ⁽⁶⁾، وَسَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ الشَّارِحُ الْمَكُودِي⁽⁷⁾ بَعْدُ. قَوْلُهُ: أَوْ يَكُونُ الثَّانِي مُضَافًا إِلَى مَا فِيهِ "ال". إِنَّمَا سَاعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ "ال" إِذَا كَانَتْ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ الثَّانِي كَانَتْ قَرِينَةً مِنْ كَوْنِهَا فِي الْمُضَافِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ (كَشْيٍ وَوَاحِدٍ)⁽⁸⁾؛ وَلِذَلِكَ تَمْتَنِعُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ مُضَافٍ وَوَاحِدٍ، فَلَا يَجُوزُ: «الضَّارِبُ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ»، كَمَا جَازَ: «نَعَمْ»⁽⁹⁾ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ. مِنْ خَالِدٍ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ:

(1) ينظر: أوضح المسالك. (80/3).

(2) ساقطة من (م)، و(ش).

(3) تمامه: أبأنا بما قتلى وما في دمائها شفاء... الخ، قال العيني: قائله هو الفرزدق، وهو من قصيدة قالها في قتل قتيبة بن مسلم، ومدح بها سليمان بن عبد الملك بن مروان. المقاصد. (1312/3)، وهو منسوب له في: شرح التصريح. (683/1)، والخزانة. (373/7)، وشرح نقائض جرير والفرزدق. (542/2)، والمعجم المفصل. (273/7)، وشرح الشواهد الشعرية. (166/3)، وهو في ديوانه. ص: 613، وفيه: "بهم" مكان "بها"، و"دمائهم"، مكان "دمائها"، وبلا نسبة في: شرح التسهيل. (85/3)، والتذيل. (344/10)، والارتشاف. (2276/5)، وأوضح المسالك. (80/3)، وتهيد القواعد. (2754/6)، و(2759)، وشرح الأشموني. (131/2).

(4) في (م): و.

(5) ينظر القاموس المحيط. ص: 273.

(6) العبارة التي بين معقوفتين ذكرت أيضا قبل قول المكودي في (ش). والظاهر أنه سهو.

(7) قال المكودي في شرحه: (و"الجعد" من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وفعله: جعد جعادة). (328/1).

(8) في (م)، و(ش): كالشيء الواحد.

(9) مضافة من (م).

(10) ينظر: شرح التصريح. (685/1).

نَحْو: «الْحَسَنُ وَجْهَ الْأَبِ»، و«الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي». (أَوْ بِمَا يَعُودُ عَلَيْهِ⁽¹⁾ إِنْ كَانَ ضَمِيرًا كَمَا فِي التَّسْهِيلِ⁽²⁾، كـ«مَرَزْتُ بِالضَّارِبِ الرَّجُلَ وَالشَّاتِمَةَ»، وَمَنَعَ الْمَبْرُذُ⁽³⁾ هَذِهِ، وَجَوَزَ الْفَرَاءُ⁽⁴⁾ إِضَافَةَ مَا فِيهِ "ال" إِلَى الْمَعَارِفِ كُلِّهَا، كـ"الضَّارِبُكَ" و"الضَّارِبُ زَيْدٌ" بِخِلَافِ "الضَّارِبُ رَجُلٌ"، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي خُطْبَةِ رِسَالَتِهِ⁽⁵⁾ فَقَالَ: (الْجَاعِلُنَا مِنْ خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)⁽⁶⁾. قَالَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ⁽⁷⁾، وَانْظُرِ ابْنَ هِشَامٍ⁽⁸⁾ أَيْضًا وَلَا بُدَّ. قَوْلُهُ: فَلَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِالثَّانِي وَلَا بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الثَّانِي لَمْ يَجُزْ دُخُولُ "ال" عَلَى الْمُضَافِ، فَلَا يَجُوزُ: [«الضَّارِبُ زَيْدٌ»، وَلَا]⁽⁹⁾ «الضَّارِبُ صَاحِبُ زَيْدٍ». قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ [وَنَصُّهُ]⁽¹⁰⁾: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ لِئَلَّا [210/و] يُجْمَعَ⁽¹¹⁾ عَلَى الْأَسْمِ تَعْرِيفَانِ مُتَتَلِفَانِ، مِثْلُ: «الْعَلَامُ زَيْدٌ»، وَلَمْ يُجْمَعْ⁽¹²⁾ بَيْنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ

(1) فِي (ش): إِلَيْهِ.

(2) يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ. ص: 137.

(3) يَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ. (161/4).

(4) يَنْظُرُ مَذْهَبَ الْفَرَاءِ فِي: مَعَانِي الْقُرْآنِ. (34/2، و226)، وَيَنْظُرُ أَيْضًا: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (84/3).

(5) رِسَالَةُ الشَّافِعِيِّ فِي: الْفَقْهَ عَلَى مَذْهَبِهِ، وَرَوَاهَا عَنْهُ جَمَاعَةٌ. وَتَنَافَسُوا فِي شَرْحِهَا. يَنْظُرُ: كَشَفَ الظُّنُونَ. (873/1).

(6) يَنْظُرُ قَوْلَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي: الرِّسَالَةِ: الشَّافِعِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، تَحَقَّقَ: أَحْمَدُ شَاكِرٌ، مَكْتَبَةُ الْحَلَبِيِّ، مِصْرَ، ط: 01، 1358هـ - 1940م. ص: 29، وَنَسَخَةُ ابْنِ جَمَاعَةَ، وَ(19/1).

(7) تَنْظُرُ: الْبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ. (377/1).

(8) قَالَ فِي أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: (وَجَوَزَ الْفَرَاءُ إِضَافَةَ الْوَصْفِ الْمَحْلَى بِأَلٍ إِلَى الْمَعَارِفِ كُلِّهَا، كـ"الضَّارِبُ زَيْدٌ"، وَ"الضَّارِبُ هَذَا"، بِخِلَافِ "الضَّارِبُ رَجُلٌ". وَقَالَ الْمَبْرُذُ وَالرَّمَانِيُّ فِي "الضَّارِبُكَ" وَ"ضَارِبُكَ": مَوْضِعُ الضَّمِيرِ خَفِضَ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ نَصَبَ، وَقَالَ سَيَبَوَيْه: الضَّمِيرُ كَالظَّاهِرِ؛ فَهُوَ مَنْصُوبٌ فِي "الضَّارِبُكَ" مَخْفُوضٌ فِي "ضَارِبُكَ"، وَيَجُوزُ فِي "الضَّارِبُكَ" وَ"الضَّارِبُوكَ" الْوَجْهَانِ. (84/3، و85).

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافٍ مِنْ (ش).

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(11) فِي (ش): يَجْتَمِعُ.

(12) فِي (م)، وَ(ش): يَجْتَمِعُ.

والإضافة إلى نكرة، لئلا يكون الاسم معرفاً منكراً في حال واحد؛ لأنها تكتسي⁽¹⁾ من المضاف إلى النكرة تخصّصاً، ومن الألف واللام تعريفاً، وإن شئت قلت⁽²⁾: لم يُجمع بين الألف واللام والإضافة؛ لأنّ الألف واللام يُعاقبان التّنوين، فكما لا يُجمع بين التّنوين والإضافة، فكذلك لا يُجمع بين الألف واللام والإضافة⁽³⁾ [م/214ظ]، [قيل: أمّا المثال الأول: وهو: «الضارب زيد» ففيه خلاف، إذ الفراء يميز إضافة المقرون⁽⁴⁾ بـ"ال" إلى المعارف [ش/192و] مطلقاً، كما قدّمناه قريباً، وأمّا الثاني، وهو: «الضارب»⁽⁵⁾ صاحب زيد» فقد يكون من المتفق على عدم جوازه؛ إذ "صاحب" وصف لا يتعرّف ولا يتخصّص بإضافته لزيد، فهو إذا نكرة؛ إذ لا يضاف معرفة لنكرة، بل نقل اللقائي فيه خلافاً⁽⁶⁾. قوله: وفعله: "جعد جعادة". ضد: "سبط سبطاً"، قال الجوهرى: (شعر⁽⁷⁾ سبط، وسبط؛ أي: مُسترسِل⁽⁸⁾ غير جعد، وقد سبط شعره بالكسر يسبط سبطاً، [ورجل سبط الشعر]⁽⁹⁾ (10).

ص: وكونها في الوصف كافٍ إن وقع مُثنى أو جمعاً سبيله اتبع

(1) في (م)، و(ش): تكتسب.

(2) ساقطة من (ش).

(3) ينظر القول في شرح جمل الزجاجي. (171/2).

(4) في (م)، و(ش): المحلى.

(5) في (م)، و(ش): ضارب.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(7) في (م): جعد.

(8) في (ش): يرتسل.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(10) الصحاح. (1129/3).

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ وُجُودَ "ال" عَلَى ⁽¹⁾ الوَصْفِ الْمُضَافِ... الخ. قُلْتُ: انْظُرْ ⁽²⁾ خَبَرَ "أَنَّ". قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ مُثْنًى أَوْ ⁽³⁾ مَجْمُوعًا عَلَى حِدِهِ. إِنَّمَا سَاعَ ذَلِكَ فِي الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ فِي الْمُضَافِ فَلَا يَنْبَغُ التَّنُونُ فِيهِمَا لَمْ تُحْذَفِ لِلإِضَافَةِ، (بَلْ لَطُولِ) ⁽⁴⁾ الصَّلَةِ، كَمَا حُذِفَتْ مِنَ الصِّفَةِ لِغَيْرِ إِضَافَةٍ، كَقَوْلِهِ [المنسرح]: الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ ⁽⁵⁾...

فِي رِوَايَةٍ مَنْ نَصَبَ "عَوْرَةَ"، فَلِذَلِكَ لَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا [تَقَدَّمَ، هَذَا] ⁽⁶⁾ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الظَّاهِرِ كَالْمَثَالَيْنِ، أَمَّا إِذَا أُضِيفَ إِلَى ضَمِيرٍ فِيهِ خِلَافٌ، فَقِيلَ: إِنَّ التَّنُونَ حُذِفَ لِلإِضَافَةِ، وَهُوَ الْأَصْلُ؛ إِذْ حَذَفُهَا لِلطُّوْلِ لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ مَعَ الضَّمِيرِ، بِخِلَافِ الظَّاهِرِ، فَإِنَّ مَا ظَهَرَ فِيهِ النَّصْبُ أَخْرَجَ إِلَى ذَلِكَ، وَيُظْهَرُ أَنَّ خِلَافَ فِي مَحَلِّ الضَّمِيرِ، هَلْ هُوَ نَصَبٌ أَوْ خَفْضٌ؟ فَعَلَى الْأَوَّلِ خَفْضٌ، وَعَلَى الثَّانِي نَصَبٌ؛ انْظُرْ خَالِدًا ⁽⁷⁾، وَعَلَّلَ الْاِقْتِرَانَ أَيْضًا

(1) فِي (م)، وَ(ش): فِي.

(2) فِي (م)، وَ(ش): انْظُرْ أَيْنَ.

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(4) مَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ مُكَرَّرٍ فِي (ش).

(5) تَمَامُهُ: لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكُفُّ. اِخْتَلَفَ فِي قَائِلِ الْبَيْتِ فَقِيلَ قَائِلُهُ هُوَ: قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ فِي: أَدَبُ الْكَاتِبِ. ص: 324، وَمَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ. ص: (189/1)، وَالْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ فِي الشَّعْرِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ. ص: 238. وَقِيلَ قَائِلُهُ عَمْرُو بْنُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ الْخَزْرَجِيُّ فِي: شَرْحُ أَدَبِ الْكَاتِبِ لِلْجَوَالِقِيِّ. ص: 196، وَالْخَزَانَةُ. (4/275)، وَشَرْحُ الشُّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ. (2/151)، وَلَهُمَا مَعًا فِي: شَرْحُ شُّوَاهِدِ الْإِيضَاحِ. (1/167)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ. (9/363)، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ. (1/534)، وَلِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي: الْكِتَابِ. (1/185)، وَشَرْحُ الْكِتَابِ لِلْسِّيْرَانِيِّ. (2/42)، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (4/44)، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ. (4/180)، وَقِيلَ: لِشَرِيحِ بْنِ عِمْرَانَ مِنْ بَنِي قَرِيظَةَ، وَيُقَالُ: أَنَّ الشَّعْرَ لِمَالِكِ بْنِ الْعَجْلَانِ الْخَزْرَجِيِّ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ سَيَّبُوهِ لِلْسِّيْرَانِيِّ. (1/141)، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي: سِرُّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ. (2/191)، وَالصَّاحِبِيُّ. ص: 78، وَالْمَقْتَضِبُ. (4/56)، وَالْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ. ص: 149، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ. (1/73)، وَالتَّذْيِيلُ. (1/283)، وَ(10/344)، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ. (1/343)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (2/135)، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (1/686)، وَالْمَعْمَعُ. (1/191). الشَّرْحُ: قَوْلُهُ: "الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ" أَصْلُهُ: الْحَافِظُونَ، سَقَطَتْ التَّنُونُ لِلإِضَافَةِ، وَالْعَوْرَةُ: مَجْرُورَةٌ بِالإِضَافَةِ، وَقَدْ رُوِيَ الْعَوْرَةُ بِالنَّصْبِ؛ فَيَكُونُ حَذْفُ التَّنُونِ لِلتَّخْفِيفِ لَا لِلإِضَافَةِ، وَهَكَذَا اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيَّبُوهُ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَالْأَكْثَرُ الْجَرُّ. الْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ. (1/535).

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(7) فَصَّلَ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ فِي الْمَسْأَلَةِ بِذِكْرِ آرَاءِ النُّحَوِيِّينَ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (1/686)، وَ(687).

بِتَعْلِيلٍ آخَرَ فِيمَا حُكِيَ عَنِ الْبَهَارِيِّ⁽¹⁾، وَنَصُّهُ بِالْمَعْنَى: إِنَّمَا جَازَ اقْتِرَانُ الْوَصْفِ بِ"أَل" فِيمَا إِذَا كَانَ مُتْنًى أَوْ بِجَمْعٍ؛ (لَأَنَّ الْمُتْنَى وَالْجَمْعَ)⁽²⁾ عِوَضٌ عَنِ (التَّنْوِينِ، وَالتَّنْوِينِ)⁽³⁾ لَا يُجَامِعُ "أَل" فَكَذَا [خَلْفَهُ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمُتْنَى وَالْجَمْعِ عِوَضُ النُّونِ. وَالنُّونُ بُجَامِعُ "أَل" فَكَذَا]⁽⁴⁾ عِوَضُهَا. قَالَ الْبَهَارِيُّ فِي "الْعَايَاتِ وَالْمَقَاصِدِ فِيمَا تَضَمَّنَتْ"⁽⁵⁾ الْجُمْلُ مِنَ الْفَوَائِدِ، أَوْ يُقَالُ: لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ لِلِإِضَافَةِ مَعْنَى إِذَا كَانَ الْوَصْفُ مُفْرَدًا؛ لِأَنَّ فَائِدَةَ إِضَافَةِ الْأَوْصَافِ التَّخْفِيفُ، وَلَا تَنْوِينٌ فِي الْمَفْرَدِ الْمُقْرُونِ بِ"أَل" بِخِلَافِ الْمُتْنَى وَالْجَمْعِ، فَإِنَّ فِي إِضَافَتِهِ فَائِدَةً، وَهِيَ التَّخْفِيفُ بِحَذْفِ النُّونِ. قَوْلُهُ: فِي كَوْنِ الْإِعْرَابِ بِحَرْفٍ بَعْدَهُ نُونٌ. وَفِي كَوْنِهِ أَيْضًا يَسْلُمُ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ. قَوْلُهُ: وَ"إِنْ وَقَعَ": مُبْتَدَأٌ ثَانٍ. هَذَا عَلَى فَتْحِ هَمْزَةِ "أَنَّ". قَوْلُهُ: وَهُوَ صَعْبُ التَّقْدِيرِ. هَذَا تَلَفُظٌ⁽⁶⁾ مِنْهُ [ش/192ظ] - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَعَ الشَّرْحِ⁽⁷⁾، وَحُسْنُ أَدَبٍ مَعَ وَلَدِ الشَّيْخِ، وَإِلَّا فَهُوَ لَيْسَ بِسَدِيدٍ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى بَقَاءِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ بِلَا رَابِطٍ مِنْ [م/215ظ] الْحَرِّ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رَابِطٍ يَرْطِبُهَا⁽⁸⁾ بِالْمُبْتَدَأِ، قَالَ النَّاطِمُ فِيمَا تَقَدَّمَ: (وَيَأْتِي جُمْلَةً [أ/210ظ] حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ)؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي "وَقَعَ" عَائِدٌ عَلَى الْوَصْفِ لَا عَلَى كَوْنِ "أَل"⁽⁹⁾ الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَمَّا عَادَ عَلَى وَصْفٍ

(1) إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق البهاري - بفتح الباء الموحدة - النحوي، قال ابن مکتوم: له في النحو: المنخل، نقل عنه أبو حيان في أفعال المقاربة من شرح التسهيل، ولا نعرفه إلا من جهته. قلت: نقل عنه في الارتشاف في عدة مواضع، والمنخل المذكور شرح على الجمل كما ذكر في آخر الارتشاف. بغية الوعاة. (407/1).

(2) في (م)، و(ش): لأن المضاف إليه بعد المفرد.

(3) في (ش): النون والنون.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(5) في (م): تضمنت، وفي (ش): تضمنته.

(6) في (م)، و(ش): تطف.

(7) في (ش): الشارح.

(8) ساقطة من (ش).

(9) ساقطة من (م)، و(ش).

كَأَنَّهُ عَادَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ. قَوْلُهُ: وَ"إِنْ وَقَعَ" فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ... الخ. يَعْنِي أَيْضًا مَعَ فَتْحِ الهمزة.

ص: وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا

اعْلَمْ أَنَّ الْمُضَافَ يَكْتَسِبُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَحَدَ عَشَرَ أَمْرًا، ذَكَرَ النَّاطِمُ⁽¹⁾ مِنْهَا عَشْرَةً فِي نَظْمِهِ، سَبْعَةٌ ذَكَرَهَا فِي هَذَا الْبَابِ، أَحَدُهَا وَثَانِيهَا: التَّعْرِيفُ وَالتَّخْصِصُ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: لَمَّا سَوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصَ أَوَّلًا أَوْ أَعْطَاهُ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

الثَّلَاثُ والرَّابِعُ: التَّخْفِيفُ وَرَفْعُ الْقُبْحِ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ)؛ إِذِ اللَّفْظِيَّةُ مَرْجِعُهَا لِلتَّخْفِيفِ [وَرَفْعِ الْقُبْحِ]⁽²⁾، الْخَامِسُ: التَّأْنِيثُ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا

السَّادِسُ: التَّذْكِيرُ، لَكِنْ بِالْحَمْلِ عَلَى هَذَا الْمَقَابِلِ، السَّابِعُ: الْبِنَاءُ، وَهُوَ (الْمَبْنَةُ عَلَيْهِ)⁽³⁾ بِقَوْلِهِ بَعْدُ⁽⁴⁾: (وَإِنْ أَوْ اعْرَبَ مَا كَانُ [قَدْ أُجْرِيًا]⁽⁵⁾)، نَحْوُ: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ [الصَّادِقِينَ]﴾⁽⁶⁾، الثَّامِنُ: الْإِعْرَابُ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ فِي بَابِ [الْعَدَدِ بِقَوْلِهِ: ((وَعَجَزَ قَدْ

(1) في (م)، و(ش): المص، التي تعني المصنف.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) في (م)، و(ش): المشار إليه.

(4) ساقطة من (م).

(5) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، و(ش).

(6) ما بين معقوفتين مضاف من (ش). وقوله تعالى من سورة: المائدة، من الآية: 119، وتامها: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْقَوْمُ الْعَظِيمُ﴾.

يُعَرَّبُ⁽¹⁾، نَحْوُ: «هَذَا خَمْسَةَ عَشَرَ زَيْدٍ»، التَّاسِعُ: المَصْدَرِيَّةُ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ فِي بَابِ التَّفْضِيلِ بِقَوْلِهِ⁽²⁾: وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا⁽³⁾

فِي آخِرِ صُورَتَيْهَا، نَحْوُ: «مَنْ غُلَامٌ مِنْ أَنْتَ أَفْضَلُ»، الْعَاشِرُ: المَصْدَرِيَّةُ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ فِي بَابِ⁽⁴⁾ المَصْدَرِ بِقَوْلِهِ: وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ

هَذَا مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ. الْحَادِي عَشَرَ: الظَّرْفِيَّةُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ، وَقَدْ عَقَّدَ فِي الْمَغْنِيِّ⁽⁵⁾ بَابًا (فِي هَذِهِ)⁽⁶⁾ الْمَسَائِلِ، فَقَالَ: الْأُمُورُ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الْمُضَافُ بِالِإِضَافَةِ. فَرَاجِعُهُ فِيهِ إِنْ شِئْتَ تَزِدُّدَ عِلْمًا فِي ذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَهُوَ الْمُنَبَّهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا. يَفْتَحِ الْهَاءُ، اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنْ أَوْهَلَ بِمَعْنَى أَهْلُهُ لِكَذَا⁽⁷⁾؛ إِذَا جَعَلَهُ أَهْلًا لَهُ، وَالْمَعْنَى: إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ الْمُضَافُ أَهْلًا لِلْحَذْفِ فَيُسْتَعْنَى عَنْهُ، فَقَوْلُ الْمَكُودِيِّ صَاحِلًا لِلْحَذْفِ، تَفْسِيرٌ لِلْمَعْنَى حَسَنٌ، قُلْتُ: وَلَمْ نَقِفْ فِي الْجَوْهَرِيِّ عَلَى وَهَلٍ⁽⁸⁾ أَوْ أَوْهَلَ⁽⁹⁾، أَوْ مَا تَصَرَّفَ مِنْهُ لِهَذَا الْمَعْنَى. [فَانْظُرْهُ]⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: إِذِ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ صِحَّةُ الاسْتِغْنَاءِ بِالثَّانِي عَنِ الْأَوَّلِ، وَاخْتِلَافٌ فِي مَعَادِ الْإِشَارَةِ مِنْ قَوْلِهِ: "فِي ذَلِكَ"، فَقِيلَ؛ أَيُّ: فِي اكْتِسَابِ كُلِّ مُضَافٍ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ،

(1) تمامه: وإن أضيف عددٌ مركَّبٌ يبقِ البناء وعجز قد يُعَرَّبُ. تنظر الألفية، باب العدد. ص: 61.

(2) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [وعجز... ساقط من (م)].

(3) تنظر الألفية، باب أفعال التفضيل. ص: 44.

(4) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [العدد... ساقط من (ش)].

(5) ينظر: المغني. ص: 663 - 674.

(6) في (م)، و(ش): لهذه.

(7) في (م)، و(ش): لذلك.

(8) في (ش): هو.

(9) في (ش): أهل.

(10) ما بين معقوفتين ساقطة من (م)، و(ش). جاء في تهذيب اللغة: (وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: وَهَلْتُ إِلَى الشَّيْءِ أَهْلٌ وَهَلًّا، وَهُوَ أَنْ تُخْطِئَ بِالشَّيْءِ فَتَهْلُ إِلَيْهِ وَأَنْتَ تُرِيدُ غَيْرَهُ. وَرَوَى أَبُو حَاتِمٍ فِي كِتَابِهِ فِي الْمَزَالِ وَالْمَفْسَدِ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ: يُقَالُ: اسْتَوْجَبَ ذَاكَ وَاسْتَحَقَّهُ، وَلَا يُقَالُ اسْتَأْهَلَهُ، وَلَا أَنْتَ تَسْتَأْهَلُ، وَلَكِنْ يُقَالُ: هُوَ أَهْلٌ ذَاكَ وَأَهْلٌ لَذَاكَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ قَالَ أَبُو زَيْدٍ: قَالَ: وَيُقَالُ هُمْ أَهْلُهُ ذَاكَ). (222/6).

فَتَحَقَّقْ [ش/193و] ذَلِكَ، وَقِيلَ: إِذِ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَخْرُويَّةٌ، وَتَكُونُ الْإِشَارَةُ رَاجِعَةً إِلَى اكْتِسَابِ الْمُؤَنَّثِ التَّذْكِيرِ، وَيَدُلُّ مِنْ لَفْظَةِ قَوْلِهِ [م/215ظ]: وَاحِدَةً. أَخْرُويَّةٌ، قُلْتُ: هُوَ حَسَنٌ لَوْ قَالَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ يَكْتَسِبُ الزِّيَادَةَ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ فَأَخْرَى الشَّرْفَ، وَمِنْهُ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽¹⁾ عَلَى احْتِمَالٍ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: أَنَّ "فَعِيلًا" يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذْكَرِ، فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى اكْتِسَابِ التَّذْكِيرِ.

ص: وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدَ

قَوْلُهُ: أَوَّلَ ذَلِكَ.. الخ، يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ "أَوَّلَ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ [و/211و] وَهُوَ الْجَارِي عَلَى أَلْسِنَةِ أَشْيَاخِنَا، وَهُوَ الظَّاهِرُ، بَلِ⁽²⁾ الْمَعْتَمَدُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدُ: (فَيُؤَوَّلُ الْأَوَّلُ)، تَأَمَّلْهُ، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا جَرِيًّا⁽³⁾ عَلَى مُوَافَقَةِ كَلَامِ النَّاطِمِ الَّذِي أَتَى بِهِ أَمْرًا، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ هُوَ جَوَابُ "إِنْ" مِنْ قَوْلِهِ: (فَإِنْ وَرَدَ)⁽⁴⁾. فَقَوْلُهُ: بِإِضَافَةِ الْاسْمِ... الخ. قُلْتُ: كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ الْعِتَاقِ⁽⁵⁾ الْمَكْتُوبَةِ، مِنْ خَطِّ الْمَصْنَفِ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ الْجَارَةِ، وَكَأَنَّهُ سَهُوٌ قَلَمٍ مِنَ الشَّيْخِ⁽⁶⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِفَسَادٍ فِي الْمَعْنَى؛ إِذْ لَيْسَ الْمَرَادُ، إِذْ أُوْرِدَ فِي السَّمَاعِ مَا يُوهِمُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُؤَوَّلُ بِذَلِكَ، وَالصَّوَابُ الْكَافُ عَلَى جِهَةِ التَّمْثِيلِ كَمَا يَقَعُ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَلَعَلَّهُ إِصْلَاحٌ، (وَفِي عِبَارَةٍ)⁽⁷⁾: لَوْ أَبْدَلَ مِنَ الْبَاءِ كَافًا لَكَانَ أَوْلَى، وَإِلَّا فَفِيهِ خَلَلٌ⁽⁸⁾. فَتَبَعَهُ وَتَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: فَيُؤَوَّلُ الْأَوَّلُ بِالْمُسَمَّى، وَالثَّانِي بِالْاسْمِ... الخ. هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ بِشَرْطِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْأَوَّلِ مَا يُنْسَبُ إِلَى الذَّوَاتِ، أَمَّا إِذَا نُسِبَ إِلَيْهِ مَا يُنْسَبُ لِلْأَلْفَاظِ فَإِنَّهُ

(1) سورة: الأعراف، من الآية: 56، سبق تخريجها في باب الحال. ص: 957.

(2) ساقطة من (م)، و(ش).

(3) في (م)، و(ش): جاريا.

(4) المشهور من قول الألفية: إذا ورد.

(5) ساقطة من (م).

(6) في (ش): الشارح.

(7) في (م): قيل.

(8) في (ش): خلاف.

يَجِبُ تَأْوِيلُ الثَّانِي بِالمُسَمَّى، وَالْأَوَّلُ بِالاسْمِ، كَمَا إِذَا قُلْتُ: «كَتَبْتُ: سَعِيدُ كَرْزٍ»، فَإِنَّهُ تَعَيَّنَ أَنْ تَقُولَ: «كَتَبْتُ اسْمَ هَذِهِ⁽¹⁾ المُسَمَّى»، انْظُرِ الْأَزْهَرِيَّ⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَالاسْمُ خِلَافُ المُسَمَّى. [هَذَا خِلَافٌ⁽³⁾ لِابْنِ السَّبْكِ⁽⁴⁾؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْاسْمَ عَيْنَ المُسَمَّى]⁽⁵⁾، وَهُوَ المشهورُ، وَاسْتَشْكَلَ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: مَسْجِدُ الْجَامِعِ. أَيُّ: «مَسْجِدُ الْيَوْمِ الْجَامِعِ» أَوْ «الْمَكَانِ الْجَامِعِ»، وَ«جَرَّدُ قَطِيفَةٍ»؛ أَيُّ: شَيْءٌ⁽⁶⁾ جَرَّدَ مِنْ قَطِيفَةٍ. قَوْلُهُ: وَحُذِفَ مَعْمُولُهُ. فِي بَعْضِ النُّسخِ مَفْعُولُهُ؛ [يَعْنِي مَفْعُولُ لَمَوْهَمًا]⁽⁷⁾، وَهُوَ الْجَيِّدُ لِتَخْصِيصِهِ وَتَعْيِينِهِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ مَعْمُولٍ مِنْ مَجْرُورٍ أَوْ ظَرْفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: لَا قِتْصَاءَ الْمَعْنَى؛ أَيُّ: لَطَلَبِ الْمَعْنَى لَهُ.

ص: وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا؛ يَعْنِي إِلَى الْمُفْرَدِ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: قُصَارَى الشَّيْءِ؛ أَيُّ: (جُهْدُهُ وَغَايَتُهُ)⁽⁸⁾، وَ"حَمَادَاهُ": بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ؛ [أَيُّ: عَاقِبَةُ أَمْرِهِ]⁽⁹⁾، وَكَذَا وَ"بَيْدَا" وَ"سَوَى" وَ"عِنْدَ" وَ"ذِي" وَفُرُوعِهِ⁽¹⁰⁾ [ش/193ظ]. قَوْلُهُ: وَذَلِكَ نَحْوُ: "كُلُّ"

(1) فِي (م)، وَ(ش): هَذَا.

(2) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (690/1).

(3) فِي (ش): خِلَافًا.

(4) قَالَ السَّبْكِ فِي جَوَامِعِهِ أَنَّ الْاسْمَ هُوَ عَيْنُ الْمُسَمَّى، وَعَقِبَ عَلَى كَلَامِهِ الْمُحَلِّي فَقَالَ: وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْاسْمَ هُوَ عَيْنُ الْمُسَمَّى. يَنْظُرُ. الْبَدْرُ الطَّالِعُ فِي حُلِّ جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلْمَحَلِّي. (456/2).

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(8) فِي (م)، وَ(ش): عَاقِبَةُ أَمْرِهِ.

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(10) تَنْظُرُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ وَمَعَانِيهَا فِي: شَرْحِ الْكَافِيَةِ. (925/2).

و"بَعْضٌ" و"قَبْلُ". نَحْوُ: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقُنَّهُمْ﴾⁽¹⁾، ﴿فَصَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾⁽²⁾، ﴿لِلَّهِ﴾⁽³⁾ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ⁽⁴⁾.

[ص: وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا]

فَإِنْ قُلْتَ: الْإِشَارَةُ بِ"ذَا" إِلَى أَيْنَ تَدْفَعُ؟ قِيلَ: إِلَى الْبَعْضِ الْأَوَّلِ بَعِيْنِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: يُؤَدِّي إِلَى التَّنَاقُضِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "أَبَدًا"، لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى فَقَطْ، أَوْ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، لَا جَائِزَ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى فَقَطْ لِلتَّكَرُّارِ مَعَ [م/216و] قَوْلِهِ: لَفْظًا. فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَحْمَلَ عَلَيْهِمَا مَعًا، وَهَذَا عَيْنُ التَّنَاقُضِ؛ لِأَنَّكَ نَفَيْتَ مَا أَثْبَتَهُ أَوَّلًا؛ قِيلَ: هَذَا وَهُمْ مِنْ الْمُعْتَزِّضِ، فَلَا تَنَاقُضَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ الثَّانِي لَيْسَ الْمُرَادُ⁽⁵⁾ بِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْأَوَّلِ حَتَّى تَقُولَ نَفَيْتَ مَا أَثْبَتَهُ، وَإِنَّمَا هَذَا الْبَعْضُ الثَّانِي وَقَعَ عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ [أ/211ظ] مِنْ ذِكْرِ الْبَعْضِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا) لَهُ مَفْهُومٌ، وَهُوَ أَنَّ بَعْضَهَا لَا يُضَافُ أَبَدًا، لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَى، فَاسْتَدْرَكَ ذَلِكَ، فَإِنَّ بَعْضَهَا يُضَافُ مَعْنَى، وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ وَجَازُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِيهِ صُعُوبَةٌ؛ لِذِقَّتِهِ فَتَعَقَّلْ ذَلِكَ بَحْدُهُ حَسَنًا، لَكِنَّ الْعُذْرَ لِلْبَاحِثِ أَنَّ الْبَيْتَ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْإِجْحَافِ، وَضُرِبَ مِنَ التَّعْقِيدِ؛ حَتَّى أَوْهَمَ ذَلِكَ الْاعْتِرَاضَ، وَهَذَا الْمُحْمَلُ يَتَعَيَّنُ وَيَتَحَتَّمُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَكْلُفٌ (لَكِنِّي يَدْفَعُ بِرِفْعٍ)⁽⁶⁾ التَّنَاقُضِ عَمَّنْ شَرَحَ كَلَامَ النَّاطِمِ، يُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَكَانَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّيَّانِيُّ يُقَدِّرُهُ نَاقِلًا عَنْ شَيْخِهِ بِأَنَّ

(1) سبق تخريجها في باب إن وأحواتها. ص: 585.

(2) ورد قوله تعالى في موضعين في القرآن الكريم. 1/سورة: البقرة، من الآية: 253، سبق تخريجها في باب حروف الجر. ص: 1039، و2/سورة الإسراء، من الآية: 21، وتامها: ﴿انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَآخِرُهُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾.

(3) في (م): له، وهو تصحيف من الناسخ.

(4) سورة: الروم، من الآية: 04، سبق تخريجها في باب حروف الجر. ص: 1053.

(5) في (م): المراد به.

(6) في (م): لكن يرفع.

قَوْلُهُ: (يُضَافُ أَبَدًا)، يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى فَقَطْ، ثُمَّ إِنَّ⁽¹⁾ الشَّطْرَ الثَّانِي كَأَنَّهُ جَوَابٌ عَنِ اسْتِعْثَارِ سَوْأَلٍ، وَهُوَ (أَنَّهُ قِيلَ)⁽²⁾: وَمَا حُكْمُهُ فِي اللَّفْظِ؟ قَالَ: وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ⁽³⁾ لَفْظًا مُفْرَدًا؛ أَيُّ: يَأْتِي بَعْضُ هَذَا الْمُضَافِ فِي الْمَعْنَى مُفْرَدًا فِي اللَّفْظِ، بَلْ هُوَ مُضَافٌ مَعَ الْمَعْنَى الَّذِي أَخَذْنَا⁽⁴⁾ [أَوَّلًا]⁽⁵⁾.

ص: وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمًا امْتَنَعَ إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

كَوَحْدَ لَبِّي وَدَوَالِي سَعْدِي وَشَدَّ إِيْلَاءَ يَدَيَّ لِلْبَيِّ

قَوْلُهُ: أَمَّا "وَحْدَ" فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْحَالِ. يَعْنِي فِي⁽⁶⁾ قَوْلِهِ:

وَالْحَالُ إِنَّ عُرْفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

قَوْلُهُ: وَقَدْ جَاءَ مُضَافًا إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْمَدْحِ: نَسِجُ وَحْدَهُ، وَفَرِيدُ وَحْدِهِ⁽⁷⁾. [فَالأَوَّلُ (إِذْ يُقَالُ فِي الَّذِي)⁽⁸⁾ [لَمْ]⁽⁹⁾ يَنْسِجُ أَحَدٌ عَلَى مَنَوَالِهِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْمَدْحِ. [قَالَ]⁽¹⁰⁾ الدِّمِيرِيُّ⁽¹¹⁾: (قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: وَأَصْلُهُ أَنَّ الثَّوْبَ الرَّفِيعَ النَّفِيسَ لَا يُنْسِجُ عَلَى

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): أن يقال.

(3) في (م): يأتي.

(4) في (م): أضفناه.

(5) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [ص: وبعض الأسماء...] ساقط من (ش).

(6) في (م)، و(ش): به.

(7) هكذا في (م)، وفي (ش) ساقطة، وعند المكودي: دهره. ينظر: الشرح. (332/1).

(8) في (م)، و(ش): يقول للذي.

(9) مضافة من (ش).

(10) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله [فالأول...] مؤخر بعد الكلام الذي يليه في (م).

(11) الدِّمِيرِيُّ (742 - 808 هـ = 1341 - 1405 م): محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدِّمِيرِيُّ، أبو البقاء، كمال الدين: باحث، أديب، من فقهاء الشافعية. من أهل دميرة (مصر) ولد ونشأ وتوفي بالقاهرة. الأعلام.

مِنْوَالِهِ غَيْرُهُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ نَفِيسًا عُمِلَ عَلَى مِنْوَالِهِ عِدَّةُ أَثْوَابٍ، فَاسْتُعِيرَ ذَلِكَ لِكُلِّ كَرِيمٍ مِنَ الرِّجَالِ⁽¹⁾ ⁽²⁾. والثَّانِي: يُقَالُ فِي الَّذِي هُوَ مُسْتَبَدٌّ بِرَأْيِهِ، وَلَا يَخْفَى أَيْضًا مَا فِيهِ مِنَ الْمَدْحِ. قَوْلُهُ: وَفِي الدِّمِّ فِي⁽³⁾ قَوْلِهِمْ: "جَحِشٌ وَحْدِهِ، وَعُيَيْرٌ⁽⁴⁾ وَحْدِهِ". بِالتَّصْغِيرِ فِيهِمَا، فَلَأَوَّلُ تَصْغِيرُ "جَحِشٍ"، [قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (وَالْجَحِشُ)⁽⁵⁾ وَلَدُ⁽⁶⁾ الْحِمَارِ، وَالْجَمْعُ: جَحَاشٌ [وَجَحَشَاشٌ]⁽⁷⁾، وَالْأُنْثَى جَحْشَةٌ⁽⁸⁾، والثَّانِي: تَصْغِيرُ عَيْرٍ، وَهُوَ الْحِمَارُ⁽⁹⁾، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ يَسْتَبَدُّ⁽¹⁰⁾ بِرَأْيِهِ: جَحِشٌ وَحْدِهِ، وَعُيَيْرٌ وَحْدِهِ، وَهُوَ ذَمٌّ⁽¹¹⁾.

قَوْلُهُ: وَأَمَّا "لَبَى" فَإِنَّهَا⁽¹²⁾ أَيْضًا لَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ، نَحْوُ: لَبَيْكَ، وَمَعْنَى لَبَيْكَ (إِقَامَةٌ بَعْدَ إِقَامَةٍ)⁽¹³⁾. الْجَوْهَرِيُّ: (لَبَيْتٌ بِالْحَجِّ تَلْبِيَّةٌ، وَرُبَّمَا قَالُوا: لَبَّأْتُ بِالْهَمَزِ، وَأَصْلُهُ

(118/7)، ينظر: إنباء الغمر. (348/2)، وشذرات الذهب. (118/9)، وهدية العارفين. (178/2)، ومعجم المؤلفين. (65/12)، ومعجم المفسرين. (642/2).

(1) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [قال الدميري....] ساقط من (ش).

(2) ينظر: حياة الحيوان الكبرى: محمد بن موسى الدميري، أبو البقاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 02، 1424 هـ. (134/2).

(3) ساقطة من (م).

(4) في (ش): قوله.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(6) في (م)، و(ش): وهو ولد.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش). والصواب عند الجوهري: جحشان. ينظر: الصحاح. (997/3)، ولم أجد في معاجم اللغة ما يدل على هذا الجمع.

(8) الصحاح. (997/3).

(9) في (م): ولد الحمار.

(10) في (ش): وجحشاش.

(11) الصحاح. (997/3).

(12) في (م)، و(ش): فهي.

(13) في (م): إجابة لك بعد إجابة. وفي (ش): إقامة لك بعد إقامة، وعند المكودي في الشرح: إقامة على إجابتك بعد إقامة.

غَيْرَ مَهْمُوزٍ⁽¹⁾، وَلَبَّيْتُ الرَّجُلَ إِذَا قُلْتُ لَهُ: لَبَّيْكَ⁽²⁾، قَالَ يُؤْنَسُ⁽³⁾ بِنِ حَبِيبِ الصَّبِيِّ⁽⁴⁾
النَّحْوِيِّ: لَبَّيْكَ [م/216ظ]⁽⁵⁾ لَيْسَ بِمُثْنًى؛ إِنَّمَا هُوَ مِثْلُ "عَلَيْكَ" و"إِلَيْكَ"، وَحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ⁽⁶⁾
عَنِ الْحَلِيلِ أَنَّ: (أَصْلَ التَّلْبِيَةِ الْإِقَامَةُ بِالْمَكَانِ، قَالَ: يُقَالُ أَلْبَيْتُ⁽⁷⁾ بِالْمَكَانِ وَلَبَّيْتُ لُعْتَانَ إِذْ
قُمْتُ⁽⁸⁾ بِهِ، قَالَ: ثُمَّ قَلَبُوا الْبَاءَ الثَّانِيَةَ إِلَى الْيَاءِ اسْتِثْقَالًا، كَمَا [أ/212و] قَالُوا: تَظَنَّنْتُ، (وَأِنَّمَا
أَصْلُهَا)⁽⁹⁾ تَظَنَّنْتُ⁽¹⁰⁾، وَقَوْلُهُمْ: لَبَّيْكَ مُثْنًى عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْبَاءِ، وَأَنْشَدَ
[متقارب]: دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيَّ مِسُورًا⁽¹²⁾

(1) في (م)، و(ش): الهمز.

(2) في (ش): لبيتك.

(3) ينظر مذهب يونس في: الكتاب. (351/1)، وشرح أبيات سيويه. (251/1)، وشرح الكافية. (931/2).

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) في (م) أعيدت الألواح الخاصة بهذا الباب من البداية وهي حوالي ست ألواح، والظاهر أنها خطأ يعود للمصور.

(6) في (م)، و(ش): عبدة. والصواب ما في المتن.

(7) في (ش): لبيت.

(8) في (ش): أقيمت.

(9) في (م)، و(ش): وأن أصله.

(10) في (م)، و(ش): تظننت. وهي كذلك عند أبي عبيد في غريب الحديث. (15/3).

(11) ينظر قول أبي عبيد في: غريب الحديث. (15/3).

(12) قال العيني: قائله هو أعرابي من بني أسد. المقاصد. (1306/3)، وهو منسوب له في: شرح التصريح. (697/1)،
وشرح شواهد المغني. (910/2)، والمعجم المفصل. (585/3)، وبلا نسبة في: سر الصناعة. (376/2)، والكتاب.
(352/1)، وشرح كتاب سيويه. (240/2)، وشرح أبيات سيويه. (251/1)، واللباب. (465/1)، وشرح المفصل.
(292/1)، وشرح الكافية. (932/2)، وشرح التسهيل. (147/1)، و(186/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 278،
والتذيل. (212/2)، و(178/7)، وتوضيح المقاصد. (801/2)، وأوضح المسالك. (103/3)، والمغني. ص: 753،
وشرح ابن عقيل. (53/3)، وتمهيد القواعد. (512/1)، و(1838/4)، وشرح الأشموني. (142/2)، والجمع.
(112/2)، والجلس الصالح. ص: 347، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي. ص: 874، و1273، والخزانة. (92/2)،
وشرح الشواهد. (409/1). الشرح: قوله: "فلبى" يعني: قال لبيك، يقال: لبيت الرجل إذا قلت له لبيك، و"المسور":
اسم رجل. والشاهد: في قوله: "فلبى يدي مسور"؛ حيث جاء لي مضافاً إلى الظاهر، وهو نادر شاذ؛ لأن هذا من
الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الضمر نحو: دواليك وسعديك وحنانيك. المقاصد. (1306/3)، و(1307).

قَالَ: وَلَوْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ "عَلَى" لَقَالَ: فَلَبَّى لَدَيَّ⁽¹⁾ مِسْوَرٍ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: "عَلَى زَيْدٍ" إِذَا أَظْهَرْتَ
الاسْمَ، وَإِذَا لَمْ تُظْهِرْ تَقُولُ: "عَلَيْهِ"، كَمَا قَالَ [وافر]:

دَعَوْتُ فَنِيَّ أَجَابَ فَنِيَّ دَعَاهُ [عَلَيْهِ]⁽²⁾ بِلَبَّيْهِ⁽³⁾....⁽⁴⁾

وَهِيَ⁽⁵⁾ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ مُثَنَّى لِلتَّكْثِيرِ، وَعِنْدَ يُونَسَ مُفْرَدٌ أَصْلُهُ لَبَّى بِوَزْنِ فَعَلَى، قُلِبَتْ أَلِفُهُ يَاءً فِي
الإِضَافَةِ كَانْقِلَابِ أَلِفِ "لَدَى" وَ"عَلَى" وَ"إِلَى" وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُفْرَدًا جَارِيًا مَجْرَى مَا ذَكَرَ لَمْ
تَنْقَلِبْ أَلِفُهُ إِلَّا مَعَ الْمُضْمَرِ كـ"لَدَى"، وَقَدْ وُجِدَ قَلْبُهَا مَعَ الظَّاهِرِ فِي قَوْلِهِ [متقارب]:

فَلَبَّى وَلَبَّى يَدَيَّ مِسْوَرٍ

وَكَذَا إِبِلَاؤُهُ ضَمِيرًا غَائِبًا فِي قَوْلِهِ [رجز]: لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي⁽⁶⁾

(1) في (م)، و(ش): يدي. قال الأزهري: (وجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر، ولو كانت ألفه كَأَلِفِ "لَدَى" وَ"عَلَى" لَمْ تَقْلِبْ مِنَ الظَّاهِرِ إِذْ يُقَالُ: "لَدَى لِبَابٍ"، وَ"عَلَى زَيْدٍ" بِيَقَاءِ الْأَلِفِ عَلَى حَالِهَا)، شرح التصريح. (698/1).

(2) هكذا في النسخ الثلاث، ولم أعر على لفظة: "عليه" في الشواهد التي اعتمدتها في تخريج البيت.

(3) تمامه: أشم شمردلي، منسوب لأعرابي من بني أسد، في: التذيل. (211/3)، والمعجم المفصل. (367/8)، وبلان نسبة في: المقاصد النحوية. (1307/3)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي. (385/2)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي. ص: 1272، والخزانة. (98/2).

(4) ينظر قول الجوهري في: الصحاح. (2478/6)، و(2479).

(5) ساقطة من (ش).

(6) تمامه: إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي رُؤُوءًا ذَاتُ مُتَرَجِّ بَيُونٍ لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي. قال العيني: لم أفهم على اسم قائله. المقاصد النحوية. (1307/3)، وهو بلا نسبة في: تهذيب اللغة. (359/15)، والمحكم. (367/10)، وأساس البلاغة. (88/1)، ولسان العرب. (731/1)، و(64/13)، وتاج العروس. (184/4)، و(301/34)، وسر الصناعة. (375/2)، وشرح التسهيل. (186/2)، والتذيل. (180/7)، وتوضيح المقاصد. (802/2)، وأوضح المسالك. (102/3)، ومغني اللبيب. ص: 753، وشرح ابن عقيل. (52/3)، وتمهيد القواعد. (1839/4)، وشرح الأشموني. (143/2)، وشرح التصريح. (697/1)، والهمع. (113/2)، وشرح شواهد المغني. (910/2)، وشرح أبيات مغني اللبيب. (209/7)، و(211)، والخزانة. (93/2)، والمعجم المفصل. (303/12)، وشرح الشواهد. (233/3).

الشاهد: في قوله: "لبيه" فإنه أضيف إلى ضمير الغيبة، وهو شاذ، والحكم فيه وفي أمثاله أن يضاف إلى ضمير المخاطب. المقاصد النحوية. (1308/3).

قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَمَعْنَاهُ أَدَالَةٌ بَعْدَ أَدَالَةٍ. هَذَا التَّفْسِيرُ أَصْلُهُ لِلشَّيْخِ، وَرُدَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَعَلَى مَنْ تَبِعَهُ، وَالتَّفْسِيرُ الْحَسَنُ لِمَعْنَاهُ (هُوَ مَا)⁽²⁾ ذَكَرَ⁽³⁾ ابْنُ [ش/194] هِشَامٍ⁽⁴⁾؛ أَيْ: (تَدَاوُلًا بَعْدَ تَدَاوُلٍ)⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ إِضَافَةُ "لَبَّى" إِلَى الظَّاهِرِ عَلَى وَجْهِ الشُّدُودِ، وَعَلَى ذَلِكَ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: (وَشَدَّ إِيلَاءُ يَدَيَّ لِلْبَيِّ). ظَاهِرُ الْمَصْنَفِ أَنَّ "لَبَّى" تُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الشُّدُودِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَ الشُّدُودَ فِي الظَّاهِرِ فَقَطْ، بَلْ هُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي الشُّدُودِ، انْظُرِ الْحَاذِي⁽⁶⁾. قَوْلُهُ [مُقَارِب]:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيَّ مِسُورِ

انْظُرْ خَالِدًا⁽⁷⁾ عَلَى أَلْفَاظِ الْبَيْتِ، [وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى يُوسُفَ]⁽⁸⁾.

ص: وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَادٌّ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَاذٌ مَعْنَى كَاذٌ أَضِيفَ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَاءَ نُبْذُ

قَوْلُهُ: الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ نَحْوُ: «جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ»، وَالْفِعْلِيَّةُ نَحْوُ: «[جَلَسْتُ]⁽⁹⁾ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ». قِيلَ: كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ مِثَالُ الْفِعْلِ⁽¹⁰⁾ كَمَا فَعَلَ ابْنُ

(1) سبقت الإشارة إليه في تخريج البيت.

(2) في (ش): وهو كما.

(3) في (م)، و(ش): ذكره.

(4) ساقطة من (ش).

(5) ينظر: أوضح المسالك. (97/3).

(6) قال ابن هشام: (وشدت إضافة "لبي" إلى ضمير الغائب؛ في نحو قولك: لقلت لبيه لمن يدعوني، وإلى الظاهر في نحو قوله: فلبى قلبي يدي مسور). أوضح المسالك. (102/3، و103).

(7) سبق شرح الألفاظ البيت في تخريجه.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(9) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، و(ش).

(10) في (م)، و(ش): الفعلية.

هَشَام⁽¹⁾؛ لِيَكُونَ فِيهِ إِشْعَارٌ بِكَثْرَةِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، وَقَدْ تَرَكَ الْمَصْنَفُ التَّنْبِيَةَ عَلَيْهِ، وَظَاهِرُهُ التَّسَاوِي فِيهِمَا كَمَا هُوَ فِي "إِذْ"، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: «وَأَتَيْتُهُ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذْ قَامَ زَيْدٌ». وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾⁽²⁾، ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾⁽³⁾، وَشَدَّ إِضَافَةُ "حَيْثُ" [إِلَى الْمَفْرَدِ]⁽⁴⁾ فِي قَوْلِهِ [رجز]: أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا⁽⁵⁾ وَقَوْلُهُ [طويل]: ... مِنْ حَيْثُ لِيَّ الْعَمَائِمُ⁽⁶⁾....

(1) ينظر: أوضح المسالك. (104/3).
 (2) سورة: الأنفال، من الآية: 26، وتامها: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.
 (3) سورة: الأعراف، من الآية: 86، وتامها: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾.
 (4) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).
 (5) قال العيني: هذا الشطر أنشده ابن الأعرابي، ولم ينشد تمامه، ولا عزاه إلى قائله، وقد قيل: إن قائله مجهول، وأنشد السيد السمرقندي تمامه في شرحه لمقدمة ابن الحاحب فقال: أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا بَحْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَأَمِعًا. المقاصد النحوية. (1308/3)، وهو بلا نسبة في: تهذيب اللغة. (136/5)، والمحكم. (432/3)، واللسان. (140/2، و141)، وتاج العروس. (230/5)، والمفصل. ص: 211، واللباب. (78/2)، وشرح المفصل لابن يعيش. (113/3)، وشرح الكافية. (937/2)، وشرح التسهيل. (232/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 279، واللمحة. (903/2)، والتذييل. (66/8)، وتوضيح المقاصد. (803/2)، وشرح شذور الذهب لابن هشام. ص: 168، والمغني. ص: 178، وشرح ابن عقيل. (56/3)، والمساعد. (529/1)، وتمهيد القواعد. (887/2)، و(2003/4)، والمقاصد الشافية. (67/4)، وشرح الأشموني. (146/2)، والجمع. (210/2)، وشرح شواهد المغني. (390/1)، وشرح أبيات مغني اللبيب. (151/3)، والخزانة. (3/7)، والمعجم المفصل. (39/11)، وشرح الشواهد الشعرية. (68/2).
 الشاهد: في قوله: "حيث سهيل" لأن حيث من حقها أن تضاف إلى الجملة، وها هنا قد أضيفت إلى المفرد وهو شاذ. المقاصد النحوية. (1309/3).

(6) قطعة من بيت تمامه: وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَّ الْعَمَائِمُ. قال العيني: قيل إن قائله هو الفرزدق من قصيدته التي نذكرها في البيت الذي يأتي، ولم أجده فيها في ديوانه. المقاصد. (1311/3)، ويقصد بالبيت الذي يأتي: أَبَانَا بَهَا قَتَلَى وَمَا فِي دِمَائِهَا شِقَاءٌ وَهَرَجٌ الشَّافِيَاتُ الْخَوَائِمُ. وهو منسوب إليه في: شرح شواهد المغني. (389/1)، والمعجم المفصل. (272/7)، والعيني أنشده دون "من" قبل "حيث"، وكذلك الكتب الاستشهدت بالبيت، قال البغدادى: لم يورد الزمخشري في المفصل هذا البيت بتمامه وإنما قال: وقد روى ابن الأعرابي بيتا عجزه: حيث لي العمائم، قال التبريزي في شرح الكافية: إنما لم ينشد البيت بتمامه للاختلاف في صدره، قال الصاغاني في العباب: وروى ابن الأعرابي بيت كثير الطويل:

قَوْلُهُ: وَهُوَ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي فِي (1) بَابِ "أَعْطَى" مَفْعُولٌ حَقِيقَةً، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ عَلِمْتَ رُبَّةَ الْفَاعِلِ مِنَ الْمَفْعُولِ، فَكَانَ حَقٌّ إِضَافَةً أَنَّ [م/217و] يَكُونُ مُؤَخَّرًا [عَنْ "حَيْثُ"، وَ"إِذْ"؛ لِأَنَّهُ فِي رُبَّةِ التَّأْخِيرِ؛ لَكِنَّهُ قَدَّمَهُ ضَرُورَةً، فَهُوَ حِينَئِذٍ مُقَدَّمٌ لَفْظًا مُؤَخَّرٌ] (2) مَعْنَى. قَوْلُهُ: وَ"إِلَى الْجُمْلِ" مُتَعَلِّقٌ بـ"الزُّمُوا". فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَالزُّمُوا إِلَى الْجُمْلِ، وَهَذَا (3) لَا مَعْنَى لَهُ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِـ"إِضَافَةٍ". قَوْلُهُ: وَكَذَلِكَ الْهَاءُ فِي إِفْرَادِهِ. يَعْنِي عَلَى مَا ثَبَتَ فِي بَعْضِ نُسَخِ النَّازِمِ، وَهِيَ نُسخَةٌ جَيِّدَةٌ، وَلَفْظُ "إِفْرَادِهِ" نَائِبٌ فَاعِلٍ "يُجْتَمَلُ"، وَالْمَعْنَى: أَنْ يُنَوَّنَ؛ إِذْ يُجْتَمَلُ إِفْرَادُهُ؛ أَيُّ: قَطَعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَبَعْضُهَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ فِيهَا إِفْرَادُ "إِذْ" بِالتَّصْرِيحِ بِلَفْظِهِ، [212/ظ] وَسَهْلُ إِبْقَاعِ الظَّاهِرِ مَوْقِعَ الْمَضْمَرِ كَوْنُهُمَا فِي جُمْلَتَيْنِ، وَقَدْ أَعْقَلَ الشَّيْخُ الْمَكُودِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - التَّنْبِيهَ عَلَى ذِكْرِ (4) هَذِهِ النُّسخَةِ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: "يَوْمٌ" وَ"وَقْتُ" وَ"حِينَ". "الْيَوْمُ" مُبْهَمٌ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى [مَا] (5) بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا، وَعَلَى الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَعَلَى

وهاجرة يا عز يلطف حرها* لركبناها من حيث لي العمائم

نصبت لها وجهي وعزة تتقي* بجلابها والستر لفح السمائم

ينظر الروايات للبيت في الخزانة. (557/6، 558)، وشرح أبيات المغني. (144/3)، والبيت ليس في ديوان الفرزدق، وبلا نسبة في: شرح الكتاب للسيراقي. (52/1)، والمفصل. ص: 212، وشرح المفصل. (113/3، 115)، وشرح الكافية. (938/2)، وشرح التسهيل. (232/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 279، واللمحة. (902/2)، والتذيل. (66/8)، والارتشاف. (1449/3)، وأوضح المسالك. (105/3)، والمغني. ص: 177، وتمهيد القواعد. (886/2)، و(2003/4)، وتعليق الفرائد. (35/4)، والأشْمُونِي. (147/2)، وشرح التصريح. (46/1، 699)، والجمع. (209/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (181/3). والشاهد: ذلك أن حيث فيه لم تضاف إلى جملة؛ فيكون معرباً، ومجمله النصب على الحالية. المقاصد النحوية. (1312/3).

(1) في (م)، و(ش): من.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(3) في (م)، و(ش): وهو.

(4) في (ش): ما ذكر.

(5) مضافة من (م)، و(ش).

سَاعَةً مَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾⁽¹⁾ ﴿٢﴾ فَفِيهِ إِهْمَامٌ بِإِعْتِبَارِ مَا يُطْلَقُ [ش/194] عَلَيْهِ لُغَةً، وَالتَّهَارُ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا. قَوْلُهُ: وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُبْهَمٍ لَمْ يُضَفْ إِلَى الْجَمَلِ. ظَاهِرُ قَوْلِهِ: غَيْرُ مُبْهَمٍ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدُ: وَكَذَلِكَ إِذَا⁽³⁾ كَانَ مَحْدُودًا. أَنَّهُ قَسِيْمٌ لَهُ، وَأَنَّ غَيْرَ الْمُبْهَمِ لَيْسَ هُوَ الْمَحْدُودُ، بَلْ لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ غَيْرَ الْمُبْهَمِ هُوَ الْمَحْدُودُ، وَالْمَحْدُودُ هُوَ خِلَافُ⁽⁴⁾ غَيْرِ الْمُبْهَمِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي عِبَارَةِ الْمُرَادِيِّ، نَحْوُ هَذِهِ⁽⁵⁾، قَالَ ابْنُ غَازِي فِيهَا: (فَهِيَ مِنْ عَطْفِ الْمُتَرَادِفَيْنِ)⁽⁶⁾، [وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا: هُوَ مِنْ عَطْفِ الْمُتَبَايِنَيْنِ]⁽⁷⁾ فَحَقَّقَهُ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: نَحْوُ: نَهَارٍ. فَإِنْ قِيلَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ "الْيَوْمِ" وَ"النَّهَارِ" حَتَّى إِنَّ "الْيَوْمَ" مُبْهَمٌ عَنِ "النَّهَارِ" مَعَ أَنَّ مَصْدُوقَهُمَا فِي بَعْضِ التَّرَاكِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، أُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ "الْيَوْمَ" إِنَّمَا كَانَ مُبْهَمًا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الزَّمَانِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾⁽⁹⁾، وَيُطْلَقُ عَلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى [ثَلَاثَةَ

(1) في (م): المستقر، أي قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾، سورة القيامة، الآية: 12.

(2) سورة: القيامة، الآية: 30.

(3) في (م)، و(ش): إن.

(4) ساقطة من (ش).

(5) في (ش): هذا. قال المرادي في توضيح المقاصد: (فلو كان غير مبهم أو محدودا لم يضاف إلى الجمل، فلا يجوز إضافة أسبوع وشهر ويومين ونحو من المثني وأجاز المغاربة إضافة أسبوع وشهر ونحوه). (2/805).

(6) لم أعر على هذا قول بلفظه في إتحاف ابن غازي، بل قال: (وقوله: مبهم تحته ضربان، ما لا يختص أصلا كحين ووقت، وما يختص بوجه ما كيوم وليل وصباح ومساء وغدوة وعشية، وقوله: "غير محدود" تأكيد محض، والحود ما يدل على عدد دلالة صريحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة). (2/139).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(8) قال ابن حمدون في حاشيته على المكوذي: (يقتضي كلامه حيث قال بعد: وكذلك إذا كان محدودا، أنه بين غير المبهم والحود فرق، مع أن الظاهر أنه لا فرق بينهما، بل اسم الزمان إما مبهم وهو غير المحدود، وإما غير مبهم، وهو المحدود). (1/335).

(9) سورة: الأنعام، من الآية: 141، وتامها: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾.

أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا⁽¹⁾، وَيُطْلَقُ عَلَى النَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى⁽²⁾: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾⁽³⁾، حَيْثُ عَطَفَهَا عَلَى اللَّيَالِي⁽⁴⁾، قِيلَ: وَهَذَا هُوَ الْيَوْمُ الْحَقِيقِيُّ، وَغَيْرُ هَذَا مَجَازٌ، قَالَه اللَّقَائِيُّ، بِخِلَافِ النَّهَارِ فَإِنَّهُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَا كَانَ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَهُوَ النَّهَارُ الشَّرْعِيُّ، فَكَأَنَّهُ مَحْدُودٌ لِعَدَمِ عَرَفِهِ بِالِاسْتِعْمَالِ مِثْلَ الْيَوْمِ. قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا اسْتَوَى الشَّبَهُ فِي الْأَوْجِهَةِ الْمَذْكُورَةِ. هِيَ أَنْ يَكُونَ اسْمُ زَمَانٍ مُبْهَمٍ بِمَعْنَى الْمَاضِي، وَانْظُرْ لَمْ⁽⁵⁾ جَمَعَ الْأَوْجِهَةَ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ إِلَّا وَجْهَانِ؟ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ جَعَلَ اسْمَ الزَّمَانِ شَرْطًا. قَوْلُهُ: إِذَا قَدَّرْنَا الْمَصْدَرَ الْمَحْدُوفَ مَعْرِفَةً. أَيِ: أَضِفَ الْإِضَافَةَ جَوَازًا. قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ. [م/217ظ] وَجْهٌ أَظْهَرِيَّتُهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ الْحُدُوثِ كَيْفَ مَا كَانَ، لَا عَلَى حُدُوثٍ مُعَيَّنٍ كَانَ فِي هَذَا خُرُوجٌ عَنْ مَا يُعْلَمُ فِي الْفِعْلِ إِلَى مَا لَا يُعْلَمُ⁽⁶⁾، وَهُوَ دَلَالَتُهُ عَلَى الْحَدَثِ الْمَعَيَّنِ؛ أَيِ: الْمَصْدَرِ الْمَعْرُوفِ الَّتِي هِيَ الْإِضَافَةُ مَثَلًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَانَ الْأَوَّلُ أَبْيَنُ مِنْهُ، وَأَظْهَرُ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: "كَإِذَا" الثَّانِي مُتَعَلِّقٌ بِ"أَضِفَ" عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ؛ أَيِ: كِإِضَافَةٍ "إِذَا"، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ عَلَى أَنَّهُ نَعَتْ نَكِرَةً تَقَدَّمَتْ⁽⁷⁾ عَلَيْهَا، وَالتَّقْدِيرُ: إِضَافَةُ كِإِضَافَةٍ؛ "إِذَا". قَالَ الْخَطَّابُ⁽⁸⁾: (وَالْإِفْرَادُ)⁽⁹⁾ أَنْ [ش/195و] يَكُونَ الْكَافُ اسْمًا بِمَعْنَى "مِثْلُ" نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ عَلَى تَقْدِيرِ

(1) سورة: آل عمران، من الآية: 41، وتمامها: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا وَادُّكَّرَ رَنْكَ كَثِيرًا وَسَبِّحَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(3) سورة: الحاقة، من الآية: 07، وتمامها: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعِجَازٌ نَحْلٍ خَاوِيَةٍ﴾.

(4) في (م)، و(ش): الليل.

(5) ساقطة من (م)، و(ش).

(6) في (ش): يعمل، وهو تصحيف من الناسخ.

(7) هكذا في المتن وفي الهامش: تقدم، وهو كذلك في (م)، وفي (ش): مقدم.

(8) في (ش): الخطاب.

(9) في (م)، و(ش): والأجود. وهو الصواب كما عند الخطاب في إعرابه.

مُضَافٍ بَيْنَ الْكَافِ وَمَجْرُورِهَا؛ أَي: أَضِفِ الزَّمْنَ الْمُبْهَمَ الَّذِي كَادَ فِي مَعْنَى الْمَضِيِّ إِضَافَةً
 مِثْلَ⁽¹⁾ "إِذْ" إِلَى الْجُمْلَةِ⁽²⁾. [213/1] [وَقَوْلُ النَّازِمِ: (وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ)؛ أَي: يَفْتَقِرُ، وَيُقْبَلُ
 لَا مِنْ الْإِحْتِمَالِ، وَإِلَّا لَا حَتَمَ الْمَعْنَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي بَابِ ظَنَّ فِي قَوْلِهِ: (وَإِنْ يَبْعُضُ
 ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ). وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ إِفْرَادًا إِذْ)، قَالَ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا: فِيهِ تَقْدِيمُ
 الْمَسَبِّ عَلَى السَّبَبِ؛ إِذْ أَصْلُ التَّرْكِيبِ وَالْكَلَامِ: وَإِنْ يُفْرَدَا إِذْ بَعْضُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ اعْتِفَر
 تَنْوِينُهُ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْإِضَافَةِ هُوَ السَّبَبُ فِي بَحْيِ التَّنْوِينِ، فَالتَّنْوِينُ سَبَبٌ عَنْهَا دَالًّا أَنَّ التَّنْوِينَ
 سَبَبٌ فِي عَدَمِ الْإِضَافَةِ، وَهَذَا بِمِثَابَةِ عَكْسِ قَوْلِكَ: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالتَّهَارُ
 مَوْجُودٌ»، انْظُرْ أَبَا إِسْحَاقَ⁽³⁾، فَإِنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ⁽⁴⁾.

ص: وَابْنِ أَوْ اعْرَبَ مَا كَادَ قَدْ أُجْرِيَا واختَرَبْنَا مَثَلُ فِعْلٍ بُيَا

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا اعْرَبَ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

قَوْلُهُ: إِلَّا أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا كَانَتْ مُصَدَّرَةً بِفِعْلٍ مَبْنِيٍّ. أَي: الْبِنَاءُ الْمَعْلُومُ الَّذِي هُوَ اللَّزُومُ
 الْمَقَابِلُ لِلْإِعْرَابِ، لَا مِنَ الْبِنَاءِ إِلَى الْمَفْعُولِ⁽⁵⁾ كَمَا تَوَهَّمَ. قَوْلُهُ [طَوِيل]:

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلَا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الشَّعَالِ⁽⁶⁾

قَدْ تَقَدَّمَ الْاسْتِشْهَادُ بِهَذَا الْبَيْتِ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، وَتَمَّتْ أَنْشَدَهُ ابْنُ هِشَامٍ أَيْضًا، فَانْظُرْ
 عَلَيْهِ خَالِدًا، قَالَ ابْنُ الْعَيْنِيِّ: (الشَّاهِدُ فِي "حِينَ" حَيْثُ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِإِضَافَتِهِ [إِلَى

(1) فِي (م): مِثْلَ إِضَافَةٍ.

(2) يَنْظُرْ قَوْلَ الْخَطَّابِ فِي إِعْرَابِهِ لِلْأَلْفِيَةِ. اللَّوْحَةُ: 24.

(3) يَنْظُرْ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (4/76، و77).

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(5) فِي (م): الْفِعْلُ، وَفِي (ش): أَيِ الْفِعْلِ.

(6) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ. ص: 855.

فَعِلْ⁽¹⁾ بِنَاؤُهُ لَا زِمَ، وَيَجُوزُ كَسْرُهُ لِلْإِعْرَابِ⁽²⁾. وَعَلَى الْأَوَّلِ ظَرْفًا⁽³⁾ كَمَا فِي ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾⁽⁴⁾؛ أَيُّ: فِي وَقْتٍ غَفْلَةٍ، وَالْمَعْنَى فِي وَقْتٍ غَثْبَةٍ⁽⁵⁾، وَعَلَى الثَّانِيَةِ⁽⁶⁾ لِلتَّعْلِيلِ؛ أَيُّ: لِأَجْلِ الصَّبَا، كَمَا فِي: ﴿وَلْتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾⁽⁷⁾. قَوْلُهُ [طَوِيل]:

عَلَى حِينٍ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمٍ

صَدْرُهُ⁽⁸⁾: لَأَجْتَذِبَنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحُلُمًا⁽⁹⁾

ابْنُ الْعَيْنِيِّ: (الشَّاهِدُ فِي: "عَلَى حِينٍ"؛ حَيْثُ جَاءَ مَبْنِيًّا؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَهَذَا الْبَيْتُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَضَارِعَ الْمُتَّصِلَ بِهِ تُؤْنُ الْإِنَاثِ بَاقٍ عَلَى إِعْرَابِهِ، يُقَالُ: اسْتَصْبَيْتُ فُلَانًا إِذَا عَدَيْتُهُ⁽¹⁰⁾ صَبِيًّا؛ يَعْنِي: جَعَلْتُهُ فِي عَدَدِ الصَّبِيَّانِ⁽¹¹⁾).

(1) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، و(ش).

(2) ينظر: قول العيني في المقاصد النحوية. (1327/3).

(3) في (م)، و(ش): ظرف. أي في قول الشاعر: على حين ألهى... الخ.

(4) سورة: القصص، من الآية: 15، وتامها: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾.

(5) ساقطة من (م)، و(ش). وما في المتن أظنه تصحيفا من الناسخ.

(6) في (م): الثاني. ويقصد به قول الشاعر: على حين يستصبين... الخ.

(7) سورة: البقرة، من الآية: 185، وتامها: ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(8) ساقطة من (ش).

(9) قال العيني: قائله لم أقف على اسمه. المقاصد. (1328/3)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (255/2)، والارتشاف. (1829/4)، وتوضيح المقاصد. (807/2)، وأوضح المسالك. (113/3)، وشرح شذور الذهب. ص: 93، والمغني. ص: 672، وتمهيد القواعد. (3231/7)، وشرح الأشموني. (149/2)، وشرح التصريح. (706/1)، والهمع. (231/2)، وشرح شواهد المغني. (883/2)، والمعجم المفصل. (446/7)، وشرح الشواهد. (81/3).

(10) عند العيني: عدده، وهو الصواب. ينظر المقاصد النحوية. (1328/3).

(11) ينظر القول في المقاصد النحوية. (1328/3).

وَانْظُرْ خَالِدًا⁽¹⁾ [عَلَى الْبَيْتِ]⁽²⁾ أَيْضًا لَعَلَّ فِيهِ زِيَادَةٌ. قَوْلُهُ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى⁽³⁾: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ [الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ]⁽⁴⁾﴾. بِضَمِّ الْمِيمِ عَلَى⁽⁵⁾ قِرَاءَةِ غَيْرِ نَافِعٍ⁽⁶⁾، مِنْ أَنَّهُ مُعْرَبٌ فِي مَكَانِ الْحَبَرِ، فَالْتَقْدِيرُ: هَذَا كَأَنَّ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ. قَوْلُهُ: أَوْ بِالْمُبْتَدَأِ، تَبَعَ النَّاطِمُ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَالْمَرَادُ بِهِ الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ. قَوْلُهُ: نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ [طويل]:

أَلَمْ تَعْلِمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ⁽⁷⁾

(1) قال الأزهري: (روى بخفض "حين" على الإعراب له، وفتح على البناء لكونه مضافاً إلى مبني، وهو "يستصين"، فإنه مبني على السكون لاتصاله بنون الإناء). شرح التصريح. (706/1).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) في (م)، و(ش): عز وجل.

(4) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، و(ش)، والآية سبق تخريجها. ص: 1102.

(5) في (م)، و(ش): في.

(6) قرأ نافع وحده (يَوْمٌ يَنْفَعُ) بنصب الميم، وقرأ الباقون (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ) بالرفع. قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ (يَوْمٌ يَنْفَعُ) بالرفع رفعه بـ"هذا"، ورفع "هذا" به، وهي القراءة الجيدة. وَمَنْ قَرَأَ (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ) بالنصب ففيه قولان: قال الفراء: (يَوْمٌ يَنْفَعُ) في موضع الرفع، وإنما نُصِبَ لأنه أضيف إلى الفعل، فكذا إذا أضيف إلى اسم غير متمكن، كقوله: (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِفُونَ) فيه ما في هذا. وقال الزجاج: مَنْ قَرَأَ (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ) فهو منصوب على الظرف، قال: ومن زعم أن "يَوْمٌ" منصوب لأنه مضاف إلى "يَنْفَعُ" وهو في موضع الرفع بمنزلة يومئذٍ فهو عند البصريين خطأ، لا يجيزون: (هذا يومٌ آتيك)؛ لأن "آتيك" فعل مضارع، والإضافة إليه لا تُزيل الإعراب عن جهته. ينظر: معاني القراءات للأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1412هـ - 1991م. (344/1).

(7) هو منسوب له في: حماسة الخالدين = بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين: أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي، تحقق: محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دط، 1995. ص: 100، وفيه: "مويال"، وشرح شواهد المغني. (884/2)، ونسب لمبشر بن هذيل الشمخي أو الفزاري في: ديوان المعاني: أبو هلال العسكري، دار الجليل، بيروت، دط، دت. (89/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (244/2)، وقال العيني: قائله هو مويال بن يهم المذحجي، ويقال: هو مبشر بن هذيل الفزاري. المقاصد. (1330/3)، وهو كذلك في: المعجم المفصل. (348/6)، وبلا نسبة في: شرح التسهيل. (256/3)، و(389)، وتوضيح المقاصد. (808/2)، والمغني. ص: 673، وتمهيد القواعد. (3232/7)، و(3529)، وشرح الأشموني. (149/2)، والهمع. (232/2)، والبيان والتبيين. (163/3)، وأمالى القالي. (39/1).

قَائِلُهُ: مُوبَالُ⁽¹⁾ بَنُ جَهْمٍ الْمَذْحَجِيِّ⁽²⁾ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الطَّوِيلِ، الهمزة للاستفهام، و"أَنِّي" مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرُهَا سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي "تَعْلَمِي"، و"يَا عَمْرُكَ اللَّهُ" مُعَرِّضٌ، و"يَا" لِمَجَرَّدِ التَّنْبِيهِ، و"عَمْرُكَ"⁽³⁾ مَنْصُوبٌ نَصَبَ الْمَصَادِرِ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ⁽⁴⁾ عَلَيْهِ اللَّامَ يُرْفَعُ بِالِابْتِدَاءِ، وَمَعْنَاهُ بَتَعْمِيرِكَ اللَّهُ؛ أَي: [م/218و] بِإِفْرَارِكَ لَهُ⁽⁵⁾ بِالْبَقَاءِ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ الْقَسَمُ هَاهُنَا، بَلْ مُرَادُهُ: أَنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يُطِيلَ عُمْرِي⁽⁶⁾ يَا فُلَانَةَ [213/ظ]، وَالشَّاهِدُ فِي: "عَلَى حِينٍ"، حَيْثُ أُعْرِبَ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ قَبْلَ مُبْتَدَأٍ، وَهُوَ "الْكَرَامُ"، (و"قَلِيلٌ": خَبَرُهُ)⁽⁷⁾، وَكَذَا يُعْرَبُ إِذَا وَقَعَ قَبْلَ الْمُعْرَبِ، كَمَا فِي: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، فَنِي⁽⁸⁾ هَذَيْنِ الْوَضْعَيْنِ الْإِعْرَابُ جَائِزٌ بِلا خِلَافٍ، وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَمَنْعَتُهُ الْبَصَرِيَّةُ، وَأَجَازَتُهُ الْكُوفِيَّةُ، وَأَجَازَةُ ابْنِ مَالِكٍ، وَبِهَذَا رُويَ الْبِنَاءُ (عَلَى الْفَتْحِ هَا هُنَا)⁽⁹⁾. مِنْ ابْنِي⁽¹⁰⁾ الْعَيْنِيِّ. قَوْلُهُ: فَالْوَجْهُ الْإِعْرَابُ، [وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]⁽¹¹⁾. هَذَا جَوَابُ "إِنْ"⁽¹²⁾ مِنْ قَوْلِهِ: وَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ... الخ. انْظُرْ خَالِدًا⁽¹³⁾ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ هِشَامٍ [ش/195ظ]: فَالْإِعْرَابُ أَرْجَحُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَوَاجِبٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، فَإِنَّ لَهُ

(1) في (م)، و(ش): موبال. لم أعثر له على ترجمة في حدود بحثي.

(2) في (ش): المذحجي.

(3) في (م)، و(ش): وعمرك الله.

(4) في (م)، و(ش): دخلت.

(5) في (ش): الله.

(6) في (م)، و(ش): عمرك.

(7) في (م)، و(ش): وخبره قليل.

(8) في (ش): يعني.

(9) في (م): هنا عل الفتح، وفي (ش): هاهنا على الفتح.

(10) في (ش): ابن، والصواب: العيني دون ابن. ينظر قوله في المقاصد. (3/1331).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(12) في (ش): ال.

(13) في (م)، و(ش): خالدا هنا.

كَلَامًا حَسَنًا هُنَا⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَأَجَارَ الْكُوفِيُّونَ فِيهِ الْبِنَاءَ وَتَبِعَهُمُ النَّاطِمُ. لِأَنَّهُ ارْتَضَاهُ، وَقَدْ ارْتَضَاهُ قَبْلُ الْفَارِسِيِّ⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَيُؤَيِّدُهُ⁽³⁾ قِرَاءَةُ نَافِعٍ: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ﴾. يَفْتَحُ مِيمَ "يَوْمَ" عَلَى الْبِنَاءِ؛ مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْمَصْدَرَةِ بِالْفِعْلِ الْمَعْرَبِ. قَوْلُهُ: وَإِنَّ قَوْلَهُ: عَلَى حِينِ الْكَرَامِ، عُطِفَ عَلَى "قِرَاءَةٍ"، فَهُوَ مَدْخُولٌ لِيُؤَيِّدَهُ. وَقَوْلُهُ: رُويَ بِفَتْحِ "حِينَ"، هُوَ خَبَرُ "إِنَّ" مِنْ قَوْلِهِ: وَإِنَّ قَوْلَهُ. قَوْلُهُ: وَالتَّفْنِيدُ: التَّكْذِيبُ. وَهُوَ الَّذِي يُرْشِدُ إِلَيْهِ مَا فِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَن تَفْنَدُونَ﴾⁽⁴⁾، وَفَسَّرَ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ ابْنُ عَقِيلٍ⁽⁵⁾ وَالْأَزْهَرِيُّ بِالْتَّغْلِيظِ، وَمَا عِنْدَ الْمُكُودِيِّ أَوَّلَى، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: (فَإِنَّ يُفْنَدُ؛ أَيُّ: لَنْ يُعْلَطَ)⁽⁶⁾. وَالتَّفْنِيدُ: اللَّوْمُ، وَتَضْعِيفُ الرَّأْيِ مِنَ الْهَرَمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَن تَفْنَدُونَ﴾؛ أَيُّ: تُنْسَبُونَ إِلَى الْفَنَادِ. قَوْلُهُ: وَالَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ الظَّرْفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ الْفَتْحُ، وَلَمْ يُنَبَّ عَلَيْهِ النَّاطِمُ. الضَّرِيرُ: (وَأَمَّا بَنُو⁽⁷⁾ الظُّرُوفِ اللَّازِمَةُ لِلإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ لِشَبْهَتِهَا بِالْخُرُوفِ فِي الْاِفْتِقَارِ إِلَى ذِكْرِ الْمَصَافِ إِلَيْهِ، وَجَوَزُوا فِي أَشْبَاهِهَا مِنَ الظُّرُوفِ اخْمُولَةَ عَلَيْهَا الْوَجْهَيْنِ، وَإِنَّمَا بَنَوْهَا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ بِالْحَمَلِ عَلَى "إِذْ" وَ"إِذَا" (لِتَنْبِيهِ الْعَامِلِ)⁽⁸⁾ فِيهِمَا)⁽¹⁾.

(1) ينظر قول ابن هشام في: أوضح المسالك. (113/3)، وقال خالد في هذا الموضوع: (واعترض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ﴾ بالفتح على البناء لا على الإعراب؛ لأن الإشارة إلى "اليوم" كما في قراءة الرفع، فلا يكون ظرفاً، والتوفيق بين القراءتين أليق، وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها في «صمت يوم الخميس»، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه). تنظر بقية المسألة في: شرح التصريح. (706/1).

(2) تنظر الحجة في القراءات. (283/3)، قال الأزهري في قول الشاعر:

تذكر ما تذكر من سليمي على حين التواصل غير دان". يروي بفتح "حين" على البناء، والكسر على الإعراب أرجح عند الكوفيين، ومال إلى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين، وتبعه ابن مالك. شرح التصريح. (706/1).

(3) في (ش): تؤيده.

(4) سورة: يوسف، من الآية: 94، وتمامها: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَن تَفْنَدُونَ﴾.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل. (60/3).

(6) ينظر: شرح التصريح. (706/1).

(7) في (ش): ينوي.

(8) في (ش): تنبيه على العامل. وعند الضرير: للشبه الحاصل بينهما.

ص: وَأَلَزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جَمَلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

قَوْلُهُ: وَيَعْنِي بِـ"إِذَا" الظَّرْفِيَّةَ دُونَ الفُجَائِيَّةِ. أَمَّا الفُجَائِيَّةُ فَإِنَّهَا لَا زِمَةَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، وَلَمْ يُنَبَّهْ عَلَيْهَا الْمُصَنِّفُ، وَلَكِنْ تَقَدَّمَ لَهُ إِيْمَاءٌ إِلَى ذَلِكَ فِي بَابِ "إِنْ"؛ إِذْ قَالَ: (بَعْدَ إِذَا فَجَاءَتْ). قَوْلُهُ: وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا. أَيُّ: بَعْدَ الظَّرْفِيَّةِ. قَوْلُهُ: فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَغَيْرُ الْجُمْهُورِ يَقُولُ: إِنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا شَرْطُهَا، انْظُرْ خَالِدًا⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَالْعَامِلُ فِيهَا جَوَابُهَا [عَلَى الْمَشْهُورِ]⁽³⁾. غَائِزٌ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ، قَالَ أَوَّلًا الْجُمْهُورُ، وَقَالَ هُنَا الْمَشْهُورُ، وَالْمُرَادِي لَمْ يُفَصِّلْ كَذَلِكَ، وَكَلَامُهُ بَيِّنٌ⁽⁴⁾ وَلَفْظُهُ: (مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ "إِذَا" لَا زِمَةَ الْإِضَافَةِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ⁽⁵⁾ جَرٍّ، وَالْعَامِلُ فِيهَا جَوَابُهَا [وَقِيلَ: لَيْسَتْ (م/218ظ]⁽⁶⁾ مُضَافَةً، وَالْعَامِلُ⁽⁷⁾ فِيهَا الْفِعْلُ الَّذِي يَلِيهَا لَا جَوَابُهَا؛ لِأَنَّ جَوَابَهَا⁽⁸⁾ قَدْ يَقْتَرِنُ بِمَا لَا يَعْمَلُ⁽⁹⁾ مَا [214/و] بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ، كَالْفَاءِ وَ"إِذَا" الْفُجَائِيَّةِ، وَ"مَا" النَّافِيَةِ؛ وَلِأَنَّ جُزْءِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ قَدْ يَحْتَلِفَانِ فِي نَحْوِ: «إِذَا جِئْتَنِي عَدَا جِئْتُكَ بَعْدَ عَدٍ»، وَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ⁽¹⁰⁾ أَنَّهَا لَا

(1) ينظر قول الضرير في شرح الخلاصة. اللوحة: 105.

(2) فصل خالد في المسألة بذكر آيات قرآنية، ينظر: شرح التصريح. (701/1).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) في (م)، و(ش): حسن.

(5) في (م): محل، وفي (ش): مح، سقطت اللام سهوا من الناسخ.

(6) في (م) تكررت اللوحتان السابقتان، والظاهر أنه خطأ راجع للمصور.

(7) في (ش): وأن العامل.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(9) في (ش): يعلم يعمل.

(10) قال سيبويه في الكتاب: (ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبًا في القياس: إِذَا، وَحَيْثُ. تقول: «إِذَا عبد الله تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمَهُ» و«حَيْثُ زيدا تجدُهُ فَأَكْرَمَهُ»؛ لِأَنَّهُمَا يَكُونَانِ فِي مَعْنَى حُرُوفِ الْجَمَازَةِ. وَيَقْبَحُ إِنْ ابْتَدَأَتِ الْأَسْمَاءُ بَعْدَهُمَا إِذَا كَانَ بَعْدَهُ الْفِعْلُ. لَوْ قُلْتُ: اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَلَسَ، وَإِذَا زَيْدٌ يَجْلِسُ كَانَ أَقْبَحَ مِنْ قَوْلِكَ: «إِذَا اجْلَسَ زَيْدٌ وَإِذَا يَجْلِسُ»، و«حَيْثُ يَجْلِسُ، وَحَيْثُ جَلَسَ». وَالرَّفْعُ بَعْدَهُمَا جَائِزٌ، لِأَنَّكَ قَدْ تَبْتَدِئُ الْأَسْمَاءَ بَعْدَهُمَا فَتَقُولُ: اجْلِسْ حَيْثُ عَبْدُ اللَّهِ جَالِسٌ، وَاجْلِسْ إِذَا عَبْدُ اللَّهِ جَلَسَ). (106/1، و107).

تُضَافُ إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ⁽¹⁾ فِعْلِيَّةٍ، نَحْوُ: هُنَّ إِذَا اعْتَلَا، وَأَمَّا نَحْوُ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾⁽²⁾،
فَعَلَى تَقْدِيرِ الْفِعْلِ⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَهُوَ فِعْلٌ أَمْرٍ مِنْ هَانَ يَهُونُ ضِدَّ صَعْبٍ؛ أَيُّ: تَوَاضَعُ أَنْتَ
إِذَا (تَعَاظَمَ، وَتَكَبَّرَ)⁽⁴⁾ عَلَيْكَ مُعْتَدٍ.

ص: لِمَفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفِ بِلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلَانَا وَكِلَا

قَوْلُهُ: وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ. أَيُّ: مَا⁽⁵⁾ دَلَّ عَلَى الْمَثْنَى؛ إِلَّا أَنَّهُ بِاشْتِرَاكِ بَيْنَ الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ،
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: نَحْوُ⁽⁶⁾ "كِلاَنَا" إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ [طَوِيل]:

كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَحْيِهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَعَانِيَا⁽⁷⁾

(1) في (ش): جهة.

(2) سورة: الانفطار، الآية: 01.

(3) ينظر قول المرادي في توضيح المقاصد. (809/2، و810).

(4) في (م)، و(ش): إذا تكبر وتعظم.

(5) ساقطة من (م).

(6) في (ش): إلى نحو.

(7) هذا البيت تعددت نسبته، فقليل: هو لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر يعاتب صديقه، وهو في: عيون الأخبار. (87/3)، والكمال. (172/1)، والعقد الفريد. (194/2)، وزهر الآداب. (125/1)، والحماسة البصرية. (56/2)، وله ولأبي برد الرياحي قاله للحارثة بن بدر. شرح شواهد المغني. (555/2)، وجاء في شرح الشواهد: لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب. ووجد البيت في شعر لحارثة بن بدر وفي قصيدة: لسيار بن هبيرة. (338/3)، وللمغيرة بن حبناء في: معجم ديوان الأدب. (138/4)، والصحاح. (2450/6)، واللسان. (137/15)، والتاج. (195/39)، والتذكرة الحمدونية. (35/5)، وقال: وهذا البيت ورد في شعر الأعشى، وقد أنشده المبرد في أبيات نسبها إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر. (35/5)، ونسب للأعشى في: المقاييس. (398/4)، ولم أعر عليه في ديوان الأعشى، ونسب لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ولأبي برد الرياحي، وللمغيرة بن حبناء في: المعجم المفصل. (356/8)، وفيه: "تعانيا" مكان "تغانيا"، وبلا نسبة في: أساس البلاغة. (714/1)، وشمس العلوم. (5022/8)، وشرح كتاب سيويه. (213/1)، والارتشاف. (1813/4)، وأوضح المسالك. (116/3)، والمغني. ص: 270، وتخليص الشواهد. ص: 68، وتمهيد القواعد. (3212/7)، و(4652/9)، وشرح الأشموني. (154/2)، وشرح التصريح. (707/1)، والهمع. (513/2)، وحماسة الخالدين. ص: 55.

فَإِنَّ كَلِمَةَ "نَا" مُشْتَرَكَةٌ [ش/196و] بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ، فَلِذَلِكَ صَحَّ إِضَافَتُهُ "كِلا" إِلَيْهَا. قَوْلُهُ: كِلَا ذَيْنِكَ. قُلْتُ: الْأَوَّلَى بِالتَّعْيِيرِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ الْمَفْرَدِ فِي اللَّفْظِ، لَكِنْ يَكُونُ مِثْلِي مَعْنَى بِإِعَادَتِهِ عَلَيْهِ كَمَا عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ⁽¹⁾، نَحْوُ⁽²⁾ [رمل]:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلا ذَلِكَ⁽³⁾ وَجْهٌ وَقَبْلُ⁽⁴⁾

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: "مُعَرَفٌ" أَنَّهُمَا لَا يُضَافَانِ إِلَى نَكْرَةٍ. مُطْلَقًا عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ كَانَتْ مُحْصَصَةً أَوْ لَا، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ⁽⁶⁾ فِي الْمُحْصَصَةِ، فَإِنَّهُمْ يُجَيِّزُونَ إِضَافَةَ "كِلا" إِلَيْهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ: «كِلا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ»⁽⁷⁾ مُحْسِنَانِ، فَإِنَّ "رَجُلَيْنِ" قَدْ تَخَصَّصَا بِالظَّرْفِ، وَحَكُّوا عَلَى ذَلِكَ: «كِلتَا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ

(1) ينظر قول ابن هشام في: أوضح المسالك. (117/3).

(2) في (م)، و(ش): كقوله.

(3) في (ش): ذاك.

(4) قال العيني: قائله هو عبد الله بن الزبيري، وهو أحد شعراء قريش المعدودين، وكان يهجو المسلمين ويحرض عليهم كفار قريش، ثم أسلم بعد ذلك. المقاصد. (1334/3)، وهو منسوب له في: شرح المفصل. (155/2)، والمقاصد الشافية. (101/4)، وشرح التصريح. (708/1)، وشرح شواهد المغني. (549/2)، والمعجم المفصل. (7/6)، وشرح الشواهد. (234/2)، والبيت في: شعر عبد الله بن الزبيري، تحقق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 01، 1398هـ - 1978م، ط: 02، 1401هـ - 1981م. ص: 41، وبلا نسبة في: المفصل. ص: 119، وأمالى ابن الحاجب. (393/1)، وشرح الكافية. (930/2)، وشرح التسهيل. (240/3)، وشرح ابن الناظم. ص: 282، والتذيل. (209/3)، والارتشاف. (1813/4)، وتوضيح المقاصد. (810/2)، وأوضح المسالك. (117/3)، والمغني. ص: 268، وشرح ابن عقيل. (62/3)، وتمهيد القواعد. (3200/7)، وشرح الأشموني. (154/2)، والهمع. (514/2). **الشاهد:** في قوله: "وكلا ذلك" فإن كلا فيه أضيف إلى ذلك، وهو لأن كان مفردًا في اللفظ ولكنه يرجع إلى شيئين في المعنى؛ لأن المذكور هو الخير والشر، فكأن المعنى: وكلا ما ذكر من الخير والشر. المقاصد النحوية. (1335/3).

(5) سورة: البقرة، من الآية: 68، وتامها: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَاذْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾؛ أي: بين ما ذكر من الفارض والبكر.

(6) ينظر: مذهب البصريين والكوفيين في المسألة في: الارتشاف. (1814/4)، وتوضيح المقاصد. (811/2)، وأوضح المسالك. (115/3)، والمساعد. (344/2)، والمقاصد الشافية. (104/4)، وشرح الأشموني. (154/2)، وشرح التصريح. (707/1).

(7) في (ش): عند.

مَقْطُوعَةً يَدَيْهَا»؛ أَي: تَارِكَةً لِلْعَزْلِ. قَالَهُ فِي الْمَغْنِي⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَمِنْ قَوْلِهِ: بَلَا تَفَرِّقْ؛ أَي: وَفِيهِمْ [مِنْ قَوْلِهِ]⁽²⁾: فَلَا تَفَرِّقْ. قَوْلُهُ [بَسِيط]:

كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمِلَمَاتِ⁽³⁾

انْظُرْ عَلَيْهِ خَالِدًا⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَكَذَا بَلَا؛ أَي: فَإِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِأَضِيفٍ⁽⁵⁾؛ قِيلَ: (لَا مَعْنَى)⁽⁶⁾ لِتَعَلُّقِهِ بِأَضِيفٍ⁽⁷⁾، [وَأَيْمًا هُوَ نَعْتُ ثَانٍ "لِفَهْمِ اثْنَيْنِ"⁽⁸⁾ كَمَا قَالَ الْمُعَرِّبُ⁽⁹⁾، أَوْ حَالٌ مِنْهُ كَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ]⁽¹⁰⁾؛ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ هُوَ مِنْ أَوْصَافِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، لَا مِنْ أَوْصَافِ ("كِلْتَا" وَ"كِلَا")⁽¹¹⁾.

ص: وَلَا تُضِيفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ أَيَّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفِ

أَوْ تَنْوِ الْأَجْزَا وَاخْصُصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيَّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ

(1) ينظر: المغني. ص: 269.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. المقاصد. (1335/3)، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية. (931/2)، وشرح التسهيل. (241/3)، وشرح ابن الناظم. ص: 283، وأوضح المسالك. (118/3)، والمغني. ص: 269، وشرح ابن عقيل. (63/3)، وتهيد القواعد. (3201/7)، والمقاصد الشافية. (104/4)، وشرح الأنشوي. (155/2)، وشرح التصريح. (708/1)، والهمع. (514/2)، وشرح شواهد المغني. (552/2)، والمعجم المفصل. (535/1)، وشرح الشواهد. (212/1). الشرح: "عضدا" أي: معينا ومساعدًا، "والمَامِ الملمات" الإتيان والنزول، وقد ألم به؛ أي: نزل به، والملمات: جمع ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر. المقاصد النحوية. (1336/3).

(4) قال في شرح تصريحه: (بإضافة "كلا" إلى متفرق، وهما "أخي" و"خليلي" فمن نوادر الضرورات). (708/1).

(5) في (م)، و(ش): بأضيف. وهو الصواب.

(6) في (ش): لمعنى.

(7) في (م)، و(ش): بأضيف. وهو الصواب.

(8) ساقطة من (م)، و(ش).

(9) ينظر: إعراب الألفية للأزهري. ص: 87، والخطاب. اللوحة: 24.

(10) ما بين معقوفتين مؤخر بعد الجملة التي بعده في (م)، و(ش).

(11) في (م)، و(ش): كلا وكلتا.

ضَرِيرٌ⁽¹⁾: (وَأَمَّا امْتَنَّعتْ إِصَافُهُ "أَيُّ" لِمَفْرَدٍ مُعَرَّفٍ؛ لَأَنَّ الْمَرَادَ بِهَا الْعُمُومُ، وَالْمَفْرَدُ الْمَعْرَفُ بِنَا⁽²⁾)
 فِي الْعُمُومِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُتَنَّى أَوْ يُجْمَعَ⁽³⁾. قَوْلُهُ: مَعْنَى دُونَ لَفْظٍ. أَيُّ: يُرِيدُ فِي "أَيُّ" مِنْ
 حَيْثُ هِيَ فِي الْمَعْنَى، وَأَمَّا لَوْ نَظَرَ إِلَيْهَا⁽⁴⁾ بِحَسَبِ اللَّفْظِ؛ فَإِنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ النَّعْتَةُ وَالْحَالِيَةُ، فَإِنَّهُمَا
 لَا زَمَانَ لِلْإِصَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى. قَوْلُهُ: نَهَى أَنْ تُصَافَ. أَيُّ⁽⁵⁾ لِمَفْرَدٍ مُعَرَّفٍ. الْمَرَادِيُّ: (نَحْوُ:
 «أَيُّ زَيْدٍ عِنْدَكَ»؛ لِأَنَّهَا⁽⁶⁾ بِمَعْنَى "بَعْضُ" مَعَ الْمَعْرِفَةِ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَثَالِ وَنَحْوِهِ)⁽⁷⁾.
 وَلِلْبَسْكَرِيِّ هُنَا تَنْبِيهُ حَسَنٌ فَإِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ إِصَافَتِهَا (إِلَى النَّكِرَةِ)⁽⁸⁾ وَالْمَعْرِفَةِ مِنْ جِهَةِ
 الْمَعْنَى، [وَأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ الْكَافِيَةِ⁽⁹⁾] ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَفَهُمْ⁽¹¹⁾ مِنْهُ [م/219] أَنَّهَا تُصَافُ
 لِلْجَمْعِ وَالْمُتَنَّى مُطْلَقًا نَكِرَةً كَانَ أَوْ مَعْرِفَةً... الخ. قُلْتُ: [أ/214ظ] شَرَحَ الْمَكُودِيُّ هُنَا
 أَحْسَنُ مِنْ شَرَحِ الْمَرَادِيِّ؛ لِأَنَّهُ حَادَى أَلْفَاظَ النَّاطِمِ مَفْهُومًا وَمَنْطُوقًا، بِخِلَافِ شَرَحِ الْمَرَادِيِّ
 فَإِنَّهُ بِالْمَعْنَى، وَلَا يَتَنَزَّلُ مَنْطُوقًا وَمَفْهُومًا عَلَى كَلَامِ النَّاطِمِ، وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ حَسَنًا
 مُفِيدًا⁽¹²⁾. تَأَمَّلْهُ⁽¹³⁾.

(1) في (م): الضرير.

(2) في (م): هنا بنا.

(3) ينظر: الضرير في شرحه للخلاصة. اللوحة: 106.

(4) في (ش): إليه.

(5) مثبتة في الهامش في (م).

(6) في (م): لأنك.

(7) ينظر: توضيح المقاصد. (812/2).

(8) في (م)، و(ش): للنكرة.

(9) قال ابن مالك في شرح الكافية. (956/2): وأفردت "أي" وفي شرط ب"ما" تردف غالبا فاعلم واعلما

وحيثما تضاف إلى منكر فهي جميعه ك"أي معشر"

وهي ك"بعض" إن تضاف لمعرفة وكونه فردا أي ذو المعرفة

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(11) في (ش): وفهم أيضا.

(12) في (ش): جيد جدا.

(13) في (م)، و(ش). سيذكر قول المرادي بعد قوله: وفهم منه... الخ.

قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْهُ⁽¹⁾ أَنَّهَا تُضَافُ لِلْمُفْرَدِ⁽²⁾ الْمُنْكَرِ، نَحْوُ: «أَيُّ رَجُلٍ». المرادِي: (ويَجُوزُ إِضَافَتُهَا إِلَى النَّكَرَةِ بِلاَ شَرْطٍ، وَإِلَى الْمَعْرِفَةِ بِشَرْطِ إِفْهَامِ تَثْنِيَّةٍ، نَحْوُ: «أَيُّ الرَّجُلَيْنِ وَأَيُّهُمَا»، أَوْ جَمْعٍ نَحْوُ: «أَيُّ الرِّجَالِ وَأَيُّهُمْ»⁽³⁾). قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا كَرَّرْتَ أَيًّا جَازَ أَنْ تُضَيِّفَهَا إِلَى الْمُفْرَدِ الْمُعَرَّفِ، نَحْوُ: «أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو عِنْدَكَ؟»، بِمَعْنَى أَيُّ الرَّجُلَيْنِ. السُّيُوطِيُّ: (مَحَلُّهُ حَيْثُ يَكُونُ الْمَجْرُورُ الْأَوَّلُ بِـ"أَيُّ" ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: «أَيُّ زَيْدٍ أَعْلَمَ»، فَلَا يُقَالُ: «أَيْتُكَ وَأَيُّ زَيْدٍ أَفْضَلُ»، وَلَا: «أَيُّ زَيْدٍ، وَأَيُّ عَمْرٍو أَعْلَمَ»⁽⁴⁾؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا كَذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا، فَتَمَثِيلُ الْمُكُودِيِّ بِـ«أَيُّ زَيْدٍ، وَأَيُّ عَمْرٍو عِنْدَكَ»، لَيْسَ بِحَسَنِ، وَأَجْمَلَ الشَّيْخُ [ش/196ظ] الْمُكُودِي فِي التَّكَرَّارِ تَبَعًا لِلنَّاطِمِ، وَذَلِكَ لَا⁽⁵⁾ يُبَيِّنُ التَّكَرَّارَ، ثُمَّ هَلْ هُوَ بِالْعَطْفِ أَوْ بغيرِهِ؟ وَإِذَا كَانَ بِالْعَطْفِ هَلْ⁽⁶⁾ بِحَرْفِ الْوَاوِ أَوْ بغيرِهِ؟ انْظُرْهُ فَإِنَّهُ أَجَادَ هُنَا⁽⁷⁾، إِذْ قَدْ تَعَقَّبَ كَلَامَ النَّاطِمِ. قَوْلُهُ: قِيلَ: وَلَا تَأْتِي إِلَّا فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ [طويل]: أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيِّكُمْ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا⁽⁸⁾

(1) في (م): منه أيضا، وفي (ش): أيضا منه.

(2) في (ش): أي مضاف.

(3) ينظر قول المرادي في: توضيح المقاصد. (812/2).

(4) ينظر قول السيوطي في: النكت. (56/2).

(5) في (م): لأنه لم، وفي (ش): لم.

(6) في (م)، و(ش): هل هو.

(7) تعقب السيوطي هنا كلام الناظم نقلا عن الشاطبي؛ إذ قال أن العطف: (هو خاص بالعطف بالواو دون سائر الحروف، فلو قال: أيتها وكرها بواو تضاف أو انو الأجزاء لكان أولى). النكت. (56/2)، تنظر أيضا المسألة عند الشاطبي في: المقاصد الشافية. (113/4).

(8) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. المقاصد. (1338/3)، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية. (958/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 283، وشرح ابن عقيل. (64/3)، وشرح الأشموني. (157/2)، والمعجم المفصل. (73/7)، وشرح الشواهد. (49/3).

لَمْ يَنْسِبْهُ ابْنُ الْعَيَّيِّ، [وَالشَّاهِدُ فِي: "أَيِّي وَأَيُّكُمْ"، وَذَلِكَ أَنَّ "أَيًّا" لَا تُضَافُ إِلَى مُفْرَدٍ مَعْرِفَةٍ، إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَتْ]⁽¹⁾، وَلَا يَأْتِي ذَاكَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، و"أَلَا" لِلتَّنْبِيهِ، و"عَدَاةٌ" نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ، أُضِيفَ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَكَانَ "خَيْرًا" خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، أَوْ⁽²⁾ "خَيْرًا" خَبَرُ "كَانَ"، و"أَكْرَمًا"⁽³⁾ عُطِفَ عَلَيْهِ. مِنْ ابْنِ الْعَيَّيِّ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ⁽⁵⁾: أَوْ تَنَوُّ الْأَجْزَاءِ. أَيُّ: تَجَوُّزُ إِضَافَتِهَا إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَعْرَفِ إِذَا نَوَّيْتُ أَجْزَاءَ ذَلِكَ الْأِسْمِ، السَّرُّ فِي كَوْنِهَا لَا⁽⁶⁾ تُضَفُّ لِلْمَفْرَدِ الْمَعْرَفِ إِلَّا بِهَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ فِي هَاتَيْنِ⁽⁷⁾ الصُّورَتَيْنِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ⁽⁸⁾ خَالِدٌ، فَانْظُرْهُ. قَوْلُهُ: يَعْنِي "أَيًّا" إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً تَخْتَصُّ بِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمَعْرِفَةِ. وَلَا بُدَّ مَعَ إِضَافَتِهَا إِلَى

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(2) في (م)، و(ش): و.

(3) في (م): وأكرم.

(4) المقاصد النحوية. (1338/3). وفي (م)، و(ش) إضافة: (ومنه أيضًا قَوْلُهُ: أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ)، وهو عجز من بيت الكامل، صدره: فَلَقْنِ لَقَيْتَكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ. وهو مجهول القائل، والشاهد: في قوله: "أَيِّي وَأَيُّكَ" وذلك أن "أي" لا يضاف إلى مفرد معرفة إلا إذا تكررت، ولا يأتي ذلك إلا في الشعر. ينظر: المقاصد النحوية. (1338/3).

(5) ساقطة من (ش).

(6) في (م)، و(ش): لم.

(7) في (ش): هذين.

(8) ساقطة من (م)، و(ش). قال خالد في شرح التصريح: (والسر في ذلك كله أن "أَيًّا" الاستفهامية اسم عام لجميع الأوصاف، فلا يخلو إما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس، أو تعميم أوصاف بعض ما هو مشخص بأحد طرق التعريف، فإن كان المراد بها الأول أضيفت إلى منكر وطابقته في المعنى، وكانت معه بمنزلة "كل" لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا أو مثنى أو مجموعا بحسب ما يراد من العموم، فيقال: "أي رجل؟"، و"أي رجلين؟"، و"أي رجال؟" على معنى واحد من الرجال، وأي اثنين منهم، وأي جماعة منهم، وإن كان الثاني أضيفت إلى معرف، وامتنع أن تطابقه في المعنى، وكانت معه بمنزلة "بعض" لعدم صحة دلالة المعرفة على العموم، ولذلك وجب كونه إما مثنى أو مجموعا وإما مكررا مع "أي" بالواو؛ لأن المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع، وإما على تقدير مضاف دال على الجمع. ولا تضاف "أي" الموصولة إلا لمعرفة نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مرم: 69] لأن معناها معنى "الذي" وهو معرفة، ولا يجوز أن تضاف إلى نكرة، لا تقول: «اضرب أي رجل هو أفضل»، «خلافا لابن عصفور في إجازته ذلك. ولا تضاف "أي" المنعوت بها والواقعة حالا إلا لنكرة، فالأولى، ك: «مررت بفارس أي فارس» بخفض "أي" نعتا لـ"فارس"، والثانية: ك: «مررت بزيد أي فارس» بنصب "أي" على الحالية من "زيد"، وإنما وجب إضافتها إلى النكرة فيهما؛ لأن نعت النكرة والحال يجب أن يكونان نكرتين، ومعنى "أي فارس"، كامل في الفروسية). (710/1).

المعرفة من مراعاة الشروط المتقدمة، وهي أن تكون المعرفة مثناة أو مجموعة، أو إرادته الأجزاء، أو تكرار، قاله الضرير⁽¹⁾. قوله: نحو: «امرؤ بأي الرجل هو أفضل»، و«أيُّهم هو أكرم». أي: امرؤ بالذي هو أفضل، وامرؤ بالذي هو أكرم، وإنما اختصت بإضافتها إلى المعرفة؛ لأن معناها معنى الذي، وهو معرفة، ولا يجوز أن تُضاف إلى نكرة، لا يقال: «اضرب أي رجل هو أفضل» خلافًا لابن [م/219ظ] عصفور⁽²⁾ في إجازته ذلك. [قوله: وهي أنها تختص بإضافتها إلى النكرة]. قلت: لو قال لا تكون إلا مضافة، ولا تكون إضافتها إلا للنكرة، قال الشاطبي: («أي» إذا [أ/215و] كانت حالًا أو نعتًا، فلا يجوز إفرادها اتفاقًا، فلا تقول: «مررت برجل أي»، وتريد «أيًا»⁽³⁾، نقله عنه البسكري⁽⁴⁾. قوله: نحو: «مررت برجل أي رجل». بخفض «أي» على الصفة لـ «رجل»، وأنها نعت له. قوله: وكذلك إذا كانت حالًا كقولك: «جاء زيدًا»⁽⁵⁾ أي فارس. ينصب «أي» على الحالية من «زيد»، وإنما وجب إضافتها إلى النكرة فيهما؛ لأن نعت النكرة والحال يجب أن يكونا نكرتين، ومعنى: «أي فارس»: كامل في الفروسيّة. قاله خالد⁽⁶⁾.

(فرع: إذا أضيف⁽⁷⁾ «أي» إلى مثنى معرفة أُفرد ضميرها، [وإلى نكرة طوبق⁽⁸⁾]. السيوطي⁽⁹⁾. [وقول الناظم: ولا تُضِفْ لمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ «أيًا»]⁽¹⁰⁾، انظر أي «أي» هذه؛ لأنه

(1) ينظر: شرح الألفية لابن جابر. اللوحة. ص: 106.

(2) ينظر مذهب ابن عصفور في: أوضح المسالك. (3/121)، وتوضيح المقاصد. (2/813)، وشرح الأشموني. (2/158)، وشرح التصريح. (1/710).

(3) ينظر: المقاصد الشافية. (4/107).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) في (م)، و(ش): زيد، وهو الصواب؛ لأنه فاعل.

(6) ينظر: شرح التصريح. (1/710).

(7) في (م)، و(ش): أضيفت.

(8) في (ش): طريق، وهو تصحيف من الناسخ.

(9) ينظر قول السيوطي في: البهجة المرضية. (1/392).

(10) ما بين معقوفتين ابتداء من: [وقول الناظم... ساقط من (ش)].

ذَكَرَ بَعْدَ الْمُضَوَّلَةِ وَالشَّرْطِيَّةِ وَالْإِسْتِفْهَامِيَّةِ. رَاجِعِ الْمَغْنِي ⁽¹⁾ لَعَلَّكَ تَقَعُ عَلَى الْمَطْلُوبِ. وَقَوْلُهُ: **وَإِخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ**. دَخَلَ هُنَا "إِخْصُصْ" عَلَى غَيْرِ الْمُخْصُورِ، بَلْ عَلَى الْمُخْصُورِ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ التَّرْكِيبِ: إِخْصُصْ أَثَمًا الْمُضَوَّلَةَ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، [وَهُوَ فِعْلٌ أَمْرٌ بِمَجْزُومٍ مَبْنِيٍّ؛ لِاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ التَّوَكِيدِ] ⁽²⁾. وَقَوْلُهُ: **وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ**. لَا تُحْمَلُ الصِّفَةُ هُنَا عَلَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ فَقَطْ لِخُرُوجِ الْحَالِ، بَلْ يُحْمَلُ قَوْلُهُ: "صِفَةُ" عَلَى الصِّفَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ؛ أَيُّ: اللَّغَوِيَّةِ لِتَشْمُلَ الصِّفَةَ الْإِصْطِلَاحِيَّةَ وَاللَّغَوِيَّةَ؛ لِيَدْخُلَ الْحَالُ؛ لِأَنَّهُ وَصَفُ (لِصَاحِبِهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى) ⁽³⁾ ⁽⁴⁾.

ص: وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا

قَوْلُهُ: **يَعْنِي أَنَّ "أَيًّا"** ⁽⁵⁾ إِذَا كَانَتْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا جَازَ أَنْ تُضَافَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ. وَلَا بُدَّ مَعَ إِضَافَتِهَا إِلَى الْمَعْرِفَةِ مِنْ مُرَاعَاةِ الشُّرُوطِ [ش/197و] الْمُتَقَدِّمَةِ، وَهِيَ أَنَّ تَكُونَ الْمَعْرِفَةُ مُثَنَّاةً أَوْ بِمَجْمُوعَةٍ، أَوْ إِزَادَةُ الْأَجْزَاءِ، أَوْ تَكَرُّرُ "أَيٍّ". مِنَ الضَّرِيرِ ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: **نَحْوُ: «أَيٌّ رَجُلٍ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ»**. فَلَفْظُ "تَضْرِبُ" الْأَوَّلُ بِمَجْزُومٍ بِ"أَيٍّ" عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ شَرْطٌ، وَلَفْظُ "أَضْرِبُهُ" الثَّانِي بِمَجْزُومٍ عَلَى أَنَّهُ جَوَابُهُ، وَإِعْزَابُ هَذَا التَّوَكِيدِ ⁽⁷⁾ أَنَّ "أَيٍّ" (...) ⁽⁸⁾ قَوْلُهُ: **و«أَيٌّ رَجُلٍ تُكْرِمُ أَكْرَمُهُ»**. قُلْتُ: الْأَوَّلَى تَعْرِيفُ "رَجُلٍ" لِيَحْصُلَ التَّمَثِيلُ لِلشَّرْطِيَّةِ بِالْمَنْكَرِ

(1) قَالَ فِي الْمَغْنِي أَنَّ أَيًّا: اسْمٌ يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ، ذَكَرَهَا كُلُّهَا، ثُمَّ قَالَ: (لَا تَكُونَ أَيٌّ غَيْرَ مَذْكُورٍ مَعَهَا مُضَافٌ إِلَيْهَا الْبَتَّةُ إِلَّا فِي النِّدَاءِ وَالْحِكَايَةِ يَقَالُ جَاءَنِي رَجُلٌ فَتَقُولُ أَيُّ يَا هَذَا وَجَاءَنِي رَجُلَانِ فَتَقُولُ أَيُّانَ وَجَاءَنِي رَجُلَانِ فَتَقُولُ أَيُّونَ). لِلْإِسْتِزَادَةِ، يَنْظُرُ: الْمَغْنِي. ص: 107 – 111.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ [وَهُوَ فِعْلٌ...] سَاقَطٌ مِنْ (ش).

(3) فِي (ش): لَمَّا فِيهِ لِصَاحِبِهِ مِنْ جِهَةِ مَا الْمَعْنَى.

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: [وَالِى نَكْرَةٍ...] سَاقَطٌ مِنْ (م)، وَفِي (ش) مُؤَخَّرٌ بَعْدَ بَيْتِ الْأَلْفِيَةِ.

(5) فِي (ش) يَأْتِي الْكَلَامُ الَّذِي بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ السَّابِقِ.

(6) يَنْظُرُ شَرْحَ الضَّرِيرِ لِلْأَلْفِيَةِ. اللَّوْحَةُ: 106.

(7) فِي (م)، وَ(ش): التَّرْكِيبُ.

(8) فَرَاغٌ فِي (أ)، وَ(م).

والمعرف، كما مثل به جميع الشراح⁽¹⁾ على أنه نفسه نوع مثال التي بعدها، [وهي الاستفهامية]⁽²⁾، مثل ابن هشام⁽³⁾ للمعرف الذي أضيف إليه "أي"⁽⁴⁾ الشرطية بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُضِيَتْ﴾⁽⁵⁾، وللمنكر: «أي»⁽⁶⁾ (رجل جاءك)⁽⁷⁾ فأكرمه». قوله: و«أي رجل عندك؟»، و«أي الرجال عندك؟». هذان مثالان للاستفهامية الأولى منكرًا، والثاني معرفًا⁽⁸⁾، قلت: ولفظ "أي" فيهما مبتدأ خبره الظرف، (ومثل الشراح)⁽⁹⁾ المنكر للاستفهام⁽¹⁰⁾ بقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾⁽¹¹⁾. قوله: "أو تنو" معطوف على "كررتها" [215/أ] فهو شرط، والتقدير: وإن كررتها أو نويت الأجزاء فأضيفها. أي: للمعرفة⁽¹²⁾. قوله: وفيه نظر... الخ. قال المغرب⁽¹³⁾: (وكأنه جواب عنه، وفيه تقديم الجواب على بعض الشرط⁽¹⁴⁾)، وهو محمول على التقديم والتأخير للضرورة، [والأصل ما

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (812/2)، وشرح ابن عقيل. (66/3)، والمقاصد الشافية. (113/4)، وشرح الأشموني. (158/2).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) ينظر: أوضح المسالك. (121/3، 122).

(4) ساقطة من (ش).

(5) سورة: القصص، من الآية: 28، وتمامها: ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قُضِيَتْ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾.

(6) في (م): بأي.

(7) في (ش): جاءه رجل.

(8) في (م): معرف.

(9) في (م)، ومثال الشراح، وفي (ش): ومثال الشراح المكودي. والصواب ما في المتن، لأن المكودي لم يمثل بالآية الكريمة، ومن مثل من الشراح بها: ابن هشام في: أوضح المسالك. (121/3)، وشرح الأشموني. (158/2)، وشرح التصريح. (711/1).

(10) في (م)، و(ش): في الاستفهام.

(11) سورة: الأعراف، من الآية: 185، سبق تخرجها في باب الموصول. ص: 256.

(12) في (م): للمعرف (ش): المعرف.

(13) يقصد بالمعرب الخطاب، ينظر قوله في إعرابه للألفية اللوحة. ص: 24.

(1) في (ش): الشروط.

قَرَّرَ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَيَتَخَرَّجُ عَلَى أَنْ يَكُونَ... الخ. هَذَا هُوَ جَوَابُهُ عَنِ النَّظَرِ. قَوْلُهُ [طويل]:

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرُقُ⁽²⁾

هَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ ابْنُ هِشَامٍ⁽³⁾ فِي بَابِ الْعَطْفِ مِمَّا تَخْتَصُّ بِهِ الْقَاءُ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدَهُ الْمُرَادِيُّ⁽⁴⁾ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ؛ إِلَّا أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ آخَرٍ، وَإِنَّهُ مِنَ الرِّوَابِطِ بَيْنَ (الْخَبَرِ وَالْمُبْتَدَأِ)⁽⁵⁾، عَطَفَ جُمْلَةً بِالْقَاءِ فِيهَا ضَمِيرٌ عَلَى مَا لَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ، وَالشَّاهِدُ هُنَا عَلَى مَا أَتَى بِهِ الْمَكُودِيُّ هُوَ رَفْعُ "يَحْسِرُ"، [وَهُوَ]⁽⁶⁾ بِالسَّيْنِ بَعْدَ حَذْفِ "إِنْ" الشَّرْطِيَّةِ، وَ"الْمَاءُ" فَاعِلٌ "يَبْحَسِرُ"⁽⁷⁾ بِمَعْنَى يَكْشِفُ، وَالْمُرَادُ بِ"إِنْسَانِ الْعَيْنِ" هُوَ نَاطِقُهَا، وَ"تَارَاتٍ" الثَّانِي جَمْعٌ، "فَيَغْرُقُ" بِفَتْحِ الرَّاءِ [م/220و]، رَاجِعٌ خَالِدًا⁽⁸⁾ وَابْنُ الْعَيْنِ فِي بَابِ الْعَطْفِ. قَوْلُهُ: وَ"مُطْلَقًا"

(2) ما بين معقوفتين مضافة من (ش).

(3) قال العيني: قائله هو ذو الرمة غيلان بن عقبة. المقاصد. (562/1)، وهو منسوب له في: شرح التصريح. (163/2)، وحماسة الخالدين. ص: 77، والخزانة. (192/2)، وشرح الشواهد. (168/2)، والبيت في ديوانه. ص: (460/1)، وله ولكثير في: المعجم المفصل. (151/5)، ولم أعثر على البيت في ديوان كثير عزة، وبلا نسبة في: والتذيل. (33/4)، والارتشاف. (1884/4)، وتوضيح المقاصد. (135/1، 476)، و(1289/3)، وأوضح المسالك. (326/3)، والمغني. ص: 651، وتمهيد القواعد. (976/2)، وشرح الأشموني. (186/1)، و(368/2)، والجمع. (374/1). الشرح: "وإنسان عيني": إنسان العين: المثال الذي يرى في السواد، قوله: "يحسر الماء" أي: يكشف. المقاصد النحوية. (563/1).

(4) ينظر: أوضح المسالك باب عطف البيان. (476/3).

(5) أنشده المرادي في باب الابتداء. (326/1)، وباب عوامل الجزم. (1289/3).

(6) في (م)، و(ش): المبتدأ والخبر.

(7) مثبتة في الهامش في (م).

(8) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، و(ش).

(9) قال في شرح التصريح: ("إنسان عيني": مبتدأ ومضاف إليه، و"يحسر الماء"، بالرفع: خبر المبتدأ، وهو لا يصلح كونه خبراً، لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر، وهو "الماء"، ولكن سوغ ذلك عطف "فيبدو" عليه، فإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ. هذ قول ابن عصفور. وقال المرادي في باب المبتدأ: التحقيق أن الجملتين إذا عطف إحداهما على الأخرى بالقاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء، فاكتفي بضمير واحد من إحداهما كما يكتفي بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء، فإذا قلت: «زيد جاء عمرو فأكرمه»، فالارتباط وقع

حَالٌ مِنْ "أَيٍّ". قَالَ الْمَعْرَبُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ فَاءَ الْجَوَابِ لَا تَدْخُلُ عَلَى أَجْنَبِيٍّ، وَقَالَ الشَّاطِئِيُّ⁽¹⁾: حَالٌ مِنَ التَّكْمِيلِ الْمَفْهُومِ مِنْ "كَمَلَّ" ⁽²⁾، قَالَ الْحَطَّابُ⁽³⁾: وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً ("مُطْلَقٌ"؛ أَيُّ: تَكْمُلًا) ⁽⁴⁾ مُطْلَقًا) ⁽⁵⁾، قُلْتُ: وَقَالَ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا: مَعْنَى قَوْلِهِ: حَالٌ مِنْ "أَيٍّ"؛ يَعْنِي مِنْ ضَمِيرِهَا فِي قَوْلِهِ "كَمَلَّ بِهَا"، وَمَا عِنْدَ الشَّاطِئِيِّ⁽⁶⁾ سَدِيدٌ، فَأَصْلُ الْكَلَامِ: فَكَمَلَّ⁽⁷⁾ بِهَا مُطْلَقًا. قَوْلُهُ: يَعْنِي مُضَافَةً إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ. هَذَا تَفْسِيرٌ لِلْإِطْلَاقِ بَعْدَ أَنْ⁽⁸⁾ أَعْرَبَ لَفْظَ "مُطْلَقًا"، فَسَّرَ مَعْنَاهُ، وَمَا الْمُرَادُ بِهِ.

ص: وَالزُّمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَزْ وَنَصَبُ غُدُوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَذَرٌ

قَوْلُهُ: "لَدُنْ" مِنَ الْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى. وَهُوَ⁽⁹⁾ مَبْنِيَّةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا بُنِيَتْ لِشَبْهَةِهَا [ش/197ظ] بِالْحَرْفِ فِي لُزُومِ اسْتِعْمَالِ وَاحِدٍ، وَهُوَ الظَّرْفِيَّةُ، وَابْتِدَاءُ الْعَايَةِ وَعَدَمُ جَوَازِ الْإِخْبَارِ بِهَا، وَلَا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا بِجَرِّهَا بِ"مِنْ"، فَهُوَ الْكَثِيرُ فِيهَا، وَلِذَا لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِلَّا بِ"مِنْ" كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾⁽¹⁰⁾،

بالضمير الذي في الثانية. نص على ذلك ابن أبي الربيع، قال: لأخهما تنزلتا منزلة: «زيد لما جاء عمرو أكرمه». فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما، والرباط إنما هو بالضمير. انتهى كلام المرادي. (163/2).

(1) ينظر قول الشاطبي في المقاصد الشافية. (118/4).

(2) ينظر القول عند المعرب خالد في إعرابه للألفية. ص: 88، وعند الخطاب. اللوحة: 24، و25.

(3) في (م)، و(ش): الخطاب. وهو الصواب، وهو الخطاب الرعيني سبقت ترجمته في باب النائب عن الفاعل.

(4) في (م): مصدر؛ أي تكميلاً.

(5) ينظر قول الخطاب في إعرابه. اللوحة: 25.

(6) في (م): السيوطي.

(7) في (م): فكمّل الكلام.

(8) في (ش): أي.

(9) في (م)، و(ش): وهي، وهو الصواب.

(10) سورة: الكهف، من الآية: 65، وتامها: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾.

وَقَيْسٌ⁽¹⁾ تُعْرِبُهَا، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ أَبِي بَكْرٍ⁽²⁾ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾⁽³⁾، لَكِنَّهُ أَسْكَنَ الدَّالَ وَأَشْتَمَهَا الضَّمُّ. مِنْ ابْنِ عَقِيلٍ⁽⁴⁾، قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزَّيْبَانِيُّ: (وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَبِنَاؤُهَا مُشْكِلٌ، فَإِنَّهُ عَارِضٌ⁽⁵⁾ ذَلِكَ لُزُومُهَا الْإِضَافَةَ، وَلَمْ تُعْرَبْ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَ مُقَرَّبٍ). قَوْلُهُ: وَمَعْنَاهَا قِيلَ: بِمَعْنَى "عِنْدَ". قَالَ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا: هَذَا الْقَوْلُ لَا⁽⁶⁾ أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ شُرَاحِ هَذَا النَّظْمِ قَالَهُ [سَوَى الْمَكُودِيِّ]. قَوْلُهُ: وَقِيلَ: لِأَوَّلِ غَايَةٍ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ. قَالَ الْبَسْكَرِيُّ عَنْ شَيْخِهِ الْهَبْطِيِّ⁽⁷⁾: تَكُونُ "لَدُنْ"⁽⁸⁾ لَاِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ عِنْدَ غُرُوبِهَا مِنْ "مِنْ"، وَأَمَّا إِنْ افْتَرَنْتَ بـ"مِنْ"، فَـ"مِنْ" هِيَ الْمُؤَدِّيَةُ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ). قَوْلُهُ: وَجَعَلَ الْمُرَادِيُّ⁽⁹⁾ قَوْلُهُ: "فَجَزْ" شَامِلًا [216/و] لِلْجَزِّ فِي اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ لِتَنْدَرَجِ الْجُمْلَةُ، وَجَعَلَ⁽¹⁰⁾ مِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى الْجُمْلَةِ قَوْلُهُ [طَوِيل]:

(1) ولكون موضع لدن صالحا "لعدن" شبهتها قيس بها فأعربتها. تمهيد القواعد. (2007/4). ينظر ذلك أيضا في: شرح التسهيل. (236/2)، وشرح الكافية. (952/2)، والتذيل. (71/8)، وأوضح المسالك. (123/3)، وشرح الأشموني. (162/2)، وشرح التصريح. (712/1)، والنهجة المرضية. (392/1).
(2) هو شعبة القارئ.

(3) سورة: الكهف، من الآية: 02، وتماها: ﴿قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾. قَرَأَ أَبُو بَكْرٍ: "من لدنهي" بِإِسْكَانِ الدَّالِ وَإِشْتِمَامِ الضَّمِّ وَكَسْرِ التَّوْنِ وَالْهَاءِ وَوَصْلِ الْهَاءِ بِالْيَاءِ الْأَصْلِ "لَدُنْ" بِضَمِّ الدَّالِ، ثُمَّ إِنَّهُ أَسْكَنَ الدَّالَ اسْتِثْقَالًا لِلضَّمَّةِ كَمَا تَقُولُ: "عَضَدَ"، فَلَمَّا أَسْكَنَ الدَّالَ التَّقَى سَاكِنَانِ التَّوْنِ وَالدَّالِ، فَكَسَرَ التَّوْنَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَكَسَرَ الْهَاءَ بِجَاوِرَةِ حَرْفِ مَكْسُورٍ وَوَصَلَهَا بِيَاءٍ، وَأَمَّا إِشْتِمَامُ الضَّمَّةِ فِي الدَّالِ فَلِيَعْلَمَ أَنَّ الْأَصْلَ كَانَ فِي الْكَلِمَةِ الضَّمَّةُ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ بِضَمِّ الدَّالِ وَسُكُونِ التَّوْنِ وَضَمِّ الْهَاءِ عَلَى أَصْلِ الْكَلِمَةِ كَقَوْلِهِ ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾. ينظر الحجة القراءات. ص: 412، وتفسير ابن عطية. (533/3)، والسبعة في القراءات. ص: 396.

(4) ينظر ابن عقيل. (67/3).

(5) في (ش): قد عارض.

(6) في (م)، و(ش): لم.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(8) في (ش): لدى.

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (814/2).

(10) ساقطة من (ش).

لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَابِ⁽¹⁾

أَتَى الشَّارِحُ المَكُودِيَّ - [رَحِمَهُ اللهُ]⁽²⁾ - بِهَذَا النِّقْلِ اعْتِرَاضًا عَلَيْهِ إِدْخَالَهُ⁽³⁾ الْحَلَّ فِي لَفْظِهِ "جَزْ" وَاسْتِشْهَادَهُ بِالْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ لَا دَلِيلَ لَهُ فِيهِ. قَوْلُهُ: وَالْفِعْلُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي نَحْوِ هَذَا عَلَى تَقْدِيرٍ أَنَّ هَذَا. جَوَابٌ عَمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ المَرَادِيُّ⁽⁴⁾، وَرَدَّ لَهُ، وَمِثْلُ مَا عِنْدَ المَرَادِيِّ هُوَ لِابْنِ هِشَامٍ⁽⁵⁾، [وَكَلَامُ المَكُودِيِّ حَسَنٌ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ بِشَرْحِ كَلَامِ النَّاطِمِ؛ لِكَوْنِهِ يُخَالِفُ مَذْهَبَهُ]⁽⁶⁾، [وَمَا عِنْدَهُ، وَإِذَا كَانَ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَنَّ لَا يَحْتَاجُ لِمَا⁽⁷⁾ قَالَهُ المَرَادِيُّ مِنْ حَمَلِ الْجَزِّ عَلَى الْحَمَلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَذْهَبُ النَّاطِمِ، وَالْأَوَّلَى أَنَّ يَكُونَ الْمُنَاسِبُ لِلشَّرْحِ مَذْهَبَهُ]⁽⁸⁾، ثُمَّ يَذْكُرُ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْخِلَافِ. قَوْلُهُ: وَقَدْ سَمِعَ نَصْبُ غُدُوَّةٍ⁽⁹⁾ بَعْدَ [م/220ظ] "لَدُنْ"، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: وَنَصْبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ

(1) صدره: صريع غوان راقهن ورقته، وقال العيني: قائله هو القطامي. المقاصد. (1341/3)، وهو منسوب له في: إيضاح شواهد الإيضاح. (479/1)، والحلل في شرح أبيات الجمل. ص: 168، وشرح التصريح. (712/1)، وزهر الأداب. (1068/4)، وسمط اللآلي. (132/1)، ومعاهد التنصيص. (181/1)، والخزانة. (371/2)، وأمالى ابن الشجري. (340/1)، وشرح شواهد المغني. (455/1)، والمعجم المفصل. (350/1)، وشرح الشواهد. (155/1)، والبيت في ديوانه. ص: 44، وبلا نسبة في: شرح التسهيل. (237/3)، والتذيل. (72/8)، والارتشاف. (1455/3)، وتوضيح المقاصد. (244/1)، و(814/2)، وأوضح المسالك. (124/3)، والمغني. ص: 208، وتخليص الشواهد. ص: 263، وتهديد القواعد. (2008/4)، وشرح الأشموني. (160/2)، والهمع. (220/2).

ومعظم الكتب النحوية استشهدت به في إضافة "لدن" إلى الجملة.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (م): في إدخاله، وفي (ش): إدلاله، وهو تصحيف من الناسخ.

(4) في (م) للمرادي.

(5) ينظر: أوضح المسالك. (123/3).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) في (م)، و(ش): إلى ما.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (ش).

(9) في (ش): عنده.

وَمِنْ نَظْمِ أَبِي عُثْمَانَ سَعْدِ بْنِ أَحْمَدَ الْجَذَامِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْبَهَائِيِّ⁽¹⁾ النَّحْوِيِّ الْمَالِكِيِّ مُلْغَزًا فِي
"لَدُنْ غُدُوَّةٍ" وَاخْتِصَاصِهَا⁽²⁾ بِنَصْبِهَا [طويل]:

وَمَا لَفْظَةٌ لَيْسَتْ بِفَعْلٍ وَلَا حَرْفٍ وَلَا هِيَ مُشْتَقٌّ وَلَيْسَتْ بِمَصْدَرٍ

وَتَنْصِبُ اسْمًا وَاحِدًا لَيْسَ غَيْرُهُ لَهَا حَالَةٌ مَعَهُ تَبِينُ لِمَخْبَرِ⁽³⁾

فَمَعْنَى الَّذِي أَلْغَزْتُهُ عِنْدَ مَنْ تَرَى يُزِيلُ⁽⁴⁾ لَنَا إِشْكَالَهُ غَيْرَ مُضْمَرٍ

وَمَنْصُوبُهَا صَدْرٌ لِمَا هُوَ ضِدُّهَا⁽⁵⁾ أَتَانَا لِيَأْسًا فِي الْكِتَابِ⁽⁶⁾ الْمَطْهَرِ

ذَكَرَ ذَلِكَ السُّيُوطِيُّ عَنْهُ فِي الطَّبَقَاتِ⁽⁷⁾ حِينَ عَرَّفَ بِهِ. قَوْلُهُ [طويل]:

لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ⁽⁸⁾ الضُّحَى وَجَبَ⁽⁹⁾ الْقَطِينِ الشَّحْشَحَانُ الْمَكْلَفُ⁽¹⁰⁾

(1) في (م)، و(ش): البياني، وهو الصواب. وهو سعد الجذامي (توفي بعد 645 هـ - 1247 م) سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله الجذامي، الأندلسي، المالكي أبو عثمان نحوي، بياني. معجم المؤلفين. (210/4)، ينظر: بغية الوعاة. (577/1)، وكشف الظنون. (1800/2)، وهدية العارفين. (385/1). له شرح المقدمة الجزولية في النحو، ونظم.

(2) في (م): واختصاصه.

(3) في (ش): للخبر

(4) في (م)، و(ش): يزول.

(5) في (م): ضد ما.

(6) في (ش): الكتب.

(7) يقصد بالطبقات كتابه بغية الوعاة، ينظر. (577/1)، وفي كتابه: الألغاز النحوية نسب الأبيات لسعد الدين التفتازاني، تنظر: الألغاز النحوية. ص: 51.

(8) في (ش): أمدت.

(9) في (م): وحث، وفي (ش): وحيث.

(10) البيت في ديوان ذي الرمة. (1565/3)، وهو من شواهد: تهذيب اللغة. (255/3)، واللسان. (496/2)، و(13/384)، والتاج. (500/6)، وشرح المفصل. (129/3)، والبيان والتبيين. (188/2)، والمعجم المفصل. (59/5)، وروي في بعضها: "وحت" مكان "وجب". الشرح: "القطين": الخدم، و"الشحشحان": الجاد. الديوان. (1565/3).

[هَذَا الْبَيْتُ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمَرَادِيُّ وَلَا ابْنُ عَقِيلٍ وَلَا ابْنُ هِشَامٍ (وَلَا ابْنُ النَّازِمِ)⁽¹⁾، وَهُوَ لِذِي الرُّمَّةِ، وَقَدْ أَنْشَدَهُ الْجَوْهَرِيُّ⁽²⁾ لُغَةً فِي "لَدُنْ" فَقَالَ:

لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى وَجَبَّ الْقَطِيفُ الشَّحْشَحَانُ الْمَكْلَفُ⁽³⁾.

فَانْظُرْ عَلَى إِعْرَابِ⁽⁴⁾ الشَّطْرِ الْأَخِيرِ، وَضَبِّطِ أَلْفَاظَهُ، وَمَعْنَاهَا [قَالَ]⁽⁵⁾ الْجَوْهَرِيُّ: (و"لَدُنْ" الْمَوْضِعُ الَّذِي هُوَ الْعَايَةُ، وَهُوَ ظَرْفٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ بِمَنْزِلَةِ "عِنْدَ"، وَقَدْ أَدْخَلُوا عَلَيْهَا "مِنْ" وَخَدَهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مِنْ لَدُنَّا﴾، وَجَاءَتْ مُضَافَةً بِخَفْضٍ مَا بَعْدَهَا، وَفِي "لَدُنْ" ثَلَاثُ لُغَاتٍ: "لَدُنْ"، و"لَدَى"، و"لَدُّ"، قَالَ: مِنْ لَدِّ لَحْيِيهِ إِلَى مَنْحُورِهِ⁽⁶⁾

وَقَدْ حَمَلَ حَذْفُ النُّونِ بَعْضَهُمْ إِلَى أَنْ قَالَ: لَدُنْ غُدُوَّةٌ بِالتَّنْوِينِ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ [طَوِيل]:

لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى وَجَبَّ الْقَطِيفُ الشَّحْشَحَانُ الْمَكْلَفُ

لِأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ زَائِدَةٌ، تَقُومُ مَقَامَ التَّنْوِينِ، فَنَصَبَ كَمَا قَالُوا: «ضَارِبٌ زَيْدًا»، وَلَمْ يُعْمَلُوا "لَدُنْ" إِلَّا فِي "غُدُوَّةٍ" خَاصَّةً⁽⁷⁾. نَصُّ الْجَوْهَرِيِّ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَنَصْبُهُ⁽¹⁾، قِيلَ: عَلَى

(1) في (م)، و(ش): فَإِنْ كَانَ ابْنُ النَّازِمِ ذَكَرَهُ فَاَنْظُرْ ابْنَ الْعَبْيِي.

(2) ينظر: الصحاح. (1/378)، و(6/2195)، وفيهما: "امتدت". ولعل ما ذهب إليه البطيوي موجود في نسخة أخرى.

(3) ما بين معقوفتين ابتداء من: [هذا البيت... ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)].

(4) "القطيفين": بالنصب مفعول "جب" مقدم على الفاعل، و"الشحشحان" بالرفع فاعل "جب"، والمكلف: صفته. ينظر الإعراب عند ابن حمدون. (1/343).

(5) زيادة يقتضيها السياق.

(6) صدره: يستوعب البوعين من جريده، والرجز منسوب إلى غيلان بن حريث في: اللسان. (5/198)، و(13/384)، والتاج. (14/184)، و(189)، والكتاب. (4/234)، وشرح الكتاب. (5/110)، وشرح أبيات سيويه. (2/327)، والمعجم المفصل. (10/189)، وبلا نسبة في: الصاحي. ص: 123، ومعجم ديوان الأدب. (1/308)، و(2/69)، والصحاح. (2/825)، و(6/2195)، والمخصص. (4/234)، وشمس العلوم. (10/6528)، وشرح المفصل. (2/141)، وشرح شافية ابن الحاجب. (2/233)، و(4/161)، والمقاصد الشافية. (4/120).

(7) ينظر قول الجوهري في: الصحاح. (6/2194)، و(2195).

(8) ما بين معقوفتين ابتداء من: [وهو لذي الرمة... ساقط من (م)، و(ش)].

تشبيه "لَدُنْ" بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَوْنِ. نَحْوُ: «ضَارِبٌ زَيْدًا»⁽²⁾؛ (لَأَنَّهُ حَيِّنْدٌ)⁽³⁾ يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَوْنًا، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُضَافًا، فَلَا يَعْمَلُ النَّصْبَ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ بِهِ، قَالَ الْمَرَادِيُّ: (لِثَبَاتِ نُونِهِ تَارَةً، وَحَذْفِهَا أُخْرَى، فَنُصِبَ بِهَا، وَضَعُفَ بِسَمَاعِ النَّصْبِ بَعْدَ "لَدُ" الْمَحذُوفَةِ النُّونِ)⁽⁴⁾. [ش/198و]. قَوْلُهُ: وَقِيلَ عَلَى إِضْمَارِ [آ/216ظ] كَانَ النَّاقِصَةَ. هَذَا مُحْتَارٌ الْمَصْنُفِ⁽⁵⁾ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَأَمَّا هَذَا⁽⁶⁾ فِي هَذَا النَّظْمِ فَظَاهِرُهُ الْقَوْلَانِ الْآخِرَانِ: الْأَوَّلُ وَالْآخِيرُ⁽⁷⁾؛ لَأَنَّهُ جَعَلَ النَّصْبَ بِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّمْيِيزَ الْعَامِلَ فِيهِ الْمُمَيِّزُ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمُتَوْنِ، فَإِنَّهُ النَّاصِبُ لِلْمَفْعُولِ⁽⁸⁾ بِخِلَافِ النَّصْبِ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِـ"كَانَ"⁽⁹⁾ فَإِنَّهُ بِالضَّرُورَةِ لَيْسَ مَنْصُوبًا بِـ"لَدُنْ" [وَلَا مَعْمُولًا لَهَا، نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمَرَادِيُّ، قَالَ: (وَقَوْلُهُ: "بِهَا" يَفْتَضِي أَنَّ نَصْبَ "غُدُوَّةٍ" بِـ"لَدُنْ")⁽¹⁰⁾ لَا بِـ"كَانَ" الْمَقْدَرَةِ⁽¹¹⁾. (وَيُعْطَفُ عَلَى "غُدُوَّةٍ"

(1) في (ش): ونسبه.

(2) في (ش): زيد.

(3) في (ش): ح لأنه، وحرف الحاء يرمز لحينئذ عند الناسخ.

(4) ينظر: توضيح المقاصد. (815/2).

(5) ينظر: شرح التسهيل. (838/2).

(6) في (م)، و(ش): هنا.

(7) يقصد بالأول: النصب على المفعول به، وبالأخير: التمييز.

(8) في (م): للمعمول. قال ابن يعيش في هذه المسألة: (وإنما نصبوا بها هاهنا؛ لأنهم شبهوا نونَ "لَدُنْ" بالتنوين في "ضاربٍ"، فنصبوا "غُدُوَّةً" تشبيهاً بالميميز في نحو: "عندي راقودٌ خلاً، وجُبةٌ صُوفًا"، والمفعول في نحو: "هذا ضاربٌ زيداً، وقَاتِلٌ بكرًا"، ووجهُ الشَّبَهِ بينهما اختلافُ حركة الدال قبل النون، يقال: "لَدُنْ"، و"لَدُنْ"، بضم الدال وفتحها على ما سبق. فلما اختلفت الحركتان قبل النون، وكانوا يحذفون النون، فيقولون: "لَدُ غُدُوَّةٍ"، شابهت الحركات قبلها باختلافها حركات الإعراب، وشابهت النونُ التنوين بكونها تُحذف تارة وتثبت أخرى، كما يكون التنوين كذلك، فنصبوا بها "غُدُوَّةً"، كما نصبوا بـ"ضاربٍ". شرح المفصل. (130/3).

(9) قال الأزهري: (أو تنصبها أنت على إضمار "كان" واسمها وإبقاء خبرها، والأصل: لدن كان الوقت غُدُوَّةٍ، والذي دل على الوقت كلمة "لدن"، قاله ابن مالك، وقال: هذا حسن؛ لأن فيه إبقاء "لدن" على ما ثبت لها من الإضافة، ويؤيده: "من لد شولا"، فالنصب على هذا ليس بـ"لدن"، وإنما هو بـ"كان" المحذوفة، فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير). شرح التصريح. (714/1).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(11) ينظر: توضيح المقاصد. (816/2).

الْمَنْصُوبَةِ بِالْجَرِّ؛ لِأَنَّهُ مَحْلُهَا، وَجَوَزَ الْأَخْفَشُ⁽¹⁾ النَّصْبَ، قَالَ الْمَصْنَفُ: (وَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ الْقِيَاسِ)⁽²⁾ (3). [قَالَ⁽⁴⁾ السُّيُوطِيُّ. وَكَمَا سُمِعَ فِي "عُدْوَةٍ" بَعْدَ "لَدُنْ" الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، سُمِعَ الرُّفْعُ، قَالَ الْمَرَادِيُّ: (وَأَمَّا الرُّفْعُ فَرَوَاهُ الْكُوفِيُّونَ⁽⁵⁾، وَوُجَّهَ بِإِضْمَارِ "كَانَ"، وَقَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: ((شُبِّهَتْ بِالْفَاعِلِ)⁽⁶⁾ (فُرِغَ)⁽⁷⁾، فَظَاهِرُهُ أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ بِـ"لَدُنْ"، وَلَمْ يَذْكُرِ الرُّفْعَ هُنَا، وَذَكَرَهُ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁸⁾ (9). قَوْلُهُ: وَقَدْ سَمِيَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ تَنْوِينَ "عُدْوَةٍ" مَعَ "لَدُنْ" بِتَنْوِينَ الْفَرْقِ. لِأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ "عُدْوَةٍ" حَالَةِ النَّصْبِ، وَ"عُدْوَةٍ"⁽¹⁰⁾ حَالَةِ الْجَرِّ؛ لِأَنَّهَا إِذْ لَوْ جُرَتْ لَكَانَتْ⁽¹¹⁾ عَلَامَةً جَرَّهَا الْفَتْحَةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْصَرِفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، قُلْتُ: بَيَانُ ذَلِكَ أَوْضَحُ مِنْ هَذَا، أَنَّ "عُدْوَةً" تَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، فَلَا تُنَوَّنُ⁽¹²⁾ وَتَنْصَرِفُ إِذَا كَانَتْ نَكِرَةً فَتُنَوَّنُ، فَعَلَى كَوْنِهَا [م/221] تَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لَوْ جُرَتْ بِـ"لَدُنْ" كَانَتْ عَلَامَةً جَرَّهَا فَتَحَةً وَلَوْ نُصِبَتْ بِهَا، وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَكَانَتْ عَلَامَةً نُصِبِهَا⁽¹³⁾ فَتَحَةً، فَيَقَعُ اللَّبْسُ لَا يُدْرَى هَلْ نُصِبَتْ أَوْ جُرَتْ، فَنَوَّنُوهَا فِي حَالَةِ النَّصْبِ فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نَفْسِهَا⁽¹⁴⁾ حَالَةَ الْجَرِّ

(1) قال أبو حيان: (فقد أجاز أبو الحسن الجر في المعطوف والنصب: أما الجر قيل: فلان غدوة وإن لم يجر لفظاً فهو في موضع جر. وأما النصب فلأنه معطوف على منصوب). التذييل. (76/8). ينظر رأي الأخفش أيضاً في: شرح ابن عقيل. (69/3)، وشرح الأشموني. (161/2)، والجمع. (219/2).

(2) ينظر: شرح الكافية. (953/2).

(3) ينظر قول السيوطي في: النهجة المرضية. (392/1، و393).

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) في (ش): الكوفيين، والصواب ما في (أ)؛ لأنه فاعل.

(6) في (م)، و(ش): شبه باسم الفاعل. والصواب ما في المتن.

(7) ينظر قول ابن جني في: سر الصناعة. (195/2).

(8) ينظر: شرح التسهيل. (838/2).

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (816/2).

(10) ساقطة من (م)، و(ش).

(11) في (م)، و(ش): لكان.

(12) في (م): تنوين.

(13) في (ش): نصبه.

(14) ساقطة من (م)، و(ش).

على المنع، فسُميَ لأجلِ ذلكَ تنوينُ الفرقِ. فأعلمُهُ، فلو قيل: هَلَّا عَكَسُوا، فَيَجْعَلُونَ المَجْرُورَ مُنَوَّنًا، والمنصوبَ مُنَوَّنًا [مِنَ الصَّرْفِ]⁽¹⁾، ويحصلُ الفرقُ، يُقالُ: (...) ⁽²⁾ الجَوْهَرِيُّ: (العُدْوَةُ)⁽³⁾ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ، يُقالُ: أَتَيْتُهُ عُدْوَةً، غَيْرَ مَصْرُوفَةٍ مِثْلَ: "سَحَرَ" إِلَّا أَنَّهَا مِنَ الظُّرُوفِ غَيْرِ الْمَتَمَكِّنَةِ⁽⁴⁾، تَقُولُ: «سِيرَ»⁽⁵⁾ عَلَى فَرَسِكَ عُدْوَةً وَعُدْوَةً⁽⁶⁾ فَمَا نُؤَنَ مِنْ هَذَا، فَهُوَ نَكْرَةٌ، وَمَا لَمْ يُنَوَّنْ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ⁽⁷⁾.

ص: وَمَعَ مَعِ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ

قَوْلُهُ: وَهِيَ اسْمٌ لِمَوْضِعِ الْجَمَاعِ مُلَازِمَةٌ لِلظَّرْفِيَّةِ. وَعبارةُ المَرَادِيِّ: (هِيَ اسْمٌ لِمَكَانِ الْإِصْطِحَابِ أَوْ وَقْتِهِ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِالمَصَاحِبِ)⁽⁸⁾.

فَقَوْلُهُ: اسْمٌ لِمَوْضِعِ الْجَمَاعِ. مِثَالُهُ: «زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو فِي الْمَسْجِدِ»، و«سِرْتُ مَعَ زَيْدٍ فِي الطَّرِيقِ، وَجَلَسْتُ مَعَهُ»، وَقَوْلُهُ: (أَوْ وَقْتِهِ). مِثَالُهُ: «صُمْتُ»⁽⁹⁾ مَعَ زَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ⁽¹⁰⁾، و«جِئْتُ مَعَ الْعَصْرِ»، وَقَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَلِيْقُ بِالمَصَاحِبِ). إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ⁽¹¹⁾ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:

(1) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، و(ش).

(2) فراغ في (أ)، و(م)، و(ش).

(3) في (م)، و(ش): الغداة. والصواب ما في المتن.

(4) في الصحاح: من الظروف المتمكنة. (2444/6). قال سيبويه: (ومما لا يسن فيه إلاّ النصب قولهم: سير عليه سحر، لا يكون فيه إلاّ أن يكون ظرفاً، لأنهم إنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجرّ، بالألف واللام، يقولون: هذا السحر، وبأعلى السحر، وإنّ السحر خيرٌ لك من أول الليل. إلاّ أن يجعله نكرة فتقول: سير عليه سحر من الأسحار، لأنه يمتكّن في الموضع. وكذا تحقيره إذا عنيت سحر ليلتك، تقول: سير عليه سحرًا). الكتاب. (225/1).

(5) في (م)، و(ش): تسير.

(6) كررت في (م).

(7) ينظر: الصحاح. (2444/6).

(8) ينظر: توضيح المقاصد. (816/2).

(9) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (ش).

(10) في (ش): الخميس.

(11) ساقطة من (م)، و(ش).

﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾⁽¹⁾، ثُمَّ زَادَ الْمَرَادِيُّ: (وَهُوَ مُلَازِمٌ لِلْإِضَافَةِ وَ[ش/198ظ] لِلظَّرْفِيَّةِ، وَقَدْ يُجْرَى بِ"مِنْ"، حَكَى سِيبَوَيْهِ: «ذَهَبَ»⁽²⁾ [217/1] مِنْ مَعَهُ، وَهُوَ⁽³⁾ مُعَرَّبَةٌ فِي أَكْثَرِ اللُّغَاتِ، وَبَنَازُهَا عَلَى السُّكُونِ لُعَّةٌ رِبِيعَةٌ. [وَفِي الْحَكَمِ⁽⁴⁾: رِبِيعَةٌ وَغَنَمٌ⁽⁵⁾]، وَلَمْ يَحْفَظْ سِيبَوَيْهِ⁽⁷⁾ أَنَّهَا لُعَّةٌ، فَزَعَمَ أَنَّهُ⁽⁸⁾ ضَرُورَةٌ⁽⁹⁾. قِيلَ: حَقٌّ مَعَ الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْمَصَاحَبَةِ الَّتِي⁽¹⁰⁾ كَانَ مِنْ حَقِّ الْعَرَبِ أَنْ تَضَعَ لَهُ حَرْفًا، فَلَمْ تَضَعْهُ، لَكِنْ أُعْرِبَتْ حَمَلًا لَهَا عَلَى "عِنْدَ"، لِأَنَّهَا؛ أَيْ: "عِنْدَ" تَكُونُ بِمَعْنَى الْاجْتِمَاعِ. قَوْلُهُ: وَتُفْرَدُ. يَعْنِي "مَعَ" عَنِ الْإِضَافَةِ، فَهُوَ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، نَائِبُهُ⁽¹¹⁾ عَائِدٌ عَلَى "مَعَ" الْمَتَحَدِّثِ عَنْهَا. قَوْلُهُ: فَيَلْزِمُ نَصْبُهَا عَلَى الْحَالِ، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا»؛ (أَيْ: جَمِيعًا)⁽¹²⁾، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [طَوِيل]:

(1) سورة: الحديد، من الآية: 04، وتامها: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

(2) ساقطة من (م)، و(ش).

(3) في (م)، و(ش): وهي.

(4) تنظر هذه اللغة عند ربيعة و غنم في: الحكم والمحيط الأعظم لابن سيده. (110/1).

(5) قال الجوهري: (وغنم بالتسكين: أبو حي من تغلب، وهو غنم بن تغلب بن وائل). (1999/5)، ينظر: اللسان.

(12/446)، ومعجم قبائل العرب. (893/3).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(7) ينظر: الكتاب. (287/3).

(8) في (م)، و(ش): أنها.

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (816/2).

(10) في (م)، و(ش): الذي.

(11) كررت في (ش).

(12) في (ش): سميعا.

بَكَتْ عَيْنِي الْيُسْرَى فَلَمَّا رَجَرْتُهَا⁽¹⁾ عَنْ الْجَهْلِ⁽²⁾ بَعْدَ الْحَكَمِ [اسْتَبَلْنَا مَعًا]⁽³⁾⁽⁴⁾

أَي: جَمِيعًا. قَوْلُهُ: وَقَدْ حُكِيَ جَرُّهَا بِ"مِنْ" حَكَى سَيَّوِيهِ⁽⁵⁾ مِنْ قَوْلِهِمْ: «ذَهَبْتُ⁽⁶⁾ مِنْ مَعَهُ». قُلْتُ: هَذَا مِثَالٌ لِحُرُوجِهَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ [إِلَى الْجَرِّ بِ"مِنْ"]⁽⁷⁾، فَتَحَصَّلَ مِنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّهَا قَدْ تُقَطَّعُ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَتُفَرَّدُ عَنْهَا، وَأَنَّهَا⁽⁸⁾ قَدْ⁽⁹⁾ تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَى الْجَرِّ بِ"مِنْ"⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَقَوْلُ الْمُرَادِيِّ: هُمَا (مُرْتَبَانِ لَا مُفَرَّعَانِ)⁽¹¹⁾. مَعْنَاهُ أَنَّ قَوْلَ النَّاطِمِ: فَتَحْ وَكَسِّرْ مِنْ بَابِ اللَّفِّ⁽¹²⁾ وَالنَّشْرِ الْمَرْتَّبِ، فَفَتَحَ رَاجِعٌ لِمَعِ "الْأُولَى، وَكَسَّرَ رَاجِعٌ لِمَعِ" الثَّانِيَةِ السَّائِكَةِ؛ لِأَنَّهَا مَعَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ مُفَرَّعَانِ [م/221ظ] عَلَى لُغَةِ السُّكُونِ، هَذَا مَعْنَى

(1) في (ش): جزرتها.

(2) في (م): الغي.

(3) ما بين معقوفتين مثبت في الهامش في (أ)، وفي (م): أسبلنا، وفي (ش): استكتنا. والصواب: "أسبلنا" ينظر مصادر تخرج البيت.

(4) قال العيني: قائله هو الصَّمة بن عبد الله القشيري. المقاصد. (1345/3)، وهو منسوب إليه في: الأمالي. (190/1)، وحماسة الخالدين. ص: 65، وسمط اللآلي. (462/1)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي. (59/2)، والتذكرة الحمدونية. (110/6)، والحماسة البصرية. (138/2)، والمعجم المفصل. (230/4)، والبيت في: الصمة بن عبد الله القشيري حياته وشعره، تحق: خالد عبد الرؤوف الجبر، دار المناهج، عمان الأردن، دط، 2003 م. ص: 107، وبلا نسبة في: اللسان. (592/2)، والتاج. (114/7)، وشرح الكافية. (950/2)، والأمالي: أبو عبد الله محمد بن العباس بن المبارك الزبيدي، مطبعة جمعية دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن - الهند، ط: 01، 1397 هـ - 1938 م. ص: 149، وروي في بعضها: "اليمنى" مكان "اليسرى"، و"الحلم" مكان "الحكم". الشاهد: في قوله: "معا" حيث وقع منقطعا عن الإضافة بمعنى جميعا في محل الرفع على الخبرية، وهو قليل. المقاصد النحوية. (1345/3).

(5) ينظر: الكتاب. (287/3).

(6) في (ش): ذهب

(7) ما بين معقوفتين مضافة من (ش).

(8) في (م): وأنه.

(9) ساقطة من (م)، و(ش).

(10) ساقطة من (ش).

(11) ينظر: توضيح المقاصد. (816/2).

(12) في (ش): الألف.

كَلَامِهِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْمَرَادِيُّ؛ قِيلَ: هُوَ ظَاهِرُ التَّسْهِيلِ وَشَرْحِهِ⁽¹⁾، وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي كَلَامِ الْمَرَادِيِّ، فَمِنْهُمْ مَنْ صَحَّحَهُ⁽²⁾، وَذَلِكَ نَدْرٌ قَلِيلٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَرَضَهُ، وَلَمْ يَسْلُكْ ذَلِكَ الْمَسْلُوكَ كَالشَّاطِطِيِّ⁽³⁾ وَابْنِ هِشَامٍ⁽⁴⁾ وَالْمَكُودِيِّ وَالسُّيُوطِيِّ فِي النُّكْتِ⁽⁵⁾ وَغَيْرِهِمْ، فَجَعَلُوهُمَا (مُفْرَعَانِ لَا مُرْتَبَانِ)⁽⁶⁾، وَإِلَيْهِ تَمِيلُ النَّفْسُ، وَهُوَ الظَّاهِرُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ. قَوْلُهُ: لِأَنَّ لُغَةَ الْفَتْحِ لَا يُحْدِثُ السَّاكِنُ فِيهَا حُكْمًا؛ أَيُّ: السَّاكِنُ الَّذِي يُلَاقِيهَا وَيَتَّصِلُ بِهَا، نَحْوُ: «مَعَ الْقَوْمِ» لَا يُحْدِثُ فِي الْمَفْتُوحَةِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ سَاكِنَانِ؛ حَتَّى يُحْدِثَ فِيهِمَا كَسْرًا، وَإِنَّمَا يُحْدِثُ السَّاكِنُ الْمَلَاقِي الْحُكْمَ فِي السَّاكِنَةِ، وَهُوَ نَظَرٌ جَيِّدٌ، رَحِمَهُ اللَّهُ. قَوْلُهُ: وَيَبْصَحُ⁽⁷⁾ عَلَى صِحَّتِهِ مَا ذَكَرْتُهُ قَوْلُهُ: "لِسُكُونٍ" فَجَعَلَ⁽⁸⁾ الْفَتْحَ وَالْكَسْرَ لِأَجْلِ السُّكُونِ. الْقَائِلُ بِصِحَّةِ كَلَامِ الْمَرَادِيِّ يَقُولُ: هَذَا الدَّلِيلُ⁽⁹⁾ لِلْمَكُودِيِّ لَا يَتِمُّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ اللَّامَ عِنْدَ النَّاطِمِ لِلتَّعْلِيلِ، وَهُوَ لَا يَتَعَيَّنُ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اللَّامُ عِنْدَهُ لِلتَّقْوِيَةِ⁽¹⁰⁾؛ أَيُّ: بِمَعْنَى "عِنْدَ" كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾⁽¹¹⁾، بِكَسْرِ اللَّامِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ فِي قِرَاءَةِ

(1) ينظر: شرح التسهيل. (241/2).

(2) وهو المكودي؛ إذ قال: قول المرادي غير صحيح، بل هما مفرعان لا مرتبان؛ لأن لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكما، وإنما يحدث في لغة السكون. ينظر: شرح المكودي. (344/1).

(3) ينظر: المقاصد الشافية. (129/4).

(4) ينظر: أوضح المسالك. (128/3).

(5) في (ش): الكتب، وهو تصحيف من الناسخ. تنظر المسألة عند السيوطي في النكت. (58/2، و59).

(6) في (م)، و(ش): مفرعين لا مرتبين.

(7) في (م)، و(ش): ويدل، وهو كذلك في الشرح المعتمد. (344/1).

(8) في (م): فاجعل.

(9) في (ش): الكلام الدليل.

(10) في (ش): للتقوية.

(11) سورة: ق، من الآية: 05، وتامها: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ﴾.

الجحدري⁽¹⁾ [1]⁽²⁾، وَلَا يَجْعَلُهَا لِلتَّعْلِيلِ، (وَإِذَا لَاحَ)⁽³⁾ الْاِخْتِمَالُ سَقَطَ⁽⁴⁾، [وَأَيْضًا فَقَدْ اعْتَرَضَ خَالِدًا⁽⁵⁾ عَلَى ابْنِ هِشَامٍ، حَيْثُ جَعَلَهُمَا مُفَرَّعَانِ⁽⁶⁾، وَلَمْ يَجْعَلَهُمَا مُرْتَبَانِ⁽⁷⁾، بِمَا هُوَ ظَاهِرُ التَّسْهِيلِ]⁽⁸⁾، قُلْتُ: جَعَلُ اللَّامِ بِمَعْنَى "عِنْدَ" غَيْرُ مُسَلِّمٍ، أَوْ غَيْرُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ⁽⁹⁾، وَلَوْ سَلَّمْنَا وَجُودَهَا [أ/217ظ] بِمَعْنَى "عِنْدَ"، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ فَسَادِ [ش/199و] الدَّلِيلِ الْوَاحِدِ فَسَادَ الْمَذْلُولِ عَلَيْهِ؛ لِإِقَامَةِ دَلِيلٍ آخَرَ صَحِيحٍ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ اعْتِرَاضِ [الشَّيْخِ⁽¹⁰⁾ خَالِدٍ]⁽¹¹⁾ صِحَّةَ كَلَامِ الْمَرَادِيِّ؛ (إِذْ بَحْثُهُ)⁽¹²⁾ بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ، وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي التَّسْهِيلِ، فَإِنَّهُ يَبْحَثُ فِيهِ مَعَهُ؛ إِذْ هَذَا (هُوَ تَعْقُّلٌ)⁽¹³⁾ وَنَقْلٌ مِنْ⁽¹⁴⁾ كَوْنِ الْمَفْتُوحَةِ [لَا يَحْدُثُ]⁽¹⁵⁾ فِيهَا السَّاكِنُ الْمَلَاقِي لَهَا شَيْئًا أَمَرَ ظَاهِرٌ عَقْلِيٌّ، وَمِنْ كَوْنِ السَّاكِنَةِ إِذَا لَفِيَهَا السَّاكِنُ النَّاطِقُ فِيهَا مُخَيَّرَ بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، هُوَ أَمْرٌ اصْطِلَاحِيٌّ مَنَقُولٌ عَنِ النَّحْوِيِّينَ وَالْمَتَصَرِّفِينَ، فَلَا يَحْتَاجُ لَشَيْءٍ آخَرَ، فَخَرَجَ مِنْ هَذَا صِحَّةُ اعْتِرَاضِ الْمَكُودِيِّ، وَجُودُهُ مَا قَال. فَاعْلَمَهُ.

(1) الجحدري: عاصم بن أبي الصباح الجحدري البصري المقرئ المفسر، قال الشيخ شمس الدين قراءته شاذة وتوفي سنة ثمان وعشرين ومائة. الوافي بالوفيات. (324/16). ينظر: تاريخ الإسلام. (8/140، و141)، وغاية النهاية. (349/1). تنظر قراءة الجحدري في: البحر المحيط. (530/9).

(2) فراغ في الأصل وفي (م)، و(ش)، وما بين معقوفتين مضاف من هامش (م).

(3) في (م)، و(ش): ومع.

(4) في (م)، و(ش): يسقط.

(5) ينظر: شرح التصريح. (715/1).

(6) الصواب: مفرعين.

(7) الصواب: مرتبين.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(9) ساقطة من (م)، و(ش).

(10) ساقطة من (م).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(12) في (م): إذ يجعل، وفي (ش): يجعله.

(13) في (م): مجرد معقل.

(14) في (م)، و(ش): مع.

(15) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

ص: وَاَضْمُمُ بِنَاءً غَيْرًا اِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ اُضْيِفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

قَوْلُهُ: وَ"بِنَاءً" مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. أَي: بَانِيًا فَهُوَ حَالٌ⁽¹⁾ مِنْ فَاعِلٍ "اضْمُمُ"، وَيُجْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ "غَيْرٍ"، فَتَقْدِيرُهُ: أَي مَبْنِيًا، قَالَ⁽²⁾ الْمَعْرِبُ⁽³⁾: قَوْلُهُ: وَ"نَاوِيًا" حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ بِ"اضْمُمُ". وَفِيهِ بُعْدٌ لِمَا فِيهِ مِنْ جَعَلٍ⁽⁴⁾ الشَّرْطِ حَشْوًا، أَعْنَى عَنْهُ: "نَاوِيًا مَا عُدِمَا"؛ لِأَنَّهُ مُؤَخَّرٌ مِنْ تَقْدِيمٍ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ سَبَكِ الْبَيْتِ: وَاَضْمُمُ غَيْرًا حَالِ كَوْنِكَ بَانِيًا، وَحَالِ كَوْنِكَ نَاوِيًا مَعَ⁽⁵⁾ مَا عُدِمَا، فَإِنَّ شَرْطَ عَدَمِ الْإِضَافَةِ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: "نَاوِيًا مَا عُدِمَا" الَّذِي ذَكَرْنَا، إِنَّ الشَّرْطَ (يَكُونُ حِينَئِذٍ مُؤَخَّرًا)⁽⁶⁾، وَيَكُونُ ذِكْرُهُ [م/222] كَالْتَكْرَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا⁽⁷⁾ فَائِدَةَ فِيهِ، فَتَعَيَّنَ فَسَادُ هَذَا الْإِعْرَابِ، وَالْحَسَنُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ مَا ذَكَرَهُ ثَانِيًا مِنْ كَوْنِهِ حَالًا مِنَ النَّاءِ فِي "عَدِمْتَ"⁽⁸⁾، [وَقَوْلُ] [النَّاظِمِ]: (إِنْ عَدِمْتَ) مَفْهُومُهُ إِنْ لَمْ يُعْدَمْ، وَهُوَ مَا إِذَا صَرَّحَ، فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى، وَقَوْلُهُ: "نَاوِيًا" مَفْهُومُهُ: إِنْ لَمْ تَنْوِ شَيْئًا، فَإِنَّكَ لَا تَبْنِي، وَإِنَّمَا تُعْرِبُ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: مَا عُدِمَا. مَفْهُومُهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَعْنَى مَا عُدِمَا، بَلْ نَوَيْتَ لَفْظَهُ فَقَطْ، فَإِنَّكَ تُعْرِبُ وَلَا تَبْنِي، وَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ هَذَا الْأَخِيرَ أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ، فِيهِ مُحَاوَلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: مَعْنَى مَا عُدِمَا، وَإِنَّمَا قَالَ: نَاوِيًا مَا عُدِمَا، وَهُوَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاوِيًا لِلْفِظَةِ أَوْ لِمَعْنَاهُ؛ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْحُكْمُ مِنْ خَارِجِ الْبِنَاءِ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ نِيَّةٍ

(1) في (م)، و(ش): مصدر الحال.

(2) في (ش): قاله.

(3) المعرب هنا هو الخطاب، ينظر قوله في: إعرابه للألفية. اللوحة. 25.

(4) في (ش): فعل.

(5) في (م): معنى، وفي (ش) ساقطة.

(6) في (م)، و(ش): حينئذ يكون مؤخرًا.

(7) ساقطة من (ش).

(8) هذا الإعراب زاده المعرب خالد. ينظر إعرابه للألفية. ص. 88.

الْمَعْنَى حَمَلْنَا كَلَامَ الْمَصْنُفِ عَلَيْهِ، وَاعْتَبَرْنَا مَفْهُومَ مَا حَمَلْنَاهُ عَلَيْهِ، فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ لَهَا أَحْوَلاً أَرْبَعَةً: مُعْرِئَةً فِي ثَلَاثَةٍ، مَبْنِيَّةٌ فِي وَاحِدَةٍ⁽¹⁾.

ص: قَبْلُ كَغَيْرِ بَعْدُ حَسَبُ أَوَّلٍ وَدُونَ وَالْجِهَاتُ أَيْضاً وَعَلُ

لَمْ يَتَكَلَّمِ الْمَكُودِيُّ عَلَى⁽²⁾ "عَلُ" هُنَا فِي شَرْحِ هَذَا الْبَيْتِ، وَكَأَنَّهُ نَسِيَهَا، نَعَمْ ذَكَرَهُمَا بَعْدَ آخِرِ قَوْلِهِ: وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

وَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا ابْنُ هِشَامٍ⁽³⁾. قَوْلُهُ: لَمَّا قُدِّمَ حُكْمُ "غَيْرِ". وَقَوْلُهُ: أَلْحَقَ. مَبْنِيَانِ لِلْفَاعِلِ، وَقَوْلُهُ: قَطَعْتَ، وَقَوْلُهُ: نَوِي. مَبْنِيَانِ لِلْمَفْعُولِ. قَوْلُهُ: وَ"أَوَّلُ" نَحْوُ⁽⁴⁾: «أَبْدَأُ بِهِذَا»⁽⁵⁾ مِنْ أَوَّلٍ⁽⁶⁾. ابْنُ هِشَامٍ: (وَقَالَ [طَوِيل]):

لَعَمْرُكَ مَا⁽⁷⁾ أَذْرِي وَإِنِّي [أ/218و] لِأَوْجَلُ عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمِنِيَّةُ أَوَّلُ⁽⁸⁾

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) ساقطة من (ش).

(3) ينظر: أوضح المسالك. (141/3).

(4) في (ش): نحو قوله.

(5) في (م): بذا.

(6) في (م)، و(ش): أول قال.

(7) في (م)، و(ش): لا.

(8) قال العيني: قائله هو معن بن أوس. المقاصد. (1351/3)، وهو منسوب له في: اللسان. (722/11)، والتاج. (69/31)، وشرح التصريح. (721/1)، والكمال. (157/2، و227)، والعقد الفريد. (190/5)، وزهر الأداب. (873/3)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي. (7/2)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي. ص: 791، والتذكرة الحمدونية. (34/5)، والحماسة البصرية. (6/2)، والخزانة. (291/8)، وزهر الأكم. (294/1)، والمعجم المفصل. (288/6)، وشرح الشواهد. (209/2)، والبيت في ديوانه، ينظر: ديوان معن بن أوس المزني، صنعه: نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، دط، 1977م. ص: 93، وبلا نسبة في: العين. (182/6)، وجمهرة اللغة. (493/1)، والتهذيب. (130/11)، والمحكم. (428/4)، وأساس البلاغة. (321/2)، وشمس العلوم. (7080/11)، والمقتضب. (246/3)، وشرح المفصل. (107/3)، و(133/4)، وأوضح المسالك. (137/3)، وشرح القطر. ص: 23، وشرح الأشموني. (166/2)، وأمالى ابن الشجري. (74/2، و600).

وَحَكَّى أَبُو عَلِيٍّ: «أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ»⁽¹⁾، بِالضَّمِّ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى⁽²⁾ الْمَصَافِ إِلَيْهِ، وَبِالْحَفْضِ عَلَى نِيَّةٍ لَفْظِهِ، وَبِالْفَتْحِ⁽³⁾ عَلَى تَرْكِ⁽⁴⁾ نِيَّتِهَا، وَمَنْعَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْوُزْنِ وَالْوَصْفِ⁽⁵⁾. انْظُرْ خَالِدًا⁽⁶⁾.

ص: وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نَكَّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرَا

قَوْلُهُ: هَذَا تَصْرِيحٌ بِمَا فُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: (نَاوِيًا مَا عُدِمَا... الخ). انْظُرْ هَذَا الْكَلَامَ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُحَرَّرٍ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، فَإِنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ: (نَاوِيًا مَا عُدِمَا)، أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُنَوَّ لَمْ يُبَيَّنْ عَلَى الضَّمِّ، وَكَوْنُهُ لَمْ يُبَيَّنْ عَلَى الضَّمِّ فِيهِ عُمُومٌ لِصِدْقِهِ فِيمَا إِذَا بُنِيَ عَلَى الْكُسْرِ، أَوْ لَمْ يُبَيَّنْ رَأْسًا⁽⁷⁾، بَلْ أَعْرَبَ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَفْهُومَ صَحِيحٌ بِاعْتِبَارِ الْخَارِجِ، مُنَاقَشٌ بِاعْتِبَارِ [ش/199ظ] أَلْفَاظِ⁽⁸⁾ النَّاطِمِ. قَوْلُهُ: بَلْ يُعْرَبُ بِالنَّصْبِ... الخ. وَكَذَلِكَ بِالرَّفْعِ أَيْضًا، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ؛ لِأَنَّهُ⁽⁹⁾ خَاصٌّ بِ"غَيْرٍ"، وَهُوَ أَحَدُ حَرَكَتَيْهَا. قَوْلُهُ [وَأَفَر]:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ⁽¹⁰⁾

(1) ينظر قول أبي علي الفارسي في: شرح التسهيل. (248/3)، وشرح الكافية. (966/2)، وشرح ابن الناطم. ص: 286، وشرح ابن عقيل. (74/3)، والمساعد. (351/2)، وتمهيد القواعد. (3214/7)، وشرح الأشموني. (166/2)، و168، و170).

(2) ساقطة من (ش).

(3) في (م)، و(ش): وبالنصب.

(4) ساقطة من (م).

(5) ينظر القول في: أوضح المسالك. (137/3، و138).

(6) قال خالدا: (بالضم، والأصل: أول الوقتين، وذلك لأن لكل منهما وقتا يموت فيه، ويقدر أحدهما سابقا، ولا يعرف عدو المنية في أول الوقتين لهما على أي الرجلين). شرح التصريح. (721/1).

(7) في (م): أصلا.

(8) في (م)، و(ش): لفظ.

(9) في (م): إلا أنه.

(10) قال العيني: قائله هو عبد الله بن يعرب بن معاوية بن غيلان بن البكاء بن عامر، وكان له ثأر فأدركه فأنشده. المقاصد. (1348/3)، وهو منسوب له في: شرح التصريح. (719/1)، في الخزانة. (426/1، 429)، والمعجم المفصل.

سَاغَ هُوَ بِالسَّيْنِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (سَاغَ الشَّرَابُ يَسُوغُ سَوْغًا؛ أَي: سَهَلَ مَدْخَلُهُ فِي الْحَلْقِ) ⁽¹⁾، وَيَقَعُ فِي بَعْضِ النَّسَخِ بِالصَّادِ ⁽²⁾، هُوَ [تَصْحِيفٌ] ⁽³⁾؛ لِأَنَّ الَّذِي بِالصَّادِ هُوَ ⁽⁴⁾ مِنْ صِيَاغَةِ الْحَلِيِّ، وَنَحْوَهُ لَا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى؛ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، وَ"أَغْصُ" فِي بَعْضِ النَّسَخِ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَفِي بَعْضِهَا [بِالْبِنَاءِ] ⁽⁵⁾ لِلْمَفْعُولِ، وَبِالْمَاءِ الزَّلَالِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ. انْظُرْ (الشَّيْخُ خَالِدٌ) ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَبِالْجَرِّ إِذَا أَدْخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ. ظَاهِرُهُ أَنَّهَا كُلُّهَا تَجْرُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ "غَيْرٌ" لَا تُجْرُ. قَوْلُهُ: وَكَأَنَّهُ اسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِ الْجَرِّ لِشُمُولِ الْمَفْهُومِ الْأَوَّلِ [لَهُ] ⁽⁷⁾. قُلْتُ: لَعَلَّهُ يَغْنِي بِهِ قَوْلُهُ:

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا أَنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَائِيًا مَا عُدِمَا

إِذْ مَفْهُومُهُ إِذَا لَمْ يُعْدَمْ مَا أُضِيفَ لَهُ... الخ، فَإِنَّهُ لَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، بَلْ يُعْرَبُ وَإِعْرَابُهُ يَكُونُ بِالنَّصْبِ وَبِالْجَرِّ ⁽⁸⁾، وَخُصَّ النَّصْبُ بِالدُّكْرِ كَمَا قَالَ لِكَثْرَتِهِ. قَوْلُهُ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ "قَبْلًا" وَمَا

(7/449)، وشرح الشواهد. (3/166)، وبلا نسبة في: التاج. (22/507)، وشرح الكتاب. (1/67)، والمفصل. ص: 210، وشرح المفصل. (3/107)، وشرح الكافية. (2/965)، وشرح التسهيل. (3/247)، واللمحة. (2/900)، وفيه: "الزلال" مكان "الحميم"، والارتشاف. (4/1817)، وتوضيح المقاصد. (2/817)، وأوضح المسالك. (3/133)، وشرح الشذور. ص: 136، وشرح القطر. ص: 21، وفيهما: "الفرات" مكان "الحميم"، وشرح ابن عقيل. (3/73)، وتمهيد القواعد. (7/3213)، وشرح الأشموني. (2/169)، والجمع. (2/196). قال خالد الأزهرى: (والرواية المشهورة "بالماء الحميم"، والذي رواه الثعالبي "بالماء الفرات"، قال الموضح: وهو الأنسب؛ لأنه العذب) شرح التصريح. (1/719). **الشاهد:** في قوله: "قَبْلًا"، فَإِنَّهُ حَذَفَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مِنْهُ وَلَمْ يَنْوَهْ؛ فَلِذَلِكَ أَعْرَبَهُ، وَلَوْ كَانَ الْمَحذُوفُ مَنْوِيًّا لَكَانَ "قَبْلَ" مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾. المقاصد. (3/1349).

(1) ينظر: الصحاح. (4/1322).

(2) في (ش): وهو بالصاد.

(3) في (م): تصحيح.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(5) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، و(ش).

(6) في (م)، و(ش): خالدا.

(7) مضافة من (ش).

(8) في (م)، و(ش): والجر.

بَعْدَهَا لَهَا أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ... الخ. ⁽¹⁾ حَاصِلٌ حَسَنٌ، وَقَدْ لَكَّةُ عَجِيَّةٌ. [القاموس: (فَذَلِكَ حِسَابُهُ أَنَّهَا وَفَرَغَ مِنْهُ، مُحْتَرَعَةً مِنْ قَوْلِهِ: إِذَا أَجْمَلَ حِسَابَهُ، فَذَلِكَ كَذَا وَكَذَا) ⁽²⁾] ⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا بُنِيَتْ ⁽⁴⁾ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّ لَهَا شَبَهًا [م/222ظ] بِالْحَرْفِ لِتَوَعُّلِهَا فِي الْإِبْهَامِ، كَمَا أَنَّ الْحُرُوفَ مُتَوَعِّلَةً فِي الْإِبْهَامِ، فَلَا يَتِمُّ مَعْنَاهَا، وَلَا يَظْهَرُ إِلَّا فِي غَيْرِهَا، فَحِينَئِذٍ يَنْكَشِفُ عَنْهَا ذَلِكَ الْإِبْهَامُ. قَوْلُهُ: وَمُخَالَفَةُ النَّظِيرِ ⁽⁵⁾ بِتَعْرِيفِهَا بِمَعْنَى مَا هِيَ مَقْطُوعَةٌ عَنْهُ. فَإِنَّ الْمُعْهُودَ فِي نَظَائِرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا يَتَعَرَّفُ بِمَا كَانَ مَلْفُوظًا بِهِ مَذْكُورٌ ⁽⁶⁾ لَا مَقْطُوعًا عَنْهُ مَحْدُوفًا. قَوْلُهُ: تَنْبِيْهَا عَلَى سَبَبِ غُرُوضِ الْبِنَاءِ. فِيهِ نَظَرٌ، ظَاهِرُهُ أَنَّ غُرُوضَ سَبَبِ الْبِنَاءِ يُوجِبُ الْبِنَاءَ عَلَى الضَّمِّ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ عِلَّةَ بِنَائِهِ عَلَى الضَّمِّ التَّنْبِيْهُ عَلَى سَبَبِ غُرُوضِ الْبِنَاءِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ سَبَبُ غُرُوضِ الْبِنَاءِ إِنَّمَا يُوجِبُ مُطْلَقَ [218/أ] الْحَرَكَةِ مِنْ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ، [وَقَوْلُهُ: تَنْبِيْهَا عَلَى سَبَبِ... الخ. قِيلَ: وَلَوْ قَالَ: وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ تَنْبِيْهَا عَلَى غُرُوضِ سَبَبِ الْبِنَاءِ، وَكَانَتْ ضَمَّةً؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى الْحَرَكَاتِ، لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ غُرُوضَ الْبِنَاءِ سَبَبٌ مُطْلَقٌ الْحَرَكَةِ] ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَبِالتَّنْوِينِ، وَالرَّفْعِ، وَهُوَ الْأَصْلُ... الخ. ظَاهِرُهُ حَتَّى "غَيْرَ"، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَلَا مُوجِبَ لِتَنْوِينِهَا بِالرَّفْعِ مَعَ تَنْوِينٍ، قِيلَ: بَلْ هِيَ بِجَزُورَةٍ، وَقَدْ اعْتَرَضَهُ الْحَطَّابُ بِهَذَا الْمَعْنَى وَلَفْظُهُ: (قَوْلُهُ: وَبِالرَّفْعِ مَعَ التَّنْوِينِ، يَعْنِي فِي "قَبْلُ"، وَأَمَّا "غَيْرُ" فَبِالْعَكْسِ مَعَ التَّنْوِينِ، ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا "بَعْدُ" وَ"دُونُ"، وَمَا بَيْنَهُمَا، فَيَتَعَيَّنُ فِيهِمَا الضَّمُّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ؛ إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ إِلَّا بِهِ، وَوَجْهُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي "قَبْلُ" وَ"غَيْرُ"، وَهُوَ ⁽⁸⁾ مَعْطُوفَةٌ عَلَى "قَبْلُ"،

(1) في (م)، و(ش): هذا.

(2) القاموس. ص: 950.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(4) في (م): ينصب.

(5) جاء في الهامش من (أ): النظائر، وهو كذلك في (م)، و(ش).

(6) في (م)، و(ش): مذكورا.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(8) في (م)، و(ش): وهي. وهو الصواب.

والجِهَاتِ و"عل" كَذَلِكَ، وإِسْقَاطُ الْعَطْفِ⁽¹⁾ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ الشَّاطِطِيُّ: ("بَعْدُ" وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ: مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ⁽²⁾ "كَ" غَيْرِ⁽³⁾)⁽⁴⁾. لَفْظُ [ش/200] الْحَطَّابِ. قَوْلُهُ: وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الضَّمُّ كَمَا جَازَ فِي "قَبْلُ"؛ إِذْ لَا وَجْهَ فِيهِ لِلضَّمِّ. انْظُرْ هَلَّا قِيلَ رَفَعُهُ عَلَى الْحِكَايَةِ؟ كَمَا فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ، [قَوْلُهُ]: وَنُطِقَ بِ"عَلٍ" مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ...الخ. انْظُرْ ابْنَ هِشَامٍ⁽⁵⁾، فَإِنَّهُ أَجَادَ الْكَلَامَ عَلَيْهَا. [وَقَوْلُ النَّازِمِ: (وَأَعْرَبُوا نَصَبًا...الخ)، انْظُرْ مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ حُكْمُ "غَيْرِ" مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ؟ فَإِنَّهَا تَجْرِي فِيهَا جَمِيعُ الْوُجُوهِ الْجَارِيَةِ فِي "قَبْلًا"؛ فَإِنَّهُ بَاقٍ عَلَى الْمَصْنُفِ، وَكَانَ شَيْوُخُ تِلْمِصَانَ⁽⁶⁾، يُورِدُونَهُ عَلَى الْمَصْنُفِ، وَأَجَابَ عَنْهُ الْبَسْكَرِيُّ فَانْظُرْهُ. وَقَوْلُهُ: (وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلًا)، قِيلَ: هَذَا الْبَيْتُ لَا يَخْلُو مِنْ مُنَاقَشَةٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ جَعَلَ الْإِعْرَابَ بِالنَّصْبِ مَوْفُوقًا عَلَى شَرْطِ التَّنْكِيرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ حَتَّى إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً، وَهُوَ مَا إِذَا صَرَّحَ بِالْمُضَافِ، فَإِنَّهُ يُعْرَبُ بِالنَّصْبِ أَيْضًا، كَقَوْلِكَ: «جِئْتُكَ قَبْلَ الظُّهْرِ أَوْ قَبْلَ الْعَصْرِ». نَعَمْ حَالَةُ التَّنْكِيرِ تَزِيدُ عَلَى التَّعْرِيفِ بِالتَّنْوِينِ فَقَطْ، الثَّانِيَةُ: الْجُرْ كَمَا قَالَ الْمَكُودِيُّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَكُودِيَّ إِنَّمَا لَمْ يَتَعَقَّبِ الْمَصْرَحَ بِالْمُضَافِ كَأَنَّهُ أَخَذَ التَّنْكِيرَ أَوَّلًا قَبْلَ النَّصْبِ؛ أَيْ: وَأَعْرَبُوا قَبْلًا الْمُنْكَرَ مَنْصُوبًا، فَحِينَئِذٍ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ إِلَّا الْجُرْ، وَالْآخَرُ سَكَتَ عَنْهُ، وَنَحْنُ قَدْ أَخَذْنَا النَّصْبَ أَوَّلًا قَبْلَ شَرْطِ التَّنْكِيرِ؛ أَيْ: وَأَعْرَبُوا قَبْلًا مَنْصُوبًا إِذَا نَكَّرُوا، وَحِينَئِذٍ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا ذَكَّرْنَا، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا قَالَ الْمَكُودِيُّ، وَيَكُونُ مَسْكُوتًا عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَتَأَمَّلْهُ، وَقَوْلُهُ: (وَمَا مِنْ بَعْدِهِ)، قُلْتُ: يَشْمُلُ حَتَّى "غَيْرِ" إِذْ هِيَ مَذْكُورَةٌ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ

(1) في (م): العاطف.

(2) في (ش): لدلالته.

(3) ينظر قول الشاطبي في: المقاصد الشافية. (133/4).

(4) ينظر قول الخطاب في إعرابه للألفية. اللوحة: 25.

(5) ينظر: أوضح المسالك. (141/3).

(6) تلمسان وهي: قاعدة المغرب الأوسط، وهي مدينة عظيمة قديمة، وكانت دار مملكة زناتة وحواليها قبائل كثيرة من زناتة وغيرهم من البربر. ينظر: الروض المعطار. ص: 135.

"قَبْلُ" بِطَرِيقِ التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: "كَعَبْرٍ" وَأَحْوَجْنَا لِذَلِكَ أَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ "قَبْلُ" وَأَخَوَاتِهِ فِي الإِعْرَابِ بِالتَّنْصِبِ حَسَبَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ⁽¹⁾. فَانْظُرْهُ⁽²⁾.

ص: [أ/219] وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

قَوْلُهُ: وَ"فِي الإِعْرَابِ" مُتَعَلِّقٌ بِ"يَأْتِي". وَكَذَا عِنْدَ الْمُعَرِّبِ⁽³⁾ أَيْضًا، قِيلَ صَوَابُهُ: مُتَعَلِّقٌ بِ"خَلْفًا"، قُلْتُ: لَا وَجْهَ لِهَذَا التَّصْوِيبِ؛ لِأَقْتِضَائِهِ أَنَّ تَعَلُّقَهُ بِ"يَأْتِي" فَسَادٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَعَلُّقُهُ بِ"خَلْفًا" أَصْنَعُ وَأُظْهِرُ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِ"يَأْتِي"؛ لِأَنَّهُ طَالِبٌ لَهُ فِي الْمَعْنَى أَكْثَرُ مِنْ طَلَبِ "يَأْتِي" لَهُ، وَلَوْ قَالَ الْأَوَّلَى لَكَانَ أَجْوَدُ. قَوْلُهُ: الْوَجْهُ فِي حَذْفِ الْمُضَافِ... الخ. الظَّاهِرُ أَنَّ شَرْحَهُ لِهَذَا الْبَيْتِ فِيهِ بَعْضُ إِطْنَابٍ.

ص: لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَثِّلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ [مُقَارِب]:

أَكُلَّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا⁽⁴⁾

(1) ينظر: أوضح المسالك. (129/3).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) ينظر خالد الأزهرى في إعرابه للألفية. ص: 89.

(4) قال العيني: قائله هو أبو دؤاد الإيادي. المقاصد. (1355/3)، وهو منسوب له في: الكتاب. (66/1)، وشرح الكتاب. (344/1)، والمفصل. ص: 137، وشرح المفصل. (196/2)، وأما ابن الحاجب. (134/1)، والمقاصد الشافية. (162/4)، وشرح التصريح. (729/1)، وشرح شواهد المغني. (700/2)، والأصمعيات. ص: 191، ومفتاح العلوم. (129/1)، وضرائر الشعر. ص: 166، وشرح الشواهد. (410/1)، والبيت في شعر أبي دؤاد الإيادي. ص: 353، ونسب إلى عدي بن زيد العبادي في: الكامل. (229/1)، و(75/3)، والبيت في ملحقات ديوانه، ينظر: ديوان عدي بن زيد العبادي. ص: 199، ولهما معا في: إيضاح شواهد الإيضاح. (424/1)، والمعجم المفصل. (86/3)،

أَنشَدَهُ ابْنُ هِشَامٍ، [اَنْظُرْ خَالِدًا⁽¹⁾] ⁽²⁾. قَوْلُهُ: يَعُودُ عَلَى "مَا". أَيُّ: الثَّانِيَةِ⁽³⁾، [وَقِيلَ: الْأُولَى. فَانْظُرْهُ]⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: عَائِدٌ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. يَعْنِي "مَا" الثَّانِيَةِ، [وَقِيلَ: الْأُولَى. فَانْظُرْهُ]⁽⁵⁾.

ص: بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلَ الَّذِي لَهُ أَضْفَتَ الْأَوَّلَا

قَوْلُهُ: وَمِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ [منسرح]:

يَا مَنْ (رَأَى عَارِضًا أُسْرُ)⁽⁶⁾ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ⁽⁷⁾

وبلا نسبة في: الأصول في النحو. (70/2، و74)، والإنصاف. (386/2)، واللباب. (435/1)، وشرح الكافية. (974/2)، وشرح التسهيل. (388/1)، و(293/2)، و(270/3)، والتذيل. (253/8)، وشرح ابن الناظم. ص: 287، وتوضيح المقاصد. (819/2)، وأوضح المسالك. (145/3)، والمغني. ص: 382، وشرح ابن عقيل. (77/3)، وتمهيد القواعد. (1252/3)، و(2165/5)، و(3252/7)، وشرح الأشموني. (175/2)، والجمع. (521/2).
(1) قال خالدا: (فأبقى "نار" على جره مع أنه مضاف إليه "كل" محذوفة معطوفة على "كل" المذكورة، أي: "وكل نار"، وإنما قدرناه مجرورا بـ"كل" محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على "امرئ" المجرور بإضافة "كل" إليه؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاطفين مختلفين). ينظر بقية الشرح والإعراب في: شرح التصريح. (729/1).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) في (م)، و(ش): الأولى.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(6) في (م): ترى عارضا يسر، وفي (ش): يرى عارضا يسر به.

(7) قال العيني: قائله هو الفرزدق. المقاصد. (1361/3)، وهو منسوب له في: الكتاب. (180/1)، والمقتضب. (228/4)، وشرح الكتاب. (316/1)، والمفصل. ص: 132، وشرح المفصل. (186/2، و189)، والمقاصد الشافية. (167/4)، وشرح شواهد المغني. (799/2)، وضرائر الشعر. ص: 194، والخزانة. (404/4)، و(289/5)، والمعجم المفصل. (396/2)، وشرح الشواهد. (333/1)، والبيت لم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في: سر الصناعة. (306/1)، واللسان. (52/3)، والخصائص. (278/2)، وشرح الكافية. (328/1)، والتذيل. (193/6)، والارتشاف. (2429/5)، وتوضيح المقاصد. (821/2)، والمغني. ص: 498، و809، وتمهيد القواعد. (3581/7)، وشرح الأشموني. (177/2)، وشرح التصريح. (107/1). وروي في بعضها: "أكفكه" و"أرقت له" مكان "أسر به". الشرح: "عارضا" أي: سحابا، قوله: "بين ذراعي" أراد بذراعي الأسد الكوكبين اللذين يدلان على المطر عند طلوعهما، وذراعا الأسد وجهتها الأسد: منزلتان من منازل القمر. المقاصد النحوية. (1361/3). والشاهد: وهو أنه

البَيْتُ⁽¹⁾ أَنْشَدَهُ الْمَرَادِيُّ، أَنْظَرَ ابْنَ الْعَيْنِيِّ، و"الجبهة": مَا بَيْنَ الْحَاجِبَيْنِ إِلَى النَّاصِيَةِ. قَوْلُهُ: [م/223و] مِثْلُ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ، فَقَوْلُهُ: الْمَعْطُوف. وَقَعَ عَلَى "جَبْهَةٍ"، وَنَائِيَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيرُهُ: "هُوَ"، وَالضَّمِيرُ فِي "عَلَيْهِ" يَعُودُ عَلَى "ذِرَاعِي"، وَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ "عَلَيْهِ" هُوَ النَّائِبُ، وَإِلَّا لَكَانَ فِي ذِكْرِهِ نَظَرٌ. قَوْلُهُ: إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ. [رَاجِعٌ لِلْمُتَضَايِقِينَ لَا⁽²⁾ يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ]⁽³⁾، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْفَاطَ الْكَلِمَةَ لَا يَفْعُ بَيْنَهَا فَصْلٌ⁽⁴⁾ لَا فِي شَعْرٍ، وَلَا [فِي] ⁽⁵⁾ غَيْرِهِ. قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ: الْمَصْدَرُ كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، وَكَذَلِكَ: ﴿زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾⁽⁶⁾. يَفْعُ فِي بَعْضِ النُّسخِ بَنَصْبٍ "أَوْلَادِهِمْ" وَجَرَّ "شُرَكَاؤُهُمْ". قَوْلُهُ [طويل]:

كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلٍ⁽⁷⁾

صَدْرُهُ: فَرَشَنِي بِحَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ⁽⁸⁾ وَمَدَحَتِي⁽⁹⁾

فصل بين ذراعي وجبهة الأسد بما ليس بظرف وهو قوله: "وجبهة"، والفصل بدون الظرف لا يجوز، فلذلك قلنا: إن المضاف إليه مقدر في الأول. ويقال: مذهب سيبويه هاهنا أن المضاف إليه محذوف من الثاني، والمذكور آخرًا هو المضاف إليه الأول، وإنما أُخِّرَ ليكون كالعوض عن المضاف إليه الثاني؛ إذ لو قدم وقيل: بين ذراعي الأسد وجبته، لم يكن للثاني مضاف إليه لفظًا، ولا ما يقوم مقامه، فأخر الأول ليكون كالقائم مقامه. المقاصد النحوية. (1362/3).

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) في (م): أي لا.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(4) في (م)، و(ش): فاصل.

(5) مضافة من (ش).

(6) سورة: الأنعام، من الآية: 137، وتامها: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْذَوْهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾. ينظر وحوه إعراب الآية في البحر المحيط. (657/4).

(7) في (ش): بعسل.

(8) في (ش): لأكونا.

(9) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. المقاصد. (1382/3)، وهو بلا نسبة في: إيضاح شواهد الإيضاح. (232/1)، ومعجم ديوان الأدب. (420/1)، والتهذيب. (58/2)، والصحاح. (1764/5)، والمقاييس. (315/4)،

"نَاحِتْ": اسْمُ فَاعِلٍ بِالتَّاءِ الْمُتَنَاءِ، و"صَخْرَةٍ": مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ "نَاحِتْ" [إِلَيْهِ، فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالظَّرْفِ الَّذِي هُوَ "يَوْمٌ"⁽¹⁾، وَهُوَ مَعْمُولٌ لِلْمُضَافِ الَّذِي هُوَ "نَاحِتْ"]⁽²⁾، و"العَسِيل": مَكْنَسَةُ الْعَطَّارِ، وَالبَيْتُ أَنْشَدَهُ ابْنُ هِشَامٍ، انْظُرْ عَلَيْهِ خَالِدًا.

ص: [فَصْلُ يَمِينٍ]⁽³⁾ واضْطِرَارًا وَجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَجْنَبِيًّا مِنَ الْمُضَافِ. أَي: غَيْرُ مَعْمُولٍ لَهُ حَسَبًا يَقُولُهُ بَعْدُ: وَإِنْ كَانَ عَامِلُهُمَا مَعًا؛ أَي: الْمُضَافُ وَالْفَاصِلُ وَاحِدًا⁽⁴⁾، [وَهُوَ "خُطَّ"]⁽⁵⁾، وَهَذَا الْفَاصِلُ تَارَةً يَكُونُ فَاعِلًا، وَتَارَةً [يَكُونُ]⁽⁶⁾ مَفْعُولًا، وَتَارَةً ظَرْفًا، وَيَشْمُلُهُمَا مَعًا كَلَامُ النَّاطِمِ، وَإِنْ كَانَ الْمَكُودِيُّ لَمْ يُمَثِّلْ إِلَّا بِالظَّرْفِ، وَقَدْ مَثَلَ الْمَحَازِي⁽⁷⁾ لِلْأَخِيرَيْنِ. فَانْظُرْهُ. قَوْلُهُ [وَأَفَر]:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ⁽⁸⁾

والمحكم. (487/1)، والمخصص. (269/3)، وشمس العلوم. (4530/7)، واللسان. (447/11)، وشرح التسهيل. (273/3)، والارتشاف. (1842/4)، وتوضيح المقاصد. (824/2)، وأوضح المسالك. (155/3) وتمهيد القواعد. (3259/7)، وشرح الأشموني. (182/2)، وشرح التصريح. (734/1)، والهمع. (523/2)، وضرائر الشعر. ص: 193، والمعجم المفصل. (581/6)، وشرح الشواهد. (403/2).
الشرح: "فرشني": أمر من راش يريش، يقال: رشت فلانا: أصلحت حاله. المقاصد النحوية. (1383/3).

- (1) في (م)، و(ش): يوما.
- (2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).
- (3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).
- (4) في (م)، واحدا، وفي (ش): معا.
- (5) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).
- (6) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، و(ش).
- (7) في (م): ابن هشام. قال في أوضح المسالك: (فاعلا كان؛ كقوله: أنجب أيام والده به إذ نجلاه فنعم ما نجلا، أو مفعولا؛ كقوله: تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها؛ أي: تسقي ندى ريقتها المسواك). (156/3، و157).
- (8) قال العيني: قائله هو أبو حية النميري. المقاصد. (1374/3)، وهو منسوب له في: إيضاح شواهد الإيضاح. (231/1)، والكتاب. (179/1)، والإنصاف. (353/2)، وشرح الكتاب. (241/1)، و(34/2)، والحلل في شرح أبيات الحمل. ص: 79، والمقاصد الشافية. (186/4)، وشرح التصريح. (107/1)، والصناعتين. ص: 165، وضرائر الشعر. ص: 192، والخزانة. (419/4)، والمعجم المفصل. (331/6)، وشرح الشواهد. (235/2)، والبيت في شعر

لَا يُقَالُ [ش/200ظ] أَنَّ⁽¹⁾ هَذَا مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ، فَيَكُونُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ [الَّذِي يَجُوزُ فِي الْاِخْتِيَارِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالضَّرُورَةِ]⁽²⁾، قُلْنَا: الظَّرْفُ الَّذِي هُوَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ⁽³⁾ أَنَّ يَكُونُ مَعْمُولًا لِلْمُضَافِ؛ بِحَيْثُ يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَيَكُونُ وَاقِعًا فِيهِ، وَهَذَا لَا يَطْلُبُهُ "كَفٌ"؛ إِذْ لَا مَعْنَى لَوْفُوعِهِ فِيهِ، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْهُ إِذَا، فَافْهَمُ، الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ هِشَامٍ، انْظُرْ خَالِدًا. قَوْلُهُ: أَيُّ⁽⁴⁾: بِنَعْتِ الْمُضَافِ؛ يَعْنِي تَسْمِيَهُ "أَب" مُضَافًا⁽⁵⁾ بَجُوزٍ؛ إِذْ لَا مُضَافَ وَلَا مُضَافَ إِلَيْهِ [219ظ] حَتَّى تَقُولَ: هُوَ نَعْتُ لِلْمُضَافِ، بَلْ قَوْلُهُ: "أَبِي طَالِبٍ" عَلَمٌ وَاقِعٌ عَلَى ذَاتٍ؛ لَكِنْ لَمَّا كَانُوا لَا يَنْعَتُونَ إِلَّا بِالْمُضَافِ؛ إِذَا وَرَدَ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، أَطْلَقَ عَلَيْهِ هُنَا مَنْعُوتٌ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ فِي التَّعَقُّبِ بَجُوزٍ فِي جَعْلِهِ نَعْتًا لِلْمُضَافِ، وَهُوَ "أَب" دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ "طَالِبٌ"، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا قَالَ خَالِدٌ⁽⁶⁾ نَعْتُ لهُمَا مَعًا، رَاجِعٌ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [طويل]:

نَجُوتٌ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفُهُ
مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ⁽⁷⁾

أبي حية النميري. ص: 163، وبلا نسبة في: شمس العلوم. (4531/7)، والمقتضب. (377/4)، والأصول في النحو. (227/2)، و(467/3)، والخصائص. (277/2)، وشرح المفصل. (257/1)، وشرح الكافية. (979/2)، وشرح التسهيل. (368/1)، و(273/3)، وشرح ابن الناطم. ص: 291، واللمحة. (280/1)، والارتشاف. (2429/5)، وتوضيح المقاصد. (828/2)، وأوضح المسالك. (159/3)، وشرح ابن عقيل. (83/3)، وتمهيد القواعد. (1180/3)، و(3260/7)، وشرح الأشموني. (184/2)، والهمع. (525/2)، وأمالى ابن الشجري. (577/2).

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) في (ش): بالاضطرار.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(4) في (م)، و(ش): أو.

(5) في (م): مضافا.

(6) قال في شرح تصريحه: (فصل بين المتضايين؛ وهما أبي وطالب؛ بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح، أي: من أبي طالب شيخ الأباطح، وتجز في جعل "شيخ الأباطح" نعنا للمضاف وهو "أبي" دون المضاف إليه، وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معا). (737/1).

(7) قال العيني: قائله هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، قال ذلك لما اتفق ثلاثة من الخوارج: وهم عبد الرحمن بن عمرو، المعروف بابن ملجم المرادي، والبرك بن عبد الله التميمي، وعمرو بن بكر التميمي -أيضا- على قتل علي بن

الَّذِي عِنْدَ ابْنِ الْعَيْنِيِّ أَنَّهُ لِلْمُتَكَلِّمِ، وَأَنَّ قَائِلَهُ مُعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، يُهْنِيءُ نَفْسَهُ حِينَ سَلِمَ
مِمَّا أُصِيبَ بِهِ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالَّذِي عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ [م/223ظ] لِلْخِطَابِ؛ لِأَنَّهُ
لِيَعْضِ الشُّعْرَاءُ يُهْنِيءُ بِهِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ سَلِمَ. رَاجِعْ خَالِدًا. قَوْلُهُ: الثَّالِثُ: النَّدَا.
بِمَعْنَى الْمَنَادَى، قَالَهُ خَالِدٌ⁽¹⁾. قَوْلُهُ [بسيط]:

وَفَاقُ كَعْبٍ بُجَيْرٍ مُنْقَذُ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرٍ⁽²⁾

الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَرَادِيِّ، انْظُرْ⁽³⁾ ابْنَ الْعَيْنِيِّ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْفَصْلُ بِـ"كَعْبٍ"، وَهُوَ
مُنَادَى، وَأَصْلُهُ: يَا كَعْبُ، بِحَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ؛ أَيْ: وَفَاقُ بُجَيْرٍ يَا كَعْبُ، وَهَذَا الْبَيْتُ أَوَّلَى
مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي مَثَّلَ بِهِ النَّازِمُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ⁽⁴⁾، أَغْنَى قَوْلُهُ [رجز]:

كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ جِمَارٌ دُقَ بِاللَّجَامِ⁽⁵⁾

أَبِي طَالِبٍ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-. الْمَقَاصِدُ. (1380/3)، وَهُوَ
مَنْسُوبٌ لَهُ فِي: شَرْحِ ابْنِ النَّازِمِ. ص: 292، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (737/1)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصُلُ. (456/1)، وَشَرْحُ
الشُّوَاهِدِ. (130/1)، وَنَسَبُهُ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى شَاعِرٍ يَخَاطَبُ بِهِ مُعَاوِيَةَ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (990/2)، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ.
(275/3)، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي: الْمَقَاصِدِ الشَّافِيَةِ. (188/4)، وَتَهْيِيدُ الْقَوَاعِدِ. (3261/7)، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي: اللَّحْمَةِ.
(277/1)، وَالْإِرْتِشَافُ. (1844/4)، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (831/2)، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ. (162/3)، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلِ.
(84/3)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (38/2، 185)، وَالْهَمْعُ. (526/2).

(1) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (738/1).

(2) قَالَ الْعَيْنِيُّ: قَائِلُهُ هُوَ بُجَيْرُ بْنُ زَهْرٍ بْنِ أَبِي سَلَمَى، مِنْ قَصِيدَةٍ، يَحْرُضُ بِهَا بِجَيْرٍ أَخَاهُ كَعْبًا عَلَى الْإِسْلَامِ. الْمَقَاصِدُ.
(1389/3)، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لَهُ فِي: الْمَعْجَمِ الْمَفْصُلِ. (133/3)، وَشَرْحُ الشُّوَاهِدِ. (410/1)، وَنَسَبُهُ السِّيَوطِيُّ إِلَى زَهْرٍ
نَقْلًا عَنْ أَبِي حَيَّانٍ. الْهَمْعُ. (527/2)، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ. (275/3)، وَتَهْيِيدُ الْقَوَاعِدِ. (3261/7)،
وَالْإِرْتِشَافُ. (1844/4)، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (831/2)، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلِ. (86/3)، وَالْأَشْمُونِيُّ. (38/2، 185).

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(4) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (993/2).

(5) قَالَ الْعَيْنِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ رَاجِزِهِ. الْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ. (1381/3)، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: الْخُصَائِصِ. (277/2)،
وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ. (275/3)، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ. ص: 293، وَاللَّحْمَةُ. (2281/1)، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ. (163/3)،
وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلِ. (86/3)، وَتَهْيِيدُ الْقَوَاعِدِ. (3261/7)، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَةِ. (189/4)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (186/2)،
وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (738/1)، وَالْهَمْعُ. (527/2)، وَالنَّهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ. (409/1)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصُلُ. (130/12)، وَشَرْحُ

إِذْ قَدْ اعْتَرَضَهُ ابْنُ هِشَامٍ، أَنْظِرِ السُّيُوطِيَّ⁽¹⁾، [وَمِنْ الْفَوَاصِلِ "أَمَّا"، قَالَ فِي الْكَافِيَةِ⁽²⁾:
 (وَالْفَصْلُ بِهَا مُعْتَقَرٌ)⁽³⁾، وَزَادَ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁴⁾ الْفَصْلُ بِفِعْلِ مُلَغًى، وَزَادَ أَبُو حَيَّانَ⁽⁵⁾ الْفَصْلُ
 بِالْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ، وَحَكَى ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ⁽⁶⁾: «هَذَا غُلَامٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى⁽⁷⁾ ابْنِ أَخِيكَ»،
 فَفَصَّلَ بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ [تَعَالَى]⁽⁸⁾، أَنْظِرْ شَوَاهِدَ الثَّلَاثَةِ فِي الْمَرَادِيِّ⁽⁹⁾ وَالسُّيُوطِيِّ فِي الشَّرْحِ⁽¹⁰⁾
 وَالنُّكْتِ⁽¹¹⁾ [12]. قَوْلُهُ: وَهُوَ فَاعِلٌ بِفَصْلٍ. وَهُوَ؛ أَيُّ: الْمُؤْصُولُ⁽¹³⁾ الْعَائِدُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ لَا
 الضَّمِيرُ، كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ.

[بَابُ] [الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ]⁽¹⁴⁾

الشواهد الشعرية. (51/3). الشرح: "برذون" قال الجوهري: البرذون: الدابة، قلت: البرذون: الكدش الرومي،
 والشاهد: في قوله: "أبا عصام"، فإنه منادى منصوب، فصل به بين المضاف والمضاف إلي؛ إذ التقدير: كأن برذون زيد
 يا أبا عصام حمار دق بالحمام. المقاصد. (1382/3).

(1) قال السيوطي في النهجة: (ويحتمل أن يكون على لغة إجراء أب بالألف على كل حال، و"زيد" بدل منه، أو
 عطف بيان، قاله ابن هشام). (409/1).

(2) في (م)، و(ش): شرح الكافية.

(3) ينظر: شرح الكافية. (989/2).

(4) ينظر: التسهيل. ص: 161.

(5) ينظر: الارتشاف. (1845/4).

(6) ينظر ما حكاه ابن الأنباري في: توضيح المقاصد. (833/2)، والأشموني. (190/2)، وشرح التصريح. (734/1).

(7) ساقطة من (م).

(8) مضافة من (م)، و(ش).

(9) ينظر تمثيل المرادي، للفصل بالفعل الملغى، والمفعول لأجله وما حكاه الأنباري في: توضيح المقاصد. (832/2)،
 (833).

(10) النهجة المرضية. (410/1).

(11) ينظر: النكت. (63/2، و64).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(13) في (ش): المفعول.

(14) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

قَوْلُهُ: إِنَّمَا أُفْرِدَ هَذَا⁽¹⁾ الْبَابُ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّ فِيهِ أَحْكَامًا لَيْسَتْ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَمِنْهَا: أَنَّ آخِرَ الْمُضَافِ إِلَى الْيَاءِ يَكُونُ مَكْسُورًا. اخْتُلِفَ فِي الْمَضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ؛ قِيلَ: إِنَّهُ مُعْرَبٌ، قَالَ السُّيُوطِيُّ⁽²⁾: وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْحَشَابِ⁽³⁾ وَالْجُرْجَانِيِّ⁽⁴⁾؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ، وَرُذِّ بِإِعْرَابِ الْمَضَافِ إِلَى الْكَافِ وَالْهَاءِ وَالْمَثْنَى الْمَضَافِ إِلَى الْيَاءِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمُعْرَبٍ لِعَدَمِ تَغْيِيرِ حَرَكَتِهِ وَلَا مَبْنِيٍّ لِعَدَمِ السَّبَبِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ جَنِّي⁽⁵⁾، وَالْأَوَّلُ الَّذِي⁽⁶⁾ هُوَ [ش/201و] الصَّحِيحُ مِنْ كَوْنِهِ مُعْرَبًا، اخْتُلِفَ⁽⁷⁾ فِي كَيْفِيَّةِ إِعْرَابِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُعْرَبٌ بِحَرَكَةٍ مُقَدَّرَةٍ، [فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ⁽⁸⁾، ثَانِيَهُمَا: أَنَّهُ مُعْرَبٌ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ بِحَرَكَةٍ مُقَدَّرَةٍ]⁽⁹⁾ وَفِي الْجَرِّ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ، وَاخْتَارَهُ فِي التَّسْهِيلِ⁽¹⁰⁾، وَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا قَالَ الْمَرَادِيُّ: (مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ)⁽¹¹⁾، (قَالَ فِي الْكَافِيَةِ)⁽¹²⁾: اخْكُم بِإِعْرَابِ الْمَضَافِ لِلْيَاءِ وَزَاعِمِ الْبِنَاءِ وَاهِ رَأْيَا⁽¹³⁾

(1) فِي (ش): هُنَا.

(2) يَنْظُرُ: الْهَمْع. (76/1).

(3) تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَ ابْنِ الْحَشَابِ فِي: الْمُرْتَجَلِ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَشَابِ، تَحْقُقُ: عَلِيُّ حَيْدَرٍ، دَط، دِمَشْق، 1392هـ - 1972م. ص: 107. وَيَنْظُرُ مَذْهَبُهُ أَيْضًا فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ. (279/3)، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ. ص: 294، وَالْإِرْتِشَافُ. (1847/4)، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ. (3267/7)، وَالْأَشْمُونِي. (197/2)، وَالْهَمْع. (76/1).

(4) يَنْظُرُ رَأْيَ الْجُرْجَانِيِّ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ. (279/3)، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ. ص: 294، وَالْإِرْتِشَافُ. (1847/4)، وَالْمَغْنِي. ص: 672، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ. (3267/7)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (197/2)، وَالْهَمْع. (76/1).

(5) يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ. (241/2).

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(7) فِي (م): ثُمَّ اخْتَلَفَ.

(8) فِي (م): ثَلَاثٌ.

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمُتَنِ مُثَبَّتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ)، وَفِي (ش) سَاقِطَةٌ.

(10) يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ. ص: 161.

(11) يَنْظُرُ قَوْلَ الْمَرَادِيِّ فِي تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ. (834/2).

(12) مَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ كَرَّرَ فِي (أ).

(13) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (997/2).

ص: آخَرَ مَا يُضَافُ⁽¹⁾ لَلْيَا أَكْسَرَ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَقَدْ

أَوْ يَكْ كَابَتَيْنِ وَزَيْدَيْنِ فَذِي جَمِيعُهَا لِيَا بَعْدَ فَتَحُهَا اخْتِذِي

قَوْلُهُ: نَحْوُ: هَذَا "غَلَامِي" و"صَاحِبِي" و"صَدِيقِي". وَكَذَلِكَ مَا جَرَى مِنَ الْمُعْتَلِّ مَجْرَى الصَّحِيحِ، نَحْوُ: "ظَنِّي" و"دَلُّوْ" أَجْرِي مُجْرَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلُّ، فَيَكُونُ حُكْمُهَا وَاحِدًا. قَوْلُهُ: وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مُعْتَلُّ الْأَخِيرِ. يَعْنِي بِالْمُعْتَلِّ: الْمُنْقُوصَ وَالْمَقْصُورَ بِدَلِيلِ التَّمْثِيلِ [220/و]، لَا الْمُعْتَلَّ عَلَى الْإِطْلَاقِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ (مِثْلُ: "ظَنِّي" و"دَلُّوْ")⁽²⁾؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ شُمُولَهُمَا وَدُخُولَهُمَا؛ إِذْ حُكْمُهُمَا حُكْمُ الصَّحِيحِ، فَعِبَارَةُ النَّاطِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَافِيَةٌ بِذَلِكَ⁽³⁾، وَهِيَ كَعِبَارَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ⁽⁴⁾، [وَفِي الْكَافِيَةِ]⁽⁵⁾: (إِذْ⁽⁶⁾ لَمْ يَنْقُصْ أَوْ يَقْصُرْ)⁽⁷⁾؛ إِذْ تَمَثَّلَ مُنْزَلُ مُنْزَلَةِ ذَلِكَ، وَتَمَثَّلَ [م/224و] بِهَذِهِ الْأُمْتَلَةِ مُضَافَةً لِيَاءِ⁽⁸⁾ الْمُتَكَلِّمِ دَلِيلًا⁽⁹⁾ عَلَى أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ عِنْدَ النَّاطِمِ فِي قَوْلِهِ: آخَرَ (مَا يُضَافُ)⁽¹⁰⁾ لَلْيَا، هِيَ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودُ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ؛ الَّتِي فِي التَّرْجَمَةِ، أَمَّا يَاءُ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ، فَلَا يُضَافُ إِلَيْهَا؛ إِذْ هِيَ إِنَّمَا تَتَّصِلُ بِالْأَفْعَالِ، قُلْتُ: فَقَوْلُ النَّاطِمِ: (إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا) عَامٌّ مَنْطُوقًا وَمَفْهُومًا، مَنْطُوقُهُ: هُوَ كُلُّ صَحِيحٍ مُفْرَدًا كَانَ⁽¹¹⁾ أَوْ مُتَنًى أَوْ جَمُوعًا بِنَوْعِيهِ، وَمَفْهُومُهُ: كُلُّ مُعْتَلٍّ سَوَاءً كَانَ مَنْقُوصًا أَوْ مَقْصُورًا أَوْ

(1) فِي بَعْضِ النُّسخِ الْأَلْفِيَّةِ: "أَضِيفَ".

(2) فِي (م)، وَ(ش): دَلُّوْ وَضِي.

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(4) عِبَارَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَةِ: (وَإِذَا أُضِيفَ الْأِسْمُ الصَّحِيحُ، أَوْ الْمَلْحَقُ بِهِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كَسَرَ آخِرِهِ، وَيَالِيَاءُ مَفْتُوحَةً أَوْ سَاكِنَةً). ص: 29.

(5) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهِيَ مُضَافَةٌ مِنْ نَكْتِ السِّيَاطِي. (64/2).

(6) فِي (م): إِذَا.

(7) تَمَامُهُ: وَآخِرُ الْمُضَافِ لَلْيَا أَكْسَرَ إِذَا لَمْ يَنْقُصْ أَوْ يَقْصُرْ كـ"شَافٍ" وَ"أَذَى"، يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (997/2).

(8) فِي (م): إِلَى الْبَاءِ.

(9) فِي (م)، وَ(ش): دَلِيلٌ.

(10) فِي (ش): أُضِيفَ.

(11) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

غَيْرُهُمَا، فَاسْتَشْنَى مِنَ الْمُعْتَلِّ (الْمُنْقُوصَ وَالْمَقْصُورَ)⁽¹⁾، فَتَمَثَّلَهُ بِهَمَا رَاجِعٌ لِلْمَفْهُومِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: أَمَّا إِذَا كَانَ مُعْتَلًّا كـ"رَامٍ" و"قَدَّى" فَحُكْمُ يَأْتِيهِ كَذَا، وَاسْتَشْنَى مِنَ الصَّحِيحِ الْمُتَنَّى وَالْمُجْمُوعِ عَلَى حِدَةٍ، فَصَارَتْ الْأُمْتَلَةُ كُلُّهَا مَخْرَجَةً⁽²⁾، وَكُلُّ مِمَّا يَلِيقُ بِهِ، وَهَذَا الَّذِي (ذَكَرْنَا نَفْهَمَ)⁽³⁾ قَوْلَ الشَّيْخِ⁽⁴⁾ الْمَكُودِيِّ: (وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مُعْتَلٌّ الْآخِرِ، وَالْمُتَنَّى⁽⁵⁾ وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ)، وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى مُعْتَلِّ الْآخِرِ. قَوْلُهُ: أَوْ جَمْعًا عَلَى حِدَةٍ، كـ"زَيْدِينَ"⁽⁶⁾. حَادَى عِبَارَةَ النَّاطِمِ وَتَبِعَهُ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا هِيَ عِبَارَةُ ابْنِ هِشَامٍ⁽⁷⁾، وَالْأَبْدِيُّ⁽⁸⁾ وَغَيْرُهُمَا⁽⁹⁾، وَصَوَابُهُ: الزَّيْدِينَ⁽¹⁰⁾؛ لِأَنَّ الْعَلَمَ إِذَا جُمِعَ قُدِّرَ تَنْكِيرُهُ، وَلَا وَجْهَ لِسُقُوطِ أَدَاةِ التَّعْرِيفِ، فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّهُ حَسَنٌ. قَوْلُهُ: وَأَمَّا حُكْمُ الْيَاءِ فِي نَفْسِهَا فَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (فَذِي جَمِيعِهَا الْيَاءُ)⁽¹¹⁾ بَعْدَ فَتْحِهَا (اِحْتِذِي). لَمَّا أَنَّ كَانَ حُكْمُ الْيَاءِ يَخْتَلِفُ نَبَّهَ هُنَا عَلَى تَعْيِينِ مَا يُخْصَّصُهَا فِي هَذِهِ الصُّورِ الْأَرْبَعِ بِوُجُوبِ الْفَتْحِ، وَفُهُمَ مِنْ وَجُوبِ الْفَتْحِ هُنَا جَوَازُهُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ؛ حَيْثُ لَمْ يَتَعَرَّضْ (هُنَاكَ نَصَبٌ)⁽¹²⁾ يَضْبِطُهَا⁽¹³⁾، وَإِنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُهَا وَإِسْكَانُهَا، كَمَا فُهُمَ مِنْ وَجُوبِ

(1) في (م): والمقصور المنقوص، و(ش): المقصور والمنقوص.

(2) في (ش): خارِجَة.

(3) في (م): ذكرناه تفهم، وفي (ش): ذكرنا تفهم.

(4) في (ش): الشارح.

(5) ساقطة من (ش).

(6) ساقطة من (ش).

(7) ينظر: أوضح المسالك. (164/3).

(8) ينظر الأبدي في: شرح الجزولية للأبدي، تحقق: سعيد بن مشبب حسن الأسمرى، إشراف: سعد بن حمدان الغامدي، السفر الثاني، من باب حروف الخفض حتى نهاية باب "حبذا"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، 1423هـ - 2003م. 123.

(9) ينظر: شرح ابن عقيل. (90/3)، والمقاصد الشافية. (195/4)، والأشئوني. (192/2)، وشرح التصريح. (739/1).

(10) هكذا مثل به ابن يعيش. ينظر: شرح المفصل. (207/2).

(11) ساقطة من (ش).

(12) ساقطة من (ش).

(13) في (م): هناك لضبطها، وفي (ش): هنا لضبطها.

كسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، ثُمَّ إِنَّهُ (لَا يَجِبُ وَإِنَّهُ)⁽¹⁾ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ؛ حَيْثُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ، وَلَمَّا
 إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ [ش/201ظ] هُنَا لَا يَحْتَمِلُ، وَإِنَّهُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ لَمْ يَحْتَجْ لِلتَّنْيِيبِ عَلَيْهِ
 كَمَا نَبَّهَ عَلَى مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ هُنَا إِمَّا مَقْصُورٌ أَوْ مُثَنَّى مَرْفُوعٌ، فَلَا لِفُ
 تَبْقَى عَلَى حَالِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ التَّحْرِيكَ، وَإِمَّا مَنْقُوصٌ، أَوْ مُثَنَّى مَنْصُوبٌ أَوْ مَجْرُورٌ أَوْ جَمْعٌ
 بِأَحْوَالِهِ، فَالْيَاءُ تَبْقَى عَلَى حَالِهَا؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ مُدْغَمَةٌ، وَالْمُدْغَمُ لَا يَقْبَلُ التَّحْرِيكَ. قَوْلُهُ:
 ذِي إِشَارَةٍ إِلَى الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ. الْمَرَادِيُّ: (الإِشَارَةُ بِذِي إِلَى الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ)⁽²⁾، قُلْتُ:
 ذِكْرُ الْأَنْوَاعِ هُوَ⁽³⁾ أَوَّلَى؛ إِذْ هُوَ جَيِّدٌ جَدًّا، وَالْمَرَادُ بِالْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ: الْمَنْقُوصُ وَالْمَقْصُورُ، وَالْمُثَنَّى
 وَالْجَمْعُ عَلَى حِدَّةٍ⁽⁴⁾ الْمَشَارُ لَهَا بِالْمَثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي هِيَ "رَامٍ" و"قَدَى" و"ابْنَيْنِ" و"زَيْدَيْنِ"
 [م/224ظ]. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: "اِحْتَذِي" وَجُوبُ فَتَحِهَا. لِأَنَّ مَعْنَاهُ "التَّرَمُّ"، مِنْ⁽⁵⁾
 قَوْلِكَ⁽⁶⁾: [220/ظ] [اِحْتَذَيْتُ مِثْلَ⁽⁷⁾ كَذَا لِي اِقْتَدَيْتُ بِهِ وَاتَّبَعْتُهُ فَلَمْ أَخَالَفْهُ، قَالَهُ الْمَعْرِبُ⁽⁸⁾،
 قُلْتُ: هَذَا التَّفْسِيرُ لَهُ بِالتَّزَامِ هُوَ تَفْسِيرٌ بِالْمَعْنَى اللَّازِمِ، أَمَّا اللَّفْظُ الْمَطَابِقُ إِنَّمَا هُوَ الْاِقْتِدَاءُ
 الَّذِي مَعْنَاهُ الْاِتِّبَاعُ، وَبِهِ فَسَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَنَصَّهُ: (وَاحْتَذَى مِثْلَهُ أَيْ اِقْتَدَى بِهِ)⁽⁹⁾؛ لَكِنْ مِنْ
 شَأْنِ الْمُقْتَدِي بِشَيْءٍ وَالتَّابِعِ لَهُ أَنْ يَلْتَزِمَ طَرِيقَتَهُ وَلَا يُخَالَفُهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَالَفَهَا لَمْ يَكُنْ مُقْتَدِيًا بِهِ
 وَلَا مُتَّبِعًا لَهُ، وَعَلَى التَّفْسِيرِ بِالِاتِّبَاعِ اِقْتَصَرَ الْمَرَادِيُّ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ تَخْصِيصِهِ الْيَاءَ فِي

(1) فِي (م): هُنَا لَا يَجِبُ وَإِنَّمَا، وَفِي (ش): هُنَا لَا يَجُوزُ يَجِبُ وَإِنَّمَا.

(2) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (835/2).

(3) فِي (م): هُنَا.

(4) فِي (م): حَدِ الْمَثْنَى.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) فِي (ش): مِنْ قَوْلِهِ.

(7) عِنْدَ الْمَعْرِبِ وَالشَّاطِطِيِّ: مِثَالٌ. يَنْظُرُ إِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ. ص: 90، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (197/4).

(8) يَنْظُرُ إِعْرَابُ الْأَلْفِيَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ. ص: 90.

(9) الصَّحَاحُ. (2311/6).

(10) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (835/2).

هَذِهِ الْمَوَاضِعُ. أَي: الْأَرْبَعَةُ، فَمَثَّلَ لَهَا بِ"رَامٍ" وَ"قَذَى" وَ"ابْنَيْنِ" وَ"زَيْدَيْنِ". قَوْلُهُ⁽¹⁾: لَا يَجِبُ فَتْحُهَا بَلْ يَجُوزُ فَتْحُهَا وَسُكُونُهَا. قُلْتُ: هَذَا الْمَفْهُومُ عِنْدِي غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ إِذْ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ الْوَجْهَيْنِ فِي الَّتِي⁽²⁾ قَبْلَهُ رَأْسًا، وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ لَاحْتِمَالِ وُجُوبِ السُّكُونِ، وَبِذَلِكَ عَلَى عَدَمِ تَعَيُّنِ الْفَتْحِ وَالسُّكُونِ أَنَّ فِيهَا لُغَاتٍ أُخَرَ، أَحَدُهَا: حَذْفُ الْيَاءِ لِدَلَالَةِ الْكُسْرَةِ عَلَيْهَا، ثَانِيهَا: فَتْحُ مَا قَبْلَهَا وَقَبْلَهَا هِيَ الْفَاءُ، ثَالِثُهَا: حَذْفُ الْأَلِفِ وَابْتِقَاءُ الْفَتْحِ، إِلَّا أَنَّ كَلَامَ النَّاطِمِ لَا يَشْمُلُ إِلَّا اللَّغَةَ الْأُولَى مِنَ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَكَ بِالْكَسْرِ، وَهَذِهِ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّ آخِرَ الْمُضَافِ [مَكْسُورٌ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ: لَا يَتَنَاوَلُ كَلَامُ النَّاطِمِ أَيْضًا حَتَّى هَذِهِ اللَّغَةُ؛ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَى كَسْرِ آخِرِ الْمُضَافِ]⁽³⁾ الَّذِي (مَعَهُ الْيَاءُ)⁽⁴⁾، وَهَذِهِ لَا يَاءَ مَعَهَا، لَكِنْ الْحَقُّ شُمُولُهَا. فَاعْلَمْهُ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: غُلَامِي وَغُلَامِي. الْأَوَّلُ مَفْتُوحٌ الْيَاءِ فَخَفَّفَهَا؛ إِذْ لَا وَجْهَ لَتَشْدِيدِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ يَاءٌ أُخْرَى، وَالثَّانِي: بِسُكُونِهَا، فَهُوَ مِنَ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ الْمُرْتَبِ.

ص: وَتُدْعَمُ الْيَاءُ فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَكُسِرَ يَهُنْ

وَأَلِفًا سَلَّمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنَ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِنْ كَانَ يَاءً أُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ. أَي: فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ الَّذِي هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ⁽⁵⁾، فَالْيَاءُ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ الْمُرَادُ بِهَا الَّتِي فِي آخِرِ الْمُضَافِ، وَضَمِيرُ "فِيهِ" عَائِدٌ عَلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ الَّتِي هِيَ مُضَافٌ إِلَيْهَا، وَفِي بَعْضِ نُسخِ الْمَكُودِيِّ أُدْغِمَتْ فِيهِ الْيَاءُ. قَوْلُهُ⁽⁶⁾: وَالْوَاوُ، قُلْتُ: هِيَ⁽⁷⁾ مُسْتَأْنَفٌ، وَلَيْسَ بِمَعْطُوفٍ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ:

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (م): الذي.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(4) في (م)، و(ش): الياء معه.

(5) ساقطة من (م).

(6) فراغ في (ش)، الناسخ ترك مكان قوله فارغ لعل أراد كتابته باللون الأحمر المعتاد فسها، وتكرر ذلك كثيرا.

(7) في (م)، و(ش): هو.

وَقَوْلُ النَّاطِمِ وَالْوَاوُ يَعْنِي...الخ. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْهُ وَجُوبُ قَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهِ. هَذَا الْكَلَامُ أَتَى بِهِ فِي مَعْرُضِ جَوَابٍ عَنِ اعْتِرَاضٍ يُرَدُّ عَلَى الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ أَنَّ يُقَالَ: كَيْفَ يَجْعَلُ النَّاطِمُ الْوَاوَ تُدْغَمُ فِي الْيَاءِ، [وَذَلِكَ مُتَعَدِّرٌ بِلِ الْوَاوِ إِنَّمَا تُدْغَمُ فِي الْوَاوِ، وَالْيَاءِ إِنَّمَا تُدْغَمُ فِي الْيَاءِ]⁽¹⁾؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهِ، فُهُمَ⁽²⁾ مِنْهُ⁽³⁾ [أَجَابَ عَنْهُ الْمَكُودِيُّ بِهَذَا الَّذِي ذَكَرَ؛ أَيْ: لَمَّا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْحَرْفَ لَا يُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهِ]⁽⁴⁾ فُهُمَ مِنْهُ إِذَا وَجُوبُ قَلْبُهُ يَاءٌ؛ إِذْ لَا يَعْهَدُ إِدْغَامُ الْوَاوِ فِي الْيَاءِ فَاتَّكَلَّ عَلَى مَا هُوَ مُقَدَّرٌ، وَتَجَوَّزَ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ أَبُو إِسْحَاقَ⁽⁵⁾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، نَقَلَهَا عَنْهُ السُّيُوطِيُّ⁽⁶⁾، فَانْظُرْ ذَلِكَ مُرَاجِعًا لَهُ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: هَوْلَاءِ مُسْلِمِيٍّ. [أَصْلُهُ: مُسْلِمُونَ، حُذِفَتْ التَّنُونُ لِلِإِضَافَةِ، وَقُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً، وَالضَّمَّةُ كَسْرَةً، فَصَارَ مُسْلِمِيٍّ]⁽⁷⁾ [221/و] وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَسْبَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: {أَوْ مُخْرِجِي هُمْ}⁽⁸⁾، وَشَاهِدُهُ أَيْضًا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، قَوْلُ الشَّاعِرِ [كامل]:

أَوْدَى بَنِي وَأَوْدَعُونِي⁽⁹⁾ حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تَقْلَعُ⁽¹⁰⁾ [م/225و]

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من (م)، و(ش).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(5) ينظر: المقاصد الشافية. (199/4).

(6) ينظر: النكت. (65/2).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(8) حديث سبق تخريجه في باب الفاعل. ص: 690.

(9) في (م): وأعقبوني، وفي (ش): وأدعوني.

(10) قال العيني: قائله هو أبو ذؤيب الهذلي. المقاصد. (1392/3)، وهو منسوب له في: العين. (179/1)، والمحكم.

(239/1)، وشمس العلوم. (4677/7)، واللسان. (613/1)، وإيضاح شواهد الإيضاح. (755/2)، وشرح التسهيل.

(23/1)، والتذييل. (94/1)، وتخليص الشواهد. ص: 450، وتمهيد القواعد. (197/1)، وشرح التصريح. (740/1)،

وشرح شواهد المغني. (262/1)، وجمهرة أشعار العرب. ص: 534، والعقد الفريد. (210/3)، والتذكرة الحمدونية.

أَصْلُهُ "بَيْنَ"، فَحُذِفَتْ النُّونُ لِلِإِضَافَةِ، وَاجْتَمَعَ الْيَاءَانِ، [يَاءُ الْإِعْرَابِ] ⁽¹⁾، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا، فَأُدْغِمَتْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى. قَوْلُهُ: نَحْوُ: هَؤُلَاءِ مُصْطَفَيَّ [فِي جَمْعِ مُصْطَفَى] ⁽²⁾ وَهَم ⁽³⁾ "مُصْطَفَوْنَ"، فَتَقُولُ فِي إِضَافَتِهِ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ: "مُصْطَفَيَّ" [ش/202و]، وَإِنَّمَا قَالَ فِي جَمْعِ "مُصْطَفَى" احْتِرَازًا ⁽⁴⁾ مِنْ جَمْعِ "مُصْطَفٍ" الْمُنْقُوصِ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَكْسُورًا، فَتَقُولُ: مُصْطَفَيَّ. قَوْلُهُ: وَقَوْلُهُ: (وَأَلْفًا سَلَّمَ)؛ أَي: أَتْرَكَهَا عَلَى حَالِهَا، وَشَمِلَ الْمَقْصُورَ، نَحْوُ: فَتَايَ وَعَصَايَ، وَالْمُثَنَّى فِي حَالِ الرَّفْعِ، نَحْوُ: «هَذَانِ غُلَامَيَّ» ⁽⁵⁾، هَذِهِ لُغَةٌ جَمِيعُ ⁽⁶⁾ الْعَرَبِ، وَهَذِيلُ يُبَدِّلُونَ أَلِفَ الْمَقْصُورِ يَاءً وَيُدْغِمُونَهَا فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ الْمُنْبَهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَفِي الْمَقْصُورِ... الخ. تَحْصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ سَلَامَةَ الْأَلِفِ الَّتِي فِي الْمُثَنَّى هِيَ لُغَةُ جَمِيعِ الْعَرَبِ هَذَا هُذِيلٌ وَغَيْرُهَا فِي ذَلِكَ سَوَاءً، وَالْأَلِفُ الَّتِي فِي الْمَقْصُورِ فِيهَا خِلَافٌ، جُمْهُورُ الْعَرَبِ يُبْقُونَهَا، وَهَذَا يُقْلِبُونَهَا يَاءً. قَوْلُهُ: وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ شَاعِرِهِمْ [كامل]:

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ ⁽⁷⁾

(4/251)، ومعاهد التنقيص. (2/163)، والخزانة. (1/420)، والمعجم المفصل. (4/332)، وشرح الشواهد. (2/99)، والبيت في ديوان الهذليين، شعر أبي ذؤيب. (1/2)، وروي في معظم الشواهد: "وأعقبوني" مكان "وأودعوني"، وبلا نسبة في: الارتشاف. (4/1848)، وأوضح المسالك. (3/166)، وشرح الأشموني. (2/193). الشرح: أودى: هلك. وأعقبوني: أورثوني. وعبرة: بفتح العين: الدفعة. شرح الشواهد. (2/99).

(1) ما بين معقوفتين كرر في (أ).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) في (م): وهؤلاء.

(4) في (م): احتراز.

(5) في (ش): غلاماي، وهو كذلك في الشرح.

(6) في (م): جمهور.

(7) قال العيني: قائله هو أبو ذؤيب الهذلي. المقاصد. (3/1392)، وهو منسوب له في: الصحاح. (6/2537)، والمحكم. (4/452)، وأساس البلاغة. (1/242)، وشمس العلوم. (6/3715)، واللسان. (15/372)، والتاج. (21/329)، وسر الصناعة. (2/337)، وشرح الكتاب. (4/162)، وشرح المفصل. (2/208)، واللمحة. (2/614)، وشرح القطر. ص: 191، وتخليص الشواهد. ص: 451، والمقاصد الشافية. (4/207)، وشرح التصريح. (1/741)، والمفضليات. ص: 421، وشرح شواهد المغني. (1/262)، وجمهرة أشعار العرب. ص: 535، والعقد الفريد.

انْظُرْ خَالِدًا⁽¹⁾ عَلَى الْبَيْتِ. قَوْلُهُ: وَالْيَاءُ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ. وَعِنْدَ الضَّرِيرِ⁽²⁾ الْيَاءُ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِـ"اِخْتُذِيَ". قَوْلُهُ: وَاحْتُذِيَ خَبَرُ الثَّالِثِ⁽³⁾. يَعْنِي: الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَهُوَ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَذَلِكَ مُعْجَمَةٌ. قَوْلُهُ: وَلِذَلِكَ بُنِيَتْ "بَعْدُ". وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ فِي هَذَا⁽⁴⁾ الْمُبْتَدَأَاتِ: فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ جَمِيعُهَا الْيَاءُ بَعْدَهَا اخْتُذِيَ فَتَحُّهَا، فَعَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ مُبْتَدَأَاتٌ ثَلَاثٌ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "جَمِيعُهَا" مُبْتَدَأً ثَانٍ⁽⁶⁾. وَعَلَيْهِ مَشَى الشَّاطِئِيُّ⁽⁷⁾، فَتَكُونُ الْمُبْتَدَأَاتُ حِينَئِذٍ أَرْبَعَةً. قَوْلُهُ: وَالْعَائِدُ عَلَى جَمِيعِهَا هُوَ الضَّمِيرُ الْمُقَدَّرُ. أَيُّ: الَّذِي [فِي]⁽⁸⁾ "بَعْدُ"، وَهُوَ بَعْدَهَا. قَوْلُهُ: وَ"يَهْنُ": مُضَارِعٌ (مَجْزُومٌ عَلَى)⁽⁹⁾ جَوَابُ الْأَمْرِ. يَعْنِي الَّذِي هُوَ "فَاكْسِرُهُ"، وَالْأَمْرُ وَجَوَابُهُ هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ: "إِنْ" مِنْ قَوْلِهِ: (وَإِنْ مَا قَبْلَ وَائٍ ضَمٍّ)، قُلْتُ: وَفَاعِلٌ "يَهْنُ"⁽¹⁰⁾ يَعُودُ عَلَى الْإِذْعَامِ؛ أَيُّ: إِذْعَامُ الْوَاوِ فِي الْمَضَافِ إِلَيْهِ؛ يَعْنِي

(210/3)، والجليس الصالح. ص: 683، والعمدة. (170/1، 283)، والتذكرة الحمدونية. (252/4)، ومعاهد التنقيص. (164/2)، وأما ابن الشجري. (429/1)، والمعجم المفصل. (288/4)، وشرح الشواهد. (64/2)، والبيت في ديوان الهذليين، شعر أبي ذؤيب. (2/1)، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (1004/2)، وشرح التسهيل. (283/3)، وشرح ابن الناظم. ص: 295، وأوضح المسالك. (167/3)، وشرح ابن عقيل. (90/3)، وتمهيد القواعد. (3271/7)، وشرح الأشموني. (193/2). الشرح: تخرموا: استأصلهم الموت. شرح الشواهد. (64/2).

(1) قال خالد في شرح التصريح: (فـ"هوي" أصله "هوي" فقلب الألف ياء وأدغمها في ياء المتكلم لا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمرو بن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طيء في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هِدَايَ﴾ [طه: 123]، وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر "هُدَيَّ" و"هِي غَصِيضٌ" ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبي. (742/1).

(2) ينظر شرح الألفية لابن جابر. اللوحة: 109.

(3) في (م): ثالث. وفي الشرح: خبر عن المبتدأ الثالث. (356/1).

(4) في (م): هذه.

(5) في (م): ثلاثة.

(6) في (م): ثانيا.

(7) ينظر الإعراب في المقاصد الشافية. (197/4).

(8) مضافة من (م).

(9) في (م): مضارع مجزوم في، وفي (ش): وهو مجزوم في.

(10) في (م): يهن.

إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ الْوَائِ مَضْمُومًا بِالْكَسْرِ يَهْنُ عَلَيْكَ الْإِدْغَامُ بِقَلْبِ الْوَائِ يَاءً. قَوْلُهُ: وَهَاءُ مَضْمُومَةٌ؛ أَيْ: هَاءُ "يَهْنُ". قَوْلُهُ: مَنْ هَانَ يَهُونُ. كَقَالَ يَقُولُ". قَوْلُهُ: وَلَا يَصِحُّ كَسْرُهَا. لِأَنَّهُ؛ أَيْ لِأَنَّ⁽¹⁾ "يَهْنُ" الْمَكْسُورُ الْهَاءُ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ؛ إِذْ هُوَ مُضَارِعٌ، وَهَنْ يَهْنُ، كَضَرَبَ يَضْرِبُ إِذَا ضَعُفَ، وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ هُنَا مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ (بِمَعْنَى سَهْلٍ، وَيَخْفُ)⁽²⁾ ضِدَّ صَعْبٍ وَثَقُلَ. فَافْهَمْ⁽³⁾. قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ؛ أَيْ: يَهْنُ الَّذِي فِي النَّظْمِ. قَوْلُهُ: إِذَا أُدْغِمَ فَيَسْهَلُ وَيَخْفُ. فَإِنْ قُلْتَ⁽⁴⁾: قِيلَ: [221/ظ] هَلَّا قَالَ⁽⁵⁾: إِذَا كَسَرْتَ ضَمَّةَ مَا قَبْلَ الْوَائِ؛ إِذْ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي الشَّرْطِ، قُلْتُ: هُمَا مُتَلَازِمَانِ لَا يَسْهَلُ الْإِدْغَامُ إِلَّا بِكَسْرِ الضَّمَّةِ؛ الَّتِي قَبْلَ الْوَائِ وَقَلْبُهَا يَاءً [225/ظ]، فَلِذَلِكَ قَالَ: إِذَا أُدْغِمَ؛ أَيْ: الْوَائِ فِي الْيَاءِ؛ يَعْنِي: بَعْدَ كَسْرِ مَا قَبْلَهَا، وَقَلْبُهَا يَاءً يَسْهَلُ عَلَيْكَ الْإِدْغَامُ. (فَاعْلَمْ، وَإِذَا مَا لَمْ يَكْسِرْ ضَمَّةً)⁽⁶⁾ مَا قَبْلَ الْوَائِ وَلَمْ يُقَلَّبْ يَاءً فَلَا يَسْهَلُ الْإِدْغَامُ. قَوْلُهُ: فَيَسْهَلُ وَيَخْفُ لَا يَصْعَبُ. بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ، وَبِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ آخِرَ الْحُرُوفِ ضِدَّ يَسْهَلُ وَفِي نُسْخِ الْمَعْرِبِ⁽⁷⁾؛ لِأَنَّهُ⁽⁸⁾ يَضْعُفُ بِالصَّادِ الْمَعْجَمَةِ، وَالْفَاءِ الْمُحَوَّفَةِ⁽⁹⁾، وَهُوَ حَسَنٌ أَيْضًا. قَوْلُهُ: وَ"يَاءً" مَنْصُوبٌ عَلَى اسْقَاطِ (لَامِ الْجَرِّ)⁽¹⁰⁾. قُلْتُ: بَلْ هُوَ مَفْعُولٌ بِالمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ انْقِلَابُهَا؛ لِأَنَّهُ⁽¹¹⁾ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ [202/ظ]، أُضِيفَ لِفَاعِلِهِ، وَهُوَ الْهَاءُ الْعَائِدَةُ عَلَى أَلِفِ الْمُقْصُورِ [وَكَمُلَ

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): معنى سهل وخف.

(3) ساقطة من (م)، و(ش).

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) في (م)، و(ش): قيل.

(6) في (م): وإذا لم، وفي (ش): وإذا ضم.

(7) ينظر: إعراب الألفية. ص: 90.

(8) في (م)، و(ش): لا.

(9) في (م): المحذوفة، وفي (ش): الموصوفة، والظاهر أنه تصحيف من الناسخ.

(10) في (م)، و(ش): اللام الجارة.

(11) في (ش): لا.

بِمَنْصُوبِهِ، وَهُوَ يَاءٌ⁽¹⁾، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فِيهِ نَظَرٌ، بَلْ⁽²⁾ انْقِلَابُهَا يَتَعَدَّى لَهُ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مُطَاوِعٌ⁽³⁾، فَقُلِبَتْ⁽⁴⁾، قُلْتُ: وَقَدْ وَهَمَ هَذَا الْبَعْضُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: جَعَلَهُ لَهُ فِعْلًا مَعَ أَنَّهُ مَصْدَرٌ⁽⁵⁾، وَالثَّانِي: كَوْنُهُ مُطَاوِعًا⁽⁶⁾ لِلْمَتَعَدِّي⁽⁷⁾ مَعَ أَنَّ الْمَطَاوِعَ⁽⁸⁾ لِلْمَتَعَدِّي⁽⁹⁾ لِوَاحِدٍ يَكُونُ لَا زِمًا، أَرَادَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يُصْلِحَ فَأُفْسِدَ، تَلَقَّيْتُ ذَلِكَ مِنْهُ⁽¹⁰⁾ فِي مَجْلِسِهِ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: "وَعَنْ هَذَا بِلِ" مُتَعَلِّقٌ بِ"حَسَنٌ". وَكَذَلِكَ "فِي الْمَقْصُورِ" يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُمَا بِ"انْقِلَابِهَا" إِلَّا أَنَّهُ فِيهِ تَقْدِيمٌ مَعْمُولٍ الْمَصْدَرِ عَلَى غَامِلِهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

بَابُ [إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ]⁽¹²⁾

و[قَدْ]⁽¹³⁾ ذَكَرَ فِي الْبَابِ أَيْضًا اسْمَ الْمَصْدَرِ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا الْحَاذِي⁽¹⁴⁾ مَعًا فِي التَّرْجِمَةِ، وَالْمَرَادُ بِالْمَصْدَرِ هُنَا عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ⁽¹⁵⁾ الْمَصْدَرُ الْمَوْصُولُ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ "إِنْ" أَوْ "مَا"، وَقَدْ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (م)، و(ش): لأن.

(3) في (ش): مضارع.

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) في (ش): مقصور.

(6) في (ش): مضارعاً.

(7) في (م): للمتعدّي لواحد، وفي (ش): للمتعدّي على أحد.

(8) في (ش): المضارع.

(9) ساقطة من (ش).

(10) ساقطة من (م)، و(ش).

(11) قال ابن حمدون في حاشيته: الأولى أنه مفعول بانقلاب؛ لأن انقلاب مصدر مضاف إلى الفاعل وكمل بالمفعول، وذلك لأن انقلاب مصدر انقلب مطاوع قلب المتعدّي إلى اثنين، فيتعدّي المطاوع إلى الواحدة، تقول: قَلْبْتُ الْأَلْفَ ياءً، فانقلبت الألف ياءً. (356/1).

(12) العنوان ساقط من (م)، و(ش).

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(14) ينظر: أوضح المسالك. (170/3).

(15) ينظر: المقاصد الشافية. (211/4).

حَدَّثَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَةِ⁽¹⁾ وَابْنُ هِشَامٍ فِي الشُّذُورِ⁽²⁾ بِقَوْلِهِمَا: (المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل)، وَقَدْ بَحَثَ فِيهِ مَعَهُمَا. فَانْظُرِ السُّيُوطِيَّ⁽³⁾.

ص: بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقُ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُ مَحَلَّهُ وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ

قَوْلُهُ: يَعْنِي: أَنَّ الْمَصْدَرَ يُلْحَقُ فِي الْعَمَلِ بِفِعْلِهِ الَّذِي اشْتُقَّ مِنْهُ إِلَى قَوْلِهِ: وَهَذَا كُلُّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقُ فِي الْعَمَلِ. يَلْحَقُ الْمَصْدَرُ الْفِعْلَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا⁽⁴⁾، وَيُخَالَفُهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، قَالَ الْمَرَادِيُّ: (تَنْبِيْهُ: يُخَالِفُ الْمَصْدَرُ الْفِعْلَ فِي أَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ فِي رَفْعِهِ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ خِلَافًا، وَمَذْهَبُ (جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ جَوَازُهُ)⁽⁵⁾، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ⁽⁶⁾ فِي التَّسْهِيلِ، وَالثَّانِي: أَنَّ فَاعِلَ الْمَصْدَرِ يَجُوزُ حَذْفُهُ بِخِلَافِ [فَاعِلِ]⁽⁷⁾ الْفِعْلِ، وَإِذَا حُذِفَ لَمْ (يَحْمِلْ ضَمِيرَهُ)⁽⁸⁾ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ⁽⁹⁾.

قَوْلُهُ: فَأَعْمَالُهُ مُضَافٌ⁽¹⁰⁾ أَكْثَرُ مِنْ أَعْمَالِهِ مُجَرَّدًا. وَلِذَلِكَ قَدَّمَهُ، وَإِنَّمَا كَانَ أَكْثَرُ لَاشْتِمَالِهِ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمُقَرَّبِ لِلْفِعْلِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ [أ/222و] إِضَافَتُهُ لِلْفَاعِلِ أَوْ لِلْمَفْعُولِ،

(1) تنظر: كافيته. ص: 40.

(2) ينظر: شذور الذهب. ص: 491.

(3) أي السيوطي شرح قولهما وبحث فيه. ينظر: النكت. (2/68).

(4) في (م)، و(ش): ذكر هنا.

(5) في (ش): البصريين جوازهم، وهو سهو من الناسخ.

(6) في (ش): أشار وذهب.

(7) مضافة من توضيح المقاصد. (2/839)، وهي زيادة يقتضيها السياق.

(8) في (م)، و(ش): يتحمل ضميرا.

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (2/839).

(10) في (م)، و(ش): مضافا، وهو الصواب.

مِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى⁽¹⁾: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ⁽²⁾ اللَّهِ النَّاسَ [بَعْضَهُمْ] ⁽³⁾﴾⁽⁴⁾، ومِثَالُ⁽⁵⁾ الثَّانِي: قَوْلُهُ [طويل]: أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءِ بَيِّنٌ⁽⁶⁾ [م/226و]

قَوْلُهُ: وَإِعْمَالُهُ مُجَرَّدًا أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِهِ مَقْرُونًا بِ"أَل". وَلَيْسَ هُوَ⁽⁷⁾ فِي الْكَثْرَةِ كَالأَوَّلِ، وَلِهَذَا جَعَلَهُ ثَانِيًا وَكَذَا عَنِ التَّنْوِينِ⁽⁸⁾ بِالْمَجْرَدِ؛ يَعْنِي عَنِ الْإِضَافَةِ وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَقَوْلُهُ: مُجَرَّدًا؛ يَعْنِي مِنْ "أَل" وَالْإِضَافَةِ؛ قِيلَ: وَعَمَلُهُ مُجَرَّدًا أَفْقِسُ مِنْ عَمَلِهِ مُضَافًا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُنَوَّنًا، فَيُشَبِّهُ الْفِعْلَ بِالتَّنْكِيرِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّنْوِينَ يُشَبِّهُ نُونَ التَّوَكِيدِ، وَهِيَ تَدْخُلُ الْأَفْعَالَ بِخِلَافِ "أَل"⁽⁹⁾، قَالَهُ فِي شَرْحِ الْحَاجِيَّةِ⁽¹⁰⁾، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾⁽¹¹⁾، وَ"إِطْعَامٌ": مَصْدَرٌ، فَاعِلُهُ مَحْذُوفٌ⁽¹²⁾، وَ"يَتِيمًا": مَفْعُولُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ إِطْعَامُهُ يَتِيمًا، وَأَمَّا إِعْمَالُهُ مَقْرُونًا، (فَقَدْ قَالَ)⁽¹³⁾ ابْنُ هِشَامٍ: (قَلِيلٌ ضَعِيفٌ)⁽¹⁴⁾؛ يَعْنِي قَلِيلٌ فِي

(1) ساقطة من (ش).

(2) في النسخ الثلاث: دفاع. لأن البطيوي اعتمد على مصحف ورش كما هي عادة المغاربة، وفي هذا البحث استعملت مصحف حفص.

(3) مضافة من (م).

(4) ورد قوله تعالى في موضعين في القرآن الكريم. 1/سورة: البقرة، من الآية: 251، سبق تخريجها. ص: 815، و2/سورة الحج، من الآية: 40، وتامهما: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صَوَامِعُ وَيَعٍ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

(5) ساقطة من (م)، و(ش).

(6) تمامه: إذا لم يَصُنْهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ. وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (118/3)، والتذييل. (89/11)، وشرح قطر الندى. (118/3)، وتمهيد القواعد. (849/6)، وشرح التصريح. (393/1)، و(5/2).

(7) في (م)، و(ش): هذا.

(8) مثبتة في الهامش في (أ).

(9) ساقطة من (ش).

(10) ينظر: التحفة، تعليق ابن مالك على مقدمة ابن الحاجب. ص: 309.

(11) سورة: البلد، من الآيتين: 14، و15، وتامهما: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾.

(12) في (م): محذوف.

(13) في (م): فقال.

(14) ينظر: أوضح المسالك. (173/3).

السَّماع، ضَعِيفٌ فِي الْقِيَّاسِ؛ لِبُعْدِهِ مِنْ مُشَابَهَةِ الْفِعْلِ بِدُخُولِ "ال"؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ لَا تَدْخُلُهُ "ال" بِالْإِعْمَالِ مَعَ ("ال" أَبْعَدُ)⁽¹⁾ مِنَ الْمَنُونِ، وَهُوَ الْمَجْرَدُ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ قَدْ يُشَبَّهُ بِنُونِ التَّوَكِيدِ، وَهِيَ تَلَحُّقُ الْأَفْعَالِ (بِخِلَافِ "ال")⁽²⁾. قَالَ فِي شَرْحِ الْحَاجِيَّةِ⁽³⁾؛ قِيلَ: وَلِذَا لَمْ يَرَدْ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ. انْظُرِ الْبَسْكَرِيَّ، وَمِثَالُهُ [مُقَارِب]:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاؤُهُ⁽⁴⁾.

[ف"أَعْدَاؤُهُ": مَفْعُولٌ بِقَوْلِهِ: "النَّكَايَةُ"، وَهُوَ مُعَرَّفٌ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ قَلِيلٌ جِدًّا. الضَّرِيرُ⁽⁵⁾ بِنُ جَابِرٍ الْهَوَارِيِّ]⁽⁶⁾ قَوْلُهُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ. يَعْنِي فِي بَابِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ فِي قَوْلِهِ:

كَذَلِكَ⁽⁷⁾ [ذُو التَّشْبِيهِ]⁽⁸⁾ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَاءُ ذَاتِ عُضْلَةٍ

(1) فِي (ش): بَعْدَ ال.

(2) فِي (ش): بَلَا بِخِلَافٍ.

(3) يَنْظُرُ: التَّحْفَةُ، تَعْلِيقُ ابْنِ مَالِكٍ عَلَى مَقْدَمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ. ص: 309.

(4) فِي (م): أَعْدَاءُ. تَمَامُ الْبَيْتِ: يَخَالُ الْفِرَارُ يُرَاجِي الْأَجَلَ. قَالَ الْعَيْنِي: هَذَا مِنْ آيَاتِ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَنْسَبْ فِيهِ إِلَى أَحَدٍ. الْمَقَاصِدُ. (1397/3)، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ: الْكِتَابِ. (192/1)، وَشَرْحُ الْكِتَابِ لِلْسِيرَافِيِّ. (48/2)، وَشَرْحُ آيَاتِ سَبِيحِيَّةِ. (260/1)، وَالْإِيضَاحُ الْعُضْدِي. ص: 160، وَالْمَفْصَلُ. ص: 281، وَإِيضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ لِلْقَيْسِيِّ. (177/1)، وَاللِّبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ. (450/1)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشٍ. (72/4، 79)، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ. (1013/2)، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ. (116/3)، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ. ص: 297، وَالْمَحْمَةُ. (359/1)، وَالتَّنْذِيلُ. (84/11)، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (840/2)، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ. (173/3)، وَشَرْحُ الشُّذُورِ. ص: 496، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ. (95/3)، وَالْمُسَاعَدُ. (235/2)، وَتَمَهَّدُ الْقَوَاعِدُ. (2844/6، 2842)، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (217/4)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (199/2)، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (6/2)، وَالْمَعْمُوعُ. (59/3)، وَالْخَزَانَةُ. (127/8)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ. (9/6)، وَشَرْحُ الشُّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ. (222/2). الشَّرْحُ: "النَّكَايَةُ" هُوَ الْإِضْرَارُ. الْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ. (1398/3).

(5) يَنْظُرُ الضَّرِيرُ فِي شَرْحِ الْخُلَاصَةِ. اللَّوْحَةُ. 110.

(6) فِي الْأَلْفِيَّةِ: كَذَاكَ.

(7) يَنْظُرُ الضَّرِيرُ فِي شَرْحِ الْخُلَاصَةِ. اللَّوْحَةُ. 110.

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (ش).

قَوْلُهُ: هُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ مِيمٌ مَزِيدَةٌ لِعِغْرِ الْمُفَاعَلَةِ. [يُحْتَرَزُ بِهِ مِنَ الْوَاقِعَةِ لِلْمُفَاعَلَةِ]⁽¹⁾
كَخَاصَمَ مُخَاصَمَةً، وَقَاتَلَ مُقَاتَلَةً، فَإِنَّهَا مَصَادِرُ حَقِيقَةٍ.

قَوْلُهُ: نَحَوُ: الْمَجْمَدَةُ وَالْمَضْرَبُ⁽²⁾ بِمُتَحِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ [وَفَتْحِ الرَّاءِ]⁽³⁾ [قُلْتُ: الَّذِي فِي
نُسْخِ الضَّرِيرِ⁽⁴⁾ وَالسُّيُوطِيِّ⁽⁵⁾ وَغَيْرِهِمَا "الْمَجْمَدَةُ" بِالْجِيمِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ هَذَا الْكَلَامِ هُوَ لِلشَّارِحِ
الْبَدْرِ⁽⁶⁾، وَنَقَلَهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ بِالْجِيمِ⁽⁷⁾، كَذَا وَقَعَ فِي نُسْخِهِمُ الصَّحِيحَةِ. [ش/203و]
فَاعْلَمْهُ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: أَوْ كَانَ لِعِغْرِ الثَّلَاثِيِّ⁽⁹⁾ بِوَزْنِ مَا لِلثَّلَاثِيِّ⁽¹⁰⁾، نَحَوُ: الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ
[فَالْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ]⁽¹¹⁾، فَإِنَّ⁽¹²⁾ فِعْلَهُمَا: تَوَضَّأَ وَاعْتَسَلَ. حَقُّ الْمَصْدَرِ أَنْ يَتَضَمَّنَ
خُرُوفَ فِعْلِهِ أَوْ بِمَوَاسَاةٍ نَحَوُ: «تَوَضَّأَ»⁽¹³⁾ تَوَضُّؤًا، وَإِمَّا بِزِيَادَةِ نَحَوُ: «أَعْلَمَ إِعْلَامًا»، فَإِنَّ⁽¹⁴⁾
كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ يَحِثُّ لَمْ يُسَاوِ، وَلَمْ يَزِدْ بَلْ نُقِصَ، فَهُوَ اسْمٌ مَصْدَرٍ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ الَّذِي
ذَكَرَ الشَّيْخُ الْمَكُودِيُّ، هُوَ فِي تَقْسِيمِ الشَّارِحِ الْبَدْرِ⁽¹⁵⁾ عَلَى مَا نَقَلَ الْمَرَادِي⁽¹⁶⁾، وَبَعْضُهُ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(2) في (م)، و(ش): والمضربة.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) في (م): المكودي. ينظر المثال عند الضرير في شرحه للألفية. اللوحة: 110.

(5) عند السيوطي: المحمدة بالحاء ينظر: النكت. (74/2).

(6) عند ابن الناظم: المحمدة، ينظر: الشرح. ص: 296.

(7) قال ابن هشام: (الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علما، كـ"فجار" و"حماد" للفجرة والمحمدة). أوضح المسالك. (170/3).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(9) في (ش): الثاني.

(10) في (ش): للثاني.

(11) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، و(ش).

(12) ساقطة من (م).

(13) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ)، وفي (م) ساقطة.

(14) في (م)، و(ش): فإذا.

(15) ينظر: شرح ابن الناظم. ص: 297، و298.

(16) ينظر: توضيح المقاصد. (840/2).

لِوَالِدِهِ⁽¹⁾، وَهُوَ الطَّرْفُ الثَّانِي، وَالْكُلُّ لَا يَحُلُو عَنْ خَدَشٍ وَمُنَاقَشَةٍ بِوُرُودِ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، وَهِيَ⁽²⁾ مَصَادِرُ، وَخُرُوجُ بَعْضِهَا، وَهِيَ مِنْهَا. رَاجِعِ الشَّارِحَ⁽³⁾ تَقِفْ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ عَرَفَ النَّاطِمُ اسْمَ الْمَصْدَرِ فِي التَّسْهِيلِ بِقَوْلِهِ: (وَيَعْمَلُ عَمَلَهُ⁽⁴⁾ اسْمُهُ غَيْرُ الْعَلَمِ⁽⁵⁾)، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ، وَخَالَفَهُ بِحُلُولِهِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ذُونَ عَوَظٍ⁽⁶⁾ مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ⁽⁷⁾، وَقَدْ تَعَلَّمَ⁽⁸⁾ الْمَرَادِيُّ⁽⁹⁾ [م/226ظ] عَلَيْهِ، وَأَجَادَ بِهَا لَا مُعَوَّلَ عَنْهُ وَلَا مَزِيدَ. رَاجِعُهُ⁽¹⁰⁾، [وَقَدْ عَرَفَهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: (وَهُوَ الْاسْمُ الدَّالُّ عَلَى الْحَدَثِ غَيْرِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ). ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ⁽¹¹⁾، وَانْظُرْ فِي التُّكْتِ⁽¹²⁾ [أ/222ظ] عَلَى اسْتِعْمَالِ الْجَرِيِّ فِي أَشْيَاءَ عَنِ الرَّضِيِّ⁽¹³⁾] ⁽¹⁴⁾. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا فَصَلَ النَّاطِمُ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْمَصْدَرِ لِقِلَّةِ عَمَلِهِ. صَادُ ("فَصَلَ" مَفْتُوحًا مُخَفَّفًا)⁽¹⁵⁾ مِنَ الْفَصْلِ، وَلِقِلَّةِ عَمَلِ⁽¹⁶⁾ اسْمِ الْمَصْدَرِ، اخْتَلَفَ فِي إِعْمَالِهِ، فَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ إِعْمَالَهُ، وَعَلَيْهِ دَرَجَ الْمَصْنُفُ هُنَا، وَمَنْعَهُ الْبَصَرِيُّونَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: إِلَّا فِي

(1) ينظر: شرح التسهيل. (122/3).

(2) في (ش): وهو.

(3) في (ش): الشراح.

(4) في (م): علمه، وهو تصحيف من الناسخ.

(5) في (ش): العمل.

(6) في (ش) مثبتة في الهامش وفي المتن: عرض.

(7) التسهيل. ص: 142، و143.

(8) في (م)، و(ش): تكلم. وما في المتن تصحيف.

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (840/2).

(10) ساقطة من (ش).

(11) ينظر: النهجة المرضية. (417/1).

(12) ينظر: النكت. (74/2).

(13) تكلم الرضي عن الجري في أشياء في كلام العرب. تنظر المسألة في: شرحه للكافية. (399/3).

(14) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(15) في (م): مفتوحة مخففة.

(16) في (ش): عمله.

الضَّرُورَةُ، وتَأَوَّلُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ. قَالَ الْمُرَادِيُّ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: تَنْبِيْهُ عَلَى ذَلِكَ؛ أَيْ: عَلَى قِلَّتِهِ. قَوْلُهُ: وَمِنْ إِعْمَالِهِ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: {مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ}⁽²⁾، الْمَجْرُورُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَالْوُضُوءُ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ"امْرَأَتُهُ" مَفْعُولٌ بِ"قُبْلَةٍ"، وَهُوَ اسْمٌ مَصْدَرٌ "قَبْلَ"، فَالْقِيَاسُ تَقْبِيلاً⁽³⁾، فَهُوَ مِثْلُ [تَوَضَّأَ وَضُوءًا]⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: "إِنْ كَانَ" فِعْلٌ شَرْطٌ. قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُقْرَأَ فِعْلٌ مُنَوَّنٌ⁽⁵⁾ عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَلَامٍ⁽⁶⁾ النَّاطِمِ، وَ"شَرْطٌ" خَبَرٌ؛ (إِذْ هِيَ)⁽⁷⁾ أَلْفَاظٌ مَقْصُودَةٌ⁽⁸⁾، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْرَأَ مُضَافًا، فَالشَّرْطُ⁽⁹⁾ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَمَّا قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: فِي⁽¹⁰⁾ مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِفِعْلٍ. وَعَلَيْهِ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ وَجُوبًا.

ص: وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفْعٍ عَمَلَهُ

(1) تنظر المسألة عند البصريين والكوفيين عند المرادي في توضيح المقاصد. (846/2).
(2) الحديث أخرجه مالك في الموطأ . (49/1)، رقم: 118، باب الوضوء من القبلة. أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ. ورقم: 119، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ. وهو في: سنن الدارقطني: أبو الحسن علي الدارقطني، تحقق: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد بهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1424 هـ - 2004 م. (247/1)، رقم: 487 عن ابن شهاب، ومعرفة السنن والآثار: أبو بكر البيهقي، تحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، ط: 01، 1412 هـ - 1991 م. (372/1)، رقم: 951، عن عبد الله بن مسعود، و(381/1)، رقم: 991، عن ابن شهاب، وقال البيهقي: ورواه حاجب بن سليمان، عن وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

(3) في (م): تقبيل.

(4) في (ش): توضحا.

(5) في (م): منونا.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(7) في (ش): ذا هو.

(8) في (م): مقصورة، وهو تصحيف.

(9) في (م)، و(ش): لشرط.

(10) في (م)، و(ش): مع في.

وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ [إِلَيْهِ سَبِيلًا]﴾⁽¹⁾؛ [أَيُّ: مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَكَمُلَ⁽²⁾ بَرَفِعَ فَاعِلُهُ]⁽³⁾، وَ"حِجُّ" مُبْتَدَأٌ، [وَالْبَيْتُ": مَفْعُولُهُ أَضِيفَ إِلَيْهِ، وَ"مَنِ اسْتَطَاعَ": فَاعِلُهُ، وَ"لِلَّهِ": خَبَرُهُ]⁽⁴⁾، وَ"عَلَى النَّاسِ": يَتَعَلَّقُ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْخَبَرُ. الضَّرِيرُ. (وَلَا دَلِيلَ فِيهِ؛ أَيْ فِي الْاسْتِدْلَالِ بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ⁽⁵⁾، لَا حَتَمًا أَنْ يَكُونَ "مَنْ" بَدَلٌ⁽⁶⁾ مِنْ "النَّاسِ"، وَهُوَ الرَّاجِحُ لَفْظًا وَمَعْنَى⁽⁷⁾). قِيلَ: وَفِي الْاسْتِدْلَالِ بِالآيَةِ نَظَرٌ⁽⁸⁾؛ إِذْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مَهْمَا كَانَ فِي النَّاسِ مُسْتَطِيعٌ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ إِحْسَانُهُ؛ أَيْ: إِخْرَاجُهُ وَالذَّهَابُ بِهِ إِلَى الْحَجِّ، وَإِلَّا كَانُوا آثِمِينَ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، أَجَابَ الدَّمَامِينِيُّ عَنْ هَذَا الْإِيرَادِ فِي حَاشِيَتِهِ لِلْبُخَارِيِّ⁽⁹⁾ بِمَا مَعْنَاهُ: (أَنَّهُ كَانَ أَصْلُ الْكَلَامِ: حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ لِلَّهِ عَلَيْهِمْ، فَقَدَّمَ الْخَبَرَ، فَصَارَ: لِلَّهِ عَلَيْهِمْ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ، فَأَظْهَرَ الضَّمِيرَ (لِكَيْ لَا)⁽¹⁰⁾ يَعُودَ (عَلَى

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش)، وقوله تعالى من سورة آل عمران، من الآية: 98، وتامها: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَنِ الْعَالَمِينَ﴾.

(2) في (ش): وكمل به.

(3) ما بين معقوفتين مقدم على الآية الكريمة في (م)، و(ش).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(5) في (ش): نظر.

(6) في (م)، و(ش): بدلا. وهو الصواب.

(7) ينظر الضرير في إعرابه للألفية. اللوحة. 110.

(8) ينظر القول في إعراب الآية الكريمة في المغني. ص: 694.

(9) شرح العلامة، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني للجامع الصحيح. وسماه: مصابيح الجامع، أوله: (الحمد لله، الذي جعل في خدمة السنة النبوية، أعظم سيادة ... الخ)، ذكر أنه ألفه للسلطان: أحمد شاه بن محمد بن مظفر من ملوك الهند. وعلق على أبواب منه، ومواضع تحتوي على غريب، وإعراب، وتنبيه. ينظر: كشف الظنون. (541/1).

(10) في (م): لكي، وفي (ش): لتلا.

غَيْرِ مَذْكُورٍ⁽¹⁾، فَصَارَ: "لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ"، فَ"النَّاسُ" هُنَا مَخْصُوصُونَ وَهُوَ⁽²⁾ الْمُسْتَطِيعُونَ، فَلَا يَشْمَلُ غَيْرَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ⁽³⁾ هَذَا الْإِيرَادُ⁽⁴⁾. فَتَأَمَّلْهُ بِالْمَعْنَى، التَّأْوِيلُ الثَّانِي الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمَكُودِيُّ بِقَوْلِهِ: فِي أَحَدِ التَّأْوِيلَاتِ. هُوَ أَنَّ يَكُونَ "مَنْ"⁽⁵⁾ اسْتَطَاعَ "بَدَلُ"⁽⁶⁾ مِنْ "النَّاسِ"، وَهُوَ خَارِجٌ مِنْ⁽⁷⁾ الْاسْتِشْهَادِ [م/227و] بِهِ فِي هَذَا الْحَلِّ مِنْ كَوْنِهِ فَاعِلًا⁽⁸⁾. التَّأْوِيلُ الثَّلَاثُ مِنْ التَّأْوِيلَاتِ⁽⁹⁾ الْمَشَارِ إِلَيْهَا أَنَّ "مَنْ" اسْمٌ شَرَطَ جَوَابُهُ مَحْذُوفٌ، انْظُرْ خَالِدًا⁽¹⁰⁾ فِي بَابِ الْبَدَلِ، وَانْظُرْهُ أَيْضًا هُنَا⁽¹¹⁾ فِي هَذَا الْبَابِ. قَوْلُهُ: أَكْثَرَ مِنْ⁽¹²⁾ إِضَافَتِهِ إِلَى⁽¹³⁾ الْمَفْعُولِ وَرَفْعُ الْفَاعِلِ. تَصْرِيحُهُ بِذِكْرِ الْفَاعِلِ وَرَفْعِهِ مَعَ إِضَافَتِهِ لِلْمَفْعُولِ مَقْصُودٌ؛ إِذْ مَعَهُ هِيَ الْقِلَّةُ حَتَّى ادَّعَى فِيهِ (أَنَّهُ ضَرُورَةٌ)⁽¹⁴⁾، وَتَأَوَّلُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ [أ/223و] كَالْآيَةِ⁽¹⁵⁾ بِأَنَّ "مَنْ" بَدَلٌ كَمَا قَدَّمْنَا، أَمَّا إِضَافَتُهُ لِلْمَفْعُولِ مَعَ حَذْفِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّهُ كَثِيرٌ وَلَيْسَ بِقَلِيلٍ. قَوْلُهُ: وَإِلَى الْمَفْعُولِ وَلَا يُذَكِّرُ مَعَهُ فَاعِلٌ، نَحْوُ: «أَعْجَبَنِي أَكُلُ الْخُبْزِ». هَذَا كَثِيرٌ جِدًّا، كَمَا قَدَّمْنَا،

(1) في (ش): منكور، وهو تصحيف من الناسخ.

(2) في (م)، و(ش): وهم.

(3) في (م)، و(ش): يرد.

(4) ينظر قول الدماميني مفصلاً في باب وجوب الحج وفضله من: مصابيح الجامع: محمد الدماميني، تحقق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط: 01، 1430هـ - 2009م. (30/4).

(5) في (ش): خبر.

(6) في (ش): بدلا.

(7) في (م)، و(ش): عن.

(8) في (م)، و(ش): فاعل.

(9) في (م)، و(ش): التأويلات.

(10) تنظر الاحتمالات في هذه الآية الكريمة عند خالد في: شرح التصريح. (193/2).

(11) ساقطة من (ش).

(12) في (م): مع.

(13) في (م): من.

(14) في (م)، و(ش): الضرورة.

(15) مثبتة في الهامش من (م).

قُلْتُ: وَلَا يَبْعُدُ تَسَاوِيهِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْفَاعِلِ وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ أَوْ أَكْثَرِيَّتِهِ عَنْهُ⁽¹⁾ انْظُرِ النَّقْلَ مِنْ خَارِجٍ⁽²⁾، (قُلْتُ: وَمِثْلُهُ)⁽³⁾ الْحَوْفِيُّ⁽⁴⁾ بِقَوْلِهِ وَنَصُّهُ: («أَعْجَبَنِي أَكْلُ الطَّعَامِ، وَبِنَاءُ الدَّارِ»، فَتَحَذِفُ الْفَاعِلَ، وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ: أَعْجَبَنِي إِنْ أَكَلَ زَيْدٌ الطَّعَامَ، وَإِنْ بَنَى زَيْدٌ الدَّارَ، فَتَحَذِفُ⁽⁵⁾ الْفَاعِلَ [ش/203ظ]، قَالَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ)⁽⁶⁾: ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾⁽⁷⁾، تَقْدِيرُهُ⁽⁸⁾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَوْ أَنْ يُطْعِمَ الْإِنْسَانُ [الْمَسْكِينِ]⁽⁹⁾ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ. لَفْظُهُ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: وَعِبْرَةُ⁽¹⁰⁾ [هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ]⁽¹¹⁾ مَا صَلَحَ فِي مَوْضِعِ الْأِسْمِ مِنْهُ النَّوْنُ وَالْيَاءُ فَلَا اسْمُ مَنْصُوبٍ، وَمَا صَلَحَ فِيهِ التَّاءُ فَلَا اسْمُ مَرْفُوعٍ كَقَوْلِكَ: «أَعْجَبَ زَيْدًا قِيَامَكَ»؛ لِأَنَّكَ تَجْعَلُ فِي مَوْضِعِ "زَيْدٍ" النَّوْنُ وَالْيَاءُ، فَتَقُولُ: «أَعْجَبَنِي قِيَامَكَ»، وَتَقُولُ: «كَرِهَ زَيْدٌ قِيَامَكَ»؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: «كَرِهْتُ قِيَامَكَ» فَتَحْسُنُ⁽¹²⁾ التَّاءُ فِي مَوْضِعِهِ. قَوْلُهُ: وَمِنْهُ [قَوْلُهُ]⁽¹³⁾: عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بِسْؤَالٍ نَعَجْتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾⁽¹⁴⁾ [أَي: مِنَ الْإِضَافَةِ

(1) في (م)، و(ش): منه.

(2) في (م)، و(ش): خالد. وهو الصواب، ينظر: شرح التصريح. (5/2).

(3) في (م) قلت ومثله، وفي (ش): ومثله.

(4) لم أعر على قول الحوفي فيما توفر لدي من مصادر البحث.

(5) في (م)، و(ش): فحذف.

(6) في (م): تعالى، وفي (ش): تبارك وتعالى.

(7) سبق تخريجها. ص: 1168.

(8) ساقطة من (م).

(9) ما بين معقوفتين مضاف من (ش).

(10) في (ش): وغيره.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(12) في (م): فتجعل.

(13) في (م)، و(ش): قوله: قوله ومنه.

(14) سورة: ص، من الآية: 24، وتامها: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسْؤَالٍ نَعَجْتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾.

(15) ما بين معقوفتين آخر بعد الكلام الذي بين معقوفتين بعده في (م)، و(ش).

إِلَى الْمَفْعُولِ، وَلَا⁽¹⁾ يُذَكِّرُ مَعَهُ فَاعِلٌ]، فَ"سُئِلَ" مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِلْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ "نَعَجْتِكَ"، وَلَمْ يُذَكِّرْ فَاعِلَهُ، قُلْتُ: وَلَعَلَّ الْأَصْلَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - سُؤْلُهُ نَعَجْتِكَ، وَ⁽²⁾ سُؤْلُ نَعَجْتِكَ أَحْوَكُ، انْظُرِ الْمَفْسَّرِينَ⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَ"جَرُّهُ" مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ، وَ"الَّذِي" مَفْعُولٌ، فَهُوَ مَصْدَرٌ مُضَافٌ⁽⁴⁾ كَمَلٍ بِالْمَنْصُوبِ، هَذَا مِنَ الْفَصَاحَةِ، وَهُوَ أَنْ يُرِيدَ الْمُتَكَلِّمُ أَوْ الْمَصْنَفُ التَّنْبِيْهَ عَلَى شَيْءٍ، ثُمَّ إِنَّهُ يَقَعُ فِي كَلَامِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ. قَوْلُهُ: وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ الْهَاءُ فِي "لَهُ". الْخِطَابُ وَالضَّمِيرُ فِي "لَهُ" عَائِدٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، تَأْمَلْ كَلَامَهُمَا. [قَوْلُهُ: وَشَمِلَ قَوْلُهُ: "مَا يَتَّبَعُ" جَمِيعَ التَّوَابِعِ. قَالَ الْمُرَادِيُّ: (وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَطَائِفَةٍ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، وَذَهَبَ سَبِيؤُهُ، وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْبَصَرَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِتْبَاعُ عَلَى الْخَمَلِ، وَفَصَّلَ أَبُو عَمْرٍو؟ فَأَجَارَ فِي الْعَطْفِ وَالْبَدَلِ، وَمَنَعَ فِي التَّوَكِيدِ وَالنَّعْتِ، وَالظَّاهِرُ الْجَوَازُ لِرُؤُودِ السَّمَاعِ، وَالتَّأْوِيلُ خِلَافُ الظَّاهِرِ)⁽⁵⁾. وَإِنَّمَا مَنَعَ أَبُو عَمْرٍو فِي التَّوَكِيدِ وَالنَّعْتِ؛ لِأَنَّ التَّوَكِيدَ مَعَ الْمُؤَكَّدِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَكَذَلِكَ النَّعْتُ مَعَ الْمَنْعُوتِ بِخِلَافِ الْعَطْفِ وَالْبَدَلِ. تَأْمَلْهُ]⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَ"جُرَّ" فِعْلٌ أَمْرٌ وَ"مَا" مَفْعُولٌ بِ"جُرَّ". وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "جُرَّ" فِعْلًا مَاضِيًا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ [223/ظ] وَ"مَا" نَائِبُ الْفَاعِلِ، وَالْأَوَّلُ أَنْسَبُ لِقَوْلِهِ: "كَمَلٍ؛ لِيَكُونَ عَطْفَ أَمْرٍ [عَلَى أَمْرٍ]⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: تَقْدِيرُهُ: فَفِعْلُهُ حَسَنٌ. أَوْ⁽⁸⁾ فَهُوَ حَسَنٌ. [وَقَوْلُ النَّاطِمِ: (وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي)، قِيلَ: وَقَعَ فِي كَلَامِهِ مَا أَرَادَ أَنْ يَنْصَرَّ عَلَيْهِ؛ أَي: أَنْ يَجُرَّ الْمَضَافَ الَّذِي أُضِيفَ

(1) فِي (م)، وَ(ش): وَلَمْ.

(2) فِي (م): أَوْ.

(3) قَالَ فِي الدَّرِ الْمَصُونِ: (مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ، وَالْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ أَي: بِأَنْ سَأَلْتُكَ نَعَجْتِكَ، وَضَمَّنَ السُّؤَالَ مَعْنَى الْإِضَافَةِ وَالْإِنْضِمَامِ أَي: بِإِضَافَةِ نَعَجْتِكَ عَلَى سَبِيلِ السُّؤَالِ، وَلِذَلِكَ غُذِّي بِ"إِلَى"). (370/9).

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(5) يَنْظُرُ الْقَوْلُ فِي تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ. (848/2)، وَيَنْظُرُ أَيْضًا مَذْهَبَ سَبِيؤِهِ وَأَبِي عَمْرٍو فِي شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ. (212/2).

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(8) فِي (م)، وَ(ش): أَي.

لَهُ، وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ: "كَمَّلَ بِنَصْبٍ" إِذَا الضَّمِيرُ فِي "جَرَّه" فَاعِلٌ، فَكَمَّلَ بِالْمَنْصُوبِ وَهُوَ "الَّذِي"، وَكَذَا وَقَعَ لَهُ أَيْضًا قَبْلُ فِي قَوْلِهِ: (كَمَّلَ بِنَصْبٍ)؛ أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ إِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًّا أَوْ خَبَرًا إِذَا كَانَ مَصْدَرًا وَأُضِيفَ لاسْمِهِ، أَوْ السَّبْعَةُ الْأُخْرَى الَّتِي يَصِلُ إِلَيْهَا اللَّازِمُ وَالْمُتَعَدِّي، وَهُوَ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ وَالْمُسْتَشْنَى وَالْمَفْعُولُ لَهُ وَظَرَفُ الزَّمَانِ وَظَرَفُ الْمَكَانِ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، فَقَوْلُهُ: (كَمَّلَ بِنَصْبٍ)، شَامِلٌ لِلْجَمِيعِ⁽¹⁾.

[بَابُ] [إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ]⁽²⁾

[م/227ظ] قَوْلُهُ: الْمُرَادُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ... الخ. قُلْتُ: هَذَا الْحَدُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَصْلُهُ لَابْنِ عُصْفُورٍ⁽³⁾، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْحَدَّ الضَّرِيرُ⁽⁴⁾ أَيْضًا⁽⁵⁾ بِقَرِيبٍ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ. قَوْلُهُ: مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ. جِنْسٌ يَشْمُلُ اسْمَ الْفَاعِلِ، وَاسْمَ الْمَفْعُولِ، وَأَمَثَلَةُ الْمُبَالَغَةِ، وَالْمَصْدَرِ، وَالْفِعْلِ، وَالصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ. وَقَوْلُهُ: وَفَاعِلُهُ. أَخْرَجَ بِهِ الْمَصْدَرَ وَالْفِعْلَ [وَاسْمَ الْمَفْعُولِ، فَإِنَّ الْمَصْدَرَ وَالْفِعْلَ]⁽⁶⁾، وَإِنْ كَانَا يُدْلَانِ عَلَى الْحَدَثِ وَفَاعِلُهُ لَكِنْ التَّزَامًا لَا وَضْفًا، وَقَوْلُهُ: جَارِيًا مَجْرَى الْفِعْلِ [فِي الْحَدَثِ]⁽⁷⁾. أَخْرَجَ بِهِ الصِّفَةَ الْمَشَبَّهَةَ، وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلَ؛ لِأَنَّهُمَا⁽⁸⁾ لِلدَّوَامِ وَالتَّبُوتِ، وَلَا يُقَيَّدَانِ الْخُذُوثَ، قَالَ الضَّرِيرُ: (وَلِذَلِكَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ⁽⁹⁾ إِلَّا فِي الْحَالِ)⁽¹⁰⁾، وَقَوْلُهُ: وَالصَّلَاحِيَّةُ لِلِاسْتِعْمَالِ بِمَعْنَى الْمَاضِي وَالْحَالِ وَالْأَسْتِقْبَالِ. هَذِهِ الْأَشْيَاءُ إِنَّمَا هِيَ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) العنوان ساقط من (م)، و(ش).

(3) لم أعر على هذا الحد عند ابن عصفور، وأصل الحد لابن الناطم، ينظر: الشرح. ص: 301.

(4) ينظر تعريف الضرير في شرحه للألفية. اللوحة: 110.

(5) ساقطة من (ش).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، وفي (ش)، في الحدوث، وهي مثبتة في الهامش.

(8) في (ش): لأنهما يدلان.

(9) في (م)، و(ش): يستعملا.

(10) ينظر قول الضرير في شرحه للألفية. اللوحة: 111.

شَرَطُ فِي عَمَلِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ تَمَامِ حَدِّهِ وَمَاهِيَّتِهِ؛ قِيلَ: وَبَقِيَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْحَدِّ دُخُولُ أَمَثَلَةِ الْمُبَالَغَةِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَتَدُلُّ عَلَى التَّكْثِيرِ، وَهِيَ أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ وَفَاعِلِهِ وَتَجْرِي بِجَرَى الْفِعْلِ فِي الْحُدُوثِ⁽¹⁾، وَالْحَدُّ الْحَسَنُ مَا ذَكَرَهُ الْمُرَادِيُّ بِقَوْلِهِ: (هُوَ الصِّفَةُ الدَّالَّةُ⁽²⁾ عَلَى فَاعِلٍ، جَارِيَةٌ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى الْمَضَارِعِ مِنْ (أَفْعَالِهَا لِمَعْنَاهُ)⁽³⁾ أَوْ مَعْنَى الْمَاضِي)⁽⁴⁾. وَقَدْ شَرَحَهُ وَتَبَعَ فُصُولَهُ، فَأَنْظَرُهُ إِنْ شِئْتَ، وَقَدْ حَدَّهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ بِقَوْلِهِ: (مَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ مُوَازِنًا لِلْمُضَارِعِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى فَاعِلِهِ، غَيْرُ صَالِحٍ لِلْإِضَافَةِ إِلَيْهِ)⁽⁵⁾. وَحَدَّهُ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ: (هُوَ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ إِنْ قَامَ لَهُ بِمَعْنَى الْحُدُوثِ)⁽⁶⁾، وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ مَالِكٍ، قَالَ⁽⁷⁾ فِي التُّحْفَةِ: (قَوْلُهُ: "عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ": [لَيْسَ بِلَازِمٍ، فَإِنَّ نَحْوَ⁽⁸⁾: "مُسْتَقَرٌّ" و"دَائِمٌ" و"ثَابِتٌ" اسْمُ فَاعِلٍ، وَلَيْسَ فِيهَا مَعْنَى الْحُدُوثِ]⁽⁹⁾)⁽¹⁰⁾. قَدْ يُقَالُ هَذَا عَرَضُ⁽¹¹⁾ مِنْ جِهَةِ دَلَالَةِ [224/و] مَا ذَهَبَ عَلَى الدَّوَامِ. فَتَأَمَّلْ، قُلْتُ: وَلَعَلَّهُ لَمَّا لَمْ يَرْتَضِهِ أَسْقَطَهُ مِنْ حَدِّهِ؛ الَّذِي ذَكَرَ فِي شَرْحِ كَافِيَّتِهِ حَسَبَ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ آتِفًا، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَرْجَمُ النَّاطِظُ لاسْمِ الْفَاعِلِ، وَذَكَرَ فِيهِ أَمَثَلَةُ الْمُبَالَغَةِ [وَأَسْمَ الْمُفْعُولِ]⁽¹²⁾؟ قِيلَ⁽¹³⁾: هُوَ تَبَرُّعٌ، وَذَلِكَ جَائِزٌ (أَوْ هُوَ عَلَى حَذْفِ الْعَطْفِ [ش/204و])

(1) فِي (م): الْحَدَثُ.

(2) مُثَبَّتَةٌ فِي الْهَامِشِ مِنْ (م).

(3) فِي (م): أَفْعَالُهُ بِمَعْنَاهُ، وَفِي (ش): أَفْعَالُهَا لِمَعْنَى.

(4) يَنْظُرُ الْقَوْلَ وَشَرَحَهُ فِي: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (2/849).

(5) يَنْظُرُ الْحَدَّ فِي: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (2/1027، و1028).

(6) يَنْظُرُ قَوْلَ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَةِ. ص: 40. وَفِيهَا: "مَنْ قَامَ بِهِ" بِدَلَالَةٍ مِنْ "إِنْ قَامَ لَهُ".

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(8) فِي (م)، وَ(ش): مَعْنَى.

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مُثَبَّتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(10) يَنْظُرُ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ فِي التُّحْفَةِ. ص: 311.

(11) فِي (م): عَرَضُ هَذَا، وَفِي (ش): عَوْرُضُ.

(12) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(13) فِي (ش): قُلْتُ.

لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَهُوَ ذَكَرُهُمَا فِي أَثْنَاءِ الْبَابِ⁽¹⁾، وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَأَمَثَلَةٌ
الْمَبَالِغَةِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، قُلْتُ: وَكَذَا فَعَلَ أَيْضًا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ تَرَجَّمَ لِإِعْمَالِ
الْمُصَدَّرِ، وَذَكَرَ فِيهِ اسْمُ الْمُصَدَّرِ.

ص: كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعَزَلٍ

قَوْلُهُ: وَيَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ. إِنْ كَانَ فِعْلُهُ مُتَعَدِّيًّا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ: «أَمْعَطَ زَيْدٌ عَمْرًا دِرْهَمًا»،
(وَكَذَلِكَ [م/228] أَيْضًا يَنْصِبُ)⁽²⁾ ثَلَاثَةً إِنْ كَانَ فِعْلُهُ مُتَعَدِّيًّا إِلَى ثَلَاثَةٍ، نَحْوُ: «أَمْعَلِمُ زَيْدٌ
عَمْرًا بَكْرًا»⁽³⁾ شَاخِصًا، وَيَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ إِنْ كَانَ فِعْلُهُ كَذَلِكَ أَيْضًا، نَحْوُ: «أَمَارٌ أَنْتَ
بَزَيْدٍ». قَوْلُهُ: وَهَذِهِ كُلُّهَا. أَيُّ: وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُورَاتُ⁽⁴⁾ مِنَ اللَّزُومِ وَالتَّعَدِّيِّ بِأَنْوَاعِهِ
كُلُّهَا⁽⁵⁾ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ قَوْلِهِ... الخ. قَوْلُهُ: لَكِنْ لَا يَعْمَلُ الْعَمَلُ الْمَذْكُورَ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ
أَشَارَ... الخ. وَقَدْ بَقِيََتْ (لِعَمَلِهِ أَيْضًا شُرُوطُ ثَلَاثَةٍ)⁽⁶⁾ أَهْمَلَهَا النَّاطِمُ، وَكَذَا⁽⁷⁾ ابْنُ الْحَاجِبِ
فِي كَافِيَّتِهِ، (وَكَذَا صَاحِبُ)⁽⁸⁾ الشُّدُورِ⁽⁹⁾ أَيْضًا أَهْمَلَهَا، انْظُرِ السِّيُوطِيَّ⁽¹⁰⁾ هُنَا فَإِنَّهُ قَدْ عَقَدَ
لَهَا تَنْبِيهًا يَخُصُّهَا.

(1) ما بين قوسين مكرر في (ش).

(2) في (ش): وَكَذَا يَنْصِبُ أَيْضًا.

(3) في (م): بَكْرًا عَمْرًا.

(4) في (م): الْمَذْكُورَةُ.

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م): أَيْضًا لِعَمَلِهِ شُرُوطُ ثَلَاثَةٍ، وَفِي (ش): أَيْضًا لِعَمَلِهِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ.

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) في (ش): وَصَاحِبُ كَذَا.

(9) صَاحِبُ الشُّدُورِ يَقْصِدُ بِهِ ابْنَ هِشَامٍ، ذَكَرَ التَّصْغِيرَ وَالْوَصْفَ، قَالَ: (فَإِنْ صَغُرَ أَوْ وَصِفَ لَمْ يَعْمَلْ). الشُّدُورُ.
ص: 496.

(10) قَالَ السِّيُوطِيُّ: (تَنْبِيهِ: بَقِيَ لِإِعْمَالِهِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ لَمْ يَذْكُرْهَا: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَكْبَرًا فَلَا يَعْمَلُ مُصَغَّرًا خِلَافًا
لِلْكَسَائِيِّ، وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ مَوْصُوفًا وَتَأْخِرَ مَعْمُولُهُ خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ أَيْضًا، وَالثَّالِثُ: أَنْ لَا يَجْرِي بِمَجْرَى الْجَوَامِدِ)
يَنْظُرُ: النِّكَت. (79/2، 80).

ص: وَوَلِي اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا
أَوْ نَفِيًّا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ مِنْ شَرْطِ إِعْمَالِ [اسْمٍ]⁽¹⁾ الْفَاعِلِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ وَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ خَمْسَةَ مَوَاضِعَ، الْأَوَّلُ...الخ. قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: (وَلَا يَعْمَلُ اسْمُ الْفَاعِلِ حَتَّى يَعْتَمِدَ عَلَى أَدَاةٍ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ يَقَعُ حَبْرًا لِذِي حَبَرٍ، أَوْ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ، أَوْ حَالًا لِذِي حَالٍ، أَوْ يَقَعُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِـ"ظَنَنْتُ" وَأَخَوَاتِهَا، أَوْ مَفْعُولًا ثَالِثًا لِـ"أَعْلَمْتُ" وَأَخَوَاتِهَا)⁽²⁾. بِحَذْفِ أَمْثَلَتِهَا، ثُمَّ قَالَ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ حَتَّى يَعْتَمِدَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا قُوِيَ فِيهِ جَانِبُ الْفِعْلِ)⁽³⁾. قَوْلُهُ: الثَّانِي أَنْ يَلِيَّ حَرْفَ النَّدَا. نَحْوُ: «يَا طَالِعًا جَبَلًا»، لَمْ يَذْكُرِ النَّاطِمُ شَرْطَ النَّدَاءِ فِي الْاعْتِمَادِ لِأَنَّ الْكَافِيَةَ الْكُبْرَى وَلَا فِي التَّسْهِيلِ. قَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا اعْتَمَدَ عَلَى الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ...الخ. هَذَا هُوَ⁽⁴⁾ اعْتِرَاضٌ عَلَى النَّاطِمِ إِلَّا أَنَّهُ حَسَنُ الْعِبَارَةِ، وَأَصْلُهُ لَوْلَدِ ابْنِ النَّاطِمِ قَائِلًا: (الْمَسْوُوعُ لِلْإِعْمَالِ فِيهِ اعْتِمَادُهُ عَلَى مَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، وَلَيْسَ الْمَسْوُوعُ الْاعْتِمَادُ عَلَى حَرْفِ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَالِاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ فِي التَّقْرِيبِ مِنَ الْفِعْلِ)⁽⁵⁾، وَتَبِعَهُ أَيْضًا ابْنُ هِشَامٍ، وَأَفْصَحَ بِالْاعْتِرَاضِ [قَائِلًا]⁽⁶⁾: (وَمِنْهُ؛ أَيِّ مِنَ الْاعْتِمَادِ عَلَى مَوْصُوفٍ⁽⁷⁾: «يَا طَالِعًا جَبَلًا»، أَيِّ: يَا رَجُلًا طَالِعًا [جَبَلًا]⁽⁸⁾، وَقَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ: إِنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى حَرْفِ النَّدَاءِ. سَهْوٌ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَصٌّ بِالِاسْمِ،

(1) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، و(ش).

(2) ينظر قول ابن عصفور في شرحه للجمل. (6/2)، ويقصد البطيوي بحذف أمثلتها: أنه أورد قول ابن عصفور دون الأمثلة التي مثل بها. .

(3) ينظر القول في شرح ابن عصفور للجمل. (6/2).

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) ينظر قول ابن الناطم في شرحه. ص: 302.

(6) مضافة من (م)، و(ش).

(7) في (م): موصوف محذوف، وفي (ش): الموصوف.

(8) مضافة من (ش).

فَكَيْفَ يَكُونُ مُقَرَّبًا مِنَ الْفِعْلِ⁽¹⁾. واعتذر عنه اللقائي بقوله: قد يقال: لما دل حرف النداء على [أ/224ظ] المندى المقرب صح أن يكون مقرباً. فتأمل. قلت: هذه مغالطة؛ لأن التقريب الذي في النداء، هو⁽²⁾ تقريب مسافة غالباً فيما بين المخلوقين، بحيث إن المندى ولو⁽³⁾ كان بعيداً جداً بحيث تقطع العادة أنه لا يسمع لنداء، لكن نداء المندى صيره بمنزلة القريب؛ لأنه لا ينادى ولا يخاطب إلا من كان يسمع، والتقريب بين الاسم والفعل الذي هو محتاج هنا ليس بهذه المثابة، وإنما هو معنوي [م/228ظ] فلا يلزم من التقريب في الأول التقريب فيه مع الثاني. فاعلمه. قوله: الثالث أن يلي نفياً. قال أبو حيان: (سواء النفي الصريح والمؤول، نحو: «غير مضيع نفسه عاقل»)⁽⁴⁾. والنفي أيضاً، فكل أداة⁽⁵⁾ اسماً كان أو حرفاً، قاله ابن مالك في التحفة⁽⁶⁾. قوله: وفي معنى ذلك الحال؛ لأنه صفة في المعنى، نحو: «جاء زيد ركباً». اختلف الشراح والشيوخ [ش/204ظ] في إدخال الحال هنا في الصفة على أن المراد الصفة⁽⁷⁾ المعنوية، وعدم إدخالها على أن المراد الصفة الاصطلاحية، فمن أدخله الشيخ المكوذي، والضريز⁽⁸⁾ والسيوطي في الشرح⁽⁹⁾، ومن لم (يرد دخوله)⁽¹⁰⁾ المرادي⁽¹¹⁾ حتى⁽¹²⁾ أورد عليه سؤالا، وابن هشام⁽¹³⁾ وغيرهما كما اختلف صنيع الشيوخ

(1) ينظر القول في أوضح المسالك. (184/3).

(2) ساقطة من (م).

(3) مثبتة في الهامش في (م).

(4) ينظر قول أبي حيان في: الارتشاف. (2269/5).

(5) في (ش): أدلة.

(6) ينظر: التحفة. ص: 314.

(7) في (م)، و(ش): بالصفة.

(8) ينظر: الضريز في شرحه للألفية. اللوحة: 111.

(9) ينظر: شرح السيوطي. (423/1).

(10) في (م): يدخله.

(11) ينظر: توضيح المقاصد. (850/2).

(12) في (م)، و(ش): حيث.

(13) ينظر: أوضح المسالك. (182/3).

أَيْضًا فِي ذِكْرِ الصِّفَةِ زِيَادَةً عَلَى ذِكْرِ الْاعْتِمَادِ وَعَدَمِ ذِكْرِهَا اكْتِفَاءً بِذِكْرِ الْاعْتِمَادِ فَمِنْ الْأَوَّلِ: ابْنُ هِشَامٍ [فِي الشُّذُورِ⁽¹⁾] وَ[فِي الْمَحَاضِي،⁽²⁾ إِذْ قَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، وَمِنْ الثَّانِي ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَةِ⁽³⁾، إِذْ لَمْ يَذْكُرِ الصِّفَةَ، وَلَا الْحَالَ بَلْ اكْتَفَى بِالْاعْتِمَادِ لِدُخُولِهِ فِيهِ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا». وَأَمْثَالُ لِلْخَبَرِ. قَوْلُهُ: «إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْرًا»، وَ«كَانَ زَيْدٌ ضَارِبٌ»⁽⁴⁾ عَمْرًا⁽⁵⁾»، وَ«ظَنَنْتُ زَيْدًا ضَارِبًا عَمْرًا». هَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ أَمْثَلَةٌ لِمَا⁽⁶⁾ أَصْلُهُ الْخَبَرُ. قَوْلُهُ: وَاسْتِفْهَامًا مَفْعُولٌ بِـ"وَلِي". وَجُمْلُهُ "وَلِي" يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى "كَانَ"، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْوَأُو لِلْحَالِ. قَوْلُهُ: "أَوْ جَاءَ" مَعْطُوفٌ عَلَى "وَلِي". بِاحْتِمَالِيَّةٍ، وَهُوَ مَقْصُورٌ لِلضَّرُورَةِ، [وَقَوْلُ النَّاطِمِ: "أَوْ مُسْنَدًا"، إِنْ قِيلَ: لَمْ يَكُنْ يَكْتَفِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: أَوْ جَاءَ صِفَةً؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى، وَأَنْتُمْ حَمَلْتُمْ الصِّفَةَ عَلَى الْعُمُومِ بِدَلِيلِ إِدْخَالِكُمْ لِلْحَالِ، وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا: الْمَرَادُ بِهَا النَّعْتُ لِبَقَاءِ الْحَالِ غَيْرَ دَاخِلَةٍ، فَتَرُدُّ عَلَى النَّاطِمِ، أُجِيبَ بِأَنَّا نَلْتَزِمُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالصِّفَةِ النَّعْتُ، وَعَلَيْهِ حَمَلُهُ الْمَرَادِيُّ، وَلَا يَضُرُّنَا لِبَقَاءِ الْحَالِ، إِذِ الصَّوَابُ أَنْ يَذْكُرَ كُلُّ مَسْأَلَةٍ عَلَى حَدِّهَا، وَمَنْ أَدْخَلَ الْحَالَ إِنَّمَا هُوَ كَالْمَتَعَدِّ عَلَى النَّاطِمِ كَيْ لَا يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ. فَافْهَمْ]⁽⁷⁾.

ص: وَقَدْ يَكُونُ نَعْتُ مَحْذُوفٍ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ

قَوْلُهُ: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [بَسِيط]:

(1) ينظر: الشذور. ص: 496.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) ينظر: الكافية في علم النحو. ص: 41.

(4) في (م)، و(ش): ضاربا، وهو كذلك في الشرح (1/362)، وهو الصواب.

(5) ساقطة من (ش).

(6) في (ش): لما أن.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا [فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ]⁽¹⁾

انْظُرْ خَالِدًا عَلَيْهِ، و"الْوَعْلُ": يَفْتَحِ الْعَيْنَ وَكَسْرُهَا وَسُكُونُهَا جَمِيعًا هُوَ التَّيْسُ الْجَبَلِيُّ، قُلْتُ: إِلَّا أَنَّهُ فِي الْبَيْتِ لَا يَتَأَتَّى فِيهِ السُّكُونُ لِلْوَزْنِ، وَيَتَأَتَّى فِي قَوْلِهِ بَعْدُ فِي التَّقْدِيرِ [225/1] أَيْ: كَوَعْلٍ نَاطِحٍ، وَمِنْ حَذْفِ الْمُصَوِّفِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾⁽²⁾،⁽³⁾، تَقْدِيرُهُ: صِنْفٌ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنْ هَذَا الْبَابِ. فَقَوْلُهُ: مِنْ هَذَا الْبَابِ. [هُوَ خَبَرٌ "أَنَّ" الْمَفْتُوحَةِ مِنْ قَوْلِهِ: (أَنَّ مَا وَقَعَ). قُلْتُ: وَيَعْنِي بِهَذَا الْبَابِ]⁽⁵⁾ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي هُوَ مُتَضَمِّنٌ⁽⁶⁾ هَذَا الْبَيْتِ، [وَالْكَلَامَ فِيهِ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ: "قَدْ تَقَدَّمَ"؛ أَيْ: فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، وَذَلِكَ حِينَ قَالَ: فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِمَّا اعْتَمَدَ عَلَى الْمَوْصُوفِ... الخ.

ص: وَإِنْ يَكُنْ صِلَةٌ أَلْ فِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى]⁽⁷⁾

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش). والبيت: قال العيني: قائله هو الأعشى ميمون بن قيس، وهو من قصيدته المشهورة. المقاصد. (1417/3)، وهو منسوب له في: العين. (106/4)، والتاج. (88/31)، وشرح الكافية. (1030/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 302، وتخليص الشواهد. ص: 385، وشرح التصريح. (12/2)، وشرح شواهد المغني. (967/2)، والكمال. (198/2)، والصناعتين. ص: 380، والعمدة. (57/2)، والتذكرة الحمدونية. (40/5)، وزهر الأكم. (137/2)، والمعجم المفصل. (247/6)، وشرح الشواهد. (222/2)، والبيت في ديوانه. ص: 61، وفيه: "ليفلقها" مكان "ليوهنها"، وهو كذلك في بعض الشواهد، وبلا نسبة في: أوضح المسالك. (183/3)، وشرح شذور الذهب. ص: 501، وشرح ابن عقيل. (109/3)، وشرح الأشموني. (218/2).

الشرح: "ليوهنها" أي: ليزعزعها من مكانها، ويروى: ليفلقها، أي: ليشققها، "وأوهى" من أوهيت الجلد إذا خرقتة، والمعنى: أنك تكلف نفسك ما لا تصل إليه ويرجع ضرره عليك. المقاصد النحوية. (1418/3).

(2) ساقطة من (ش).

(3) سورة: فاطر، من الآية: 28، وتامها: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾.

(4) في (م)، و(ش): صنف مختلف ألوانه.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(6) في (م): مضمن، وفي (ش): مضمّر، وهو تصحيف من الناسخ.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا وَقَعَ صِلَةً لـ"ال" عَمِلَ الْعَمَلُ الْمَذْكُورَ مُطْلَقًا⁽¹⁾ حَالًا كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلًا أَوْ مَاضِيًا. قَالَ [م/229و] الشَّارِحُ⁽²⁾: بِإِتِّفَاقٍ. حَكَاهُ عِنْدَ⁽³⁾ الْمَرَادِيِّ⁽⁴⁾، وَقَالَ الضَّرِيرُ: (وَذَلِكَ حُكْمٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ مُرْتَضَى عِنْدَ جَمِيعِهِمْ)⁽⁵⁾. وَالَّذِي تَقَدَّمَ مِنْ اشْتِرَاطِ الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ بِقَوْلِهِ: (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرَلٍ) إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَجَرَّدِ مِنْ "ال". قَالَ الْمَرَادِيُّ⁽⁶⁾، وَمَا حَكَاهُ الشَّيْخُ⁽⁷⁾ الْبَذَرُ مِنَ الْإِتِّفَاقِ [هُوَ تَابِعٌ لِوَالِدِهِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ⁽⁸⁾؛ إِذْ قَالَ: (لَا خِلَافَ فِي إِعْمَالِهِ. وَحِكَايَتِهِمْ)⁽⁹⁾] ⁽¹⁰⁾الْإِتِّفَاقِ⁽¹¹⁾ وَنَفْيِ الْخِلَافِ غَيْرَ مُحَرَّرٍ؛ لِأَنَّ الْمَصْنُفَ نَفْسَهُ حَكَى الْخِلَافَ فِي التَّسْهِيلِ⁽¹²⁾، وَكَذَلِكَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْإِرْتِشَافِ⁽¹³⁾، وَالْحَاصِلُ: الْمَسْأَلَةُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، قَالَ الْجُمْهُورُ: يَعْمَلُ⁽¹⁴⁾، وَقَالَ الرُّمَائِيُّ: يَعْمَلُ مَاضِيًا لَا حَالًا وَلَا اسْتِقْبَالًا، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: [لَا يَصْلُحُ، وَ]⁽¹⁵⁾ لَا يَعْمَلُ أَصْلًا، رَاجِعِ السُّيُوطِيُّ⁽¹⁶⁾ وَالْمَرَادِيُّ⁽¹⁷⁾، فَإِنَّهُمَا اسْتَوْفَيَا ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَرَادِيُّ لَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّعَقُّبِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ تَعَرُّضِهِ

(1) ساقطة من (ش).

(2) يقصد بالشارح ابن الناطم. ينظر القول في الشرح. ص: 302.

(3) في (م)، و(ش): عنه. وما في المتن تصحيف.

(4) ينظر: توضيح المقاصد. (852/2).

(5) ينظر: شرح الألفية لابن جابر. اللوحة: 111.

(6) ينظر: توضيح المقاصد. (852/2).

(7) في (ش): الشارح.

(8) ينظر: شرح الكافية. (1029/2).

(9) في (ش): وحكايتهما.

(10) في (م): لاختلاف إعمالها وحكايتهما.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(12) ينظر: تسهيل الفوائد. ص: 137.

(13) تنظر المسألة في: الارتشاف. (1029/5).

(14) في (م)، و(ش): يعمل مطلقا.

(15) ما بين معقوفتين مضاف من (ش).

(16) تنظر المسألة عند السيوطي في: النهجة. (424/1)، والنكت. (81/2)، والهمع. (71/3).

(17) تنظر المسألة عند المرادي في: توضيح المقاصد. (852/2).

فهارس الجزء

الثاني

1/ فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	05	701
الفاتحة	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	07	927
البقرة	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	02	1005
البقرة	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾	20	1054
البقرة	﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾	24	805
البقرة	﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾	28	1282
البقرة	﴿وَنَحْنُ نَسَبُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾	30	1055
البقرة	﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾	46	636
البقرة	﴿وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	60	992، و993
البقرة	﴿لَا فَارِضَ وَلَا بَكْرَ عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾	68	1123
البقرة	﴿وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾	74	875
البقرة	﴿قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾	91	1001
البقرة	﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سَلِيمَانَ﴾	102	659، و1057
البقرة	﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾، و﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾	102	659
البقرة	﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾	109	644
البقرة	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾	119	1001
البقرة	﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾	119	1001
البقرة	﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾	124	707
البقرة	﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾	143	587
البقرة	﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾	185	1117
البقرة	﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾	187	907، و1046

البقرة	﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾	198	872، و1061
البقرة	﴿تَرَبَّصُوا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾	226	1089
البقرة	﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾	249	907
البقرة	﴿وَأَتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ﴾، و﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ﴾	251	815، و1168
البقرة	﴿فَضَلَّنا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، و﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾	253	1039، و1106
البقرة	﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾	259	812، و964، و966
البقرة	﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	259	812
البقرة	﴿يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾	265	875
البقرة	﴿ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾	260	957
آل عمران	﴿فَاتِمًا بِالْقِسْطِ﴾	18	953
آل عمران	﴿تَوْتِي الْمَلِكُ مِنْ تَشَاءُ﴾	26	815
آل عمران	﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا﴾	41	1115
آل عمران	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	52	569، و1047
آل عمران	﴿حَتَّى تَنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾	92	1039
آل عمران	﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	95	974
آل عمران	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	98	1173
آل عمران	﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾	144	917
آل عمران	﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾	180	668
النساء	﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾	11	595، و935
النساء	﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ السُّدُسُ﴾	11	595
النساء	﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾	29	911
النساء	﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	87	1048

النساء	﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾	125	645
النساء	﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾	127	785، و786
النساء	﴿قَامُوا كُسَالَى﴾	142	945
النساء	﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾	157	908
النساء	﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾	160	871
النساء	﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾	164	841
النساء	﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾	170	1055
النساء	﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	170	1050
النساء	﴿لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾	171	568، و917
النساء	﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾	171	799
النساء	﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	171	568، و569
المائدة	﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾	06	1055
المائدة	﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾	48	972
المائدة	﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾	84	1005
المائدة	﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾	95	1093
المائدة	﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾	105	972
المائدة	﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾	113	592
المائدة	﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾	119	1102، و1118، 1119، و1120
الأنعام	﴿وَلَلْبِئْسَ عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾	09	791
الأنعام	﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	12	1048
الأنعام	﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾	29	706
الأنعام	﴿وَنَقْلِبَ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أُولَٰئِكَ﴾	110	1062
الأنعام	﴿زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾	137	1152

1114	141	﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾	الأنعام
872	151	﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾	الأنعام
707	158	﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾	الأنعام
1004	04	﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنًا بَيَآتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾	الأعراف
791	27	﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾	الأعراف
1104، 957	56	﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، وَ﴿إِنْ رَحِمَتِ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	الأعراف
993، 992	74	﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	الأعراف
1112	86	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾	الأعراف
592	100	﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَاهُمْ﴾	الأعراف
1130	185	﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾	الأعراف
598	17	﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾	الأنفال
1112	26	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾	الأنفال
662	60	﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾	الأنفال
582، 581	03	﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ وَ﴿وَإِذْ أَنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولُهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	التوبة
627	13	﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾	التوبة
918	32	﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ﴾	التوبة
1011	36	﴿إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	التوبة
1049	38	﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾	التوبة
1041	108	﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾	التوبة
817، 816	128	﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَحِيمٌ﴾	التوبة
639	16	﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾	يونس
644	24	﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾	يونس

يونس	﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	55	1050
يونس	﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾	89	1001
هود	﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾	81	910
هود	﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	85	992، و993
هود	﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	107	1052
هود	﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ﴾	111	585، و1106
يوسف	﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	04	1014
يوسف	﴿لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ﴾	05	664
يوسف	﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلْسَّائِلِينَ﴾	07	1053
يوسف	﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾	31	942
يوسف	﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾	33	1048
يوسف	﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ﴾	35	740، و813، و960
يوسف	﴿يَا صَاحِبِ السَّجْنِ﴾	39	1089
يوسف	﴿أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾	43	665
يوسف	﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾	51	942
يوسف	﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تَفْنَدُونَ﴾، ﴿لَوْلَا أَنْ تَفْنَدُونَ﴾	94	1120
يوسف	﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾	100	664
يوسف	﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾	109	817
الرعد	﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾	23	758
إبراهيم	﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾	01، و02	916
إبراهيم	﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾	10	685
إبراهيم	﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾	33	989

1049	37	﴿فَجَعَلَ أَفْتَدَهُ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾	إبراهيم
1076	02	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	الحجر
964	04	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾	الحجر
973	47	﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾	الحجر
910	56	﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾	الحجر
990، 989	12	﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾	النحل
639	13	﴿وَمَا ذَرَأَّا لَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾	النحل
758	31	﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾	النحل
662	78	﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونِ أُمَهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾	النحل
1041	01	﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾	الإسراء
1106	21	﴿فَضَلَّنا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾	الإسراء
656	52	﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾	الإسراء
665	60	﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾	الإسراء
841	63	﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾	الإسراء
1133	02	﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾	الكهف
661	12	﴿لِنَعْلَمَ أَيَّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾	الكهف
1040، 1022	31	﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾	الكهف
1017	62	﴿آتَانَا غَدَائَنَا﴾	الكهف
1132	65	﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾	الكهف
645	77	﴿لَاتَخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾	الكهف
806	96	﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	الكهف

647	99	﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾	الكهف
1014	109	﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾	الكهف
953	33	﴿وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا﴾	مریم
1087	52	﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾	مریم
993	69	﴿إِيَّاهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾	مریم
1057	71	﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾	مریم
1086	74	﴿أَحْسَنُ آثَارًا﴾	مریم
1045	98	﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾	مریم
1045	02	﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾	الأنبياء
661	109	﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾	الأنبياء
1093	09	﴿ثَانِي عَطْفُهُ﴾	الحج
871	22	﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾	الحج
1040، 1022	23	﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾	الحج
1001	25	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾	الحج
1040	30	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	الحج
1168	40	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ﴾	الحج
817	46	﴿أَقْلَمَ يَسِيرُوا﴾	الحج
1070	20	﴿وَشَجَرَةٍ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾	المؤمنون
1056	22	﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾	المؤمنون
706	37	﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾	المؤمنون
910	06	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾	النور
1054	14	﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	النور
628	22	﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾	النور

النور	﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾	36 - 37	694
النور	﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	64	1050
الفرقان	﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾	20	563
الفرقان	﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾	23	644
الفرقان	﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾	25	1055
الشعراء	﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾	50	630، و797
الشعراء	﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	183	992، و993
الشعراء	﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾	227	662
النمل	﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾	40	984
النمل	﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	15	1060
النمل	﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾	33	1048
النمل	﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾	52	981
النمل	﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾	72	1053
القصص	﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾	15	1117
القصص	﴿أَيُّهَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ﴾	28	1130
القصص	﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ﴾	44	1053
القصص	﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾	62	667
القصص	﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾	74	667
القصص	﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾	79	999
العنكبوت	﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	36	992، و993
الروم	﴿الْمَ غَلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾	01، و02، و03	1053
الروم	﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾، و﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	04	1053، و1106

969	28	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾	سبأ
1089	33	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	سبأ
630	51	﴿فَلَا فَوْتَ﴾	سبأ
1045، 1044	03	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾	فاطر
1183	28	﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْدُّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾	فاطر
758	33	﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾	فاطر
1040، 1022	33	﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾	فاطر
927	37	﴿صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾	فاطر
697	29	﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾	يس
1005	30	﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾	يس
697	53	﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾	يس
1050	26	﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	لقمان
957	16	﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	السجدة
817	43	﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَحِيمٌ﴾	الأحزاب
841	01	﴿وَالصَّافَاتِ صَفًا﴾	الصافات
561	31	﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾	الصافات
1053	137- 138	﴿وَإِنْكُمْ لَتَمْرُؤُنَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ، وَبِاللَّيْلِ﴾	الصافات
1175	24	﴿بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾	ص
752	32	﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾	الزمر
1056	80	﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾	غافر
701	81	﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾	غافر
817	82	﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾	غافر
963	10	﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِللسَّائِلِينَ﴾	فصلت

753	17	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾	فصلت
666، و655	48	﴿وَوَضَّعْنَاهُمْ مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾	فصلت
752	08	﴿وَالظَّالِمُونَ﴾	الشورى
1062، و639، و1063	11	﴿يَذَرُوكُمْ﴾، و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى
640	19	﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً﴾	الزخرف
1049	60	﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلَفُونَ﴾	الزخرف
962	04، و05	﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾	الدخان
710	25، و26	﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ خِثَّاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾	الدخان
710	51	﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾	الدخان
912، و911	56	﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾	الدخان
668	24	﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾	الجاثية
697	25	﴿فَصَبِّحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَاقِنَهُمْ﴾	الأحقاف
917	35	﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾	الأحقاف
857، و855	04	﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ ﴿فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِذَا مِنْهُ بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ﴾	محمد
817	10	﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾	محمد
635	19	﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾	محمد
1060	38	﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾	محمد
1058	18	﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الفتح
973	12	﴿يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾	الحجرات
1142	05	﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾	ق
795	34	﴿وَأَعْطَى قَلِيلًا﴾	النجم
979	07	﴿خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ﴾	القمر
1009	12	﴿وَوَجَّعْنَا الْأَرْضَ عَيْنُونَا﴾	القمر

1050	01	﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	الحديد
1140	04	﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾	الحديد
735	27	﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾	الحديد
1030	07	﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾	الحشر
872	21	﴿لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾	الحشر
635	10	﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾	المتحنة
1000	05	﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾	الصف
1047، 569	14	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	الصف
677	11	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾	الجمعة
637	07	﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْثُوا﴾	التغابن
588	51	﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	القلم
1115	07	﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾	الحاقة
807	19	﴿هَآؤُمْ أَقْرَعُوا كِتَابِيهِ﴾	الحاقة
1055	01	﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾	المعارج
635	06، 07	﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾	المعارج
1075	25	﴿مِمَّا خَطَبَاتِهِمْ﴾	نوح
635	20	﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَبِيرٌ﴾	المزمل
1005	06	﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾	المدثر
1114	30	﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسَاقُ﴾	القيامة
752	31	﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾	الإنسان
662	24	﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾	التكوير
1122	01	﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾	الانفطار
1059	19	﴿الْتَرَكِبْنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾	الانشقاق

1052	16، 15، 14	﴿وَهُوَ الْعَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَالٍ لِّمَا يَرِيدُ﴾	الدُّبُورُ
585	04	﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لِّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	الطَّارِقُ
592	07	﴿يَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾	الْبَلَدُ
1175، 1168	15، 14	﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾	الْبَلَدُ
796	05	﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾	الْلِيلُ
795	05	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾	الضَّحَى
702	09	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾	الضَّحَى
644	05	﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾	الْتِينَ
1047	05	﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	الْقَدَرُ
1014	07	﴿مِنْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾	الزَّلْزَلَةُ
793	01	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾	الْكُوْثَرُ

2/ فهرس الحديث الشريف والأقوال المأثورة:

الصفحة	الحديث
692	{أَحْيِ وَالِدَكَ}
1054، 872	{إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ}
1162، 690	{أَوْ مُخْرِجِيْ هُمْ}
674	{الْبِرُّ تَقُولُونَ بِهِ}
802، 801	{تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ}
933	{دَعَوْتُ رَبِّيَّ أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِيَّ عَدُوًّا}
801	{كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَيَّ إِبْرَاهِيمَ}
1050	{لَا يَسْرِنِيَّ بِمَا حَمَرْتُ النِّعَمَ}
967	{يُصَلِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا}

القول المأثور	الصفحة
قول الصحابة: (فِدَاكَ، أَيْيَ وَأُمِّي)	647
{مِنْ قِبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوَضُوءُ}	1172

3/ فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
أَفْلا قُمَاصَ بِالْعَبْرِ	626
جَاءَ يُعَاوِنُهُ عَلَى قَبْرِ أَبِيهِ هَرَبَ لَهُ بِالْفَاسِ	848
الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِبِلٌ	1047
زنه وحده	734
ساق جزار على حمار	734
سرعان ذا إهالة	1012
الصيف ضيعت اللبن	799
الكلاب على البقر	799
وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ تَقْلَهُ	999

4/ فهرس الأبيات الشعرية

البيت	قائله	البحر	الصفحة
أَوْ مُنَعِمَ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حِدْ دِثْمُوهُ لِهَ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ	الحارث بن حلزة	خفيف	682
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيْبًا كَاسِفًا بِأَلِهَ قَلِيلُ الرَّجَاءِ	عدي بن الرعلاء	خفيف	946، و1078
يَا لَيْتَ ذَا الْقَطَا لَنَا وَمِثْلُ نَصْفِهِ مَعَهُ إِلَى قِطَاةِ أَهْلِنَا إِذَا لَنَا قِطَاةُ مَائِهِ	زرقاء اليمامة	بسيط	576
هَذَا وَجَدَكُمْ الصَّغَارَ بَعِيْنَهُ لَا أُمَ لِي وَإِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ	فيه ثمانية أقوال	كامل	618
كَذَاكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ	بعض الفزازين	بسيط	653
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيْهَةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ	نسب إلى كثيرين	كامل	620

667	طويل	الكميت بن زيد الأسدي	بِأَيِّ كِتَابٍ أُمُّ بَايَةَ سُنَّةٍ تَرَى جِهَهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ
1031	طويل	كعب بن سعد الغنوي	ادعْ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتِ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ
1050	طويل	أعشى همدان/قيس بن الملوح/المخبل السعدي	أَتَجْرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
1036	خفيف	مجهول	رَبِّهِ فَنِيَّةُ دَعْوَتٍ إِلَى مَا يورثُ الحَمدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا
647	طويل	فرعان بن الأعراف	وَرَبِيتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ
657	طويل	أبو النشاش النهشلي	فَعِشْ مُعْدَمًا أَوْ مَتَّ كَرِيمًا فَإِنِّي أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُوا مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُهُ
788	طويل	الفرزدق	وَمَا زَرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دِينَ بَهَا أَنَا طَالِبُهُ
637	خفيف	أمية الحنفي	زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مِنْ يَدِّ دُبِّيَّا
1042	طويل	النابعة الذبياني	تُخَيِّرُ مِنْ أَزْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ ... إِلَى الْيَوْمِ، قَدْ جَرَبْتُ كُلَّ التَّجَارِبِ
500	طويل	سواد بن قارب	وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَعْنِ فَتِيلَا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ
1084، 975	طويل	امرؤ القيس	فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبِ
1154	طويل	معاوية بن أبي سفيان	نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْفُهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ
1116، 855	طويل	الأحوص/ أعشى همدان	عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ فَندَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ ندَلُ الثَّعَالِبِ
691	بسيط	مجهول	أَمْنَجَزْ أَنْتُمْ وَعَدَا وَتَقَتْ بِهِ أُمَّ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عَرْقُوبِ
638	بسيط	ابن مقبل/ابن شنبيل	قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلْمَاتُ
959	طويل	يزيد بن ضبة الثقفي	وَلَكِنَّهُمْ بَانُوا وَلَمْ أَدْرِ بَغْتَةً وَأَعْظَمُ شَيْءٍ حِينَ يَفْجُوكَ الْبَغْتُ
628، 602	وافر	عمرو بن قعاس المرادي	أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةِ نَبِيَّتِ
623	طويل	مجهول	أَلَا عَمْرٍو لِي مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ فِيرَأْبُ مَا أَتَأْتُ يَدَ الْغَفَلَاتِ
1124	بسيط	مجهول	كَلَا أُخِي وَخَلِيلِي وَاحِدِي عَضْدَا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمَلَمَاتِ
1032	طويل	أبو ذؤيب الهذلي	شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لُجَجُ خَضِرَ لَهُنَّ تَنْجِجُ
628	بسيط	رجل من بني النبيت، وحاتم الطائي، وأبي ذؤيب	وَرَدَّ جَازَرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مُصْبُوحُ

684	طويل	العوام بن عقبة بن كعب بن زهير	وَحَبِرْتُ سُودَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرِ أَعُوذُهَا
455، 454	طويل	المعلوط القريعي	وَرَجَ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا مَا يَزَالُ يَزِيدُ
639	طويل	مجهول	دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عُرُو فَاعْتَبِطُ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ
563	طويل	مجهول	وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ
636	طويل	مجهول	ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَطَى الْحَرْبِ صَالِيًا فَعَرَدْتُ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا
644	وافر	عبد الله بن الزبير/الكميت بن معروف/فضالة بن شريك/أبمن بن حريم	رمى الحدثان نسوة آل عمرو بمقدار سمدن له سمودا
570	بسيط	النابعة الذبياني	يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ
1151	منسرح	الفرزدق	يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَبَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ
899	طويل	أبو ذؤيب الهذلي	فَأَلَيْتُ لَأَنْفَكُ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِمَا مَثَلًا بَعْدِي
568	بسيط	النابعة الذبياني	قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصَفُ فَقَدْ
588	كامل	عاتكة بنت زيد العدوية	شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد
969	طويل	مجهول	تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَعْدِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي
601	طويل	مجهول	لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ
961	طويل	مجهول	وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيْنَا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدُ الْعَيْنُ تَشْهَدُ
659	بسيط	الخنساء	فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ
1064	خفيف	مجهول	أَبْدًا كَالْفَرَاءِ فَرَّقَ ذُرَاهَا حِينَ يَطْوِي الْمَسَامِعَ الصَّرَارُ
1034	خفيف	أبو دؤاد الإيادي	رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ
919	طويل	أبو ذؤيب	هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غَيَارُهَا
572	بسيط	زرقاء اليمامة	إِنِّي أَرَى شَجَرًا مِنْ خَلْفِهَا بَشَرٌ وَكَيْفَ تَجْتَمِعُ الْأَشْجَارُ وَالْبَشَرُ
693	طويل	الفرزدق	غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابِنِ أُصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٌ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخُمُرُ
934	طويل	أبو دهل الجهمي/قيس بن الملوح/عمر بن أبي ربيعة	أَتُرِكَ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سَوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ
508	كامل	شمر دل الليثي/التميمي/التميمي	لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَغِي جَوَارِكُ حِينَ لَا تَ مَجِيرُ

638	طويل	كثيرة عزة	وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ
1025	متقارب	رجل من طيء	أَنْفَسًا تَطْيِبُ بَنِيْلَ الْمَخِي وَدَاعِي الْمُنُونِ يَنَادِي جَهَارًا
617	طويل	رجل من عبد مناة	فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا
1155	بسيط	نجير بن زهير بن أبي سلمى	وَفِاقُ كَعْبٍ بِجَبْرِ مُنْقَذٍ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ الْخُلْدِ فِي سَقَرَا
1048	طويل	عمرو بن الأحمر الباهلي	تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتَ بِالْكُورِ فَوْقَهَا تَسْقِي فَلَا تَرَوِي إِلَيَّ ابْنَ أَحْمَرَا
636	طويل	زفر بن الحرث	وَكُنَّا حَسْبَنَا كُلُّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً عَشِيَّةً لَأَقِينَا جَذَامَ وَحِمِيرَا
934	كامل	ابن المولى	فَسَوَاكَ بِأَنْعُمِهَا وَأَنْتَ الْمَشْتَرِي
1024	طويل	مجهول	وَلَسْتُ إِذَا ذُرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلَا يَأْتِسُ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ
1043	طويل	مجهول	وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْأَبَاعِرِ
641	طويل	زياد بن سيار	تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغٌ بَلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ
1109، و1111	متقارب	رجل من بني أسد	دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبِّي فَلَبِّي يَدَيَّ مِسُورِ
624	بسيط	حسان بن ثابت	أَلَا طِعَانُ أَلَا فَرَسَانُ عَادِيَّةٌ أَلَا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ
782	بسيط	المثلث	أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ
813	طويل	مجهول	فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيغْلِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحْقُونُ أَحْسِ أَحْسِ
846	بسيط	جرير	هَلْ مِنْ حُلُومٍ لَأَقْوَامٍ فَتَنْذِرُهُمْ مَا جَرَّبَ الدَّهْرُ مِنْ عَضِيٍّ وَتَضْرِيْسِي
783، و1081	طويل	الفرزدق	إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلِيبُ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ
1163	كامل	أبو ذؤيب	سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ
1028	طويل	النابعة الجعدي/قيس بن الخطيم	إِذَا كُنْتُ لَمْ تَنْفَعْ فَضْرُ فَإِنَّمَا يَرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
1162	كامل	أبو ذؤيب	أَوْدَى بَنِيَّ وَأَوْدَعُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةٍ لَا تُقْلَعُ
937	طويل	مجهول	تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عِدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مَوْلَعُ
914	وافر	عمرو بن معد يكرب	تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ
1066	طويل	مجهول	عَلَى عَنِ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سَنَحًا... وَكَيْفَ سَنُوحَ وَالْيَمِينِ قَطِيعُ
966	طويل	قيس بن الملوح/قيس بن ذريح	مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يُسْتَشْفَعُونَ بِي فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةِ شَفِيعُ

1141	طويل	الصمة القشيري	بَكَتْ عَيْنِي الْيَسْرَى فَلَمَّا زَحَرَتْهَا عَنْ الْجَهْلِ بَعْدَ الْحِلْمِ اشْتَبَكْنَا مَعَا
808	طويل	مرار الأسدي/مالك بن زغبة الباهلي	لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُعِيرَةِ أَنِّي لَحِقْتُ فَلَمْ أَكُنْ عَنْ الضَّرْبِ مَسْمَعَا
1065	طويل	مجهول	بِكَالْقُوَّةِ الشَّعْوَاءُ حَلَّتْ فَلَمْ أَكُنْ ... لِأَوَّلِ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقَنَّعِ
1100	منسرح	قيس بن الخطيم/وعمر بن امرئ القيس	الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا ... يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ
1135، 1136	طويل	ذو الرمة	لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى إِذَا أَشَدَّتْ الضَّحَى وَجَبَّ الْقَطِينَ الشَّحْشَحَانُ الْمَكْلَفُ
1131	طويل	ذو الرمة	وَأَنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيِيدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرُقُ
582	وافر	بشر بن أبي خازم	وَالْأَفَاعِلُمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا بَقَيْنَا فِي شِقَاقِ
1063	طويل	امرئ القيس	وَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يَجْنِبُ وَسَطَنَا تَصُوبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي
854	كامل	كعب بن مالك	تَذَرُ الْجَمَاحِمُ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقِ
640	متقارب	عبد الله بن همام السلولي	فَقُلْتُ أُجْرِنِي أَبَا حَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا
937	طويل	ليبد	أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مُحَالَةَ زَائِلٌ
1067	بسيط	القطامي	فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا جَمٌّ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحَبِيَا نَظْرَةً قَبْلُ
1064	بسيط	الأعشى	وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْفَتْلُ
594	بسيط	الأعشى	فِي فِتْنَةٍ كَسَيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَّعِلُ
1183	بسيط	الأعشى	كَتَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوْهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنُهُ الْوَعِلُ
1145	طويل	معن بن أوس	لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَرْجُلُ عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ
594	بسيط	الأعشى	وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ تَتَّبِعُنِي شَاوُ مِنْشَلُ شُلُولُ شَلْشَلُ شُولُ
1153	وافر	أبو حية النميري	كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِي يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
1118	طويل	موبال المذحجي/مبشر بن هذيل	أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ
698	متقارب	عامر بن جوين	فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضُ أَبْقَلُ إِيقَالُهَا
1026	بسيط	مجهول	ضُيِّعَتْ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْئًا رَأْسِي اشْتَعَلَا
637	طويل	ليبد بن ربيعة	حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا

1168	طويل	مجهول	ألا إن ظلم نفسه المرء بين ... إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا
865	بسيط	رجل من طيء	يَا صَاحَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا
1080، 602	طويل	امرؤ القيس	وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي
1066	طويل	امرؤ القيس	دع عنك نهباً صيح في حجارته ... ولكن حديثاً ما حديث الرواحل
991	طويل	امرؤ القيس	خرجتُ بها أمشي تجرُّ وراءنا على أثرينا ذيلَ مرطٍ مرحل
1110	وافر	رجل من بني أسد	دعوت فتى أجاب فتى دعاه ... بلبيه أشم شمردلي
1048	كامل	أبو كبير الهذلي	أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ
871	طويل	امرؤ القيس	فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضَّلِ
1081	خفيف	جميل بن معمر	رسم دار وقفت في طلله ... كدت أقضي الحياة من جلله
1068	طويل	مزاحم العقيلي	غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قِيْضِ بَزِيْزَاءَ مَجْهَلِ
1152	طويل	مجهول	فرشني بخير لا أكونن ومدحتي ... كناحت يوماً صخرة بعسيل
1080	طويل	امرؤ القيس	فَمَثَلُكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعُ فَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي ثَمَامٍ مُحُولِ
1123	رمل	عبد الله بن الزبير	إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ
1169	متقارب	مجهول	ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ ... يَخَالُ الْفِرَارُ يَرَاخِي الْأَجَلَ
1112	طويل	مجهول	مِنْ حَيْثُ لِي الْعَمَائِمُ
660، 661، 666	كامل	ليبد	وَلَقَدْ عَلِمْتُ لثَنَيْنِ مَنِيئِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطْبِشُ سِهَامَهَا
704	طويل	ذي الرمة	فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا
1078	طويل	عمرو بن البراقة	وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ
624	بسيط	مجهول	أَلَا ارْعَوْا لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشْيِبِ بَعْدَهُ هَرَمُ
1031	وافر	مجهول	لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
693	طويل	قيس الرقيات	تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ
1077	وافر	زيد الأعجم	لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حَمِيدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ
755	بسيط	أبو مكنت	إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ بِالْأَمْسِ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

1126	طويل	مجهول	أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّيَ وَيَكُمُ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا
1026	طويل	مجهول	إذا المرء عينا قر بالأهل مثرىا ولم يعن بالإحسان كان مذمما
674	بسيط	مجهول	أَبْعَدُ بَعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبَعْدَ مَحْتَوَمَا
1005	طويل	مجهول	عَهْدَتُكَ مَا تَصْبُوا وَفِيكَ شَبِيَّةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبَا مَتِيْمًا
1097	طويل	الفرزدق	أَبَانَا بِمَا قَتَلَى وَمَا فِي دِمَائِهَا ... شَفَاءُ وَهْنِ الشَّافِيَاتِ الْخَوَائِمِ
965	كامل	قطري بن الفجاعة	لَا يَرَكُنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ
638	طويل	النعمان بن بشير الأنصاري	فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ
929	بسيط	مجهول	لَمْ أُلَفِّ فِي الدَّارِ ذَا نَطَقِ سِوَى طَلَلٍ قَدْ كَادَ يَعْفُو وَمَا بِالْعَهْدِ مِنْ قَدَمٍ
669	كامل	عنتر بن شداد	وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظْنِي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ
818	بسيط	ساعدة بن جاثية	مَتَى تَصْبُ أَنْفَا مِنْ بَارِقِ تَشْمِ
635	منسرح	مجهول	مَا خِلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوهَ الْأَلَمِ
596	طويل	أرقم بن علباء اليشكري/ابن صريم اليشكري	وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مَقْسَمٍ كَأَنَّ ظُبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
1117	طويل	مجهول	لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُمْ قَلْبِي تَحْلَمَا ... عَلَى حِينِ يَسْتَصْبِيحُ كُلُّ حَلِيمٍ
1146	وافر	عبد الله بن يعرب	فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ
727، و930، و933	هزج	شهل بن شيبان	فَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدَوَانِ دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا
932	طويل	المرار بن سلمة العجلي	وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا
674	وافر	الكميت بن زيد الأسدي	أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا أَيْبُكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ
580	طويل	مجهول	خَلِيلِي هَلْ طِبُّ فَلَانٍ وَأَتَمَّا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهُوَى دِنْفَانِ
595	هزج	مجهول	وَوَجْهَهُ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَانَ نُدْبَاهُ حَقَّانِ
586	طويل	الطرماح	أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ
682	مقارب	الأعشى	وَأَنْبَتَ قَيْسًا وَلَمْ يَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
646	وافر	أبو حنذب الهذلي	تَخَذْتُ غَرَازَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا وَفَرُوا فِي الْحِجَازِ لِيَعْجُزُونِي

1059	بسيط	ذو الأصبع العدواني	لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ لَا أَفْضَلُكَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانٌ فَتَخْزُونِي
683	بسيط	رجل من بني كلاب	وماذا عليك إذا أخبرتني دنفا وغاب بعلك يوماً أن تعوديني
899	منسرح	مجهول	أن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين
1057	وافر	قحيف العقيلي	إذا رَضِيتُ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أعجبتني رضاها
988	طويل	قيس بن الملوح	عليَّ إذا ما زرت ليلتي بخفية زيارة بيت الله رجلاً حافياً
574	بسيط	زرقاء اليمامة	لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَهْ إِلَى حَمَامَتِيهِ وَنِصْفَهُ قَدِيهِ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَهُ
1122	طويل	عبد الله بن معاوية/المغيرة بن حبناء/الأبيرد الرياحي/الأعشى	كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

5/ فهرس الأراجيز:

الرجز	قايله	الصفحة
لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنْ الْهَيْجَاءِ وَإِنْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ	مجهول	875
خلى الذنابات شمالاً كتباً ... وأم أوعال كها أو أقربا	العجاج	1037
إِنِّي أَقُودُ جَمَلًا مِمْرَاحًا ذَا قُبَّةٍ مَمْلُوءَةٍ أَحْرَاحًا	الفرزدق	696
يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ خَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورُ وَالْهَوَلُ مِنْ تَهَوَّلِ الْهُبُورِ	العجاج	875
يستوعب البوعين من جريده ... من لد لحبيه إلى منحوره	غيلان بن حريث	1136
مَنْ أَمَكُم لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ ظَفِرٌ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ	مجهول	874
وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس	جران العود	913
أَمَّا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا	مجهول	1112
إنَّ الرِّبيعَ الجود والخريفا ... يدا أبي العباس والصيُوفَا	رؤبة بن العجاج	579
قد استوي بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق	الأخطل	1056

919	مجهول	إلا رسيمه وإلا رمله	ما لك من شيخك إلا عمله
1038	رؤية	كه ولا كهن إلا حاذلاً	ولا ترى بعلا ولا حلالاً
1026	مجهول	قد علمت ذاك معد كلها	ونارنا لم ير ناراً مثلها
643، 1065	رؤية/ حميد بن الأقرط	وصيروا مثل كعصف مأكول	ولعبت طيرهم أبايل
1079	رؤية	لا يشتري كتانه وجهه	بلد ملء الفجاج قتمه
673	هدبة بن الحشرم	يدنين أم قاسم وقاسما	من تقول القلص الرواسما
1155	مجهول	زيد حمار دق بالجام	كان برذون أبا عصام
696	مجهول	في حينا إلا بنات العم	ما برئت من ريبة وذم
675	أعرابي	هذا لعمر الله إسرائينا	قالت وكنت رجلاً فطيناً
1110	مجهول		لقلت لبيه لمن يدعوني
805	خطام المجاشعي/الأغلب العجلي		حتى تراها وكان وكان أعناقها مشدّات بقرن

6/ فهرس النظم التعليمي:

الصفحة	البحر	المنظومة	قائله	النظم
1079	رجز	الكافية	ابن مالك	وكفت الكاف ورب غالباً وقد يرى كما لفعل ناصبا
1066	رجز	الكافية	ابن مالك	وقد يرى اسماً فاعلاً أو مبتدأً أو ذا انجرارٍ باسمٍ أو حرفٍ بداً
971	رجز	/	بعض الأشياخ	وسبق حال ما بالاسم جرّ قد أبو ران يحرف خلفه وردّ
689، 892، 1075	رجز	/	مجهول	الفاء قل رابطة لا تحد ولجواب الشرط أيضاً فردّ
1135	طويل	/	أبو عثمان الجذامي	وما لفظه ليست بفعل ولا حرف ولا هي مشتق وليست بمصدر... الخ
678	رجز	/	القصار	وما لعرافان ورؤية همز كصاحي كسا فكل لا تمز
883	رجز	الكافية	ابن مالك	ومن يرد ظرفية اسم موضع مختص أبدى "في" ليسمع من يع
1004	رجز	/	عبد الوهاب الزقاق	واسمية عطفاً على حال سبق وما لتوكيد مجيئها اتفق... الخ
853	بسيط	اللامية	ابن مالك	وكاسم مفعول غير ذي الثلاثة صغ... منه لما مفعول ومفعّل جعلاً

891	رجز	الكافية	ابن مالك	والفأ أجز في خبر اسم شبه ما ضمن معنى الشرط كـ "الذي" و "ما... الخ
919	رجز	الكافية	ابن مالك	وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا فَاحْكُ أَوْ اعْرِبْ وَاجْعَلْنَهَا اسْمًا
842	رجز	لغز نحوي	جماعة من النحويين	يَا قَارِنًا قَدْ انْتَهَى لِلْعِلْمِ وَصَارَ مِنْ ذَوِي النَّهْيِ وَالْفَهْمِ... الخ
748	رجز	/	مجهول	وإن وجدت النون مشدودا رسم فكل لام قبله لام القسم
872	رجز	/	السيوطي	فَإِنْ فَقَدْتَ وَاحِدًا فَاجْرُرْ بِمَنْ أَوْ فِي أَوْ أَلْفًا وَبَلَامٍ اقْتَرَنَ
866	رجز	الملحة	الحريري	وَعَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَاب: لَمْ فَعَلْتَ مَا تَهَوَّاهُ
1157	رجز	الكافية	ابن مالك	احكم بإعراب المضاف لليا وزاعم البناء واه رأيا

7/ فهرس الأعلام

العلم والصفحة	العلم والصفحة
901، 908، 928، 929، 951، 955، 974، 980، 986، 999، 1008، 1009، 1011، 1017، 1018، 1031، 1054، 1065، 1074، 1089، 1098، 1126، 1128، 1135، 1138، 1142، 1156، 1157، 1162، 1167، 1170، 1171، 1179، 1181، 1184، (ش)- الشاطبي=أبو إسحاق إبراهيم بن موسى: 584، 615، 617، 694، 805، 837، 849، 850، 875، 877، 878، 882، 884، 918، 907، 947، 949، 975، 1010، 1016، 1019، 1116، 1128، 1132، 1142، 1149، 1162، 1164، 1166، 1197، 1199- الشافعي: محمد بن إدريس، أبو عبد الله: 1098 -ابن الشجري: هبة الله بن علي، أبو السعادات: 754-ابن أبي شريف: محمد بن محمد، أبو المعالي، كمال الدين: 1056 -الشريف التلمساني: محمد بن أحمد أبو عبد الله = السيد الشريف: 837. -شعبة بن عياش بن سالم، أبو بكر: 694، 1133 - الشلوين: أبو علي عمر بن محمد: 625، 846، 874- الشمي: أبو العباس: 624. (ص)- الصيمري: عبد الله بن علي: 896، 924.(ض)- ابن الضائع: علي بن محمد: 916 - ضمرة بن ضمرة: 619 (ط) -الطرماح الحكم بن حكيم: 586، 965 -ابن طلحة: محمد النحوي: 842 (ع)- عائشة رضي الله عنها: 1050، 1172 - عاتكة بنت زيد العدوية: 588 - عاصم بن أبي النجود: 1133- العامري قحيف: 1057 - ابن عباس: عبد الله: 665 - ابن عبد البر: أبو عمر: 589- عبد الله بن أبي بكر الصديق: 588 - عبد الله بن عامر	(أ)- الأبيدي: علي بن محمد، أبو الحسن: 756، 1159 -ابن الأحمر: عمرو بن أحمـر الباهلي: 619-الأخفش: سعيد بن مسعدة: 142، 282، 284، 285، 366، 389، 394، 421، 469، 557 -الأزهري=خالد=المعرب: 569، 578، 600، 605، 606، 609، 618، 643، 655، 660، 661، 670، 693، 698، 704، 705، 711، 719، 729، 737، 741، 750، 751، 753، 754، 789، 766، 772، 774، 783، 788، 790، 803، 806، 818، 819، 827، 833، 849، 851، 858، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 870، 876، 877، 883، 888، 889، 890، 896، 897، 899، 902، 904، 907، 912، 916، 920، 923، 935، 937، 939، 943، 945، 951، 953، 954، 959، 963، 967، 970، 971، 974، 977، 978، 981، 988، 989، 991، 1020، 1021، 1023، 1029، 1030، 1037، 1038، 1044، 1049، 1052، 1058، 1059، 1060، 1062، 1063، 1071، 1080، 1083، 1085، 1086، 1094، 1097، 1100، 1105، 1111، 1116، 1118، 1119، 1120، 1121، 1124، 1127، 1128، 1131، 1143، 1146، 1147، 1151، 1153، 1154، 1155، 1164، 1174، 1183، 1189، 1190، 1200

اليحصي: 694- عبد الملك بن مروان: 617 - أبو عبيدة: معمر بن الثنى: 576، 1058، 1109- العجاج: عبد الله بن ربيعة، أبو الشعثاء: 1037 - عدي بن الرعلاء: 1078 - ابن عصفور: علي بن مؤمن: 567، 630، 670، 745، 750، 1012، 1036، 1098، 1128، 1180- ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن: 566، 645، 656، 673، 684، 705، 849، 850، 856، 923، 947، 949، 950، 958، 962، 995، 1021، 1120، 1133، 1136. - أم عقيل بن أبي طالب: فاطمة بنت أسد بن هاشم: 466- العكبري: أبو البقاء: 605، 728، 883، 953، 1091. - ابن العليج: محمد أبو عبد الله: 787، 805 - عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: 589- عمر بن الخطاب: 204، 588 - عمر بن الورد: 1409، 1413 - عمرو بن شرموز: 588 - أبو عمرو بن العلاء: 1176 - ابن عمرو: محمد بن محمد: 806 - عنترة بن شداد العبسي: 669 - العيني: بدر الدين محمود بن أحمد: 589، 593، 595، 648، 667، 673، 676، 705، 704، 933، 1025، 1029، 1038، 1077، 1080، 1116، 1117، 1119، 1127، 1131، 1152، 1155. (غ) - ابن غازي: محمد بن أحمد: 615، 617، 631، 657، 658، 659، 663، 678، 694، 742، 749، 758، 801، 832، 837، 875، 877، 878، 881، 882، 884، 908، 918، 938، 950، 995، 1010، 1021، 1027، 1094، 1114. - الغزي: محمد بن مسعود. = صاحب البديع: 565، 964. (ف) - الفارسي النحوي: ابن عبد الوارث: 900 - الفارسي: أبو علي: 681، 699، 670، 754، 805، 809، 812، 814، 818، 827، 841، 884، 897، 900، 938، 972، 1036، 1064، 1072، 1091، 1120، 1146. الفراء: يحيى بن زياد: 579، 584، 632، 670، 722، 732، 774، 799، 877، 930، 985، 992، 999، 1083، 1098، 1099. - ابن الفخار: محمد بن عمر بن يوسف: 425، 730 - الفناري: حسن بن محمد شاه: 961. (ق) - ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم: 1107 - القدومي: 605، 980 - القرافي: أحمد، أبو العباس: 911 - القصار: أبو عبد الله محمد = النظار: 651، 678، 835، 836، 837، 842، 844، 890، 948، 950، 956، 996، 1015، 1021. - قُطْرِيُّ بْنُ الْفُجَاءَةِ الْخَارِجِيُّ: 965 - ابن القوطبة: محمد بن عمر: 996 - القيسي: محمد بن عبد الله بن ميمون = شارح شواهد الإيضاح: 618 (ك) - الكسائي علي بن حمزة: 564، 579، 662، 704، 732، 741، 742، 747، 766، 820، 877، 925، 938، 1023، 1043، 1058، 1092 - الكميت بن زيد الأسدي: 667، 675 - ابن كيسان: أبو الحسن	1221، 1224، 1235، 1236، 1237، 1243، 1248، 1250، 1256، 1273، 1282، 1287، 1288، 1292، 1301، 1316، 1320، 1324، 1341، 1344، 1365، 1368، 1385، 1389، 1397، 1401، 1410، 1411، 1428، 1446، 1452، 1454، 1455، 1457، 1459، 1460، 1464، 1466، 1472، 1473، 1475، 1480، 1485، 1487، 1489، 1508، 1511، 1517، 1540، 1543، 1559، 1572، 1580، 1583، 1598، 1602، 1616، 1620، 1636، 1638، 1648، - الأسترابادي = ركن الدين حسن بن محمد = صاحب المتوسط: 833، 952 - الاسفرائيني محمد بن أحمد تاج الدين = صاحب اللباب: 889 - الأصبهاني: علي بن الحسين: 619 - الأصمعي: عبد الملك بن قريب: 516 - الأعشى: ميمون بن قيس: 594، 933 - الأعلم الششمري: يوسف بن سليمان: 575، 666، 856، 1069، 1071، 1427، 1538 - ابن أفلح: أحمد بن علي، أبو العباس: 643 - ابن الأنباري = أبو البركات: 1156، 1289. (ب) - ابن بادش: علي بن أحمد بن خلف: 751 - باعث بن صريم اليشكري: 597 - البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: 674، 690، 691، 1162، 1173 - البرماوي: محمد بن عبد الدائم، أبو عبد الله: 1033 - ابن برهان: عبد الواحد بن علي: 972 - البسكري: محمد الصغير الأخضرري: 654، 703، 730، 873، 894، 1022، 1125، 1128، 1133، 1149، 1169 - البوصيري: محمد بن سعيد بن حماد: 703 - البهاري: إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق: 1101 - البياني: أبو عثمان سعد بن أحمد الجذامي: 1135. (ت) - تبع بن تبان: حسان بن تبع: 572 - التفتازاني: سعد الدين = صاحب المطول: 1062، 1063. - التوزري: شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني: 691 (ج) - ابن جابر الهواري = الضير: محمد بن أحمد الأندلسي: 562، 563، 587، 663، 665، 668، 673، 734، 759، 760، 766، 789، 783، 903، 915، 923، 938، 976، 1011، 1027، 1086، 1087، 1120، 1125، 1128، 1129، 1164، 1169، 1170، 1173، 1177، 1181، 1184 - الجدري: عاصم بن أبي الصباح: 1143 - الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر: 814، 898، 899، 1157. - الجرمي: أبو عمر صالح بن إسحاق: 623، 809، 938، 979، 1023، 1571. - الجزولي: أبو موسى: 625،

محمد: 972. (ل)- كَيْدُ بن ربيعة العامري: 660 - اللخمي: ابن هشام: 883، 1504 - اللقاني: أبو عبد الله محمد: 670، 882، 1012، 1099، 1115، 1181 (م)- المازني: بكر بن محمد: 623، 626، 845، 987، 1012، 1023 - مالك بن أنس بن مالك الأصبحي: 967 - مَالِكُ بن زَعْبَةَ الْبَاهِلِيّ: 809 - المبرد= أبو العباس: 563، 623، 626، 745، 942، 957، 958، 967، 987، 992، 1012، 1023، 1042، 1072، 1098 - المتجرّد: 570 - الْمُتَلَمِّسُ جَرِيرُ بن عَبْدِ الْمَسِيح: 782 - المحليّ: جلال الدين: 795، 796، 1056 - المذحجيّ مُوَيَالُ بن جَهْم: 1119 - المرادي: ابن أم قاسم : 563، 607، 620، (621)- 630، 670، 678، 687، 719، 722، 726، 728، 733، 737، 738، 785، 815، 816، 818، 822، 827، 830، 841، 844، 872، 887، 888، 908، 922، 928، 934، 939، 941، 948، 949، 950، 954، 955، 956، 957، 958، 962، 964، 966، 968، 970، 972، 974، 975، 980، 982، 986، 994، 995، 998، 1000، 1003، 1006، 1007، 1008، 1012، 1013، 1014، 1023، 1028، 1029، 1031، 1032، 1034، 1036، 1037، 1039، 1040، 1041، 1042، 1043، 1044، 1045، 1046، 1047، 1049، 1076، 1077، 1083، 1085، 1087، 1089، 1091، 1114، 1121، 1125، 1126، 1131، 1133، 1134، 1136، 1137، 1139، 1140، 1141، 1142، 1143، 1152، 1155، 1156، 1157، 1160، 1167، 1170، 1171، 1172، 1176، 1178، 1181، 1182، 1184. - المزار الأسديّ: 809 - المزار بن سلامة العجلي: 931، 932 - مروان بن الحكم: 617 - ابن مرزوق الحفيد: محمد بن أحمد: 829، 913 - مزاحم العقيلي: 1068 - ابن مسعود: عبد الله أبو عبد الرحمن: 942 - مسمع بن مَالِكِ الشَّيْبَانِيّ: 810 - ابن مضاء: أحمد بن عبد الرحمن: 1073 - المطرزي: ناصر بن عبد السيد، أبو الفتح: 931. - الملاي: محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو عبد الله: 713، 781 - ابن مَلَكُون: أَبُو إِسْحَاقَ إبراهيم بن محمد: 670 - ابن منون: علي أبو الحسن: 658 - موسى بن عمران عليه السلام: 1087. - (ن)- النابغة الذبياني: 568، 570، 571، 573. - ابن الناظم=بدر الدين بن مالك= الشارح=ابنه=ولده: 593، 787، 848، 849، 850، 851، 947، 948، 950، 954، 962، 963، 975، 865، 1000، 1024، 1041، 1136، 1051، 1170، 1184. - نافع: بن أبي نعيم: 668، 1001، 1118، 1120 - النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد	630، 874. - ابن جني: عثمان بن جني، أبو الفتح: 939، 1138، 1157، - الجوهرى: إسماعيل بن حماد: 603، 628، 645، 646، 663، 777، 831، 993، 995، 1007، 1013، 1016، 1017، 1032، 1033، 1062، 1068، 1070، 1099، 1103، 1108، 1136، 1139، 1147، 1160. (ح)- أبو حاتم السجستاني: 576، 655 -الحاتمي: محمد بن الحسن بن المظفر: 619 - ابن الحاجب: عثمان بن عمر: 582، 599، 642، 752، 758، 812، 834، 866، 881، 1030، 1031، 1072، 1158، 1167، 1178، 1179، 1182 - الخطاب: محمد بن محمد الرعيني=المعرب: 711، 773، 979، 1019، 1115، 1124، 1130، 1144، 1132، 1148، 1149 - حفص بن سليمان بن المغيرة: 694 - حمزة: بن حبيب بن عمارة: 669 - الحوفي: أبو الحسن علي: 707، 808، 1175 - أبو حيان: محمد بن يوسف الأندلسي =صاحب التذييل: 535، 566، 603، 630، 642، 644، 660، 746، 787، 801، 881، 908، 930، 971، 974، 977، 981، 987، 1021، 1035، 1037، 1084، 1156، 1181، 1184. (خ)- ابن الخباز: أحمد بن الحسين: 802 ابن خروف: أبو الحسن علي: 751، 920 - ابن الخشاب: عبد الله بن أحمد: 1157 -الخضراوي: محمد بن يحيى بن هشام بن البرذعي: 964 -خلف الأحمر: أبو محرز: 774 لخليل بن أحمد: 622، 623، 787، 788، 865، 930، 968، 980، 1109 (د)- أبو الدرداء: عويمر بن مالك: 999 - ابن درستويه: عبد الله بن جعفر: 1042 - الدماميني: محمد بن أبي بكر بدر الدين: 624، 960، 1173. - الدميري: محمد بن موسى، أبو البقاء: 1107 - ابن الدهان: سعيد بن المبارك: 970. (ذ) - ابن ذكوان: عبد الرحمن بن أحمد: 1001. (ر) - رؤية: بن عبد الله العجاج: 1038، 1079 - رباح بن مرة: 572 - الرباعي: الحسن بن أحمد: 658 - الربيعي: علي بن عيسى، أبو الحسن: 938 - ابن أبي الربيع: عبيد الله بن أحمد= صاحب القوانين= صاحب البسيط: 592، 668، 787، 847، 878، 931، 1040 - الرضي الاسترابادي: محمد بن الحسن: 582، 724، 817، 995، 1056، 1171 - الرماني: علي بن عيسى: 728، 931، 1184 - أبو رياش: أحمد بن إبراهيم القيسي: 618 (ز)- الزبيدي: أبو بكر محمد بن الحسن: 954 - الزبير بن العوام: 588، 589 - زرعة بن عمرو: 681 - الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل: 727،

صاحب الكافي: 597، 910 - النعمان بن المنذر: 570-241، (هـ)- المبطي: عبد الله بن محمد: 1133 -ابن هشام الأنصاري=عبد الله بن يوسف=صاحب المغني =صاحب الشنور=صاحب المحاذي: 562، 578، 592، 593، 599، 600، 607، 608، 614، 615، 620، 623، 625، 626، 627، 633، 638، 642، 652، 670، 678، 684، 687، 689، 694، 696، 699، 701، 704، 733، 734، 740، 743، 751، 753، 759، 760، 764، 767، 769، 770، 771، 774، 775، 776، 780، 783، 785، 790، 800، 803، 814، 816، 819، 831، 834، 844، 845، 847، 849، 853، 854، 864، 865، 866، 868، 869، 870، 881، 883، 885، 888، 891، 896، 901، 903، 916، 923، 927، 928، 931، 935، 937، 939، 940، 947، 949، 951، 954، 958، 963، 969، 970، 971، 972، 976، 985، 986، 987، 988، 990، 994، 1003، 1004، 1006، 1009، 1010، 1011، 1035، 1040، 1041، 1043، 1044، 1045، 1046، 1047، 1052، 1097، 1098، 1109، 1111، 1112، 1116، 1119، 1123، 1130، 1131، 1134، 1136، 1142، 1143، 1145، 1149، 1150-1159، 1167، 1168، 1180، 1181، 1182. - هشام بن معاوية النحوي: 564، 774، 1043-هشام بن مرة: 618 - هند بنت الحنيس: 575. (و)- ابن وضاح: أبو عبد الله محمد بن وضاح: 620 - الونشريسي: عبد الواحد: 581، 587، 592، 1186. (ي) - ياقوت الحموي: أبو عبد الله شهاب الدين: 900-أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم: 924 - يونس بن حبيب: 599، 968، 1109، 1110، 1111.	745، 863، 876، 899، 969، 987، 1073، 1083، 1090- الزجاني: أبو القاسم: 930، 1073- زرقاء اليمامة= بنت مرة: 571، 574، 576 - الزقاق: أبو محمد عبد الوهاب: 1004 - الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر= جار الله: 596، 630، 745، 834، 964، 970، 1036، 1046- الزياتي: أبو عبد الله: 610، 650، 719، 726، 787، 794، 836، 847، 906، 915، 916، 959، 1002، 1096، 1106. - زيد بن الخطاب: 588 - (س)- ابن سبعون=ابن يسعون: يوسف بن يقي: 1076، 1077 - ابن السبكي: عبد الوهاب بن علي، أبو نصر تاج الدين: 1105- ابن السراج: أبو بكر محمد: 928، 987، 1072، 1091. ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب: 571- السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله: 632، 749، 981، 992 - سيويه: عمرو بن عثمان بن قنبر: 569، 579، 580، 582، 596، 607، 612، 613، 614، 616، 617، 618، 622، 623، 644، 666، 680، 697، 726، 727، 736، 741، 743، 745، 748، 749، 751، 754، 763، 767، 788، 814، 840، 846، 847، 865، 898، 902، 905، 907، 914، 930، 932، 933، 935، 936، 957، 959، 961، 967، 968، 980، 987، 1005، 1012، 1023، 1037، 1063، 1070، 1088، 1110، 1121، 1140، 1141، 1176. - ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل: 1069، 1071- السرياني: الحسن بن عبد الله: 682، 809، 920، 987، 989- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر: 562، 582، 600، 616، 620، 631، 641، 642، 643، 709، 714، 722، 729، 737، 740، 755، 756، 758، 764، 775، 786، 794، 796، 804، 834، 849، 865، 870، 872، 883، 885، 890، 894، 895، 900، 898، 895

8/فهرس الكتب:

الكتاب والصفحة	الكتاب والصفحة
١- شرح الكافية لابن مالك: 566، 642- شرح اللمحة البدرية لابن هشام: 607، 935، 940- شرح المفصل لابن الحاجب: 812- شرح المقصورة لابن هشام اللخمي: 883. شرح الخلاصة= شرح ابن الناظم:	١- ارتشاف الضرب في لسان العرب: 1044، 1184 - إصلاح الأعلام على شرح أبيات الجمل: 1071-إعراب الخطاب للألفية: 711 - إعراب خالد للألفية: 661- إنشاد الشريد من

849، 850 - شرح النظم للمرادي = توضيح المقاصد: 1125 - (ص) - الصحيحين (البخاري ومسلم): 646، 674(ط) - طبقات الصغرى للسيوطي(= بغية الوعاة : 900، 1135 (ع) -العباب الزاخر: 589.(غ) - الغايات والمقاصد فيما تضمنه الجمل من الفوائد: 1101. - الغرة لابن الدهان: 660.(ق) - القاموس المحيط: 718، 996، 1047، 1097، 1148. - القوانين النحوية: 587، 1041.(ك) - الكافية = الكافية الكبرى: 600، 610، 653. - كتاب الشعر= شرح الأبيات المشككة الإعراب: 938 - الكتاب: 596، 618، 629، 788-الكشاف.= إعراب الزمخشري: 785. (ل) - لامية الأفعال: 715، 852- اللباب في علم الإعراب (الاسفرائيني): 889، 890- (م) - المتوسط= الوافية لركن الدين الأستراباذي: 833، 952. - المحاذي: 562، 593، 600، 609، 614، 622، 626، 634، 642، 670، 693، 698، 719، 731، 734، 737، 748، 760، 790، 902، 904، 911، 958، 962، 963، 976، 977، 1009، 1029، 1060، 1111، 1153، 1166، 1182- مختصر إعراب خالد للحطاب: 711 - المحكم والمحيط الأعظم: 1140 - مشارق الأنوار على صحاح الآثار=المشارك: 620، 647، 977- المطول: 997. - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 563، 607، 661، 689، 706، 745، 786، 811، 938، 939، 1017، 1020، 1036، 1041، 1047، 1049، 1051، 1052، 1058، 1063، 1067، 1075، 1103، 1124، 1129-المنقذ: 597- منهج السالك: 785- المواهب القدسية في المناقب السنوسية: 713، 781- الموضح في النحو: 707 - الموطأ: 967. (ن) - نكت السيوطي: 562، 631، 872، 885، 929، 1142، 1156، 1171- النكت على مقدمة ابن الحاجب: 599، 752، 881- النهاية في النحو: 802 - النهجة المرضية في شرح الألفية=البهجة المرضية: 562، 756 (و) الوجه الجميل في علم الخليل: 458.	ضوال القصيد: 663. - (ب) - البديع في النحو للغزني: 964- البردة: 703 - البسيط: 787، 1032.(ت) - تحفة تعليق ونقد لكافية ابن الحاجب: 1178، 1181- التذكرة لأبي علي الفارسي: 805. -التذيل والتكميل في شرح التسهيل: 630 - الترشيح للسيوطي: 890 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 729، 906، 941، 966، 1009، 1052، 1142، 1171. - التلخيص للقزويني: 1189-تنقيح الفصول للقراقي: 911 (ج) - الجامع لابن هشام: 600، 642 - (ح) - حاشية الدماميني على البخاري: 1173 - 1056- حاشية اللقاني على المحاذي: 670 - حاشية ابن مالك على البخاري= إعراب ابن مالك= شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح: 690، 691 - حاشية المطول للفناري: 961- الحماسة لأبي تمام: 653- حواشي على التسهيل لابن هشام= حواشي الموضح: 834، 851، 972، 1010. (ر) - رسالة الشافعي: 1098 - الروض الأنف في شرح غريب السير: 749. (س) - سبك المنظوم، وفك المختوم: 599. - (ش) - شرح أبيات الإيضاح لابن سبعون = المصباح في شرح شواهد الإيضاح: 1076 - شرح بانث سعاد لابن هشام: 816 - شرح البحرين: 808 - شرح البرماوي على اللامية: 1033- شرح التسهيل لابن مالك: 942، 962، 970، 1051، 1111-شرح التسهيل للمرادي: 934، 1001-شرح ابن جابر الأندلسي على ألفية ابن مالك: 783 - شرح الجرومية للمكودي: 607 - شرح الجزولية للأبدي: 756- شرح الجمل للفارسي: 827 - شرح الخزرجية لابن مرزوق: 913 - شرح شذور الذهب لابن هشام: 642، 670، 1167، 1179، 1182-شرح شواهد الإيضاح: 810، 618. - شرح شواهد الكتاب: 629، 630 - شرح العملة: 872، 964، 965، 1023-شرح كافية ابن الحاجب لابن مالك= شرح الحاجبية: 599، 752، 881، 1056، 1168، 1169.

9/فهرس البلدان والقبائل والأماكن:

المكان (القبيلة، أو البلد) والصفحة	المكان (القبيلة، أو البلد) والصفحة
1068(ش): الشام: 664-(ط): الطائف: 588-طسم: 576-طور سيناء: 1087-طيء: 965.-(ع): - العراق: 782، 810-عقيل: 1031. (غ): -غنم: 1140. - (ق): قريش: 675، -قشير: 1058. قصيبة اليمامة: 571 - (م) - المدينة: -حضر: 675. - (ه) هذيل: 1032، 1163.(ي) اليمامة: 571، 572-اليمن: 571،	(أ): آل مالك: 586.-(ب): البصرة: 821، 998، 1176، بنو قريع: 570-بني لؤي: 675-بني مذحج: 618 - (ت): تلمسان = الديار التلمسانية: 1149 -تميم: 630.-(ث): (ج): جديس: 576-جو اليمامة: 571.-(ح): الحبيا: 1068-حجر اليمامة: 571-الحجاز: 630-الحيرة: 782. (ذ) -الذنابات:

1038. (ر): ربعة: 810، 819، 1140-(ز): زريق:	682، 675.
856.	

10/ فهرس المصطلحات البلاغية

المصطلح والصفحة
(أ) - الإطناب: 998. (ت) - التشبيه: 1061 - تشبيه المبالغة: 598، 679. (ق): قَرَائِنَ (قرينة): 599، 853-القلب: 1055. - (ل): -اللف والنشر: 991، 1161 (م)-مجاز: 859، 860، 1062.

11/ فهرس المصطلحات العروضية

المصطلح والصفحة
(ب)-البسيط: 574، 594-البيت الشعري: 653-بيت الضرب: 683-(ث)-ثلاثة أشطار: 57-(خ)-الخبين (مخبون): 1061-الخفيف: 683(ر)-الراجز: 696، 748، 866، 1037، 1075. (ش)-الشطر: 675، 1107، 1136.-(ط)-الطويل: 960-الطي: 1061. -القصيدة: 571-قصيدة دالية: 570-(ك)-الكامل: 588.-(ه)-المزج: 596 وتد: 913.

فهرس موضوعات الجزء الثاني

599	باب لا التي لنفي الجنس
631	باب ظن وأخواتها
676	باب أعلم وأرى
684	باب الفاعل
708	باب النائب عن الفاعل
729	باب اشتغال العامل عن المعمول
771	باب تعدي الفعل ولزومه
800	باب التنازع في العمل
834	باب المفعول المطلق
866	باب المفعول له
876	باب المفعول فيه وهو المسمى ظرفا
895	باب المفعول معه
906	باب الاستثناء
943	باب الحال
1009	باب التمييز
1027	باب حروف الجر
1083	باب الإضافة
1156	باب المضاف إلى ياء المتكلم
1166	باب إعمال المصدر
1177	باب إعمال اسم الفاعل
	فهارس الجزء الثاني
	فهرس موضوعات الجزء الثاني

الملخص بالأجنبي

الملخص بالأجنبي:

هذا البحث الأكاديمي تحقيق لحاشية أبي الحسن علي البطيوي (ت: 1039هـ) الموسومة بـ "المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية"، وهي أول حاشية مكتوبة وصلت إلينا، وتصنف ضمن النحو التعليمي، وهي تعكس بحق طبيعة الدرس النحوي الذي كان سائدا في القرن 11هـ/17م، فضلا على أنها عاجلت جميع أبواب النحو التي اشتملت عليها الألفية، وجاءت غنية بالمسائل النحوية والنقول التي تنوعت بين الشفوية والمكتوبة، وهي إضافة جديدة إلى رفوف مكتباتنا.

الكلمات المفتاحية: البطيوي، المباحث الفاسية، المكودي، ابن مالك، الألفية.

Summary:

This academic research is a Realization of the Hashia (footnote) of Abi Al-Hassan Ali Al-Bettiwi (d 1039h), named with "elmabahith elfassia ala charh elmakkudi li alfia". It is the first written footnote that has reached us. It is classified under educational grammar. It truly reflects the nature of the grammar lesson, that was prevalent in the (11th/17ad) century, in addition to the fact that it dealt with all the grammar chapters, that were included in the alfia of Ibn malik (d: 672h). It was rich in grammatical issues, and sayings that varied between oral and written. It is a new addition to our libraries.

key words: Al-Bettiwi, elmabahith elfassia, elmakkudi, Ibn malik, the alfia.